



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



1-1.

5

الحقوق

ابراهيم حمار

جريدة

حقوقية قضائية تاريخية أدبية

تصدر بمصر القاهرة كل سبت

مؤسسها المرحوم أمين شميل

يحررها ويديرها

سليم بسترس وابراهيم جمال

السنة الخامسة عشرة

١٩٠٠

(طبع بالمطبعة العمومية بمصر)

بالتفوق

٢٢٥١
٤٦٥٩

v. 15

سنة ١٩٠٠

تتضمن مجموعة اعداد هذه السنة على ما يأتي

٢٩	حكما من محكمة النقض والابرار
٤٧	استئناف مصر الاهلية
٨	مصر الابتدائية
٣	طنطا
١	القازيق
١٦	بني سويف
٢	قنا
١٥	محاكم جزئية اهلية مختلفة
٨	مذكرات لجنة المراقبة القضائية في سنتي ١٨٩٩ و ١٩٠٠
٢٦	قوانين مصرية جديدة بين اوامر عالية وقرارات ومنشورات
	وتقارير رسمية في سنتي ١٨٩٩ و ١٩٠٠
	جملة مقالات حقوقية وادبية وتوقيعات قضائية وغيرها

AL-HOCOUT

LE DROIT

XV ANNÉE. 1900

Le Recueil de cette année contient

29 arrêts de la Cour de Cassation indigène du Caire

74 d'appel

8 Jugements du tribunal de 1re instance

3 » de Tantah

1 » de Zagazig

16 » de Béni-Souef

2 » de Kèneh

15 » de différents tribunaux sommaires

8 Circulaires du comité du contrôle Judiciaire de l'année 1899—1900

Nouvelles lois Egyptiennes: décrets, arrêtés ministériels, circulaires et rap—
ports officiels de l'année 1899—1900

Plusieurs articles de droit, de Jurisprudence et de littérature

AL-HOCOUC

LE-DROIT

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTERAIRE

PARAISSANT AU CAIRE (EGYPTE)

CHAQUE SAMDDI

FONDATEUR

EMIN SCHEMBEL

DIRECTEURS-REDACTEURS

Selim Boustros et Ibrahim Jammal

Avocats

VOL XV

1900

القضايا والاحكام

محكمة النقض والابرار

(سنة ١٨٩٥)

محكمة

١٦ مارس	أحمد حسين عقل	ضد	النيابة العمومية	وصف التهمة . أمر الاحالة . بطلان الاجراءات . اودة المشورة ١	٢٤١
(سنة ١٨٩٨)					
٣١ ديسمبر	النيابة العمومية	ضد	أحمد محمد البراد	الاختصاص . والمذنب . والقاصر . واستئناف النيابة . والعقوبة ٢٣٤	٢٤١
(سنة ١٨٩٩)					
٢٨ يناير	شفيق افندي الهرمبل	ضد	النيابة العمومية	الحق المدني	٢٤١
١٠ يونيو	جورجي مرقص		النيابة العمومية	الاختلاس والتكليف بالدفع	١٥٤
١٨ يوليو	محمد حسن ومن معه		" "	نصوص المواد المطبقة	٩٩
١٠ يونيو	هانم بنت عبد الرحمن		خفاجي عبد الرحمن	التمويض المدني في محاكم الخنج	٢٤٩
١٠ يونيو	جورجي مرقص		النيابة العمومية	الاختلاس	٥٩٣
١٧ يونيو	النيابة العمومية		أحمد عجمي	الهرب من المراقبة والخنج المستمر	٠٦٦
١٨ نوفمبر	" "		محمد الحكيم وآخر	قرار الحفظ والمادتان ١٥ و ١٤ من دكرينو ٢٨ مايو سنة ٩٥	٢٠١
٢ ديسمبر	عبد المسيح جرجس نسيم		النيابة العمومية	شهود التفي . التزوير	٠٢٥
٣٠ ديسمبر	محمد سالم		" "	الاجراءات	٥٩١
(سنة ١٩٠٠)					
١٣ يناير	اقلاديوس غبريال	ضد	النيابة العمومية	التزوير . عدم بيان الواقعة	٠٢٦
١٣ يناير	عقل بك غيث		" "	الاحكام القابلة للنقض . المواد - ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ جنابات	٠٥٧
٢٠ يناير	ابراهيم سيد احمد وآخر		" "	علانية الجلسات	٠٦٥
٢٠ يناير	ليان خباز		عبد الغني سعيد القباني	وصف الواقعة . بيان الاسباب	١٥٣
٣ فبراير	الياس افندي حموي		النيابة العمومية	صحيفة الدعوى . التمويض المدني . نصوص المواد المنطبقة	
				تنوير القضية . الوظيفة العمومية . محضر الجلسة	٠٩٨
١٠ مارس	جناب النائب العمومي		محمد جمعه عبد الله ومن معه	بطلان الاحكام	١٣٠
١٠ مارس	عبد الحليم فوزي		النيابة العمومية	اسباب الحكم	١٥٥
١٠ مارس	ساويرس جرجس العبادي		" "	التزوير والاستعمال . واتحاد القصد . والعقوبة	١٨٥
١٧ مارس	موسى موسى سعد		" "	خلو الحكم من الاسباب	١٢٩
٩٧ مارس	أحمد عبد الحميد وآخر		" "	التزوير والاستعمال . وخطأ التطبيق	١٧٨
٢٤ مارس	محمد حسين قنوع		محمد يوسف الغزالي	قرار الحفظ . والاثبات بالينة	١٣٧
٣١ مارس	النيابة العمومية		محمد بدر الوحش ومن معه	قرار الحفظ والمادة (١٥) من ديكرينو ٢٨ مايو سنة ٩٥	٢٠٢
١٩ مايو	محمد حسن علي بدر ومن معه		النيابة العمومية	تاريخ العقد . الرافة	٢١٧
٢٦ مايو	عبد الحفيظ محمد عويس وآخر		النيابة ومحمد وهبه بحق مدني	بيان الواقعة . تاريخ العقد	٥٦٥
٠٣ يونيو	هاجر بنت محمد كوخ ومن معها		النيابة العمومية	بيان الواقعة	١٧٧
٠٣ يونيو	أحمد حسن		النيابة العمومية	العود وتاريخ السوابق	٠٦٦
٠٩ يونيو	النيابة العمومية		عبد الحفيظ ابراهيم وآخر	التزوير استعمال التزوير	٢٠٩
٠٩ يونيو	السيد حموده وآخرين		النيابة العمومية	البلاغ الكاذب وسماع شهود التفي . والاعتراف	٢١١

محكمة استئناف مصر الاهلية

(سنة ١٨٩٩)

١٢	يناير	مدني	محمد سلامة ياسو	ضد	مسعود سلامة	الاختصاص	٥٦٦
٢٧	يناير	جنائي	أحمد محمد		النيابة العمومية	الاشكال في التنفيذ الجنائي . إيقاف طلب النقض للتنفيذ الجنائي	١٧
٠٩	مارس	مدني	مصطفى علي حبيب		الست أمينه هانم	الكفالة والتنفيذ	٤١
٠٤	ابريل	جنائي	النيابة العمومية		يحيى محمد يحيى وآخر	المدعي بالحق المدني وجواز شهادته	١٧٨
٢٥	مايو	مدني	محمد محمود بك وآخر		ابراهيم بك احمد	الصفة في الدعوى . القسمة واليعة . الاغتصاب ووضع اليد	٥٧٧
٠١	يونيو	مدني	أمنة بنت علي حجاج السروجي		عفني افندي رضوان	الغاء الصحف الاستثنائية	٩
٠١			البرنيس زينب هانم وآخرون		داود افندي اليسوي وآخرين	الاختصاص ودعوى الضمان والاجنبي	٥٩٢
٠٨			عبد الكريم افندي فهم		حسين افندي احمد	المحامي . والتوكيل	٢٤٣
٢٥			أمنة أم البري		الحسين السيد يوسف	الشهود	٥٧٣
٢٤	أكتوبر	جنائي	النيابة العمومية		السيد محمد الدخاني	التزوير	٢٤٤
٠١	نوفمبر	جنائي			عبد العزيز محمد	التبديد	٥٦٧
١٣			وورثة محمد بك الشندوبلي		محمد مرسي وآخرين	التزوير في الاوراق الرسمية . التزوير شرط الضرر	١٨
٠٢	ديسمبر	مدني	ديوان الاوقاف		درويش نصار ومن معه	الاوراق المنزلية . دفاتر المصالح وتقديمها	٥٩٩
٠٥			أحمد افندي الشبراوي		فرغل حبيب وآخرين	استئناف الحكم التمهيدي . تنفيذ الحكم التمهيدي	٣٥
٧	ديسمبر	جنائي	النيابة العمومية		عوض مسيحه وآخرين	التزوير واستعماله	١٤٥
١٢	ديسمبر		مرسي عيسوي		سليمان أحمد فوده	الاستئناف تقريبا ميعاده ابطال المرافعة	٣٣
١٣	ديسمبر	مدني	غبريال أفندي جرجس وآخرين		بطرس أفندي محفوظ	الميراث عند الملل غير المسلمه	٣٤
٢٣	ديسمبر	جنائي	السيد محمد الدخاني		النيابة العمومية	قرار الحفظ	١٠

(سنة ١٩٠٠)

١١	يناير	مدني	مديرية الشرقية	ضد	سليمان بك أبانظ	الاختصاص . الآلات الرافعة للمياه . الاموال المقرارة	١٦١
١٧	يناير	جنائي	النيابة العمومية		جمعه محمد عبد الله وآخرين	اعلان الحضور . الاستئناف	٤٨
٢٣	يناير	مدني	ابراهيم أفندي داوود وآخرين		محرم بك حقي أبو جيل	العقود وفسخها . عقود الاجار	٤٢
٢٧	يناير		يونان نسيم وآخر		الست مناجهان هانم	بطلان تصرفات المدين . العقد الصوري	٤٤
٨	فبراير	جنائي	النيابة العمومية		ابراهيم أحمد العسكري	التزوير والاستعمال . العقوبة على كل منها	١٨٦
٨	فبراير	مدني	فلنس أفندي نخله		السيد اسماعيل أفندي خشب	التعهدات وسببها الصحيح	١٨٨
٢٠	فبراير		اسماعيل الحامي		روكيه وفاطمة	الوقف ومضي المدة	٨٩
١	مارس	جنائي	النيابة العمومية		أحمد ابراهيم بهجت	التزوير	٢٣٥
٢٢	مارس		النيابة العمومية		محمد حسن ومن معه	التزوير والاختصاص . ارتباط الجرائم	١٦٩
٢٧	مارس	مدني	الستات خضره ومن معها		الستات زكية ونفيسه	الاختصاص	٥٩٧
١٣	ابريل		علي بك ذوالفقار		حفيظه بنت ابراهيم	المطلات والتوافد	١٢٣
١٧	ابريل		تاودروس أفندي شنوده		الحواجه روين المايان	حقوق الدائنين	١٢١
١٨	ابريل	جنائي	النيابة العمومية		علي محمد عبد الواحد	الحكم جنائياً في غيبة شخص سبق حضوره	٢٥٠
٢٤	ابريل	مدني	ورثة أحمد وفا الحري		محمد مصطفى وآخرين	عجز الدين الميعة وسقوط الحق بالمطالبة فيه بعد سنه	١٢٢
٢٨	ابريل		محمد فيضي باشا ومن معه		البرنس حسين كامل باشا ومن معه	جواز الاستئناف مع الحكم بالطلب الاحتياطي	١٩٣
٨	مايو		الست حميده هانم		محمد أفندي يماني	المواعيد القانونية	١٧٢
٥	يونيو		محمود فهمي بك		عبد الله بك البابلي	الشفعة	٢١٩

٢٥١	نظارة الوقف	الاقواق	ضد	محمد علي عبد الرحيم	مدني	يونيو	٥
٥٧٦	العقود	ست ظريفه		محمد بك هلال و آخرين	مدني	يونيو	٧
١٩٧	الاختصاص	هدال أحمد هدا		النيابة العمومية	جنائي	يونيو	٢٤
٥٦٠	اختصاص محكمة الاستئناف	الست جميله صالحاني		النيابة العمومية	جنائي	سبتمبر	١٠
٥٧٥	تضام العقوبات	محمود احمد المكاوي و آخرين		النيابة العمومية	مدني	اكتوبر	١١
٥٨٤	المصلحة الاميرية . والسكة الحديدية	عبد الحلیم محمد		النيابة العمومية	مدني	اكتوبر	١٤
٥٨١	التزوير في الاوراق الرسمية	محمد حسن علي		النيابة العمومية	مدني	اكتوبر	٢٩
٦٠٥	الرافة	عريان عبد السيد		النيابة العمومية	مدني	نوفبر	١٣
٦٠٦	الرافة والمادة ٢٩٢ عقوبات	صليب منقربوس		النيابة العمومية	مدني	نوفبر	١٣
٦١٣	الحجر	شفيقه هام		ابراهيم بك حمدي	مدني	نوفبر	٢٧
٥٦٢	المدعى المدني في جنح التفاليس	حييب شوريني		النيابة العمومية	جنائي	نوفبر	٢٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

(سنة ١٨٩٩)

٢٨	الوديعة	ضد نقولا افندي توما	ديوان الاوقاف	مدني	اكتوبر	٢٩
----	---------	---------------------	---------------	------	--------	----

(سنة ١٩٠٠)

٥٠	استئناف احكام المخالفات	لطيف باشا سليم	النيابة العمومية	مخالفات	يناير	١٣
٨٩	اتعاب المحاماه	محمد افندي لبيب المجامي	الحاج حسن الكفراوي	مدني	يناير	٢١
٥٩	تقليد المسكوكات	قزمان أبو العز	النيابة العمومية	جنح	يناير	٢٣
٦١	الاختصاص . قيمة الدعوى	محمد افندي شفيق	محمد افندي السمري	مدني	فبراير	٥
١٣٨	التزوير واستعماله	حسن افندي غالب	النيابة العمومية	جنح	مايو	٣
٥٧٥	قرار الحفظ	سيد و ابراهيم خضر	النيابة العمومية	جنح	اكتوبر	٢٠
١٦٦	الاختصاص	أحمد فؤاد باشا	حسن حنفي القهوجي	مدني	ديسمبر	٢

محكمة مخالفات {مصر}

(سنة ١٨٩٩)

٥٢	السب	لطيف باشا سليم	علي بك شاهين	اكتوبر	٣١
----	------	----------------	--------------	--------	----

محكمة الجيزه الجزئية {مصر}

سنة ١٩٠٠

٢٢٦	الاختصاص . ورعايا حكومة مراکش	عبد المجيد عبد القوي	السيد رشيد ابو النصر	اغسطس	٢٥
٢٢٧	الاختصاص في قضايا الحكومة	كاتب أول محكمة الجيزه	ابراهيم سيد حسين	سبتمبر	١

محكمة السيد زينب الجزئية {مصر}

(سنة ١٩٠٠)

٥٨٥	الانتفاع بالرهن	الست خديجه بنت علي زيد	محمود افندي مصطفى الاسناوي	مدني	نوفبر	١١
-----	-----------------	------------------------	----------------------------	------	-------	----

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

(سنة ١٨٨٩)

٢٣٦	الرهن . حيازته	بهانه بنت محمد الغره ومن معها	الحاج ابراهيم السحرتي	ديسمبر	٣٠
-----	----------------	-------------------------------	-----------------------	--------	----

(سنة ١٩٠٠)

١٥	يناير	مدني	الشيخ أحمد سليمان	ضد	محمود أفندي عطيه	الاختصاص	٠٣٦
١٣	فبراير	جنع	النيابة العمومية		ابراهيم قاقه	البلاغ الكاذب والاختصاص	٠٩٨
						محكمة دسوق الجزئية (طنطا)	

(سنة ١٩٠٠)

١٩	مايو	•	النيابة العمومية		مرشدي خاطر	طلب الحق المدني	١٤٧
٢١	مايو	مدني	عبد الوهاب سليمان		محمد ابو الفتوح	المعارضة في الاحكام الغيايه	١٥٠
١١	يونيو	•	احمد افندي براري		سعد الدين الخطيب	ضعف التأمينات والمطالبة قبل حلول الاجل	٢٢٥
٣١	اكتوبر	مخالفة	النيابة العمومية		حنا غبريال وآخر	القمار	٦٠٣
•	نوفمبر	مدني	حنا يوسف سليمان		الست فومية بنت عطيه ومن معها قيمة الدعوى والاختصاص		٦٠٧

محكمة السنطة الجزئية (طنطا)

(سنة ١٨٩٩)

١٨	سبتمبر	•	الشيخ بسبوني الجوهري المنشاوي حافظ افندي المنشاوي وآخر	بيع الوفاء • العرض الحقيقي			٢٤٦
						محكمة كفر الزيات (طنطا)	

سنة ١٩٠٠

٢٦	سبتمبر	•	حنيفة الشريجي ومن معها	الست مشهور جان اليضا ومن معها	بطلان وصحة الدعاوي		٢٥٧
						محكمة الرقازيق الابتدائية الاهلية	

(سنة ١٩٠٠)

١١	ابريل	•	عبد الهادي افندي ومن معه	مصطفى باشا ومن معه	الاسترداد • الاستئناف		٦٠١
						محكمة بني سويف	

(١٨٩٩)

١٧٣	اغسطس	مدني	فانوس يوسف حنا	ضد	دهشوري	زعم الملكية	
١٤	اكتوبر	•	اسماعيل حسن		سليمان حسن	الاقرار	٠٥٧
٠٤	نوفمبر	•	شفاة بنت سعودي علام		الحواجة نصري حبيب خياط	ابطال تصرف المدين الحاصل اضراراً بالدائن	٠٣٨
١٨	نوفمبر	•	الست عيوشه كريمة محمد اغا		علي عويس وأخرى	قوة الاحكام النهائية	٠٢٩
٠٣	ديسمبر	•	حسن حسين محروس		الحرمه حسنه بنت حسين محروس ومن معها	مضي ميعاد الاستئناف وعدم الدفع به والنظام العام	٢٣٦
١٢	ديسمبر	•	سليمان محمود نور الدين		سلامه جرجس	قوة الشيء المحكوم فيه • القرار الذي يصدر بأن لا وجه لاقامة الدعوى • الادعاء بالتزوير	١٥٦

٣٠	ديسمبر	•	عويس عويس		مجيدة بنت انطوني	الارتفاع • المطلات	٠٣٧
٣١	ديسمبر	•	الست زينب		اسماعيل افندي صدقي ومن معه	ابطال تصرفات المدين الضارة بدائنيه • المشتري الثاني	

(سنة ١٩٠٠) سوء القصد

٢٧	يناير	•	عويس ابراهيم ابو نورج	ضد	أحمد الجندي الفقي	التعهدات	٢٠٣
١١	فبراير	•	عبد الله عليوه		عبد القادر سكران	التفويض	٢٢٧
١٤	فبراير	•	حنا افندي واصف		غالي افندي يوسف ومن معه	السند البسيط • والسند تحت الاذن - التحويل وحقوق المحول له في رفع طلب ابطال التصرفات - الاعسار	١٦١

٣١	مارس	•	عبد اللطيف حسن		ابو حامد امام	المقود الرسمي • بيع القاصر • السبب الصحيح • سلامة النية	١٣٣
٠٧	ابريل	•	الشيخ محروس اسماعيل		احمد افندي لطفي	اعلان الحضور	١٧٣

١٣٩	الينة	عبد النبي رمان	ضد	احمد سيسي	مدني	ابريل	١٧
١٤٨	الحلول في الدين ١٤٨	عبد الفتاح يوسف		خضرة بنت علي	د	مايو	٠٨
٢١٣	سريان القوانين والتعاقد	عبد الدائم ومن معه		عبد العزيز علي رضوان ومن معه	د	يونيو	٢٦

محكمة بني سويف الجزئية

(سنة ١٨٩٩)

٢٣٧	الملك المشترك والعمارة فيه والشريعة والقوانين وعدم سريانها على ما سبقها من الحوادث	الست وسيله	ضد	الحاج درويش مصطفى	مدني	نوفمبر	١٥
-----	--	------------	----	-------------------	------	--------	----

(سنة ١٩٠٠)

٢١٢	المقود	زعفران سالم	ضد	الشيخ نصر خميس	مدني	يونيو	٢٩
٥٦٩	نزع ملكية العقار . المواعيد . البطالان	دهشوري أحمد وآخرين		فانوس يوسف حنا	د	اغسطس	٠١

محكمة ملوي الجزئية {أسقوط}

(سنة ١٨٩٩)

٥٦١	الرهن وسقوط الحق . وانقطاع المدة المقررة لسقوط الحق	مصطفى برعي	ضد	الشيخ عبد الرحمن محمد	مدني	نوفمبر	١٥
-----	---	------------	----	-----------------------	------	--------	----

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

(سنة ١٨٩٩)

٢٢١	القيم الاجنبى	محمود عيسى ومن معه	ضد	مصطفى عبد الرحيم	مدني	اغسطس	٣٦
-----	---------------	--------------------	----	------------------	------	-------	----

(سنة ١٩٠٠)

٥٨٢	استئناف الاحكام القيايه	محمد حسين عمير	ضد	النيابة العمومية	د	اكتوبر	٢٩
-----	-------------------------	----------------	----	------------------	---	--------	----

مذكرات لجنة المراقبة القضائية

٠١٤	الاحكام الصادرة بالتصديق على التوقيع والاختصاص العقاري					ديسمبر سنة ١٨٩٩	١٧
-----	--	--	--	--	--	-----------------	----

٠١٣	التنبيه في التنفيذ والمعارضه					د	٢٨
-----	------------------------------	--	--	--	--	---	----

٠١٣	الاجار واختصاص المحكمة الجزئية					د	د
-----	--------------------------------	--	--	--	--	---	---

١٥٧	التنازل عن الاستئناف في دعاوي الجنج					مارس سنة ١٩٠٠	٧
-----	-------------------------------------	--	--	--	--	---------------	---

١٤٠	اختصاص المحاكم في نظر الاحكام الصادرة على القصر					ابريل	٠٤
-----	---	--	--	--	--	-------	----

١٨١	عدم صوابية الحكم برفض الدعوى بالحالة التي هي عليها					مايو	١٤
-----	--	--	--	--	--	------	----

٢٠٥	الاستئناف الفرعي المرفوع بورقة تكليف بالحضور					د	د
-----	--	--	--	--	--	---	---

٢٢٨	الحكم بالتعويض المدني ان كان له وجه في حالة الحكم بالبراءة					د	د
-----	--	--	--	--	--	---	---

قوانين جديدة

(أوامر عاليه وقرارات ومنشورات رسميه)

٠٠٦	تعديلات في نظامها	(البوسته المصريه)				ديسمبر سنة ١٨٩٩	٢٠
-----	-------------------	---------------------	--	--	--	-----------------	----

٠٤٥	أمر عال بخصوص تسويتها	(ديون السودان)				د	٢١
-----	-----------------------	------------------	--	--	--	---	----

٠٠٥	أمر عال بتعيين ونجبت باشا سرداراً	(سردار الجيش المصري)				د	٢٣
-----	-----------------------------------	------------------------	--	--	--	---	----

٠٠٥	السردار حاكم السودان	(حاكم السودان)				د	د
-----	----------------------	------------------	--	--	--	---	---

٩٣ و ٦	قرار الحفانيه بأستداب قضائها لسنة ١٩٠٠	(المحاكم الجزئية)				د	د
--------	--	---------------------	--	--	--	---	---

٠٤٦	أمر عال بخصوص رسومها	المخالفات				يناير سنة ١٩٠٠	٢٧
-----	----------------------	-----------	--	--	--	----------------	----

٠١٧	أمر عال بتمديد أجلها الى خمس سنوات	المحاكم المختلطة				د	٣٠
-----	------------------------------------	------------------	--	--	--	---	----

١٠٧ و ١٠١ و ٧٦ و ٦٩ و ٦٢ - ١٨٩٩	تقرير المستشار القضائي عنها لسنة ١٨٩٩	المحاكم الاهلية				د	د
---------------------------------	---------------------------------------	-----------------	--	--	--	---	---

١١٣ و ١٢٤

٠٤٦	أمر عال بخصوص اجازة اطلاقها	الميارات النارية	١٩٠٠	فبراير سنة	٠٧
٠٧٢	لائحة بخصوص قبولهم ونظامهم	الوكلاء أمام المحاكم الشرعية	»	مارس	١٧
٠٨١	أوامر عاليه بتعديل قوانينها	المحاكم المختلطة	»	مارس	٢٦
٠٩١	أمر عال بشأنه لدى المحاكم المختلطة	الحجز العقاري	»	»	»
٠٩٢	أمر عال بشأنها لدى المحاكم المختلطة	الشفعة	»	»	»
١٠٤	قرار من نظارة الاشغال فيما يخص بالترام بمدينة القاهرة	الترام	»	ابريل	١٨
١٠٤	أمر عال بخصوصها	البرك والمستنقعات	»	»	٢٦
١١٣	قرار من الحفانية بخصوص تركاتهم في القطر المصري	المراكشيون	»	مايو	»
١٢٥ و ١٢٦	أمران عاليين بتعديل قانونها	المعاشات العسكرية	»	»	١٢
١٢٧	أمر عال بأجازة تصديره	السمن البلدي	»	»	»
١٥٧	أمر عال بتعديله	قانون الانتخاب	»	»	١١
١٤١	أمر عال بتعديل تعريفه رسومها	المحاكم المختلطة	»	يونيو	١٣
١٨٩	أمر عال بنظام مراقبة البوليس للمحكوم عليهم	مراقبة البوليس	»	»	٢١
٢٠٤	أمر عال بالتجنس بالجنسية المصرية	الجنسية المصرية	»	»	٢٩
٢٠٥	قرار من الداخلية والحفانية بخصوصها	»	»	»	٣٠
٢٢٩	أمر عال بتعديل بعض مواده الخاصة بملاحظة البوليس	قانون العقوبات	»	»	٢٩
٢٣٠	أمر عال بتحديددها	مديرية الحدود	»	»	٢٩
٦٠٨	أمر عال بإنشائه	صندوق توفير البوسته	»	نوفمبر	٢٩

فهرست

مفادات الاحكام المندرجة في حقوق هذه السنة مرتبة على حروف الهجاء
اطلب الموضوع المراد تحت أصل الكلمة
مثل ذلك «استئناف» في (ان ف) و «اختصاص» في (خ ص ص)

الاجار

اذا قبض المؤجر من قيمة الاجار مبالغ بعد ميعاد استحقاقها دون ان يحفظ لنفسه حق فسخ العقد يعتبر انه اراد التساهل مع المستأجر في المعاملة وهذا التساهل يخول للمحكمة عند طلب المؤجر الفسخ بعدئذ ان تمسك به ضده وقد قررت المحاكم في كثير من قضايا الاجار انه يسوغ للمستأجر في جميع الاحوال ان يمنع الحكم بفسخ عقد الاجار اذا عرض فعلا دفع المبلغ المستحق قبل صدور الحكم النهائي واعتبرت ان شرط الفسخ هو شرط تهديدي المقصد منه مجازاة المستأجر عند عدم قيامه بتنفيذ ما تعهد به فاذا نفذ العقد تماماً فلا محل للمسك به (استئناف مصر مدني ٢٣ يناير سنة ١٩٠٠) ابراهيم افندي داوود وآخرون ضد محرم حتي بك ابو جبل (٤٢)

الميراث عند الملل غير المسلمة

١ من مبادئ الشريعة الاسلامية انه اذا حصل نزاع بين فريقين في الميراث رفع الامر الى القاضي الشرعي وعلى هذا فان كان الورثة متفقين فتوزع التركة بحسب شريعتهم
٢ ان لائحة ترتيب واختصاص مجلس الاقباط في المواريث موافقة لاحكام الشريعة الفراء وهذه قررت ان هذا المجلس له حق النظر في المواريث اذا اتفق جميع اولي الشأن
٣ لاجل معرفة ما اذا كان اولي الشأن في التركة متفقين أو مختلفين يجب ان لا ينظر الى حالتهم عند الدعوى بل الى الحالة التي كان عليها الورثة وقت وفاة مورثهم فان كانوا متفقين وقتئذ على تقسيم التركة حسب شريعتهم بطل

كل حق لهم او لغيرهم في الطمن بعدئذ في هذا التقسيم ولو خالف الشريعة الفراء (استئناف مصر مدني ١٢ ديسمبر سنة ١٧٩٩) غبريال افندي جرجس وآخرون ضد بطرس افندي محفوظ (٤٣)

التأمينات { المطالبة قبل حلول الاجل }
ان الفرض من التأمينات التي تكون محلا لوفاء التعهد هي التي تعطى للدائن تأميناً لدينه الذي يحصل عنه التعهد وان تكون هذه التأمينات المذكورة في التعهد

فاذا كان الدين بسيطاً ولم يعط فيه للدائن تأميناً حتى يقال ان المدين فعل ما يوجب ضعفه بواسطة تصرفه فيه أو في بعضه فلا محل للمطالبة قبل الاستحقاق (دسوق مدني ١١ يونيو سنة ١٩٠٠ احمد افندي براري ضد سعد الدين الخطيب ٢٢٥)

استئناف { الحكم التمهيدي }

الحكم التمهيدي القاضي بالتحقيق يعتبر مقبولا من الخصوم وغير قابل للاستئناف اذا نفذ الخصوم بحضورهم في التحقيق المقضي به واتباعهم الاجراءات اللازمة لذلك (استئناف مصر مدني ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٩ احمد افندي الشبراوي ضد فرغل حبيب وآخرين ٣٥)

استئناف { الاحكام الغيابية الجنائية }

١ - المادة ١٣٠ جنابات فرضت مدة ثلاثة أيام لتقديم المعارضة في الاحكام الغيابية وذلك بعد اعلان الحكم الغيابي للمحكوم عليه
٢ - نصت الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ جنابات على ميعاد تقديم الاستئناف في الاحكام الغيابية فقررت انه يتبدي من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة وهذا النص فهم منه صراحة انه لا يجوز للمحكوم عليه ان يلتجئ الى الدرجة الاستئنافية متى كان محكوماً عليه غيابياً الا متى مضت مدة المعارضة وليس للمحكمة الاستئنافية ان تقبل الفصل في استئنافه ولو وافقته النيابة مادامت المعارضة جائزه (قنا جنائي

استئنافي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٠ النيابة العمومية ضد محمد حسين عمير ٥٨٢)

استئناف { احكام المخالفات }

١ - ان واضع القانون منع استئناف الاحكام الصادرة في المخالفات الا في حالتين المذكورتين في المادة ١٥٠ من تحقيق الجنابات الاولى ان يكون الحكم صادراً بالحبس والثانية ان يكون مبنياً على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها

٢ - الخطأ الذي يقع في تطبيق نصوص القانون ويحيز استئناف الحكم الذي بني عليه هو مخالفة النص للواقعة التي ادرجت تحته

فاذا حكم قاضي المخالفات على متهم بجريمة السب بمقبولتها القانونية بعد ان يكون ذلك المتهم أبدى عذراً ينفي العقاب عنه كالتحريض المنصوص عنه في المادة ٣٤٦ عقوبات يكون قد حكم ببطلان ذلك المذنب وليس في هذا ما يوجب القول بان هناك خطأ في تطبيق القانون أو تأويله

٣ - لقاضي المخالفات الحكم في التعويض المدني الناتج عن المخالفة بما لا يتجاوز اختصاص المحاكم الجزئية لكن اذا كان حكمه غير قابل من حيث العقوبة للاستئناف حسب نص المادة ١٥٠ فلا يجمله قابلاً للاستئناف ما اذا كان قاضياً في التمييز المدني باكثر من الف قرش لانه اذا جاز استئنافه فيما يتعلق بالحق المدني دون العقوبة لاوجب ذلك تناقضاً في الاحكام ومخالفة لقوة الشيء المحكوم به نهائياً حيث يكون حينئذ من السائع للمستأنف ان يطلب عدم الزامه بالتعويض لان الفعل الناشئ عنه لم يقع منه وهذا غير جائز لقيام الحكم بالمقاب حجة لا تقبل الرد على اثباته ونسبته اليه (مصر استئناف جنج ١٣ يناير سنة ١٩٠٠ النيابة العمومية ضد لطيف باشا سليم ٥٠)

٤ - ان القاعدة الاساسية في استئناف احكام المخالفات تقضي برفعه الى المحكمة الابتدائية التابعة لها محكمة المخالفات. أما اختصاص محكمة

الاستئناف العليا في نظر قضايا المخالفات فلا يكون الا بنص صريح في اللوائح التي تخولها هذا الحق وعليه فاذا طبقت محكمة المخالفات على المهمة احدى اللوائح التي بموجبها يرفع الاستئناف الى محكمة الاستئناف العليا وكان تطبيقها هذا خطأ كان لمحكمة الاستئناف عند رؤيتها خطأ التطبيق ان تعين اللائحة الواجب تطبيقها وترى ما اذا كانت هذه اللائحة تسوغ لها نظر الاستئناف قترأه اولا ويجزئه لها فتقضي بعدم الاختصاص (استئناف مصر جنائي ١٠ ستمبر سنة ١٩٠٠ النيابة ضد الست جميله صالحاني ٥٦٠)

استئناف { الغاء الصحف الاستئنافيه }

اذا لم يتبين في صحيفة الاستئناف تاريخ الحكم المستأنف لا تكون الصحيفة لاغية لان وضع التاريخ ليس الغرض منه سوى تعيين وتمييز الاستئناف المرفوع عن احد الاحكام منعاً للالتباس وما دام هذا الالتباس مدفوعاً من بيان موضوع الدعوى في صحيفة الاستئناف فعدم وضع التاريخ لا يبطل الصحيفة (استئناف مصر مدني اول يونيه سنة ١٩٠٩ أمته بنت علي حجاج السروجي ضد عفيفي افندي رضوان ٩)

الاستئناف { ميعاده }

ان الدفع في شكل الاستئناف من المسائل المتعلقة بالنظام العام ومن ثم يجوز للمحكمة أن تحكم فيه من تلقاء نفسها (بني سويف مدني ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٩ حسن حسين محروس ضد الحرمة حسن بنت حسين محروس ١٣٧)

الاستئناف { في الاستحقاق }

ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى استحقاق أثناء اجراءات تنفيذ بيع عقار بالطرق الادارية بناء على اعلام شرعي هو المقرر بمقتضى الواعد العامة أما الميعاد المقرر في المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات فلا يسرى الا في حالة رفع دعوى استحقاق في أثناء اجراءات بيع قضائي بتقادم على طلب دان طبقاً للاحكام المقررة في

قانون المرافعات

الاستئناف { نصابه }

٢ - الاستئناف المرفوع في حكم صادر في دعوى بدني يزيد عن الالف قرش يكون مقبولا متى كان الورثة المستأنفون يخصص في الدين ما يزيد عن الالف قرش وان كان يصيب كل واحد منهم أقل من ذلك (الزقازيق مدني استئنافي ١١ ابريل سنة ١٩٠٠ عبد الهادي افندي ومن معه ضد مصطفى باشا وهي ومن معه ٦٠١) التبديد

من سلم اليه شيء على سبيل الوديعة أو لغرض استعماله لمنفعة ماله أو غيره فاضاف ذلك الشيء الى نفسه وعامله معاملة ملكه يعد محتسماً له كما لو سلم لشخص شيء ابرهته على مبلغ منفعة ماله فأخذ ذلك الشيء وشرع في بيعه (استئناف مصر جنائي ١ نوفمبر سنة ١٩٠٩ النيابة ضد عبد العزيز محمد ٥٦٧)

بطلان { ابطال المرافعة }

١ - أن المستأنف عليه الذي كلف بالحضور واعطى له مهلة أوسع من المهلة القانونية لا يمكن الزامه بقبولها رغماً عنه فان المواعيد القانونية جعلت لصالحه ويجوز له أن يتمسك بمراعاتها وان تنازل عن بطلان الاعلان فله من باب أولى أن يتنازل عن المواعيد التي حددها الخصم له اذا كانت أوسع من الميعاد القانوني

٢ - من المبادئ القانونية التي لا خلاف فيها ان كل قضية حدد لها جلسة بغير أمر المحكمة يجوز في أي وقت لكل من الخصام بمجرد الاعلان أن يقرب اجلها ولا يملك أحد من الخصمين هذا الحق دون الآخر

٣ - يستتبع مما تقدم أن المستأنف عليه له الحق التام في طلب المستأنف باءـلانه الى الحضور في جلسة أقرب من التي حددها هو لنظر الدعوى فاذا صدر الحكم بابطال المرافعة في القضية في الجلسة المستقربة كان ابطال المرافعة بالاستئناف لا باعلان الجلسة المستقربة (استئناف

مصر جنائي ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩ مرسى عيسوي ضد سليمان أحمد فود ٣٣٥)

بطلان { الاجراءات }

١ - أن وجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدائها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها (نقض و ابرام ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ احمد حسين عقل وآخرون ضد النيابة العمومية ٣)

٢ - انه وان تكن المادة ٢٤٠ جنائيات تقضي بان أوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدائها قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة وان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها الا أن هذا النص لا يمنع المحكمة من أن تقرر ببطلان الاجراءات من تلقاء نفسها ولو لم ينتبه المتهم الى هذا البطلان ويتمسك به وذلك محافظة على العدالة والصالح العمومي في ضبط الاجراءات القانونية ودقتها (استئناف مصر جنائي ١٧ يناير سنة ١٩٠٠ النيابة ضد جمعة محمد عبد الله ٥٠)

بطلان { تصرفات المدين الضارة بالدائن }

١ - اذا حكم ببطلان تصرفات مدين بناء على طلب دائنيه فهذا الحكم لا يستفيد منه الدائنون فقط وعليه فلا يمكن ان يتفنع منه المدين ولهذا يجوز للمشتري الذي حكم ببطلان التصرف بالنظر اليه أن يمنع نتيجة الحكم بعرضه مبلغ الدين على الدائنين وليس لهؤلاء الا ان يقبلوا وفاء دينهم وحينئذ ينفذ عقد البيع وينتج جميع نتائج القانونية بين المدين والمشتري

كذلك اذا دفع المدين دينه من ماله وجب عليه تنفيذ عقد البيع المحكوم ببطلانه اذ ليس له أن يستفيد من غشه (استئناف مصر مدني ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠ يونان نسيم وآخر ضد الست مثلجهان هانم ٤٤)

٢ - ان طلب بطلان تصرفات المدين ينقسم قسمين أولهما الدعوى المعبر عنها بدعوى نقض

الاتفاق لا يغير حكم المادة المذكورة ولا يجعل سقوط الحق بالنظر اليه بعد ١٥ سنة اذ ان مسألة سقوط الحق من أحكام النظام العام الذي للاستطاعة للأفراد على تغييره استثناف مصر مدني ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٠ ورثة أحمد وفا الحريري ضد محمد مصطفى وآخرين (١٣٢)

بيع القاصر

ان خلاصة النصوص الشرعية في مسألة بيع القاصر تفيد ان بيعه يعتبر موقوفاً على اجازة الولي أو الوصي أو اجازته هو بعد البلوغ وان السكوت بعد البلوغ مع الاطلاع على تصرف المشتري مسقط لدعواه بدون تقدير للمدة (بني سويف جزئي مدني ٣١ مارت سنة ١٩٠٠) عد اللطيف حسن ضد أبو حامد امام (١٣٣) يبان الواقعة في خلو الحكم من الاسباب

يعتبر الحكم خالياً من الاسباب ومن بيان الواقعة اذا لم يوجد في قلم الكتاب قبل مضي الثمانية عشر يوماً المحددة في المادة ٢٢١ من قانون الجنائيات موعداً لتقديم أوجه النقص والابرار - والمادة ١٠٣ من قانون المرافعات يلزم مراعاة منطوقها في الاحكام الجنائية اذ لا يوجد في قانون تحقيق الجنائيات ما يخالفها (نقض وابرار ١٧ مارس سنة ٩٠٠ موسى موسى سعد ضد النيابة ١٢٩)

بيان الواقعة { التزوير }

١- في مواد التزوير يلزم بيان الطرق التي بمقتضاها حصل ارتكاب الجريمة وهذه الطرق واضحة في المادة ١٨٩ عقوبات وبدونها لا يمكن ارتكاب جريمة التزوير واذا خلا الحكم من بيان طريقة من الطرق المذكورة وجب نقضه لخلوه من بيان الواقعة (نقض وابرار ١٤ يناير سنة ١٩٠٠ اقلادبوس غبريال ضد النيابة ٢٦)

٢- يلزم بيان طرق التزوير مع طرق الاشتراك واثبات علم المشترك بالتزوير والا كان الحكم خالياً من بيان الواقعة ويتعين الغاء (نقض وابرار ٢ يونيه سنة ٩٠٠ هاجر بنت محمد كوكج ومن معها ضد النيابة ١٧٧)

اشتمال صورة الاوراق على تلك البيانات أو بعضها سواء كان ناشئاً عن غلط أو عدم التفات لا يكون وجهاً من أوجه البطلان ما دام أن أصل الورقة واف بالغرض المقصود (كفر الزيات مدني ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٠ الستات حنيفه النريجية ومن معها ضد الست مشهورجان البيضاء ٥٥٧)

البلاغ الكاذب { الاختصاص }

لما كانت جريمة الاخبار بالامر الكاذب لا تتم الا بايصال الورقة المشتملة على ذلك الاخبار الى يد الحاكم القضائي أو الاداري فالحكمة المختصة بالنسبة للجهة التي وقعت فيها الجريمة هي المحكمة الكائن في دائرتها محل توظيف الحاكم المشار اليه الذي است فيه ورقة الاخبار المذكور (طنطا استئناف جنح ١٣ فبراير سنة ٩٠٠ النيابة العمومية ضد ابراهيم قاقه ٥٩٢)

البلاغ الكاذب { الاعتراف }

ان الاعتراف بتقديم البلاغ لا يمد اعترافاً يتسبب عنه حرمان المتهم من فائدة شهود التني (نقض وابرار ٩ يونيو سنة ١٩٠٠ السيد حموده ومن معه ضد النيابة ٢١١)

بيع الوفاء

ليس البائع بيعاً وقائياً ملزماً بعرض الثمن عرضاً حقيقياً معقلاً بإبداءه بل يكفيه لحفظ حقه في الاسترداد أن يعرض على المشتري في المدة المبنية بالعقد استعداده لرد الثمن اليه عند استلامه العين خلافاً لما هو مقرر في الديون الاعتيادية الاخرى (السنطة مدني ١٨ سبتمبر سنة ٩٩ - ٤٦)

{ بيع عجز العين المبيعة }

قررت المادة ٢٩٦ مدني ان حق المشتري في طلب تنقيص الثمن لوجود عجز يسقط بمضي سنة من تاريخ العقد فاذا اشترط في العقد ان المطالبة بقيمة العجز تكون عند ظرف معين كالبناء في الارض المشتراة فهذه السنة المقررة لسقوط الحق بتبدي من تاريخ البناء وهذا

التصرفات (الدعوى البوليصية) والثاني هو احكام وضوابط . فمن ذلك أن المفروض في الدعوى الاولى هو أن التصرف واقع بالفعل بخلاف المفروض في الثانية فان التصرف لم يحصل والعين ما زالت في ممتلكات البائع وأما العقد فانه موجود في الظاهر صوري في الباطن ٣ - أن دعوى اظهار الصورة لا تستلزم طول بحث من جهة الضرر والغش وسوء نية التصرف له وما ذلك الا لان التصرف معدوم في الحقيقة ونفس الامر

٤ - لا يوجد سبيل لاثبات الغش سوى القران وشهادة الشهود فيجب الاخذ بها والتعويل عليها دون الالتفات لقواعد الاثبات وضوابطها اذ انه من المقرر أن لا محل للمسك بالقواعد والروابط القانونية متى توفرت ظواهر الغش (بني سويف جزئي مدني ٤ نوفمبر سنة ٩٩ شفاء بنت سعودي علام ضد الحواجا نصري حبيب خياط ٣٨)

٥ - اذا تصرف المشتري في البيع بالعين المبيعة له فلا يجوز لدائي البائع الاول ان يطلبوا ابطال البيع الثاني الا اذا ثبت سوء القصد عند المشتري الاخير ولا يكفي في ذلك توفره عند المشتري الاول (بني سويف مدني استئناف ٣١ ديسمبر سنة ٩٩ الست زينب ضد اسماعيل افندي صدقي ومن معه ٥٧٦)

بطلان { أوراق التكليف بالحضور }

١ - يزول بطلان كل ورقة من اوراق الاجراءات بمجرد الرد عليها من الخصم بما يستفاد منه انه اعتبرها صحيحة . راجع المادة ١٣٩ مرافعات

٢ - للقاضي أن لا يحكم ببطلان أي ورقة من أوراق المرافعات لسبب عدم اتباع اجراءات قضى بها القانون الا اذا كانت هذه الاجراءات جوهرية ومرتبطة ارتباطاً كلياً بذات الورقة

٣ - ان القانون ولو انه قضى بوجوب اشتمال الاوراق الملته أصلاً وصورة على البيانات الملوحة فيه والا كان العمل لاغياً الا أن عدم

٣- ان تاريخ التسجيل ليس هو تاريخ ارتكاب الواقعة فاذا ذكر الحكم تاريخ تسجيل العقد المزور ولم يذكر تاريخ العقد أو تاريخ ارتكاب التزوير كان باطلا وقابلا للنقض (نقض و ابرام ٢٦ مايو سنة ١٠٠ - ٥٦٥)

بيان الواقعة { أسباب الحكم }

١- يكون الحكم لاغياً اذا خلى من الاسباب كما نصت المادة ١٠٣ من قانون المرافعات
٢- اذا لم توجد أسباب الحكم في قلم الكتاب اغاية اليوم الثامن عشر من تاريخ صدوره يعتبر خالياً من ذكر الواقعة والنص القانوني ويكون باطلاً بتعين نقضه (نقض و ابرام ١٠ مارس سنة ١٠٠ عبد الحليم فوزي ضد النيابة ١٥٥)

البينة { نتيجهها }

ان النظر فيما يخص مجواز سماع شهادة الشهود أو عدم سماعها مرجعه الى النتيجة التي تترتب قضاء على مدلول الشهادة حسبما يرمى اليه الحكم الطالب للاثبات فلو أراد المدين مثلاً التصريح بان يثبت بالبينة انه دفع مبلغاً لا يتجاوز الالف قرش وكان قصده من هذا الاثبات مجرد الاستدلال على براءة ذمته فانه يجاب الى طلبه بخلاف ما لو أراد الدائن أن يثبت بالبينة أن المدين سدد من الدين مبلغاً أقل من الالف قرش ليتوصل من هذا الطريق الى قطع المدة الطويلة فان طلبه هذا يكون غير مقبول متى كان الدين المراد حفظه من السقوط أزيد من الالف قرش (بنى سويف جزئي مدني ١٧ ابريل سنة ٩٥٠ احمد سيسي ضد عبد النبي رمان ١٣٦)

البينة { الاغتصاب ووضع اليد }

الاغتصاب ووضع اليد من الوقائع التي يجوز اثباتها بالبينة مهما كانت قيمة موضوعها (استئناف مصر مدني ٢٥ مايو سنة ٩٩ محمد محمود بك ومحمد اسماعيل بك ضد ابراهيم أحمد بك ٥٧٧)

{ اتعاب المحاماه }

أن القاعدة الاصلية في القانون هي أن الشروط التي يتفق عليها المتعاقدون في كل أمر من الامور المباجة التي تلزمهم وتكون نافذة عليهم كما هي الا ان القانون قد عدل عن هذه القاعدة فيما يتعلق بمقابل اتعاب الوكيل فقرر في المادة ٥١٢ « مدني أن الاتفاق بين الموكل ووكيله على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه على أن وضع هذا الاستثناء لم يكن الا لحكمة ارادها الشارع وهي أن الموكل قد يكون أحياناً كثير الشغف بالامر الذي يريد الوصول اليه بواسطة الوكيل أو يكون مضطرب البال خلفاً من عدم امكانه الوصول الى مبتغاه الا بسمي شخص معين يثق بمقدرته أو في أي حالة أخرى من مثل هذه الاحوال التي ربما تؤثر على افكاره تأثيراً يحمله على التعهد للوكيل بمقابل يزيد كثيراً عما يقتضيه الامر ولما كانت هذه المؤثرات غير كافية للحكم ببطلان العقد بحسب القواعد العمومية اذ هي ليست من قبيل الاكراه الادبي وليس فيها شيء من قبيل الغش والتدليس فالشارع وضع الاستثناء المحكي عنه وقاية لحقوق الموكل في مثل تلك الاحوال

ينتج من ذلك أن الواجب على المحاكم عند النزاع في أمر مقابل متفق عليه بين الوكيل والموكل ان لا تعمل بحكم الاستثناء المتوهم عنه الا في مثل الحالة التي وضع الاستثناء لاجلها (مصر استئنافي مدني ٣١ يناير سنة ٩٠٠ محمد أفندي لييب المحامي ضد الحاج حسن الكفراوي ٦٧)

جريمة (تضام العقوبات)

متى اتحد القصد في الاجترام وتعددت الجرائم وكان حصولها في آن واحد ووقت واحد وجبت المعاقبة بمقاب واحد وهو الاشد (استئناف مصر جزائي ١١ اكتوبر سنة ٩٠٠ النيابة العمومية ضد محمود احمد مكاوي وآخرين ٥٧٥)

جريمة { اتباط الجرائم }

متى تعددت الجرائم وكانت مرتبطة بعضها ببعض فلا تسوغ فصلها عن بعض (استئناف مصر جزائي ٢١ مارس سنة ٩٠٠ النيابة ضد محمد حسن ومن معه ١٦٩)

الحجر { السفه }

السفه الذي يستوجب الحجر هو ما تجاوز العادة في الاتفاق اما الشاب الميسور الذي يجاري أقرانه في الاتفاق والاستدانة ولا يتجاوز حدهم في ذلك فلا تستوجب حالته الحجر (استئناف مصر مدني ٢٧ نوفمبر سنة ١٠٠ ابراهيم بك حمدي ضد شفيقه هانم ١٦٣)

محضر الجلسة

متى كان واضحاً في محضر الجلسة تلاوة التقرير عن القضية والمدولة فيها وغير ذلك من الاجراءات المماثلة لها فلا ينقض الحكم خلوه من ذكر هذه الاجراءات (نقض و ابرام ٣ فبراير سنة ٩٠٠ الياس أفندي حموي ضد النيابة ٩٧)

حفظ { قرار الحفظ }

١- ان الامر العالي الصادر في ٢٨ مايو سنة ٩٥ أعطي النيابة سلطة التحقيق في المسائل الجنائية وخول لها الحقوق التي كانت لقاضييه
٢- ان المادة ١٥ من الامر المشار اليه جعلت للقرار الصادر من النيابة بحفظ الاوراق قوة القرار الذي يصدر من قاضي التحقيق بان لوجه لاقامة المدعى سواء كان سبق صدور أمر بضبط النهم أو حبسه على ذمة التحقيق أو لم يصدر

٣- ان القرار الذي يصدر من النيابة بحفظ الاوراق قوته كقوة الامر الصادر من قاضي التحقيق بان لوجه لاقامة المدعى وهو ضمانة للمتهم حتى لا يكون عرضة الاتهام على الدوام ولا يمكن العود الى الدعوى الا بعد ظهور أدلة جديدة والا عد ذلك اخذاً لا بقوة الشيء المحكوم به

(بني سويف جزئي مدني ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩ عيوشه كريمة محمد اغا الحبشي ضد علي عويس وأخرى ٢٩)

الحكم التمهيدي { تنفيذه }

إذا كان الحكم التمهيدي حضورياً وجلسة التحقيق معينة فيه فلا لزوم لإعلانه وجاز تنفيذه بغير إعلان (استئناف مصر مدني ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٩ احمد افندي الشبراوي ضد فرغل حبيب وآخرين - ٣٥)

الحكم جنائياً في غيبة شخص سبق حضوره يعمل في المسائل الجنائية بالنصوص الواردة في قانون المرافعات متى كانت متضمنة لقواعد عامة ولذلك لا يجوز تطبيق المبدأ المقرر في المادة ١٢٥ من قانون المرافعات المدني في المسائل الجنائية أي اعتبار الحكم الصادر في غيبة شخص سبق حضوره في جلسة ماضية بمثابة حكم حضوري لأن هذا النص استثنائي لا يصح القياس عليه (استئناف مصر جنائي ١٨ أبريل سنة ٩٠٠ النيابة العمومية ضد علي محمد عبد الواحد ٢٥٠)

الاحالة { أمر الاحالة }

المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى ليست مقيدة بأمر احالة صادر بناء على إجراءات غير قانونية لكن ليس لها مع عدم صحة تلك الإجراءات أن تبحث فيما اذا كانت الأدلة كافية أو غير كافية للاحالة لأن البت في ذلك قطعياً من شؤون قاضي التحقيق وإنما لها عند عدم كفاية الأدلة ولو للاحالة أن تحكم بالبراءة لعدم وجود محل للحكم لا أن تحكم ببطلان أمر الاحالة قولاً بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى (نقض وبرايم ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ احمد حسين عقل وآخرون ضد النيابة - ٣)

الحلول في الدين

انه مع التسليم بأن كل جزء من العين المرهونة ضامن لجملة الدين ومع التسليم أيضاً بأن الحلول يخول الدافع كافة الحقوق والامتيازات

الشهود ثم اعلن رئيس الجلسة بقفل باب المرافعة وصدر الحكم في القضية ولا فرق بين ان يكون الحكم حضورياً بالنظر الى المتهم او غيابياً وعليه فاذا صدر حكم غيابي على المتهم بعقوبة فليس لمن يدعي حصول ضرر له من الجريمة ان يدخل مدعياً بحق مدني عند نظر الدعوى ثانية بطريق المعارضة (دسوق جنح ١٩ مايو سنة ٩٠٠ النيابة ضد مرشدي خاطر ١٤٧)

٢ - ان نص المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات عام يشمل التعويضات التي يطلبها المتهم أو المدعي بالحقوق المدنية وليس في القانون ما يخصه بالاولى دون الثانية

أما المادة ١٨٢ من القانون المشار اليه فليست مخصصة للمادة ١٧١ المذكورة لتعلقها بحالة الادانة دون حالة البراءة

ومع ذلك فلا يجوز الحكم في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدني عند براءة المتهم الا في حالة التباس حقيقة الدعوى في بادئ الامر واشتباهاها بالجناية أو الجنحة أما اذا كانت الدعوى ألبست توب الجناية أو الجنحة بقصد تفسير الاختصاص او يحتاج الفصل فيها مدياً لأجراً أخرى فليس من وجه لاختصاص قاضي الجناية بها (نقض وبرايم ٢٨ يناير سنة ٩٩ شفيق افندي الهرميل ضد النيابة ٥٤١)

حكم { بطلان الاحكام }

اذا كانت صحيفة الدعوى باطلة يلزم الحكم ببطلانها فقط وليس ببطلانها وبالبراءة والا كانت الاحكام باطلة (نقض وبرايم ١٠ مارس سنة ٩٠٠ جناب النائب العمومي ضد محمد جمعه ١٣٠)

حكم { قوة الاحكام النهائية }

لا يكون الحكم أمراً مقضياً الا بالنظر الى النقط التي دارت المناقشة حولها وفصلت المحكمة فيها ولذلك وجبت مراعاة أسباب الحكم لمعرفة صيغته الالتزامية لانه لا يصح التمسك بها بصفة استقلالية عن الأسباب التي بنيت عليها

٤ لا يجوز للمدعي المدني بجناية صدر القرار بحفظها ان يقدمها للمحكمة مباشرة لان الدعوى المدنية تابعة للدعوى العمومية ولا يمكن ان تنظر بدونها وما دامت تحت سلطة التحقيق فلا يمكن تحويلها الى جهة أخرى بدون قرار فاصل (مصر جنائي ٢٣ ديسمبر سنة ٩٩ السيد محمد الداخني ضد النيابة ١٠)

٥ - كل أمر يصدر من النيابة بحفظ الأوراق اما ان يبني على تحقيقات البوليس واما على تحقيقاتها فان كان الاول فلها ان تعدل عنه متى شاءت لان لها صفتين صفة ادارية وصفة قضائية وان كان الثاني فليس لها المدول عنه الا بعد ظهور أدلة جديدة غير التي سبق الحصول عليها بسرف النظر عن كونها مفيدة أو غير مفيدة (نقض وبرايم ٢٤ مارس سنة ٩٠٠ محمد حسن قنوع ضد محمد يوسف الغزالي ١٣٧)

ونقض وبرايم ٣١ مارس سنة ٩٠٠ النيابة ضد محمد بدر الوحش ومن معه ٢٠٢) ومصر استئناف جنح ٣٠ أكتوبر سنة ٩٠٠ النيابة ضد سيد وبرايم خضر ٥٧٥)

٦ - تعتبر تحقيقات النيابة صادرة عنها بصفتها قاضي تحقيق في الاحوال الآتية وهي متى صدر منها أمر بضبط المتهم واحضاره أو أمر بحبسه أو بعد اجراء تحقيق بمعرفتها عقبه صدور أمر منها بحفظ الأوراق ففي مثل هذه الاحوال يكون أمر الحفظ مما يحتاج به مالم تستجد أدلة جديدة والاحكام المخالفة لذلك منقوضة (نقض وبرايم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩ النيابة ضد محمد الحكيم وعبد الحميد الحكيم ٢٠)

الحق المدني { طلبه }

١ - ان المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات أجازت لكل من يدعي حصول ضرر له من جناية أو جنحة أو مخالفة ان يقدم شكواه وقيم نفسه مدعياً بمحقوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة

وتعتبر المرافعة انها تمت متى أبدت النيابة طلبها ودفع المتهم عن نفسه التهمة وسمعت شهادة

التي كان للدائن الأصلي غير ان هذا كله في محله اذا كانت الاملاك المرهونة لم ينقل بعضها بالشراء الى نفس الدافع اما وقد اشترى بعضها فانه يكون نفسه ملزماً بالدين بصفة كونه حائزاً لبعض المرهون ومن ثم يصبح حق الرجوع غير تام التأثير كما لو كان اجنبياً للمرة ومما تقدم يتضح انه من الواجب توزيع حصة الدين على جميع اجزاء العين بنسبة قيمة كل منها اذ لا يتيسر بغير ذلك تلافي الدور والتسلسل لان كل حائز لجزء من العين اذا قام بوفاء بمحل الدين يصبح محقاً بالرجوع على الباقيين

لذلك تقرر عند الشرح انه متى كان الحلول حاصلًا للملزم عن آخر بوفاء الدين فان هذا الحال محل الدائن الأصلي لا يمكنه بالرغم عن هذه الصفة ان يرجع عن باقي الملزمين الا بقدر نصيبهم من الدين فاذا اشترى شخص احدى الاعيان المرهونة ودفع كمال الدين المتوقع من اجله الرهن فلا يكون له الحق في استعمال دعوى الرهن قبل الحائزين لباقي الاعيان الا بنسبة قيمة كل من هذه الاعيان الاخرى والعين الحائز هو لها (بنى سوف جزئي مدني ٨ مايو سنة ٩٠٠ خضره بنت علي ضد عبدالفتاح يوسف ١٤٨)

الاختصاص { النصاب }

اذا كان المدعي به الأصلي أمام المحكمة الابتدائية زائداً عن عشرة آلاف قرش وطلب المدعي في الجلسة الحكم له بمبلغ يكون من اختصاص القاضي الجزئي الحكم فيه ابتدائياً وحكم له به من المحكمة المذكورة فيعتبر الحكم الصادر ابتدائياً قابلاً للاستئناف أمام الاستئناف الاعلى (استئناف مصر مدني ١٢ يناير سنة ١٨٩٩ محمد سلامة ياسو ضد مسعوده سلامة ٥٦٦)

الاختصاص { المركز }

اذا تعهد احد الورثة بدفع دين مورثه في محل معين يجعل المحكمة التابع لدائرتها المحل

المتفق عليه مختصة بنظر الدعوى وللدائن الحار في رفع دعواه الى المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة أو المحكمة التابع لها محل احد الورثة سواء كان محل الوارث المذكور هو محل اقامته الشرعي أو المحل الذي تعهد بتنفيذ التعهد فيه (استئناف مصر مدني ٢٧ مارس سنة ٩٠٠ الستات خضره ومن معها ضد الستات زكية ونفيسه - ٥٩٧)

الاختصاص { التقاضي }

لا حق لاحد من افراد الامة أن يخرج عن النظام الذي قرره الوازع لفض الخصومات فلا يجوز لوطنيين ان يتفقا على المحاصمة أمام سلطة قضائية غير معينة لهما ولا يصح القول بان هذا بعد تحكما لان القاضي لا يكون حكماً لانه موظف عمومي (استئناف مصر مدني ٢ ديسمبر سنة ٩٠٠ المعلم حسن حنفي ضد أحمد فؤاد باشا - ٦١٤)

الاختصاص { مكان الجريمة }

١ - قضت المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية بان هذه المحاكم مختصة في الفصل بسائر مواد التعزير التي تقع من افراد الاهالي ٢ - كل حكومة مختصة وحدها بمعاينة الجزائم التي تحدث في بلادها ولا ولاية لها على ما يحدث في بلاد غيرها الا في احوال مخصوصة منها اذا كان المجرم من تبعها وعاد اليها بعد ارتكاب جريمة من دون أن يحاكم عليها (استئناف مصر جنائي ٢٤ يونيو سنة ٩٠٠ التيابة ضد هلال أحمد هلال ومن معه - ١٩٧)

الاختصاص { قيمة الدعوى }

١ - ان المادة ٣٠ من قانون المرافعات قضت بان الدعاوي تقدر باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف الى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقاً قبل رفع الدعوى من الفوائد والخسائر والمصاريف وغيرها من الملحقات

فالتعويض اذا كان ناشئاً عن الطلب الأصلي لا يكون من شأنه أن يجعل المحكمة الجزئية غير

مختصة بنظر الدعوى اذا كان باضافته الى الطلب الأصلي يجعل القيمة فوق نصاب المحكمة المذكورة حتى انه لا يجعل القضية قابلة للاستئناف اذا كان الطلب الأصلي دون نصاب الاستئناف لان البحث في الدعوى انما يتناول الموضوع الأصلي وما عدا ذلك فهو فرع تابع للاصل وقاضي الاصل هو قاضي الفرع (دسوقي جزئي مدني ٥ نوفمبر سنة ٩٠٠ حنا يوسف سليمان وأخيه ضد الست فومية بنت عطيه ومن معها - ٦٠٧)

٢ - اذا توفي مدين باكثر من مائة جنيه ورفع الدائن على أحد الورثة دعوى يطالبه بها بجزء من الدين مناسب لحصته لا يبلغ قيمته المائة جنيه ونازع المدعي عليه في أصل الدين كانت المحكمة الجزئية غير مختصة لان المدعي به جزء من دين متنازع فيه لادين تلم

٣ - حكمه استثناء الجزء الباقي في المادة (٣٠) مرافعات ان سبق دفع المدعي عليه لاجزاء من أصل الدين هي ان لا يجعل لزماعه بعد ذلك في أصل الدين المذكور قيمة يتد بها فيلزم حينئذ ان يكون المطالب بالجزء الباقي قد سبق دفعه هو أو مملكه شيئاً من الدين (طنطا مدني ٢٥ يناير سنة ١٩٠٠ الشيخ أحمد سليمان ضد محمود أفندي عطيه ٣٦)

٤ - يجب الاعتماد في معرفة اختصاص المحاكم على القيمة الحقيقية للعقد المتنازع فيه على القيمة المقدرة في العقد متى كانت هذه القيمة مقدرة في العقد ولم يثبت ان التقدير كان بنسبة الهرب من دفع الرسوم أو الاضرار باحد ماوجب اتخاذها أساساً لمعرفة الاختصاص وأما الطريقة التي أوجدتها لائحة الرسوم وهي الضريبة السنوية مضروبة في عشرين فانها وضعت ليرجع اليها فقط متى تعذر الوصول لمعرفة القيمة الحقيقية (مصر استئنافي مدني ٥ فبراير سنة ١٩٠٠ محمد أفندي السمري ضد محمد أفندي شفيق ٦١)

الاختصاص والتزوير

التزوير هو تغيير الحقيقة عمداً مع سوء

الافراد (استئناف مصر مدني ١١ يناير سنة ٩٠٠
مديرية الشرقية ضد سليمان بك أباطه ١٣١)

الاختصاص العقاري

لكل دائن بيده حكم ان يتحصل على
اختصاصه بمقاررات مدينه تأميناً على أصل دينه
وفوائده والمصاريف ولا يجوز الحكم بالغاء هذا
الاختصاص مادام الدين حقيقياً لاصورياً
(استئناف مصر مدني ١٧ ابريل سنة ١٩٠٠
تاودورس أفندي شنوده ضد الخواجه روبرين
المابان ١٢١)

الاختلاس

لم يضع القانون طريقة مخصوصة لاثبات
الاختلاس ولم يوجب التكليف الرسمي للمتهم
في دفع ما ظهر طرفه حتى اذا امتنع تعلم منوياته
وحينئذ يستحق العقاب بل ترك ذلك لفراسة
قاضي الموضوع وليس لمحكمة النقض حق مراقبة
محكمة الموضوع في هذا الامر (نقض وابرار
١٠ يونيه سنة ٩٩ جورجي مرقص ضد النيابة
١٥٤)

الرأفة

١ - متى استعملت الرأفة في مادة لا أدنوية
ولا اقصوية للعقوبة المقررة فيها فيكفي ازالة
العقوبة الى أقل مما هي مقررة لاعتبار الرأفة
مستعملة ولا يلزم النزول الى الحد الاقصى للمعاقبة
على أفعال الجنح وهو الحبس مدة ثمانية أيام
كنص المادة ٢٥ عقوبات (استئناف مصر
جنائي ١٣ نوفمبر سنة ٩٠٠ النيابة العمومية ضد
صليب منقربوس ٦٠٦)

٢ - أن المادة ٣٥٢ عقوبات هي عمومية يجوز
تطبيقها فيها يتعلق بالرأفة على كل الجرائم ولا
يوجد في القانون ما يفيد صراحة او ضمناً استثناء
المادة ١٠٠ أو ما يماثلها من القاعدة المقررة في
المادة المذكورة (استئناف مصر جنائي ١٣
نوفمبر سنة ٩٠٠ النيابة العمومية ضد عريان
عبد السيد ٦٠٥)

وبانعام النظر في روح الامر العالي المشار اليه
يرى أن الشارع قصد به حصر الاختصاص في
ما يتعلق بالقضايا التي ترفع على الحكومة بصفة
مدعي عليها أصلاً في عدد قليل من المحاكم
تلافياً لكثرة النفقات ودرماً للمصاعب التي
تلاقها الحكومة فيها لو بقي الحال على أصله من
السير على مقتضى القواعد العمومية . فهذا
القصد تجب ملاحظته في أية دعوى ترفع على
الحكومة لافرق في ذلك بين أن تكون الدعوى
موجهة عليها وحدها او عليها وعلى آخر (جيزه
مدني ١ ستمبر سنة ٩٠٠ ابراهيم سيد جيد ضد
كاتب أول محكمة الجيزة ٢٢٧)

الاختصاص {دعوى الضمان}

ان عدم اختصاص المحكمة بدعوى الضمان
لا يغير شيئاً من اختصاصها بالدعوى الاصلية
فان دعوى الضمان تتبع في الاختصاص الدعوى
الاصلية وليس العكس فوجود شخص أجنبي
التبعة في الدعوى بصفته ضامناً لا يترتب على
وجوده عدم النظر في الدعوى الاصلية وانما
يحكم بعدم الاختصاص في دعوى الضمان فقط
وينظر في الباقي (استئناف مصر مدني أول يونيه
سنة ٩٩ البرنيس زينب هانم أفندي ضد داود
أفندي سليمان)

الاختصاص {الآلات الرافعة للمياه}

بمقتضى الامر العالي الصادر في ٨ مارس
سنة ١٨٨١ لا يجوز تركيب آلات رافعة للمياه
ثابتة كانت أو متحركة الا بعد التصريح به
من نظارة الاشغال العمومية التي لها الحق
المطلق في التصريح بذلك أو منعه فاذا رفضت
النظارة المذكورة التصريح بتركيب آلة من هذا
القبيل فلا يكون ذلك الا عملاً بالحق الخول لها
بمقتضى الامر العالي المشار اليه ولا مخالفة فيه
لاي قانون ومن ثم لا يجوز ان يكون القرار
الصادر منها بالرفض موضوعاً للبحث أمام السلطة
القضائية بعله انه قد تسبب عنه ضرر لفرد من

القصد وان حصوله في وثائق رسمية حررت
بمعرفة قاضي الاحوال الشخصية كوثائق الزواج
لا يمنع المحاكم الاهلية من النظر فيه اذا انها
تنظر في حصول الجريمة وليس في قيام الزوجية
والحكم الذي يصدر منها لا يؤثر على قاضي
الاحوال الشخصية لان هذا له ان يبحث لقيام
الزوجية في المستند المطعون فيه وفي سواء
(استئناف مصر جنائي ٢٢ مارس سنة ٩٠٠
النيابة ضد محمد حسن ومن معه ١٦٩)

الاختصاص ورعايا حكومة مراكش

لا يكفي لاجراء الاجنبي من اختصاص
المحاكم الاهلية أن يكون رعية دولة اجنبية
مستقلة بل لابد أن يكون بين دولته وبين
الدولة المتهمة أو الحكومة الخديوية معاهدة
تقضى بحمل رعايا تلك الدولة بمثابة رعايا الدول
التي وجدت المحاكم المختلطة من اجلها

ومن جهة اخرى فان المحاكم المختلطة لم
يوجد الا لتكون عوضاً عن المحاكم القنصلية لمدة
معينة على سبيل التجربة بمعنى انه لو ظهر عدم
موافقتها لصح العود الى النظام القديم السابق
على وجود القضاء المختلط فاذا لم يكن لدولة
اجنبية قنصلية في هذه البلاد ولا بينها وبين
حكومة هذه البلاد معاهدة تخرج رعاياها من
اختصاص المحاكم الاهلية كدولة مراكش مثلاً
كانت المحاكم الاهلية مختصة بنظر قضايا هؤلاء
الرعايا اي كان نوعها مديناً أو جنائياً وذلك عملاً
بالقواعد العمومية التي تجمل لقضاء البلاد السلطة
على جميع سكانه الا في حالة الاستثناء (جيزه
مدني ٢٥ اغسطس سنة ٩٠٠ السيد رشيد أبو
النصر ضد عبد المجيد عبد القوي ٢٢٦)

الاختصاص {قضايا الحكومة}

ان الامر العالي الرقم ١٨ مايو سنة ١٨٩٢
القاضي باختصاص محاكم معينة في نظر قضايا
الحكومة لم يفرق بين ان تكون الدعوى مرفوعة
على الحكومة وحدها أو عليها وعلى سواها

الارتفاق { المطلات والنوفذ }

١ - المراد بالمطل الذي وضع القانون لفتحته نظاماً هو ما يستعمل عادة للنظر ولا يكفي ان تسمح النافذة بمرور الهواء والنور لتكون مطالاً بل يلزم ان يكون المقصود الانتفاع منها بالنظر وهذا التعريف يستفاد من معنى المطل الشرعي والعرفي

٢ - لما كان القانون المصري لم يضع للنوافذ (غير المطلات) نظاماً كالمطلات فكل مالك له حق في أن يفتح منها ما شاء وليس لجاره حق طلب سدها بل للجار اذا شاء حق رفع بناءه لسدها اذا كان لا يريد وجودها بجواره (استئناف مصر مدني ١٣ ابريل سنة ٩٠٠ علي ذوالفقار بك ضد حفيظه بنت ابراهيم ٢٣)

ليس للانسان ان يفتح منافذ أو مناوور على ملك جاره الا اذا كان له الحق في ذلك وهذا الحق لا يكون الا بعقد أو بالتقادم

فاذا أنشأ الجار مطالاً على جاره ولم يعترض الجار المطل عليه على ذلك وقت الانشاء فعدم اعتراضه لا يسقط حقه في طلب السد في المدة القانونية ولا يحق للجار المطل ان يحتج بعدم وجود ضرر للجار المطل عليه من ذلك المطل اذا لا يسوغ للانسان أن يستعمل ملك غيره بدعوى أن هذا الاستعمال غير مضر بذلك الغير (بي سويف جزئي مدني ٣٠ ديسمبر ٩٩ عويس عويس ضد مجيده بنت أنطوني ٣٧)

الرهن

رجوع الشيء المرتهن الى حيازة الرهن بصفة أجارة من المرتهن لا يترتب عليه بطلان الرهن لان الحاز في الحقيقة هو الرهن (طنطا مدني ٣٠ نوفمبر سنة ٩٩ الحاج ابراهيم السحرتي ضد بهانه بنت محمد الغره ومن معها ١٣٦)

حيازة المرتهن للمعين المرهونة مانعة من سقوط حقه في المطالبة بالدين لان وجود العين في يده اقرار ضمنى من المدين للدائن (ملوي مدني ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩ الشيخ عبد الرحمن محمد ضد مصطفى برعي ٥٦١)

ان القانون وان منع الاتفاق على فوائد أزيد من تسعة في المائة سنوياً ولكنه لم يحظر أصلاً على مالك العين أن يجعل منفعتها لشخص آخر حتي ولو بدون مقابل فان ذلك ينافي ما منحه اياه من حرية التصرف فيها يملكه فبالاخرى اذا كان هناك مقابل وهو انتفاع المالك بما يقترضه من النقود وليس في هذا التعاقب ما يخل بالآداب أو النظام العمومي ولا عقاب عليه في القانون فهو جائز خصوصاً وان الشريعة الفراء التي حرمت الربا قاطبة قد أباحت للمرتهن الانتفاع بالرهن باذن الرهن

فاذا أباح الرهن للمرتهن الانتفاع بالرهن فلا يعود له حق عند سداد الدين أن يقدر ريع المرهون ويطلب خصم ما زاد منه عن معدل الفائدة القانونية من أصل الدين (السيدة جزئي مدني ١١ نوفمبر سنة ٩٠٠ محمود أفندي مصطفى الاسنوي ضد الست خديجة بنت علي زيد ٥١٥)

التزوير والاستعمال

التزوير والاستعمال جريمتان منفصلتان عن بعضهما وتستحق كل واحدة منهما العقوبة على حدتها وسواء في ذلك وقت هاتان الجريمتان من شخص واحد أو من عدة أشخاص ولو كانوا هم المزورون (استئناف مصر ٨ فبراير سنة ١٩٠٠ النيابة ضد ابراهيم احمد العسكري ١٨٦)

التزوير واستعماله جنتان كل منهما مستقلة عن الاخرى فاذا سقط الحق في رفع الدعوى العمومية بالنظر الى التزوير بمضي المدة القانونية ضد من نسب التزوير اليه ثم صار استعمال الورقة المزورة من شخص آخر غير من نسب اليه التزوير لم يكن هذا الاستعمال مؤثراً على المنسوب اليه التزوير ولا سبيل الى محاكمته (مصر استئناف جنح ٣ مايو سنة ١٩٠٠ النيابة ضد حسن غالب أفندي ١٣٨)

انه وان كان القانون اعتبر استعمال الاوراق المزورة جريمة أصلية ومنفصلة كل

الانفصال عن جريمة التزوير الا انه يلزم لاعتبارها بهذه الصفة جملة شروط فاذا لم تكن هذه الشروط متوفرة كان الاستعمال معتبراً ركناً من أركان التزوير الاصلي (استئناف مصر جنائي ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٩ النيابة ضد عوض مسيحه وآخرين ١٤٥)

التزوير والاستعمال ولو انهما مكونان للجريمتين الا انهما تعاقبان بعقوبة واحدة اذا كانتا صادرتين عن واحد فانهما في هذه الحالة عبارة عن تنفيذ متتابع اتصم جنائي والاستعمال لم يكن الا تحقيق الغرض الذي قصده فاعل التزوير (نقض واپرام ١٠ مارس سنة ٩٠٠ ساويرس جرجس العبادي ضد النيابة ١٨٥)

التزوير جنحة منقطعة يبتدي حق التقادم في سقوطها من تاريخ ارتكابها واستعمال التزوير جنحة منقطعة لا مستمرة وهي قائمة بذاتها حيث يمكن ان لا يكون لها ارتباط بفعل سبقها أو لحقها

بناء على هذه القاعدة يكون ابتداء سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية في حالة استعمال التزوير من يوم العلم بمحدث الجريمة أو من يوم استحالة حدوثها بعد العلم بها

أما القول بان سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية لا يبتدي الا من تاريخ تنازل المستعمل فهو خطأ اذ لو تنازل عند الاستعمال لما كان هنالك جريمة واذا لم تكن جريمة لما كان هناك حق في اقامة الدعوى العمومية ولا حق للمتمسك في السقوط وعدمه . والدليل بان استعمال التزوير جنحة غير مستمرة تنقطع بعد التقرير بالتزوير هو أن بعد التقرير لا يعود للمستعمل مقدرة على مداومة الاستعمال اذ من شأن ذلك أن تضبط الورقة المستعملة وبشيء أمرها بين الناس مما لا يبقى للمستعمل فائدة من الاستعمال

وعليه فاذا ادعي التزوير في حالة الاستعمال وانقطعت الاجراءات القانونية مدة ثلاث سنين من تاريخ الادما سقط الحق في محاكمة المستعمل

أما القضاء المصري فجمع حق الآن على اعتبار التزوير والاستعمال جريمتين مستقلتين (نقض وإبرام ٩ يونيو سنة ٩٠٠ النيابة ضد عبد الحفيظ إبراهيم وآخر ١٠٩)

التزوير { في الأوراق الرسمية }

ليس من المحتم أن يكون التزوير في الأوراق الرسمية قد فعله الموظف المحرر للورقة الرسمية حتى يحل العقاب بل يكفي أن يكون الموظف مختصاً بتحرير الورقة الرسمية التي اتحد أشخاص غير موظفين على تزويرها بكيفية من كيفات التزوير مثل ابدال شخص بأخر أو تسمية شخص باسم آخر في عقد رسمي (استئناف مصر ٢٩ أكتوبر سنة ٩٠٠ النيابة العمومية ضد محمد حسن علي ٥٨١)

لا يشترط لاعتبار التزوير تزويراً في أوراق رسمية أن تكون الورقة المزورة صادرة من مأمور رسمي أو أن تكون مشمولة بعلامته لأن المراد بالورقة الاميرية في باب التزوير هي الورقة التي من شأنها أن تصدر عن المأمور المختص بتحريرها سواء صدرت منه فعلاً ثم حدث التفسير فيها أو لم تصدر عنه ولكنها نسبت إليه زوراً بجعلها على مثال ما يحرره صورة وشكلاً سواء كان ذلك بتزوير علامته الخاصة فيما تلزم فيه العلامة لا كإلصاق شكله الرسمي أو بجعلها على حالة من الصورة والوطع لا تضاف لغيره فيما لا يلزم فيه علامة كالسجلات الشرعية وذلك لأن الثقة العامة التي أراد القانون حفظها للأوراق الاميرية وحمايتها بوضع العقوبة على محتلسها كما تختلس باحداث التفسير فيها حرره المأمور الرسمي فعلاً كذلك تختلس بان ينسب إليه تحرير ما لم يصدر عنه أصلاً (استئناف مصر جنائي ١٣ نوفمبر سنة ٩٩ النيابة وورثة محمد بك الشندولي ضد محمد حرمي وآخرين ١٨)

أن كلمة موظف في مصلحة ميرية أو محكمة الوارده في المادة ١٩١ من قانون العقوبات تناول كل شخص مكلف بعمل رسمي فيدخل تحت هذه المادة المستخدم باليومية (استئناف مصر

جنائي أول مارت سنة ٩٠٠ النيابة ضد أحمد إبراهيم بهجت ٢٣٥)

التزوير { شرط الضرر }

أن القاعدة في الضرر (المشترط للتزوير) هي النظر الى ما تؤدي اليه (الورقة المزورة) باعتبار كونها صحيحة بالحالة التي هي عليها ومتى كان الحق الذي قصد بالتزوير الحصول عليه محلاً للشك أو موضوعاً للزاع بآية صفة كانت فلا ريب في وجود الضرر بالتزوير (استئناف مصر جنائي ١٣ نوفمبر سنة ٩٩ النيابة وورثة محمد بك الشندولي ضد محمد حرمي وآخرين ١٨) متى كان المقصود من التزوير الوصول الى اثبات حق متنازع فيه باي وجه كان فلا خلاف في استحقاق الفعل للعقاب كما لو زور المحكوم له خطاباً على المحكوم عليه يتضمن قبوله للحكم وتنزله عن حق المعارضة والاستئناف ولا يعارض ذلك بكون الحكم الموصوف بكونه غائباً هو في الحقيقة حضوري ومضت عليه مواعيد الاستئناف قبل حصول التزوير لانه ما دام المحكوم عليه ينازع في بقاء مفعول ذلك الحكم الذي لا يزال يعتبره غائباً لعدم تنفيذه في مدة الستة أشهر التالية لصدوره أو يكون له الحق في التمسك ببطلان اعلان الحكم بسبب ما حتى لا يكون انضي المواعيد تأثير عليه فتل ذلك الخطاب لو كان صحيحاً مجرمه من هذا الحق ويكون الركن الثالث من أركان التزوير وهو احتمال الضرر متوفراً (استئناف مصر جنائي ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٩ النيابة ضد السيد محمد الدخاخي ٥٤٤)

التزوير { موضوعه }

ان الدعوى المدنية لها وجهة غير الوجهة التي للدعوى العمومية في مواد التزوير فالورقة المطعون فيها بالتزوير مدنياً هي التي تكون موضوع التحقيقات أما في الدعوى الجنائية فان موضوعها يكون شخص المتهم ولا يكفي الاعتماد في المواد الجنائية على التحقيقات المدنية ولذلك اذا طلب المتهم سماع شهوده وجب على

المحكمة سماعهم والا كان حكمها منقوضاً (نقض وإبرام ٢ ديسمبر سنة ٩٩ عبد المسيح جرجس نسيم ضد النيابة ٢٥)

التزوير { استقلال القضاء فيه }

القرار الذي يصدر من قاضي التحقيق في دعوى تزوير بأن لا وجه لأقامة الدعوى ويؤيد من اودة المشورة لا يمنع من الادعاء بتزوير الورقة أمام المحكمة المدنية والسير فيها أمامها (بني سوف مدني ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ سليمان محمود نور الدين ضد سلامه جرجس ١٥٦)

السبب الصحيح

السبب الصحيح هو العقد الذي من شأنه أن يكون صالحاً في ذاته لنقل الملكية بصرف النظر عما اذا كان صادراً من المالك الحقيقي أو سواء وبقطع النظر أيضاً عما اذا كان الصادر العقد منه متمتعاً بأهلية التصرف أم لا هذا مع اضافة سلامة نية المشتري (بني سوف جزئي مدني ٣١ مارس سنة ٩٠٠ عبد اللطيف حسن ضد ابو حامد امام ١٣٣)

السبب

ان علماء القانون متفقون على ان السبب والشم والقذف تقع اما بالفاظ معينة أو بمبارات مخدشة بالشرف أو التاموس أو ان يقصد بها الازدراء بالشخص وان تقع مقصودة (مخالفات مصر ٣١ أكتوبر سنة ٩٩ علي بك شاهين ضد لطيف باشا سليم ٥٢)

سريان القوانين

يشترط لسريان القانون القديم دون الجديد ان يكون ما يخوله القديم من الحقوق قد اكتسب تماماً في عهده مثال ذلك وضع اليد حيث يجب ان تم المدة في عهد القانون القديم والا سري القانون الجديد (بني سوف مدني جزئي ٢٦ يونيو سنة ١٩٠٠ عبد العزيز علي رضوان ومن معه ضد عبد الدايم ومن معه ٢١٣)

سلامة النية

سلامة النية هي مجرد اعتقاد المتصرف له وقت التصرف بان مملكه يملك العين الحاصل التصرف فيها ملكا غير قابل للطعن وقد اختلف الشراح في ما اذا كان يشترط لسلامة النية أيضاً ان يكون المتصرف له غير عالم بان المتصرف فاقد الاهلية فالبعض أوجبوا ذلك والبعض لم يوجبوه (بني سوف جزئي مدني ٣١ مارس سنة ٩٠٠ عبد اللطيف حسن ضد أبو حامد امام ١٣٣)

السند البسيط والسند تحت الاذن

١ - يختلف السند البسيط عن السند المحرر تحت الاذن فان المتعهد بموجب سند تحت الاذن انما يتعهد بالدفع ليس لشخص معين بل لاي شخص يحمل السند بطريق التحويل (انظر كتاب العلامة ليون كان على قانون التجارة نوتة ٦٦٤ صحيفة ٤٦٨)

٢ - ان شرط الدفع تحت الاذن هو الذي يجعل الكمالية أو السند ينتقل من شخص الى آخر بطريق التحويل . والتحويل ينقل الملكية بحيث يصبح الحامل للسند دائناً للمحول عليه ويكون التحويل شاملاً للملكية متى تضمن الاشتراطات المنصوص عنها في المواد ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ من قانون التجارة

٣ - متى كان التحويل ناقلاً للملكية فتكون النتيجة انتقال ملكية السند للمحول له مع جميع الامتيازات المختصة به . والتحويل هو خلاف التنازل البسيط في السندات المدنية لانه يوجب على المحول ليس فقط ضمان صحة الدين بل ضمان الدفع أيضاً وليس للمحول عليه ان يتمسك على المحول له باوجه الدفع التي كان يصح ان يتمسك بها ضد المحول . والامر ليس كذلك في حالة التنازل فينتج مما تقدم ان التنازل عن الدين البسيط يشمل التنازل عن جميع ملحقات الدين والامتيازات والتأمينات المترتبة عليه ويشمل أيضاً جميع طرق التنفيذ التي كانت للدائن الاصلي (انظر دالوز جزء ٤٣)

صفحة ٤٠٥ واذا كان الامر كذلك فن باب اولى ان التحويل في السندات تحت الاذن يكسب جميع الامتيازات المقدمة

٤ - ان المحول له السند له حق رفع الدعوى ضد المدين وله ان يطعن في التصرفات الحاصلة من المدين اضراراً به لان هذا الحق ممنوح أصلاً للمحول

٥ - متى ضعفت التأمينات استحق الدين ٦ - ان اثبات الاعسار امر مفوض لسلطة القضاء تستنتجه من قرآن الاحوال واجراءات المدين وتحكم به في ذات دعوى الدين بدون ان يكون صدر بذلك حكم على حده (بني سوف مدني ١٤ فبراير سنة ٩٠٠ حنا افندي واصف ضد غالي افندي يوسف ومن معه ١٦١)

الشركة

١ - اذا احدث احد الشريكين عمارة في الملك المشترك قبل العمل بقانون المحاكم الاهلية وجب الرجوع الى احكام الشريعة الفراء في معرفة ما يكون للشريك الذي اجرى العمارة من الحقوق على شريكه الآخر

١ - قضت المادة ٦٥٥ من كتاب مرشد الحبران والمادة ١٣١٢ من المجلة انه اذا عمر الشريك الملك المشترك بدون اذن من شريكه أو من الحاكم يكون متبرعاً وليس له ان يرجع على شريكه بمقدار ما اصاب حصته من المصاريف ٣ - سكوت الشريك عن المعارضة وقت رؤيته البناء انما يتبرع بقبول التبرع لا اذناً بالبناء (بني سوف جزئي مدني ١٥ نوفمبر سنة ٩٩ الحاج درويش مصطفى ضد الست وسيله ٢٣٧)

الاشكال في التنفيذ الجنائي

١ - ان قانون تحقيق الجنايات لم ينص على الجهة التي يرفع اليها الاشكال في تنفيذ الاحكام الجنائية ولذلك يجب الرجوع الى قواعد المرافعات المدنية وهذه القواعد تقضي بان الاشكال في التنفيذ يتقدم الى المحكمة التي اصدرت الحكم المستشكل وفضلاً عن ذلك فقد حكمت محكمة النقض والابرار بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٨٩٥ بعدم

اختصاصها بالنظر في الاشكال في التنفيذ الجنائي ولا يمكن ان يكون المختص به هو النيابة العمومية كما يؤخذ من بعض جينيات الحكم المذكور لان النيابة وان كانت منوطة بالتنفيذ فيما يتعلق بالاجراءات الادارية فليس من خصائصها الفصل في المنازعات التي تنشأ فيها وتستلزم قضاء فيها ٢ - ان سلطة النقض والابرار على الغاء الاحكام لا تكون حقيقية الا اذا أمكن ان تمحوها محوياً تاماً وتعيد الحالة الى ما كانت عليه قبل صدورهما ولا يمكن ذلك مع حصول شيء من التنفيذ كما ان العدالة الانسانية التي وضع القانون لاحترامها تأتي ايلام نفس بمقبوبة قد يكون الحكم بها نتيجة خطأ من القضاء ولذلك قررت هذه القاعدة وهي ان الطعن بطريق النقض والابرار يوقف التنفيذ لحين الفصل فيه وهذه القاعدة تأيدت من محكمة النقض والابرار نفسها (استئناف مصر جنائي ٢٧ يناير سنة ٩٠٠ أحمد محمد ضد النيابة ١٧)

شهادة الشهود

١ - انه وان كانت المادة ٧٥ و ٨٢ جنائيات تقضيان مبدئياً بسماع شهادة الشهود في حضور المتهم الا انه لا يوجد نص صريح من شأنه ان يقضي ببطالان التحقيقات باكملها وأمر الاحالة الصادر بناء على تلك التحقيقات نظراً لسماع شهادة شهود في غياب المتهم اللهم الا اذا كان أمر الاحالة مبنياً فقط على شهادة الشهود وكلها حصلت في غياب المتهم (نقض وابرار ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ أحمد حسين عقل وآخرون ضد النيابة ٣)

٢ - يقبل المجني عليه شاهداً في الدعوى ولو ادعى بحق مدني وكانت شهادته عن الوقائع المتعلقة بالفعل الجنائي ويحلف اليمين اتباعاً للكيفيات المنصوص عليها في المواد ٧٣ و ٨٦ من قانون تحقيق الجنايات لانه بمقتضى المادة ١٩٨ مرافعات لا يجوز رد شهادة أحد الا اذا كان غير قادر على التمييز وحتى ان صاحب المصلحة غير قادر على التمييز تقريباً باليمين التي يؤديها له أن يشهد لمصلحته تقريباً باليمين التي يؤديها لتعزيز مستنداته غير الكافية للاثبات كما يؤخذ

من نص المادة ٢٢٣ من القانون المدني (استئناف مصر ٤ ابريل سنة ٩٩ النيابة ضد يحيى محمد يحيى وحسين محمد يحيى ١٧٨)

٣ - للمحكمة ان ترفض الاخذ بأقوال الشهود ولو اتفقت متى كانت شهادتهم بعيدة الاحتمال وظاهر منها انها مرتبة لمصلحة الخصم (استئناف مصر مدني ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٩ أم البري ضد الحسين السيد يوسف ٥٧٣)

مشورة {أودة المشورة}

ان غاية ما أراداه القانون كما يؤخذ من المادة ١٢٣ جنایات هو ان من يحكمون في المعارضة في أمر الاحالة يكونون غير من يحكمون في أصل الدعوى فاذا حكمت اودة للمشورة المدنية وهي منقذة بهيئة جنایات في المعارضة المرفوعة عن أمر الاحالة لم يكن هنالك بطلان في الاجراءات (نقض و ابرام ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ أحمد حسين عقل وآخرون ضد النيابة ٣)

المصاريف

متى كانت الوقائع (ولو تعددت) مرتبطة بعضها ببعض والتحقيقات التي جرت بشأنها واحدة والحكم الذي صدر فيها واحداً كان الحكم بالتضامن في المصاريف على جميع المحكوم عليهم واجباً (نقض و ابرام ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ أحمد حسين عقل وآخرون ضد النيابة ٣)

الطلبات

١ - اذا رفع المتهم طلباً أمام المحكمة الابتدائية ولم تفصل فيه يجب عليه تجديده أمام المحكمة الاستئنافية بعبارة صريحة حتى يكون السكوت عن الفصل فيه من هذه المحكمة موجباً لنقض الحكم

٢ - لا يجوز للمحكوم عابه أن يطمئن في الحكم بطريق النقض بناء على أن محكمة ثاني درجه لم تحكم في الاستئناف المرفوع ضده من المدعي بالحق المدني (نقض و ابرام ٣٠ ديسمبر سنة ٩٩ محمد سالم ضد النيابة ٥٩١)

العذر

ان لاحوال العذر كالفقر والاحوال المشددة كالعود تأثيراً بالنقص أو الزيادة في مقدار العقوبة المقررة قانوناً للفعل في حد ذاته وعليه فان الحد الذي انتهت اليه الزيادة أو وقف عنده النقص يحكم هذه الاحوال يعتبر عقاباً مقررأً بالقانون للفعل الذي اشتمل عليها لان واضع القانون هو الذي بين هذه الاحوال وعين ذلك الحد مباشرة بدون ان يكون للسلطة القضائية مدخل في ذلك

فينتج مما ذكر أن لاحوال العذر والتشديد دخلاً بالواسطة في اختصاص محاكم الدرجة الثانية بالنظر لمسائل الجرح ولا وجه لحصر هذا التأثير في أحوال التشديد لان مقدار العقوبة الذي جعله القانون مناطاً للاختصاص يتأثر بأحوال العذر كما يتأثر بأحوال التشديد والحد الذي ينتهي اليه هذا التأثير هو من عمل واضع القانون مباشرة في الحالتين فلا معنى للفرقة بينهما في النتائج القانونية

كما ان القانون نفسه قد جعل لاحوال العذر تأثيراً في الاختصاص حيث اختص محكمة الجرح للفصل في الجنابة التي يرتكبها من لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة ولم يكن له شركاء فيها (مادة ٦١ عقوبات)

فالقصر الموجب عذر المتهم وتخفيض عقوبته الى الحد الذي من اختصاص المحاكم الابتدائية نظره بصفة استئنافية يبطل اختصاص محكمة الاستئناف العليا ولو كان الفعل بحد ذاته في غير حالة العذر من اختصاصها (نقض و ابرام ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ النيابة ضد أحمد محمد البراد ٥٣٣)

المعارضة في مواد الجرح

اتفق علماء القانون على ان التنفيذ يقسم الى قسمين تنفيذ جبر وتنفيذ اختياري وقالوا بانه في حالة التنفيذ الجبري في المواد الجنائية لا يحرم المحكوم عليه من حق المعارضة او الاستئناف

ما دام بالهام مفتوحاً كما انه في حالة التنفيذ الاختياري الذي يكون ناشئاً عن عدم ترو يكون للمحكوم عليه هذا الحق أيضاً (دسوق جرح ١٩ مايو سنة ٩٠٠ النيابة ضد النائب عبد الرحمن صالح ١٣٩)

المعارضة في الاحكام النيابية

ان علماء القانون عند تكلمهم عن الافعال التي تعد تنفيذاً وتستوجب سقوط المعارضة اتفقوا على ان التنفيذ يجب ان يكون حقيقاً وفعلياً أو أن يكون من شأنه علم المدين بحصوله حق العلم وقد قال بعضهم عند التكلم عن محضر عدم وجود شيء عند المدين ان هذا المحضر يعد عملاً من اعمال التنفيذ وقال البعض الآخر ان هذا العمل هو من الاجراءات الاستعدادية للتنفيذ ولا يكون من شأنه سقوط حق المعارضة وقد ساد هذا الرأي الاخير وخصوصاً عند عمل محضر عدم الوجود في غيبة المدين (راجع دالوز ربرتوار جزو ٩٩ من باب الاحكام النيابية) بناء عليه يكون محضر عدم الوجود المعمول ليس من اعمال التنفيذ بل هو من الاجراءات الاستعدادية للتنفيذ وكذلك لا يعتبر من اعمال التنفيذ التنبيه على المدين عن يد محضر يدفع الدين والاذنار بنزع الملكية (دسوق مدني ٣١ مايو سنة ٩٠٠ عبد الوهاب سليمان ضد محمد أبو الفتوح ١٥٠)

العقود {تسجيلها}

١ - القواعد العامة تقضي بثبوت التعاقد بمجرد الايجاب والقبول ولكن متى تقرر هذا على أمر واحد ينظر الى الاسبقية التي لكي تعرف ويكتفي القضاء مونة التحقيق والشهود الذين كانوا دائماً مظنة للسوء وضعت قاعدة التسجيل والحق للاسبق فيه اما وضع اليد مدة خمس سنوات نسبب صحيح ناتج عن عقد صرفي لم يسجل فهذا فيه دائماً مظنة للتلاعب والتواطئ ولا يقدم على التسجيل (بني سويف مدني جزئي ٢٩ يونيو سنة ٩٠٠ الشيخ نصر خميس ضد زعفران سالم)

وعلي ياخي (٢١٢)

العقود { فسخها }

ان الحق في طلب فسخ العقود يكون اما بناء على شرط صريح يحصل بموجبه الفسخ من تلقاء نفسه وبدون احتياج الى رفع دعوى وأما بناء على الشرط الذي فرضه القانون في جميع العقود عند عدم وفاة احد المتعاقدين بتنفيذ ماتمهده

ومن المبادئ المقررة انه اذا لم يكن الفسخ مشروطاً شرطاً صريحاً في العقد فيسوغ للمحكمة ان تنظر في طلبه وتبحث في اصوليته بناء على ما يترآى لها من حالة الدعوى وسبب التأخير واهمية المبالغ المستحق الذي حصل التأخير في دفعه ومدة التأخير وغير ذلك من الاحوال الاخرى التي تجوز لها الحكم بالفسخ أو بعدمه او باعطائه ميعاد للدفع بدون فسخ العقد (استئناف مصر مدني ٢٣ يناير سنة ١٩٠٠ ابراهيم افندي داود وآخراض ضد محرم حتي بك أبو جبل ٤٢)

العقد الصوري

مق كان العقد سورياً فليس له وجود امام القانون ويجوز لكل انسان له شأن فيه حتى نفس المتصرف ان يتسك ببطالانه ثم ان للمحاكم ان تحكم ببطلان العقد الصوري من القرآن وليست مقيدة بنوع مخصوص من الاثبات اذا كان من يظن في العقد اجنبياً عنه (استئناف مصر مدني ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠ يونان نسيم وآخر ضد الست متلجهان هانم ٤٤)

العقود الرسمية

انه وان كان من القواعد العمومية أن الحججة الشرعية تعتبر دليلاً قبل كل شخص مالم يثبت عدم صحتها من طريق الادعاء فيها بالتزوير غير أن هذا النص لا يؤخذ على جهة الاطلاق بل يجب قصره فقط على الامور التي شاهدها بنفسه الموظف المحرر للحجة أما باقي مرويات الحججة فانه من المتفق عليه انه يصح الظن فيه بالادلة والقرآن المعتادة (بني سويف جزني مدني

١٣ مارس سنة ١٩٠٠ عبد اللطيف حسن ضد أبو حامد امام ١٣٣)

هلالية الجلسات

نصت المادة ١٣١ من قانون تحقيق الجنايات على أن تكون الجلسة علنية والا كان العمل لاغياً - فاذا لم يثبت في محضر الجلسة أو في الحكم أن الجلسة كانت علنية لا يمكن أن يفهم الخلاف ولا ان يقال بالخلاف الا اذا تقرر بتزوير ذلك (نقض و ابرام ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠ ابراهيم سيد احمد ومحمد ابو العز ضد النيابة ٦٥)

اعلان الحضور

١ - اذا حصل خطأ في نص الاعلان المسلم الى المتهمين بهم مختلفة لحضورهم امام الاستئناف بان ذكرت فيه تهمة كل منهم بما يخالف ما حكم به عليه امام محكمة الدرجة الاولى لزم ان تعتبر محكمة الاستئناف انهم مطلوبون امامها ليحاكموا على تهم جديدة لم يحاكموا عليها امام الدرجة الابتدائية وانها بنظر الدعوى حسب الاعلان تكون قد تجاوزت القانون حيث تكون قد فصلت في حالتها الاستئنافية في أمر لم ينظر ابتدائياً (استئناف مصر جنائي ١٧ يناير سنة ١٩٠٠ النيابة ضد جمعه محمد عبدالله وآخرين ٥٠)

٢ - الحكم في غيبة الخصم يقتضي أن يكون الخصم قد اعلن اعلاناً قانونياً والاعلان القانوني يقتضي أن يكون ليد المعلن اليه أو لمحله فاذا ترك الخصم المحل الذي كان مقبلاً فيه وبدله بآخر وجب اعلانه في المحل الجديد ليتسنى الحكم في غيبته (بني سويف جزني مدني ٧ ابريل سنة ١٩٠٠ الشيخ محروس اسماعيل ضد أحمد افندي لطفي ١٧٣)

عموم الوظيفة العمومية {

لا يعتبر من كان مكلفاً بجمع أموال لصرفها في عمل خبري من أصحاب الوظائف العمومية (نقض و ابرام ٣ فبراير سنة ١٩٠٠ الياس افندي حوي ضد النيابة ٩٧)

التعهدات

١ - كل تعهد لا يخالف القانون ولا يخل بالنظام والآداب وقد جرت العادة على حصول مثله وجب نفاذه وفي حالة عدم قيام التعهد به لزمه التعويض

مثال ذلك مالو تعهد شخص الآخر بتلاوة القرآن الشريف ليالي رمضان تحت جعل معلوم ولم يقم بهذا التعهد فان للمتعهد له حق طلب التعويض عن ذلك (بني سويف جزني مدني ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠ عويس ابراهيم ابونورج ضد احمد الجندي الفقي ٢٠٣)

٣ - التعهد المبني على غير سبب صحيح هو باطل مثل ما اذا تعهد شخص لآخر بعدم دخوله في مزاد كما ان هذا التعهد لا يدخل تحت نص المادة ٣١٨ عقوبات التي نصت على تعطيل المزايدات (استئناف مصر ٨ فبراير سنة ١٩٠٠ فلنس افندي نخله ضد السيد اسماعيل افندي علي خشبه ١٨٨)

العود وتاريخ السوابق

لتطبيق مواد العود يجب حتماً بيان السابقة المنسوبة للمتهم مع بيان تاريخها ليعلم اذا كانت التهمة الثانية وقعت في مدة الحس سنين التالية للاولى أم لا

وهذا المبدأ سرت عليه دائماً المحاكم الفرنسية ومحكمة النقض المصرية (نقض و ابرام ٣ يونيو سنة ١٩٠٩ أحمد حسن ضد النيابة ٦٦)

التعويض المدني

٢ - للمحكمة أن تفصل في مادة التعويض كيفما يترآى لها بدون أن تراقبها محكمة النقض (نقض و ابرام ٣ فبراير سنة ١٩٠٠ الياس افندي حوي ضد النيابة ٩٧)

٢ - ان الدعوى بالتعويضات المدنية هي دعوى خصوصية قائمة بذاتها وان كانت تتابع الدعوى العمومية وتسير معها فالفصل في احداها لا يكون فصلاً في الاخرى

٣ - ان اغفال المحكمة الفصل في طلب

من الطلبات الاصلية التي رفعت اليها وتعلقت بها
يعد وجهاً من الاوجه المهمة لبطان الحكم فيما
يختص بالطلب المذكور (نقض و ابرام ١٠ يونيو
سنة ٩٩ هـ بنت عبد الرحمن ضد خفاجي
عبد الرحمن ٢٤٩)

القذف

مق اشتملت صحيفة الدعوى على نمرة
الجريدة المطلوب محاكمة مديرها علي ما ورد
فيها من القذف كانت صحيفة الطلب مشتملة
على البيان الكافي لاستعداد المتهم للدفاع عن
نفسه (نقض و ابرام ٣ فبراير سنة ١٩٠٠ الياس
افندي حموي ضد النيابة ٩٧)

الاقرار

١ - لا يعتبر بمثابة اقرار الا القول
الايجابي الحاصل من الخصم أمام المحكمة ويكون
صادراً بمثابة اعتراف منه ودليل عليه أما الاقوال
التي يبديها الخصم تأييداً لطلباته والعبارات التي
تصدر منه تعزيراً للدفاع فانها لا تعتبر مطلقاً
بصفة اقرار قضائي (راجع لوران جزء ٢٠
نبتة ١٥٨ و ١٥٩) ومن ثم يتضح ان كل اقرار
يعتبر في ذاته قولاً ولا عكس فان كل قول ليس
باقرار

٢ - بمقارنة المادة (٢٣٣) مدني على
السادة (٢١٦) منه يتضح دلالة من مفهومهما
وخصوصاً من مراجعة العبارة الفرنسية للمادة
الاولى منهما ان المراد بالاقرار هو الاقرار
الحاصل في نفس الدعوى المطروحة أمام المحكمة
(بني - يوسف جرتي مدني ١٤ اكتوبر سنة ٩٩
اسماعيل حسن ضد سليمان حسن ٢٧)

القسمة واليئة

القسمة من العقود التي تلزم الكتابة في
انها متى كان موضوعها يزيد عن ألف قرش
(استئناف مصر مدني ٢٥ مايو سنة ١٨٩٩ محمد
عمود بك ومحمد اسماعيل بك ضد ابراهيم أحمد
بك ٥٧٧)

تقليد المسكوكات

لم يشترط القانون لوجود جريمة تقليد
المسكوكات مشابهاً للمسكوكات الحقيقية تمام المشابهة
فتعتبر هذه الجريمة تامة لا مشروعة أو عاقبة متى كانت
المسكوكات المزيفة تشابه النقود الحقيقية مشابهة
كافية لتداولها وقبولها في المعاملة ولوانها لا تشتمل
على جميع أوصافها (مصر استئناف جنائي
٢٣ يناير سنة ٩٠٠ النيابة العمومية ضد
قرمان ابو العز ٥٩٩)

القمار

أن مجرد وجود شخصين أو أكثر يلعبون
مع بعضهم بقصد تمضية الوقت ولو ينفقون لا يدخل
تحت العقاب المنصوص عنه في القانون للالعاب
القمار اذ أن القانون لا يعاقب الا من فتح محلاً
للالعاب المذكورة بمقوبة الخبز ومن نصب في
الازقة والحارات أو الطرق والميادين العامة للالعاب
القمار والنصيب بمقوبة الخلفات (دسوق مخالفات
٣١ اكتوبر سنة ١٩٠٠ النيابة العمومية ضد
خنا غبريال وآخر ٦٠٣)

الاموال الاميرية

ليس في الامر العالمي الصادر بتاريخ ٣
فبراير سنة ٨٩٢ المختص باموال الاراضي المباعة
من الحكومة ما يحتم عليها احداث ترع أو
غيرها من طرق الري وبمقتضى هذا الامر يجب
سداد الاموال المقررة عليها مهما كانت حالتها ولو
لم يتمكن مالكيها من زرعها فاذا طالبت بها فلا
يكون ذلك الا تمسكاً بحق مطلق مخوّل لها بدون
شرط ولا قيد

وعلى ذلك لا يكون لمالك الارض الحق في
مداعة الحكومة بهذا الخصوص ولو بني دعواه
على عدم تمكنه من زرع الارض لرفض الحكومة
النصر له بتركيب آلات ري متى كان هذا الرفض
مبنياً على ما لها من السلطة المخولة لها قانوناً
(استئناف مصر مدني ١١ يناير سنة ٩٠٠ مديرية
الشرقية ضد سليمان بك اباطه ١٢١)

ميري السكة الحديدية

ليست مصلحة السكة الحديد المصرية مصلحة
خصوصية مثل غيرها من شركات النقل بل
هي لكونها مملوكة للحكومة تعتبر مصلحة عمومية
اميرية وعليه فان التزوير في دفاترها يعتبر تزويراً
في أوراق رسمية (استئناف مصر جنائي ١٤
اكتوبر سنة ٩٠٠ النيابة ضد عبد الحليم
محمد ٥٨٤)

نزع الملكية

ان الحق في طلب نزع الملكية لا يتولد الا
بعد ثلاثين يوماً من تاريخ التنيه فلا يتصور
استعمال هذا الحق قبل وجوده وما مثل المدعي
في هذه الحالة الا كمثل من يطالب بدينه قبل
استحقاقه (بني يوسف جرتي مدني اول اغسطس
سنة ٩٩ قانون يوسف حنا ضد دهشوري
احمد ١٧٣)

نصوص المواد المطبقة

اذا كانت التهمة عن الضرب المفضي الى الموت
النصوص عنه في المادة ٢١٥ عقوبات وذكر من
هذه المادة في الحكم الجزاء المختص بالضرب والجرح
مع سبق الاصرار دون ان يذكر الجزاء المطلوب
المحاكمة عليه كان الحكم مخالفاً للمادة ١٤٧
جنايات وبالتالي منقوضاً (نقض و ابرام ١٨ يوليو
سنة ٩٩ محمد حسن وآخرون ضد النيابة ٩٩)
متى أيد الحكم الاستئنافي حكم محكمة أول
درجة بجميع اجزائه وكان الحكم المستأنف مشتملاً
على نصوص المواد المطبقة كان ذلك كافياً لصحة
الحكم الاستئنافي قانوناً (نقض و ابرام ٣ فبراير
سنة ٨٠٠ الياس افندي حموي ضد النيابة ٩٧)
التنفيذ

ان صدور الحكم على المدين والضامن
كل منهما بصفته هذه لا يسمح للمحكوم له التنفيذ
على الضامن قبل المدين ما دام المدين قادراً على
الوفاء ولكن الحجز الذي يقع على مال الضامن
تنفيذاً لذلك الحكم قبل التنفيذ على المدين

لا يلقى بل يبقى أمره موقوفاً الى ما بعد التنفيذ على المدين حتى اذا وجد ان مال المدين غير كاف للوفاء يستوفي من مال الضامن المحجوز (استئناف مصر مدني ٩ مارس سنة ٩٩ مصلطي علي حبيب ضد الست أمينة هانم ٤١) لا يعتبر التثبيته بالدفع للنصوص عنه في المادة ٢٨٤ من القانون المدني عملاً من اعمال التنفيذ بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات بل هو من مقدمات اعمال التنفيذ سواء حصل وقت اعلان الحكم اوبعده (بنى يوسف مدني ١١ فبراير سنة ٩٠٠ عبد الله عليوه ضد عبد القادر سكران ٢٢٧)

{ النفي } شهود النفي

يكون السير في الاحراءات باطلا اذا املت محكمة الموضوع سماع شهادة شهود النفي لان هذا يعد حرماناً للمتهم من حق الدفاع (نقض و ابرام ٩ يونيه سنة ٩٠٠ السيد حموده ومن معه ضد النيابة ٢١١)

النقض والابرام { الطعن به }

١ - أن القانون اجاز الطعن بطريق النقض كطريق استثنائي للملااة اجراءات البطلان التي لولا وجود النقض لاصبحت مقررة قراراً نهائياً فيحدث عنها الضرر وهذا لا يظهر الا في الحكم الذي يصدر في أصل الدعوى . ولا يمكن أن يحتج بالمادة ٤١٦ فرنساوي لان الشارع المصري لم يقررها في قانونه وبالرغم عن نصها فحاكم النقض الفرنسي مختلف الرأي

٢ - أن المادة ٢٢٠ جنابات نصت صريحاً عن الاشخاص الذين لهم الطعن بطريق النقض والابرام من ضمنهم المحكوم عليهم ولم تقل للمتهمين وعبارة المحكوم عليهم يفهم منها الاشخاص المحكوم عليهم موضوعاً في أصل التهمة لا في اصل الاجراءات فانهم في هذه الحالة مازالوا المتهمين أما عبارة - المحكوم عليه - الواردة في المادة ٣١٤ جنابات فهي خطأ لان الاستئناف يرفع عن كل حكم بضر بصالح المتهم - وكيف جاء في المادة ١٧٦ جنابات بنص صريح من انه يحق

للمتهمين في مواد الجنج رفع الاستئناف عن الحكم ضدهم ولم يجوز ذلك للمتهم بجناية ؟ لانه لا موجب بمنح متهماً بجناية ضماناً اكثر من متهم بجناية

٣ - يوجد فرق عظيم بين الاستئناف الذي هو طريق الطعن الاعيادي وبين النقض وهو الطريق الاستثنائي والنهائي القاصر عن احوال مبنية بوجه الدقة في القانون فبتبين ان طريق الاستئناف هو للمتهمين وطريق النقض هو للمحكوم عليهم ويزداد الموضوع وضوحاً من نص المادة ٢٢٠ جنابات التي عدت احوال النقض فان الحالتين الاولى والثانية يتعلقان باحكام الموضوع لان بيان الواقعة ووجود وجه مهم لبطلان الاجراءات او الحكم لا يمكن الاحتجاج بهما الا بعد الحكم في الموضوع كما يظهر من المادة ٢٢٢ جنابات . اما الحالة الثانية من احوال النقض وهي المختصة بنقض الاحكام بالنظر لبطلانها او بطلان اجراءاتها فلو كان المقصود منها غير الاحكام التي تصدر في موضوع التهمة فلماذا اوجب المقتن ان تحال القضية على محكمة خلاف التي حكمت على ان المحكمة الاولى لا يوجد اقل مانع يمنعهما من الحكم اذا كانت لم تحكم في الموضوع واعطت رأياً فيه . ثم جاء في المادة ٢٢٢ انه اذا قبل الطعن مرة ثانية امام محكمة النقض فهي تحكم في أصل الدعوى فحصول النقض لا يمكن أن يكون مرة ثانية الا في موضوع الدعوى ومن ثم ان الاحكام القابلة للنقض هي الصادره في موضوع التهمة . وقد تأيد هذا المبدأ بجملة احكام خلاف هذا (نقض و ابرام ١٣ يناير سنة ٩٠٠ عقل بك غيث ضد النيابة ٥٧)

تنوير القضية

للمحاكم اجراء الطرق القانونية المؤدية لتنوير القضية بأن تنظر في وقائع لا تتعلق بالتهمة على شرط ان يكون حكمها قاصراً على الواقعة المطروحة لديها (نقض و ابرام ٣ فبراير سنة ٩٠٠ الياس افندي حوي ضد النيابة ٩٧)

الوديمة

انه مع اعتراف المودع لديه بفقد الوديمة لا يعود للمودع حق بأن يطلب رد ماضاع وما من وجه شرعي للمحاكم لان تحكم بذلك الرد وان تقضي بغرامة يومية على المودع لديه حتى يحصل الرد المذكور لان ذلك أمر بما لا يستطاع وتحكم لا تساعد المبادئ القانونية عليه واعانت لغير أجل معلوم (مصر مدني ٢٩ اكتوبر سنة ٩٩ ديوان الاوقاف ضد نقولا افندي توما الحامي ٢٨)

الحرب من المراقبة . والجنج المستمرة

يجب اعتبار الحرب من المراقبة القضائية من الجنج المستمرة التي لا تسقط اقامة الدعوى العمومية فيها الا بمضي ثلاث سنين من تاريخ اقطاعها لا المنقطة التي تسقط بمضي المدة المذكورة من تاريخ ارتكابها والحرب هو عبارة عن عدم وجود المحكوم عليه بالمراقبة في محل حتمت عليه الحكومة الوجود فيه أو عدم وجوده في محل تعين عليه الوجود فيه وما دام انه خالف ما هو مأمور به يكون متلبساً بجناية الحرب ولا تسقط عنه الا بمرور تلك المدة على عهد ضبطه (نقض و ابرام ١٧ يونيه سنة ٩٩ النيابة ضد أحمد عجمي ٦٦)

الاوراق المنزلية

الاوراق الخصوصية أو المنزلية هي ملك اصحابها فلا يجوز اجباره على تقديمها والحكم عليه بذلك

تدخل في عداد الاوراق الخصوصية دفاتر كل مصلحة من المصالح حتى العمومية منها اذا كانت متعلقة بحسابها اخاص من مصرف وايراد والتي تسجل فيها اعمالها الخصوصية بصفتها شخص أدبي وكذلك ما يكون بينها وبين فروعها من المحابر والرسائل (استئناف مصر مدني ٢ ديسمبر سنة ٩٩ ديوان الاوقاف ضد درويش نصار ومن معه ٥٩٩)

وصف التهمة

ان محكمة الاستئناف لا تنقيد بالوصف الذي وصفت التهمة به في امر الاحالة او في الحكم الابتدائي بل لما ان تعتبر التهمة كما يتراعى لها وتضع لها العقوبة المناسبة ولا يقال اذ ذاك انها خالفت القانون اللهم اذا نمرضت للحكم في مسائل لم تدخل ضمن التهمة المطروحة لديها (نقض و ابرام ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ احمد حسين عقل وآخرون ضد النيابة ٣)

وصف الواقعة

لا محل للنقض متى كان الحكم الصادر بالبراءة مذكوراً في اسبابه ان التهمة غير ثابتة فاذا جاء عرضاً ضمن أسباب الحكم ذكر واقعة غير معاقب عليها ولو كان هذا الوصف خطأ فليس هناك وجه لبطالان الحكم بطريق النقض والابرام (نقض و ابرام ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠ لسان خباز ضد عبد الغني سعيد القباني ١٥٣)

الصفة في الدعوى

الدفع المتعلق بصفة رافع الدعوى يجوز ابداءه في اي حالة كانت عليها الدعوى (استئناف مصر مدني ٢٥ مايو سنة ١٩٠٩ محمد محمود بك ومحمد اسماعيل بك ضد ابراهيم احمد بك ٥٧٧)

المواعيد القانونية

ان حكم المادة ٤٨ مرافعات القاضي بان ميعاد الحضور في الدعاوي المدنية ثمانية ايام هو حكم عام يجب مراعاته في جميع الاحوال سواء كان التكليف بالحضور حصل لأول مرة رفعت فيها الدعوى او سواء كان المقصد منه اعادة اعلان

احد الاختصاص خصمه في اثناء سير الدعوى فعدم مراعاة هذا الحكم بطل ورقة التكليف بالحضور وما تلاها من الاجراءات والحكم مادام لا يوجد وجه لزول البطلان أو سقوط الحق في الدفع به (استئناف مصر مدني ٨ مايو سنة ١٩٠٠ الست حميدة هانم ضد محمد افندي بماني ١٧٢)

الوقف ومضي المدة

١ - لا يوجد نص في قانون المحاكم الاهلية يقضي بعدم جواز امتلاك الوقف بمضي المدة فالمادة الواردة فيه التي نص فيها القانون المدني على عدم جواز التملك بمضي المدة هي خاصة بالاموال المخصصة للمنافع العمومية فقط

٢ - ان الشريعة الغراء لم تفرق بين الوقف والاموال الاخرى فيما يتعلق باحكام المدة الطويلة الا من جهة واحدة وهي تعيين المدة التي بمرورها لا تسمع الدعوى فجعلت المدة بالنسبة للوقف والارث ثلاثاً وثلاثين سنة وبالنظر الى الاموال الاخرى خمس عشرة سنة وحينئذ يمكن ان يقال ان الشريعة الغراء والقانون متفقان على ان مرور الزمان تأثيراً شرعياً على وجود الوقف

٣ - متى كانت الدعوى من اختصاصات المحاكم الاهلية وجب ان يسري قانونها عليها والقانون لم يميز بين الاعيان الموقوفة وغير الموقوفة بالنظر للمدة اللازمة لامتلاكها بوضع اليد بل وضع في المادة ٧٦ مدني حكماً عاماً يقضي بان الملكية والحقوق العينية تكتسب بوضع اليد مدة خمس سنين اذا وجد سبب صحيح ومدة

خمس عشرة سنة اذا لم يوجد سبب صحيح (استئناف مصر مدني ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٠ اسماعيل الحامي ضد فاطمة وروكيه ٩٨) نظارة الوقف

متى وجد ناظران لوقف الواحد معين من قبل المحكمة الشرعية والآخر من قبل الواقف كان الناظر الحقيقي هو المعين من قبل الواقف وكانت المحكمة الاهلية مختصة في نظر هذا النزاع وتثبت الناظر الحقيقي في مركزه (استئناف مصر مدني ٥ يونيو سنة ١٩٠٠ محمد علي عبيد الرحيم ضد الاوقاف ٢٥١)

توكيل المحامي

١ - توكيل المحامي في المرافعة في كل القضايا التي تقام من الموكل أو عليه وفي قبض الحقوق والصالح عليها وتنفيذ الاحكام هو توكيل عام ٢ - تحرير توكيل آخر بمعنى توكيل عام صادر أولاً لا يدل على انتهاء التوكيل الاول بل قد يكون المقصود منه تأييده

٣ - لا يسقط حق الموكل ضد وكيله (المحامي) في طلب تقديم الحساب الا بمضي خمس عشرة سنة بعد انتهاء التوكيل وأما سقوط الحق بمضي خمس سنوات المنصوص عنه في المادة ٥٣ من الامر المالي الرقم ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ (لائحة ترتيب المحاكم الداخلية) فهو قاصر على الاوراق المسلمة من الموكل لمهدة وكيله لفائدة الدعوى (استئناف مصر مدني ٨ يونيو سنة ١٨٩٩ عبد الكريم أفندي فهم ضد حسين افندي أحمد ٥٤٣)

AL-HOCOUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE

Paraissant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMKIL

Directeurs - Rédacteurs

S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 1



الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرساً ما غا وأ نصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القضاء

La jurisprudence

مهما اتسع نطاق القانون وتوفرت نصوصه فهو بلا شك قاصر بنفسه عن الفصل في كل قضية حربية باب الاشكال مفتوحا لكثير من المنازعات كما ترى مما يأتي من الاسباب
أولا ان نصوص القانون كليات وضمت للحوادث العادية وهذه الحوادث قد تحيط بها ظروف غير مادية فتخرجها عن حد الانطباق التام على النص القانوني وتعمل محلا للاشكال ثانياً ان النصوص قد تأتي في بعض الاماكن عامة مبهمه فتفتح باباً للتأويل متى جاز التأويل تعددت المذاهب وبتعدد وجد الخلاف
ثالثاً لان من النصوص ما يأتي متضارباً متناقضاً فتزاحم محلل في باب ما يحرمه في باب آخر وبالعكس فيقوم النزاع على باي النصين يكون العمل

رابعاً ان الوازع قد يغفل عن بعض الحوادث النادرة الوقوع فتبقى بلا نص وتترك القاضي في حيرة

على ان قصور القانون هذا لا يصح جعله عقبة في سبيل الحكم لان الحكم لا بد منه فاذا لم يكن بالنص القانوني فبالاجتهاد وقصور القانون يقر به القانون نفسه ويوضح

طريقة اكمله فقد جاء في المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المصرية ما نصه

« اذا لم يوجد نص صريح في القانون فيحكم بمقتضى قواعد العدل الخ » وجاء في المادة ١٧٠ من قانون الجنابات اذا كانت الواقعة... لا يعاقب القانون عليها... تحكم المحكمة ببراءة المتهم الخ... المادة الاولى تشير الى ان نصوص القانون قاصرة عن الاطاحة بجميع المنازعات الناشئة عن المعاملات وتحيل القاضي في فصل المنازعات الفاعلة النص الصريح على قواعد العدل التي سيأتي الكلام عليها... والمادة الثانية تشير الى ان القانون قد ترك ذكر بعض الجرائم اما لسهولة ولما لعدم علم القاضي ببراءة مرتكب ذلك الصنف المتروك... وقد يتبادر الى الذهن ان القانون ترك عمداً ذكر بعض الجرائم وأهم عقوبتها لعدم اعتباره ايها جريمة ولكن الحقيقة عكس ذلك لان تنبيه هذا الخاص لها دليل على تصوره احتمال وجود جرائم غير منصوص عنها والا لما كان محتاجاً الى هذا التنبيه بل لكان اهمله بالمره اذ هو لم يوجد الا للنص عن الجرائم وعقوبتها لاعن غيرها هذا فضلا عن انه ذكر من جرائم الخالفات ما هو أخف بكثير من بعض الجرائم التي لاعقوبة عليها حتى الآن

ولناديل على ذلك مسألة الاغتصاب العقاري فاتها لم تكن تعتبر في مصر قبل الامر العالي

الرقم ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ جريمة معاقب عليها فصارت بالامر العالي المشار اليه جنحة عقابها من شهر الى سنة فلو كان الوازع منتبهاً اليها عند وضع القانون لما كان أهمل ذكرها ووضع العقوبة المناسبة لها

أما قواعد العدل التي يرجع اليها لا كمال النقص النصي فهي

أولا العرف الشائع اذا كان للحادثة عرف معلوم لان المعروف عرفاً كالنصوص نصاً ولا فروق ان اجماع الجمهور على هذا العرف دليل على انه عدل اذ ندر ان يجتمع الكلمة على ضلال

ثانياً التقليد وهو الاخذ باقوال المجتهدين من علماء القانون العارفين باصول الشرح والتفسير والقياس والنسخ والارجحية ونحوها فان آراءهم القانونية نبراس يستضاء به في ظلمات الاشكال ثالثاً الاجتهاد وهو استعمال العقل الطبيعي والشعور النفسي في استنباط الحكم المناسب للقضية من كليات الحقوق العمومية

أما العرف فالمرجع فيه الى أهل الخبرة من أرباب الصناعات والفنون والحرف ومجال الكلام فيه ضيق لعدم احتياج القاضي فيه الى أعمال النظر اذ يكون لديه من أقوال ذوي الخبرة قانوناً شفافياً يعمل في حكمه عليه اللهم الا ان يكون مناقضاً لمبادئ الحقوق العمومية

وأما الاجتهاد فقل ان يحتاج اليه القضاة اليوم اكثفه بما في أعمال المجتهدين السابقين من الاحكام الفاصلة لكل نزاع ولكن قلة الحاجة اليه لاتسني وجوده ولزومه ما دام لتغير الزمان والمكان اثر في تغير الاحكام كما سيأتي الكلام عليه

أما التقليد فهو الدليل الآمن للوصول الى قواعد العدل وعليه غالب قضاة هذه الايام . وما أخذ التقليد كتب الشروح الموثوق بها من حيث مقام أمحائها في سعة العلم ودقة النظر وسداد الرأي والولاية في القضاء وللشروح مأخذان أراء العلماء وأحكام القضاة اللذين نعب عنهم بالفتيا والقضاء وهما ثمرة ماسميناه الاجتهاد

فالتفتيا هي رأي العالم فيما يطرح عليه من المسائل المويضة ومحل عمله فيها سؤال المستفتي المحدود وهاديه الى الرأي علمه فقط . والقضاء هو حكم القاضي فيما يعرض لديه من خصومات المتخاصمين وعمله فيه موضوع الخصومة وهاديه الى الحكم علمه وأقوال المتخاصمين ومناقشاتهم وهذا مجال اوسع للعمل من مجال المفتي لان سماع القاضي ما بين كلا الخصمين من أوجه التنازع والاحتجاج ورويته حالتهم وقت ذلك يجعله أقرب الى الحكم العدل من غيره لان حكمه يكون حينئذ مبنياً على العلم والحس حالة ان رأي المفتي مبني على العلم فقط على ان المفتي يمتاز عن القاضي بكون وظيفة الاقنالا تعطى الا للعالم في حين ان وظيفة القضاء قد تمنى لغير العالم في بعض الاحوال

ومن الفتيا والقضاء تألف مجموع وزعه قسم من العلماء على مواد القانون الكلية ففسروا به غامضها واكملوا نقصها وميزوا ناسخها من منسوخها وراجحها على مرجوحها فكانت كتبهم هذه كتب الشروح لاحتوائها على الاصل والفرع أي النص والاجتهاد . وقسم منهم اقتصر على جمع الفتاوي مجردة فسميت كتبهم الفتاوي وبعضهم اقتصر على جمع احكام القضاء فكانت كتبهم القضاء

والا فرنج الذين أخذنا عنهم قانوننا ونظامنا

القضائي الحديث للقضاء (جوريسبرودانس) مقام عظيم عندهم فتراهم ينشئون الجرائد والمجلات لنشر احكام المحاكم اما بحروفها واما بأسبابها القانونية فقط ويؤلفون منها مجموعات يرجعون اليها في القضايا فاذا اجعت المحاكم ولا سيما العليا منها على مبدأ معين اتخذوه حجة وقالوا على هذا القضا او على هذا قضاء النقض والابرار او قضاء الاستئناف وهلم جرأ حسب ما يكون ذلك المبدأ عاماً او خاصاً وللمحاكم الصغرى ان تعتبر ذلك القضاء في حالة الاشكال دليلاً بل حجة في حكمها

وللشراح من الافرنج عناية كبرى باحكام المحاكم فقلما نجد شارحاً يرتأي راي الا ويعززه بها معيناً اسم المحكمة والخصوم وتاريخ الحكم للاستيناق من قوله والرجوع الى نص الحكم الاصيل في الكتب والمجلات الخاصة بذلك

ولا بدع ان اهتموا بالقضاء ونشره هذا الاهتمام العظيم الذي راء عندهم وفوائده لا يستصغرها متأمل فان القضاء قد يختلف بين محكمة ومحكمة في مادتين متحدين بل قد يتباين بين دائرة ودائرة في المحكمة نفسها بل قد تحكم الدائرة الواحدة حكمتين متخالفين فنشر الاحكام يطلع ارباب القضاء على مذاهب بعضهم البعض فيقرب هذه المذاهب من الوحدة عند هيئة القضاء عموماً ويجعل الاحق متبعاً وسواء مهملاً ثم ان له فائدة اخرى لا تقل عن الفائدة الاولى خطارة وهي انه يسهل على المحامين وارباب الدعاوي معرفة قيمة قضايهم من الحق وعدمه فلا يقدمون على ما كان القضاء عليه بل يكفون نفوسهم والمحاكم مؤونة الاتعاب والتفقات^(١)

(١) لهذه الغاية أنشئت مجلة الحقوق هذه سنة ١٨٨٦ على اثر انشا النظام القضائي الاهلي هنا فخذت تنشر ما افاد من احكام محكمة الاستئناف العليا والمحاكم الابتدائية وجملت لكل سنة مجموعة منها مشفوعة بالفهارس اللازمة لسهولة البحث والاقباس . ولم يفتها ان تنبه الى ما كانت تراء من تخالف القضاء وتناقضه حتى مرّ عليها الآن

ثم ان للتقليد شروطاً وعندهم في حالة تخالف القضاء ومميزات تميز الواحد على الآخر على ما ترى (١) اذا اختلف المكان يقدم قضاء البلاد ذات القانون المتقاضي عليه ثم قضاء البلاد ذات القانون المشابه له كما يقدم عندنا بالتقليد قضاؤنا على غيره ثم قضاء تركيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا لمشايتها لقضائنا من الممالك

(٢) اذا تساوى المكان واختلف الزمان يرجح قضاء الزمان الجديد على القديم عملاً بسنة القانون نفسه من ان جديده يلغي ماخالفه من قديمه ولان العقل نفسه يقضي بان العدول الى جديد مخالف لقديم هو لكون الجديد احق وأولى (٣) اذا تساوى الزمان والمكان قدم الاعلى على الادنى بحسب مصدره فقضاء النقض والابرار مقدم على قضاء الاستئناف وهذا مقدم على مادونه وقس عليه

تتبع هذه المميزات في التقليد عند حالات التخالف التي ذكرناها في القضاء القانوني ولكن قد يكون القانون حديثاً في بلاد كما هو في مصر مثلاً بحيث لا يكون قد انتج قضاء وافياً ويكون (القانون) من جهة اخرى قاصراً في بعض المواد الخاصة التي لا قانون ولا قضاء لها في بلاد اخرى ففي هذه الحالة يرجع الى أصل الشرائع السابقة التي أخذت عنها تلك المواد الخاصة ولما كان القضاء الشرعي عندنا هو الاصل كنا نرجع مثلاً في مسائل الشفعة التي هي شرعية محضة الى النصوص الشرعية في كتب الفقه اذا اشكل علينا امر فيها ولم يكفنا القانون أو قضاؤنا الحالي لحل ذلك الاشكال

اربع عشرة سنة ودخلت في الخامسة عشرة فجمعت في صفحاتها فوق الالفى حكم في كل باب وموضوع (غير ما تنشره من المواد الاخرى المتعلقة بالقضاء) وقد تلها جريدة المحاكم وهي الآن في سننها العاشرة وجريدة القضاء وهي الآن في سننها السابعة وهما يحذوان حذوها في هذا العمل المفيد

هذه خلاصة نقولها في فوائد القضاء القانوني
وستنبهها بنبرة أخرى نين فيها ما كان للقضاء
الشرعي من النظام المعتبر عند قضاء الشرع الاسلامي
وعلمانه بحيث لم تكن تقل العناية به عن مثلها
في القضاء القانوني

القسم القضائي

﴿ ١ ﴾

نقض وإبرام - ١٦ مارس سنة ١٨٩٥
أحمد حسين عقل وآخرون - ضد - النيابة
وصف التهمة

ان محكمة الاستئناف لا تتقيد بالوصف الذي
وصفت التهمة به في أمر الاحالة أو في الحكم
الابتدائي بل لها ان تعتبر التهمة كما يترأى لها
وتضع لها العقوبة المناسبة ولا يقال اذ ذاك انها
خالفت القانون اللهم الا اذا تعرضت للحكم في
مسائل لم تدخل ضمن التهمة المطروحة لديها
امر الاحالة

المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى
ليست مقيدة بامر احالة صادر بناء على اجراءات
غير قانونية لكن ليس لها مع صحة تلك الاجراءات
ان تبحث فيما اذا كانت الادلة كافية أو غير كافية
للاحالة لان البت في ذلك قطعياً من شؤون
قاضي التحقيق وانما لها عند عدم كفاية الادلة
ولو للاحالة ان تحكم بالبراءة لعدم وجود محل
للمحكم لان تحكم ببطلان أمر الاحالة قولاً بعدم
وجود وجه لاقامة الدعوى

بطلان الاجراءات

ان أوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات
السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدائها قبل سماع
شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن
هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها

أودة المشورة

ان غاية ما أراده القانون كما يؤخذ من
المادة ١٢٣ جنابات هو ان من يحكمون في
المعارضة في أمر الاحالة يكونون غير من يحكمون

في أصل الدعوى فاذا حكمت اودة المشورة
المدنية وهي منعقدة بهيئة جنابات في المعارضة
المرفوعة عن أمر الاحالة لم يكن هنالك بطلان
في الاجراءات

شهادة الشهود

انه وان كانت المادة ٧٥ و ٨٢ جنابات
تقتضيان مبدئياً بسماع شهادة الشهود في حضور
المتهم الا انه لا يوجد نص صريح من شأنه ان
يقضي ببطلان التحقيقات باكملها وأمر الاحالة
الصادر بناء على تلك التحقيقات نظراً لسماع
شهادة شهود في غياب المتهم اللهم الا اذا كان
امر الاحالة مبنيًا فقط على شهادة الشهود وكلها
حصلت في غياب المتهم

المصاريف

متى كانت الوقائع (ولوتعددت) مرتبطة بعضها
ببعض والتحقيقات التي جرت بشأنها واحدة
والحكم الذي صدر فيها واحداً كان الحكم بالتضامن
في المصاريف على جميع المحكوم عليهم واجباً

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت
رياسة سعادة احمد بليغ باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات باسيلي بك تادرس وحامد
محمود بك وموسيو دو هلس ومستر بوند وقاسم
أمين افندي وسعد زغلول افندي قضاء وعبدالله
أمين بك رئيس نيابة وأحمد احمد افندي كاتب
الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في النقض والابرام المرفوع من احمد حسين
عقل ناظر زراعه مقيم باطسا ومحجوس

ابوبكر علي خدام مقيم بإعبادية سلطان باشا ومحجوس
أحمد علي غفير مقيم بإعبادية سلطان باشا ومحجوس
ومعين للمحاماه عنهم خليل ابراهيم بك
واسماعيل خليل افندي وجرجس افندي

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٩٥ سنة ١٨٩٤
المقيدة بالجدول العمومي نمرة ١٤٥ سنة ١٨٩٥
وقائع الدعوى

النيابة العمومية لدى محكمة بني سويف

الاهلية أقامت الدعوى العمومية على أحمد حسين
عقل وأحمد علي وأبي بكر علي وعبد الغني سليمان
وأبي زيد سعيد واتهمتهم ما هو الأول
بقتل محمد ابراهيم عمداً وبالشروع في قتل
جورجي كساب وباقي انفار عمل سحارة اطسا
عمداً في يوم ٣٠ يناير سنة ١٨٩٤ والباقون
بنفس الجريمة الثانية وباشرتهم مع أحمد
حسين عقل في الجريمة الاولى

وان المتهمين رفعوا عدة مسائل فرعية أمام
محكمة اول درجه حكم فيها باربعة أحكام صدرت
من المحكمة المذكورة بتاريخ ٩ مايو سنة ١٨٩٤
واستؤنفت جميع تلك الاحكام

ومحكمة بني سويف الاهلية أصدرت حكماً
بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٩٤ في موضوع هذه
الدعوى طبقاً للمواد ٢١٣ فقره اولي و ٨ و ١٠
والفقرتين الاولى والثانية والخامسة من مادة
٣٥٢ و ٢٠ و ٢٤ و ٥٣ عقوبات و ٢١٠ و ٢١٢
و ٢٢٤ جنابات غيائياً بالنسبة لعبد الغني سليمان
وحضورياً بالنسبة لأحمد حسين عقل ناظر زراعه
المرحوم سلطان باشا وأحمد علي وأبي بكر علي
أولاً بعدم صحة اقامة الدعوى العمومية قبل
عبد الغني سليمان بالنسبة لتهمة الاشتراك في قتل
محمد ابراهيم لعدم موافقة شكلها للقانون
ثانياً بسجن احمد حسين عقل مدة خمس سنين
ينخصم له منها مدة حبسه الاحتياطي ومعاافاته من
ملاحظة الضبطية الكبرى بعد استيفاء مدة
العقوبة ثالثاً بحبس كل من احمد علي وأبي بكر
علي وعبد الغني سليمان مدة سنتين حبساً تأديبياً
ينخصم منها لاحد علي وأبي بكر مدة حبسهما
الاحتياطي رابعاً بالزام جميع المحكوم عليهم
بالمصاريف على وجه التضامن والتكافل وان لم
يدفعوها يعاملوا بمقتضى الدكريتو المعدل للمادة
٤٩ عقوبات

وان كلا من المحكوم عليهم حضورياً والنيابة
العمومية استأنفوا هذا الحكم وفي اليوم المحدد
أخيراً لسماع الدعوى امام محكمة الاستئناف
أصدرت المحكمة المشار اليها حكمين بتأييد

الاحكام الاربعه الصادره من محكمة اول درجه بتاريخ ٩ مايو سنة ١٨٩٤ وكانت نتيجة هذين الحكمين ان الاشخاص المطروحه دعواهم أمام محكمة الاستئناف الآن هم الاول احمد حسين عقل وهو متهم بقتل محمد ابراهيم عمداً وبالشروع في قتل جورجى كساب وآخرين عمداً والثاني احمد علي وهو متهم أولاً بنفس التهمة الثانية وثانياً باشتراكه مع احمد حسين عقل في الجناية الاولى والثالث ابو بكر علي وهو متهم الآن بالشروع في قتل جورجى كساب وآخرين فقط والنيابة العموميه بعد ما شرحت التهمة الموجهة قبل المتهمين طلبت تطبيق المادة (٢٠٨) بالنسبة الى احمد حسين عقل وتشديد العقوبة عليه وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة الى المتهمين الآخرين

وان المحامين عن المتهمين طلبوا الحكم ببراءة ساحة موكلهم للاسباب المدونة في محضر الجلسة

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤ طبقاً للمواد ٢١٣ و ٦٧ و ٦٨ و ١٠٨ و ٣٥ و ٢٥٢ فقره ثالثة وخامسه منها ٢٠ و ٢٤ عقوبات بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة ومن المتهمين شكلاً وحكمت في الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنظر لاحد حسين عقل والحكم عليه بالسجن مدة ثلاث سنوات بخضم له منها مدة الحبس الاحتياطي وتأييد الحكم المذكور بالنسبة لاحد علي وأبي بكر علي وألزمت الجميع بالتضامن بالمصاريف وان لم يدفعوها يعاملوا بمقتضى مادة ٤٩ عقوبات المعدلة بذكره ٢٣ يونيو سنة ١٨٩٢

وفي يوم ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ تقرر بقلم الكتاب من احمد حسين عقل وأبي بكر علي وأحمد علي برغبتهم النظر في هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرار بناء على المادة ٢٢٠ جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العموميه وأقوال المحامين عن طالبي النقض والابرار والاطلاع

على الاوراق والمداولة في ذلك قانوناً من حيث ان دعوى النقض والابرار قانونية شكلاً

اما عن الموضوع

فمن حيث انه من الاوجه المقدمة اسناداً لهذه الدعوى اوجه تشمل جميع المدعين ووجه على حدته يختص باحمد حسين عقل

فاما عن الوجه المتعلق باحمد حسين عقل فمن حيث ان هذا الوجه ينحصر في الزعم ببطلان الحكم بطلاناً جوهرياً لان محكمة الاستئناف حكمت على أحمد حسين عقل لفعل لم توجه عنه اليه تهمة ما بحسب الاصول وحيث ان المحكمة الابتدائية حكمت في الواقع على أحمد حسين عقل على انه تجارى على القتل عمداً ومحكمة الاستئناف حكمت عليه على انه شريك بانه اعطى آلات وأسلحه لارتكاب هذه الجريمة

وحيث ان محكمة الاستئناف لم تكن مقيدة بالوصف الذي وصفت به التهمة في أمر الاحالة والذي وصفتها به المحكمة الابتدائية

وحيث انه لا يقال بمخالفة القانون أو بعدم احترام حقوق الدفاع الا متى حكمت محكمة الاستئناف في مسائل لم تدخل ضمن التهمة

وحيث ان محكمة الاستئناف لم تجد شيئاً من هذا القيل في هذه القضية اذ ان ما حكمت فيه هو نفسه حكمت فيه المحكمة الابتدائية هذا فضلاً عن انها لم تأمر باجراء تحقيقات تكميلية لوقائع جديدة وعن انه لم يقل بالمرافعة أمامها بمسائل لم تدخل ضمن التهمة الاصلية

وحيث انه يتعين اذاً رفض هذا الوجه

واما عن الوجه الثاني

وهو المبني أولاً على ان اودة المشورة حكمت بلفو أمر الاحالة المؤرخ ٨ مارس مع ان أمر الاحالة الملغى مؤرخ ٧ مارس ثانياً على ان اودة المشورة أصبرت أمرها المذكور وهي مشكلة من هيئة محكمة الجنج مع ان الواقعة جنابة ثالثاً

على ان أمر اودة المشورة وأمر الاحالة صدرتا بناء على تحقيقات سمعت فيها شهود بغير حضور المتهمين وهذا مما يخالف احكام المادة ٧٥ من قانون تحقيق الجنابات

فمن حيث انه وان كانت المادة ٢٤٠ من قانون تحقيق الجنابات قضت بأنه لا يجوز الطعن في الامر الصادر بالاحالة امام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى الا انه لا يؤخذ مع ذلك من نص هذه المادة ان المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى هي مقيدة بأمر احالة صادر بناء على اجراءات غير قانونية وانما غاية ما يؤخذ منه انه لم يكن للمحكمة المذكورة مع صحة تلك الاجراءات ان تبحث فيما اذا كانت الادلة كافية أو غير كافية للاحالة فان البت في ذلك قطعياً هو من شؤون قاضي التحقيق وانما لها عند عدم كفاية الادلة ولو للاحالة ان تحكم بالبراءة لعدم وجود محل للحكم لان تحكم ببطلان أمر الاحالة قولاً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وحيث انه جاء مع ذلك في المادة ٢٤٠ المذكورة ان أوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابداءها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها وهذا هو ما حصل فعلاً

وحيث انه يتعين اذاً البحث فيما اذا كانت أوجه البطلان الموجهة لأمر الاحالة هي صحيحة من جهة الواقع والقانون وفيها اذا كانت بناء على ذلك تستوجب بطلان حكمي المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف الصادرين بناء على ذلك الامر

وحيث ان وقوع الخطأ المقتضى له لصدور أمر الاحالة انما لا يتبد به ولا أهمية له لعدم صدور أوامر احالة أخرى من قاضي التحقيق بشأن المتهمين خلاف أمر الاحالة الصادر بتاريخ ٧ مارس حتى يقال ان الغاء أمر ٨ مارس المقتضى بوجوده ولا وجود له قد أدى هؤلاء المتهمين الى ارتكاب خطأ

حضرته في قالب من البلاغة عزيز ووشاها بوشي
من الفصاحة نفيس فلا ريب ان يقبل القراء
عليها ويلتقطون دررها . وهي تصدر اسبوعية
على نفقة نصير الاديب حضرة الافوكاتو الشهير
نقولا افندي توما فتمنى لها الراج

اللواء

جريدة يومية سياسية تجارية يصدرها
حضرة الفاضل الخطيب المفوه سعادتلو مصطفى
بك كامل المشهور بوطينته . وقد رأينا في
الاعداد التي صدرت من اللواء خير برهان على
حرارة تلك الوطنية . وبغية سعادته ان يحمل
الامة المصرية بمفاعيل اقواله في صحيفته على ان
تؤلف جامعة وطنية فعليه تعرف بها امة حية
بين الامم . ولا غرو ان تتم امنيته لما هو
ممهود به من القبرة والحاسة والثبات فعمى
ان يلاقي نداؤه في آذان القراء اصفاء وان
تصادف جريدته القراء منهم ترحاباً

سردار الجيش المصري

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحربية
وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت
(المادة الاولى)

عين اللواء السير ريجينالد ونجت باشا فرقة
وسرداراً للجيش ورئيساً لأركان حرب اعتباراً
من ٢٢ دسمبر سنة ١٨٩٩ بدلا من الفريق
اللورد كتنشراوف خرطوم واسيتال باشا الذي
استغنى من هذه الوظيفة

(المادة الثانية)

على ناظر الحربية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٣ دسمبر سنة

١٨٩٩ - ٢٠ شعبان سنة ١٣١٧

حاكم السودان

نحن خديو مصر

بناء على البند الثالث من الوفاق المفقود

الابتدائية في رفض مطالب المتهمين فيما يتعلق
بذلك

وحيث ان المتهمين يدعون فوق ذلك بوجود
بطلان جوهرى في اجراءات الجلسة قولاً بان
المحكمة سمعت شهوداً استشهدتهم النيابة بعد
قفل التحقيق

وحيث انه فضلا عن ان للنيابة الحق في ان
يأتي بكامل أدلة الثبوت التي تطمئن لها المحكمة
فان ذلك من الواجب عليها

وحيث ان القانون لم يحجر على النيابة
الاتيان بشهود جديدة كانه لم يحجر على المتهمين
ان يأتوا بشهود نفى لم يسمعو بالتحقيق فقط
للتبابة والمتهم والمدعى بالحق المدني عملاً بالمادة
٢٠١ من تحقيق الجنايات ان يعارضوا في سماع
شهادة الشهود الذين لم يعلتوا باسمهم اتباعاً
للمادة ١٩٢ من القانون المذكور ولم يقل أحد
بعدم حصول هذا الاعلان في هذه القضية

وحيث ان المتهمين يدعون أخيراً بحصول
خطأ في تطبيق القانون من حيث احكم عليهم
بالمصاريف بوجه التضامن مع ان التحقيق جرى
بشأن وقائع متعددة بينهم جميعهم بها

وحيث ان هذه الوقائع مرتبطة بعضها
ببعض والتحقيقات التي جرت بشأنهم واحدة
والحكم الذي صدر فيها هو واحد ايضاً فكل
ذلك يقتضي الحكم بالتضامن

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض طلب النقض
والابرار المقدم من احمد حسين عقل وأبو بكر
علي واحد علي الصغير والزاعمهم بالمصاريف
بالتضامن وان لم يدفوا ياملوا طبق القوانين

التبراس

عاد حضرة الكاتب الاديب نجيب افندي
جاويز الى تحرير جريدته «التبراس» الغراء
وقد صدر منها بضعة اعداد ضافية بالمواضيع
السياسية والادبية والاصلاحية وقد افرغها

وحيث ان وجه البطلان الذي استنبطه
المتهمون من ان تشكيل أودة المشورة كان مديناً
انما وجهه لأساس له لانه ثابت بامر الاحالة
ان أودة الخنج عند رفع الامر اليها قد نظرت
فيه بهيئة محكمة جنايات وهذا مما لا عيب فيه
وحيث ان غاية ما أراداه القانون كما يؤخذ
من المادة ١٢٢ من قانون تحقيق الجنايات هو
ان من يحكمون في المعارضة يكونون غير من
يحكمون في أصل الدعوى فصالح المتهمين من
رفع المعارضة للاودة المدنية وهي هيئة أودة
مشورة جنايات لم يكن أكثر منه عند رفعها
لاودة الخنج وهي هذه الهيئة

وحيث ان وجه البطلان المقال فيه انه في
أثناء التحقيق قد سمعت شهود وانما ليس على
سبيل الاستدلال وذلك في غياب المتهمين انما هو
صحيح من جهة الواقع الا ان هذا الوجه لم يكن
من جهة القانون بذات الاهمية التي يسطها له
المتهمون لانه وان كان يؤخذ فضلا من المادة
٧٥ مقرونة بالمادة ٨٢ من قانون تحقيق
الجنايات ان سماع شهادة الشهود يجب مبدئياً ان
يكون بحضور المتهم ولو مع انتقال قاضي التحقيق
من مركزه المتعاد الا انه لا يوجد نص صريح
من شأن انه يقتضي ببطلان التحقيقات بأكملها
والامر الصادر بناء على تلك التحقيقات نظراً
لسماع شهود في غيبة المتهم

وحيث انه قد يمكن ان يكون الامر كذلك
ويبطل أمر قاضي التحقيق لو أنبى هذا الامر فقط
على شهادة شهود وسمعو جميعهم في غيبة المتهم
وحيث ان حالة هذه القضية هي غير هذه
الحالة اذ لا يوجد فيها ما يثبت ان قاضي التحقيق
أو أودة المشورة قد اعاروا شهادة الشهود
المذكورين أهمية أكثر مما اذا كانوا على سبيل
الاستدلال وهذا أباحه القانون كما يؤخذ من
المادة ٧٦ من قانون تحقيق الجنايات

وحيث انه لم يكن يوجد آذاً محل لابطال
امر الاحالة الصادر من أودة المشورة وعليه
قد اصاب محكمة الاستئناف وقبلها المحكمة

في القاهرة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وبين حكومتنا أمرنا بما هو آت

عين الفريق السير ريجينالدو ونجت باشا سردار الجيش المصري حاكماً عاماً للسودان بدلا من اللورد كتنشر أوف خرطوم واسيال باشا الذي استغنى من هذه الوظيفة

صدر بسراي عابدين في ٢٠ شعبان سنة ١٣١٧ - سنة ١٨٩٩

وكلاء المحافظات والمديريات

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادتين الثانية والثالثة من أمرنا الرقم ١٦ ذي القعدة سنة ١٣١٠ (اول يونيو سنة ١٨٩٣) وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

عين مصطفى سري بك وكيل محافظة الاسكندرية وكيلًا لمحافظة مصر بدلا من المرحوم محمد بك بريم

وعين مصطفى ماهر بك وكيل مديرية البحيرة وكيلًا لمحافظة الاسكندرية وعين حافظ بك محمد وكيل مديرية الغربية وكيلًا لمديرية البحيرة

وعين اسماعيل راجي بك وكيل مديرية أسيوط وكيلًا لمديرية الغربية

وعين مصطفى ماهر افندي حكمدار بوليس مديرية الشرقية وكيلًا لمديرية أسيوط (المادة الثانية)

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا صدر بسراي عابدين في ١٣ شعبان سنة ١٣١٧ (١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٩)

مصلحة البوسطة

التعديلات الآتية ستدخل على أشغال البوسطة من اول يناير سنة ١٩٠٠

الخطابات ذات القيم المقررة

قد خفض رسم التأمين على الخطابات ذات

القيم المقررة المتبادلة داخل القطر الى ٥ مليات عن كل ١٢ جنيهًا أو كسورها

حوالات البوسطة

ترسل الحوالات الداخلية من الجهة المصدرة اليها اصلا الى جهة جديدة وتسترجع قيمتها بدون مقابل اي انه لا يتحصل عنها رسم جديد يوازي الرسم السابق تحصيله عنها حال سحبها كما كان جارياً لغاية الآن

كذلك الحوالات الداخلية التي لا تتجاوز قيمتها ٤٠ جنيهًا مصرياً والحوالات التلغرافية يمكن دفعها بمحل الاقامة بناء على طلب مرسلها او المرسلة اليه مقابل دفع رسم قدره ٢٠ ملياً عن كل حوالة ولا تدفع الحوالة الا بمحل الاقامة الا اذا كان المحل المذكور كائناً ضمن دائرة المدينة او البلدة الموجود بها مكتب البوسطة المسحوبة عليه الحوالة

طرود البوسطة

الطرود الداخلية التي تزن اكثر من كيلو غرام واحد ولا تتجاوز ثلاثة كيلو غرامات قد جعل لها رسم مخصوص قدره ٤٠ ملياً عن كل طرد بدلا من ٥٠ ملياً

وبناء عليه قد عدلت رسوم الطرود الداخلية على الوجه الآتي

داخلية القطر السودان

مليماً ٣٠

مليماً ٦٠

عن كل طرد يزن لغاية كيلو غرام واحد

٨٠ عن كل طرد يزن اكثر من

١٠٠ كيلو غرام ولا يزيد عن ٣

٥٠ عن كل طرد يزن اكثر

من ثلاث كيلو غرامات

ولا يزيد عن ٥

كذلك قد زيد وزن الطرود الصادرة الى

الجهات القبلية والبحرية التي لا تمر عليها السكة

الحديد ولا تقف عليها بواخر البوسطة من كيلو غرام الى ثلاث كيلو غرامات

وايضاً الطرود التي يرسم الجهات الواقعة قبلي اصوان والسودان قد زيد وزنها من ٣ الى ٥ كيلو غرامات سواء كان المرسلة اليه جهادياً أو ملكياً

تحريراً بالاسكندرية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٩

الحاكم الجزئية الاهلية

انتداب قضائها لسنة ١٩٠٠

قرت نظارة الحفانية انتداب حضرات القضاة الآتية اسماؤهم للمحاكم الجزئية نذكرهم مع حفظ الالقب

دائرة مصر

الموسكي - محمد صالح

عابدين - محمد عفت

السيدة زينب - امين علي

الازبكية - حسن حسني

الحيزه - فؤاد جريس

العياط - أحمد ذو الفقار

بها (مدني) - احمد عززي

بها (جنح ومخالفات) - احمد عرفان

مخالفات عمومية - محمد رشاد

مخالفات التنظيم

والمحلات المقلقة الراحه - قسطندي الحجار

دائرة الاسكندرية

القطارين - محمود حمدي

المنشيه - محمد فضلي

ميناء البصل - عبد الفتاح يحيي

دمهور - عبد الحميد رضا

آبائي البارود - مصطفى فهمي

المخالفات - احمد فتحي وعمر غانم

طنطا - حنفي ناصف

كفر الزيات - عبد المسيح سميكه

المحلة الكبرى - محمد نخري

الشريف السابق توقيع الحجز عليهما بتاريخ
٢٧ مايو سنة ٩٩

بناء على طاب الخواجات انطونيوس ورزق
الله طرابلسي التجار بالمحلة الكبرى والمتخذين
لها محلا مختاراً بمصر مكتب حضرة ابراهيم
افندي جمال الحامي وهذا البيع تنفيذاً للحكم
الصادر من محكمة مصر الابتدائية الاهلية
بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ٩٩ فعلى كل من يرغب
الشراء ان يحضر في الزمان والمكان المعينين اعلاه
ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً والا
يعاذ البيع على ذمته ويلزم بالفرق ان نقص
ابراهيم جمال

اعلان

من قلم كتاب محكمة الاقصر الجزئية
مبيع اشجار محجوزة
انه في يوم السبت ٢٧ يناير سنة ٩٠٠ الساعة
١٢ افرنكي الظهر بناحية خزام
يصير الشروع في مبيع نصف كرم اقل يحتوي
على تسعة شجرات تعلق ابراهيم حسن المزارع
في خزام المحجوز عليهم بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة
٩٩ وفاء لمبلغ ٩٠ قرش عمله صاغ والمصاريف
وهذا البيع بناء على طلب الحرمة فطيم
بنت عبد الرحيم في خزام ونفاذاً للحكم الصادر
من محكمة الاقصر الجزئية في ١١ أكتوبر سنة
١٨٩٩
فعلى من له رغبة في المشتري انه يحضر في
الزمان والمكان المعينين ومن يرسي عليه اخر
عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على
ذمته ويلزم بالفرق ان نقص الثمن
تحريراً بسراري المحكمة في ٢٦ ديسمبر سنة
٩٩ نائب الباشمحضر بلاقصر
ابراهيم محمد

محكمة منيا القمح الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره اولي

بجلسة البيوع العلنية التي ستعقد بسراري

دشنا - عبد الوهاب فهمي
الاقصر - فتح الباب سيد
اسنا - احمد محمود

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان

بيع منقولات محجوزة

انه في يوم الاربع ٢٣ رمضان سنة ٣١٧
٢٤ يناير سنة ١٩٠٠ بشارع الفجالة تجاه الشرم
الموصل لبين الحارات الساعة ١٠ افرنكي صباحا
المعروف بشرم الفجالة

سبصر الشروع في مبيع منقولات محجوز
عليها مثل دولاب دخان وميزان وترايزات
وصناديق وكراسي وخلافه وهذه المنقولات تعلق
الخواجه ونيس سر كيس التاجر السابق توقيع
الحجز عليها بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٣١٧ موافق
٧ يناير سنة ١٩٠٠

وهذا البيع بناء على طلب الست مريم بنت
راشد تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الازبكية
الجزئية الاهلية بتاريخ ١٨ مايو سنة ٨٩٩ الفياي
المؤيد بحكم آخر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٩
وفاء لمبلغ ٢٩٢ غرش صاغ والمصاريف

فعلى من يرغب المشتري فيحضر في اليوم
والساعة والمحل الموضحين اعلاه ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاد
على ذمته ويلزم بالفرق أما اذا حصلت زياده فلا
يكون له حق في طلبها

تحريراً في يوم ١٥ يناير سنة ١٩٠٠

نائب باشمحضر محكمة الازبكية

علي احمد

اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهلية
عن مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العلني
انه في يوم الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بشارع النصريه
سيباع بالمزاد العلني أقشة وموبليات محجوزة
تعلق كل من محمد بك المرابي وعلي أفندي

السنطه - احمد حمدي
دسوق - سليم فرج
شربين - مسيحه لبيب
منوف - علي جلال
شين الكوم (مدني) - شاكر احمد
شين الكوم (جنگ ومخالفات) - ابراهيم توفيق
دائرة الزقازيق

الزقازيق - قابل جعفر
ههيا (مدني) - يسي عبد الشهيد
ههيا (جنگ ومخالفات) - يوسف فهمي
مينا القمح (مدني) - محمد مصطفى
مينا القمح (جنگ ومخالفات) - حسن السبكي
فاقوس - يوسف زحلو
المنصوره - نسيم وصفي
دكرنس - محمد عزت
السنبلوين - توفيق أمين
ميت غمر - عثمان غالب
دمياط - انطون مسره
بور سعيد - محمد صديقي

دائرة بني سويف

بني سويف (مدني) - أحمد قحه
بني سويف (جنگ ومخالفات) - عبدالفتاح محرم
الفيوم (المدينة والمركز) - حافظ عبدالنبي
الفيوم (اطسا وسنورس) - مصطفى حلمي
المنيا - ابراهيم امين
مغاغة - قاسم اسعد

دائرة أسيوط

أسيوط - عبد الرحمن رضا
ملوى - حسين درويش
صدقا - تادرس مخايل
سوهاج - أبو بكر يحيي
طهطا - علي نقيب
جرجا - ديمتري مقار

دائرة قنا

قنا - محمد خير
نجع حمادي - محمد ابراهيم

العمد من ناحية منشأة الحاج المقيدة بالجدول
سنة ٩٩ نمرة ٣٠٨٤ بتوكيل سليم أفندي
عطا الله المحامي

ضد

الحرمة نجمة بنت علي الاحول من ديربراه
بيان العقار

ط فدن

١٢ ٤ أطيان كانه باراضي ناحية تاديهتا
بمركز بيا بمديرية بني سويف
بجالة الرقيق وهي الصادر أمر
الاختصاص بها للطلاب محددين
بمحدود أربع الغربي عبدالله الاحول
والشرقي محمد جمعه والبحري عبدالقوي
فريزي والقبلي ورثة ابراهيم الاحول

١٢ ٤

وان حكم نزع الملكية ميين به ان بيع
العقار المذكور يكون قسماً واحداً كشروط
البيع الموضح به وان هذا الحكم والأوراق
المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب
الاطلاع عليهم وقت ما يريد
وان الثمن الاساسي الذي قبض عليه المزايدة
هو مبلغ ٤٠٠٠ قرش صاغ
قبناه عليه

نعان انه سيصدر الشروع في بيع العقار
المذكور في يوم الخميس ٨ فبراير سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ أفرنكي صباحاً بأبادة الزايدات الكائنة
بسراري المحكمة ببني سويف
فعلى من يكن له رغبة في المشتري أن يحضر
في اليوم والساعة والمحل المذكورين للمزايدة
في العقار المذكور

تحريراً بسراري المحكمة ببني سويف في
١٠ يناير سنة ١٩٠٠ و ٩ رمضان سنة ١٣١٧
باشكاتب محكمة
بني سويف الاهلية
أحمد شكري

(طبع بالمطبعة العمومية)

البهدي من بساطه وفاء لمبلغ ١٦٤ قرش صاغ
والمصاريف المطلوب الى عبد اللطيف حسن
قديل من الناحية

بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه
المحكمة بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ٩٩ وتسجل
بمحكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية في ٢١ منه
نمرة ٧١٩ القاضي بنزع ملكية العقار الآتي
ذكره وبيعه دفعة واحدة ويكون الثمن الاساسي
٦٠٠ قرش صاغ

أما شروط البيع فمدونة بحكم نزع الملكية
المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يرغب الاطلاع
عليه وهذا

بيان العقار

منزل كائن ببساط كريم الدين التابعة لمركز
فارسكور دقهلية بمحد من شرقي شارع وفيه الباب
ومن بحري عبد العزيز قديل وبمعه السيد
عبد الوهاب ومن غربي عبد اللطيف شعلان
وبمعه علي المشد ومن قبلي أرض ملك
البدوي ماجور

تحريراً بسراري المحكمة بدماط في ١٨ يناير
سنة ١٩٠٠ و ١٧ رمضان سنة ١٣١٧
كاتب أول محكمة دماط

علي نصر

اعلان بيع عقار

محكمة الامور الجزئية والمصالحات ببني سويف
نشره أولى

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ٩٩ القاضي بنزع ملكية
المدعي عليه من العقار الآتي بيانه وبيعه بالزاد
العمومي وفاء لسداد دين الطالب وقدره ٢٧
جنيه و ٢١٨ ملهم معما استجد وما يستجد من
المصاريف لغاية اتمام البيع المسجل هذا الحكم
بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهلية بتاريخ ٢٧
ديسمبر سنة ٩٩ نمرة ٦٧٨

وهذا البيع بناء على طلب سعيد عبد

المحكمة بمنا القمح في يوم السبت ١٠ فبراير
سنة ٩٠٠ الساعة ٩ أفرنكي صباحاً

سيصدر الشروع في بيع العقار الآتي بيانه
تعلق اسماعيل علي صالح ومباركة بنت علي صالح
من العزيزية وهو حصة قدرها ثمانون ذراع
شائعة في منزل بحارة الوسط بالناحية ضمن قطعة
شائعة أيضاً فيما بين المدعي عليهما المذكورين
وبين مراد جعفر محدودة من غربي دهليز
المنزل وعطيه صالح وشرقي ستينه الغنامة ومحمد
أفندي الحبشي وقبلي حسن سعد وبحري محمد
أفندي الحبشي

وهذا البيع بناء على طلب محمد أفندي
الحبشي المذكور وفاء لمبلغ ٤٠١ قرش صاغ
و ١٠ فضة والمصاريف والثمن الاساسي ٤٠١
قرش صاغ و ١٠ فضة

وشروط البيع واضحة في حكم نزع الملكية
الصادر من محكمة منيا القمح الجزئية في ٣٠
ديسمبر سنة ٩٩ ومسجل بمحكمة الزقازيق
الاهلية في أول يناير سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٣ لمن
يريد الاطلاع عليه

فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في
الزمان والمكان المعينين بهذا
تحريراً بسراري المحكمة في يوم الثلاثاء ١٦
يناير سنة ١٩٠٠

كاتب أول المحكمة

محمد موسى

محكمة دماط الاهلية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

انه بجلسة المزايدات العلنية التي ستعقد بسراري
محكمة دماط الجزئية في يوم الاربعاء ٢١ فبراير
سنة ١٩٠٠ الموافق ٢١ شوال سنة ١٣١٧ الساعة
٩ أفرنكي صباحاً

سيصدر بيع العقار الآتي بيانه ملك مصطفى

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 2

الحقوق

الحقوق
حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « امين شميل »
بديرها ويحررها
سليم بسترس و ابراهيم جال المحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً و ثماناً و نصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

وبتاريخ ٤ دسمبر سنة ٩٨ حكمت محكمة
مصر حضورياً بصحة شكل الدعوى وبرفضها
موضوعاً والزمت المدعيه بالمصاريف ومايتان
قرش للمحاماه

استأنفت الست أمنه هذا الحكم بتاريخ ٢
مارس وطلبت الغاؤه والحكم بما طلبته ابتداء
ثم طلبت في المرافعة وفي نتيجة أقوالها الختامية
من باب الاحتياط أن يكون تقدير الربع عن
سنة ٦٠٨ وعن المده من ابتداء سنة ١٦١٢
لغاية هاتور سنة ٦١٤

ووكيل المستأنف عليه طلب الحكم بالغاء صحيفة
الاستئناف لعدم اشتغالها على تاريخ الحكم
المستأنف وطلب في الموضوع تأييد الحكم المستأنف
لان سنة ٦٠٨ تقدم عنها حساب مع السنوات التي
قبلها ولم يظن فيه وهي داخلة في المأمورية التي
تعين أهل الخبرة في حكم ٣٠ مايو سنة ٩٧
لادائها ولان الاملاك كانت مؤجرة سنة ٦٠٩
و ٦١٠ وتجدد الايجار باستمرار وضع اليد مع
الرضا لغاية المدة المطلوب تقدير ريعها وكل طرف
طلب الزام خصمه بالمصاريف
المحكمة

بعد الاطلاع على اوراق القضية وسماع
أقوال وكلاء الخصوم والمداولة في ذلك حسب
القانون

وبديعه وفهيمه القاطنه بدرب النشارين ببولاق
بمصر المقيدة هذه الدعوى بالجدول العمومي
في سنة ٩٩ نمرة ٤٨ مستأنفه
ضد

عفيفي أفندي رضوان عمدة ناحية جزيرة
الذهب ومقيم بها
رفعت الست أمنه عن نفسها وعن محجوريتها
المذكورين دعوى امام محكمة مصر الاهليه ضد
عفيفي أفندي رضوان تطلب بها الحكم بتعيين
أهل خبره لتقدير ريع ٧٧ فدان وسدس وتمن
وحبه ونخيل عدد ٣١٤ وثلثي قيمة نصيبها
ونصيب محجوريتها في تركة مورثهم عبد المجيد
أفندي رضوان عن المده من ابتداء سنة ٦٠٨
قبطية لغاية هاتور سنة ٦١٤ وهو الربع المحفوظ
لها الحق فيه بمقتضى الحكم الصادر من محكمة
مصر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ٩٧ المؤيد من محكمة
الاستئناف بتاريخ ١٧ مايو سنة ٩٨ وبعد تقديم
التقرير بحكم لها بالريع والمصاريف

دفع المدعي عليه الدعوى شكلاً بأنها
مرفوعة من وكيل ولا يصح أن ترفع الدعاوي
الا من نفس ذوي الشأن فيها وموضوعاً بأنه
كان استأجر الاملاك المذكورة سنة ٦٠٩ و ٦١٠
واستمر بعدهما متفعلاً بالاعيان المؤجرة برضاء
المدعيه فلا حق لها في طلب تقدير الربع وطلب
رفض الدعوى والزام المدعيه بالمصاريف

القسم القضائي

{ ٢ }

استئناف مصر - مدني - أول يونيه سنة ٩٩
أمنه بنت علي حجاج السروجي - ضد -
عفيفي أفندي رضوان
الغاء الصحف الاستئنافية

١ اذا لم يتبين في صحيفة الاستئناف تاريخ
الحكم المستأنف لانتكون الصحيفة لاغية لان
وضع التاريخ ليس الغرض منه سوى تعيين وتميز
الاستئناف المرفوع عن أحد الاحكام منعاً للالتباس
وما دام هذا الالتباس مدفوعاً من بيان موضوع
الدعوى في صحيفة الاستئناف فعدم وضع التاريخ
لا يبطل الصحيفة

محكمة استئناف مصر الاهليه المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعادة سمد زغلول بك
وبحضور حضرات موسيو دوهلس والمسيو
كوغلن قضاة ومحمد الحريري أفندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية الست أمنه بنت علي حجاج
السروجي بصفتها الشخصية وبصفها وصية على
القصر أولاد المرحوم عبد المجيد أفندي رضوان
من أهالي جزيرة الذهب جيزه وهم فضل

عن صحيفة الاستئناف

من حيث ان بيان تاريخ الحكم المستأنف في صحيفة الاستئناف لم يكن لازماً الا لاجل تعيينه وتمييزه عما عداه والاخلال بهذا الواجب لا يستلزم بطلان الصحيفة الا اذا ترتب عليه الالتباس في تعيينه

وحيث ان صحيفة الاستئناف قد تضمنت بيان موضوع الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف على كيفية لاندع محلاً للالتباس في تعيين المراد منه خصوصاً ولم يكن بين الخصوم أحكام أخرى قابلة للاستئناف سواء

وحيث انه بناء على ذلك يتعين رفض هذا الدفع

وحيث ان الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني وعليه يكون مقبولا شكلا

عن الموضوع

من حيث ان عفيفي رضوان انفل في نهاية سنة ٦٠٨ من الوصاية أي بتاريخ ٢٢ مسري من السنة المذكورة وحينئذ تكون السنة بتمامها داخله في وصايته ومثلها في الحكم مثل السنوات السابقة عليها

وحيث انه يظهر من أسباب حكم ٣٠ مايو سنة ٩٧ ان المستأنف عليه قدم الكشف المختص بحساب السنة المذكورة ضمن حساب مدة وصايته كما قرره وكله امام هذه المحكمة

وحيث ان الحكم المذكور قضى بتعيين أهل خبره لفحص هذا الحساب ولا يزال أمر الفصل فيه منوطاً بمحكمة مصر وحينئذ لا عمل لادخال سنة ٦٠٨ في المدة الطويلة المحفوظ الحق في ريعها وهي التي تبدي من يوم انتهاء الوصاية المشار اليها بل للمستأنف حق البحث في حسابها مع المستأنف على مثل السنوات السابقة عليها امام المحكمة المشار اليها

وحيث انه فيما يتعلق بسني ٦٠٩ و ٦١٠ فانه ثابت من عقدي الإيجار المؤرخ أولهما ٣٠ نوفمبر سنة ٩٩ وثانيهما ٦ أغسطس سنة ٩٣ ان الاعيان المطلوب تقدير ريعها كانت مؤجرة فيها الى

المستأنف عليه مع حصة أخرى بمائة جنيه مصري في السنة بعد الاموال

وحيث ان المستأنف لم تثبت ان تحرير هذين العتدين كان بنفس من المستأنف عليه بل يظهر من حكم ٣٠ مايو انها كانت تحتج بهما ثم انها لم تدع الفس امام محكمة أول درجه

وحيث انه بناء على ذلك لا ترى المحكمة وجهاً لتقدير ريع السنتين المذكورتين وليس للمستأنف من حق فيهما الا محاسبة المستأنف عليه على الإيجار المقدر في العتدين المذكورين فقط .

وحيث انه يظهر من أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها ان المستأنف سمع عند انتهاء مدة الإيجار في استلام حقوقها وحقوق محجوريتها من المستأنف عليه حتى انذرت بتاريخ ٤ أغسطس سنة ٩٤ بان يجري القسم معها بالطريقة الودادية أو تضطر الى مداعاته فيها وفي ستمبر سنة ٩٤ سمع في أثبات فقرها لدى جهة الادارة ثم استحصلت على معافاتها من الرسوم بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ٩٤ وقدمت الدعوى بطلب استلام حقها وخكمت لها به محكمة مصر في ٣٠ مايو سنة ٩٧

غير ان محكمة الاستئناف عدلت هذا الحكم من جهة الاستلام لان الحقوق شائعة ويلزم السعي ابتداء في فسخها حتى يمكن تسليمها

وحيث انه يظهر من الحكمين المذكورين ان عفيفي أفندي رضوان كان يلتمس الوسائل لها كسمة المستأنف في حقوقها وعرقلة مسايعها في الحصول عليها

وحيث ان كل هذه الظروف تدل قطعاً على ان استمرار وضع يد عفيفي رضوان على الاعيان المذكورة بعد انتهاء مدة الإيجار لم يكن برضاء المستأنف ولا عين رغبته مطلقاً

وحيث انه بناء على ذلك يكون لها الحق في طلب تقدير قيمة ريع تلك الاعيان عن المدة من ابتد سنة ٦١١ لغاية هاتور سنة ٦١٤ .

وحيث ان المحكمة لا ترى لزوماً لتعين أهل خبره لتقدير الريع المذكور لان في الدعوى ما يمكنها من التقدير بنفسها وهو الإيجار السالف ذكره و ترى انها تقدر باعتبار الريع مع زيادة ستة جنيهات في كل سنة بالنسبة لحصة المستأنف ومحجوريتها

وحيث ان لذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف وتوزيع المصاريف على الطرفين كل بقدر ماخسره في الدعوى

فلهذه لاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بتعديل الحكم المستأنف على الوجه الآتي وهو التزام المستأنف عليه بان يدفع الى المستأنفة ريع حصتها وحصة محجوريتها عن المدة من ابتد سنة ٦١١ لغاية هاتور سنة ٦١٤ باعتبار الإيجار المقدر المؤرخ ١٦ أغسطس سنة ٩٣ يزداد عليه بالنسبة للخصتين المذكورتين ٦ جنيه مصري في السنة وأنزمت المستأنف عليه بثلثي المصاريف والمستأنف بالثلث الباقي

٣

استئناف مصر - جنائي - ٢٣ ديسمبر سنة ٩٩

السيد محمد الداخني - ضد - النيابة

قرار الحفظ

١- ان الامر العالي الصادر في ٢٨ مايو سنة ٩٥ أعطى النيابة سلطة التحقيق في المسائل الجنائية وخول لها الحقوق التي كانت لقاضي

٢- ان المادة ١٥ من الامر المشار اليه جعلت للقرار الصادر من النيابة بحفظ الاوراق قوة القرار الذي يصدر من قاضي التحقيق بان لاوجه لاقامة الدعوى سواء كان سبق صدور أمر بضبط المتهم أو حبسه على ذمة التحقيق أو لم يصدر

٣- ان القرار الذي يصدر من النيابة بحفظ الاوراق قوته كقوة الامر الصادر من قاضي التحقيق بان لاوجه لاقامة الدعوى وهو

ضمانة للمتهم حتى لا يكون عرضة للاتهام على الدوام ولا يمكن العود الى الدعوى الا بعد ظهور ادلة جديدة والا عد ذلك اخلا لا بقوة الشيء المحكوم به
٤ - لا يجوز للمدعي المدني بجناية صدر القرار بحفظها ان يقدمها للمحكمة مباشرة لان الدعوى المدنية تابعة للدعوى العمومية ولا يمكن ان تنظر بدونها وما دامت تحت سلطة التحقيق خلا يمكن تحويلها الى جهة أخرى بدون قرار فاصل

بدائرة الجنج والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة سـعد زغلول بك وبحضور حضرات مستر بري ومستـر سـاتـوه قضاة ومحمد توفيق سعودي اقدي وكيل النائب العمومي ومحمود فكري اقدي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي
في المعارضة المقدمة من السيد محمد الداخني عمره ٥٥ سنة صاحب ملك ومقيم بالزقازيق يكفر الحكم

ضد

النباة العمومية في قضيتها نمرة ١١٩٤ سنة ٩٤ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٨٠٣ سنة ٩٩ ومحمد علي مدعي بحق مدني القاطن بالشراوين بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النباة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية وأقوال المتهم والحامي عنه والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً
من حيث ان محمد علي بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ٩٧ بلغ النباة العمومية بمحكمة الزقازيق بان السيد محمد الداخني المتهم زور عليه خطاباً مؤرخاً ٢٥ ابريل سنة ٩٥ يتضمن قبوله لحكم صادر ضده وتنازله عن حق الطعن فيه بطريق المعارضة والاستئناف وطلب اعتباره مدعياً بحقوق مدنية فاشترت النباة بناء على ذلك تحقيق الدعوى واصدرت أمراً بعد اتمامه بحفظ أوراق الدعوى قضياً نظراً لعدم ثبوتها ولا امتناع المدعي بالحقوق المدنية من دفع التأمين اللازم لتعيين أهل خبره كان قد طلب تعيين

غير من سبق تعيينهم في الدعوى وبعد ذلك كلف المدعي بالحقوق المدنية المتهم بالحضور امام محكمة الجنج لفصل في هذه الدعوى وطلب الحكم له بمبلغ خمسين جنياً تعويضاً وبعد ان طلبت النباة العمومية الحكم بالعقوبة على المتهم قررت المحكمة بتعين أهل خبرة وتعين فعلاً وقدم تقريره فحكمت المحكمة أخيراً بتاريخ ١١ يونيو سنة ٩٨ ببراءة ساحة المتهم ورفض طلب المدعي بالحقوق المدنية والزامه بالمصاريف فاستأنفت النباة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية هذا الحكم وحكمت هذه المحكمة طبقاً للمواد ١٩٣ و ١٢٢ و ٣٥٢ و ٤٩ عقوبات و ١٥٨ جنابات غيابياً بتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ٩٩ بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم مدة ستة أشهر والزامه بان يدفع للمدعي بالحقوق المدنية مبلغ الف قرش والمصاريف

فالمحكوم عليه عارض في هذا الحكم وفي الجلسة التي تعينت للمرافعة رفع المحامي عنه مسألة فرعية طلب فيها عدم قبول الدعوى العمومية وعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى المدنية لانه لا يجوز بعد صدور أمر من النباة بحفظ الدعوى تحويلها مباشرة على محكمة الجنج قبل ظهور أدلة جديدة وطلب المدعي بالحقوق المدنية والنباة العمومية رفض هذه المسألة اما الاول فلان أمر الحفظ لم يكن مبنياً الا على عدم دفع التأمين لاعلى عدم ثبوت الدعوى ولانه لا تأثير له على حقوق المدعي المدني واما النباة العمومية فلان الأمر بالحفظ لا يمنع من السير في الدعوى الا في حالة ما اذا سبق صدور أمر بالقبض على المتهم او حبسه ولم يحصل ذلك بالنسبة للمتهم في هذه الدعوى

عن المسألة الفرعية

من حيث ان الأمر العالي الصادر في ٢٨ مايو سنة ٩٥ أعطى النباة سلطة التحقيق في المسائل الجنائية وخول لها الحقوق التي كانت لقاضييه وأوجب عليها اصدار امر بحفظ أوراق الدعوى اذا لم تر وجهاً لاقامتها أو تحويلها على

المحكمة المختصة بها اذا رأت وجهاً لذلك مهما كان نوع التهمة التي باشرت تحقيقها
وحيث ان المادة (١٥) من الامر المشار اليه جعلت للقرار الصادر بحفظ الأوراق من النباة العمومية قوة القرار الذي يصدر من قاضي التحقيق بان لا وجه لاقامة الدعوى حيث لم يجز العود بعد التحقيق الا اذا ظهرت أدلة جديدة
وحيث ان اعطاء هذه القوة لقرار الحفظ وان كان حصل النص عليه بمناسبة الحالة التي تسبق صدور أمر بضبط المتهم أو حبسه غير انه يجب تميم حكمه في جميع الاوامر التي تصدر بحفظ الأوراق بناء على عدم وجود وجه لاقامة الدعوى بعد حصول تحقيق من النباة العمومية فيها وذلك للاوجه الآتية

أولاً لبنائها كلها على سبب واحد وهو عدم وجود وجه لاقامة الدعوى وصدورها عن سلطة واحدة وهي سلطة التحقيق وكونها نتيجة لاجراءات واحدة في صفاتها ونتائجها القانونية وهي أعمال التحقيق حيث تنأثر بها الدعوى العمومية في قيامها وسقوطها وإثباتها ونفيها
ثانياً لان القبض على المتهم أو حبسه انما يكون في الجرائم التي لا نقل عقوبتها عن سنة ونقوى الشبهات فيها ضد المتهم (المادة ١٠ من الامر المشار اليه) أي التي لها أهمية بالنسبة لذاتها وللدليل ارتكابها بخلاف غيرها ولا يتصور ان يكون امر الحفظ مؤثراً على الفصل في الدعوى الناشئة عن الاولى مع اهميتها ولا يكون له هذا التأثير بالنسبة للثانية مع انها أقل منها في الاهمية ولا غرابة في استعمال قياس المشابهة أو الاولى في هذه الحالة لانه جاز في غيره من المستثنيات وأحكام قانون العقوبات وقد استعمل فعلاً في مثل الحالة التي نحن بصددنا حيث أعطى للامر الصادر من دائرة الاتهام في المحاكم الفرنسية بان لا وجه لاقامة الدعوى في الجنج والمخالفات نفس القوة التي نص القانون عليها في مسائل الجنابات (فوستين هيلي جزء ثاني نبذة ١٠١٨)

ثالثاً لأن نسبة هذه القوة للامر بان لا وجه لاقامة الدعوى هي من الضمانات للمتهم حتى لا يكون عرضة للاتهام على الدوام ولم يكن القصد من تحويل سلطة التحقيق للنيابة العمومية اطلاق التصرف لها فيها بأزيد مما كان لقاضي التحقيق ولا الاخلال بهذه الضمانات بل الغرض منها الاسراع في العمل مع بقاء الضمانات المذكورة والمحافظة عليها بل الزيادة فيها بما يكفل حماية المتهم من سوء استعمال اليد الادارية لسلطة قضائية كما تدل عليه الاحكام المدونة في المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ من الامر المشار اليه وحصر الضمانة المذكورة في الحالة التي تقرر بمناسبتها مع كون غيرها مثلها أو أقل تأثيراً منها مخالف لهذا القصد ومنافله وتبين هذه المخالفة خصوصاً من مراجعة المذكرة التي أرفقتها نظارة الحفانية بمشروع الامر المشار اليه بياناً لأسباب وضعه اذ لم يرد فيها ما يدل على الضرر الذي تولد عن تمسيم هذه الضمانة في قانون تحقيق الجنايات ولا على النفع الذي يترتب على حصرها في الحالة التي تقرر بمناسبتها بل ان السبب الذي أبدته في شأنها وهو عدم اطلاق راحة من سبق اتهامه حتى لا يكون عرضة للمحاكم في قضية تم تحقيقها قبله (يدل على انه لم يخطر على بال الشارع الفناء في الاحوال الاخر وعلى ان المعنى الذي لاحظته في تقريرها وصدور امر الحفظ يعد تصرفاً من النيابة بسلطة التحقيق التي تحولت عايتها ولا يخفى ان التصرف بهذه السلطة كما يكون بالحبس والقبض كذلك يكون بتفتيش منزل المتهم وضبط رسائله وسماع شهادة الشهود وغير ذلك من اجراءات التحقيق التي يحق لكل متهم بعد تمامها ضده وكشف الحقيقة بها أن يتمتع بذلك الآ من الشرعي حتى لا يكون عرضة للابتلاء بها مرة أخرى قبل ظهور أدلة جديدة لا فرق في ذلك بين من اقتضت قوة الشبهة فيه وخطارة الفعل للسند إليه حبسه او القبض عليه وبين من منع ضعف الشك فيه او صغر الجريمة للسند اليه من اتخاذ هذا الاحتياط في حقه

رابعاً لأن تخصيص هذه الضمانة بحالة القبض على المتهم او حبسه مع كونه غير مراد القانون يوجب تعدد التهمين وحبس بعضهم فقط اذ يكون للامر الواحد الصادر بحفظ قضيتهم نتائج مختلفة باختلافهم وهو مالا يمكن ارجاعه الى سبب معقول

خامساً لأن في اطلاق الامر للنيابة بالعود الى السير في الدعوى بعد تمام تحقيقها قبل من لم تدع الحالة بحبسه أو ضبطه متى شئت قبل ظهور أدلة جديدة تكراراً للعمل بلا فائدة وتقييداً للحرية المدنية وجعل من رماه سوء البخت بتهمة باطلة على الدوام محلاً لشك الكافة فيه وسوء الظن بسيرة وعرضه لاختلاف النظر في شأنه لاختلاف افكار النيابة العمومية تبعاً لتبدل الاحوال أو تغير اعضاءها وان يكون ضعف الشبهة ابتداء وزوالها انتهاء أو صغر الجريمة أو طاعة النيابة العمومية بالحضور اليها لأول طلب يصدر منها موجباً لشقاء المتهم وسوء حاله وحيث انه بناء على هذه الاوجه لا محل للتغيير بين أوامر الحفظ الصادرة من النيابة العمومية في الدعاوي الجنائية بعد تصرفها فيها بسلطة التحقيق واتضح عدم وجود وجه لاقامتها فكل منها يجب ان يمنع من العود الى السير في الدعوى حتى تظهر أدلة جديدة لا فرق في ذلك بينا اذا كان سبق صدور أمر بحبس المتهم او ضبطه أو لم يصدر شيء من ذلك

وحيث انه لا يمكن تشبيه أوامر الحفظ التي تصدرها النيابة العمومية على هذا الوجه بالواوامر التي كانت تصدرها قبل تحويلها سلطة التحقيق لان صفتها في الحالين ليست واحدة والاجراءات التي كانت تبشرها اولا كانت اجراءات محدودة لغاية تسهيل التحقيق فقط ولم تكن لها نتائج قانونية ضد المتهم خصوصاً فيما يتعلق بقطع المدة الطويلة والاثبات بخلاف الاجراءات التي تبشرها الآن فانها لاحد لها الا ظهور الحقيقة والغاية منها جمع الأدلة التي تصالح لان تكون أساساً للحكم في الدعوى ويترتب عليها جميع الاحكام

القانونية التي تترتب على أعمال قاضي التحقيق بلا خلاف وليس الامر بحفظ الاوراق الاعمال من الاعمال المتممة للتحقيق المظهرة نتيجته فلا يمكن ان ينسب لغیر السلطة التي تصرفت في التحقيق من اول الامر وحيث يجب ان يكون لها من القوة في حماية المتهم ما مثلها من القوة في الاضرار به

وحيث انه بناء على ذلك يجب ان يلحق بالامر المذكور جميع الاحكام التي تترتب على الامر الصادر من قاضي التحقيق بان لا وجه لاقامة الدعوى

وحيث انه من المبادئ المتفق عليها بعد وجود وجه لاقامة الدعوى للنيابة العمومية بعد صدور أمر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ان تحولها مباشرة للمحكمة ولو بعد ظهور أدلة جديدة وقبل تحقيقها بمعرفة السلطة المختصة بالتحقيق لان فيه اخلاقاً بقوة الشيء المحكوم فيه والمختص بالنظر في الأدلة الجديدة وتحقيقها هي السلطة التي اصدرت الامر المذكور دون المحكمة كما يستفاد من قوله في المادة ١٢٤ من قانون تحقيق الجنايات (الشروع ثانياً فيما بعد في اتمام اجراءات الدعوى) وانه لا يجوز ذلك أيضاً للمدعي بالحقوق المدنية لان الدعوى المدنية تابعة للدعوى العمومية فلا يمكن ان تنظر بدونها ولا فرق في هذا المنع بينا اذا كان دخل في التحقيق بهذه الصفة أو لم يدخله لقيام سبب المنع في الحالين ولانه في حالة دخوله في التحقيق قد اختار أحد الطريقتين اللذين خيره القانون بينهما وانتهى بذلك حقه في الاختيار وحيث انه لا يمكن ان يكون حرمان المدعي بالحقوق المدنية من حق المعارضة في أوامر الحفظ الصادرة من النيابة موجباً لعدم انطباق هذا الحكم عليه لان العلة فيه لم تكن مؤسسة على حقه في معارضة أمر قاضي التحقيق بل على مبدأ آخر وهو تبعية دعواه للدعوى العمومية كما تقدم ولذلك كان منعه من تحويلها على المحكمة بعد صدور ذلك الامر فيها عاملاً

لهذه الاسباب رأت اللجنة ضرورة استلفات
انظار حضرات رؤساء وقضاة المحاكم الاهلية الى
ما تقدم

﴿٢﴾

الاجار واختصاص المحكمة الجزئية

جاء في مذكرة لجنة المراقبة القضائية المؤرخة
في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٩٠ عمرة ١٤ قرارات عمومية
انها لاحظت من مراجعة بعض القضايا
المدنية ان بعض المحاكم الابتدائية تحكم بصفة
استثنائية بلغوا أحكام المحاكم الجزئية الصادرة
باختصاص هذه المحاكم بالحكم في الدعاوي التي ترفع
الها بطلب باقي ايجار لا تتجاوز قيمته عشرة
آلاف قرش صاغ متى كانت الاجرة السنوية
تتعدى هذه القيمة

وحيث ان المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات
نصها (يتندب ناظر الحفائية قاضياً من قضاة
المحاكم الابتدائية ليحكم بانفراده انتهائياً بهيئة
محكمة للمواد الجزئية في كافة الدعاوي المدنية
والتجارية سواء كانت خاصة باموال منقولة أو
ثابتة اذا كان المدعي به فيها لا يزيد على الف قرش
ديواني فاذا زاد على ذلك لغاية عشرة آلاف قرش
يكون حكمه فيما ذكر ابتدائياً يجوز استئنافه)

وحيث يستفاد من هذا النص ان طلب
الايجار كغيره من اختصاص المحاكم الجزئية
متى كانت قيمته لا تتجاوز عشرة آلاف قرش
وحيث ان الشارع بعد ما قرر في الفقرة
الاولى من هذه المادة بوجه مطلق غير مقيد
اختصاص القاضي الجزئي بجميع الدعاوي التي
لا تتجاوز عشرة آلاف قرش رأى من اللازم
ان يمد اختصاصه في بعض احوال معينة مهما
بلغت قيمة الطلب فيها لأسباب رآها مستوجبة
لذلك كالسرعة المتعينة في استصدار الحكم وبساطة
الدعوى ومجاورة المحال المتنازع فيها لبعضها
وارتباط الدعاي ببعضها وهلم جرا فلذلك يكون
بيان المسائل المدرجة في الفقرة الاخيرة من

﴿مذكرات لجنة المراقبة القضائية﴾

﴿١﴾

التنبيه في التنفيذ والمعارضة

جاء في مذكرة لجنة المراقبة القضائية المؤرخة
٢٨ ديسمبر سنة ١٩٩٠ عمرة ١٥ قرارات عمومية
انها لاحظت من مراجعة بعض القضايا المدنية
ان بعض المحاكم تحكم بلغو التنبيه الحاصل من
الدائن لمدينه عند حصول معارضة من هذا الاخير
متى رأت ان الدائن ادرج ضمن المبالغ التي يطلب
بها مدينه مبالغ أخرى لم تكن مستحقة وقت التنبيه
وحيث ان الاجراءات القانونية لا تلغى الا
بنص صريح في القانون ما لم تكن الورقة فاقدة
لاحد الاركان اللازمة لتكوينها

وحيث انه لا يوجد في القانون نص يقضي
بلغو التنبيه الشامل لطلبات زائده عن مقدار
الدين المستحق أو طلبات أخرى مبالغ فيها فان
واضي القوانين قد عدلوا من زمن بعيد عن
طريقة التشديد والتضييق التي كانت القوانين
الرومانية جارية ومؤسسة عليها احكامها وصار
من المبادئ المقررة في القوانين المعمول بها في
هذا القطر ان الزيادة في الطلب لا يترتب عليها
بطلان ورقة التكليف أو التنبيه

وحيث ان التنبيه الشامل لزيادة في مقدار
الدين لم يفقد في الحقيقة ركناً من أركانه اذ ان
التنبيه مع وجود هذه الزيادة لا يزال وافياً بالفرض
الذي أراد الشارع بتقريره اياه أعني اخبار المدين
بان دائنه قد استعد للمطالبة وشرع فعلا في
الاجراءات الاولى التنفيذية المؤدية الى الحصول
على حقه

وحيث ان الزيادة في التنبيه يمكن مداركتها
برد الدين الى حقيقته وتخفيضه الى الحد المستحق
ادائه هذا مع الزام الدائن اذا اقتضي الحال
بالمصاريف التي ترتبت على هذه الزيادة وعلى ذلك
فالتنبيه الوارد فيه زيادة في قيمة الدين ان لم
توجد أسباب أخرى موجبة لبطلانه فهو
صحيح يصاح لان يكون أساساً للمطالبة باداء المبالغ
المستحقة بعد تخفيضها

حق في الحالة التي لم يقم نفسه فيها مدعياً بحقوق
مدنية أمام التحقيق

وحيث انه لا ضرر على المدعي بالحقوق
المدنية من هذا المنع لانه يمكنه ان يلتجئ دائماً
للمحاكم المدنية المختصة أصلاً للفصل في حقوقه
ويرفع دعواه اليها ان شاء الحصول عليها

وحيث انه من جهة أخرى على فرض ما
ليس مقبولا وان يكون الامر الصادر بالحفظ
من النيابة العمومية غير مؤثر على الفصل في
الدعوى العمومية فانها تبقى معلقة بالنيابة بصفة
كونها سلطة تحقيق ومتى كانت الدعوى معلقة
بسلطة لا يمكن لاحد فصلها منها الا بقرار فاصل
منها وبناء عليه لا يجوز للمدعي المدني ان يحول
دعواه مباشرة للمحكمة لكونها تابعة للدعوى
العمومية القائمة أمام سلطة التحقيق كما لا يجوز
له ذلك في حال تحقيقها بمعرفة قاضي التحقيق
وحيث ان محمد علي المدعي بالحقوق المدنية
في الدعوى الحالية بعد ان بلغ النيابة العمومية
بتزوير الخطاب المطعون فيه وأقام نفسه مدعياً
بحقوق مدنيه وباشرت النيابة التحقيق فعلا
وأصدرت أمراً بحفظ اوراق الدعوى قطعياً
حولها للمحكمة مباشرة وتبعته النيابة العمومية
بطلب العقوبة قبل ظهور أدلة جديده

وحيث ان أمر الحفظ لم يكن مبنياً فقط
على امتناع المدعي من دفع التأمين بل بناء على
ذلك وعلى ما انتجته التحقيقات التي تمت من
عدم وجود وجه لاقامة الدعوى

وحيث انه بناء على المبادئ السالف ذكرها
تكون الاجراءات باطلة ويتعين الحكم بعدم
قبول الدعوى المدنية والدعوى العمومية بالحالة
التي هما عليها الآن

فبناء على هذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول المعارضة
شكلاً وقبول المسألة الفرعية المقدمة من حضرة
الحامي عن المتهم والغاء الحكم المعارض فيه
والحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى المدنية
والدعوى العمومية الآن والزم المدعي بالحقوق
بالحقوق المدنية بالمصاريف

المادة ٢٦ المار ذكرها مطلقاً غير مقيد في اختصاص القاضي الجزئي وتكون الفقرة الأولى من هذه المادة لا تعارض اختصاصه في مثل الحالة التي نحن بصدد حلها إذا كان الحكم الذي يصدر في الدعوى يؤثر على عقد الإيجار نفسه وحيث ان مجرد المطالبة بباقي إيجار لا تماثل هذا الحالة اذ هي منحصرة في طاب مبلغ متأخر ليس الا فالحكم الذي يصدر لا يؤثر على العقد وعلى ذلك فالمحكمة الكلية لا تكون مختصة بالحكم في طلب أجرة لا تزيد على عشرة آلاف قرش الا اذا كان عقد الإيجار الزائد عن هذه القيمة في السنة لم تمضي مدته اذ يجوز ان يحكم بفسخه لعدم قيام المستأجر بدفع الاجرة وقد صدر من محكمة الاستئناف الاهلية حكم بهذا المعنى بتاريخ ١٦ مارس سنة ٩٩ لذلك رأت اللجنة ضرورة استلفات انظار المحاكم الاهلية الى ما تقدم

﴿ ٣ ﴾

الاحكام الصادرة بالتصديق على التوقيع

والاختصاص العقاري

جاء في مذكرة لجنة المراقبة القضائية المؤرخة في ١٧ ديسمبر سنة ٩٩ نمرة ١٣ قرارات عموميه انها لاحظت من مراجعة بعض القضايا المدنية ن بعض المحاكم الاهلية تحكم أحياناً باختصاص الدائن بمقاررات مدينه بمقتضى أحكام صادرة بالاعتراف بالامضاء أو الخطوط أو الاختتام مستندة في ذلك على ان نص المادة ٥٩٥ من القانون المدني المتعلقة بهذا الموضوع عام في هذا المعنى فان القانون لم يشترط في ذلك صدور حكم في الموضوع أو الحكم لصالح المدعي

وحيث ان نص المادة ٥٩٥ مدني هو (يجوز لكل دائن بيده حكم صادر بمواجهة الخصام أو في غيبة أحدهم سواء كان ابتدائياً أو انتهائياً ان يتحصل على اختصاصه بمقاررات مدينه تأميناً على اصل دينه وفوائده والمصاريف بشرط

مراعاة واستيفاء الاجراءات الميذنة في قانون المرافعات

وحيث ان في تفسير هذا النص يجب الرجوع الى قصد الشارع والغاية التي وضع من أجلها وحيث ان القانون اشار بلا شك بهذا النص الى الاحكام المقضي فيها لصالح المدعي بدين خال عن النزاع او قابل للتقدير كما قضت المادة ٦٨٢ من قانون المرافعات

وحيث ان الاحكام الصادرة بالاقرار بصحة الامضا أو الخطوط أو الاختتام لا تدخل تحت هذا الحكم فانها لا تشمل على اثبات حق بل المراد منها هو منع كل منازعة في المستقبل من جهة المدين نفسه او من يقوم مقامه بخصوص صحة الامضا أو الخطوط ومما يؤيد هذا المبدأ كون الدائن عند استحقاق دينه يجب عليه للحصول على ماله ان يستصدر اولاً حكماً بملزومية مدينه به

وحيث انه فضلاً عن ذلك فان المادة ٢٥٢ مرافعات نصها (في حالة الاعتراف تصدق المحكمة على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه)

وحيث انه يتضح من ذلك ان الشارع في هذه الحالة لم يمنح المحاكم حق الحكم على المدين بل أجاز فيها فقط ان تثبت اعتراف المدين بصحة الخط أو الامضا أو الختم

وحيث انه باستقراء الاعمال التشريعية التي جرت في هذا الموضوع يتضح ان الشارع لم يقصد اعطاء حق الاختصاص للدائن الذي بيده حكم بالاعتراف بالامضا أو بالختم

وحيث ان المادة ٦٨١ من القانون المدني المختلط القديم كان نصها (الحكم الصادر من أي محكمة من المحاكم المصرية او من محاكم القنصلات بالقطر المصري يترتب عليه رهن عقار المدين لمن صدر له الحكم المذكور سواء كان صادراً بمواجهة الخصام أو في حالة الغيبة قطعياً كان او وقياً و يترتب الرهن العقاري ايضاً على ما يحصل في المحكمة من الاقرا ونبوت صحة الامضا

الموضوع على سند غير رسمي) وفي سنة ١٨٨٦ لما أريد حذف الرهن القضائي واستبداله باختصاص العقار على شرط ان لا يصرح به الا لمن بيده من الدائنين حكم بالزام مدينه بدين مستحق خال من النزاع او سهل التقدير فان الشارع رأى ان أحسن طريقة هي ايراد النصوص الواردة في القانون الاهلي بخصوص حق الاختصاص بمقاررات المدين كما يدل على ذلك الامر العالي الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ وحيث انه فضلاً عن ذلك فاننا نرى الدائن الذي لم يكن بيده سوى حكم بالاعتراف بالكتابة او بالامضا أو بالختم يمكنه بعد تحرير السند العرفي ببضعة ايام وقبل استحقاقه ان يتحصل على اختصاص بمقاررات مدينه حالة كون هذا الاخير ابي عليه وقت تحرير السند ان يمنحه تأميناً لدينه أقل مما يكون تحصل عليه بهذا الحكم وألزم نفسه في نظير ذلك بفوائد باهظة وفي ذلك من الضرر والاجحاف بحقوق المدين ومخالفة قصد المتعاقدين مالا يحتاج معه الى بيان لذلك رأت اللجنة ضرورة استلفات انظار حضرات رؤساء وقضاة المحاكم الاهلية الى ما تقدم

اعلان

محكمة السيد زينب

عن بيع عقار

نشره ثامنة

انه في يوم الاثنين ١٩ فبراير سنة ٩٠٠ الموافق ١٩ شوال سنة ١٣١٧ الساعة ٩ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه بمجلسة المزادات العمومية التي ستعقد في اليوم المذكور بسراي المحكمة قسماً واحداً على مبلغ ٣٩٤ قرش صاغ والمصاريف بنقص خمس الثمن غير مره

بيان العقار

حصة قدرها ستة قراريط شائعة في بنا ثلاثة

أحمد بك كمال المقيدة نمرة ١٧٨٧ سنة ٩٩ ضد منصور محمد القاضي بنزع ملكية المدعى عليه من خمسة أفدنه واثني عشر قيراط كائنة بناحية شم البصل وبيعها بالمزاد العمومي قسماً واحداً وفاء لمبلغ ٩١٢٠ وقد تسجل هذا الانذار بمحكمة بني سويف الاهلية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٦٥٨ وبناء على طلب أحمد بك كمال صاحب ملك ومقيم بمصر

ضد

منصور محمد المزارع من شم البصل سيصير مبيع الخمسة أفدنه واثني عشر قيراط الكائنة بناحية شم البصل بقبالة اسيو منها فدانين واثني عشر قيراط قطعة حدها البحري نزلة النور والغربي مجره والقبلي عبد الرحمن والشرقي علي عبد الرحمن وثلاثة أفدنه قطعه حدها البحري فياض محمد غنيمه والقبلي محمد عبد اللطيف والغربي مجره والشرقي جسر أبو راهب وقد تمحدد لافتتاح المزايده في العقارات المذكوره مبلغ خمسة وخمسين جنيه مصري فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعه والمحل الموضحين أعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وحكم نزع الملكية وقت ما يريد تحريراً بسراري المحكمة بمغاغه في يوم الخميس الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٠٠ و١٧ رمضان سنة ١٣١٧ كاتب أول محكمة مغاغه محمد حسنين

اعلان بيع عقار

محكمة السنبلاوين الجزئية بالنصوره نشره أولى

انه في يوم الخميس ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعه ٩ افرنكي صباحاً باودة المزادات بسراري المحكمة بالنصوره سيصير الشروع في مبيع منزل ملك محمد سلامه وسلامه عبد الحليم من البلامون كائن بناحية البلامون بحارة ابو اسماعيل مبني

القاضي بنزع ملكية يوسف رفاعي المذكور من عشرة نخلات كائنة بناحية الجنديه وبيعها بالمزاد العمومي قسماً واحداً وفاء لمبلغ ٥٧٩ ومسجل هذا الحكم بمحكمة بني سويف الاهلية في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٩ نمرة ٦٦٠ وبناء على طلب محمد افندي حسنين بصفته كاتب أول محكمة مغاغه الجزئية النائب عنه بصفته المذكورة قسم قضاياء رئاسة مجلس النظار ونظارة الداخلية الكائن مركزها بشارع الدواوين بمصر

ضد

يوسف رفاعي المزارع من الجنديه سيصير مبيع العشرة نخلات الكائنة بناحية الجنديه المفروسة باراضي مزارع بقبالة القفاري باطيان الخواجه حبيب لطف الله ومتداخله في بعض نخيل للاهالي وحدود القطعه جميعها حدها الشرقي طراد البحر الاعظم وبينهم ترعه والغربي باقي اطيان الخواجه حبيب لطف الله والبحري كذلك والقبلي ورثة معتوق عبد الله بقبالة القفاري وقد تمحدد لافتتاح المزايده في العشرة نخلات المذكورة مبلغ أربعمائه قرش فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعه والمحل الموضحين أعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وحكم نزع الملكية وقت ما يريد تحريراً بسراري المحكمة بمغاغه في يوم الخميس الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٠٠ و١٧ رمضان سنة ١٣١٧ كاتب أول محكمة مغاغه محمد حسنين

محكمة المواد الجزئية والمصالحات بمغاغه

اعلان بيع عقارات

نشره أولى

ليكن معلوم لدى العموم انه في يوم الاثنين ١٩ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعه ٩ افرنكي صباحاً باودة المزادات بسراري المحكمة بمغاغه بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩ في قضية

دكا كين وقهوه بشارع المديح على أرض محتكرة وحاصل وقف سيدي علي زين العابدين قسم السيد زينب محدودين بمحدود أربع القبلي طريق موصل لسوق الغنم وبه وجهه الثلاثة دكا كين والشرقي الشارع العمومي وبه وجهه القهوه والبحري ملك احمد المندوري والغربي ملك مجاهد مروان وهذا البيع بناء على طلب نصر افندي محمد الذخاخي بشارع الحسنية قسم الجمالية ضد

علي حسين المشعور الجلاد الساكن بشارع الكوردي بدرب حسين بالحسينه شياخة السيد الميهي قسم الجمالية

وذلك بموجب حكم صادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ٩٨ ومسجل بمحكمة مصر الاهلية بتاريخ اول يناير سنة ٩٩ نمرة ٢ قاضي بنزع ملكية المدعي عليه للاحصه المذكوره وبيعها قسماً واحداً ومودوع مع باقي الاوراق بما فيها شروط البيع بقلم كتاب المحكمه في القضية الواردة الجداول نمرة ١٠٨٢ سنة ٩٨

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعه الساعه المذكورين أعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وقت ما يريد تحريراً بسراري المحكمه بمصر في ٢٢ يناير سنة ٩٠٠

كاتب اول محكمة السيد احمد ابراهيم

محكمة المواد الجزئية والمصالحات بمغاغه

اعلان بيع عقارات

نشره أولى

ليكن معلوم لدى العموم انه في يوم الاثنين ١٩ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعه ٩ افرنكي صباحاً باودة المزادات بسراري المحكمة بمغاغه بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ٩٩ في قضية محمد افندي حسنين المقيدة نمرة ١٧٠٧ ضد يوسف رفاعي

بالطوب الاخضر ومحتوي على قاعتين وزريه وحوش وفرن ومحدود من بحري منزل اولاد الحرمه قشطه والغربي طاحونه الحاره والقبلي شارع وفيه الباب والشرقي شحاته علي اسماعيل وهذا البيع بناء على طلب يوسف شعبان المزارع من البلاجون وبناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ دسمبر سنة ٩٩ ومسجل بقلم كتاب محكمة الزقازيق الاهلية في ٢٦ دسمبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٨٨٣ القاضي بنزع ملكية المنزل المذكور وفاء لسداد مبلغ ٤٩٥ قيمة المحكوم به والمصاريف وما يستجد من المصاريف

وشروط البيع وحكم نزع الملكية موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يطلع عليهما وان الثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة هو مبلغ ٤٩٥ قرش صاغ فعلي من يرغب المشتري الحضور في الزمان والمكان الموضحين بعاليه للمزايدة حرر بسراي المحكمة بالنصوره في يوم الثلاث ١٦ يناير سنة ١٩٠٠ و ١٥ رمضان سنة ١٣١٧ حسنين عبد السيد الكاتب

اعلان

نشره ثالسه

عن مبيع مصاغ محجوز عليه بالمزاد العمومي في يوم الثلاث ثلاثين يناير سنة ١٩٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحا بندر الزقازيق والايام التاليه له اذا اقضى الحال - سيصير الشروع في مبيع قصبه ذهب وجوزاسا وفضه بالمزاد العمومي بندر الزقازيق وهذه الاشياء تعلق عطيه خليفه المزارع بعزبة الحاج خليل ابراهيم اربوط المسماه زعفران التابعه لزام ناحية العواسجه مركز هيا شرقيه السابق توقيع الحجز عليها تنفيذيا تحت يد حضرة الشيخ حسن عبدالرحمن المحامي بالزقازيق بناء على طلبه ووفاء لطلوبه من عطيه خليفه المذكور البالغ قدره ٢٢٠ مائتين وعشرين قرش صاغ خلاف اجرة النشر بناء على الامرين الصادرين من محكمة هيا الجزية بتاريخ ٢٣ اكتوبر سنة ٩٩ ومشمولين بصيغة التنفيذ

فن له رغبة في المشتري فليحضر في اليوم والساعة والمحل الموضحين بهذا ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً بالعملة الصاغ وان تأخر يباد المزاد على ذمته ويلزم بفرق النقصان وفي هذه الحالة اذا زاد الثمن يضاف الزائد على مبلغ البيع باسم حطير محكمة الزقازيق الاهلية امضا

محكمة الاقصر الجزية

اعلان

نشره ثانيه

في القضية المدنية نمرة ٥٤٢ سنة ١٨٩٩ انه في يوم الخميس ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحا باودة المزايدات بسراي المحكمة بالاقتصر

سيصير الشروع في مبيع فدانين واثنين وعشرين قيراط كائنه بناحية السلميه بحري بقباله العشرات محدوده من بحري موسى محمود ومن قبلي اسماعيل عوض ومن شرق ورثة علي مغيث ومن غرب ترعة المملايه - بناء على طلب بقطر قلاوده التاجر باسنا - وهذه الاطيان ملك صالح احمد محمد اسماعيل المزارع ومقيم بنجع العديسات تبع السلميه قبلي بمركز الاقصر وفاء لمبلغ ٤٤٧٨ قرش صاغ قيمة المحكوم به عليه والمصاريف وما يستجد عليهما كما قضى بذلك حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ ومسجل بمحكمة قنا في ١٨ منه نمرة ٦٠١ وسيكون البيع قسما واحداً والثن الذي يبنى عليه افتتاح المزاد سبعة عشر جنباً مصرياً عن كل فدان بعد ان كان بمجلسه مزادات يوم ٤ يناير سنة ١٩٠٠ عشرين جنباً ولم يحضر مزادون ولذلك قرر حضرة قاضي المحكمة تنقيص الثمن الاساسي للقيمة السابق ذكرها

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان والمكان الموضحين أعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وحكم نزع الملكية الموجودين بقلم كتاب المحكمة وقت ما يريد

تحريراً بسراي المحكمة بالاقتصر في ٢١

يناير سنة ٢٩٠٠ (٢٠ رمضان سنة ١٣١٧)
عبد اللطيف احمد كاتب أول المحكمة

اعلان

محكمة اسنا الجزية

نشره اولي

في القضية المدنية نمرة ١٦٩٠ سنة ٩٩ بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٨٨ دسمبر سنة ٩٩ ومسجل بقلم كتاب محكمة قنا الاهلية بتاريخ ٣٠ منه نمرة ٤٩٢

وبناء على طلب ابراهيم يحي عساوي التاجر باسنا ومتخذ له محلا مختاراً منزله الكائن باسنا سيصير الشروع بالمزاد العمومي في مبيع اربعمائة زراع في منزل عقار كائن بناحية اصفون المطاعنه البالغ مقاسه ١١١٨ ذراع المعمول عنه امر اختصاص امام محكمة الاهلية بتاريخ ٢٦ دسمبر والحد البحري ملك ورثة عبد الرحيم ابراهيم العوادي ومن غربه وبعضه الشرقي فضا ميري والحد العربي شارع والحد الشرقي زقاق غير نافذ سنة ٩٩ نمرة ٥٠ وحدوده الحد القبلي شارع وبابه مفتوح فيه والمنزل المذكور محتوي على أربعة حواصل منهم ثلاثة حواصل - متوفين بغلاف وجريد والحاصل الرابع سماوي وبرج حمام بري مبني فوق احد الحواصل وباقي المنزل سماوي ومركب عليه اربع ابواب خشب لوح مصري المملوك الى محمد - معد بنحيت المزارع باصفون المطاعنه وشروط البيع وحكم نزع الملكية موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يطلع عليهما وحضرة القاضي قدر الثمن الاساسي الذي يبنى عليه افتتاح المزاد مبلغ ١٥٠٠ الف وخمسمائة غرش صاغ

وسيكون البيع باودة مزادات بسراي المحكمة في يوم الثلاث ٢٠ فبراير سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الميعاد المرقوم تحريراً بمركز المحكمة في ٢٠ يناير سنة

٩٠٠ و ١٩ رمضان سنة ٣١٧ كاتب اول

عبد الرحمن جعفر محكمة اسنا

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraitssant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 3

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترس وإبراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً و٢٥ نصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

﴿ هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية ﴾

ولا يمكن ذلك مع حصول شيء من التنفيذ كما ان العدالة الانسانية التي وضع القانون لاحترامها تأتي ايلام نفس بمقوبة قد يكون الحكم بها نتيجة خطأ من القضاء ولذلك تقررت هذه القاعدة وهي ان الطعن بطريق النقض والابرار يوقف التنفيذ لحين الفصل فيه وهذه القاعدة تأيدت من محكمة النقض والابرار نفسها

محكمة استئناف مصر الاهلية بدائرة الجنج والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات باسيلي تادرس بك ومستر بري قضاة ومحمد توفيق نسيم أفندي وكيل النائب العمومي ومحمود فكري كاتب الجسة اصدرت الحكم الآتي

في الاشكال في التنفيذ المقدم من احمد محمد عمره ٢٥ مزارع مولود ومقيم بناحية الرئيس الحاضر عنه من قبله حضرة عزيز افندي خانكي المحامي ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٠١١ سنة ٩٨ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ١٧٠٢ سنة ٩٨ بعد سماع طلبات المحامي عن المتهم والنيابة العمومية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً

من حيث ان احمد محمد علي قدم عريضة

القسم القضائي

﴿ ٤ ﴾

استئناف مصر - جنائي - ٢٧ يناير سنة ٩٠٠
احمد محمد - ضد - النيابة

الاشكال في التنفيذ الجنائي

ان قانون تحقيق الجنابات لم ينص على الجهة التي يرفع اليها الاشكال في تنفيذ الاحكام الجنائية ولذلك يجب الرجوع الى قواعد المرافعات المدنية وهذه القواعد تقضي بان الاشكال في التنفيذ يتقدم الى المحكمة التي اصدرت الحكم المستشكل وفضلاً عن ذلك فقد حكمت محكمة النقض والابرار بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٨٩٥ بعدم اختصاصها بالنظر في الاشكال في التنفيذ الجنائي ولا يمكن ان يكون المختص به هو النيابة العمومية كما يؤخذ من بعض حيثيات الحكم المذكور لان النيابة وان كانت منوطة بالتنفيذ فيما يتعلق بالاجراءات الادارية فليس من خصايبها الفصل في المنازعات التي تنشأ فيها وتستلزم قضاء فيها

ايقاف طلب النقض للتنفيذ الجنائي

ان سلطة النقض والابرار على الغاء الاحكام لا تكون حقيقية الا اذا امكن ان تمحوها محواً تاماً وتميد الحالة الى ما كانت عليه قبل صدورها

المحاكم المختلطة

﴿ نحن خديوي مصر ﴾

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وخصوصاً على المادة الاربعين من الباب الثالث منها

وعلى الاوامر العالية الصادرة في ٦ يناير سنة ١٨٨١ وفي ٢٨ يناير ١٨٨٢ و ٢٨ يناير سنة ١٨٨٣ وفي ١٩ يناير ١٨٨٤ وفي ٣١ يناير سنة ٨٩ وفي ٣ فبراير سنة ١٨٩٠ وفي ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ وفي ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ بتمديد المدة المقررة في أول الامر للمحاكم المختلطة بالديار المصرية بتمديد متواليا لحد أول فبراير سنة ١٩٠٠

وحيث ان حكومتنا قد اتفقت مع حكومات الدول ذوات الشأن على تمديد سلطة المحاكم المذكورة لخمس سنوات

فبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس النظائر أمرنا بما هوأت (المادة الاولى)

قد صار تمديد سلطة المحاكم المختلطة لخمس سنوات أخرى اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٠٠ (المادة الثانية)

على ناظر الحقاينة والخارجية تنفيذاً لهذا صدر بمرأى عابدين في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٠

﴿ ٥٥ ﴾

استئناف مصر - جنائي - ١٣ - نوفمبر سنة ٩٩
النيابة وورثة محمد بك الشندويلي
ضد - محمد مرسي واخري
التزوير في الأوراق الرسمية

لا يشترط لاعتبار التزوير تزويراً في أوراق رسمية ان تكون الورقة المزورة صادرة من مأمر رسمي او ان تكون مشمولة بعلامته لان المراد بالورقة الاميرية في باب التزوير هي الورقة التي من شأنها ان تصدر عن المأمور المختص بتحريرها سواء صدرت منه فعلاً ثم حدث التغير فيها او لم تصدر عنه ولكنها نسبت اليه زوراً بجعلها على مثال ما يحرره صورة وشكلاً سواء كان ذلك بتزوير علامته الخاصة فيما تلزم فيه العلامة لا كمال شكله الرسمي او بجعلها على حالة من الصورة والوضع لا تضاف لغيره فيما لا يلزم فيه علامة كالسجلات الشرعية وذلك لان الثقة العامة التي اراد القانون حفظها للأوراق الاميرية وحمايتها بوضع العقوبة على مختلسها كما تختلس باحداث التغير فيها جرره المأمور الرسمي فعلاً كذلك تختلس بان ينسب اليه تحرير ما لم يصدر عنه اصلاً

التزوير شرط الضرر

ان القاعدة في الضرر (المشترط للتزوير) هي النظر الى ما تؤدي اليه الورقة المزورة باعتبار كونها صحيحة بالحالة التي هي عليها ومتى كان الحق الذي قصد بالتزوير الحصول عليه محلاً للشك او موضوعاً للزاع بآية صفة كانت فلا ريب في وجود الضرر بالتزوير

محكمة استئناف مصر الاهلية بدائرة الجنج والجنابات المشككة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات باسيلي تادرس بك وموسيو دوهلس قضاء وتوفيق نسيم افندي مساعد النيابة العمومية وراغب وهبه افندي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي

وحيث ان هذه الفائدة لا تتم اذا جاء تنفيذ

الاحكام قبل الفصل فيها بطريق النقض والابرار
وحيث ان سلطة النقض والابرار على الاحكام لا تكون حقيقية الا اذا امكن ان يكون محوياً تاماً وتعييد الحالة الى ما كانت عليه قبل صدورهما ولا يمكن ذلك مع حصول شيء من التنفيذ

وحيث ان العدالة الانسانية التي وضع القانون لاحترامها تأبى ايلام نفس بمقوبه قد يكون الحكم بها نتيجة خطأ في القضاء

وحيث انه تحققت تلك الفائدة وتأييداً لسلطة النقض والابرار واحتراماً للعدالة تقررت قاعدة ان الطعن بطريق النقض والابرار يوقف التنفيذ لحين الفصل فيه والقانون المصري وان لم ينص على هذه القاعدة صريحاً فقد دل عليها ضمناً في المادة ٢٠ عقوبات حيث جعل ان مدة العقوبة تبدي في حق المحبوس احتياطياً يوم صيرورة الحكم غير قابل للطعن

وحيث ان هذا المبدأ أيده محكمة النقض والابرار

وحيث ان وضع المتهمة في الحبس عقب صدور الحكم عليه بالاشغال الشاقة هو ابتداء في تنفيذ هذا الحكم

وحيث انه بناء على ذلك تكون الاجراءات التي اتخذتها النيابة في حق المتهمة من القاء القبض عليه عقب الحكم الصادر ضده وحبسه مخالفة للقانون ويتعين الفاؤها

بناء على هذه الاسباب

حكمت المحكمة بحضور بالغاء اجراءات الحبس

التي اتخذتها النيابة العمومية ضد احمد محمد علي وامرت بناء على ذلك بالافراج عنه وازافت المصاريف على طرف الحكومة

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المزمدة في يوم السبت ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠

لهذه المحكمة بتاريخ ٢٢ يناير سنة ٩٠٠ بان محكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٧ يناير سنة ٩٠٠ بالغاء الحكم الصادر ببراءة ساحته وتشغيله بالاشغال الشاقة مدة خمس سنوات وان النيابة عقب صدور هذا الحكم وضعت في الحبس تنفيذاً له وبما انه لا يجوز تنفيذ الاحكام في مدة قابليتها للطعن فيها بطريق النقض والابرار ولا بعد رفع الطعن المذكور فيطلب إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ٩٠٠ ضده

وحيث ان النيابة العمومية طلبت رفض الطلب المذكور لانه ان كان الغرض منه الافراج عن المتهمة فهو غلط وان كان الغرض منه منع تشغيل المتهمة بالاشغال الشاقة فهي توافق على عدم تشغيله لحين انتهاء القضية من النقض والابرار وحيث ان الطلب المقدم من المحكوم عليه تقدم منه بصفة اشكال في التنفيذ

وحيث ان قانون تحقيق الجنابات لم ينص على الجهة التي يرفع اليها الاشكال في تنفيذ الاحكام الجنائية ولذلك يجب الرجوع الى قواعد المرافعات المدنية

وحيث ان هذه القواعد تقضي بان الاشكال في التنفيذ يتقدم للمحكمة التي اصدرت الحكم المستشكل وفضلاً عن ذلك فقد حكمت محكمة النقض والابرار بتاريخ ٩ فبراير سنة ٩٠ بعدم اختصاصها في النظر في هذا الطلب ولا يمكن ان يكون المختص به هو النيابة العمومية كما يؤخذ من بعض حيثيات الحكم المذكور لانها وان كانت منوطه بالتنفيذ فيما يتعلق بالاجراءات الادارية فليس من خصائصها الفصل في المنازعات التي تنشأ فيها وتستلزم قضاء فيها

وحيث ان القانون اجاز للمتهمة ان يضمن بطريق النقض والابرار في الاحكام الصادرة من ثاني درجة في مواد الجنج والجنابات في الثمانية عشر يوماً التالية لصدورها بقصد الحصول على لغوها ونقض العقوبة المحكوم بها

ثم سافرت الى اسلامبول وعهدت باشغالها الى من يدعي الخواجه يتروداكي وبعد ذلك أقيمت دعاوي امام محكمة مصر المختلطة ضد المدعي بالحقوق المدنية بخصوص ابطال البيع الصادر اليه في هذه الاطيان لكونها موقوفة وتقدمت من الخواجه المذكور صور وشهادات رسمية مستخرجة من السجل المصان بمحكمة الجيزة الشرعية تدل على حصول ايقافها بمعرفة سليم افندي زكي وكيل الست نبيهة المذكورة بتاريخ ٨ شوال سنة ١٢٩٧ وبناء على ذلك حكم بابطال البيع المذكور .

وحيث انه بناء على شكوى المدعي بالحقوق المدنية وطعنه بتزوير السجل الذي استخرجت منه تلك الصور او الشهادات قد جرت التحقيقات التي ترتب عليها الحكم المستأنف .

وحيث ان سليم افندي زكي المانوب اليه في السجل الحضور بالتوكيل عن الست نبيهة وتوقيع صيغة الوقفية اشرعية قرر بأنه لم يحضر اصلا ولم تصدر عنه تلك الصيغة ولم يكن وكلا عن هذه السبب بل كان قيا عليها وانه اقترض في سنة ١٢٩٩ مبلغ مائة وخمسين جنيهاً لدفع الرسوم اللازمة للايقاف ولكن الست صرفت هذا المبلغ بعد ذلك في شؤونها وادرجه هو في الحساب المقدم منه للمجلس الحسبي عن السنة المذكورة وقد ثبت هذا القول من مراجعة هذا الحساب .

وحيث انه تبين من عقد صادر من سليم افندي المذكور بصفة كونه قيا على الست نبيهة مورخ ومسجل في سنة ١٢٩٩ بإيجاز تلك الاطيان الى المدعي بالحقوق المدنية ان من اسباب التأخير الحصول على نقود لدفع الرسوم اللازمة لايقافها . وحيث انه لم يكن لهذه الوقفية وجود بمضبطة الاشهادات التي يجب ان يثبت النقد فيها قبل قيده بالسجل المصان على حسب القاعدة المتبعة في المحاكم الشرعية كما انه لم يوجد بدفاتر محكمة الجيزة ما يدل على توريد الرسوم المقررة للايقاف .

و ١٩٠ و ٦٧ و ٦٨ و ٢٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات حضوريا على كل من محمد مرسي وعثمان يوسف بالسجن مدة خمس سنوات وعلى احمد ابو العلا بالسجن مدة ثلاث سنوات وبمستلزمات العقوبة يخضع لهم مدة حبسهم وبالزامهم بمبلغ خمسين جنيهاً الى محمد بك حسن الشندوبلي المدعي بالحقوق المدنية وبالمصاريف فان لم يدفعوا يعاملوا بحسب القانون

وحيث ان هذا الحكم استؤف من وكيل المدعي بالحقوق المدني بتاريخ ١٦ مارس سنة ٩٩ ومن المتهمين بتاريخ ١٨ منه ومن جناب النائب العمومي بتاريخ ٢ ابريل سنة ٩٩ وبجلسة اليوم الذي تمديد اخيراً لنظر الدعوى طلبت نيابة الاستئناف تشديد العقوبة المحكوم بها على المتهمين بالحكم المستأنف وطلب وكيل المدعي المدني تعديل هذا الحكم والحكم لورثة المدعي المدني بمبلغ مائتي جنيه تعويضاً لما لحق بهم من الضرر وطلب المحامون عن المتهمين برأئهم للاسباب المدونة بمحضر الجلسة

وحيث ان الاستئنافات الثلاثة تقدمت في الميعاد القانوني فيتين قبولها شكلاً عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث انه تبين من وقائع الدعوى ان الست نبيهة هانم ناطرة وقف المرحوم والدها حسن باشا الطويل شرعت في بيع حائوتين ومكان باعلاها بمدينة مصر بخط الموسيقى واستبدال هذه الاعيان التابعة لذلك الوقف بايقاف مائتين واربعين فداناً مملوكة لها بمديرية جرجا وتم بيع تلك الاعيان (والحائوتين والمكان الذي باعلاهما) فعلا بتحرير مسوغه الشرعي من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ٥ محرم سنة ١٢٩٦ اما الاطيان فبعد ان تمت التجريات اللازمة بخصوصها وصدرت ارادة سيده بايقاع صيغة ايقافها بمحكمة الجيزة الشرعية ونحوات الاوراق عليها من مديرية الجيزة باقادة مؤرخة ٢٥ رجب سنة ١٢٩٧ تحت نمرة ٥١ تصرف فيها الست المذكورة بالرهن اولاً في بعضها ثم بالبيع ثانياً وآلت كلها الى المدعي بالحقوق المدنية بمقتضى عقدين رسميين محررين بتاريخ ابريل سنة ١٨٩١

في قضية النيابة العمومية نمرة ٥٣٩ سنة ٩٩ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة ٩٢٦ سنة ١٨٩٩ ومحمد بك حسن الشندوبلي مدعي بمحقوق مدنية والذي توفي وحل محله ورثاه الشرعيون وهم اولاده محمود ومحمد وعبد الرحيم وحسين وابوزيد ونفيسه وهناوى وقاطمه وشاه وقناويه وسكينة الباقين وحليمه ونفيسه وعديله القاصرات الحاضر عنهم بالجلسة حضرة خليل ابراهيم بك القاضي .

ضد

محمد مرسي عمره ٢٧ سنة صناعته كاتب ثاني محكمة مركز الصف شرعية مولود بالجيزة ومقيم بالشرقية

عثمان يوسف عمره ٣٥ سنة صناعته كاتب ثاني بمحكمة الجيزة الشرعية مولود ومقيم بالجيزة . احمد ابو العلا عمره ٥٥ سنة معاون دائرة كريمة المرحوم حسن باشا الطويل مولود بمصر ومقيم بالشمال شرقي بمصر .

معين للمحاماه عن الاول حضرة محمد افندي ابو شادي وعن الثاني حضرة الشيخ علي ناصر وعن الثالث نقولا توما افندي من قبلهم

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية واقوال وكيل المدعين بالحقوق المدنية والمتهمين والمحامين عنهم والاطلاع على اوراق الدعوى والمداولة قانوناً .

حيث ان النيابة العمومية اتهمت الاول والثاني باشتراك الثالث وشخص اجنبي بتزوير وقفية باسم الست نبيهة هانم وتزوير سجل محكمة الجيزة الشرعية واتهمت هؤلاء الاشخاص الثلاثة (محمد وعثمان واحمد) باشتراك الاجنبي ايضاً باستعمال صورة من الوقفية المذكورة امام محكمة مصر المختلطة مع عامهم بالتزوير والبلاغ في ١١ ديسمبر سنة ٩٨ وطلبت معاقبتهم بالمواد ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ٦٧ و ٦٨ من قانون العقوبات

وحيث ان محكمة مصر الابتدائية الاهلية حكمت بتاريخ ١٥ مارس سنة ٩٩ و ١٣ القعدة سنة ١٠١٦ بمقتضى المواد ٢١٢ جنابات و ١٨٩

وحيث أنه تبين أيضاً أن أسماء الشهود الواردة بهذه الوقفية لأحققة لمسمياتها بل هي أسماء مخترة لذات غير موجودين
وحيث أنه ثبت من حالة الورقة المكتوبة فيها الوقفية ومن تقرير أهل الخبرة أنها دخلت في موضعها من السجل ونمرها مصلحة كما تصلحت نمر الأوراق التالية وأنها مكتوبة بخط المتهم الثاني وهو معترف بذلك .

وحيث أن المتهم الأول بعد أن أنكر التهمة اعترف وكررا عترفه مراراً بأن الخواجة يترودا كي مع المتهم الثالث احتالا عليه وعلى المتهم الثاني حتى اخذا منها أوراق التحريات المتعلقة بوقف الاطيان وامتنعا من ردها اليها حتى يزورا الوقفية بالكيفية المذكورة فامتلا لذلك وسلمهما المتهم الثالث مسودة الوقفية فكتبها الثاني باملا الاول في ورقة من السجل بعد قطعها منه ووصلها به في موضعها الحالي بعد تصليح النمر
وحيث أن المتهم الثاني اعترف بكتابتها ولصقها على الكيفية المذكورة غير أنه أنكر ما عدا ذلك وادعى أن المتهم الاول طلب منه كتابتها عوضاً عن ورقة أخرى ضاعت من السجل فكتبها غير عالم بقصد وأخذ منه نظير ذلك خمسة وعشرين قرشاً خلافاً لعادته معه .

وحيث أن قرآن الدعوى واحوالها تدل دلالة تامة على أن المتهمين المذكورين ارتكبا تزوير هذه الورقة مع علمهما به وأن ذلك في مقابلة جعل اخذه من المتهم الثالث والخواجة يترودا كي وكان ذلك في أواخر سنة ١٨٩٣ .

وحيث أنه ثبت من شهادة الشهود تردد المتهم الثالث على محكمة الجيزة الشرعية مع الخواجة يترودا كي وملازمته له في الاوقات التي حصل الاتفاق على التزوير فيها واستخراج الصور والشهادات من السجل وثابت من شهادته الحرمة خضره ومن الاتفاق المحرر بشهادته بينها وبين الخواجة المذكور ومن الجواب المحرر منه الى المدعي بالحقوق المدنية تحت امضاء (احمد) بدون تاريخ أنه كان متحداً مع الخواجة في السعي على

اتمام هذا التزوير والاستفادة منه وثابت من أقوال المتهم الاول أنه هو الذي كان له التأثير الاكبر في التحريض على ارتكابه وأنه هو الذي احضر المسودة التي كتبت منها الورقة المزورة وحيث أنه بناء على ذلك يكون المتهم الاول والثاني فاعلين أصليين لكتابة ورقة الوقفية ولصقها بالسجل والمتهم الثالث شريكاً لهما بتحريضهما على فعلها بواسطة النقود والارشاد وحيث أنه لم يبق بعد ذلك الا البحث في صفة هذا الفعل القانونية وتوفر الشروط اللازمة لمعاقبته

وحيث أن المتهمين زعموا بلسان الدفاع عنهم من جهة أن هذا الفعل يعد تزويراً معنوياً تنطبق عقوبته على المادة ١٩١ عقوبات فيما لو كان فاعله موظفاً وبما أنهم غير موظفين فلا عقوبة عليهم فيه ومن جهة أخرى أن شرط الضرر لم يتوفر فيه لحلو الورقة المزورة عن علامة موظف رسمي ولكنها لم تتضمن الا حقاً تم اكتسابه قبل تزويرها ولأن المنسوب اليه الايقاف لم يكن ذا صفة شرعية في توقيع صيفته

وحيث أن النيابة العمومية ذهبت كالمدعي المدني الى أنه تزوير ما دي حصل بزيادة كلمات في السجل الذي ألحقت الورقة المزورة به وأنه قد انتج الضرر فعلاً لانه اوجب صدور الحكم القاضي بإبطال البيع في الاطيان التي تضمنت الورقة المذكورة إيقافها ويؤخذ من أسباب الحكم المستأنف على اضطرابها أن المحكمة الابتدائية لم تعتبر الورقة المذكورة المزورة ذات قيمة ولكنها نسبت هذه القيمة الى السجل فعدت الحاقها به وتصليح نمره تزويراً مادياً في مجموعه عن صفة الفعل

من حيث أن الفعل الذي ثبت على المتهمين ارتكابه لا يعد تزويراً معنوياً لأن هذا النوع من التزوير إنما يتعلق بمعنى المكتوب وليس له علاقة محسوسة من خط أو وضع أو غيرها من الامور الخارجية التي تراها العين وتكشف بها حقيقة . ومغايرة الخط في الورقة المزورة لخط

كاتب السجل ولصقها به وتصليح نمره على ذلك من العلامات المحسوسة بالعين والمكاشفة بالنظر فيها الى حقيقته وحينئذ لا يكون تزويراً معنوياً بل هو التزوير المادي في ورقة أميرية ولا يمنع من ذلك كون الورقة المزورة غير صادرة عن مأمور رسمي ولا كونها مجردة عن علامته لأن المراد بالورقة الاميرية في باب التزوير هي الورقة التي من شأنها أن تصدر عن المأمور المختص بتحريرها سواء صدرت منه فعلاً أم حدث التغيير فيها أو لم تصدر عنه ولكنها نسبت اليه زوراً بجعلها على مثال ما يحمره صورة وشكلاً سواء كان ذلك بتزوير علامته الخاصة فيها تلزم فيه العلامة لا كمال شكله الرسمي أو بجعلها على حالة من الصورة والوضع لانضاف لغيره فيما لا يلزم فيه علامة كالسجلات الشرعية وذلك لأن الثقة العامة التي أراد القانون حفظها للأوراق الاميرية وحمايتها بوضع العقوبة على مختلصها كما تختلس باحداث التغيير فيها حرره المأمور الرسمي فعلاً كذلك تختلس بأن ينسب اليه تحرير ما لم يصدر عنه أصلاً

وحيث أن للكتابة التي ارتكب المتهمون تزويرها صورة الكتابات الرسمية التي من نوعها لانها موضوعة وضع كتابة السجل وعلى شكلها وفي ورقة من أوراقه وملتصق به ومشملة على النمرة المناسبة لموضعها منه وهذا كل ما يلزم في تحقيق اشكال الأوراق التي من نوعها واشكال صورها الظاهرية ولذلك كان هذا سبباً في اعتمادها باستخراج صور منها وشهادات بمضمونها والتأشير على هامشها بما يفيد ذلك من المأمور الرسمي وفي اعتبار المحكمة المختلطة لها حتى اتخذتها أساساً للحكم ببطلان البيع وبذلك أدت هذه الورقة المزورة للغرض المقصود من باطلها تأدية الورقة الصحيحة للغاية المقصودة من صحتها

وحيث أن هذا التزوير لا يعد حاصل بزيادة كلمات ولا في مجموع السجل لأن الورقة المزورة مشتملة على عقد واحد كله مزور من

لم يحضر فيه كما في التهمة الحالية كان تزويراً مادياً بالطريقة المعبر عنها في القانون بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة كما تقدم

عن الضرر وسوء النية

من حيث ان القاعدة في الضرر هي النظر الى ما تؤدي الورقة المزورة اليه باعتبار كونها صحيحة بالحالة التي هي عليها

وحيث ان الورقة الحالية المزورة باعتبار كونها صحيحة تثبت وقف الاطيان السالف ذكرها من وكيل صفة وكالته عن المالكة ثابتة شرعاً وقد ادت فعلاً الى هذه الغاية عند ما نظرت اليها محكمة مصر المختلطة بهذا الاعتبار

وحيث انه بناء على ذلك يكون الدفع بعدم وجود علامة للمأمور الرسمي على الورقة المزورة او بعدم وجود صفة لمن نسب اليه ايقاع صيغة الوقية في غير محله

وحيث انه لا محل للبحث فيما اذا كانت هناك اوراق اخرى غير الورقة المزورة من شأنها اثبات الوقف او عدمه لانه من الثابت الذي لا جدال فيه ان التزوير حصل ارتكابه وقت قيام النزاع امام محكمة مصر المختلطة في شأن هذا الوقف ومتى كان الحق الذي قصد بالتزوير الحصول عليه محلاً للشك او موضوعاً للنزاع بأية صفة كانت فلا ريب في وجود الضرر بالتزوير ولا خلاف في استحقاق المزور للعقوبة حتى عند من يرى ان لا عقوبة على من توصل بالتزوير للحصول على حق شرعي قياساً لمن يسرق مثل حقه

وحيث ان المتهمين ارتكبوا ما ارتكبوه من التزوير عالين بحقيقة ما صنعوه وبنية المساعدة على اثبات وقفية الاطيان المذكورة وحسم النزاع فيها وهذا يعد سوءاً في النية والقصد

وحيث ان مساعدة من ساعدتهم على تسليم صور هذه الورقة الى الحواجة يتروداكي وتسهيله له بواسطة ذلك استعمالها في المحكمة المختلطة لم يكن الا تمهيداً للغاية التي قصد بها ارتكاب التزوير فلا يعد عملاً مستقلاً مستوجباً للعقوبة

على نسبتين نسبة كون ما فيه منقولاً عن عقد موجود ونسبة كونه مطابقاً للواقع اما كون التسجيل من شأنه انه لا يفيد اثبات حقيقة المقيد فيه فهو من الاعتبارات التي تتعلق بما له من القوة والتأثير في اتاحه الضرر بالحقيقة الطريقة التي وقع التزوير بها

وحيث انه فضلاً عن ذلك فان التسجيل في السجل المصان بالمحاكم الشرعية مخالف في كيفية حصوله وسفته والمزية المترتبة عليه للتسجيل في غيره فان الموظف المعين له يقوم به لائناً على طلب ذوي الشأن فيه بل من تلقاء نفسه بعد التحقق من ضبط العقد أو السند فيما يسمى بمضبطة الشهادات ومحريره (راجع الباب السادس من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧) وهو من التوثيقات اللازمة لاستيفاء العقود والسندات هيئتها الشرعية ولا تنحصر ميزته في اثبات وجودها المادي من تاريخ حصوله لتكون حجة على الغير لان مسئلة التميز في صحة العقود بين المتعاقدين وغيرهم لم تكن من اوضاع الشريعة الاسلامية بل له فضلاً عن ذلك مزية ضبطها واتقاد وجودها بحفظها في السجل مصونة عن التغير والتلف والضياع ولذلك كانت مطابقتها له شرطاً لازماً في الوثوق بها وصحة الاستدلال شرعاً بمضمونها حتى بين المتعاقدين انفسهم ويقوم هو عند ضياعها مقامها في الحجة والبرهان فهو فيها بمنزلة الاصل من صورته يتبين ذلك كله من مراجعة نصوص اللوائح المتعلقة بانشاء وبيان أحكامه كالمادة التاسعة من لائحة القضاة الصادرة بتاريخ ٢٨ ربيع آخر سنة ١٢٧٣ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٠٥٦ والمادة ١٤ وما تلاها من لائحة المحاكم الشرعية المذكورة آنفاً

وحيث انه يتلخص مما ذكر ان السجل المصان يفيد نسبتين ان ما فيه مندرج بسند شرعي وان معنى هذا السند موافق للحقيقة فالتزوير فيه موافق لكتابة سند لا وجود له تزوير في هاتين النسبتين معاً ثم اذا كان السند منسوباً الى شخص

أوله الى آخره والمراد بزيادة الكلمات هو اضافة الفاظ توجب تغير في معنى العقد وليس للسجل وحدة معنوية مجتمع فيها العقود المكتوبة فيه بحيث يتألف منها مجموع واحد له معنى واحد حتى تكون اضافة عقد اليها زيادة في الكلمات التي تألف منها محلة بمعناه بل ليس له الا وحدة مادية وهي التي تربط اوراق بعضها ببعض مع انفصال العقود والسندات المكتوبة فيها من بعضها انفصالياً تماماً وقيام كل واحد منها بنفسه بل ربما كان بعضها منافياً للبعض فلا تعد اضافة ورقة اليها الا زيادة في ضمنه ان كانت اجنبية عنه ولا تنفيراً في معناه اذ ليس له معنى واحد كما تقدم وحيث ان ذلك انما يعد تزويراً بالطريقة المعبر عنها في المادة ١٨٩ من قانون العقوبات (بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة) لان المراد منها كما يدل عليه أصلها في القوانين المأخوذة عنها ان كانت العبارة العربية غير وافية به جعل شخص حاضراً في عقد أو سند لم يكن حاضراً فيه وقد تضمنت الكتابة المزورة ان سليم افندي زكي حضر بصفته وكيلاً عن الست نبيه هانم وباع بمحضرة كل من الشهود الثلاثة المينة أسماءهم فيه ما تبين واربعين فدائناً في ثلاث نواحي بمديرية حرجا الى جهة وقف والدها حسن باشا الطويل بمبلغ مائتين وثلاثة وستين ألف قرش ومائتين وخمسين قرشاً صاعاً حال انه لم يحصل شيء من ذلك أصلاً

وحيث انه لا يقال ان السجل عبارة عن نقل نص العقد وحكاية صيغة عن تألفه وتقييد حقيقته فلا يكفل الا صحة النقل عنه لاصحة المنقول منه ونسبة العقد الى شخص هي من المنقولات التي لا تدخل للتسجيل في حقيقتها فتزويرها فيه لا يعد تزويراً بوضع أسماء أشخاص مزورة الذي انما يتعلق بانشاء العقد لا ينقل صورته لان القول ان تسجيل عقد غير موجود هو بنفسه انشاء لهذا العقد في أحد مظاهر وجوهه الرسمية وتقييد لحقيقته ولا فرق بينه وبين انشاءه على شكل آخر سوى مضاعفة الكذب فيه لوروده

وحده بل ملحقاً للجناية الاصلية

وحيث انه لا محل لتخفيف العقوبة على المتهم الثالث لانه هو صاحب الفكرة الاصلية فيه والمعرض عليه فلا وجه للفرقة بينه وبين الفاعلين الاصلين في العقوبة ولهذا يجب تعديل الحكم بالنسبة اليه

وحيث ان المبلغ المحكوم به للمدعي بالحقوق المدنية وجد قليلاً بالنسبة لما تحمله من المصاريف في البحث عن هذا التزوير وكشف حقيقته ولذلك ينبغي تعديله

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادة ١٧٧ جنابات والمواد ١٨٩ و ١٩٠ و ٦٧ و ٦٨ عقوبات التي نصها الاولى . كل صاحب وظيفة ميرية ارتكب في اثناء تأدية وظيفته تزويراً في احكام صادرة او تقارير او محاضر او وثائق او سجلات او دفاتر او غيرها من السندات والاوراق الميرية سواء كان ذلك بوضع امضات او اختام مزورة او تفسير المحررات او الاختام او الامضات او بزيادة كلمات او وضع اسماء اشخاص آخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً بالسجن الموقت بدون ان تنقص في اي حال من الاحوال مدة العقوبة عن خمس سنين

الثانية . كل شخص ليس من ارباب الوظائف الميرية ارتكب تزويراً مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة او بالسجن الموقت مدة اكثرها عشر سنين

الثالثة . كل من شارك غيره في فعل جنابة او جنحة يعاقب مثل عقوبة فاعلها ما لم يوجد نص مخالف لذلك في القانون

الرابعة . يعد مشاركا في فعل الجنابة او الجنحة كل من حرض على ارتكابها بهدية او وعد او وعيد او مخادعة او دسيسة او بارشاد الخ والمواد ٢٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات

حكمت المحكمة حضورياً بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة الى احمد ابوالعلا وسجنه خمس سنوات بخمسة منها مدة حبسه الاحتياطي وتأيد العقوبة المحكوم بها على محمد مرسي وعثمان يوسف والحكم عليهم متضامين بمبلغ مائة جنيه تعويضاً للمدعي بالحقوق المدنية الذي حل ورثته محله والزامهم بالمصاريف متضامين وان لم يدفعوا ياملوا طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الخميس ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ و ١٩٠٠ رجب سنة ١٣١٧

اعلان

من محكمة السيد زينب الجزئية

انه في يوم الاحد ٢٥ شوال سنة ٣١٧ الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع بغل ابيض به كي ومايل للزراق سن ١٠ تقريباً وعريتين صندوق فرساوي خيالي ذو عجنتين وعريتين حمار ذو عجنتين بشارغ درب الحصر بميدان الرماح تعلق ناصر محسن الحياص المحجوز عليهما بتاريخ ٢٤ ستمبر سنة ٩٩ بناء على طلب المعلم سليمان دسوقي وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من المحكمة المشار اليها لصالح المعلم سليمان المذكور القاضي بالزام المدعي عليه بدفع مبلغ ٢٢٨ قرش صاغ قيمة الاجرة المستحقة لغاية ستمبر سنة ٩٩ مع الزامه بدفع ما يستجد وتستجد من الاجرة لغاية يوم الاخلا والمصاريف بشرط دفع الثمن فوراً ومن يتأخر عن الدفع يعاد المزاد على ذمته ويلزم حينئذ بالفرق

تحريراً في ٥ فبراير سنة ١٩٠٠

نائب باشمخضر
محكمة السيدة
اسماعيل مصطفى

اعلان

انه في يوم الخميس ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعة ٨ صباحاً بالتراميه بالمزاد العمومي سيصير بيع زراعة نصف فدان ادره ضمن مسطح ثلاثة افدنه ونصف المملوك الى احمد ديب الواقع الحجز عليه بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة قنا الجزئية الاهلية القاضي بالزام احمد ديب بمبلغ ٣٤٤ قرش صاغ بما فيها المصاريف النسبية بخلاف مصاريف النشر وذلك بناء على طلب عبد الرحمن مسعود من الترامسة فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه للمزايدة ومن يرسي عليه البيع يدفع الثمن فوراً واذا تأخر فيعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن تحريراً بسراري المحكمة بقنا

اعلان

انه في يوم السبت ١٧ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعة ١ افرنكي مساء بسوق لفاده سيصير الشروع في بيع بقره حمراء عمرها سنة سنوات مملوكة الى محمد ادم سليم السابق حجزها بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ بمعرفة احد محضري محكمة قنا بناء على طلب عبد المطلب احمد ناصر وفاء للمحكوم به من المحكمة في ١٥ اغسطس سنة ١٨٩٩ فمن له رغبة في المشتري يحضر في اليوم والساعة المذكورين أعلاه ومن يرسي عليه العطاء يدفع الثمن فوراً ليد المحضر وان تأخر يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق حال نقصان

تحريراً في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠

الباشمخضر
عبد الرحمن

محكمة صدقا الجزية

اصله اعلان بيع عقار

نشره اولي

في القضية المدنية نمرة ١١٣٤ سنة ٩٩

انه في يوم الاثنين ١٩ فبراير سنة ١٩٠٠
 ١٩ شوال سنة ١٣١٧ الساعة ٩ افرنكي صباحا
 سيصير الشروع في مبيع العقارات والاطيان
 الآتي بيانها ملك ميخائيل سليمان الصراف من
 المنزله المستجده وموجود بسجن الجزية وفاة
 لسداد الدين المطلوب منه البالغ قدره سبعة آلاف
 قرش صاغ مع المصاريف المستحقه والتي تستحي
 وهذا البيع بناء على طلب امام حسن
 درويش المزارع من ناحية الساحل وبناء على
 حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة
 في يوم ١١ نوفمبر سنة ٩٩ المسجل بقلم كتاب
 محكمة اسبوط الاهلية في يوم ١٨ نوفمبر سنة ٩٩
 تحت نمرة ٨٣٣

وبيان العقارات كالآتي

س ط

اطيان استحقاق المدعي عليه من المكلف

باسم والده سليمان ميخائيل بزمم الساحل

س ط

١٩ ٢ قبالة ناقود والمرجه شائما

في ١٦ قيراط الحد البحري

اطيان جرجس وضروس

والقبلي وضروس شنوده

وغرب طريق وشرق

قبالة الملك

٣ ٤ كوم القردايه شائما في ١٩ سهم

٢٣ قيراط القبلي عبد المسيح

مسعود البحري منه وقبره

وشرق وغرب طريق

١١ ٠ قبالة حرجة مرعي شائما في

١٩ سهم ٢ قيراط الغربي

ناوضروس شنوده والشرقي

اقلاديوس حنا وبحري وقبلي

طريق

١ ١ قبالة الضبط شائما في ٦ قراريط

الغربي والبحري وضروس

شنوده وقبلي باقي الغيط وشرق

طريق

٠ ٠ ٥ مرجع كوم القردايه شائما في

١٤ سهم ١٤ قيراط الغربي

والشرقي ناوضروس شنوده

وبحري طريق وقبلي اطيان

صالح بوزيد

٠ ٠ ٩ الرياشية شائما في ٨ سهم

قيراط ١٠ على قطعتين الاول

٨ سهم ٨ البحري رزق سليمان

وقبلي عطيه برسوم وشرق

وغرب ناوضروس شنوده

والثانية قيراط ١ البحري

والقبلي ناوضروس شنوده

والغربي جرجس عبكه وشرق

اقلاديوس حنا استحقاق المدعي

عليه في المكلف باسم والده

سليمان ميخائيل بزمم الساحل

٠ ٣ ٢ فلاح القردايه شائما في ٤ سهم

١٢ قيراط البحري جرجس

ناوضروس وقبلي ابراهيم عبد

وشرق وغرب طريق

٠ ٩ ١ قبالة حجازي شائما في ٢٠ سهم

٧ قراريط الشرقي ميخائيل

حنا والغربي ناوضروس

شنوده والبحري السيد احمد

ابو عمرو والقبلي فراج يوسف

٩ ١٢ ٠٠ استحقاق في املاك

بناحية التزله المستجده متروكه

عن والده سليمان ميخائيل

١٤ شائما في منزل ٨٠ ذراع الغربي

ناوضروس شنوده والبحري

الحرمه قبره بنت هرمنا وقبلي

فردوس بنت مام وشرق

مكاربوس ميخائيل

ع ٧٨ شائما في منزل ٤٥٠ ذراع

البحري ساريس والقبلي

الدرب وفيه

ع ٧٨ الباب يفتح والعربي ورث

ميخائيل ملك وشرقي قلنس

واصف

قطعة ارض بالتزله المستجده

ملك ميخائيل سليمان الصراف

خاصه حدها الشرقي طريق

والبحري اطيان عطيه برسوم

وسلامه محمد والغربي فضاميري

والقبلي سيد سيد وبمضه

مربوط بلهال

س ط ذراع

١٣ ١٩ ٩٢

وبيع تلك المقارات قسماً واحداً وباعتبار

الثن الاساسي الذي ينبي عليه المزايد مبلغ الف

قرش صاغ

وشروط البيع واضحة بمريضة نزع الملكية

والحكم المودوعين بقلم كتاب المحكمة لاطلاع

من يرغب الاطلاع عليها فعلى من يرغب المشتري

انه يحضر للمحكمة الكائن مكرها بصدا في

اليوم والساعة المذكورين

تحريراً في يوم ٢٨ يناير سنة ٩٠٠ و ٢٧

رمضان سنة ١٣١٧

كاتب اول محكمة صدقا

ختم

اعلان

مبيع نحاس محجوز

انه في يوم السبت ١٧ فبراير سنة ١٩٠٠ والايام التالية اليه اذا اقتضى الحال سيصير الشروع في مبيع نحاس محجوز . بناحية طوخ الاقلام دقهليه تعلق الحرمة مريم ام عبد العال وعلي احمد حسين وحسن احمد حسين من طوخ السابق توقيع الحجر عليه بمعرفة احد محضري محكمة المنصورة الجزئية بتاريخ ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٠٠ بناء على طلب حضرة الشيخ عفيفي احمد بالزقازيق الوكيل عن الحرمة السيد ام محمد حسين نظير مائة قرش اتعاب محاماه وعشرة قروش رسم تنفيذ بموجب أمر الاتعاب الصادر من محكمة الزقازيق الاهلية في ٢٨ مايو سنة ١٩٠٠ فكل من له رغبة في المشتري يحضر في اليوم والساعة المذكورين ومن يرسى عليه المزاى بدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاى على ذمته ويلزم بالفرق

الباشمحضر بمحكمة الزقازيق

امضا

محكمة الحيزة الجزئية

اعلان

في قضية البيع نمرة ٨٨٣ سنة ١٨٩٩

نشره ثانيه

انه في يوم السبت ١٧ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً

بجلسة المزايدات العمومية التي ستعقد بمحكمة الحيزة الجزئية الكائن مركزها بسراي مديرية الحيزة

سبباع بالمزاى العمومي العفار الآتي بياه تعلق الحرمة عائشه بنت علي عز الدين القاطنه بناحية أوسيم حيزة وهو

ربع فسدان طين كائن بمحوض الصغيره بناحية أوسيم حيزه محدود بمحدود اربع الحد البحري باقي المساحة والحد القبلي خليل ابراهيم

الصغير والحد الغربي طريق والحد الشرقي طريق وهذا البيع بناء على طلب حضرة احمد أفندي فهمي بصفته باشكاتب محكمة مصر الابتدائية الاهلية وبصفته مدير ادارة خريفة نقودها القضائية المتخذ له محلاً مختاراً قلم كتاب المحكمة المشار اليها الكائن بشارع البستان بالاسمعية بمصر

وساء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ ومستجل بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية في ١٦ منه نمرة ١٩٨

وان يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد المشتري الاطلاق عليه وقبما يريد

واقتاح المزاى يكون على مبلغ ٦٤٠ ستمائة وأربعين قرش صاغ بخلاف المصاريف

تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٠٠ كاتب المحكمة

يوسف محمد

كتاب

الاعجاز والايجاز

قد تم بحوله تعالى طبع كتاب الاعجاز والايجاز للإمام أبي منصور الثعالبي المحتوي على الآداب التي يقصر دون وصفها البليغ . وقد قسمه مؤلفه الى عشرة أبواب . الباب الاول . في بعض ما نطق به القرآن الشريف من الكلام الموجز المعجز . الباب الثاني . في جوامع الكلام عن النبي عليه السلام . الباب الثالث . فيما صدر منها من الخلفاء الراشدين والصحابه والتابعين رضي الله عنهم . الباب الرابع . فيما نقل منها عن ملوك الجاهلية . الباب الخامس . في روابع ملوك الاسلام وأمرائه . الباب السادس . في لطائف كلام الوزراء . الباب السابع . في بدائع

كلام الكتاب والبلغاء . الباب الثامن . في ظرائف الفلاسفة والزهاد والحكماء والعلماء . الباب التاسع . في ملح الظرفاء ونواديرهم . والباب العاشر . في وسائط قلأئد الشعراء . وقد زدنا عليه تراجم المشاهير من الذين استشهد بكلامهم للؤلؤ رحمة الله . وفسرنا غوامض الفاظه تسهيلاً لطلبة فناء كتاباً أدبياً لغوياً تاريخياً يغني مطالعه بان جملة كتب أدبية وتاريخية . وهو فريد في ايه . فن أراد اقتناء هذا الكتاب فليطلبه من داره المطبعة العمومية بشارع عبد العزيز بمصر كاتب

اسكندر آصاف

التعديلات القانونية

لعام ١٨٩٧

نحجز طبع الجزء الرابع من التعديلات القانونية التي أدخلت على قوانين المحاكم الاهلية في بحر سنة ١٨٩٧ وأضيفت عليه اللوائح والقرارات الآتية وهي - لائحة تنفيذية لالغاء أقلام بيت المال وترتيب المجالس الحسية وقرارات نظارة الحقاينة بشأن دوائر اختصاص محاكم مصر الجزئية ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الشرعية وقرار بخصوص المحلات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة تأديب القضاة الشرعيين ولائحة الرسوم القضائية للمحاكم الاهلية

وهذا الجزء مؤلف من ٩١ صفحة وطبع على ذات قطع القوانين الاهلية ليتمكن ضمه اليها وقد جعل فهرست لمحتوياته يستدل منه بكل سهولة عن المراد البحث عليه اما ثمنه خمسة قروش صاغ ويطلب من ادارة المطبعة العمومية بمصر من اسكندر آصاف

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim Jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 4

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سلم بسترس وإبراهيم جمال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً ما غا وأوصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقرر رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٦٩

نقض وإبرام - ٢ ديسمبر سنة ٩٩
عبد المسيح جرجس نسيم - ضد النيابة
شهود النفي - التزوير

١ - ليس للمحاكم ان تسلب من المتهم الحق الذي له في طلب سماع شهوده بدون ان ترتكب خطأ جوهرياً الا في بعض استثناءات
٢ - ان الدعوى المدنية لها وجهة غير الوجهة التي للدعوى العمومية في مواد التزوير فالورقة المطعون فيها بالتزوير مدنياً هي التي تكون موضوع التحقيقات أما في الدعوى الجنائية فان موضوعها يكون شخص المتهم ولا يكفي الاعتماد في المواد الجنائية على التحقيقات المدنية ولذلك اذا طلب المتهم سماع شهوده وجب على المحكمة سماعهم والا كان حكمها منقوضاً

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت رئاسة حضرة قاسم أمين بك وبحضور حضرات مسيو دو هلس ويوسف شوقي بك ومستر ساتو ومستر هالتون قضاء وعبد المجيد رضوان بك ورئيس نيابة ومحمد علي سعودي افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي في الطعن المقدم

من عبد المسيح جرجس نسيم عمره ٢٦ سنة
كاتب مولود ومقيم بطهطا
ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٨٨٢ - المقيدة
بالجدول العمومي نمرة ٦٤٠ سنة ٩٩
وقائع الدعوى

حيث ان النيابة العمومية أقامت الدعوى على المذكور واتهمته بأنه زور مخالصة في القضية المدنية نمرة ٢١ سنة ٩٨ على عبد الرحمن احمد عمر بمبلغ ١٩٦٥ وقدمها مستنداً وظهر ذلك في ٢١ نوفمبر سنة ٩٨ بطهطا وطلبت المحكمة عليه بمقتضى المادة ١٩٣ عقوبات مع تشديد العقوبة عليه ومحكمة طهطا الجزئية حكمت بتاريخ ٢٠ مايو سنة ٩٩ عملاً بالمواد ١٩٣ و ٣٥٢ و ٤٩ عقوبات حضورياً بحبس عبد المسيح جرجس نسيم المتهم مدة شهرين اثنين نظير تهمة بتزوير المخالصة وشهرين آخرين نظير تهمة الاستعمال والزمت بالمصاريف

ونبابة المحكمة المذكورة والمحكوم عليه استأنفا هذا الحكم ونبابة الاستئناف طلبت ان تكون العقوبة واحدة مع تشديدها

ومحكمة الاستئناف بتاريخ ١٧ يولييه سنة ٩٧ طبقاً للمواد ١٩٣ و ٤٩ و ٢٠ عقوبات و ١٥٨ جنابات حكمت غيائياً بتعديل الحكم المستأنف

وباعتبار التزوير حاصلًا للاستعمال وبحبس المتهم سنة واحدة يخصم له حبسه وبالزامه بالمصاريف طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

والمحكوم عليه عارض في هذا الحكم ونبابة الاستئناف طلبت تأييد الحكم الغيابي ومحكمة الاستئناف بتاريخ ٣١ يولييه سنة ٩٩ حكمت طبقاً للمواد ١٩٣ و ٢٠ و ٤٩ عقوبات حضورياً بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغيابي الصادر من هذه المحكمة في ١٧ يولييه سنة ٩٩ وبالزام المتهم بالمصاريف طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم الاربع ٢ أغسطس سنة ٩٩ تقرر بقلم الكتاب من المحكوم عليه برغبته النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرام طبقاً للمادة ٢٢٠ جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والحامي عن المتهم والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً - عن الوجه الاول - الذي يقول بان المتهم طلب امام محكمة اول درجه سماع شهود في لئاً كد لها عدم صحة التهمة المنسوبة اليه ونظراً لمعارضة النيابة العمومية لم يجب طلبه قولاً بأنه لم يقدم شهوده المذكورين للمحكمة المدنية وان المتهم طلب أيضاً هذا الطلب من محكمة الاستئناف فقررت برفضه للسبب ذاته

من حيث انه من القواعد العمومية ان الحكم

ومختاره بنت تادروس بشاي مدعية بحق مدني

وقائع الدعوى

الحرمة مختاره بنت تادروس بشاي بصفها مدعية بحق مدني رفعت دعوى جنحة مباشرة امام محكمة صفا الجزئية اتهمت فيها اقلادبوس غبريال بتزوير عقد بيع خمسة عشر فدانا وكسور ونصف وربع منزل ونصف طاحونة اضرارا بحقوقها وطلبت الحكم لها بمبلغ ثلاثين جنيا مصرى بصفة تعويض وبعدم صحة العقد المذكور ومحو التسجيلات التي توقعت بناء عليه وبالزامه بالمصاريف واتعاب المحاماة وعلم ذلك في يناير سنة ٩٩

والنيابة العمومية بعد سماعها شرح دعوى المدعية بالحق المدني وشهادة شهودها اقامت الدعوى العمومية على اقلادبوس غبريال المذكور واتهمته بتزوير هذا العقد وطلبت عقابه طبقاً للمادة (١٩٣) عقوبات

ومحكمة صفا المذكورة حكمت حضوريا بتاريخ اول نوفمبر سنة ٩٩ اولا بعدم صحة العقد التمسك به اقلادبوس غبريال المتهم المسجل بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ٩٨ تحت نمرة ٨٦٠٩ ومحو التسجيلات التي وقعت بناء عليه - ثانياً بثبوت تهمة التزوير ضد المتهم المذكور والزامه بغرامة قدرها خمسين جنيا مصرى - ثالثاً بالزامه بان يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ ٥ عشر جنياً على سبيل التعويض مع الزامه بالمصاريف وعند عدم قيامه بدفع الغرامة والمصاريف يعامل كنص المادة (٤٩) عقوبات ورفضت المحكمة ما غار ذلك من الطلبات مطبقة المواد ١٩٣ و٣٥٢ و٤٩ عقوبات المحكوم عليه استأنف الحكم والنيابة والمدعية بالحق المدني طلبا تأييده

ومحكمة أسبوط الابتدائية الاهلية بصفة استئنافية حكمت بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ عملاً بالمواد المدونة بالحكم المستأنف حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وحكمت موضوعاً بتأييد

بزيه بالمرّة سماع شهود طلبها المتهم المذكور وحيث ان الحق الممنوح للمتهم بطلب شهود نفي هو احدى الضمانات المهمة الكافلة لحرية الدفاع ومحكمة النقض والابرار تحافظ بمزيد الاعتناء على احترام هذا الحق وعدم مساسه بشيء ما فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار وبالفاء الحيك المظنون فيه وبإحالة الدعوى على دائرة استئناف أخرى للحكم في الدعوى مجدداً وبإضافة المصاريف على طرف الحكومة

٧

نقض وابرار - ١٣ يناير سنة ١٩٠٠
اقلادبوس غبريال - ضد النيابة
التزوير - عدم بيان الواقعة

في مواد التزوير يلزم بيان الطرق التي بمقتضاها حصل ارتكاب الجريمة وهذه الطرق واضحة في المادة ١٨٩ عقوبات وبدونها لا يمكن ارتكاب جريمة التزوير واذا خلى الحكم من بيان طريقة من الطرق المذكور وجب نقضه لحلوله من بيان الواقعة

ان محكمة النقض والابرار للمشكلة تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو دو هلس وقاسم امين بك ويوسف شوقي بك والمستر هالتون قضاة ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي ومحمد علي سعودي أفندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من
اقلادبوس غبريال عمره ٤٦ سنة صناعته
مزارع من ياقور

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٣٩ المقيدة
بالجدول العمومي نمرة ٨٦٠ سنة ٩٩

لا يمكنها أن تسلب المتهم الحق الذي له في طلب سماع شهوده بدون أن ترتكب خطأ جوهرياً وأنه وان كان يوجد بعض استثناءات على هذه القاعدة العمومية الا ان البواعث التي اوجبت محكمتي أول وثاني درجة أن يحكما بما حكمتا غير متوفر فيها الشروط اللازمة طبقاً للقانون والاحكام المتبعة للاسباب الآتية

أولاً - ان عدم طلب المتهم سماع شهوده أمام المحكمة المدنية في أثناء التحقيقات التي حصلت بخصوص الورقة المطعون فيها بالتزوير ليس كما ارتأت محكمة الاستئناف سبباً لحرمانه من حقه في طلب سماع شهوده لان الدعوى المدنية لها وجهة غير الوجهة التي للدعوى العمومية فيما ان الورقة المطعون فيها بالتزوير كانت موضوع التحقيقات في الدعوى المدنية فان موضوعها في الدعوى الجنائية هو شخص المتهم ولا يكفي الاعتماد في التحقيقات الجنائية على تحقيقات هي من طبيعتها مدنية محضة وزد على ذلك فانه لو حكم بالعكس لكانت نتيجة ذلك انه بمجرد صدور حكم مدني ضد خصم يشغل مركزاً مهماً أمام المحكمة المدنية يعتبر هذا الخصم مزوراً بدون احتياج الى رفع الدعوى العمومية ضده وهذا مما لا يقضي به القانون

ثانياً - ان الباعث الثاني الذي ترتكن عليه محكمة الاستئناف بقولها انه لا فائدة في اجابة المتهم الى ما يطلب هو باعث غير مقبول فانه ينحصر في أن محكمة الاستئناف باطلاعها على الورقة المطعون فيها بالتزوير وسماعها الدعوى قد اقتنت وثبت لديها ان المتهم ارتكب تزويراً على ان المنبع الاول الذي أخذ منه هذا الاقتناع لا يحتوي على شيء من الاثبات القاطع ضد شخص المتهم وغاية ما فيه من الادلة راجع الى صفة الورقة المطعون فيها بالتزوير

وأما عن المنبع الثاني فلا يمكن ان يقال ان الاقتناع الذي وصلت اليه المحكمة بعد اعتبارها كافة القرائن الموجودة ضد المتهم لا يؤثر عليه بل

الحكم المستأنف بكامل أجزائه والزمت المستأنف بالمصاريف وان لم يدفع يامل بمقتضى المادة (٤٩) عقوبات

وفي يوم الاثنين ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩ تقرر بقلم كتاب محكمة اسبوت المذكورة من المحكوم عليه برغبته النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والحامي عن المدعية بالحق المدني واقوال الحامي عن المتهم والاطلاع على اوراق الدعوى والمداوله قانوناً

حيث ان طلب النقض والابرار مبنى على ان الواقعة غير مينة في الحكم المطعون فيه وحيث ان الحكم الاستئنافي والحكم الابتدائي هما حقيقة خاليان عن بيان الواقعة اذ لا يستفاد من الاول ولا من الثاني باي طريقة من الطرق للقانونية المينة في المادة (١٨٩) حصل التزوير ومعلوم ان الطرق المذكورة في المادة (١٨٩) هي الطرق الوحيدة التي يعاقب القانون عليها ولهذا فبيان الواقعة التي حصل بها التزوير هو امر ضروري ان اهمل بوجب بطلان الحكم

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار المقدم من المحكوم عليه وبلغاء الحكم المطعون فيه وباحالة القضية على محكمة بني سويف للحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المضاريف

٨

بني سويف جزئي مدني - ١٤ أكتوبر سنة ٩٩ اسماعيل حسن - ضد - سليمان حسن

الاقرار

١ لا يعتبر بمثابة اقرار الا القول الايجابي الحاصل من الخصم امام المحكمة ويكون صادراً بمثابة اعتراف منه ودليل عليه أما الاقوال التي يبديها الخصم تأييداً لطلباته والعبارات التي تصدر منه تعزيراً لدفاعه فانها لا تعتبر مطلقاً بصفة اقرار قضائي

(راجع لوران جزء ٢٠ نبذة ١٥٨ و ١٥٩) ومن ثم يتضح ان كل اقرار يعتبر في ذاته قولاً ولا عكس فان كل قول ليس باقرار

٢ بمقارنة المادة (٢٢٣) مدني على المادة (٢١٦) منه يتضح دلالة من مفهومهما وخصوصاً من مراجعة العبارة الفرنسية للمادة الاولى منهما ان المراد بالاقرار هو الاقرار الحاصل في نفس الدعوى المطروحة امام المحكمة

بالجلسة العلنية المنعقدة بهيئة مدنيه بسراي محكمة بني سويف الاهليه في يوم السبت ١٤ أكتوبر سنة ٩٩ و ٩٩ جاد آخر سنة ٣١٧ تحت رئاسة حضرة احمد قحه افندي القاضي وحضور علي احمد افندي الكاتب صدر الحكم الآتي في قضية اسماعيل حسن مزارع من ناحية حاجر بني سليمان المقيدة بالجدول سنة ٨٩٩ نمرة ١١٣٧ بتوكيل محمود افندي كامل الحامي ضد

سليمان حسن المزارع من الناحية المذكورة النائب عنه في التكلم سليم افندي رطل الحامي

وقائع الدعوى

المدعي طلب الحكم بنبوت ملكيته لثلاثة أفدنه وثمانية عشر قيراط واثني عشر سهماً وبان لاحق للمدعى عليه في منازعته له فيها مع الزامه بالمصاريف واتعاب المحاماه للاسباب التي أبداها في المرافعة وفي المذكرة وارتكن على المستندات المقدمة منه والمدعى عليه طلب رفض الدعوى والزام المدعي بالمصاريف والاتعاب للاوجه التي تمسك بها في المرافعة وفي المذكرة وارتكن على ما قدمه من المستندات

المحكمة

حيث انه لاخلاف بين الطرفين في أن الاطيان مخلقة عن والدهما وانهما ٢٣ فدان وكسور كما ولا خلاف بينهما في أن هذا المورث توفي عن ورثة آخرين وحيث ان الخلف بين الفريقين مصدره

تمسك المدعي بان هذه الاطيان تقسم مثاليه بينه وبين كل من أخيه المدعى عليه وأخيهما الآخر احمد القير داخل في الخصومة فيكون نصيبه ١٥ سهم و ٢٠ قيراط و ٧ أفدنه وبما انه واضح اليد فقط على ١٣ سهم وقيراطين و ٤ أفدنه فيكون الباقي له ١٢ سهم و ١٨ قيراط و ٣ أفدنه تكتملة لاستحقاقه وهو القدر الذي يطالب الحكم له به

وحيث ان المدعى عليه غير موافق على هذا التقسيم ويدعي ان نصيب المدعي لايزيد عن القدر الواضع اليدهو عليه وقد ارتكن كل منهما على الاوجه المينة في المذكرتين

وحيث انه يجب حينئذ تحري حقيقة الحال لمعرفة أي القولين أولى بالاعتبار الاقوال التي ابداها المدعي أم الاقوال التي صدرت من خصمه وحيث انه لا يرى كيف يوفق المدعي بين التقسيم الذي أجراه في مذكرته وبين تسليمه بوجود ورثة آخرين لوالده المخلفة عنه تلك الاطيان

وحيث انه من المتفق عليه بين الخصمين انه في شهر مسري سنة ٦١٣ تحررت عقود تفيد في الحقيقة تقسيم الاطيان باعتبار ان نصيب المدعي فيها ١٣ سهم و ٢ قيراط و ٤ أفدنه ومن البديهي انه لو كان له حق غير هذا القدر لادخله في القسم أو لأخذ اقرار بشأنه حفظاً لحقوقه

وحيث انه يتضح من مفردات القضية وأحوالها انه لوجود بعض ورثة المتوفي غائبين غيبة منقطعة كان من الورثة الحاضرين ان اهملوا أمرهم واعتبروا الاطيان موروثه للحاضرين فاجروا قسمتها على هذا الاعتبار وليس من غبن على المدعي في هذا التقسيم ما دام انه أخذ بمقتضاء ١٣ سهم و ٢ قيراط و ٤ أفدنه حالة كون التقسيم لو حصل على جميع الورثة الحاضر منهم والغائب لما خصه سوى ١٢ قيراط و ٢ أفدنه بوجه التقريب

وحيث انه من الملاحظة السابقة تظهر علة الامر الذي استلقت المدعي الانظار اليه في مذكرته وهو عدم انطباق التقسيم على عدد الورثة المتوفي

عندهم المورث بصرف النظر عن الفأين
وحيث ان دعوى المدعي ترجع في الحقيقة
من جهة الدليل الى محضر التحقيق المحرر في
١٥ مايو سنة ٨٩٨ في القضية التي كانت مرفوعة
من الحرمه امنه بنت حسن الشبي (أخت
الطرفين) ضدّها وضد باقي الورثة

وحيث ان ذلك المحضر تضمن ان المحامي
الوكيل عن سليمان حسن شبي (المدعي عليه
الآن) قال انه اعلن شهوده وذكر أسماهم
وطلب سماع شهادتهم (على استمرار وضع يد
سليمان حسن شبي وأخويه اسماعيل واحمد على
الاطيان الخلفه عن والدهم المده الزائدة عن
الثلاثة وثلاثين سنه) وحيث ان المدعي متمسك
الآن بهذه العبارة ويقول انها اقرار من الخصم
بانحصار الاطيان في الاخوة الثلاثة دون سواهم
وحيث انه مما يجب ملاحظته بادئ بدء انه
لايستبر بمثابة اقرار الا القول الايجابي الحاصل
من الخصم أمام المحكمة ويكون صادراً بمثابة
اعتراف منه ودليل عليه أما الاقوال التي يبديها
الخصم تأييداً لطلباته والبارات التي تصدر منه
تعزيزاً لدفاعه فانها لاتعتبر مطلقاً بصفة اقرار
قضائي (راجع لوران جزء ٢٠ نبذه ١٥٨ و ١٥٩)
ومن ثم يتضح ان كل اقرار يعتبر في ذاته قولاً
ولا عكس فان كل قول ليس باقرار

وحيث انه لو فرض جدلاً وكانت الاقوال
التي صدرت من وكيل المدعي عليه في محضر
التحقيق جائزة لشروط الاقرار انقضائي فان
هذا الامر وحده لايجعلها بصفة حجة عليه
وذلك لانها صادرة في خصومة أخرى غير
الخصومة الحاصل التمسك بالاقرار فيها (راجع
اوبري ورو جزء ثامن محيفه ١٦٨)

وحيث انه من جهة أخرى فانه بمقتضى المادة
(٢٢٣) مدني على المادة (٢١٦) منه يتضح
دلالة من مفهومها وخصوصاً من مراجعة
العبارة الفرنسية للمادة الاولى منهما ان المراد
بالاقرار هو الاقرار الحاصل في نفس الدعوى
المطروحة أمام المحكمة

وحيث ان ما سبق ايراده يكفي لدحض
ارتكان المدعي على العبارة الواردة في التحقيق
اما استناده على قرار لجنة المعافاة فانه لايتلزم
البحث بعد ما سبق ذكره
وحيث انه لو صح وكانت الاطيان محصورة
كلها في الاخوة الثلاثة كقول المدعي لما
اشترك في محضر الصلح المحرر بتاريخ ١٨ مايو
سنة ١٨٩٩ الذي بمقتضاه تعهد هو وأخوه المدعي
عليه ان يدفعوا لاختهما أمنة المتقدم ذكرها مبلغ
٨٠٠ غرش صاغ مقابل تنازلها عن حقها في
متروكات والدها من عقار واطيان كما جاء في
محضر الصلح

وحيث انه بضم باقي قرآن الدعوى وأحوالها
على الأدلة السابق بيانها يتضح جلياً ان المدعي
غير محق في دعواه ولهذا يتعين رفضها مع الزامه
بالمصاريف

فلهذا

حكمت المحكمة حضورياً برفض دعوى
المدعي مع الزامه بالمصاريف وبمبلغ ١٢٠ غرش
صاغ اتعاب محاماه

(٩٩)

مصر - مدني - ٢٩ أكتوبر سنة ٩٩
ديوان الاوقاف - ضد - نقولا افندي توما المحامي
الوديمة

انه مع اعتراف المودع لديه بقصد الوديمة
لا يعود للمودع حق بان يطلب رد ماضع وما
من وجه شرعي للمحاكم لان تحكم بذلك الرد
وان تقضي بغرامة يومية على المودع لديه حتى
يحصل الرد المذكور لان ذلك امر بما لايتستطاع
وتحكم لا تساعد المبادئ القانونية عليه واعانت
لغير أجل معلوم

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بمجلسها المدني
والتجارية الممثلة علناً تحت رئاسة سماعة احمد
فتحي بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات

فؤاد بك جريس وامين علي افندي قضاء واحد
سامي افندي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي
في قضية سماعة محمد فيضي باشا مدير عموم
الاوقاف بتوكيل احمد افندي لطفي الحاضر عنه
محمود افندي عارف

ضد

نقولا افندي توما الحاضر بالجلسة شخصياً

وقائع الدعوى

قال المدعي بمرضىة افتتاح دعواه الرقيمة ٣٠
سبتمبر سنة ٩٩ ان المدعي عليه كان وكلاء عن
ديوان الاوقاف سابقاً في مباشرة قضاياها وان من
ضمن القضايا التي احييت عليه قضية متعلقة باراضي
كفر شيشنا التابع لديوان الاوقاف وانه عند احالة
القضية المذكورة عليه تسلمت أوراقها اليه
وعندها مائة خمسة وخمسون ورقة بمقتضى حافظة
وعند ورود الاوراق المذكورة الى الديوان بعد
اجراء اللازم فيها وجدت ناقصة ولم يرسل من
ضمنها محضر تسليم الاعيان التابعة للتفتيش المذكور
وتأثر من كاتبه المدعو محمد افندي سليم باستنزال
هذه الورقة من اصل الاوراق

فبناء على ذلك كلف المدعي عليه بالحضور
لدى هذه المحكمة لسماعه الحكم عليه بتسليم
الورقة السالفة الذكر مع الزامه بالمصاريف واتعاب
الحاماه وان لم يفضل في ظرف اربعة وعشرين
ساعة من تاريخ اعلانه بالحكم فيلزم بغرامة
يومية قدرها عشرين قرشاً صاغاً لغاية يوم التسليم
وبالمرافعة والنتيجة نائب وكيل المدعي صمم
على طلباته

والمدعي عليه بالمرافعة والنتيجة طلب الحكم
بعدم قبول دعوى ديوان الاوقاف اورفضها
في الحالة التي هي عليها مع الحكم عليه بالمصاريف
المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمداولة قانوناً
حيث ان ادعي كان موكل المدعي عليه وهو

وحيث انه لاشك كذلك في وحدة السبب بين هاتين الدعوتين وهذا السبب انما هو التصرف الحاصل من علي عويس لزوجه زنوبه في الاعيان التي تقول الست عيوشه انه انما تنازل عنها اضراً بمقوقها.

وحيث انه يتضح مما ذكر ان السبب في الخصومتين واحد وهو التصرف الحاصل من علي عويس لزوجه زنوبه لان السبب في هذا المقام هو العقد القانوني المتولدة عنه الحقوق

وحيث انه بالرغم مما تقدم فان الحكم السابق صدوره من محكمة ثاني درجة ليس بمنع لسماع هذه الدعوى وذلك لانه من القواعد المقررة ان الحكم لا يكون امراً مفضياً الا بالنسبة للنقط التي دارت المناقشة حولها وفصلت المحكمة فيها وحيث انه من المقرر ايضاً ان يجب مراعاة اسباب الحكم لمعرفة صيغة الحكم الالزامية لانه لا يصح التمسك بها بصفة استقلالية عن الاسباب التي بنيت عليها

وحيث انه بالاطلاع على حكم محكمة ثاني درجة المنوّه عنه تبين ان الحكم باحقية زنوبه للاعيان موضوع النزاع ليس مبنياً على ان التصرف لم يكن بسوء قصد وتعمد الاضرار بالست عيوشه بل على امر واحد وهو قيام علي عويس بدفع المطلوب منه فترأى للمحكمة حينئذ ان لا محل للست عيوشه في تمسكها في بطلان التصرف لزوال علة طلباتها وهي الدين الاول مادام ان المدين وهو علي عويس قام بوفائه بطريق العرض

وحيث ان هذا الاستدلال مستفاد من مقدمة السبب الاول من اسباب الحكم المثني عنه فقد جاء فيه ما يأتي حرفياً (وحيث انه بصرف النظر عما اذا كان البيع حصل من علي عويس الى زوجته زنوبه بسوء نية او بحسنها اضراً بحقوق الست عيوشه او غير ذلك فان الست عيوشه لم ترفع دعوى نزع الملكية الا لتحصل على حقوقها وما صرفته للحصول عليها وهو علي عويس دفع قيمة هذه الحقوق والمصاريف) وحيث انه يتضح مما ذكر ان محكمة ثاني درجة

رجب سنة ١٢١٧ تحت رئاسة حضرة احمد قحه افندي القاضي وحضرة علي احمد افندي الكاتب صدر الحكم الآتي في قضية الست عيوشه كريمة محمد اغا الحبشي صاحبة ملك ومقيمة بالزيتون المقيمة بالجدول سنة ٩٩ نمرة ٢٤١٩ بتوكيل نادر افندي عوض المحامي

ضد

علي عويس والحرمة زنوبه بنت احمد فضل زوجته من ناحية الزيتون الحاضر عن الثانية محمود افندي كامل المحامي

الوقائع

المدعى عليها الثانية رفعت مسألة فرعية طلبت بها الحكم بعدم جواز قبول دعوى المدعية والزامها بالمصاريف واتعاب المحاماة للاسباب التي ابدتها بمحضر الجلسة والمدعى عليه الاول لم يحضر بعد اعلانه بحكم ثبوت الغيبة

والمدعية طلبت الحكم برفض الدفع الفرعي المقدم من المدعى عليها الثانية وان تأمر المحكمة بالتسليم في الموضوع بمجلسة أخرى للاسباب الواضحة بمحضر الجلسة

الحكمه

حيث ان المسألة الفرعية المرفوعة من المدعى عليها الثانية مؤداها انه لا يصح سماع دعوى المدعية هذه لسبق الفصل فيها نهائياً وحيث انه يتعين حينئذ التحري عما اذا كانت شروط الشيء المحكوم فيه متوفرة او غير متوفرة

وحيث انه لا جدال في سبق صدور حكم من محكمة بني سويف بصفة استثنائية بتاريخ ١١ يونيو سنة ٩٩ في القضية التي كانت منظورة امامها بين هؤلاء الخصوم اتفهم المقدم ذلك الحكم ضمن أوراق هذه القضية

وحيث انه لا خلاف ايضاً في وحدة الموضوع بين هذه الدعوى والدعوى السابقة الفصل فيها

يطالبه في هذه الدعوى برد ورقة قد كان استلمها مدة وكالته

وحيث ان الوكيل يصرح بأنه استلم الورقة ولكنه لم يثر عليها وخلاصة دفاعه انها فقدت وحيث ان الورقة كانت ودیعة عند الوكيل وفقد الودیعة يستلزم التعمیض علی صاحبها

وحيث انه مع اعتراف المودع لديه وهو الوكيل بفقد الورقة المطلوبة لم يعد من حق للموكل ان يطالب رد ما ضاع ولا من وجه شرعي للمحاكم ان تحكم بذلك الرد وان تقضي بغرامة تدفع كل يوم حتى يحصل الرد المذكور لان ذلك امر بما لا يستطاع وتحكم لتساعداً المبادئ القانونية عليه واعنائاً لغير اجل معلوم

وحيث ان المدعى عليه نفسه يدل في دفاعه خصمه على الطريقة التي يجب ان يسلكها وهي طاب التعمیض

وحيث ان الاوقاف لم يتخذ تلك الطريقة ولكنه ذهب من طريق غير مسلوک قانوناً فوجب رفض دعواه كما قدمها والزامه بالمصاريف

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً حكماً ابتدائياً مدينياً برفض دعوى المدعي والزئمة بالمصاريف

(١٠)

بني سويف جزئي مدني - ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩ الست عيوشه كريمة محمد اغا الحبشي ضد - علي عويس واخرى

قوة الاحكام النهائية

لا يكون الحكم امراً مفضياً الا بالنظر الى النقط التي دارت المناقشة حولها وفصلت المحكمة فيها ولذلك وجب مراعاة اسباب الحكم لمعرفة صيغة الحكم الالزامية لانه لا يصح التمسك بها بصفة استقلالية عن الاسباب التي بنيت عليها

بالجسبة العلنية المنعقدة بهيئة مدنية بسراي المحكمة يوم السبت ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩ - ١٤

صرفت النظر بالمره عن البحث في ذلك التصرف من جهة تعلقه بالسنة عيوشه وتأثيره على حقوقها ومتى تقرر ذلك يكون لآمانع من سماع هذه الدعوى ولذلك يكون التمسك بسبق الفصل في غير محله

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض المسألة الفرعية من المدعي عليها الثانية - وامرت الخصوم بالتكلم في الموضوع وحددت لذلك جلسة هذا اليوم

محكمة اسنا الاهلية

اعلان

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٤٥ سنة ١٩٠٠

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة قنا الاهلية بتاريخ ٣٠ منه نمرة ٥١ وبناء على طلب سليمان سالمان معوض التاجر بالحله ومتخذ له محلاً مختاراً مكتب عبد المجيد افندي محمد المحامي باسنا

سيصير الشرع بلزاد العمومي في مبيع فدان واحد اطيان زراعيه خراجيه كاشه بناحية الجبلية بقالة الطواشيه ملك المدعى عليه الرابع على مساحتين المساحة الاولى ١٢ قيراط تحد من بحري وورثة عطيتو سلامه ومن قبلي العميري عشري وورثة حسن حزين ومن شرق طريق ومن غرب قبالة زرينخ والمساحة الثانية ١٢ قيراط تحد من بحري وورثة عطيتو سلامه ومن قبلي من غيطه ومن شرق الجبانه ومن غرب جسر ترعة الكلابيه وبيع عين ساقيه كاملة

الآلة مبنية بالطوب الاحمر ملك ورثة المدينين المذكورين الآليه لهم بالميراث الشرعي من مورثهم ابراهيم هواري المدين الاصلي ومبنية بالمساحة الثانية المينيه أعلاه

وهذه العقارات مملوكة الى الحرمة زينب علي سليمان زوجة ابراهيم هواري عن نفسها ووليه على أولادها القصر جاد الكريم وجاد المولا اولاد ابراهيم هواري جاد الله الصانع ومقيمة بالجلية والحرمة فاطمه حسن تلاوي المطلقة من زوجها ابراهيم هواري الوليه على بنتها بادره ابراهيم هواري القاصره خالية الصنائه ومقيمة بزرنينخ والحرمة عسكريه بنت حسب الله المطلقة من زوجها ابراهيم هواري ووليه على بنتها آمنه ابراهيم هواري القاصره خالية الصنائه ومقيمة بنجع الدراويش بالحله ومحمد هواري سليم المزارع بصفة ضامن ومقيم بالجلية والثلاثة الاول وورثة ابراهيم هواري المدين الاصلي

وشروط البيع وحكم نزاع الملكية موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يطلع عليهما وحضرة القاضي قدر الثمن الاساسي الذي ينبغي عليه افتتاح المزاد مبلغ ١٠٠٠ الف قرش صاغ عن جميع العقار وسيكون البيع باودة المزايدات بسراي المحكمة باسنا في يوم الاحد ١١ مارس سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الميعاد المرقوم تحريراً باسنا في ١٢ فبراير سنة ١٩٠٠ كاتب أول محكمة اسنا عبد الرحمن جعفر

محكمة أسبوط الجزية

اعلان بيع

في القضية المدنية نمرة ١٧٦٢ سنة ١٩٠٠

نشره أولى

انه في يوم الاحد ١١ مارس سنة ١٩٠٠

الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزايدات بسراي المحكمة بالحرا باسيوط

سيصير الشرع في مبيع العقار الآتي بيانه الكائن بناحية يثرب ملك كل من الست اسطاسيه وغريال خليل والست مريم زوجة المرحوم خليل والست انيسه كريمه المرحوم خليل والست اميليا والست هيلانه بناء على طلب تادرس افندي متى المقيم بمصر وبناء على حكم نزاع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة أسبوط الاهلية في منه نمرة وفاة لمبلغ ٩٦٧ غرش صاغ المحكوم به والمصاريف المستحقة والتي تستحق وبيانه كالآتي

أولاً قطعة أرض حدها البحري تبع خط الزنار ومن قبلي حسين حسين وبت والغربي داود ميلاد والشرقي شارع وفيه الباب

ثانياً قطعة ارض حدها القبلي وورثة قناوي لطف الله زعراب والبحري شارع والحد الغربي حاره غير نافذه وفيها الباب والشرقي فلتس سعد زعراب

وبياع قسماً واحداً ويفتح مزاده على مبلغ عشرين جنيهاً ثمن أساسي تبني عليه المزايدة وشروط البيع واضحة بحكم نزاع الملكية الموجود بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب الاطلاع عليها فعلى من يريد المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل المذكورين من أجل ذلك

تحريراً بسراي المحكمة في يوم السبت ١٠ فبراير سنة ١٩٠٠ و ١٠ شوال سنة ١٣١٧

باشكاتب محكمة أسبوط الاهلية

امضا

محكمة منيا القمح الجزئية

اعلان بيع عقار

في قضية نمرة ١٢٦٣ جدول سنة ٩٩

نشره اولي

بجلسة اليوم التي ستعقد بسراى المحكمة

في يوم السبت ١٧ مارت سنة ٩٠٠ الساعة ٩
افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع العقار الآتي بيانه
تعلق نصر الله رزق من كفر صليب رزق بمركز
مينا القمح شرقيه

وهو فدان واحد وسدس من فدان بزمام
ناحية المساعره بحوض السنايك محدود من بحري
عطيه عوضى وغربي الحرمه شفا بنت ابو الوفا
وقبلي الحرمه فاطمه ام دهشان وورثة محمد
صيام وشرقي علي الصياد واخيه علي يوسف

وهذا البيع بناء على طلب كل من عاذر
اقدى ايوب مخايل التاجر بالزقازيق وعفيفي
احمد النحاس التاجر بمينا القمح وقام ببلغ ٢٤٠٢
قرش صاغ و٢٠ فضه والمصاريف المستحقة لعاذر
اقدى ايوب ومبلغ ٢٤٠٦ قرش صاغ ٣٠ فضه
والمصاريف المستحقة لعفيفي احمد النحاس الجمله
٤٨٠٩ قرش صاغ و١٠ فضه والتمن الاساسي
التي تبنى عليه الزايده للاتيان المذكورة مبلغ
٦٠ جنيه مصري

وشروط البيع مدونة بحكم نزع الملكية
الصادر من محكمة منيا القمح الجزئية في ٦
دسمبر سنة ٩٩ ومسجل بمحكمة الزقازيق
الاهلية في ٧ منه تحت نمرة ٨٣٨ ومودع بقلم
كتاب المحكمة لمن يريد الاطلاع عليه

فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في
الزمان والمكان المعينين

تحريراً بسراى المحكمة في يوم الاربعاء ١٤
فبراير سنة ٩٠٠

كاتب اول المحكمة
محمد موسى

اعلان

محكمة سوهاج الاهلية

نشره اولي

انه في يوم الاربعاء (أربعة عشر) مارت
سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً بقاعة المزادات
بسراى المحكمة بسوهاج

بناء على طلب سدره بشاره من ذوي
الاملاك ومقيم باخيم وبناء على حكم نزع الملكية
الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ٩٩
ومسجل بقلم كتاب محكمة أسيوط الاهلية في
١٤ منه نمرة ٨٢٨ وبناء على الامر الصادر
من حضرة قاضي المحكمة في ٧ فبراير سنة ٩٠٠
سيصير الشروع في بيع منزل كان باخيم
بدرب حسين بك حماءه مقاسه ٢٥٣ ذراع حده
القبلي زقاق وفيه الباب والبحري احمد محمد حمله
وشركاه والشرقي بعضه ورثة حسين بكري وبعضه
محمد عواره وشركاه والغربي بعضه سليمان سالم
كمال الدين وبعضه ورثة محمد أبو طالب الاكبي
وقام ببلغ ٥٠٠ غرش عمله صاغ ٣٣ فضه خلاف
المصاريف البالغ قدرها ١١٠ غرش عمله صاغ

وهذا المنزل ملك محمود مصطفى عمر وعلي
مصطفى عمر وفرغليه بنت نور عجاج ومحمد سعيد
مصطفى وحسن مصطفى المزارعين من اخيم

ويباع قسم واحد ويقتح مزاده على مبلغ
٥٠٠ غرش عمله صاغ خلاف المصاريف وشروط
البيع مدونة بمریضة دعوى نزع الملكية الموجودة
بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يريد الاطلاع

عليها فعلى من يرغب المشتري الحضور في الزمان
والمكان المذكورين

تحريراً في ١١ فبراير سنة ٠٠

كاتب المحكمة
محمد عبدالله

محكمة المواد الجزئية والمصالحات بمغاغة

اعلان بيع عقار

نشره ثانيه

ليكن معلوم لدى العموم انه في يوم الثلاث
٦ مارت سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً
باؤدة المزادات بسراى المحكمة بمغاغة

بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه
المحكمة بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ٩٩ في قضية سعادة
محمد ثابت باشا المقيدة تحت نمرة ١٤٥٤ سنة ٩٩
ضد عمر قر الدولة القاضي بنزع ملكية المدعي
عليه من فدان وثمانية عشر قيراط كأثنة بناحية
زاوية الجديامي وبيعها بالزاد العمومي وقام
للمبالغ المحكوم بها عليه ومسجل هذا الحكم
بمحكمة بني سويف الاهلية بتاريخ ١١ نوفمبر
سنة ٩٩ تحت نمرة ٥٨٧ ومودع مع باقي الاوراق
بقلم كتاب المحكمة

وبناء على طلب سعادة محمد ثابت باشا من
ذوي الاملاك ومقيم بمصر
ضد

عمر قر الدولة المزارع من زاوية الجديامي
وبناء على الاعلان المؤرخ ٧ يناير سنة
٩٠٠ القاضي بتأجيل البيع لجلسة ٦ مارت
سنة ٩٠٠

سيصير الشروع في مبيع الفدان وثمانية
عشر قيراط كأثنة بناحية زاوية الجديامي بقبالة
العلو القبلي حدها البحري اطيان احمد عطا
والقبلي اطيان احمد عويس والشرقي الدايرة
السنية والغربي اطيان خورشيد باشا المباعه للاخوات

ابه . فمن أراد اقتناء هذا الكتاب فليطلبه من
دائرة المطبعة العمومية بشارع عبد العزيز بمصر
كاتبه
اسكندر آصاف

التعديلات القانونية

لعام ١٨٩٧

نجز طبع الجزء الرابع من التعديلات القانونية
التي أدخلت على قوانين المحاكم الأهلية في بحر
سنة ١٨٩٧ وأضيفت عليه اللوائح والقرارات
الآتية وهي - لائحة تنفيذية لالغاء أقلام بيت
المال وترتيب المجالس الحسبية وقرارات نظارة
الحقانية بشأن دوائر اختصاص محاكم مصر الجزئية
ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة الاجراءات
الداخلية للمحاكم الشرعية وقرار بخصوص
الحالات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة
تأديب القضاة الشرعيين ولائحة الرسوم القضائية
للمحاكم الأهلية

وهذا الجزء مؤلف من ٩١ صفحة وطبع
على ذات قطع القوانين الأهلية ليكن ضمه إليها
وقد جعل فهرست محتوياته يستبدل منه بكل
سهولة عن المراد البحث عليه اما ثمنه خمسة
قروش صاغ ويطلب من ادارة المطبعة العمومية
بمصر من اسكندر آصاف

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٨

هذه المجموعة تتضمن أهم الأحكام الصادرة
في عام ١٨٩٨ من مدنية وتجارية وجنائية
ونقض وإبرام وتتضمن أيضاً الأوامر العالية
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
يرشد عن مواضع كل ذلك وعن هذه المجموعة
مجلة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين
و١٣٠ لخلافهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

مختلفة والقاب الرتب الرسمية وهو يحتوي على
الف مصدر تقريباً في اللغة العربية والتركية
والفارسية وفي آخره ترجمة الجزء الاول من
(تعليم قرائت) في اللغتين التركية والعربية وانه
كتاب فريد في بابه يحتاج اليه كل طالب لاسيما
تلامذة المدارس وهو مطبوع في المطبعة الادبية
في بيروت باجمل حرف على احسن ورق
ويوجد عند حضرة مؤلفه صاحب المكتبة
العثمانية في بيروت وعند حضرة امين افندي
هندية بمصر

وثمنه اربعة قروش صاغ ما عدا اجرة
البريد لمن يطلبه من الجهات
ومعها بخمسة قروش صاغ لا غير

كتاب

الاعجاز والايجاز

قد تم بحوله تعالى طبع كتاب الاعجاز
والايجاز للإمام أبي منصور الثعالبي المحتوي على
الآداب التي يقصر دون وصفها البليغ . وقد
قسمه مؤلفه الى عشرة أبواب . الباب الاول .
في بعض ما نطق به القرآن الشريف من الكلام
الموجز المعجز . الباب الثاني . في جوامع الكلام
عن النبي عليه السلام . الباب الثالث . فيما صدر
منها من الحلفاء الراشدين والصحابة والتابعين
رضي الله عنهم . الباب الرابع . فيما نقل منها
عن ملوك الجاهلية . الباب الخامس . في روايع
ملوك الاسلام وأمرائه . الباب السادس . في
لطائف كلام الوزراء . الباب السابع . في بدائع
كلام الكتاب والبلغاء . الباب الثامن . في ظرائف
الفلاسفة والزهاد والحكماء والعلماء . الباب
التاسع . في ملح الظرفاء ونواديرهم . والباب
العاشر . في وسائل قلائد الشعراء . وقد زدنا
عليه تراجم المشاهير من الذين استشهد بكلامهم
لؤلؤ رحمة الله . وفسرنا غوامض الفاظه تسهيلاً
لطلبة فجاء كتاباً أدبياً لغوياً تاريخياً يعني مطالعه
بان جملة كتب أدبية وتاريخية . وهو فريد في

وقد يتحدد لاقتناح الزائدة في العقارات
المذكورة مبلغ ١٥٠٠ قرش صاغ
فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والحل والساعة الموضحين اعلاه وله الاطلاع
على شروط البيع وحكم نزع الملكية وقت ما يريد
تحريراً بمرأى المحكمة في يوم السبت ١٠
فبراير سنة ٩٠٠ و ١٠ شوال سنة ١٣١٧
كاتب اول محكمة مغاغة
محمد حسين

اعلان

بيع منقولات

انه في يوم الاربع ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٠
الساعة ١١ افرنكي صباحاً بسوق قويسنا
سيصير الشروع في مبيع حمار أزرق سن
خمس سنوات تقريباً تعلق أبو العينين سيد احمد تنفيذاً
للحكم الصادر من محكمة بنها الجزئية بتاريخ
١٧ أكتوبر سنة ٩٩ وهذا البيع بناء على طلب
الشيخ عبد الحليم محمد عيسى التاجر من بنها
ضد أبو العينين سيد احمد المذكور فعلى من
يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة
المذكورين بماليه ومن يرسي عليه المزايد يدفع
التمن فوراً وان تأخر يعاد المزايد على ذمته
ويلزم بالفرق
تحريراً في ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠
نائب باشمحضرة محكمة بنها الجزئية
مخايل بقطر

اعلان

التحفة الحميدية في اللغة العثمانية

تأليف حضرة العالم الفاضل الاديب مكرم تلو
السيد مصباح افندي الباسيدي المحترم وهو
ترجمان جديد يحتوي على قواعد وطرق جديدة
سهلة لتلفظ الحروف ومصادر تركية وصريرية
وفارسية وعبارات وذكر جملة ادوات ومفردات
وتصاريف الافعال وانواعها ومشتقاتها وبيان
الاسم وتفرعاته ومفردات الاسماء ومكالمات

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 5

الحقوق

الحقوق
حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترين وإبراهيم جمال المحاميان
اشتراكهما السنوي
٩٦ غرشاً و٥٠ نصف (٢٥ فرنكاً)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقرر رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

١١

استئناف مصر - جنائي - ١٢ ديسمبر سنة ٩٩
مرسي عيسوي - ضد - سليمان احمد فوده
الاستئناف - تقرب ميماده
ابطال المرافعة

١ - ان المستأنف عليه الذي كلف بالحضور
واعطى له مهلة اوسع من المهلة القانونية لا يمكن
الزامه بقبولها رغماً عنه فان المواعيد القانونية
جعلت لصالحه ويجوز له ان لا يتمسك بعدم
مراجعتها وان تنازل عن بطلان الاعلان فله من
باب اولي ان يتنازل عن المواعيد التي حددها الخصم
له اذا كانت اوسع من الميعاد القانوني
٢ - من المبادئ القانونية التي لا خلاف فيها
ان كل قضية حددها جلسة بغير امر المحكمة
يجوز في اي وقت لكل من الخصام بمجرد
الاعلان ان يقرب اجلها ولا يملك احدا الخصمين
هذا الحق دون آخر

٣ - يستتبع مما تقدم ان المستأنف
عليه له الحق التام في طلب المستأنف باعلانه الى
الحضور في جلسة اقرب من التي حددها هو
لنظر الدعوى فاذا صدر الحكم بابطال المرافعة
في القضية في الجلسة المستقرية كان ابطال المرافعة

بالاستئناف لا باعلان الجلسة المستقرية

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم امين بك وبحضور
حضرات مستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاة
وعبد حسن كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

في قضية مرسي عيسوي ابو جازيه المقيم
بناحية ابو الغز منوفية حاضر عنه بالجلسة
حضرة احمد بك الحسيني المحامي المقيمة بالجدول
العمومي في سنة ١٨٩٩ نمرة ١٠٨ مستأنف
ضد

سليمان احمد فوده المقيم بناحية اكوه الحصة
منوفية الحاضر عنه بالجلسة مراد افندي فرج
عن محمد افندي نبيه المحامي ثم عبد المجيد ابراهيم
جامع وعبد الحميد جامع وعلى الجيزاوي وبسوي
الجيزاوي وابراهيم منصور وعيسى منصور ومحمد
شاهين الكاشف وفريد جامع المقيمين بالناحية
المذكورة الحاضر عنهم بالجلسة عزيز افندي
خانكي المحامي مستأنف عليهم

بعد الاطلاع على اوراق الدعوى وسماع
المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً

حيث ان مرسي ابو جازيه استأنف حكماً
صادراً من محكمة طنطا الاهلية بتاريخ ٢٤
اكتوبر سنة ٩٨ وحدد ميعاداً لنظر استئنافه

في ٢٦ يولييه سنة ٩٩ ثم لما رأى المستأنف عليهم
ان هذا الميعاد طويلاً كلفوا المستأنف بالحضور
امام محكمة الاستئناف لنظر الاستئناف والحكم
فيه في ٢٧ فبراير سنة ٩٩ وفي هذه الجلسة لم
يحضر المستأنف فتأخرت الدعوى الى جلسة ٣
ابريل سنة ٩٩ واعلن المستأنف بذلك ولما لم
يحضر ايضاً في جلسة ٢ ابريل طلب المستأنف
عليهم من المحكمة الحكم بابطال المرافعة والمحكمة
اصدرت حكماً في ذلك اليوم بابطال المرافعة
والزام المستأنف بالمصاريف

وحيث ان المستأنف بعد ذلك كلف المستأنف
عليهم بالحضور للمرافعة في الاستئناف

وحيث ان حجة المستأنف في ذلك هو ان
الحكم بابطال المرافعة لم يؤثر على الدعوى التي
كان محدد نظرها جلسة ٢٦ يولييه سنة ٩٩ وان
اخصامه ليس لهم السلطة في تقصير الميعاد الذي
حدده لهم وان المرافعة التي كانت قائمة في ٣
ابريل سنة ٩٩ انما هي قاصرة على طلب التعجيل
لا على النظر في موضوع الاستئناف

وحيث ان القانون قد حدد مواعيد يلزم
ان تراعى في طلبات الحضور ولا يجوز لاطالب
ان يقصرها من تلقاء نفسه وانما يجوز له في
الاحوال النصوص عنها في القانون ان يطلب
من السلطة القضائية تقصيرها بامر يصدر منها
وكل ما نقل في نتيجة المستأنف من النصوص

المرجة عن دالوز والبديكت هي خاصة بتقصير المواعيد المحددة في القانون وليس لها علاقة ما بالمسئلة المرفوعة اليوم امام هذه المحكمة وحيث ان النزاع ينحصر في انه اذا كان صاحب الاعلان وهو المستأنف في هذه الحالة حدد للحضور امام هذه المحكمة اجلا اطول من المواعيد القانونية فهل لحصه ان يقصر هذا الميعاد ام لا

وحيث ان المستأنف عليه الذي كلف بالحضور واعطى له مهلة اوسع من المهلة القانونية لا يمكن الزامه بقبولها رغمًا عنه فان المواعيد القانونية جمعت لصالحه ويجوز له ان يتمسك بعدم مراعاتها وان تنازل عن بطلان الاعلان فله من باب اولى ان يتنازل عن المواعيد التي حددتها الحصم له اذا كانت اوسع من الميعاد القانوني

وحيث انه من المبادئ القانونية التي لا خلاف فيها ان كل قضية حدد لها جلسة بغير امر المحكمة يجوز في اي وقت لكل من الاختصاص بمجرد اعلان ان يقربوا اجلها ولا يملك احد الحصصين هذا الحق دون الآخر

وحيث انه يستنتج مما تقدم ان المستأنف عليهم كان لهم الحق التام في طلب المستأنف باعلان الى الحضور في جلسة اقرب من التي حددها هو لنظر الدعوى

وحيث انه فضلا عن ذلك فان الحكم الصادر بابطال المرافعة انما ابطال الاستئناف المرفوع من المستأنف والزمه بالمصاريف وهو صريح لا يقبل تاويلا آخر فالمرافعة التي ابطلت هي المرافعة الخاصة بالاستئناف المرفوع منه

وحيث انه لو فرض وكان هذا الحكم مخالفاً للقانون فليس لهذه المحكمة ان تتعرض الى اصلاح خطأ

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الحكم فيها والزمته مرسي عيسوي ابو جازيه بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاث ١٢ ديسمبر سنة ٩٩

(١٢)

استئناف مصر مدني - ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩

غبريال افندي جرجس وآخرون

ضد - بطرس افندي محفوظ

الميراث عند الملل غير المسامة

١ من مبادئ الشريعة الاسلامية انه اذا حصل نزاع بين فريقين في الميراث يرفع الامر الى القاضي الشرعي وعلى هذا فان كان الورثة متفقين فتوزع التركة بحسب شريعتهم

٢ ان لائحة ترتيب واختصاص مجلس الاقباط في المواريت موافقة لاحكام الشريعة الفراء فقررت ان هذا المجلس له حق النظر في المواريت اذا اتفق جميع اولى الشأن

٣ لاجل معرفة ما اذا كان اولى الشأن في التركة متفقون او مختلفون لا يجب ان ينظر الى حالتهم عند الدعوى بل الى الحالة التي كان عليها الورثة وقت وفاة مورثهم فان كانوا متفقين وقتئذ على تقسيم التركة حسب شريعتهم بطل كل حق لهم او لغيرهم في الطعن بعدئذ في هذا التقسيم ولو خالف الشريعة الفراء

محكمة استئناف مصر الاهلية بجلستها المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم امين بك وحضور حضرات مستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاء وعيسى حسن كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الاتي

في قضية غبريال افندي جرجس محفوظ وشقيقته عزيزة ووالدتهما مريم بنت أنطون اصحاب املاك ومقيمين بالمصورة وحاضر عنهم بالجلسة اسكندر افندي ابراهيم عن تداؤوس افندي ابراهيم المحامي المقيمة بالجدول العمومي في سنة ٩٩ نمرة ١٨ مستأنفين

ضد

بطرس افندي محفوظ الخوجة بمدرسة الاميركان ومقيم بالمصورة الحاضر عنه بالجلسة مخايل افندي فرج الحامي مستأنف عليه

غبريال افندي جرجس محفوظ وشقيقته عزيزة ووالدتهما مريم استأنفوا بتاريخ ٨ فبراير سنة ٩٩ الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية بتاريخ ٥ اكتوبر سنة ٩٨ القاضي حضورياً وابتدائياً بتثبيت ملكية المدعي (المستأنف عليه) في فدانين و ١٢ قيراط وسهم ١٠ بطريق التوريث شائعة في الاربعين فداناً السالف ذكرها وبالزام المدعي عليهم بتسليم هذا القدر وحفظت له الحق في المطالبة بدعوى على حدتها في ٥ افريل سنة ٩٤ قيراط وسهم ٣ المشتراة من بعض الورثة وفي ربيع نصيبه الشرعي ايضاً والزم طرفي المتداعيين بالمصاريف مناصفة ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات وفي جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ٩٩ التي حصلت فيها المرافعة طلب المستأنفون بلسان محاميهم لنقض الحكم المستأنف ورفض الدعوى وطلب وكيل المستأنف عليه تأييد ذلك الحكم

المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وسماع المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً

حيث ان الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني وحيث ان الحكم المستأنف قضي على المستأنفين بتسليم المستأنف عليه فدانين وكسور بطريق التوريث في الاربعين فدان المتنازع فيها وحفظ للمستأنف عليه الحق في المطالبة بالاطيان التي اشتراها من بعض الورثة وفي ربيع نصيبه الشرعي وحيث ان هذا الحكم بني على ان المستأنف عليه ورث هذه الاعيان من مورثه محفوظ مخايل الذي ورثها عن جرجس محفوظ مرتكنة فيه محكمة اول درجة على ان محفوظ مخايل يرث في جرجس محفوظ بحسب نصوص الشريعة الاسلامية وانه لم يتنازل عن حقه في الميراث وحيث ان الشريعة الاسلامية تقرر في الواقع

يتورث محفوظ مخايل لانه اب المتوفي بخلاف الشريعة المسيحية فانها لا تورثه فالمسئلة التي يجب البحث فيها هي اي الشرعيتين يلزم العمل بها في هذه الدعوى

وحيث انه من مبادئ الشريعة الاسلامية انه اذا حصل نزاع بين فريقين في الميراث يرفع الامر الى القاضي الشرعي وعلى هذا فان كان الورثة متفقين فتوزع التركة بحسب شريعتهم وحيث ان لائحة ترتيب واختصاص مجلس الاقباط التابع اليه الخصوم جاءت موافقة لاحكام الشريعة الغراء فقررت ان هذا المجلس له حق النظر في الموارث اذا اتفق اولي الشأن وحيث انه لاجل معرفة ما اذا كان اولي الشأن في التركة متفقون او مختلفون لا يجب ان ينظر الى حالتهم الآن بل ان الحالة التي كان عليها الورثة وقت وفاة مورثهم

وحيث ان المستأنف عليه لم يكن وارثاً مباشرة عن المتوفي صاحب التركة وانما هو يريد ان يستمدحه من والد المتوفي وهو محفوظ مخايل وحيث ان محفوظ مخايل في حال حياته قد اظهر بطريقة واضحة انه لا يريد ان يشترك في ميراث ابيه المتوفي وانه متفق مع باقي الورثة على اتباع الشريعة المسيحية كما ينتج ذلك من المستندات المقدمة من المستأنفين واهمها الكشف المحرر من الدفترخانة المصرية الذي يدل على ان محفوظ مخايل قبض استحقاق المتوفي من المالية بمقتضى اعراض مقدم منه بصفته وصياً على القصر وعلية افادة من وكيل شريعة الاقباط بالنسبة بتسليمه استحقاق المتوفي لكونه هو المتولى على الايتام ويدل على هذا الكشف على ان محفوظ مخايل استلم مبلغ ٧٦٣ قرش صاغ منها ٥٧٢ قرش صاغ يقسمه بين القصر حظ الذكر مثل حظ الانثى ومبلغ ١٩٠ قرش صاغ استحقاق الست مريم الزوجة وحيث ان هذا العمل هو اقرار صريح من محفوظ مخايل على انه لا يتمسك بحق في التركة ولا يعتبر نفسه وارثاً وحيث انه لا يجوز بعد ذلك لورثة محفوظ

مخايل المذكور ان يطالبوا بحقوق تنازل عنها مورثهم لان القاعدة هي ان الورثة لا يملكون الا ما يملكه مورثهم وحيث انه ينتج مما تقدم ان الحكم المستأنف هو في غير محله

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى بطرس افندي محفوظ والزمتة بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاث ١٢ ديسمبر سنة ٩٩

١٣

استئناف مصر مدني ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٩
احمد افندي الشبراوي - ضد فرغل حبيب وآخرين

استئناف الحكم التمهيدي

الحكم التمهيدي القاضي بالتحقيق يعتبر مقبولا من الخصوم وغير قابل الاستئناف اذا نفذ الخصوم بحضورهم في التحقيق المقضي به واتباعهم الاجراءات اللازمة لذلك

تنفيذ الحكم التمهيدي

اذا كان الحكم التمهيدي حضورياً وجلسة التحقيق معينة فيه فلا لزوم اعلانه وجاز تنفيذه بغير اعلان

محكمة استئناف مصر الاهلية بجلستها المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم أمين بك وحضور حضرات مستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاة وعبدالله افندي حسن كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية حضرة احمد افندي الشبراوي وكيل النيابة العمومية بمحكمة قنا الاهلية ومقيم

بقنا والسبت صديقه بنت سليم افندي أرملة المرحوم محمود افندي أحمد الشبراوي وفقيسه وزين بنتي المرحوم حبيب مؤمن صراف خزينة اسنا سابقاً بالاصالة عن نفسها وبصفتها من ورثة أمه بنت حبيب مؤمن وعبدالرحيم بدر فراج مجاهد زوج أمه المذكورة واسماعيل عبد الدائم علي مجاهد بصفته ولياً على بنته القاصرة بغيره بنت أمه الموصى لها من المرحومة أمه المذكورة من ذوي الاملاك ومقيمين بلسنا الحاضر عنهم بالجلسة حضرة عبد الكريم افندي فهمي المحامي المقيدة بالجدول العمومي في سنة ٩٩ نمرة ١٦١ مستأنفين

ضد

فرغل حبيب مؤمن وحسين حبيب مؤمن من ذوي الاملاك ومقيمين بلسنا الحاضر عنهما بالجلسة حضرة عزيز افندي خانكي المحامي مستأنف عليهما

احمد افندي الشبراوي ومن معه استأنفوا بتاريخ ٢١ مايو سنة ٩٩ الحكم الصادر من محكمة قنا الابتدائية الاهلية بتاريخ ٤ مايو سنة ٩٩ القاضي حضورياً باحالة الدعوى على التحقيق وصرحت للمعارضين بان يثبتا بالبينه من الاقارب والجيران وغيرهم اقامة المعارض عليهن مهمما في معيشة وروكية واحدة وقيامهما بجميع لوازمهن قبل وبعد زواجهن وللمعارض عليهن اثبات ما ينفي ذلك بشهادة الشهود أيضاً وحددت لحضور الطرفين والشهود جلسة يوم الخميس ٢٥ الجاري وابتقت الفصل في المصاريف الآن مع الموضوع وفي جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ٩٩ التي حصلت فيها المرافعة رفع المستأنف عليهما بلسان محاميها مسألة فرعية طلبا فيها عدم قبول الاستئناف شكلاً وطلب المستأنفون بلسان محاميهم رفض المسألة المذكورة

الحكم

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وسماع المرافعة الشفاهية والمدادولة قانوناً من حيث ان المستأنف عليهما رفعاً مسألة

وحددت لحضور الطرفين جلسة يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ٩٩ ولذا لا لزوم للاعلان عن الوجه الثالث

حيث انه اتضح من الاوراق ان تاريخ جلسة التحقيق ٢٥ مايو سنة ٩٩ وصحيفة الاستئناف اعلنت في ٣١ منه أي بعد الجلسة بأسبوع وفضلاً عن ذلك فالوكيل عن المستأنفين قال في آخر التحقيق ان في عزم موكله رفع استئناف عن الحكم التمهيدي ويستتبع من ذلك انهم لم يستأنفوا الا بعد التحقيق فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المستأنفين والزمت رافعيه بالمصاريف هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٩

(١٤)

طنطا - مدني - ٢٥ يناير سنة ١٩٠٠
الشيخ احمد سليمان - ضد - محمود افندي عطيه
الاختصاص

١ - اذا توفي مدني باكثر من مائة جنيه ورفع الدائن على أحد الورثة دعوى يطالب بها بحجز من الدين مناسب لحصته لا يتبلغ قيمته المائة جنيه ونازع المدعي عليه في أصل الدين كانت المحكمة الجزئية غير مختصة لان المدعي به جزء من دين متنازع فيه لادين تام
٢ - حكمة استثناء الجزء الباقي في المادة (٣٠) مرافعات ان سبق دفع المدعي عليه لاجزاء من أصل الدين هي ان لا يجعل لزماعه بعد ذلك في أصل الدين المذكور قيمة يعتد بها فيلزم حينئذ ان يكون المطالب بالجزء الباقي قد سبق دفعه هو أو مملكه شيئاً من الدين

محكمة طنطا الاهلية بالجلسة العلنية المنعقدة بهيئة مدنية وتجارية استئنافه تحت رئاسة حضرة حفي بك ناصف القاضي بالمحكمة وحضور

فرعية وطلباً عدم قبول الاستئناف شكلاً لان محكمة قنا أصدرت في الدعوى حكماً تمهيدياً بتاريخ ٤ مايو سنة ٩٩ بإجراء تحقيقات وحددت لذلك جلسة ٢٥ منه وحصلت هذه التحقيقات بحضور المستأنفين بدون ان يبدوا ادنى معارضة وحيث ان المستأنفين طلبوا رفض هذه المسئلة الفرعية وارتنكوا أولاً على انهم لم يقبلوا الحكم التمهيدي المذكور وثانياً على ان المادة ١١٢ مرافعات قضت بعدم تنفيذ الاحكام قبل اعلانها والحكم لم يمان وثالثاً على ان المستأنفين استأنفوا الحكم وأعلنوا الخصم بمراجعة الاستئناف قبل مباشرة التحقيق

عن الوجه الاول

حيث انه تبين من محضر الجلسة الابتدائية ان المستأنفين كانوا حاضرين أثناء التحقيق ولم يطعنوا في الحكم وانما بعد ما انتهى سماع شهود المستأنف عليهما طلبوا تأجيل الدعوى شهراً للاستئناف ولاعلان شهود النفي

وحيث ان الحكم القاضي بإجراء التحقيق صدر بتاريخ ٤ مايو سنة ٩٩ بحضور المستأنفين وحصل التحقيق بعده بواحد وعشرين يوماً وفي هذه المدة كلها المستأنفون لم يرفعوا استئنافاً ولم يأتوا بشيء يدل على عدم الموافقة بل ساعدوا المحكمة بحضورهم على الاجراءات

وحيث انه فضلاً عن ذلك فانه يستدل من فظة «للاستئناف ولاعلان شهود النفي» الصادرة من المستأنفين في آخر التحقيق انهم لم يعارضوا صريحاً في تنفيذ الحكم القاضي بالتحقيق بل انهم قبلوه في الاول ثم أرادوا ان يرجعوا عن القبول بعد سماع شهود الخصم وبمحفظوا حقهم في الامرين أي في استمرار التحقيق وفي رفع الاستئناف عن الحكم بالتحقيق وحيث انه ينتج من ذلك ان المستأنفين رضوا ضمناً بالتحقيق

عن الوجه الثاني

حيث ان المحكمة اصدرت حكمها حضورياً

حضرات محمود افندي رفعت وعبدالله افندي ادهم قضاة وكاتب الجلسة احد افندي صادق أصدرت الحكم الآتي

في قضية الشيخ احمد سليمان المزارع بكفر فرسيس بصفته وصياً شرعياً على عطيه وزينب وزليخه وحيمده القصر أولاد عطيه سليمان (مستأنف) الوكيل عنه جرجس افندي حاوي ضد

محمود افندي عطيه سليمان من ذوي الاملاك ومقيم بزفتي (مستأنف عليه) الوكيل عنه حسن افندي حسني الواردة جدول الاستئناف سنة ٩٩ نمرة ٣٩٩

الشيخ احمد سليمان بصفته وصياً على عطيه وزينب وزليخه وحيمده أولاد عطيه سليمان ادعى ان محجوريه يستحقون في ذمة المرحوم محمد عطيه سليمان مبلغ ١٤٩٥٥ غرش صاغ ورفع هذه الدعوى على ولده (محمود افندي سليمان) الوارث لنصف التركة يطالبه بمبلغ ٧٤٧٧ غرش صاغ و٢٠ فضة نصف الدين الذي على مورثه وبالمصاريف

ومحمود افندي سليمان قال انه انازع في مديونية مورثي بشيء للقصر فالدعوى حينئذ مرفوعة بجزء من الدين متنازع فيه يتجاوز قيمته مائة جنيه والمختص بنظر هذه الدعوى هي المحكمة الابتدائية وطلب الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية والزام المدعي بالمصاريف والمدعي قال ان المبلغ هو بالنسبة للمدعى عليه دين مستقل تام لاجزاء دين اذ لا يطلب له عليه بعد ذلك بشيء وعلى فرض انه جزء دين فيكون جزءاً باقياً لاني لم أطالب باقي الورثة لجواز انهم دفعوا ما يخصهم أو اني ابرأتهم منه وطلب رفض الدفع الفرعي ومحكمة السنطة في ١٢ ديسمبر سنة ٩٨ حكمت بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى والزام رافعها بالمصاريف فاستأنف هذا الحكم الشيخ احمد سليمان في ١٤ أكتوبر سنة ٩٩ وطلب الغاء والحكم باختصاص محكمة السنطة أو الحكم بالمبلغ المرفوعة

وجه للتخصيص بالصورة السابق ذكرها اذ
لا دليل عليه

وحيث انه مع التسليم بان المطلوب في هذه
الدعوى يد جزءاً من الدين فلا وجه لاعتبار
هذا الجزء جزءاً باقياً بحجة انه من الجائز ابراء
باقي الورثة أو دفعهم لما عليهم فان مجرد الجواز
لا يصير هذا الجزء باقياً بل لا بد من الدفع أو
الابراء بالفعل ومن جهة ثانية فحكمة استئنا الباقي
انه عند المطالبة به لا يعد النزاع في اصل الدين
نزاعاً معتمداً به لان التسليم به عند دفع الاجزاء
السليقة لا يجعل للنزاع فيه محلاً عند المطالبة بالجزء
الباقي فلزم ان يكون المطالب بالجزء الباقي قد سبق
منه التسليم وما هنا ليس كذلك

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف
شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف والزام
المستأنف بالمصاريف

١٥

بني سويف جزئي مدني - ٣٠ ديسمبر سنة ٩٩
عويس عويس - ضد - مجيدة بنت انطوني

الارتفاق {المطلات}

ليس للانسان ان يفتح نوافذ أو مناور على
ملك جاره الا اذا كان له الحق في ذلك وهذا
الحق لا يكون الا بمقد أو بالتقادم
فاذا انشأ الجار مطالاً على جاره ولم يمترض
الجار المطل عليه على ذلك وقت الانشاء فعدم
اعتراضه لا يسقط حقه في طلب السد في المدة
القانونية ولا يحق للجار المطل ان يحتج بعدم
وجود ضرر للجار المطل عليه من ذلك المطل
اذ لا يسوغ للانسان ان يستعمل ملك غيره بدعوى
ان هذا الاستعمال غير مضر بذلك الغير

حكمها يستلزم الحكم بصحة الدين كله أو بعدم
صحته وهذا فوق درجتها القانونية

وحيث انه مقرر قانوناً وشرعاً ان تركة
المتوفي هي محل وفاء ديونه فاذا ادعى أحد من
الناس ان له ديناً على المتوفي جائز لورثته ان
يطعنوا في هذا الدين بالانكار أو التزوير أو
بطلان السبب المتمسك به المدعي ولا يصح ان
يحرم الورثة من هذا الحق بمجرد ارادة الدائن
كما لو رفع على كل حال منهم دعوى خاصة فاذا
كان مجموع الدين من نصيب المحكمة الابتدائية
كانت كل دعوى خاصة من هذه الدعاوي يجب
ان تنظر أمام المحكمة المذكورة لانها هي التي
يمكنها ان تحكم بتزوير السند أو بطلانه بخلاف
المحكمة الجزئية المفروض قانوناً ان سلطة بحثها
قاصرة على دائرة محدودة

وحيث ان شراح قانون فرنسا اختلفوا في
الدعاوي الرفوعة من الورثة أو عليهم هل تعتبر
دعاوي متعددة باعتبار عدد الحصص أو
دعوى واحدة باعتبار المطلوب للمورث أو منه
فذهب فريق منهم الى اعتبارها دعاوي متعددة
ينظر في تعددها الى كل واحدة على حدها
فتكون جزئية اذا كانت كل حصة اقل من النصاب
مهما كان مجموعها وذهب فريق آخر الى اعتبارها
دعوى واحدة بمجموع الحق المدعى به وقد
استثنى أصحاب المذهب الاول حالة الطعن في
سبب الدين فقالوا انه في هذه الحالة ينظر الى
الدين بتمامه فعلى كلا المذهبين لا بد من الرجوع
الى المحكمة الابتدائية عند النزاع في أصل الدين
وقد اختار واضع القانون المصري المذهب الثاني
وصرح به في المادة (٣٠) مرافعات

وحيث ان عبارة المادة (٣٠) مرافعات
عامة فكما تشتمل على الصورة التي ذكرتها محكمة
مصر في حكمها الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ٩٨
تشتمل كذلك على مطالبة بعض الورثة ببعض دين
على المورث منازع فيه يتجاوز النصاب كما في
هذه الدعوى وتشتمل غير ذلك من الصور ولا

به الدعوى والزام المستأنف عليه بالمصاريف
ومحمود اقدى سليمان طلب تأييد الحكم
والزام المستأنف بالمصاريف

الحكم

حيث ان المدعي استأنف هذا الحكم قبل
ان يمان اليه فيكون اليماد محفوظاً له ويكون
الاستئناف مقبلاً شكلاً

وحيث ان المادة (٣٠) مرافعات نصت
على انه اذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءاً من
دين منازع فيه يتجاوز قيمته مائة جنيه ولم يكن
باقياً من الدين المذكور يكون التقدير باعتبار
قيمة الدين بتمامه وكل من الطرفين يؤولها على
وفق مصلحته فالمدعي يقول انها مخصوصة بحالة
ما اذا ادعى شخص ان له ديناً مجزئاً على أقساط
ورفع الدعوى بطلب جزء منها لحلول قسطه مع
حفظ الحق له في الباقي فنزاع المدعي عليه في
مجموع الدين كما جاء في حكم محكمة مصر
الابتدائية الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ٩٨ تأييداً
لحكم محكمة الحيزه الصادر في ٧ سبتمبر سنة ٩٨
(جريدة الحقوق عدد ١٠ من السنة الرابعة
عشرة) أما في هذه الدعوى فالمبلغ المطالب به
يعد ديناً مستقلاً تماماً لان الدين الاصلي انقسم
بموت المورث الى جملة ديون مستقلة كل واحد
اقل من مائة جنيه والدعوى المرفوعة على أحد
الورثة تنظر أمام المحكمة الجزئية اذ لا يبقى عليه
شيء بعد المطلوب منه في الدعوى المذكورة وعلى
قرض اعتبار هذه الدعوى مطالبة مجزئة من الدين
فانه يعد جزءاً باقياً وهو من خصائص المحكمة
الجزئية بنص المادة (٣٠) مرافعات لان المدعي
لم يختصم باقي الورثة لجواز انهم سددوا ما عليهم
أو ان المدعي أبراهم من الدين الخاص بهم والمدعي
عليه يقول ان الدعوى مفروضة فيها ان الدين
كان بذمة المورث فمطالبة أحد ورثته بجزء منه
مناسب لحصته لاشك انه مطالبة بجزء من الدين
فاذا كان ينكر مديونية مورثه باصل الدين فلا
يمكن للمحكمة الجزئية ان تحكم بهذا الجزء لان

في ميعاد معتدل تقدره المحكمة بمشرين يوماً
وحيث أنه لا بد من مراعاة ان المصاريف
الخاصة بمبلغ التعويض يجب عدلا ان تكون على
نفس المدعى ما دام ان المطالبة به جاءت جزافاً
وحيث أنه لا محل للنفاد الوقت
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة اولا بالزام المدعى عليها بان
تسد بمصاريف من طرفها المطالات الموجودة
في ملكها ومشرفة على ملك المدعى وذلك في
ظرف العشرين يوماً التالية لاعلان هذا الحكم
وفي حالة التأخير تكون ملزمة بدفع مبلغ ٥٠
قرشاً عن كل يوم تأخيراً برفض طلب التعويض
وبالزام المدعى عليها بالمصاريف ما عدا الرسوم
المتخصصة بالتعويض وبمبلغ مائة وخمسين قرشاً تعاقب
محاماه ويرفض ماغير ذلك من الطلبات

﴿١٦﴾

بني سويف جزئي مدني-؛ نوفمبر سنة ٩٩
شفاعة بنت سعودي علام

ضد- الخواجا نصري حبيب خياط

ابطال تصرف المدين الحاصل اضراراً بالادان
١- ان طلب بطلان تصرفات المدين ينقسم
قسمين اولهما الدعوى المبرر عنها بدعوى نقض
التصرفات (الدعوى البوليصة) والثاني
هو احكام وضوابط فمن ذلك ان المفروض في
الدعوى الاولى هو ان التصرف واقع بالفعل
بخلاف المفروض في الثانية فان التصرف لم يحصل
والعين ما زالت في ممتلكات البائع وأما
المقد فانه موجود في الظاهر صوري في الباطن
٢- ان دعوى اظهار الصورة لاتستلزم
طول بحث من جهة الضرر والغش وسوء نية
المتصرف له وما ذلك الا لان التصرف معدوم
في الحقيقة ونفس الامر
٣- لا يوجد سبيل لاثبات الغش سوى القرائن
وشهادة الشهود فيجب الاخذ بها والتعويل عليها

وحيث ان المدعى عليها لم تقدم شيئاً من
العقود كما أنه لم يعض على وجود المطالات المدة
الطويلة التي تخولها الحق في استعمال ملك الغير بواسطة
فتح مطالات عليه -

وحيث ان مجرد وجود هذه المطالات وعدم
اعتراض المدعى بشأنها لا يترتب عليه سقوط حقه
في الزام الجار بسدها مادام ان سبق وجودها
مبني على مجرد المجاملة
وحيث ان التعلل بعدم وجود ضرر لجهة
المدعى من وجود هذه التوافذ المطالة على ملكه
مردود لانه على فرض صحة هذا الامر فانه
لا يسوغ للانسان ان يستعمل ملك غيره بدعوى
ان هذا الاستعمال غير مضر به

وحيث ان القول من المدعى عليها بأنها لم
تقصد من فتح المطالات تقرير حق الارتفاق لها
بل انها تكون مستعدة لسدها متى شرع المدعى في
بنا ارضه هو قول لا يستدعي الالتفات لانه
مقرر انه كما ان مالك الارض يعتبر مالكا للطبقات
الارضية التي باسفلها الى ما لا نهاية كذلك يعتبر
مالكا للطبقة الهوائية الموجودة على سطحها
وحيث انه بناء على هذا الحق المطابق يكون
صاحب الارض محقاً في طلب ازالة كل ما من
شأنه ان يمس ملكيته كالمطل الذي يحدته الجار
وفروع اشجار جاره متى تجاوزت الحد وتداخلت
في ملكه الهوائي

وحيث ان المدعى ذو شأن في رفع الدعوى
لانه لو سلم بان وجود المطالات وحده لا يكسب
الجار حق الارتفاق بالرغم عن مضي خمسة عشر
سنة كما هو جار في بعض الاحكام الا ان مضي هذه
المدة يترتب عليه بلا خلاف سقوط حق صاحب
الارض في طلب سد الفتحات ومن ثم يكون
المدعى محقاً في طلب رفع هذا الضرر المحتل
وحيث ان المحكمة ترى ان لا محل للتعويض
الذي طلبه المدعى مادام انه لم يظهر من مفردات
القضية ان وجود المطالات عاد عليه بالضرر
وحيث انه لذلك جميعه يتعين الحكم بالزام
المدعى عليها بسد المطالات القسام بشأنها النزاع

بالجلسة العلنية المنعقدة هيئة مدينة بسراي
المحكمة يوم السبت ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٩٩ و ٢٧
شعبان سنة ١٤٢٠ تحت رئاسة حضرة احمد قحه
افندي القاضي وحضور عبد الحميد حمدي افندي
الكتاب

صدر الحكم الآتي

في قضية عويس عويس التاجر من بني
سوييف المقيدة بالجدول سنة ١٨٩٩ نمرة ١٩٥١
بتوكيل اسكندر افندي ترك
ضد

الست مجيدة بنت انطوني زوجة عبد الله
حبيب من بني سويف بتوكيل جول افندي عسكر
وقائع الدعوى

طلب المدعى الحكم بالزام المدعى عليها بسد المطالات
السبعة المطالة على ملكه الذي هو قطعة ارض
براح مشغلة بصفة لبيع الغلال ببني سويف مع
الزام المدعى عليها ايضا بمبلغ ١١٠٠ قرش صاغ
بصفة تعويض وفي حالة عدم السد بعد اعلان
الحكم بعشرة ايام تلتزم عن كل يوم بمبلغ خمسين
قرشاً وان يكون الحكم مشمولاً بالنفاذ الموقت
مع الزام المدعى عليها بالمصاريف واتعاب المحاماه
وارتكن على الاوجه المدينة في المذكرة
والمدعى عليها طلبت رفض الدعوى والزام
المدعى بالمصاريف واتعاب المحاماه للاسباب المدينة
في محضر الجلسة وفي المذكرة
المحكمة

حيث ان ماخص الواقعة هو ان للمدعى
عليها مطالات مشرفة على القطعة الارض المجاورة
لها ومملوكة للمدعى فهذا الاخير يطلب الحكم
بسدها وبالزامها بتعويض والمدعى عليها تطلب
رفض دعواه وقد ارتكن كل منهما على الاوجه
التي ابداهما في المرافعة وفي المذكرة
وحيث انه ليس للانسان ان يفتح نوافذ او
مناور على ملك جاره الا اذا كان له الحق في ذلك
وحيث ان هذا الحق يتوقف وجوده على
عقد او يكون قد اكتسب بالتقادم

احكام وضوابط فن ذلك ان المفروض في الدعوى الاولى هو ان التصرف واقع بالفعل بخلاف المفروض في الثانية فان التصرف لم يحصل والعين ما زالت في ممتلكات البائع واما العقْد فانه موجود في الظاهر صوري في الباطن

وحيث ان دعوى اظهار الصورية لا تستلزم طول بحث من جهة الضرر والغش وسوء نية المتصرف له وما ذلك الا لان التصرف معدوم في الحقيقة ونفس الامر

وحيث انه لا يوجد سبيل لاثبات الغش سوى القران وشهادة الشهود فيجب اخذها والتعويل عليها دون الالفات لقواعد الالفات وضوابطها من المقرر ان لا محل للتمسك بالقواعد والروابط القانونية متى توفرت ظواهر الغش

وحيث انه من الملاحظات السابق بيانها ومن باقي قران الدعوى واحوالها يتوفر للمحكمة الاعتقاد التام منذ الآن ان التصرف الحاصل من علي عيد الجندي لوالده هو صوري ومن ثم يكون لا محل للاحتجاج به على الدين المتأخر عن تاريخ المصرف ومن باب اولى اذا تلاحظ ان الدين قديم في ذاته كما ذكر آنفاً وحيث انه لذلك كله تكون دعوى المدعية على غير اساس ويتعين رفضها مع الزامها بالمصاريف

فلهذا

حكمت المحكمة حضورياً برفض دعوى المدعية مع الزامها بالمصاريف

الاصمي - جريدة أسبوعية سياسية أدبية شعارها « الحق والحرية والاعتدال » تبحث في مباحث سياسية جديرة بالاعتبار وتتضمن أهم الأخبار وهي فصيحة العبارة رشيدة المعاني متينة المباني سامية الأفكار ينشأ حضرة الاديبين الفاضلين خليل افندي ملوك وشكري افندي الحوري . تصدر في سانتبولو في البرازيل فثني على حضرة صاحبها أطيب ثناء وتتمنى لها الزواج والنجاح

الموجوده في الحال والاستقبال تعتبر رهناً لدائنه وبعبارة اخرى هي الكافله لوفاء ديونه

وحيث ان الفصل في الدعوى يتوقف على معرفة ما اذا كان العقد المستمسكه به المدعية هو في الحقيقة صحيح كقولها او غير صحيح كقول الخواجه نصري حبيب

وحيث انه مما يجب ملاحظته ان لا عبرة الا بالتاريخ الذي تسجل فيه العقد وهذا التسجل كان في ٢٥ يناير سنة ٩٧ ولا جدال بين الطرفين في ان تحرير الدين للخواجه نصري كان في ١٨ فبراير سنة ٩٧ ويستحق في شهر ستمبر سنة ٩٧ وان الحكم الذي صدر له على مدينه كان بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ٩٧

وحيث انه عملاً بالقواعد الاصلية ولكون التصرف الحاصل للمدعية توقع قبل المديونية بخمسة عشر يوماً يكون لا حق مديناً للخواجه نصري في نزع ملكية المدينة فيما كان قد تصرف فيه للغير بطريق البيع لكن حيث ان التصرف قد حصل من ولد لوالده وقد شمل التصرف جميع اموال المدينة ومن الادلة على ذلك نفس اقوال المدعية في النسخة الثانية من اعلان الحضور حيث قالت بالحرف الواحد (وجميع ما آل له بالميراث الشرعي عن والده من اطيان واملاك وغيره وبالمشتري أي جميع املاكه من موروث ومقتني)

وحيث انه يرى من مفردات القضية ان البيع حصل بضمن بخص ولم يظهر من قران الدعوى باعث يضطر على عيد الجندي لمثل هذا التصرف سوى عقد النية على هضم حقوق ذاتية وحيث انه وان كانت المديونية متأخرة على التصرف بعض ايام كما ذكر آنفاً الا ان المحكمة ترى من احوال القضية ما يساعد على اعتقاد صحة اقوال الخواجه نصر من ان الدين قديم وكان في الاصل باسم اخر ثم كتب باسمه فلم تكن هذه الاقوال متحللة لصالح الدعوى كقول المدعية وحيث ان طلب بطلان تصرفات المدين يتقسم قسمين اولها الدعوى المغير عنها بدعوى نقص التصرفات (الدعوى البوليصة) والثاني هو

دون الالفات لقواعد الالفات وضوابطها اذ انه من المقرر ان لا محل للتمسك بالقواعد والروابط القانونية متى توفرت ظواهر الغش

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة العلنية المنعقدة بهيئة مدنية بسراي المحكمة في يوم السبت ٤ نوفمبر سنة ٩٩ و ٣٠ جمادى آخر سنة ٣١٧ تحت رئاسة حضرة احمد محمد افندي القاضي وحضور علي احمد افندي الكاتب

اصدرت الحكم الاتي

في قضية الست شفاعه بنت سمودي علام المقبلة ببني سويف المقيدة بالجدول سنة ٩٩ نمرة ١٣٤٧ بتوكيل محمد افندي بكر

ضد

الخواجه نصري حبيب التاجر وعلي عيد الجندي مزارع ومقيمين ببني سويف

وقائع الدعوى

المدعية طلبت الحكم بثبوت ملكيتها الى ثمانية قراريط من اصل ١٦ قيراط ونصف من الفدان و ٨ قراريط اطيان وحصة في منزل ومعهصره الميين حدود هذا القدر واوصافه بورقة افتتاح الدعوى ولغو جميع اجراءات نزع الملكية التي جرت بشأن القدر المذكور والزام الخواجه نصري حبيب ببلغ ١٠٠٠ قرش صاغ مع الزامه ايضاً بالمصاريف واتعاب المحاماه بحكم مشمول بالثفاذ الوقت وارتكنت على ما جاء بمريضة الدعوى والمستندات المقدمة منها

وعلى عيد الجندي (المدعي عليه الثاني) لم يحضر بعد اعلانه بحكم ثبوت الغيبة والمدعي عليه الاول وهو الخواجه نصري حبيب طلب الحكم برفض الدعوى والزام المدعية بالمصاريف للاسباب التي ابداهها واحتياطياً احالة القضية على التحقيق ليثبت الامور المنوه عنها في المذكورة المقدمة منه

الحكمة

حيث انه من المقرر ان كافة اموال المدين

اعلان

من محكمة الموسيقى الجزئية الاهلية

اعلان ببيع اشيا محجوزة

انه في يوم الخميس ثمانية مارت سنة ١٩٠٠ الساعة عشرة افرنكي صباحاً بشارع المنشية قسم الخليفة سيصير الشروع في مبيع دولاب هدموم خشب موسكي ببويه صفرة جوز ارتفاع ٣ متر وطول ٣ متر سمك ٤٠ سنتي وبه من الاسفل ستة دواليب كل منهم ثلاثة ادراج ومن الاعلى ثلاثة دواليب بوجه قزاز ثمانية عشر لوح زجاج تعلق فرغلي عمان العلاف المقيم بحارة المغاربة امام مسجد الاستاذ الصوابي قسم باب الشعرية بناء على طلب ديوان الاوقاف تنفيذاً للحكم الصادر ضده من محكمة الموسيقى الجزئية وفاء لمبلغ ٦٠ قرش صاغ خلاف ما استجد من الاجرة من ابتداء اكتوبر سنة ١٨٩٩ بواقع شهري ١٥ قرش صاغ لغاية والمصاريف البالغ قدرها ٤٥ قرش صاغ يوم الاخلا فلي من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم والساعة المذكورين ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً بسراي محكمة الموسيقى بمصر في ٢٠

فبراير سنة ٩٠٠

نائب الباشمخضر

بمحكمة الموسيقى الجزئية

محكمة الاقصر الجزئية

اعلان

نشرة ثالثة في القضية المدنية نمرة ٤٢٥ سنة ١٨٩٩ انه في يوم الخميس ٢٩ مارس سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزايدات بسراي المحكمة بالاقصر - سيصير الشروع في بيع فدانين واثنين وعشرين قيراط اطيان كاشة بناحية السلمية بحري بقبالة العشرات محدودة من بحري موسى محمود ومن قبلي اسماعيل عوض ومن شرق ورثة علي مغيث ومن غرب ترعة الملاوية - بناء على طلب بقطر قلاذه التاجز باسنا - وهذه

الاطيان ملك صالح محمد اسماعيل المزارع ومقيم بنجع المدسيات تبع السلمية قبلي بمركز الاقصر وفاء لمبلغ ٤٤٧٨ قرش صاغ قيمة المحكوم به عليه والمصاريف وما يستجد عليها كما قضى بذلك حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ ومسجل بمحكمة قنا في ١٨ منه نمرة ٦٠١ وسيكون البيع قسماً واحداً والثن الذي يبني عليه افتتاح المزايدة خمسة عشر جنباً مصرياً عن كل فدان بعد ان كان بجملة مزاد يوم ٤ يناير سنة ١٩٠٠ عشرين جنباً وبجلسة ٥ فبراير سنة ١٩٠٠ سبعة عشر جنباً ولم يحضر المزايدون ولذلك قرر حضرة قاضي المحكمة بتقصي الثمن الاساسي للقيمة السابق ذكرها

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان والمكان الموضحين اعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وحكم نزع الملكية الموجودين بقلم كتاب المحكمة وقت ما يريد

تحريراً بسراي المحكمة بالاقصر في يوم الاحد ١٨ فبراير سنة ١٩٠٠ و ١٨ شوال سنة ١٣١٧ كاتب أول المحكمة عبد اللطيف احمد

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان

نشره أولى

عن بيع عقار

انه في يوم الاربعاء الموافق ٢١ مارس سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً بسراي محكمة الازبكية بقصورة باغوص سيصير بيع نصف منزل مشاع في منزل ملك الحرمه بنه بنت احمد جلال المقيمة بدرب المديج بشارع ابو العلال الكائن بدرب البرابره بالسبتية بقسم بولاق ومحدود من بحري منزل وقف سيدي ابراهيم الدسوقي والحرمه فاني والغربي شارع وبه الباب والقبلي والشرقي منزل الشيخ وهبه الماذون المحتوي المنزل المراد بيعه على ثلاثة ادوار

وهذا البيع بناء على طلب ابراهيم عي

الوهاب النشار وابن الحرمه المذكورة القاطن بكفر الجماله بالسبتية ببولاق وبناء على حكم نزع الملكية الصادر في هذه المحكمة بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠ بعد تنبيه نزع الملكية المسجل بمحكمة مصر الابتدائية في ٢٣ نوفمبر سنة ٩٩ نمرة ٧١٤ وان يكون الثمن للمزايدة التي قرش صاغ والمصاريف الشخصية بالشروط الموضحة بحكم نزع الملكية وفي الاوراق

فمن يرغب المشتري فليحضر قبل الجلسة المحددة للبيع ويطلع على الشروط ثم يحضر في اليوم والساعة المحددة عنها للمزايدة

تحريراً في يوم الاثنين ١٩ فبراير سنة ١٩٠٠ ١٩ شوال سنة ١٣١٧

كاتب الجلسة

عثمان حسني

اعلان

من محكمة الازبكية الجزئية

عن مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العمومي انه في يوم الاثنين ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٠ موافق ٢٦ شوال سنة ١٣١٧ الساعة ١ افرنكي صباحاً بارض الجمارح بحري بمحضر شبرا

سيصير مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العمومي تعلق يوسف افندي فهمي الحريري بناء على طلب عبدالغني احمد وسبق توقيع الحجز التحفظي عليها بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٠٠ ومقتضى بيعها تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الازبكية الجزئية بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٠٠ فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والحل الموضحين اعلاه ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد المزايد على ذمته فان نقص يلزم بالفرق وان زاد يضاف على مبلغ البيع

تحريراً في ٢١ فبراير سنة ١٩٠٠

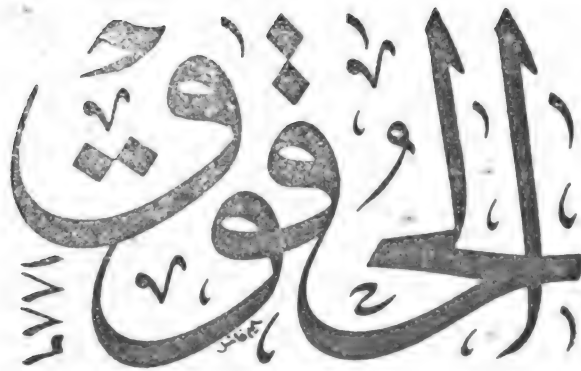
نائب باشمخضر

محكمة الازبكية

علي احمد

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 6



الحقوق
حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و إبراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً و ٥٠ نصف (٢٥ فرنكاً)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

١٧

استئناف مصر - مدني - ٩ مارس سنة ٩٩
مصطفى علي حبيب - ضد الست أمينة هانم
الكفالة والتنفيذ

• ان صدور الحكم على المدين والضامن
كل منهما بصفته هذه لا يبيح للمحكوم له التنفيذ
على الضامن قبل المدين ما دام المدين قادراً على
الوفاء ولكن الحجز الذي يقع على مال الضامن
تنفيذاً لذلك الحكم قبل التنفيذ على المدين
لا يلغى بل يبقى أمره موقوفاً الى ما بعد التنفيذ
على المدين حتى اذا وجد ان مال المدين غير
كاف للوفاء يستوفى من مال الضامن المحجوز

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعادة سعد زغلول بك
وبحضور حضرات م. وسيد دوهامس والمستركوغلن
قضاة وعبد المجيد لبيب افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية الاشكال المرفوع من مصطفى علي
حبيب المقيم بناحية بني جيل بمركز البليغ
بمديرية جرجا والسيد محمد بن وحامد عثمان المقيمان
بناحية العراب المدفونين بالحضر عنهم بالجلسة حضرة

محمد افندي ابو شادي المقيمه بالجدول العمومي
سنة ١٨٩٧ نمرة ١٣٤

ضد

الست أمينة هانم كريمة المرحوم سليم باشا
الساحدار بصفقتها الشخصية وبصفقتها وصية شرعية
على انجالها القصر أمين بك ومصطفى بك وعلى
بك المتخذة لها محلاً مختاراً مكتب حضرة محمد افندي
ليب المحامي الحاضر عنها بالجلسة مستشكل ضدها
بتاريخ ٢٩ يونيه و ٣٠ يناير سنة ٩٩
أوقعت الست أمينة هانم كريمة المرحوم سليم
باشا الساحدار الحجز على منقولات ومواشي
ومحصولات تعلق مصطفى علي حبيب والسيد
محمد بن وحامد عثمان تنفيذاً للحكم الصادر من
محكمة الاستئناف بتاريخ ٥ مارس سنة ٩٨ القاضي
بالزام من يدعي رضوان عبد العال بصفة مدين
ومصطفى حبيب ومن معه بصفة ضامين بمبلغ
٣١٥٠٩ غرش صاغ و ٦ فضه مع الفوائد باعتبار
المائة اثني عشر من تاريخ رفع الدعوى لفاية
السداد واربعة ائتماس المصاريف

مصطفى حبيب وزميله استشكلوا تنفيذ
الحكم المذكور على هذا الوجه بحجة انه لا يصح
التنفيذ عليهم الا بعد تجريد المدين وكلفوا
الست أمينة بالحضور أمام هذه المحكمة بجلسة
٢ مارس سنة ٩٩ لسماع الحكم بالغاء الحجز
المذكور وبالمصاريف

وطلب وكيل الست أمينة رفض الاشكال
واستمرار التنفيذ على الاموال المحجوزة والزام
المستشكلين بالمصاريف بناء على سقوط حقهم
في التمسك بالتنفيذ على المدين وعلى كونهم لم يثبتوا
ولم يثبتوا ان له أموالاً تفي بالمبلغ المطلوب وانه
على فرض وجوب الابتداء بالمدين فلا يصح الغاء
الحجز لانه من الاجراءات التحفظية التي يلزم
نفاذها

الحكمه

بعد سماع المرافعة الشفاهية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة في ذلك قانوناً

من حيث ان الدعوى التي انتهت بالحكم
المعارض في تنفيذه رفعت على المدين والضامن
معاً وتوجهت الطلبات عليهم بالزامهم بالدين
بالصفة المذكورة وصدر الحكم عليهم بهذه الصفة
انفاً فلم يكن هناك محل لتمسك الضامين بالرخصة
التي منحها القانون لهم في المادة ٥٠٢ مدني
لان الدعوى لم توجه عليهم وحدهم بل عليهم
وعلى مكفولهم ولم يكن القصد منها الا مجرد
اثبات الدين وحيث لا يعد سكوتهم عن التمسك
بالرخصة المذكورة تنازلاً عنها

وحيث ان المستشكلين قد بينوا بكشف
تقدم منهم في أوراق الدعوى ان لرضوان عبد
العال المدين الاصلي أطياناً بمركز البليغ بمديرية
جرجا في ناحية بني جيل والعراب بصفة وثلاثين فداناً

ضد

حضرة محرم حقي بك ابو جبل صاحب ملك ومقيم بمصر بشارع درب الحجير الحاضر عنه بالجلسة حضرة حسين فهمي بك المحامي وعطيه افندي محمد المحامي المقيم بباب الخلق بمصر ومحمد افندي اسلام من ارباب المعاشات ومقيم بمنزله بالداودية بمصر اللذين لم يحضرا ولا احد بالتوكيل عنهما مستأنف عليهم

وقائع الدعوى

محرم بك حقي ابو جبل رفع دعواه لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد ابراهيم افندي داوود واحمد افندي داوود ومحمد افندي فهمي المستأنفين قال فيها انه اجر اليهم ١٤٩٩ فداناً ونصف الثمن وحبه من فدان لمدة خمس سنين اولها نوفمبر سنة ٩٧ افرنيكية باجره سنوية قدرها ٢٣٥٠٠٠ قرش صاغ واشترط عليهم دفع الاموال الاميرية في مواعيدها ودفع الباقي اليه وقدره ١٦٥٠٠٠ قرش صاغ مرة واحدة بمصر في اول نوفمبر من كل سنة فلم يفوا بهذا الشرط لذلك اندرهم رسمياً في ٢٧ نوفمبر سنة ٩٨ ووقع حجزاً امتيازياً ولكن بقي عليهم ٩١٥٦ قرش صاغ و٨ فضاء فاندزهم بوفاته رسمياً في ١٢ ديسمبر سنة ٩٨ ولم يدفعوه وتأخروا عن جرد الآلات والادوات وغيرها مما هو موجود بالاطيان المؤجرة ونسبتها بمعرفة خيرين حسب اتفاقهم ولم يدفعوا مبلغ ٢١٥٤٠ قرش صاغ ثمن المواشي المبيعة لهم المقسط على خمسة اقساط ولم يدفعوا ٧٦٠ قرش صاغ بمصاريف المياه التي اخذوها من وابورهم ولم يدفعوا ١١٣٦ قرش صاغ اجرة أنفار ولم يدفعوا ٣٠٤ قرش صاغ وبارة ٢٠ باقي ثمن برسيم وطلب الحكم بتسليم الاطيان وما فيها من الادوات وغيرها وان يدفعوا متضامنين مبلغ ٢٢٤٩٦ قرش صاغ مجموع المبالغ التي سبق بيانها وبما يستجد من الايجار لغاية يوم الاخلا والفوائد والمصاريف واتعاب الحمام وان يكون الحكم نافذاً موقفاً لا يتوقف على معارضة او استئناف وبدون ضمانه

ومن المبادي المقررة انه اذا لم يكن الفسخ مشروطاً بشرطاً صريحاً في العقد فيسوغ للمحكمة ان تنظر في طلبه وتبحث في اصوليته بناء على ما يترأى لها من حالة الدعوى وسبب التأخير وأهمية المبلغ المستحق الذي حصل التأخير في دفعه ومدة التأخير وغير ذلك من الاحوال الاخرى التي تجوز لها الحكم بالفسخ او بعدمه او باعطاء ميعاد للدفع بدون فسخ العقد

عقود الاجار

اذا قبض المؤجر من قيمة الاجار مبالغ بعد ميعاد استحقاقها دون ان يحفظ لنفسه حق فسخ العقد يعتبر انه اراد التساهل مع المستأجر في المعاملة وهذا التساهل يخول للمحكمة عند طلب المؤجر الفسخ بعدد ان تمسك به ضده وقد قررت المحاكم في كثير من قضايا الاجار انه يسوغ للمستأجر في جميع الاحوال ان يمنع الحكم بفسخ عقد الاجار اذا عرض فعلاً دفع المبلغ المستحق قبل صدور الحكم الحكم النهائي واعتبرت ان شرط الفسخ هو شرط تهديدي القصد منه مجازاة المستأجر عند عدم قيامه بتنفيذ ما تمهد به فاذا نفذ العقد تماماً فلا محل للتمسك به

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم أمين بك وحضور حضرات المستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاء وعبدالله حسن كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الاتي

في قضية ابراهيم افندي داوود باشكاتب دائرة سعادة ادريس راغب بك المقيم بمصر بالدرب الاحمر واحمد افندي داوود صاحب ملك المقيم بعزبة المنشية مركز السنبلالوين دقهليه ومحمد افندي فهمي ملاحظ سرايات البرنيس خديجه هاتم افندي المقيمة بالاسكندرية الحاضر عن الاول والثاني حضرة سليم افندي بهترس المحامي وعن الثالث حضرة مرقس افندي فهمي المحامي المقيدة بالجدول العمومي في سنة ٩٩ نمرة ٢١٩

وكسور منها ١٨ فدان وكسور مرهونه والباقي بغير رهن وقد ذكروا ان الست اخذت على هذه الاطيان اختصاصاً ولم ينكر ذلك وكيل الست أمينه صراحة بل يؤخذ من عبارته صحة ما ذكر

وحيث انه يظهر للمحكمة ان الاطيان المذكورة كافية في الوفاء بالمبلغ المحكوم به وترأى لها ايقاف التنفيذ ضد المستشكلين حتى يتم التنفيذ على المدين بالطريقة القانونية غير ان هذا التوقيف لا ينبغي عليه الغاء الحجز الذي توقع فعلاً لحد الآن بل يجب بقاءه حتى يحصل التنفيذ المذكور

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بحضورها بقبول الاشكال المرفوع من مصطفى علي حبيب والسيد محمد بن وحامد عثمان وأمرت بايقاف اجراءات التنفيذ التي ترغب بها ضدهم الست أمينه وأبقت الحجز الذي توقع على منقولات المستشكلين على ماهو عليه الآن حتى تنفذ أولاً على رضوان عبدالعال المدين الاصلي وألزمت الست أمينه بمصاريف هذا الحكم
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المتعقده في يوم الخميس ٩ مارس سنة ٩٩

١٨

استئناف مصر - مدني ٢٣ يناير سنة ٩٠٠
ابراهيم افندي داوود وآخرا - ضد - محرم حقي بك ابو جبل
العقود وفسخها

ان الحق في طلب فسخ العقود يكون اما بناء على شرط صريح يحصل بموجبه الفسخ من تلقاء نفسه وبدون احتياج الى رفع دعوى واما بناء على الشرط الذي فرضه القانون في جميع العقود عند عدم وفاء احد المتعاقدين بتنفيذ ما تمهد به

الاجار وجد ان حق الفسخ الذي اشترطه المؤجر لم يكن من النوع الاول اي انه في حالة التأخير لا يحصل الفسخ من تلقاء نفسه بل يكون بواسطة المحاكم

وحيث انه من المبادئ المقررة ان الشرط ان لم يكن صريحاً فيسوغ للمحكمة ان تنظر في طلب الفسخ وتبحث في اصوبية او عدم اصوبية الحكم به بناء على ما يترأى لها من حالة الدعوى وسبب التأخير واهمية المبلغ المستحق الذي حصل التأخير في دفعه ومدة التأخير وغير ذلك من الاحوال الاخرى التي تجوز لها الحكم بالفسخ او بعدمه او باعطاء ميعاد للدفع بدون فسخ العقد وحيث انه ظاهر مما تقدم ان المستأف عليه قبض مبالغ من قيمة الاجار على دفعتين احدهما في ٨ نوفمبر والثانية في ١٢ نوفمبر سنة ٩٨ بعد تاريخ استحقاق دفع الاجار الواقع في اول نوفمبر سنة ١٨٩٨ ولم يحفظ لنفسه حق الفسخ فيؤخذ من هذا انه اراد التساهل في المعاملة مع المستأجرين وعدم التمسك بحق الفسخ المشروط في العقد

وحيث انه لا يمكن للمستأف عليه الارتكان على ما جاء في اذاره ٢٧ نوفمبر و١٢ ديسمبر سنة ٩٨ المتقدم ذكرهما المذكور بهما بانه حفظ حقه في طلب فسخ عقد الاجار اولا لان مفعول الانذارات المذكورة لا يسري الا على المستقبل ولا تعلق له بالماضي وانما لان المستأجرين قاموا بدفع المبالغ المطلوبة بعد الانذارات المذكورة وتنفيذاً للحجوزات الامتيازية التي اوقعها المؤجر على محصولات المستأجرين

وحيث ان المستأجرين قد قاموا بدفع قيمة قسط الاجار المستحق عن سنة ٩٨ افرنكيه بعضه الى المؤجر مباشرة والبعض الآخر الى خزينة مديرية البقهلية التي اوقعت الحجز الامتيازى على مزروعات المستأجرين وهو دفع صحيح يبرئ ذمة المستأجرين ماعدا مائة قرش واربعه الذي هو الفرق بين مبلغ ٩٠ جنيه و ٥٢٢ ملين المدفوع بخزينة المديرية في ١٢ ديسمبر سنة ٩٨

فلم يحضرا ولم يرسلوا وكلاهما وقال وكيل محرم بك انهما خرجا من الدعوى المحكمة

بعد الاطلاع على اوراق القضية وسماع المرافعة الشفاهية والمدولة قانوناً

عن طلب الفسخ

من حيث انه ثابت من المستندات المقدمة في اوراق القضية ان المستأف عليه قبض قبل تاريخ استحقاق الاجار مبلغ ٤٨٧٥٠ قرش صاغ ثم قبض بعد ذلك بمقتضى ايصال مؤرخ في ٨ نوفمبر سنة ٩٨ مبلغ ١٩٥٠٠ قرش صاغ من الاجرة التي استحققت في اول نوفمبر سنة ٩٨ كما انه استلم من المستأجرين ايضاً مبلغ ٩٧٥٠ قرش صاغ في ١٢ نوفمبر سنة ٩٨ ولم يحفظ لنفسه الحق في طلب فسخ الاجار وثابت ايضاً ان المستأجرين اودعوا في خزينة مديرية البقهلية مبلغ ٨٧٠٩٠ قرش صاغ على ذمة المستأف عليه بعد توقيع الحجز الامتيازى على محصولاتهم وبعد الانذار الذي تحرر منه للمستأجرين في ٢٧ نوفمبر سنة ٩٨ الذي حفظ فيه الحق في طلب الفسخ اذا شاء تم توريدهم مبلغ ٩٠ جنيه و ٥٢٢ ملين لخزينة المديرية في ٢٢ ديسمبر سنة ٩٨ على ذمة المؤجر نظير قيمة المال المستحق على الاطيان الذي خصم منه مبلغ ٨٧٠٩٠ قرش صاغ الذي سبق ايداعه كما تقدم وذلك بعد توقيع الحجز الامتيازى على محصولات المستأجرين وبعد الانذار الذي تحرر من المؤجر اليهم بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ٩٨ وفيه ذكر المستأف عليه بان يكون له الحق في فسخ الاجار ونزع الاطيان من المستأجرين

وحيث ان الحق في طلب فسخ العقود يكون اما بناء على شرط صريح يحصل بموجبه الفسخ من تلقاء نفسه وبدون احتياج الى رفع دعوى واما بناء على الشرط الذي فرضه القانون في جميع العقود عند عدم وفاة احد المتعاقدين بتنفيذ ما تعهد به

وحيث انه بالاطلاع على المادة ١٢ من عقد

وقد دخل في هذه الدعوى عطيه افندي محمد عن نفسه وعن محمد افندي اسلام بصفة خصوم ثالث لانهما مشتركين مع المدعى عليهم والحكم الذي يصدر قد يضر بصالحهم

ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية اصدرت حكمها الابتدائي في هذه الدعوى بتاريخ ١١ يونيه سنة ٩٩ اولا بالزام المدعى عليهم ابراهيم افندي داوود واحمد افندي داوود ومحمد افندي فهمي بان يدفعوا الى المدعى محرم حقي بك ابو جبل واحداً وعشرين الفا وخمسمائة واربعين قرشاً قيمة ثمن المواشي وثلاثمائة قرش ونصف قيمة الباقي من ثمن البرسيم ثانياً بان يدفعوا اليه مائة قرش واربعه قروش قيمة الباقي من قسط الاجار لغاية سنة ٩٨ وبما يستجد من الاجرة الى يوم السداد

ثالثاً بالزامهم بالمصاريف على قدر المحكوم به عليهم

رابعاً بفسخ عقد الاجار وتسليم الاطيان المؤجره لاصحابها وهو المدعى وبما فيها من الآلات والادوات والمباني كما استلموها

خامساً بان يكون هذا الحكم نافذاً موقفاً لا يتوقف على معارضة او استئناف وبدون كفالة سادساً بالزامهم بالف قرش للمحاماه عن المدعى

فاستأف ابراهيم افندي داوود واحمد افندي داوود ومحمد افندي فهمي هذا الحكم ضد محرم بك وعطيه افندي محمد ومحمد افندي اسلام من جهة وصف الحكم لاشتماله على النفاذ الموقت وطلبوا منع تنفيذه واستأنفوه ايضاً من جهة الموضوع

ومحكمة الاستئناف نظرت اولاً في مسألة الوصف وجكمت بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ٩٩ برفض طلب منع تنفيذ الحكم

بعد ذلك تمحدر لطلب استئناف الموضوع اخيراً جلسة يوم ١٨ ديسمبر سنة ٩٩ وفيها سمعت اقوال المستأنفين وطلباتهم وكذلك اقوال محرم بك وطلباته اما عطيه افندي محمد ومحمد افندي اسلام

والمبلغ الذي توقع الحجز الامتيازي لاجله وهو مبلغ ٩٨٥٢ قرش صاغ و ٨ باره فيجب الزام المستأجرين بدفع الفرق المذكور

وحيث انه اذا نظر الى اهمية عقد الاجار من جهة مقدار الاطيان المؤجرة ومدة الاجار وكية المبالغ المدفوعة ونظر من جهة أخرى الى المدة القصيرة التي حصل فيها التأخير يتضح أنه لم ينتج عنه ضرر يذكر للمؤجر يستوجب فسخ الاجار خصوصاً اذا لوحظ ان المؤجر عود المستأجرين على التساهل في المعاملة كما تقدم وحيث ان المحاكم قررت في كثير من قضايا الاجار انه يسوغ للمستأجر في جميع الاحوال ان يمنع الحكم بفسخ عقد الاجار اذا عرض فعلاً دفع المبالغ المستحقة قبل صدور الحكم النهائي واعتبرت ان شرط الفسخ هو شرط تهديدي القصد منه مجازاة المستأجر عند عدم قيامه بتنفيذ ما تعهد به فاذا نفذ العقد تماماً فلا محل للتمسك به

وحيث انه في هذه القضية قد قام المستأجرون بدفع قيمة الاجار باجمعه قبل رفع الدعوى والحكم فيها ابتدائياً

عن ثمن المواشي

حيث انه لا شك في ان المقدار الخاص بالمواشي هو عقد بيع ولكنه غير مستقل بنفسه بل مرتبط بعقد الاجار الذي ذكر في البند الثامن من كيفية تقدير ثمن المواشي واشترط دفعه على اقساط سنوية تدفع في مواعيد اقساط الاجار فيترتب على ذلك جعل الوفاء بالثمن وعدمه خاضعاً لاحكام عقد الاجار

وحيث مادام انه تقرر بان لا محل لفسخ عقد الاجار كما تقدم فلا يمكن الزام المستأجرين الا بدفع القسط الذي استحق وقت المطالبة وهو مبلغ ٤٣٠٨

عن ثمن البرسيم

من حيث انه بمراجعة عقد الاجار يرى ان لا دخل لثمن البرسيم ولا ذكر فيه فلا محل للكلام على حق الفسخ بالنسبة له

وحيث انه واضح من التفراف المؤرخ في ١٠ أكتوبر سنة ٩٧ ومن الورقة المؤرخة في ١٨ ديسمبر سنة ٩٧ ان طرفي المستأجرين مبلغ ٦٠٤ قروش و ٢٠ فضه قيمة ثمن البرسيم تعلق المستأف عليه دفعوا منه مبلغ ٣٠٠ قرش بمقتضى ابصال مؤرخ في ١٨ ديسمبر سنة ٩٧ فيكون الباقي عليهم مبلغ ٣٠٤ و ٢٠ فضه للمستأف عليه

وحيث انه يجب الزام المستأف بدفع مبلغ ٣٠٠ قرش فقط وهو ما حكمت به محكمة اول درجه وقبله المستأف عليه

عن مصاريف القضية

حيث واضح من اوراق القضية والمستندات المقدمة فيها ان المستأف عليه لم يرفع هذه الدعوى على المستأف الا بسبب تأخيرهم في القيام بما التزموا به في عقد الاجار فيجب عدلا الزام المستأف بالمصاريف

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بالغاء الحكم المستأف فيما يخص بفسخ عقد الاجار وقررت ان عقد الاجار يبقى مستمراً بين الطرفين والزم المستأف بان يدفعوا للمستأف عليه اولاً مبلغ ٤٣٠٨ قرش الذي هو اول قسط من ثمن المواشي وثانياً مبلغ ٣٠٠ قرش و ٢٠ فضه الباقي من ثمن البرسيم وثالثاً مبلغ ١٠٤ قروش قيمة الباقي من قسط الاجار لغاية سنة ٩٨ والزم المستأف بالمصاريف ورفضت ما يخالف ذلك من الطلبات هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة في يوم الثلاث ٢٣ يناير سنة ٩٠٠

١٩

استئناف مصر - مدني - ٢٧ يناير سنة ٩٠٠
يونان نسيم اخر - ضد - الست متابعان هانم
بطلان تصرفات المدين
انظر حكم بطلان تصرفات مدين بناء على

طلب دائنيه فهذا الحكم لا يستفيد منه الا الدائنون فقط وعليه فلا يمكن ان ينتفع منه المدين ولهذا يجوز للمشتري الذي حكم ببطلان التصرف بالنظر اليه ان يمنع نتيجة الحكم بعرضه مبلغ الدين على الدائنين وليس لهؤلاء الا ان يقبلوا وفاء دينهم وحيث ينفذ عقد البيع وينتج جميع نتائج القانونية بين المدين والمشتري

كذلك اذا دفع المدين دينه من ماله وجب عليه تنفيذ عقد البيع المحكوم ببطلانه اذ ليس له ان يستفيد من غشه

المقد الصوري

متى كان العقد صورياً فليس له وجود امام القانون ويجوز لكل انسان له شأن فيه حتى نفس المتصرف ان يمسك ببطلانه ثمن للمحاكم ان تحكم ببطلان العقد الصوري من القرائن وليست مقيدة بنوع مخصوص من الاثبات اذا كان من يطمح في العقد اجنياً عنه

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة مدينة تحت رئاسة سعادة قاسم أمين بك وحضور حضرات المستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاة وعبد الله حسن كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية يونان نسيم وواصف شيمه من أصحاب الاملاك بناحية الشنطور مديرية بني سويف الحاضرة عنهما بالجلسه ساويرس افندي مخايل المحامي الواردة الجدول سنة ١٨٩٩ نمرة ٢٩ مستأفنين

ضد

الست مثلجهان هانم حرم المرحوم رشوان باشة المقيمه بشارع القصر العالي قسم السيد زينب ودياب مروان صاحب ملك بناحية سنمطه الوقف مديرية اسيوط وحاضر عن الاولى جرجس افندي يوسف عن درويش افندي مصطفى وكيلها وحاضر عن الثاني مرقس افندي فهمي المحامي مستأف عليها

المحكمة

بعد الاطلاع أوراق القضية وسماع المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً

حيث ان المستأفنين رفعوا استئنافاً أمام هذه المحكمة ضد حكم صادر من محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية في ٢٠ ديسمبر سنة ٩٨ قضي برفض دعواهما وملزوميتهما بالمصاريف

وحيث ان طلب الاستئناف اشتمل على ذكر وقائع الدعوى كما يأتي

ان الست مثلجهان كانت تمتلك ٤٥ فدان و٢٢ قيراط و١٢ سهم أطيان كأثثة بناحية الشنطور والقضية بمديرية بني سويف وبتاريخ ١٧ مايو سنة ٩٢ رهنها رهن غاروقه الى دياب مروان فظير مبلغ ٢١٨٠٠ غرش صاغ لمدة خمس سنوات ابتداها سنة ١٦٠٩ قبطيه وبتاريخ ٢١ مايو سنة ٩٢ تنازل دياب مروان المذكور عن نصف حق الرهن السابق ذكره الى يونان نسيم وبطرس نسيم وقبض منهما مبلغ ١٠٩٠٠ غرش وبتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ٩٥ باعت الست مثلجهان للمستأفنين الاطيان وقبضت الثمن بعد خصم قيمة الرهن المستحقة لهما وقيمة الدين المستحق لدياب مروان وتسجل هذا العقد في ٢٣ أكتوبر سنة ٩٥

ثم رفع كل من حضرة حسن بك المذكور ومحمد بك الرمالي دعوى ضد الست مثلجهان طلبا فيها ابطال هذا البيع لانه حصل اضراً بمقوقهما لكونهما مدائنين للست البائعة في مبلغ مائة جنيه وكسور وفي هذه الدعوى دخل دياب مروان بصفة خصم ثالث وادعى انه اشترى الاطيان المذكوره من الست مثلجهان بمقدار ثلثه ٢٠ فبراير سنة ٩٦ وطلب ايضاً هو ابطال البيع الذي حصل للمستأفنين

ومحكمة بني سويف حكمت في ١٥ مارس سنة ٩٨ بلفو البيع الصادر للمستأفنين وكذلك البيع الصادر لدياب مروان بناء على كونهما حصلاً اضراً بمقوق الدائنين

وان المستأفنين عرضا على حضرات حسن

بك المذكور ومحمد بك الرمالي مبلغ الدين الذي لاجله حكم بابطال بيعها وكان العرض لوكيلهما فتح الله افندي رضوان الذي قبله في ٢ يولييه سنة ٩٨ ولكن حضرة حسن بك المذكور ومحمد بك الرمالي رداً للمبلغ بحجة ان الست مثلجهان دفعت اليهما قبل ذلك دينهما بدون علم وكيلاهما وأودع المبلغ في خزينه المحكمة في ٣ اغسطس سنة ٩٨

وبعد ذلك باعت الست مثلجهان الاطيان المذكورة الى دياب مروان بمقدار جديد في ١٢ يولييه سنة ٩٨ فرفع المستأفنان دعوى ضده وضد الست مثلجهان وطلبا فيها الحكم بصحة ملكيتهما للاطيان المذكورة وباطال البيع الصادر من الست مثلجهان الى دياب مروان ومحو تسجيل العقد المذكور وملزوميتهما بمبلغ مائة جنيه تعويض وبالمصاريف وفي يوم الجلسة عرض الطالبان على دياب مروان مبلغ ١٠٩٠٠ غرش قيمة ما له من حق الرهن ولما لم يقبله أودعاه بخزينه المحكمة فحكمت محكمة بني سويف برفض دعواهما

وحيث ان المستأفنين استندا في بطلان الحكم المستأنف على ان المحكمة الابتدائية فهمت خطأ معنى الحكم الصادر ببطلان البيع من الست مثلجهان هانم الى المستأفنين لانها اعتبرت ان البيع أبطل بالنسبة لجميع الاخصام والحقيقة انه لم يبطل الا بالنسبة للمدائنين اللذين صدر في صالحهما وحيث انه في الواقع اذا حكم ببطلان تصرفات مديون بناء على طلب مدائنيه فهذا الحكم لا يستفيد منه الا المدائنون فقط وحيث ان البطلان هو شيء لا ينتفع منه المديون ولهذا يجوز للمشتري ان يمنع نتيجة الحكم بعرضه مبلغ الدين على الدائنين وليس لهؤلاء الا ان يقبلوا وفاء دينهم وحيث ان عقد البيع وينتج جميع نتائج القانونيه بين المديون والمشتري كذلك اذا دفع المديون دينه من ماله وجب عليه تنفيذ عقد البيع المحكوم ببطلانه اذ ليس له ان يستفيد من غشه

وحيث انه بناء على ذلك كان يجوز للمستأفنين بعرضهما المبلغ على الدائنين ان يتمسكا بعقد البيع الصادر لهما وحيث ان يلزم البحث فيما اذا كان عرضهما الدين على وكيل الدائنين وقبوله هو صحيح أم لا ولكن حيث ان حق المشتري الذي سبق تقريره انما يكون اذا كان عقد البيع حقيقياً

وحيث ان ظروف الدعوى تدل بالعكس على ان البيع الصادر للمستأفنين هو بيع صوري لان أحد المشتريين كان مستخدماً وقت البيع عند الست مثلجهان وكان عالماً بأنها مديونة وان مدائنها يطالبونها قضائياً بدينهم والمشتري الثاني هو أخو الاول وبعيد عن الصواب أن يتوهم انهما يعرضا مالهما الى الضياع بتسليمه الى مديونة مستغرة بالدين وجميع أموالها ضامنة لوفاء ديونها وحيث انه فضلاً عن ذلك فالحكم الصادر ببطلان بيع المستأفنين قد ارتكن في أسبابه على أن هذا البيع ليس حقيقياً

وحيث ان البيع متى كان صورياً فليس له وجود أمام القانون ويجوز لكل انسان له شأن في ذلك حتى نفس البائع أن يتمسك ببطلانه وحيث أن المحاكم لها أن تحكم ببطلان العقد الصوري بمجرد القرأن وليس بمقيدة بزوع مخصوص من الاثبات اذا كان من يظن في العقد اجنبيا عنه

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع تأييد الحكم المستأنف والزم المستأفنين بالمصاريف هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاث ٢٣ يناير سنة ٩٠٠

ديون السودان

نحن خديوي مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافق رأي مجلس النظار وبعد تصديق الدول الموقعة على اتفاق لندره امرنا بما هو آت

(المادة الاولى) تؤخذ من نقود التصفية المبالغ الاتية

اولا - مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مصري يخصص لدفع ديون السودان المثبوتة برجع او بقيدها في دفاتر حسابات السودان الموجودة تحت يد الحكومة

ثانياً - مبلغ لا يزيد في اي حال عن ٢٥٠٠٠ جنيه مصري يوزع بصفة اعانة على الضباط والمستخدمين الذين كانوا اسرى في السودان او على عائلاتهم

(المادة الثانية) تتألف لجنة خصوصية من اغضاء صندوق الدين العمومي ومن مسيو ديوميدس وموسيو شارل ده ووكسيرا تحكم قطعيا في الطلبات المتعلقة بالديون المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة الاولى

وتحرر هذه اللجنة قائمة ببيان ومقادير الديون التي تتقرر طبقاً للشروط المدونة في المادة الاولى من امرنا هذا

ويكون دفع هذه الديون بنسبة ٦٦ في المائة وبحسب ترتيب تقديمها من اصحابها ويكون الدفع من صندوق الدين حين نفاذ مبلغ الاربعين الف جنيه المقررة في المادة الاولى

(المادة الثالثة) لا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً الا اذا كان حاضراً فيها خمسة من اعضائها على الاقل وفي جميع الاحوال تكون قراراتها باغلبية الاراء المطلقة

(المادة الرابعة) تقرر اللجنة كيفية السير اذا دعت الحال لذلك وتحدد الميعاد الذي يجب تقديم الطلبات فيه والا تكون غير مقبولة وينشر هذا الميعاد في الجريدة الرسمية ويجوز لها ان تستعين في اعمالها بالاشخاص الذين ترى فائدة في مساعدتهم لها

(المادة الخامسة) تقرر اللجنة الخصوصية ايضاً مقادير الاعانات التي تؤخذ من مبلغ الخمسة وعشرين الف جنيه المعين في الفقرة الثانية من المادة الاولى من امرنا هذا

(المادة السادسة) جميع الاحكام المدونة في اوامرنا الصادرة في ٨ اغسطس و ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨ واول سبتمبر سنة ١٨٩١ تبقى مرعية الاجراء

(المادة السابعة) على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا صدر بسراي القبة في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٩

رسوم المخالفات

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٦ يولييه سنة ٩٩ و ٢٨ صفر سنة ١٣١٧ المتعلق بالرسوم التي تؤخذ بالمحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة في مواد المخالفات

وبعد الاطلاع على تعريفه الرسوم في المواد المدنية والجنائية بالمحاكم الاهلية والمصدق عليها بامرنا الصادر في ٧ اكتوبر سنة ٩٧

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت

(المادة الاولى) امرنا الصادر في ٦ يولييه سنة ٩٩ بشأن الرسوم في مواد المخالفات لا يسري من الآن فصاعداً الا على المحاكم المختلطة

(المادة الثانية) تؤخذ الرسوم في مواد المخالفات بالمحاكم الاهلية طبقاً لتعريفه الرسوم الخاصة بهذه المحاكم المصدق عليها بامرنا الصادر في ٧ اكتوبر سنة ٩٧

المادة الثالثة على ناظر الحقانية تنفيذ امرنا هذا ويكون العمل بموجبه ابتداء من يوم صدوره وتسوي بمقتضاه الرسوم الخاصة بكافة قضايا المخالفات المرفوعة الآن

صدر بسراي عابدين في ٢٧ يناير سنة ٩٠٠

اطلاق العيارات النارية

قرار

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٣٣٢ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة وعلى المادتين ٣٤٤ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية

وعلى القرار الصادر من الجمعية العمومية

لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٠٠ طبقاً للامر العالي الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٩٨

وحيث ان المادتين ٣٣٢ و ٣٤٤ المنوه عنهما لغفأ قاصرنا على اطلاق العيارات النارية داخل المدن والبلدان ويلزم تعميم ذلك في جميع الاماكن التي يمكن ان ينتج فيها من اطلاق العيارات النارية تلفيات او اصابات قرر ما هو آت

(المادة الاولى) لايسوغ اطلاق العيارات النارية او اشعال المواد القابلة للفرقة بدون تصريح على مسافة تقل عن ميتين وخمسين متراً من محلات السكن او الطرق العمومية والسكك الحديدية والآثار الكائنة خارج المدن والبلدان

(المادة الثانية) من يخالف احكام المادة السابقة يجاز بغرامه من ٥٠ قرشاً الى ١٠٠ قرش صاغ ويجوز دوماً مراعاة الظروف المخففة للعقوبة

(المادة الثالثة) القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٩ مايو ٩٩ يعتبر لاغياً

(المادة الرابعة) يسري مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً نحريراً بالقاهرة في ٨ شوال سنة ١٣١٧ ٧ فبراير سنة ١٩٠٠

تهنئة سنوية

ارسل الينا حضرة الاديب محمد افندي رشدي كاتب اول محكمة بور سعيد الاهلية قصيدة غراء نظمها تهنئة لسعادة احمد فتحي بك رئيس محكمة مصر الاهلية لمناسبة الانعام عليه بالنيشان من لدن الحضرة الفيخمة الخديوية فأبتناها في الجريدة اقراراً بفضل الممدوح وبراعة واخلاص المادح وهي بحروفها

لقد زاد في حليا علاك زمان

فهذا حلالب وذلك نشان

هلال تبدي في سماء معارف

على ثقة المولى الخديوي برهان

نشان بصدر نحت شمس حكمة

وعلم به ازدان القضاء وعرفان

ينتهي لصور اصلا والآن حارة متسعه موصلة
لشارع الفجالة وهو والحد بوجهة ثانية وباب
اخر والشرقي ينتهي منزله ورثة المرحوم محمد
مصطفى البربري والمنزل المذكور مسطحه ارضاً
١١٨ و ٣٤ متر ومشمعل على ثلاثة ادوار وهو
مشارك بين الحرمة نفيسه بنت احمد الحضريه
الوكيل عنها حنا افندي وهبه الحامي وبين محمد
خليل العربي القاطن بشارع بين الحارات وكان
اقبى من اجله دعوى بالقسمه وبين عدم امكانه
فرزه وحكم من المحكمه بتاريخ ٢٢ فبراير سنة
٩٠٠ بيعه بالميزاد العمومي وبالشروط المودعة
بدونه القضية نمرة ١٣٦ سنة ٩٩ بضمن اساسي
قدره اربعين الف قرش والمصاريف

فمن يرغب المشتري فليحضر ويطلع على
شروط البيع والاوراق ثم يحضر بالجلسه للمزايدة
تحريراً في يوم الاثنين ٢٦ فبراير سنة ٩٠٠
بكتب الجلسة
عثمان حسني

اعلان

من قلم محضري محكمة الاقصا الجزئية

مبيع مواشي محجوزه

انه في يوم السبت ١٧ مارت سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحا بسوق نقاده
يصير الشروع في مبيع جل اشهب بحمار
تعلق عبد المولى علي المزارع من ذيق السابق
توقيع الحجز عليه بتاريخ ٩ اكتوبر سنة ٩٩
بناء على طلب سليم جعدي المزارع من ذيق
وفاء لمبلغ ١٨٠ غرش عمله صاغ والمصاريف
نفاذاً للحكم الصادر من محكمة الاقصا الجزئية
بتاريخ ٧ أغسطس سنة ٩٩

فعلى من يرغب المشتري أن يحضر في الزمان
والمكان المعين أعلاه ومن يرسي عليه آخر عطا
يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته
ويلزم بالفرق ان نقض الثمن

تحريراً في ٢٦ فبراير سنة ٩٠٠ بالاقتصر
نائب الباشمحرر بالاقتصر
ابراهيم محمد

بيع ثاني

اعلان

بيع منقولات منزله

محكمة السيد زينب

انه في يوم الخميس ٨ مارت سنة ٩٠٠
الموافق ٧ القعدة سنة ١٣١٧ الساعة ١٠ افرنكي
صباحا بشارع النصره بابو الليف

سيصير الشروع في مبيع منقولات منزله
تعلق الحرمة زهره بنت احمد الساكنة بخوخة
سعدانه بابو الليف قسم السيد زينب وذلك بناء
على طلب الست نفيسه بنت اخد من ذوي
الاملاك الساكنة بدرب العجانه بقسم طابدين
تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة السيد زينب
الجزئية بتاريخ ٢٥ دسمبر سنة ٩٩ المشمول
بصيغة التنفيذ القاضي على المدعي عليها بدفع
مبلغ ٨٦٨ مليم وه جنيه بما فيه المصاريف لغاية
٢٧ يناير سنة ٩٠٠ خصم منه مبلغ ٦٣٠ مليم
وجنيه واحد التي مبيع الغش منه في يوم الخميس
٨ فبراير سنة ٩٠٠ فقد صار الباقي المستحق
سداده هو مبلغ ٢٣٨ مليم وه جنيه ومعلن
الحكم اليها بتاريخ ١٨ يناير سنة ٩٠٠

ومن يرسي عليه الميزاد يدفع الثمن فوراً
ومن يتأخر يعاد الميزاد بالتالي على ذمته وحينذاك
ملزوماً بقيمة فرق النقصان وان زاد الثمن
يضاف على مبلغ الثمن المباع به الاصناف

نائب باشمحرر محكمة السيد

كاتبه

اسماعيل منصور

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان

بيع عقار

انه في يوم الاربعاء ٢٨ مارت سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحاً بمحكمة الازبكية الجزئية
سيصير بيع منزل كان بشارع بين الحارات
بقسم الازبكية محدد بمحدود اربع الحد القبلي
الشارع وفيه الباب والوجه والغربي منزل الحرمتين
حضره وخديجه بنات محمد علي الحضري والبحري

حللت من العلياء لكرم منزل
تقاصر عن اراك شاوك كيوان
كان لم يكن في منتهى الفخر مطلب
لفيرك او في المكرمات مكان
رئيس اخو فضل حليف بلاغة
لاقلامه بيض الطروس تزان
تذل له المستشكلات فصعها
لآرائه في المضلات بهان
فقد جاءت الاحكام بالقسط زدهي
وطابقها القانون والقرآن
امولاي فاهنا ان عصره باسم
(وسعدك) موفور البهاء مصان
فقد عرف العباس مقدار فضلكم
واعرب عن هذا الولاء زمان
لذلك رشدي بالهاء مؤرخ
لسدرك. يافتحي زهي التيشان
٣٤٤ ٥٠٩ ٢٢ ٤٤٢

١٣١٧

اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهلية

عن مبيع منقولات محجوزه بالميزاد العلني
انه في يوم الثلاثاء ٦ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة عشرة افرنكي صباحا بشارع عبد الدائم
والنصرية سيباع بالميزاد العلني اقشة وموبليات
محجوزه تعلق كل من محمد بك العربي وعلي
افندي الشريف السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ
٢٣ مايو سنة ١٨٩٩ بناء على طلب الخواجات
انطيسوس ورزق الله طرابلسي التجار بالحله الكبرى
والتخذين لهما محلا مختاراً بمصر مكتب حضرة
ابراهيم افندي جمال الحامي وهذا البيع تنفيذاً
للحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الاهلية
بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة ١٨٩٩ فعلى كل من يرغب
الشراء ان يحضر في الزمان والمكان المعين أعلاه
ومن يرسي عليه الميزاد يدفع الثمن فوراً والايعاد
البيع على ذمته ويلزم بالفرق اذا نقص
ابراهيم جمال
الحامي

محكمة الحيزه الجزئية

اعلان

في قضية البيع نمرة ٥٨١ سنة ١٨٩٩
نشره ثانيه

انه في يوم الثلاث ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحا

بجلسة المزايدات العمومية التي ستعقد بمحكمة
الحيزه الجزئية الكائن مركزها بسراي مديرية الحيزه
سبباع بالمزايدات العمومي الاطيان الآتي بينها
تعلق محمد احمد خليل نده وعلي ابراهيم نده
القاطنين بناحية الكوم الاحمر حيزه وهي -

س ط فدن

أولا ٨ ٠٠ ٠٠ ثمانية أفدنه ملك محمد أحمد
خليل نده مخلفه عن والده
بزمم ناحية الكوم الاحمر
حيزه منقسمه الى أربع قطع
(القطعة الاولى) ١٣ قيراط
و ١٦ سهم بحوض طريق
العرب الغفاره محدودة بمحدود
أربع الحد البحري
حوض الترابيع والحد الغربي
حوض الخطابه والحجر والحد
القبلي علي أحمد نده والحد
الشرقي جسر حوشه

(والقطعة الثانية) ٥ أفدنه
و ٣ قراريط بحوض الشجره
والطويل محدودة بمحدود
أربع الحد البحري أحمد نده
والحد الغربي حوض طريق
العوب الغفاره والحد القبلي
داود عجيلي والحد الشرقي جسر
(والقطعة الثالثة) فدانين و ٣
أسهم بحوض القصيرة ودقاق
محدودة من الحد البحري
ورثة ابراهيم نده والحد
الغربي حوض الترابيع والحد
القبلي جسر حوشه

(والقطعة الرابعة) ٤ قراريط

و ٨ أسهم بحوض القصيرة

وغزال حدها البحري باقي
المساحة والغربي أطيان
أوسيم والقبلي ورثة محمد نده
ونده ابراهيم والحد الشرقي
حوض الخطابه والحجر

ثانياً ١٢ ٠٠ ٣ ثلاثة أفدنه واثني عشر قيراط من
فدان أطياناً ملك علي ابراهيم
نده كائن بزمم ناحية الكوم
الاحمر ومنقسمه الى قطعتين
(القطعة الاولى) فدانين
أثنين بحوض الشجره
والطويل قطعه واحده
محدوده بمحدود أربع الحد
البحري ورثة عيسى أحمد
صر والحد الغربي حوض
طريق العرب الغفاره والحد
القبلي ورثة محمد الدكي
والحد الشرقي مسقه وطريق
(والقطعة الثانية) فدان واحد
و ١٢ قيراط بحوض الابكة حدها
البحري درويش حجازي
والغربي جسر والقبلي علي
أحمد نده والشرقي طريق
العرب الغفاره

١١ ١٢ ٠٠ فقط أحد عشر فداناً واثني
عشر قيراط من فدان

وهذا البيع بناء على طلب ديوان الاوقاف
بتوكيل حضرة أحمد يوسف المحامي
وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ٣ اغسطس سنة ١٩٠٩ وسجل
بقلم كتاب محكمة مصر في ٦ منه نمرة ٤١١
وان يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم
المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد
المشتري الاطلاع عليه وقت ما يريد وافتتاح المزاد
يكون على مبلغ ٥٧ جنيه و ٥٠٠ مليم سبعة وخمسين
جنيه مصري وخمسة مليم بخلاف المصاريف
تحريراً في يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٠ و ٢٧

شوال سنة ١٣١٧ كاتب المحكمة

يوسف محمد

إعلان بيع

من مكتب حضرة أحمد أفندي خليفه

المحامي بالزقازيق

انه في يوم الاربع الموافق ٧ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحا بسوق ناحية أبو كبير شرقيه
سيصبر الشرع في مبيع أشياء محجوزه
مثل أردبين دره شامي تعلق خليل النحات
وأردب دره شامي تعلق علي التربي وستة كيلات دره
شامي تعلق محمد أحمد ناصر وذلك البيع بناء على
طلب سعادة ابراهيم باشا كامل وهذا البيع وفاء لمبلغ
١٨٢١ غرش صاع و ٢٢ صاع بخلاف رسم التنفيذ
فعلى من له رغبة في مشتري شيء من ذلك
يحضر في اليوم والساعة والناحية المذكورين
ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً
ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق
باشم حضر محكمة الزقازيق الاهليه

بدروس يوسف

اعلان

من قلم محضرين
محكمة نجع حمادي الجزئية

انه في يوم الاربعاء ١٤ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحا لمبيع الزراعة بمحايها
سبباع بطريق المزاد العمومي زراعة ٦
قراريط قصب شايعه في ١٢ قيراط كائنة بقبالة
بحري البحر بزمم ناحية الحسانات تعلق محمود
يوسف المزارع من نجع عابد تباع الحسانات السابق
حجزها بناء على طلب عطيه سيدهم المزارع
من الحيل تبع القبلي سمهود نفاداً للحكم الصادر
من محكمة استئناف قنا بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٠٩
فن له رغبة في المشتري فليحضر في اليوم والساعة
المحددین أعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن
فوراً وان تأخر يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٠

عن الباشم حضر

جورجي مكار

(لسعاده مكاتبنا الفاضل)

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paratssant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Redacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 7

الحقوق

(ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشا ما غا ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفا

هذه الجريدة مقررة رسميا لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٢٠

استئناف مصر - جنائي - ١٧ يناير سنة ١٩٠٠
النيابة - ضد - جمعه محمد عبدالله واخزين
اعلان الحضور . الاستئناف

١ - اذا حصل خطأ في نص في الاعلان
المسلم الى المتهمين بهم مختلفة لحضورهم امام
الاستئناف بان ذكرت فيه تهمة كل منهم بما يخالف
ما حكم به عليه امام محكمة الدرجة الاولى لزم
ان تعتبر محكمة الاستئناف انهم مطلوبون امامها
ليحاكموا على تهم جديدة لم يحاكموا عليها امام
الدرجة الابتدائية وانها بنظر الدعوى حسب
الاعلان تكون قد تجاوزت القانون حيث تكون
قد فصات في حالتها الاستئنافية في امر لم ينظر
ابتدائيا

٢ - انه وان تكن المادة ٢٤٠ جنائيات تقضى
بان « اوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة
على انعقاد الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع اول شاهد
او قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والاسقط
حق الدعوى بها » الا ان هذا النص لا يمنع
المحكمة من ان تقرر ببطلان الاجراءات من
تلقاها نفسها ولو لم ينتبه المتهم الى هذا البطلان
وتمسك به وذلك محافظة على العدالة والصالح
العمومي في ضبط الاجراءات القانونية ودقتها

النيابة العمومية اتهمت المذكورين الثلاثة
الاول باستعمال القسوة مع الاخير والثلاثة
الآخرين بضربه وبتجاربه هو أي الاخير
بالتعرض بالقوة الى عمران حسن في الاطيان
الواضع اليد ههنا ومنعه من الانتفاع بها في ٥
سبتمبر سنة ٩٩ بالخرية

ومحكمة قنا الجزئية حكمت بجلستها المتقدمة
في ١٣ ديسمبر سنة ٩٩ طبقاً للمادة (١٧٨)
جنائيات والمادة الاولى من دكرتو ٣٠ مارس
سنة ١٨٩٢ والفقرة السادسة من المادة ٣٥٢
عقوبات حضورياً أولاً ببراءة ساحة كل من جمعه
عبدالله ويوسف خليفه يوسف وعلي محمد يوسف
وعمران حسن وعلي عمران و ابراهيم عمران
عما نسب اليهم ثانياً بجبس احمد محمد بجيت المتهم
الاخير مدة خمسة عشر يوماً تلقاء ما وجه اليه
والزمت بالمصاريف وان لم يدفع طوعاً يعامل
بمقتضى المادة ٤٩ من قانون العقوبات

وحيث ان هذا الحكم استأنفه المحكوم
عليه في ١٤ ديسمبر سنة ٩٩ وكذلك نيابة المحكمة
المذكورة في ٢٣ منه والنيابة العمومية لدى محكمة
الاستئناف فوضت الرأي للمحكمة للمبرئين وتأيد
الحكم للمحكوم عليه

من حيث ان النيابة العمومية اقامت الدعوى
على المذكورين وطلبت أمام محكمة قنا أولاً
الحكم على جمعه محمد عبدالله ويوسف خليفه

بدائرة الخنيخ والجنائيات المشكلة تحت رئاسة
حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات
مستر بري ومستر سانو قضاء ومحمد توفيق سعودي
افندي وكيل النائب العمومي ومحمود فكري
افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي
في قضية النيابة نمرة ٢١٨٤ سنة ٩٩ المقيده
بالجدول العمومي نمرة ٣٢ سنة ٩٠٠
ضد

جمعه محمد عبدالله عمره ٤٨ سنة عمدة الخربة
معين للمحاماه عنه محمد افندي عوض
يوسف خليفه يوسف عمره ٤٥ سنة شيخ
غفر الخربة

علي محمد يوسف عمره ٤٠ سنة طواف الخربة
عمران حسن ٧٥ « مزارع «
معين للمحاماه عنه محمد افندي عوض
علي عمران عمره ٤٢ سنة شيخ بلد الخربة
معين للمحاماه عنه محمد افندي عوض

ابراهيم عمران عمره ٣٥ سنة شذاف الخربة
معين للمحاماه عنه محمد افندي عوض
احمد محمد بجيت عمره ٣٢ سنة مزارع
بالخرية ومعين للمحاماه عنه سليم افندي بستر
بعد سماع التقرير المقدم من جناب مستر
بري وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهمين
والحاميين عنهم والاطلاع على أوراق القضية
والمدولة في ذلك قانوناً

فهذه الاسباب

وبعد رؤية المادة ١٧١ جنایات
حكمت المحكمة حضوراً ببراءة ساحة المتهمين
واضافة المصاريف على طرف الحكومة
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاربع ١٧ يناير سنة ١٩٠٠

٢١

مصر - استئناف جنح - ١٣ يناير سنة ١٩٠٠
النيابة - ضد - لطيف باشا سليم
استئناف احكام المخالفات

١ - ان واضع القانون منع استئناف
الاحكام الصادرة في المخالفات الا في حالتين مذكورتين
في المادة ١٥٠ من تحقيق الجنایات الاولى ان
يكون صادراً بالجلس والاثانية ان يكون مبنياً على
خطأ في تطبيق نصوص القانون او تأويلها

٢ - الخطأ الذي يقع في تطبيق نصوص
القانون ويحيز استئناف الحكم الذي بني عليه
هو مخالفة النص للواقعة التي ادرجت تحته

فاذا حكم قاضي المخالفات على متهمة بجرمة
السب بعقوبتها القانونية بعد ان يكون ذلك المتهمة ابدى
عذراً ينفي العقاب عنه كالتحريض المنصوص
عنه في المادة ٣٤٦ عقوبات يكون قد حكم ببطلان
ذلك العذر وليس في هذا ما يوجب القول بان
هناك خطأ في تطبيق القانون او تأويله

٣ - لقاضي المخالفات الحكم في التعويض
المدني الناتج عن المخالفة بما لا يتجاوز اختصاص
الحاكم الجزئية لكن اذا كان حكمه غير قابل من
حيث العقوبة للاستئناف حسب نص المادة ١٥٠
فلا يحمله قابلاً للاستئناف ما اذا كان قاضياً في
التعويض المدني بأكثر من الف قرش لانه اذا
جاز استئنافه فما يتعلق بالحق المدني دون العقوبة
لاوجب ذلك تناقضاً في الاحكام ومخالفة لقوة الشيء
المحكوم به نهائياً حيث يكون حينئذ من السائع
للمستأنف ان يطلب عدم الزامه بالتعويض لان

وحيث ان محكمة الاستئناف لو اعتبرت طلب
الحضور المعلن الى المتهمين صحيحاً وحكمت عليهم
بناء على الطلب المذكور فيكون المتهمون قد حرروا
من حقهم الذي لا نزاع فيه وهو رفع استئناف
عن حكم صادر من هذه المحكمة في تهمة لم تنظر
فيها محكمة أول درجة

وحيث انه وان تكن المادة ٢٤٠ من قانون
تحقيق الجنایات قضت بان اوجه البطلان الذي
قع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب
مبداً قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم
يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها الا
ان هذا النص لا يمنع المحكمة من ان تقر ببطلان
الاجراءات من تلقاء نفسها ولو لم ينتبه المتهمة الى
هذا البطلان ويتمسك به وذلك محافظة على العدالة
والصالح العمومي في ضبط الاجراءات القانونية
ودقتها

وحيث انه وان تكن النيابة قد شرحت
شفاهاً الثلاث تهمة الموجهة ضد المتهمين أمام
محكمة أول درجة وان المتهمين المذكورين قد
دافعوا عن انفسهم ولم يتمسكوا باوجه البطلان
الا ان المحكمة ترى مع ذلك ان اوجه البطلان
المذكورة ما زالت موجودة

وحيث ان الحكم بخلاف ذلك يبنى عليه
انه اذا طلب متهمة للحضور امام محكمة أول درجة
لحاكمته نظير سرقة بسيطة فلا يجوز ان يعان
للحضور امام محكمة الاستئناف في تهمة ضرب
او جرح وانه اذا كانت المادة ٢٤٠ جنات
تقضى حقيقة بزوال كافة اوجه البطلان ففي هذه
الحالة يجب اذا اعتبار طلب الخصوم الثاني صحيحاً
ضد كل متهمة غير حائز على المعرفة الكلية لبدء
اوجه البطلان

وحيث انه لايجوز عدلاً حرمان المتهمة من
الوقت الكافي للاستعداد والدفاع عن نفسه في
تهمة لم يكن عالماً بها في بادئ الامر
وحيث ان المحكمة ترى ما تقدم وجوب الحكم
ببراءة ساحة المتهمين مما نسب اليهم

يوسف وعلي محمد يوسف بالمادة ١٢٠ عقوبات
باستعمال القسوة مع احمد محمد بجنت المتهمة
السابع ثانياً الحكم على عمران حسن وعلي عمران
وابراهيم عمران بالمادة ٢٢٠ عقوبات لتهمة
تهمة بضرب احمد محمد بجنت المذكور ثالثاً
الحكم على هذا الاخير طبقاً للمادة الاولى من
الامر العالي الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ لتهمة
بالتمرض بالقوة لعمران حسن في الاطيان الواضع
اليدها

وحيث ان محكمة قنا الجزئية بناء على الثلاث
تهمة المذكورة حكمت بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٩
ببراءة المتهمين الستة الاولين وعلي المتهمة السابع
مدة خمسة عشر يوماً

وحيث انه لما تقدمت الدعوى الى محكمة
الاستئناف للنظر في الاستئناف المرفوع من احمد
محمد بجنت عن الحكم الصادر ضده ومن النيابة
بالنسبة لبراءة الستة متهمة الآخرين وانه رغمًا
عن هذه الحالة الواضحة جلياً قد أعلن المتهمون
كلهم بدون استثناء للحضور أمام محكمة الاستئناف
لحاكمته نظير تعرضهم بالقوة لعمران حسن المتهمة
الرابع في الاطيان الواضع يده عليها فكان عمران
حسن قد أصبح أمام محكمة الاستئناف متهماً
بالتمرض لنفسه في اطيانه وهذا وجه واحد
من اوجه الخطأ

وحيث ان تهمة التعرض كانت منسوبة أمام
محكمة أول درجة للاحمد محمد بجنت فقط وأما
المتهمون الستة الآخرون فان البعض منهم كان
منسوب له استعمال القسوة مع احمد محمد بجنت
المذكور والبعض الآخر كان منسوب له ضربه
كما سبق الذكر وكما يتضح من وقائع الدعوى
وحيث انه في هذه الحالة رأت محكمة
الاستئناف انه ليس مطلوب منها الحكم في
الاستئناف المرفوع من النيابة ومن احمد محمد
بجنت عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة
بل الحكم في تهمة جديدة لم يسبق نظرها أمام
محكمة أول درجة وبناء عليه لا يمكن ان تكون
أساساً لاستئناف قانوني

والمداولة فيها طبقاً للقانون

حيث ان واضع القانون منع من استئناف الاحكام الصادرة في المخالفات الا في حالتين مذكورتين في المادة (١٥٠) من تحقيق الجنابات الاولى ان يكون الحكم صادراً بالحبس والثانية ان يكون مبنياً على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها

وحيث انه من المقرر الواضح ان حق استئناف الحكم بالحبس انما يجوز للمحكوم عليه وحده فلا يجوز الاستئناف النيابة العمومية ولا للمدعي بالحقوق المدنية وان رفض طلبه الا اذا كان استئنافاً مبنياً على الوجه الثاني من المادة المذكورة

وحيث ان الخطأ الذي يقع في تطبيق نصوص القانون ويوجب استئناف الحكم الذي بني عليه هو مخالفة النص للواقعة التي أدرجها الحكم تحته وحيث ان الواقعة كما أثبتها الحكم المستأنف وكما اتفقت مرافعة الخصوم عليها سب غير علني وغير مشتمل على اسناد عيب معين

وحيث ان هذه التهمة بهذا الوصف منطبقة تمام الانطباق على نص المادة ٣٤٦ عقوبات وهي المادة التي طلب المدعي المدني حضور المستأنف أمام محكمة المخالفات بناء عليها

وحيث ان الاعتذار التي قررها القانون ورتب عليها تخفيف العقوبة أو نفيها عن مرتكب الفعل المعاقب عليه أصلاً انما وسائل دل عليها ووكيل اقامة البرهان على كل وسيلة لمن يدعيه فالذي يدعي انه ارتكب الجرم وهو يدافع عن نفسه مكلف بإثبات انه كان في حالة الدفاع عن النفس والذي يدعي التحريض عليه اقامة البرهان فيه

وحيث ان وسائل الدفاع كلها من الوقائع التي يحكم فيها القضاء حكماً باتاً بمقتضى نظرهم وبحسب ما يملكه عليهم وجذائهم غير تابعين في ذلك الى نص من نصوص القانون ولا مرتبطين بقدر روابط الاستنتاج الطبيعي العقلي

وحيث ان حكم القاضي على المتهم بالعقوبة

قدم الواصل يوم الثلاثاء ٣١ أكتوبر سنة ١٨٩٩ حكمت حضورياً على المستأنف بغرامة قدرها مائة قرش وخمسة ونمائين جنباً مصرياً وبجميع المصاريف وب عشرة جنابات للمحامي عن المدعي بالحقوق المدني وأثبت في حكمها ان (شروط السب والشتم والقدف توفرت في هذا الخطاب) وان الواقعة تنطبق على المادة (٣٤٦) عقوبات وطبقت حكمها على هذه المادة وعلى المواد ٢٨٣ و ٣٥٢ و ٤٩ من القانون المذكور وحيث ان سعادة لطيف باشا سليم استأنف هذا الحكم بتقرير حرره في قلم كتاب المحكمة المذكورة في ٢ نوفمبر سنة ٩٩ وصرح فيه انه يستأنفه بالنسبة الى الغرامة والتعويض معاً

وحيث ان الوكيل عن المستأنف طلب في جلسة ٦ يناير سنة ٩٠٠ قبول الاستئناف شكلاً والغاء حكم محكمة المخالفات المشار اليها وبراءة موكله من التهمة ورفض طلبات المدعي المدني والزامه بالمصاريف وذلك لان المحكمة أخطأت في تطبيق نص القانون على الواقعة اذ يشترط في الحكم بمقتضى المادة ٣٤٦ عقوبات ان لا يكون الشتم مسبباً عن تحريض المشتوم للشتم والتحريض حصل فعلاً من حضرة علي بك جاهين المدعي المدني الى سعادة لطيف باشا سليم بالكيفية التي شرحها في مرافعته أمام محكمة المخالفات وان تلك المحكمة لم تذكر شيئاً عن ذلك السب

وحيث انه طلب أيضاً قبول الاستئناف من حيث التعويض المدني اذا صح عدم قبوله بالنسبة الى العقوبة المحكوم بها وارتنك على المواد ٢٦ من قانون المرافعات و ١٤٥ من قانون تحقيق الجنابات

وحيث ان النيابة العمومية والوكيل عن المدعي المدني طلبا الحكم بعدم قبول الاستئناف لان الخطأ في التطبيق الذي يدعيه المستأنف غير موجود ولان الحكم بالتعويض تابع للحكم بالعقوبة وأصر الوكيل عن المستأنف على طلباته

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق

الفعل الناشئ عنه لم يقع منه وهذا غير جائز لقيام الحكم بالعقاب حجة لا تقبل الرد على اثباته ونسبته اليه

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بجلسته استئناف الجنيح المنعقدة علناً بالمحكمة في يوم السبت ١٣ يناير ١٩٠٠ و ١٢ رمضان سنة ٣١٧ تحت رئاسة سعادة احمد فتحي بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات علي بك زكي ومحمد أفندي توفيق قضاة وحضرة مصطفى أفندي أبو زيد مساعد النيابة وحسين أفندي سلمان كاتب الجلسة صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة نمرة ٢١٩٩ الواردة الجداول نمرة ٢٦٤٤ وعلي بك جاهين مدعي مدني

ضد

لطيف باشا سليم رئيس محكمة مصر المختلطة ومقيم بالعباسية

متهم بتجاربه على شتم علي بك جاهين بالعباسية بجواب أرسله اليه بدون تاريخ

حيث ان حضرة الطالب علي بك جاهين كلف سعادة لطيف باشا سليم في ١٩ أكتوبر سنة ٩٩ و ١٤ جاد آخر سنة ١٣١٧ بواسطة حبيب أفندي جرجس مندوب المحضر بمحكمة الازبكية بالحضور أمام محكمة المخالفات بقسم الواصل في يوم الثلاثاء ٣١ أكتوبر سنة ٩٩ لسمع الحكم عليه بالعقاب المنصوص عليه بالمادة ٣٤٦ من قانون العقوبات وبدفع مبلغ خمسة آلاف قرش على سبيل التعويض واتعاب المحاماه

وذلك لانه وصل الى الطالب في ٢٤ ستمبر سنة ٩٩ من سعادة المعلن اليه كتاب مفتوح غير مطروفي بخطه وتوقيعه بدون تاريخ بواسطة خادم سعادة المعلن اليه يتضمن شتماً وسباً لاطالب واسناد عيوب غير معينة

وحيث ان الوكيل عن المدعي المدني طلب بجلسته يوم الثلاثاء المذكور أمام تلك المحكمة ان يحكم له بمائة جنيه لا بخمسين

وحيث ان محكمة المخالفات المنعقدة علناً في

﴿ ٢٢ ﴾

مخالفات مصر - ٣١ أكتوبر سنة ٩٩
علي بك شاهين - ضد - لطيف باشا سليم
السب

ان علماء القانون متفقون على ان السب والشتم والقذف تقع اما بالفاظ معينة او بعبارات مخدشة بالشرف او التاموس او ان يقصد بها الازدراء بالشخص وان تقع مقصودة

محكمة قسم الويلي الاهلية بجستها العلنية المنعقدة تحت رئاسة حضرة محمد بك رشاد القاضي وبحضور حضرة اسكندر افندي مخايل مندوب النيابة ومحمد احمد الكاتب

اصدرت الحكم الاتي

في قضية النيابة نمرة ٧٨٦ سنة ٩٩ وحضرة
علي بك شاهين مدعي بحق مدني
ضد

سعادة لطيف باشا سليم رئيس محكمة مصر
المختلطة سكنه العباسية

لتعديه بشتم حضرة علي بك شاهين بالعباسية
بحجوب ارسله اليه بدون تاريخ بتاريخ ١٧ أكتوبر
سنة ٩٩

اعلن علي بك شاهين سعادة لطيف
باشا سليم رئيس محكمة مصر الابتدائية المختلطة
بالحضور امام هذه الجلسة متهماً له بأنه شتمه
بحجوب أرسله اليه ويطلب في اعلان الحضور
الحكم بالعقوبة وبالزامه بان يدفع مبلغ خمسين
جنيهاً بصفة تعويض مع الزامه بالمصاريف واتعاب
الحمام

وفي الجلسة حضرة ابراهيم بك الهلباوي عن
التمهم وحضر نقولا افندي توما عن المدعي بالحق
المدني

ووكيل المدعي طلب التعويض الى مائة جنيه
ودفع الرسم

وحضرة مندوب النيابة طلب العقاب بالتطبيق
للمادة ٣٤٦ « عقوبات ووكيل المدعي بالحق

لقيام الحكم بالعقاب حجة لأقبل الرد على آياته
ونسبته اليه

وحيث ان جواز الاستئناف في الحقوق
المدنية المنصوص عنه في الوجه الثاني من المادة
١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات في حالة الحكم
ببراءة المتهم لا يؤدي الى هذا التناقض لان قوة
الحكم في البراءة لا تستفاد في هذه الحالة المذكورة
من حكم القانون بل من عدول النيابة العمومية
عن استئناف الحكم بالبراءة اذ الحكم في ذاته
يقبل الاستئناف ولا يجوز ان تكون ارادة
النيابة العمومية حجاباً يمنع المدعي المدني عن
اثبات حقه في المخالفات فاستئناف الاحكام محظور
بنص القانون لا بارادة النيابة ومثل التناقض الذي
ينشأ عن عدم استئناف الاحكام بمعرفة النيابة مثل
التناقض الذي يحصل في حالة الحكم بالعقوبة على
متهمين كثيرين لا يستأنف بعضهم وبعضهم استأنف
فيحكم ببراءة لان التهم غير صحيحة ومثل التناقض
الذي يحصل ايضاً في المسائل المدنية لهذا الدب
وهو في الحقيقة لا يعد تناقضاً صحيحاً كما تقدم
وحيث انه لذلك مثلاً في حالة الحكم من
محكمة الجنج ببراءة متهم في جنحة لم يدع المجني
عليه فيها بحق مدني وكان ذلك الحكم مبنياً على
عدم ارتكاب المتهم للفعل المسند اليه اذ في هذه
الحالة لا يجوز للمجني عليه ان يرفع دعوي امام
المحكمة المدنية ويثبت امامها حصول الفعل
الذي يشكى منه خلافاً لما حكمت به محكمة العقاب
وحيث انه لذلك تكون محكمة مخالفات قسم
الوايلي لم ترتكب خطأ في تطبيق نصوص القانون
ويكون الاستئناف غير مقبول

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادة (١٥٠) من قانون
تحقيق الجنايات التي نصها الخ
حكمت المحكمة حضورياً بعدم قبول
الاستئناف سواء كان من جهة العقوبة او من
جهة التعويض والزمتم المستأنف بالمصاريف
وان لم يدفعها يعامل طبقاً للقانون

بعد ان يكون ذلك التهم ابدى عذراً يخفف
العقاب او ينفيه عنه كالتحريض الذي يدعيه
المستأنف حكم ببطلان ذلك العذر وليس في
هذا ما يوجب القول بان هناك خطأ في تطبيق
القانون او تأويله

وحيث ان الاحتجاج بما جاء في الفقرة
الاخيرة من المادة ٢٦ مرافعات في غير محله لان
تلك المادة تبين اختصاص المحاكم الجزئية في
التعويضات التي يطالبها احد المصوم لجريمة ارتكبت
عليه وقد زيدت هذه الفقرة على تلك المادة بعد
ان صارت المحاكم الجزئية تحكم في الجنج

وحيث ان ذكر المادة (١٤٥) من قانون
تحقيق الجنايات في غير محله ايضاً لان هذه المادة
انما منعت قاضي المخالفات من تعدي حدود
اختصاص المحاكم الجزئية العام والمحاكم الجزئية
لا تختص بالحكم في اكثر من عشرة الاف قرش
الا ما استثنى ولا حكم للاستثناء ولو ان القانون
اراد الترجيع الى اختصاص المحاكم الجزئية بنظر
التعويضات المطلوبة عن جنحة او جناية الى
ما لا نهاية لما احتاج الى هذا القيد المذكور في
المادة ١٤٥ ولترتب على تأويل المستأنف مساواة
قاضي المخالفات بقاضي المحكمة الجزئية في سعة
الاختصاص بالنظر الى التعويض وذلك غير
مقبول وفضلاً عن ذلك كله فان عبارة المادة
١٤٥ موجودة قبل زيادة الفقرة الاخيرة في
المادة ٢٦ مرافعات فترجيع القديم الى الجديد
غير مقبول

وحيث ان الاعتراض بان اعتبار احكام
المخالفات نهائية في التعويضات المدنية وان زادت
على الف القرش يناقض خطة القانون في الاحكام
المدنية انما يرد على اصل الوضع لا على القانون
المسنون

وحيث ان جواز استئناف احكام المخالفات
من جهة التعويض دون جواز استئنافها من جهة
العقوبة لاوجب ذلك تناقضاً في الاحكام وردياً
لقوة الشيء المحكوم نهائياً فيه اذ يكون حينئذ من
السائق للمستأنف ان يطلب عدم الزامه بالتعويض
لان الفعل الناشئ عنه لم يقع منه وهو غير جائز

المدني شرح التهمة وطلب الحكم بالتعويض
ووكيل المتهم قال انه يلزم توفر الشروط الاتية
لأجل امكان تطبيق العقاب

اولا ان يكون الشتم بالفاظ معينة

ثانياً ان يكون هناك قصد الاضرار

وارتكب على شرح العلامة « دللوز » وقدم
الجزء الثالث عشر ويقول بان الجواب المقامة
بشأنه الذعوى لم يتضمن الفاظ شتم مينة حتى
يمكن ان يعاقب عليها القانون وفي الموضوع يقول
انه لو فرض واعتبرت تلك الالفاظ شتماً فانها
حصلت بدون قصد سي

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
فصدر الحكم الاتي

حيث ثبت ان سعادة لطيف باشا سليم ارسل
لحضرة علي بك شاهين خطاباً هذا نصه

« دولتو حضرة زوجة البرنيسيس

ان الذي حصل منك ومن امراتك مدة
اقامتكم بمنزلنا لا يحصل الا من الرعاع وهذا ليس
بمستغرب بعد الذي قيل ويقال فما علينا منه فان
الشيء من معدنه لا يستغرب هذا وانني اخبرك ان
الناس كانوا يعلمون ما كان بيني وبينك من المحبة
والان قد انقطع حبل اتصالنا (والحمد لله) ولا بد
ان الناس يسألوني عن السبب فانا مجبور ان
اخبرهم عن تفصيلات ما وقع من الاول وقبل
زواجكم الى الاخر يكون معلوم يا حضرة زوج
البرنيسيلري

« سؤال الى حضرة زوج البرنيسيلري ما سبب
زعلك على خالك وعلى صديقتك ليه يا حضرة
زوج البرنيسيلري

« جوابه ان صاحبة الدولة والعفاف البرنيسيس
زوجتي اخبرتهم عن اسمهم قتال السويس التي
عندها وهم نصحوها بحفظها وعدم التفريط فيها
حتى عدم إعطائها لي خوفاً من ضياعهم وصرفهم
مثل ما ضيعت وصرفت وخربت غيرهم فانا
زعلت عليهم وعرفت انهم خائنين لماذا زوجتي
اخبرتهم باسمهم القتال لك الحق يا حضرة زوج
البرنيسيلري ان زعل عليهم وتعرفهم انهم خائنين

(عجائب عجائب كثرت المجانين) ويا هل ترى هو
صحيح ان البرنيسيس عندها اسمهم قتال السويس
وانها اخذتهم كما اخذت من تركه اسماعيل باشا
راتب خفية انا لا اظن ذلك وانما هي مصيدة
اصطادت البرنيسيس حضرة زوجها المسكين مسكين
مسكين رحمة الله عليه يا حضرة زوج البرنيسيلري
امضا

لطيف

وحيث ان علماء القانون ومنهم العلامة « دللوز »
شرحوا السب والشتم والقذف فاتفقوا على ان
يقع ذلك اما بالفاظ معينة او بعبارات مخدشه
بالشرف او التاموس او ان يقصد بها الازدراء
بالشخص وان تقع مقصوده (راجع « دللوز »
جزء ١٣ صحيفة ٤٤٢ نمرة ١٠٦٠ صحيفة ٤٣٩
نمرة ١٠٣٢)

وحيث ان هذه الشروط توفرت في هذا
الخطاب فالفاظ الشتم معينه في عبارة قوله « ان
ما حصل منك ومن امراتك لا يحصل الا من
رعاع الناس وان الشيء من معدنه لا يستغرب »
وقوله « عجائب عجائب كثرت المجانين »

وبالاختصار فان لهجة الخطاب كلها من أول
العنوان الى نهايته جل يقصد منها الاهانة والازدراء
بالمدعي بالحق المدني

وحيث ان قصد الاهانة والازدراء ثابت
ضد محرر الخطاب من التناقر والخصام الذي وقع
بين سعادة الباشا والمدعي بالحق المدني قبل تحرير
الخطاب وكما تبين من مرافعات الخصام ووقائع
الذعوى

وحيث ان الواقعة معاقب عليها بالمادة ٣٤٦
عقوبات

وحيث اننا نرى استعمال الرأفة عملاً بالمادة
« ٣٥٢ » عقوبات ووجوب التعديل في التعويض
المطلوب الحكم به

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد ٢٨٣ و ٣٤٦ و
٣٥٢ و ٤٩٠ عقوبات التي نصها الخ
وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنائيات

حكمنا حكماً حضورياً بالزام سعادة لطيف
باشا سليم بغرامة مائة قرش مع الزامه بان يدفع
الى المدعي بالحق المدني علي بك شاهين مبلغ خمسة
ونمانين جنيه مصري مع الزامه بكافة المصاريف
وقدرنا اتعاب المحاماة مبلغ عشرة جنيهات فان لم
يدفع المصاريف والغرامة يعامل طبقاً للقانون
هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها المنعقدة
في يوم الثلاث ٣١ اكتوبر سنة ٩٩

محكمة الامور الجزئية والمصالحة بيني سريفي
اعلان

نشره اولي

عن بيع عقار

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٠ القاضي بزع ملكية
الحرمة عائشه بنت حسب النبي من المقار الاتي
بيانه وبيعه بالمراد العمومي وقاء لسداد دين
الطالب وقدره ٢٩٣ قرش صاغ خلاف المصاريف
المستجدة والتي تستجد لغاية يوم البيع المسجل
هذا الحكم بقلم كتاب محكمة بيني سوييف الاهلية
بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٠ نمرة ٧٦

وهذا البيع هو بناء على طلب حسن علي
التاجر ومقيم بناحية طنسا بني مالو المقيدة بالجدول
سنة ٩٠٠ نمرة ٣٥٤ بتوكيل يعقوب افندي خانكي
الافوكاتو

ضد

الحرمة عائشه بنت حسب النبي من ناحية
طنسا بني مالو
بيان العقار

س ط
١ ٦ بقبالة الدلالة الحد القبلي ورثة انصاري
حسن والبحري باقي الاطيان والشرقي
ابعدية قنطرة والغربي السكة الحديد
١ ٦ بقبالة العاقولة الحد الغربي اطيان محمد
نصر والشرقي ترعة المسمة والبحري
جمعه غتوري والقبلي ورثة انصاري حسن
١ ٨ غيط عمار القبلي الحد البحري محمود

عبد والقبلي ترعة العياط والشرقي ورثة
انصاري حسن والغربي باقي الاطيان
١٨ . قبالة ابوسلام الحد البحري ترعة رنج
طنسا والقبلي قبالة المصعد والغربي
ورثة انصاري والشرقي باقي الاطيان
٢٠ . قبالة المصعد الحد الغربي باقي الاطيان
والشرقي ورثة زهير معتوق والقبلي باقي
الاطيان والبحري ورثة انصار حسن

س ط
١٠ ٦

وان حكم نزع الملكية ميين به ان بيع العقار
المذكور يكون قسماً واحداً كشروط البيع الموضح
باعلان الدعوى المودع هذا الحكم والاوراق
المتعاقبة بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب
عليهم وقت ما يريد
وان الثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة
هو مبلغ ٢٠٠ قرش صاغ
بناء عليه

نعلم انه سيصير الشروع في بيع العقار
المذكور في يوم الاحد ٢٥ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزايدات الكائنة
بسراي المحكمة ببني سويف
فعلى من يكن له رغبة في المشتري ان يحضر
في اليوم والساعة والمحل المذكورين للمزايدة في
العقار المذكور

تحريراً بسراي المحكمة ببني سويف في
يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٠ و ٢٤ شوال سنة ١٣١٧
باشكاتب محكمة بني سويف الاهلية
احمد شكري

• اعلان بيع عقار
محكمة دمياط الاهلية
نشرة أولى

انه بجملة المزايدات العمومية التي ستعقد
بسراي المحكمة في يوم الاربعاء ٤ ابريل سنة
١٩٠٠ و ٤ ذي الحجة سنة ١٣١٧ الساعة ٨
افرنكي صباحاً
سيصير بيع العقار الآتي بيانه ملك احمد

محمد خفاجي من دمياط وفاة لمبلغ الفين وتسعمائة
وثلاثة واربعين قرشاً وواحد وثلاثين فضه
صاغ المطلوب الي عبد الحي جوده و ابراهيم
كشك من دمياط ومصاريف المحكمة
بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه
المحكمة بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٠٠ ومسجل
بمحكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية في اول
مارس سنة ١٩٠٠ نمرة ١١٢ القاضي بنزع ملكية
العقار الآتي ذكره وبيعه دفعة واحدة ويكون
الثمن الاساسي مبلغ الفين قرش صاغ

اما شروط البيع فمدونة بحكم نزع الملكية
المودع بقلم كتاب المحكمة لمن يرغب الاطلاع
عليه وهذا بيان العقار

اولاً حصه في منزل كائن بحارة المديه
والحدادين قدرها ثلاثة وعشرون
سهماً من قيراط واربعه أخماس سهم
قيراط يحد من شرقي طريق سالك
وفيه الباب ومن بحري منزل وقف
الرضوانية ومن غربي البحر الاعظم
ومن قبلي ورثة اسماعيل افندي طوله
٢٣ متر وعرضه ١١ متر

ثانياً حصه في تسعة دكا كين كائنة بحارة
المديه والحدادين قدرها أربعة اعشار
قيراط وثمان وثلاث ثمن عشر قيراط
وربع سدس ثمن عشر قيراط وخمسا
ثمن سدس ثمن عشر قيراط وثلاث خمس
ثمن سدس ثمن عشر قيراط تحد من
شرقي ينتهي بمضه الى وكاله تعلق
احمد افندي عبد الرحمن وشركاه
وبعضه طريق سالك وبه أربعة أبواب
دكا كين ومن قبلي وقف نظارة عبد
السلام بك خفاجي ومن غربي الى
طريق سالك وفيه باب الحمام وخمسة
ابواب دكا كين ومن بحري بمضه الى
وقف نظارة عبد السلام بك خفاجي
وبعضه الى منزل الحاج علي الشامي
طوله ٣٠ متر وعرضه ٢٢ متر

ثالثاً حصه في منزل كائن بحارة القنطرة قدرها

سبعة عشر سهماً من قيراط يحد من
بحري ينتهي الى طريق سالك وفيه
الباب ومن غربي طريق سالك أيضاً
ومن شرقي ينتهي بمضه الى منزل
الاعصر ومنزل دندوشه ومن قبلي
منزل منجد طوله ١٦ متر وعرضه
١٤ متر

تحريراً بسراي المحكمة بدمياط في ٧ مارس
سنة ١٩٠٠ و ٦ القعدة سنة ١٣١٧

كاتب اول محكمة دمياط
علي نصر

اعلان

بيع عقار

محكمة الزقازيق الاهلية

نشره ثالثه

انه بجملة المزايدات التي ستعقد بسراي
المحكمة بالزقازيق في يوم السبت ٣١ مارس
سنة ٩٠٠ الموافق ٣٠ ذي القعدة سنة ١٣١٧
سيصير بيع الاطيان الآتي بيانه ادناه تعلق
احمد محمد ابراهيم من ذوي الاملاك وقاطن
بمنشاة صهره وفاة لادين المحكوم به عليه الى
الحواجه جبران عوض التاجر بصفته مدير شركة
اخوان يوسف عوض الكائن مركزها بميت
غمر وقدره ١١٦٨ قرش المحكوم به ومبلغ
٧٤٦٥ قرش صاغ مصاريف التسجيل خلاف
ما يستجد

بيان الاطيان

اولاً ٢١ فدان و ١٥ قيراط بحوض العشرة
محدوده من بحري ترعة منشاة صهره
والغربي ورثة عبيد الفلاح افندي
فتححي والقبلي داير الناحية والشرقي
حد حشيش ويوجد بها ساقية يرين
كائنة قبلي الاطيان المذكورة

ثانياً ١٧ فدان و ٩ قيراط و ٨ سهم
بحوض الشيوخ الفوقاني منقسمة الى
قطعتين الاولى ٨ فدادين و ١٢ سهم

القويض باطيان العوامر قبلي والشرقي مصطفى
ديان وورثة ابراهيم خلاف والغربي حسين خلاف
وفاء لمبلغ ٤٨١ وما يستجد من المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب غالي بشاره المدعي
وبناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ
١٢ فبراير سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة
أسبوط الاهلية بتاريخ ١٤ فبراير سنة ٩٠٠ نمرة ١٣٥
والبيع يكون قسماً واحداً والثن الذي تبني
عليه المزايدة هو مبلغ ٤٨١ غرش صاغ وشروط
للبيع واضحة بعريضة طلب نزع الملكية والحكم
الموجودين بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من
يريد الاطلاع عليهما فعلى من يرغب المشتري
ان يحضر في الزمان والمكان الموضحين بعاليه
تحريراً في ٢٧ فبراير سنة ٩٠٠ و ٢٧ شوال
سنة ١٣١٧ كاتب اول محكمة جرجا
امضا

اعلان بيع

انه في يوم الاربعاء ٢٨ مارس سنة ٩٠٠
٣٧ القعدة سنة ١٣١٧ الساعة ١٠ و ١١ افرنكي
صباحاً بناحية ابنهس وناحية شوانيس منوفية سيصير
الشروع في مبيع ٢٥ اردب قمح و ١٥ حمل تبن
تقريباً و ١٠ نورج دارس كامل و ١٠ فرس شبقره
بيضه سن ٧ تعلق احد محمد عبد القدوس وحسن
محمد عبد القدوس مدين و ٢٥ اردب فمح و ٢٠
حمل تبن تعلق المعلم موسى سلامه بصفة ضامن
سابق الحجز عليهم بمعرفة حضرة محمد افندي
طنطاوي المحضر بتاريخ ١٧ يونيه سنة ٩٩ تنفيذاً
للحكم الصادر بتاريخ ١٢ ابريل سنة ٩٩ وهذا
البيع هو بناء على طلب الخواجه فرحات ليني
من بنها ومتخذ له محلاً مختاراً مكتب حضرة
محمد افندي عرفه المحامي بمصور بنها
فكل من له رغبة في المشتري فعليه ان
يحضر في اليوم المذكور ومن يرسي عليه المزاد
يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته
ويلزم بالفرق

نائب باشمحضر محكمة بنها الجزئية

امضا

موافق ١٦ القعدة سنة ١٣١٧ الساعة ١ افرنكي
مساء بناحية المباحات الكبرى وفي تاريخه الساعة ٣
افرنكي مساء بعزبة المناجاة الكبرى بمجزرة برد
بزمناح الناحية سيبيع بطريق المزاد العمومي
بقرتين وعجلة بقر و حمار تعلق محمد حسن وحش
وابراهيم محمد شحاته من الناحية المذكورة السابق
حجزهم بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٠٠ موافق ٢٢
رمضان سنة ١٣١٧ بناء على طلب علي حسن
الباز من تبن العياض وبناء على الحكم الصادر
من محكمة فاقوس الجزئية بتاريخ ٢٣ يولييه سنة ٩٩
على مبلغ ١٤٧٨ قرش صاغ ميري بخلاف رسم
هذا النشر

فن له رغبة في المشتري فيحضر في المواعيد
المذكورة بالمحلات الموضحة اعلاه ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على
ذمته ويلزم بالفرق

باشمحضر محكمة فاقوس

مرجان ابراهيم

محكمة جرجا الجزئية

اعلان

بيع عقار

في قضية غالي بشاره من جرجا

ضد

كريشه احمد من العوامر بحري المقيده
بجدول المحكمه نمرة ١٥٠ سنة ٩٠٠

بجلسة المزايدات التي ستعقد باودة البيوع
بسراي المحكمة في يوم ٣ ابريل سنة ٩٠٠

سيبيع بالمزاد العمومي ٢٠ سهم و ١٥ قيراط
أطيان خراجية كائنة بزمناح الناحية العوامر تعلق
المدعى عليه على مساحتين الاولى ٢٠ سهم و ٩
قراريط بقبالة الخمسة الحد البحري مكاي مكي
وحسين حموده والقبلي قبالة القلعاية باطيان العوامر
بحري والشرقي الحاج عبدالله عبد المنعم وورثة
حمد عبد المنعم والغربي وورثه ديان رزق والمساحة
الثانية ٦ قراريط بقبالة الاربعة الحد البحري
محمد بن عبد الكريم مقلد وشركاه والقبلي محمد

محدوده من بحري ابراهيم عمر
والغربي ورثة عمر عبد السيد والقبلي
الترعة المذكورة والشرقي على عمر
والقطعة الثانية ٩ فدادين و ٨ قراريط
و ٢٠ سهم عشوري محدوده من
بحري غيط صافور وفاصل طريق
والغربي ابراهيم نجم والقبلي الحرمة
فاطمة حمديه والشرقي حوض العماره
وفاصل مسقه

ثالثاً ٤ فدادين و ٢٣ قيراط بمحوض التجاربه

محدوده من بحري اطيان رواتي
والغربي فاصل مسقه من حوض
الشيخ والقبلي بدوي محمد والفرقي
محمد باشا طاهر والقطعة المذكورة
فدائين وثمانية قراريط عشوري
و ١٥ قيراط وفدائين خراجي

رابعاً ١٦ قيراط بمحوض الكتبه محدوده
من بحري محمد البرهامي والغربي
عمر الدوس والقبلي محمد علي والشرقي
سليمان سليم البدوي

خامساً ٦ فدادين و ٦ قراريط و ٤ اسهم
بمحوض الروض بحري ياوربك شهدي
والغربي والقبلي والشرقي تريتوا والآن
يوسف الدوس

فعلى من يرغب الشراء ان يحضر بقلم كتاب
المحكمة للاطلاع على شروط البيع المنسدرجة
ضمن حكم نزع الملكية الصادر بتاريخ ١٩ ستمبر
سنة ٩٩ ومسجل بقلم كتابها بتاريخ ٢١ منه
نمرة ٦٤٨ لاعطا المزاد والثن الاساسي الذي
تبني عليه المزايدة هو مبلغ ٢٠٠٠ قرش صاغ
عن ثمن الفدان الواحد ويكون البيع قسماً
واحداً

حرر بسراي المحكمة بالقازيق في يوم
٢٥ فبراير سنة ٩٠٠ باشكاتب المحكمة

امضا

اعلان

انه في يوم الاحد ١٧ مارس سنة ١٩٠٠

اعلان

من محكمة عابدين الجزئية الاهلية
عن مبيع منقولات محجوزه بالمزاد العلني
انه في يوم الخميس ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحا بشارع الحزاوي
بالقرب من درب سعادة

سيباع بالمزاد العلني موبليات مثل دواليب
ونجف واسرره نحاس وخلافها تعلق علي افندي
عبد الرحمن التاجر بالحزاوي السابق توقيع الحجز
عليهما بتاريخ ١٢ يولييه سنة ٩٩ و ١٣ يناير
سنة ٩٠٠ بناء على طلب الخواجه انطون ارقش
وشركاء التجار بالاسكندرية والمتخذ له محلا
بمصر مكتب حضرة سليم افندي بستر المحامي
لدى المحاكم الاهلية وهذا البيع تنفيذاً للحكم
الصادر من محكمة عابدين الجزئية بتاريخ ١٦
اكتوبر سنة ٩٩ فعلى كل من يرغب الشراء
الحضور في الزمان والمكان المعيينين اعلاه ومن
يرمي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً والا يعاد
البيع على ذمته ويلزم بالفرق ان نقص
تحريراً في اول مارث سنة ٩٠٠

نائب باشمحضر محكمة

عابدين الجزئية

علي فهمي

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان

مبيع منقولات ودقيق

انه في يوم الثلاثاء ١٣ مارس سنة ١٩٠٠ و ١٢
القعده سنة ٣١٧ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً
بشارع روض الفرج قسم شبرا
سيصير الشروع في مبيع اربعة اكياس دقيق
داخلهم مائتين وقه بطريق المزاد العمومي فذاً
للحكم الصادر من محكمة الازبكية الجزئية بتاريخ
٢٦ اكتوبر سنة ٩٩ ضد محمد تركي القران بروض
الفرج بمبلغ ١١٢ قرش صاغ وما يستجد من
المصاريف وتوقع الحجز عليه بتاريخ ٢١ فبراير
سنة ١٩٠٠ وهذا البيع بناء على طلب خليل

افندي عبد الخالق رئيس خدمه بمدرسه الطب بمصر
فكل من له رغبة للمشتري عليه الحضور
في الزمان والمكان المحدثين باعلاه ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يلزم بالفرق
تحريراً بمصر في يوم ٧ مارس سنة ١٩٠٠

نائب باشمحضر

علي احمد

اعلان

انه في يوم الخميس ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بناحية كفر ميت
العز بمركز ميت غمر

سيصير الشروع في مبيع شب اسود عمره
اثني عشر سنة تعلق التولي عبد النبي من كفر
ميت العز السابق توقيع الحجز عليه بناء على
طلب الحاج محمد بحار التاجر بميت غمر تنفيذاً
للحكم الصادر لصالحه من محكمة ميت غمر
الجزئية بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ٩٩ وقاه لمبلغ
٣٥٠ قرش صاغ

فكل من له رغبة في المشتري يحضر في اليوم
والساعة المحددين اعلاه ومن يرسي عايه المزاد
يدفع الثمن فور وان تأخر يعاد المزاد على ذمته
ويلزم بالفرق

تحريراً بميت غمر في ٦ مارس سنة ٩٠٠

نائب الباشمحضر

بميت غمر

حنا سخرون

اعلان بيع ماشيه محجوزه

بالمزاد العمومي من محكمة السيد زينب
انه في يوم السبت ١٧ مارس سنة ١٩٠٠
و ١٦ القعدة سنة ٣١٧ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً
بناحية البراجيل بمركز ملوي بمديرية اسيوط
سيصير الشروع في مبيع عنزة سوده وجديدين
سود واربعة عنزات سود وعجل بقرب بالمزاد العمومي
فذاً لخلاصة حكمي محكمة السيدة زينب الصادر
بتاريخ ٢٧ يوليو و ١٨ ستمبر سنة ٩٩ السابق
اعلانهم وسبق توقيع الحجز على هذه الماشية

ضمن اشياء اخرى مسترده الآن بدعوى وهذا
البيع سيكون في اليوم المذكور بناء على طلب
الست زينب بنت طه المتخذة لها محلاً مختاراً بمصر
مكتب حضرة ابراهيم افندي تيجب المحامي ومحمود
افندي عبد العزيز وكيل اشغال بمصر الكائن
بشارع اللبودية قنم السيدة زينب

وهذه الاشياء تعلق سالم خفاجي التاجر
بناحية البراجيل بشرط دفع الثمن بالعمله الصاغ
الميري ومن يتأخر عن الدفع يعاد المزاد على
ذمته فان نقص يلزم بالفرق وان زاد تضاف
الزيادة على مبلغ البيع

تحريراً في ٣ مارث سنة ٩٠٠

نائب الباشمحضر محكمة السيدة زينب

امضا

اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهلية
عن مبيع منقولات محجوزه بالمزاد العام
انه في يوم السبت ١٧ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة عشرة افرنكي صباحا بشارع عبد الدائم
والنصرية

سيباع بالمزاد العام اقمشة ومنقولات وخلافها
تعلق محمد بك العرابي وعلي افندي الشريف
السابق توقيع الحجز عليهما بتاريخ ٢٣ مايو سنة
٩٩ بناء على طلب الخواجات انطانيوس ورزق الله
طرابلسي التجار بالمحلة الكبرى والمتخذان لها
محلاً مختاراً مكتب حضرة ابراهيم افندي جمال
المحامي وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة
مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة
٩٩ فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان
والمكان المعيينين اعلاه ومن يرسي عليه المزاد
يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم
بالفرق ان نقص

تحريراً في مارس سنة ١٩٠٠

كاتبه

ابراهيم جمال

المحامي

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur

EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 8

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و إبراهيم جمال المحاميان
اشتراكهما السنوي
٩٦ غرشاً صاعاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

الدعوى لحصول النقص لا يمكن ان يكون
مرة ثانية الا في موضوع الدعوى ومن ثم ان
الاحكام القابلة للنقض هي الصادرة في موضوع
التهمة . وقد تأيد هذا المبدأ بجملة احكام
خلاف هذا

ان محكمة النقص والابرار المشكلة تحت
رئاسة سعادة صالح نائب باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مسيو دو هلس و حامد محمود بك
ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاة ومحمد
صفوت بك الافوكات والعمومي لدى المحاكم الاهلية
ومحمد علي سعودي اقندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من عقل بك غيث عمدة
التخاس عمره ٤٧ سنة ومعين للمحاماه عنه
خليل بك ابراهيم

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٣١٧ المقيدة
بالجدول العمومي نمرة ٦٤٦ سنة ٩٩

وقائع الدعوى

النيابة العمومية كانت اتهمت كلا من محمد
حسنين العوضي ورفقاء بسرقة ملابس واسلحة
نارية من عبد المعطي يوسف ومن معه بطريق
الاكراه ليلاً ونشأ عنه جرح بعض الجنح عليهم
ليلة ٢٦ ديسمبر سنة ٩٧ باراضي ناحية دويده

في المادة ١٧٦ جنابات بنص صريح من انه يحق
للمتهمين في مواد الجنج رفع الاستئناف عن
الحكم ضدهم ولم يجز ذلك للمتهم بجناية؛ لانه
لا موجب بمنح متهماً بجنحة ضماناً أكثر من
متهم بجناية

٣ - يوجد فرق عظيم بين الاستئناف الذي هو
طريق الطعن الاعتيادي وبين النقص وهو الطريق
الاستثنائي والنهائي القاصر على أحوال معينة
بوجه الدقة في القانون فيبين ان طريق الاستئناف
هو للمتهمين وطريق النقص هو للمحكوم عليهم
ويزداد الموضوع وضوحاً من نص المادة ٢٢٠
جنابات التي عدت أحوال النقص فان الحالاتين
الاولى والثانية يتعلقان باحكام الموضوع لان
بيان الواقعة ووجود وجههم لبطلان الاجراءات
او الحكم لا يمكن الاحتجاج بهما الا بعد الحكم
في الموضوع كما يظهر من المادة ٢٢٢ جنابات .

اما الحالة الثالثة من احوال النقص وهي المختصة
بنقص الاحكام بالنظر لبطلانها او بطلان اجراءاتها
فلو كان المقصود منها غير الاحكام التي تصدر
في موضوع التهمة فلماذا اوجب المقتن ان تحال
القضية على محكمة خلاف التي حكمت على ان
المحكمة الاولى لا يوجد اقل مانع يمنعها من
الحكم اذا كانت لم تحكم في الموضوع وأعطت رأيها
فيه . ثم جاء في المادة ٢٢٢ انه اذا قبل الطعن
مرة ثانية امام محكمة النقص فهي تحكم في اصل

القسم القضائي

﴿ ٢٣ ﴾

نقص و ابرام - ١٣ يناير سنة ٩٠٠

عقل بك غيث - ضد - النيابة

الاحكام القابلة للنقض المواد - ٢٢٠ و ٢٢١

٢٢٢ جنابات

١ - ان القانون اجاز الطعن بطريق النقص
كطريق استثنائي للملافاة اجراءات البطلان التي
لولا وجود النقص لاصبحت مقررة قراراً نهائياً
فيحدث عنها الضرر وهذا لا يظهر الا في الحكم
الذي يصدر في اصل الدعوى . ولا يمكن ان
يحتج بالمادة ٤١٦ فرنساوي لان الشارع المصري
لم يقرر في قانونه وبالرغم من نصها فحكم النقص
الفرنساوية مختلفة الرأي

٢ - ان المادة ٢٢٠ جنابات نصت صريحاً
عن الاشخاص الذين لهم الطعن بطريق النقص
ومن ضمنهم المحكوم عليهم - ولم تقل المتهمين -
وعبارة المحكوم عليهم يفهم منها الاشخاص المحكوم
عليهم موضوعاً في اصل التهمة لا في اصل
الاجراءات فانهم في هذه الحالة ما زالوا متهمين
أما عبارة - المحكوم عليه - الواردة في المادة
٣١٤ جنابات فهي خطأ لان الاستئناف يرفع
عن كل حكم يضر بصالح المتهم - وكيف جاء

ومحكمة الزقازيق الاهلية حكمت في ٥ يناير سنة ٩٨ طبقاً للمادة (٢٢٠) عقوبات المعدلة بالامر العالي الصادر في ١٨ افريل سنة ٩٥ بحبس كل من المتهمين مدة ثلاث سنوات . وقد استأنف المحكوم عليهم هذا الحكم . وتأيد في ٧ اغسطس سنة ٩٨ .

وحيث في أثناء نظر الدعوى امام محكمة الاستئناف قد قرر عطيه موسى امام نيابة الزقازيق بوجوده في ذلك السطو هو وآخرين عرف عنهم وان المحكوم عليهم في ذلك السطو هم ابرياء وكان ذلك بحضور عقل بك غيث وبإيعاز من علي ابراهيم العوضي

ومحكمة الاستئناف لما علم لما ذلك قد أصدرت في ٧ اغسطس سنة ٩٨ حكماً بإقامة الدعوى العمومية ضد عقل بك غيث لانه بلغ بامر كاذب وعينت أحد مستشاريها للتحقيق وفي التاريخ المذكور ايدت الحكم المستأنف على المحكوم عليهم

وحيث ان النيابة رفعت بعد ذلك الامر الى اودة الجنايات الكبرى وهذه بقرار صدر منها في اودة المشورة في ٨ اغسطس سنة ٩٨ امرت برفع الدعوى العمومية على عقل بك غيث وعينت للتحقيق المستشار السابق تعيينه

وحيث ان حضرة المستشار المنتدب للتحقيق بعد ان سمع الشهود احوال عقل بك غيث ومن معه من المتهمين على محكمة الجنج وهناك المحامي عن عقل بك غيث رفع مسألة فرعية طلب بها الحكم بالغاء الاجراءات التي حصلت في هذه القضية لان الحكم الذي صدر اولاً من محكمة الاستئناف باطل اذ ان الهيئة التي حكمت كانت مؤلفة من ثلاثة قضاة وهذا يخالف منطوق المادة (١٧) جنابات وكان اللازم تصحيحه بمعرفة محكمة النقض والابرار وان الحكم الثاني الذي صدر من اودة المشورة باطل أيضاً ومخالف للمادة (٥٦) لان القرار الذي يصدر بإقامة الدعوى يلزم ان يكون من دائرة الجنايات المؤلفة من خمسة قضاة لا من اودة المشورة وان ليس

للقاضي المعين للتحقيق ان يصدر امر احالة حتى ان الامر لا يؤثر على القضاة الابتدائيين وبذا لا محل لامر الاحالة المحكي عنه

ومحكمة الزقازيق الاهلية حكمت في ١٧ فبراير سنة ٩٨ بان القرار الصادر من محكمة الاستئناف في ٧ اغسطس سنة ٩٨ غير قانوني وبإلغاء الاجراءات التي حصلت بعده في هذه الدعوى

وسعادة النائب للعمومي استأنف في ٢٦ نوفمبر سنة ٩٨

ومحكمة الاستئناف بتاريخ اول اغسطس سنة ٩٩ حكمت بالغاء الحكم المستأنف وبإحالة المتهمين على محكمة اول درجة للنظر في موضوع القضية والزمت المتهمين بالمصاريف وبغير الحكم غايياً بالنسبة لعطيه موسى

وفي يوم الاربع ١٦ اغسطس سنة ٩٩ تقرر بقلم الكتاب من عقل بك غيث برغبته النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار طبقاً للمادة (٢٢٠) جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال المحامي عن عقل بك غيث والاطلاع على اوراق القضية والمدولة قانوناً

من حيث ان الطالب يلتمس نقض حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ اول اغسطس سنة ٩٩ القاضي بصحة الاجراءات المتعلقة بإقامة الدعوى العمومية على المتهم وبإحالة القضية امام محكمة الجنج للحكم في موضوع التهمة المسندة اليه وحيث ان النيابة العمومية طلبت من المحكمة عدم قبول دعوى النقض لرفعه قبل اوانه اذ الاجكام القابلة للطعن فيها بطريق النقض والابرار هي الاحكام التي قضت في اصل الدعوى

وحيث انه القانون اجاز في الحقيقة الطعن في الاحكام بالنقض والابرار كطريق استثنائي وملجأ نهائي للإفالة اجراءات البطلان التي لولا وجوده لاصبحت مقررة قراراً نهائياً وتلك الاجراءات لا تكون سبباً للبطلان الا لانهما تحدث ضرراً وهذا الضرر لا يظهر قطعياً الا في الحكم

النهائي الذي يصدر في اصل الدعوى ولحد هذا الوقت يجوز دائماً ان يصدر حكم بالبراءة او بالادانة يجعل النقض غير مفيد في حالة الحكم بالبراءة يتبين عدم الفائدة اذا كان وجه البطلان ماساً بحقوق المحكوم عليهم كما ان عدم الفائدة يظهر ايضاً في حالة الحكم بالادانة اذا كان البطلان ماساً بحقوق النيابة او المدعي المدني

وحيث انه لا يجب التمسك بالمادة (٤١٦) جنابات فرنساوي التي لم يقرها الشارع المصري في القانون لحسم النزاع في هذه المسألة ويكفي القول بانه رغماً عن نص هذه المادة فان محكمة نقض وابرار فرنسا مختلفتان في قبول ورفض نقض الاحكام التي لا تفصل في اصل الدعوى . وحيث انه بمقتضى المادة (٢٢٠) جنابات يجوز الطعن بطريق النقض والابرار سواء في الاحكام الصادرة من ثاني درجة من المحاكم الابتدائية في مواد الجنج أو من محكمة الاستئناف في مواد الجنابات أو الجنج

وحيث انه اذا اخذ هذا النص بمعناه العمومي للزم القول بجواز الطعن بطريق النقض والابرار في جميع الاحكام الاستئنافية سواء فصلت في موضوع الدعوى أو لم تفصل وسواء كانت تمهيدية أو فرعية حتى ولو كانت تحضيرية

وحيث ان مثل هذا التفسير الذي يزيد في عيوب الطريقة المتبعة في محكمة النقض والابرار الفرنسية عملاً بالمادة (٤١٦) جنابات فرنساوي يكون سبباً في ستوط قوة الدعوى العمومية ولا شيء يمنع المتهم في رفع مسائل فرعية متتابعة وتقديم الواحدة بعد الاخرى امام محكمة النقض والابرار ويتعين اذ ذلك ايقاف الاجراءات لان طلب النقض يوقف التنفيذ

وحيث ان زيادة على ذلك فان المدة التي يمكن الطعن فيها بطريق النقض مقدرة بشمانية عشر يوماً وفي أثناءها توقف اجراءات التنفيذ والمتهم يمكنه اذن ترك المحاكمة ولا يقرر للطعن الا في اليوم الثامن عشر بعد كل حكم من الاحكام البادية الذكر لاطالة ايقاف الدعوى العمومية

الوصف القانوني للموافقة على الحكم فيها وقد جاء فيها أيضاً أن المحكمة التي تنظر القضية مجدداً تكون غير المحكمة التي سبق لها الحكم فيها وأنه في حالة صدور الحكم من محكمة الاستئناف تحال الاجراءات امام محكمة الاستئناف وهي مشكلة بهيئة غير الهيئة الاولى

وحيث ان هذا الاحتياط يبين بياناً كافياً في حالة ما اذا كانت المحكمة التي نقض حكمها بتت في موضوع الدعوى وهذا لا يمكنها نظره مجدداً بدون ان تخلوا من شكوك من صدر النقض في صالحه ولكن اذا قيل فربما يجوز قبول نقض حكم في مسألة لا تتعلق باصل الدعوى فلا يرى لماذا لا يجوز احالة القضية على هذه المحكمة نفسها التي حكمت في المسألة المذكورة ولم تبت في الموضوع ولم تبد رأيها فيه

وحيث انه جاء أيضاً في المادة (٢٢٢) المذكورة الحالة الاخيرة انه اذا حصل الطعن مرة ثانية امام محكمة النقض والبرام في القضية عنها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة في اصل الدعوى حكماً نهائياً

وحيث انه لا يمكن حصول النقض مرة ثانية في الدعوى الا في حالة حصول خطائين متتابعين في الاجراءات او في الحكم واما في الحالة الاولى والثانية فتحكم محكمة النقض والبرام اما بالبراءة او بالعقاب ولو سلم بجواز ما يتمسك به طالب النقض فيستبطل من ذلك ان في حالة نقض حكمين صادرين قبل البت في موضوع دعوى واحدة يقال بما ان قوة الدرجتين في الاحكام (الاولى والثانية) قد تحولت بين يدي محكمة النقض والبرام فتحكم لأول مرة ونهائياً في موضوع الدعوى ولكن الامر بالعكس لان قصد الشارع في هذه الحالة الخصوصية هو انه بدلا من ان يجعل درجة واحدة قضائية محل محل درجتين قضائيتين اضاف درجة ثالثة تحكم نهائياً في موضوع الدعوى

وحيث انه بناء على ما تقدم يجب قبول المسألة الفرعية المرفوعة من النيابة العمومية

عليه) فلا يمكن مع ذلك منع المتهمين الذين لم يحكم عليهم من رفع الاستئناف عن الاحكام التي تضر بهم ولو لم تكن صادرة في اصل الدعوى ولقد اجازت المادة (١٧٥) جنابات) بنص صريح للمتهمين في مواد الجنج حق رفع الاستئناف فينتج من ذلك ان لفظة (محكوم عليه) المذكورة في مادة (٢١٤) وضعت خطأ اذ لا موجب يدعو لمنح منهم بجنحة ضماناً اكثر من متهمة بجنابة

وحيث انه يوجد فرق اساسي بين الاستئناف الذي هو طريق الطعن الاعتيادي وبين النقض والابرام الطريق الاستثنائي والنهائي القاصر على احوال معينة بوجه الدقة في القانون فيتين جلياً من ذلك ان الطريق الاولى للمتهمين والطريق الثانية للمحكوم عليهم وعلى كل حال فلا يمكن ان يستبطل من ان الحكم القابل للاستئناف يكون قابل للنقض والابرام في آن واحد

وحيث انه فضلاً عن ذلك فان قصد الشارع من عدم اباحة الطعن بطريق النقض والابرام في احكام لم تفصل في الموضوع يزداد وضوحاً من نص المادة (٢٢٠) التي عدت احوال النقض والابرام فان الحالتين الاولى والثانية يتعلقان باحكام الموضوع لانه جاء في النص المذكور ذكر الواقعة المينة في الحكم ولان الحكم الذي يبين الواقعة هو الذي يبت في الموضوع وان الحالة الثالثة وهي المختصة بوجود وجه من الوجوه المهمة لبطالان الاجراءات او الحكم لا يمكن الاحتجاج بها ايضاً الا بعد الحكم في الموضوع كما يتبين من المادة (٢٢٢) الحالة الاخيرة

وحيث انه جاء في الحالة الثالثة من المادة المذكورة فيما يخص بنقض الاحكام بالنسبة لبطالانها او بطلان اجراءاتها انه يجب احالة الدعوى على محكمة اخرى ابتدائية اذا كانت الواقعة محكوماً فيها نهائياً من احدى هذه المحاكم ولا يمكن فهم هذه العبارة اذا كانت الواقعة لم يحكم فيها واذا لم يكن وجه البطلان متعلقاً بحكم الفرع من محكمته

فيتين من ذلك انه لو كان قصد الشارع جواز الطعن في الاحكام الفرعية والتمهيدية لاختص على الاقل مدة ثمانية عشر يوماً في مثل هذه الاحوال

وحيث ان الاسراع في تحقيق المواد الجنائية هو شرط اساسي للعقاب على الجرائم لما في ذلك من صالح النظام العام ولا يمكن اذن ان يقال بان الشارع المصري اراد تقرير طريقة يسهل بها لمركبي الجرائم تجزئة الدعوى العمومية المرفوعة باسمه

وحيث انه يتضح من مجموع القواعد والاصول المتعلقة بهذه المواد ان الشارع لم يقصد فيها هذا الامر وحيث ان نص المادة (٢٢٠) نفسها عن الاشخاص الذين يمكنهم الطعن بطريق النقض التكلم عن المحكوم عليه بالذات لا (المتهم) الذي رفعت عليه الدعوى العمومية ولا يتعين المحكوم عليه في المواد الجنائية الا بموجب حكم قضى في موضوع التهمة نعم جاء في المادة (٢٢١) جنابات عند تحديد اجراءات الطعن بطريقة النقض وهي لم تكن خاصة بتعيين من لهم حق الطعن المذكور) هذه العبارة «ويكاف المتهم او المحكوم عليه بالحضور» وقد يمكن ارتكناً على هذا النص ان يقال انه يجوز للمتهم الذي لم يحكم عليه ان يتظلم بطريق النقض والابرام

وحيث ان القول بهذه العبارة مبالغ فيه لان المادة (٢٢١) لم تحدد قط الاشخاص اللذين يمكنهم الطعن بنقض الاحكام المينة في المادة (٢٢٠) ولكن لرسم خطة الاجراءات ومع ذلك فلا شيء يمنع المتهم من رفع طلب النقض قبل اوانه كما حصل في هذه الدعوى فوان كان الطعن بالنقض في هذه الحالة غير موقف للتفويض نظراً لعدم وجود حق طلب النقض فيجب مع ذلك تقديم ذلك الطعن امام محكمة النقض والابرام- ويجب ايضاً اعلان المتهم لسماحه رفض الطلب المرفوع منه وحيث انه وان كانت المادة (٢١٤) جنابات) عند ذكرها الاشخاص المخول لهم حق الاستئناف في المواد الجنائية خولته ايضاً (الى المحكوم

والحكم برفض النقض شكلاً لرفعه قبل اوانه
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول النقض والابرام
شكلاً وبالزام مقدمه بالمصاريف

﴿ ٢٤ ﴾

استئناف مصر مدني - اول يونيه سنة ١٩

البرئيس زينب هانم افندي

ضد - داود افندي سليمان

الاختصاص ودعوى الضمان

ان عدم اختصاص المحكمة بدعوى
الضمان لا يغير شيئاً من اختصاصها بالدعوى
الاصلية فان دعوى الضمان تتبع في الاختصاص
الدعوى الاصلية وليس العكس فوجود شخص
اجنبي اتبعية في الدعوى بصفته ضامناً لا يترتب
على وجوده عدم النظر في الدعوى الاصلية
وانما يحكم بعدم الاختصاص في دعوى الضمان
فقط وينظر في الباقي

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعادة سعد زغلول بك
وبحضور حضرات موسيو دوهلس. والمستر
كوغلن قضاة ومحمد رشيد افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية صاحبة الدولة البرئيس زينب
هانم افندي كريمة المرحوم الهامي باشا
الحواجات جبران وروقان صيدناوى التجار
المقيمين بمصر ومتخذين لهم محلاً مختاراً بها
مكتب الافوكاتو خليل افندي صيدناوى الحاضر
عنهم بالجلسة سليم افندي رطل المقيمة هذه
الدعوى بالجدول العمومي في سنة ١٨٩٨ نمرة
٣٢٨ مستأنفين

ضد

داود افندي سليمان العيسوي والست زينب
هانم كريمة سليمان بك العيسوي المقيمان بمطقة الغوري

بالغوريه بمصر الحاضر عنهما بالجلسة حضرة أحمد
بك الحسيني المحامي ثم حضرة أحمد بك فوزي
عن نفسه وبصفته ولياً على ابنته القاصره نعيمه
هانم الوارثين للمرحومة أسما هانم كريمة المرحوم
سليمان بك العيسوي المقيم بقم الخليج بمصر
الذي لم يحضر بالجلسة ولا أحد عنه ثم الحواجة
طناش خريستو صنوه للمقيم بقم البحر بالقناطر
الخيرية المدخل ضامناً في الدعوى الذي لم يحضر
ولا أحد عنه مستأنف عليهم

دولة البرئيس زينب هانم والحواجات

جبران وروقان صيدناوى رفعوا دعوى أمام
محكمة مصر ضد ورثة سليمان بك العيسوي بأن
سليمان بك اشترى من البرئيس ستمائة فدان
محدوده بمحدود معينة بمقتضى حجة شرعية
مؤرخة ١٤ ربيع آخر سنة (١٣٠١) كاشة
بناحية الاخمين قليوبيه ثم ادعى نقص الاطيان
المذكورة عن هذا المقدار وتعين أهل خبرة
وظهر من تقريره المقدم لمحكمة الاستئناف أن
بها زيادة عن ذلك المقدار وعليه حكمت هذه
المحكمة برفض تلك الدعوى وحفظت للبرئيس
الحق في مطالبة ورثته بما ظهر من الزيادة في
الاطيان المذكورة ثم ان البرئيس باع بعد
ذلك الى الحواجات روفان وجبران صيدناوى
أربعة وخمسين فدان وكسور منها ٢٨ فدان
وه ١ قيراط وسهم واحد قيمة الزيادة التي أظهرها
أهل الخبرة مع ما يتبعها من الربيع مدة وضع
يدهم ومورثهم عليها وطلب المدعون بناء على
ذلك الحكم على الورثة المذكورين بتسليم هذا
المقدار الى الحواجات صيدناوى وبأن يدفعوا لهم
مبلغ ١٨٤٨٦٠ قرش صاغ قيمة الربيع من ابتداء
سنة ١٨٨٥ لغاية سنة ١٨٩٧ باعتبار ربيع الفدان
في السنة خمسين قرش مع ما يستجد لغاية التسليم
والفوائد والمصاريف ومن باب الاحتياط تعيين
أهل خبرة لتقدير الربيع

والمدعى عليهم أدخلوا الحواجة طناش ضامناً
في الدعوى لكونه مستأجراً للاطيان ولما كان
اجنبي التبعية طلبوا الحكم بعدم اختصاص

المحكمة بالدعوى الاصلية أيضاً والحواجة المذكور
قال انه اجنبي من رعية دولة اليونان ودفع
المدعى عليهم في الموضوع بأن البرئيس باعت
جميع الاطيان التي لها بناحية الاخمين وليس
عندهم زيادة أصلاً عما اشتراه مورثهم من دولتها
ومحكمة مصر حكمت بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٨٩٨
حضورياً أولاً برفض طلب الحكم بعدم
الاختصاص المرفوع من المدعى عليهم وثانياً
بتعيين عبد الجواد افندي فهم بصفة أهل خبرة
ليتوجه الى ناحية الاخمين التابعة لمديرية القليوبية
ويتحقق مما اذا كان لدولتو البرئيس زينب
هانم اطيان مكلفة باسمها لأن في تلك
الناحية ام لا وما مقدار تلك الاطيان
ومن هو الواضع يده عليها وصفة وضع يده
وصرحت المحكمة للخبر المذكور بسماع أقوال
العمدة والصراف وغيرهما ممن يرى لزوم السماع
شهادتهم بغير حلف يمين مع الاطلاع على دقائق
المكلفات وما يتقدم اليه من أوراد دفع الاموال
عن سنة ١٨٩٧ وسنة ١٨٩٨ افرنيكية وسماع
أقوال الخصوم وملحوظاتهم وان كانت باعته جميع
أطبلا كما قلن ومن أي تاريخ وعليه ان يقدم تقريراً
بما يراه في ذلك بعد حلف اليمين القانونية امام
حضرة قاضي الامور الوقية وابتقت الفصل فيه
المصاريف

استأنف المدعون هذا الحكم وطلبوا الغاء
والحكم لهم بطلباتهم الابتدائية ومن باب الاحتياط
الحكم بمقاس الاطيان على واقع الحجة وتقدير
ربيع ما يظهر من الزيادة اما المستأنف عليهم
فانهم جددوا دعوى الضمان ضد الحواجة طناش
وطلبوا الحكم بعدم الاختصاص ثم طلبوا في
الموضوع تعيين ثلاثة من أهل الخبرة لأداء
المأمورية المينة في الحكم المستأنف

والمحكمة بعد سماع الخصوم والاطلاع على
أوراق القضية والمدالة في ذلك قانوناً رأت ما يأتي

عن دعوى الضمان

من حيث ان هذه الدعوى مرفوعة ضد
الحواجة طناش وهو ليس من رعايا الحكومة

﴿ ٢٥ ﴾

مصر استثنائي مدني - ٥ - فبراير سنة ١٩٠٠
محمد افندي السمري - ضد - محمد افندي شفيق

الاختصاص . قيمة الدعوى

يجب الاعتماد في معرفة اختصاص المحاكم على القيمة الحقيقية للعقار المتنازع فيه فتي كانت هذه القيمة مقدرة في العقد ولم يثبت ان التقدير كان بنية الحرب من دفع الرسوم او الاضرار باحد ماوجب اتخاذها أساساً لمعرفة الاختصاص وأما الطريقة التي أوجدتها لأتحة الرسوم (الضريبة السنوية مضروبة في عشرين) فلها وضعت ليرجع اليها فقط متى تعذر الوصول لمعرفة القيمة الحقيقية

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بالجلسة المدنية والتجارية المتقدمة بهيئة استئنافية بسراي المحكمة في يوم السبت ٥ فبراير سنة ١٨٩٨ الموافق ١٤ رمضان سنة ١٣١٥

تحت رئاسة سعادة أحمد فتحي بك رئيس المحكمة

وبحضور حضرات مسيو ليوبولد بلاريو وأحمد عرفان بك قضاء ومقرص فرج افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي في قضية استئناف محمد افندي السمري بتوكيل محمد افندي عرفه ضد

محمد افندي شفيق الحاضر عنه درويش افندي مصطفى وجرجس بك جريس بتوكيل نقولا افندي عبيد والست عائشة بنت علي جمعه الحاضرة بنفسها شخصياً

الواردة بالجدول العمومي نمرة ٨ سنة ١٨٩٨ قدم محمد افندي شفيق دعوى امام محكمة الجزئية ضد محمد افندي السمري وجرجس بك جريس اوري بعرضها انه يمتلك عشرين فدانا بناحية برقاص والنسبة لمديونية المدعي عليه الاول للمدعي عليه الثاني شرع الاخير في

ملزمون بتسليم هذه الزيادة مع ريعها الى الخواجات صيدناوي

وحيث انه لاجل التمكن من الفصل في ذلك يلزم مقاس هذه الاطيان على حسب حدودها المعينة في تلك الحجة والنظر فيما اذا كان بها زيادة عن ستمائة فدان وتقدير ريع هذه الزيادة ان كانت من تاريخ الشراء لغاية سنة ١٨٩٧ . وحيث ان المستأنف عليهم عرضوا أسماء ثلاثة من أهل الخبرة وقد وافقهم المستأنفون على اثنين منهم في طلبهم الاحتياطي وحيث انه رآى للمحكمة أن تضم الاثنين المتفق عليهما أهل الخبرة المعينين محكمة أول درجة وحيث انه بناء على ذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف الاصيل والفرعي شكلاً وبعدم اختصاصها بالفصل في دعوى الضمان المرفوعة ضد الخواجة طناش اليوناني وباختصاصها بالدعوى الاصلية وقررت في الموضوع بتعديل الحكم المستأنف على الوجه الآتي وهو انتداب أحمد بك كمال وأحمد بك عززي وعبد الجواد افندي بصفة أهل خبرة لكي بعد حلفهم اليين القانونية أمام قاضي الامور الوقية بمحكمة مصر يسحوا الاطيان المبيعة من البرنيس زينب هانم الى المرحوم سليمان بك العيسوي على حسب الحدود الموضحة في حجة البيع المؤرخة في ١٤ ربيع آخر سنة ١٣٠١ ويبنوا في تقرير يقدمونه لقلم كتاب المحكمة المذكورة ما اذا كانت هذه الاطيان زائدة عن ستمائة فدان ومقدار هذه الزيادة ومقدار ريعها من عهد المشتري ورفضت باقي الطلبات المخالفة لذلك والزم الطرفين بمصاريف هذا الحكم مناصفة

المحلية بل من رعايا دولة اليونان وحيث تكون المحاكم الاهلية غير مختصة بالنظر في الدعوى الموجهة عليه

وحيث ان عدم اختصاص المحكمة بدعوى الضمان لا يغير شيئاً من اختصاصها بالدعوى الاصلية بل المعروف عكس ذلك وهو ان دعوى الضمان قد تتبع في الاختصاص الدعوى الاصلية وحيث ان الخصوم في الدعوى الاصلية كلهم من رعايا الحكومة المحلية وبناء على ذلك ترى المحكمة بقطع النظر عن البحث في موضوع دعوى الضمان وفي حقبة العلاقة القانونية بين المدعين والمدعى عليه بالضمان انها مع عدم اختصاصها بدعوى الضمان المذكورة مختصة بالدعوى الاصلية

عن الدعوى الاصلية

من حيث ان موضوع الدعوى الحالية هو غير موضوع الدعوى التي أقامها مورث المستأنف عليهم ضد البرنيس زينب هانم بخصوص طلب تنقيص الثمن وان كان بينهما ارتباط شديد وحيث ان التحقيقات التي جرت في تلك الدعوى كان الغرض منها الوصول الى معرفة ما اذا كان هناك محل لطلب تنقيص الثمن أولاً وحيث انه لاشي في القانون يوجب على القاضي أن يتخذ تحقيقات حصلت في دعوى أساساً للحكم في دعوى أخرى مهما كان بينهما من شدة الارتباط خصوصاً اذا كانت هذه التحقيقات من شأنها أن لا تفيد القاضي بنتيجتها في نفس الدعوى الحاصلة فيها كتقرير أهل الخبرة

وحيث ان الدعوى الحالية منحصرة في أن الاطيان المبيعة الى المرحوم سليمان بك العيسوي من زينب هانم بموجب الحجة الشرعية المؤرخة ١٤ ربيع آخر سنة ١٣٠١ بها زيادة ثمانية وعشرين فدان وكسور عن المقدار المبيع وهو ستمائة فدان وان ورثة سليمان بك العيسوي

بيع الاطيان المذكورة بالزاد الجبري يزعم انها ملك الاول ولذا طلب سماعهما الحكم بملكته للارض المذكورة وبشطب ما حصل عليها من التسجيلات وملزومتهما بالمصاريف ووكيل المدعي عليه الاول رفع مسأله فرعية بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لان المدعي يطلب الحكم بقيمة أزيد من مائة جنيه لان ثمن الاطيان كما في العقد المسجل هو ثلاثمائة جنيه

نائب وكيل المدعي عليه الثاني تمسك بالمسألة الفرعية المذكورة واركن على عقد الرهن الموجود معه الذي قيمته أزيد من مائة وستين جنيهاً وكذا الاختصاص الموجود على الاطيان ووكيل المدعي طلب رفض المسألة الفرعية

والمحكمة المشار اليها حكمت بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٩٧ برفض المسألة الفرعية وبتكليف الاخصام بالتكلم في الموضوع وحددت لذلك جلسة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٧ للتكلم في الموضوع . ومحمد افندي السمرى لم يقبل هذا الحكم ورفع عنه استئنافاً بمقتضى تكليف حضور اعلنه الى المستأنف عليهم بتاريخ ١٣ و ١٤ جاد آخر سنة ١٣١٥ و ٨ و ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٧ طلب به سماعهم الحكم بلفو الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة الجزئية برؤية الدعوى وملزومية محمد افندي شفيق بمصاريف المحكمتين وذلك للاسباب الواضحة بالتكليف المذكور

وبالمرافعة وكيه صمم على هذه الطلبات ووكيل المستأنف عليه الاول التمس الحكم بالتأييد مرتكناً على أسباب الحكم الابتدائي ونائب وكيل المستأنف عليه الثاني التمس الحكم بلفو الحكم الابتدائي وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى والمستأنف عليها الثالثة لم تدفع بشيء

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفاهية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً . حيث ان الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلاً . وحيث ان لكل عقار متنازع فيه قيمة حقيقية وهي التي يجب الاعتماد عليها في معرفة اختصاص المحاكم بالنظر لاهميتها

وحيث انه قد يتعذر الوصول الى معرفة تلك القيمة الحقيقية فاحتاج القانون في لأئحة الرسوم الى إيجاد طريقة يرجع اليها في مثل تلك الحالة وهي الضريبة السنوية مكررة في عشرين

وحيث ان الاصل هو الذي يجب العمل به فلا يعدل عنه الى الاستئناف الا اذا تعذرت معرفة الاصل المذكور « مادة ٦ » . وحيث ان قيمة الاطيان المتنازع فيها مقدرة في العقد المؤرخ ١٥ مايو سنة ١٨٩٥ الصادر من الحرمة عائشه الى المستأنف ببيع الاطيان المذكورة وقدرها أي القيمة ثلاثمائة جنيه مصري وحيث انه لا عبرة بما كانت عليه تلك القيمة من قبل ذلك العقد لان اثمان العقار تزيد وتنقص بحسب الظروف والاحوال

وحيث ان مع وجود ذلك العقد لا يجوز الرجوع الى قاعدة لأئحة الرسوم الا اذا ثبت انه اتخذت للهرب منها او للاضرار باحد الخصمين ولم يثبت شيء من ذلك

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون حكم المحكمة الجزئية المستأنف في غير محله

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً حكماً انتهائياً مدنياً بقبول الاستئناف شكلاً والفت حكم محكمة جزئية الجزية الرقم ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٩٧ وقضت بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر هذه الدعوى والزم محمد افندي شفيق بالمصاريف ومائة قرش للمحاماة عن المستأنف

المحاكم الاهلية

ترجمة التقرير المرفوع من جناب المستشار القضائي عن سنة ١٨٩٩

لا تزال اعمال المحاكم الاهلية في ازدياد وتقدم فانه رفع الى محكمة الاستئناف في سنة ١٨٩٩ ٣٩٤ قضية مدنية للفصل فيها بحكمت في ٢٥١ منها وفي سنة ١٨٩٨ رفع اليها ٣٢٨ قضية حكمت في ٢٩٢ منها

اما الاعمال المدنية في المحاكم الاهلية الابتدائية اثناء السنتين الاخيرتين فهي كما يأتي القضايا المحكوم فيها

سنة ١٨٩٩ سنة ١٨٩٨

٢٤١	٤٣٢	مصر
١٢٥	١٦٩	الاسكندرية
١٥٧	٢١٥	طنطا
٢٠٤	٢٦١	الزقازيق
١٥٨	١٦٨	بني سويف
١٠٩	١٤١	اسيوط
٦٤	٥٩	قنا

نعم انه وان كان يوجد نقص في قنا الا انه لا يذكر في جانب الزيادة المحسوسة في الاعمال المدنية في كافة المحاكم الاخرى حيث ان مجموع القضايا فيها كان ١٠٧٦ في سنة ١٨٩٨ وبلغ ١٤٤٥ في سنة ١٨٩٩ فتكون الزيادة ٣٦٩ قضية وكما ان الزيادة في الاعمال الابتدائية محسوسة كذلك في الاستئنافية أيضاً اذ ان مجموع القضايا في سنة ١٨٩٩ بلغ ٢٢٥٨ قضية حالة كونه لم يبلغ في سنة ١٨٩٨ الا ١٩٢١ قضية

اما ما يتعلق بالمحاكم الجزئية فان اعمالها على غاية مايرام أيضاً اذ ان عدد القضايا المدنية المحكوم فيها في السنتين الاخيرتين كالاتي

المائلة في العواصم الاوربية . احدها إيجاد قضاء كاف حوله فان ذلك القصر الشاهق الذي انشي كما تقدم في وسط الاماكن الالهة بالوطنيين محاط من جوانبه بمنازل صغيرة قدرة بشعة المنظر جداً زيادة كونها مضررة بالصحة ضرراً زائداً فلو بقيت ذلك المساكن المجاورة على حالتها الراهنة التي يمجها الذوق السليم فاني اخشى ان تكون خطراً جسيماً لصحة رجال القضاء والعمال فيلزم تنظيف الجوار بالكلية . بنزع ملكية تلك المنازل الحقيرة من اصحابها وهدمها وإيجاد قضاء متسع حول هذه القصر . وثانيهما فرش تلك السراي بما يناسب زخرفة بنائها وحسن تنظيمها من انواع الفروشات والرياش اللائقة بها ولا يمنع من ذلك كثرة المصاريف حيث انها لا تتكرر بل لا تطلب الا مرة واحدة فيلزم فتح اعتماد خصوصي لها وبتم هذين الامرين تكون محاكم مصر الاهلية قد حازت محلاً ملكاً لها يناسب شهرتها لزيادة ومستقبلها على ما اتمش

النفيتش

بعد أن تفقدت احوال معظم محاكم الوجه البحري قد توجهت في شهر فبراير الماضي الى الوجه القبلي بقصد تفتيش محاكمه وزرت محاكم مغاغة والنيا ومنوي واسيوط وصدا وسوهاج واسنا ودشنا ونجع حمادي وجرجا وطهطا والاقصر وقنا وأصوان

فعلى وجه الاجمال وجدتها كلها ناهجة منهجاً حسناً ونظرت اذ ذاك مسألة نقل محكمة صدفا من محلها الى ابي تسيج حيث ظهر لي وأنا بمصر من المرائض المقدمة للنظارة والاقوال الشفاهية أن نقلها احسن من بقائها ولكن بعد تفقد هذين المكانين وامعان النظر جيداً في كل منهما ظهر لي أن الاوفق ابقاء تلك المحكمة على حالها أما مسألة الغاء محكمة قنا التي كانت على وشك الانتهاء وتقرر الغاؤها تقريباً فلم ار أدنى صعوبة في مشكلها بعد أن تفقدت تلك الجهة على اني أرى ان تقرير الغائها على العموم ليس بالصواب اذ ان الاستيلاء الحديث على السودان وما نتج عنه من تغيير الاحوال في الوجه

في تلك المحاكم ان لم نقل انه يتعذر مثلاً محكمة اسيوط وقنا قد أصبحتا قاصرتين على سنة قضاء الاولى وأربعة فقط للثانية وذلك بسبب الاحتياجات الشديدة للمحاكم الجزئية المستجدة ومحكمة الزقازيق الكثيرة الاشغال لا يوجد في مركزها سوى سبعة أعضاء فقط ولا يخفى ان كثيراً من قضاء المحاكم الجزئية أيضاً متقلون بالاعمال كما نوهت عن ذلك في العام الماضي حتى انه في بعض الظروف اضطرت نظارة الحفانية بسبب تراكم الاعمال لوضع قاضين في محكمة جزئية واحدة مع انه كان الواجب في مثل هذه الاحوال تقسيم الاعمال وتشكيل محكمتين فان ذلك كان يفيد الجمهور أكثر من وضع القاضين في محكمة واحدة

ولا بد ان تلك الاحتياجات المختلفة العديدة تسد تدريجياً وربما يتم ذلك فظارة الحفانية تعمل بما لديها من الوسائل أحسن ما يمكنها هذا وقد ذكرت في تقرير العام الماضي انه من المأمول ان تتمكن النظارة من افتتاح محكمتين جزئيتين جديدتين في هذا العام احدهما في الاقصر والاخرى في العياط والآن قد تم ذلك فعلاً تخفف كثيراً من الاعمال القضائية المتراكمة في تلك الجهات ففي هذه السنة حكمت محكمة الاقصر التي فتحت في اول ابريل في ٨٠٩ قضية مدنية ومحكمة العياط التي فتحت في اول فبراير في ٧٦٣ قضية مدنية أيضاً

وحيث اننا في موضوع المحاكم الاهلية فأود التكلّم على المحل الجديد الذي انشي لها ومأمول اتمامه في بحر هذا العام فانه عبارة عن قصر مشيد في وسط الجهات الالهة بالوطنيين بجهة باب الحلق محل سراي منصور باشا سابقاً بالقرب من الموسكي ذي اتساع كاف ليأوي بكل راحة محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية والنيابة وسائر اقسامها وقاعات الجلسات فيه مرفعة فسيحة والسلم الرخام والرحبات في غاية من البهاء وبوجه الاجمال فان المنظر العمومي يأخذ بمجامع العقول من حسن رونقه وجمال منظره وانما يلزم له امران فقط ليكون جديراً بأن يضاهي الأبنية

القضايا المحكوم فيها سنة ١٨٩٩ سنة ١٨٩٨ المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة مصر

١٤٤٩ و ٨٦٦٦

المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة الاسكندرية

٧٦٥٠ و ٧٨٨٢

المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة طنطا

٧٣٩٦ و ١٣٦٨٩

المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة الزقازيق

١٤٢٨٤ و ١٢٠٩٥

المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة بني سويف

١٠٧٣٥ و ٩٠٧١

المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة اسيوط

١١٣١١ و ٨٢٩٢

المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة قنا

٩١٨٦ و ٧٩١٠

فيكون مجموع القضايا في سنة ١٨٩٩ - ١٨٠١١

قضية يقابلها ٦٨٦٩٠ قضية في سنة ١٨٩٨ أعني زاد في سنة ١٨٩٩ - ١٢٠٠٠ قضية عن سنة ١٨٩٨ تقريباً فهذا يدل على ان الاعمال المدنية الجزئية في المحاكم الاهلية في ازدياد عظيم رغمًا عن العدد الكثير من القضايا المدنية الصغيرة التي فصلت فيها العمدة

وبالنسبة لزيادة القضايا زادت بالطبع الإيرادات اذ ان المتحصل في هذه السنة هو ١٢٨٤٨٢ جنيه مصري يقابله ١١٥٤١٢ جنيه مصري في سنة ١٨٩٨ فتكون زيادة هذه السنة عن الذي قبلها ١٣٠٠٠ جنيه مصري بل أكثر

وقد افادت تقارير مفتشي لجنة المراقبة تقدم القضاء تقدماً متزايداً في تفسير وتطبيق القانون لكننا في اشد الحاجة الى أن نزيد في عددهم زياده عظيمة ففي الوقت الحاضر عدد القضاة الوطنيين ذو الاهلية الحقيقية والفائدة قليل بالنسبة لاحتياجات القطر المتزايدة كما اننا نحتاج كثيراً الى ازدياد عدد المحاكم الجزئية على انه لو وجد من الاموال ما يكفي للمصاريف الاساسية (مثل ايجار المحكمة ومراتب الكتبة والمحضرين والحجاب وخلافهم) فربما لا يمكننا الحصول الآن على قضاء خالين من الاشغال للقيام بالعمل

القبلي قضيا بجمل هذه المسألة في حيز الاهمال
لأننا الآن نسمى وراء اتساع نطاق حدودنا
لاتضييقها والسيادة العسكرية الاستثنائية السائدة
في مديرية اصوان (الحدود) والتي اجل أمدها
مؤقتاً الى اول سبتمبر سنة ١٩٠٠ ستبطل نهائياً
في هذا العام وتدخل تلك المديرية تحت سلطة
القضاء الاعتيادي البقية تأتي

اعلان

محكمة اسنا الاهلية

نشره اولي في القضيبة المدنية نمرة ١٧٥٠ سنة ١٩٠٠
بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب
محكمة قنا الاهلية في ٢٤ منه نمرة ١ وبناء على
طلب احمد الصاوي محمد التاجر باسنا ومتخذ له
محلا مختاراً باسنا سيصير الشروع بالمزاد العمومي
في مبيع ثلاثة افدنه اطيان خراجيه كائنه بزممام
زرنينخ والكلايه بقبالة النقيره محمد من قبلي من
غيظه ومن مجري اطيان احمد الصاوي والشرقي
الجيل والغربي اطيان ورثة منصور عبد العال
المملوك هذا العقار الى محمود عبد الرحمن رمضان
من زرنينخ وذلك وقابل لعدد مبلغ ١٧٨٧ غرش
صاغ خلاف المصاريف وشروط البيع وحكم
نزع الملكية ووجودان بقلم كتاب المحكمة تحت
طلب من يطلع عليهما وحضرة قاضي المحكمة
قدر الثمن الاساسي الذي ينبي عليه افتتاح المزاد
مبلغ ٧٠٠ غرش صاغ ثمن الفدان الواحد وسيكون
البيع باودة المزادات بسراي المحكمة في يوم
الاحد ٨ ابريل سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي
صباحا فعلى من يرغب المشتري عليه ان يحضر في الميعاد
تحريراً بسراي المحكمة في ١٠ مارت سنة
١٩٠٠ كاتب اول المحكمة باسنا

عبد الرحمن جعفر

اعلان بيع

انه في يوم الاحد الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحا بناحية عمريط بمركز
الزقازيق شرقيه سيصير الشروع في مبيع أشياء
محجوزة مثل صندوق خشب كبير حديد وعايوره

سوده وخلية نخل تعلق السيد حمود من الناحية
المذكورة السابق توقيع الحجز عليهم بمعرفة
أحد محضري محكمة الزقازيق الاهلية بتاريخ
١٧ يناير سنة ١٩٠٠ بناء على طاب الشيخ سيد
احمد سرية الصغير من عمريط وعلى الحكم الصادر
اصالحه من محكمة ههيا الجزئية بتاريخ ٢١ نوفمبر
سنة ٩٩ فعلى من له رغبة في مشتري شيء يحضر
في اليوم والساعة والناحية المذكورين ومن يرسي
عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر
يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

باشم محضر محكمة الزقازيق الاهلية

امضا

محكمة الحيزه الجزئية

اعلان

في قضية البيع نمرة ١٠٨ سنة ٩٩
انه في يوم الثلاث ٢٧ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحا
بجلسة المزادات العمومية التي ستعقد بمحكمة
الحيزه الجزئية الكائن مركزها بسراي مديرية
الحيزه ستباع بالمزاد العمومي العقارات الآتي بيانها
تعلق احمد جمال الدين القاطن بناحية كفر
طهرمس حيزه وهي

أولاً منزل كائن بناحية كفر طهرمس مبني
بالطوب الاخضر حده البحري المجاز
الموصل الى قضا الناحية والشرقي محمود
الجلدي والقبلي الشيمي محمد الشيمي
والغربي ورثة محمد جمال الدين ويبلغ
مقاسه مائة وخمسين ذراعاً تقريباً

ثانياً حصة في منزل خرب وطاحونه مخلفين
عن عبد الرحمن ابو عيشه بالناحية
المذكورة حدهما البحري ينهي الى
منزل فاطمه بنت مصطفى جمعه والشرقي
ينتهي الى قضا الناحية والقبلي ينهي
الى منزل السيد محمد الدجن والغربي
ينتهي الى منزل أمته بنت علي موسى
ويبلغ مقاس المنزل مائة وسبعين ذراعاً
وهذا البيع بناء طلب عثمان افندي هاشم

بصفته كاتب اول محكمة الحيزه الجزئية وبصفته
مدير ادارة خزينة تقودها القضائية
وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه
المحكمة بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ٩٩ ومسجل
بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية في ٥ أكتوبر
سنة ٩٩ نمرة ٦١٧

وان يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم
المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد
المشتري الاطلاع عليه وقت ما يريد
وافتاح المزاد يكون على مبلغ اربعة عشر
جنيها مصر با بخلاف المصاريف
تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يوم ١٠ مارس
سنة ٧٠٠ كاتب المحكمة
امضا

اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهلية
عن مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العمومي
انه في يوم الثلاث ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة عشرة افرنكي صباحا بشارع عبد الدائم
والنصرية
سيباع بالمزاد العام اقشة ومنقولات وخلافه
تعلق محمد بك العرابي وعلي افندي الشريف
السابق توقيع الحجز عليهما بتاريخ ٢٣ مايو سنة
٩٩ بناء على طلب الخواجات انطانيوس ورزق الله
طرابلسي التجار بالحله الكبرى والمتخذان لهما
محلا مختاراً مكتب حضرة ابراهيم افندي جمال
الحامي وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة
مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ٧ أكتوبر سنة
٩٩ فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان
والمكان المعينين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد
يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم
بالفرق ان نقص

تحريراً في مارس سنة ١٩٠٠

كاتبه

ابراهيم جمال

الحامي

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCOUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 9

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
بديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال المحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاداغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

(ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٢٦

نقض و ابرام - ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠
ابراهيم سيد احمد ومحمد ابو العز - ضد - النيابة
علانية الجلسات
نصت المادة ١٣١ من قانون تحقيق الجنايات
على ان تكون الجلسة علانية والا كان العمل
لاغياً - فاذا لم يثبت في محضر الجلسة أو في
الحكم ان الجلسة كانت علانية لا يمكن ان يفهم
الخلاف ولا ان يقال الخلاف الا اذا تقرر
بتزوير ذلك .

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت رئاسة
صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات
مسيو دو هلس وقائم أمين بك ويوسف شوقي
بك ومستر هالتون قضاة ومحمد صفوت بك
الافوكاتو العمومي - ومحمد علي افندي سمودي
كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من ابراهيم سيد احمد
منتصر عمره ٤٥ سنة صناعته فني ومقيم بناحية
سمادون
محمد ابو العزم منتصر عمره ٤٥ سنة صناعته
فلاح ومقيم بناحية سمادون

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٥٥٥ - سنة ٩٩
المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٥٥٥ سنة ٩٩

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت ابراهيم سيد احمد
منتصر واحمد ابو العزم منتصر المذكورين بقتل
بدوي ولد ابراهيم ابراهيم البدوي عمداً مع سبق
الاصرار بواسطة كتم النفس وذلك يوم ٣ فبراير
سنة ١٨٩٩ باراضى ناحية سمادون
وطلبت عقابهما بمقتضى المادة (٢٠٨)
عقوبات

ومحكمة طنطا الابتدائية الاهلية حكمت
بتاريخ ٢٢ مارث سنة ١٨٩٩ عملاً بالمواد (٢١٣)
و (٣٥٢ و ٢٠١ و ٤٩) عقوبات حضورياً على
كل من المتهمين بالاشغال الشاقة مدة عشرة سنين
يخصم منها مدة الحبس الاحتياطي وبمستلزمات هذه
العقوبة والزامهما بطريق التضامن بالمصاريف
وان لم يدفعا يعاملا بالمادة (٤٩) عقوبات)
فالحكم عليهما استئنافاً هذا الحكم ونيابة
الاستئناف طلبت تأييده

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢٠ يونيو
سنة ٩٩ طبقاً للمواد (٢١٣ و ٣٥٢ و ٢٠١ و ٢٤)
و (٤٩) عقوبات حضورياً بتأييد الحكم المستأنف
والزمت المحكوم عليهما بالمصاريف وان لم يدفعا
يعاملا بالمادة (٤٩) عقوبات

وفي يوم الاربع ٢١ يونيو سنة ٩٩ تقرر بقلم
الكتاب من المحكوم عليهما برغبتهما النظر في
هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرام طبقاً
للمادة (٢٢٠) جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال
المحامي عن المتهمين والاطلاع على أوراق القضية
والمدولة قانوناً

من حيث ان طلب النقض والابرام تقدم
في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث انه لم يذكر في محضري جلسة أول
و ١٣ يونيو سنة ٩٩ ان الجلسة التي حصلت فيها المرافعة
والجلسة التي نوقش فيها الطيب قد انعقدتا
علانية

وحيث ان علانية الجلسات هو أمر جوهري
يجب اتباعه في جميع الاجراءات المتعلقة بالمرافعات
القانونية الا اذا صدر قرار بجعل الجلسة سرية
وذلك يتضح من الاوراق المفيدة باتباع الاجراءات
الجوهرية لا بالتحقيق ولا بمجرد القرينة

وحيث ان كل ما لم يثبت في محضر الجلسة
لا يعتبر معلوماً ولا يمكن قبول ادنى طعن الا اذا
تقرر بتزوير ذلك

وحيث ان الاجراءات السابقة على الحكم
المطعون فيه معينة في جوهرها ويكتفي اذن قبول
هذا الوجه وبعدم الالتفات الى اوجه النقض
الاخرى والحكم باحالة القضية امام محكمة

استئناف مشكلة بهيئة غير الهيئة الاولى .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار
المقدم من المحكوم عليهما وبإلغاء الحكم المطعون
فيه وبأحالة القضية على دائرة استئناف أخرى
للمحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

٢٧

نقض و ابرام - ٣ يونيه سنة ٩٩

أحمد حسن - ضد - النيابة

المود وتاريخ السوابق

لتطبيق مواد المود يجب حتماً بيان
السابقة المنسوبة للمتهم مع بيان تاريخها ليعلم اذا
كانت التهمة الثانية وقعت في مدة الخمس سنين
التالية للاولى أم لا

وهذا المبدأ سرت عليه دائماً المحاكم الفرنسية
ومحكمة النقض المصرية فاصدرت جملة أحكام به

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت
رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات مسيو دو هلس ومحمد مجدي
بك ويحيى ابراهيم بك ومستر كوغلن قضاء
ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم
الاهلية ومحمد علي سعودي افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في طلب النقض والابرار المقدم من أحمد
حسن عمره ١٩ سنة حانوتي من كفر الطماعين
ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٩٦ سنة ٩٩
المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٣٢٤ سنة ٩٩

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت المذكور وآخرين
بالمضاربة معاً في ١٢ ديسمبر سنة ٩٨ بالغورية

ومحكمة عابدين الجزئية حكمت حضورياً

في ٢١ ديسمبر سنة ٩٨ طبقاً للمواد ٢٢٠ و ١٢
و ١٨ عقوبات بمحبس كل من المتهمين شهرين
والزامهم بالمصاريف

والمتهمون استأنفوا هذا الحكم

وفي ١٤ مارس سنة ٩٩ حكمت محكمة مصر
بصفة استئنافية طبقاً للمواد ١٥٨ جنابات و ٢٢٠
و ١٢ و ١٨ و ٣٥٢ عقوبات حضورياً بالنسبة
لاحمد الشريف وغيبياً بالنسبة لمحمد القلعاوي
وأحمد حسن بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً
بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لأحمد الشريف
والاكتفاء بمحبسه ثمانية أيام وتأنيده بالنسبة لمحمد
القلعاوي وأحمد حسن والزامهم بالمصاريف
فان لم يدفعوا يعاملوا طبقاً للقانون

وفي يوم ١٠ و ١١ ابريل سنة ٩٩ عارض
المحكوم عليهما غيبياً في هذا الحكم والمحكمة
المذكورة حكمت في ١٨ ابريل سنة ٩٩ طبقاً
للمواد بادية الذكر والمادة ١٨٦ جنابات بسقوط
المعارضة واعتبارها كأن لم تكن وألزمت المعارضين
بالمصاريف وان لم يدفعوا يعاملوا طبقاً للقانون

وفي يوم الاربعاء ٢٦ ابريل سنة ٩٩ تقرر
بقلم كتاب محكمة مصر الابتدائية من أحمد حسن
أحد المحكوم عليهما برغبته النظر في هذا الحكم
أمام محكمة النقض والابرار

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والمحامي
عن المتهم والاطلاع على أوراق القضية والمداولة
في ذلك قانوناً

من حيث ان محكمة ثاني درجه حكمت على
المتهم باعتبار ان له سابقة وذكر في حكمها
المطعون فيه المواد ٢٢٠ و ١٢ و ١٨ و ٣٥٢
عقوبات ومع ذلك فلم تدين تاريخ السابقة ولا
نوعها

وحيث انه يجب حتماً بيان السابقة التي نسبت
للمتهم مع بيان تاريخها حتى يعلم انها مستوفية
الشروط القانونية وليعلم ان كانت التهمة الثانية
وقعت في الخمس سنين التالية للاولى أم لا

وحيث ان ذلك من الالوجه المهمة المبطله
للحكم المطعون فيه

وحيث انه فضلاً عن ذلك فان القول بان
المتهمين تضاربوا بجهة الغورية ليس بكاف لبيان
الواقعة

وحيث انه يجب إلغاء الحكم المطعون فيه
واحالة الدعوى على محكمة استئناف أخرى
للمحكم فيها مجدداً طبقاً للمادة ٢٢٠ و ٢٢٢
جنابات

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول طلب النقض والابرار
المقدم من المحكوم عليه وبإلغاء الحكم المطعون
فيه وبأحالة القضية على محكمة طنطا للنظر والفصل
فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

٢٨

نقض و ابرام - ١٧ يونيه سنة ٩٩

النيابة - ضد - أحمد عجمي

الحرب من المراقبة . والجنح المستمرة

يجب اعتبار الحرب من المراقبة القضائية
من الجنح المستمرة التي لانسقط اقامة الدعوى
العمومية فيها الا بمضي ثلاث سنين من تاريخ
انقطاعها لالمنقطعة التي تسقط بمضي المدة المذكورة
من تاريخ ارتكابها والحرب هو عبارة عن وجود
المحكوم عليه بالمراقبة في محل حتمت عليه
الحكومة الوجود فيه او عدم وجوده في محل
تمين عليه الوجود فيه ومادام انه خالف ماهو مأمور
به يكون متلبساً بجنحة الحرب ولا تسقط عنه
الا بمزور تلك المدة على عهد ضبطه

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت
رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات سعد زغلول بك ويوسف
شوقي بك ومستر كوغلن واحد زيور بك قضاء
ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى

المحاكم الاهلية ومحمد علي سعودي افندي كاتب
الجلسة

أصدر الحكم الآتي

في الطعن المقدم من النيابة العمومية في
قضيتها نمرة ١١٤ سنة ٩٩ المقيدة بالجدول العمومي
بنمرة ٣٨٠ سنة ٩٩

ضد

احمد عجمي عمره ٤٠ سنة بدون صناعة من
السويس

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه هرب
من تحت المراقبة في ٢٧ مارت سنة ٩٥ بالسويس
وضبط في ٩ مارس سنة ٩٩ وطلبت عقابه بالمادة
٥٥ عقوبات

ومحكمة بور سعيد الجزئية حكمت في ٦
ابريل سنة ٩٩ بحبسه شهراً واحداً وبالمصاريف
فالتهم استأنف هذا الحكم والنيابة طلبت
تأييد الحكم الابتدائي

ومحكمة الزقازيق بصفة استئنافية حكمت
طبقاً للمادة ٦ من دكريتو ٣ نوفمبر سنة ٩٠
والمادة ١٧٧ جنابات المعدلة بدكريتو ٩ يولييه سنة
٩١ والمادة ١٧١ جنابات حصوياً بقبول الاستئناف
شكلاً وموضوعاً بالغاء الحكم وبراءة احمد العجمي
مما اسند اليه في هذه القضية وبالإفراج عنه فوراً
ان لم يكن مجبوساً لسبب آخر ورفع المصاريف
على الجزئية وهذا الحكم صدر بتاريخ ١٥ مايو
سنة ٩٩

وفي يوم الثلاثاء ١٦ مايو سنة ٩٩ تقرر من
رئيس النيابة العمومية بالزقازيق بقلم كتاب
المحكمة المذكورة برغبته النظر في هذا الحكم
امام محكمة النقض والابرار وقد تقرر بوجه
النقض المرفوع عن ذلك

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع
على اوراق القضية والمداولة في ذلك قانوناً

من حيث ان النقض والابرار مبني على ان
الحكم المطعون فيه اعتبر الجنبه المسندة الى التهم

منقطعة فقصي بسقوط الدعوى العمومية فيها
بمضي ثلاث سنوات على ارتكابها مع انها من
الجنبه المستمرة التي تحسب مدة السقوط فيها من
تاريخ انقطاعها

وحيث ان الجنبه المسندة للتهم هي الهرب
من تحت المراقبة وهو يكون بالوجود في محل
حجرت الحكومة عليه الوجود فيه او عدم الوجود
في مكان تعين عليه الوجود فيه فإدام المحكوم
عليه بالمراقبة مخالفاً لما امر به او نهى عنه فهو
متلبس بجنبه الهرب وحيث تكون هذه الجنبه
مستمرة لا منقطعة

وحيث انه يلزم في الجنبه المستمرة احتساب
المدة من تاريخ انقطاعها لا من تاريخ الدخول
فيها وحيث يكون الحكم المطعون فيه قد طبق خطأ
مادة ٢٥٢ من قانون تحقيق الجنابات

وحيث انه لم يمض من يوم ضبط التهم الى
اقامة الدعوى العمومية لجنبه الهرب من تحت
المراقبة ثلاث سنوات

وحيث ان محكمة اول درجة حكمت عليه
بالحبس مدة شهر طبقاً للمادة ٥٥ عقوبات وهو
حكم في محله ويتعين تأييده للأسباب الواردة فيه
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار
المقدم من النيابة العمومية بالغاء الحكم المطعون
فيه وحكمت بحبس المتهم مدة شهر واحد تأييداً
لحكم الاستئناف وبإلزامه بالمصاريف وان لم يدفع
يعامل طبقاً للقانون

﴿ ٢٩ ﴾

مصر استئنافي مدني - ٢١ يناير سنة ٩٠٠
محمد افندي لبيب المحامي - ضد - الحاج
حسن الكفراوي
اتعاب المحاماه

ان القاعدة الاصلية في القانون هي ان
التروط التي يتفق عليها المتعاقدون في كل أمر

من الامور المباحة التي تلزمهم وتكون نافذة عليهم
كما هي الا ان القانون قد عدل عن هذه القاعدة
فيما يتعلق بمقابل اتعاب الوكيل فقرر في المادة
« ٥١٤ » مدني ان الاتفاق بين الموكل ووكيله
على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة
القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه

على ان وضع هذا الاستثناء لم يكن الا
لحكمة ارادها الشارع وهي ان الموكل قد يكون
أحياناً كثير الشغف بالامر الذي يريد الوصول
اليه بواسطة الوكيل او يكون مضطرب البال خائفاً
من عدم امكانه الوصول الى مبتغاه الا بسعي
شخص معين يثق بمقدرته او في أي حالة أخرى
من مثل هذه الاحوال التي ربما تؤثر على افكاره
تأثيراً يحمله على التمسك بالوكيل بمقابل يزيد
كثيراً عما يقتضيه الامر ولما كانت هذه المؤثرات
غير كافية للحكم ببطلان العقد بحسب القواعد
العمومية اذ هي ليست من قبيل الاكراه الادبي
وليس فيها شيء من قبيل النش والتدليس فالشارع
وضع الاستثناء المحكي عنه وقابة لحقوق الموكل
في مثل تلك الاحوال

يتج من ذلك ان الواجب على المحاكم عند
النزاع في امر مقابل متفق عليه بين الوكيل والموكل
ان لا تعمل بحكم الاستثناء المنو عنه الا في مثل
الحالة التي وضع الاستثناء لاجلها

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بجلستها المدنية
والتجارية المنعقدة علناً في يوم الاحد ٢١ يناير
سنة ١٩٠٠ و ٢٠ رمضان سنة ١٣١٧ تحت
رياسة سعادة أحمد فنجي بك رئيس المحكمة
وبحضور حضرات محمود خيرت بك واسكندر
عمون بك قضاة ومقرس افندي فهمي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية استئناف محمد افندي لبيب المحامي
الحاضر عنه نصر الدين افندي رغول

ضد

الحاج حسن الكفراوي الوارده الجدول
العمومي سنة ٩٠٠ نمرة ٥

رفع محمد افندي ليب الحامي دعوي أمام محكمة عابدين الاهلية ضد كل من الحاج حسن الكفراوي والحاج أحمد علي الكفراوي قال فيها انه كان اتفق مع الحاج حسن الكفراوي المذكور بمقتضى عقد مؤرخ في ٩ نوفمبر سنة ٩٨ على ان يتولى المرافعة والمدافعة عنه في دعويين بينه وبين المدعي عليه الثاني وآخرين في مقابل مبلغ قدره ثمانون جنيهاً أفرنكياً دفع منه النصف مقدماً وتهدد بدفع النصف الباقي عند صدور الحكم النهائي لمصلحته في الدعويين المذكورتين أو في احدهما ان استغنى عن رفع الثانية أو ان تصالح مع أخصامه في هاتين الدعويين وبعد تحرير هذا العقد كلفه المدعي عليه الاول بالحضور عنه أمام لجنة المعافاة بمحكمة مصر والازبكيه والجزيرة للمرافعة في دعاوي المعافاة التي تقدمت الى تلك المحاكم من أخصامه وقد قام بذلك كما قام مباشرة احدى الدعويين المتفق عليهما وأخيراً تصالح الحاج حسن الكفراوي مع خصومه على ما كان متازعاً فيه بينهم وتحرر العقد بمعرفة أي بمعرفة المدعي وتصدق عليه من المحكمة ولم يبق نزاع بين الفريقين ولما انتهى الامر على هذا الوجه طلب هو أي المدعي مؤخر اتعابه عملاً بالشروط وقدرها خمسة وثلاثون جنيهاً عبارة عن ٣٤١٢ قرش صاغ و ٢٠ فضه بعد تنزيل خمسة جنيهاً قبضها منه فوق مقدم الاتعاب فامتنع عن الدفع ولذلك رفع هذه الدعوى طالباً بالحكم عليه بهذا المبلغ مع فوائده وأوقع حجزاً تحفظياً تحت يد الحاج أحمد علي الكفراوي المدعي عليه الثاني على ما يكون عنده للمدعي عليه الاول من النقود بقدر ما يوازي المبلغ المذكور وعشره نظير المصاريف وفوائده عن مدة سنة واحدة وطلب من المحكمة تثبيت الحجز المذكور وجعله نافذاً .

وفي الجلسة أصر المدعي على طلباته واستند على عقد الاتفاق المحرر بينه وبين الحاج حسن

الكفراوي وعلى عقد الصلح الذي تحرر بين المذكور وخصومه

والحاج أحمد الكفراوي قرر بأنه ليس تحت يده نقود للحاج حسن الكفراوي

وأما الحاج حسن فرفع الى المحكمة نتيجة كتابية مضمونها ان الاعمال التي قام بها المدعي لا تساوي المبلغ الذي استلمه بصفة مقدم اتعاب وان الصلح الذي تم بينه وبين خصومه ليس في مصلحته وأخيراً طلب الحكم برفض الدعوى وبملزومية المدعي بان يرد اليه المبلغ الذي استلمه بعد خصم قيمة الاتعاب التي تقيد بها المحكمة والمحكمة الجزئية حكمت بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ٩٩ برفض دعوى المدعي معتبرة ان الاعمال التي قام بها لا تساوي اكثر من المبلغ الذي وصله ومحمد افندي ليب استأنف هذا الحكم بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٩ ضد الحاج حسن الكفراوي طالباً لغو الحكم المستأنف والزام الحاج حسن الكفراوي بان يدفع اليه مبلغ ٣٤١٢ قرش و ٢٠ فضه مع الفوائد القانونية من تاريخ الطلب الواقع في ٢٨ سبتمبر سنة ٩٩ والمصاريف

وفي الاستئناف كانت أقوال الخصمين بمعنى أقوالهما السابقة وقد أتى المستأنف على بيان أهمية الحقوق التي كان قائماً عليها النزاع وقائدة خصمه من الصلح الذي تم له على يده والذي بمقتضاه اعترف له خصومه بملكية سبعين فدان خلاف حقوق أخرى وأشار الى الاتعاب التي تحملها حتى توصل الى عقد الصلح المذكور

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدادولة قانوناً

حيث ان الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني وحيث ان عقد الاتفاق المحرر بين محمد افندي ليب والحاج حسن الكفراوي مشروطاً فيه صريحاً بان مؤخر الاتعاب تكون مستحقة لمحمد افندي ليب في حالة ما اذا انتهى النزاع بين الحاج حسن وخصومه بطريق الصلح

وحيث انه لا خلاف في كون الصلح المذكور قد تم فعلاً وانتهى به كل النزاع وحيث ان القاعدة الاصلية في القانون هي ان الشروط التي يتفق عاها المتعاقدون في كل أمر من الامور المباحة تلزمهم وتكون نافذة عليهم كما هي الا ان القانون قد عدل عن هذه القاعدة المضطرة فيما يتعلق بمقابل اتعاب الوكيل فقرر في المادة ٥١٤٠ مدني ان الاتفاق بين الموكل ووكيله على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه

وحيث ان وضع هذا الاستثناء لم يكن الا لحكمة أرادها الشارع وهي ان الموكل قد يكون أحياناً كثير الشغف بالامر الذي يريد الوصول اليه بواسطة الوكيل او يكون مضطرب البال خائفاً من عدم امكانه الوصول الى مبتغاه الا بسعي شخص معين يثق بمقدرته أو في أي حالة أخرى من مثل هذه الاحوال التي ربما تؤثر على أفكاره تأثيراً يحمله على التعهد للوكيل بمقابل يزيد كثيراً عما يقضيه الامر ولما كانت هذه المؤثرات غير كافية للحكم ببطالان العقد بحسب القواعد العمومية اذ هي ليست من قبيل الاكراه الادبي وليس فيها شيء من قبيل الغش والتدليس فالشارع وضع الاستثناء المحكي عنه وقاية لحقوق الموكل في مثل تلك الاحوال

وحيث انه ينتج من ذلك ان الواجب على المحاكم عند النزاع في أمر مقابل متفق عليه بين الوكيل والموكل ان لا تعمل بحكم الاستثناء المنوم عنه الا في مثل الحالة التي وضع الاستثناء لاجلها

وحيث ان الحالة المرفوعة للمحكمة ليست في شيء من الاحوال المخصوصة التي سبقت الاشارة اليها وترى المحكمة ان محمد افندي ليب يحق في طلب باقي اتعابه

فبناء على هذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً والفت حكم جزئية عابدين الرقم ٦ نوفمبر

فكثير من اعضائها لم تمكنهم حداثة سنهم من احراز الاختبار العملي والمعرفة التامة الضروريين لجعلهم أهلاً للقيام بواجباتهم الوعرة نوعاً بكيفية مرضية للغاية الا ان نتائج تربية الزمان الذي يكون فيه تميم علوم مدرسة الحقوق والاعضاء التام في انتقائهم ومراقبة أحوالهم تلافي تدريجياً على ما اتشم هذا الضعف . ومن الامور المرغوب فيها كثيراً ازدياد عدد أعضاء النيابة عند ما تسمح بذلك الظروف نعم عند ما زادت الاعمال القضائية زيد في عدد الاعضاء بعض الزيادة حتى كانت النسبة بينهما التعادل تقريباً ولكن للأسف لم تمكن المحافظة على هذه النسبة للآن حيث طرأ عليها الزيادة الكثيرة في الاعمال وبقي عدد الاعضاء على ما هو عليه فكانت النسبة الآن التفاضل بينهما الا اني واثق بأن أولي الامر في المالية يشعرون تمام الشعور بشدة احتياجنا لما ذكر وبأنهم سيعملون كل ما في وسعهم لمساعدتنا حتى يمكننا القيام بها على ما يرام عند ما تخف الازمة المالية الحاضرة

قد تكلمت للآن على احوال النيابة الداخلية فقط لكن قبل ان اختم الكلام في هذا الموضوع يسرني كثيراً ان يتمكنني ابداء وافر التناء على ما وجد من حسن العلاقات بين النيابة والسلطة التنفيذية ذلك الامر الذي هو من الاهمية بمكان عظيم فان التجارب قد دلت على ان جميع البلاد التي تسير الى نقطة التمدن الخصوصية التي مجدها الآن في القطر المصري استغرقت زمناً حتى وصلت الى تعادل السلطين التنفيذية والقضائية وعلمت كل واحدة منهما بحقوق الاخرى وان هذا النزاع كما حدث في البلاد الاخرى حدث في مصر كثيراً بحالة بئنة أوجبت للحكومة قلقاً ليس بالقليل فان ما كان يحصل من اجراء عمل تارة والرجوع عنه تارة اخرى يشبه في حركته بندول الساعة حيث يميل بدون قرار يقر عليه طوراً الى جهة الشمال وطوراً الى جهة اليمين ولكننا والحمد لله يمكننا أن نقول اننا في السنتين الاخيرتين وصلنا وصولاً عظيماً الى اقرب موازنة اعتدال

انتخاب جناب كوريت بك لها موقع القبول عند الجميع .

فراحت نظارة الحفانية انه من المناسب ان تطلق السراج لجناب النائب العمومي الجديد وتعطيه الحرية التامة في كل اعماله الداخلية المختصة به ولم تتداخل في شؤونه الا في النادر وقد تحقق للنظارة تماماً حسن رأيها وصوابيته من اعطائها لجنابه الحرية التامة عند ما ظهرت نتائج الجلبلة فانه حصل تقدم عظيم في كل ما يتعلق به من الاعمال تقريباً وذلك لما له من المهارة والحزم وعلو الهمة

وبذلك صارت اعضاء النيابة يعتبرون النائب العمومي رئيساً حقيقياً لا مجرد رئيس أعلى منهم بل زادت في أعينهم اعتباراً وأهمية وحينئذ الحلل الذي اشار سلفي جناب السير جون سكوت يمكنني ان أقول انه زال وزيادة على ذلك ان كل ما يحجي من أنواع الترجيات والشفاعات من الخارج يجعل في زوايا الاهمال ولا يمار الا اذا صمء مع انه في بعض الاحيان كان له تأثير عظيم عند ما كان في يدهم امر التعيين والترقي حتى اننا لم نخل من عناء بعض المقاساة حالة تغلبها في الايام الاولى للنيابة وبدأ اعضاء النيابة يشعرون بان الترقيات والتقلات تمنح الآن بحسب اهلية واستحقاق المترشحين وحسب مقتضيات الاعمال ولا تكون بالصنعة والمحابه الشخصية او التأثير الاجنبي فحصل بذلك نتيجة عظيمة جداً لانهم علموا علم اليقين ان السبب الوحيد في الترقى والمكافأة هو في الاوان المناسب ليس الا بالجد والنشاط وبذل كل الجهد في تأدية الواجب ولا شك في ان هذا يحث اهل القضاء الحديث السن ويوجد فيهم روح النشاط والغيرة ويحرضهم على العمل بكل ما في وسعهم

وزيادة عن كون النيابة تقاسي اثر مسائل المحابه السابقة التي كانت سائدة في الازمنة السالفة فانه يوجد منبع ضعف آخر وهو ان الاعضاء التي يراد تعيينها في النيابة لا تؤخذ الامن ميدان ضيق نوعاً وبما ان النيابة لم تزل حديثة العهد

سنة ٩٩ والزمست المستأنف عليه ان يدفع الى المستأنف ثلاثة آلاف واربعماية واثني عشر قرشاً وعشرين فضة وفوائده القانونية باعتبار المائة خمسة في السنة من يوم الدعوى ٢٨ ستمبر سنة ٩٩ الى يوم السداد وبالمصاريف

الحاكم الاهلية

ترجمة التقرير المرفوع من جناب المستشار القضائي عن سنة ١٨٩٩

(تابع ماقبله)

وفي هذه السنة زرت مرة أخرى جميع الجهات اسبق ذكرها وفتشت محاكمها فقي صدفا لا يزال عمال المحكمة يشكون كثيراً من الصعوبات التي يجدونها في طريق الحصول على منازل مناسبة والحصول على الاشياء الضرورية للمعيشة الا اني لا اظن ان الحالة تضطرننا الى ان التغير فيها يكون حالاً انما ان بقيت على ما هي عليه وتمذر رفع هذه التظلمات التي يشكون منها فيكون من المحتمل ان نظارة الحفانية تضطر أخيراً الى الرجوع عما قررت في العام الماضي أما سوهاج ففيها محكمة جديدة يشتغلون في بنائها الآن وستفتح ابوابها في هذه السنة وان بناءها على كيفية احسن وأعظم كثيراً من التي كانت قبلها وينبغي ان تكون جميع المحاكم الجزئية التي تشيد في المستقبل على هذا النسق الحسن والشكل الجميل النيابة الاهلية

في شهر فبراير سنة ١٨٩٨ قال السير جون سكوت في تقريره عن سنتي ٩٦ - ٩٧ في الوجه الخامس منه ما يأتي

وقد عادت وظيفة النائب العمومي في المحاكم الاهلية فاسندت الى احد الاوروبيين بعد ان ان تولاه اثنان من الوطنيين وذلك لما رؤى من ان تعيين احد الوطنيين فيها كان سابقاً اوانه كان الحلل كان قد أخذ يتطرق الى النيابة وتقرر ان يرجع موقفاً الى ما كان جارياً من قبل من اسناد هذه الوظيفة الى احد الاوروبيين ووقع

في تفتيش المحاكم الشرعية في الوجه البحري والقبلي تفتيشاً دقيقاً وقدم تقريراً مستوفياً عن أحوالها وعن التعديلات المهمة التي استنسب إدخالها في الإدارة والإجراءات معاً وستفحص اللجنة هذا التقرير وتقرر ما يلزم أخذه من أجل التدابير لأجل الحصول على ترقية تلك المحاكم ترقية عامة وقد عقدت اللجنة جلساتها الأولى في سراي نظارة الحقانية في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٩

وفي تقرير العلام الماضي استألفت الانظار إلى الحائل العظيم الموجود في دفترخانه محكمة مصر الشرعية الكبرى وقلت ان نظارة الحقانية استدبت بعض مستخدميها برضاء سماحة قاضي مصر لترتيب قلم السجلات

ولا يسعني الا ان ابدي مرزب سروري حيث يمكنني القول الآن بان نتيجة ذلك كانت عظيمة جداً وكان النجاح تاماً فانه مع قلة الزمن حصل تقدم عظيم في هذا القلم قلم السجلات ذي الاهمية الكبرى من حيث الهيئة والانتظام وحسن العمل فانه في مدة الثمانية الشهور الاخيرة صار الاطلاع على عقود الخمس والعشرين سنة الاخيرة وترتيبها ترتيباً جيداً مع عمل فهرست لها والعقود المتعلقة بالبيع والزواج والطلاق والوقيات وغير ذلك من الاجراءات الاخرى المتعلقة بالاموال عينية كانت او شخصية صار جمعها وترتيبها وتنظيمها تنظيماً حسناً على حسب ترتيب السنين واسماء المتعاقدين وكل عقد من هذه العقود اعطي له رقم يمتاز به ولكل سجل نمرة متسلسلة وعمل له فهرست فهذه الاعمال تحسنت الحال وصار من يطلب صورة حجة أو وقفية من العقود المسجلة أثناء الخمس والعشرين سنة الاخيرة يمكنه الحصول عليها بعد مسافة لا تزيد عن ربع ساعه بعد ان كان ينتظر على الاقل ثلاثة اشهر ان لم يقل ستة او تسعة وقد زرت حديثاً هذا القلم وتحققت هذه النتيجة حيث بطريق الصدفة قدمت طلبات صور حالة وجودي هناك ولم يكن نظرت من قبل فطلبت

الذي يجدر بنظارة الحقانية ان تتولى امر تلك النشرة التي لا تخلو من صعوبة ما ومباشرتها رسمياً وبناء عليه تنشر الآن النظارة مجلة عنوانها «بالمجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية» تحت ملاحظة مفتشي لجنة المراقبة وأول عدد منها ظهر في ١٥ يناير سنة ١٩٠٠ وستظهر في المستقبل في أول يوم من كل شهر محتوية على نحو الاربعين صحيفة مشتملة على أهم الاحكام الحديثة مع ملخصاتها بالعربية والفرنساوية والانجليزية وملحوظات عند الانقضاء وعلى منشورات لجنة المراقبة القضائية متى كانت ذات فائدة عمومية وعلى ما يصدر من الاوامر العالية مع شروحات مختصرة وعلى كل ما قد يفيد المحاكم الاهلية والعالم القضائي بوجه عمومي وما دامت ترد لادارة الجريدة بدون انقطاع من محكمة الاستئناف وكافة المحاكم الاهلية الاحكام المهمة في المبادئ القضائية يؤمل ان تكون هذه المجموعة الجديدة في الحقيقة كاملة مفيدة نعم انه لا يمكننا بالطبع ان نبدي فيها الآن رأينا القاطع ولكني أرى من مجموع الوسائل ما يمكنني من القول بأنها ستصبح أحسن من تلك بكثير جداً

المحاكم الشرعية

ان عدد الشكاوي التي تقدمت لنظارة الحقانية في الاشهر الاولى من السنة الماضية كان في ازدياد عظيم وكأنه كان ينادي باستصواب ادخال بعض تعديلات في تشكيل تلك المحاكم وبناء على ذلك قد عرض الحاق قاضين مسلمين من قضاة محكمة الاستئناف الاهلية بالمحكمة الشرعية العليا بحيث يكونان عضوين مستديمين في تلك السلطة الاستئنافية لتكون محكمة مركبة من خمسة أعضاء يرأسهم سماحة قاضي مصر

الا أن ذلك قد صادف معارضة شديدة فترك مؤقتاً لكن تقرر تشكيل لجنة متنوعة ممن لهم الدراية التامة لاجل البحث والتدقيق في الموضوع كله بامعان نظر وروية

وقد أمضى فضيلة مفتي الديار المصرية الجديد الاستاذ الشيخ محمد عبده الذي كان قاضياً في محكمة الاستئناف الاهلية سابقاً كل فصل الصيف

يتساوى بسببها البندول وان العلاقات بين نظارتي الحقانية والداخلية وبين مرؤسيهما في المديرية تحسنت جداً وازدادت بينهما المحبة القلبية وزال ما كان يشوش على الفكر من سوء التفاهم والتعارض وان نقص عدد الجنائيات المهمة والزيادة في نسبة الاحكام بالمقوبة الى عدد القضايا المقدمة للفصل فيها كما تبرهن عليه الاحصائيات يمكنني حقاً من القول بأنهما مسبيان بمقدار عظيم عن تحسن تلك العلاقات

مجموعة الاحكام

قد اختبر لنشر الاحكام الصادرة من المحاكم الاهلية خطة جديدة فانه لمهد غير بعيد لم نكن نشرة رسمية لهذه المحاكم تصدر فيها أحكامها ولكن منذ خمس سنوات قام نائب مجتهد بقلم القضايا في الاسكندرية وهو المسيو شراباتي بنشر مع مساعدة من نظارة الحقانية في الشهر مرتين مجلة معنونة باسم «القضاء» يدرج فيها ما يتيسر له جمعه ويراه مستحق النشر من الاحكام التي تصدرها المحاكم الاهلية وكان يشفعها في بنض الاحيان بما يراه من الملحوظات كاهو جارفي مجموعتي الاحكام الشهيرتين المعروفتين «بدالوز وسيريه» ولا شك ان هذه المجلة أتت من وقت نشأتها بنفع مهم للمحاكم الاهلية بل للعموم فاستحق المسيو شراباتي عظيم الشرف لاجتهاده وابتكاره لهذا العمل الجليل الا انه بالضرورة يصعب جداً على الفرد من الناس بدون ان تمد له يد المساعدة جماعاً ممن رجحت عقولهم وتغدوا بلبان الخبرة أن يحصل على الدوام وبدون انقطاع على مقدار كاف من احكام سديدة نافعة يتمكن من حسن ترتيبها والاعتناء بشأنها وتلخيص نتائجها بدقة على الوجه اللازم بل ولا يتمكن على انفراد من الوصول الى نشر مجلة مشتملة على احكام متنوعة المبادئ في أوقاتها المحددة

فهذه الصعوبات وصعوبات أخرى لم تكن مجموعة المسيو شراباتي في آخر أمرها حازة لكامل الرضاء من العالم القضائي وحينئذ آن الاوان

مشفوعة بالفهارس اللازمة سهولة البحث والاعتباس ولم يفهم ان تلبه الى ما تراه من تخالف لقضاء وتناقضه

ثم نشر حضرة القانوني الفاضل عزتو يوسف بك آصاف مجلة المحاكم منذ ١٠ أعوام وهي على مثال جريدة الحقوق تماماً . وكان حضرة العالم القانوني الفاضل والحامي الشهير الافوكاتونقولا افندي توما قد أصدر مجلة الاحكام برهة من الزمان وكانت تشريعية تشتمل على قليل من الاحكام وكثير من المقالات والمباحث الفلسفية القانونية

ومنذ ٧ سنوات ظهرت مجلة القضاء لحضرة الفاضل المسيو شراباتي وهي تنشر الاحكام وملخصاتها ومنشورات لجنة المراقبة فقط فهي اضيق نطاقاً من الحقوق والمحاكم وحدث منها زمناً

وأما مجموعة الاحكام التي اصدرتها الحاقية حديثاً فلم تأت بشيء جديد لم تأت الحقوق والمحاكم سوى انها ذكر ملخصات الاحكام ومنشورات لجنة المراقبة بالفرنسية والانكليزية فضلاً عن العربية . ولا يخفى ان هذه المجالات القضائية وجدت لاجل المحاكم الاهلية فقط وقضاة هذه المحاكم والمترافعون امامها والاهالي كلهم يعرفون العربية وهم في غنى عن الملخصات باللغتين الاجنبيتين . ومما لا يحسن السكوت عنه ان معظم الاحكام المنشورة في المجموعة

وقت شاء بدون ان يكاف باظهار الاسباب وبدون أي تدخل قضائي مهما كانت الحال (البقية تأتي)

مجموعة الاحكام

جاء في جريدة الرائد المصري الغراء ما يأتي ويقول جناب المستشار انه لعمد غير بعيد لم تكن نشرة رسمية لنشر الاحكام ومن كلامه يفهم انه لم تكن جريدة موجودة لهذه الغاية قبل مجلة القضاء التي اصدرها حضرة المسيو شراباتي وان مجلة القضاء هذه أنت بنفع مهم للمحاكم ثم قال - وان افراد المسيو شراباتي بالعمل وعدم وجود مساعد له جعل مجلته غير حائرة لكمال الرضاء ولهذا صدرت المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية

والحقيقة ان المرحوم امين شميل المحامي أول من ابتكر هذه المجموعة في مصر اذ أصدر مجلة الحقوق منذ ١٥ عاماً وبعد وفاته تولاها حضرة الفاضل سليم افندي بسترس و ابراهيم افندي جمال المحامين وهي تنشر الاحكام مع ملخصاتها ومنشورات لجنة المراقبة والاوامر العالية والمنشورات والقرارات والتقارير ولم تزل الى الآن توسع نطاقها وهي الآن تنشر كل ما افاد من أحكام محكمة الاستئناف العليا والمحاكم الابتدائية وجعلت لكل سنة مجموعة منها

من رئيس كتبة ذلك القلم ان يحضر لي اصل العقود المطلوب أخذ صورها فمع كون بعض تلك الطلبات كان لصور عقود مضت من مدة تزيد عن عشرين سنة قد ابرز الاصل في بضع دقائق وحررت صور منه في الحال وكما ان هذا العمل جار هنا في محكمة مصر كذلك هو جار في بعض المحاكم الشرعية الاخرى سيما في محكمة بنها والحيزة اللتين نشأ فيهما بسبب ذلك تقدم عظيم والمأمول انه بالتدريج تكون دفتراخان كل المحاكم الشرعية في البلاد المصرية على هذا النسق الحسن وتصل الى درجة عظيمة من التقدم وان كان ذلك يستلزم كثيراً من الزمن ويحتاج الى عناء شديد وبعض من المال والمناسبة ذكر المال يمكنني ان أبدي ملحوظة وهي ان أقل نخر يقتخر به ان هذا التعديل المهم الذي عمل لم نحتاج فيه الى مصاريف زيادة عن المصاريف الاعتيادية من نظارة المالية بل تم بواسطة وسائل نظارة الحاقية فقط

وحيث اننا في معرض الكلام عن المحاكم الشرعية استلفت الانظار الى مسألة مهمة الا وهي مسألة اقتران احد المسلمين بزوجة مخالفة لدينه امام السلطة الشرعية فقد اشتكى لي البعض حديثاً بخصوص ذلك . مثلاً امرأة انكليزية جاءت من بلادها حديثاً وليس عندها علم قط بالشريعة الاسلامية والعوائد المحلية - ورغبت زواجها بشاب مصري فتقدمت امام القاضي طالبة زواجها به معتقدة ان ذلك الاقتران مضمون مستديم كانه حصل في لوندرد على يد كلبريكي انكليزي حينما يهدي اليها ورقة عقد الزواج ثم لا تلبث الا وقد طلقت منه او تزوج عليها فيحصل ما يحصل حيث انها لم تكن عالمة بشريعتها قبل

فالاولى ان يكون هناك بعض الطرق لاحاطة النساء الاوروبيات اللاتي يرمن الاقتران بمصريين علماً باحكام الشريعة الاسلامية الغراء المتعلقة باطلاق ولاحاطتها أيضاً علماً بان الزواج هو الذي يملك عصمة زوجته بحيث له ان يطلقها في أي

الرسمية نشرت من قبل في الحقوق والمحاكم. فلا ندرى لماذا أغفل جناب المستشار ذكر هذه المجالات الختوية. واقتصر على ذكر احدهن وأضيةهن نملقاً ولا نعلم لماذا يحسب ان مجموعة الاحكام قد قضت الغرض مع ان لا مزية لها على غيرها

اعلان

من محكمة الموسكي الجزئية

عن مبيع منقولات محجوزه بالمزاد العمومي انه في يوم الثلاثاء ٢٧ مارس الساعة ١٠ افرنكي صباحاً الموافق ٢٦ القعدة سنة ١٢١٧ هـ لاله بشارع الساحدار بجوار حارة السنانين قسم الجمالية سبصر مبيع منقولات محجوزه بالمزاد العمومي تعلق الحاج امان الجلاوي السوداني الزيات الشهير بالنقلي بناء على طلب الشيخ خليل يوسف الخليلي التاجر بالجمالية بمصر تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الموسكي الجزئية بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٢١٧ وسبق توقيع الحجز التنفيذي عليها بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ١٢١٧ فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل الموضحين اعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد المزاد على ذمته فان نقص يلزم بالفرق وان زاد يضاف على مبلغ البيع

تحريراً في ١٠ مارس سنة ١٢١٧ والقعدة سنة ١٣١٧ بسراي المحكمة بمصر

نائب الباشمخضر بالموسكي امضا

اعلان

انه في يوم السبت ٢١ مارس سنة ١٢١٧ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بسوق امبابه

سباع بالمزاد العمومي شب بقر أصفر صاغ سالم سن ٤ تقريباً وجاموسه بيضا بلدي صاغ سالم سن ١٠ تقريباً ملك ابراهيم خليفه من الكوم الاحمر حيزه وصار توقع الحجز عليهم بمعرفة حضرة حامد افندي حدي المحضر بمحكمة الحيزه بتاريخ ٣ مارث سنة ١٢١٠ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الحيزه الجزئية بتاريخ ٢ اكتوبر سنة ١٢١٩ ومعلن بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٢١٩ وهذا البيع بناء على طلب سليمان افندي محمد وفاه لمبلغ ٨٠٦ و ٢٠ ثمانية وستة غروش وعشرون فضه الباقي من المحكوم به والمصاريف خلاف ما يستجد من المصاريف فكل من له رغبة في مشتري ما ذكر عليه ان يحضري اليوم والساعة والمحل الموضحين بهذا الاعطاء المزاد اللازم بالعملة الصاغ ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته فان نقص مرسي المزاد الثاني عن مرسي المزاد الاول يلزم بالفرق وان زاد عن ذلك يضاف لجانب المحجوز عليه

تحريراً في ١٤ مارث سنة ١٢١٠

نائب باشمخضر محكمة الحيزه

حسن احمد

محكمة المواد الجزئية والمصالحات بمغاغة

اعلان بيع عقارات

نشره اولي

ليكن معلوم لدى العموم انه في يوم الاثنين ١٦ ابريل سنة ١٢١٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً باودة المزايدات بسراي المحكمة بمغاغة بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٢١٠ في قضية اسطفانوس جرجس بناوي وعبد المسيح يوسف وجرجس يوسف المقيمة بمجدول المحكمة سنة ١٢٠٠ نمرة ١٣٠ ضد حسن عثمان حسن وعلي محمد عثمان حسن ومحمد حسن ومحمد محمد القاضي

ذلك الحكم بنزع ملكية المدعي عليهم من ثلاثة افدنه وستة عشر قيراط كائنة بناحية شادونه وبيعها بالمزاد العمومي قسماً واحداً وقاه لمبلغ ٣١٥٥ قرش ١٠ فضه قيمة المحكوم به والمصاريف وقد تسجل هذا الحكم بمحكمة بني سويف الاهلية اول مارث سنة ١٢٠٠ نمرة ٧٨ وبناء على طلب اسطفانوس جرجس بناوي وعبد المسيح يوسف وجرجس يوسف المزارعين من ابشاق

ضد

حسن عثمان وعلي محمد عثمان حسن ومحمد حسن ومحمد محمد المزارعين من شادونه سبصر مبيع الثلاثة افدنه وستة عشر قيراط الكائنة بناحية شادونه ومكلفة باسم محمد عثمان حسن مورثهم وهي فدان و ٨ قراريط بقالة الحلفاه الفوقانية حدها البحري السيد طه والقبلي السيد حسن والشرقي جبل والغربي جسر وستة عشر قيراط بقالة المذكورة قطعة واحدة حدها البحري ورثة احمد عبد الصمد والقبلي احمد عطا والشرقي جبل والغربي جسر وعشرين قيراط بقالة الحلفاه التحتانية قطعة حدها البحري السيد طه والقبلي السيد طه والغربي ورثة عمر احمد والشرقي جسر و ٢٠ قيراط قطعة واحدة بقالة المذكورة حدها البحري السيد طه والقبلي ورثة هندي فرغلي والغربي قبالة الصنطه والشرقي جسر

وقد تحدد لانتاج الزايدة في العقارات المذكورة مبلغ ٣٢٠٠ ثلاثة آلاف وثلثمائة قرش فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل الموضحين اعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وحكم نزع الملكية وقت ما يريد

تحريراً بسراي المحكمة بمغاغة في ١٩ مارث سنة ١٢٠٠ و ١٨ القعدة سنة ١٢١٧

كاتب اول محكمة مغاغة

محمد حسنين

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chàque Samedi
Fondateur,
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs :
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 10

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترس و ابراهيم جمال المحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً و اغاناً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررّة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

لائحة الوكلاء امام المحاكم الشرعية
(نحن خديوي مصر)

بعد الاطلاع على المادة ٤٠٠ من لائحة
المحاكم الشرعية المصدق عليها بالامر العالي الصادر
في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيه سنة ١٨٨٠)
وعلى امرنا الصادر في ٢٥ ذى الحجة
سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) المشتمل
على لائحة ترتيب المحاكم المذكورة والاجراءات
المتعلقة بها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية
وموافقة رأي مجلس النظار
امرنا بما هو آت

الباب الاول

في الشروط اللازمة لقبول الوكلاء امام
المحاكم الشرعية

(المادة ١) لا يقبل في التوكيل عن الاخصام
في الدعاوى امام المحاكم الشرعية الا من توفرت
فيه الصفات الآتية
أولاً ان لا يكون سنه اقل من خمس
وعشرين سنه

ثانياً ان لا يكون مشغولاً بمجرعة او عمل يحط
من قدر المحامي ولم يكن مرتكباً لما يخل بالآداب
الشرعية

ان تجعل تحت التجربة مدة سنة واحدة من رى
لزوم ذلك بالنسبة له

(المادة ٢) تشكل لجنة بمحكمة مصر
الشرعية من قاضي مصر بصفة رئيس ومن اثنين
من أعضاء المحكمة العليا الشرعية واثنين من
اعضاء محكمة مصر الشرعية يعينهم قاضي
مصر لامتحان من يقتضي امتحانه لدرج اسمه
في جدول الوكلاء امام المحاكم الشرعية

(المادة ٤) كل من يدرج اسمه ضمن
جدول الوكلاء امام المحاكم الشرعية فعليه ان يقدم
عريضة لقاضي مصر مرفوقة بما يحيز قبوله على
وجه ما ذكر ومتى تقرر قبوله تعطى له شهادة
حسباً يأتي

(المادة ٥) متى تحقق للجنة ان الشروط
المقررة في المادة الاولى متوفرة فيمن طلب ادراج
اسمه في جدول الوكلاء تأمر بكتابة اسمه في
الجدول المذكور وتعطي له شهادة دالة على قبوله
وبمجرد حصول ذلك يسوغ له ان يتراجع امام
كافة المحاكم الشرعية

(المادة ٦) ينتهى التوكيل بانتهاء الامر
الموكل فيه او بعزل الموكل للموكل

(المادة ٧) لا يدرج في جدول الوكلاء
من يكون موظفاً باحدى المحاكم الشرعية او
مصلح الحكومة

ثالثاً ان يكون حسن السمعة والصيت
رابعاً ان يكون مقيماً بالقطر المصري
خامساً ان يكون حائزاً لشهادة العالمية من احد
اماكن التدريس المعتمدة في لائحة نظام
الجامع الازهر
او يكون متحصلاً على شهادة من
مدرسة الحقوق الخديوية او الشهادة
النهائية من مدرسة دار العلوم الخديوية
او يكون سبق له التوظيف بوظيفة
قاض او نائب او عضواً بالمحاكم الشرعية
او مفت ولم يكن رفته منها بسبب مانع
من القبول

او يكون سبق له الاستخدام بوظيفة
كاتب باحدى المحاكم الشرعية مدة اقلها
سنة واحدة ولم يكن رفته منها بسبب
مانع من القبول بشرط ان تظهر كفايته
في الامتحان باللجنة الآتي ذكرها

الاشخاص السابق قديمهم في جدول
المحامين امام محكمة الاستئناف الاهلية
يجوز درج اسمهم في جدول الوكلاء
امام المحاكم الشرعية بشرط ان يؤدوا
امتحاناً امام لجنة الامتحان الآتي

ذكرها وتظهر كفايتهم
(المادة ٢) للجنة الامتحان الآتي ذكرها

التوقيف عن الاشغال بالحرفة مدة لا تزيد عن سنة

محو الاسم من الجدول

(المادة ٢٢) تأديب الوكلاء في كل محكمة من محاكم المديريات أو المحافظات يكون من خصائص مجلس يشكل بمحكمة المديرية أو المحافظة التي حصل بدارتها ما أوجب ذلك من قاضيا أو من ينوب عنه بصفة رئيس ومن عضوين من المحكمة يعينهما الرئيس ومع ذلك فالرئيس أن ينذر الوكيل اذا رأى ان الامر الذي ارتكبه لا يستحق عليه أكثر من ذلك

(المادة ٢٣) الاحالة على التأديب تكون بناء على طلب القاضي أو رئيس المجلس الشرعي أو ناظر الحفانية

(المادة ٢٤) الدعوى التأديبية لا تمنع من رفع دعوى جنائية أو مدنية بسبب الفعل بعينه (المادة ٢٥) لا يجوز الحكم بأحدى العقوبات التأديبية الا بعد طلب حضور المتهم بمقتضى علم خبر بمجماد ثمانية أيام على الأقل

(المادة ٢٦) يحكم مجلس التأديب في الدعوى بعد سماع أوجه الدفع التي يبيدها الوكيل اذا حضر

(المادة ٢٧) يجوز للوكيل المحكوم عليه ان يستأنف الاحكام التي تصدر من مجلس التأديب (المادة ٢٨) الاستئناف الذي يرفع من الوكيل يجب ان يكون في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم اذا كان حضورياً ومن تاريخ اعلانه اذا كان غائباً

(المادة ٢٩) رفع الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم ما لم يكن صادراً بمحو اسم الوكيل فلا يجوز له المرافعة الا بعد الحكم في الاستئناف (المادة ٣٠) الحكم في الاستئناف يكون من خصائص المحكمة العليا الشرعية

(المادة ٣١) تنفيذ أحكام مجالس التأديب يكون بمعرفة رؤساء المجالس المذكورة (المادة ٣٢) من حكم عليه بعقوبة تأديبية

المساعدة من قبل الشورى سواء انتهى التوكيل أو كان مستمراً

(المادة ١٨) اذا انتهى التوكيل وجب على الوكيل أن يرد لموكله كافة أوراقه ومستنداته الاصلية متى طلب منه ذلك واذا لم تدفع اليه أجرته جاز له أن يأخذ على نفقة الموكل صوراً من الاوراق التي تثبت حقوقه في الاجرة ولا يكون على كل حال ملزماً بأن يسلم لموكله صورة الاوراق التي حررها في الدعوى ولا أن يسلم اليه الخطابات المرسلة له منه ولا المستندات المتعلقة بما دفعه من طرفه مقدماً ولم يؤد اليه من موكله ولكن يجب عليه أن يعطي موكله صوراً من ذلك محرر على نفقة الموكل وبناء على طلبه

(المادة ١٩) تقدر أجره الوكيل بمعرفة القاضي أو المجلس الذي حصلت المرافعة في الدعوى أمامه باعتبار أهمية الدعوى وقيمة العمل والزمن الذي قضاه فيه الوكيل وما استلزمه من العناية مع مراعاة ثروة الاخصام اذا لم يوجد اتفاق بين الطرفين على أجره معينة

ويجوز للطعن في ذلك التقدير في ميعاد أسبوع يمضي من تاريخ اعلان القرار به ويقدم ذلك الطعن الى المجلس الشرعي عند صدور التقدير من قاض واحد والى المحكمة العليا عند صدوره من مجلس للفصل فيه نهائياً أما اذا كان التقدير صادراً من المحكمة فيكون نهائياً غير قابل للطعن

الباب الثالث

في تأديب الوكلاء

(المادة ٢٠) ملاحظة الوكلاء من خصائص القضاة

(المادة ٢١) من أدخل بواجباته من الوكلاء أو خالف شيئاً مما هو مدون بهذه اللائحة أو باللوائح المتبعة بالمحاكم الشرعية أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيره في أعمال حرقه أو في غيرها يجازى بأحدى العقوبات الآتية التوبيخ

(المادة ٨) يكون في كل محكمة من المحاكم الشرعية نسخة من الجدول المشتمل على اسماء الوكلاء وتذكر اسماءهم فيه حسب ترتيب التواريخ التي فيها ادراج الاسم وتبين فيه محلاتهم

(المادة ٩) يجوز للاخصام في كل الاحوال ان يترافعوا بانفسهم أو بغيرهم أو أقاربهم أو أصحابهم (المادة ١٠) للحكومة وللصالح الاميرية وديوان الاوقاف ان توكل من قبلها من تشاء من موظفيها للمرافعة امام المحاكم الشرعية

الباب الثاني

فيما للوكلاء من الواجبات وما عليهم من الحقوق (المادة ١٢) يجب على الوكلاء ان يؤدوا ما يئاط بهم بالجد والاستقامة مع مراعاة احكام اللوائح المتبعة

(المادة ١٣) ليس للوكيل ان يعزل نفسه من التوكيل في أثناء سير القضية بغير عذر مقبول وعليه ان يعلن موكله بذلك ان كان بعذر

(المادة ١٤) على الوكيل ان يتجنب كل ما يمس بشرف خصمه أو يمس المحكمة المترافع امامها أو أحد عمالها سواء كان ذلك بالقول أو الكتابة أو الفعل ولو بالاشارة

(المادة ١٥) ليس للوكيل ان لا يحضر في المواعيد المحددة الا بعذر مقبول عليه ان يجبر به رئيس الجلسة المنظورة امامها القضية قبل الميعاد المحدد وعليه ان ينب عنه احد الوكلاء المقبولين في الحضور امام الجلسة لطلب التأخير وتكون الانابة بمقتضى كتابة منه

(المادة ١٦) يجب على الوكيل ان يكتم الاسرار الخاصة بالدعوى التي يكلف بها

(المادة ١٧) اذا كلفت إحدى المحاكم الشرعية أحد الوكلاء بالمرافعة عن شخص فقير معافى من الرسوم القضائية أو شخص تخلف عن الحضور أمام المحكمة وجب عليه القيام بما يئاط به مجاناً (المادة ١٨) كل وكيل وكل من قبل أحد الاخصام في دعوى أو أهدى له رأياً فيها لا يجوز له أن يساعد الخصم الآخر في تلك الدعوى أو في دعوى أخرى مرتبطة بها ولو كانت هذه

من أحد مجالس التأديب يسري عليه الحكم
لدى جميع المحاكم الشرعية

في الأحكام الوقتية

(المادة ٣٣) كل من تقرر قبوله في التوكيل
أمام المحاكم الشرعية قبل صدور هذه اللائحة
ما عدا المقبولين الآن أمام محكمة مصر الشرعية
ولم يكن حازراً للشروط المدونة بها لا يجوز له ان
يتراجع أمام المحاكم الشرعية الا اذا أدى امتحاناً
بنجاح أمام لجنة الامتحان المذكورة ومن تظهر
لياقتة عقب الامتحان يدرج اسمه بمجدول الوكلاء
ويكون له الحق في المرافعة أمام كافة المحاكم
الشرعية

أحكام ختامية

(المادة ٣٤) يعمل بمقتضى أمرنا هذا بعد
نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام
(المادة ٣٥) على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا
هذا

صدر بسراي عابدين في ١٦ ذي القعدة
سنة ١٣١٧ - ١٧ مارس سنة ١٩٠٠

تميينات وتبديلات قضائية

صدرت الاوامر العالية بتاريخ ٢٦ الجاري
بالتعيينات والتبديلات الآتية

عين محمد النجاري بك رئيس محكمة الزقازيق
الابتدائية الاهلية قاضياً بمحكمة الاسكندرية
الابتدائية المختلطة

وعين المسيو انطون كومانوس مساعد وكيل
النائب العمومي لدى محكمة الاستئناف والمحاكم
الابتدائية المختلطة بوظيفة وكيل نيابة

وعين محمد مصطفى بك رئيس محكمة طنطا
الاهلية رئيساً لمحكمة الزقازيق الاهلية بدلا من
محمد انجاري بك الذي عين في وظيفة أخرى
وعين احمد حلمي بك الرئيس من الدرجة
الثانية لمحكمة اسيوط الاهلية رئيساً من الدرجة
الاولى لمحكمة طنطا الاهلية

وعين محمود رشاد بك الرئيس من الدرجة

الثانية لمحكمة قنا الاهلية وكيلان الدرجة الاولى
لمحكمة مصر الاهلية بدلا من يوسف صدقي
بك الذي احيل على المعاش

وعين محمد حافظ افندي الوكيل من الدرجة
الثانية لمحكمة قنا الاهلية رئيساً من الدرجة الثانية
لمحكمة قنا الاهلية

وعين محمد محرز بك الوكيل من الدرجة
الثانية لمحكمة بني سويف الاهلية رئيساً من
الدرجة الثانية لمحكمة اسيوط الاهلية

وعين احمد راغب بدر افندي الوكيل من
الدرجة الثانية لمحكمة اسيوط الاهلية وكيلان من
الدرجة الثانية لمحكمة بني سويف الاهلية

وعين أمين علي افندي القاضي من الدرجة
الثانية بمحكمة مصر الاهلية وكيلان من الدرجة
الثانية لمحكمة اسيوط الاهلية

وعين محمد صالح افندي القاضي من الدرجة
الثانية بمحكمة مصر الاهلية وكيلان من الدرجة
الثانية لمحكمة قنا الاهلية

وعين محمد نخري بك القاضي من الدرجة
الثانية بمحكمة طنطا الاهلية قاضياً من الدرجة
الاولى بمحكمة قنا الاهلية

وعين احمد عابدين افندي القاضي من الدرجة
الثالثة بمحكمة الزقازيق الاهلية قاضياً من الدرجة
الثانية بمحكمة قنا الاهلية

وعين احمد ذوالفقار بك القاضي من الدرجة
الثالثة بمحكمة مصر الاهلية قاضياً من الدرجة
الثانية بمحكمة اسيوط الاهلية

وعين أحمد طلعت افندي القاضي من الدرجة
الثالثة بمحكمة مصر الاهلية قاضياً من الدرجة
الثانية بمحكمة مصر الاهلية

وعين عثمان غالب افندي القاضي من الدرجة
الرابعة بمحكمة الزقازيق الاهلية قاضياً من الدرجة
الثالثة بمحكمة قنا الاهلية

وعين محمد فضلي افندي القاضي من الدرجة
الرابعة بمحكمة اسكندرية الاهلية قاضياً من الدرجة
الثالثة بمحكمة قنا الاهلية

وعين عبد الرحيم احمد بك الموظف بديوان

عربي خديوي قاضياً من الدرجة الثالثة بمحكمة
قنا الاهلية

وعين محمد عزت افندي القاضي من الدرجة
الخامسة بمحكمة الزقازيق الاهلية قاضياً من الدرجة
الرابعة بمحكمة اسيوط الاهلية

وعين ابراهيم أمين افندي القاضي من الدرجة
الخامسة بمحكمة بني سويف الاهلية قاضياً من
الدرجة الرابعة بمحكمة اسيوط الاهلية

وعين محمد السبكي افندي وكيل النيابة
العمومية من الدرجة الثالثة قاضياً من الدرجة
الخامسة بمحكمة اسيوط الاهلية

وعين يوسف نصر الله افندي وكيل النيابة
العمومية من الدرجة الرابعة قاضياً من الدرجة
الخامسة بمحكمة قنا الاهلية بدلا من اسحاق

ميخائيل افندي الذي لُقيل من وظيفته لاسباب صحية
وعين ابراهيم يونس افندي وكيل النيابة
العمومية من الدرجة الرابعة قاضياً من الدرجة

الخامسة بمحكمة اسيوط الاهلية

وعين ابراهيم فريد بك رئيس قلم قضايا
الدائرة السنية قاضياً من الدرجة الخامسة بمحكمة
مصر الاهلية

وعين نجيب شكري افندي وكيل النيابة
العمومية من الدرجة الرابعة وكيلان للنيابة العمومية
من الدرجة الثالثة

وعين كامل وهبه افندي مساعد النيابة وكيلان
للنيابة العمومية من الدرجة الرابعة

وعين محمد كامل فيضي افندي مساعد النيابة
وكيلان للنيابة العمومية من الدرجة الرابعة
وعين غالي سليمان افندي مساعد النيابة وكيلان

للنيابة العمومية من الدرجة الرابعة
وتقل القضاة الآتي ذكرهم بدرجاتهم ووظائفهم
(لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية)

محمد صدقي افندي القاضي من الدرجة
الثالثة بمحكمة الزقازيق الاهلية
حفي ناصر بك القاضي من الدرجة الرابعة

بمحكمة طنطا الاهلية

(محكمة اسكندرية الاهلية)

عبدالمسيح افندي سميكة القاضي من الدرجة الثالثة بمحكمة طنطا الاهلية

(محكمة طنطا الاهلية)

حسين درويش افندي القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة اسيوط الاهلية

فتح الباب سيد افندي القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة قنا الاهلية

محمد ابراهيم افندي القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة قنا الاهلية

عبد الرحمن رضا افندي القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة اسيوط الاهلية

(محكمة الزقازيق الاهلية)

سلم فرج افندي القاضي من الدرجة الاولى بمحكمة طنطا الاهلية

عبد الفتاح محرم افندي القاضي من الدرجة الرابعة بمحكمة بني سويف الاهلية

محمد حمدي افندي القاضي بمحكمة قنا الاهلية

عبد الوهاب فهمي افندي القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة قنا الاهلية

(محكمة بني سويف الاهلية)

أحمد عبد الرازق افندي القاضي من الدرجة الرابعة بمحكمة اسيوط الاهلية

ابراهيم فوزي افندي القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة قنا الاهلية

الحاكم الاهلية

ترجمة التقرير المرفوع من جناب المستشار القضائي
عن سنة ١٨٩٩

(تابع ماقبله)

وبناء عليه قد حصل الاتفاق مع سماحة قاضي مصر على ان كافة مآذوني الحاكم الشرعية ستمطي لهم تعليمات بأنه كلما طلب منهم زواج امرأة نصرانية او اسرائيلية بمسلم عليهم ان يشددوا كل التشديد في حضور الزوجة بنفسها

أمامهم وان يفسروا لها الاحكام الشرعية المتعلقة بهذا الموضوع مبينين لها ان الزوج له ان يتزوج باكثر من واحدة فربما يكون لها ضرر وان له أيضاً ان يطلقها متى شاء بدون معارض وذلك قبل أن يسمحوا لها بالتوقيع على الدفتر وكذلك يلزم أن وثيقة الزوجة في مثل هذه الاحوال تكون محتوية على ملخص مطبوعة فيه تلك الاحكام وهذه الطريقة ربما يتجنب الخطر المنوء عنه في المستقبل

اختصاص العمدة

قد أشرت في تقرير العام الماضي الى الامر العالي الصادر في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٨ الذي خول بمقتضاه لبعض عمد البلاد حق الحكم في الدعاوي المدنية الشخصية التي لا تتجاوز قيمتها مائة غرش

وكان الداعي لاستصدار ذلك الأمر ضرورة تخفيف وقر العمل عن قضاة المحاكم الجزئية الا أنني كنت أخشى من تحويل الحكم ولو في المسائل الصغيرة على غير السلطة القضائية لكن ظهر الآن أن النظام الجديد نجح نجاحاً تاماً على وجه العموم وسعادة جونسون باشا الذي وجه عنايته لمراقبة سير هذا النظام وتقدير أعماله في كافة أنحاء القطر قدم لي التقرير الآتي

«لقد زرت أثناء الشهر الاخير كافة مراكز مديرية قنا ونظرت بالدقة سجلات العمدة الذين خولت لهم سلطة قضائية في الدعاوي المدنية التي لا تتجاوز قيمتها مائة غرش وكذلك سجلات المخالفات ونظرت أيضاً محاضر العمدة على الاطلاق واني أرى ان نتائج أعمال العام الماضي كانت بحسنة جداً وعلى غاية ما يرام فان القضايا المدنية المحكوم فيها تزداد يوماً اذ بلغ مجموع عدد القضايا التي حكم فيها في كل القطر ٧٢١٦ قضية وعدد القضايا المحكوم فيها في مديرية قنا وحدها ٩٩٨ قضية وفي مديرية الغربية ٢٠٥٥ قضية وزيادة على ذلك فاني فحصت جيداً أثناء السنة أعمال جملة مديريات أخرى فكل ما قلته

عن مديرية قنا يمكن انطباقه حقاً على كل المديريات الأخرى

وكان لعمد غير بعيد بالنسبة لعدم فهم التعليمات التي أصدرتها نظارة الداخلية لا يدرج في السجل الا القضايا التي حكم فيها لصالح المدعي وأمر فيها بالتنفيذ فقط وحينئذ فمجموع تلك الاعداد المتقدمة لم يكن هو كل القضايا حقيقة بل ربما كان ثلاثة أرباعها فقط ولكن ذلك الأمر سيتلافى في المستقبل

وليس هناك أدنى ريب في أن الاهالي على العموم قد اعتبروا هذا الترتيب الجديد مساعداً لهم مساعدة حقيقية حيث حصل الفصل بمقتضاه حتى في قضايا كان موضوعها قرشان ونصف أما القضايا التي موضوعها خمسة أو عشرة قروش فهي كثيرة جداً وغير خاف ان مثل هذه الدعاوي الصغيرة كان في غير امكان أربابها رفعها أمام المحاكم الاعتيادية

ثم ان العمدة قد أظهروا ما يدل على سلامة الذوق والتبصر في فصلهم لتلك القضايا الدائمة الحدوث خصوصاً في الوجه القبلي الذي يتعمد فيه المدين بوفاء دينه غللاً أو غيرها من السلع هذا ولم يصادف تنفيذ الاحكام صعوبات وان اتفق بعض صعوبات فيها فهي نادرة ويظهر لي أن احكامهم أرضت الجميع وفي الواقع فاني لم أصادف شكوى مع أنني أظهرت تمام الاستعداد لقبول ما يمكن ان يرد على منها بل سمعت ولا زلت أسمع من كل فج من أهالي البلاد التي لم يحول لعمدها تلك السلطة القضائية المحاكم في طلب تحويلها لعمد بلادهم ولما لم يتم لهم ذلك التجؤا في تقاضيمهم الى عمد البلاد الأخرى

واني لأود أن يفهم من قولي أن تكون السلطة المخولة الآن لبعض العمدة مخولة لبقيةهم بل غرضي أن لا تعطى هذه السلطة الا للعمدة الذين يكونون مساوين في الكفاءة للعمدة المخولة لهم الآن هذا ولا بد من التمييز بين السلطة الادارية المخولة للعمدة بصفتهم هذه وبين سلطته القضائية المخولة له وانه كما يجوز تحويل السلطة القضائية

أما الجرح فيظهر ان عددها في ازدياد كما كانت الحالة في العام الماضي وهاك البيان

٣٦٩٠٩ قضية في سنة ١٨٩٧

٣٧٧٦٠ " " سنة ١٨٩٨

٣٩٧١٣ " " سنة ١٨٩٩

ولكن ذلك ناشئ عن تيقظ البوليس المتزايد وعن تأثير الاجراءات المتخذة لكبح جماح الجرائم في ايامنا هذه لا عن ازدياد ميل الاهالي لارتكاب الجرائم اذ ينبغي ان نلاحظ ان الزيادة التي وجدت في عدد الجرح لم تكن الا قبا يخص بالمشاجرات والضرب ولا يمكن القول بأنه يوجد الآن صراخ وغوغاءا كثيرا كما كان في الايام السالفة أما النسبة بين الاحكام الصادرة بالعقوبة وبين عدد قضايا الحفظ بنوعيه في مسائل الجرح فلا تزال في تحسن مستمر ففي سنة ١٨٩٧ كانت نسبة احكام العقوبة الى القضايا التي حكم فيها ٨٨ في المائة وفي سنة ١٨٩٨ - ٩١ في المائة أما قضايا الحفظ فكما يأتي

موقت قطعي

٥٣٤٠ ١٤٨٧٧ في سنة ١٨٩٧

٥١٩٩ ١٣٤١٠ " " سنة ١٨٩٨

٦٠٨٠ ١٣٤٤٢ " " سنة ١٨٩٩

وكان النقص في عدد الجنايات على وجه اظهر في مديريات البحيرة والحيزه والدقهلية والفيوم وفي محافظة القاهرة في مديرية البحيرة نزلت الجنايات من ١٢٨ جنابة في سنة ١٨٩٨ الى ٥٩ في سنة ١٨٩٩ أي بنسبة ٥٤ في المائة وفي مديرية الحيزه من ٧٩ سنة ١٨٩٨ الى ٥٥ وفي هذه السنة بنسبة ٣٠ في المائة وفي مديرية الدقهلية من ٥٤ سنة ١٨٩٨ الى ٤١ وفي الفيوم من ٥٦ سنة ١٨٩٨ الى ٥٢ وفي القاهرة من ٧٤ سنة ١٨٩٨ الى ٥٩ هذه السنة

الا انه بمزيد الاسف لم نتحصل على هذه النتيجة في مديريات بني سويف والغربية والمنوفية كما يستدل على ذلك من الاعداد الآتية

سنة ١٨٩٨ سنة ١٨٩٩

٥٢

٣٨

بني سويف

٣٤٤٢ قضية وفي الوجه القبلي ٣٧٧٤ قضية فيكون مجموعها في السنة ٧٢١٦ قضية

وما تقدم يتضح جليا ان السلطة الجديدة تخفف الاثقال كثيرا عن عائق المحاكم الجزئية اما عدد قضايا المخالفات التي فصل فيها العمد في الوجه البحري في السنة الماضية فهو لنهاية شهر نوفمبر ١٨٩٢ قضية وفي الوجه القبلي ٢٩٠٢٦ قضية

الامن العام

أما حالة الامن العام فلها لا تزال في تحسن لان عدد الجرائم اخذ في النقص كما يستدل على ذلك من الاعداد الآتية

١٤٢٤ قضية في سنة ١٨٩٧

١٣٤٢ " " سنة ١٨٩٨

١٢٥٣ " " سنة ١٨٩٩

ونسبة الاحكام الصادرة بالعقوبة الى القضايا التي تقدمت وحكم فيها اثناء هذه السنة آخذة في الازدياد فقد بلغت

٧٤ في المائة في سنة ١٨٩٧

٧٦ " " سنة ١٨٩٨

٨٠ " " سنة ١٨٩٩

أما عدد القضايا المحفوظة موقتا لعدم وجود ادلة كافية فيها والقضايا المحفوظة قطعيا لعدم صحتها أو لعدم العقاب على الافعال المسندة للمتهمين فيها فهو كالآتي

(أ) قضايا حفظت موقتا

٣٩٢ في سنة ١٨٩٧

٣٧٩ " " سنة ١٨٩٨

٣٨٩ " " سنة ١٨٩٩

(ب) قضايا حفظت قطعيا

٩٤٠ في سنة ١٨٧٩

٧١٣ " " سنة ١٨٩٨

٦٩٦ " " سنة ١٨٩٩

ومنه يعلم انه وان وجد ازدياد قليل في القضايا المحفوظة موقتا فقد وجد ان القضايا المحفوظة نهائيا آخذة في النقصان

لفرد من الناس غير عمدة متى كان كفوًا للقيام بمهامها يكون من الاجدر تحويل تلك السلطة لعمدة حاز صفات ذلك الفرد ويزيد عليه قوة نفوذه بما له من السلطة الادارية والمركز المحترم في نفوس الاهالي

أما الاعتراضات الواردة على وضع أهالي قرية أو قريتين تحت سلطة عمدة قرية أخرى ادارية فلا تنطبق بالمرّة على القضايا المدنية وحينئذ لا أرى أدنى اعتراض على منح السلطة القضائية المدنية لغاية مائة غرش لرجل ذي أهلية يكون عمدة على قرية وتمتد سلطته على أهالي جملة قرى ويكون من الصواب أن نختار عمدة يكون أهلا لذلك من بين العمد في ابتداء الامر ثم بالتدرج ندخل غيرهم في الجهات التي لا يوجد فيها عمدة ذوا أهلية وعلى ظني أنه لو جلس العمدة الذي لم يزل السلطة القضائية لقلة كفاءته بمجوار العمدة الذي يكون قد نالها وحضر سماع الدعاوي لكان من الجاز أن تنجح التجربة على أن التنفيذات على العموم ينبغي أن تحصل على يد العمدة ولو كان خلوا من السلطة القضائية

ومما هو جدير بالذكر ان هذا النظام متوقع تحويله الى محاكم صغيرة منظمة مثل (البتي سيشونس) في البلاد الانكليزية فان جملة عمد يجلسون لسماع القضايا في أيام محدودة من أيام الاسبوع

أما الاعمال التي تتعلق بسماع قضايا المخالفات فيظهر أنها بلغت تقريبا حداً معتدلا ولا ينبغي أن هذا الامر مرضي وما دامت الاحوال العمومية تتقدم على ما يراد في القرى فلا داعي للرجوع في تكثير القضايا فيها واني أرى أن الوقت الذي تاتي فيه مقاليد أمر الاحتياطات الصحية في القرى للعمد قد قرب قربا سريعا لانه اذا وجد الآن أي قصور بالنسبة للاحوال الصحية لا يكون مسئولوا عنه الا العمدة على أنه لم يكن له عناصر قوية لاطهار نفوذه فيها

أما عدد القضايا المدنية التي حكم فيها العمد في السنة الماضية في الوجه البحري فقد بلغ

اعلان

محكمة سوهاج الجزئية

نشره اولى

انه في يوم الابعاء ٢ مايو سنة ٩٠٠ الساعه
٨ افرنكي صباحاً بقاعة المزايدات بسراي المحكمة
بسوهاج

بناء على طلب عبد الوهاب علي المزارع
من نجع طرخان

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ١٧ فبراير سنة ٩٠٠ ومسجل
بقلم كتاب محكمة اسيوط الاهلية في ٢٠ منه نمرة
١٤٩ وبناء على الامر الصادر من حضرة قاضي
المحكمة في ٢٠ مارت سنة ٩٠٠

ستباع الاطيان والعقارات الآتي بيانها الكائنة
بناحية اولاد نصير ملك عبدالفتاح ابراهيم المزارع
من نجع طرخان المذكور وقا بمبلغ ٢٤٠٠ قرش
عمله صاغ المحكوم به من هذه المحكمة مع
المصاريف البالغ قدرها ٤٠٧ قرش عمله صاغ وهي
س ط فدن نخيل اذرع

١٢ شائعة في ٥ قراريط
بقبالة غرب الطريق حدها
البحري عبد الله عبد
الفقار والقبلي علي طلبه
والشرقي علي عبد الرحمن
طلبه والغربي عمر طلبه
شائعة في قيراطاً بقبالة
غرب الطريق حدها
البحري تمام ابراهيم
والقبلي علي طلبه والشرقي
ترعة والغربي شنوده
شانودي

شائعة في ١٢ سهم ٨
قراريط ١٢ نخله بقبالة

كان الحكم فيها على الجانين غير مناسب لما
ارتكبوه من الجرائم وذلك كما في قضية
حكم فيها على رجل بالاشغال الشاقة مؤبداً جزاء
سرقته بعيرين لكن يمكن ان نقول ان هذه
الاحكام في الغالب كانت موافقة للصواب حيث
ان كثيراً من الاشقياء المشهورين تلبسوا بالجنايات
الكبرى المتعددة من قبل وكان القومسيون على
علم تام بذلك فلما وقعوا في يده بطريق الصدفة
بسبب جريمه أخرى ليست في الاهبة كالجنايات
التي ارتكبوها قبل ان حكم عليهم بالعقوبة على هذه
الجريمة لعدم وجود ادلة تثبت تلك الجنايات
ولكن كان الحكم يطابق ما في علم القومسيون
من سوابق هؤلاء المجرمين اكثر من مطابقتها
للجريمة التي اتهموا بها فعلا
(البقية تأتي)

العالم الانكليزي

لارب ان أهالي هذه البلاد يتوقون الى معرفة
اطوار الشعب الذي يحتل بلادهم وعوايده واخلاقه
مركزه في الهيئة الاجتماعية فلهذا الف حضرة
الكاتب الاديب بشاره افندي كنعان كتاباً بهذا
الموضوع يشتمل على جغرافية بريطانيا ووصف
مدنها وتاريخ المملكة الانكليزية وعلاقتها مع
المستعمرات وتاريخ السودان وسير مشاهير ساستها
وعلمائها ونحوهم وفصول مطولة عن عادات
الانكليز وصفاتهم الادبية والاجتماعية الى غير ذلك
عما يلذ لكل مطلع وقد طبع الكتاب على نفقة
حضرة الفاضل أمين افندي هندي وزينه بالرسوم
لجاء مجلدين كبيرين يباعان بريال واحد

نغزي سعادة الفاضل سايم باشا حموي صاحب
جريدة الفلاح الغراء بوفاة كريمته المرحومة ليزه
حموي ونسال للقيدة الرحمة والرضوان ولاها
التعزية والسلوان

الغربيه ١٢٦
المنوفيه ١١٣
١٥٧
١٣٥

واني اترك زيادة التفصيل فيما ذكر الاحصائيات
المفصلة التي ينشرها جناب النائب العمومي لانها
تأتي بكل ما يلزم في الموضوع على الوجه
الكافي جداً

قومسيونات الاشقياء

تشكلت تلك القومسيونات بمقتضى أمر عال
صادر في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٤ بقصد اخاد
الثورات المهائلة المسببة لحصول الجنايات
الكبرى التي كثر وقوعها في ذلك الوقت وكانت
كل مديرية من مديريات الوجه البحري فيها
قومسيون مركب من رئيس يعينه مجلس النظار
ومن المدير ورئيس قلم النيابة العمومية لدى
المحكمة الكائنة بالمديرية في دارتها ومن قاضين
يعينهما مجلس النظار أيضاً من المحاكم الابتدائية
أو من محكمة الاستئناف الاهلية

وخول لكل قومسيون الحق في تحقيق
الجنايات التي تقع في دائرة المديرية من جهة اشخاص
متسلحين ويكون شأنها الاضرار بالامن العام من
جهة القتل أو سلب الاموال وكان من الواجب
ان يكون التحقيق بغاية ما يمكن من السرعة بلا
انقطاع لاظهار الحقيقة عاجلاً بدون التفات
للاجراءات والمواعيد المقررة في قانون تحقيق
الجنايات فبمقتضى هذا الامر العالي تحولت كل
القضايا الداخلة ضمن دوائر تلك المحاكم الى
القومسيونات وفي شهر ابريل سنة ١٨٨٥ تأسست
قومسيونات مثل هذه القومسيونات في الوجه
القبلي وكان تشكيلها في بادئ الامر لمدة أربعة
اشهر ثم امتدت مدتها بالتتابع الى ١٥ مايو سنة
١٨٨٩ ثم ابطلت قطعياً

ولا يزال في السجون بعض المحكوم عليهم
من تلك القومسيونات يقضون المسدد الطويلة
ويشتغلون بالاشغال الشاقة وقد اطلعت على كثير
من القضايا الصادرة من القومسيونات المنوّه عنها

س ط فدن نخل اذرع	س ط فدن نخل اذرع	س ط فدن نخل اذرع
غرب الطريق حدها البحري مرجان الصباغ والقبلي سرور عبد الوهاب والشرقي عبد الله يوسف والغربي عوض سليمان شائعة في ١٥ قيراط بقبالة عرمط حدها البحري جبالى جداوي والقبلي علي طلبه والشرقي محمد عبد المنعم والغربي محمد تمام شائعة في ١٢ سهم و ٤ قراريط بقبالة عرمط حدها البحري تمام ابراهيم والقبلي علي طلبه والشرقي جبالى جداوي والغربي عويس فضله شائعة في ١٢ سهم و ٥ قراريط بقبالة عرمط حدها البحري عبد الله عبد المقادر الغفار والقبلي علي طلبه والشرقي رعه والغربي جمعه اسماعيل شائعة في ٦ قراريط بقبالة عرمط حدها البحري عبد الله عبد الفتاح والقبلي علي طلبه والشرقي علي طرخان والغربي عبد الرحمن ثقل شائعة في ١٢ سهم و ٤ قراريط بقبالة الهيشه حدها البحري تمام ابراهيم والقبلي علي طلبه والشرقي جمعه اسماعيل والغربي رعه شائعة في ١٢ سهم و ٤ قراريط بقبالة الهيشه البحري تمام ابراهيم والقبلي علي طلبه والشرقي	شائعة في ١٢ سهم و ٨ قراريط بقبالة غرب الطريق حدها البحري علي طرخان والقبلي علي طلبه والشرقي قاسم محمد عييد والغربي نصير شيخون شائعة في ١٢ سهم و ١٠ قراريط بقبالة غرب الطريق حدها البحري عبد الله عبد الغفار والقبلي علي طلبه والشرقي علي طرخان شائعة في قيراطين بقبالة غرب الطريق حدها البحري علي طرخان والقبلي علي طلبه والشرقي علي طرخان والغربي سكن النجع شائعة في ١٢ سهم و ٨ قراريط بقبالة غرب الطريق حدها البحري وردة محمد عمران والقبلي سكن النجع والشرقي باقي الغيط والغربي محمد عمران شائعة في ٨ قراريط بقبالة غرب الطريق حدها البحري عبد الرحمن طلبه والقبلي علي طرخان والشرقي علي طرخان والغربي عمر طلبه شائعة في ٥ قراريط و ٩ نخل بقبالة غرب الطريق حدها البحري عبد الرحمن والقبلي علي طرخان والشرقي علي طرخان والغربي علي طلبه شائعة في ٥ قراريط بقبالة	غرب الطريق حدها البحري عبد الله عبد الغفار والقبلي علي طلبه والشرقي التزعه والغربي عمر طلبه شائعة في ٤ سهم و ٨ قراريط بقبالة غرب الطريق حدها البحري تمام ابراهيم والقبلي علي طلبه والشرقي التزعه والغربي عبد الفتاح محمد شائعة في ٤ قراريط بقبالة غرب الطريق حدها البحري عبد الله عبد الغفار والقبلي علي طلبه والشرقي التزعه والغربي عبد الفتاح محمد شائعة في ١٢ سهم و ٦ قراريط بقبالة غرب الطريق حدها البحري علي طرخان والقبلي علي طلبه والشرقي عبد السيد سليمان والغربي ترعة السوهاجية شائعة في ٣ قراريط بقبالة غرب الطريق حدها البحري مغربي قاسم والقبلي علي طلبه والشرقي علي طرخان والغربي حمد عوض شائعة في ١٢ سهم و ١٢ قيراط بقبالة غرب الطريق حدها البحري سكن النجع والقبلي علي طرخان والشرقي علي طلبه والغربي علي طرخان

س ط فدن نخل أذرع

عجمي الاعور والغربي ترعه

شائعة في ٤ قراريط بقبالة

غرب حسين حدها

البحري عبد الله عبد

الفغار والقبلي علي طلبه

والشرقي غازي عبد

التواب والغربي ترعه

شائعة في قيراطين بقباله

غرب حسين حدها

البحري تمام ابراهيم

والقبلي علي طلبه والشرقي

مبارك جاد الحق والغربي

عجمي الاعور

شائعة في ١٣ قيراط بقبالة

الزاده حدها البحري

عبد العال الخطيب والقبلي

طريق والشرقي عبد الله

عبد الفغار والغربي علي طلبه

شائعة في ١٣ قيراط بقبالة

قبلي البلد بادفا حدها

البحري عبد الله عبد

الفغار والقبلي علي طلبه

والشرقي جمعه اسماعيل

والغربي طريق

١٢٠ شائعة في منزل يبلغ مقاسه

١٢٠٠ ذراع حدها البحري

ورثة السيد سليمان والقبلي

عبد الله عبد الفغار وعمر

طلبه والشرقي علي طرخان

ونجيب الصديدي والغربي

ورثة عمر صالح وعجمي

الاعور كان بنجع طرخان

تبع اولاد نصير

٨٠ شائعة في منزل يبلغ مقاسه

٨٠٠ ذراع حدها البحري

ورثة عمر صالح والقبلي

عوض سليمان والشرقي

طريق والغربي ورثة علي

عوض مكان بنجع طرخان

تبع اولاد نصير

س ط فدن نخل أذرع

١٧٠ ٠ ٧ ٢٠٠

وتباع الاطيان قسم ويفتح مزاده على مبلغ

١٠٠٠ قرش عمله صاغ والسبعة نخلات قسم

ويفتح مزاده على مبلغ ٤٠ قرش عمله صاغ

والمائتين ذراع قسم ويفتح مزاده على مبلغ ٢٠٠

قرش خلاف المصاريف

وشروط البيع مسطوره بعريضة دعوى

نزع الملكية الموجودة بقلم كتاب المحكمة تحت

طلب من يرغب الاطلاع عليها

فعلى من يريد المشتري الحضور في الزمان

والمكان المذكورين

تحريراً في ٢٥ مارت سنة ٩٠٠

كاتب المحكمة

محمد عبد الله

اعلان بيع عقار

انه في يوم الاربع ٤ ابريل سنة ١٩٠٠

الساعة ١٢ افرنكي الظهر بسوق بندر دشنا

سيباع بطريق الزاد العمومي قاعود اصهب

مولد سن سنه ونصف تقريباً تعلق احمد منصور

من الحمداه وهذا البيع بناء على طلب حضرة

بدر الدين افندي علي المحامي وفاء لسداد مبلغ

١٠٠ قرش مائة قرش صاغ والمصاريف قيمة

اتعاب محاماه بمقتضى امر تقدير فكل من يرغب

المشتري فعليه ان يحضر في الزمان والمكان اعلاه

لابداً رغبته ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن

فوراً ومن يتاخر يعاد البيع على ذمته وان

نقص يلزم بالرق واما الزيادة تضاف على الاصل

تحريراً في ٢٤ مارت سنة ٩٠٠

نائب الباشم حضر

محكمة دشنا

جرجس دميان

محكمة بنها الجزية

نشرة اولي

اعلان بيع عقار

ليكن معلوم لدى العموم انه في يوم الاربع

١٨ ابريل سنة ٩٠٠ الساعة ٩ ونصف افرنكي

صباحاً بسراري المحكمة المشار اليها

سيصير الشروع في مبيع اربعة قراريط

اطيان خراجية على قطعتين الاولى قيراطين

وثلاثي بخوض الجرن من بحري علي محمد

دلال وشرقي ترعه الففيله وغربي احمد يوسف

على وقبلي حسن احمد دلال والقطعة الثانية

قيراط وثلاث بخوض القصالي من بحري احمد

علما وشرقي يوسف دلال وغربي علي دلال وقبلي

ترعه ومنزل بناحية طحله مجاورة لجسر سحاره

الديلاية من بحري طريق وشرقي يوسف دلال

وغربي جسر البحر يحتوي قاعتين منزرع به

اشجار وبوص وتقدر لانتاج الزيادة مبلغ ١٨٠٠

قرش صاغ بخلاف المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب محمد يوسف

الهدهد من طحله ضد محمد ابو دلال من الناحية

بموجب الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ

١٤ مارت سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية المدعي

عليه من العقار المذكور وفاء لمبلغ ١٧٣٤ قرش

صاغ المسجل هذا الحكم بقلم كتاب محكمة مصر

الابتدائية الاهلية في ١٨ منه نمرة ١٣٠

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم

والساعة والحل الموضحين اعلاه ومن يرغب

مراجعة شروط البيع وقتا يريد فليطلع عليها بقلم

كتاب المحكمة

تحريراً بسراري المحكمة في يوم السبت ٢٤

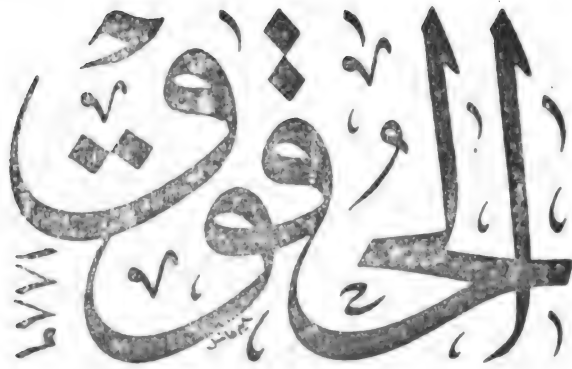
مارت سنة ٩٠٠

كاتب اول محكمة بنها

محمد بهجت

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 11



الحقوق
حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « امين شميل »
يديرها ويحررها
سلم بسترس و ابراهيم جمال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشا ما غا ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

(ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقرر رسميا لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

تعديلات

قوانين المحاكم المختلطة

صدرت الاوامر العالية بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بالتعديلات التي ادخلت على قوانين المحاكم المختلطة ولائحة ترتيبها على ان يعمل بموجبها بعد شهر من تاريخ نشرها عملاً بالمادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب هذه المحاكم . وقد نشرت في العدد ٢٦ من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٠٠ أما نصوص المواد المعدلة فهذه هي حسب ترتيبها في القوانين المختصة بها

لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

« الفرع الاول - الباب الاول - الكتاب الاول)
المادة ٦ - تختص المحاكم المختلطة بالحكم فيما يأتي

أولاً - قضايا المخالفات الواقعة من الاجانب
ثانياً - الدعاوي المقامة على مرتكبي الجنيح المنصوص عليها في الباب العاشر من قانون العقوبات في حالة وقوع التفاليس المختلطة وعلى المشاركين لهم فيها

ثالثاً - الدعاوي المقامة على مرتكبي الخنايات والجنيح الآتي بيانها وعلى المشاركين لهم فيها

المادة ٩ - تختص هذه المحاكم دون غيرها بالحكم في الدعاوي الواقعة في المواد المدنية والتجارية بين الاهالي والاجانب او بين الاجانب المختلفي التبعية ما عدا ما يتعلق بالاحوال الشخصية

اما في مسائل الحقوق العينية فلا تكون مختصة الا بنظر الدعاوي الواقعة بين الاهالي والاجانب او بين الاجانب التابعين لدولة واحدة او لدول مختلفة

ولا تكون المحاكم المذكورة مختصة بنظر ما يقع من الدعاوي بين المجلس البلدي بالامكنة والاهالي

المادة ١١ - ليس لهذه المحاكم ان تحكم في الاملاك الاميرية العمومية من حيثية الملكية وليس لها ان تحكم في أعمال الحكومة التي تجريها بموجب سلطتها العامة او التي تتخذها بناء على قوانين ولوائح الادارة العمومية وتنفيذاً لتلك القوانين واللوائح

وليس لها ان تفسر امر ادارياً او توقف تنفيذه انما لها ان تنظر في الضرر الذي يلحق من ذلك العمل بحق لاجبي اكتسبه بمقتضى المعاهدات او القوانين او التعميدات

المادة ٢٧ - يضاف عليها الحكم الآتي
« في جميع الاحوال المنصوص عليها في الباب التاسع من قانون العقوبات اذا كان المتهم

أجنبياً تكون أعمال النيابة العمومية ضده بمعرفة أحد أعضائها الاجانب وفي حالة عدم وجود أجنبي في النيابة تتدب محكمة الاستئناف أحد مستشاريها او قاضياً أجنبياً من المحاكم الابتدائية ليقوم مباشرة هذه الاعمال »

(الكتاب الثاني من لائحة الترتيب)

تخذف الكلمتان « بالنسبة للاجانب » من عنوان الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

المادة ٢ - أودة المشورة التي تعرض عليها مواد الجنيح والخنايات تكون مركبة من ثلاثة قضاة احدهم من الاهالي واثنان من الاجانب

المادة ٣ - محكمة الجنيح تكون مركبة من ثلاثة قضاة احدهم من الاهالي واثنان من الاجانب ومن أربعة عدول اجانب فيما اذا كان المتهم من الاهالي فيكون نصف العدول من الاهالي (مادة مخصوصة مؤقتة)

قضايا التفاليس المرفوعة امام المحاكم الاهلية او امام المحاكم القصلية في وقت ابتداء العمل بالاوامر العالية المتعلقة باختصاصات المحاكم المختلطة في مواد التفاليس يكون الحكم فيها بمعرفة المحاكم التي سبق تقديمها اليها

القانون المدني المختلط

المادة ٤٣٦ - وتنقل للملكية بالنسبة لغير المتعاقدين :

أولاً - بإعلان المدين بتحويل ما عليه من الدين إعلاناً رسمياً
ثانياً - بقبول المدين الحوالة بكتابة مؤرخة تاريخاً ثابتاً بوجه رسمي ولا يسري مفعول الانتقال الا من ذلك التاريخ فقط أما بالنسبة للمدين فيعتبر الانتقال من تاريخ قبوله ولو لم تكن ذلك التاريخ ثابتاً بوجه رسمي وكل هذا بدون اخلال باصول التجارة في حق الحوالة في السندات والاوراق التجارية

ومع ذلك فالتعهدات المدنية المختصة بين الاهالي لا يجوز تحويلها الا برضاء المدين ولا يثبت الرضاء الا بالكتابة او بالتكول عن اليمين
المادة ٧٤١ - الديون الممتازة على العقار غير الاموال والعشور المستحقة لحزينة الحكومة وغير المصاريف القضائية وغير مرتبات الخدمة والمستخدمين والعملة وكذلك حق الرهن يلزم تسجيلها أيضاً بقلم الرهون بالاوجه المبينة فيما بعد
قانون التجارة المختلط

المادة ٢٠٢ (تقابل المادتين ٢٠٢ و ٢٠٥)
القديمتين - كل تاجر وقف عن دفع ديونه لعدم اقتداره الحالي يعتبر في حالة الافلاس ويجب عليه ان يقدم تقريراً بذلك الى قلم كتاب المحكمة التابع اليه محل توطنه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوفه عن الدفع وفي حالة افلاس شركة تضامن او توصية يشتمل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء التضامنين وبيان محله

المادة ٢٠٣ (تقابل المادتين ٢٠٦ و ٢٠٧)
القديمتين - وعلى المفلس ان يرفق بتقريره المذكور الميزانية أو يذكر الاسباب التي منعت من تقديمها

وتحتوي هذه الميزانية على جميع أموال المديون منقولات وغير منقولات وتقومها وعلى بيان ما له وما عليه من الديون وبيان الأرباح والخسائر وبيان المصاريف وتكون عليها شهادته بصحتها وتكون مؤرخة وموضوعاً عليها مضاؤه
المادة ٢٠٤ (تقابل المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣)

القديمتين - الحكم بإشهار افلاس التاجر الذي وقف عن دفع ديونه يجوز ان يصدر بناء على طلب نفس المديون المفلس أو طلب مدائنه أو الوكيل عن الحضرة الحديوية أو تصدره المحكمة من تلقاء نفسها

المادة ٢٠٥ (مستجدة) - كل تاجر سيء البخت وسليم النية راعى أحكام المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ يجوز له عند تقديم التقرير ان يطلب نوال الصلح الاحتياطي

وجوز أيضاً اعطاء الحق في نوال هذا الصلح للتاجر المطلوب الى المحاكم لإشهار افلاسه أو الذي أشهرت المحكمة افلاسه من تلقاء نفسها ما دام المهاد المحدد في المادة ٢٠٢ لم ينقض وكذلك للتاجر المتوفي بناء على طلب النائين الشرعيين عنه وذلك في الاحوال التي كان يجوز للمدين نفسه الحصول عليه ويجوز حصول الصلح الاحتياطي مع الشركات التجارية

المادة ٢٠٦ (مستجدة) اذا ظهر ما يكفي لثبوت صحة الطلب تعين المحكمة أحد أعضائها ليشير الاعمال الآتية

أولاً - قطع حسابات دقار المدين والتوقيع عليها
ثانياً - الحكم بما اذا كان يجوز الترخيص للمدين بالاستمرار في تجارته مؤقتاً وبيان الشروط اللازمة لذلك ويجوز للقاضي ان يأمر بالاجراءات المستعجلة

ثالثاً - استدعاء المدينين أمامه لأجل الحكم في قبول الصلح الاحتياطي وتلوي القاضي على الجمعية تقريراً عن حسن نية المدين وحالة أعماله واقتراحاته بخصوص الصلح ومن يوم صدور الحكم بتعين القاضي يصير ايقاف الدعاوي المتعلقة بالمنقولات والعقارات وكل طرق التنفيذ ويكون ذلك الايقاف حتماً ولسالحي المدين ولا يقبل الطعن في هذا الحكم بأي وجه

المادة ٢٠٧ (مستجدة) - يكون طلب اجتماع الدائنين طبقاً للمادة ٢٠٤ ولا يجوز الرضا قانوناً بالصلح الاحتياطي الا بأغلبية الدائنين التي

تكون عبارة عن ثلاثة أرباع الديون وبحرر القاضي محضراً بالمداولات وبحيل القضية على أقرب جلسة
المادة ٢٠٨ لا تحكم المحكمة بالتصديق على الصلح الا بعد سماع أقوال القاضي المذكور والمدين أو وكيله والدائنين اذا حضروا وبعد ان تحكم أولاً اذا دعت الحاجة وبصفة وقية في قبول الديون المنازع فيها طبقاً للمادة ٣١٣ من هذا القانون

ويكون الصلح المصدق عليه بهذه الكيفية التزاماً على جميع أصحاب الديون العادية الا فيما يخص بديون النفقة

ويصير تطبيق ونشر الحكم بالتصديق على الصلح بمعرفة قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره طبقاً للمادة ٢١٢ من هذا القانون

ولا يجوز الطعن فيه الا بطريق المعارضة في ظرف شهر واحد من تاريخ نشره وتكون المعارضة فقط من الدائنين الذين لم يحصل استدعاؤهم بصفة قانونية ولم يشتركوا في الصلح

ومع ذلك فان هذا الصلح يكون تحت أحكام الالغاء والفسخ الخاصة بالصلح بعد الافلاس المتخصص عليها في المادتين ٢٤١ و ٢٤٢ من هذا القانون
المادة ٢٠٩ (مستجدة) - تنفيذ الصلح بأكمله يستوجب براءة المدين الا اذا حصل اتفاق آخر

المادة ٢١٠ (مستجدة) - اذا ظهر للمحكمة في أثناء تحقيق طلب الحصول على الصلح الاحتياطي ما يثبت لها أن المدين لم يكن سيئ البخت ولا سليم النية فيجوز لها في أي وقت كان ان تنشر افلاسه

المادة ٢١١ (تقابل المادتين ٢٠٨ و ٢١٢) طلب الحكم بإشهار الافلاس يقدمه الدائنون بالطرق المعتاد تقديم الطلبات بها الى المحاكم أو بمرضىة للمحكمة تودع في قلم الكتاب حيث يقيد ملخصها في الحال

المادة ٢١٢ (تقابل المادتين ١٠٩ و ٢١٠) وهذه العريضة يلزم ان تشمل على اثبات أو بيان

الاحوال التي نتج منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه

وعند تبليغ هذه الرخصة الى رئيس المحكمة يحدد يوم الجلسة

المادة ٢١٣ «تقابل المادة ٢١١» - وفي الاحوال التي تقتضي الاستعجال يجوز لرئيس المحكمة ان يأمر بوضع الاختام على أموال المدين أو بأي عمل من الاعمال التحفظية

المادة ٢١٤ «تقابل الفقرة الثانية من المادة ٢١٣ و ٢١٤» - لا يحكم بالتفليس الذي يطلبه الوكيل عن الحضرة الخديوية الابداع اعلان المدين بمكتوب من كاتب الجلسة عن يوم الجلسة الذي حدده الرئيس

واعلان المدين بيوم الجلسة يجوز ان يكون بميعاد ٢٤ ساعة وفي حالة شدة الاستعجال يجوز ان يكون الميعاد اقل من ذلك ولو ساعة واحدة

المادة ٢١٥ «تقابل المادتين ٢١٥ و ٢١٦» - اشهار الافلاس يطلبه الوكيل عن الحضرة الخديوية أو تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها من غير اعلان حولا ميعاد اذا فر المدين أو اخفى ماله وفي هذه الحالة يصدر الامر بعمل الطرق التحفظية من رئيس المحكمة أو من قاضي الامور الوقية

المادة ٢١٦ «تقابل المادة ٢١٣» - يجب سماع أقوال المدين في غرفة المشورة وقبل انعقاد الجلسة العلنية اذا طلب ذلك

المادة ٢١٧ «مستجدة» - في حالة افلاس شركة مساهمة أو شركة حصص تكون الاعمال المتعلقة بسير الدعوى موجهة ضد أعضاء مجلس الادارة والمديرين والمعينين

وهؤلاء يجب عليهم ان يحضروا أمام مأمور التفليس كلما طلب منهم ذلك لاعطاء البيانات اللازمة لتحرير أو تحقيق الميزانية ولايضاح الاسباب التي أوجبت الافلاس والظروف التي حصل فيها ويجب سماع أقوالهم بصفتهن ناشين عن الشركة المفلسة في كافة الاحوال التي يقضي القانون فيها سماع أقوال المفلس

المادة ٢١٨ «تقابل المادتين ٢١٧ و ٢١٨»

يجوز طلب اشهار افلاس تاجر مته بالحق به بشرط ثبوت وقوفه عن دفع ديونه وقت موته وتقديم الطلب المذكور في ظرف ستة أشهر من وقت الموت

وفي هذه الحالة يسلم مكتوب الاعلان أو طلب الحضور أمام المحكمة الى بيت انيت بدون احتياج الى تعيين الورثة

الباب الثالث - الفصل الثالث - المادة ٢٤٧ - في الحكم باشهار الافلاس تأمر المحكمة بوضع الاختام على محل المفلس وعلى أمتهته وتأمر أيضاً في هذا الحكم أو في أي حكم آخر بحبس المفلس أو بالمحافظة عليه بمعرفة ضابط من الضبطية أو مأمور من المحكمة

المادة ٢٤٨ - يصدر الامر بحبس المفلس أو بالمحافظة عليه اذا لم يتبع الاحكام المنصوص عليها في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ من هذا القانون

الباب الرابع - المادة ٢٥٦ «تقابل المادة ٢٥٧ القديمة» - يجوز ابلاغ عدد وكلاء المداينين الى ثلاثة في أي وقت كان ويجوز انتخاب وكلاء المداينين الناهين من الاجانب عن الروكية ويجوز لهم على أي وصف كان أن يأخذوا بعد أداء حساب ادارتهم تعويضاً تعينه المحكمة لهم بناء على تقرير مأمور التفليس وتجاوز المعارضة في تقرير التعويض المذكور من أي شخص له منفعة اذا حصلت في مدة خمسة عشر يوماً

المادة ٢٥٧ «المادة ٢٥٨ القديمة» - لا يجوز أن يتمين وكلاء عن المداينين من كان قريباً أو صهرًا للمفلس الى الدرجة السادسة بدخول الغاية

المادة ٢٥٨ «مستجدة» - يجوز للمداينين عند اجتماعهم في المرة الاولى أو بعد ذلك أن يحيلوا على واحد منهم أو أكثر مراقبة أعمال وكلاء التفليس ويكون للمداينين المندوبين لذلك فحص الدفاتر وأوراق التفليس وأن يطلبوا اجراء أي أمر يكون فيه صالح الغرماء

المادة ٢٥٩ «مستجدة» - تكون أعمال هؤلاء المندوبين بلا مقابل

ويجوز لهم ان يوكلوا بعضهم بعضاً في العمل

ولا يجوز عزلهم الا بحكم من محكمة التجارة بناء على موافقة أغلب المداينين وعلى تقرير مأمور التفليس

المادة ٢٦٤ «معدلة وتقابل المادة ٢٥٦ والفقرة الاولى من المادة ٢٥٧ والمادة ٢٥٩ والفقرة الاولى من المادة ٢٦٤» - يجوز لمحكمة التجاره في أي وقت أن تعزل وكلاء المداينين كلهم أو واحداً منهم وان تستبدلهم بغيرهم وأن تزيد أو تنقص في عددهم سواء كان ذلك بناء على طلب المفلس أو المداينين أو مأمور التفليس أو من تلقاء نفسها

المادة ٢٦٥ «تقابل الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥» - تسمع المحكمة في أودة مشورتها أقوال وكلاء المداينين وتقرر مأمور التفليس وفي جلسة المحكمة تحكم في طلب العزل

المادة ٢٦٦ «تقابل المادة ٢٦٦ القديمة» - أما مجرد استبدال الوكيل الذي لم يقع منه خطأ فيكون بقرار تصدره المحكمة بغير حثيات في أودة المشورة

المادة ٢٦٩ «تقابل المادتين ٢٦٩ و ٢٧٠ القديمةتين» - بيع الاشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة قريب والاشياء التي يوجب حفظها للمصاريف وتشغيل محل التجارة تكون بناء على طلب وكلاء المداينين بأمر مأمور التفليس وهو الذي يحدد كيفية وشروط البيع بعد سماع أقوال المفلس ومندوبي المداينين أو بعد طلب حضورهم طلباً رسمياً

المادة ٢٧٠ «مستجدة» - الدعاوي التي يرفعها وكيل التفليس أو يدخل فيها لصالح الغرماء يجب الترخيص بها من مأمور التفليس بعد أخذ رأي مندوبي الدائنين

المادة ٢٧٣ «مستجدة» - يجوز للمفلس أن يتحصل على القوت الضروري ويقدره مأمور التفليس بعد سماع رأي الوكلاء ومندوبي المداينين ويجوز التظلم من هذا التقرير الى المحكمة من أي انسان له منفعة في ذلك

المادة ٢٨٠ - على وكلاء المداينين في جميع التفليس أن يسلموا في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بأشهار الافلاس الى مأمور التفليس مخلصاً أو حساباً اجمالياً ميناؤه ما هو ظاهر لهم مما للتفليس أو عليها وميناً فيه أيضاً الاسباب المهمة الموقعة في التفليس وأحواله ونوعه الظاهر لهم

وترسل نسخة من هذا المخلص الى مندوبي المداينين

المادة ٢٨٦ - (مستجدة) فيها عدا الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ لا يجوز بيع النقولات أو محل التجارة قبل رفض الصلح الا بأذن المحكمة مجتمعة في أودة المشورة وهي تحدد كيفية وشروط البيع بناء على تقرير مأمور التفليس وبعد سماع أقوال المفلس ومندوبي المداينين أو بعد طلب حضورهم طلباً رسمياً

المادة ٢٨٧ - يجوز لوكلاء المداينين بعد سماع أقوال المفلس ومندوبي المداينين أو بعد طلب حضورهم طلباً رسمياً أن ينهوا بطريق الصلح جميع المنازعات المتعلقة بمنافع الروكية ولو كانت متعلقة بالحقوق أو الدعاوي المختصة بالمقارنات وإذا كانت قيمة موضوع المصالحة غير معينة أو كانت أزيد من ألف قرش فلا يكون الصلح نافذاً الا بعد التصديق عليه من محكمة التجارة اذا كان متعلقاً بالحقوق في النقولات ومن المحكمة المدنية اذا كان متعلقاً بالحقوق في غير النقول

قانون المرفعات المدنية والتجارية

المادة ٢٨ - يعين بمعرفة المحكمة احد قضائها ليحكم بانفراده في القضايا الآتي بيانها ويكون حكمه معتبراً في هيئة محكمة القضايا الجزئية أولاً - يحكم حكماً نهائياً في القضايا المدنية المتعلقة بالحقوق الشخصية أو بالعقار وفي القضايا التجاوية اذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ألف قرش ديواني فاذا زاد على ذلك لغاية عشرة آلاف قرش ديواني يكون حكمه فيها ذكر ابتدائياً يجوز استئنافه وذلك بغير اخلال باختصاص محكمة التجارة دون سواها في مواد التفليس

ثانياً - يحكم حكماً ابتدائياً أو استئنافياً بمراعاة الحدود المذكورة في الدعاوي المتضمنة طلب أجرة المساكن وأجرة الاراضي او طلب الحكم بصحة الحجز الواقع من المالك على المفروشات ونحوها الموجودة في الاماكن المؤجرة او طلب الحكم على المستأجر باخلاء المكان المؤجر بعد التنبه عليه بالنخلة او طلب الحكم باخراج المستأجر قهراً من المحل المؤجر انما لا يسوع له الحكم في ذلك جميعه الا اذا كان الاجار لا يزيد مقداره عن عشرة آلاف قرش ديواني في السنة

ثالثاً - يحكم ابتدائياً أو استئنافياً بمراعاة الحدود المذكورة ومهما كانت قيمة المطلوب في الدعاوي المتعلقة بالاتلاف الحاصل في اراضي الزراعة وفي الثمار وفي المحصولات سواء كان بفعل انسان او بفعل حيوان وفي الدعاوي المتعلقة بتطهير الترع وفي الدعاوي المتضمنة طلب اداء أجر أو ماهيات الخدمة أو الصانع أو المستخدمين

رابعاً - يحكم في كل الاحوال ومهما بلغت قيمة الدعوى حكماً قابلاً للاستئناف في قضايا وضع اليد متى كانت هذه الدعاوي ناشئة عن أعمال وقعت في السنة نفسها وكانت الملكية غير متازع فيها وكذلك في الدعاوي المتعلقة بتعيين حدود العقار وفي الدعاوي المتعلقة بتحديد المسافات المقررة قانوناً أو نظاماً أو اصطلاحاً فيما يخص بالابنية والاعمال المضرة والمفروشات ويكون حكمه في ذلك ابتدائياً يجوز استئنافه في جميع الاحوال جزئية كانت الدعوى او جسيمة

وعلى كل حال يجب ان يذكر في الحكم اذا كان صادراً في هيئة مدنية أو تجارية

المادة ٣٢ - تحكم المحكمة المدنية في هيئة محكمة ابتدائية في جميع الدعاوي المدنية غير الدعاوي المختصة بها محكمة المواد الجزئية وفي هيئة محكمة استئنافية في كافة الاحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية في جميع الدعاوي ماعدا المتعلقة بالمنازعة في وضع اليد على العقار أو إعادة

وضع اليد والدعاوي المتعلقة بإيجار الاوقاف فانها ترفع الى محكمة الاستئناف

واذا رأت المحكمة المدنية أثناء نظرها الدعوى في هيئة محكمة استئنافية انها تجارية جاز لها بناء على طلب الاخصام ان تحكم بانضمام اثنين من العدول اليها ويكون حكمها هذا غير قابل للاستئناف ولا للمعارضة

المادة ٣٣ - تحكم محكمة التجارة في جميع القضايا المعتمدة من الامور التجارية على حسب الاصول المقررة في قانون التجارة وذلك فيما عدا القضايا المحال اختصاصها على محكمة المواد الجزئية

المادة ٣٩٠ - يجوز للاخصام المترافعين ان يطلبوا الاستئناف في الحالتين الآتي بيانهما أولاً - اذا كانت الاحكام صادرة من المحاكم المدنية أو التجارية في قضايا تزيد قيمة الطلب فيها عن عشرة آلاف قرش ديواني أو كان مقدار المدعي به غير معين

ثانياً اذا كانت الاحكام صادرة من محاكم المواد الجزئية في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٢٨ من هذا القانون

المادة ٣٩٨ - استئناف الاحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية يكون في ميعاد ثلاثين يوماً والصادرة من المحكمة المدنية او التجارية يكون في ميعاد ستين يوماً ويبتدي كل من هذين الميعادين من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم او لمحله الاصلي أو المختار

المادة ٤٧٨ - اذا كان المدين والمجوز ماله المدين عنده مقيمين في جهة واحدة جاز اعلان الحجز للمدين بعين الورقة التي أعلن بها المجوز مال المدين عنده واذا كان السند المستند اليه في وضع الحجز غير واجب التنفيذ ينبغي أن تكون ورقة الاعلان للمدين مشتملة على تكليفه بالحضور للمحكمة في المواعيد المعتادة لأجل سماع الحكم بصحة الحجز لتوفر الشروط اللازمة فيه واذا كان الحجز واقعاً من أحد الاهالي على مال مدين من الاهالي أيضاً تحت يد

أجنبي فالحاكم المختلطة هي المختصة بنظر دعوى تثبيت الحجز وتبقي الحاكم الاهلية مختصة بنظر النزاع الحاصل في نفس الدين بين الدائن والمدين الاهليين

المادة ٤٧٩ - اذا لم تصدر ورقة واحدة باعلان الحجز لكل من المدين والمحجوز مال المدين عنده وجب اعلان المدين بورقة الحجز في ميعاد ثمانية أيام واذا كان السند الذي استند اليه طالب الحجز غيب وجب التنفيذ يلزم ان تشمل ورقة الاعلان به على التكليف بالحضور للمحكمة لاثبات صحة الحجز وتبلغ تلك الورقة رسمياً للمحكوم لديه في ميعاد ثمانية أيام آخر مع مراعاة مواعيد المسافات في كل من هذين الميعادين واذا وقع أجنبي حجزاً على دين متنازع فيه امام الحاكم الاهلية بين خصمين من الاهالي لا يكون هذا الحجز نافذاً الا على ما يحكم به نهائياً من الحاكم الاهلية ولا يجوز للحاجز ان يخاصم المحجوز لديه الا بعد ذلك الحكم وكل هذا في غير حالة تواطئ المحجوز عليه والمحجوز لديه او ترك الخصوم للدعوى القائمة

وعلى المحجوز لديه ان يدفع الى الحاجز ما يحكم به من الدين أو يوعه في خزانة المحكمة ان لم يف بحق جميع الدائنين الحاجزين

قانون تحقيق الجنايات المختلطة

المادة ١٨ - في حالة مشاهدة الجاني عند تلبسه بالجناية وفيما اذا غلب على الظن وقوع جناية منه أو الشروع في ارتكاب جناية او جنحة سرقة أو نصب أو تفالس بالتدليس أو تعد شديد أو اذا لم يكن للمتهم محل معين معروف بالقطر المصري يجوز لمأمور الضبطية القضائية ان يأمر بالقبض على ذي الشبهة الحاضر الذي ترى عليه دلائل قوية وبعد ان تسمع اقواله ان لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف اربع وعشرين ساعة الى مركز المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف وكيل الحضرة الخديوية وهو يجري استجوابه في ظرف اربع وعشرين ساعة بمعرفة قاضي التحقيق

المادة ٨١ - (تقابل المادتين ٨١ و ٨٢ القديمتين) - اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور او كانت المادة المتهم بها من قبيل المبين في مادة ١٨ جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بضبطه واحضاره واذا تبين له بعد استجواب المتهم ان الشبهات كافية جاز له ان يصدر أمراً في الحال او عقب ذلك بسجن المتهم أو ان يبدل امر الضبط والاحضار بامر سجنه المادة ٨٢ (مستجدة) - يجوز لقاضي التحقيق فيما يتعلق بالتفالس بالتدليس وشركاهم ان يصدر أمراً بضبطهم واحضارهم بناء على طلب النائب العمومي ولو قبل أشهر أى افلاس

المادة ١٠٠ - فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات يكون الافراج وقتياً بالضمان واجباً في مواد الجنج بعد الاستجواب بثمانية أيام اذا كان المتهم متوطناً ولم يسبق صدور حكم عليه بالحبس اكثر من سنة

قانون العقوبات المختلط

المادة ٤٧ - مدة الحبس تكون فيما يتعلق بالمخالفات من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع وفيما يتعلق بالجنج من ثمانية أيام الى ثلاث سنين الا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات

وتبتدي كل منهما من وقت كتابة اسم المحكوم عليه في دفتر الحبس ان لم يكن محبوساً حبساً احتياطياً

المادة ٢٩٥ (٢٩٤ المستجدة) - يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالحبس من سنتين الى خمس سنوات

المادة ٢٩٣ - كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة تفالس بالتدليس في الاحوال الآتية أولاً - اذا اخفى دقاره أو أعدمها أو غيرها ثانياً - اذا اجلس أو احتبأ جزءاً من ماله اضراً بمداينيه

ثالثاً - اذا جعل نفسه مديوناً بطريق التدليس بالغ ليس في ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئاً عن مكابته أو ميزلته أو غيرها من الاوراق

أو عن اقراره الشفاهي أو عن امتناعه من تقديم أوراق او ايضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع

المادة ٢٩٤ (تقابل المادة ٢٩٥ القديمة) - يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالحبس من سنتين الى خمس سنوات

المادة ٢٩٥ (مستجدة وتقابل المادة ٢٩٧ القديمة) - يعد متفالساً بالتقصير على وجه العموم كل تاجر أو جاب خسارة مداينيه بسبب عدم حزمه أو تقصيره الفاحش وعلى الخصوص التاجر الذي يكون في احدي الاحوال الآتية أولاً - اذا ظهر أن مصاريفه الشخصية أو مصاريف منزله زائدة عن الحد

ثانياً - اذا استهلك مبالغ جسيمة في القمار أو أعمال النصب المحض أو في عمليات وهمية في البورصة أو على البضائع

ثالثاً - اذا اشترى بضائع لبيعها بأقل من أسعارها حتى يؤخر اشهار افلاسه أو اقترض مبالغ أو أصدر أوراقا في التداول أو أستعمل طرقاً أخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر اشهار افلاسه

رابعاً - اذا تحصل على الصلح بطريق التدليس المادة ٢٩٦ (مستجدة وتقابل المادة ٢٩٨ القديمة) - يعتبر متفالساً بالتقصير كل تاجر يكون في احد الاحوال الآتية

أولاً - عدم تحرير التاجر الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١٢ من قانون التجارة أو عدم اجرائه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٤ واذا كانت دقاره غير كاملة أو غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالته الحقيقة في المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس

ثانياً - عدم مراعاته لما هو منصوص في مادتي ٢٠ و ٢٣ من قانون التجارة

ثالثاً - عدم اعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ٢٠٢ من قانون التجارة أو عدم تقديمه الميزانية طبقاً للمادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ أو ظهور عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى

هذه النصوص الأخيرة
 رابعاً - عدم توجه التاجر بشخصه الى مأمور
 التفليسة عند عدم وجود الاعذار الشرعية أو
 عدم تقديمه البيانات التي يطلبها القاضي المذكور
 أو ظهور عدم صحة تلك البيانات
 خامساً - تأديته عمداً بعد توقف الدفع المطلوب
 أحد مدينيه أو مساعدته اضراراً بباقي الغرماء
 أو وعده له بمنفعة خصوصية توصلا لنوال مصادقته
 على الصلح
 سادساً - اذا اشهر افلاسه قبل وفائه بالالتزامات
 المفروضة عليه بمقتضى صلح سابق
 المادة ٢٩٧ (مستجدة) اذا افلست شركة
 مساهمة او شركة حصص فحكم على أعضاء
 مجلس ادارتها ومديريها بالمقوبات المقررة للتفالس
 بالتدليس اذا ثبت عليهم انهم ارتكبوا أمراً من
 الامور المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من هذا
 القانون أو اذا فعلوا ما يترتب عليه افلاس الشركة
 بطريق الغش والتدليس وعلى الحصص اذا
 ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء
 كان باعلانهم ما يخالف الحقيقة عن رأس المال
 المكتتب او المدفوع أو بتوزيعهم أرباحاً وهمية
 أو بأخذهم لانفسهم بطريق الغش أنصبه تزيد
 عن المرخص لهم بها في عقد الشركة
 المادة ٢٩٨ (مستجدة) - ويحكم على أعضاء
 مجلس الادارة والمديرين المذكورين بالمقوبات
 المقررة للتفالس بالتقصير في الاحوال الآتية
 أولاً - اذا ثبت عليهم انهم ارتكبوا أمراً من
 الامور المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة
 من المادة ٢٩٥ والفقرات الاولى والثالثة والرابعة
 من المادة ٢٩٦ من هذا القانون

ثانياً - اذا اهملوا بطريق الغش في نشر عقد
 الشركة بالكيفية التي نص عليها القانون
 ثالثاً - اذا شاركوا او صادقوا على أعمال
 مغايرة لما في نظامنامه الشركة
 المادة ٢٩٩ (قديمة) - يعاقب المتفالس بالتقصير
 من شهر الى سنتين
 المادة ٣٠٠ (تقابل المادتين ٢٩٤ و ٣٠٠)

يعاقب الاشخاص الآتي بيانهم بالحبس من ثلاث
 أشهر الى ثلاث سنين فيما عدا أحوال الاشتراك
 المدينة في القانون
 أولاً - كل شخص سرق أو أخفى أو أختبأ
 كل أو بعض أموال المفلس من المتقولات أو
 العقارات سواء كان ذلك الشخص زوج المفلس
 أو من فروعه أو من أصوله أو انسابه الذين
 في درجة الفروع والاصول
 ثانياً - الذين لا يكونون من المدينين ويتوصلون
 بطريق الغش للاشتراك في مداوات الصلح أو
 يقدمون أو يثبتون بطريق التزوير في تفليسة
 سندات ديون مفتعلة باسمهم أو باسم غيرهم
 ثالثاً - الاشخاص الذين يكونون من المدينين
 ويزيدون قيمة ديونهم بطريق الغش أو يشارطون
 المفلس أو غيره على امتيازات خصوصية في
 مقابلة او بحجة اعطاء رأيهم في صالحه أثناء
 مداوات الصلح أو التفليسة أو عقدوا مشاركة
 مخصوصة لنفعهم واضرار باقي الغرماء
 رابعاً - وكلاء الديانة الذين يختلسون شيئاً في
 أثناء تأدية وظيفتهم
 المادة ٣٠١ (مستجدة) - في الاحوال
 المنصوص عنها في النصوص السابقة يجوز الحكم
 أيضاً على مرتكبي الخيانة بغرامة من مئة قرش
 الى عشرة آلاف قرش ديواني
 وتحكم المحكمة أيضاً ومن تلقاء نفسها على
 ما يلزم رده للغرماء وعلى التعميمات التي تكون
 مطلوبة باسم الغرماء حتى ولو صدر الحكم بالبراءة
 المادة ٣٠٢ - تنقل الى أول الباب العاشر
 المتضمن لاحكام من اثمن نخان

اعلان

محكمة ملوي الجزية

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٣٧٤ سنة ٩٠٠
 بجلسة المزايدات العلنية المنعقدة في يوم الاربعاء
 ٢٥ ابريل سنة ٩٠٠ و ٢٥ الحجة سنة ١٣١٧
 الساعة ٩ صباحاً

سيصير الشروع في مبيع منزل كأن بناحية
 ملوي من جهتها الغربية الى بحري الدرب غير
 نافذ يعرف بغرب البلد وهو ملك جيد مينا صرافيم
 من الناحية يبلغ مقاسه ١٠٥ ذراع مبني بالطوب
 الاحمر والاخضر دور واحد الحد الغربي ينتهي
 لمنزل ملك حسن ابراهيم والشرقي ينتهي الى زقاق
 وفيه الباب يفتح والبحري ينتهي لمنزل ملك ورثة
 بولص سوريال والقبلي الى الدرب المذكور وفاء
 لمبلغ ٨٣٦ قرش صاغ المحكوم به والمصاريف
 وان يكون الثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة
 مبلغ ٩٢٨ قرش صاغ مع ما يستجد عليها من
 المصاريف قسم واحد

وهذا البيع بناء على طلب جرجس عبده
 التاجر من ملوي وبناء على حكم نزع الملكية
 الصادر من هذه المحكمة في ٢٨ فبراير سنة ٩٠٠
 ومسجل بمحكمة أسيوط الاهلية بتاريخ ٧ مارس
 سنة ٩٠٠ نمرة ١٨٣ وعلى شروط البيع المدونة
 بحكم نزع الملكية المذكور

فعلى من يرغب الاطلاع عليه فليحضر في
 الزمان والمكان المذكورين أعلاه
 تحريراً بسراي المحكمة في ٢٧ مارس
 سنة ٩٠٠ و ٢٦ القعدة سنة ١٣١٧
 كاتب أول المحكمة
 امضا

اعلان بيع مواشي

انه في يوم الاحد ٦ مايو سنة ٩٠٠ موافق
 ٧ محرم سنة ١٣١٧ الساعة ١١ افرنكي صباحاً
 سيصير الشروع في مبيع مواشي تعلق كل
 من محمود جبر خليل ومصطفى جبر خليل المزارعين
 ومقيمين بناحية اطفيح حيزه السابق توقيع
 الحجز عليها تحفظياً بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ٩٩
 بمعرفة تحليل افندي زهدي المحضر بمحكمة
 الحيزه الجزية سفيذاً للأمر الصادر منها والحكم
 الصادر من محكمة العباط الجزية بتاريخ ٤ نوفمبر
 سنة ١٨٩٩ والحكم الصادر من محكمة مصر

الابتدائية الاهليه بصفة استثنائية بتاريخ ١١ فبراير سنة ٩٠٠ وفاء لمبلغ ٩٦٠٤ قرش صاغ قيمة الدين المحكوم به وما لحقه من المصاريف وذلك بخلاف ما يستجد بعدها من المصاريف وهذا البيع بناء على طلب حضرة الشيخ محمد صلاح الدين التاجر بقم الخليج بمصر ومتخذ محلاً مختاراً مكتب حضرة وكيله احمد بك يوسف المحامي بالجمالية بمصر

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل المذكورين اعلاه للمزايدة ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق في حالة النقصان

تحريراً في يوم الاحد اول ابريل سنة ٩٠٠
نائب باشم حضرة
محكمة العياط
علي جاهين

محكمة دشنا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

انه في يوم السبت ٢٨ ابريل سنة ٩٠٠ و٢٨ الحجة سنة ١٣١٧ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات بسراي المحكمة بدشنا

سيصير الشروع في بيع ١٢ سهم ١٥ قيراط خمسة عشر قيراط ونصف قيراط اطيان خراجيه بولاد عمرو ٠ بقبالة الحوض الكبير يحمدها من بحري حمد على عمر والقبلي جسر الميري والغربي رضوان تايه والشرقي ورثة احمد ابراهيم وهذا القدر من ملك علي معوض من ناحية اولاد عمرو وهذا البيع بناء على طلب حنا افندي عبد الملك بصفته مديراً لخزينة النقود القضائية ومتخذ له محلاً مختاراً بقلم كتاب المحكمة

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من محكمة دشنا الجزئية بتاريخ ١٣ مارث سنة ٩٠٠ و١٢ القعدة سنة ١٣١٧ ومسجل بقلم كتاب

محكمة قنا الاهليه بتاريخ ١٥ مارس سنة ٩٠٠ (١٤ القعدة سنة ١٣١٧) تحت نمرة ١٣٨ القاضي بنزع ملكية علي معوض المدعى عليه المذكور من الخمسة عشر قيراط ونصف المينة حدودها وقبالها اعلاه

والترخيص بيعها بالمزاد العمومي بالشروط المدون بطلب الحضور وفاء لسداد مبلغ ٦٦٠ ملهم ٢ حنيه اثنين حنيه وستاية وستين ملهم قيمة الدين المطلوب لخزينة محكمة دشنا الجزئية والمصاريف المستحقة ووفاء لما يستجد من المصاريف والتمن الاساسي الذي ينبغي عليه افتتاح المزاد ٣٢٢ غرش صاغ و٣٦ فسه وان يكون البيع صفقة واحدة

وشروط البيع وحكم نزع الملكية مودعان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يريد الاطلاع عليهما

فعلى من يرغب للمشتري الحضور في الزمان والمكان المينين اعلاه للمزايدة

تحريراً بسراي المحكمة بدشنا في ٢٩ مارس سنة ٩٠٠ و٢٨ القعدة سنة ١٣١٧
كاتب أول محكمة دشنا الجزئية
حنا عبد الملك

محكمة صدفا الجزئية

أصل اعلان بيع

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٣٣٠ سنة ٩٠٠ انه في يوم الاثنين ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٠ الموافق أول محرم سنة ١٣١٧ الساعة ٩ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع العقارات الآتي بيانها ملك نعمان علي عبد القادر المزارع من ناحية الزيرة وفاء لسداد المبلغ المطلوب منه البالغ قدرة ١٦٩٠ مع المصاريف المستحقة والتي نستحق

وهذا البيع بناء على طلب زيدان عبد

الوهاب من ناحية درنكة

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة في يوم ٣ مارس سنة ٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة اسيوط في يوم ٧ مارس سنة ٩٠٠ تحت نمرة ١٨٢

وبيان العقار كالاتي وهي كائنة بناحية الزيرة مركز أبو تيج مديرية اسيوط
ذراع قيراط

١٥٠ .. شائعة في منزل مقاسه ٨٠٠ ذراع
الحد القبلي شارع وفيه الباب يفتح
والبحري شارع والغربي ورثة عبد
الحمد احمد والشرقي باقي ورثة
علي عبد القادر

٥٠ .. شائعة في منزل مقاسه ٣٠٠ ذراع
الحد الغربي طاحونه والشرقي
باقي ورثة علي عبد القادر والبحري
مصطفى فرغلي والقبلي شارع
وفيه الباب

٨٠ .. شائعة في طاحونه فارسي مقاسها
١٨٠ ذراع حدها من غرب شارع
وفيه الباب يفتح ومن قبلي شارع
ومن بحري شارع ومن شرقي
ملك علي عبد القادر

والبيع يكون قسماً واحداً وتفتح المزايدة على مبلغ ١٠٠٠ قرش صاغ

وشروط البيع واضحة بعريضة نزع الملكية والحكم المودوعين بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب الاطلاع عليهما

فعلى من يرغب المشتري ان يحض في اليوم والساعة المذكورين اعلاه

تحريراً في اول ابريل سنة ٩٩٠٠ واول الحجة سنة ١٣١٧

كاتب أول محكمة صدفا

امضا

اعلان

من مكتب حضرة محمد افندي نجاني ومصطفى
افندي حسن المحامين بقنا
عن مبيع اشيا معجوز عليها

انه في يوم الثلاثاء ١٧ ابريل سنة ١٩٠٠
الساعة ١ افرنكي مساء بسوق قنا

سيباع بطريق المزايا العمومي ناقه بيضه
تعلق حامد اسماعيل محمد بن نجح ابو علي
بجوار ناحية البارود الواقع المحجز عليها بتاريخ
٢١ مارس سنة ١٩٠٠ تذاً لمحضّر الصلح المحرر
بتاريخ ٣٠ ستمبر سنة ٩٩ نمرة ٥٩٥ سنة ١٨٩٩
بمحكمة قنا الجزئية الاهلية

بناء على طلب احمد افندي زيد فريد من
ذوي الاملاك بقنا وفاة لمبلغ ٢٥١ غرش صاغ
و ٣٠ فضة والمصاريف

فعلى من يرغب يشتري الناقه المذكوره
عليه ان يحضر في اليوم والساعة الموضحين اعلاه
ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان
تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق ان نقص
الثن وان زاد فالزيادة لطالب البيع ان لم يف الثمن
تحريراً بسراري المحكمه في اول ابريل سنة ٩٠٠
باشمحضر محكمة قنا الاهلية
عبد الرحمن محبوب

اعلان يبيع

من مكتب حضرة السيد افندي زهير
الحامي بالزقازيق

انه في يوم الثلاثاء ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحا بكفر موسى شاولش
شرقيه

سيباع بطريق المزايا العمومي نصف بقره
صفرة تعلق شحاته عبدالله السابق توقيع المحجز

اعلان

{ كتاب الاخبار السنوية في الحروب الصليبية }

بعون الله قد تم طبع هذا الكتاب وهو
أول كتاب انتهى في اللغة العربية جامعاً لشتات
الثمانية حروب صليبية من سنة ٤٩٠ هـ أي من
دخول الصليبيين سوريا واستيلاءهم على بلاد
الشام لغاية سنة ٦٩٠ هـ أي لغاية انقراض الصليبيين
من سوريا وتوضيح أسباب الحروب ونتائجها
وتحريضات البابوات وتاريخ ملوك الاسلام
وحروبهم مع الصليبيين مثل السلطان صلاح
الدين الايوبي ومحاربه الملك الانكليز ريكاردوس
الملقب بقلب الاسد والملك العادل وابنه الكامل
والصالح نجم الدين ايوب وأسر لويس التاسع
ملك فرانسوا والسلطان الظاهر بيبرس والسلطان
قلاوون وهو كبير الحجم يحتوي على ٣٠٠ صحيفة
وثمنه كما يأتي بخلاف أجرة البريد وهي فرشين صاغ

١٠ صاغ مغلف تغليفاً حسناً

١٢ مجلد تجليد بروتجي جميل

١٥ مجلد تجليد افرنكي مذهب

فمن أراد الحصول عليه فليرسل قيمته لنا
بمترلنا نمرة ٧ بمطبعة المطبعة بقنطرة الامير حسين
بمصر أو بمترل سعادتلو افندي عبد السلام باشا
المويلحي أو بمحضر المعلم حسن شداد بشارع محمد
علي وبيع أيضاً بالمخلات الآتية

بالمطبعة العمومية الكائنه بشارع عبدالعزيز بمصر
بمكتبة الترقى الكائنه بشارع عبد العزيز بمصر
بدار البقالة المصرية بالعباسية

بدكان عبد السلام افندي الصبي البنان بالسكة

الجديدة

بدكان الاوسطى حسانين علي الشريف

كاتبه

الترزي بالخزاوي

سيد علي الحوري

(طبع بالمطبعة العمومية)

عليها بمعرفة احد محضري محكمة منيا
القمح الجزئية بتاريخ ١٣ مارس سنة ٩٠٠ بناء
على الحكم الصادر من المحكمة المذكورة في ١٣
سبتمبر سنة ٩٩ بناء على طلب الشيخ حسن علي
يوسف وفاء لمطلوبه

فعلى من له رغبة في مشتري شي من ذلك
يحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين
بعاليه ومن يرسي عليه المزايا يدفع الثمن فوراً
وأن تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً في ٤ ابريل سنة ٩٠٠

اعلان

من قلم محضري محكمة اسنا الجزئية الاهلية
في يوم الخميس ٣ مايو سنة ١٩٠٠ الساعة
١٢ افرنكي الظهر بسوق ارمنت

سيباع بطريق المزايا العمومي بقرة حمرة
رومي بقرون صغيره ونواره بيضه في اوسط
ذيلها سن عشر سنوات وحمار ابيض اللون بصفار
سن ٨ سنوات ملك سليمان علي بدر المزارع من
الريس السابق توقيع المحجز عاها بتاريخ ٦
مارث سنة ٩٠٠ بناء على طلب نور عبد الكريم
المزارع من الكلابه تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه
من هذه المحكمة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ٨٩٩
واعلان له بتاريخ ١٣ يناير سنة ٩٠٠ وفاة لمبلغ
٢٠١ قرش صاغ

فمن له رغبة في المشتري عليه ان يحضر
في الزمان والمكان المحددين اعلاه ومن يرسي
عليه المزايا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعامل
حسن القانون

تحريراً بسراري المحكمة باسنا اول ابريل سنة
١٩٠٠

الباشمحضر

امضا

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paratssant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim Jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 12

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشا و نصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

﴿ ٣٠ ﴾

استئناف مصر - مدني - ٢٠ فبراير سنة ٩٠٠
اسماعيل الحامي ضد روكيه و فاطمه

الوقف ومضي المدة

١ - لا يوجد نص في قانون المحاكم الاهلية
يقتضي بفسخ جواز امتلاك الوقف بمضي المدة
فالمادة الواردة فيه التي نص فيها القانون المدني على
فسخ جواز التملك بمضي المدة هي خاصة بالاموال
المخصصة للمنافع العمومية فقط

٢ - ان الشريعة الغراء لم تفرق بين الوقف
والاموال الاخرى فيما يتعلق باحكام المدة الطويلة
الا من جهة واحدة وهي تعيين المدة التي يمرورها
لا تسمع الدعوى لجملة المدة بالنسبة للوقف
والارث تلاماً وتلايين سنة وبالنظر الى الاموال
الاخرى خمس عشرة سنة وحينئذ يمكن ان يقال ان
الشريعة الغراء والقانون متفقان على ان مرور
الزمان تأثيراً شرعياً على وجود الوقف

٣ - متى كانت الدعوى من اختصاصات
المحاكم الاهلية وجب ان يسري قانونها عليها
والقانون لم يميز بين الاعيان الموقوفة وغير الموقوفة
بالنظر للمدة اللازمة لامتلاكها بوضع البدل وضع في
المادة ٧٦ مدني حكماً عاماً يقتضي بان الملكية

والحقوق العينية تكتسب بوضع اليد مدة خمس
سنين اذا وجد سبب صحيح ومدة خمس عشرة
سنة اذا لم يوجد سبب صحيح

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم امين بك وحضور
حضرات المستر ويلمور ويوسف شوقي بك
قضاة وعبد الله حسن كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية اسماعيل الحامي بصفته ناظراً على
وقف جده أحمد خليفة الشهير بالحامي المقيم
بالاسكندرية الحاضر عنه بالجلسة الشيخ علي
الروبي الحامي الوارده الجداول سنة ٩٩ نمرة
١٧٨ مستأنف

ضد

الحرمين روكيه وعائشه بنتي المرحوم
مصطفى اغا المقيمتين بالاسكندرية بكونهم الدك
الحاضر عنهما بالجلسة علي افندي بدر الدين
الحامي مستأنف عليهما

المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق القضية وسماع
المرافعة قانوناً

حيث ان اسماعيل الحامي رفع دعوى بصفته
ناظراً على وقف المرحوم الحاج أحمد خليفة
الحامي ضد الست روكيه بنت مصطفى اغا وأختها

الست عائشه ادعى فيها انه توجد دار كانت بمدينة
الاسكندرية بخط كوم الدكة أوضح حدودها
بمريضة الدعوى وان هذه الدار هي من ضمن
ايعان الوقف المشمول بنظارتها وانه لما أراد
وضع يده عليها عارضته الست روكيه والست
عائشه بدعوى انهما مالكتان للدار المذكورة
وطلب الحكم عليها بتسليم الدار المذكورة اليه
وحيث ان محكمة اسكندرية الابتدائية
حكمت برفض دعوى اسماعيل الحامي مستندة
على ان الست روكيه والست عائشه وضعتا يدهما
بسبب صحيح مدة تزيد على خمس سنين فكتبتا
ملكية الدار بمضي المدة القانونية.

وحيث ان اسماعيل الحامي استأنف هذ
الحكم ولم يطقن في قبول الاستئناف شكلاً

وحيث انه لا نزاع في ان المستأنف عليهما
وضعتا يدهما بسبب صحيح وهو عقد بيع على
الدار المرفوعة بشأنها هذه الدعوى مدة تزيد
على خمس سنين

وحيث ان البحث في هذه الدعوى يتناول
مسئلتين الاولى هل يجوز امتلاك عين موقوفة
بمضي المدة والثانية ماهو القانون الواجب تطبيقه
على هذه الواقعة وهل يجب الحكم فيها على
مقتضى أحكام لائحة المحاكم الشرعية أو قانون
المحاكم الاهلية

وحيث انه في ما يتعلق بالمسئلة الاولى لا يوجد

كان متمدياً مقتصباً اذا كانت المدة خمس عشرة سنة

وحيث انه ينتج من ذلك ان الوقف في نظر القانون ليس خارجاً عن الاشياء التي يمكن ان تمتلك بمضى المدة

وحيث اننا اذا راجعنا أحكام الشريعة الفراء لاجل ان تبين صفة الوقف من نفس الشريعة التي أوجدته نجد انها لم تفرق بينه وبين الاموال الاخرى فيما يتعلق بأحكام المدة الطويلة إلا من جهة واحدة وهي تعيين المدة التي يمرورها لاسمع الدعوى فجعلت المدة بالنسبة للوقف والارث ثلاثاً وثلاثين سنة وبالنسبة للاموال الاخرى خمس عشرة سنة وحينئذ فيمكن ان يقال ان الشريعة الفراء والقانون متفقان على ان مرور الزمان تأثيراً شرعياً على وجود الوقف

وحيث انه في ما يتعلق بالمسئلة الثانية يقول المستأقف ان الاعيان الموقوفة لا تمتلك بمضى المدة المقررة في القانون وانما الحكم يكون على مقتضى لائحة المحاكم الشرعية التي قضت بان في مسائل الوقف لا تسمع الدعوى الا اذا مضى عليها ثلاث وثلاثين سنة ولهذا فيكون الحكم الابتدائي قد أخطأ في تطبيق القانون

وحيث ان نص المادة الرابعة عشرة من لائحة المحاكم الشرعية هي كإتاني «القضاء ممنوعون من سماع الدعوي التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعي من المعرفة وعدم العذر الشرعي له في اقامتها الا في الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة الخ » وظاهر ان القضاء الذين أراد الشارع منعهم عن الحكم انما هم القضاء الشرعيون وهذا الحكم هو مستنبط من القاعدة الشرعية التي تخول للحاكم ان يحدد اختصاص القضاء بالزمان والمكان والموضوع فالحكم المذكور هو حكم خاص جاء في لائحة مخصوصة لحاكم مخصوص وقضاء مخصوصين ولا يصح مطلقاً ان قاضياً تابعاً لنظام آخر يحكم في قضية من

قد خالفها في الجزئيات فقرر ان أنواعاً من الاموال التي لا يجوز التصرف فيها يمكن ان تمتلك بمضى المدة وقرر بالعكس ان أنواعاً أخرى لا تمتلك بمضى المدة ومع ذلك يجوز التصرف فيها ذلك لان الارتباط والتلازم بين عدم التصرف في الشيء وعدم امتلاكه بمضى المدة انما سببه هو حرص الشارع على اتخاذ الاحتياطات اللازمة لجعل الاحكام التي يضعها محترمة ومتبعة في العمل حتى لا يتمكن أحد من ان يتحايل على مخالفة مانهى عنه ومن البديهي انه اذا قرر ان أنواعاً من الاموال لا يجوز التصرف فيها وأباح مع ذلك امتلاكها بمضى المدة سهل في بعض الاحوال مخالفتها اذ يكفي لأي شخص ان يبيع هذا المالك وان يضع المشتري يده عليه بحسن نية ليصبح مالكا للشيء الذي حرم القانون التصرف فيه

وحيث انه متى علم سبب التلازم الذي سبق بيانه ظهر بغاية الوضوح انه لا يكفي ان الشارع ينص على عدم جواز التصرف في الشيء ليكون هذا الشيء غير قابل للامتلاك بمضى المدة أي ان التلازم ليس من طبيعة الحال لان عدم التصرف لا ينتج بذاته عدم الامتلاك بمضى المدة والعكس يصح ان يقال لو كان الامتلاك بمضى المدة مبنياً دائماً على تصرف صاحب الشيء أو رضاه ولكن في الحقيقة ان وضع اليد المدة الطويلة ليس في نظر القانون عنواناً على الملكية أو دليلاً عليها وانما هو كما يستفاد ذلك من اسمه طريقة من طرق التملك مصدرها القانون وأساسها النظام العام والمنفعة الاجتماعية الذين يكون وجودها مهدداً اذا لم يضع الشارع حداً من الزمن تنتهي اليه جميع المنازعات ولهذا فسوا علم صاحب الشيء أولم يعلم وسوا رضي أولم يرض متى تم وضع اليد على الصفة القانونية وفي المدة القانونية أصبح واضع اليد مالكا مهما كان العيب الذي يعاب به السبب الذي بناء عليه وضع يده اذا كان التملك بمضى خمس سنين ولو

نص في قانون المحاكم الاهلية بقضي بعدم جواز امتلاك الوقف بمضى المدة فالمادة الوحيدة التي نص فيها القانون المدني على عدم جواز التملك بمضى المدة هي خاصة بالاموال المخصصة بالمنافع العمومية ولم تنص هذه المادة ولا غيرها مما اشتمل عليه القانون على ان الوقف لا يمتلك بمضى المدة

وحيث ان عدم وجود نص من هذا القبيل لايهم منه الا ان الشارع أراد ان يكون الوقف خاصاً لجميع أحكام الملكية والحقوق العينية المتعلقة بمضى المدة وأنه لم يستصوب ان يضع له حكماً استثنائياً يميزه عن الاموال الاخرى كما فعل بالنسبة للاموال المخصصة للمنافع العامة ومتى تقرر ذلك فليس للمحاكم ان تخرج الوقف من الاحكام العامة وان تعامله معاملة استثنائية ليس في القانون مسوغ لها

وحيث انه لا يمكن ان يعترض بأن الوقف مثله كمثل المال المخصص للمنفعة العامة اذ كلاهما لا يجوز التصرف فيه فيلزم ان يكون حكم مضي المدة فيها واحداً

وحيث ان الاصل حقيقة في الوقف هو عدم جواز التصرف فيه والتصرف فيه لا يصح شرعاً الا في أحوال مخصوصة وبشروط مخصوصة وهذه الصفة المميزة للوقف قد اعتبرها القانون الاهلي وقررها حكماً للوقف في المادة السابقة من القانون المدني التي تشتمل على تعريف الاموال الموقوفة فكان يصح للشارع بل يمكن ان يقال انه كان ينبغي له ان يحمل الوقف غير قابل لان يمتلك بمضى المدة لانه يوجد ارتباط شديد بين عدم جواز التصرف في الشيء وعدم جواز امتلاكه بمضى المدة ولان القاعدة هي ان كل ما يصح التصرف فيه يصح امتلاكه بمضى المدة والعكس بالعكس ولان هذه القاعدة يجب ان يفهم معناها الحقيقي وهو انها قاعدة علمية يهتدي بها الشارع في وضع أحكامه ولكن قد يخالفها ولهذا ترى ان القانون الفرنسي مع انه اعتبرها أساساً عمومياً لاحكام مضي المدة

اختصاصه بمقتضى لائحة وضعت لقضاة آخرين وبعبارة أخرى اما ان تكون الدعوى المتعلقة بالوقف من اختصاص المحاكم الاهلية فتجزي عليها احكام القانون دون سواء واما ان تكون من اختصاص المحاكم الشرعية فتسري عليها الاحكام المدونة في لائحة المحاكم الشرعية دون سواءها ولكن في هذه الحالة الاخيرة ينبغي على المحاكم الاهلية ان تحكم بعدم اختصاصها وترك للمحاكم الشرعية الحكم في الدعوى

وحيث ان العمل على هذا المبدأ هو موافق للاصول العامة وبه يتحقق الاحترام الذي يستحقه على حد سوا النظامان القضائيان اللذان أوجدهما الشارع بجانب بعضهما نظام القضاء الاهلي ونظام القضاء الشرعي ولو صح لاحدى السلطين القضائيتين ان تترك قوانينها ولوائحها وتحكم بقوانين ولوائح أخرى لتشا عن ذلك تجاوز في حدود السلطة واختلاط في الاختصاص لا يكون من وراءه الا الاحتلال في المصاحبة العامة

وحيث انه لازع في اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى لان المادة السادسة عشرة من لائحة المحاكم الاهلية حكمها ان هذه المحاكم غير مختصة بالنازعات المتعلقة بأصل الوقف ويتج من ذلك انها مختصة في فصل مالم يكن متعلقاً بأصل الوقف والنزاع يكون في أصل الوقف متى كان موضوعه الاركان والشروط اللازمة شرعاً لصحة وجوده وليس في هذه

الدعوى نزاع من هذا القبيل . وحيث انه متى قرر ان حكم المادة الرابعة عشرة من لائحة المحاكم الشرعية هو خاص بالقضاء الشرعي ولانه لا يجوز في أي حال للمحاكم الاهلية تطبيقه لم ينق الا الحكم على مقتضى قانون المحاكم الاهلية

وحيث ان القانون لم يميز بين الاعيان الموقوفة والاعيان غير الموقوفة بالنسبة للمدة اللازمة لامتلاكها بل وضع في المادة ٧٦ حكماً عاماً بان الملكية والحقوق العينية تكتسب بوضع اليد مدة خمس سنين اذا وجد سبب صحيح ومدة

خمس عشرة سنة اذا لم يوجد سبب صحيح وحيث انه بناء على ما تقدم يكون المستأنف عليهما قد اكتسبتا الدار المتنازع فيها بمضي المدة فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بتأييد الحكم المستأنف والزمت الزمت المستأنف بالمصاريف هذا ما حكمت به المحكمة بجلساتها العلنية المنعقدة في يوم الثلاث ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٠

قانون الحجز العقاري

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس النظائر امرنا بما هو آت

(المادة الاولى) محضر الحجز العقاري المنصوص عليه في المادة الحادية عشرة من الامر العالي المشار اليه المؤرخ في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ يصير اعلانه أيضاً الى قلم النائب العمومي بالمحكمة المختلطة الكائن في دائرتها العقار في ظرف ١٥ يوماً من تاريخه وعلى القلم المذكور التأشير على نسخة المحضر الاصلية

وعليه ايضاً اعلان هذا المحضر بغير مصاريف الى الدائنين المقيدين ديونهم بقلم الرهونات ان كانوا ويكون الاعلان الى محلهم الاصلي او المختار وذلك في ظرف ٣٠ يوماً من تاريخ التأشير من قلم النيابة على المحضر

(المادة الثانية) لا يجوز الشروع في بيع العقار الا في مسافة ٢٠ يوماً على الأقل و ٧٥ على الاكثر من تاريخ اعلان محضر الحجز الى الدائنين المقيدين ديونهم

(المادة الثالثة) يجب ان يكون الحجز والبيع بالزاد اذا اقتضت الحال قاصراً بقدر الامكان على

جزء من العقار تكون فيه الكفاية لتسديد الاموال والمصاريف المستحقة

فاذا زاد عن المبيع على المبلغ الواقع بشأنه الحجز بما فيه المصاريف والاموال التي استحققت من بعد يوم التنبيه بالدفع فتزد الزيادة الى صاحب العقار الا اذا حصلت معارضة من احد الدائنين المقيدين ديونهم في ظرف ٣٠ يوماً من تاريخ البيع وفي هذه الحالة يجب على جهات الادارة توزيع الزيادة الى خزينة المحكمة المختلطة الواقع في دائرتها العقار ولكي يحصل التصرف فيها بحسب القانون

وينشر الاعلان بالبيع في الجريدة الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية

(المادة الرابعة) للدائنين المقيدين ديونهم على العقار الخيار في توقيف الاجراءات لحدوث مرسى المزاد النهائي وذلك بدفع الاموال المطلوبة والمصاريف

(المادة الخامسة) لا يجوز توقيف الحجز والبيع في أي حال بسبب منازعات في الاموال المستحقة او بسبب التنفيذ العقاري الا اذا كان الذي تقع من المنازعة او الممان السامي في التنفيذ العقاري تودع في خزينة المديرية او المحافظة قيمة المبالغ التي حصل سببها الحجز والبيع

والمبالغ المودعة بهذه الكيفية تصير حقاً لخزينة الحكومة بصفة نهائية اذا مضت ستة شهور على تاريخ الابداع ولم يثبت الذين وقعت منهم المنازعة حقوقهم

(المادة السادسة) نشر وتعليق الاعلانات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٤ من الامر العالي المشار اليه يكون اثباته بمحضر يمضي عليه أو يختمه مندوب المديرية

احكام عمومية

(المادة السابعة) البيع بالمزاد يترتب عليه بطلان الرهونات او الاختصاص بها وترسل المديرية محضر المزاد في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخه الى قلم النائب العمومي بالمحكمة المختلطة الكائن في دائرتها العقار وهو يأمر بتسجيله من

تلقاه نفسه وبغير مصاريف

(المادة الثامنة) يسقط الحق في المطالبة بالديون المستحقة بسبب الاموال والعشور بعد مضي ٣ سنوات افرنيكية

وهذا السقوط لا تقع عليه أسباب الايقاف ولا الانقطاع والا يسري هذا الحكم على الدائنين الذين حلوا محل خزينة الحكومة بالشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة المشار اليها

(المادة) التاسعة يعمل بهذه الاحكام بدمضي شهر واحد من تاريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

(المادة العاشرة) على ناظر الحفائية تنفيذ امرنا هذا

صدر في سراي عابدين في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

(الحقوق) قد نشر الامر المشار اليه في الوقائع المصرية عدد ٣٦ الرقم ٢ ابريل سنة ١٩٠٠

قانون الشفعة المختلط

نحن - خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبعد الاطلاع على القانون المدني وقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المتبعين لدى المحاكم المذكورة

وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول على المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت

الباب الاول

(المادة الاولى) يثبت حق الشفعة لمن يأتي :
اولا - للشريك الذي له حصة شائعة في العقار المبيع

ثانياً - للجار المالك في الاحوال الآتية :
اذا كان العقار المشفوع من المباني أو من الاراضي المعدة للبناء سواء كانت في المدن أو في القرى

اذا كان للارض المشفوعة حق ارتفاق على ارض الجار أو كان حق الارتفاق لارض الجار على الارض المشفوعة

اذا كانت ارض الجار ملاصقة للارض المشفوعة من جهتين وتساوي من الثمن نصف ثمن الارض المشفوعة على الاقل

(المادة الثانية) يعد شريكاً في العقار المشفوع من يكون له حق الانتفاع فيه كله أو بعضه وله طلب الشفعة اذا لم يطلبها مالك الرقبة نفسه

(المادة الثالثة) لا شفعة فيما يبيع بالمزايدة لعدم امكان القسمة بين الشركاء عتياً أو لنزع الملكية قهراً امام احدى جهات الادارة أو القضاء وكذلك لا شفعة فيما يبيع من الاصول لفروعهم وبالعكس ولا فيما يبيع من أحد الزوجين للأخر أو من المالك لأحد اقاربه لغاية الدرجة الثالثة

(المادة الرابعة) لا شفعة للوقف

(المادة الخامسة) لا يصح الاخذ بالشفعة من الموهوب له ولا من تملك بشتر المبايعة (المادة السادسة) لا شفعة فيما يبيع ليجعل محل عبادة ليلحق به

(المادة السابعة) اذا تعدد الشفعاء يكون الحق في الشفعة

أولاً - للمالك الرقبة

ثانياً - للشريك الذي له حصة مشاعة

ثالثاً - لصاحب حق الانتفاع

رابعاً - للجار المالك

فاذا تعدد ما لكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه

فاذا تعددت الجيران يقدم منهم من تعود على ملكة منفعة من الشفعة أكثر من غيره

(المادة الثامنة) يثبت حق الشفعة

وتراعي الاحكام المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالاولوية ولو كان المشتري حائزاً لما يجمله شفعياً باعتبار ما ذكر في المادة الاولى

(المادة التاسعة) العين الجائز اخذها بالشفعة اذا باعها مشتريها قبل تقديم طلب الشفعة فيه وتسجيله كما هو مذكور في المدة الرابعة عشرة الآتية لا تقام دعوى اخذها بالشفعة الا على المشتري الثاني بالشروط التي اشترى بها

(المادة العاشرة) اذا بنى المشتري في العقار المشفوع أو غرس فيه اشجاراً قبل طلب الاخذ بالشفعة يكون الشفعيع ملزماً ببناء على رغبة المشتري اما ان يدفع له ما صرفه أو ما زاد في قيمة العقار بسبب البناء أو الغراس

أما ما صرفه في حفظ العقار وصيانته فيلزم دفعه في كل الاحوال للمشتري المشفوع منه (المادة الحادية عشرة) اذا بيع العقار لعدة اشخاص مشاعاً بينهم فلا تجوز الشفعة الا فيه بتمامه أما اذا عينت في العقد حصة كل منهم مفروزة كان للشفيع الحق في طلب اخذ بتمامه أو اخذ حصة واحدة أو أكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الاخذ بالشفعة

الباب الثاني

فيما يترتب على حق الشفعة

(المادة الثانية عشرة) كل رهن من المشتري وكل حق اختصاص حصل عليه دائنوه وكل بيع وكل حق عيني قبله المشتري أو اكتسبه الغير ضده بعد التاريخ الذي سجل فيه طلب الشفعة طبقاً للمادة الرابعة عشرة الآتية لا يسري على الشفعيع ويبقى مع ذلك لأصحاب الديون الممتازة وللدائنين المرتهنين ما كان لهم من حقوق الاولوية

فيما آل للمشفوع منه من ثمن ذلك العقار

(المادة الثالثة عشرة) يحل الشفعيع بالنسبة للبايع محل المشفوع منه في كافة ما كان له وعليه من الحقوق على ان المشتري اذا استحصل على تأجيل الثمن لا ينتفع الشفعيع من هذا التأجيل الا برضاء البايع

(المادة الخامسة والعشرون) على ناظر
الحقانية تنفيذ امرنا هذا
صدر بسراي عابدين في ٢٦ مارس سنة ٩٠٠
(الحقوق) قد نشر هذا القانون في الوقائع
المصرية عدد ٣٦ تاريخ ٢ ابريل سنة ٩٠٠

انتداب القضاة الجزئيين

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٧
دسمبر سنة ٩٢ الخاص بتشكيل محاكم للامور
الجزئية والمصالحات في دائرة كل محكمة ابتدائية
وبعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ
٢٠ ديسمبر سنة ٩٩ بانتداب القضاة الذين يقومون
بوظيفة القضاء بالمحاكم المذكورة في سنة ١٩٠٠
قررنا ما هو آت

(المادة الاولى) قد انتدب للقيام بوظيفة
القضاء في محاكم الامور الجزئية والمصالحات الآتي
ذكرها بعد

كل من حضرات

حفي بك ناصف القاضي بمحكمة مصر لمحكمة
الموسكي

محمود خبوت بك القاضي بمحكمة مصر لمحكمة
السيدة

محمد صدقي أفندي القاضي بمحكمة مصر لمحكمة
العباط

عبد المسيح سميكة أفندي القاضي بمحكمة اسكندرية
لمحكمة المنشية

عطيه حسني أفندي القاضي بمحكمة طنطا لمحكمة
طنطا

حسين درويش أفندي القاضي بمحكمة طنطا
لمحكمة كفر الزيات

عبد الرحمن رضا أفندي القاضي بمحكمة طنطا
لمحكمة المحلة

محمد ابراهيم أفندي القاضي بمحكمة طنطا لمحكمة
دسوق

في الاحوال الآتية
أولاً - اذا حصل التنازل عنه صراحة
أو ضمناً

ويستدل على التنازل الضمني بكل عمل
يؤخذ منه ان الشفيع عرف المشتري بصفة مالك
للعقار نهائياً

ثانياً اذا لم يظهر الشفيع رغبته في الاخذ
بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه
بالباع او من وقت تكليفه رسمياً بإبداء رغبته
سواء كان بناء على طلب البائع أو بناء على طلب
المشتري

ويزاد على هذه المدة عند الاقتضاء ميعاد
المسافة

(المادة العشرون) يجوز اثبات التنازل
الضمني عن حق الشفعة والعلم بالبيع بكافة طرق
الاثبات المقررة في القانون بما فيها الاثبات بالينة
(المادة الحادية والعشرون) يجب ان يعلن
التكليف الرسمي المنصوص عنه في الفقرة الثانية
من المادة التاسعة عشرة على يد محضروا ويشتمل
على البيانات الآتية والا عد لاغياً
وهذه البيانات هي

أولاً - بيان العقار المراد أخذه بالشفعة
بياناً دقيقاً مع تعيين موقعه وحدوده ومقاسه
ثانياً بيان الثمن وشروط البيع واسم ولقب
وصناعة ومحل سكن كل من البائع والمشتري
(المادة الثانية والعشرون) يسقط الحق
في الشفعة في سائر الاحوال بعد مضي ستة اشهر
من يوم تسجيل عقد البيع وذلك بالنسبة لكافة
الشفعاء ولو كان الشفيع غدير اهل للتصرف
أو غائباً

(المادة الثالثة والعشرون) ألغيت المواد ٩٣
و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠
و ١٠١ من القانون المدني والمادة ٨١٩ من
قانون المرافعات المتبعين لدى المحاكم المختلطة

(المادة الرابعة والعشرون) يعمل بهذه
الاحكام بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشرها
بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب
الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

واذا ظهر بعد الاخذ بالشفعة ان العقار
المشفوع مستحق للغير فليس للشفيع ان يرجع
الا على البائع

الباب الثالث

في الاجراءات التي يلزم مراعاتها فيما يتعلق
بالشفعة وفي سقوط الاخذ بها

« المادة الرابعة عشرة » يجب على من يرغب
الاخذ بالشفعة ان يعلن للبائع والمشتري طلبه لها
كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتملاً
على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانوناً
ولاجل ان يكون هذا الاعلان حجة على
الغير يجب تسجيله في قلم رهونات المحكمة المختلطة
الكان بدارتها العقار

واذا كانت الشفعة بين وطنيين يكتفي
باجراء هذا التسجيل بقلم كتاب المحكمة الابتدائية
الاهلية الكائن بدارتها العقار المطلوب أخذه
بالشفعة وعلى هذه المحكمة ان تبث بصورة منه
الى قلم رهونات المحكمة المختلطة الكائن بدارتها
العقار لتجري تسجيله من تلقاء نفسها ولا يكون
هذا الاعلان حجة على الغير من تبعه الدول
الاجنبية الا من تاريخ هذا التسجيل الاخير

ونصوص هذه المادة المختصة بتسجيل الطلب
وما يترتب عليه تسري على تسجيل حكم الشفعة
المنصوص عنه في المادة الثامنة عشرة الآتي ذكرها
(المادة الخامسة عشرة) ترفع دعوى الشفعة
على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن بدارتها
العقار في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان المنصوص
عنه في المادة الرابعة عشرة والا سقط الحق فيها
(المادة السادسة عشرة) ويجزم فيها دائماً
على وجه السرعة

(المادة السابعة عشرة) لا تقبل المعارضة
في الاحكام الغيابية الصادرة في الشفعة وميعاد
استئنافها ١٥ يوماً من يوم اعلانها

(المادة الثامنة عشرة) الحكم الذي يصدر
نهائياً بنبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع
وعلى المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها

(المادة التاسعة عشرة) يسقط حق الشفعة

محكمة دمياط الاهلية

اعلان بيع عقار

نشره ثانية

انه بجلسة المزايدات العلنية التي ستمعقد بسراري
محكمة دمياط الاهلية في يوم الاربعاء ١٦ مايو
سنة ١٩٠٠ الموافق ١٧ محرم سنة ١٣١٨ الساعة ٨
اقرنكي صباحا
بناء على حكم نزع الملكية الصادر بتاريخ
٣ يونيو سنة ١٨٩٩ ومسجل بمحكمة الزقازيق
الاهلية بتاريخ ٨ منه نمرة ٣٧٣
سيصير المشروع في بيع المقار الآتي بيانه
ملك محمد دره من فارسكور وفاء لمبلغ ستمائة قرش
وقرشين ونصف صباغ قيمة الدين والمصاريف
المطلوب من محمد وحسن دره الى يوسف زغلول
من الناحية وان يكون البيع دفعه واحدة حسب
الشروط الموضحة بحكم نزع الملكية الموجود بقلم
كتاب المحكمه لمن يريد الاطلاع عليه
وحيث ان الحكم المذكور كان قضي ببيع
ما يملكه حسن ومحمد دره وفاء لمطلوب الطالب
وحيث ان البيع صار ايقافه حتى تنهي
دعوى الاستحقاق المرفوعة من آمنة البسطايه
وحيث ان يوسف زغلول طلب من حضرة
القاضي صدور الامر ببيع المقار ملك محمد دره
الذي لم يرفع عنه دعوى استحقاق وبناء على ذلك
صدر امر حضرته في ٢٤ مارس سنة ١٩٠٠
بيع المقار الآتي بيانه ملك محمد دره فقط وان
يكون الثمن الاساسي له خمسمائة قرش صاغ فهذا
بيان المقار المراد بيعه الكائن بجهة فارسكور دقهليه
حصه قدرها ستة قراريط وثلاث قيراط
شائعه في الدار الجديده بحارة الوسط يحد من
غربي منزل الجرق ومن قبلي قطعة ارض ملك
ورثة الامام العشماوي والدار القديمه ومن شرقي
الى ملك مصطفى شره ومن بحري زقاق ملني
وفيه باب الدار بفارسكور

محكمة الحيزه الجزئية

اعلان

في قضية البيع نمرة ٥٩

انه في يوم الثلاث ١٥ مايو سنة ١٩٠٠
اقرنكي صباحاً
بجلسة المزايدات العمومية التي ستمعقد بمحكمة
الحيزه الجزئية الكائن مركزها بسراري مديرية
الحيزه
سيباع بالازاد العمومي الاطيان الآتي بيانها
يعلق الحرمة فطومه بنت منصور شبانه الفاطنه
بناحية أوسيم حيزه وهي -
ثلاثة قراريط اطياناً كائنه بمحوض الزقور
بناحية اوسيم مركز امبابه حيزه محدودة بمحدود
اربع الحد البحري اطيان محمد بك جلال والحد
القبلي اطيان احمد اسعد والحد الشرقي طريق
والحد الغربي اطيان بكر حسين بكر غريب
وهذا البيع بناء على طلب حضرة حسن
افندي هاشم بصفة كاتب اول محكمة الحيزه الجزئية
وبصفته مدير ادارة خزينة تقودها القضائية
المتخذ له محلاً مختاراً قلم كتاب المحكمة الكائن
مركزها بسراري مديرية الحيزه
وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٠٠
ومسجل بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية
في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٠ نمرة ١٨٣
وان يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم
المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد
المشتري الاطلاع عليه وقماً يريد
واقتاح المزايد يكون على مبلغ ٦٠٠ قرش
صاغ بخلاف المصاريف
تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يوم ابريل
سنة ٩٠٠
كاتب المحكمة
يوسف محمد

علي جلال افندي القاضي بمحكمة طنطا لمحكمة
السنطة

فتح الباب سيد افندي القاضي بمحكمة طنطا
لمحكمة منوف

محمد حمدي افندي القاضي بمحكمة الزقازيق
لمحكمة دكرنس

عبد الوهاب فهمي افندي القاضي بمحكمة الزقازيق
لمحكمة ميت غمر

يحيى عبد الشهيد بك القاضي بمحكمة الزقازيق
لمحكمة بور سعيد

سليم افندي فرج القاضي بمحكمة الزقازيق لمحكمة
مهيما

ويختص بنظر القضايا المدنية

احمد عبد الرزاق افندي القاضي بمحكمة بني
سوف لمحكمة بني سوف الجزئية

ويختص بنظر قضايا الجنيح

عبد الحكيم عسكر افندي القاضي بمحكمة بني
سوف لمحكمة المنيا

ابراهيم أمين افندي القاضي بمحكمة أسيوط لمحكمة
أسيوط الجزئية

محمد عزت افندي القاضي بمحكمة أسيوط لمحكمة
ملوي

احمد عابدين بك القاضي بمحكمة قنا لمحكمة قنا
الجزئية

عثمان غالب افندي القاضي بمحكمة قنا لمحكمة
دشنا

محمد فخري بك القاضي بمحكمة قنا لمحكمة نجع
حمادي

محمد فضلي افندي القاضي بمحكمة قنا لمحكمة
الاقصر

المادة الثانية

انتداب المواليهم هو لغاية ٢١ ديسمبر

سنة ١٩٠٠

محكمة دكرنس الجزئية الاهلية

اعلان

بيع منقولات

انه في يوم الاحد ٢٩ ابريل سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحا بناحية كفر بهوت التابعة مركز طرخاغريه بناء على طلب ابراهيم محمد من أهالي وسكان ناحية الدروين بالمركز المذكور

سيصير الشروع في مبيع صنية عشا نحاس وزنها ١٢ رطل تقريباً . وطشت غسيل واحد وزنه ٢٠ رطل تقريباً . صحنين نحاس أحدهما بلدي والثاني اسلامبولي وزنها رطلين وصنية قهوة نحاس وزنها ١ رطل ونصف غطانحاس حله كبيره وزن رطلين صندوق خشب قديم فارغ عجل بقر احمر عمره ثلاثة شهور مسندين محشو قطن ووجه ستية قديم وزن كل مسند ٦ ارطال تعاق قديل احمد المدين ومجلة جاموس عمرها سنه تقريباً وطشت غسيل وزنه ٢٠ رطل وهذه الاشيا تعلق حسن القصبي الضامن

وهذا البيع بناء على الحكم الصادر من محكمة شين الجزئية بتاريخ ٢١ فبراير سنة ٩٨ وبناء على محضر الحجز التنفيذي المعمول بمعرفة حضرة محمود افندي رفعت محضر محكمة المنصوره الجزئية بتاريخ ٧ فبراير سنة ٩٠٠ وذلك البيع وقاء لمبلغ ٢٤٩ قرس صاغ بخلاف ما يستحق من المصاريف

فكل من له رغبة للمشتري فليحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً

تحريراً في ٥ ابريل سنه ١٩٠٠

الباشمحضر بالمنصوره

امضا

اعلان بيع

انه في يوم السبت ٢٨ ابريل سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحا بسوق التفيتش قليوبيه سيباع بطريق المزاد العمومي بقره حمرة سن أربعة سنوات تقريباً ملك عبد الهادي عبد الحليم من طحا قليوبيه السابق توقيع الحجز عليها بمعرفة محمد افندي طنطاوي المحضر وهذا البيع هو بناء على طلب عوض نصار من الناحية المذكورة وتنفيذاً للحكم الصادر أخيراً من محكمة مصر الاهلية بصفة انتهائية بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ٩٩ فكل من له رغبة في المشتري فعليه ان يحضر في اليوم والمحل والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن تحريراً في ١٧ ابريل سنة ١٩٠٠ نائب باشمحضر محكمة بنا مخايل بقطر

اعلان

من قلم محضري محكمة نجع حمادي الجزئية لمبيع منقولات محجوزه

انه في يوم الاثنين ٧ مايو سنة ٩٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحا بسوق ابو شنت سيباع بطريق المزاد العمومي ناقة تعلق بشاره جرجس صراف المجري سمهود السابق حجزها بناء على طلب سفين قريشي التاجر من فرشوط نفاذاً للحكم الصادر من محكمة نجع حمادي الجزئية بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ٩٩ فن له رغبة في المشتري فليحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر عن الدفع يعاد على ذمته ويلزم بالفرق تحريراً بنجع حمادي في ١٦ ابريل سنة ٩٠٠ عن الباشمحضر امضا

فكل من له رغبة فليحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه لاعطاء المزاد اللازم تحريراً بسراري محكمة دمياط في ٧ ابريل سنة ١٩٠٠ و٧ الحجة سنة ١٣١٧ كاتب أول محكمة دمياط علي نصر

اعلان

محكمة اسنا الجزئية الاهلية

نشره ثانياه

في القضية المدنية نمرة ١٧٥٠ سنة ٩٩ بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ فبراير سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة قنا الاهلية في ٢٤ منه نمرة ١ وبناء على طلب احمد الصاوي محمد التاجر باسنا ومتخذ له محلا مختاراً منزله الكائن باسنا

سيصير الشروع بالمزاد العمومي في مبيع ثلاثة أفدنه أطيان خراجيه كائنة بزمام زرنيسخ والكلايه بقبالة اقبره محمد من قبلي من غيطه ومن بحري أطيان أحمد الصاوي والشرقي الحيل والغربي أطيان ورثة منصور عبد العال المملوك هذا العقار الى محمود عبد الرحمن رمضان من زرنيسخ وذلك وقاء لسداد مبلغ ١٧٨٧ غرش صاغ خلاف المصاريف وشروط البيع وحكم نزع الملكية موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يطلع عليهما وحضرة قاضي المحكمة قرر تنقيص الثمن الاساسي وجعل ثمن الثلاثة افدنه جميعها بمبلغ ستة عشر جنهاً مصرياً وسيكون البيع باوده المزايدات بسراري المحكمة في يوم الاحد ١٣ مايو سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحا فعلى من يرغب المشتري عليه ان يحضر في الميعاد تحريراً بمركز المحكمة في ٨ ابريل سنة ٩٠٠ كاتب اول محكمة اسنا عبد الرحمن جعفر

مكتب

حضرات علي بك فهمي وحامد افندي فهمي

الافوكاتيه

لدى عموم المحاكم الاهليه والمختلطه

اعلان بيع

انه في يوم الاربع الموافق ٢ اثنين مايو سنة ١٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحا بسوق ابو كبير شرقيه

سباع بطريق المزاد العلني جبل احمر ابيض وشبه جاموس شعله مملوكين الى عيسى سلمان شرقي من ستللو المحجوز عليهما بمعرفة أحد محضري محكمة فاقوس الجزئية بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٠ بناء على طلب حضرة يوسف افندي عاذر وكيل أشغال بالقازيق سداداً لمبلغ ٧٧٩ قرش صاع قيمة المحكوم به والمصاريف بمقتضى حكم نهائي صدر من محكمة ههيا الجزئية بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٩

فن يرغب الشراء فليبه ان يحضر في الزمان والمكان الموضحين أعلاه ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق حسب القانون

تحريري في ابريل سنة ١٩٠٠

باشمحضر محكمة القازيق الاهليه

تدروس يوسف

اعلان

عن بيع مواشي محجوزه

انه في يوم السبت الموافق ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحا بسوق ناحية التفيتش قليوبيه سباع بطريق المزاد العمومي أولا عجلة جاموس سمره سن سنتين تقريباً وثانياً بدره بيضه سن ستة شهور تقريباً السابق توقيع الحجز عليهم بمعرفة محمد افندي طنطاوي المحضر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ بناء على طلب الشيخ محمد رزق من ذوي الاملاك بعزته بكفر طحا ومتخذ بها مكتب وكيله حضرة ابراهيم افندي الرزقاني الحامي وهذه المواشي تعلق متولي قنديل

المحكوم عليه الفاطن بناحية طحا قليوبيه نفاذاً للحكم الصادر من محكمة بنها الجزئية بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٩٩ ومعلن في ٢٢ يناير سنة ١٠٠٠ فكل من له رغبة للمزايدة يحضر في اليوم والساعة والمحل الموضحين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفعه فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن

نائب باشمحضر محكمة بنها الجزئية

مخايل بقطر

اعلان بيع

انه في يوم الاحد ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحا بناحية العدوه شرقيه سيصير الشروع في مبيع نحاس مثل طشط غسيل ودست وطاسه وصحن ملحق ام محمد ام ابراهيم واحمد ابراهيم من العدوه السابق توقيع الحجز عليهم بمعرفة أحد محضري محكمة القازيق الاهليه بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٠٠ بناء على طلب حضرة الشيخ حسن عبد الرحمن الحامي بالقازيق وفاء لسداد مبلغ ١١٠ قرش صاع خلاف أجره النشر فكل من يرغب المشتري يحضر في الميعاد المحدد ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ثانياً ويكون ملزوم بالفرق باشمحضر محكمة القازيق الاهليه

تدروس يوسف

محكمة المنيا الجزئية الاهليه

اعلان

بيع عقار نشره ثانيه

انه في يوم السبت ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات بسراي المحكمة بالمنيا سيصير الشروع في مبيع عقار قسماً واحداً وهو منزل كان بالمشيه القبلية ببندر المنيا يحتوي على دور أرضى مبني بالادبش والطوب الاخضر حده البحري الحرمه جلال

بنت علي والشرقي شارع وفيه الباب والقبلي أرض سماوي والغربي ابراهيم الرمه وجرجس و ابراهيم الحياط والمنزل المذكور ملك محمد افندي فرج من المنيا والبيع بناء على طلب الست خاصه بنت علي اغا الكوردي من المنيا وفاء لمبلغ ٢٥٤٧ قرش صاع و ٢٠ فضه قيمة المحكوم به والمصاريف وما يستجد عليه والثمن الذي تبني عليه المزايدة ثلاثة آلاف قرش صاع كما قضى بذلك حكم نزع الملكية الصادر بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٠٠ في قضية نمرة ١٣٨٧ جدول المنيا سنة ٩٩ ومسجل بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهليه بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٠٠ نمرة ٥٩

والعقار المذكور كان محدد لبيعه بالمزاد العمومي يوم الاثنين ٢ افريل سنة ١٩٠٠ وبأمر حضرة رئيس المحكمة تلغرافياً تأجيل البيع للميعاد الموضح أعلاه فعلى من يرغب المشتري الحضور في الميعاد المذكور وله الاطلاع على شروط البيع الموجوده بقلم كتاب المحكمة وقت ما يريد تحريراً بسراي المحكمة بالمنيا في ١٩ افريل سنة ١٩٠٠

كاتب اول محكمة المنيا

أحمد درويش

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة في عام ١٨٩٩ من مدينة ونجارية وجنائية ونقض و ابرام وتضمن أيضاً الاوامر العالية واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست يرشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة مجلدة هومبلغ ٩٠ قرش صاع لحضرات المحامين و ١٣٠٠ لخالقهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCOUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTERAIRE

Paraissant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs

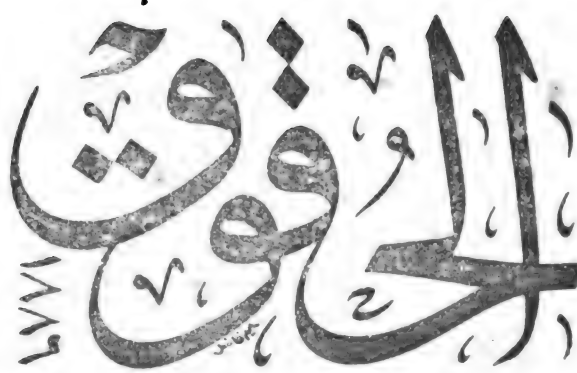
S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 13



(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسساها امين شميل
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاغا ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفا

هذه الجريدة مقررة رسميا لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

وقائع الدعوى

في ١٩ فبراير سنة ٩٨ كلف حسن بك
مذكور كلا من الياس حموي اقدي مدير جريدة
الفلاح ووالده سليم باشا حموي صاحبها وحررها
بالحضور امام محكمة الموسيقى الجزئية ليسمعا
الحكم عليهما بمائة جنيه تعويضا له لقتلهما في
حقه بمرة ٧٥٦ و ٧٩٥ من جريدتهما واسنادهما
اليه امورا لو كانت صادقة توجب معاقبته قانونا
وتوجب احتقاره عند اهله

والنيابة العمومية رفعت الدعوى على الياس
حموي ووالده وطلبت معاقبتهما بمقتضى المادتين
٢٧٧ و ٢٧٨ عقوبات لقتلهما في حق حسن بك
مذكور في العديدين المحررين في ٢٠ اغسطس سنة ٩٧
و ٢١ يناير سنة ٩٨ من جريدتهما وهما نمرة ٧٥٦
ونمرة ٧٩٥

وسليم باشا حموي لم يحضر مع سبق اعلانه
والياس اقدي حموي حضر ودفع دفعا فرعيا
ببطلان صحيفة الطلب لمدم اشتغالها على الفاظ
القذف المدعى به واجاب المدعي المدني والنيابة
العمومية بان التهمة مذكورة في صحيفة الطلب
ومذكور نمرة العديدين المشتغلين على الفاظ
القذف وتاريخهما ومواد القانون المطلوب العقاب
عليها وطلبا ورفض هذا الدفع

ومحكمة الموسيقى في ٧ مايو سنة ٩٨ حكمت
برفض الدفع الفرعي وامرت بالتكليف في الموضوع

الوظيفة العمومية

لا يعتبر من كان مكلفا بجمع أموال لصرفها في
عمل خيرى من أصحاب الوظائف العمومية
محضر الجلسة
مق كان وانحأ في محضر الجلسة تلاوة
التقرير عن القضية والمداولة فيها وغير ذلك
من الاجراءات المماثلة لها فلا ينقض الحكم خلو
من ذكر هذه الاجراءات

ان محكمة النقض والإبرام المشكلة تحت
رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور
حضرات مسيو دوليس ومشترويلمورويوسف
شوقي بك ومستر هالتون قضاة ومحمد صفوت
بك الافوكاتوا العمومي لدى المحاكم الاهلية ومحمد
علي سعودي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي
في الطعن المقدم من الياس حموي اقدي
مدير جريدة الفلاح بمصر عمره ٢٤ سنة مولود
ومقيم في مصر ومعين للمحاماه عنه نقولا توما
اقدي

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٤٨ سنة ٩٩
المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٦٠ سنة ٩٠٠
وحسن بك المذكور مدع بحق مدني وحاضر عنه
درويش مصطفى اقدي المحامي

القسم القضائي

﴿ ٣١ ﴾

نقض و ابرام - ٣ فبراير سنة ١٩٠٠
الياس اقدي حموي - ضد - النيابة
صحيفة الدعوى

مق اشتملت صحيفة الدعوى على نمرة الجريدة
المطلوب محاكمة مديرها على ما ورد فيها من
القذف كانت صحيفة الطلب مشتملة على البيان الكافي
لاستعداد المتهم للدفاع عن نفسه

نصوص المواد المطبقة

مق أيد الحكم الاستثنائي حكم محكمة أول درجة
بجميع أجزائه وكان الحكم المستأنف مشتملا
على نصوص المواد المطبقة كان ذلك كافيا لصحة
الحكم الاستثنائي قانونا

التعويض المدني

للمحكمة ان تفصل في مادة التعويض كيفما
يترأى لها بدون ان تراقبها محكمة النقض

تنوير القضية

للمحاكم اجراء الطرق القانونية المؤدية
لتنوير القضية بأن تنظر في وقائع لاتتعلق بالتهمة
على شرط ان يكون حكمها قاصرا على الواقعة
المطروحة لديها

وفي تاريخه حكمت في الموضوع بتفريم كل من المتهمين ثلاثين جنهاً والزامهما بالمصاريف وبأن يدفع للمدعي المدني مائة جنيه تعويضاً تطبيقاً للمواد ١٦٨ و ١٧٤ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٣٥٢ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات حضورياً بالنسبة لالياس افندي حموي وغيباً بالنسبة لوالده

وقد عارض سليم باشا حموي في هذا الحكم فحكمت محكمة الموسكي في ٣١ مايو سنة ٩٨ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم الغيابي والزام المعارض بالمصاريف وفي ٩ مايو سنة ٩٨ استأنف الحكم الالياس افندي حموي وفي ٨ يونيو سنة ٩٨ استأنف سليم باشا حموي ولكنه لم يحضر جلسة الاستئناف فحكمت محكمة مصر الابتدائية بصفتها محكمة استئناف في ١٩ يولييه سنة ٩٨ بقبول الاستئناف المرفوعين من المتهمين وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بجميع اجزائه والزام المستأنفين بالمصاريف حضورياً بالنسبة لالياس افندي حموي وغيباً بالنسبة لوالده سليم باشا

وفي ٢٤ يولييه سنة ٩٨ قرر الالياس افندي حموي برغبته النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار فحكمت محكمة النقض والابرار في ١٨ مارس سنة ٩٩ بقبول النقض المقدم منه والغاء الحكم المطعون فيه لان الفاظ القذف لم تذكر فيه والتهمة لم تين بياناً كافياً حسب نص المادة ١٤٧ جنابات وباحالة القضية على محكمة طنطا للنظر والحكم فيها مجدداً وجمات مصاريف هذا النقض على الحكومة

وامام جلسة محكمة طنطا طلب المدعي المدني والنيابة العمومية تأييد المستأنف وطلب المستأنف الحكم بطلان صحيفة الطلب والحكم الابتدائي المبني عليها للاسباب التي أبداها وطلب الحكم ببراءة المتهم ورفع المصاريف على جانب المدعي المدني

والمحكمة المذكورة بتاريخ ٢١ مايو سنة ٩٩ حكمت طبقاً للمواد المدونة في الحكم المستأنف والمادة ١٧٧ جنابات حضورياً بقبول الاستئناف

شكلاً ويرقص الدفع الفرعي المرفوع من المستأنف وبتعديل الحكم المستأنف وتفريم المتهم خمسين قرش والزامه بالمصاريف وبأن يدفع للمدعي بالحق المدني الف قرش وان لم يدفع الغرامة والمصاريف يعامل بمقتضى المادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم الاثنين ٢٩ مايو سنة ١٨٩٩ تقرر من الالياس افندي حموي المحكوم عليه برغبته النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والوكيل عن المدعي بالحق المدني والمحامي عن المحكوم عليه والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً من حيث ان طلب النقض والابرار تقدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث ان الوجه الاول ينحصر في ان صحيفة الطلب لم تحتو على الفاظ القذف الصادرة من المتهمين بواسطة النشر وان درجتي التقاضي رفضت الدفع المذكور لان الموضوع واضح من التهمة

وحيث انه من المبادئ المقررة ان حضور المتهم المعلن امام المحكمة يلغي اوجه بطلان شكل صحيفة الطلب ولا يبطلهما في حالة رفع هذه الالوجه قبل سماع شهادة اول شاهد لعدم مس حقوق الدفاع وعلى الخصوص في حالة عدم تفصيل الواقعة تفصيلاً كافياً حتى لا يتيسر للمتهمين معرفة التهمة الموجهة قبلهم في صحيفة الطلب ليستمدوا للدفاع

وحيث ان الدعوى التي نحن بصدددها لاتشتمل على شيء من ذلك وان المتهمين المنسوب اليهما القذف بواسطة النشر في جريدة الفلاح اعلنا بنفرتي الجريدة المحتويتين على المقالة التي نمسك بها المجني عليه ولا يمكن ان يخالف ذهنهما أدنى شك في عبارات القذف وعليه فما ذكر في صحيفة الطلب كاف لاستعدادهما للدفاع عن نفسيهما

وحيث ان ما حكمت به محكمة اول درجة والمحكمة الاستئنافية هو في محله بالنسبة لرفض أوجه بطلان شكل صحيفة الطلب

وحيث ان الوجه الثاني ينحصر في انه لم يرد في الحكم الاستئنافي نصوص المواد المطبقة وحيث ان الحكم المذكور قد ايد حكم محكمة اول درجة فيما يختص بالواقعة المعاقب عليها وطبق المواد الوارد نصها فيه واذن فلا محل للذكر نصوصها في الحكم المطعون فيه والتسك ببطالانه

وحيث ان الوجه الثالث ينحصر في ان الحكم المطعون فيه قضى بالتعويض المدني تقديراً لامن وجه الثبوت

وحيث ان المحكمة لها ان تفصل في مادة التعويض كيفما يترامى لها بدون ان تراقبها محكمة النقض في ذلك وعليه فلا محل للدعاء بهذا الوجه

وحيث ان الوجه الرابع ينحصر في أن المحكمة الاستئنافية قارنت نمر الجريدة التي اشتملت على عبارات القذف بنمر أخرى لاثبات سوء قصد المتهمين

وحيث انه مخول للمحاكم اجراء الطرق القانونية المؤدية لتتوير القضية وان الحكم لم يقض بعقاب مخصوص بعد مقارنة النمر المذكورة بنمر الجريدة التي ترتب عنها حصول الجريمة واذاً فلا يمكن القول بان المحكمة الاستئنافية نظرت وقائع لم تتعلق بالتهمة بل ما حكمت به هو العقاب على الواقعة المطروحة أمامها

وحيث ان الوجه الخامس ينحصر في أن المحكمة الاستئنافية رفضت طلب البيئة لواقعة القذف المرفوع من المتهمين الذين ادعيا بان الخصم المدني كان في وظيفة عمومية

وحيث انه واضح في الحكم الاستئنافي المطعون فيه ان الخصم المدني كان مكلفاً بجميع مبالغ لصرفها في عمل خبري وانه لا يمكن وصف التكليف المذكور بوظيفة من الوظائف العمومية اذ القيام بهذا العمل لا يمد من الاعمال التي يدعيها طالب النقض

وحيث ان الوجه السادس ينحصر في أن الحكم المشار اليه يقضي بالتعويض المدني مناصفة

على طالب النقص وعلى سليم باشا حموي الذي لم يثبت ضده شيء

وحيث أن هذا الوجه مخالف بالكلية لما جاء في نص الحكم حيث أنه لم يقض بالتعويض إلا على الياس افندي حموي

وحيث أن الوجه السابع ينحصر في أنه لم يذكر في الحكم المطعون فيه تلاوة التقرير عن القضية والمداولة فيها ووجود سوء القصد في القذف

وحيث أنه لا محل للمسك بما ورد في هذا الوجه حيث أنه واضح في محضر الجلسة وهو من الأوراق الرسمية جميع البيانات المذكورة وحيث أن المادة ٢٧٧ عقوبات المنطبقة على تهمة القذف لم يشترط فيها ذكر سوء القصد بل يكفي بلفظ (القذف) الواردة فيها لاسيما تشمل ضمناً سوء القصد

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض طلب النقص والإبرام والزام الياس افندي حموي بالمصاريف

٣٢

نقض وإبرام - ١٨ يولييه سنة ٩٩

محمد حسن وآخرون - ضد النيابة

نصوص المواد المطبقة

إذا كانت التهمة عن الضرب المنقوض إلى الموت فالنصوص عنه في المادة ٢١٥ عقوبات وذكر من هذه المادة في الحكم الجزء المختص بالضرب والجرح مع سبق الإصرار دون أن يذكر الجزء المطلوب المحاكمة عليه كان الحكم مخالفاً للمادة ١٤٧ جنائيات وبالتالي منقوضاً

أن محكمة النقض والإبرام المشكلة تحت رئاسة سعادة صالح نائب باشا رئيس المحكمة ومحضور حضرات مسيو دو هلس ومحمد مجدي بك ومحامي إبراهيم بك ومستر كوغن قضاء ومحمد صفوت بك الأفوكاتو العمومي لدى المحاكم

الاهلية ومحمد علي سعودي افندي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من محمد حسن علي بدر واحمد عبد العال عبد القادر وعلي حسن بدر وبدر حسن علي بدر ودسوقي احمد علي وحسين علي بدر واحمد عثمان محمد واحمد محمد علي وعلي بصري

ومعين للمحاماه عن احمد محمد علي خليل ابراهيم بك وعن الباقرين احمد الحسيني بك اللذان حضرا بالجلسة

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٠١١ سنة ٩٨ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ١٧٤ سنة ٩٩

ومحمد السيد عبيد الله مدعي بحق مدني وحضر عنه بالجلسة اسماعيل افندي خليل

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت المذكورين الاول وحسين علي بدر بضرب سلطان محمود السيد ضرباً أفضى الى موته والباقرين بالاشتراك معهما في ذلك واتهمت الثالث أيضاً واحمد عثمان محمد وعلي بصري بضرب خليل السيد وذلك في يوم الجمعة ١٥ يولييه سنة ٩٨ باراضي ناحية الضبطية ومحكمة قنا الابتدائية الاهلية حكمت بتاريخ اول اكتوبر سنة ٩٨ طبقاً للمواد ٢١٠ و ٢٢٠ و ٣٥ و ٦٧ و ٦٨ و ٣٠ و ٢٤ عقوبات و ٢١٠ جنائيات حضورياً أولاً ببراءة كل من سيد احمد واحمد محمد علي من تهمة الاشتراك في الضرب الذي افضى الى الموت والافراج عنهما فوراً ان لم يكونا محبوسين لسبب آخر ثانياً بالاشغال الشاقة مدة خمس سنوات على كل من محمد حسن علي بدر واحمد عبيد العال عبد القادر ولدي حسن بدر وعلي حسن علي بدر ودسوقي احمد وحسين علي بدر وعلي بصري واحمد عثمان نظير تهمة الضرب الذي افضى الى الموت باشتراك الاخير معهم في ذلك ثالثاً بحبس كل من احمد عثمان وعلي حسن علي بدر وعلي

بصري مدة سنة كاملة نظير تهمة ضرب خليل سيد عبد الله بخضم لكل منهم مدة حبسه الاحتياطي من مدة عقوبته رابعاً بالزامهم بان يدفعوا بالتضامن للمدعي المدني مبلغ مائة جنيه مصري بصفة تعويض مع الزامهم بالمصاريف بالتضامن أيضاً وان لم يدفعوا يعاملوا بالمادة ٤٩ عقوبات والنيابة والمدعي بالحق المدني والمحكوم عليهم استأنفوا هذا الحكم

و نيابة الاستئناف طلبت لغو الحكم بالنسبة للاثنتين المحكوم ببراءتهم والحكم عليهما مثل زملائهم وتأييده بالنسبة للباقرين

ومحكمة الاستئناف بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ٩٨ طبقاً للمواد ٢١٥ و ٦٧ و ٦٨ و ٤٥ و ٢٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات و ٢١٠ جنائيات حكمت حضورياً باعتبار ان ما وقع من المتهمين هو فعل واحد يستحقون عليه عقوبة واحدة وحكمت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لجميع المحكوم عليهم ابتدائياً وبلغوه بالنسبة لاحد محمد علي ومعاقبته أيضاً بالاشغال الشاقة مدة خمس سنوات وتأييده بالنسبة للحقوق المدنية المحكوم بها ابتدائياً على جميع المحكوم عليهم وعلي احمد محمد علي والزمتم المحكوم عليهم بالمصاريف وان لم يدفعوا يعاملوا بالمادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم الاثنين ١٩ ديسمبر سنة ٩٨ وبيوم السبت ٣ ديسمبر سنة ٩٨ تقرر بقلم كتاب المحكمة من المحكوم عليهم برغبتهم النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والإبرام طبقاً للمادة ٢٢٠ جنائيات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية ووكيلي المتهمين والوكيل عن المدعي المدني والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

من حيث ان طلب النقض والإبرام تقدم في الميعاد القانوني فهو صحيح شكلاً

وحيث ان اوجه النقض تنحصر في مخالفة المادة ١٤٧ جنائيات اي ان الحكم الاستئنافي المطعون فيه لم يذكر فيه نص المواد التي بموجبها حكم على المتهمين

تعديل المادة ٨٤ تجاري مختلط

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم

المختلطة

وبعد الاطلاع على القانون التجاري المتبع لدى المحاكم المذكورة وعلى الامر العالي الصادر

في ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بتكميل احكام ذلك القانون فيما يتعلق بالرهن التجاري وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت (المادة الاولى) اضيف على المادة ٨٤ من القانون التجاري المتبع لدى المحاكم المختلطة فقرة هذا نصها

(أما فيما يتعلق بالمحلات المرخص لها بالتسليف على رهون وتكون سندات الرهون لحاملها فتلتصق بمر الرهون المتأخر وفاة ماعليها بمعرفة احد المحضرين على باب مركز هاته المحلات أو فروعها وفي اللوحة الموجودة بالمحكمة وفي محل بورصة التجارة ويكون ذلك مصحوباً باعلان مقتضاه انه بعد مضي عشرة أيام يشرع في بيعها

وتشتمل العريضة التي تقدم عن ذلك لقاضي الامور الوقية على بيان كافة الثمر المملوكة التي لم تق بالشروط المتفق عليها)

(المادة الثانية) يعمل بهذه الاحكام بعد مضي شهر من تاريخ نشرها بالطرق المتصوصن عليها في المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

(المادة الثالثة) على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراري القبة في ١٣ ابريل سنة ١٩٠٠ (الحقوق) نشر هذا الامر العالي في العدد ٤١ من الوقائع المصرية المؤرخ ١٨ ابريل سنة ١٩٠٠

بنسبة ايرادها أسوة بباقي اراضي القطر بحيث لا يتجاوز المال السنوي الذي يربط على الفدان في أي حال من الاحوال خمسين قرشاً صاغاً (المادة الثانية) أصحاب الاراضي الذين يرغبون الانتفاع باحكام المادة السابقة يجب عليهم أن يقدموا طلباً لنظارة المالية للحصول على رخصة خصوصية بذلك

(المادة الثالثة) الاراضي الصادرة بها الرخصة المذكورة بالمادة السابقة اذا تركت كلها او جزء منها بدون ادني زراعة أو خصصت لاية زراعة أخرى يسقط حق صاحبها في الانتفاع باحكام المادة الاولى سقوطاً كلياً أو جزئياً وتدخل الارض تحت حكم القانون العام من حيث ربط المال ويكون سقوط الحق بمقتضى قرار من ناظر المالية بناء على معاينة مندوب من المدير ومعه عمدة البلد واثنان من ارباب الاراضي بالتاحية والقرار الذي يصدره ناظر المالية لا يقبل الطعن فيه مطلقاً ويدرج بالجريدة الرسمية

(المادة الرابعة) يسوغ لناظر المالية أيضاً بناء على طلب ارباب الشأن ان يصدر قراراً بسحب الرخصة فتدخل الاراضي حيناً تحت حكم القانون العام من حيث ربط المال (المادة الخامسة) لا تسري احكام المادة الاولى من امرنا هذا الا على الاراضي الآتي بيانها وهي

أولاً الاراضي البور الواقعة على حدود البراري وفي البراري ثانياً الاطيان الواقعة في نفس الجهات المذكورة التي لا ينتج عنها عدم تقديم الطلب عنها الا محاصيل شتوي لسبب عدم توفر المياه فيها ويكون المال السنوي المربوط عليها أقل من خمسة قروش عن الفدان

ثالثاً الاطيان البور التي تبيعها الحكومة بشرط زرعها او غرسها اشجاراً لتكون غابات (المادة السادسة) على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا وتقرير اللوائح اللازمة لذلك ونشرها صدر بسراري القبة في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٣١٧ (٢٢ ابريل سنة ١٨٠٠)

وحيث ان ما ذكر من المادة ٢١٥ المتطبقة في الحكم المطعون فيه هو الضرب والجرح مع سبق الاصرار مع ان الواجب ذكره هو الضرب والجرح الناشئ عنها الوفاء وهي التهمة التي اسندت الى طالبي النقض والابرار وحكم بها عليهم وحيث انه يتضح من ذلك ان الحكم الاستثنائي قد جاء مخالفاً للغرض الذي قصده القانون وللمادة ١٤٧ جنایات

وحيث انه يجب اذن قبول طلب النقض والابرار والغاء الحكم الاستثنائي المطعون فيه فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول طلب النقض والابرار المقدم من المتهمين وبالغاء الحكم المطعون فيه وباحالة القضية على دائرة استئناف أخرى للنظر والفصل فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم السبت ٣ يونيه سنة ١٩٠٩ و ٢٤ محرم سنة ١٣١٧

قانون الغابات والاحراش

نحن خديوي مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت

(المادة الاولى) الاراضي التي تخصص فقط لغرس او زراعة اشجار الغابات والاحراش تعفي من كافة الضرائب مدة عشر سنوات ابتدياً من السنة التي تلي صدور الرخصة المنصوص عليها في المادة الثانية ثم يكون دفع المال عنها عن فدان سنوياً كما يأتي

قرشان صاغ في السنتين الحادية عشرة والثانية عشرة

وعشرة قروش صاغ في الخمس سنوات التي بعدها

وبانقضاء السنة المئمة للمشرين تقدر الحكومة قيمة الاراضي المذكورة وتربط عليها ضريبة

الحاكم الاهليه

ترجمة التقرير المرفوع من جناب المستشار القضائي

عن سنة ١٨٩٩

(تابع ما قبله)

الا انه ظهر لي أن من الصواب زيادة امان النظر في أوراق تلك القضايا وخصها بدقة فحسباً جيداً وبناء على ذلك طلب عنها كشف من مصاحبة السجون وبالاطلاع عليه وجد أنه لا يزال في السجون مائة وستة من المحكوم عليهم فأحضرت أوراق قضاياهم من الدفترخانة العمومية وأجرى فحصاً بدقة وقد أجهد نفسه المستر موريس الذي هو من لجنة المراقبة القضائية وصرف كثيراً من الزمن لهذه المهمة واطلع على كافة الاوراق وسأل بنفسه في السجن عدداً عظيماً من هؤلاء المسجونين وكانت نتيجة ذلك الفحص أن القضايا التي وجدت فيها الاحكام غير منطبقة على العدل عرضتها نظارة الحفانية على سمو الجنب الخديوي بطلب العفو عن المحكوم عليهم فيها وللآن نظر بدقة في اثنين وخمسين قضية واتمس من الجنب العالي العفو عن خمسة وعشرين شخصاً وأفرج عنهم وستستمر هذه التحريات الى أن يتم النظر في الاربع والخمسين قضية الباقية

لجنة المراقبة القضائية

انه يوجد في بعض الاحيان سوء فهم عظيم فيما يخص باتساع نطاق لجنة المراقبة القضائية ومقاصدها والعمل الذي تقوم به في نظام القضاء الاهلي في القطر المصري من أناس كان الاجدر بهم أن يكونوا أصوب رأياً وأحسن دراية ولذا قد يكون من المفيد شرح حقيقة هذه اللجنة واختصاصاتها شرحاً مختصراً

لجنة المراقبة القضائية ليست بمحكمة استئنافية غير منتظمة تجلس سرّاً لنقض الاحكام وعزل القضاة ولا تسأل عما تفعل ولكنها هيئة انتخبت من المشرعين قليلي العدد تجتمع في الاسبوع مرة لمراجعة بعض احكام الحاكم وذلك

للسعي وراء ما فيه الصالح والاعتناء الى طريق الصواب واستلفات نظر القضاة الى ما قد يقومون فيه من الخطأ في تطبيق القانون وذلك بواسطة مذكرات خصوصية وعمومية تشتمل على ايضاح الاسباب القانونية لما تبديه من الملاحظات ولا تسمى أبداً لأن تنظر في وقائع الدعوى المحكوم فيها اذ من الواضح أن الحاكم نفسه هي أكثر أهلية من اللجنة للفصل فيها كما أنها لا تقبل لابتدخال في أية نتيجة وصل اليها في أية دعوى خصوصية وبالجملة فاللجنة المراقبة ليس لها قط أدنى سلطة تأديبية أو ادارية مهما كانت على القضاة الذين تحافظ نظارة الحفانية بغيره شديدة على استقلالهم التام بكل ما يتعلق بوظائفهم

ثم ان القضايا التي فحصها المفتشون في سنة ١٨٩٩ بلغ عددها ٦٠٩٨ قضية مدنية و ٨٨٠٣ قضية جنائية أي ضعف المقدار الذي صار فحصه في سنة ١٨٩٨ تقريباً فانه لم يبلغ الا ٣٤٧٥ قضية مدنية و ٤٦٧٩ قضية جنائية وقد نتج عن ملاحظاتهم للجنة على هذه القضايا ثمانين عشرة مذكرة عمومية الى الحاكم وثمانين مذكرة خصوصية الى أفراد القضاة

اللجنة الاستشارية

لسن القوانين واللوائح

وحيث أننا في موضوع الكلام على اللجان يحسن بي ان أشير الى أعمال اللجنة الاستشارية لسن القوانين واللوائح فأصل تأسيس هذه اللجنة كما يأتي

المادة الثانية عشرة من الامر العالي الصادر في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٤ القاضي بتشكيل لجنة قضايا الحكومة حتمت بانه لا يجوز تقديم مشروع أي قانون أو أمر عال أو لائحة لمجلس النظر الا بعد النظر فيه بمعرفة لجنة القضايا بالاشتراك مع وكيل نظارة الحفانية ووكيل النظارة ذات الشأن ومن يعينه المجلس من موظفي الحكومة ووظيفة هذه اللجنة لم تكن للبحث في مناسبة المسائل العروضة أو عدم مناسبتها أو كونها ذات فائدة أو لا بل فقط لاجل وضع الصيغة

القانونية للمشروع المقدم لها بعد أن تتحقق مطابقته للقوانين المرعية الاجراء ثم تغير تشكيل هذه اللجنة بمقتضى الامر العالي الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦ فأصبح الآن عدد أعضائها أكثر من الاول حيث تتألف كما يأتي

١٠. ناظر الحفانية بصفة رئيس لها
٢٠. المستشار القضائي
٣٠. أحد المستشارين الخديويين
٤٠. ناظر مدرسة الحقوق الخديوية
٥٠. وكيل النظارة المقدم منها مشروع القانون أو اللائحة
٦٠. مستشار الداخلية كما رأى أن لهذه النظارة علاقة بالمشروع

الا أن وظيفتها بقيت على ما كانت عليه بمعنى أن كل مشروع قانون أو أمر عال أو لائحة عمومية يجب تقديمه الى هذه اللجنة الاستشارية وهي تقتصر في بحثها على وضع المشروع في صيغة قانونية وجعل نصوصه ملائمة للقوانين المتبعة فتكون مختصة بالشكل فقط لا بالموضوع

وانعقدت الجلسة الاولى لهذه اللجنة على تأليفها الجديد في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٧ ومن عهد ذلك التاريخ الى الآن قد عقدت ١٩ جلسة منها ٨ انعقدت في هذا العام وكان عدد المشروعات التي جرى البحث فيها ٣٢ مشروعاً مخصصة كالآتي

٧. مقدمة من نظارة الحفانية
١٠. الاشغال العمومية
١٤. الداخية
١. المعارف العمومية

ومن أهم المشروعات التي تم البحث فيها أثناء هذه السنة واستدعت اعتناء كثيراً اللائحة المختصة باكتساب الرعايا العثمانيين الحقوق السياسية في القطر المصري واللائحة المشتملة على شروط قبول المحامين أمام الحاكم الشرعية

وأعمال اللجنة مقيّدة الا أن جلساتها كانت قليلة نوعاً وكان يمكنها بسهولة القيام بأكثر مما عملته ولكن هذا ناشئ عن أمرين

الاول أن نصوص الامر العالي لم تراعى بكل دقة دائماً فإن غير قليل من لوائح عمومية لم يعرض عليها - ولعله اسهوا - فكان ذلك سبباً لحصول غلطات يؤسف عليها فرطت ولم تمكن مداركتها حتى بذلك صار من الضروري اجراء تصحيح قانوني نال

والامر الثاني كون أيدى تلك اللجنة مغلوطة وليس أمامها مجال متسع لابتداء أفكارها وهنا ينبغي ان يسأل عن أمر جدير بالبحث والتدقيق فيه وهو قادة اتساع نطاق مباحث تلك اللجنة فإن أعضائها أحياناً يبدون ملحوظات سديدة جداً ولكن لخروجه عن دائرة اختصاصها ترفض وتطرح لعدم تعلقها بالشكل دون غيره نعم انه يمكن بالطبع أخذ مذكرة عنها وتقديمها في وقت آخر للجهات المختصة بذلك الا أن هذا لا يكون كفيلاً بالمطلوب على الدوام لانها لاتفهم حقيقتها أو تنسى بالكلية اذا كان من أبدأها لم تسمح له الفرص بأن يكررها ويفسرها وليس القصد من قولي هذا ان اقترح أن يكون للجنة أية سلطة لرفض مشروع ما من تلقاء نفسها ولكن ليكون لها اثناء بحثها في وضع المشروع على صيغة قانونية وجعل نصوصه ملائمة للقوانين المتبعة الحق في أن تبدى تحريراً الملحوظات أو الانتقادات التي تكون قد استدعتها المباحث والمجادلة فيما يختص بقلادة أو مناسبة المشروع ولأن رسلها الى النظارة ذات الشأن لاتنظر فيها فهذه الطريقة تصبح اللجنة منخلا دقيفاً مفيداً يصفي لمجلس النظر كافة القوانين والوامر واللوائح العمومية

مدرسة الحقوق الخديوية

لاتزال مدرسة الحقوق الخديوية التي هي الآن في محل حقير خرب غير مناسب بالكلية وغير كاف لاحتياجاتها الحالية سالكة طريق التقدم والنجاح تحت إدارة جناب الميسو تستو الذي يديرها بمهارة فائقة وفي شهر يونيه سنة ١٨٨٩ قد تشرفت برئاسة لجنة الامتحان السنوي بناء على طلب نظارة المعارف العمومية كما في العام

الماضي وسمحت لي الفرصة بان أتأكد بنفسى أن التلامذة دائرة رحاهم على محور التقدم الكلي وقد حصل هذه السنة تعديل جديد ذو أهمية كبرى في طرق التعليم النظامية في هذه المدرسة وفي المواد التي تدرس فيها فاتها قبل ذلك التعديل لم يكن التدريس فيها الا بلغتين فقط العربية والفرنساوية فكانت الشريعة الفراء تدرس طبعاً باللغة العربية وماعدا ذلك من القوانين المصرية وغيرها تدرس بالفرنساوية

وفد حصل ذلك التعديل وهو تأسيس فرقة انكليزية مساوية تماماً للفرقة الفرنسية بحيث يسوغ للتلامذة أن يدرسوا الحقوق أما باللغة الفرنسية أو العربية أو الانكليزية والعربية على حسب ما يرغبون بصدد قرار وزاري بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٩٩

وربما يظهر للبعض ان الشروع في التدريس باللغة الانكليزية للحقوق المصرية التي هي من غير شك ناسجة على منوال الحقوق الفرنسية ومؤسسة عليها أمر لا تضمن عقباه نعم انه غير خاف أنه يوجد لأول وهلة اعتراضات جلية تصادف محلاً على التدريس باللغة الانكليزية أهمها ان كافة الكتب الادبية المختصة بالدستور المصري وكافة الشروحات والمجموعات العمومية والقواميس القضائية لم تكن الا باللغة الفرنسية فاذن يتعسر جداً فهمها على من لا يعرف هذه اللغة كما أن القوانين الاهلية الى الآن لم تترجم الى اللغة الانكليزية ولكن من ينظر بعين البصيرة ويتأمل ملياً يرى أن تلك الاعتراضات مدفوعة وغير متلغبة على ذلك المشروع سيما لما ينجم عنه من الفوائد فإن في عدم ادخال اللغة الانكليزية في الحقوق قفل باب على الشبان المصريين المتزايد عددهم سنوياً الذين يكونون درسوا في المدارس العلوم باللغة الانكليزية فقط ولم يتعلموا اللغة الفرنسية فتدريس الحقوق باللغة الانكليزية فيه نفع عظيم وفائدة كبرى لأولئك التلامذة

وهذا الاحساس الشريف هو الذي جعلنا

نبدل ما في وسعنا ونعمل ما في طاقتنا للتغلب على ما يقف حجر عثرة في طريق هذا الموضوع من الصعوبات الابتدائية المذكورة قبل فكان أول عمل يجب ان يعمل في هذا الموضوع هو ترجمة القوانين ترجمة لها من الاتقان المهم والدقة مكان عظيم جداً وبالفعل قد انجز هذا العمل الخطير المستر شلدون ايموس من موظفي نظارة الحقاية على أحسن ما يرام بحسن غناية جملة أعضاء من محكمة الاستئناف الاهلية وجعل مساعدتهم ثم انه قد أدخل تعديل جديد في الترتيب السابق الذكر وهو أن تلامذة القسم الانكليزي في مدرسة الحقوق عليهم أن يتلقوا درساً باللغة الفرنسية مدة الثلاث سنوات الاولى لاجل أن يكونوا أهلاً للمطالعة في الكتب الفرنسية السالفة الذكر بحيث يجري اختبارهم في آخر كل سنة من هذه السنوات تحريراً وشفاهياً اختباراً دقيقاً في اللغة الفرنسية فهذه الكيفية تكون تلامذة القسم الانكليزي تقوت في اللغة الفرنسية تقوية تكفل لهم على الأقل القدرة على المطالعة كتلامذة القسم الفرنسي ولا يكونون موصوفين بالعجز بالنسبة لهم

البقية تأتي

اعلان

نشره ثالث في القضية نمرة ١٤٢ سنة ٩٨ من محكمة مصر الابتدائية الاهلية في يوم الخميس ٣١ مايو سنة ٩٠٠ موافق ٢ صفر سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بجلسة المزايدات العمومية التي ستعقد بمراري المحكمة الكائنة بشارع البستان بالاسماعيلية سيصير الشروع في إعادة بيع العقارات الآتي بيانها وسيفتح المزايد فيها باعتبار ثمن الفدان الواحد ٢٠ جنيه والزرايع في المنزلين ثمانية قروش حسب ما قرره حضرة القاضي بجلسة ١٥ ستمبر سنة ٩٨

١٢ ٤ بحوض السبيل القبلي مسقة
والغربي عبده غراب والشرقي
مسقه والبحري عبده
السيدي
١٠٠ منزل القبلي مصطفى الشيمي
والبحري ورثة ابو رمانه
والغربي عبده سيدي والشرقي
بكير بكر
١٢ ١٩ ١ ١٠٠
س ط فدن ذراع
١٦ ١ ٨ ٤٠٠
فقط ثمانية افذه وقبراط و٦٦ تسهم وربعمائة
ذراع وهذه المقارات تعلق جبروني صالح ومحمد
السيدي المزارعين ومقيمين بناحية جزيرة محمد
حيزه وبتاريخ ٢٥ يونيه سنة ٩٨ حكم من هذه
المحكمة بنزع ملكيتهم منها ولاء لدين طالبي البيع
الاوقاف والست فاطمة المنصورية المقيمة بمصر
بصفتهما نظري وقف المرحوم الشيخ محمد ابراهيم
المنصوري المتخذين لهما محلا مختاراً مكتب احمد
افندي يوسف المحامي بمصر ومسجل هذا الحكم
في ٢٩ منه نمرة ٣٠١
فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل المعينين به اليه وله الاطلاع على
شروط البيع المينة بحكم نزع الملكية المودع مع
باقي الاوراق بقلم الكتاب وقت ما يريد
تحريراً بقلم كتاب المحكمة بمصر في ٢٤ ابريل
سنة ١٩٠٠ و ٢٤ الحجة سنة ١٣١٧
باشكاتب محكمة مصر الاهلية
امضا

اعلان بيع أشياء محجوزة

نشره أولى

انه في يوم الثلاث ٨ مايو سنة ٩٠٠ الساعة ١٠
افندي صباحاً بسوق قاقوس شرقيه
سيصير الشروع في مبيع جوز اساور فضه
درهم ٦٥ عيار ٦٠ وسيف حديد صلب جرابه

القبلي محمد الدابي والشرقي
ترعه والغربي مسقه والبحري
ورثة احمد هارون
٨ ١٤ بحوضه القبلي يوسف عوف
والشرقي والغربي مسقه
والبحري حسن علوان
١٨ بحوض ابو قنديل القبلي
طريق والغربي عبده العال
نصار والشرقي علي بكر
والبحري طريق
٤ بحوض الاشراقه الكبيره
القبلي ترعه والغربي مسقه
والشرقي ترعه والبحري احمد
نوفل
٨ ٢١ بحوض الاشراقه الكبير
القبلي محمد عطيه الصوفاني
والشرقي علي صالح والغربي
مسقه والبحري مسقه
٤ ٦ ٦ ٣٠٠ منزل قبلي اطيان وقف
الشيخ المنصوري والبحري
ترعه والغربي حسانين صالح
والشرقي باقي المساحة
ملك محمد السيدي
س ط فدن ذراع
١٣ بحوض ابو قنديل القبلي
حسن عبد الله والغربي
أمين العدى والشرقي دسوقي
عيسى والبحري طريق
١٣ بحوض ابو الحش القبلي دسوقي
عيسى والغربي سالم شحاده
والشرقي ابراهيم سويلم
والبحري طريق
١٣ بحوض اضافه الكوم الاحمر
القبلي طريق والغربي دسوقي
عيسى والشرقي احمد رفاعي
والبحري طريق

بيان المقارات
جميعه بناحية المعتمدين حيزه
ملك جبروني صالح
س ط فدن ذراع
٤ ٢٠ اطيان خراجيه بحوض ابو
قنديل الشرقي ورثة ابراهيم
صالح والغربي خليل زيادي
والقبلي طريق والبحري
ترعه
٢٠ ١ بحوض الثلاثون الشرقي احمد
عبده والغربي خليل راس
والبحري الحرمه والقبلي
حسانين صالح
٨ ٨ بحوض قلقيله الشرقي ترعه
والغربي طريق والقبلي
والبحري حسانين صالح
١٢ بحوض اضافه الكوم الاحمر
القبلي ورثة حسانين صالح
والشرقي اطيان وراق العرب
والبحري مسقه والغربي
طريق
٦ بحوض الثلاثون القبلي
حسانين صالح والشرقي مسقه
والبحري ورثة ابراهيم صالح
والغربي ترعه
١٤ بحوض الزرقه القبلي طريق
والشرقي اطيان شعل
والبحري محمد السيدي
والغربي ترعه
٤ ١٤ بحوض ابو قنديل القبلي
طريق والشرقي ورثة عبد
الله علي والبحري مكايوي
البطل والشرقي رعه
١٦ بحوض ام الحياه والكنندوز

وفاء للمبلغ وقدره ٣ جنيه ٢٩٨ ملين بضمن قدره
سبعة وستين للمزايدة وبالشروط المدينة بحكم نزع
الملكية الصادر في قضية نمرة ٣٦٢ سنة ٩٠٠ الذي
صدر بناء على التنيه المسجل في ٦ مايو سنة ٩٠٠
نمرة ١٠ .

فمن يرغب الشراء فليحضر ويطلع على
دوسية الدعوى ويحضر في اليوم والساعة المحددين
لليع لقبول المزايدة فيه بالطريقة القانونية
تحريراً في يوم الاحد ٢٢ ابريل سنة ٩٠٠
كاتب المحكمة
امضا

التعديلات القانونية

لعام ١٨٩٧

نجز طبع الجزء الرابع من التعديلات القانونية
التي أدخلت على قوانين المحاكم الاهلية في بحر
سنة ١٨٩٧ وأضيفت عليه اللوائح والقرارات
الآتية وهي - لائحة تنفيذية لالغاء أقلام بيت
المال وترتيب المجالس الحسنية وقرارات نظارة
الحقانية بشأن دوائر اختصاص محاكم مصر الجزئية
ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة الاجراءات
الداخلية للمحاكم الشرعية وقرار بخصوص
المحلات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة
تأديب القضاة الشرعيين ولائحة الرسوم القضائية
للمحاكم الاهلية

وهذا الجزء مؤلف من ٩١ صفحة وطبع
على ذات قطع القوانين الاهلية ليكن ضمه اليها
وقد جعل فهرست محتوياته يستدل منه بكل
سهولة عن المراد البحث عليه اما ثمنه خمسة
قروش صاغ ويطلب من ادارة المطبعة العمومية
نصر من اسكندر آصاف

(طبع بالمطبعة العمومية)

ضد

حسن رجب البنا واحد رجب البنا الساكنين
بمنيل الروضة بمصر القديمة بموجب حكم صادر
بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ٩٩ من هذا المحكمة قاضي
بيع العقار المذكور لعدم امكان قسمته بين
الشركاء والامر الصادر بتاريخ ٣ ابريل سنة ٩٠٠
على العريضة المقدمة من الطالب بتجديد جلسة يوم
الاثنين ٢١ مايو سنة ٩٠٠ للبيع ومودعين مع
باقي الاوراق بما فيها شروط البيع بقلم كاتب
المحكمة نمرة ١٠٥٠ سنة ٩٩

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة المحددين اعلاه وله الاطلاع على شروط
البيع وقت ما يريد
تحريراً بمصر في ٢١ ابريل سنة ١٩٠٠
و ٢١ الحجة سنة ١٣٧
كاتب اول محكمة السيد

ختم

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره اولي

انه في يوم الاحد ٢٧ مايو سنة ١٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً
بمحكمة الازبكية الجزئية بقصورة باغوص
بقسم شبرا

سيصير بيع حصه قدرها ١٢ قيراط في بناء
منزل كائن بدرب المسايه بولاق محدود من
شرقي باب ينتهي لزقاق وبه الوجهه والباب والغربي
ينتهي لمكان ملك يوسف عبيد والقبلي ينتهي
لمكان ملك بدوي الحداد وينتهي لجهة بحري
وينعطف جهة الشرق مقابل الحد الشرقي مع
الحد البحري وينتهي بعضه لمكان ملك يوسف
ابن عفيفي القهوجي وهذا البيع هو بناء على
طلب ديوان الاوقاف ضد مدينه احمد قناوي
البحار في المراكب المقيم في درب الحياره بولاق

مكسي بفضة يبلغ مقدارها درهم ١٢٠ عيار ٨٠
السابق حجزها بناء على طلب سيد احمد يوسف
القرناز من القدادنه بمركز فاقوس شرقيه وفاء
لمبلغ ٥٩٥ قرش عله صاغ ميري وذلك بخلاف
اجرة اهل خبره واجرة النشر بناء على الحكم
الصادر من محكمه فاقوس الجزئية بتاريخ ١١
دسمبر ١٨٩٩ وتلك الاشياء هي تملق حماد
صقر ابو سته من اكياد الفتاوره شرقيه
فعلى من له رغبة في المشتري عليه ان يحضر
في اليوم والساعة المذكورين اعلاه ومن يرسي
عليه العطايدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاد
على ذمته ويلزم بالفرق ان نقصت القيمة
تحريراً في ٢٤ ابريل سنة ٩٠٠
باشمخضر محكمة فاقوس
امضا

اعلان

من محكمة السيد زينب

عن مبيع عقار

نشره اولي

انه في يوم الاثنين ٢١ مايو سنة ١٩٠٠ و ٢٠
محرم سنة ٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً
سيصير الشروع في مبيع العقار الاتي بيبانه
بجلسة المزايدات العمومية التي ستنعقد باعلاقه قول
قسم السيد زينب على مبلغ ١٥٠٠ قرش صاغ
بيان العقار

منزل كائن بمنيل الروضة قسم مصر القديمة
محدود بمحدد اربع البحري منزل ورتة المرحوم
الحاج حسين علي والشرقي منزل الحاج بيومي
صالح علبوه واخيه احمد والقبلي منزل علي
زينهم والغربي الطريق العام وفيه الباب ومقاسه
سبعة وثلاثين متراً بما فيه الانتقاض والاختشاب
وهذا البيع بناء على طلب المعلم ابو العلاء
حسين المقاول المقيم بمنيل الروضة ومتخذ له
محلا مكتب عبد الرحمن افندي بدران المحامي

AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTERAIRE

Paraissant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs

S. Bostros & Ibrahim Jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 14



الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترس وإبراهيم جمال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً و٨٠ نصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

نظارة الاشغال العمومية

ترجه قرار وزاري نمرة ١٤٩

فيما يخص بالتزام بمدينة القاهرة

بناء على موافقة رأي مجلس النظار وبعد

أخذ رأي مجلس شورى القوانين

وبعد الاطلاع على ما قرره اللجنة العمومية

لمحكمة الاستئناف المختلطة في ١٥ يناير و٤ ابريل

سنة ١٩٠٠ طبقاً لاحكام الامر العالي الصادر

في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ قد قررنا ما يأتي

الباب الاول

فيما يخص بالركاب

(المادة الاولى) (١) لا يصعد الراكب الى

العربة أو ينزل منها الا من الجانب الايمن للخط

(٢) لا يصعد الراكب الى العربة (في المحطات

التي تقررها المصلحة) الا متى كان الخارجون

منها قد نزلوا

(٣) على الراكب أن يحفظ تذكرته حتى

تبلغ الجهة التي هو يقصدها وعليه ان يقدمها للعامل

الشركة كلما طاب العامل منه ذلك

(المادة الثانية) (١) لا يجوز للراكب

الوقوف في العربة أو على السلم الجانبي

« ٢ » لا يجوز للراكب الصعود الى عربة عليها

العلامة الدالة على استكمال عدد الركاب فيها

« ٣ » لا يجوز للراكب ان يشغل المحل برزم

ضخمة أو يأخذ معه كلاباً

ولا يقتصر الحكم بهذه الغرامة على من

باشر العمل بنفسه بل يشمل أيضاً كل من

أمر به أو أغرى على الحفر أو على نقل الآتربة

سواء كان بصفته مالكا للأرض أو مديراً للعمل

أو مأموراً به أو بأي صفة كانت

(المادة الثالثة) يحكم على مرتكبي المخالفه

فضلاً عما ذكر باعادة الاراضي الى ما كانت

عليه قبل الحفر وان لم يرجعوها الى حالتها

الاصلية بعد مضي شهر من تاريخ صدور الحكم

يجري المدير أو المحافظ هذا العمل على نفقتهم

(المادة الرابعة) تحصل نفقات العمل طبقاً

لاحكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس

سنة ١٨٨٠

(المادة الخامسة) ألتمى الامران العاليان

الصادران في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ و ١٠ مايو

سنة ١٨٩٩ واستبدلا بهذا الذي يعمل به مضي

ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدتين الرسميتين

(المادة السادسة) على ناظر الداخلية تنفيذ

أمرنا هذا

صدر بسراري عابدين في ٢٦ ذي الحجة

سنة ١٣١٧ - ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٠

(الحقوق) نشر هذا الامر العالي في

الوقائع المصرية عدد ٤٥ تاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٠

قانون اليرك والمستنقعات

أمر عال - نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في

٩ نوفمبر سنة ٩٢ بمنع احدات البرك والمستنقعات

وعلى الامر العالي الصادر في ١٠ مايو سنة ٩٩

بتكميل المادة الاولى من الامر المذكور وبناء

على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي

مجلس النظار

وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية

بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٤ ابريل

سنة ١٩٠٠ أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) ممنوع احدات حفر داخل

للمدن والقرى والعزب ولا في الجهة الشمالية منها

على مسافة أقل من ثلاثة آلاف متر من السكن

سواء كانت هذه الحفر لضرب الطوب أو لأي

غرض آخر ينشأ عنه تكون بركة أو مستنقع

وممنوع أيضاً احدات هذه الحفر بالجهات

القبلية والشرقية والغربية في الاراضي الواقعة على

مسافة أقل من الف متر من السكن

ويسري هذا المنع أيضاً على الحفر أو

تقل الآتربة الذي يتسبب عنه توسيع البرك

والمستنقعات الموجودة من قبل أو تميقها

(المادة الثانية) من يخالف المادة السابقة

محاقب بغرامة من خمسين الى مائة قرش

« ٤ » لا يجوز للراكب أن يمس جهازي الحركة والنور وعلى الخصوص حبل الذراع « الاستنجه »

« ٥ » لا يجوز للراكب مضايقة الركاب

« المادة الثالثة » على الركاب ان يراعوا تنبيهات المحصلين . وكل محدث غوغاء والسكران أو المصاب بعاهة تشتمل منها النفس يمنع من الركوب في العربيه او تكميل مسيره الى الجهة التي هو يقصدها بعد ان يستشهد رئيس القطر عليه بشاهدين

« المادة الرابعة » تضع شركة التزام في مكتب العتبة الخضراء والمكاتب الاخرى دفاتر يدون فيها الركاب شكاويهم من خدمة التزام أو من ادارته وتكون تلك الدفاتر تحت طلب المصلحة وهي دفاتر قسيمة تصادق المصلحة على كل ورقة منها ويكون للشركة في كل محطة عامل يقيد شكاوي من لا يعرفون الكتابة وتسلم ورقة القسيمة التي فيها الشكوى الى المشتكى لاقامة دعواه على مقتضاها « المادة الخامسة » لا يجوز للشركة أخذ أجرة الدرجة الاولى الا في المين المخصصة لتلك الدرجة التي تصادق عليها المصلحة

« المادة السادسة » على الشركة فيما اذا تعطل سير التزام أن تدفع لكل راكب قيمة تذكره وتسترده منه تلك التذكرة

الباب الثاني

فيما يختص بالعموم

(المادة السابعة) على عموم الناس ان يصفوا الى جرس التنبيه فيجيدوا عن الخط اذا لم يكن عائق يعوقهم عن ذلك وعلى العربات وركاب الدواب والدراجات والمشاة وسواق الدواب ودوابهم سواء كانوا يسرون في اتجاه التزام أو عكس اتجاهه أن يتخذوا الجانب الايمن اذا كان خالصاً أو كان في الطريق فسحة كافية ولا يستثنى من ذلك الا الحيش والمواكب الرسمية وزقف الأفراس والجنائز وكوكبة رجال المطافى « عساكر الطلبة » فلا يجوز على الاطلاق ان يعوق التزام مسيرهم « المادة الثامنة » لا يجوز اتلاف خط التزام

أو القاء الاحجار وغيرها على قضبانها لتؤثر تحريك المفاتيح أو تقليد الاشارات أو تسليق العواميد أو مس المجاري الكهربائية أو ملامستها بشئ من الاشياء

الباب الثالث

فيما يختص بخدمة الشركة

« المادة التاسعة » خدمة الشركة بالقاهرة السواقون والمحصلون « القوميسارية » والمفتشون « المادة العاشرة » يجب على المحصلين والسواقين عند قيامهم بعملهم أن يكونوا بملباس الشركة حاملين الصفيحة التي تعطيم اياها المحافظة ولا يجوز لهم أن يقيموا بدلا عنهم في عملهم أناساً غير مرخص لهم فان فعلوا وجبت المخالفة على الطرفين

« المادة الحادية عشرة » لا يجوز للمحصل اعطاء الاشارة بقيام القطر الا متى تأكد أن جميع الركاب هم في امان وعليه الالتفات الى مسألة مراعاة العموم أحكام اللانحة وكون الحواجز النقلة للعربات في محلها حتى لا يمكن للركاب الدخول أو الخروج الا من الجانب الايمن وكون الركاب لا يتجاوز عددهم العدد المقرر والاشارات والمصابيح والاعلانات موضوعة في محلاتها المفروضة لها ثم عليه جمع الاشياء « الامتعة » التي ينساها الركاب في القطر وايصالها الى مكتب عموم الشركة وهو يتبع في شأنها أحكام الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ فيما يختص بالاشياء الملتقاة

ولا يجوز وقوف القطر بين المحطات للركوب فيه أو للنزول منه فهو لا يقف الا في المحطة التي ينتهي اليها وفي المحطات الصغرى التي تعين نظارة الاشغال العمومية مواضعها بالاتفاق مع مصالحه البوليس وتعلق على أعمدة الخط لوحات يستدل العموم بها على تلك المحطات

« المادة الثانية عشرة » السواق مسؤول عن القطر ولاحظة المواعيد المقررة وأمن السير ويجب عليه أن يوقف القطر اذا أمره البوليس بإيقافه لابل يوقفه كلما اقتضت الحال ذلك دفعا

للحوادث عن الناس أو البهائم ومجانبة الاضرار بتناع الغير ويوقفه أيضاً عند طلب أي طالب ويمتنع عليه الكلام حتماً في أثناء الشغل ولا يخجل يده اليسرى في أثناء السير من ذراع الموازنة ويده اليمنى من ذراع الربط « الفرمله » وعليه تنبيه العموم الى دنو القطر وذلك بقرع جرس التنبيه على أنه لا يسوغ له قرع ذلك الجرس في غير الحاجة الى قرعه

« المادة الثالثة عشرة » على السواق أن يضبط سير القطر بكل دقة لاسيما عند ما يرى ان عربات أو دراجات أو مشاة أو بهائم تقطع الخط أو تسير معه أمام القطر وعليه أيضاً أن يخفف سير القطر لابل يوقفه على مسافة كافية دفعاً للاعراض وعليه أن يسوقه بكيفية لا ينشأ عنها تعطيل الاعمال العمومية وعليه أن يطيع المحصل فيما يتعلق بالاياف والمسير تمام الطاعة الا في الظروف التي يرى نفسه مكرهاً على مخالفتها لزدحام الشارع العمومي وعسر المرور فيه ولا يجوز له قط الوقوف في المنحنيات الخفيفة وفي ملتقى شارعين أو قبل ملتقى شارعين

« المادة الرابعة عشرة » على السواق بوجه عام أن يحدد السرعة بحسب المواعيد المصادق عليها من المصلحة غير انه لا يجوز أن نكون تلك السرعة في أية نقطة من النقاط أكثر من خمسة عشر كيلو متراً في الساعة وعليه تخفيض السرعة الى اقلها عند مقرب المفاتيح وفي ملتقى شارعين وفي المنحنيات والنقط المزدهمة بالمارة

« المادة الخامسة عشرة » على المفتشين أن يهتموا بنوع خاص في أن يجلس الراكب في الدرجة التي له الحق بها وفي أن محل الحرير يحفظ لمن فقط

« المادة السادسة عشرة » يجب على مستخدمي التزام معاملة الركاب بالادب والرفقة والاحترام ولا يجوز لهم قطع عبادتهم الا فيما يتعلق بشغل التزام فقط

الباب الرابع

أحكام عمومية

(المادة السابعة عشرة) من يخالف هذه اللائحة يعاقب بغرامة من عشرة قروش الى مائة قرش ونسري أحكام الامر العالي الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ (المختص بالصلح في الخلافات) على الخلافات المذكورة في هذه اللائحة وكل راكب يخالف شيئاً من أحكام الباب الاول يكتفي بطرده من حرية التزام وعلى البوليس اذا استجده رئيس القطر أن يساعده في ذلك وعدا عن طلب المحاكمة عن المخالفة مصلحة أيضاً أن تقيم الدعوى على الشركة اذا تلاقضت الحال بحسب أحكام المادة التاسعة عشرة أمن عقد الامتياز

(المادة الثامنة عشرة) على محافظ مدينة القاهرة ومدير عموم المدن والمباني تنفيذ هذه اللائحة كل منهما فيما يخصه

(المادة التاسعة عشرة) يتدئ العمل بهذه اللائحة بعد نشرها في الجريدة الرسمية بثلاثين يوماً حرر في القاهرة في ١٨ ابريل سنة ١٩٠٠
ناظر الداخلية
حسين فخري
مصدق
الحقوق نشر هذا القرار في الوقائع عدد ٤٢ المؤرخ ٢١ ابريل سنة ١٩٠٠

الحاكم الاهلية

ترجمة التقرير المرفوع من جناب المستشار القضائي عن سنة ١٨٩٩

(تابع ماقبله)

بقي علينا الآن أن ننظر في مسألة الكتب الحقوقية التي ينبغي أن تكون باللغة الانكليزية فقد اتضح أنه من الممكن اتباع طريقة لهذا الغرض أقوم بالنسبة للاحوال الحاضرة من الطريقة المتبعة الآن وذلك لان الشروحات الحقوقية الجاري استعمالها سواء كانت فرنساوية أو بلجيكية لا تعود بكثير من الفائدة على

تلاميذ الحقوق المصريين فان القوانين المصرية وان كانت في الاصل تابعة للقوانين الفرنسية لكن توالي الايام وكثرة التجارب أظهرت مواقع النقص والقصور فيها حتى لزم من ذلك توالي التغيير والاضافات من وقت الى آخر في مواضع كثيرة منها كما نوهت عنه في تقريرى في العام الماضي وكانت تلك التغييرات تؤخذ من شرائع أخرى متنافية بالمرّة للشريعة الفرنسية في العوائد والاخلاق والمشارب والغايات حتى ان الحقوق المصرية صارت تتباعد بكثرة سنة عن سنة عن النموذج الاصلي الذي نسجت على منواله فنسج من ذلك أن الشروحات الفرنسية والأحكام الفرنسية صارت في الغالب تحمل التلامذة على الغلط اكثر مما تساعد في الحقوق المصرية التي هي آخذة في أن نصير حقوقاً خاصة ممتازة عن غيرها وبالتدريج تكون منفصلة بالكلية فلهذه الاسباب

ظهر انه جاء الوقت الذي ينبغي فيه إيجاد شرح ذي أهمية للقانون المدني المصري وبالفعل أوعزت نظارة الحفانية بالقيام بهذا العمل الذي ليس سهل لكل من الموسيو تستو مدير مدرسة الحقوق الخديوية والمستر هربرت هلتن القاضي في محكمة الاستئناف الاهلية الحائز لشهادة المحاماة من انكلترا ولشهادة الدكتور من كلية باريس وهذا الشرح يتكوّن من جزأين وينشر بالانكليزية والفرنساوية وربما يظهر الجزء الاول منه في خلال هذه السنة ولا غرو عند اتمامه يكون ذا فائدة عظيمة ويكون معواناً قوياً لا للطلبة فقط بل لاهل القضاء ولكل من يشتغل بعمل من أعمال الحقوق المصرية ومتى تم التعديل الجاري الآن في قانون العقوبات وتحقيق الجنابات يصبح من المرغوب إيجاد شرح لهما مماثل للشرح المذكور

وقد تم بالفعل أمر إيجاد قسم انكليزي في مدرسة الحقوق وظهر له من اقبال التلامذة عليه ما جعله مقروناً بين الطالع وحسن الحظ حيث كان عدد التلامذة الذين انتظموا في سلكه

في شهر اكتوبر الماضي سبعة عشر طالباً حال كون التلامذة الموجودين بالقسم الفرنسي لم يزد عددهم عن واحد وعشرين طالباً ثم ان المستر هلتن هو الذي يدرس باللغة الانكليزية المقدمة العمومية في الحقوق والمستر شلدون ايموس هو الذي يدرس لهم الاقتصاد السياسي والمستر مونتيف سميث المحامي السكوتلندي البارع الذي تعين حديثاً في نظارة المعارف العمومية هو الذي يدرس القانون الروماني

وان هذا القسم الانكليزي سيقرب مراقبة شديدة بمزيد الاهتمام وجليد العناية من الذين يودون من صميم القواد نمو الحاكم الاهلية نمواً حقيقياً حيث يوجد بين هذا القسم الانكليزي وبين مستقبل النظام القضائي في القطر المصري ارتباط كبير فكلما سار ذلك القسم في طريق التقدم كان نظام القضاء تابعاً له والعكس بالعكس

تعديل قانون العقوبات

ذكرت في تقريرى في العام الماضي أن القوانين الاهلية في احتياج شديد الى اعادة النظر فيها وتحوير أحكامها وأن نظارة الحفانية اخذت من منذ سنين في اعداد ما يلزم لتعديل قانون العقوبات وتحقيق الجنابات اللذين هما أهم من غيرهما في الوقت الحاضر وأنه بحث بمشروع ابتدائي محتو على التغييرات التي ظهرت ضرورة ادخالها الى رجال القضاء أجاب ووطنين والى الموظفين الاداريين لابداء ما عندهم من الآراء والملاحظات

فورد على النظارة من عدد كثير منهم الآراء التي راوها في ذلك المشروع وفي ١٧ مايو الماضي انعقدت في نظارة الحفانية لجنة مؤلفة من أربعة عشر عضواً انتخبوا من رجال القضاء والنيابة وقلم القضايا والنظارات لاجل المناقشة في المسائل المبدئية المتنوعة المحتوي عليها الكتاب الاول من قانون العقوبات وكان المشروع الابتدائي المتوّه عنه وما أبداه أعضاء تلك اللجنة من الآراء أساساً للمداولات

وقد عقدت اللجنة في خلال شهري مايو ويونيه جملة جلسات جرى البحث فيها في مسائل حجة كدرجات العقوبة والشروع والعود الى ارتكاب الجنايات والجرح وغير ذلك وأخذت الاصوات فيها ثم بالنسبة لسفر الكثيرين من الاعضاء في النسخة القضائية أجلت الجلسات الى ما بعد الصيف ولكنه في أثناء ذلك أعد مشروع آخر يعتبر نتيجة للمباحث التي حازت أغلبية الاصوات من المسائل التي جرى البحث فيها ويتضمن أيضاً المسائل الاخرى التي ستكون موضوع الجدل ووزع ذلك المشروع على الاعضاء أثناء تقييم مدة الصيف لكي يتسنى لهم بحثه ودقة التأمل فيه وابداء ملاحظاتهم عليه قبل العودة الى جلسات اللجنة

وبالفعل قدمت للنظارة بعض الملاحظات والافكار السديدة المفيدة جداً خصوصاً من المستر بروينت الموظف بقلم القضايا الذي أدى خدمة جليلة في هذا الموضوع ومن المستر موزلي القاضي في محكمة مصر الابتدائية الاهلية وبناء على ذلك تشكلت لجنة صغيرة في نظارة الحفانية وقامت بتحضير مشروع منقح (مشروع ٣) لمرضه على أعضاء اللجنة العمومية قبل العود الى الاجتماعات وعند ما يصدق على المشروع المعدل لهذا الكتاب الاول الذي هو بمكان عظيم من صعوبة التعديل والاهمية بصير الشروع بالكيفية عنها في الكتابين الثاني والثالث منه هذا وتجزئة العمل امر ضروري لا بد منه فضلاً عن كونه الاصوب حيث ان أعضاء اللجنة العمومية ليسوا قليلي العدد ومن المرغوب جداً أخذ رأي كل من مندوبي النظارات المختلفة ذوات الشأن

ثم اذا التفتنا لاصل القانون الحالي فهمنا أكثر ماهية عمل التعديل الذي نحن بصدده الآن فان القانون الاهلي المذكور المؤسس على قانون العقوبات الفرنسي قد طبق سنة ١٨٨٣ بدون تأن على قانون العقوبات المختلط الذي صار نشره سنة ١٨٧٦ وقانون العقوبات المختلط

ليس من السهل في كل الاحوال معرفة فائدة الاختلافات التي تضمنها بالنسبة للقانون الفرنسي كما انه لا يظهر أن هذه الاختلافات حصلت لاستلزام تطبيقها على ما يناسب أمة شرقية من العوائد وغيرها حتى يحمل بها بين تلك الأمة وبما انه لم تعط في ذلك الوقت سلطة جنائية جوهرية للمحاكم المختلطة فالشارع في سنة ١٨٨٣ لم يكن عنده شيء يستبر به ويساعده من الاحكام القضائية المبينة على قانون العقوبات المختلط وليس من التبين أن نقول فيما يختص بالقانون الفرنسي بانه في وقت نشره أي في سنة ١٨١٠ لم تكن مبادئ الشريعة الاسلامية معلومة حق العلم وانه بعد هذا التاريخ صار تعديله تعديلاً جوهرياً باصدار جملة لوائح أخرى بين بعضها وبين أصله بون بل صدرت جملة أحكام كانت مضادة له وان كان أنصار القوانين ربما لم يقرروا دوماً بأهميتها وكثرتها وان معظم البلاد التي بنيت قوانينها على القوانين الفرنسية اضطرت لضرورة مزج التشريع الحديث والاحكام الثابتة بالقانون الاصلي مزجاً موافقاً ولضرورة تطبيق الافكار العصرية على كبح جماح جنايات الى نشر قوانين عقوبات جديدة خصوصاً في خلال العشرين سنة الاخيرة وهذه الضرورات متسلطة جداً في القطر المصري حيث ان ما روعي لوضع قانون العقوبات المصري عند وضعه من المغايرات للقانون الفرنسي قد جعل الصعوبة زائدة في التطبيق على أحكام الحاكم الفرنسية وقد أكد تلك الصعوبة وزادها شدة عدم وجود تلك الاحكام في أيدي قضاة دوماً

وليس القصد من عمل التعديل الذي نحن بصدده الآن تغيير المبادئ الاصلية للقانون تغييراً كلياً انما القصد جعل نصوصه في قالب أقرب للفهم وأوضح وادخال نتائج الاميال العصرية فيه . مثلاً في موضوع العقوبات ظهر أنه من الممكن الغاء العقاب بالنفي وهو المعروف في القانون بإبعاد المحكوم عليه عن محل اقامته ونقله بالجهة

التي تعينها الحكومة لذلك ليقم بها لأن الحكم به لم يكن الا نادراً والغاء العقاب بالسجن المؤبد الذي لا يحكم به الا على المجرمين السابق الحكم عليهم بالنفي ومنوي ادخال نوعين في عقوبة الحبس - حبس بسيط وحبس مع التشغيل - اذ لم تعد تماماً الطريقة التي كانت متبعة الى سنة ١٨٩١ وعلى مقتضاها كان لا يشغل أي محبوس ولا الطريقة التي اتبعت منذ ذلك العهد التي يشغل على مقتضاها جميع المحاييس والجهد مبذول للتوفيق بين أحوال القطر الاجتماعية والسياسية وبين العقوبات المختلفة التابعة للعقوبات الاصلية مثل الحرمان من الحقوق الوطنية والحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة أو التوظيف بأية وظيفة أميرية والحجر القانوني بواسطة ادخال تعديلات خفيفة فيها والآن جار النظر في نظام ملاحظة الضبطية الكبرى الذي حدث بسببه جدال عنيف في فرنسا حيث ان النظام الحالي الموجود في الضبطية الكبرى يضر أحياناً بالمحكوم عليه أكثر مما يفيد الجمهور أما ما يختص بالمجرمين الحديثي السن فقد اقترح امتداد سلطة المحاكم فيما يختص بارسالهم الى سجن الاحداث واستعمال الجلد في الاحوال التي يكون بها تجنب اختلاطهم في الحبس بغيرهم مفيداً لهم

والهمة مبذولة أيضاً في وضع القواعد التي على مقتضاها تعين العقوبة في أحوال الشروع في ارتكاب الجرائم والعود اليه وفي الاحوال التي يرى المحكمة فيها وجود دواعي الرأفة في قالب أوضح اذ أن نصوص القانون الحالي على تلك القواعد فيها قصور معيب كذلك في تحوير ما يختص في القانون بجمع العقوبات جمعاً غير محدود وفي سن قواعد أخرى فيما يتعلق بالاشتراك في الجرائم

واذا اعترض البعض على أن التعديلات المشروعة لا تتنازع كثيراً عن الاصل فنقول له ان التعديل في القواعد الاساسية لا يكون الا بغاية الحذر فضلاً عن أنه يستدعي مصاديق ومعلوم أن الشارع المصري زيادة عن مقاومته على الدوام

(للمادة السابعة والعشرون من الباب المائة والحادي والثلاثين من القانون الذي أصدره البرلمان في جلسته السنوية المتعقدة في السنة الثلاثين الى السنة الحادية والثلاثين من حكم جلالة المملكه فكتوريا) وفي فرنسا (المادة الاولى من لائحة أول أغسطس سنة ١٨٩٣) وفي ايطاليا (المادة ١٦٦ من قانون التجارة) وفي ألمانيا (قانون التجارة) وفي بلجيكا (الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من اللائحة الصادرة في ١٨ مايو سنة ١٨٧٣) وفي البرتغال المادة ١٦٦ من قانون التجارة) وفي رومانيا (المادة ١٦٨ من قانون التجارة) وفي هولند (المادة ٤١ من قانون التجارة)

ولاجل ان يثبت رسمياً ظهور شركة جديدة على مرأى للعموم قد قضت المادة الخامسة بأن عقد الشركة وقوانينها تنشر في الوقائع المصرية وكذلك في الجرائد المسموح لها بنشر الاعلانات القضائية التي تفيد العموم (المادة ٦٣ من قانون التجارة المختلط) وينشر أيضاً بالكيفية عينها ما يدخل من التحوير على قوانين الشركات

وقد نحونا بهذه الخطة نحو الطريقة المتبعة في ايطاليا وبلجيكا حيث توجد مجموعة رسمية ينشر فيها كل مستند متعلق بالشركات الخاضعة للاحكام القانونية المختصة بالعلانية وهذه الطريقة أعني طريقة جعل الجمهور على علم تام بقدر الامكان بالاحوال الدقيقة كالشركات التي شخصيتها غير شخصية أعضائها المسؤولة جزئياً فقط والتي يكون الجمهور على الدوام في علاقة معها قد أوردت نتائج جيدة حتى ان دارسي علوم مقارنة الشرائع ببعضها يودون تسجيل ادخالها في عموم البلاد ولا غرو في أن أنفع دواء لقطع جرائم الشركات الخداعية المقوضة الاركان هو أن نوقد أضواء مصباح اللامعان والبحث وننظر به في كل الشركات على السواء لمعرفة حقيقتها وكشف مكنون نواياها ولهذا الغرض لم تكلف بعض الشرائع بنشر عقد الشركة وقوانينها بل قضت بأن تنشر أيضاً في الجرائد جميع التعينات التي

ووضع قوانينها فكان قلم قضايا الحكومة يقاسي احوالا شديدة عندما يبحث في الشروط الأساسية لكل شركة جديدة مع مؤسسيها واذا لم يرموافة شرط من الشروط المذكورة يلتزم بان يبين لهم السبب في عدم الموافقة وحيث كانت هذه الحالة التي ينشأ عنها جلياً غناء شديد فضلا عن ضياع الوقت تستدعي استلفات النظر لاصلاحها فقد رؤي ان خير الوسائل اصدار الحكومة لائحة متضمنة للشروط والصفات التي تكون مستعدة لقبولها لاجل تشكيل الشركات وبالفعل صدر قرار من مجلس النظار في ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ ونشر في الوقائع المصرية باللغة الفرنسية في تاريخ ٦ مايو سنة ١٨٩٩ مضمونه انه لا ينظر في المستقبل في طلب تشكيل شركة من شركات المساهمة ما لم يكن عقد تلك الشركة وقوانينها منطبقة على الشروط الموضوعه لذلك ولا داعي لان نطرق باب الكلام على تفاصيل تلك الشروط بل نكتفي بذكر النقط المهمة فيها وهي يارم أن يكون عقد الشركة عقداً رسمياً أو على الأقل تكون الامضآت مصدقا عليها (المادة الاولى) ولا يتم تشكيل الشركات نهائياً الا اذا تم الاكتاب في كل رأس المال ويكون كل مساهم دفع خسا وعشرين في المائة من القيمة الاسمية للاسهم التي اكتب فيها مع كون السهم الواحد لا يكون أقل من جنيه انكليزي مهما كانت الاحوال (المادة الثالثة) وطبقاً للمادة ٥١ من قانون التجارة المختلط « يعين في الامر المرخص بايجاد شركة المساهمة قدر المبلغ اللازم دفعه من كل سهم ليكون السهم بعد ذلك لحامل سنده ويخلو طرف المساهم أو المتنازل اليه الذي كان السند باسمه » لكن اللائحة الجديدة تقضى بأن الاسهم تكون اسمية الى أن تدفع تماماً (المادة الثانية) فان تحويل الاسهم التي لم تدفع تماماً الى أسهم لحامل سندها ينشأ عنه في المعاملة ضرر بين وارتباك عديدة جداً ويكتفي في البرهان على أن هذا المنع مستحسن جداً أن اذكر الشرائع التي قررت في انكلترا

للمصوبات السابق ذكرها المتعلقة بنفس القانون كثيراً ما يجد حرج عثرة في طريقه يوجب ارتباكاً اذ أن التعديلات الاكثر أهمية واضطراباً (مثل زيادة عدد القضاة الاهليين الزيادة الكافية وتعديل الطريقة الحالية في التسجيلات واعادة النظر في بعض أجزاء لائحة السجون المتعلقة بتشغيل المسجونين والحفاظه عليهم) تنقل كاهله البتة بنفقات تزيد كثيراً عما في وسعه من المسائل

وهنا يلزم في الاعتراف بان ما أجري من التعديل لم يكن بسرعة زائدة لغاية الآن لكن لا يخفى أن سن القوانين عمل صعب جداً في كل البلاد يحتاج دائماً الى زمن كثير وأن الصعوبات الموجودة في القطر المصري تزيد عن الصعوبات في غيره عشر مرات بسبب النظام القضائي المرتبك المتعدد بسبب الاحوال الأخرى الخصوصية النظامية التي تعانيها هذه البلاد فوان لم يكن التقدم للآن سريعاً الا أننا على أي حال لا ينبغي أن نعتبره غريباً مدهشاً بالنسبة للاسباب المذكورة واني أرى انه ليس هناك أدني داع لتيأس من الحصول على المطلوب

الشركات المصرية

قد ابتدع في هذا العام امر ذو بال في نظام شركات المساهمة المصرية فانه بمقتضى المادة ٤٦ من قانون التجارة المختلط « لا يجوز ايجاد شركة المساهمة الا بامر يصدر من الجنب الخديوي بالتصديق على الشروط المدرجة في عقد الشركة وباترخيص بتشكيلها » وحينئذ للحكومة الخديوية الحق في ان تشترط الشروط التي تستصوبها بشرط ان لا تكون في أي حال من الاحوال مخالفة لنصوص القانون نفسه ولكن مواد القانون التجاري في الشركات غير وافية تماماً ولم تنص على شيء ما في حملة مسائل مهمة وبناء على ذلك كان مؤسسو الشركات حيث انهم لم يكونوا معيدين بمواد من القانون ولا معاقين عما يريدونه مما لم ينص عليه يستتجون عادة ان لهم السراح للطلق وكال الحرية في تحرير عقود الشركات

تحصل في لجنة المديرين وكذلك بأن تنشر الميزانية السنوية وقد ظهر في أكثرها من عهد غير بعيد كتاب أزرق في الشركات يدل على أن عندنا من آل الخبرة في قانون الشركات ومن جمعيات تجارية يملون إلى ادخال هذه الطريقة في البلاد الانكليزية (راجع تقرير اللجنة الاقليمية على تعديل قوانين الشركات سنة ١٨٩٥ وجه ٢٢ و ١٤٦ الخ)

وبما ان التغييرات في قوانين الشركات مسألة مهمة جداً قضت اللائحة الجديدة في مادتها السادسة بأنه لا يمكن مهما كانت الاحوال ادخال ادنى تغير في الغرض الجوهرى لآعمال الشركة الذي تشكلت من اجله فاذا أريد تغير آخر يلزم ان تشكل له جمعية عمومية تنظر فيه بشرط أن تكون افراد تلك الجمعية يتكون بهم ثلاثة أرباع رأس المال على الأقل كما انه يشترط لتقرير ذلك التغير ان يتكون من الاغلبية المقررة عليه نصف رأس المال على الأقل لكن بالنظر لكون المساهمين في الشركات العمومية كثيراً ما يظهرون الالهام وعدم الاعتناء الغريب بمصالحهم وبالكيفية التي تدار بها قضت اللائحة بأنه عند ما اذا كانت الجمعية الاولى المستدعاة لم تحتو على العدد اللازم تستدعى جمعية أخرى للتصديق على التغييرات المشروعة ويسوغ لها ان تقررها لكن بشرط ان تكون مشكلة من مساهمين يكون عددهم ربع رأس المال على الأقل (المادة ٦) ثم لما كان نوع التغير الاكثر حدوثاً في قوانين الشركات هو ازدياد رأس المال فاللائحة اوجبت ان الاسم الجديدة لا يمكن اصدارها باقل من قيمتها الاسمية الاصلية وانها ان صدرت باكثر من قيمتها الاسمية الاصلية يوضع الربح في صندوق المال الاحتياطي (المادة ٧)

والسلطة في اصدار السندات صار تحديدها قياساً على أحكام القانون الايطالي في هذا الموضوع بحيث لا تزيد قيمتها الاسمية عن القدر الذي يبلغه رأس المال المدفوع والموجود في آخر ميزانية (المادة ٩)

وقضت اللائحة أيضاً في مادتها العاشرة بان لا يكون لحصص المؤسسين حق في حصة من الارباح الا بعد ان يكون المساهمون الاعتياديون قبضوا خمسة في المائة على الأقل كما ان قوانين الشركة لا يسوغ لها ان تصرح للمؤسسين بان يأخذوا اكثر من نصف الباقي وعند فض الشركة يجب ان تدفع قيمة أسهم رأس المال بحسب ثمنها الاسمي الاصلي وما بقي للشركة يجري تخصيصه باعتبار النسبة عنها على الاسهم وحصص المؤسسين

ثم ان تقدير قيمة ما يباع إلى الشركات بالاثمان الباهظة فوق الحد من مؤسسيها هو تعد اجتهاد الشارعون في أن يقاوموه وينعموه من البلاد الاخرى حتى انه اتخذت في فرنسا والمائيات طريقة كافلة بالمقصود لتقدير الاثمان الحقيقية الحرة بدل التثمين الباهظ الذي يحدده البائعون أرباب الغايات قياساً على هذه الافكار واتباعاً للقانون الالماني حتمت اللائحة الجديدة في المادة الثانية عشرة بان كل مشتري مهم تشتريه الشركة أثناء السنتين الاوليين من تأسيسها يلزم ان تصدق عليه جمعية عمومية مشكلة بالكيفية عنها التي سبقت في تشكيل الجمعية العمومية لاجل التغييرات في قوانين الشركة (المادة ١١) كما انها قضت أيضاً بان أسهم البائعين لا تحول الا بعد مضي سنتين من نشأتها جرياً على أحكام اللائحة الفرنسية في هذا الصدد المؤرخة أول أغسطس سنة ١٨٩٣ (المادة الثانية)

هذه هي النقاط المهمة في اللائحة الجديدة التي تكون متممة لاحكام قانون التجارة أما مسألة معرفة ما اذا كانت هذه اللائحة تنجح في أمانها القربية من الحيلولة نحو تطهير وقويم معوج الشركات العمومية فهذه من المسائل التي لا يمكن أن يحزم العقل فيها بشئ بل يكتر فيها الارتباب والشك لكنها على الأقل تظهر ان الحكومة المصرية عملت كل ما في وسعها من الواجب عليها في السعي وراء المنفعة العمومية لاجل حماية رعاياها سيما بالنظر لكثرة فيضان رأس المال المتزايد كثيراً

الذي تجلبه نضارة القطر التي تنمو يوماً عن يوم لكن لسوء الحظ لا تفي هذه اللائحة بالغرض تماماً اذ ان أغلب الشركات المؤسسة لاجل العمل في البلاد المصرية تشكل في الخارج وتكون بذلك مستقلة لا تحتاج إلى اذن من الحكومة المصرية المصرية ولا تدخل تحت مراقبتها الا انه يوجد طريقتان لمقاومة هذه الصعوبة فالطريقة الاولى تكون بسن لائحة عمومية يسري حكمها على كل الشركات المصرية أعني الشركات التي فرضها الاصلي اجراء العمل في القطر المصري سواء تشكلت هنا او في الخارج انما يلزم بالطبع قبول الدول لهذه اللائحة وهذا امر ربما لا يكون الحصول عليه صعباً جداً اذ ان تلك اللائحة تكون مشابهة لاغلب اللوائح الاوربية الخاصة بالشركات في احكامها الجوهرية . الطريقة الثانية وهي سهل من تلك بكثير ان تلزم الحكومة المصرية دائماً أبداً كل صاحب امتياز لآعمال مصرية ان يهيئ في ميعاد محدد شركة تقوم بتلك الاعمال وتشكل تشكيلاً مطابقاً لكل نصوص اللائحة المصرية وهذا الشرط يكون مطابقاً للسير المتبع في أغلب الحكومات الاوربية التي لا تمنح رخصاً مخالفة لهذه الشروط الا نادراً جداً

المحاكم المختلطة واللجنة الدولية

معلوم ان نظام المحاكم المختلطة في الديار المصرية ابتداء في أول فبراير سنة ١٨٧٦ وأن المادة ٤٠ من لائحة ترتيبها قضت بأنه « لا يسوغ تغير أدنى شيء من هذا النظام المتفق عليه في أثناء مدة الخمس سنوات وبعد انتهاء هذه المدة ائضح من العمل عدم الحصول على القادة المقصودة من تشكيل المحاكم فلا بد من الحيلولة أن ترجع لما كان جارياً قبل أو تتفق مع الحكومة المصرية على طريقة أخرى يستحسنونها »

فالخمسة السنوات انتهت في أول فبراير سنة ١٨٨١ ثم تجددت مدة تلك المحاكم بالتوالي تارة لسنة واحدة (راجع الاوامر العالية الصادرة في ٦ يناير سنة ١٨٨١ و ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ و

٢٨ يناير سنة ١٨٨٣) وطورا خمس سنوات (راجع الاوامر العاليه الصادرة في ١٩ يناير سنة ١٨٨٤ و ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ و ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤)

وفي اثناء الزمان الذي كان ابتداءه من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٩٩ لم يحصل تخوير في قوانينها الا في مواضع قليلة الاهمية فقط ولكن بالنسبة لقرب زمن تجديدها الذي يكون في سنة ١٨٩٩ عرضت الحكومة المصرية على الدول في منشور رقم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٧ بعض تعديلات في نصوص لائحة ترتيبها ربما كانت أكثر أهمية من التعديلات التي حصلت قبل وقد كنت نوهت عنها في تقرير في العام الماضي (صحيفة ١٨ و ١٩) بالايجاز قبل ان يتم ظهورها في حيز الوجود انما حيث قد انتهت اعمال اللجنة الدولية التي مكثت نحو السنة ونصف وتمت أيضاً المخبرات التي نتجت عنها مع الدول فمن الصواب أن تلخص هنا ماتم من تلك الاعمال تلخيصاً عمومياً (يتبع)

محكمة اسنا الجزئية

اعلان

تقرره اولي في القضية المدنية نمرة ١٥٧٩ سنة ٩٩ بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٩٩ ومسجل بقلم كتاب محكمة قنا الاهليه بتاريخ ٣٠ منه نمرة ٦٩٠ وبناء على طلب خليل محمد الصايغ باسنا ومتخذ له محلا مختاراً منزله الكائن باسنا سيصدر الشروع بالمزاد العمومي في مبيع ٧ اقدنه ونصف ورابع من فدان اطيان خراجه زاعية بقبالة الرحمه بناحية القرايا على مساحتين الاولى وقدرها خمسة اقدنه ونصف ورابع محمد من الشرق محمد محمد ابراهيم نوتي والبحري علي احمد سليم والفربي حسانين عبد الجليل عبد القادر والقبلي عبد المولى محمد والمساحه الثانيه قدرها فدانين محمد من الشرق ام محمد سلطان والبحري

أطيان علي أحمد سليم والفربي اسماعيل احمد سليم والقبلي محمد محمد ابراهيم نوتي المملوك هذه الاطيان الى محمد محمد ابراهيم نوتي المزارع من القرايا والاطيان المذكورة مرهونه الى الطالب نظير مبلغ ١٤٠٠ والمصاريف المستجده وشروط البيع وحكيم نزع الملكية موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يطلع عليهما وحضرة القاضي قدر الثمن الاساسي الذي تبني عليه اقتراح المزايدة مبلغ خمسين جنيه مصري وسيكون البيع باودة المزايدات بسراري المحكمة باسنا في يوم الاحد ٢٧ مايو سنة ٩٠٠ الساعة ٨٤٤ افرنكي فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في المهاد المرقوم

تحريراً بمركز المحكمة في ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٠

كاتب اول محكمة اسنا
عبد الرحمن حسن جعفر

محكمة ملوي الجزئية

اعلان

تشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٥٦٦

بجلسة المزايدات العلنية المنعقدة في يوم الاربعاء ٣٠ مايو سنة ٩٠٠ وأول صفر سنة ١٣١٨ الساعة ٨ صباحا

سيصدر الشروع في مبيع ٤ اسهم و ٢١ قيراط و ٣ اقدنه اطيان كاشة بناحية باويط على أربعة أقسام ملك الحرمين تركان زوجة الشيخ سليم محمد وزمزم زوجة طه آدم من الناحية على أربع مساح منها ١٢ سهم و ١٧ قيراط بقبالة غيط الشيخ الحد البحري داود حسين والقبلي آدم عبد الواحد والفربي باقي الاطيان والشرقي قبالة القضاء و ١٢ سهم و ١٨ قيراط بقبالة الجرن حدها القبلي آدم عبد الواحد والبحري سليمان ابو العلا والشرقي اطيان نرلة باويط والفربي طريق و ١ فدان بقبالة القضاء الحد البحري اطيان الست

خديجه والقبلي محمد افندي سليم والشرقي مصرف مياه والفربي غبط البلد و ٤ اسهم و ٩ قيراط بقبالة الحجر الحد القبلي آدم عبد الواحد والبحري موسى موسى والفربي الحيل والشرقي طريق وفاء لمبلغ ٣١٧ غرش صاغ قيمة المصاريف المحكوم بها عليهما مع ما يستجد عليها وان يكون الثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة ١٠٠ غرش صاغ عن القسمين الاولين والقسم الثالث ٢٥٠ غرش صاغ والقسم الرابع ٥٠ غرش صاغ الجمله ٣٥٠ غرش صاغ

وهذا البيع بناء على طلب محمد افندي حمدي المقيم بالمحروسه وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ مارس سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمه أسيوط الاهليه في ٢٦ مارس سنة ٩٠٠ نمرة ٢٥٣ المدونة به شروط البيع فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان والمكان للاطلاع عليه

تحريراً بملوي في ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٠ وأول محرم سنة ٣١٨ كاتب أول محكمة ملوي امضا

اعلان

من قلم محضري محكمة الانصر الجزئية
بيع مواشي

انه في يوم الاثنين ٢٢ محرم سنة ١٣١٨ الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٠٠ الساعة ١٢ افرنكي بسوق ناحية قوص سيصدر الشروع في مبيع ثلاثة بقرات وثلاثة حمير تعلق سيد حمد عمران و احمد حمد ودهوان مبارك من نجع ابو الجود التابعة العياشلا المتوقع عليهم الحجز بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٠ بناء على طلب حضرة محمد افندي امين باشكاتب محكمة قنا الاهليه تنفيذاً لقايمه المصاريف وفاء لمبلغ ٥٨٠ جنيه ملهم فعلى من له رغبة في المشتري ان يحضر في الزمان والمكان المعينين اعلاه ومن يرسم عليه

المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق ان قص

تحريراً بالأقصر في اول مايو سنة ١٩٠٠

نائب الباشمحضر

بالأقصر

ابراهيم محمد

اعلان

انه في يوم الاربع ١٦ مايو سنة ١٩٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بناحية الهوار بمركز السنبلاوين دقهليه

سيصير الشروع في بيع فدانين وثلاث غله تعلق السيد احمد القرضاوي وخطابي محمد من الهوار السابق توقيع الحجز عليهم بتاريخ ١٧ ابريل سنة ٩٠٠ بناء على طلب الحاج محمد حسن الحار التاجر بميت غمر

تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه من محكمة ميت غمر الجزئية بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ٩٩ وفاة لمبلغ ٥٣٧ قرش صاغ

فكل من له رغبة في المشتري يحضر في اليوم والساعة المحددين اعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً بميت غمر في ٢٩ ابريل سنة ٩٠٠ و ٢٩ الحجة سنة ١٣١٧

نائب الباشمحضر بمحكمة

ميت غمر

حنا بسخرون

اعلان

انه في يوم الاثنين ثمانية وعشرين مايو سنة ١٩٠٠ موافق ٢٨ محرم سنة ١٣١٨ بسوق ناحية مزغونه

سيصير الشروع في مبيع بضائع قماش مصبوغة وحصان اسهب سن ٤ تقريباً تعلق محمد سالم الحيزاوي السابق توقيع الحجز عليها

بتاريخ ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٩ تنفيذاً للحكمين الصادر احدهما من محكمة الموسيقى الجزئية في ١٨ يناير سنة ١٨٩٩ والحكم الصادر من محكمة العياط الجزئية بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ٩٩ وذلك وفاء لمبلغ ٥٥٤ قرش صاغ و ١٠ فضه بخلاف ما يستجد من المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب طه افندي محمد التاجر ومتخذ له محلاً مختاراً مكتب حضرة وكيله احمد بك يوسف الحامي الكائن بسراي المرحوم احمد باشا طاهر بالجالية بمصر فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والحل الموضحين اعلاه لمن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق في حالة النقصان

تحريراً في ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٠

نائب باشمحضر

محكمة العياط

مشرقي شنوده

محكمة الازبكية

اعلان بيع عقار

انه في يوم الاحد ١٠ يونيه سنة ١٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بمركز المحكمة بقصورة باغوص بقسم شبرا

سيصير بيع حصه قدرها قيراطين ونصف شائعة في قطعة أرض كائنة بشارع السبتيه بمصر قدرها فدان محدود من بحري متروكة ارثاً عن المرحوم محمد افندي الليسي ومن غرب بشارع عنابر بولاق ومن شرقي مخزن عنابر السكه الحديد ومن قبلي شارع السبتيه

وهذا البيع هو بناء على طلب الحرمه بغداد بنت علي المقيمة بربع السراج بقسم بولاق ضد مدينها كامل افندي حسن المستخدم بقومانية الترمواي ومقيم بالكفر الزغاري وكان مرسي مزادها على محمود احمد الصباغ الساكن بالواجهه

بولاق فمن قدره الف ومائة قرش صاغ ولتأخره عن القيام بسداد باقي الثمن فالدائنه رغبت اجراء البيع ثانياً على ذمته حسب القانون

فمن يرغب الشراء فليحضر ويطلع على دوسية القضية نمرة ١١٨٦ سنة ١٨٩٩ المودع فيه حكم نزع الملكية وحكم البيع وشروطه وبقية الاوراق ثم يحضر امام المحكمة في اليوم والساعة المحددين لقبول المزايدة منه هذا وان قلم الكتاب يعتبر هذا الاعلان لمن يكن له حق على تلك العين من التسجيلات ونحوها لو كان هناك صاحب حق أو تسجيل ولا يكون مسؤولاً عن شيء بعد هذا الاعلان

تحريراً في ٢ مايو سنة ٩٠٠

كاتب أول المحكمة

امضا

التعديلات القانونية

لعام ١٨٩٧

نحز طبع الجزء الرابع من التعديلات القانونية التي أدخلت على قوانين المحاكم الاهلية في بحر سنة ١٨٩٧ وأضيفت عليه اللوائح والقرارات الآتية وهي - لائحة تنفيذية لالغاء أقلام بيت المال وترتيب المجالس الحسينية وقرارات نظارة الحفانية بشأن دوائر اختصاص محاكم مصر الجزئية ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الشرعية وقرار بخصوص المحلات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة تأديب القضاة الشرعيين ولائحة الرسوم القضائية للمحاكم الاهلية

وهذا الجزء مؤلف من ٩١ صفحة وطبع على ذات قطع القوانين الاهلية ليكن ضمه اليها وقد جعل فهرست محتوياته يستدل منه بكل سهولة عن المراد البحث عليه اما ثمنه خمسة قروش صاغ ويطلب من ادارة المطبعة العمومية بمصر من اسكندر آصاف

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE

Paraitissant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs

S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 15

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت

مؤسسها « أمين شميل »

يديرها ويحررها

سليم بستر و إبراهيم جمال المحاميان

اشتراكها السنوي

٩٦ غرساً صاعاً ونصف (٢٥ فرنكا)

تدفع سلفاً

(إدارة الجريدة بشارع عابدين عمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

﴿ هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية ﴾

الحاكم الاهلي

ترجمة التقرير المرفوع من جناب المستشار القضائي

عن سنة ١٨٩٩ .

(تابع ماقبله)

ومعلوم أن مقترحات الحكومة الاصلية

كانت متعلقة بالمادتين ٩ و ١١ من لائحة ترتيب

الحاكم المختلطة وما كان القصد منها تقرير مبدأ

جديد بل السعي في منع تلك الحاكم فقط بما

تعتبره الحكومة توسعاً غير مباح في المعنى الحقيقي

لهايتين المادتين فالامر الاول المدرج ذلك المنشور

الذي كانت تشكي منه الحكومة هو ميل تلك

الحاكم المتزايد للتدخل في الاجراءات التي هي

من شؤون الحكومة خاصة ولاعطاها لنفسها

سلطة هي في كل البلاد الاخرى من حقوق

حكوماتها العامة المرتبطة بها وهي بميدة بالضرورة

عن مراقبة الحاكم فلهذا الغرض اقترح تعديل

المادة الحادية عشرة القاضي بعدم اختصاص تلك

الحاكم بنظر الدعاوي الناشئة عن الاعمال التي

تتخذها الحكومة في صالح القطر العمومية أو

عن اجراءات تجربتها تنفيذاً أو تطبيقاً لاوامر

عالية أو لوائح متعلقة بالادارة العمومية

والامر الثاني المترتب عليه الشكوى أيضاً

هو ميل الحاكم المختلطة لاثبات اختصاصها في

كل دعوى يظهر للاجنبي صالح فيها دون أن

اليه تشمل « كافة الاشخاص الذين ليس لهم

سلطة قضائية تحفظ على تركاتهم »

وقد قصد الشارع بداهة أن يمهّد للمجالس

الحسبية تركة كل شخص توفي بالقطر ولم تكن

له ساطة مدنية ولا سلطة دينية متوسطة باتخاذ

الاجراءات التحفظية اللازمة لصيانة حقوق جميع

أولي الشأن صيانة شرعية

على أن تركت المراكشين كانت دائماً من

اختصاص الحاكم الشرعي المصري وغاية ما ترتب

على صدور الامر العالي المؤرخ ١٩ نوفمبر سنة

٩٦ هو أن المجالس الحسبية حلت محل هاته

الحاكم في هذا الاختصاص

فبناء على ما ذكر يجب من الآن فصاعداً

على المجالس الحسبية في المحافظات والمديريات

والمراكز أن تشغل بتركات المراكشين كبقي

تركات رعايا الحكومة المحلية الذين لا يتبعون

البطركخانه فبالنسبة للقصر والمحجور عليهم

والغائبين من المراكشين وبالنسبة لوصيائهم

وقوامهم ووكلائهم تؤدي هاته المجالس الاختصاصات

المحولة لها بموجب الامر العالي المؤرخ ١٩ نوفمبر

سنة ٩٦ واللائحة التنفيذية الصادرة في ٢٦

يناير سنة ٩٧ فيما يخص بكافة الاهالي الداخلين

تحت سلطة الحاكم الشرعية فيما يتعلق بالاحوال

الشخصية اه

تركات المراكشين

أصدرت نظارة الحقاينيه في مايو الجاري

القرار الآتي نصه

« انه بالنظر للشكوى التي قدمت للنظارة

من أكبر التجار المراكشين المتقربين في القطر

المصري قد خصت بالاتحاد مع نظارة الداخلية

ما يأتي

أولاً - صفة وحدود سلطة الحاج محمد

الحلو رئيس طائفة التجار المراكشين

ثانياً - اختصاصات المجالس الحسبية فيما

يتعلق بتركات المراكشين المتوفين بالقطر المصري

فأوضح لهما في فخص هاتين المسألتين ما يأتي

أولاً أن الحكومة المصرية لم تعترف للحاج

محمد الحلو المذكور الا بصفة واحدة وهي رئاسة

طائفة التجار المراكشين التي لا تخول له الحق

في التدخل أو التوسط بأية كيفية كانت في تركات

المراكشين بالقطر المصري

ثانياً - أنه بناء على ما نص بالامر العالي

الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ فإن كافة تركات

المراكشين الذين يتوفون بالقطر المصري

ويتركون فيها أموالاً تكون من اختصاص المجالس

الحسبية كبقي تركات رعايا الحكومة المحلية الذين

لا يتبعون البطركخانه اذ إن لفظة (أهالي)

المستعملة في المادة الثانية من الامر العالي المشار

ترامي أن اختصاصها لا يكون الا بالنظر الى جنسية الخصوم على مقتضى المادة التاسعة التي نصها تختص هذه المحاكم دون غيرها بالحكم في كافة الدعاوي الواقعة في المواد المدنية والتجارية بين الاهالي والاجانب أو بين الاجانب المتخاني التبعية ما عدا ما يتعلق بالاحوال الشخصية ،

وطلبت أخيراً الحكومة أن النص الجديد للمادة التاسعة يكون موضعاً جلياً عدم اختصاص تلك المحاكم بالمحكم في دعاوي الحقوق العينية المتعلقة بالمعار الواقعة بين الاهالي كما هو مقترح في المنشور

وقد اجتمعت اللجنة الدولية السابق ذكرها بسراي نظارة الخارجية تحت رئاسة سعادة ناظرها في ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٨ وعضوية مندوبي الاربع عشرة دولة ذوات الشأن للبحث في هذه المسائل ثم عرضت نتيجة أعمالها على الدول الا انه قبل التمكن من الحصول على أي اتفاق على هذه المقترحات كانت انتهت مدة الخمس سنوات وبناء عليه تجددت مدة المحاكم المختلطة لسنة واحدة فقط أعني لغاية أول فبراير سنة ١٩٠٠

وفي أثناء ذلك اتسع للجنة مجال النظر فنظرت بناء على طلب بعض الاود التجارية وبرضاء الدول في قانون الافلاس سيما في مسألتين . الاولى مسألة تحويل المحاكم المختلطة سلطة جنائية في قضايا الافلاس المقامة أمامها للفصل فيها مديناً . الثانية استصواب ادخال طريقة التصفية القضائية أو المصالحات مع الغرماء المتبعة عادة في البلاد الاوروبية وعوضاً عن الافلاس والسبب في الاقتراح الاول هو انه بالنظر لطول المدة الذي لا بد منه الناشئ عن المخاضات الضرورية بين المحاكم والسلطة القضائية في تلك الاحوال يتمكن المفسد دائماً من مباحرة القطر مع ما يكون في صندوقه وجميع ما يمكنه الاستيلاء عليه قبل يسر الحصول على أمر بالقبض عليه من فصله فلهذا اقترح تحويل المحاكم المختلطة الحكم بحالة المتفالس على الحبس في كل قضية افلاس منظورة أمامها بناء على طلب النيابة العمومية حتى قبل صدور

أي أمر بالبيع بالمرزاد وكذلك السلطة في توقيع العقاب بالحبس عند ثبوت التهمة

وكانت نتيجة أعمال اللجنة في كل هذه المواد عرض عدد من الاوامر العالية على الدول فقبل أغلبها تلك الاوامر بينما قبول الدول الاخرى يظهر أنه أصبح مضموناً وزيادة على المشروعات التي أعدتها لجنة سنة ١٨٩٨ وسنة ١٨٩٩ عرضت الحكومة أيضاً عدداً من المشروعات التي قبلتها لجنة سنة ١٨٩٠ ثم تركت في حيز الاهمال سنين عديدة وصار احياؤها في هذه الايام واستلفتت من أجلها أنظار الدول التي لم تكن أقرت عليها ثم انه قد عرض على الدول أخيراً ثلاث مشروعات أوامر عالية بدون أن يطلع عليها أية لجنة دولية ومن الضروري حينئذ ان اعرب بطريق الإيجاز عن نصوص كل هذه المقترحات الجديدة التي على وشك الدخول في التشريع المختلط في القطر المصري واني سأجري البحث فيها بالترتيب الذي صار ذكرها فيه

اولا ما يتعلق باختصاص المحاكم المختلطة (المادة التاسعة من لائحة ترتيبها) فلم تنل الحكومة قبول اللجنة الدولية لكل ما عرضته عليها سيما ما اقترحته من ان يدرج في القانون المبدأ الذي بمقتضاه يكون اختصاص المحاكم المختلطة باعتبار جنسية الخصام الداخليين في الدعوى فقط لا بمجرد وجود أي صالح لاجنبي فيها لكن قبل اقتراحها في مسائل أخرى فحصل تقدم عظيم خصوصاً فيما يتعلق بالنزاع الصوري وحجز ما للمدين لدى الغير ويمكن تلخيصها كالآتي

(١) احدى الطرق التي هي اكثر استعمالاً لحمل المحاكم المختلطة مختصة بالحكم في الدعاوي هي تنازل احد التجار المتخاصمين عن الديون تنازلاً صورياً لاحد الاجانب فانه من الواضح انه متى كان الدائن والمدين من جنسية واحدة فصاحة الاختصاص في الفصل المحكمة القضائية اذا كان الخصمان أجنبيين من تبعة واحدة والمحاكم الاهلية اذا

كان الخصمان من الاهالي فلاجل ان ينزع الاختصاص من هاتين السلطين اتخذ بعض الدائنين قليبي الذمة هذه الحيلة السهلة وهي تحويل الديون الى اجنبي وبذلك كانت المحاكم المختلطة تصبح في الحال صاحبة الاختصاص وهذا التحويل كان يحصل عادة بدون قبول المدين فالأقرار القضائي على تلك المحاولة ظلم بين سيما في حالة ما اذا كان المدين احد الاهالي وأجرى التعهد مع وطني آخر على مقتضى تشريع القوانين الاهلية فان مبدأ الشريعة الغراء الذي وضع في المادة ٣٤٩ من القانون المدني الاهلي يقضي بان ملكية الديون لا تنتقل ولا يعتبر بيعها صحيحاً الا اذا رضى المدين بذلك ولكن قد حصل تلافي هذا الامر بتعديل المادة ٤٣٦ من القانون المدني والمادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات وسيقرر الآن ان لا تنتقل التعهدات المدنية المحضة الواقعة بين الاهالي الا اذا رضى المدين بذلك ولا يثبت الرضا الا بالكتابة او بواسطة البين

(ب) وهناك حيلة أخرى للفرار من قواعد الاختصاص وهي سوء استعمال الطريقة المعروفة في المحاكم بالحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير . مثلاً دائن وطني له دعوى على مدين وطني يحجز ذلك الدائن على اجنبي بحجة ان هذا الاجنبي مدين لمدينه ويسعى في نواله أمراً يمنع ذلك الاجنبي من اعطاء المدين الاول دينه الذي هو عليه او دائن ومدين وطنيان رفعت قضيتهم للمحاكم الاهلية للنظر فيها فيينا الدعوى منظورة امام المحاكم واذا باجنبي يحجز بين يدي المدعي عليه بمدتواطوها على ذلك على مبلغ وهمي يدعى به على المدعي ويطلب عند صدور الحكم لصالح المدعي ان لا يدفع المدعي عليه المبلغ للمدعي بل لا يسلم الا له فتصير في هاتين الحالتين المحاكم المختلطة مختصة وبناء على ذلك يتعطل سير القضية المقامة امام المحاكم الاهلية فتتلافي هذا الضرر اليين ولو لحد معلوم على الاقل تقرر ما يأتي

(١) في حالة حصول الحجز من وطني ضد وطني آخر بين يدي أجنبي تقام دعوى بتثبيت الحجز امام المحاكم المختلطة أما القضية المقامة بين الوطنيين فتبقى من اختصاص المحاكم الاهلية

(٢) اذا وقع اجنبي اثناء دعوى مقامة بين وطنيين امام المحاكم الاهلية حجراً على الدين المتنازع فيه فهذا الحجز لا يكون له تأثير الا على ما تحكم به نهائياً المحاكم الاهلية وليس لموقع الحجز ان يسير في الدعوى ضد الشخص الموقع عليه الحجز الا بعد انتهاء القضية المقامة كل ذلك فيما عدا الحالة التي يتفق فيها المدين والمحجوز لديه او يضع الخصام بانفسهم حداً نهائياً للدعوى ثم ان الحكومة تطبيقاً للمبدأ الذي أبدته فيما يتعلق بالدليل الحقيقي لاختصاص المحاكم المختلطة اقترحت أيضاً أن تكون الاشخاص المنوية المصرية خاضعة لذات قواعد الاختصاص التي يخضع لها الاشخاص الحقيقيون فتكون الدائرة السنية والسكك الحديدية ومجلس بلدي الاسكندرية وشركات المساهمة المصرية (المشكلة في القطر المصري على مقتضى القانون ٢ كلها خاضعة لسلطة المحاكم الاهلية فيما يقع بينها وبين الاهالي من الدعاوى لكن نظراً لتصميم اللجنة والدول على عدم قبول هذه المقترحات اضطرت الحكومة أن تتنازل عن كل طلباتها في هذا الصدد ما عدا طلبها المتعلق بمجلس بلدي الاسكندرية (ج) وقد قبل ما اقترحت به الحكومة من من ادخل نص مقتضاه عدم اختصاص المحاكم المختلطة بالقضايا المتعلقة بالعقار الواقعة بين الاهالي وهذا لم يكن الا تأييداً رسمياً للطريقة التي كانت تتبعها دائماً محكمه استئناف الاسكندرية في جميع أحكامها

ثانياً - كان القصد من المادة الحادية عشرة من لائحة المحاكم المختلطة منع تلك المحاكم من ان تتدخل في اجراءات الحكومة التي تجريها في حدود سلطتها المطلقة لكن نص هذه المادة لم يكن مرضياً بالكلية فقد نشأ عنه جدال كثير .

مثلا حقوق الاجانب المكتسبة التي يكون التعدي عليها موجباً لطلب التضمنات لم تكن معروفة ولا محدودة بوجه من الوجوه في نص تلك المادة بخلاف النص الجديد الذي صار اعتماداً من اللجنة فانه يستلزم ان مثل هذه الحقوق يجب أن تكون قد حصل الاقرار عليها أما بمعاهدة أو بلائحة أو بمقد فإضافة هذه الاناظر الى تلك المادة صار من المنظور أن قضايا معينة من نوع بعض القضايا التي كانت تتقدم بنجاح في الايام الماضية والتي لم تكن فيها الحقوق المكتسبة مؤسسة على أية لائحة أو معاهدة أو عقد لاتقع ثانياً تحت سلطة المحاكم المختلطة وذلك رغم أن كل احتياط يكون ربما حصل اثناء مباحثات اللجنة ثالثاً - التغييرات في قانون الافلاس والتفليس تتعلق كما تقدم بمسألتين مهمتين . الاولى مسألة الاختصاص الجنائي . والثانية مسألة التصفية القضائية عوضاً عن التفليس

ففي ما يتعلق بالمسألة الاولى معلوم أن السلطة الجنائية للمحاكم المختلطة كانت تنحصر الآن في الجنائيات والجنح التي تنسب للقضاة أو المحلفين أو المأمورين الموظفين في المحاكم اذا اتهموا بارتكابها اثناء تأدية وظائفهم وفي الجنائيات والجنح التي تقع في حق من ذكروا اثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها وفي الجنائيات والجنح التي تقع مباشرة لمعارضة تنفيذ الاحكام والاوامر القضائية ولكن امتدت تلك السلطة الى جرائم التفليس بالتقصير والتدليس التي ارتكبتها التجار المفلسون المنظورة قضاياهم امام المحاكم المختلطة أو الذين قضايهم قابله للتنظر امامها حينئذ صار للمحاكم المختلطة ان تصدر الحكم بالحبس من سنتين الى خمس سنوات على من أفلس بطريق التدليس ومن شهر واحد الى سنتين على من أفلس بالتقصير أعني من أجل ارتكابه جرائم قبلية الاهمية كاتيانه أعمالاً مغايرة لمقتضى الصواب وبدون ترو ولا تعقل كدفعه عنماً بعد توقفه عنه لمطوب أحد مدينيه اضراراً بباقي الغرماء وكاماله تحرير دفاتر الحسابات ولأجل الوصول

لردع هذه الجرائم أصبح من الضروري تغيير قانون تحقيق الجنائيات تغييراً أخفيفاً (المواد ١٨ و ٨١ و ٧٢ و ١٠٠) فيما يختص بالقبض على الاشخاص الذين يخشى من حالة سيرهم ان يولوا الادبار تحلوا من طائلة العقاب وقد تقرر أخيراً أن يضاف الى المادة ٢٧ من اللائحة ترتيب المحاكم المختلطة انه متى كان المتهم أجنبياً يقوم بوظائف النيابة في تلك الدعاوى أحد رجال القضاء الاوروبيين يعني انه لا تقوم الدعوى العمومية الا بقبول ونحت ادارة النائب العمومي الاوروبي أما ما يختص بالتصفية القضائية فطريقة قانون التجارة قد تغيرت بالكلية بادخال المبدأ المستعمل الآن كثيراً أعني مبدأ المصالحات مع الغرماء عوضاً عن الافلاس أو مبدأ الصلح الاحتياطي وقد أدخل هذا المبدأ في اللائحة الانكليزية بناء على طلب العالم التجاري الذي أراد أن يكون أصحاب الذمة الطاهرة من التجار المتكودي الحظ الذين لم يكن ذهاب ثروتهم ناشئاً عنهم بل عن ظروف أحوال ليسوا بمسؤولين عنها مطلقاً أو كانت المسؤولية عائدة عليهم جزئياً فقط غير معاملين بقساوة شديدة مثل غيرهم من التجار العديمي الذمة والشرف أو المتصنعين للتجارة المتهورين الذين يحق معاملتهم بمقتضى الاحكام الاعتيادية للافلاس ولا يستحقون الرأفة بهم والشفقة عليهم . وقد تقرر هذا المبدأ المعقول ذو الشفقة والرأفة من ذلك الحين في قوانين فرنسا وبلجيكا وفي بعض بلاد أخرى (انظر لائحة فرنسا الصادرة في ٤ مارس سنة ١٨٨٩ ولائحة بلجيكا المؤرخة احداها في ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٣ والثانية في ٢٩ يونيو سنة ١٨٨٧)

وطبقاً للمشروع الذي أقرت عليه اللجنة الدولية والدول يمكن تطبيق هذا المبدأ المستدعى للرأفة على التاجر صاحب الذمة سيئ البخت بشرط ان يكون أغلب الغرماء الخازين لثلاثة أرباع الديون المحقة يرغبون في ذلك الا ان رأي الغرماء في هذا الشأن يتوقف تنفيذه على تصديق المحكمة التجارية بقرار بعد اتخاذها الطرق

التي تتأكد بسببها من توفر الشروط الضرورية المفروضة قانوناً لمنح هذه المرحومة وفي المدين بشروط المصالحة يكون برئاً من كافة ديونه (المادة ٢٠٩) لكن المصالحة نفسها تبقى خاضعة لكل أسباب البطلان والفسخ المختصة بالمصالحة بعد الافلاس (المادة ٢٠٨)

اما اذا رأت المحكمة أثناء التصفية التي في خلالها يبقى المدين قائماً بأشغاله داعياً للتشكك في سلامة نيته فيمكنها في أي وقت ان تحكم بافلاسه (المادة ٢١٠)

وقد أبدت المحكمة التجارية البريطانية بالاسكندرية رغبتها في أن بعض المشاركة في مراقبة التصفيات تمنح للدائنين أنفسهم وتم ذلك اذ تقرر في المادة ٢٠٨ أنه يجوز للدائنين في اجتماعهم الاول أو في أي اجتماع آخر أن يتدبوا واحداً أو ثلاثة أعضاء منهم لاجل أن يلاحظوا ادارة وكلاء الدائنين ويكون للدائنين المتدبين الحق في أن يفحصوا دفاتر المدين وأوراقه وأن يكونوا سبباً في اتخاذ أي تدبير يرى صلاحيته لكل جماعة الدائنين وبالطبع ليس للدائنين المتدبين في مقابلة أعمالهم شيء الا ان تقرر في القانون يضمن أهمية أعمالهم حيث ان وكلاء الدائنين لا يمكنهم بيع أمتعة المدين أو الأشياء اللازمة لتشغيل محال تجارته أو المشروع في أي اجراء قضائي بدون أن يشاوروهم (المواد ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٨٦)

ومن هذا المختصر الواضح يظهر أن قانون التصفية القضائية يتبع في نقطه المهمة أحكام القانون الانكليزي الذي أصدره البرلمان في جلسته السنوية المنعقدة في السنة السادسة والاربعين الى السنة السابعة والاربعين من حكم جلالة الملكة فكتوريا في المادة الثامنة عشرة والتاسعة عشرة من الباب الثاني والخمسين كما أنه يتبع القانونين الفرنسي والبلجيكي

رابعاً - وغير ما تقدم من المسائل التي فحصتها اللجنة الدولية سنة ١٨٩٨ وسنة ١٨٩٩ بقي عدد من المشروعات التي نظرتها اللجنة السالفة

في سنة ١٨٩٠ بدون أن يتم في أمره شيء كما أشرنا الى ذلك قبل فاستدعي الحال لنظر الدول فيه في الوقت الحالي ويمكن بطريق الاختصار تلخيص تلك المشروعات كما يأتي

(١) الموظفون السياسيون والقنصلون المرسلون من حكومتهم الى القطر المصري يتمتعون بامتياز يجمعهم كأئهم مقيمون ببلادهم وليسوا بموجودين فيه حتى لا يمكن بأي حال من الاحوال اقامة الدعوى عليهم في المحاكم المختلطة الا أن هذا الامتياز أصبح حلاً ثقيلاً عليهم حيث قد قررت المحاكم المختلطة أن امتيازهم هذا أمر لازم لا يمكنهم أن يعدلوا عنه كما أنه لا يمكنهم أن يرفعوا على مدينهم دعوى أمام المحاكم المختلطة حتى ولو كانت للحصول على أجرة أملاكهم ممن أستاذجروها وتأخر عن دفع أجرتها مع أنه من المقررة عادة في أوروبا أن السفراء والاشخاص الآخرين المتمتعين بالامتياز المذكور يمكنهم أن يتنازلوا عنه في المواد المدنية إذا ارادوا ذلك ويرفعوا دعواهم بصفة مدعين أمام محاكم البلاد التي هم معتمدون فيها (أنظر مؤلف هول في القانون الدولي الطبعة الرابعة صحيفة ١٨٠ و ١٨١ وكذلك مؤلف ريفيه في حقوق الشعوب الجزء الاول صحيفة ٤٩٥) فطبقاً على تلك المبادئ تقرر في اللائحة الجديدة أنه يسوغ لهم رفع دعواهم أمام المحاكم المختلطة المصرية بصفة مدعين فقط دون أن يكونوا خاضعين لسلطانها بصفهم مدعى عليهم الا اذا وجه عليهم المدعى عليه أثناء اقامة الدعوى الاصلية دعوى أخرى بشرط أن تكون هذه الدعوى لا تتجاوز قيمتها الدعوى الاصلية لكن اذا كانوا مشغولين بالتجارة أو الصناعة أو كانوا مالكيين لعقارات أو كانوا يتجرون فيها أو يتفنون منها في القطر المصري يكونون خاضعين لسلطة المحاكم المختلطة المصرية بالنسبة لكل الاشغال التجارية أو الصناعية وكافة الدعاوي العينية العقارية التي لا يكون لصفتهم الرسمية دخل فيها

(ب) مشروع آخر قضى بتغيير المادة ٧٤١

من القانون المدني الديون الممتازة على المقارات يلزم أن تسجل لاجل أن تكون حجة على الغير فان المادة ٧٤١ من القانون المدني لم تستثن من هذه القاعدة الا المصاريف القضائية ومرتبات الخدمة والمستخدمين والعملة فحينئذ طلبات الاموال المستحقة للحكومة لم تكن ديوناً ممتازة عندما يشاركها دائنون مرتبون أو ممتازون لكن قضت الضرورة أن تلك الاموال تكون تكون ممتازة فضلاً عن كون مقدارها بالنسبة لقيمة العقار عادة طفيفاً جداً لدرجة أن مخالفة المبدأ العمومي القاضي بعلانية ما عدا المقار من الديون لا يحتمل أن تلحق ضرراً ما باسم واعتبار أصحاب العقار

(ج) واقترح مشروع آخر يختص بتعديل كيفية تحصيل أموال الحكومة فقد كانت المحاكم المختلطة تقرر أنه في حالة ما تكون المقارات مرهونة لاجني لا يمكن بيع تلك المقارات لاجل تحصيل الاموال الا على مقتضى أحكام قانون المرافعات المختلط والاجراءات المدنية به كاستيفاد من مراجعة الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٩ يناير سنة ١٨٨٨ المدرج في المجموعة الرسمية صحيفة ٨ جزء رابع عشر وحينئذ كانت تحكم بعدم انطباق الامر العالي الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠ الذي أوجد تسهلاً كثيراً جداً في مثل تلك الحالة فمشروع الامر العالي المنو عن اقتراحه يزيل هذا المحذور فضلاً عن كونه يحمل لتلك الديون ضمانات كافية لحماية صوابع الدائنين المرتنين للعقار المباع

(د) ويمكنني أيضاً فيما يختص بالمقترحات التي التي عرضت على لجنة سنة ١٨٩٠ أن أذكر مشروع أمر عال جديد متعلق باختصاص القضاء الجزئيين في المحاكم المختلطة فقد كان اختصاص هؤلاء القضاء على مقتضى المادة ٢٨ من قانون المرافعات المختلطة يقتصر على القضايا المدنية الصغيرة جداً وحينئذ فكل قضية تجارية مهما كانت حقارة قيمتها لا يمكن اقامتها الا أمام المحاكم الابتدائية ولكن بالمشروع

الجديد تم سلطتهم ويمتد اختصاصهم الى المواد التجارية ماعدا قضايا الافلاس ثم أنه يجوز لهم ان يحكموا لغاية ١٠٠٠ غرش بعد أن كانوا لا يتجاوزون الحكم بأكثر من ٨٠٠ غرش في الأحكام النهائية ويجوز لهم أيضاً ان يحكموا لغاية ١٠٠٠ غرش في الأحكام القابلة للاستئناف بعد أن كانوا لا يحكمون فيها بأكثر من ٢٠٠٠ غرش فتصبح سلطتهم وسلطة القضاة الجزئيين في المحاكم الاهلية متساويتين

خامساً - وفي النهاية يجب أن أذكر الثلاثة الأوامر العالية التي صار اقتراحها على الدول بدون أن تعرض على أي لجنة دولية

(أ) فواحد منها يختص بقانون الشفعة

(ب) والثاني بقانون المقرضين على رهن

(ج) والثالث بصندوق الدين

١٠ - ان قانون الشفعة الحالي طالبا نشأته ضرر دائم لكثير من الناس وتسببت عنه شكاوي خصوصاً من مصلحة الدومين ومشروع الامر العالمي المقترح في هذا الشأن ولو لم يعرض على لجنة دولية فقد صادقت على أحكامه محكمة الاستئناف المختلطة وأيدتها في جلسيتها المنعقدتين في ١٨ يناير و١٢ يونيه سنة ١٨٩٨

الشفعة هي حكم خاص بالشريعة الفراء ينحول لبعض الناس شركاء ومنفعين أو ملاك مجاورين الحق في أن يحلوا بأنفسهم محل مشتر معين بواسطة دفع الثمن المعروض والمصاريف التي صرفت الا أن قواعد الشفعة لم توضع كما ينبغي في القانون المختلط إذ أن واضعي هذه القوانين ربما لم يكونوا على علم تام بحقائق تفاصيلها على أن أهمية هذا الموضوع ظاهرة جلية لان حق الشفعة يعتبر عائقاً عظيماً لحرية المعاملات في العقار الذي هو أهم منبع للثروة في البلاد الزراعية فكان من الضروري تفسير الاحوال التي تجوز فيها الشفعة بكيفية أوضح بل من الضروري وضع اجراءات تكون مرضية أكثر في استعمال هذا الحق وخصوصاً تحديد الزمن الذي خلاله يسوغ قبول الشفعة لاجل منع تعليقها لاجل

غير مسمى حتى لا يبقى المشترون الحديثون مهملين على الدوام بالاخذ بها

نعم ان المادة ١٠١ من القانون المدني تقتضي بأن الاشخاص الذين لهم الحق في الاخذ بالشفعة يلزم ان يستعملوا حقهم في الاربع والعشرين ساعة من وقت اعلانهم ببدء رغبتهم الا أنه في حالة ما اذا كان المبيع أرضاً شاسعة أو متفرقة كما يحصل في مصالحة الدومين يتعسر بالطبع على المشتري معرفة جميع الحيران حتى يعلن كل واحد منهم وبما ان المحاكم المختلطة قررت أن تحفظ الحق للمدعي بالشفعة أو ضياعه مترتب على علمه بالبيع أو جهله به كانت تميز أحياناً قبول طلب والشفعة بعد ان تكون ملكية المبيع قد انتقلت الى المشتري بنحو تسعة أشهر أو عشرة بل ولو مضى من زمن البيع أكثر من سنة ولكن في المنشور المبعوث به الى الدول في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨ أبدت الحكومة أملها بان نصوص الامر العالمي المقترح لتصديقها عليه ستكون كافية بمنع تلك الاضرار الناتجة عن الطريقة الحالية واضرار أخرى

(ب) عرض على الدول في منشور بتاريخ

اول اغسطس سنة ١٨٩٩ مشروع أمر عال بشأن تنظيم محال القرض على رهن وسبب هذا المنشور طلب شركة فرنساوية مؤسسة في القطر المصري قبل تشكيل المحاكم المختلطة لادخال تعديل على القانون التجاري وأرسل ذلك الطلب الى نظارة الخارجية من الوكالة الفرنسية بمصر مصحوباً بالرجاء الشديد في النظر اليه بعين الاهمية فعلى مقتضى المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط لا يمكن بيع الاشياء المرهونة الا بعد اعلان المدين واعمال جملة اجراءات أخرى وبناء على ذلك قررت محكمة الاستئناف المختلطة بان تسري تلك النصوص على محال اقراض النقود على رهن كما تسري على الدائنين المرتنين الاخر ولكن بنك الرهونات المصري أرى بان معظم المدينين لم يكونوا معلومين عنده اذ انهم لم يعطوه أسماءهم وأرى أن قيامه

بالشروط المقررة في المادة ٨٤ غير ممكن وأنه يجلب له الخراب سيما في السلف التي ألوف منها تقل قيمتها عن عشرة فرنكات وحقيقة بعد صدور هذا الحكم صار بنك الرهونات في حالة لا تمكنه من الاستمرار في عمله ولا من التصفية فبناء على ذلك عرضت الحكومة على الدول مشروعاً بتعديل هذه المادة وانتهزت الفرصة في الوقت عينه بتقرير الشروط التي يمكن بمقتضاها التصريح في المستقبل بفتح مثل هذه المحال حيث انها لم تكن اذ ذاك خاضعة لاي مراقبة أو مناظرة ادارية

(ج) وفي النهاية عرضت الحكومة في منشورها الرقم ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٩ على الدول الموقعة على اتفاق لوندرد المؤرخ في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ مشروع أمر عال يختص بصندوق الدين يقضي بان أغلبية آراء أعضائه تكون كافية في كل قراراته ماعدا ما يتعلق منها بالنفقات العسكرية وكانت في هذا الامر العالمي القاضية على مسألة يؤسف على حصولها وقع فيها نزاع كثير أثناء القضية الشهيرة المتعلقة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري قررة أغلبية أعضاء صندوق الدين من أجل مصاريف حرب السودان في سنة ١٨٩٦ وهي أي مسألة قرارات صندوق الدين ان كان يسوغ بت الحكم فيها بأغلبية آراء الاعضاء أم لا بد من الاجماع فالحكام المختلطة لم تفصل في هذه القضية لكن هذه المسألة أصبح أمرها منياً

وقضى أيضاً هذا الامر العالمي بأنه لا يجوز لصندوق الدين التصديق في أي حال من الاحوال على صرف أية نفقة غير اعتيادية مهما كان نوعها من النقود الاحتياطية الا اذا كان الباقي بعد خصم هذه النفقة وما يكون مخصصاً لصرفه في شؤون أخرى من تلك النقود الاحتياطية يزيد عن ثمانمائة ألف جنيه مصري وبما أن هذا الامر العالمي نال مصادقة الدول قد صار نشره في ١٢ نوفمبر الماضي (انظر الوقائع المصرية تاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

ومما تقدم يتضح ان أعمال اللجنة الدولية الحديثة قد أنتجت ثمرة عظيمة وان سنة ١٨٩٩ كانت حجة الفوائد فيما يخص بالتشريع المختلط خلافاً للعادة

أقلام التسجيل وطرق التسجيل العقاري
قد أثبت في تقرير في العام الماضي الارتباك والضرر العظيم الناشئين فعلا عن وجود ثلاث جهات مختلفة في القطر المصري معدة لتسجيل المعاملات الخاصة بالعقار ومستندات الملكية العينية الأخرى وهي المحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية والمحاكم الأهلية وقد أُنْطِبت اذ ذاك في الفوائد الجزيلة التي تعود على البلاد المصرية من توحيد أقلام التسجيل وما أجريته بعد من البحث في هذا الموضوع أيد ما قلته فلذلك اردت ان أقول هذه السنة شيئاً زيادة عما قلته قبل في هذا الشأن

أولا غير خاف انه في الظروف الحالية في القطر المصري كل مشروع يقضي بتفويض الامر للحكومة المصرية وحدها في مراقبة وإدارة طريقة منظمة جديدة لأقلام التسجيل لا ينال قبولاً ما دامت العقود المراد تسجيلها تخص أجانب ووطنيين معاً وبما أن المحاكم المختلطة لها بدون شك في الوقت الحاضر النصيب الاوفر في عمل التسجيل فبالطبع تكون نائبة عن العنصر الاجنبي في أي مشروع نظام جديد في هذا الموضوع

انما البدء الآن في رسم مشروع ذلك التوحيد ولو كان رسماً بسيطاً يكون سابقاً أو انه اذا اعتبر المشروع ممكناً اجراؤه فالتفاصيل بغير شك يصير وضعها باتفاق تام مع محكمة الاستئناف المختلطة والجهات الأخرى ذات الشأن وعندئذ تبدو مشكلة أخرى جديرة بالبحث وهي اذا كان يحسن تعديل نفس المبدأ الذي أسست عليه طريقة التسجيل الحالية وهذا الامر أكثر أهمية مع تنفيذ مشروع توحيد أقلام التسجيل في آن واحد أما معرفة المنافع والمضار الخاصة بكل

طريقة من الطرق المختلفة في التسجيل العقاري فهي مشكلة ذات صعوبة عظيمة جداً والبحث جار في هذا الموضوع في الوقت الحالي في كل البلاد تقريباً بدرجة تختلف في الكثرة والقلة وفي الواقع انه موضوع علمي دقيق جداً للدرجة التي لا يمكن معها البحث فيه هنا بالتفصيل ويلزم لمن يهمه امره مراجعة المؤلفات العلمية المعبرة المديدة كتأليف شوارتس وفرتسكيو بركدال ووليم روبرت شلدون وأمانوول بيسون وكذلك محاضر قومسيون التاريخ الصادر بتشكيله في فرنسا ذكريتو بتاريخ ١٨٩١

الا انه بالاختصار يمكن تلخيص المسألة كما يأتي
الطريقة المتبعة في القطر المصري وهي تسجيل العقود المختلفة عن طريقة تسجيل الصكوك صار أخذها من فرنسا وهي متبعة في ايطاليا والبلجيك ولغاية الآن في جزء من الجزائر البريطانية لكن هذه الطريقة لها مضار كبرى يمكن بيانها كالآتي

١ - بما أن التسجيل يحصل بدون أدنى فحص ابتدائي للعقود المقدمة للتسجيل فهذا التسجيل لا يكون ضامناً للصدق أو صحة العقود المسجلة وبعبارة أخرى لا يكون أباتاً للحق المشتمل عليه العقد

٢ - العلانية التي تقضي بها الطريقة الحالية غير كافية حيث انه لا يوجد الزام لاي شخص بتسجيل الملكية عند الوفاة فحينئذ كثيراً ما يصعب جداً معرفة ملاك العقار المتتابعين وفحص حقوقهم في الملكية البقية تأتي

محكمة الجيزة الجزئية

اعلان

في قضية نمرة ٣٦٧ سنة ١٨٩٥

نشره نائيه

انه في يوم الثلاثاء ٢٩ مايو سنة ١٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بجلسة المزايدات العمومية

التي ستعقد بمحكمة الجيزة الجزئية الكائن مركزها بسراي مديرية الجيزة

سيصير الشروع في بيع المنزلين الآتي بيانهما تعلق كل من ابراهيم سعودي المقيم بمصر بباب البحر تبع قسم الازبكية وورثة المرحوم علي سعودي وهم محمد علي سعودي والحريمتان نبيه وسكينة وصديقه بنات علي سعودي والحرمه نقيسه زوجة علي سعودي القاطنين بالكفر القبلي بباب الوداع بمصر القديمة وورثة المرحوم عبد الواحد محمد الزيني وهم حسن عبد الواحد ومحمد عبد الواحد محمد الزيني وعبد الغني عبد الواحد محمد الزيني وصالح عبد الواحد محمد الزيني والحريمتان مبروكه وأم الهنا بنيتي عبد الواحد محمد الزيني القاطنين بناحية النوات جيزه

أولا منزل كائن بحارة الديابيه بناحية النوات جيزه محدود بمحدود أربع الحد القبلي سيد احمد أبو حباب الله وأخيه زايد والحد الشرقي حسن المعجمي والحد الغربي الشيخ صباح والحد البحري طريق

ثانياً منزل كائن بالناحية المذكوره بالحاره المذكوره محدود بمحدود أربع الحد البحري المعجمي أبو حسين والحد القبلي طريق والحد الشرقي الحاج أبو المجد والحد الغربي الحرمه مقطفه

وهذين المنزلين كان تمحدد لمبيعهما بناء على طلب ابراهيم سعودي جلسه يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٦ مارس سنة ٩٩ في القضية المدنيه نمرة ٣٦٧ سنة ٩٥ المقامه من ابراهيم سعودي المذكور ضد ورثة علي سعودي وعبد الواحد محمد الزيني المومي ذلك الحكم ببيع المنزلين المذكورين لعدم امكان قسمتهما

وبالنظر لوقاة عبد الواحد محمد الزيني قررت المحكمة بتأجيل البيع لاجل غير مسهي حتى تحدد الاجراءات في وجه ورثاه المذكورين أعلاه

وبناء على العريضة المقدمة من ابراهيم

غرش صاغ و ٢٠ فضه مع المصاريف المستحقة والتي تستحق لغاية تمام البيع المسجل هذا الحكم بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهليه بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ٩٠٠ نمرة ٢٠٨

وهذا البيع هو بناء على طلب الحرمه زهره بنت علي من بني سويف المقيده بالجدول سنة ٩٠٠ نمرة ٩٧٦

ضد

الحرمه عيوشه بنت محمد يوسف من بني سويف
بيان العقار

منزل كان ببندر بني سويف يبلغ مسطحه ٤٠ ذراع بمحدود اربع البحرى ملك ورثة بيومي الخطاوي والقبلى ملك مصطفى علي والغربى ملك عبد الفتاح الحمار والشرقى طريق نافذ وبه الباب يحتوي على حوش وفرن ومقعد جميعه مبني بالطوب الاخضر

وان حكم نزاع الملكية مبين به ان بيع العقار المذكور يكون قسموا واحداً كشرط البيع الموضحة باعلان الدعوى المودع هذا الحكم والاوراق المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب الاطلاع عليهم وقت ما يريد وان الثمن الاساسى الذي تبنى عليه المزايدة هو مبلغ ١٢٠٠ غرش صاغ بناء عليه

نعلن انه سيصير الشروع في بيع العقار المذكور في يوم الاحد ٣ يونيه سنة ٩٠٠ الساعة ثمانية افرنكي صباحاً باودة المزايدات الكائنة بسراي المحكمة ببني سويف

فعلى من يكن له رغبة في المشتري ان يحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين للمزايدة في العقار المذكور

تحريراً بسراي المحكمة ببني سويف في يوم ٨ مايو سنة ٩٠٠ و ٩ محرم سنة ١٣١٨

باشكاتب محكمة بني سويف
أحمد شكري

بقبالة الكرش محدودين بمحدود اربع الغربى
علام معنوق والقبلى طريق ميرى والشرقى
أحمد افندى عبد الله ومحمد افندى علي
والبحري عتقا محمود افندى اليازجي

فدن

٨

وان حكم نزاع الملكية مبين به ان بيع العقار المذكور يكون قسموا واحداً كشرط البيع الموضحة باعلان الدعوى المودع هذا الحكم والاوراق المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب الاطلاع عليهم وقت ما يريد وحيث انه لعدم دفع قيمة أجرة النشر صار استبعادها من الرول

وبناء على الامر الصادر من حضرة القاضي بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بثمانى أساسى قدره ٦٤٠٠ قرش صاغ قد تحدد جلسة يوم الاحد ١٧ يونيه سنة ٩٠٠ بناء عليه

نعلن انه سيصير الشروع في بيع العقار المذكور في يوم الاحد ١٧ يونيه سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات الكائنة بسراي المحكمة ببني سويف فعلى من يكن له رغبة في المشتري ان يحضر في اليوم والساعة المذكورين للمزايدة في العقار المذكور تحريراً بسراي المحكمة ببني سويف في يوم ٨ مايو سنة ٩٠٠ و ٩ محرم سنة ١٣١٨

باشكاتب محكمة
بني سويف الاهليه
أحمد شكري

اعلان

محكمة الامور الجزئية والمصالحات ببني سويف
نشره أولى عن بيع عقار

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية المدعى عليها من العقار الآتي بيانه وبيعه بالمراد العمومي وفاء لسداد دين الطالبة وقدره ٥٥٧

سعودي طالب البيع بيان أسماء الورثة المذكورين الطلاب بها تحديد جلسته لاعادة البيع في وجه الورثة المذكورين قد تحددت جلسة يوم تاريخه للبيع ولهذا اقضى اعادة النشر

وان يكون البيع بالشروط المودوعة في المديرية لمن يريد الاطلاع عليه وقت ما يريد واقتراح فزاد المنزلين المذكورين يكون على مبلغ أربعين جنباً مصرياً بخلاف المصاريف حرر بقلم كتاب المحكمة في يوم ٦ مايو سنة ٩٠٠ كاتب المحكمة
امضا

اعلان

محكمة الامور الجزئية والمصالحات ببني سويف
نشره أولى عن مبيع عقار
بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٧ فبراير سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية المدعى عليه من العقار الآتي بيانه وبيعه بالمراد العمومي وفاء لسداد دين الطالبين وقدره ٧٤ جنبه ٤٣٤ ملزم مع المصاريف المستحقة والتي تستحق لغاية تمام البيع المسجل هذا الحكم بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهليه بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٠٠ نمرة ٦٨

وهذا البيع هو بناء على طلب حضرات محمد صفر بك وأحمد بك والستات عديله هانم وديراد هانم وعيشه هانم وأمينه هانم أنجال مرحوم دولتو حيدر باشا وملك هانم والذتهم من ذوي الاملاك ومقيمين بمصر المقيده بالجدول سنة ٩٠٠ نمرة ٩٦ بتوكيل جول افندي عسكر
ضد

مصطفى كدواني من الشوبك
بيان العقار الكائن بناحية الشوبك

فدن

٣ بقبالة مزور محدودين بمحدود اربع البحرى ورثة خليفه علي والقبلى عبد الحيد عبد الحى والغربى عتقا محمد افندى اليازجي والشرقى روس موارس الاهالي

محكمة أسبوط الجزية

اعلان بيع

في القضية المدنية نمرة ٦٢٥ سنة ٩٠٠
نشره أولى

انه في يوم الاحد ١٠ يونيه سنة ٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحا باودة المزايدات بسراري
المحكمة بالحرما باسيوط

سيصير الشروع في بيع ١٢ سهمه وقراريط
خمسة قراريط واثني عشر سهماً أطيان كائنة
بناحية التتاليه بقالة الشيخ موسى الحد البجري
ورثة عبد الهادي برعي والقبلي جرجس تادرس
والغربي سيد سيد محمد خشه والشرقي رعة مستبحر
ملك عمار سليمان من عرب الجهمه

وهذا البيع بناء على طلب حضرة باشكاتب
محكمة أسبوط الاهلية بصفته مديراً لجزية تقودها
القضائية وبناء على حكم نزع الملكية الصادر
من هذه المحكمة بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ٩٠٠
ومسجل بقلم كتاب محكمة أسبوط الاهلية في
نمرة وفاة للمبلغ المطلوب
لجزية المحكمة والمصاريف المستحقة والتي تستحق
وتباع قسماً واحداً ويفتح مزادها على مبلغ
٢ جنيه و ٧٥٠ ملهم ثمن أساسي تبني عليه المزايدة
وشروط البيع واضحة بمحكم نزع الملكية الموجود
بقلم الكتاب لاطلاع من يرغب الاطلاع عليها
فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة
والحل المذكورين

تحريراً في ٨ مايو سنة ٩٠٠ و ٩ محرم
سنة ١٣١٨ باشكاتب محكمة أسبوط الاهلية
امضا

اعلان

عن مبيع مواشي محجوزه
في يوم الخميس ٧ مايو سنة ٩٠٠ و ١٨ محرم
سنة ١٣١٨ الساعة ١١ افرنكي صباحا بسوق
ناحية التوات حيزه

سيباع بطريق المزااد العمومي نورين بقر
ومجلة بقر ايضاً ملك حسن محمد الزغبى وباقي
ورثة عبد الواحد محمد الزغبى السابق حججها

تنفيذاً في ٥ ابريل سنة ٩٠٠ تنفيذاً لحكم محكمة
مصر الاهلية الصادر بهيئة استئنافية بتاريخ ٢٨
اكتوبر سنة ١٨٩٩ لصالح ابراهيم سمودي بتوكيل
حضرة عطيه افندي محمد الحامي

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والحل المحددين أعلاه ومن يرسي عليه
آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع
على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ٥ مايو سنة ٩٠٠

نائب باشمحضر محكمة الجزية الجزية
حسن احمد

اعلان بيع

انه في يوم الخميس اربعة وعشرون مايو
سنة ٩٠٠ الساعة ١١ احد عشر افرنكي صباحا
بناحية سوق الابراهيمية بمركز هيا شرقيه
سيصير الشروع في مبيع حمار اسود ونصف
جاموسه ونتاجها ذكر تعلق نصر السيد الصميدي
من ناحية كفور نجم بمركز كفر صقر شرقي
وذلك البيع بناء على طلب يوسف مصطفى من
الحلاوات بمركز هيا شرقيه لوفاء مبلغ وقدره
٦ جنيه و ٥٤٧ ملهم قيمة المحكوم به مع المصاريف
الصادر عنهم حكم من محكمة هيا الجزية بالقازيق
المرفوق طي هذا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ٩٧ وسبق
اعمال محضر حجز حفظ حق بتاريخ ٢١ يوليو
سنة تاريخه وحجز ذلك الاشياء الموضحة أعلاه
بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ٩٠٠ افرنكيه فعلى من كان
له رغبة في مشتري شيء من ذلك يحضر في اليوم
والساعة والمكان المحددين بهذا ويعطي مزاده من
يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر
يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

الباشمحضر بمحكمة الزقازيق

بدروس يوسف

اعلان بيع

من مكتب الشيخ يوسف موسى الحامي بالمصورة
انه في يوم الاربع ٣٠ مايو سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحاً بناحية البرامون

سيصير الشروع في مبيع نور احمر عمره
٥ سنين تقريباً وحماره سوده عليه دغمه عمرها
٤ سنين تقريباً بطريق المزااد العمومي تعلق محمد
أبو عامر مزارع ومقيم بناحية البرامون توقع
الحجز عليها بتاريخ ١٩ ابريل سنة ٩٠٠ تنفيذاً
للحكم الصادر عليه من محكمة دكرنس الجزية
الاهلية بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٠٠ لصالح
محمد أفندي عثمان ناظر وقف المرحوم مصطفى
اغا الوكيل من ذوي الاملاك ومقيم بمصر
وفاء لمبلغ ٢٠٥٤ قرش صاغ قيمة المحكوم به
والمصاريف بخلاف ما يستجد من المصاريف
فاقتضي النشر بذلك للمعلومية

باشمحضر محكمة

المقصورة

امضا

اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهلية
عن مبيع منقولات محجوزه بالمزااد العمومي
انه في يوم الاربع ١٦ مايو سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحا بشارع عبد الدائم
والساعة ثلاثة بعد الظهر بالدرب الجديد بالجزية
سيباع بالمزااد العام اقشة ومنقولات وخلافه
تعلق محمد بك العرابي وعلى افندي الشريف
السابق توقيع الحجز عليهما بتاريخ ٢٣ مايو
سنة ٩٩ بناء على طلب الخواجات انطانيوس
ورزق الله طرابلسي التجار بالحله الكبرى
والتخذان لهما محلا مختاراً مكتب ابراهيم افندي
جمال الحامي وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر
من محكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ١٧ اكتوبر
سنة ٩٩ فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في
الزمان والمكان المعينين أعلاه ومن يرسي عليه
المزااد يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع عن ذمته
ويلزم بالفرق ان نقص

تحريراً في مارس سنة ٩٠٠

كاتبه

ابراهيم جمال الحامي

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 16



(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسستها « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترس وإبراهيم جمال المحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً و٨٠ نصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٣٣

استئناف مصر - مدني - ١٧ ابريل سنة ١٩٠٠
تاودورس أفندي شنوده - ضد الحواجه
عرويين المالبان

حقوق الدائنين

لكل دائن بيده حكم ان يتحصل على
اختصاصه بمقاررات مدينه تأميناً على اصل دينه
وفوائده والمصاريف ولا يجوز الحكم بالغاء هذا
الاختصاص ما دام الدين حقيقياً لا صورياً

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم أمين بك وحضور
حضرات المستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاء
وعبد حسن أفندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية تاودورس أفندي شنوده المحامي
باسنا الحاضر عنه بالجلسة حضرة ساوريس أفندي
مخائيل المحامي الوارده الجدول العمومي سنة ٩٩
نمرة ١٨١ مستأنف

ضد

الحواجه عرويين المالبان التاجر باسنا الحاضر
عنه بالجلسة حضرة عزيز أفندي خانكي المحامي

وقلادة أفندي شنوده الكاتب المقيم باسنا الذي
لم يحضر بالجلسة ولا أحد بالتوكيل عنه مستأنف
عليهما

رفع تاودورس أفندي شنوده استئنافاً عن
الحكم الصادر من محكمة قنا الابتدائية الاهلية
بتاريخ ٩ فبراير سنة ٩٩ القاضي حضوراً بعدم احقية
تاودورس أفندي شنوده في الاسبقية التي تحصل
عليها باوامر الاختصاص على اطيان أقلاديوس
أفندي وباحقية المدعى في استيفاء ديونه المطلوبة
من أقلاديوس أفندي شنوده قبل ديون تاودورس
أفندي المدعى عليه الثاني والزمت تاودورس
أفندي بالمصاريف

ومحكمة استئناف مصر الاهلية حددت للمرافعة
في الدعوى جلسة يوم ٢٧ مارس ١٩٠٠ وفيها
سمعت أقوال المستأنف وطلباته وأقوال وطلبات
المستأنف عليه الاولاً ما المستأنف عليه الثاني فلم
يحضر لا هو ولا وكيل عنه
المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق القضية وسماع
المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني
وحيث أنه ثابت من الجوابات المحرره من
روبين المالبان الموجودة بأوراق القضية المؤرخة
في ٢٠ يونيو سنة ٩٦ و ١٣ يونيو سنة ٩٧
و ٢٠ أكتوبر سنة ٩٨ ومن كشف الحساب

الحرر بقلمه بتاريخ ٦ أغسطس سنة ٩٧
والايصال المحرر في ١٨ يناير سنة ٩٨ أن الدين
المطلوب للمستأنف من أخيه قلادة أفندي شنوده
قد ترتب في ذمة المدين حقيقة وأن روبيين
المالبان قد علم بحقيقة ذلك الدين

وحيث أنه ثابت من صورة قائمة حصر تركه
المرحوم جرجس بك صليب ومن عقد المشتري
المؤرخ في أغسطس سنة ١٨٩٦ الموجودين في
أوراق القضية ان المبالغ المحكوم بها للمستأنف
ومأخوذ بناء عليها الاختصاص كانت في الاصل
مرتبة بذمة أقلاديوس من سنة ٩٣ أي قبل
دين روبيين المالبان

وحيث ان مجرد كون المستأنف هو أخ
أقلاديوس لا يترتب عليه اعتبار المعاملات التي
تحصل بينهما بطريق الغش والتوطؤ اضراراً
بمقوق الغير لوجود الادلة الكافية على صحة تلك
المعاملات

وحيث ان المستأنف قد تحصل على أحكام
بملزومية أقلاديوس شنوده بدفع الديون المستحقة
طرفه

وحيث ان المادة (٥٩٥) مدني اجازت
لكل دائن بيده حكم ان يتحصل على اختصاصه
بمقاررات مدينه تأميناً على اصل دينه وفوائده
والمصاريف فلا يجوز الحكم من محكمة أول درجه

بالغاء هذا الاختصاص مع تقريرها بان الدين لم يكن صورياً بل انه حقيقي

وحيث ان الدائن الذي يبادر ويتحصل على ديونه بالطرق القانونية ليس ملزماً برد ما أخذه اذ انه استعمل الحق الشرعي المحول له بمقتضى القانون ما دام لم يحصل منه غش ولا تدليس يترتب عليه الاضرار بحقوق باقي الدائنين وحيث ان تاودورس افندي شنوده

استحصل على الاختصاص على عقارات مدنيه بناء على احكام صادرة له بديون صحيحة على مدينه افلاديوس شنوده وهذه الديون كانت معلومة الى روين المايان فلا محل اذاً للحكم بالغاء الاختصاص وبعدم أحقية تاودورس افندي شنوده في الاسبقية التي تحصل عليها بأوامر الاختصاص على أطيان افلاديوس المذكور بل يتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى روين المايان والزامه بالمصاريف

وحيث ان افلاديوس افندي شنوده لم يحضر فبكون الحكم غائباً بالنسبة اليه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى روين المايان والزامه بالمصاريف وهذا الحكم غائب بالنسبة لقلاده شنوده

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المتعقبة في يوم الثلاث ١٧ ابريل سنة ١٩٠٠ الموافق ١٧ الحجة سنة ١٣١٧

﴿ ٣٤ ﴾

استئناف مصر - مدني - ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٠
مورثة احمد وفا الحريري - ضد محمد مصطفى وآخرين
عجز المدين المبيعة وسقوط الحق بالمطالبة فيه بعد سنه

قررت المادة ٢٩٦ مدني ان حق المشتري في طلب تنقيص الثمن لوجود عجز يبيط بمضي

سنة من تاريخ العقد فاذا اشترط في العقد ان المطالبة بقيمة العجز تكون عند ظرف معين كالبناء في الارض المشتراة فهذه السنة المقررة لسقوط الحق بتبدي من تاريخ البناء فان هذا الاتفاق لا يغير حكم المادة المذكورة ولا يجعل سقوط الحق بالنظر اليه بعد ١٥ سنة اذ ان مسألة سقوط الحق من احكام النظام العام الذي لا استطاعة للأفراد على تغييره

محكمة استئناف مصر الاهلية بمجلسها المشكلة بهيئة مدنيه تحت رئاسة سعادة قاسم أمين بك وحضور حضرات المستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاء وعبد الله افندي حسن كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية محمد احمد الحريري والستات وسيله وبمجه وحيمه بنات المرحوم الحاج أحمد وفا الحريري المقيمون بكفر النظام ببندر الزقازيق الحاضر عنهم بالجلسه حضرة أحمد افندي رأفت الحماني الوارده الجدول العمومي في سنة ٩٩ نمرة ٢٧٠ مستأنفون

ضد

محمد افندي مصطفى الذي كان كاتباً بمديرية الغريبه ومقيم بكفر الحكم ببندر الزقازيق عن نفسه وبصفته وصياً شرعياً على أخيه عبد الحميد القاصر الحاضر عنه بالجلسه حضرة أحمد افندي ليب عن حضرة نصر الدين افندي زغلول الحماني وكيله وسعادة عدلي بك يكن بصفته مدير الشريفة ورئيس المجلس البلدي بها الحاضر عن سعاده بالجلسه حضرة سليم كجبل بك مندوب قلم قضايا الحكومه مستأنف عليهما

الحكمة

بعد الاطلاع على أوراق القضية وسماع المرافعة الشفاهيه والمداولة قانوناً

حيث ان محمد افندي مصطفى رفع دعوى ضد محمد احمد الحريري والست وسيله وبمجه

وحيمه ادعى فيها ان المرحوم الشيخ مصطفى مكايي اشترى في سنة ٩٣ قطعة أرض قدرها ٩٠ متراً من المدعى عليهم بسعر المتر الواحد ثلاثة وينتو ونصف ولكون هذه الارض كانت مشغولة بدكاكين خشب اتفق الطرفان بتمهد خصوصي انه عند شروع المشتري في البناء اذا وجد عجز بالارض يكونوا ملزمين برد ثمنه اليه واذا وجدت زيادة فيلزم المشتري بدفع قيمتها اليهم باعتبار المتر اثنين وينتو وقال انه عند شروع في البناء وجد الارض معجزة أربعين متراً فطالبهم المشتري فلم يدفعوا قيمة ثمن المعجز ثم توفي المشتري وحل محله ورثاه واضطر المدعى بان يرفع هذه الدعوى عن نفسه وبصفته وصياً شرعياً على أخيه القاصر و طلب الحكم بالزام المدعى عليهم بان يدفعوا اليه مبلغ ١٠١٢٥ قرش صاغ و٣٦ باره. قيمة هذا الفرق وفي أثناء نظر الدعوى أدخل المدعى عليهم مديرية الشريفة بصفتها نائبة عن مصلحة التنظيم في الدعوى لسماعها الحكم بملزوميتها بما تراه المحكمة حقاً للمدعى

ومحكمة الزقازيق الابتدائية حكمت بتأخير ١٥ فبراير سنة ٩٩ بعد تعيين أهل خبره بالزام المدعى عليهم بان يدفعوا للمدعي اثنين وينتو عن كل متر من المعجز البالغ مقداره ثلاثة وثلاثين متراً وكسور والزامهم بالمصاريف بنسبة هذا القدر ورفض دعوى المدعى في ماعدا ذلك والزامه بباقي المصاريف واخراج المديرية من الدعوى بدون مصاريف

وحيث ان هذا الحكم استأنفه محمد احمد الحريري والست وسيله وبمجه وحيمه واستأنفه محمد افندي مصطفى بطريقة فرعية

وحيث ان دفع المستأنفين بعدم اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية ليس مقبولا لان الذي يجب مراعاته في مسائل الاختصاص هو قيمة الطلب ولا شك ان الطلب يزيد عن مائة جنيه

في قضية حضرة علي ذو الفقار بك القاضي بمحكمة استئناف مصر الاهلية الحاضرة بالجلسة حضرة مراد افندي فرج المحامي بالنيابة عن حضرة نقولا افندي توما المحامي وكيله الواردة بالجدول العمومي سنة ٩٩ نمرة ١١٧ مستأنف ضد

الست حفيفة بنت ابراهيم صاحبة ملك ومقيمة بمصر بدرب البرقي الحاضرة في الجلسة مع حضرة محمد افندي عفيفي المحامي مستأنف عليها المحكمة

بعد الاطلاع على اوراق القضية وسماع المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً

حيث ان حضرة علي بك ذو الفقار رفع دعوى ضد الست حفيفة بنت ابراهيم ادعى فيها انها فتحت مطلات في حائط منزلها المجاور له تطل على منزله وطلب الحكم له بسد هذه المطلات على نفقتها في ميعاد تعينه المحكمة وان لم تفعل يكون له الحق في سدها على مصاريفها

وحيث ان محكمة مصر الابتدائية حكمت في ٥ مارس سنة ٩٩ بالزام المدعى عليها بان تسد الثلاث مناوور الحادثة بمنزلها في ميعاد عشرة ايام وان تأخرت فللمدعي اجراء ذلك من طرفه في مقابل الرجوع عليها بالمصاريف ورفض دعوى المدعي فيها يتعلق بالمناوور القديمة والزمط طرفي الخصوم بالمصاريف مناصفة

وحيث ان هذا الحكم استأنفه علي بك ذو الفقار وكذلك الست حفيفة بنت ابراهيم استأنفته استئنافاً فرعياً وهذان الاستئنافان هما مقبولان شكلاً

وحيث انه اتضح من أقوال وتقرير اهل الخبرة والمعاينة التي أجرتها هذه المحكمة عندما انتقلت بهيئتها الى محل النزاع ان لمنزل حضرة علي بك ذو الفقار جنيحة يجدها من بحري منزل الست حفيفة وانه يوجد في حائط الست حفيفة الملاصقة للجنيحة المذكورة خمس فتحات اثنين

المقدمة من المستأنفين ولا في الاستئناف الفرعي المرفوع من احد المستأنف عليهما
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت برفض الدفع الفرعي المتعلق بعدم الاختصاص وبلغوا الحكم المستأنف وبسقوط حق المستأنف عليهم في طلب تنقيص الثمن والزمهم بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاث ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٠ الموافق ٢٤ الحجة سنة ١٣١٧

٣٥

استئناف مصر - مدني - ١٣ ابريل سنة ٩٠٠ علي ذو الفقار بك - ضد - حفيفة بنت ابراهيم المطلات والنوافذ

١ - المراد بالمطل الذي وضع القانون لفتحه نظاماً هو ما يستعمل عادة للنظر ولا يكفي ان تسمح النافذة بمرور الهواء والنور لتكون مطلاً بل يلزم ان يكون المقصود الانتفاع منها بالنظر وهذا التعريف يستفاد من معنى المطل الشرعي والعرفي

٢ - لما كان القانون المصري لم يضع للنوافذ (غير المطلات) نظاماً كالمطلات فكل مالك له حق في أن يفتح منها ما شاء وليس لجاره حق طلب سدها بل للجار اذا شاء حق رفع بناءه لسدها اذا كان لا يريد وجودها بجواره

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم أمين بك وحضور حضرات المستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاة وعبدالله حسن الكاتب
أصدرت الحكم الآتي

وحيث ان الدفع الثاني المتعلق بسقوط حق حورثة المشتري بالمطالبة بقيمة العجز لمضي أكثر من سنة هو مقبول خلافاً لما رأته محكمة اول درجه لان المادة ٢٩٦ من القانون المدني صريحه في ان حق المشتري في طلب تنقيص الثمن لوجود عجز يسقط بمضي سنة من تاريخ العقد وحيث ان تاريخ العقد لا يمكن ان يكون مبدأ في هذه القضية لسنة لان الطرفين اتفقا على ان المطالبة بقيمة العجز او الزيادة تكون عند الشروع في البناء وهذا الاتفاق يجعل مبدأ السنة هو تاريخ الشروع في البناء لا تاريخ العقد وحيث انه ثابت ثبوتاً تاماً ان المطالبة لم تحصل الا بعد الشروع في البناء بل وبعد اتمام البناء بسنين وحينئذ فيكون حق المطالبة سقط وحيث ان ما رأته محكمة اول درجه من ان الاتفاق المذكور يجعل ان دعوى المطالبة لا تسقط الا بمضي خمس عشرة سنة هو خطأ محض لان الاتفاق المذكور انما اثبت حق رجوع الطرفين على بعضهما وهو الامر الذي قرره القانون في المادة ٢٩٦ وقصد المتعاقدين انما كان تحديد ثمن لقيمة العجز او الزيادة غير الثمن الذي حصل البيع به وهذا لا يؤثر بشيء على سقوط حق المطالبة بمضي سنة

وحيث انه لو فرض وكان قصد المتعاقدين من عمل الاتفاق المذكور تغيير حكم المادة ٢٩٦ وجعل مدة السقوط أكثر من سنة فهذا الاتفاق يكون باطلاً بناء على القاعدة القانونية التي تقضي بعدم جواز التنازل عن التمسك بسقوط الحق قبل اكتسابه ولو جاز للمتعاقد ان يشترط السقوط الحق مدة أكثر من المدة المقررة في القانون لاصبحت احكام مضي المدة باطلة لان كل دائن يشترط مثل ذلك في منفعة والنظام العام يأتي ان تبقى الحقوق معلقة الى اجل غير مسمى وحيث انه متى تقرر ذلك فيكون حق المستأنف عليهم سقط بمضي المدة

وحيث انه لا محل للبحث في باقي الطلبات

منها قديمتان والثلاثة الباقية عملت من مدة قريبة وان الفتحيتين القديمتين كان لا يمكن استماليهما للمطلة لان حضرة علي بك ذوالفقار كان واضعاً على حائط منزله البحرية سداً من خشب وانه اجري عمارة في منزله استدعت هدم هذه الحائط القديمة وتشيدها من جديد فعند ذلك سقط السد المذكور فعوضاً عن ان يعيده ثانياً على حائطه كما كان وضع اخشاباً على حائط الست حفيظه امام الفتحيتين حتى اغلقهما بالمرّة فما كان منها الا انها كسرت جزءاً من الخشب لكي تعيد الفتحيتين كما كانتا من قبل

وحيث انه لاجل الفصل في المسئلة يلزم أولاً معرفة صفة هذه الفتححات وهل هي من نوع المطلات ام لا

وحيث أن المطل هو ما يستعمل عادة للنظر ولا يكفي أن تسمح الفتحة بمرور الهواء والنور لتكون مطلاً بل يلزم ان يكون المقصود ايضاً الانتفاع منها بالنظر وهذا التعريف يستفاد من معنى المطل الشرعي والعرفي

وحيث أنه يكفي رؤية هذه الفتححات وملاحظة شكلها وارتفاعها ليعلم انه ليس فيها واحدة مستعدة لان تستعمل للنظر وانما الغرض الوحيد من انشائها كان الحصول على النور والهواء وحيث متى تقرر ان هذه الفتححات ليست مطلات فليس للجار حق في أن يطلب سدها وليس له من باب اولى أن يسدها بنفسه ذلك لان القانون وضع نظاماً للمطلات فقط فقرر أن المطلات التي تكون على خط مستقيم لا يمكن انشاؤها الا اذا كانت بعيدة عن الجار بمسافة

وحيث أن هذا النص اوجد للجار حق ارتفاع قانوني على منزل جاره بسمح له بان يطلب سد كل مطل يحصل بطريقة مخالفة للقاعدة التي قررها الشارع ولا يمكن أن يستمر المطل المذكور الا اذا اكتسب صاحبه حق النظر بمضي المدة القانونية

وحيث أن الشارع المصري لم ينظم الفتححات او المناور التي يقصد بها مرور الهواء أو النور ولم تكن من نوع المطلات كما فعل القانون الفرنسي وحينئذ فكل صاحب ملك هو حر في أن يوجد منها في بناءه ما يريد وان الجار الذي يتضرر في وجودها أن يبني في ملكه البناء الذي يراه مناسباً ولو أدى ذلك إلى أبطال منفعة هذه المناور فكلا الجارين حر في أن يتصرف في ملكه كيف يشاء مادام القانون لم يقيد حريةهما وحيث انه بناء على ما تقدم فلاحق لحضرة علي بك ذو الفقار في أن يطلب سد المناور التي فتحها الست حفيظه وانما له الحق في أن يزيد في ارتفاع حائط ملكه اذا شاء بقدر ما يريد وحيث أن من يحكم عليه يلزم بالمصاريف فلهذه الاسباب:

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بتعديل الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف والزامه بالمصاريف هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة في يوم الثلاث ٣ ابريل سنة ١٩٠٠ و ٣١٧ الحجة سنة ١٣١٧

الحاكم الاهلي

ترجمة التقرير المرفوع من جناب المستشار القضائي عن سنة ١٨٩٩ (تابع ما قبله)

(٣) اجراء البحث والكشف عما يختص بالحجة القانونية لعقار معين أمر فيه صعوبة جداً لكون الفهرست والجداول تشمل فقط أسماء الملاك لا اوصاف العقارات وهذه الصعوبة في القطر المصري تزداد عن العادة بالنسبة للمشابهة العظيمة الموجودة بين الاسماء

(٤) وبما ان حجج العقارات كثيراً ما تكون ملتبسة يصعب معها التحقق من الحقوق

المشتملة عليها فشرط القرض على رهن تكون أثقل مما اذا كانت في غير هذه الحالة والذي يثبت اثباتاً قطعياً أن تلك المضار حقيقية ومحسوسة جداً كون معظم البلاد التي توجد فيها هذه الطريقة آخذة في اجراء البحث بتغييرها وفي الغالب تستبدل بطريقة تسجيل الصكوك التي اشهر مثالها الطريقة المسماة بطريقة تورنس فعلى مقتضى هذه الطريقة لا يحصل ادنى تسجيل بدون بحث ونحريرات سابقة وكل ممتلك مشهور لعقار ما دام اسمه مذكوراً في السجل يكون هو المالك الحقيقي امام الغير بحيث لا يؤثر ما قد يكون في حق ملكيته من العيب على مبايعته او غيرها من الاجراءات التي يجريها نظير مقابل مع ذلك الغير وبما ان فهرست السجلات تذكر فيه اوصاف العقارات يكون البحث عنها سهلاً وان اقتضت احوال خصوصية التسجيل باسم المالك لا باوصاف العقار فالموافقة الدقيقة بين السجلات والتاريخ تلافى كثيراً هذا المحذور

ويظهر في ايماننا هذه ان طريقة التسجيلات المتوء عنها أقر بفائدتها عموم البلاد تقريباً خصوصاً بعد التعديل العظيم الذي قام به في هذا الموضوع السير روبرت تورنس في جنوب استراليا وقد كان للائحة تورنس الصادرة في ٧ اغسطس سنة ١٨٦١ بين العالم وقع عظيم ومبادئها انتشرت بسرعة في استراليا والستريتس سلتمنتس وكلميا الانكليزية وان بريطانيا العظمى وجهت جليل عنايتها حقيقة الى هذا الموضوع كما ثبت ذلك اللوائح العديدة الصادرة في ذلك الشأن الواردة في كتاب القوانين مثلاً اللائحة الخاصة بالتسجيل العقاري في سنة ١٨٦٢ المسماة بلائحة اللورد وستبوري واللائحة المتعلقة بانتقال العقار في سنة ١٨٧٥ المعروفة بلائحة اللورد كيرن واللائحة الخاصة بتسجيل الصكوك الصادرة في ايرلند سنة ١٨٩١ وغير ذلك من اللوائح وأهم لائحة منها لائحة سنة ١٨٧٥ التي

اصدرها البرلمان في جلسته المنعقدة في السنة التاسعة والثلاثين من حكم جلالة الملكة فيكتوريا الباب السابع والثمانون، وهي لاتسري على سكوتلند وارتلند وطبقا لمشروع اللورد كيرن بحسب صورته الاصلية يكون السير على مقتضى النظام الجديد اجبارياً بعد ثلاث سنوات الا ان هذا القيد الذي بقي تسجيل الصكوك اختيارياً انما لم تكن تلك التسجيلات كثيرة الحدوث خصوصاً بالنسبة لاعتداء وكلاء الدعاوي وغيرهم من اهل هذه الحرفة الذين لهم دواع خصوصية تدعوهم لان يعترضوا على اية طريقة تسهل نقل الملكية المنية

ومن عهد غير بعيد أجرى قومسيون مركب من اعضاء البرلمان بحثاً في الموضوع خصوصاً بالنسبة للوائح الساري مفعولها في النمسا والمانيا ونشر كتاب ازرق في سنة ١٨٩٦ ممنون بتسجيل الصكوك العقارية ونتج عن ذلك لائحة سنة ١٨٩٧ الصادرة في السنتين الستين والحادية والستين من حكم جلالة الملكة فيكتوريا « الباب الخامس والستين » فعلى مقتضاها يسوغ للحكومة الانكليزية ان تجعل لائحة سنة ١٨٧٥ اجبارية في كل بلدة مالم يعارض في ذلك مجمع البلدة « المادة ٢٠ » وطبقاً لاختار اصدرة ديوان المجمع الخصوصي في تاريخ ١٨ يولييه سنة ١٨٩٨ يلزم تطبيق الجزء الذي ينص فيه على اجبار التنفيذ من لائحة سنة ١٨٩٧ اولا على بلدة لوندرو

وفي فرنسا أيضاً مبادئ الطريقة المعروفة بطريقة تورنس صارت تنتشر شيئاً فشيئاً بالتدريج فاللائحة الصادرة في اول لولييه من سنة ١٨٨٥ والتي صار تعديلها بالوائح المؤرخة في ١٦ مايو سنة ١٨٨٦ و ٦ نوفمبر ١٨٨٨ و ١٥ مارس سنة ١٩٨٢ ادخلت طريقة مماثلة جداً لهذه الطريقة في تونس وجار النظر الآن في مشروع امتداد هذا النظام الى الجزائر وقد تشكل أيضاً قومسيون فتح له اعتماد مليون فرنك للنظر فيما

اذا كان في ادخال هذه الطريقة في فرنسا فائدة ام لا فقرر اشتصاها بعد البحث اما ما يختص بالمانيا والنمسا فبادي طريقة تسجيل الصكوك كانت من احيال أحد المبادئ الاساسية لللائحة الالمانية وتقريباً كل حكومات المملكة الالمانية ربت اقليم تسجيلاتها على هذه القاعدة وبروسيا سائرة تحت حكم الاربعة لوائح الصادرة في ٥ مايو سنة ١٨٧٢ وقد اقتضت في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٨ على امتداد تطبيق هذه اللوائح على الاقاليم الرينية

وفي هنجاريا نظمت السجلات العقارية على هذه الحطة بموجب دكريتو مؤرخ في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٥٥ ومدت اللائحة المتساوية المؤرخة ٢٥ لولييه سنة ١٨٧١ على النمسا طريقة هذا الدكريتو الذي انتج أعظم النتائج

واللائحة الاسبانية هي أيضاً على نمط مشابه لذلك كثيراً وفي النهاية يمكنني أن اذكر أن حكومة الكونيجو الحرة قد اتبعت باقدام طريقة تورنس مع جميع نتائجها

ولم يكن القصد من الباحثات الموجزة في مقارنة الشرائع ببعضها الا لاظهر أن طريقة تسجيل الصكوك هي مطابقة تماماً لمبادئ الشريعة الانجلوساكسونيه واللاتينية والالمانية فالعائلات القانونية الثلاث الاكبر أهمية تنظر على السواء بعين الرضا والقبول لهذه الطريقة التي تسهل الاعتماد وتحيط كل المعاملات العقارية بالتسهيل والضمان اللذين هما مجهولان تماماً في البلاد التي تغلب فيها طريقة تسجيلات العقود فقط

فحينئذ المانع الوحيد من انجاز هذا التعديل العظيم لا يكون الا من اعتبارات ماله محضة ولا شك أن أعمال التاريخ الذي هو الفاتحة الضرورية لتأسيس الطريقة المتوء عنها تقتضي مصاريف وعناء الا أن هذه الصعوبة لا يظهر أنه غير ممكن التغلب عليها اذ يوجد في الميزانية اعتماد لهذا الغرض واذا اتبنا في هذه المسألة الحطة عينها التي اتبعت في المانيا وانكلترا أعني

تجزئة العمل باخذ اقليم اقليم وتقيم التاريخ فيه وجعل تسجيل الصكوك واجباً ضرورياً بعد ذلك نبلغ المرام في سنين غير كثيرة بدون أن يكلف القطر بضحايا غير مناسبة لما يجمله في النهاية هذا التعديل من الفوائد الجليلة

هذه هي أهم المسائل التي وجهت اليها حناية نظارة الحفانية أثناء سنة ١٨٩٩ محرراً بالقاهرة في يناير سنة ١٩٠٠ المستشار القضائي ملكولم ماك ايلريث

قانون المعاشات العسكرية

(تعديل)

أمر حال - نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على قانون المعاشات العسكرية الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٨ وبعد الاطلاع على المادة الثالثة من أمرنا الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحربية والمالية وموافقة رأي مجلس النظر أصدرنا ما هو آت

المواد ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٦ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٨ من قانون المعاشات العسكرية الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٨ تعدلت على الوجه الآتي المادة السابعة - تحسب مدد الخدمة في تسوية المكافأة أو معاش التقاعد من تاريخ أول عريضة بالترقي لرتبة ضابط

مدد الخدمة بصفة صف ضابط أو فتر قبل الترقي لرتبة ضابط يحسب نصفها في تسوية المعاش أو المكافأة

المادة الثامنة - مدة الخدمة في زمن الحرب تحسب مضاعفة في تسوية المعاش أو المكافأة وزمن الحرب لا يمكن تعيينه الا بمقتضى أوامر عالية أو أوامر خصوصية بتشكيل وبانحلال الفرق العسكرية التي استخدمت في التجديدات أو السفريات

المعاشات العسكرية

أمر عال - نحن خديو مصر

حيث ان المادة الرابعة من قانون معاشات العسكرية الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ تقضي ان الضباط المنقولين الى الخدمة الملكية ولم يعودوا الى الخدمة العسكرية يعاملون بمقتضى أحكام القانون المذكور اذا كانت مدة خدمتهم العسكرية تعطيم حقاً بمقتضى المادة الثانية في معاش يوازي ربع ما همهم

وحيث ان المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ تقضي أن ضباط العسكرية المعينين في وظائف ملكية يعاملون بمقتضى قانون المعاشات الملكية اذا كانت آخر خدمتهم في وظيفة ملكية

وبناء على ما عرضه علينا نظر الحربية والمالية وموافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

« المادة الاولى »

لاتسري أحكام الامر العالي الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ على الضباط الذين دخلوا في خدمة الجيش قبل ١٠ يناير سنة ١٨٨٣ « المادة الثانية »

على ناطر الحربية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

صدر بمرأى رأس التين في ١٢ مايو سنة ١٩٠٠ (١٣ محرم سنة ١٣١٨)

المعاشات العسكرية

أمر عال - نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر المالي الزقم ٣١ مارس سنة ١٨٨٣ بتحديد ماهيات الضباط والصف ضباط والعساكر المصريين

وبعد الاطلاع على قانون المعاشات العسكرية الصادر في ٢٦ لوليو سنة ١٨٨٨ وبناء على

بقاء الضابط مدة سنة في رتبته الاخيرة

المادة العشرون - الاحوال الاخرى تعطي الحق في معاش يعادل أدنى فئة من المعاش المقرر لمدة الخدمة مهما كانت مدة خدمة الضابط ويضاف لذلك المعاش جزء من خمسة وعشرين جزءاً من الفرق الكائن بين أدنى وأعلى فئة عن كل سنة من سني خدمته بما فيها مدة الإقامة في السفريات محسوبة بالتطبيق للمادة الثامنة وتستحق أعلى فئة من المعاش اذا بلغت مدة الخدمة خمساً وعشرين سنة بما فيها مدة السفريات المادة الثانية والعشرون - تسوية المعاشات التي تعطى بسبب جروح أو عاهات تكون باعتبار الرتبة الحائز لها الضابط

المادة الثالثة والعشرون - الضابط الذي يتضح عدم اقتداره على الخدمة بسبب جروح أو عاهات لايسوغ ابقاؤه في وظيفته ونحسب مدة خدمته في تسوية المعاش لغاية تاريخ الشهادة الطبية

المادة الثامنة والعشرون - لمن سيدكرون بعد الحق في معاش أو مكافأة وهؤلاء هم

أولاً « أ » أرامل أرباب المعاشات بشرط أن يكون الزواج حصل عقده قبل تقاعد صاحب المعاش أو رفته

« ب » الاولاد المرزوقون لهم من هذا

الزواج أو زواج سابق

ثانياً « أ » أرامل رجال العسكرية الذين يتوفون في الخدمة

« ب » الاولاد المرزوقون لهم من هذا

الزواج أو من زواج سابق

« المادة الثانية »

الغيت المادة الحادية والعشرون من قانون معاشات العسكرية الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ « المادة الثالثة »

على ناطر الحربية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

صدر بمرأى رأس التين في ١٣ محرم سنة ١٣١٨ - ١٢ مايو سنة ١٩٠٠

يضاف الى مدة الخدمة الحقيقية التي تؤدي في الجهات الموضحة بعد نصف مقدارها جميع النقاط الكائنة في الخراطوم في مديرية الخراطوم ومديريات كوردوفان ودارفور وفشودة وبحر الغزال وخط الاستوا وسنار وكسلا والحجاز وسواكن وسواحل البحر الاحمر

تعتبر مدة الاسر بمثابة مدة الخدمة في الحرب بشرط ان يثبت الضابط أمام مجلس عسكري وقوعه في الاسر وأن يقرر ذلك المجلس براءة ساحته

اذا توفي الضابط في الاسر فيكون أمر النظر في حالته منوطاً بمجلس عسكري يشكل بأمر ناطر الحربية

المادة العاشرة - الجروح والعاهات تعطى الحق في الحال في معاش تقاعد للضباط وفي معاش أو في مكافأة لصف ضباط والانفار بشرط أن تكون جسيمة وغير قابلة للشفاء أو اذا كانت تجعل المصاب بها من رجال العسكرية غير قادر على الاستمرار في الخدمة تحت السلاح وتمنعه من الرجوع اليها في المستقبل

المادة الحادية عشرة - الجروح والعاهات التي تعطى هذا الحق يلزم أن تكون ناشئة عن وقائع حربية أو حوادث حصلت أثناء تأدية خدمة أمر بها

المادة الثانية عشرة - تسوى معاشات الضباط بمقتضى المادتين ١٩ و ٢٠ من هذا القانون ومعاشات أو مكافآت الصف ضباط والانفار بمقتضى المادة ٢٤

المادة السادسة عشرة - تسوية المعاش أو المكافأة ينبغي أن تكون باعتبار الرتبة الاخيرة الحائز لها الضابط ولكن اذا أحيل على المعاش قبل ان تمضي عليه مدة سنة في الخدمة تحت السلاح وهو حائز لتلك الرتبة فتسوية معاشه تكون باعتبار الرتبة التي دونها وذلك فيما عدا حالة إلغاء الوظيفة أو الوفاة

ومع ذلك يسوغ لنظارة المالية بناء على طلب نظارة الحربية أن تصرف النظر عن شرط

معارضه علينا ناظر الحربية والمالية وموافقة رأي مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

« المادة الاولى »

تقررت ماهيات ضباط العسكرية البرية والبحرية المذكورين بعد على الوجه الآتي اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٠٠

جنيه

• شهرياً للملازم ثاني

• للملازم أول

• لليوزباشي

« المادة الثانية »

على ناظر الحربية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

صدر بسراي رأي التين في ١٢ مايو سنة ١٩٠٠ (١٣ محرم سنة ١٣١٨)

السمن البلدي

أمر عال - نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر في ٩ شعبان سنة ١٢٧٩ (٣٠ يناير سنة ١٨٦٣)

نمرة ٢٢ بمنع تصدير السمن البلدي

وحيث ان هذا المنع يؤخر اتساع صناعة تخضير الصنف المذكور

فبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت

« المادة الاولى »

التي الامر العالي الكريم السالف الذكر ورخص بتصدير السمن البلدي من هذا التاريخ « المادة الثانية »

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراي رأس التين العامرة في ١٢ مايو سنة ١٩٠٠

اعلان

محكمة طهطا الجزئية

نشره أولى

انه في يوم الاثنين ١٨ يونيه سنة ١٩٠٠ ٢٠ صفر سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بسراي المحكمة

سبياع بطريق المزارد العمومي ١٧ قيراط وفدانين أطياناً منها ٩ قراريط وفدان واحد بقبالة أم القواديس بزمام بندر طهطا حداها البحري ورثة عبد الله اغا والقبلي طريق والشرقي حسين عارف والغربي رفاعه بك وباقيها ٨ قراريط وفدان واحد بالقبالة المذكورة حداها البحري حسين غريب والقبلي ورثة عبد الله اغا والشرقي رفاعه بك والقبلي أطيان غنيس ملك محمد مرجان وأحمد مرجان الغير معلوم لهما محل اقامة وحجازي مرجان وفراج مرجان وحليمه وآمنة وفاطمة بنات مرجان أبو تليج وبخيت بنت خليفه المرعوش من طهطا وفاء لسداد مبلغ ٤٥٠٠ قرش صاغ بخلاف ما استجد ويستجد من المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب سليمان صالح رافع من طهطا وبناء على الحكم الصادر من محكمة سوهاج الجزئية بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٠٠ وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من محكمة طهطا الجزئية بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٠٠ المسجل بمحكمة أسيوط الاهليه بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٠٠ نمرة ٤٢٤

والعقار المذكور سبياع قسماً واحداً بالشروط الواضحة بحكم نزع الملكية المودع بقلم كتاب هذه المحكمة لاطلاع من يرغب ويحدد لافتتاح المزايده مبلغ ٥٠٠٠ قرش صاغ

فعلى من يرغب الشراء الحضور في اليوم والساعة والحل الموضحين بماليه

تحريراً بسراي المحكمة ١٨ محرم سنة ١٣١٨ و ١٧ مايو سنة ١٩٠٠

عن كاتب أول محكمة

طهطا

محمود زكي

محكمة السنبلاوين الجزئية الاهليه بالنصوره

اعلان بيع

نشره أولى

انه بجلسة المزايدات العمومية التي ستعقد بسراي المحكمة بالنصوره في يوم الثلاثاء ١٢ يونيه سنة ١٩٠٠ الساعة ثمانية افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع الاعيان الآتي بيانها المملوكة الى احمد جبريل المزارع من منتهاة الاخوة وذلك البيع بنا على طاب عيسى عيسى يس من نوس الفيط وفاء لمبلغ ٥١٨ قرش صاغ و ٢٠ فاضه قيمة المحكوم عليه به خلاف ما يستجد من المصاريف

تنفيذاً لحكم نزع الملكية الصادر بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٠٠ المسجل بمحكمة الزقازيق الاهليه تحت نمرة ٢٢٦ بشن أساسي قدره ٤٥٠ غرش صاغ

بيان العقار

منزل كائن بناحية منشاة الاخوة مبني بالطوب الاخضر والمونه يبلغ مقاسه ثلثماية ذراع تقريباً محتوي على أربعة محلات بالدور الاول ومنذرة خالية الابواب وزربية مواشي والمحلات المذكورة مفروشين بالحشب النقي ومركب عليهم الابواب محدود بمحدود اربع البحري محمد الشوي . والغربي شارع وفيه الباب . والحد الشرقي احمد ابو علوان . والقبلي للسيد شيتوي خليفه أما شروط البيع فدونة بحكم نزع الملكية المودع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد الاطلاع عليه فن له رغبة للشراء عليه أن يحضر في الزمان والمكان المذكورين أعلاه

اعلان

{كتاب الاخبار السنوية في الحروب الصليبية}

بعون الله قد تم طبع هذا الكتاب وهو أول كتاب أنشئ في اللغة العربية جامعاً لشنات الثمانية حروب صليبية من سنة ٤٩٠ هـ أي من دخول الصليبيين سوريا واستيلائهم على بلاد الشام لغاية سنة ٦٩٠ هـ أي لغاية اقراض الصليبيين من سوريا وتوضيح أسباب الحروب ونتائجها وتحريرات البابوات وتاريخ ملوك الاسلام وحروبهم مع الصليبيين مثل السلطان صلاح الدين الايوبي ومحاربتهم الملك الانكليز ريكاردوس الملقب بقلب الاسد والملك العادل وابنه الكامل والصالح نجم الدين ايوب وأسر لوبس التاسع ملك فرانسوا والسلطان الظاهر بيبرس والسلطان قلاوون وهو كبير الحجم يحتوي على ٣٠٠ صحيفة وثمنه كما يأتي بخلاف أجرة البريد وهي قرشين صاغ

١٠ صاغ مغلف تغليفاً حسناً

١٢ « مجلد تجليد ببيروت جديلاً

١٥ « مجلد تجليد أفرنكي مذهب

فن أراد الحصول عليه فليسر قيمته لنا بمنزلة نمرة ٧ بمطبعة بقنطرة الامير حسين بمصر أو بمنزل سعادتلو اقدم عبد السلام باشا الموليحي أو بمخبر المعلم حسن شداد بشارع محمد علي . وبباع أيضاً بالخلات الآتية.

بالمطبعة العمومية الكائنة بشارع عبدالعزيز بمصر بمكتبة الترقى الكائنة بشارع عبد العزيز عصر بدار البقالة المصرية بالعباسية

بمكان عبد السلام أفندي الصبي البنلن بالسكة الجديدة

بمكان الاوسطى حسانين علي الشريف التري بالجزاوي كاتبه

سيد علي الحاريري

(طبع بالمطبعة العمومية)

اعلان

انه في يوم الاثنين ٢١ مايو سنة ١٩٠٠ الساعة ١٠ أفرنكي صباحاً بشارع الصليبية بمصر سيباع بالمزاد العمومي ادوات منزليه من فراش ومخاس وخلافه ملك صالح أفندي صالح الشنواني السابق توفيع الحجز عليها بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٠٠ بناء على طلب الشيخ علي المنجي المتخذ له محلا مختاراً بمصر مكتب حضرة عبد الرحمن أفندي بدارن الافوكاتو نفاذ الحكم الصادر لصالحه من محكمة السيد زينب الجزئية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٠٠

فعلى من يرغب المشتري الحضور في الميعاد وبمصرى المزاد عليه يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق في حالة النقصان

باشم حضر محكمة السيدة

عمود يوسف

اعلان بيع

في يوم الثلاث ٢٩ مايو سنة ١٩٠٠ و ٣٠ محرم سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ أفرنكي مساء بسوق قفط سيصير الشروع في مبيع المواشي الواقع الحجز عليها بمعرفة أحمد أفندي محمد المحضر بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٠ تعلق محمد عيسى معين من كلا حين الحاجر كطالب حضرة محمد أفندي أمين باشكاتب محكمة قنا الاهليه بصفة مدير خزيتها وفاء لمبلغ ٢٢ جنيه و ٦٠ ملهم مصاريف قضائية

فن يرغب مشتري شيء من ذلك فليخضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ١٢ مايو سنة ١٩٠٠

الباشم حضر

عبد الرحمن عجوب

حرر بسراري المحكمة بالنصوره في يوم الاربعاء ١٦ مايو سنة ١٩٠٠ و ١٧ محرم سنة ١٣١٨ الكاتب

حنين عبد السيد

اعلان

محكمة طهطا الجزئية

نشره أولى

انه في يوم الاثنين ١١ يونيه سنة ١٩٠٠ و ١٣ صفر سنة ١٣١٨ الساعة ٨ أفرنكي صباحاً بسراري المحكمة

سيباع بطريق المزاد العمومي منزلاً كائناً بيندر طهطا من ملك عبد الرحيم راشد ودرويش وشاد ومصطفى راشد يبلغ مساحته ٢٥٠ ذراع حده البحري شارع وبعضه سكن والغربي سكن والقبلي شارع وبعضه سكن والشرقي شارع وهذا البيع بناء على طلب الحواجه باسبلي نخله وعبد الملك بشاي وفاطمة بنت محمد المقيمين بطهطا وفاء للمبالغ المطلوبة لهم المحكوم بها من هذه المحكمة البالغ مجموعها ٢٩٩٥ قرش صاغ بخلاف ما استجد ويستجد من المصاريف وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٠ ومسجل بمحكمة أسيوط بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٠٠ نمرة ٣٩٩ والمقار المذكور سيباع قسماً واحداً ويقتنع مزاده على مبلغ ١٥٠٠ قرش صاغ ثمن اساسي وشروط البيع مودعة بقلم كتاب المحكمة للاطلاع من يريد الاطلاع

فعلى من يرغب الشراء الحضور في اليوم والساعة والمحل الموضحين بعاليه تحريراً بسراري المحكمة في ١٣ مايو سنة ١٩٠٠ و ١٤ محرم سنة ١٣١٨

كاتب أول محكمة

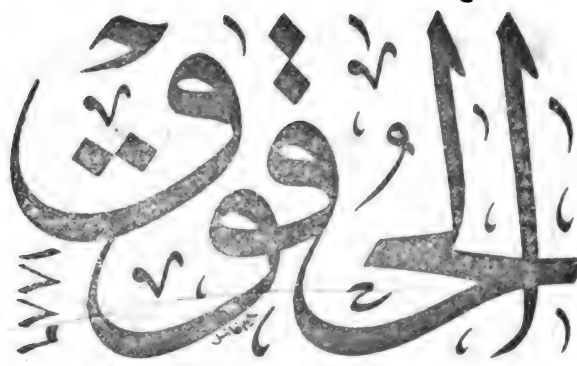
طهطا

عبد الملك خليل

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi

Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 17



(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً ماغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

رئيس الجلسة وسماع شهادته بعدها وشهادة طبيب
الاسيتاليه التي عولج فيها وحددت لذلك جلسة
٢٧ ديسمبر سنة ٩٩ وابتقت الفصل في المصاريف
وبمجلسه ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٠ اخذت شهادة
المذكورين ونيابة الاستئناف طلبت تأييد الحكم
الابتدائي

وعكمه لاستئناف بتاريخ اليوم المذكور
طبقاً للمواد (٢١٨ و ٣٥٢ و ٢٠ و ٤٩)
عقوبات و ٢١٢ جنابات الوارد نصها بالحكم
المستأنف حكمت حضورياً بتأييد الحكم المستأنف
والزام المحكوم عليه بالمصاريف وان لم بدفعها
يعامل طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات وفي يوم الخميس
٢٨ دسمبر سنة ٩٩ تقرر بقلم الكتاب من
موسى موسى سعد برغبته النظر في هذا الحكم
امام محكمة النقض والابرام طبقاً للمادة (٢٢٠)
جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والخامية
عن المحكوم عليه والاطلاع على أوراق القضية
والمدولة قانوناً

حيث ان اوجهه النقض هو خلو الحكم
المطعون فيه من الاسباب بما ان الحكم المذكور
بعد ان صدر في التاريخ الواضح به ولم توجد
له اسباب في قلم الكتاب لغاية يوم تحرير تقرير
طلب النقض والابرام أي في اليوم الثامن عشر
من تاريخ صدوره

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٨٥٤ المقيدة
بالجدول العمومي نمرة ١٢٥ سنة ١٩٠٠ وعبد
الشافي سالم مدع بحق مدني
وقائع الدعوى

النيابة العمومية اقامت الدعوى على هذا المتهم
وطلبت عقابه بالمادة (٢١٨) عقوبات لاثامه
بضرب عبد الشافي سالم المدعي بالحق المدني
حق نشأ عنه عاهة مستديمة بزراعه يوم ٧ مايو
سنة ٩٩ بالناجبة

ومحكمة الزقازيق الابتدائية الاهليه حكمت
بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ٩٩ طبقاً للمواد (٢١٢)
جنابات و ٢١٨ و ٣٥٢ و ٢٠ و ٤٩ عقوبات
حضورياً برفض طلب سماع الطيبين المطلوب
أخذ اقوالهما اليوم وبحبس موسى موسى سعد
ستين اثنين مع الزامه بان يدفع للمدعي المدني
مبلغ ثمانين جنياً افر نكياً فقط على سيد التوبيض
وبالمصاريف

والحكوم عليه استأنف هذا الحكم وكذلك
استأنفه المدعي بالحق المدني ونيابة الاستئناف
طلبت تأييده

ومحكمة الاستئناف قررت بتاريخ ١٣ ديسمبر
سنة ٩٩ بالكشف على المدعي بالحق المدني بمعرفة
الطبيب الشرعي بعد تحليفه اليمين القانونية امام

القسم القضائي

٣٦

نقض و ابرام - ١٧ مارس سنة ٩٠٠
موسى موسى سعد - ضد - النيابة

خلو الحكم من الاسباب

يعتبر الحكم خالياً من الاسباب ومن
بيان الواقعة اذا لم يوجد في قلم الكتاب قبل
مضي الثمانية عشر يوماً المحددة في المادة ٢٢١
من قانون تحقيق الجنابات موعداً لتقديم أوجه
النقض والابرام - والمادة ١٠٣ من قانون
المرافعات يلزم مراعاة منطوقها في الاحكام الجنائية
اذ لا يوجد في قانون تحقيق الجنابات ما يخالفها
ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت رئاسة
سلطة صالح نائب باشا رئيس المحكمة وبحضور
خضر مسيو دوهلس وقاسم امين بك ويوسف
شوقي بك ومستر هالتون قضاء ومحمد صفوت
بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الاهلية ومحمد
علي سعودي افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من موسى موسى سعد
عمره ٣٥ سنة فلاح مولود ومقيم بناحية سنهوت
بمركز مينا القمح شرعية

وحيث انه يجب نقض الحكم بإطلانه بإطلاناً
جوهرياً من عدم ذكر الواقعة واسباب الحكم
لان ما اطلع عليه رافع النقض لايشتمل الاعلى
النص الذي نطق به في الجلسة
فهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار
المقدم من المحكوم عليه وبإلغاء الحكم المطعون
فيه وبإحالة القضية على دائرة استئناف اخرى
للحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

﴿ ٣٧ ﴾

نقض وابرار - ١٠ مارس سنة ٩٠٠

جناب النائب العمومي - ضد - محمد جمعه

عبد الله ومن معه

بطلان الاحكام

- ١ - اذا كانت صحيفة الدعوى باطلة يلزم
المحاكم الحكم ببطلانها فقط وليس ببطلانها
وبالبراءة والا كانت الاحكام باطلة
- ٢ - اذا حكم بشي لم يطلب كان الحكم كذلك
باطلاً

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت
رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات
باسيلي تادرس بك ومسيو دوهلس ويوسف
شوقي بك ومستر هالتون قضاة ومحمد صفوت
بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الاهلية ومحمد
علي سمودي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي
في الطعن المقدم من جناب النائب العمومي
في قضية النيابة نمرة ٢١٨٤ سنة ٩٩ المقيده
بالجدول العمومي نمرة ٩٩ سنة ٩٠٠

ضد

جمعه محمدعبدالله عمره ٤٨ سنة عمدة الحزبه
يوسف خليفه يوسف « ٤٥ » شيخ غفر
علي محمد يوسف « ٤٠ » طواف
عمران حسن « ٧٥ » مزارع

بثمانية عشر يوماً ولذا اضاف الشارع على نص
المادة (٢٢١) المعدلة هذه العبارة : وعلى قلم
الكتاب ان يعطي لصاحب الشأن بناء على طلبه
صورة الحكم في ظرف ثمانية ايام من تاريخ
صدوره الخ

وحيث ان لفظة صورة المعبر عنها في هذه
المادة موضوعه عوضاً عن لفظة ملخص الواردة
في النسخة الفرنسية ولكن رغمًا عن هاتين
اللفظتين فانه غير ممكن استخراج صورة الحكم
الذي لم يشتمل الا على النص وانه اذا كان قرر
الشارع ايداع الاسباب بعد ثمانية ايام من النطق
بالحكم لالزم قلم الكتاب بامر يستحيل اتباعه في
بعض الاحوال

وحيث ان الشارع لم يبطل الاحكام التي تقدم
صورها او ملخصها في مدة الثمانية ايام لان
تقديمها ليس ضروري للطعن بطريق النقض
لان طالب النقض له طرق أخرى للاطلاع
على الحكم سواء لفحص اوراق الدعوى
او البحث في دفاتر قلم الكتاب ولكن ليس
المراد هنا بصورة الحكم او ملخصه وان ما يلزم
معرفة متى يجب ايداع أصل الحكم وان الشارع
اراد بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة (٢٢١)
أن يكون الحكم كاملاً ومودعاً في قلم الكتاب
في مدة الثمانية أيام بعد النطق بالحكم

وحيث انه لو تسلم بالايديع في اليوم الاخير
من المدة المقررة كما حصل في هذه الدعوى ينتج
من ذلك تقليل المدة الى بضع ساعات او الى برهة
ولا يتيسر لطالب النقض التروي في ابداء اوجه
النقض وفحصها كما قرره القانون والا يكون الطلب
باطلاً مع أن القانون حدد له ثمانية عشر يوماً
وحيث انه لا يمكن القول بان التأخير في
اسباب الحكم بقلم الكتاب لاينتج منه الا اطالة
المدة القانونية للطعن بطريق النقض والابرار
وهذا مخالف لنص المادة (٢٢١) التي تجعل
سريان مدة النقض ابتداء من النطق بالحكم وليس
بعد ايداعه في قلم الكتاب

وحيث انه يتضح من اوراق الدعوى ان
اسباب الحكم لم تودع بقلم الكتاب ليطلع عليها
من له صالح فيها الا اليوم الثامن عشر بعد
النطق اي اليوم الاخير من المدة المقررة للطعن
فيها بطريق النقض والابرار

وحيث ان عدم ذكر الواقعة في الاحكام
من الالوجه التي تبطلها كمقتضى المادة (١٤٧) جنبايات
وحيث ان القانون لم يحتو على نصوص
تتعلق باسباب الاحكام ولكن الاجراءات التي
يلزم مراعاتها ولم تذكر بين الاجراءات الجنائية
يجب الرجوع اليها حسب الاحوال المقررة
في قانون المرافعات المدني وملاحظة المبادئ
القانونية

وحيث ان الاحكام يجب اصدارها بناء على
اسباب والا تكون لاغية كما هو منطوق المادة
(١٠٣) مرافعات مدني وانه يجب مراعاة
ذلك في الاحكام الجنائية ايضاً اذ الحكم بخلاف
ذلك يكون حكماً اختيارياً ينتج منه ضرر عظيم
غير قابل للاصلاح مما اذا حصل في حكم مدني
وحيث ان المقصود من نص المادة (٢٢١)
جنبايات المعدلة بالامر العالي الصادر في ٢٤ يناير
سنة ٩٥ هو المدة التي يجب مراعاتها لاشتمال
الاحكام على ذكر وقائع الدعوى والاسباب
التي استوجبت العقاب

وحيث ان مدة الطعن القانونية كانت مقدرة
بثلاثة أيام قبل اصدار الامر العالي المذكور
وان المتبع في الاحكام هو النطق بالحكم بنصها
في الجلسة بدون تلاوة الاسباب التي تقدم فيها
بعد الى قلم الكتاب وان تأخيرها لم ينشأ عنه
ضرر لان الطعن بطريق النقض لم يستوجب
اذ ذاك رفع اوجه في مدة مقررة ويمكن قبول
الطعن المذكور بعد سماع طالبه نص الحكم
في الجلسة

وحيث ان الامر العالي المؤرخ ٢٤ يناير سنة
٩٥ قضى برفض النقض المرفوع بدون اوجه وقد
صرح للطالب فحص الحكم والاجراءات وابداء
اوجه الطعن واستبدال المدة التي كانت ثلاثة ايام

علي عمران ٢٢ شيخ بلد
ابراهيم عمران ٢٥ شداق
احمد محمد بنحيت ٢٢ مزارع

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اهتمت المذكورين الثلاثة الاول باستعمال القسوة مع الاخير والثلاثة الآخرين بضربه وبتجاربه هو أي الاخير بالتعرض بالقوة الى عمران حسن في الاطيان الواضع اليد عليها ومنعه من الانتفاع بها في ١٩ سبتمبر سنة ٩٩ بالجزيرة

ومحكمة قنا الجزية حكمت بجلستها المنعقدة في ١٣ ديسمبر سنة ٩٩ طبقاً للمادة (١٧١) جنابات والمادة الاولى من دكرينو سنة ١٨٩٢ والفقرة السادسة من المادة (٢٥٢) عقوبات حضورياً أولاً ببراءة ساحة كل من جمعه محمد عبدالله ويوسف خليفة وعلي محمد يوسف وعمران حسن وعلي عمران وابراهيم عمران مما نسب اليهم تانياً بمحبس احمد محمد بنحيت المتهم الاخير مدة خمسة عشر يوماً تلقاء وجهه اليه والزمته بالمصاريف فاستأنفت المحكوم عليه هذا الحكم في ١٤ ديسمبر سنة ٩٩ واستأنفته أيضاً نيابة المحكمة المذكورة في ٢٣ منه ونيابة الاستئناف فوضت الرأي للمحكمة بالنسبة للمبرأين وطلبت تأييد الحكم بالنسبة للمحكوم عليه

ومحكمة الاستئناف بتاريخ ١٧ يناير سنة ٩٠٠ حكمت حضورياً ببراءة ساحة المتهمين وازادته للمصاريف على طرف الحكومة وفي يوم الاثنين ٢٩ يناير سنة ٩٠٠ تقرر بقلم الكتاب من جناب النائب العمومي برغبته النظر في هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرار طبقاً للمادة (٢٢٠) جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال المحامين عن المتهمين والاطلاع على أوراق القضية والمدولة قانوناً

حيث ان النقض صحيح بشكلا

عن الوجهين المرفوعين من النيابة العمومية المنحصرين في ان الحكم المطعون فيه قرر بطلان الاجراءات الناشئة من صحيفة الطلب ثم

حكمت في الموضوع بعد سماع اقوال المتهمين ببراءة ساحتهم من التهمة المسندة اليهم .

وحيث ان المحاكم لها ان تبطل من تلقاء نفسها كل خطأ جوهري أو يتعلق بالنظام العام وفيما عدا ذلك فان ازالة الخطأ يكون نتيجة اهمال من لهم صالح في رفعه من الخصوم فان المادة (٢٤٠) جنابات تقضي بان اوجه البطلان التي تقع قبل المرافعة يجب انتمسك بها قبل سماع شهادة أول شاهد أو عند الدفاع في حالة عدم وجود شهود

وحيث انه لا محل لهذا الوجه حتى لو لم يكن للمحاكم الحق فقط في قبول هذا البطلان وقت رفعه عقب سماع شهادة أول شاهد بل عند رفعه بالكلية كما هي الحالة في هذه الدعوى وفصلاً عن ذلك فان بطلان الخطأ يسقط بحضور المتهم في الجلسة

وحيث ان الذي تحقق محكمة الاستئناف من الخطأ في صحيفة الطلب فانه لم يكن لها على أي حال الحق في التثبت في موضوع التهمة سواء بالبراءة أو بالعقاب وكان يتعين على النيابة العمومية اصلاح الخطأ الناشئ في صحيفة الطلب وان الحكم في هذه الدعوى بالبراءة جاء مخالفاً للقانون ومحكمة الاستئناف حكمت في شيء لم يطلب منها قانوناً وعليه فهذا يعد من الاوجه التي تبطل الاحكام بطلاناً جوهرياً

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار واحالة الدعوى على دائرة أخرى بمحكمة الاستئناف لتحكم فيها حكماً جديداً وازادت المصاريف على طرف الحكومة

٣٨

استئناف مصر - مدني - ١١ يناير سنة ٩٠٠ مديرية الشرفية - ضد - سليمان بك اباطه الاختصاص والآلات الرافعة للمياه بمقتضى الامر العالي الصادر في ٨ مارس سنة

١٨٨٩ لا يجوز تركيب آلات رافعة للمياه ثابتة كانت أو متحركة الا بعد التصريح به من نظارة الاشغال العمومية التي لها الحق المطلق في التصريح بذلك أو منعه فاذا رفضت النظارة المسد كورة التصريح بتركيب آلة من هذا القبيل فلا يكون ذلك الا عملاً بالحق الخول لها بمقتضى الامر العالي المشار اليه ولا مخالفة فيه لاي قانون ومن تمت لا يجوز ان يكون القرار الصادر منها بالرفض موضوعاً للبحث أمام السلطة القضائية بعلة انه قد تسبب عنه ضرر لفرد من الافراد

الاموال الاميرية

ليس في الامر العالي الصادر بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ المختص باموال الاراضي المباعة من الحكومة ما يحتم عليها احداث ترع أو غيرها من طرق الري وبمقتضى هذا الامر يجب سداد الاموال المقررة عليها مهما كانت حالتها ولو لم يتمكن مالكيها من زرعها فاذا طالبت بها فلا يكون ذلك الا تمسكاً بحق مطلق مخول لها بدون شرط ولا قيد

وعلى ذلك لا يكون لمالك الارض الحق في مداعة الحكومة بهذا الخصوص ولو بنى دعواه على عدم تمكنه من زرع الارض لرفض الحكومة التصريح له بتركيب آلات ري متى كان هذا الرفض مبنياً على ما لها من السلطة المخولة لها قانوناً

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات حامد محمود بك والمستتر هالتون قضاة ومحمد جلال افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية مديرية الترقية الحاضر بالجلسة سليم بك كحيل مندوب قسم قضاياها المقيمة بالجدول العمومي في سنة ١٨٩٩ نمرة ٢٠٦ مستأنفه

ضد

سليمان بك السيد اباطه المقيم بتلخية غزالة الخير الحاضر عنه بالجلسة حضرات حبيب بك غانم واسماعيل خليل افندي المحامين مبيئات عليه

من حيث ان سليم بك اباطه رفع هذه الدعوي ضد مديرية الشرقية بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٩٩ قال فيها انه اشترى من المديرية المذكورة خمسمائة فدان وانتظر من الحكومة تسهيل طرق المواصلات والري من نحو حفر ترع وخلقجان ومصارف وسكك زراعية وان تصرح للملاك الاطيان بتركيب آلات رافعة بخارية كانت أو غير بخارية فجاء الامر بالعكس حيث ضربت على تلك الاطيان خراجاً وأجرت تحصيله بالقوة الجبرية وانه طلب تحت ترعة فلم تجبه فاضطر بفتحها على مصاريفه التي بلغت ثمانمائة جنيه ثم طلب ان تصرح له بتركيب وابور على التربة التي أنشأها فنظارة الاشغال العمومية رفضت طلبه الامر الذي أضربه ضرراً جسيماً وعلى ذلك طلب ان تدفع اليه المديرية ثمانمائة جنيه مصري تعويضاً في بحر أسبوع او تتدب من يلزم للحضور عنها أمام محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية يوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٩ السماع الحكم بملزوميتها بدفع الف وثمانمائة جنيه والمصاريف

والمحكمة المذكورة حكمت في ١٨ يولييه سنة ١٨٩٩ بتعين خير لاجل البحث مما اذا كان هناك منافع ضاعت على سليمان بك اباطه بسبب عدم تركيب الوابور وتقدير قيمة تلك المنافع وفعلاً ذهب الخيروعاين تلك الاطيان وقدم تقريراً بما رآه

فالمديرية استأنفت هذا الحكم في الميعاد القانوني وطلبت الغاءه ورفض دعوى سليمان بك اباطه والحكم عليه بمصاريف أول وثاني درجة والمستأنف عليه طلب تأييد الحكم المستأنف وحيث ان البحث في هذه القضية منحصر في معرفة ما اذا كانت الحكومة مسؤولة بتعويض الضرر المدعي به أم لا

وحيث انه لاجل الفصل في ذلك يرجع الى القواعد العمومية المبني عليها جواز النظر في الدعوي التي ترفع على الحكومة أمام المحاكم الاهلية

وحيث أن اختصاص المحاكم الاهلية بشأن

الدعوي التي ترفع على الحكومة مبيّن بالمادة ١٥ من لائحة تريب المحاكم الاهلية فقره ثانياً منها وهي (كافة الدعوي التي ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة من اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين أو للاوامر العالية)

وحيث انه ينتج من صريح هذه المادة أن الحكومة مسؤولة عن مخالفة الاشتراطات التي تكون بينها وبين الاهالي وعن مخالفة القوانين أو الاوامر العالية

وحيث أن المستأنف عليه طلب تعويضات عما لحقه بسبب فعل الحكومة معه عن امرين الاول رفضها التصريح له بتركيب وابور للاطيان المذكورة والثاني انها استحصلت منه الاموال الميرية بالطريقة الجبرية

وحيث أن موضوع هذه القضية ليس النظر في اشتراطات حصلت بين الحكومة والمستأنف عليه انما البحث عن اجراءات ادارية وما تقدم بيانه بالمادة (١٥) سالفة الذكر يجب على المستأنف عليه أن يبرهن على حصول مخالفة للقوانين أو للاوامر العاليه كي يكون طلبه داخلاً في اختصاص المحاكم الاهلية

وحيث انه لاجل ذلك يتعين البحث في ادعاء المستأنف عليه فيما يختص برفض تصريح تركيب الوابور وفيما يختص بتحصيل الاموال الميرية بالطرق الجبرية كل منهما على حدة

(فيما يختص برفض تصريح تركيب الوابور)

حيث ان سلطة الحكومة في هذه المسئلة مبنية على دكرينو ٨ مارس سنة ١٨٨١ وهو هذا لاجبوز تركيب آلات ترفع المياه لري الاراضي وتجهيفها ثابتة أو متحركة يديرها البخار أو تيار الماء أو الريح الا من بعد الحصول على رخصة بذلك من نظارة الاشغال العمومية أو المصالح التابعة لها)

وحيث ان ارتكان محكمة أول درجة على المادة الثانية من الدكرينو المذكور من أنه لايسوغ للحكومة الامتناع عن الترخيص بتركيب أية آلة غير ثابتة هو ارتكان خطأ لان منطوق

الدكرينو يخالف كل المخالفة لما رآه تلك المحكمة والدليل على ذلك أنها أي المحكمة قالت (ان الدكرينو المذكور أعطى الحرية المطلقة لنظارة الاشغال في الترخيص والامتناع عن الترخيص بتركيب الآلات الرافعة الثابتة فخرج من ذلك أنه لايسوغ لها الامتناع عن الترخيص بتركيب أية آلة غير ثابتة لمن يطلبها) لكن فات المحكمة المذكورة ما هو مدون بصريح العبارة بالمادة الاولى من هذا الدكرينو حيث جاء فيه كما هو موضح أعلاه أنه لايجوز تركيب آلات ترفع المياه لري الاراضي وتجهيفها ثابتة كانت او متحركة الا بعد الحصول على رخصة من نظارة الاشغال العمومية ثبتت من ذلك أن قولها يعني قول المحكمة «خرج من ذلك أنه لايسوغ الامتناع عن الترخيص بتركيب أية آلة غير ثابتة» هو قول ضعيف وخطأ نظراً لما هو مذكور بالمادة الاولى في عبارة ثابتة كانت أو متحركة فالمتحركة هي بلا نزاع الآلة غير الثابتة التي زعمت تلك المحكمة بخروجها ومن ثم اوضح ان المحكمة المذكورة لم تراعى نظر المادة الاولى اكتفاء بما وافقها في المادة الثانية وهذا هو محل الخطأ

وحيث أنه زيادة على ما ذكر فان ما ورد بالمادة الثانية هو غير مخالف لما جاء بالمادة الاولى لانها مرتبطتان ببعضهما مع ملاحظتهما معاً إذ المادة الثانية جاءت مكتملة للاولى

وحيث انه تقرر بالمادة الاولى أن نظارة الاشغال هي التي لها حق التصريح فن المعلوم أن من له حق الاعطاء له حق المنع فالحكومة اذن التي لها هذا الحق لم تخالف القوانين ولا الاوامر العالية برفضها التصريح للمستأنف عليه بل بالعكس الحكومة أجرت كل ما خوله لها الدكرينو المذكور من السلطة.

وحيث ان ادعاء المستأنف عليه أن رفض التصريح له جاء مخالفاً للقانون لانه أضّر بالمنفعة العمومية هو ادعاء مردود لان الحكومة برهنت على أن أسباب عدم الترخيص هي ان التربة التي يريد المستأنف عليه أخذ المياه منها ليس لها

ايراد كاف في مدة الصيف لري الاراضي الحيدة الجارية زراعتها منذ زمان طويل فلا يمكن التصريح له بتركيب آلة رافعة لاخذ المياه لتصلب الاراضي من الاراضي الغير صالحة للزراعة

وحيث ان الشارع المصري عهد لنظارة الاشغال العمومية توزيع المياه حسب المصلحة العمومية وانها هي التي لها مطاق النصرف في ذلك وحيث ان هذه القاعدة لم تنتج فقط من انفصال السلطة القضائية من السلطة الادارية بل هي واضحة أيضاً وواردة في عدة مواضع من القانون وبالاخص في المادة (٧) من دكرينو ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤)

وحيث ان القرارات الادارية الصادرة من جهات اختصاصها بلا خروج عن الحد لا يجوز أن تكون موضوعاً للبحث أمام السلطة القضائية لان المحاكم لا تحكم في مثل هذه القضية الا بناء على تقارير أهل الخبرة

وحيث انه لو جاز ذلك وكان يمكن في كل وقت أن تعرض أعمال الموظفين الاداريين على أهل الخبرة لذهبت المصلحة العمومية

وحيث ان تقرير أهل الخبرة في هذه القضية ودفاع المستأنف عليه انما هو قاصر على مصلحة المستأنف عليه الخصوصية فقط من نحو عدم حصوله على آماله وهذا لا يثبت اصالة عدم جواز الرفض ولا مسؤولية الحكومة مطلقاً وحيث انه ينتج مما تقدم أن رفض التصريح الي المستأنف عليه هو حق يحكمه خوله لها القانون

وحيث ان النصوص الواردة في هذه المسئلة لا تجعل هناك أدنى شك بأن الحكومة لم تخالف القوانين ولا الاوامر العالية واذن المحاكم غير مختصة بنظر هذه القضية ما دام لم تحصل المخالفة المذكورة وعلى ذلك يتعين رفض دعوى المستأنف عليه بخصوص الاموال الميرية المتحصلة بالطرق الخيرية

وحيث أن هذه المسئلة التي تظلم منها المستأنف عليه هي محل بحث أيضاً فيما اذا كانت حصلت

فيها مخالفة القوانين أو الاوامر العالية وحيث أن شراء المستأنف لتلك الارض هو كان بمقتضى الشروط المنصوص عنها دكرينو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ التي جاء في المادة الخامسة منه أن المال يستحق عن الارض المباعة باكملها ولو كانت كلها أو بعضها لم يجر زراعتها

وحيث أن الدكرينو المذكور لا يحتوي على أدنى تعهد بإيجاد ترع أو غيرها من طرق الري بل الزام المستأنف عليه بدفع المال بلا شرط وحيث أن الحكومة عندما أجرت الاستحصال على الاموال الميرية بالطرق الخيرية فانها لم تخالف القوانين بل بالعكس حافظت عليها بتنفيذها طبقاً لما جاء بالمادة الخامسة من دكرينو فبراير سنة ٨٩٢ وحيث أنه بناء على جميع ما ذكر يكون الحكم المستأنف على غير أساس ويجب حينئذ الغاؤه ورفض دعوى المستأنف والزامه بالمصاريف فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً قررت بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه والزامه بالمصاريف

٣٩

بني سويف جزئي - مدني - ٣١ مارس سنة ٩٠٠
عبد اللطيف حسن - ضد - أبو حامد امام
العقود الرسمية

انه وان كان من القواعد العمومية ان الحججة الشرعية تعتبر دليلاً قبل كل شخص مالم يثبت عدم صحتها من طريق الادعاء فيها بالتزوير غير ان هذا النص لا يؤخذ على جهة الاطلاق بل يجب قصره فقط على الامور التي شاهدها بنفسه الموظف المحرر للحجة اما باقي مرويات الحججة فانه من المتفق عليه انه يصح الطعن فيه بالادلة والقرائن المتعادية

بيع القاصر

ان خلاصة النصوص الشرعية في مسألة

بيع القاصر تفيد ان بيعه يعتبر موقوفاً على اجازة الولي أو الوصي أو اجازته هو بعد البلوغ وان السكوت بعد البلوغ مع الاطلاع على تصرف المشتري مسقط لدعواه بدون تقدير للمدة

السبب الصحيح

السبب الصحيح هو العقد الذي من شأنه ان يكون صالحاً في ذاته لنقل الملكية بصرف النظر عما اذا كان صادراً من المالك الحقيقي أو من سواء وبقطع النظر أيضاً عما اذا كان الصادر العقد منه متمماً بأهلية التصرف أم لا هذا مع اضافة سلامة نية المشتري سلامة النية

سلامة النية هي مجرد اعتقاد المتصرف له وقت التصرف بان مملكته يملك العين الحاصل التصرف فيها ملكاً غير قابل للعن وقد اختلف الشراح في ما اذا كان يشترط سلامة النية ايضاً ان يكون المتصرف له غير عالم بان المتصرف فاقد الاهلية فالبعض اوجبوا ذلك والبعض لم يوجبوه

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة العلنية المنعقدة علناً بسراي المحكمة في يوم السبت ٣١ مارس سنة ٩٠٠ و ٣٠ القعدة سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة أحمد قحه اقدي القاضي وحضور عبد الحميد حمدي اقدي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية عبد اللطيف حسن المزارع من سدمنت الحيل المقيمة بالجدول سنة ٩٠٠ نمرة ٢٦ بتوكيل محمود اقدي كامل المحامي

ضد

أبو حامد امام من سدمنت الحيل بتوكيل سليم اقدي رطل المحامي

وقائع الدعوى

طلب المدعي الحكم بثبوت ملكية ١٢ سهم و٤ قراريط وفدانين المينة بمريضة الدعوى ورفع يد المدعى عليه عن ذلك والزامه بالمصاريف

واتعاب المحاماة وارتكن على المستندات والمذكره
المقدمة منه

والمدعى عليه طلب الحكم بعدم جواز
قبول هذه الدعوى وموضوعاً رفضها لأنها خالية
عن كل أساس وارتكن عن المستندين والمذكره
المقدمة منه

الحكمه

حيث ان الحجة الصادرة من محكمة بني
سوف الشرعية بتاريخ ٢٤ القعدة سنة ١٢٩٩
تضمنت ان كلا من الحرمه عائشه بنت محمد
افندي الملا زوجة المرحوم حسن عبد الرؤوف
وولدها منه وهما خالد وعبد اللطيف أسقطوا
حقهم في منفعة خمسة أفدنه طيناً خراجياً
بأراضي ناحية سدمنت الجبل الى هذا المدعى
وهو أبو حامد امام فسا أسقطته الحرمه عائشه
٤ أسهم و٢١ قيراط وما أسقطه كل واحد من
من خالد وعبد اللطيف ٨ أسهم وقيراط واحد
وفدانين بضمن عن الخمسة أفدنه قدره ٣٩٠٠
قرش صاغ مقبوضه بيد المسقطين حسب
اعترافهم في تلك الحجة

وحيث ان عبد اللطيف حسن الوارد اسمه
في تلك الحجة ضمن المسقطين رفع هذه الدعوى
بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ٩٩ (٢ شعبان سنة ١٣١٧)
وملخصها انه لم يبيع وان المدعى عليه متقلب
على نصيبه في الخمسة أفدنه وقدره ٨ أسهم
وقيراط واحد وفدانين ولذا طلب الحكم بثبوت
ملكته لهذا القدر والزام المدعى عليه برفع يده
عنه وحفظ الحق في الربيع بدعوى خاصة

وحيث ان دعوى المدعى ترجع من جهة
الاساس الى شهادة تاريخها ١٨ ديسمبر سنة ٩٨
محررة وموقع عليها من صراف ناحية سدمنت
الجبل ومصدق عليها من جهة الادارة ومفاد
هذه الشهادة انه أي المدعى مولود بتاريخ ٢٨
صفر سنة ١٢٨٨ وبمقارنته هذا التاريخ على تاريخ
الحجة تكون النتيجة ان عمره يوم تحريرها
كان أحدي عشرة سنة وتسعة شهور تقريباً
فليس من الحكمة حينئذ ان يكون هو الذي

حضر في المجلس الشرعي وباشر العقد
وحيث ان المدعى عليه تمسك في رفعه
الدعوى باللائحة السعيدية وبالقوة الدلالية للحجة
الشرعية وبسكوت المدعى اكثر من خمس
سنوات بعد بلوغه على فرض صحة التاريخ المدون
في الشهادة

وحيث ان المادة الرابعة من اللائحة
السعيدية وهي التي كان معمولاً بها وقت تحرير
الحجة بمثابة القانون المشتمل على أحكام التصرفات
في الاطيان قضت بأن من وضع يده مدة خمس
سنين متواليات على اطيان خراجية مع تكليفها
باسمه وقيامه بدفع الضرائب المقررة عليها لا تسمع
في حقه دعوى ومعنى ذلك انه يكتسب ملكيتها
بوضع اليد المدة المذكورة

وحيث انه مع التسليم بأن اسم المدعى
ورد في دفتر قيد المواليد بمجرد ظهوره في عالم
الوجود وهو أمر قد يحتمل الشك اعدم الدقة
في هذه العملية حتى في العصر الحاضر الذي
توقرت فيه دواعي الضبط أكثر مما كان
في الزمن الغابر فتكون النتيجة ان سن المدعى
وقت البيع ما كان وصل للحد المقرر للبلوغ

وحيث انه وان كان من القواعد العمومية
ان الحجة الشرعية تعتبر دليلاً قبل كل شخص
ما لم يثبت عدم صحتها من طريق الادعاء فيها
بالتزوير غير ان هذا النص لا يؤخذ على جهة
الاطلاق بل يجب قصره فقط على الامور التي
شاهدها بنفسه الموظف المحرر للحجة اما باقي
مرويات الحجة فانه من المتفق عليه انه يصح
الطعن فيها بالادلة والقرائن المعتادة

وحيث انه مع اعتبار صحة مضمون الشهادة
المتقدم ذكرها فيكون لابد من أحد أمرين
اما ان يكون المدعى حاضراً في مجلس البيع
وهو قاصر بالفعل واما ان يكون الذي حضر
سواء

وحيث انه لا يوجد في وقائع الدعوى شيء
يساعد على صحة افتراض الصورة الثانية بل
بالعكس فانه باحتساب سن المدعى اعتماداً على

الشهادة السابق ذكرها يكون قد وصل الى سن
البلوغ وهو خمس عشرة سنة في ٢٨ صفر
سنة ١٣٠٣ ومن البديهي انه لو كان الذي حضر
وباشر العقد سواء لما لازم هو السكوت عن
المطالبة بحقه أربع عشرة سنة وخمسة شهور
وبضع أيام وهي المدة التي مضت من عهد بلوغه
الى حين رفع هذه الدعوى

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الامر
محصور في الصورة الاولى وهي التي يميل اليها
المدعى باعتبار انها أكثر فائدة له حسباً لاح
من مجموع أقواله وطرق البحث التي سار فيها
وحيث انه من الواجب حينئذ الرجوع الى
أحكام الشريعة الفراء لمعرفة حكم البيع الواقع
من قاصر

وحيث ان خلاصة النصوص الشرعية في
هذا الموضوع تقيد ان بيع القاصر يعتبر موقوفاً
على أجازة الولي أو الوصي أو أجازته هو بعد
البلوغ وان السكوت بعد البلوغ مع الاطلاع
على تصرف المشتري مسقط دعواه بدون
تقدير للمدة

وحيث انه متى تقرر ذلك يكون سكوت
المدعى أربع عشرة سنة ونصف سنة تقريباً
مستوجباً لعدم قبول دعواه

وحيث انه حتى مع الرجوع الى شرح
القوانين المستمد منها القانون المصري فلا يوجد
في أقوالهم شيء يعود بالفائدة على المدعى فانه
من المقرر عندهم ان العقد الصادر من غير ذي
أهلية ليس بباطل في ذاته بل قابل للبطلان
فيجوز للواقع التصرف منه وهو قاصر ان يطلب
للبطلان بشرط ان يرفع دعواه في مدة المشير
سنوات التالية للبلوغ والا سقط حقه ويلاحظ
هنا ان هذه المدة هي المقررة عندهم لا اكتساب
الملكية بالسبب الصحيح ويقابلها في التشريع
المصري خمس سنين

وحيث ان ما يؤيد الدفع الذي أبداه
المدعى عليه كونه حائراً للعين بسبب صحيح مستفاد
من الحجة التي بيده والسبب الصحيح انما هو

المسعد الذي من شأنه ان يكون صالحاً في ذاته لتقل الملكية بصرف النظر عما اذا كان صادراً من المالك الحقيقي أو من سواه وبقطع النظر أيضاً عما اذا كان الصادر المقدم منه متمتعاً بأهلية التصرف أم لا

وحيث انه يضاف على ما تقدم سلامة نية المشتري وتبريفهما انها مجرد اعتقاد المتصرف له وقت التصرف بان مملكته يملك العين الحاصل التصرف فيها ملكاً غير قابل للطعن

وحيث ان الامر الوحيد المختلف فيه بين الشراح انما هو كون بعضهم يشترط عدم علم المشتري وقت الشراء بان مملكته غير فاقد الاهلية خلاف للبعض الآخر

وحيث انه حق مع النعويل على المذهب القائل بان علم المشتري بعدم توفر الاهلية في المتصرف مانع لسلامة النية فانه لا يوجد في القضية أدنى شبهة تساعد على افتراض ان المدعي عليه كان يعلم بقصر البائع بل متضح من عبارة الحجة انه بحضور الشهود المذكورة أسأؤهم فيها (أشهد على نفسه كل من الحرمة عائشه بنت محمد افندي الملا زوجة حسن بن عبد الرؤوف بن حسن وخالد وغيد اللطيف ولدي حسن بن عبد الرؤوف بن حسن المذكورين اعلاه اشهاداً صحيحاً شرعياً طائعين مختارين وهم في صحتهم وسلامتهم وثبات عقولهم ونفاذ تصرفاتهم الشرعية بأنهم أسقطوا حقهم من منفعة خمسة أفدنه طيناً سواداً خراجياً الخ) وحيث انه لا جدال في ان المدعي عليه واقع اليد من عهد الشراء بدون منازع ولا معارض ولذا يكون قد اكتسب الملكية بمضي خمس عشرة سنة وهي المدة التي لا تحتاج الى شيء سوى مجرد الحيازة فيكون هذا الامر مانعاً لسماح الدعوى حتى لو لم يكن بيده عقداً فبالاولى متى كان وضع يده مبنياً على الحجة الشرعية السابق ذكرها

وحيث انه مما تقدم جيمه تكون دعوى المدعي خالية من الاساس ويتعين رفضها والزامه بالمصاريف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض دعوى المدعي والزامه بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماه

الاخاء

انتهى الينا العددان الاولان من جريدة عمومية بهذا الاسم لحضرة الفاضل محمود افندي كامل كاشف محررها حضرة الكاتين الشاهرين المجدين احمد افندي محرم واحمد افندي الكاشف وتمتاز على غيرها بانها ترسل مجاناً الى رجال العلم ومركز ادارتها في طوخ قلوبيه ولنا الامل الوطيد بان ترضي قراءها لما نعهده في حضرة محرريها من سعة العلم وطول الباع في الادب والانشاء كما اننا ننتظر رواجها ونجاحها لان اشتراكها لغير رجال العلم زهيداً وهو ٢٥ غرساً في السنة فتنتي على حضرات الافاضل صاحبها ومحرريها اطيب التشاء

نور الاسلام

مجلة علميه ادبيه تهذيبه اسلاميه لحضرة الفاضل أمين بك ابو يوسف الحامي ومحمود افندي عبد الكريم التاجر في الزقازيق تصدر مرتين في الشهر من الزقازيق قيمة اشتراكها في السنة ١٠ غروش ضاغ وهي قيمة زهيدة جداً بالنسبة الى قوائمها فتتمنى لها التوفيق والنجاح

الحجير

صحفية سياسية ادبية اسبوعية لحضرة الفاضل عثمان افندي الحثاني بدل اشتراكها السنوي ٥٠ غرساً صاغاً تشتمل على مقالات سياسيه وادبيه واخبار مختلفه فتتمنى لها الرواج

اعلان بيع منقولات

من محكمة الازبكية الجزئية الاهلية انه في يوم السبت ٢ يونيه سنة ٩٠٠ و ٤ صفر سنة ١٢٨٨ عربية الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بشارع القللي

سيصير الشروع في مبيع منقولات منزليه تعلق محمد علي جاويش السابق توقيع الحجز التحفظي عليها بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ٩٩ بتفويض الحكم الصادر من محكمة الازبكية بتاريخ ١٨ يناير سنة ٩٠٠ ومعلن بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٠٠ القاضي بتثبيت الحجز التحفظي وفاء لمبلغ ٦٤٧ قرش صاغ وعمل معارضة وحكم برفضها وتأنيده وبالنسبة لكون محمد علي المذكور عزل من المحل سكنه بجهة الموادي بالانشاء تحرر له اعلان حكم المعارضة فاجيب من شيخ الحارة بعدم وجوده وكذلك صار اعلانه بالنيابة بتاريخ ١٢ مايو سنة ٩٠٠

فكل من له رغبة في المشتري عليه الحضور في اليوم والساعة والمحل المعين بهذه

ومن يروى عليه المزايد يدفع الثمن فوراً وان تأخرياً المزايد على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في يوم ٢٧ مايو سنة ٩٠٠

نائب الباشمخضر

علي احمد

اعلان

بيع زراعة قمح

محكمة الحيزه الجزئية

انه في يوم الاثنين الموافق ٤ يونيو سنة ٩٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بناحية الطالبيه مركز ومديرية الحيزه

سيصير الشروع في مبيع محصول زراعة ثلاثة أفدنه قمح منزرع بزمم ناحية الطالبيه المذكوره بمحوض رزقة اسماعيل الرزاز ومحمودين من بحري ورثة هلال السيسى والغربي والشرقي طريق والقبلي ورثة ابراهيم خليفه تعلق كل

من مرسى خليفه وعلي خليفه وعبد المقصود حسن خليفه السابق توقيع الحجز التنفيذي على الزراعة المذكورة بتاريخ ٨ مايو سنة ٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الجزية الجزية بتاريخ ٣ مارس سنة ٩٠٠ وهذا البيع بناء على طلب الحرمه كل بنت محمد خليفه المقيمة بناحية الطالبيه المذكورة

فكل من كان له رغبة في مشتري زراعة القمح المذكور يعطي مزاده بالعمله الصاغ الديواني ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يصير اعاده البيع على ذمته ويلزم بالفرق في حالة التقصان

تحريراً في ٢١ مايو سنة ٩٠٠

نائب باشمحضر

محكمة الجزية

حسن احمد

اعلان

مبيع مواشي امام محكمة دكرنس الجزئية انه في يوم الثلاثاء ١٢ يونيه سنة ٩٠٠ الماعه ١٠ افرنكي صباحاً بكفر الجمالية بمركز دكرنس

سيصير الشروع في مبيع بقره حمره صفره بقرون خياره صغيره عمرها ثمانية سنوات تقريباً تعلق السيد الرئيس من كفر الجمالية المذكور بناء على طلب الشيخ عبد الله راضي من الكفر المذكور

وبناء على الحكم السابق صورته من محكمة دكرنس الجزئية بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ المعلن الى المحكوم عليه بتاريخ ٥ مارس سنة ٩٠٠ وسبق توقيع الحجز التنفيذي عليها عند محمود افندي رفعت المحضر بتاريخ ١٣ مايو سنة ٩٠٠ وفاء لمبلغ ٤٩٢ قرش صاغ قيمة المحكوم به والمصاريف لحد يوم التنفيذ

فكل من رغبة في مشتري البقرة المذكورة يحضر في اليوم والساعة والحل المذكورين يعطي مزاد بشرط دفع الثمن فوراً ومن يرسي عليه المزاد ويتأخر عن دفع الثمن يلزم بالفرق حسب القانون

تحريراً في ٢٣ مايو سنة ١٩٠٠

باشمحضر محكمة

المنصوره

امضا

اعلان

بيع مواشي محجوزه انه في يوم الاثنين ٤ يونيه سنة ٩٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بناحية كفر ميت العز بمركز ميت غمر

سيصير الشروع في مبيع شب بقر أحمر عمره ثمانية سنوات تعلق متولي عبد النبي السابق توقيع الحجز بتاريخ ٥ مايو سنة ٩٠٠ بناء على طلب البنداري ابو شنب التاجر وفاء لمبلغ ٨٥٧ قرش صاغ ونفاذاً للحكم الصادر من محكمة ميت غمر الجزئية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٠ فكل من له رغبة في مشتري الشب المذكور عليه أن يحضر في الزمان والمكان المعينين اعلاه ويعطي مزاده بالعمله الصاغ ومن يرسي عليه العطا يدفع الثمن فوراً ليد المحضر المحضر المعين للبيع وان تأخر يماذ المزاد على ذمته ويلزم بالفرق تحريراً بميت غمر في ٢١ مايو سنة ١٩٠٠

نائب باشمحضر

ميت غمر

حنا بسخرون

اعلان

انه في يوم الاثنين ٤ يونيه سنة ١٩٠٠ الساعة ٢ افرنكي مساء بسوق قوص سيصير الشروع في مبيع ثلاث بقرات وجاموسه السابق توقيع الحجز عليهم بتاريخ

١٣ مايو سنة ١٩٠٠ بمعرفة احد محضري المحكمة وذلك بناء على طلب حضرة محمد افندي أمين باشكاتب محكمة قنا الاهليه بصفة حضرته مديراً لحزينة النقود القضائية وهذه المواشي تعلق حسين مدني وآخرين من جزيرة مطيره

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة المحددين بعاليه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ١٩ مايو سنة ١٩٠٠

الباشمحضر

عبد الرحمن محجوب

اعلان

من محكمة عابدين الجزئية الاهليه عن مبيع بضائع محجوزه بالمزاد العام انه في يوم الاثنين ٤ يونيه سنة ١٩٠٠ الساعة عشره افرنكي صباحاً بشارع السكره سيباع بالمزاد العام مرايات واصناف صنيه تعلق شعبان علي ابو شنب النرسي السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٢٧ اغسطس سنة ٩٩ بناء على طلب الخواجه انطون ارقش التاجر وشركاه بالاسكندرية والمتخذ له محلا مختاراً بمصر مكتب حضرة سليم أفندي بسترس المحامي لدى المحاكم الاهليه وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة عابدين الجزئية بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ٩٩ فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان والمكان والمعينين اعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق اذا نقص

تحريراً في ٢٤ مايو سنة ١٩٠٠

نائب باشمحضر محكمة

عابدين الجزئية

علي فهمي

(طبع بالمطبعة العموميه)

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. ٩6 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 18

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

• حقوقية قضائية أدبية تاريخية
• تصدر بمصر القاهرة كل سبت
• مؤسسها « امين شميل »
• يديرها ويحررها
• سليم بستر و ابراهيم جمال المحاميان
• اشتراكها السنوي
• ٩٦ غرشاً و ثماناً ونصف (٢٥ فرنكا)
• تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٤٠

نقض و ابرام - ٢٤ مارس سنة ١٠٠
محمد حسن قنوع - ضد محمد يوسف الغزالي
قرار الحفظ والاثبات بالبيئة
المادة ١٥ من الباب الثالث من قانون تحقيق
الجنايات والمادة ٣١٥ من قانون العقوبات
١ - كل أمر يصدر من النيابة بحفظ
الاوراق اما ان يبنى على تحقيقات البوليس واما
على تحقيقاتها فان كان الاول فلها ان تعدل عنه
متى شئت لان لها صفتين صفة ادارية و صفة
قضائية وان كان الثاني فليس لها العدول عنه
الا بعد ظهور أدلة جديدة غير التي سبق الحصول
عليها بصرف النظر عن كونها مفيدة أو غير
مفيدة
٢ - لا يجوز اثبات الوديمة أو الوكالة أو
العارية بالبيئة

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت
رئاسة سعادة صالح نائب باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات مميو دو هلس وقاسم أمين
بك ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاء
ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي

ومحمد علي سعودي افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي
في الطعن المقدم من محمد حسن قنوع
المدعي بالحق المدني
وفي قضية النيابة العمومية نمرة ٣٦ المقيدة
بالجدول العمومي نمرة ١٤٨ سنة ١٠٠
ضد
محمد يوسف الغزالي صمره ٢٩ سنة زيات
بباب البحر
وحاضر عنه بالجلسة حضرة يوسف بك آصاف
الحامي

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت المذكور وشخصين
بتزوير عقد بمبيع منزل ملك زينب بنت عبدالله
وحسن محمد قنوع الى اعلان كستلى واتهمت
محمد يوسف الغزالي أيضاً باحتلاس وتبديد سند
بمبلغ ٢٥ جنيه ملك حسن محمد قنوع كان تسلم اليه
على سبيل الامانة فبدده في ١٣ يونيه سنة ٨٩٩
بالجمالية وطلبت عقابه بتمضي المواد (١٩٣ و ٣١٥)
عقوبات

والتمهم المذكور رفع بلسان وكيله مسألتين فرعيتين
احداها مقتضاها عدم جواز رفع الدعوى في
تهمة التزوير لان النيابة كانت اجرت التحقيق
خده في هذه التهمة وأصدرت أمراً بتاريخ

يوليو سنة ١٨٩٩ بحفظ القضية قطعياً ورفع
الدعوى بعد ذلك بدون وجود أدلة جديدة
مخالف لنص المادة (١٥) من الباب الثالث من
قانون تحقيق الجنايات والثانية مقتضاها عدم جواز
اثبات تسليم السند بالبيئة لان تسليم السند سواء
كان على سبيل الوديمة أو الوكالة أو أي عقد
آخر مما جاء في المادة (٣١٥) عقوبات
لا يجوز اثباته الا بالكتابة
ومحكمة الموسيقى الجزئية حكمت بتاريخ ٢٨
نوفمبر سنة ٩٩ برفض المسألتين الفرعيتين
المذكورتين
فالتمهم استئناف بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ٩٩
والنيابة ووكيل المدعي بالحق المدني طلبا رفض
المسألتين الفرعيتين
ومحكمة مصر الابتدائية حكمت بصفة
استئنافية بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٠٠ حضورياً
بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء
الحكمين المستأنفين وبقبول المسألتين الفرعيتين
المرفوعتين من محمد يوسف الغزالي وبعدم جواز
رفع الدعوى ضده وحكمت بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى المدنية والزمتم المدعي بنصف
المصاريف وجعلت الباقي على طرف الحكومة
وفي يوم الاحد ٢٨ يناير سنة ١٩٠٠ تقرر
بقلم كتاب المحكمة المذكورة من حسن محمد
قنوع المدعي المدني برغبته النظر في هذه القضية

امام محكمة النقض والابرار

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والوكيل عن المدعي بالحق المدني والاطلاع على اوراق الدعوى والمدولة قانوناً

حيث من ضمن أوجه النقض والابرار ان الحكم المستأنف قضى بعدم جواز رفع الدعوى على المتهم بناء على ان النيابة العمومية كانت أصدرت قراراً بحفظ اوراق هذه الدعوى وان التحقيقات التي حصلت بعد هذا القرار لاتضمن أدلة جديدة لانها لم تثبت شيئاً

وحيث ان هذا الحكم اخطأ في مسألتين الاولى انه اعتبر ان كل أمر يصدر من النيابة بحفظ الاوراق لا يبيح بتجديد الدعوى العمومية الا بظهور أدلة جديدة وبيان علة هذا الخطأ انه بحسب التغييرات الجديدة التي طرأت على قانون تحقيق الجنايات يكون للنيابة العمومية صفتان صفة ادارية وصفة قضائية فاذا ورد اليها استعلامات او تجريات من البوليس ورأت انها لا تستحق ان تكون اساساً لرفع الدعوى على المتهم فلها ان تؤثر على الاوراق بحفظها وانما الامر الذي يصدر منها في هذه الحالة ليس له صفة قضائية ولها حينئذ ان تعدل عنه في اي وقت شاءت بخلاف ما اذا كانت أجرت بنفسها عملاً من اعمال التحقيق او اتخذت ضده اجراءات جديدة كالقبض عليه او حبسه فعملها هذا يكون عملاً قضائياً يحتاج الى امر قضائي بالسير في الدعوى او بحفظ الاوراق وفي هذه الحالة الاخيرة اذا حفظت الاوراق كان لامر الحفظ القوة التي كانت لاوامر قضاة التحقيق وتوتب عليه النتائج التي كانت مرتبة على الاوامر التي كانت تصدر بان لا وجه لاقامة الدعوى وحينئذ فلا يجوز ان تعدل عنه النيابة الا بظهور اهله جديدة.

وحيث ان هذا السير يستفاد من نصوص التعديلات الجديدة ومن ان الشارع لم يقصد بادخالها في القانون ان يقلل من سلطة النيابة وانما اراد ان يزيد على سلطتها الادارية القديمة

سلطة قضائية جديدة

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ ايضاً في كونه اعتبر ان الدليل لا يكون جديداً الا اذا أثبت شيئاً على المتهم فان هذا المعنى لم يقصده الشارع والمراد بالدليل الجديد هو الحصول على دليل غير الدلائل التي سبق الحصول عليها بقطع النظر عن كونه يفيد في الموضوع ادانة المتهم او لم يفدها

وحيث ان قبول هذا الوجه يقضى الغاء الحكم المطعون فيه لوجود وجه مهم لبطلانه ولا لزوم في ذلك للبحث في الاوجه الاخرى فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار المقدم من المدعي بالحق المدني وبالغاء الحكم المطعون فيه وباحالة القضية على محكمة طنطا للحكم فيها مجدداً فيما يختص بالحقوق المدنية والزام محمد يوسف الغزالي بالمصاريف

٤١

مصر - استئناف جنح - ٣ مايو سنة ١٩٠٠
النيابة - ضد - حسن غالب أفندي

التزوير واستعماله

التزوير واستعماله جنحتان كل منهما مستقلة عن الاخرى فاذا سقط الحق برفع الدعوى العمومية بالنظر الى التزوير بمضي المدة القانونية ضد من نسب التزوير اليه ثم صار استعمال الورقة المزورة من شخص آخر غير من نسب اليه التزوير لم يكن هذا الاستعمال مؤثراً على المنسوب اليه التزوير ولا سبيل الى محاكمته

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بمجلسه الجنح الاستئنافية المتعقدة علناً بالمحكمة في يوم الخميس ٣ مايو سنة ١٩٠٠ و ٤ محرم سنة ١٣١٨ تحت رئاسة حضرة اسكندر بك عمون القاضي وحضور حضرات جناب المسيو موزلي وعلي بك ذكي قضاة واحمد أفندي خليل وكيل النيابة

وحسين أفندي سلمان كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة نمرة ٢٦٤ الواردة بالجدول نمرة ٤٧٥ سنة ١٩٠٠

ضد

حسن غالب أفندي سن ٥٥ ملترزم شارع نور الظلام

تهمة باشتراكه مع والدته التي توفيت في تزوير جواب صادر من السيد احمد أفندي عبد الخالق السادات يستفاد منه ان والدته مستحقة في الوقف المتظر عليه وذلك اضراراً به والتسك بالجواب المذكور امام المحاكم الشرعية والمختلطة والبلاغ في ١٠ اغسطس سنة ٩٨

وبعد سماع تقرير التلخيص المقدم من حضرة رئيس الجلسة وأقوال المحامي عن المتهم وطلبات النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق والمدولة قانوناً

حيث ان محكمة السيدة حكمت حضورياً بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٠٠ عملاً بالمواد ١٩٣ و ٦٧ و ٦٨ و ٣٥٢ عقوبات بحبس المتهم مدة ثلاثة اشهر والزمته بالمصاريف

وبان يدفع مبلغ ٢٠٠٠ قرش تعويض للمدعي المدني

وحيث ان المتهم المذكور استأنف هذا الحكم بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠ فصار مقبولاً شكلاً وحيث انه ثابت ان الجواب المدعي بتزويره تقدم في دعوى في سنة ٩٥ افرنيكية ثبتت من ذلك رسمياً انه غير مستحدث بعد التاريخ المذكور وبما انه قد مضى من ذلك التاريخ الى تاريخ رفع الدعوى زيادة عن ثلاث سنوات فيكون قد سقط الحق في اقامة الدعوى في تهمة التزوير بالمدة الطويلة

وحيث انه فيما يتعلق بهمة الاشتراك باستعمال الجواب المذكور في المدة الاخيرة قد افضح للمحكمة ان المتهم لم يستعمله لانه تقدم في قضية لا شأن له فيها ولم يثبت اشتراكه في ذلك الاستعمال بأي طريقة من الطرق

فبناء عليه

وبعد رؤية المادة ١٧١ جنابات
حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف
شكلاً وحكمت في الموضوع بلفو الحكم المستأنف
وسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية بالنسبة
لهمة الاشتراك في التزوير وبعدم ثبوت اشتراك
للتهم في استعمال العقد المدعى بتزويره وحكمت
براءة ساحته من هذه التهمة ورفضت دعوى
المدعى بالحق المدني والزمته بالمصاريف

٤٢

بني سويف جزئي مدني - ١٧ ابريل سنة ٩٠٠
احمد سيسي - ضد - عبد النبي رمان
البيئة

ان النظر فيما يختص بجواز سماع شهادة
الشهود أو عدم سماعها مرجعه الى النتيجة التي
تترتب قضاء على مدلول الشهادة حسبما يرمى اليه
الحصم الطالب للاثبات فلو أراد المدين مثلاً
التصريح بان يثبت بالبيئة انه دفع مبلغاً لا يتجاوز
الالف قرش وكان قصده من هذا الاثبات مجرد
الاستدلال على براءة ذمته فانه يجاب الى طلبه
بخلاف ما لو أراد الدائن ان يثبت بالبيئة ان المدين
سدد من الدين مبلغاً أقل من الالف قرش
ليتوصل من هذا الطريق الى قطع المدة الطويلة
فان طلبه هذا يكون غير مقبول متى كان الدين
المراد حفظه من السقوط أزيد من الالف قرش

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة المديته
المنعقدة علناً في يوم الثلاث ١٧ ابريل سنة ١٩٠٠
و ١٧ الحجة سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة احمد
فحه افندي القاضي وحضور احمد شوقي افندي
الكاتب صدر الحكم الآتي
في قضية احمد سيسي افندي مزارع من
ناحية بني حدير بمركز الواسطي المقيدة بالجدول
سنة ٩٠٠ نمرة ٧٥٦

ضد

عبد النبي رمان من ناحية بني حدير المذكورة
بتوكيل محمود افندي كامل

وقائع الدعوى

طلب المدعي الحكم بملزومية المدعى عليه
ان يدفع له مبلغ ٦٠٠ قرش صاغ والمصاريف
باقي حساب زراعة خضار وان انكر المدعى عليه
ذلك المبلغ فهو مستعد لاثباته بالبيئة

والمدعى عليه طلب رفض الدعوى والزام
المدعى بالمصاريف واتعاب المحاماه للاسباب الواضحة
في محضر الجلسة وعارض في التحقيق المطلوب
المحكمة

حيث ان النظر فيما يختص بجواز سماع شهادة
الشهود أو عدم سماعها مرجعه الى النتيجة التي
تترتب قضاء على مدلول الشهادة حسبما يرمى اليه
الحصم الطالب للاثبات فلو أراد المدين مثلاً
التصريح بان يثبت بالبيئة انه دفع مبلغاً لا يتجاوز
الالف قرش وكان قصده من هذا الاثبات مجرد
الاستدلال على براءة ذمته فانه يجاب الى طلبه
بخلاف ما لو أراد الدائن ان يثبت بالبيئة ان المدين
سدد مبلغاً أقل من الالف قرش ليتوصل من
هذا الطريق الى قطع المدة الطويلة فان طلبه هذا
يكون غير مقبول متى كان الدين المراد حفظه من
السقوط أزيد من الالف قرش

وحيث ان هذا المدعى لا يريد اثبات الشركة
نفسها بالبيئة بل يطلب مبلغ ٦٠٠ قرش صاغ
بصفة انه باق له في ذمة المدعى عليه بعد الحاسبة
بينهما عن تلك الشركة التي لا خلاف في ان
قيمتها أزيد من النصاب القانوني

وحيث انه يتضح مما تقدم ان محل
الفائدة محصور في ذلك المبلغ دون سواء فيكون
المدعى عليه غير محق حينئذ في الاعتراض على
سماع الشهود بشأن ذلك المبلغ ما دام انه اقل
من الالف قرش
وحيث انه من الواجب ايقاف الفصل في
المصاريف الآن

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بأحالة القضية على
التحقيق وصرحت للمدعى بان يثبت بكافة الطرق
القانونية بما فيها البيئة انه له في ذمة المدعى عليه
مبلغ ٦٠٠ قرش صاغ باقي حساب زراعة واقت
الفصل في المصاريف وحددت لهذا التحقيق يوم
الاحد ١٣ مايو سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحا

٤٣

دسوق - جنج - ١٩ مايو سنة ٩٠٠
النيابة - ضد - الناعب عبد الرحمن صالح
المعارضة في مواد الجنج

اتفق علماء القانون على ان التنفيذ يقسم الى قسمين
تنفيذ جبري وتنفيذ اختياري وقالوا بانه في حالة
التنفيذ الجبري في المواد الجنائية لا يحرم
المحكوم عليه من حق المعارضة او الاستئناف
مادام باهما مفتوحاً كما انه في حالة التنفيذ الاختياري
الذي يكون ناشئاً عن عدم ترو يكون للمحكوم
عليه هذا الحق أيضاً (دالوز ربرتوار)

محكمة دسوق الجزئية بجلسته الجنج المنعقدة
علناً بسراي المحكمة في يوم السبت ١٩ مايو سنة
٩٠٠ و ٢٠ محرم سنة ١٣١٨ تحت رئاسة حضرة
محمد ابراهيم افندي قاضي المحكمة وبحضور حضرة
محمود افندي نبيه عضو النيابة ومحمد حلمي
كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي
في قضية النيابة نمرة ٥٣٠ مركز كفر
الشيخ الوارده بالجدول نمرة ١١٩ سنة ٩٠٠

ضد

الناعب عبد الرحمن صالح عمره ٧٠ سنة
صناعته غنام من محلة القصب
المعارض في الحكم الفياضي الصادر عليه من
هذه المحكمة بتاريخ ١٠ مارس سنة ٩٠٠ القاضي
بتغريمه ٣٠٠ قرش صاغ والمصاريف بمقتضى
ذكره بالتعرض الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢
حيث ان الناعب عبد الرحمن صالح عارض

الاختياري الذي يكون ناشئاً عن عدم تروي
يكون للمحكوم عليه هذا الحق أيضاً (راجع
دالوز ريرنوار جزو)

وحيث أن التنفيذ الذي حصل في هذه
القضية هو من قبل التنفيذ الجبري خصوصاً وأن
المعارض لم يدفع ما دفعه الا على سبيل الامانة
خوفاً من تعطيل أشغاله التي يتعيش منها وحيث
لا يكون هذا التنفيذ موجباً لسقوط حق المعارض
لان هذا الحق هو متعلق بالنظام العام

وحيث أنه مما تقدم يكون حق المعارض في
رفع المعارض محفوظ ولم يسقط

عن الموضوع

وحيث ان التهمة هي ثابتة قبل المعارض
المذكور من شهادة شهود الاتبات ومن عدم
ما يدرك التهمة عنه وحيث تكون المعارض في
غير محلها ويتمين رفضها
فبناء عليه

وبعد الاطلاع على المادتين (١٣٠ و ١٥٩)
من قانون تحقيق الجنايات وعلى المادة الاولى من
ذكريتو ٣٠ مارس سنة ٨٩٢ و ٣٥٢ و ٤٩
عقوبات التي نص الاولى - قبل المعارضة في
الحكم الصادر في غيبة أحد الاخصام في ظرف
الثلاثة أيام التالية لاعلان الحكم المذكور خلاف
مواعيد مسافة الطريق وتستلزم ضمناً التكليف
بالحضور في أقرب جلسة تعقد الخ
الثانية - قبل المعارضة في الكيفية وفي المواعيد
المقررة بالمادة ١٣٠ وتستلزم ضمناً التكليف
بالحضور في أول جلسة

الثالثة - كل من منع غيره باستعمال القوة
من الانتفاع بما في يده من الاموال الثابتة
او شرع في ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى
سنة شهور او بدفع غرامه من خمسمائة قرش
الى التي قرش الخ

الرابعة - واذا كان الفعل من الجنب المستحق
للتأديب لا يحكم بازيد من الحد الادنى المقرر لتلك
العقوبة بالقانون ويجوز ايضاً الحكم بعقوبة أقل

بتاريخ ١٤ مايو سنة ٩٠٠ في الحكم الغيابي الصادر
من هذه المحكمة بتاريخ ١٠ مارس من السنة
المذكورة القاضي بتغريمه ثلثمائة قرش صاغ مع
الزامه بالمصاريف التي تهتم بالتعرض للجرم سعادته
ومنعها من الانتفاع بالنزل تعلقها يوم ١٣ نوفمبر
سنة ٩٩ وباجلسه التي تحدت لنظر المعارضة لم
يخصر المعارض المذكور

وحيث أن النيابة طلبت من باب أصلي عدم
قبول المعارضة لتنفيذ الحكم على المعارض ومن
باب الاحتياط تأييد الحكم الغيابي

وحيث أن نقطة البحث تنحصر الآن في
معرفة ما اذا كانت المعارضة مقبولة شكلاً أو غير
مقبولة وعمماً اذا كان التنفيذ الذي حصل من شأنه
اسقاط حق المعارضة ام لا

عن شكل المعارضة

حيث أنه من المقرر قانوناً ان المعارضة
في الاحكام الغيابية الصادرة في مواد الجنب تقبل
في ظرف الثلاثة الايام التالية لاعلان الحكم
بخلاف مواعيد المسافة اما في حالة عدم اعلان
الحكم فتكون المعارضة مقبولة مهما كان الوقت
الذي حصلت فيه

وحيث ان الحكم الغيابي لم يعلن للمعارض
وحيث تكون المعارضة شكلاً

عن التنفيذ

وحيث أنه ظاهر من الاوراق ان النيابة
حررت للمركز للبحث على المعارض لتنفيذ
الحكم عليه فبحث المركز على المعارض المذكور
وضبطه هو وولده ولوجود اغنام مهمما فدفعوا
للمركز مبلغ ٧ جنيهات افرنيكية وثلاثة بنتو
بصفة تأمين نظير الحكم الصادر عليهما وارسل
المركز هذا المبلغ للنيابة التي وردته للخزينة
وحيث أن علماء القانون اتفقوا على أن التنفيذ
ينقسم الى قسمين تنفيذ جبري وتنفيذ اختياري
وقالوا بأنه في حالة التنفيذ الجبري في المواد الجنائية
لا يجرم المحكوم عليه من حق المعارضة أو الاستئناف
ما دام أن بابها مفتوح كما وأنه في حالة التنفيذ

من الحد المذكور وهو الحبس او مجرد الغرامة
بدون ان تكون العقوبة مع ذلك اقل من المقررة
للمخالفات

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً
ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي وانزلت
المعارض بالمصاريف وان لم يدفع يعامل بالمادة
« ٤٩ » عقوبات

﴿ منشورات لجنة المراقبة القضائية ﴾

(٤)

اختصاص المحاكم في نظر الاستئنافات
المرفوعة على الاحكام الصادرة على القصر
صورة مذكوره عمومية صادرة من لجنة
المراقبة القضائية للنظارة بسمرة ٤ في ٤ ابريل
سنة ٩٠٠

لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة
بعض قضايا الجنب المحكوم فيها من المحاكم الجزئية
ويكون المتهم فيها قاصراً عن سن البلوغ ان المحاكم
الابتدائية المشكلة بهيئة استئنافية عند ما يقدم
اليها الاستئناف المرفوع من النيابة تحكم بعدم
اختصاصها بنظر الاستئناف مستندة في ذلك على
انه يجب لتعيين اختصاص محاكم الاستئناف طبقاً
للكريتي الصادر في ٢٦ يونيو سنة ٩٥ اعتبار
أصل العقوبة المقررة للفعل بدون التفات الى سن
القاصر الذي يوجب تخفيف العقوبة

وحيث أنه بمقتضى المادة ٦٢ من قانون
العقوبات اذا اقيمت دعوى بجنبية على من لم يبلغ
سن خمس عشرة سنة وثبت انه ارتكب تلك
الجنبية وهو مميز يحكم عليه بعقوبة لا تزيد عن ثلث
العقوبة التي يستحقها لو كان سنه اكثر من ذلك
وحيث أنه ينتج من هذا النص ان العقوبة التي
صار تنزيلها بسبب سن المتهم يجب ان تكون من
العقوبات المقررة قانوناً لان المشرع هو الذي
حددها وقررها بالنسبة للقاصر ولا بأس في هذه

الحالة من الاستئناف بنص المادة ٦١ من قانون العقوبات الذي يجعل محكمة الجنيح مختصة بالحكم في الجنایات التي تقع من لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة ولم يكن له شريك فيها فان القاضي يحكم عليه اذا ارتكب جناية بمقوبة الحبس طبقاً للمادة ٥٩ و ٦٠ من قانون العقوبات وهذه العقوبة هي المقررة للجنيح

وحيث اذا قيل ان العقوبة المقررة للجنيحة تفوق حد اختصاص المحاكم الابتدائية المشكلة بهيئة استئنافية فان وقوعها من القاصر يترتب عليه قانوناً تنزيل العقوبة الى الثلث على الاكثر ويجعل هذه المحاكم مختصة بنظرها متى كان ثلث مدة الحبس لا تزيد عن سنة

وحيث ان محكمة النقض والابرار اصدرت حكماً في هذا المعنى بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ٩٨ فلهذه الاسباب رأت اللجنة ضرورة استلفات انظار حضرات قضاة الدوائر الاستئنافية المذكورة الى ما تقدم

نقلات قضائية

صدر الامر العالي بتعيين حضرات محمد صدقي افندي القاضي من الدرجة الثالثة بمحكمة مصر الاهلية قاضياً من الدرجة الثانية بمحكمة طنطا الاهلية بدلا من حضرة مصطفى سامي بك الذي أجب على المعاش لاسباب صحية

وحفني ناصف بك القاضي من الدرجة الرابعة بمحكمة مصر الاهلية قاضياً من الدرجة الثالثة بمحكمة قنا الاهلية و ابراهيم افندي وجيه وكيل النيابة العمومية من الدرجة الثالثة قاضياً من الدرجة الرابعة بمحكمة أسيوط وعلي أبو الفتوح افندي وكيل النيابة العمومية من الدرجة الرابعة وكيلا للنيابة من الدرجة الثالثة ومحمد زكي افندي مساعد النيابة وكيلا للنيابة العمومية من الدرجة الواحدة

ونقل حضرات أبو بكر يحيى افندي القاضي من الدرجة الثالثة بمحكمة أسيوط الى محكمة بني سويف ومحمد افندي أمين القاضي من الدرجة

الرابعة بمحكمة الزقازيق لمحكمة طنطا وحافظ افندي لطفي القاضي من الدرجة الرابعة بمحكمة الزقازيق واحمد افندي قحه القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة بني سويف الى محكمة مصر الاهلية وحامد افندي رضوان القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة قنا وعبد الله افندي أدهم القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة طنطا الى محكمة الزقازيق

تعريف رسوم المحاكم المختلطة

وصدر أمر عال بتعديل المادة (٢٤) من تعريف رسوم القضايا المدنية بالمحاكم المختلطة ومآله ان الطلبات والشهادات والحلاصات للمحاكم الجزئية والابتدائية والاستئنافية تكتب على ورقة ثمنه من فئة ٣ أو ٧ قروش بحسب قيمة المبلغ المطلوب

وهذه الطلبات تشمل اعلانات الخصم ومحاضر التحقيق والتنازع التي قدمت قبل المرافعة أو أثناءها أو بعدها وكل ما يكون من اختصاص قلم الباشكاتب وكذلك نصوص الاحكام والمحاضر والاوامر العالية والقرارات والشهادات وكل مسألة قانونية يسلمها قلم الباشكاتب ثم اعلانات المحاكم التي تمنى للجرائد

وعدل المادة (٢٧) بمادة أخرى مفادها أن الرسوم النسية عن النسخ الاصلية أو عن صورها تخفض الى ثلثها عن المسائل التي من اختصاص المحاكم الجزئية وتخفض الى النصف في القضايا التي تستأنف امام المحاكم الابتدائية وتخفض رسم درج قضايا المحاكم الجزئية في الكشف الى ٨ قروش وجعل التأمين الذي يودع في قلم الباشكاتب ١٠٠ قرش

محكمة صدقا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره اولي

في القضية المدنية نمرة ٩١٩ سنة ٩٠٠

انه في يوم السبت ٧ يوليو سنة ٩٠٠ الموافق ١٠ ربيع أول سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع العقارات الآتي بيانها ملك موسى علم الدين عزوز المزارع من يافور وفاء لسداد الدين المطلوب منه البالغ قدره ١٦٠٩ قرش و ٢٠ فضه صاغ مع المصاريف المستحقة والتي تستحق

وهذا البيع بناء على طلب حمدان يوسف المزارع من ناحية يافور وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة في يوم السبت ٢٨ ابريل سنة ٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة اسيوط الاهلية في يوم ٢ مايو سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٤٠٢

وبناء على أمر حضرة قاضي المحكمة الصادر في يوم ١٦ مايو سنة ٩٠٠ القاضي بتحديد هذا اليوم للبيع بالنسبة لسقوط الميعاد المحدد للبيع في حكم نزع الملكية المشار اليه وبيان العقارات كالآتي وهي كائنة بناحية يافور

س ط فدن ذراع
٨ ٥ ٠ ٠ شائعين في فدان و ٨ اسهم
بقالة سيادوس محدودين
من بحري ورثة ناصر
فراج ومن غربي وقبلي
طريق ومن شرقي محمد
فياض

٢ ٠ ٠ ٠ شائعين في ٨ قراريط
بقالة ام سالم محدودين
من بحري سهركر ومن
قبلي ورثة غبريال حسن
ومن غرب ورثة عبد
الهادي فراج ومن شرق
طريق

٨ ٠ ٠ شائعين في فدان وقبراط
وثمانية اسهم بقالة مشعل
محدودين من بحري ورثة
محمد سليمان ومن قبلي
ورثة عبد العال مقوق

ومن شرق بحر ومن
غرب الطريق

مشاعين في فدان وسبعة
قراريط واثنا عشر سهم
بقالة الازقية محدودين
من بحري عوض شحاته
ومن قبلي راجح احمد
ورفاعي حمزه ومن شرقه
وغربه طريق

٧٠ شاعين في منزل يبلغ
مقاسه ١٣٠ ذراع محدود
من غرب محمد محمود ومن
شرق شارع وفيه الباب
يفتح ومن بحري احمد
مصطفى وشركاه ومن قبلي
عمار علم الدين

والبيع يكون قسماً واحداً وتفتح المزايدة
على مبلغ الف قرش صاغ
وشروط البيع وافحة بمرضنة نزع الملكية
والحكم المودوعة بقلم كتاب المحكمة لاطلاع
من يرغب الاطلاع عليهما
فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم
والساعة المحددين باطنه

تحريراً في يوم ٣١ مايو سنة ١٩٠٠ و ٢ صفر
سنة ١٣١٨

كاتب اول محكمة صدفا
امضا

اعلان بيع

من مكتب حضرة حبيب بك غانم الافوكاتو
بالزقازيق

انه في يوم الثلاثاء ١٢ يونيه سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحا بشارع الحطه بالزقازيق
سيصير الشروع في مبيع أربعة براميل لزوم
مكنة الدخان ومسوره من صاج حديد طولها
سبعة أمتار تعلق اسماعيل محمد من الزقازيق
السابق توقيع الحجز عليه بمعرفة أحد محضري

محكمة الزقازيق الاهليه بناء على طلب الخواجه
ارتين كلتشانند التاجر بالزقازيق وعلى الحكم
الصادر من محكمة الزقازيق الجزئية الصادر بتاريخ
٢٤ اكتوبر سنة ١٩٠٠ وسيكون البيع بطريق
المزاد العلني فكل من له رغبة في المشتري يحضر
في اليوم والناحية المذكورين ومن يرسم عليه
آخر عطا يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد
البيع على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ٢٨ مابه سنة ١٩٠٠

باشمحضر محكمة الزقازيق الاهليه
تدروس يوسف

محكمة الحيزه الجزئية

اعلان

في قضية البيع نمرة ٣٥٧ سنة ١٩٠٠
انه في يوم السبت ٢٣ يونيو سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحاً
بجلسة المزادات العمومية التي ستعقد
بمحكمة الحيزه الجزئية الكائن مركزها بسراي
مديرية الحيزه

سيباع بالمزاد العمومي العقارات الآتي
بيانها تعلق محمد رواش وسيد رواش ومصطفى
رواش ورواش رواش القاطنين بناحية بني
مجدول حيزه وهي

س ط فدن نخله عدد

١٢ ٢ ١٥٠٠ ٠٠٠ قيراطين اثنين من فدان
واثنى عشر سهم من قيراط
من فدان أطيائاً وخسة عشر
نخلة كائنة بمحوض الحاجر
ومحدودة بمحدود أربع

الحد القبلي أحمد دعبس
والحد الشرقي عبد الله
الغزاز والحد البحري محمد
المزين والحد الغربي رعة
الرمال بما فيها من النخيل
المذكورة عدد ٥ مشر
١٠٠ صغير

ثمانية قراريط من فدان
أطيائاً كائنة بمحوض الرمال
ومحدودة بمحدود أربع الحد
الغربي أمين افندي والحد
القبلي برلي والحد الشرقي
والبحري أطيان الميري

٠٠٠ ٣ ٠٠٠ ثلاث نخلات محدودة بمحدود
أربع الحد الغربي محمد
القط والحد الشرقي سيد احمد
الفرماوي والحد البحري
حسن ابو العلا والحد القبلي
القبلي

١٠٠ مائة ذراع في منزل محدود
بمحدود أربع الحد البحري
عبد المقصود خليفه والحد
القبلي الحرمه رواشه والحد
الغربي اسماعيل عريان والحد
الشرقي شارع

٠٠٠ خمسين ذراع في منزل آخر
محدود بمحدود أربع الحد القبلي
سالم العبد والحد البحري
أحمد حسن سالم والحد
الغربي جاد القط والحد
الشرقي آمنه بنت أبو السعود

س ط فدن نخله عدد

١٢ ١٠ ١٨٠ ١٥٠ فقط عشرة قراريط من
فدان واثنى عشر سهم من قيراط من فدان
أطيائاً وثمانية عشر نخلة ومائة وخسين ذراع
في منزل كائنة هذه العقارات بناحية بني مجدول
حيزه

وهذا البيع بناء على طلب حضرة عثمان
افندي هاشم بصفته كاتب أول محكمة الحيزه
الجزئية وبصفته مدير ادارة خزينة نفودها
القضائية المتخذ له محلاً مختاراً قلم كتاب المحكمة
الكائن مركزها بسراي مديرية الحيزه

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٠٠ ومسجله

محكمة مصر الابتدائية الاهليه وان يكون
البيع بالشروط الواضحة بالحكم المذكور المودوع
بقلم كتاب المحكمة لمن يريد المشتري الاطلاع
عليه وقتا يريد

واقتاح المزاد يكون على مبلغ ٢٠٠٠ غرش
صاغ بخلاف المصاريف
تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يوم ٢٦ مايو
سنة ١٩٠٠ كاتب المحكمة
يوسف محمد

اعلان

محكمة مصر الابتدائية الاهليه
نشره ثانية

في القضية نمرة ١٧ سنة ١٩٠٠
في يوم الخميس ٥ يولييه سنة ١٩٠٠ موافق
٨ ربيع اول سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحا
بجلسة المزادات العمومية التي ستعقد بسراي
المحكمة الكائنة بشارع البستان بالاسماعيليه سيصير
الشروع في مبيع الاطيان الآتي بيانها بالمزاد
العمومي قسماً واحداً بناء على طلب واصف
افندي سليمان المتخذ له محلاً مختاراً بمصر مكتب
راغب افندي عبد الشهيد ضد سيد احمد مرعي
المزارع ومقيم بناحية ذات الكوم قسم اوسيم
حيزه وسيفتح المزاد على مبلغ ٩٠ جنيه والمصاريف
حسب ما تقرر بجلسته ٢٤ مايو سنة ١٩٠٠

بيان العقار

ط فدن

١٢ . بحوض النجاره بالعقاده بمحدود أربع
الحد البحري بقية الفيظ والقبلي وورثة
سيد احمد مرعي والشرقي والغربي
طريقان

١٨ . بحوض الدريسه بثلاثة قطع من ذلك
١٨ قيراط بمحدود أربع البحري وورثة
سيد احمد مرعي والقبلي بقية الفيظ
والشرقي اطيان فاحية بهرمس والغربي
طريق ١٢ قيراط ٣ افدنه البحري
السكة الحديد والقبلي تركيب حوضه

والغربي تركيب حوضه أيضاً والشرقي
بقية الفيظ

٦ . فقط خمسة أفدنه وستة قراريط
وبتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٠٠ حكم من هذه
المحكمة بنزع ملكية المدعى عليه المذكور من
هذه الاطيان وقاء لدين الطالب البالغ قدره
١١٧١٦ غرش صاغ و ١٥ فضه وقد تسجل
هذا الحكم بقلم كتاب المحكمة في ٢٢ مارس
سنة ١٩٠٠ نمرة ١٣٨

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم
والساعة والمحل الموضحين أعلاه وله الاطلاع
على شروط البيع المينة بحكم نزع الملكية المودع
مع باقي الاوراق بقلم الكتاب وقت ما يريد
تحريراً بقلم كتاب المحكمة بمصر في ٢٨ مايو
سنة ١٩٠٠ و ٢٩ محرم سنة ١٣١٨
عن باشكاتب محكمة مصر الاهليه
محمد زيد

محكمة المواد الجزئية والمصالحات بمغاغة

اعلان بيع عقارات

نشره أولى

ليكن معلوم لدى العموم انه في يوم الاثنين
٢٥ يونيه سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً
باودة المزادات بسراي المحكمة بمغاغة
بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه
المحكمة بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٠٠ في قضية جرجس
جريس التاجر ومقيم بمغاغة الواردة جدول
المحكمة سنة ٩٠٠ نمرة ٣٧٥ ضد عمار طنبداوي
الجل من الشيخ زياد ومسجل بمحكمة بني سويف
الاهليه في ١٢ مايو ١٩٠٠ تحت نمرة ٢٤١ القاضي
بنزع ملكية المدعى عليه من فدانين وأربعة
قراريط كائنة بناحية الشيخ زياد وبيعها بالمزاد
العمومي قسماً واحداً ومودوع مع باقي الاوراق
بقلم كتاب المحكمة

وبناء على طلب جرجس جريس ومقيم بمغاغة
ضد

عمار طنبداوي الجل المزارع من الشيخ زياد

سيصير مبيع فدانين وأربعة قراريط كائنة بزمام
ناحية الشيخ زياد منها فدان بقبالة الجزيرة المرتفعة
حده البحري مسعود نخله والقبلي محمد الجل
والشرقي والغربي سليمان أفندي قبودان وفدان
وأربعة قراريط بالقبالة المذكورة حده البحري
الست بتول بنت مخايل والقبلي عبد الغفار سالم
والشرقي الدائرة السنية والغربي ورثة سليمان
أفندي قبودان

وقد تمحدد لافتتاح المبيع بالمزايدة في العقارات
المذكورة مبلغ ٣٢٥٠ ثلاثة آلاف ومايتان
وحسين قرشاً

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل الموضحين أعلاه وله الاطلاع على
شروط البيع وحكم نزع الملكية وقت ما يريد
تحريراً بسراي المحكمة بمغاغة في يوم السبت
٢٦ مايو سنة ١٩٠٠ و ٢٧ محرم سنة ١٣١٨
كاتب أول محكمة بمغاغة

محمد حسنين

محكمة الاقصر الجزئية

اعلان

نشره أولى في القضية المدنية نمرة ١٠٨ سنة ١٩٠٠
انه في يوم الاثنين ٢٥ يونيه سنة ١٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً بأودة المزادات بسراي
المحكمة بالاقصر سيصير الشروع في بيع منزل
مساحته ١١٠٠ ذراعاً كائناً بناحية الربانية مملوك الى
عبد الملك التجار (مدين) و خليل ابراهيم
تأدرس ضامن مناصفة لهما وها ناحية الربانية
المذكورة وهذا المنزل مبني بالطوب الاحمر
والاخضر دورين الدور الارضي يشتمل على
مندرة جلوس مسقوفة بالافلاق والجريد
ومركب عليها باب من خشب وبها شبّاكين
يطلوا على الشارع ثم وأربعة أود مسقوفة
بالافلاق والجريد ومركب على كل منهما باب
من خشب وحوش بأوسط المنزل به طاحون
بقاري كامل الآلة ثم وبه سلام موصلين للدور
الثاني ومحل أدب والدور الثاني من الجهة

القباية بأعلا المندره اثنين مقاعد وفسحه امامها ومركب على كل منها أربعة شبابيك خشب يطلوا على الشارع وحوش المنزل ومسقوفين بالافلاق والجريد ومركب على كل منهما باب وبالجهة البحرية بأعلا الود اودتين وفسحه امامها ومركب على كل منهما باب من خشب ومسقوفين بالجريد والافلاق والمنزل المذكور له فتحتين ومركب على كل منهما باب من خشب وهو ذات حدود أربعة الحد الشرقي زقاق غير نافذ وبه فتحتين أبواب المنزل والحد الغربي منازل محمد أحمد سليم وأخيه أحمد سليم والحد القبلي أحمد ابراهيم السنداوي والحد البحري خليل مخايل وشركاه

ثم ومقتضى بيع ٢١ نخله ملك عبد الملك التجار المدين خاصة حدها البحري أطيان الدائرة السنية والقبلي ترعة اصفون والشرقي نخيل ملك محمد سليمان وشركاه والغربي النخل ملك جبابي السد وشركاه

والبيع هو بناء على طلب حنا اقسدي ميخائيل طنوس التاجر باسنا بموجب حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة في ٢١ مايو سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة قنا في وفاة المطلوبه طرف المدعي عليهما وقدره ٣٨٢٩ قرش صاغ وباره ٢٠ مع ما يستجده من المصاريف وسيكون البيع قسماً واحداً والثن الاساسي الذي يبنى عليه فتح المزاد مبلغ خمسة آلاف قرش صاغ

فعل من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان والمكان الموضحين أعلاه وله الاطلاع على حكم نزع الملكية وشروط البيع وقت ما يريد تحريراً بسراري المحكمة بالاقتصر في يوم الاثنين ١٨ مايو سنة ٩٠٠ و١٩ محرم سنة ١٣١٨ كاتب المحكمة عبد اللطيف أحمد

اعلان بيع

انه في يوم الاثنين ١١ يونيو سنة ٩٠٠

الساعة ١١ افرنكي صباحاً بناحية كفر دهمشا مركز بليس شرقيه

سيصير الشروع في مبيع حمار اسود عمره ٥ سنوات تقريباً بطريق المزاد العمومي السابق توقيع الحجز عليه بمعرفة محمد اقسدي علي محضر محكمة مينا القمح الجزئية الاهليه بناء على طلب سالم شعراوي من ميت مهيل وفاه لمبلغ ٢٢٦ غرش عمله صاغ قيمة الدين المحكوم به مع المصاريف ضد محمد رفاعي

فعل كل من يرغب المشتري يحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه العطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاد ويلزم بالفرق

تحريراً بينا القمح في يوم الاحد ٦ مايو سنة ٩٠٠ وكيل طالب البيع عن حسين محمد الجاني

اعلان بيع

انه في يوم الاربع ٢٠ يونيو سنة ٩٠٠ بسوق طنان قلوبيه الساعة ١١ افرنكي قبل الظهر صباحاً سيبيع بطريق المزاد العام مواشي بقرتين وعجله بقر وحمارتين سود وجحشه سوده صغيره وهذه الاشياء سابق الحجز عليها بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ٩٠٠ بناء على طلب سليمان عبدالكريم شادوفه وأخيه حسن شادوفه تنفيذاً للحكم الصادر في ٢ ديسمبر سنة ٩٩ القاضي بالزام ابراهيم سالم شادوفه وعلي شادوفه ان يدفعاً للطالب مبلغ ٨ جنيه و ١٤٠ ملهم وكان محدليهما يوم الاربع ٤ ابريل سنة ٩٠٠ فكل من له رغبة في مشتري شيء من المواشي المذكورة فليحضر في اليوم والساعة والحل المذكورين ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر فيعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ٣٠ مايو سنة ٩٠٠

نائب باشمحضر محكمة بنها الجزئية مخايل يقطر

اعلان

بيع مواشي

انه في يوم الاربع ٢٠ يونيو سنة ٩٠٠ الساعة ١٢ افرنكي الظهر بناحية القضاء بمركز كفر صقر شرقيه

سيباع بطريق المزاد العمومي بقره حمرة صفرة سن ٦ وعجل بقر أحمر أصفر سن سنة واحد وحمار اخضر سن ٤ تعلق علي شحانه من الناحية المذكورة المحجوز عليهم بتاريخ ٢٠ مايو سنة ٩٠٠ بناء على طلب محمد سيد احمد من كفر صقر وفاه لمبلغ ٨٦١ قرش صاغ و ٢٠ فضه باقي من مبلغ ١٥٤٤ قرش صاغ المحكوم به مع ما يستجده من المصاريف تنفيذاً لحكم محكمة فاقوس الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ٩٩ فن له رغبة في المشتري فليحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه ويعطي المزاد اللازم ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ٢٧ مايو سنة ٩٠٠

عن باشمحضر المحكمة محمد سري

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة في عام ١٨٩٩ من مديرية وتجارية وجنائية ونقض و ابرام وتتضمن أيضاً الاوامر العالية واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست يرشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين و ١٣٠ خلفهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur

EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bestros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 19

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترس و ابراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً و نصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقرر رسمياً للنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٤٤

استئناف مصر - جنائي ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٩
النيابة - ضد - عوض مسيحه وآخرين
التزوير واستعماله

انه وان كان القانون اعتبر استعمال الاوراق
اللزورة جريمة أصلية ومنفصلة كل الانفصال عن
جريمة التزوير الا انه يلزم لاعتبارها بهذه الصفة
جملة شروط فاذا لم تكن هذه الشروط متوفرة
كان الاستعمال معتبراً ركناً من اركان التزوير
الاصلي

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنيح والجنابات
المشكلة تحت رئاسة حضرة أحمد عفيفي بك
وبحضور حضرة مستر كوغان ومستر رويل
قضاة ومحمد توفيق نسيم أفندي مساعد النيابة
وعلي وهي أفندي كاتب الجلسه

أصدرت الحكم الآتي
في قضية النيابة نمرة ١٠٨٠ المقيدة بالجدول
العمومي نمرة ١٤٣ سنة ٩٩
ضد

عوض مسيحه عمره ٤٩ سنة - صناعته
سمسار مولود بالخرطوم ومقيم بمصر بربع
الصابور قسم الجماليه ومحجوس

خليل ابراهيم الطوبجي عمره ٢٥ سنة -
صناعته سمكري مولود بالخرطوم ومقيم بالزمالك
جيزه محجوس

أحمد محمد جمعه عمره ٤٠ سنة - صناعته مكسر
زلط مولود بمصر ومقيم بالعباسيه محجوس
علي شلي عمره ٤٠ سنة - صناعته فكهاني
مولود ومقيم بدرب الحلقه قسم الدرب الاحمر
محجوس

محمد اسماعيل عمره ٢٥ سنة - صناعته دكاخي
مولود بمصر ومقيم بحارة الشنواني قسم الجماليه
محجوس

سعيد علي عمره ٤٥ سنة - صناعته مخدم
مولود بالسودان ومقيم بالزمالك جيزه محجوس
عبد زهران عمره ٥٨ سنة - صناعته متسبب
مولود بالسودان ومقيم بالزمالك جيزه

محمد خليل المغربي عمره ٦٥ سنة - صناعته
فلاح مولود ومقيم بناحية ميت سماس
أحمد حسين عمره ٧٠ سنة - صناعته فلاح
مولود ومقيم بناحية ميت سماس

أحمد سيد احمد بزوز عمره ٤٥ سنة - صناعته
فلاح مولود ومقيم بناحية ميت سماس
طه حسين الدري عمره ٤٥ سنة - تلميذ
مولود ومقيم بكفر الطماعين قسم الجماليه

وانتدبت المحاماد عنهم ابراهيم عوض
أفندي وسليم بسترس أفندي وحسن الشمسي

أفندي ما عدا علي شلي معين من قبله ابراهيم
الهلواني بك ومحمد اسماعيل معين من قبله محمد أبو
شادي أفندي

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس
الجلسه وطلبات النيابة العموميه وأقوال المتهمين
والحاميين عنهم والاطلاع على أوراق القضية
والمداوله في ذلك قانوناً

حيث ان النيابة العمومية أقامت الدعوى
على آدم السوداني الغائب وسعيد علي وعبد
زهران وأحمد محمد جمعه وخليل ابراهيم الطوبجي
وعوض مسيحه وعلي شلي ومحمد اسماعيل
ومحمد خليل المغربي وأحمد حسين وأحمد سيد
أحمد بزوز وطه الدري وعلي نصار وسيد سالم
وأحمد محمد البحيري ومحمد أحمد حسين ومحمد
مهدي الغائب واتهمت الاول بتزوير اعلام
شرعي أمام محكمة الجيزه الشرعيه بتاريخ ١٨
أغسطس سنة ٩٨ بثبوت وارث لمحمد أغا راشد
بان سمي نفسه ابراهيم راشد ولد المتوفي وذلك
بإشتراك العشرة الذين بعده والسادس والسابع
باستعمال الاعلام الشرعي المذكور مع علمهما
بتزويره وذلك بان أولهما باع بصفة انه ابراهيم
راشد واحد وعشرين فدان الى ثانيهما بمقتضى
الاعلام المحكي عنه في ٥ ربيع آخر سنة ٢١٦
والثاني المذكور أنذر المالى والمديرية بتاريخ
٢٣ أكتوبر سنة ٩٨ بتسليمه الاطيان مرتكناً

في الانذار على الاعلام الشرعي واتهمت السادس والسابع المذكورين بتزوير عقد صرفي بيع الاطيان المذكورة من أحدهما الاول وهو عوض مسيحه بصفة انه ابراهيم الى الثاني وهو علي شابي اضراً بالحكومة وذلك باشتراك الثاني عشر معه محرر العقد والاربعة اللذين بعده الموقمين عليه بصفة شهود واتهمت عوض مسيحه و خليل ابراهيم باستعمال طرق النصب والاحتيال على أحمد طاهر البقال حتى سلبا منه ثمانية وعشرين جنيه مصري في ١٦ مايو سنة ٩٨ بمبلغ ٩٥ غرش في ١٨ منه باشتراك محمد مهدي الاخير في ذلك واتهمت أيضاً عوض مسيحه و خليل ابراهيم المذكورين بشروعهما في النصب والاحتيال على محمد سلمان الفكهاني بقصد سلب خمسين جنيهاً أفرنكياً منه في ١٩ أكتوبر سنة ٩٨ وطاب عقاب المتهم الاول بالمادتين ١٨٩ و ١٩٠ عقوبات وعقاب العشرة الذين بعده بالمواد ١٨٩ و ١٩٠ و ٦٧ و ٦٨ منه وعقاب عوض مسيحه وعلي شابي بالمادة ١٩٢ و ١٩٣ منه وعقاب الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر بالمواد ١٩٣ و ٦٧ و ٦٨ منه وعقاب عوض مسيحه و خليل ابراهيم بالمادة ٣١٢ منه وعقاب محمد مهدي بالمادة المذكورة ٦٧ و ٦٨ من قانون العقوبات

وحيث ان محكمة مصر الابتدائية الاهلية حكمت بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ٩٩ و ٢٠ صفر سنة ٣١٧ طبقاً للمواد ١٢٩ و ١٩٠ و ١٩٢ و ٢٩٣ و ٣١٢ و ٦٧ و ٦٨ و ٣٥٢ و ١٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات و ١٥٨ و ٢٢٤ غيابياً بالنسبة الى آدم آغا ومحمد مهدي وحضورياً بالنسبة الى باقي المتهمين أولاً على آدم آغا بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالنسبة لجناية تزوير الاعلام الشرعي ثانياً على عوض مسيحه و خليل ابراهيم واحمد محمد جمعه وعلي شابي ومحمد اسماعيل بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ثالثاً على سعيد علي وعبد زهران ومحمد خليل

واحمد حسين واحمد سيد احمد بالسجن الموقت لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاشتراك في ذلك التزوير رابعاً بحبس عوض مسيحه وعلي شابي مدة سنة واحده نظير استعمال الاعلام المزور خامساً بحبس عوض مسيحه وعلي شابي مدة ستة شهور وحبس طه الدري مدة شهرين نظير جنحة تزوير العقد العرفي سادساً بحبس عوض مسيحه و خليل ابراهيم مدة ثلاث شهور وتفرير كل منهما ١٠١ قرش صاغ نظير النصب وحبس كل منهما أيضاً مدة شهر واحد وتفريره ١٠١ قرش صاغ نظير الشروع في النصب سابعاً بحبس حسن مهدي مدة ثلاثة شهور وتفريره ١٠١ نظير اشتراكه في النصب يخصم لكل منهم مدة حبسه الاحتياطي والزمامم بالمصاريف وان لم يدفعوا يعاملوا طبقاً للقانون وقررت ببراءة ساحة كل من علي نصار وسيد سالم واحمد محمد البحيري ومحمد احمد حسن

وحيث ان المحكوم عليهم حضورياً استأنفوا ذلك الحكم بتاريخ اول يوليو سنة ٩٩ و ٣ منه ونيابة الاستئناف طلبت تأييده وحيث أن الاستئناف قد ما في الميعاد القانوني فصارا مقبولين شكلاً

وحيث أن جريمة التزوير في أوراق رسمية والاشتراك فيها ثابت من التحقيقات التي حصلت في هذه الدعوى ومن الاسباب الموضحة في الحكم الابتدائي التي تأخذ بها محكمة الاستئناف وتعتبرها اسباباً لحكمها على كل من خليل ابراهيم وعوض مسيحه وعلي شابي ومحمد اسماعيل وعبد زهران واحمد محمد جمعه وسعيد علي وحيث أن هذه التهمة غير ثابتة قبل كل من احمد سيد واحمد حسين ومحمد خليل لان غاية ما ثبت اليهم هو شهادتهم بان محمد راشد آغا كان موجوداً ببلدتهم وتركها من مدة تقرب من الثلاثين سنة ولم يثبت عليهم حضورهم للمحكمة الشرعية أو أي عمل تحضيري خلاف ما ذكر

وحيث انه لامنزعة في وجود محمد راشد

آغا في مديرية الحيزه في هذه المدة بما انه يمتلك أطيان بها فترى المحكمة براءة ساحتهم من هذه الجريمة

وحيث انه وان كان القانون اعتبر استعمال الاوراق المزورة جريمة أصلية ومنفصلة كل الانفصال عن جريمة التزوير الا انه يلزم لاعتبارها بهذه الصفة جملة شروط وهي غير متوفرة في هذه الدعوى واستعمال الاعلام الشرعي المزور لا يمكن اعتباره في هذه الواقعة الا ركناً من أركان التزوير الاصلي

وحيث ان تزوير العقد العرفي المنسوب لعوض مسيحه وعلي شابي وطه الدري لم تتوفر فيه شروط التزوير وغاية ما يمكن اعتباره أمراً متمماً للغاية المقصودة من تزوير الاعلام الشرعي فلذا يترأى للمحكمة براءة ساحتهم من هذه التهمة

وحيث ان تهمة النصب والشروع فيه ثابتة من التحقيقات ومن الاسباب المدونة بالحكم الابتدائي فيترأى للمحكمة تأييد الحكم المستأنف بخصوصهم

وحيث أن يترأى للمحكمة أن العقاب المحكوم به على المتهمين في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية شديدة بالنسبة لحوال الدعوى وظروفها ويترأى تخفيفها

وحيث أن من يحكم عليه يلزم بالمصاريف فبناء على هذه الاسباب

وبعد رؤية المواد ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٣٢ و ٦٧ و ٦٨ و ٣٥٢ و ٢٠ و ٤٩ من قانون العقوبات الوارد نصها بالحكم المستأنف حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف بالنظر لهم التزوير واعتبار الوقائع جريمة واحدة والحكم على عوض مسيحه و خليل ابراهيم بالسجن مدة ثلاث سنوات وبالحبس مدة سنتين على كل من احمد محمد جمعه وعلي شابي ومحمد اسماعيل وسعيد علي وعبد زهران يخصم للجميع مدة الحبس الاحتياطي وقررت ببراءة ساحة محمد خليل واحمد حسين واحمد سيد وطه الدري وتأييد

الحكم بالنسبة لتهمة النصب والشروع فيه والزممت المحكوم عليهم بالمصاريف متضامين وأن لم يدفعوا يعاملوا طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

٤٥٥

د-وق جنح - ١٩ مايو سنة ١٠٠

النيابة ضد مرشدي خاطر

طلب الحق المدني

ان ائسادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات أجازت لكل من يدعي حصول ضرر له من جنائية أو جنحة أو مخالفة ان يقدم شكواه ويقم نفسه مدعياً بمحقوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة وتعتبر المرافعة انها تمت متى أبدت النيابة طلبها ودفع المتهم عن نفسه التهمة وسمعت شهادة الشهود ثم اعلان رئيس الجلسة بقفل باب المرافعة وصدر الحكم في القضية ولا فرق بين ان يكون الحكم حضورياً بالنظر الى التهم او غائبياً وعليه فاذا صدر حكم غيابي على المتهم بعقوبة فليس لمن يدعي حصول ضرر له من الجريمة ان يدخل مدعياً بحق مدني عند نظر الدعوى ثانية بطريق المعارضة

محكمة دسوق الجزئية بجلستها العلنية المنعقدة

بهيئة بسراي المحكمة في يوم السبت ١٩ مايو سنة ١٠٠ و ٢٠ محرم سنة ١٣١٨ تحت رئاسة حضرة محمد ابراهيم افندي قاضي المحكمة وبحضور حضرات محمد افندي نيابة عضو النيابة ومحمد افندي حامي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٢٠ الواردة الجداول نمرة ٧٢٨ سنة ٩٩

ضد

مرشدي خاطر سنة ١٩ شغال من محلة مالك

حسن الدناصوري سنة ٤٥ فلاح من « «

محمد السلماوي عمدة « «

النيابة العمومية اتهمت كل من مرشدي

خاطر وحسن الدناصوري بتسليم جاموستي الحرمة استيته درباله يوم ٩ اغسطس سنة ٩٩ بناحية محلة مالك وطلبت عقابهما على ذلك بمقتضى المادة ٣٣٠ من قانون العقوبات فالتهمان انكرا مانسب اليهما وبعد ان سمعت المحكمة شهادة شهود الانبات طلب المتهمان تأجيل القضية لجلسة أخرى لتعيين محام عنهما فاجابت المحكمة طاهما بالجلسة التي تحددت لم يحضر المتهمان وحكمت المحكمة غيابياً بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ٨٩ بحبس كل منهما اربعة شهور ووضعهما تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة سنة والزتهما بالمصاريف بالتضامن وان لم يدفعوا يعاملوا بمقتضى المادة ٤٩ عقوبات فعارضاً بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٠٠ في الحكم الغيابي وفي أثناء نظر المعارضة أرادت المجني عليها ان تدخل في القضية بصفة مدعية بحق مدني ودفعت رسماً عن ذلك واعلنت محمد السلماوي لسماعه الحكم بان يدفع لها هو وباقي المتهمين بصفة تعويض مبلغ أربعة آلاف قرش صاغ خلاف الطلبات التي تطلبها النيابة بالنسبة لمحمد السلماوي المذكور فعارض المحاميان عن المتهمين في قبول دخولها بهذه الصفة في الدعوى لأن القضية منظورة بصفة معارضة وان الحرمة المذكورة قد سمعت شهادتها أمام المحكمة وبني الحكم عليها واما النيابة فلم تعارض في دخولها المحكمة

حيث أن مدار البحث ينحصر الآن في معرفة ما اذا كانت الحرمة استيته درباله المجني عليها لها الحق في الدخول بصفة مدعية بحق مدني في أثناء نظر المعارضة من عدمه

وحيث ان المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات اجازت لكل من يدعي حصول ضرر له من جنائية أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن ويقم نفسه مدعياً بمحقوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة

وحيث ان المرافعة تعتبر انها تمت متى أبدت النيابة طلباتها ودفع المتهم عن نفسه التهمة وسمعت

شهادة شهود ثم أعلن رئيس الجلسة بقفل باب المرافعة وصدر الحكم في القضية (راجع المادة ٢٠٥ من قانون تحقيق الجنايات)

وحيث ان الاجراءات التي حصلت في هذه القضية هي من هذا القبيل لان النيابة ابدت طلباتها ودفع المتهمان عن نفسيهما التهمة ثم سمعت شهادة شهود الانبات وتأجلت القضية لجلسة أخرى حتى ان المتهمين يعينا محامياً عنهما ولم يدم حضورها قفل باب المرافعة وصدر الحكم في القضية المذكورة

وحيث انه بمجرد صدور الحكم في القضية تعتبر المرافعة قد تمت سواء كان الحكم حضورياً أو غائبياً

وحيث انه مما يؤيد ذلك هو ما جاء بالمادة ٣٥٩ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي التي قضت بأنه يجب على من يدعي بحق مدني ان يقدم طلباته قبل الحكم في القضية والا يكون طلبه مرفوضاً

وحيث ان المعارضة ولو انها ترد القضية للحالة التي كانت عليها أولاً الا ان البحث في القضية يجب ان يكون منحصراً في الطلبات السابقة ابدائها وليس من العدل مفاجأة المعارض بطلبات أخرى من شأنها تجسيم حالته سواء كان من قبل النيابة أو من قبل مدع بحق مدني لانه مع تظلم المعارض من حكم صدر عليه لا يصح نبذ هذا التظلم ظهرياً وزيادة العقوبة المحكوم بها عليه

وحيث انه مما تقدم لا يكون للحرمة استيته درباله الحق في الدخول بصفة مدعية بحق مدني أثناء نظر المعارضة خصوصاً وان الحرمة المذكورة دخلت في مبدأ الامر بصفة مدعية بحق مدني ولما طلب منها أن تدفع الامانة فتنازلت عن ذلك وسمعت شهادتها بعد ان حلفت اليمين وأبني على شهادتها المذكورة وشهادة باقي الشهود الحكم على المتهمين بالعقوبة فأرادت أن تنهز هذه الفرصة وتدخل في القضية عند المعارضة بصفة مدعية بحق مدني لانها متحققة على حسب فكرها

وقائع الدعوى

طلبت المدعية بلسان وكيلها الحكم من باب أصلي بأحققتها خمسة فدادين وقبراطين وأثنى عشر سهم المينة بعريضة الدعوى والغاء اجراءات البيع المتطلبها عبد الفتاح يوسف وأخيه بالنسبة لهذا القدر والزاهما بالمصاريف واتعاب المحاماه واحتياطياً الزام جدواي شعبان البايع بأن يدفع للمدعية مبلغ ٩٩٢٣ قرشاً مع المصاريف واتعاب المحاماه واركتكت على المستندات المقدمة منها والمسدي عليهما الاولان طلبا بلسان وكيلهما رفض الدعوى واستمرار بيع الاطيان المطلوب نزع ملكيتها واركتكتا على مستندتهما والمذكرات المقدمة منها

المدعي عليه الثالث احال على الدعوى بما في محضر الجلسة

المحكمة

حيث ان العقد العرفي المحرر في ٢٣ ربيع الاول سنة ١٣١٥ ومسجل بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ٩٧ نمرة ٧٢٩٢ تضمن ان جدواي شعبان باع الى هذه المدعية خمسة فدادين وقبراطين وأثنى عشر سهم بثمن قدره ١٠٤ قروش و ١٠ فسه صاغ مقبوض نقداً بيده من يد المشتري بالتام والكامل

وحيث ان جدواي شعبان معترف بهذا العقد ولكنه يزعم بأنه تحرر بصفة صورية على ان هذا الزعم غير مقترن بدليل فوجب نبذه ظهيراً ولا عبرة بالورقة التي قيل بصورها من ابراهيم السيد زوج المدعية لان هذه الورقة لا تكون خجة عليها خصوصاً وان مدلولها قد يكون دليلاً على صحة البيع لا برهاناً على صوريته فلا أهمية حينئذ لها حتى على فرض صدورها عن المدعية

وحيث انه لا خلاف بين الخصوم في ان بعض هذه الاطيان وقدره ٢٠ قيراط و ٢٠ سهم الكائن ذلك في قبالي الحمام وديميدبه حصل التصرف فيه الى المدعية بدون ان يكون عليه

المرهونة ضامن لجملة الدين ومع التسليم أيضاً بان الحلول يخول الدافع كافة الحقوق والامتيازات التي كانت للداين الاصلي غير ان هذا كله في محله اذا كانت الاملاك المرهونة لم ينقل بعضها بالشراء الى نفس الدافع اما وقد اشترى بعضها فانه يكون نفسه ملزماً بالدين بصفة كونه حائزاً لبعض المرهون ومن ثم يصبح حق الرجوع غير تام التأثير كما لو كان اجنبياً بالمره وما تقدم يتضح انه من الواجب توزيع جملة الدين على جميع اجزاء الدين بنسبة قيمة كل منها اذ لا يتيسر بغير ذلك تلافي الدور والتسلسل لان كل حائز لجزء من الدين اذا قام بوفاء مجمل الدين يصبح محقاً بالرجوع على الباقيين

لذلك تقرر عند الشرح انه متى كان الحلول حاصلًا للمازم عن آخر بوفاء الدين فان هذا الحال محل الدائن الاصلي لا يمكنه بالرغم عن هذه الصفة ان يرجع على باقي الملتزمين الا بقدر نصيبهم من الدين فاذا اشترى شخص احدى الاعيان المرهونة ودفع كامل الدين المتوقع من أجله الرهن فلا يكون له الحق في استعمال دعوى الرهن قبل الحائزين لباقي الاعيان الا بنسبة قيمة كل من هذه الاعيان الاخرى والعين الحائز هو لها

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة المدنية المتعقدة غلناً بسراري المحكمة في يوم الثلاث ٨ مايو سنة ١٩٠٠ و ٩ محرم سنة ١٣١٨ تحت رئاسة حضرة احمد قنجه أفندي القاضي وحضور أحمد شوقي أفندي الكاتب

أصدرت الحكم الآتي

في قضية الحرمة خضره بنت علي عبد الله من صفط راشين المقيدة بالجدول سنة ٩٩ نمرة ٢٢٤٦ بتوكيل حسن أفندي عيسى الحامي

ضد

عبد الفتاح يوسف وعبد المطلب يوسف وجدواي شعبان المزارعين من صفط راشين . ومحمد أفندي يس وكيل عن الاثنين الاول

ان يحكم لها بتمويض مادام ان المتهمين حكم عليهما بعقوبة (الامر الذي تأباه العدالة)

وحيث فضلاً عن ذلك فان المقرر قانوناً ان من دخل في القضية بصفة مدعي بحق مدني ثم تنازل ثانياً عن هذه الصفة لا يقبل منه الدخول في الدعوى مرة ثانية في انسابها والرجوع الى ما تنازل عنه لانه لا يصح ان يكون المتهم آلة في يد أغراض هذا المدعي بالحق المدني (راجع دالوز ربرتوار باب قانون تحقيق الجنابات جزو ٢٨) وحيث انه متى تقرر ذلك تكون دعوى الحرمة استتبه درباله المذكورة قبل محمد السلماوي الذي ادخلته حديثاً في القضية غير مقبولة لان المبني على الفاسد فاسد

وحيث ولو انه من المقرر قانوناً ان تقديم الدعوى من المدعي بالحق المدني يجعل الدعوى العمومية محرمة والمحكمة ان تحكم بالعقوبة أو بالبراءة الا ان هذا المبدأ لا يجب اتباعه الا اذا كان شكل الطلب صحيحاً

بناء عليه

وبعد الاطلاع على المادة ٤ جنابات التي نصها يجوز لكل من ادعى حصول ضرر له من جنابة أو جنحة أو مخالفة ان يقدم شكواه بهذا الشأن ويقيم نفسه مدعياً بمحقوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة حكمت المحكمة بحضور مرشدي خاطر وحسن الدناصوري وفي غيبة محمد السلماوي بعدم جواز دخول استتبه درباله بصفة مدعية بحق مدني في القضية الآن وبعدم قبول دعواها قبل محمد السلماوي الذي ادخلته في القضية والزم استتبه درباله بالمصاريف التي نشأت عن دخولها في القضية المذكورة

٤٦

بني سويف جزئي مدني ٨ مايو سنة ١٩٠٠ خضره بنت علي - ضد عبد الفتاح يوسف الحلول في الدين انه مع التسليم بان كل جزء من العين

سبق حقوق للغير اما الباقي وقدره أربعة فدادين وخمسة قراريط و ١٦ سهم فان المدعي عليهما الاولين يقولان بانه كان مرهوناً في جملة ١٢ فدان و ٥ قراريط و ١٦ سهم من جدواوي الى الدائرة السنية حالة كون المدعية تمسكت بان الاربعة افدنه وكسور المذكورة ليست من ضمن المرهون للدائرة السنية

وحيث ان نتيجة الاعمال التي باشرها اهل الخبرة والتحريات التي اجراها افادت ان القدر المذكور اي ٤ فدادين و ٥ قراريط و ١٦ سهم لم يخرج عن كونها من ضمن الاطيان المقرر عليها حق اختصاص بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٩٥ للدائرة السنية فوجب التعويل على هذه النتيجة خصوصاً وأن قران الحال جاءت معززة لها وحيث انه من الثابت ان الدائرة السنية استحصلت على حقوقها المتوقع من أجلها اختصاص وتبين أنها هي والملحقات بلغت ٩٧ جنيه و ١٧ مليم ومن المؤكد ان المدعي عليهما الاولين هما اللذان قاما بوفاء هذا الدين بدليل وجود علم خبر في يدهما عن توريد التقديرات الى خزينة الدائرة السنية وبديل أكثر تأكيدها وهو اعتراف الدائرة في المقعد الرسمي المحرر بتاريخ ٢١ اغسطس سنة ٩٨ نمرة ١٣٢٠ ان هذا الوفاء حصل من المدعي عليهما المذكورين ايفاء للمطلوب لها من جدواوي شعبان فلا يعبأ حينئذ بما قالته المدعية من ان جدواوي هو الذي سدد ذلك الدين

وحيث ان عقد ٢١ اغسطس سنة ٩٨ المذكور تضمن ان الدائرة السنية أحلت المدعي عليهما الاولين محالهما في حقوقهما المكفولة بالاخصاص الرهن المتوقع على ١٢ فدان و ٥ قراريط و ١٢ سهم المملوكة لجدواوي شعبان

وحيث انه انضح من الاوراق ان عبد الفتاح وعبد المطلب المدعي عليهما الاولين اللذين حلا محل الدائرة رفع دعوى امام هذه المحكمة قبل جدواوي قال فيها انهما كانا اشتريانه ٣ فدادين و ١٤ قيراط ولما اتفق لهما ان المبيع مرهون

اضطرا الى هاد قيمة الرهن ولذا طلبا الحكم عليه بما أوفياه عنه . المحكمة حكمت عليه حضورياً بملزوميته بذلك الدين وملحقاته بمقتضى الحكم الصادر في ٢٤ دسمبر سنة ٩٨

وحيث انه بناء على قيام المدعي عليهما المذكورين بوفاء ذلك الدين بتلك الصورة كان منهما ان باشرا اجراءات نزع الملكية على الاطيان المأخوذ عليها حق الاختصاص ما خلا ٣ فدادين و ١٤ قيراط المباع اليهما وقصداً بذلك ايفاء مجموع الدين وقدره ٩٧ جنيه و ١٧ و قد اوقف السير في نزع الملكية على اثر رفع هذه الدعوى

وحيث انه مع التسليم بان كل جزء من العين ضامن لجملة الدين ومع التسليم أيضاً بان الحلول يخول الدافع كافة الحقوق والامتيازات التي كانت للدين الاصلي غير ان هذا له محل اذا كانت الاملاك المرهونة لم ينقل بعضها بالشراء الى نفس الدافع اما وقد اشترى بعضها فانه يكون نفسه ملزوماً بالدين بصفة كونه حائزاً بعض المرهون ومن ثم يصبح حق الرجوع غير تام التأثير كما لو كان اجنبياً بالرة وما تقدم يتضح أن من الواجب توزيع جملة الدين على جميع اجزاء العين بنسبة قيمة كل منها اذ لا تيسر بغير ذلك تلا في الدور والتسلسل لان كل حائز لجزء من العين اذا قام بوفاء بمحل الدين يصبح محقاً بالرجوع على الباقي

وحيث انه لذلك تقرر عند الشرح انه متى كان الحلول حاصلًا للملزم عن آخرين بوفاء الدين فان هذا الحال محل الدائن الاصلي لا يمكنه بالرغم عن هذه الصفة ان يرجع على باقي الملزمين الا بقدر نصيبهم في الدين فاذا اشترى شخص احدى الاعيان المرهونة ودفع كامل الدين للتوقع من أجله الرهن فلا يكون له الحق في استعمال دعوى الرهن قبل الحائزين لباقي الاعيان الا بنسبة قيمة كل من هذه الاعيان الاخرى والعين الحائز هو لها

وحيث انه مما يتصل بهذا البحث ان الوارث

وان حل محل غيره فانه لا يطالب باقي الورثة الا بقدر نصيب كل منهم في الدين وهكذا شأن الضامن المتضامن فانه اذا ادنى الدين فاما يرجع على الباقي بقدر انصابتهم ليس الا

وحيث انه تبين من مفردات القضية ان الاطيان السابق توقيع الاختصاص عليها كما تقدم بيعت كلها تقريباً فمن ذلك ١٦ سهم و ٥ قراريط و ٤ افدنه قيمة ما اشترته المدعية ومن ذلك أيضاً ١٤ قيراط و ٣ افدنه مشترى المدعي عليهما الاولين اما الباقي وقدره ٢٠ سهم و ٩ قراريط و ٤ افدنه فانه جدواوي باع بعضه الى اولاده وبعضه مازال باقياً على ذمة

وحيث انه انضح من الاقوال التي ابداهها اهل الخبرة في أودة المشورة ان الاطيان كلها متحدة من جهة الموقع والترتبة

وحيث انه بتوزيع الدين على مجموع الاطيان تبين أن الفدان الواحد يخصه ٧ جنيه ٩٧٤ مليم وبضرب هذه القيمة في ١٦ سهم ٥ قراريط ٤ افدنه مشترى المدعية مما كان مرهوناً يكون الحاصل ٣٣ جنيه ٧٧٨ مليم وهي القيمة التي يصح للمدعي عليهما الاولين أن يستعملها حق الرهن من أجلها قبل المدعية

وحيث انه من الملاحظات السابق ايرادها تكون المدعية محقة في دعواها من جهة ملكيتها للخمسة افدنه وكسور وملزومه قبل المدعي عليهما بطريق الرهن بمبلغ ٣٣ جنيه ٧٧٨ مليم وحيث ان من الواجب توزيع المصاريف بنسبة ما ذكر

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً أولاً باحقية المدعية للخمسة افدنه والقيراطين والاثنى عشر سهماً (١٢ سهم ٢ قيراطين ٥ افدنه) الممين موقعها وحدودها في اعلان الحضور ثانياً بجعل اجراءات نزع الملكية فيما يختص بالمدعية قاصرة للمفعول على مبلغ ٣٣ جنيه ٧٨٨ مليم ثلاثة وثلاثين جنيه وسبعمائة ثمانية وسبعين مليماً ثالثاً بان يستبعد من نزع الملكية ٢٠ سهم و ٢٠ قيراط عشرين

قبراطاً وعشرين سهماً الكائنه بقبالي الحمام ودميديه
رابعاً بالزام المدعي عليهم بشاي المصاريف ويرفض
ما غير ذلك من الطلبات

﴿ ٤٧ ﴾

دسوق مدني ٢١ مايو سنة ٩٠٠
عبد الوهاب سليمان ضد محمد أبو الفتوح
المعارضه في الاحكام الغيابيه
ان علماء القانون عند تكلمهم عن الافعال
التي تعد تنفيذاً وتستوجب سقوط المعارضه اتفقوا
على أن التنفيذ يجب أن يكون حقيقياً وفعلياً أو
أن يكون من شأنه علم المدين بمحصوله حق العلم
وقد قال بعضهم عند التكلم عن محضر عدم
وجود شيء عند المدين ان هذا المحضر يعد
عملاً من أعمال التنفيذ وقال البعض الآخر ان
هذا العمل هو من الاجراءات الاستعدادية
للتنفيذ ولا يكون من شأنه سقوط حق المعارضه
وقد ساد هذا الرأي الاخير وخصوصاً عند عمل
محضر عدم الوجود في غيبة المدين (راجع دالوز
ريرتوار جزو ٢٩ من باب الاحكام الغيابيه)
بناء عليه يكون محضر عدم الوجود المعمول
ليس من أعمال التنفيذ بل هو من الاجراءات
الاستعدادية للتنفيذ وكذلك لا يعتبر من أعمال
التنفيذ التنبيه على المدين عن يد محضر بدفع
الدين والاذنار بنزع الملكية

محكمة دسوق الجزئية بالجلسه المدينه
والتجاربه المنعقدة علناً بسراري المحكمه في يوم
الاثنين ٢١ مايو سنة ٩٠٠ (٢٢ محرم سنة
١٣١٨)

تحت رياسة حضرة محمد ابراهيم افندي
قاضي المحكمه وبحضور مسيحه افندي عوض
كاتب جلسه صدر الحكم الآتي
في قضيه المعارضه المرفوعه من الشيخ
عبد الوهاب سليمان السلهماوي بدسوق

• ضد •

الشيخ محمد أبو الفتوح جاد الله بدسوق
المقيدة بمجدول سنة ٩٩ نمرة ٨٤٢

الشيخ عبد الوهاب سليمان السلهماوي عارض
بتاريخ ٤ مارس سنة ٩٠٠ في الحكم الغيابي
الصادر من هذه المحكمه بتاريخ ١٢ يوليو سنة
٩٩ ومعلن اليه بتاريخ ١٤ اكتوبر من السنة
المذكورة القاضي بالزامه بان يدفع للمعارض
ضده مبلغ ١٢٧ غرش مع الزامه بالمصاريف
وبجلسه المرافعة لم يحضر المعارض المذكور
وحضر المعارض ضده وطلب الحكم برفض
المعارضه وقال ان الحكم المذكور أصبح نهائياً
لانه نفذ علي المعارض وعمل محضر عدم وجود
وأذنه أيضاً بنزع ملكية عقاراته وقدم للمحكمه
صورة الحكم وعليها محضر عدم وجود وقدم
اذا نزع ملكية

المحكمه

حيث ان المحكمه ترى البحث الآن في
أمرين أحدهما مرفقة ما اذا كانت المعارضه
مقبولة شكلاً من عدمه وثانيهما هل الحكم الغيابي
في محله أم لا

عن شكل المعارضه

وحيث انه من المقرر قانوناً ان المعارضه في
الاحكام الصادرة في الغيبه في المواد المدينه
والتجاربه تقبل لغاية الوقت الذي علم فيه الغائب
بتنفيذها (مادة ٣٥٩ مرافعات)

وحيث ان الخصم يعتبر عالماً بتنفيذ الحكم
الصادر عليه في غيبته بمضي اربعة وعشرين
ساعه بعد وصول ورقه متعاقبه بالتنفيذ لشخصه
أو لمحله الاصلي أو وصول ورقه مذكور فيها
حصول شيء من التنفيذ (مادة ٣٣٠)

وحيث انه لما كان القانون المصري لم
يعين الاجراءات التي تعتبر تنفيذاً للاحكام وجب
الرجوع الى أقوال علماء القانون والعاده الجارية
في ذلك

وحيث ان علماء القانون عند تكلمهم عن

الافعال التي تعد تنفيذاً ويستوجب سقوط حق
المعارضه اتفقوا على أن التنفيذ يجب ان يكون
حقيقياً وفعلياً أو أن يكون من شأن علم المدين
بمحصوله حق العلم وقد قال بعضهم عند التكلم
عن محضر عدم وجود شيء عند المدين ان هذا
المحضر يعد عملاً من أعمال التنفيذ وقال البعض
الآخر ان هذا العمل هو من الاجراءات
الاستعدادية للتنفيذ ولا يكون من شأنه سقوط
حق المعارضه وقد ساد هذا الرأي الاخير
وخصوصاً عند عمل محضر عدم الوجود في غيبة
المدين (راجع دالوز ريبرتوار ٢٩ من باب
الاحكام الغيابيه)

وحيث في هذه الحالة يكون محضر عدم الوجود
المعمول بتاريخ ٤ يناير سنة ٩٠٠ لتسجبه ليس
من أعمال التنفيذ بل انه من الاجراءات
الاستعدادية للتنفيذ وكذلك لا يعتبر من أعمال
التنفيذ التنبيه على المدين عن يد محضر لدفع
الدين والاذنار بنزع الملكية واذاً تكون المعارضه
مقبولة شكلاً

عن الموضوع

وحيث ان المعارض لم يقدم للمحكمه ما
يثبت صحة أوجه المعارضه المقدمه منه لعدم
حضوره بجلسه المرافعة وحيث ان يكون الحكم
الغياي في محله ويتمين تأييده
فبناء عليه

حكمت المحكمه بقبول المعارضه شكلاً
ويرفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغياي وألزمت
المعارض بالمصاريف التي نشأت عن عمل هذه
المعارضه

محكمة صدفا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٦٧٦ سنة ٩٠٠
انه في يوم السبت ٣٠ يونيه سنة ٩٠٠
الموافق ٣ ربيع سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع العقارات الآتي
بينها ملك عبد المال محمد عبد القادر وفرغلي
احمد ومحمد عبد القادر الجميع من ناحية البربا
وفاء لسداد الدين المطلوب منهم البالغ قدره
١٢٠١ قرش و ٢٠ فضه صاغ مع المصاريف
المستحقة والتي تستحق

وهذا البيع بناء على طلب الحرمة منجوده
من سيد حبشي من ناحية البربا وبناء على حكم
نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة في يوم ١٥
مايو سنة ٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة ابوط
الاهلي في يوم ١٠ ايو سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٤٢٧
وبيان المقارات كالاتي

ذراع نخيل

٦٠٠ ٠٠ وهو منزل كان بناحية البربا بمبنى
دور واحد محدود من بحري
عائلة القنادله والقبلي بنحت ابراهيم
والغربي علي ابراهيم والشرقي
طاحونة القنادله

١٠ ٠٠ وهو عشرة نخلات كانه شرقي البلد
مكلفين على فرغلي احمد عبد القادر
داير الناحية بالبربا المذكورة ملك
المعلن اليهم جميعاً

١٠٠ ٦٠٠

والبيع يكون على قسمين ما هو المنزل قسم
ويفتح مزاده على مبلغ ٩٠٠ قرش باعتبار نحن
الذراع الواحد قرش ونصف صاغ وما هو العشرة
نخلات قسم ثاني ويفتح مزاده عن النخلة الواحدة
٣٥ قرش

وشروط البيع واضحة بمريضة نزع الملكية
والحكم المودوعين بقلم كتاب محكمة صدفا
لاطلاع من يرغب الاطلاع عليها
فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم
والساعة والمحل المحددين اعلاه

تجربراً في ٢ يونيو سنة ٩٠٠ و ٥ صفر
سنة ١٣١٨

م. كاتب أول محكمة صدفا

امضا

محكمة العياط الجزئية

اعلان

في قضية البيع نمرة ١٥٨ سنة ٩٠٠
انه في يوم الاحد اول يوليو سنة ٩٠٠
الساعة ٩ أفرنكي صباحا

بجلسة المزايدات العمومية التي ستعقد بمحكمة
العياط الجزئية الكائن مركزها بسراي مديرية
الحيزة

ستباع بالمزاد العمومي الاطيان الآتي بينها
تعلق سالم اسمعيل المزارع وقاطن بناحية البرميل
مركز الصف حيزه وهي فداناً واحداً ونصف
قيراط وحبه من فدان أطياناً خراجيه على الشيوخ
في ثلاثة عشر فدان و ٦ قراريط من فدان
وثمانية اسهم من قيراط من فدان أطياناً كائنة
بناحية البرميل ومدينة كالاتي

س ط فدن

١٦ ٣ بحوض الجرن من مساحة حامد
سلام حدها البحري ورثة حسن
اسمعيل والغربي حوض ابو الريح
والقبلي امبارك سلام والشرقي
سعيد ابراهيم

١٦ ٢ بحوض الكبير الوسطانة حدها
البحري ورثة عويس حسان
والقبلي امبارك سلام والغربي أبو
الريح والشرقي سعيد ابراهيم

١٦ ١٢ بحوض سميره حدها الشرقي علي
سلام والغربي والقبلي ابراهيم
ابراهيم والبحري حوض الفصه
بحوض سميره حدها البحري
علي سلام والغربي باقي حوضه
والقبلي والشرقي منصور عطا

٨ ٣ بحوض سميره حدها الغربي عطا
عطاء والقبلي ابو زيد ابراهيم
والبحري والشرقي منصور عطا

٤ ٢٢ ١ بحوض السروجيه حدها البحري

علي سلام والقبلي ورثة عامر
سلام والشرقي باقي حوضه والغربي
رعة الحشاش

١٦ ١٤ بحوض السروجيه حدها البحري
ورثة سيد احمد صيام والقبلي
عامر سلام والشرقي باقي حوضه
والغربي رعة الحشاش

١٦ ١٧ بحوض السروجيه حدها البحري
ورثة محمد البهي والقبلي سليمان
مطر والشرقي حوض الدالي والغربي
باقي حوضه

١٦ ١ بحوض خيس حدها البحري
عثمان حواش والقبلي جرجس
التجار والشرقي بورفساد والغربي
باقي حوضه

٧ ١ بحوض خيس حدها البحري علي
سلام والقبلي المذكور والشرقي باقي
حوضه والغربي حوض

١٢ ٦ بحوض الدالي حدها القبلي علي
سلام والبحري ورثة محمد الوكيل
والشرقي جبل والغربي طريق
بحوض الزاره الكبرى مساحة ٣

١٢ ٤ ١ افدنه باسم عامر سلام حدها
البحري الميري والقبلي أمين باشا
والشرقي جبل والغربي علي كاشف
بحوض الاشدة حدها الشرقي
بدري ابراهيم والغربي محمد خليفه

١٦ ١٢ بحوض حوض عوف والقبلي
حوض خيس

٨ ١٨ بحوض الحبشي حدها البحري
والقبلي ورثة عبد الرحمن خاطر
والشرقي حوض الرزقه والغربي
رعة الحشاش

٨ ٦ بحوض الدير القبلي حدها البحري
حامد عامر والقبلي مصطفى جبريل
والغربي أطيان الحرمان والشرقي

باقي حوضه

حرر في يوم الثلاثاء ٥ يونيه سنة ٩٠٠
كاتب اول المحكمة
محمد يوسف

اعلان

بيع مواشي محجوزة
بمحكمة ميت غمر الجزئية

انه في يوم الخميس ١٤ يونيه سنة ٩٠٠
الساعة ٤ عربي نهاراً بناحية ادليه بركز ميت غمر
سيصير الشروع في بيع جاموسه سوده
شعلة وحمار تعلق عبده حسن عامر من ادله
السابق توقيع الحجز عليهم بتاريخ ٧ ديسمبر
سنة ٩٩ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة ميت
غمر بتاريخ أول يونيه سنة ٩٩ وفاء لمبلغ ٧٦
قرش بناء على طلب عطيه محمد حواش من
مشاه صيره

فكل من له رغبة في المشتري عليه أن
يحضر في اليوم والساعة المذكورين ومن يرعى
عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ليد حضرة المحضر
المعين للمبيع وأن تأخر يعاد البيع على ذمته
ويلزم بالفرق

تحريراً بمت غمر في ٥ يونيو سنة ٩٠٠
نائب الباشمحضر بمت غمر
خنا بستخرون

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة
في عام ١٨٩٩ من مدنية وتجارية وجنائية
ونقض وابطال وتتضمن أيضاً الاوامر العالية
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
يرشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة
مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين
و ١٣٠ خلاصهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد
المشتري الاطلاع عليه وقما يريد
واقنتاج المزاد يكون على مبلغ ١٢٠٠ قرش
صاغ بخلاف المصاريف
تحريراً بقلم كتاب المحكمة في اول يونيو سنة ٩٠٠
كاتب المحكمة
يوسف محمد

محكمة مينا القمح الجزئية

اعلان بيع

في قضية نمرة ٤٢٣ جدول سنة ٩٠٠
نشرة أولى

بجلسة اليوم العاشر التي ستعقد بسراي
المحكمة مينا القمح في يوم الاربعاء ٤ يولييه
سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي تعلق
بدويه بنت سيد احمر سلامه وسيده بنت شريفه
من الصانفين

وهو أولاً ١٨ قيراط من فدان أطيان
خراجية بحوض البحيرة بالناحية ملك الحرمه
بدويه بمحدها من بحري ترعة مياه ومن غربي
ورثة محمد عبد الهادي ومن قبلي باقي اطيان
أولادها ومن شرقي أطيان أولاد حسنين سلامه
ثانياً ٤ قرايط من فدان ملك الحرمه سيدة
بنت شريفه بحوض العامود بمحدها من بحري
مسقة مياه ومن غربي وورثة احمد داوود ومن
قبلي محمد عبد الهادي وشرقي باقي الاطيان

وهذا البيع بناء على طلب محمد افندي صبري
بصفته باشكاتب محكمة الزقازيق الاهلية وفاء
لمبلغ ٣٨ جنية و ٦٥١ ملهم والمصاريف

وشروط البيع واضحة في حكم نزع الملكية
الصادر من محكمة مينا القمح الجزئية في ٢٣ مايو
سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة الزقازيق الاهلية
في ٢٥ منه تحت نمرة ٢٦١ ومودوع بقلم كتاب
المحكمة لمن يريد الاطلاع عليه

فكل من له رغبة في انشتري فليحضر في
الميعاد المحدد

١٠ ١٢ بحوض الدبر القبلي حدها البحري
ورثة خلف نصارو القبلي ورثة علي
سلام الغربي ناحية الحرمان والشرقي
باقي حوضه

١ ٤ ٤ بحوض التجاره حدها الشرقي
حسين الشال والغربي علي سلام
والبحري حوض الدبر القبلي
والقبلي باقي حوضه

٨ ٢٠ بحوض التجارة حدها الغربي
امبارك سلام والشرقي علي سلام
والبحري حوض الدبر القبلي
والقبلي باقي حوضه

٢٢ ٤ بحوض الساحل حدها البحري
اسماعيل سالم والقبلي محمد مطر
والغربي اسماعيل سالم والشرقي
خليفه علي

١٧ ٨ بحوض الساحل الوسطاني حدها
البحري حماد عامر والقبلي محمد
الشرقاوي والشرقي المحادة والغربي
جبريل سالم

٩ ٨ بحوض الساحل القبلي حدها
الغربي محمد عبد الله والشرقي
أولاد الرياح والبحري باقي حوضه
والقبلي بور فساد

١٢ بحوض دار الناحية حدها البحري
علي سيد والقبلي طريق والشرقي
بدوي ابراهيم والغربي سيد
احمد جيجا

س ط فدن
١٣ ١٦ ٨

وهذا البيع بناء على طلب الحرمه فاطمه
بنت اسماعيل سالم القطن بناحية الحرمان ومتخذة
لها محلا مختاراً مكتب محمد افندي ييومي الحامي
بمصر

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه
المحكمة بتاريخ ١٦ مايو سنة ٩٠٠
وأن يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur

EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 20

الحقوق

الحقوق
حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
بديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً داغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

(ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٤٨

نقض و ابرام - ٢٠ يناير سنة ٩٠٠
ليان خباز - ضد - عبد الغني سعيد القباني
وصف الواقعة

لا محل للنقض متى كان الحكم الصادر
بالبراءة مذكوراً في أسبابه ان التهمة غير ثابتة
قَدْ جاء عرضاً ضمن أسباب الحكم ذكر واقعة
غير معاقب عليها ولو كان هذا الوصف خطأ
فليس هناك وجه لبطلان الحكم بطريق النقض
والا برام

بيان الاسباب

اذا ذكر في الحكم الصادر ببراءة المتهم
ويرفض طاب التعويض المدني ان التهمة غير
ثابتة فذكر هذه السبب وحده كاف لرفض
طلب المدعي المدني

ان محكمة النقض والا برام المشكلة تحت
رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة
ويحضر جنرات موسيو دو هلس وقاسم أمين
بك ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاة
ومحمد صفت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم
الاهلية بمحمد علي سعودي أفندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من ليان خباز الوكيل عن
عبد الخواجه لكح وشركاه المدعي المدني في
قضية النيابة العمومية نمرة ٢٣٧ سنة ٩٩
المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٨٥٩ سنة ٩٩
ضد

عبد الغني سعيد القباني عمره ٤٠ سنة قباني
وفلاح مولود ومقيم بناحية العنوة القبلية
وقائع الدعوى

النيابة العمومية طلبت معاقبة المتهم بالمادة ٣١٥
عقوبات نظير تجاربه على اختلاس مبلغ ٣٦٩٣
غرش و ٢٠ فضه دفعه له الخواجه حنا الديب
بأقطن ثمن أقطان مشترى الخواجات لكح من
المتهم وأنكر استلامه اياه وذلك في يوم الجمعة
٢٨ أكتوبر سنة ٩٨

والخواجه ليان خباز أدخل نفسه مدعياً
بمحق مدني وطلب الحكم له بمبلغ خمسين جنياً
على سبيل التعويض

ومحكمة دسوق الجزئية حكمت بتاريخ ٦
يولييه سنة ٩٩ عملاً بالسادتين ٣١٥ و ٤٩
عقوبات حضورياً بحبس عبد الغني سعيد مدة
شهرين والزامه بغرامة قدرها ٩٢٣ غرش و ١٥
فضه وبالزامة بان يدفع للمدعي المدني مبالغ أربعة
آلاف وخمسمائة قرش صاغ بصفة تعويض
وملزوميته بالمصاريف وان لم يدفع يعامل طبق
المادة ٤٩ عقوبات

فالحكم عليه استأنف هذا الحكم والنيابة
العمومية والمدعي بالحق المدني طلبا تأييد الحكم
المستأنف
ومحكمة طنطا الاهلية بصفة استئنافية حكمت
بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ٩٩ عملاً بالسادتين ١٧١
و ١٧٧ جنابات حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً
وموضوعاً بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم
مما نسب اليه ورفض طلبات المدعي المدني
والزامة بالمصاريف ٠ وفي يوم الاثنين ٤ ديسمبر
سنة ٩٩ تقرر بقلم كتاب المحكمة المذكورة من
الخواجه ليان خباز المدعي المدني برغبته النظر
في هذا الحكم أمام محكمة النقض والا برام بناء
على المادة ٢٢٠ جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والوكيل
عن المدعي المدني والحامي عن المتهم والاطلاع
على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان طلب نقض و ابرام حكم محكمة
طنطا الاستئنافية الصادر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ٩٩
القاضي ببراءة عبد الغني سعيد القباني من
تهمة الاختلاس الموجهة قبله تقدم في الميعاد
المقرر قانوناً فهو مقبول شكلاً

وحيث ان الطالب يستند على الواجهة الآتية
أولاً ان الحكم الاستئنافي لم يعتبر الفعل
المنسوب لالمتهم اختلاساً ولم يطبق عقابه على
نص المادة ٣١٥ عقوبات

ثانياً مخالفة الحكم المطعون فيه للاصول المتبعة لطرق الاثبات وعدم قبول اليانة بالشهادة ثالثاً ان الحكم المذكور لم يبين أسباب رفض التعويض المدني

عن الوجه الاول

حيث انه مذكور في أسباب الحكم عدم ثبوت التهمة وان المحكمة ليست ملزمة بوصف الواقعة المعاقب عليها واذا ورد ذلك في الحكم فتكون قد جاءت بما لم يحتم ذكره ولم يؤثر على نص الحكم المبين بأسباب كافية

عن الوجه الثاني

حيث ان الطالب يستند في هذا الوجه بوجوب اقامة الدليل بالينة وسماع شهادة الشهود لان الفعل الذي أجراه المتهم واستلامه مبلغ ٣٦٩٣ غرش و ٢٠ فضه يعتبر عملاً تجارياً وحيث انه لا يستدل من وقائع الدعوى المينة في الحكم الصفة التجارية المدعى بها وان المتهم قباني وليس تاجراً وان الواقعة المنسوبة اليه هي تهمة اختلاس مبلغ ٤٦٩٣ غرش و ٢٠ فضه ممن أقطان مشترى الخواجات لكح وهو مبلغ ادعى المتهم عدم استلامه له

وحيث ان الحكم لم يبين أيضاً عدم استلام المتهم الثمن المذكور لنفسه وان لا شيء يثبت توسطه بين الخواجات لكح والبائع واذا فرض بانه بائع وليس بتاجر فيسبغ محصول الزراعة لا يمكن اعتباره عملاً تجارياً طبقاً للمادة ٣ من القانون التجاري واذا فقاوعد الاثبات المدنية التي اتبعها الحكم المطعون فيه جاءت في محلها مومنتبطة على الوقائع المنسدة في الحكم المذكور

عن الوجه الثالث

حيث ان عدم ثبوت التهمة الوارد في الحكم المطعون فيه كاف لرفض طلب المدعي المدني المتحضر في فرض اثبات الوقائع التي ترتب عنها الحاق الضرر به

وحيث انه وان كانت المادة ١٧١ جنائيات محتم على القاضي الفصل في طلبات المدعي المدني

عند صدور الحكم بالبراءة الا أنه من جهة أخرى لا يمكن الحكم بالتعويضات على شخص ثبتت براءته من جريمة أخذت أساساً لطلب اصلاح الضرر الذي نشأ وزيادة على ذلك فان الحكم المستأنف قضى في هذه المادة برفض طلبات المدعي المدني

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض النقض والابرار المقدم من المدعي بالحق المدني وبالزامه بالمصاريف

٤٩

نقض و ابرام - ١٠ يونيه سنة ٩٩

جورجي مرقص - ضد - النيابة

الاختلاس والتكليف بالدفع

لم يضع القانون طريقة مخصوصة لاثبات الاختلاس ولم يوجب التكليف الرسمي للمتهم في دفع ما ظهر طرفه حتى اذا امتنع تعلم منوياته وحينئذ يستحق العقاب بل ترك ذلك لفراسة قاضي الموضوع وليس لمحكمة النقض حق مراقبة محكمة الموضوع في هذا الامر

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات سعد زعول بك ويوسف شوقي بك ومستر كوغلن وأحمد زيور بك قضاة ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الاهلية ومحمد علي سعودي افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من جورجي مرقص عمره ٢٨ سنة كاتب تحصيلجي بالحفاظه ومقيم بكموم الدكة

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٣٤٥ سنة ٩٩ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٣٧٥ سنة ٩٩

وقائع الدعوى

النيابة العمومية أتهمت جورجي مرقص

باختلاسه لمواالا مبرية وتبديدها وظهر ذلك في شهر نوفمبر سنة ٩٨ والمبلغ المختلس هو ٢٥٧ ملغم و ٣٧٤ جنيه

ومحكمة اسكندرية الاهلية حكمت بتاريخ ٢٩ مارس سنة ٩٩ طبقاً للمادة ٢١٠ جنائيات حضورياً ببراءة ساحة جورجي مرقص من هذه التهمة والافراج عنه فوراً ان لم يكن مجبوساً لسبب آخر وأضافت المصاريف على طرف الحكومة ونيابة المحكمة المذكورة استأنفت هذا الحكم ونيابة الاستئناف طلبت لغوه والحكم على المتهم بالمادة ١٠٠ عقوبات ومحكمة الاستئناف حكمت في ٩ مايو سنة ٩٩ طبقاً للمواد ١٠٠ و ٣٥٢ و ٢٠ و ٤٩ عقوبات حضورياً بلغو الحكم المستأنف وبمعاقبة المتهم بالحبس مدة ستة أشهر وبمعدم أهليته مؤبداً للتقلد بأي رتبة أو وظيفة مبرية والزامه بالمصاريف وان لم يدفع يعامل بالمادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم ١٠ مايو سنة ٩٩ تقرر بقلم الكتاب من المحكوم عليه برغبة النظر في هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرار

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال طالب النقض والاطلاع على أوراق القضية والمداولة في ذلك قانوناً

من حيث ان النقض والابرار مبني على ان تهمة الاختلاس المسندة الى المتهم لم يتوفر فيه شرط العقوبة وهو امتناع المتهم عن الدفع بعد تكليفه به قانوناً لان هذا التكليف لم يحصل

وحيث ان القانون لم يضع طريقة مخصوصة لاثبات الاختلاس ولم يوجب التكليف الرسمي الذي يدعيه المتهم في تقريره بل ترك الامر في ذلك لقاضي الموضوع يقدره حق قدره

وحيث ان قاضي الموضوع اعتبر الاختلاس موجوداً بجميع أركانه المكونة له من الادلة التي قامت عنده وليس لمحكمة النقض والابرار حق المراقبة عليه فيما يتعلق بهذا الاعتبار الذي ترك القانون له السلطة فيه

من له صالح فيها الا اليوم الثامن عشر بعد النطق بالحكم أي اليوم الاخير من المدة المقررة للطعن فيها بطريق النقض والابرار

وحيث ان القانون نص على بطلان الحكم اذا لم يشتمل على بيان الواقعة ولكنه لم ينص على الاسباب فيجب الرجوع في حكمها الى قانون المرافعات كما هي القاعدة

وحيث ان المادة ١٠٣ مرافعات نصت بان الحكم يكون لاغياً اذا لم يكن له أسباب فيلزم ان يسري حكم هذه المادة على المسائل الجنائية والقول بخلاف ذلك يؤدي الى ضرر في الامور الجنائية قولاً يثنى تداركه كما في المواد المدنية

وحيث ان المقصود من المدة المحددة في المادة ٢٢١ هو التمكن من جعل الاحكام مشتملة على الوقائع والاسباب التي استوجبت العقاب

وحيث ان مدة الطعن القانونية كانت مقدرة بثلاثة أيام قبل اصدار الامر العالي المؤرخ ٢٤ يناير سنة ٩٥ وان المتبع في الاحكام هو النطق بنصها في الجلسة بدون تلاوة الاسباب التي تقدم فيها بعد الى قلم الكتاب وان تأخيرها لم ينشأ عنه ضرر لان الطعن بطريق النقض لم يستوجب اذ ذاك رفع اوجه في مدة مقررة ويمكن قبول الطعن المذكور بعد سماع طالبه لنص الحكم في الجلسة

وحيث ان الامر العالي المذكور يقضي بعدم قبول النقض اذا لم يكن مسبباً ولذلك استبدل مدة ثلاثة ايام بثمانية عشر يوماً حتى يتمكن الطالب في انائها من فحص الحكم وتسبب طعنه واوجب على قلم الكتاب في الفقرة الرابعة من المادة ٢٢١ معدلة ان يعطيه في ظرف ثمانية أيام صورة من الحكم من تاريخ صدوره اذا طلب ذلك

وحيث انه وان كان عبر في الطبعة الفرنسية بدل الصورة بملخص غير انه مهما كان المعنى المراد فانه لا يثنى استخراج صورة أو ملخص من حكم لم يوجد منه هوى توقيمه (أي صيغته الازامية) ولذلك يلزم وجود الحكم في ظرف

والاحتيال على محمد حسين المذكور حتى تحصل منه على ٢٥ غرش في ٥ اغسطس سنة ٩٩ وطلبت عقابه بالمواد ١٨٤ و ١٨٥ و ٣١٢ عقوبات

ومحكمة مصر الجنائية حكمت في ٢٢ نوفمبر سنة ٩٩ طبقاً للمادة ٣١٢ و ٢٠ و ٤٩ عقوبات حضورياً باعتبار الواقعة جنبحة منطبقة على المادة ٣١٢ عقوبات فقط وبحسب المهمة مدة ثلاث سنوات وبغرامة ١٠١ غرش والزمت بالمصاريف

فالحكوم عليه استأنف هذا الحكم وكذلك النيابة استأنفته

ونبابة الاستئناف طلبت الحكم عليه بالمادة ١٨٤ عقوبات نظير التزوير بعقوبتين وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة لتهمة النصب

ومحكمة الاستئناف بتاريخ ١١ يناير سنة ٩٠٠ حكمت طبقاً للمواد ١٨٤ و ٣١٢ و ٢٠ و ٤٩ و ٣٥٢ فقرة ثالثة عقوبات حضورياً بالغاء الحكم المستأنف بالنظر لجريمة التقليد والحكم على المهمة بالسجن مدة ثلاث سنوات وتأيد الحكم بالنسبة لتهمة النصب وألزمته بالمصاريف وفي يوم الاحد ١٤ يناير سنة ٩٠٠ تقرر بقلم الكتاب من المحكوم عليه برغبته النظر في هذا الحكم أمام محكمة النقض طبقاً للمادة ٢٢٠ جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والحامي عن رافع النقض والاطلاع على أوراق القضية والمدولة قانوناً

ومن حيث ان طلب النقض والابرار تقدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث ان أوجه النقض تنحصر في أن أسباب الحكم الاستئنافي المطعون فيه لم توجد بقلم كتاب المحكمة لغاية اليوم الثامن عشر من تاريخ صدوره خلافاً للقانون الذي يقضي بإيجاد الاسباب في القلم المذكور في ظرف ثمانية أيام وعليه فالحكم يستبر خالياً من ذكر الواقعة والنص القانوني الذي عوقب المهمة بمقتضاه

وحيث انه يتضح من أوراق الدعوى ان أسباب الحكم لم تودع بقلم الكتاب ليطلع عليها

وحيث انه بناء على ذلك يتعين رفض طلب النقض والابرار

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض طلب النقض والابرار المقدم من المحكوم عليه وبإلزامه بالمصاريف وان لم يدفع يعامل طبقاً للقانون

٥٠

نقض وابرار - ١٠ مارس سنة ٩٠٠

عبد الحليم فوزي - ضد - النيابة

اسباب الحكم

١ - يكون الحكم لاغياً اذا خلى من الاسباب كما نصت المادة ١٠٣ من قانون المرافعات
٢ - اذا لم توجد أسباب الحكم في قلم الكتاب لغاية اليوم الثامن عشر من تاريخ صدوره يعتبر خالياً من ذكر الواقعة والنص القانوني ويكون باطلاً يتعين نقضه

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات مسيو دو هلس ومستر ويلمور ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاة ومحمد صفوت بك الافوكاتوا العمومي لدى المحاكم الاهلية ومحمد علي سعودي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي في الطعن المقدم من عبد الحليم فوزي عمره ٢٤ سنة تلميذ بالصحة سكنه بجهة الدشطوشي وحاضر للمحاماة عنه محمد افندي لبيب

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٩٨١

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اهتمت المذكور بتقليد فرمة سمادة مدير الصحة ووكيلها على تصريحين أحدهما باسمه والثاني باسم محمد حسين فهمي واستحصل بغير حق على ختم التفتيش وبصمه على هذين التصريحين واستعمل طرق النصب

٥١

بني سويف مدني - ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩

سليمان محمود نور الدين - ضد - سلامة جرجس
في قوة الشيء المحكوم فيه وفي القرار
الذي يصدر بأن لاوجه لأقامة الدعوى وفي
الادعاء بالتزوير

القرار الذي يصدر من قاضي التحقيق في
دعوى تزوير بأن لاوجه لأقامة الدعوى ويؤيد
من أودة المشورة لا يمنع من الادعاء بتزوير
الورقة أمام المحكمة المدنية والسير فيها أمامها

محكمة بني سويف الاهلية بالجلسة المتعقدة
علناً بسراي المحكمة بهيئة مدنية تحت رئاسة
حضرة محمد محرز بك وكيل المحكمة وبحضور
حضرتي عبد اللطيف علي افندي وعبد الحكيم
عسكر افندي القاضيين وحضور حسن افندي
صبري كاتب الجلسة صدر الحكم الآتي
في فضية سليمان محمود نور الدين من صربان
خويلد ومقيم بناحية اهناسية المدينة الواردة
جدول المحكمة نمرة ٧١ سنة ٩٩ بتوكيل سليم
افندي رطل

ضد

سلامه جرجس من اهناسية المدينة
بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدولة قانوناً

حيث ان هذه الدعوى تختص بتثبيت
ملكية المدعي لفدان ٦ وكسور والمدعى عليه قدم
عقداً فطعن فيه من المدعي بالتزوير وقرر بأدلة
وأعلنها للمدعى عليه

وحيث انه قبل المرافعة من المدعى في أدلة
التزوير رفع وكيل المدعى عليه مسألة فرعية
يلتمس الحكم بمقتضاها بعدم جواز نظر دعوى
التزوير هذه وذلك لسبق نظرها والحكم فيها
جنائياً مع وجود المدعي في الدعوى الجنائية
بصفته مدعي مدني وشرح ذلك بأن قال بأن
موكله اشترى الاطيان من سليمان محمود نور

الثمانية ايام حتى يتأتى الزام قلم الكتاب بالقيام
بهذا الواجب والا كان تكليفاً بالمحال في بعض
الاحوال

وحيث ان القانون في الحقيقة لم يوجب
بطلان الاحكام اذا لم تسلم صورها أو ما يخصها
في مدة الثمانية ايام لان استلامها ليس ضرورياً
يمكن صاحب الشأن من الطعن فيها بطريق
النقض والابرار اذ يمكن معرفة الحكم المراد
الطعن فيه بالاطلاع عليه بين أوراق الدعوى
أو بطريقة أخرى ولذلك فان المعول عليه هو
وجود الحكم في أصله لا وجود صورة أو
ملخص منه وهو ما أراده القانون في المادة
٢٢١ فقرة رابعة

وحيث انه لو سلم بان استلام الصورة يجوز
حصوله في اليوم الاخير من الميعاد المحدد قانوناً
كما حصل في هذه الدعوى يترتب على ذلك
تقصص هذه المدة الى بضع ساعات أو الى لحظة
فلا يتيسر لذوي الشأن التروي في أوجه النقض
وغضها وابدائها في ميعادها القانوني الذي
أوجب القانون ملاحظته والا كان العمل
لاغياً

وحيث انه لا يمكن القول بان للتأخير في
ايداع أسباب الحكم بقلم الكتاب لايتج منه الا
اطالة المدة القانونية للطعن بطريق النقض
وهذا مخالف لنص المادة ٢٢١ التي تجمل
سريان مدة النقض ابتداء من النطق بالحكم
وليس بعد ايداعه في قلم الكتاب
وحيث انه يجب نقض الحكم لبطلانه بطلاناً
جوهرياً من عدم ذكر الواقعة وأسباب الحكم
لان ما اطلع عليه رافع النقض لا يشمل الا
على النص الذي نطق به في الجلسة

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار
وألفت الحكم المظنون فيه واحالة الدعوى على
جلسة أخرى بمحكمة الاستئناف لتفصل فيها
مجدداً وازافة المصاريف على طرف الحكمومه

الدين المدعي ولما أجراها لشخص آخر فليمان
محمود بعد ان باع تلك الاطيان ونقل تكليفها
باسم المشتري قدم بلاغاً للنيابة بأن سلامه جرجس
المدعى عليه زور عقداً عليه بيع الاطيان
المذكورة وأقام نفسه مدعياً مدنياً أمام حضرة
قاضي التحقيق وبعد حصول التحقيقات أصدر
هذا أمره بعدم وجود وجه لأقامة ادعوى على
المدعي عليه فعارض في ذلك المدعي المدني أمام
أودة المشورة بنفس الادلة الميئة اليوم باعلان
أدلة التزوير وأودة المشورة رفضت المطارضة
وأيدت أمر قاضي التحقيق واستند في ذلك على
مرافعته والمذكرة المقدمة منه

وحيث ان وكيل المدعي طلب الحكم برفض
هذه المسئلة الفرعية لان القرار الصادر من حضرة
قاضي التحقيق المؤيد بحكم أودة المشورة لاينبر
أنه مكتسب لقوة الشيء المحكوم فيه وأن لاهناك
مانع يمنع من السير في هذه الدعوى أمام هذه
المحكمة المدنية واستند في ذلك على ما أبداه
بالمرافعة والمذكرة المقدمة منه

الحكمه

حيث ان الاحكام الجنائية التي تصدر بالعقوبة
تكون حجة أمام المحاكم المدنية فيما يتقرر بها أما
الاحكام الصادرة بالبراءة فيجب التمييز بين البراءة
المحكوم بها بناء على أن الفعل لم يصدر من المتهم
أو لم يحصل اصاله وبين البراءة المحكوم بها بناء
على عدم ثبوت التهمة ففي الحالة الاولى يكون
الحكم الجنائي حجة أمام المحاكم المدنية وفي
الحالة الثانية لا يكون حجة ولا يكتسب قوة
الشيء المحكوم فيه أمامها وبناء على هذه القاعدة
اذا حكم ببراءة المتهم من تهمة التزوير بناء على
عدم ثبوتها قبله فلا يمنع ذلك من اقامة لدعوى
المدنية بتزوير الورقة التي حكم ببراءة مزورها
لعدم ثبوت التزوير قبله (انظر دالوز كودانونته
مدني نوتة ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ صحيفة ٢٧٤
جزء ٢) هذا فيما يختص بالاحكام أما فيما يختص
بالامر الذي يصدر من قاضي التحقيق بأن لاوجه
لأقامة الدعوى فسواء كان هذا الامر مبنياً على

قانون الانتخاب

(تعديل)

هذا نص الامر العالي الذي صدر يوم الاثنين الماضي ١٣ صفر و ١١ يونيه سنة ١٠٠٠ تعديل للمادة السادسة والمادة ٤٤ من قانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ وهو بعد الديباجة

بعد الاطلاع على القانون النظامي وعلى قانون الانتخاب الصادرين في أول مايو سنة ١٨٨٣ وحيث أنه يقضى استيفاء النصوص الواردة في هذين القانونين على الاعضاء الذين يصبحون غير أهل لوجودهم في الجمعية العمومية وفي مجلس شورى القوانين وفي مجالس المديرية فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت (المادة الاولى) عدلت المادة السادسة من قانون الانتخاب كما يأتي

لا تدرج اسماء الآتي بيانهم في دفاتر الانتخاب أولا المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفي أو بحرمانهم من حقوقهم الوطنية أو بالاقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم بسبب السرقة أو النصب أو الخيانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة

(المادة الثانية) عدلت المادة الرابعة والاربعين من قانون الانتخاب السالف ذكره كما يأتي كل طعن في صحة الانتخاب يجب تقديمه من نظارة الداخلية أو من صاحب الشأن في ظرف ثمانية أيام الى رئيس مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أن كان العضو منتخباً لايهما والى المدير أن كان منتخباً لمجلس المديرية فاذا لم يظهر عدم الاهلية الا بعد مضي الميعاد المذكور فلا يتبدى الميعاد الا من تاريخ العلم بذلك وعلى الرئيس أو المدير بحسب الاحوال أن يرسله في الثمانية أيام التالية الى رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية الآتي بيانها وعليه أيضاً أن يخبر الهيئة بذلك عند التامها

منشورات لجنة المراقبة القضائية

(٥)

التنازل عن الاستئناف

بذكره عمومية صادرة من اللجنة بتاريخ ٧ مارث سنة ١٠٠٠ نمرة ٣

لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة بعض قضايا الجنج أن المحكوم عليهم يتنازلون عن الاستئناف المرفوع منهم بتقرير بقلم كتاب المحكمة بدون أن يرفع هذا التنازل الى المحكمة الاستئنافية لاعتماده

وقد لاحظت اللجنة أيضاً في بعض قضايا أخرى من هذا القليل ان المحكمة الاستئنافية عند حصول التنازل من المحكوم عليهم بالكيفية المتقدمة تشترط حضورهم شخصياً في الجلسة لكي يتنازلوا عن الاستئناف مرة ثانية

وحيث ان كلتا الطريقتين لا مساغ لهما في القانون لان أولاهما تحول دون المحكمة من التصديق على التنازل بلا موجب والثانية تحكم بلا مقتضى حضور المستأنف بالذات أمام المحكمة

وحيث أن اعتماد التنازل المرفوع من المستأنف بتقرير في قلم الكتاب يتعلق بالمحكمة الاستئنافية دون غيرها

وحيث أنه مما يؤيد هذا المبدأ أن المزم بمصاريف التنازل هو المحكوم عليه وأن المحكمة الاستئنافية وحدها هي التي لها الحق في الحكم بالزامه بتلك المصاريف

وحيث أنه يتعين على النيابة أن ترفع تنازل المحكوم عليهم الى محاكم ثاني درجه لتقريره في محضر الجلسة ولا حاجة لحضور المستأنف شخصياً أمام المحكمة في هذه الحالة فلهذه الاسباب رأيت اللجنة ضرورة استلفات أنظار المحاكم والنيابات الى ما تقدم

أن الفعل المسند للمتهم ليس بجناية ولا جناية أو بأن التهمة ليست ثابتة أو بان الفعل المسند للمتهم لم يصدر منه فقرر برأي الاجماع من الشراح عموماً بان الاوامر التي تصدر من قاضي التحقيق بأن لاوجه لاقامة الدعوى ليس لها تأثير البتة على الدعوى المدنية بناء على أن القرارات التي تصدر من من القليل من قضاة التحقيق ليس فيها شيء من الاحكام القطعية لانها لا تمنع من اعادة رفع الدعوى العمومية متى وجدت أدلة جديدة وقياساً على ذلك فالامر الذي يصدر بأن لاوجه لاقامة الدعوى في تهمة تزوير أصلية لا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية بالنسبة للورقة المطعون فيها بالتزوير ولا يمنع التقرير من المحاكم المدنية بأن هذه الورقة هي مزورة بناء على الادعاء بالتزوير مدنياً حتى ويجوز ان الحكم المدني يأتي بضد الاسباب الموضحة بالامر الصادر بأن لاوجه لاقامة الدعوى (انظر نوته ١٣٧٠ و ١٣٨٢ صحيفة ١٧٩ دالوز كودا نوتيه مدني جزء ٢)

وحيث ان القرار الذي صدر من قاضي تحقيق الجنايات بتاريخ ٢٣ مارث سنة ٩٩ في قضية النيابة نمرة ٢٦٠ ضد سلامة جرجس وان كان يقضى بأن لاوجه لاقامة الدعوى قبل المذكور بناء على أن التهمة ليست ثابتة وتأيد هذا الامر من أودة المشورة بتاريخ ٢٨ مارث سنة ٩٩ الا أنه لا يمنع ذلك من التقرير أمام المحكمة المدنية بالتزوير في الورقة المنسوب تزويرها اليه وتقرر من قاضي التحقيق بأن لاوجه قبله بشأنها وهذا لاسباب السالفة الذكر

وحيث انه مما تقدم تكون الدعوى الفرعية في غير محلها ويتعين رفضها

فبناء على هذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض المسئلة الفرعية المقامة من وكيل المدعى عليه وكلفت الاخصام بالتكلم في الموضوع بجلسة ٩ يناير سنة ١٠٠٠

فالطعن في صحة انتخاب أحد الاعضاء لمجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية يحال على محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيه بعد سماع أقول النيابة العمومية حكماً قطعياً بغير مصاريف وأما الطعن في صحة انتخاب أحد الاعضاء لمجلس المديرية فيحال على المحكمة الابتدائية الكائن بدأرتها مجلس المديرية لتحكم فيه بعد سماع أقوال النيابة العمومية حكماً قطعياً بغير مصاريف

وأذا طرأ على أحد الاعضاء أثناء نيابته ما يوجب عدم أهليته فيسقط من العضوية بقوة القانون ويأمر ناظر الداخلية بعد أطلاعه على الحكم النهائي الصادر على العضو المذكور بأجراء انتخاب جديد للمحل الحالي على حسب المدون في المادة التاسعة والاربعين من القانون النظامي

المجلة المصرية

أذا كان رواج التأليف في الشرق يترتب على شهرة الكتاب كما في الغرب فلا بد أن تنال المجلة المصرية رواجاً بين الناطقين بالضاد لا يفوقه رواج مجلة صربية لأن صاحبها ومحررها خليل أقدسي المطران الكاتب البليغ والشاعر المجيد مكاتب الاهرام سابقاً قد نال شهرة من صناعاتي الانشاء والنظم قلما يناها غيره من كتاب هذا العصر وها قد صدرت المجلة المصرية ضافية بالمواضيع الادبية وفي كل صفحة منها شاهد ناطق على مكانة حضرته في فنى الشعر والنثر

ولم يكتف حضرة صاحبها الفاضل بما تجود به قريحته الوقادة لايفاء المجلة حاجتها بل بشاركه في تحريرها لجنة من اعظم الكتاب ليسع الوقت الغاية في تحريرها وفي انتقاء مواضيعها وجمع معانيها ولهذا لا ريب أن تكون تحفه هزيرة المثال

وقد اشتملت المجلة على باب اللادبيات وآخر في مباحث الشرق والغرب وآخر في المباحث الفلسفية وآخر في حفظ الصحة وآخر في التاريخ وآخر في الانتقاد وآخر في الاقتصاد

وآخر في الانباء العلمية الخ وحاصل القول قد جمعت هذه المجلة الغراء كل مالد واقاد من الحقائق العلمية والادبية باباغ لغة واسلس عبارة وهي تصدر كل شهر مرتين وبدل اشتراكها السنوي ثمانين غرشاً صاغاً فثنى على حضرة صاحبها الفاضل ونتمنى لها الزواج

محكمة هيا الجزية بالقازيق

اعلان بيع

نشره أولى

بجلسة المزايدات العمومية التي ستعقد بسراي المحكمة بالقازيق في يوم الثلاثاء ٣ يوليو سنة ١٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في بيع العقارات الآتي بيانها الملوكه الى رمضان عامر عوض الفرس

بناء على طلب علي باشه حسن ومصطفى علي وعلي باشه الكبير الولي علي ولده علوان من الناحية المذكورة وفاء مبلغ ٤١٤ قرش صاغ والمصاريف

تنفيذاً لحكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٤ مايو سنة ٩٠٠ نمرة ٦١٦ سنة المسجل بمحكمة القازيق الابتدائية الاهلية بتاريخ ١٧ مايو سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٢٣٨ والتمن الاساسي قدره ٣٠٠ قرش صاغ بمقتضى شروط البيع المدرجة بحكم نزع الملكية باديء الذكر المودع بقلم كتاب المحكمة

بيان العقارات المراد بيعها

أولاً قيراطين و ١٤ سهم شائعانيه قراريط و ٤ سهم اطيان خراجيه كائنة بمحوض الصورة بزمام ناحية القرن على ثلاث قطع الاولى حدها البحري عطيه محمد والغربي مصرف كفر الغرازي والقبلي مصطفى علي واخوته والشرقي جسر ترعة السعدية - والثانية حدها البحري عطيه محمد والغربي حسين حسن واخوته والقبلي مصطفى علي واخوته والشرقي مصرف كفر الغرازي - والثالثة حدها البحري

عيسى موسى والغربي المذكور والقبلي محمد مسعد والشرقي جسر ترعة السعدية - ثانياً اربعة نخلات مشجرة مغروسة بالقطعة الاخيرة ثالثاً نصف منزل مبني بالطوب يبلغ مقاسه ١٥٦ متر كائن بجارة العويضات الدبابات بالقرين حده البحري احمد عوف والغربي ورثة محمد كرموع والقبلي عيسى موسى والشرقي احمد عائشه

فن له رغب للشراء عليه ان يحضر في الميعاد

المرقوم

تحريراً بسراي المحكمة في يوم الاثنين ٤ يونيه سنة ٩٠٠

كاتب اول محكمة هيا

علي محمود

اعلان

انه في يوم الاثنين ٢٥ يونيه سنة ١٩٠٠

الساعة ١ افرنكي مساء بسوق قوص

سيصير الشروع بطريق المزايدات العمومية في مبيع بقره صفره سن ٦ سنوات تقريباً تعلق احمد محمود حسين المزارع من ناحية المسيد الواقع الحجز عليها بمعرفة احد محضري محكمة قنا الاهلية في ٢١ مايو سنة ٩٠٠ .

بناء على طلب علي عبد الهادي فراج مزارع بالمسيد ونفاذاً لمحضر الصلح الصادر من محكمة قنا الجزئية في ١٩ اكتوبر سنة ٩٨ نمرة ١٧٢٥ جدول سنة ١٨٩٨

فعلى من له رغبة في المشتري عليه ان يحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين من اجل ذلك ومن يرسي عليه المزايدة يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد للبيع على ذمته ويلزم بالفرق تحريراً بسراي المحكمة في ١٠ يونيه سنة ٩٠٠

باشمحضر محكمة قوس

فرنسيس عبد الملك

اعلان بيع

انه في يوم الاحد اول شهر يوليو سنة ١٩٠٠ و ٤ شهر ربيع الاول سنة ١٣١٨ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بسوق محلة دمنه سيصير بيع منقولات منزليه مثل نحاس اصناف ملبوسات تعلق موسى حبيب من ميت محلة دمنه بالمزاد العمومي بناء على طلب حسنين افندي عبد السيد كاتب أول محكمة دكرنس الجزئية بصفه حضرة مدير خزينة النقود بالمحكمة وتلك الاشياء محجوزة بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ٩٠٠ نقاذاً لقائمة الرسوم المستحقة على المحجوز ضده وقدرها ٩٠٠ مليم بخلاف ما يستجد من المصاريف فاقتضى النشر بذلك للمعلومية

الكاتب

حسن عبد السيد

اعلان

عن مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العمومي محكمة الموسيقى الجزئية انه في يوم الخميس ٢١ يونيه سنة ١٩٠٠ الموافق ٢٣ صفر سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بشارع اليومى بالحسانيه سيصير الشروع في مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العمومي وهي الآتية خشب كاملين لزوم عصير الزيت اصراهم خوص وحجر معاس كامل الآلة لزوم المعصره وحجر معاس خالي الآلات غير راكب تعلق الحرمة استيت بنت عمده الشحاته وسليمان محمد القاطنين سكنا بشارع اليومى بالحسانيه بناء على طلب السيد عبد الرحمن أبو شوشه بناء على محضر الصلح بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ٩٩ ومعلن للمدعى عليهما بتاريخ ١٥ فبراير سنة ٩٠٠ وفاء لمبلغ ١٦٤ قرش صاغ الباقي به المطلوب المدعى

وهذه المنقولات سبق توقيع الحجز عليهما بتاريخ ٣ مارت سنة ٩٠٠ بمعرفة محمد أفندي حافظ المحضر بمحكمة الموسيقى الجزئية وتحدد لميعها يوم الخميس ٢١ مارس سنة ٩٠٠ ولعدم قيام الطالب بالاجراءات القانونية المختصة بالنشر والصلق من توقف اجري البيع فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في اليوم والساعة والمحل الموضحين اعلاه ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً ومن تأخر عن يعاد بالثاني على ذمته ويلزم بالفرق تحريراً في ١٠ يونيه سنة ٩٠٠ و ١٢ صفر سنة ٣١٨

نائب باشمحضر
محكمة الموسيقى
امضا

اعلان

من محكمة الازبكي الجزئية

عن مبيع مواشي محجوزة بالمزاد العمومي انه في يوم السبت ٣٠ يونيو سنة ٩٠٠ الساعة ١٠ عشره افرنكي صباحاً ٣ ربيع اول سنة ٣١٧

سيصير الشروع في مبيع فرس شقره حججه سن ٨ ثمانية تقريباً صاغ سليم بسوق امبابه جيزه بالمزاد العمومي

وهذه الفرس هي تعلق احمد السيد غراب المزراع السابق توقيع الحجز عليها بمعرفة حامد افندي حمدي المحضر بمحكمة الحيزه الجزئية تنفيذاً للحكمين الصادرين من محكمة الازبكيه أحدهما بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة ٩٩ والثاني بتاريخ ٨ مارس سنة ٩٠٠ ومشمول بصيغة التنفيذ

وحجز هذه الفرس هو بناء على طلب الحاج حسنين يرق التاجر ببولاق وفاء لمبلغ ٢٧٢ غرش

صاغ والمصاريف ومتخذاً له محلاً مختاراً مكتب محمد بك ابراهيم عمدة الحيزه وسيكون البيع لمن يرسي عليه المزايد بشرط دفع الثمن فوراً ومن يتأخر عن الدفع يعاد المزايد على ذمته ويعامل حسب القانون تحريراً بمصر في يوم ١٠ يونيه سنة ٩٠٠ نائب باشمحضر الازبكيه علي احمد

اعلان

من محكمة السيده زينب
عن مبيع عقار
نشره اولي

انه في يوم الخميس ٥ يولييه سنة ١٩٠٠ الموافق ٨ ربيع اول سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بمجلسه المزادات العمومية التي ستعقد باعلا قره قول قسم السيده زينب

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه ادناه قسماً واحداً ومحدد لاقتناح المزايدة فيه مبلغ وقدره ٦٠٠ قرش صاغ بيان العقار

حصه قدها تسعة عشر قيراط شائعة في منزل كأن بحارة المعلقه بدبر ماري جرجس قسم مصر القديمة محدود بمحدود أربع الحد القبلي شارع مرور والشرقي منزل حنا زخريا والغربي منزل ابراهيم منصور والبحري الست هيلانه ام جرجس يشتمل على دورين وبعضه تحرب ومبني بالطوب الاحمر

وهذا البيع بناء على طلب الست هيلانه بنت ابراهيم الساكنة بمصر القديمة ومتخذة لها محلاً مختاراً مكتب حضرة قيصر أفندي نصر الحامي

ضد

مخايل جرجس الصابغ عن نفسه وبصفته

قلاوون وهو كبير الحجم يحتوي على ٣٠٠ صفحة
وتمنحه كما ياب بخلاف أجرة البريد وهي فرشين صاغ

-

١٠ صاغ مغلف تغليفاً حسناً

١٢ • مجلد تجليد بروتجي جيلا

١٥ • مجلد تجليد أفرنكي مذهب

فن أراد الحصول عليه فليرسل قيمته لنا

بمنزلنا نمرة ٧ بمطبعة المطبعة بقنطرة الأمير حسين

بمصر أو بمنزل سعادتلو أقدم عبد السلام باشا

المويلحي أو بمخبر المعلم حسن شداد بشارع محمد

علي • وبيع أيضاً بالمخلات الآتية

بالمطبعة العمومية الكائنة بشارع عبدالعزيز بمصر

بمكتبة الترتي الكائنة بشارع عبد العزيز بمصر

بدار البقالة المصرية بالعباسية

بدكان عبد السلام أفندي الصبي البنان بالسكة

الجديدة

بدكان الاوسطى حسانين علي الشريف

كاتبه

الترزي بالحراوي

سيد علي الحبري

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة
في عام ١٨٩٩ من مدينية وتجارية وجنائية
ونقض وإبرام وتتضمن أيضاً الاوامر العالية
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
يرشد عن مواضع كل ذلك وتمن هذه المجموعة
مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ للحضرات المحامين
و١٣٠ لخلافهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

البحري عطفه لوليه المذكور وفيه الوجهه
والباب والقبلي ربع وقف سيدي يحيي نظاره
الشيخ محمد ابراهيم والشرقي منزل علي الدجوي
والغربي منزل الشيخ محمد أبو النجا

وبتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ٩٩ حكم من

هذه المحكمة بنزع ملكية المدعي عليهم من المنزل

المذكور وبيعه رفاء لدين ديوان الاوقاف التبالغ

قدره ثلاثة وأربعين جنباً وأثنين وأربعين ملهم

وقد سجل هذا الحكم بقلم كتاب المحكمة في ٤

نوفمبر سنة ٩٩ نمرة ٦٧٤

فعلى من يرغب المشتري أن يحضر في اليوم

والساعة الموضحين اعلاه وله الاطلاع على شروط

البيع المينة بحكم نزع الملكية المودع مع باقي

الاوراق بقلم كتاب المحكمة وقت مايريد

تحريراً بسراري المحكمة في يوم السبت ١٦

يونيه سنة ٩٠٠ موافق ١٨ صفر سنة ١٣١٨

باشكاتب محكمة

مصر الاهلية

امضا

اعلان

{ كتاب الاخبار السنوية في الحروب الصليبية }

بعون الله قد تم طبع هذا الكتاب وهو

قد أنشئ في اللغة العربية جامعاً لشتات تناول

الثمانية حروب صليبية من سنة ٤٩٠ هـ أي من

دخول الصليبيين سوريا واستيلائهم على بلاد

الشام لغاية سنة ٦٩٠ هـ أي لغاية انقراض الصليبيين

من سوريا وتوضيح أسباب الحروب ونتائجها

وتحريرات البابوات وتاريخ ملوك الاسلام

وحروبهم مع الصليبيين مثل السلطان صلاح

الدين الايوبي ومحاربه الملك الانكليزي ريكاردوس

الملقب بقلب الاسد والملك العادل وابنه الكامل

والصالح نجم الدين أيوب وأسر لوبس التاسع

ملك فرانسوا والسلطان الظاهر بيبرس والسلطان

وصي على ابنته كنوره القاصره وجرجس ميخائيل
جرجس وهام بنت ميخائيل الساكنين بدير
ماري جرجس بمصر القديمة

بموجب حكم صادر من هذه المحكمة بتاريخ

٢٨ مايو سنة ٩٠٠ قاضي بنزع ملكية المدعي

عليهم للمقار المذكور ومودع مع باقي الاوراق

بما فيها شروط البيع بقلم كتاب المحكمة في القضية

المدينة نمرة ٤٣٥ سنة ٩٠٠

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم

والساعة المحددين بعاليه والاطلاع على شروط

البيع وقت مايريد

تحريراً بمصر في ٩ يونيه سنة ٩٠٠

كاتب أول

محكمة السيد

احمد ابراهيم

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

اعلان

نشرة ثانية

في القضية نمرة ٣٤٩ سنة ٩٩

انه في يوم الخميس ١٩ يوليه سنة ٩٠٠

موافق ٢١ ربيع أول سنة ١٣١٧ الساعة ٩

أفرنكي صباحاً

بمجلسه المزايدات العمومية التي ستعقد بسراري

المحكمة الكائنة بشارع البستان بالاسماعيلية

سيصير الشروع في مبيع المنزل الذي بيانه

بالمزاد العمومي قسماً واحداً بناء على طلب

ديوان الاوقاف ضد الشيخ عيسى مصلح الفقي

والست ليله زوجة المرحوم الشيخ كيلاني

والست زنونه زوجة المرحوم الشيخ محمد المهدي

الغير معلوم محل اقامتهم ومعاين بالنيابة ومحدد

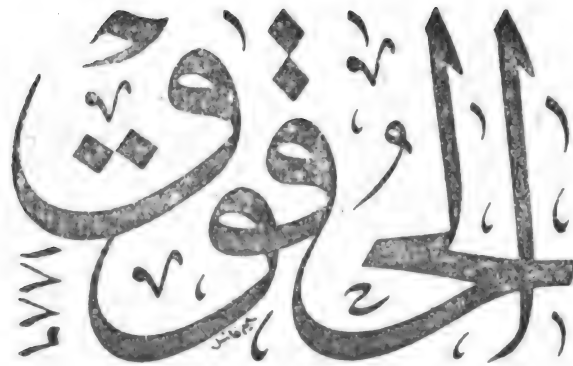
لافتتاح المزاد مبلغ ٩٠ جنيه حسب ما تقرر

بمجلسه يوم ١٤ يونيه سنة ٩٠٠ خلاف المصاريف

بيان المنزل

منزل كائن بدير لوليه بقسم عابدين حده

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 21



(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق
حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشا صاغا ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٥٢

بني سويف مدني - ١٤ فبراير سنة ٩٠٠
خا أفندي واصف - ضد - غالي أفندي
يوسف ومن معه

السند البسيط والسند تحت الاذن - التحويل
وحقوق المحول له في رفع طلب ابطال التصرفات
- الاعسار

١ - يختلف السند البسيط عن السند
الحرر تحت الاذن فان المتعهد بموجب سند تحت
الاذن انما يتعهد بالدفع ايسر لشخص معين بل لاي
شخص يحمل السند بطريق التحويل (انظر
كتاب العلامة ليون كان على قانون التجارة
نوته ٦٦٣ صحيفه ٤٦٨)

٢ - ان شرط الدفع تحت الاذن هو الذي
يجعل الكمبياله أو السند ينتقل من شخص الى
آخر بطريق التحويل . والتحويل ينقل
الملكية بحيث يصبح الحامل للسند دائناً للمحول
عليه ويكون التحويل شاملاً للملكية متى تضمن
الاشتراطات المنصوص عنها في المواد ١٣٣ و ١٣٤
و ١٣٥ من قانون التجارة

٣ - متى كان التحويل ناقلاً للملكية
فتكون النتيجة انتقال ملكية السند للمحول له مع

جميع الامتيازات المختصة به . والتحويل هو
خلاف التنازل البسيط في السندات المدنية لانه
يوجب على المحول ليس فقط ضمان صحة الدين
بل ضمان الدفع أيضاً وليس للمحول عليه
ان يمسك على المحول له بأوجه الدفع التي كان
يصح ان يمسك بها ضد المحول والامر
ليس كذلك في حالة التنازل فينتج مما تقدم ان
التنازل عن الدين البسيط يشمل التنازل عن
جميع ملحقات الدين والامتيازات والتأمينات
المرتبة عليه ويشمل أيضاً جميع طرق التنفيذ
التي كانت للدائن الاصلي (انظر دالوز جزء ٤٣
صفحة ٤٠٥) واذا كان الامر كذلك فمن باب
أولى ان التحويل في السندات تحت الاذن
يكسب جميع الامتيازات المتقدمة

٤ - ان المحول له السند له حق رفع
الدعوى ضد المدين وله ان يطعن في التصرفات
الحاصلة من المدين اضراً به لان هذا الحق
ممنوح أصلاً للمحول

٥ - متى ضعفت التأمينات استحق الدين
٦ - ان انبات الاعسار أمر مفوض لسلطة
القضاء تستنتج من قرائن الاحوال واجراءات
المدين وتحكم به في ذات دعوى الدين بدون ان
يكون صدر بذلك حكم على حدة

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية بالجلسه
المنعقدة علناً بسراري المحكمة بهيئة مدنية تحت رياسه

حضرة محمد محرز بك وكيل المحكمه وبحضور
حضرتي عبد اللطيف علي أفندي وعبد الحكيم
عسكر أفندي القاضيين وحسن صبري أفندي
الكاتب

صدر الحكم الآتي

في قضية خا أفندي واصف الكاتب الوارده
جدول المحكمه نمرة ٩٨ سنة ٩٩ بتوكيل سليم
أفندي رطل

ضد

غالي أفندي يوسف والسند صوفيه بنت خنا
أفندي تادرس وقانوس يوسف ويوسف يوسف
وعلي محمد عبد الواحد الاول بتوكيل يعقوب
أفندي خانكي والثانية بتوكيل أخنوخ أفندي فانوس
والثالث والرابع بتوكيل جول أفندي عسكر
والخامس بتوكيل جرجس أفندي مليكه ومحمد حسين
عقل وحسان سيد الدين ادخلا ضمان في الدعوى
من قبل غالي يوسف وحضر أحيدهما حسان
سيد أما الآخر فلم يحضر

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدالة قانوناً

حيث أن المدعي قال بان الخواجه اسحاق
سبريل الدائن الى غالي يوسف حول اليه
الكمبيالات الآتي بينها وهي

١٠٠٠٠ قرش صاغ بكمبياله تاريخها ٧ مارت
سنة ٩٨ تستحق الدفع في ٧ مارت سنة ٩٩٠٠

باستحضار تلك الكمبيالات لاطلاع المحكمة عليها ومن باب الاحتياط الكلي يطلب الحكم على محمد حسين عقل بالمبلغ المطلوب من موكله بصفته ضامناً متضامناً وهو ٥٥٥٠ قرش واستند في ذلك كله على الواضح بالمدكره المقدمة منه

وحيث أن وكيل الست صوفيه طلب كذلك رفض دعوى المدعي مع الزامه بالمصاريف واتعاب المحاماه وقال أن غالي يوسف المدين للخواجه اسحاق سبريل الدائن الاصلي لم يكن معسراً حتى يجوز الحكم بسقوط حقه في الميعاد المضروب له في الكمبيالات ولم يقم المدعي بأبناات هذا الاعسار اليه حتى يجوز بناء على ذلك أن يطلب الحكم بدفع قيمه الكمبيالات التي لم تستحق والمركبة من أصل وفوائد مضافه على هذا الأصل من يوم القبض ليوم الاستحقاق على أن غالي يوسف أثبت بالعكس أنه موسراً لقيامه من نفسه بدون حكم بدفع جميع الكمبيالات التي استحققت في أثناء سير الدعوى بخلاف المبالغ المطلوب الحكم بها الآن ماعدا الكمبياله التي بمبلغ ٧٨٠٠ قرش صاغ قائم يدفعها أما طلب المدعي لابطال التصرفات التي حصلت الى موكلته وهي زوجة المدين ففي غير محله لان ليس لهذا المدعي الا أن يطلب المبلغ من المحول عليه فقط وهو غير قادر وان يرفع دعاوي عليه اصلا في حالة عدم قيامه بالدفع اذ له حق الرجوع على الدائن الذي حوله . واستند في ذلك على مرافقه وعلى الاسباب الميئنة بالمدكره المقدمة منه

وحيث أن وكيل عني محمد عبد الواحد طلب الحكم برفض دعوى المدعي للاسباب الواضحة بذكرته

وحيث أن وكيل قانونس يوسف ويوسف يوسف انضم في القول الى وكيل المدعي من جهة صورية عقد الرهن الحاصل الى علي محمد عبد الواحد وعقد البيع الحاصل الى الزوجة للاسباب التي توضح من هذا الوكيل وأما من جهة عقدي موكله فانهما صحيحان لانهما دفعا جزاء من الثمن للبائع نقداً والباقي حلاً

مبلغاً وافراً مثل هذا المبلغ وخلاف ذلك فان المدين المذكور قد باع هذه الاطيان نفسها مع اربعة أفدنة مملوكة الى ولده القاصر بمبالغ ٣٤٠٠ جنيه الى زوجته بموجب عقد تسجل في ١٠ يوليو سنة ٩٩ مع انها لم تدفع شيئاً من هذا الثمن والبيع اليها هو صوري ثم باع كذلك الى اخويه فانوس يوسف ويوسف يوسف ٦ أسهم و ٣ قراريط و ٥٤ فدان من الاطيان التي باعها لزوجه بمقتضى عقدين مسجلين بتاريخ ١٠ يولييه سنة ٩٩ ويقصد المدين بذلك كله اضراره هذا ولما له من الحق في طلب الغاء جميع هذه التصرفات التي عملت بالتواطى للهروب من الدين وفي طلب جعل هذه الكمبيالات مستحقة الدفع فقد رفع المدعي هذه الدعوى وتطلب الحكم له أولاً بالزام غالي أقسدي يوسف بان يدفع اليه مبلغ ٤٨٢٤٧ قرش مع الفوائد القانونية بواقع المائة خمسة في السنة من تاريخ استحقاق كل كمبياله لغاية تمام السداد ثانياً بإبطال التصرفات الحاصلة منه الى زوجته وعلى محمد عبد الواحد ثالثاً بإبطال التصرفات الحاصلة منه الى أخويه ورابعاً بمحو التسجيلات المذكورة جميعها بمجرد تقديم الحكم الذي سيصدر الى المأمور المختص بذلك خامساً بالزام المدعي عليهم عموماً بالتضامن بالمصاريف وأتعاب المحاماه وأن يكون الحكم مشمولاً بالنفاذ الموقت واستند في طلباته هذه على الاسباب التي ذكرها بالمرافقة وعلى النتيجة التحريرية المقدمة منه وحيث أن وكيل غالي يوسف قال أن موكله لم يكن عليه شيء للخواجه اسحاق سبريل يستحق الدفع الآن وأن سقوط حقه في الميعاد المعطى له في الكمبيالات المذكورة غير جائز قانوناً الا في أمرين الأول في حالة الافلاس والاعسار والثاني عن ضعف التأمينات وموكله لم يكن في حالة من هاتين الحالتين اذ بيده عدة كمبيالات على اشخاص وهي محجوزة بفعل النيابة وكثيراً ما يطلبها منها ليرفعها الدعاوي فلم نجبه ولذلك يطلب من باب أصلي رفض دعوى المدعي ومن باب الاحتياط تكليف النيابة

٧٨٠٠ بكمبياله تاريخها أول ستمبر سنة ٩٨ تستحق الدفع في غاية أغسطس سنة ٩٨ ٥٥٠٠ بكمبياله تاريخها ٢١ نوفمبر سنة ٩٨ تستحق الدفع في غاية ديسمبر سنة ٩٩

٦٧٠٠ بكمبياله تاريخها ٤ يناير سنة ٩٩ تستحق الدفع في ٤ يناير سنة ١٨٩٩ ٤٠٠٠ بكمبياله تاريخها ٧ فبراير سنة ٩٩ يستحق دفعها في ٦ فبراير سنة ٩٠٠

تستحق الدفع في غاية يولييه سنة ٩٠٠ ٨٦٩٧ بكمبياله تاريخها ٢٨ يولييه سنة ٩٩ ٤٢٦٩٧ قرش المجموع

وحول اليه أيضاً ثلاث كمبيالات مسحوبة على غالي المذكور بصفته ضامناً متضامناً لمحمد حسين عقل وبيان هذه الكمبيالات هو الآتي ٦٢٠ قرش صاغ باقي من كمياله تاريخها أول يوليو سنة ٩٧ بمبلغ ٢٠٨٢ قرش صاغ و ٢٠ فضه يستحق الدفع في ديسمبر سنة ٩٨ ٢٣٣٧ قرش صاغ و ٢٠ فضه كمياله تاريخها أول يولييه سنة ٩٧ تستحق الدفع في ديسمبر سنة ١٨٩٩

٢٥٩٢ قرش صاغ و ٢٠ فضه كمياله تاريخها أول يولييه سنة ٩٧ تستحق الدفع في ديسمبر سنة ١٩٠٠

٥٥٥٠ المجموع

٤٢٦٩٧ والمبلغ المطلوب قبله

الجله ٤٨٢٤٧ قرش صاغ

والتحويل حاصل على ظهر كل كمبياله في ٢٢ يولييه سنة ٩٩ بالعبارة الآتية (وغنادفع المبلغ المرقوم باضنه الى تحت اذن خنا واصف والقيمة وصلت نقدية والدفع بمصر) ولما تباع اليه ان المدين المذكور تصرف في كافة أملاكه هرباً من الدين وذلك برهنه رهن غاروقه أطيانه البالغه ٦٤ فدان ومزليين بموجب عقد مسجل تاريخه ٧ يولييه سنة ٩٩ الى من يدعي على محمد عبد الواحد بالاتفاق والتواطؤ بينهما نظير مبلغ ٣٣٣٥ جنيه على أن علي محمد عبد الواحد المذكور لم يرتن من ذلك شيئاً لعدم مقدرة علي أن يقرض احداً

وأن هذه السندات تحولت من الدائن الأصلي إلى المدعي تحويلاً مستوفياً للشرائط القانونية وموجباً لنقل الملكية

وحيث أن المدعي بصفته محولاً له من قبل الدائن الأصلي وهو الخواجه اسحاق سبريل له جميع الحقوق التي كانت لهذا الأخير ومرتبه له بحكم القانون ومن ضمن تلك الحقوق رفع الدعاوى ضد المدين ومن ضمنها أيضاً الحقوق المترتبة للدائن بحكم القانون أن يطعن في التصرفات الحاصلة من مدينه اضراراً به فاذن يتلخص مما تقدم حجه انه يجوز للمدعي بصفته محول له من قبل الخواجه اسحاق سبريل الدائن الأصلي لغالي يوسف انه يطلب ابطال التصرفات الحاصلة من غالي المذكور اضراراً به وهو نفس الحق الذي كان ممنوحاً إلى الدائن الأصلي كما يجوز له رفع الدعوى ضد المدين بطلب الزامه بدفع الدين قبل حلوله

الكلام عن الامر الثاني

حيث ان هذا الامر يتناول البحث في صحة التصرفات الثلاثة التي حصلت من المدين إلى علي محمد عبد الواحد والزوجة والاخوين من عدمه اذ لا يمكن للمحكمة الحكم بحلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالات قبل أجلها الا بعد التحقيق من ذلك أولاً

عن عقد الرهن الحاصل إلى

علي محمد عبد الواحد

حيث ان غالي يوسف رهن رهن فروقه إلى علي محمد عبد الواحد بمقتضى عقد تحرر في ٧ برمهات ومسجل في ٧ يونيو سنة ٩٩ المنزلة المملوكين له الكائن أحدهما ببني سويف والثاني بناحية الدواطه و ٦٨ فدان ١٥ قيراط وه أسهم المملوك لولده القاصر منها ٤ فدان وكسور ويزعم علي محمد عبد الواحد ان هذا الرهن الحاصل اليه صحيح مع انه ليس كذلك للأسباب الآتية . أولاً لانه ثبت (من ورقة مؤرخه ١٢ يولييه سنة ٩٩ قد عثرت عليها النيابة بمنزل غالي يوسف

المحول بحيث يصبح الحامل للسند دائناً لمن دفع عليه ويكون التحويل شاملاً للملكية متى تضمن الاشتراطات المنصوص عنها بالقانون وهي تاريخ التحويل وذكر القيمة أنها وصلت وذكر اسم المحول له وشرط الدفع تحت الاذن وامضاء المحول لها فاذا فقد شرط من ذلك فيعتبر التحويل بصفة توكيل في القبض (انظر للمواد ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ من قانون التجارة الاهلي وشرح الملامه ايون كان نوته ٥٥٤ وما يليها صحيفه ٣٨٤ وما يليها

وحيث أنه متى كان التحويل ناقلاً للملكية فتكون التدبيرة ان تنتقل ملكية السند للمحول له مع جميع الامتيازات المختصة به وهذا والتحويل يمتاز عن التنازل البسيط في السندات المدنية العادية بأنه يستوجب على المحول ليس فقط ضمان صحة الدين بل ضمان الدفع أيضاً وليس للمحول عليه أن يتمسك على المحول له بأوجه الدفع التي كان يصح له ان يتمسك بها ضد المحول مع أنه في حالة التنازل عن دين بسيط فله مدين الحق بالتمسك ضد المتنازل له بكل دفع يصح له أن يتمسك به ضد المتنازل وغير ذلك من الفروقات المديدة وعليه يستنتج مما يقدم أن التنازل عن الدين البسيط يشمل التنازل عن جميع ماحققت الدين والامتيازات والتأمينات المترتبة عليه ويشمل أيضاً جميع طرق التنفيذ التي كانت للدائن الأصلي سواء كان ذلك بحكم القانون أو بحكم سند الدين وليس الامر كذلك فقط بل أن التنازل عن الدين يشمل أيضاً التنازل عن الحق الذي كان محولاً للدائن الأصلي في رفع الدعاوى (انظر شرح الملامه لورانه صحيفه ٥٢٦ نوته ٥٣٢ وما يليها ودالوز جزء ٤٣ صحيفه ٤٠٥ نوته ١٧١٣) فاذا كان الامر كما ذكر فن باب أولي التحويل في السندات تحت الاذن يكسب جميع الامتيازات المتقدمة

وحيث ان الحالة في هذه القضية ثابت منها ان الدين في الاصل هو علي غالي أفندي يوسف بموجب كمبيالات أو سندات محررة منه تحت الاذن

عوله في مديونته لبنك الانجولواجيسيان اماما قبل من حصول التواطىء بينهم فلا يتصور لما هو ثابت بقضايا رسميه من العداوه الامر الذي يزيل كل شك يحتمل معه وجود أي تواطىء وانتهى أخيراً هذا الوكيل بان طلب رفض دعوى المدعي قبله وارتكب في ذلك على المذكرة المقدمة منه وحيث أن حسان سيد قال بأنه دفع ما عليه بضمانه غالي

المحكمة

حيث أنه يلزم للفصل في هذه القضية البحث في أمرين الأول هل للمدعي حق في رفع هذه الدعوى أم لا والثاني ان كان له هذا الحق فهل العقود الصادرة من أول المدعى عليهم إلى الباقيين صحيحة أم صوريه لانه لا يمكن الحكم بحلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالات قبل أجلها الا بعد الوقوف على صحة أو صورية تلك العقود السالفة الذكر

(في الكلام عن الامر الاول وهو هل للمدعي حق في رفع هذه الدعوى أم لا) حيث أنه يلزم للوصول إلى إثبات هذا الحق البحث فيما اذا كان التحويل الواقع على ظهر الكمبيالات المحولة إلى المدعي من الدائن الأصلي يعطيه حقاً في رفع الدعوى باطلان تصرفات المدين من عدمه أو هو بمثابة تحويل بسيط بالقبض وليس له الا الرجوع على المحول عند عدم الدفع - ج وحيث أن كلمة سند تفيد الاعتراف بدين مع التعهد بسداده في ميعاد مخصوص وبمختلف السند البسيط عن السند المحرر تحت الاذن بان المتعهد بموجب سند تحت الاذن انما يتعهد بالدفع ليس لشخص معين بل مطلق شخص يكون حاملاً لهذا السند بطريق التحويل (انظر كتاب الملامه ايون كان على قانون التجارة نوته ٦٦٣ صحيفه ٤٦٨)

وحيث أن شرط الدفع تحت الاذن هو الذي يجعل الكمبياله أو السند تحت الاذن ينتقل من شخص إلى آخر بطريق التحويل وأن التحويل عادة يكون من شأنه ان ينتقل ملكية السند

وحيث مادام انه ثبت من الاسباب المتقدمة
صورية عقدي الرهن والبيع فيحق اذا للمدعي
طلب الحكم بمباغته ولو لم تستحق لارتباطه
بطلب ابطال التصرفات بما انها أي التصرفات
التي حصلت تنزع من الدائن ثقتة من المدين
لانها اوجبت سقوط اعتباره بلا محالة

وحيث ان اثبات الاعسار امر مفوض لسلطة
القضاء الذي يستتجه من قرائن الاحوال
واجراآت المدين ومتى ثبت لهذه السلطة فتحكم
به بدون ان يصدر بذلك الحكم على حدة
وبدون حصول حجز واذن فلا يلتفت
لما قاله وكيل صوفيه وغلي محمد عبد الواحد
من ضرورة وجود حكم باشهار الافلاس
والاعسار خصوصاً وانه وجد في هذه القضية
ما يكفي لاعتبار غالي يوسف معسراً وهو عدم
قيامه بدفع الكميات التي استحققت في سير الدعوى
وان الدفع التي احتج بها علي محمد عبد الواحد
وصوفيه فلم يحصل الا من المضمونين اما
الكميات المستحقة عليه شخصياً فلم يدفع منها
شيئاً في أثناء الدعوى

وحيث ان الشراح اجازوا للمدين مع
طلب ابطال تصرفات المدين ان يطلب الحكم
بمباغته ولو لم تستحق لارتباط الدعويين ارتباطاً
كلياً ببعضهما البعض

وحيث ان غالي يوسف مدين للخوارج اسحق
سبريل بستة كميات قيمتها مبلغ ٢٢٦٩٧ قرش
صاغ قد استحق منها اربعة بقيمة ٢٤٠٠٠ قرش
والكمياتين الباقيتين ١٨٦٩٧ احداها تستحق
في ٧ مارس سنة ٩٠٠ والثانية في غاية يوليو
سنة ١٩٠٠

وحيث ان غالي مدين ايضاً للخوارج المذكور
بصفته ضامناً متضامناً الى محمد حسين بثلاثة
كميات اثنتين منهما استحقا وهما بمبلغ ١٩٥٧
قرش و ٢٠ فضه والثالثة تستحق في
ديسمبر سنة ٩٠٠ وهي بمبلغ ٢٥٩٢ قرش
و ٢٠ فضه صاغ

عبد الواحد المرهونه تحت يده الاطيان والمنازل
رابعاً انه مشبوت ان علي محمد عبد الواحد
لا يملك شيئاً أصلاً لامن عقار ولا من اطيان
حتى يقال ان لديه مبلغ واقر مثل مبلغ الرهنية
ولا يمكن ان يقال انه اقترضه من البنوك لانه
ليس محلاً للثقة بعدم وجود ملك له كما تقدم
ولسوء السلوك المشهور عنه المثبوت ذلك من
الاحكام الجنائية التي توقعت عليه في نظير ما ارتكبه
من التزوير والنصب الخ (راجع صور تلك
الاحكام بالدوسيه)

وحيث انه من كلما ذكرتين ان عقد الرهنية
الحاصل الى علي محمد عبد الواحد انما هو عقد
صوري لا محالة ولم يعمل الا بالاتفاق والنواطي
بينه وبين الراهن اضراً بالدين وعليه فيجب
الحكم بالغائه

(عن عقد البيع الحاصل الى الزوجة عن
نفس الاطيان والمنازل المرهونة لعلي محمد عبد الواحد)
حيث ان المحكمة تعتقد ان هذا العقد
هو صوري لا حقيقة له لما سيذكر بعد . اولا
للزوجة القائمة بين البائع والمشتري التي تجعل
محلاً للشك بان هناك اتفاقاً بينها على النواطي
للاضرار بالدائن وثانياً لان المبلغ الباقي من الثمن
التمهدة الزوجة بسداده الى علي محمد عبد
الواحد لم تسدده اليه كاقرار زوجها وعلي
محمد عبد الواحد في محضر رسمي بالنيابة ولا
يلتفت للمخالصة المقدمة منها المؤرخة في ١٤ بوليه
سنة ٩٩ المقال فيها باستلام علي محمد عبد الواحد
لقبضة الرهنية لان تاريخ تلك المخالصة هو بعد
تاريخ المحضر الرسمي المدون به الاعتراف
السالف الذكر وثالثاً لانه لم يتم فضلاً عن ذلك
اي دليل على ميسرة الزوجة الميسرة التامة
التي تمكنها من القيام بدفع مبلغ ٣٤٠٠ جنيه مصري
قيمة الاطيان والمنازل وهذا مما يزيد ارتياح
المحكمة للاعتقاد بصورية هذا البيع الحاصل
من زوجها اليها وعليه فيعين الحكم بالغائه هذا
البيع ايضاً

عند التفتيش فيه بتمته في قضية تزوير جنائية
اقرار علي محمد عبد الواحد فيها بانه لا سندات
ولا كميات ولا جوابات له عند غالي يوسف
سواء كان ذلك ناتجاً من سلفة أو من ايجار
أو من ائتمان غلال وبالحيلة ليس له قبله شيء ما
وما يكون تحت يده من الاوراق المخالفة لهذا
الاقرار لا يعمل بها (راجع صورة الاقرار
المذكور الموجود بالاوراق) فمع مقارنة تاريخ
هذه الورقة المتضمنة لاقرار علي محمد عبد الواحد
على تاريخ وقوع الرهن يبين انها لم تحرر الا بعد
حصول الرهن ولتكون سلاحاً بيد غالي يوسف
عند ما يزيد ان يتمسك عليه علي محمد عبد الواحد
بالرهنية الصورية أما مقاله وكيل الست صوفيه
من ان هذا الاقرار لا يتناول الا الامور المعينة
به فهذا قول لا يلتفت اليه لان الرهنية لم تخرج
عن كونها ورقة مخالفة لهذا الاقرار وداخله
ضمن العبارة الآتية (وان ظهر تحت يدي شيء
لا يعمل به) المذكورة في نفس ورقة الاقرار
وثانياً لانه ثبت وضع يد غالي يوسف على الاطيان
والمنازل التي ارتمها الامر المنافي لمذلول الرهن
بالغاروقه المستلزم لوضع يد المرتهن على الشيء
المرهون ويدل على وضع يده في الاطيان كونه
هو المدير لحركتها من زرع واهجار ودفع أموال
وخلافه وفي المنازل كونه جاري بعض تصليحات
في أحدها بمقرقه كما تشير الى ذلك الرخصة
المعطاة اليه من الهندسة بتاريخ فبراير سنة ٩٩
والتعهد المأخوذ على التجار بتاريخ أول مايو
سنة ٩٩ هذا فضلاً على انه لم يتم أي دليل من
علي محمد عبد الواحد ينافي ذلك . ثالثاً لانه لو كان
علي محمد عبد الواحد لمرتهن رهنأ حقيقياً
لاصورياً لما شهد على عقد البيع الحاصل من
غالي يوسف لاخويه لما يعلمه من سابقة
حصول البيع منه في تلك الاطيان الى زوجته
التي تمهدت اليه بدفع قيمة رهنيته حيث ذكر بعقد
البيع الحاصل اليها ان البايع وصله من الثمن
بمبلغ ٦٥٠٠ قرش صاغ والباقي وقدره ٣٣٥٠٠
قرش صاغ تمهدت المشتري بسداده الى علي محمد

وحيث ان الكمبيالات التي حل ميعادها واستحققت قيمتها يجب الحكم عليه بالزامه بدفعها وحيث ان باقي الكمبيالات التي مجموع قيمتها هو مبلغ ٢١٢٨٩ قرش صاغ ولم تستحق يجب الحكم كذلك بالزامه بدفعها لسبب الاعسار الذي تسبب من تصرفاته بقصد اضرار الدائن لانه قد اضاع على نفسه حق الميعاد الذي كان محولا اليه باعماله التي تقدمت

وحيث انه من الاحجاف الزام غالي المذكور بفوائد المبالغ التي لم تستحق فيجب تنزيل فوائد مبلغ ٢١٢٨٩ قرش و ٢٠ فضه صاغ باعتبار تسعة في المائة وهي الفوائد التي كانت المعاملة بحسبها بينه وبين الدائن كما هو مصرح بذلك في الكمبيالات

وحيث ان طلب غالي يوسف لالزام محمد حسين عقل بخصوص المبالغ التي استحققت هو في محله ويتعين على المحكمة الزامه بان يدفع الى غالي مبلغ ٢٩٥٧ قرش و ٢٠ فضه صاغ اما طلب غالي بالزامه بدفع الكمبيالات التي لم تستحق ولم يحل اجلها الا في ديسمبر سنة ٩٠٠ فهو في غير محله لان محمد حسين المذكور لم يعمل عملا من شأنه نزع الثقة منه كما حصل من غالي حتى يستحق سلب الميعاد الخول اليه هذا فضلا على انه لم يكن معصراً ولم يتوفر فيه شروط المادة (١٢٢) وحيث ان حسان سيد الذي ادخل ضامناً من قبل غالي في الدعوى بما انه دفع ما عليه الى الدائن فلا وجه لالزامه بشئ ويتعين اخراجه من الدعوى بدون مصاريف (عن عقدي البيع الصادرين من غالي يوسف الى اخويه)

حيث ان المحكمة لا تشك في ان هذين العقدين صحيحين لانه مسلم مديناً من قبل المدعي بان البيع الذي حصل بهما انما كان بمقابل وغاية ما يفترض عليه من جانبه انه حصل بالتواطى والتدليس لضياح حقوقه وحيث ان امر التواطى مدفوع بالتصفية

الثابتة بين الطرفين اذ ثبت ان غالي يوسف حرر خطاب تاريخه ١٥ يونيه سنة ٩٩ عقب توقيعه بالمباينة لاخويه الواقع في ٦ يونيه سنة ٩٩ يخبر فيه الخواجه اسحاق سبريل الدائن الاصلي ان اخويه اصطنعا عليه عقدين مزورين (وها العقدان المطعون فيهما اليوم) وبنى على ذلك ابلاغ الامر للنيابة العمومية التي اخذت في تحقيق هذه الشكوى الى ان انتهت فيها وتبين لها عدم صحتها وحفظت الاوراق فلو كان هناك اتفاق وتواطى كما يقال من المدعي بين غالي يوسف واخوته لما كان غالي يخبر الدائن الاصلي بما اخبره آنفاً الامر الذي ترتب عليه تبليغ النيابة وتحقيق الدعوى واذن فلا يمكن ان يقال بوجود الاتفاق بين غالي واخوته مع وجود هذه الشكوى الرسمية التي حصلت وغير ذلك فان غالي في معيشة على حداثها واخوته في معيشة أخرى ولا علاقة بينهم كما يؤخذ ذلك من قرآن ومفردات الدعوى

وحيث انه مما تقدم ومن عدم توفر المركز المهم في دعوى ابطال التصرفات بخصوص هذين العقدين وهو التواطى تكون الدعوى الموجهة قبلهما من المدعى على غير اساس ويتعين رفضها وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بالنسبة لباقي الخصوم وغياباً بالنسبة لمحمد حسين عقل اولاً بالغاء الرهن الواقع على ١٢ سهم و ١٧ قيراط و ٦٣ فدان والمترين المئينين آنفاً الحاصل من غالي يوسف الى علي محمد عبد الواحد المسجل بالمحكمة المختلطة بمصر بتاريخ ٧ يولية سنة ٩٩ نمرة ٦٤٦٣ وبالغاء البيع أيضاً الصادر من غالي يوسف الى الست صوفيه في ١٢ سهم و ١٧ قيراط و ٦٣ فدان في المترين المسجل بالمحكمة المختلطة بمصر في ١٠ يولية سنة ٩٩ نمرة ٦٥٤٩ وبمحو

التسجيلات عنها واعتبارها كأنها لم تكن ثانياً بالزام غالي يوسف بان يدفع الى المدعي مبلغ ٢٦٩٥٧ قرش صاغ و ٢٠ فضه قيمة الكمبيالات التي استحققت وحل أجلها في اثناء سير الدعوى سواء كانت هذه الكمبيالات مسحوبة على نفسه خاصة أو بصفته ضامن متضامن لمحمد حسين عقل وبمبلغ ٢١٢٨٩ قرش صاغ و ١٠ فضه قيمة الكمبيالات التي لم يحل أجلها سواء كانت مسحوبة على نفسه خاصة أو بصفته متضامن لمحمد حسين عقل بعد ان يخضع ويستنزل من هذه الكمبيالات الفوائد باعتبار المائة تسعة سنوياً من يوم دفعها لغاية يوم استحقاقها

ثالثاً برفض دعوى المدعي المرفوعة قبل فانوس أفندي يوسف ويوسف يوسف

رابعاً الزام محمد حسين عقل بان يدفع الى غالي يوسف مبلغ ٢٩٥٧ قرش صاغ و ٢٠ فضه قيمة الكمبيالات التي استحققت في ديسمبر سنة ١٨٩٨ وديسمبر سنة ٩٩ ورفض طاب غالي يوسف قبل محمد حسين المذكور في مبلغ ٢٥٩٢ و ٢٠ فضه قيمة الكمبيالات التي لم تستحق

خامساً الزام غالي يوسف وعلي محمد عبد الواحد والست صوفيه بمصاريف دعوى المدعي وبالزام محمد حسين عقل ان يدفع الى غالي يوسف المصاريف بنسبة المبلغ المحكوم عليه بدفعه اليه سادساً بالزام غالي يوسف وعلي محمد عبد الواحد والست صوفيه بمبلغ ٢٠٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماة للمدعي

سابعاً الزام المدعي بان يدفع الى فانوس أفندي يوسف واخيه يوسف يوسف ٥٠٠ قرش اتعاب محاماة

ثامناً برفض ما يقار ذلك من الطلبات تاسعاً باخراج حسان سيد بدون مصاريف من هذه الدعوى

محكمة العباط الجزئية

اعلان

بيع عقارات

نشره أولى

أنه في يوم الاربع ٢٥ يولييه سنة ١٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

بجلسه المزادات العمومية بالمحكمة المذكوره
سيصير الشروع في مبيع نصف فدان ملك
صالح قاسم سعد من ناحية الصالحية بناء على
طلب حسانين سعد وحسن سعد ومبروك سعد
ومعزوزه وضيا أولاد سعد حسانين والست
فرحانه بنت ابراهيم حسين زوجة سعد حسانين
عن نفسها وبوصايتها على أولادها القصر محمد
وزيدان وواطفه

وذلك تنفيذاً لحكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٠٠ في قضيتهم
ضد صالح قاسم سعد الوارده الجدول سنة ١٩٠٠
تمرة ٢٣٤ ومسجل بقلم كتاب محكمة مصر تمرة
٣٠١ القاضي بنزع ملكية المدعي عليه من النصف
فدان وفاة لمبلغ ٩١٢ قرش صاغ ويشتق المزار
على مبلغ ٩١٢ قرش والمصاريف

بيان العقار

نصف فدان كان بناحية الصالحية بحوض
القوقعه والمستجد على قطعتين الاولى ٨ قراريط
حدها القبلي عبد الحميد امبابي والشرقي حوض
الكوم والبحري ورثة بدوي عمار والغربي ترعة
ترعة الخدمان والثانية ٤ قراريط حدها الشرقي
ترعة الحرمان والبحري ورثة حسانين سعد والغربي
محمود عامر والقبلي ورثة حسن الهواري
وأن يكون البيع بالشروط الواضحة بحكم
نزع الملكية المار ذكره

فعلى من يرغب المشتري الحضور في الزمان
والمكان المونعين أعلاه وله الاطلاع على شروط
البيع وقما يريد

تحريراً في ١٨ يونيه سنة ١٩٠٠

كاتب المحكمة

أمضا

محكمة ذكرنس الجزئية الاهلية

اعلان بيع منقولات محجوزه

في يوم الاحد أول يولييه سنة ١٩٠٠ الساعة
١٠ افرنكي صباحاً والايام التالية له اذا اقتضى
الحال سيصير الشروع في مبيع منقولات محجوزه
بطريق المزاد العمومي بسوق ناحية المنزل مثل
نحاس وشب بقر وحماره بمعرفة أحد محضري
المحكمة لمن يرسي عليه المزار بدفع الثمن فوراً
وذلك بناء على طلب محمد حموده الطير التاجر
من المنزل ومتخذ له محلاً مختاراً بالنصوه
مكتب حضرة الشيخ محمد البابلي المحامي
ضد

محمد حسين السعداني ومحمد شطا زغلول
المزارعين ومقيمين بناحية المنزل وفاة لمبلغ
٧٢٢ قرش صاغ خلاف المصاريف وأجرة النشر
وبناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ٨٩٩ في القضية تمرة ١٠٠٣
فعلى من يرغب الشراء الحضور في الزمان
والمكان المذكورين ليعطي مزاده ومن يتأخر
عن دفع الثمن فوراً يعاد البيع بالتالي على ذمته
وحيث يكون ملزوماً بالفرق وفي هذه الحالة
إذا زاد الثمن يضاف الزائد على مبلغ البيع
تحريراً بسراي المحكمة بالنصوه ١٧ يونيه
سنة ١٩٠٠

باشمحضر محكمة المنصوه

محمد أحمد

اعلان بيع

من مكتب ابراهيم افندي نور الدين المحامي
أنه في يوم السبت ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٠
الساعة ١١ افرنكي صباحاً بنقطة المنشره ببندر
الزقازيق والايام التالية له اذا اقتضى الحال سيصير
الشروع في البيع بالمزاد العمومي عدد ١ حصان
أبيض وجريه كرو وعدد ٣ كنيهات وعدد
٣ يانات لزوم الكنيهات وعدد ١ طرايزه خشب
وعدد ١ بساط افرنكي مستعمل تعلق الشيخ
علي صالح من بندر الزقازيق السابق توقيع

الحجز عليهم بمعرفة أحد محضري محكمة الزقازيق
الابتدائية الاهلية بناء على طلب حضرة منصور
بك يوسف التاجر باسكندريه المتخذ له محلاً
مختاراً مكتب حضرة ابراهيم افندي نور الدين
المحامي وفاة لمبلغ قدره ١٢٠١ قرش صاغ وذلك
بمقتضى محضر صالح من محكمة الزقازيق الجزئية
مؤرخ ٢٠ ستمبر سنة ٩٨ ويحصل البيع لمن
يعطى آخر عطا بشرط دفع الثمن فوراً بالعملة
الصاغ ومن يتأخر يعاد المزار على ذمته بالتالي
ويلزم بالفرق والنقصان

باشمحضر محكمة

الزقازيق الاهلية

تدروس يوسف

محكمة بنا الجزئية

اعلان

بيع مواشي وارده شامي

أنه في يوم الاثنين ٩ يولييه سنة ١٩٠٠
افرنكي صباحاً بسوق بندر بنا سيباع بطريق
المزاد العمومي جل اسود سن ٦ وبقره حمرة
سن ٧ وخمسة عشر أردب ادره شامي بكيزانهم
محجوز عليهم بناء على طلب الشيخ علي عبد
البر التاجر بينها بمعرفة أحد محضري محكمة
بناها وذلك ضد حسن محمد عيد من سند يهود
قليوبيه فعلى من يرغب المشتري الحضور في
اليوم المذكور ومن يتأخر عن الدفع يعاد البيع
على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ١٨ يونيه سنة ١٩٠٠

باشمحضر محكمة

بنا الجزئية

مخايليل بقطر

محكمة ملوي الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية تمرة ٦٢١ سنة ٩٠٠

أفرنكي صباحاً بشارع الظاهر بجوار وكالة
الحواجه يوسف زيدان الحياط

سيصير الشروع في مبيع منقولات منزله
محجوزه بطريق المزاد العمومي مثل نجفه ذات
١٠ فناير وكراسي فوتيل بسلك وستائر نرجس
وكنبيات بسلك وبساط مبرد وترايزه جوز
وساعة حيط بمعرفة أحد محضري هذه المحكمة
وتلك المنقولات هي تعلق الست عيوشه بنت
عثمان حرم المرحوم محمد بك سالم السابق توقيع
الحجز التنفيذي عليها بتاريخ ٩ يونيه سنة ٩٠٠
وهذا البيع بناء على طلب حضرة كمال بك
مصطفى صاحب إدارة مخبر عابدين المتخذ له محلاً مختاراً
مكتب وكيله ابراهيم أفندي عوض المحامي
الكائن بالدرب الأحمر بمصر تنفيذاً للحكم الصادر
من هذه المحكمة بتاريخ ١٩ ابريل سنة ٩٠٠
القاضي بلزوميتها بمبلغ ١٨١٣ قرش صاغ وباره
٢٠ والمصاريف واتعاب المحاماه

فعلى من يرغب المشتري أن يحضر في اليوم
والساعة والمحل الموضحين أعلاه وسيكون البيع
لمن يرسي عليه آخر عطا بشرط دفع الثمن فوراً
ومن يتأخر عن الدفع يعاد المزاد على ذمته
فان نقص الثمن يلزم بالفرق واذا زاد يضاف
الزائد على مبلغ البيع

نحريراً في ١٩ يونيه سنة ٩٠٠

نائب الباشمحضر بالازبكيه

علي أحمد

اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهليه

عن مبيع مواشي محجوزه بالمزاد العام

أنه في يوم السبت ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٠

الساعة ٨ أفرنكي صباحاً بسوق دلجا

سيباع بالمزاد العام مواشي تعلق حسن علي

جاد الرب سابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٢٩

مايو سنة ١٩٠٠ بناء على طلب الشيخ حسن

فداوي القاطن بدلجا والمتخذ له محلاً بمصر مكتب

حضرة سليم أفندي بستر المحامي لدى الحاكم

مكتب محمود عارف المحامي

اعلان

عن مبيع أشياء محجوزه

انه في يوم الاربع ٢٥ يولييه سنة ٩٠٠

الساعة ١٠ أفرنكي صباحاً بشارع ميدان السيده

زينب سيصير الشروع في مبيع أصناف مثل

فانوس بقاعده خشب لوضع النقديه به وعدد ١

بنك خشب ذات درفتين وثلاثة أدراج وباعلاه

اهرامين وفانوس وداخله ميزان ودولابين خشب

بوجه زجاج وعدد ٤٠٠ ورقة دخان من كل ورقة فيه

قرش صاغ ولفة تنباك تبلغ وزنها اثنين وعدد ٢٠

ورقة دخان كل واحد وزنها ثمن وعدد ٤٠ ورقة جمع

فورنيه وعدد ٣٠ ورقة جمع عشرات وخمات وثلاثة

كراسي خرط وترايزين لزوم لف السجاير وهذه

الاشياء تعلق ذكرها دولتين بطريق المزاد العمومي

بناء على طلب ورثة طور ورائده خودليان المتخذ

لها محلاً مختاراً مكتب حضرة محمود أفندي عارف

المحامي الكائن بشارع النصره بالقرب من

مدرسة المبتديان قسم السيده زينب تنفيذاً للحكم

الصادر من محكمة السيده زينب الجزئيه بتاريخ

٢١ مايو سنة ٩٠٠ ومعلن بتاريخ ٧ يونيه سنة

٩٠٠ السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ١١

مارس سنة ٩٠٠ بمعرفة حضرة محمود أفندي

يوسف المحضر بالمحكمه المشار اليها لمن يرغب

المشتري يحضر في اليوم والساعة والجهة المذكوره

آنفاً والبيع لمن يرسي عليه آخر عطا والتمن

يدفع فوراً ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته

ويلزم بالفرق

نحريراً في ١٨ يونيو سنة ٩٠٠

باشمحضر محكمة السيده

امضا

اعلان

من محكمة الازبكيه الجزئيه

عن مبيع منقولات منزله محجوزه

أنه في يوم الخميس ٥ يولييه سنة ٩٠٠

الموافق ٨ ربيع أول سنة ١٣١٨ الساعة ١٠

أنه في يوم الاربعاء ١٨ يولييه سنة ١٩٠٠

و٢١ ربيع أول سنة ١٣١٨ الساعة ٨ أفرنكي صباحاً

سيباع بسراي المحكمة بملوي بطريق المزاد

العمومي ٨ قراريط اطيان ملك عثمان عبدالقادر

من المنشاه بمركز ملوي

وذلك بناء على طلب حنين أفندي مخايل

التاجر بملوي وفا، لطلوبه قدره ٢٢١ قرش صاغ

والمصاريف المستحقه والتي تستحق بمقتضى

حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ

٦ يونيه سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة

أسبوط الاهليه بتاريخ ١٠ منه ثمره ٥٥٩ وبيان

الاطيان كالآتي

س ط

١٢ ٢ حصته الشرعيه في ١٢ قيراط اطيان

خراجية مخلفه له عن والده بناحية المنشاه

بقباله رمل الرزقه الحسد القبلي ورثة

مسعد فرغل والغربي ورثة علي حسن علي

والبحري ورثة علي حسن الصياد والشرقي

احجار فاصله

١٢ ٥ حصته الشرعيه في ٨ قراريط وفدان

اطيان خراجية بناحية المنشاه مخلفه له

عن والده بقباله البركه وحديد حدهم

البحري ورثة مسعد دالي والقبلي ورثة

عيد علي والحسد الشرقي اطيان الجفلك

والغربي اطيان اللياضيه

وسيكون البيع قسماً واحداً والتمن الاساسي

الذي تنبى عليه المزايدة مبلغ ٣٠٠ قرش صاغ

وشروط البيع واضحه بحكم نزع الملكية

المودوع مع باقي الاوراق بقلم كتاب المحكمة

تحت طلب من يرغب الاطلاع عليهم

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم

والساعة المذكورين اعلاه

نحريراً بسراي المحكمة بملوي في ١٩ يونيه

سنة ٩٠٠ و ٢١ صفر سنة ١٣١٨

كاتب محكمة ملوي

عبد بباوي

الاهلية تنفيذاً لامر تقدير مصاريف صادر
من محكمة استئناف مصر الاهلية بتاريخ ٢٢
ابريل سنة ٩٠٠

فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان
والمكان الميعنين اعلاه ومن يرسي عليه المزاد
يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم
بفرق الثمن اذا نقص

تحريراً في ٢٠ يونيه سنة ٩٠٠

امضا

سلم بستر

اعلان بيع مواشي

انوفي يو الثلاث الموافق ١٠ يوليه سنة
١٩٠٠ و١٣ ربيع الاول سنة ١٣١٨ الساعة
١٠ افرنكي صباحاً بناحية البقاشين بمركز مينا
القمح شرقه وهذا بخلاف اليوم المحدد بمحضر
الحجز سيصير مبيع جاموسه سوده بقرون سارحه
طويل عمرها ثمانية سنوات تقريباً تعلق السيد
علي قرامل من البقاشين وهذا البيع بناء على
طلب حسانين عطيه من الناحية وفاة لمبلغ ٦٠٢
قرش صاغ بخلاف ما يستجد من المصاريف بناء
على الحكم الصادر من محكمة مينا القمح الجزئية
في ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٩ وبناء على محضر
الحجز المتوقع على الجاموسه المذكوره في ٦
مارس سنة ١٩٠٠ بمعرفة حضرة محمد افندي
علي حسن المحضر فعلى من يرغب المشتري ان
يحضر في الجهة والتاريخ المحدثين اعلاه ومن
يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر
يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق

بالشمحضر

حنا بطرس

اعلان

انه في يوم الاربع ٤ يوليو سنة ١٩٠٠
الساعة ١١ افرنكي صباحاً بناحية حصاف بمركز
ميت عمر

١١ افرنكي صباحاً بناحية الشراوين بمركز
هيا شرقه والايام التالية له اذا قضى الحال
سيصير الشروع في مبيع ٣ مواشي بقره
حمره بقرون صغيره وبقره كحله بقرون خياله
وحماره بظهرها اثر مشال السباخ وزراعة عشرون
قيراط غله أيضاً بالناحية المذكورة بمحوض الكره
وذلك الاشياء ملك محمد علي عاشور وعلي علي
عاشور المحجوز عليها في ١٦ اكتوبر سنة ٩٠٠
بمعرفة حضرة محمد احمد المحضر بمحكمة الزقازيق
الاهلية تنفيذاً للحكم الصادر لصالح الشيخ
مرتضى فضل من شين فايد من محكمة هيا
الجزئية بتاريخ ٣ يناير سنة ٩٩ وعلى حكم
الاستئناف الصادر من محكمة الزقازيق الاهلية
بتاريخ ١٠ فبراير سنة ٩٠٠ فعلى من له رغبة
في المشتري عليه ان يحضر في اليوم والساعة
والمكان المحددين ومن يتأخر يعاد المزاد على
ذمته وحينئذ يلزم بالفرق

بالشمحضر محكمة الزقازيق

بدروس يوسف

اعلان

انه في يوم الثلاث ١١ يوليه سنة ٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بسوق بندر المنصوره
سيصير الشروع في مبيع منقولات منزله
مثل نحاس وخلافه تعلق علي محمد الدماجي
السابق توقيع الحجز عليها بمعرفة احد محضري
محكمة المنصوره الجزئية تنفيذاً للحكم الصادر
من تلك المحكمة بتاريخ ٢ مايو سنة ٩٠٠ لصالح
يوسف عبده التاجر ومقيم ببلقاس وفاة لمبلغ
١٠٠ قرش صاغ مع المصاريف
فن يكن له رغبة في المشتري فاليحضر في
اليوم والساعة الموضحين اعلاه ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد البيع
على ذمته ويلزم بالفرق

نائب بالشمحضر المحكمة

محمد حسن

(طبع بالمطبعة العمومية)

سيصير الشروع في مبيع جاموسه شعله عمرها
خمس سنوات تعلق حسين الكر وأولاده محمد
حسني بالناحية المذكورة السابق توقيع الحجز
عليها بتاريخ ٤ يونيه سنة ٩٠٠ تنفيذاً للحكم
الصادر من محكمة ميت غمر الجزئية بتاريخ ٨
يونيه سنة ٩٩ المؤيد بحكم محكمة الزقازيق الابتدائية
بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ٩٠٠ وفاة لمبلغ ٢٩٦ قرش
صاغ بناء على طلب العوضي السلبوني من الناحية
فكل من له رغبة في المشتري عليه ان يحضر
في اليوم والساعة المذكورين ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً ليد المحضر المعين للبيع
وان تأخر يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً بميت غمر في ١٨ يونيه سنة ٩٠٠

نائب بالشمحضر

بميت غمر

حنا بسخرون

اعلان

من مكتب يوسف افندي

حاتم الحامي بالمنصوره

انه في يوم الثلاث ٣ يوليو سنة ٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بسوق بندر المنصوره
سيصير الشروع بالمبيع بالمزاد العمومي العلني
حصان أحمر عمره خمس سنوات تقريباً وحمار
أزرق قروشي أعرج رجله اليمين عمره ٦ سنوات
وهذه المواشي تعلق السيد القشاش حمار بالمنصوره
وهذا البيع جاري بناء على طلب الست فاطمه
أم حسن وتنفيذاً لمحضر الحجز المتوقع على تلك
المواشي في تاريخ ٦ ستمبر سنة ٩٩ بناء على
محضر الصالح الرسمي المؤرخ ١٣ يوليو سنة ٩٩
ولمعلومية العموم يوم البيع لزم النشر
بالشمحضر محكمة
المنصوره الجزئية
محمد حسين

اعلان

انه في يوم الاثنين ٢ يوليه سنة ٩٠٠ الساعة

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi

Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 22

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترس وإبراهيم جال المحاميان
اشتراكها السنوي

٩٦ غرشاً وأغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقرر رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٥٣

استئناف مصر - جنائي - ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠
النيابة - ضد - محمد حسن ومن معه
التزوير والاختصاص

التزوير هو تغيير الحقيقة عمداً مع سوء القصد
وان حصوله في وثائق رسمية حررت بمعرفة
قاضي الاحوال الشخصية كوثائق الزواج لا يمنع
الحاكم الاهلية من النظر فيه اذ انها تنظر في
حصول الجريمة وليس في قيام الزوجية والحكم
الذي يصدر منها لا يؤثر على قاضي الاحوال
الشخصية لان هذا له ان يبحث لقيام الزوجية في
المستند المطعون فيه وفي سواء

ارتباط الجرائم

مضى تعددت الجرائم وكانت مرتبطة بعضها
ببعض فلا يسوغ فصلها عن بعض

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنايات
المشكلة تحت رئاسة حضرة احمد عفيفي بك
وبحضور حضرات مستر كوغان ومستر رويل
نقضه وعلي أبو الفتوح افندي وكيل النائب
العمومي ومحمد ابو النور كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٦٨٩ المقيمة

بالجدول العمومي نمرة ٢٢٧٥ سنة ٩٩

ضد

محمد حسن عمره ٣٧ سنة مأذون سكنه الكرمون
محمد عبد الجواد عمره ٣٠ سنة عمدة سكنه
الكنائس

عبد الله القطاوي الصغير عمره ٣٥ سنة
شيخ بلد الكنائس

خفاجي القطاوي عمره ٢٣ سنة فلاح من بلد
الكنائس

منصوره بنت ترك عمرها ٣٠ سنة فلاحه
من بلد الكنائس

محمد عثمان محمد عمره ٣٠ سنة امام من بولين
ابراهيم طنطاوي عمره ٣٢ سنة مأذون
بالكنائس

محمد خطاب مرعي عمره ٤٠ سنة شيخ بلد
قاسم قاسم موسى عمره ٥٥ سنة مزارع

محمد محمد الخناوي عمره ٣٢ سنة فلاح
الحاضر بالجلسة عن الخامسة والسادس عاذر حبشي

افندي المحامي وعن باقي المتهمين عدا الاول اسماعيل
عاصم افندي المحامي

بعد سماع التقرير المقدم من جناب مستر
كوغان وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهمين

في غياب الاول والمحامين عنهم والاطلاع على
اوراق القضية والمداولة قانوناً

النيابة العمومية اتهمت محمد حسن ومحمد عبد

الجواد وعبد الله القطاوي الصغير وخفاجي
القطاوي بتزوير قسيمة طلاق عبد الله القطاوي
الكبير لزوجته ام زيدان بعد وفاته الحاصلة في ١٥
يناير سنة ٩٩ واتهمت منصوره ترك ومحمد عثمان
بتزوير عقد بيع ستة فدادين حاصل ذلك
البيع من عبد الله القطاوي الكبير لكل من علي
وبسيوني ولدي منصوره من ابراهيم بن عبد الله
القطاوي الكبير المتوفي قبل والده واتهمت محمد
عبد الجواد وعبد الله المذكورين في التهمة
الاولى وابراهيم طنطاوي ومحمد خطاب مرعي
وقاسم قاسم ومحمد محمد الخناوي بتزوير محضر
كسر ختم عبد الله القطاوي الكبير وهذه
التزويرات كلها حصلت في شهر رمضان سنة
١٢١٦ بعد ٣ منه بناحية الكنائس وطلبت مقابلة
المتهمين في التهمة الاولى بمقتضى المادة ١٨٩ عقوبات
والمتهمين في التهمة الثانية والثالثة بمقتضى المادة
١٩٣ منه

وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى رفع المحامي
عن محمد حسن وعبد الله القطاوي مسألة فرعية
متعلقة بهتمة بتزوير قسيمة الطلاق وطلب الحكم
بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى
وارتكبن على المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم
وقد انضم في هذا الطلب المحامي عن خفاجي
القطاوي ولكنه قال بان المحاكم الاهلية مختصة

بنظر هذه الدعوى بعد الفصل فيها من المحاكم الشرعية

والنيابة العمومية طلبت رفض المسألة المذكورة ومحكمة اسكندرية الجنائية بجلستها المنعقدة في يوم الاربع ٤ اكتوبر سنة ٩٩ قررت بقبول المسألة الفرعية المرفوعة من الشيخ محمد حسن وعبد الله القطاوي وخفاجي القطاوي وبايقاف الفصل في تهمة جنابة الشيخ محمد حسن وعبد الله القطاوي وخفاجي القطاوي المذكورين ومحمد عبد الجواد بتزوير ورقة طلاق عبد الله القطاوي الكبير لام زيدان قبل وفاته حتى يحكم من الجهة المختصة اذا كان عبد الله القطاوي الكبير المذكور طاق الحرمة ام زيدان قبل وفاته من تاريخ الورقة ام لا وقررت بالاخراج عن هؤلاء الاربعة المتهمين موقتاً بدون ضمانه وابتت المحكمة الفصل في ثلاثة اسباع مصاريف الدعوى وأمرت باستمرار المرافعة فيما يتعلق بتهمة تزوير عقد البيع وتزوير محضر كسر الختم ثم بعد ذلك رفع المحامي عن محمد عبد الجواد المتهمة أيضاً في جنحة تزوير كسر الختم مسألة عدم اختصاص المحكمة بنظر هذه الجنحة اذا كانت مرتبطة بالجنابة فالجنابة غير موجودة الآن واذا لم تكن مرتبطة بها فلا وجه لمحكمة الجنابات في ان تنظرها

والمحامي عن عبد الله القطاوي الصغير و ابراهيم طنطاوي طلب الايقاف في جنحة تزوير كسر الختم مثل ما حصل في الجنابة ورفع مسألة فرعية طلب فيها فصل جنحة تزوير كسر الختم من جنحة تزوير عقد البيع والمحامي عن محمد خطاب وقاسم قاسم ومحمد الحناوي وباقي الستة المتهمين بتزوير محضر كسر الختم طلب اما عدم الاختصاص او الايقاف ومثله المحامي عن محمد خطاب ورفيقه والمحامي عن منصوره ومحمد عثمان المتهمين في جنحة تزوير عقد البيع

والنيابة طلبت ايقاف الحكم في هاتين الجنحتين حتى يحكم فيهما مع الجنابة في آن واحد والمحكمة قررت برفض هذه المسائل الفرعية وأمرت بالتكلم في موضوع الجنحتين ثم بعد

ذلك صممت النيابة العمومية على طلبها معاقبة منصوره بنت ترك ومحمد عثمان طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون العقوبات لتزويرها عقد البيع ومعاقبة محمد عبد الجواد وعبد الله القطاوي الصغير و ابراهيم طنطاوي ومحمد خطاب وقاسم قاسم ومحمد الحناوي طبقاً للمادة ١٩٣ المذكورة لتزويرهم محضر كسر ختم عبد الله القطاوي الكبير في ٣ رمضان سنة ١٢١٦ وجمعهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة

والمحامون عن المتهمين طلبوا الحكم ببراءتهم لصحة المحضر اولا وبعدم العقوبة عليه على فرض تزويره ثانياً

والمحكمة المثني عنها حكمت بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ٩٩ عملاً بالمادة ١٧١ جنابات حضورياً اولا بعدم ثبوت تهمة تزوير عقد مبايعة الستة فدادين من عبد الله القطاوي الكبير وبسبوني ابراهيم وبراءة الحرمة منصوره بنت ترك ومحمد عثمان بناء على ذلك من هذه التهمة وثانياً ببراءة كل من محمد عبد الجواد وعبد الله القطاوي الصغير و ابراهيم طنطاوي ومحمد خطاب مرعي وقاسم قاسم ومحمد الحناوي من تهمة تزوير محضر كسر الختم وقررت المحكمة بالاخراج عمن يكون محبوساً من هؤلاء المتهمين على ذمة هاتين الجنحتين ان لم يكن محبوساً لسبب آخر وازافت المحكمة اربعة اسباع مصاريف القضية الباقية على طرف الحكومة

فالنيابة العمومية استأنفت الثلاثة أحكام وبجلسة اليوم المحددة لنظر الدعوى طلبت نيابة الاستئناف الغاء حكم محكمة اسكندرية فيما يختص بالدعوى الجنائية وحالة القضية على المحكمة الابتدائية للنظر فيها لان ذلك لا يمنع المحكمة الشرعية من النظر في طلاق أم زيدان من عدمه وأما ما يختص بالجنحتين فطلب تأجيل نظرها لحين الحكم ابتدائياً في تهمة الجنابة

المحكمة

بعد سماع اقوال النيابة والمحامين عن المتهمين

الواردة بمحضر الجلسة والاطلاع على اوراق القضية والمدولة قانوناً

عن تهمة الجنابة

من حيث ان المحكمة الابتدائية مع انها اثبتت اختصاصها في الحكم الصادر منها بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ٩٩ وعدم قبولها رفض الدعوى العمومية حكمت بايقاف الفصل في الجنابة حتى يحكم القاضي الشرعي فيها اذا كان عبد الله القطاوي الكبير طلق زوجته ام زيدان قبل وفاته من عدمه وحيث ان الاسباب التي ارتكبت عليها المحكمة الابتدائية لصدر هذا الحكم هي أولاً ان المادة (٣١) من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٢٧ مايو سنة ٩٧ منعت القاضي الشرعي من سماع دعوى الزوجة أو الطلاق التي تقدم اليه بعد وفاة احد الزوجين الا اذا كانت معززة باوراق غير مشكوك في صحتها وانه على ذلك فالحكم الذي يصدر من محكمة جنابة طلب منها النظر في تهمة تزوير عقد طلاق يكون قد قضى مقدماً في مسألة هي من اختصاص جهة قضائية أخرى ويكون الحكم الذي تصدره هذه المحكمة قضى ضمناً ان لم يكن بصفة صريحة في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية التي ليس من اختصاص المحاكم الجنائية النظر فيها ثانياً ان التزوير المنسوب الى المتهمين لا عقاب عليه فيما اذا كان عبد الله القطاوي الكبير كان طلق حقيقة زوجته ام زيدان

وحيث انه يجب أولاً البحث فيما عساه ان ينتج من الطريقة التي اتبعتها المحكمة الابتدائية في حكمها فمن ذلك نقول ان شخصاً توفي وتطلب ورثاء من القاضي الشرعي الحكم بان ذلك الشخص كان طلق زوجته وقدّموا اثباتاً لذلك مستنداً ثم بلغت الزوجة للنيابة العمومية ذلك وههنا رفعت دعوى تزوير على مقدمي ذلك المستند فبمجرد ذلك يحصل الشك في صحة المستند المذكور وقد يجوز للقاضي الشرعي أن يقرر لصدر حكمه ضرورة الارتكان على هذا

المستند وفي هذه الحالة يوقف القاضي نظر الدعوى أمامه لحين الفصل في الدعوى العمومية فإذا كانت المحكمة الجنائية تقرر أيضاً من جهتها إيقاف الفصل في الدعوى العمومية لحين صدور حكم القاضي الشرعي فعلى ذلك توقف دعوى الطلاق الى ما لانهاية وقد يجوز أيضاً للقاضي الشرعي من جهة أخرى ان يقرر ان ذلك المستند صحيحاً كان أو مزوراً ليس من الضروري الارتكان عليه لصدور حكمه فيضرب اذاً صفحاً عنه ويصدر حكمه بدون التعويل عليه ولكن في هذه الحالة ماذا يصير التأثير الذي يحدته الحكم الصادر من المحكمة الجنائية على هذا المستند وعلى الاشخاص المتمسكين به في المسئلة المتعلقة بالاحوال الشخصية

وحيث يظهر ان المحكمة الابتدائية ظنت ان القاضي الشرعي يمكنه على كل حال رفع الشك الناتج عن دعوى عمومية مرفوعة بطريقة قانونية الا انها لم تبين الطريقة التي يمكن بها للقاضي الشرعي التوصل الى هذه النتيجة وقد اصاب في عدم تبينها ذلك اذ ان الشك هو ناشئ من الظن في تزوير المستند ومن اقامة الدعوى العمومية أمام المحكمة المختصة على الاشخاص المتمسكين به ولا يمكن ازالة هذا الشك الا بحكم يصدر من المحكمة الجنائية وقد يمكن للقاضي الشرعي غض النظر عن ذلك اذا أراد الا انه لو فعل ذلك يكون قد خالف نصوص المادة (٣١) من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ٩٧

وحيث ان المتهمين هم متهمون بتزوير والمسئلة المطروحة أمام المحاكم الجنائية هو النظر فيما اذا كان هؤلاء المتهمين مرتكبين لتزوير من عدمه وتتهمهم هي ارتكابهم تزويراً في أحد المستندات ومذكور في هذا المستند ان عبدالله القطاوي الكبير حضر مع زوجته ام زيدان في ٢٧ نوفمبر سنة ٩٨ أم محمد حسن مأذون ناحية الكرمون وان هذا الأخير بعد اقرار الزوجين أمامه بحضور سليمان جلال ويوسف عبد الرحمن

وخفاجي محمد بسابقة زواجهما معاً وبعد اقرار عبدالله القطاوي الكبير انه طلق ثلاثاً زوجته قد حرر عقداً بذلك وقع عليه عبدالله القطاوي الكبير والمأذون والشهود وأما الاشخاص الذين يطعنون في هذا العقد فانهم يدعون بان عبدالله الكبير لم يحضر مطلقاً أمام محمد حسن المأذون وأمام شهود العقد ولم يقرر أمامهم بالاقرار المنسوب صدوره منه ولم يوقع على العقد المذكور مرتكبين في ذلك على ان عبدالله القطاوي الكبير كان متوفياً في تاريخ العقد المذكور وزادوا على قولهم أن هذا التاريخ هو مزور والمحكمة الجنائية هي مكلفة الآن بالفصل في هذين الادعائين وحيث انه واضح ان المسائل المطروحة أمام المحكمة الجنائية لاعلاقة لها بمسئلة الطلاق أو على فرض ان المحكمة نظرت في موضوع الدعوى وحكمت بصحة العقد وببرائة ساحة المتهمين فهل هذا الحكم يكون له تأثير على حكم القاضي الشرعي؟ لا بلا شك اذ ان القاضي الشرعي يبقى مطلق الحرية في تقدير ذلك العقد حق قدره بنفس الطريقة والكيفية التي تحصل فيها لو لم يكن هناك طعن مطلقاً فيه وقد يجوز ان هذا العقد مع صحته يكون باطلا لمدم توفر الشروط المطلوبة في لائحة الاحوال الشخصية فيه وهذه هي مسئلة من اختصاص القاضي الشرعي لا يحسبها الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بأي وجه من الوجوه وايضاً لو فرض وقررت المحكمة الجنائية أن العقد مزور وحكمت على المتهمين بعقوبة فهذا الحكم لا يمس مسئلة الطلاق اذ من الجائز وجود أوراق أخرى غير مشكوك في صحتها مثبتة لحصول الطلاق وهذه المسئلة التي هي من اختصاص القاضي الشرعي لا يمسها أيضاً حكم المحكمة الجنائية وغاية ما يمكن ان تقرر هذه المحكمة هو كون ذلك العقد مزوراً والنتيجة الوحيدة التي يحدتها هذا الحكم في قضية الطلاق هو منع الاخصام من استعمال التزوير لاثبات مدعاهم وحيث يظهر أن المحكمة الابتدائية قد جمعت

بين أمرين مختلفين عن بعضهما فيهما أولاً ما ينشأ قانوناً عن حكمها ثانياً النتيجة الحالية في حالة مخصوصة وقد سبق لنا ايضاح ما ينشأ عن ذلك قانوناً والظاهر (ليس من باب التأكيد لان دعوى الطلاق لم تنته) انه لم يوجد دليل على حصول الطلاق الا بالعقد المطعون فيه فقط فإذا كان ذلك حقيقياً فيكون لحكم المحكمة الجنائية تأثير بلا شك على علم القاضي الشرعي ولكن هذا التأثير لم ينتج من الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بل من رفع بعض اشخاص دعوى أمام القاضي الشرعي بدون أن يكون لديهم دليل على دعواهم غير عقد مزور وحيث ان السبب الثاني الذي ارتكبت عليه المحكمة الابتدائية هو أن التزوير على فرض ثبوته لاعتقاب عليه فيما اذا كان عبدالله القطاوي الكبير كان طلق حقيقة زوجته ام زيدان وحيث ان المحكمة ليست من هذا الرأي اذ انه لو فرض وكان العقد مزوراً (الامر الذي يطلب من محكمة الاستئناف الفصل فيه) فهذا التزوير معاقب عليه وقد بينا فيما سبق ان العقد لم يثبت حصول طلاق فقط بل يثبت طلاقاً حصل في تاريخ معين في ظروف مخصوصة وأمام شهود معلومين فلو كانت هذه الالباتات الأخرى مكذوبة فلا يصح القول بان الامر الوحيد من ان الزوج طلق زوجته في ظروف أخرى وفي تاريخ آخر وأمام شهود آخرين كاف لجعل هذا التزوير غير معاقب عليه لان شروط التزوير متوفرة هنا أولاً لوجود تفهير في الحقيقة نظراً لعدم تحرير هذا العقد بمعرفة عبدالله القطاوي الكبير ثانياً لوجود ضرر لانه قبل ان يحكم القاضي الشرعي بان ام زيدان مطلقة يجب تقديم مستند يميز ذلك الادعاء وبدون هذا المستند فان ام زيدان ولو كانت طلقت تأخذ حصتها في ميراث عبدالله القطاوي الكبير بصفتها زوجه ثالثاً لوجود سوء القصد لان الشريعة تقضي في مسائل الطلاق بوجود أدلة ذات نوع معلوم لم توجد في هذه الدعوى وقد اوتي فيها بأدلة مزورة يقصد

بها حمل المحكمة على الاعتقاد وفي صحتها
عن تهمتي الجنب

من محبت ابنه يوجد ارتباط كلي بين هذين
المتهمين ونهمة الجناية يمنع منعاً كلياً من الحكم في
كل منهما على حدتها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بالفاء الحكم المستأنف الصادر
من محكمة اسكندرية في ٤ اكتوبر سنة ٩٩
وقررت باحالة القضية على محكمة الجنايات الابتدائية
للنظر والحكم في الموضوع وبايقاف النظر في
قضيي الجنب لحين الحكم ابتدائياً في الجناية وابتقت
الحكم في المصاريف الآن

٥٤

استئناف مصر - مدني - ٨ مايو سنة ٩٠٠
الست حميد هانم - ضد - محمد افندي يماني
المواعيد القانونية

ان حكم المادة ٤٨ مرافعات القاضي بان
ميعاد الحضور في الدعاوي المدنية ثمانية ايام هو
حكم عام يجب مراعاته في جميع الاحوال سواء
كان التكليف بالحضور حصل لأول مرة رفعت
فيها الدعوى أو سواء كان القصد منه اعادة اعلان
أحد الاخصام خصمه في أثناء سير الدعوى
فعدم مراعاة هذا الحكم يبطل ورقة التكليف
بالحضور وما تلاها من الاجراءات والحكم مادام
لا يوجد وجه لزوال البطالان أو سقوط الحق
في الدفع به

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سمادة قاسم أمين بك وحضور
حضرات المستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاة
وعبد الله حسن افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية الست حميد هانم كريمة محمد
افندي يماني وزوجة ابراهيم افندي حافظ المقيمة
بمصر الحاضر عنها بالجلسة الافوكاتو بروسالي

وكيلها المقيمة بالجدول العمومي سنة ٩٠٠ نمرة
٢٠ مستأنفة

ضد

محمد افندي يماني المهندس بديوان الاشغال
سابقاً المقيم بمصر بشارع درب الحماميز بمنزل وقف
الست مباركة الحاضر عنه بالجلسة حضرة الياس
افندي جميعه المحامي مستأنف عليه

رفت الست حميد دعوى أمام محكمة مصر
الابتدائية ادعت فيها ان المستأنف عليه كان
وكيلاً عنها في ادارة الاطيان ملكها البالغ مقدارها
٣٥ فدان و٧ قراريط و١٢ سهم من سنة ٨٦
لغاية ١٤ مايو سنة ٩٩ أي لغاية يوم تسليم هذه
الاطيان لزوجها ولم يقدم لها حساباً عن مدة
وكالته وعن مقدم صداقها الذي استلمه بصفته
المذكورة وطلبت تكليفه بتقديم ذلك الحساب
مرفقاً بمستندات مؤيدة له في ظرف ثمانية ايام
من تاريخ النطق بالحكم وان تأخر يعتبر الحساب
الذي يتقدم منها صحيحاً فقدم المستأنف عليه
الحساب ومحكمة أول درجه حكمت حضورياً
بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ٩٩ برفض دعوى
المدعية وألزمها بالمصاريف وبمحفظ حق المدعى
عليه في مطالباتها بما ظهر له من الحساب قبلها
فاستأنفت الست حميد هذا الحكم بتاريخ
٢٤ يونيو سنة ٩٠٠ ومحكمة الاستئناف حددت
للمرافعة في الدعوى جلسة يوم ١٦ ابريل سنة
٩٠٠ وفيها سمعت أقوال الطرفين وطلباتهما

المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق القضية وسماع
المرافعة الشفهية والمداولة قانوناً

حيث ان الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني
فيكون مقبولا شكلاً

وحيث ان المحامي عن المستأنفة دفع دفعاً
فرعياً مقتضاه بطلان ورقة التكليف بالحضور
المعلنة الى موكلته في ٢٥ ديسمبر سنة ٩٩
لحضورها أمام محكمة أول درجه في جلسة ٣١
ديسمبر سنة ٩٩ وقد ترتب عن ذلك عدم

حضورها في الجلسة المذكورة لانها لم تكلف
بالحضور في الميعاد القانوني المبين في الماده ٤٨
مرافعات وعليه يكون الحكم الذي بني على
ورقة التكليف المذكورة لإغياً

وحيث ان نص المادة ٤٨ المذكورة قضى
بان ميعاد الحضور في الدعاوي المدنية يكون
ثمانية ايام

وحيث ان حكم هذه المادة عمومي يجب
مراعاته في جميع الاحوال سواء كان التكليف
بالحضور حصل لأول مرة رفعت فيها الدعوى
أو سواء كان القصد منه اعادة اعلان أحد
الاخصام خصمه في أثناء سير الدعوى

وحيث ان أهمية مراعاة الميعاد المقرر في
المادة ٤٨ المذكورة تبين على الأخص في هذه
الدعوى لان المحكمة الابتدائية كانت قررت
بايقاف نظر الدعوى المرفوعة من المستأنفة ولم
يقتصر المستأنف عليه في الاعلان المؤرخ في ٢٥
ديسمبر سنة ٩٩ بان يدعى المستأنفة للمرافعة
في الدعوى الاصلية بل أعلنها أيضاً في دعوى
فرعية وهي حفظ الحق له في مطالبة المستأنفة
بمبلغ ٤٥٨٣٥ غرش صاغ و ١٨ فضة الباقي له
طرفها من الحساب المقدم منه الى قلم كتاب
المحكمة المشار اليها

وحيث ان القانون لم يقرر مواعيد
لتكليف الاخصام لبعضهم البعض بالحضور أمام
المحاكم الا للحكمة وهي منحهم الوقت الكافي
للاستعداد والمرافعة والمدافعة عن حقوقهم

وحيث ان عدم مراعاة ما أمر به القانون
فيما يخص المواعيد يترتب عليه بطلان ورقة
التكليف بالحضور والاجراءات التي تتبعها بما
فيها الحكم الذي يصدر في الدعوى ما دام لم يوجد
وجه لزوال البطالان أو سقوط الحق في الدفع
به ويجوز الاحتجاج ببطلان ورقة الطلب في
وقت المعارضة في الحكم الصادر في الغية أو في
وقت استئناف الحكم عملاً بالمادة (١٣٨ مرافعات)

وحيث انه بناء على ما ذكر يتعين الحكم
بقبول الدفع الفرعي المقدم من المستأنفة

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت بقبول الدفع الفرعي وبإلغاء ورقة التكليف بالحضور المعلقة له في ٢٥ ديسمبر سنة ٩٩ وببطلان ما تلاها من الاجراءات والحكم وألزمت المستأنف عليه بالمصاريف

٥٥

بني سويف جزئي مدني - اول أغسطس سنة ٩٩
فانوس يوسف حنا ضد دهشوري أحمد

نزع الملكية

ان الحق في طلب نزع الملكية لا يتولد الا بعد ثلاثين يوماً من تاريخ التنييه فلا يتصور استعمال هذا الحق قبل وجوده وما مثل المدعى في هذه الحالة الا كمثل من يطالب بدينه قبل استحقاقه

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة المدنية المنعقدة علناً بسرلي المحكمة يوم الثلاث اول اغسطس سنة ٩٩ و ٢٤ ربيع اول سنة ٣١٨ تحت رئاسة حضرة احمد أفندي قحه القاضي وحضور محمد عباس أفندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في قضية فانوس يوسف حنا من بني سويف المقيده بالجدول سنة ٩٨ نمرة ١٥٥٠

ضد

دهشوري احمد وسليمان حسن مقيمين بناحية العواونه بمركز بني سويف
نحيث أن المدعى عليه لم يحضر بعد التكليف القانوني

وحيث أن المدعي طلب الحكم بنزع ملكية المدعي عليه من السنين ذراعاً المين موقعا وحدودها في إعلان الحضور وبيعها بالمزاد مع الزامه بالمصاريف
وحت أن المادة (٥٣٩) مرافعات صريحه

في أنه لا يجوز طلب نزع الملكية قبل مضي الثلاثين يوماً من تاريخ التنييه الحاصل للمدين والا كان الطلب لاغياً

وحيث ان المدعى لم يراعي هذا النص اذ أنه رفع هذه الدعوى بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ٩٦ حالة كون التنييه انما حصل بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٨٩٩

وحيث أن الحكم للمدعى في غية المدعي عليه يقتضي سبق التحقق من صحة الدعوى ومن البديهي أن الحق في طلب نزع الملكية لا يتولد الا بعد ثلاثين يوماً من تاريخ التنييه كما تقدم فلا يتصور استعمال هذا الحق قبل وجوده وما مثل المدعي في هذه الحالة الا كمثل من يطالب بدينه قبل استحقاقه

وحيث أنه لذلك يكون طلب نزع الملكية لاغياً بحكم القانون نفسه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة في غية المدعي عليه بإلغاء طلب نزع الملكية لتقديمه قبل الميعاد والزمتم المدعي بالمصاريف

٥٦

بني سويف جزئي مدني - ٧ ابريل سنة ٩٠٠
الشيخ محروس اسماعيل ضد أحمد أفندي لطفي
إعلان الحضور

الحكم في غية الخصم يقتضي ان يكون الخصم قد أعلن إعلاناً قانونياً والإعلان القانوني يقتضي ان تكون ليد المعلن إليه أو لمحنه فإذا ترك الخصم المحل الذي كان مقيماً فيه وبدله آخر وجب إعلانه في المحل الجديد ليتسنى الحكم في غيته

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة المدنية المنعقدة بسرلي المحكمة في يوم السبت ٧ ابريل سنة ٩٠٠ تحت رئاسة حضرة احمد قحه أفندي القاضي وحضور عبد الحميد حمدي أفندي كاتب

الجلسة اصدرت الحكم الآتي

في قضية الشيخ محروس اسماعيل المقيم بالدواطه بمركز بني سويف المقيده بالجدول سنة ١٩٠٠ نمرة ٨٣٠ بتوكيل جول أفندي عسكر المحامي

ضد

احمد أفندي لطفي من ذوي الاملاك من الناحية

وقائع الدعوى

طلب المدعي الحكم بملازمة المدعى عليه ان يدفع له مبلغ ٩٧٥ قرش صاغ والمصاريف وانما بالمحاماه وشمول الحكم بالنفاذ الوقت والمدعى عليه لم يحضر بعد إعلانه قانوناً المحكمة

حيث أنه من الواجب قبل الحكم في غية الخصم أن يكون كلب بالحضور تكليفاً منطبقاً على القواعد والضوابط المقرر في القانون

وحيث أنه يستدل من المستندين المتقدمين من نفس المدعي ان خصمه من الضباط المقيمين في السودان وقائم بوظيفة مأمور مركز الجلابات وحيث أن صورة ورقة التكليف بالحضور انما كان إعلانها في ناحية الدواطه وتسلمت الى من يدعي محمد حسن باعتبار أنه مقيم مع المدعى وتبين أن هذا المستلم (عرف عن غيابه بالسودان) وحيث أنه لذلك ترى المحكمة ان هذا الاعلان ليس بقانوني لحصوله في غير المحل الشرعي ومن ثم يتعين الحكم ببطلان صحيفة الدعوى

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة غيائياً ببطلان ورقة التكليف بالحضور والزمتم المدعي بالمصاريف

محكمة صدقا الجزئية

إعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٧٦٩ سنة ٩٠٠
أنه في يوم الاربع ٢٥ يوليو سنة ٩٠٠

الموافق ٢٨ ربيع اول سنة ١٣١٨ الساعة ٨
افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع العقارات الآتي
بيانها ملك خليفه احمد فرغلي وعجبان وهبه
المزارعان من صداق وفاق لسداد الدين المطلوب
منهما البالغ قدره ٤٩٩ قرش صاغ مع المصاريف
المستحقة والتي تستحق

وهذا البيع بناء على طلب اسرائيل جرجي
من صداق وبناء على حكم نزع الملكية الصادر
من هذه المحكمة في يوم ١٩ مايو سنة ٩٠٠
المسجل بقلم كتاب محكمة اسبوط الاهلية في يوم
٢٦ مايو سنة ٩٠٠ القاضي بتحديد هذا اليوم
للبيع بالنسبة لسقوط اليوم المحدد في حكم نزع الملكية
وبيان العقارات كالآتي

س ط نخيل منازل اذرع

٠٠ ٠٨ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

اطيان خراجية
بزمم ناحية صداق
بقباله الماشين ملك
عجبان وهبه اي
المدعي عليه الثاني
وهو الضامن من
ضمن المكلف باسم
يوسف بشيري
بحدود اربعة
البحري رسوم
وهبه والقبلي صادق
الياس والغربي بقي
الغيط والشرقي عثمان
فرغلي

٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

حصة شائعة في
منزل كائن بناحية
صداق مبني بالطوب
الاخضر دور واحد
مقاسه ٢٥٠ ذراع
ملك خليفه احمد
فرغلي المدعي عليه
الاول بحدود اربعة

بحري خووخه غير
نافذه والغربي محمد
احمد الرمي والقبلي
سالم اسماعيل واخوته
والشرقي الدرب وفيه
الباب مفتوح

٠٠ ٠٠ ٠٩ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

كائنين بزمم الناحية
المذكورة بقبالة
معمر بحري ملك
المعلن اليه الاول
بحدود اربعة
البحري ورثة برسوم
سليمان والغربي جنيته
ورثة يوسف عبد
الجواد والقبلي
اطيان ملك المعلن
اليه الاول والشرقي
الجبر

س ط نخيل منازل اذرع

٠٠ ٠٨ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

والبيع يكون علي قسمين ما هو الاطيان
والنخيل وقسمين ويفتح المزاد على مبلغ ٣٠٠
قرش عن الاطيان و ١٨٠ عن النخيل وما هو
المنزل قسم ويفتح مزاده على مبلغ ١٠٠ قرش
وشروط البيع وانحة بعريضة نزع الملكية
والحكم المودوعين بقلم كتاب محكمة صداق لاطلاع
من رعب الاطلاع عليها

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر المحكمة
الكائن مركزها بصداق في اليوم والساعة
المحددين باطنه

تحريراً في يوم يونية سنة ٩٠٠ صفر

سنة ١٣١٨

كاتب اول محكمة صداق
امضا

محكمة العياط الجزئية

اعلان بيع

نشره أولى

في قضية نمرة ٢٥٩ سنة ٩٠٠

انه في يوم الاربع ٢٥ يولييه سنة ٩٠٠

الساعة ٨ افرنكي صباحاً

بجلسة المزايدات التي ستعقد بسراي المحكمة بمديرية
الجزيرة

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه
ادناه قسماً واحداً ومحدد لافتح المزايدة مبلغ
٤٠٠ قرش

بيان العقار

منزل كائن بكفر الرقاعي بمركز العياط
بحدود من بحري طويق ومن غربي رفاعي
أبو النور واحمد جابي ومن شرقي رفاعي أبو
النور والحاج مجهور ومن قبلي محمد غريب
وسيد غريب ويتبع هذا المنزل مندرة امامه
و يبلغ مقاسه ١٢٠ ذراع

وهذا البيع بناء على طلب احمد صالح عمار
تاجر ومقيم بأثر التي جيزه ومتحد له محلاً مختاراً
مكتب عطيه افندي محمد الحامي الكائن بشارع
محمد علي بميدان باب الخلق

ضد

عبد الواحد حسنين عمدة كفر الرقاعي
سابقاً ومقيم بها

وذلك بموجب حكم صادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٣٠ مايو سنة ٩٠٠ قاضي بنزع ملكية
المدعي عليه من العقار المذكور ومودع مع باقي
الاوراق بما فيها شروط البيع بقلم الكتاب

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة المحددين به عليه على شروط البيع وقت
ما يريد

تحريراً في ٢٥ يونيه سنة ٩٠٠

كاتب اول محكمة العياط

امضا

اعلان

انه في يوم الاثنين ٩ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة ١٠١ افرنكي صباحاً بسوق قوص بالمزاد العمومي يصبر الشروع في مبيع عجلة بقر حره بقرون بخاري سن ٦ تقريباً ومجل بقر اسود سن ٥ سنوات تقريباً السابق اخجز عليها بتاريخ ٧ يونيه سنة ٩٠٠ المملوكين الى عبد النبي مسعود من جزيرة مطيره بمركز قوص تنفيذاً لمحضر الصلح الصادر من محكمة قنا الجزية الاهليه بتاريخ ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٠٠ القاضي بالازم عبد النبي مسعود بمبلغ ٨٠ قرش صاغ بما فيها المضاريف النسبية بخلاف رسم النشر وذلك بناء على طلب أبوبكر محمد عقل من ناحية الحله بمركز قوص

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه للمزايدة ومن يرسي عليه المزااد فيكون ملزوماً بدفع الثمن فوراً واذا تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن تحريراً بسراري المحكمة بقنا

عن باشمحمضر محكمة

قنا الاهليه

امضا

اعلان

من قلم محضري محكمة دشنا الجزية

عن مبيع مواشي محجوزة

انه في يوم الابع ١٨ يولييه سنة ٩٠٠ موافق ٢١ ربيع اول سنة ١٣١٨ الساعة ١٢ افرنكي الظهر بسوق دشنا

سيباع بالمزاد العمومي لمن يرسي عليه آخر عطاه ناقه بيضه بخضار سن ٦ تقريباً ونتاجها اثنين واحد ذكر والثاني انات كل منهما سن سنه تقريباً وهذه المواشي ملك خليل رزق من نفع الشيخ رزق تبع السمطا سابق توقيع الحجز عليها بمعرفة احد محضري محكمة دشنا الجزية بتاريخ ١١ يناير سنة ٩٠٠ بناء على طلب الحرمة

سهم بنت اسماعيل من الناحية ونفاذاً للحكم الصادر من محكمة دشنا الجزية بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ٨٩٨

فعلى من يرغب المشتري الحضور في الزمان والمكان المعينين اعلاه للمزايدة ومن يرسي عليه المزااد يدفع الثمن فوراً ليد المحضرة الذي يعين لذلك وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق تحريراً بسراري المحكمة بدشنا في ٢٦ يونيه سنة ٩٠٠ و ٢٨ صفر سنة ١٣١٨

نائب الباشمحمضر

بمحكمة دشنا الجزية

دمان جرجس

اعلان

من محكمة الموسيقى الجزية الاهليه

عن مبيع نحاس محجوز بطريق المزاد العمومي بسوق طنان

انه في يوم الاربع الموافق ١١ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة عشرة افرنكي بناحية طنان قليوبيه سيصير الشروع في مبيع نحاس محجوز بالمزاد العمومي بناء على طلب المعلم محمد رفاعي الفكهاني واخوته القاطنين بمصر نظير مبلغ ٤٢٢ قرش صاغ قيمة المحكوم به انتهائياً من المحكمة المشار اليها بتاريخ عشرة يناير سنة ٩٠٠ ضد محمد حسين الحلقاوي المقيم بمحطة الحواطات بناحية السد بمركز نوى الذي أئذره فيه بالدفع وما كان يمثل للسداد والنحاس المحجوز المذكور هو مثل طشت غسيل وصنيه ودست نحاس وغيره تعلق محمد حسين الحلقاوي المذكور

وسيكون البيع بسوق طنان لمن يرسي عليه المزااد بشرط دفع الثمن فوراً ومن يتأخر عن الدفع يعاد المزااد على ذمته ويلزم بقيمة الفرق تحريراً في ٢٨ يونيه سنة ٩٠٠

نائب الباشمحمضر

بمحكمة الموسيقى

امضا

اعلان

من محكمة الازبكية الجزية الاهليه

عن مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العام انه في يوم الاحد ١٢ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة عشرة افرنكي صباحاً بشارع طيلون سيباع بالمزاد العام منقولات منزليه موبليات وخلافها تعلق غبريال افندي توما القاطن بدرب المصبغة بطيلون السابق توقيع الحجز عليها بمعرفة احد محضري محكمة السيدة زينب الجزية بتاريخ ٢٥ اكتوبر سنة ٩٩ بناء على طلب الخواجه جورجى ابراهيم الجزمجى المقيم بمصر والمتخذ له محلا مختاراً بها مكتب حضرة سليم افندي بسترى المحامي لدى المحاكم الاهليه تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الازبكية الجزية بتاريخ ١٠ اغسطس سنة ١٩٠٠ وعملت عنها دعاوي اسبرداداً من آخرين وحكم فيها نهائياً بالرفض بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٠٠

فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان والمكان المعينين اعلاه ومن يرسي عليه المزااد يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع بالثاني على ذمته ويلزم بفرق الثمن اذا نقص تحريراً في ٢٧ يونيو سنة ٩٠٠

امضا

سليم بسترى

محكمة اسنا الاهليه

اعلان

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٤٢١ سنة ٩٠٠ بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢ يونيه سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة قنا الاهليه في ٥ منه نمرة ٣٩٧ - وبناء على طلب عليو محمد أبو زيد بجاوي التاجر باننا سيصير الشروع بالمزاد العمومي في مبيع منزل مقاسه ٣٥٠ ذراع كائين بناحية اصفون

المطاعنه محمد من شرق شارع وبابه يفتح فيه ومن
غرب منزل مصطفى محمد معوض ومن قبلي ورنه
أحمد خليفه ومن بحري شارع محتوي على اودتين
وتشريعه شونه وباقي المنزل كشف سماوي ومبني
بالطوب الاحضر المملوك هذا المقار الى محمود
محمد التريكي المزارع باصفون وذلك وفاة لسداد
مبلغ ٥٣٨ قرش صاغ وبار ٢٠ فضه قيمة دين
الطالب والمصاريف المستجده وشروط البيع
وحكم نزع المالكه . وجودان بقلم كتاب المحكمه
تحت طاب من يطلع عليهما وحضرة القاضي
قدر الثمن الاساسي الذي تبني عليه افتتاح المزايده
مبلغ ٥ قروش صاغ ثمن كل ذراع واحد وسيكون
البيع صفقة واحدة بأودة المزايدات بمسراي المحكمه
في يوم الاحد ١٥ يولييه سنة ٩٠٠ الساعه ٨
افرنكي صباحاً فعلى من يرغب المشتري الحضور
بذلك اليوم

تحريراً بمركز المحكمه في ١٥ يونيه سنة ٩٠٠
كاتب اول محكمه اسنا
عبد الرحمن جمفر

اعلان

محكمة بنها الجزئية الاهلية

عن مبيع منقولات محجوزه عليها
يكون معلوم لدى العموم انه في يوم الاثنين
١٦ يولية سنة ٩٠٠ الموافق ١٩ ربيع اول سنة
١٣٨ الساعه ١١ افرنكي صباحاً بسوق بندربها
سيصير الشروع في مبيع جبل أسود سن ٤
وحمار ابيض سن ٧ ونصف ججش ابيض سن ١
ونمانية ارادب ادره شامي كيزان تعلق بدوي علي
فوده من كفر سندهور السابق توقيع الحجز
التحفظي على تلك المنقولات بتاريخ ١٨ دسمبر سنة
٩٩ بناء على أمر حضرة قاضي محكمة بنها الجزئية
الصادر بتاريخ ١٢ دسمبر سنة ٩٩ الذي تسبت
هذا الحجز بمحكم صادر من محكمة بنها المشار اليها
بتاريخ ٣٠ دسمبر سنة ٩٩
وهذا البيع بناء على طاب فرج أفندي

يوسف نوار من سندهور وفاة لمبلغ ١٣٠٠ قرش
صاغ من أصل مصاريف بخلاف ما يستجد تنقيداً
للحكم والامر المشار اليهما

معلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعه والحل الموضحين أعلاه ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً وأن تأخر يعاد البيع ثانياً
على ذمته ويلزم بفرق الثمن

تحريراً بمسراي محكمة بنها الجزئية في يوم
٢٤ يونيو سنة ٩٠٠

نائب باشم حضر
محكمة بنها الجزئية
مخايل بقطر

اعلان

في تاريخه فقد الختم تعلق بالمصوم باسمي
ولم يكن علي ديون لاحد مطلقاً ولا كميالات
ولا رهنيات واذا ظهر أوراق أو سندات أو
كميالات أو رهنيات أو مبايعات تكون لاغية
لا يعمل بها ومن يظهر طريقه أوراق مثل ذلك
يكون تحت المحاكمة واكون حافظ حقوقي ضده
امام جهة الاختصاص والمعلومية لزم الاعلان
تحريراً في ٢٧ يونيه ١٩٠٠ الساعه ٤ بعد
الظهر

ابراهيم قاسم شريف
معلم غربيجه بمادين

اعلان

{ كتاب الاخبار السنوية في الحروب الصليبية }
بعون الله قد تم طبع هذا الكتاب وهو
قد أنشئ في اللغة العربية جامعاً لشتات كتاويل
الثمانية حروب صليبية من سنة ٤٩٠ هـ أي من
دخول الصليبيين سوريا واستيلاءهم على بلاد
الشام لغاية سنة ٦٩٠ هـ أي لغاية انقراض الصليبيين
من سوريا وتوضيح أسباب الحروب ونتائجها
ومحريضات البابوات وتاريخ ملوك الاسلام
وحروبهم مع الصليبيين مثل السلطان صلاح

الدين الايوبي ومحاربه الملك الانكليز ريكاردوس
الملقب بقلب الاسد والملك العادل وابنه الكامل
والصالح نجم الدين أيوب وأسر لوبس التاسع
ملك فرانسوا والسلطان الظاهر بيبرس والسلطان
قلاوون وهو كبير الحجم يحتوي على ٣٠٠ صحيفة
وثمنه كما يأتي بخلاف أجرة البريد وهي قرشين صاغ

١٠ صاغ مغلف تغليفاً حسناً

١٢ • مجلد تجليد ببيروت جيلاد

١٥ • مجلد تجليد أفرنكي مذهب

فن أراد الحصول عليه فليسر قيمته لنا
بمنزلنا نمرة ٧ بعطافة المطبعة بقطرة الامير حسين
بمصر أو بمنزل سعادتلو أقدم عبد السلام باشا
المويلحي أو بمخبر المعلم حسن شداد بشارع محمد
علي • وبيع أيضاً بالمخلات الآتية

بالمطبعة العمومية الكائنة بشارع عبدالعزيز بمصر
بمكتبة الترقى الكائنة بشارع عبد العزيز بمصر
بدار البقالة المصرية بالباسية
بمكان عبد السلام أفندي الصبي البنان بالسكة

الجديدة

بمكان الاوسطى حسانين علي الشريف
الترزي بالخزاوي
سيد علي الحرري

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة
في عام ١٨٩٩ من مدنية وتجارية وجنائية
وقض وابرار وتتضمن أيضاً الاوامر العالية
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
يرشد عن مواضع كل ذلك ونمن هذه المجموعة
مجلة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين
و ١٣٠ خلافهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
 تصدر بمصر القاهرة كل سبت
 مؤسسها « أمين شميل »
 يديرها ويحررها
 سليم بستر و إبراهيم جمال الخاميان
 اشتراكها السنوي
 ٩٦ فرشا داغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
 تدفع سلفاً

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٥٧

نقض وإبرام - ٢ يوليه سنة ١٩٠٠
 هاجر بنت محمد كولج ومن معها - ضد - النيابة
 بيان الواقعة
 يلزم بيان طرق التزوير مع طرق الاشتراك
 وأثبت علم المشترك بالتزوير والا كان الحكم خالياً
 من بيان الواقعة ويتعين الغاء

أن محكمة النقض والابرام المشكلة تحت
 رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة
 وبحضور حضرات مسيو دوهلس وقاسم أمين
 بك ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاء
 ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم
 الاهلية ومحمد علي سعودي افندي كاتب الجلسة
 اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من
 هاجر بنت محمد كولج عمرها ٢٢ سنة فلاحه
 من بني قريش
 محمد السيد العيساوي عمره ٢٢ سنة كاتب
 براني

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٣٩٩ المقيدة

بالجدول العمومي نمرة ٣٢٣ سنة ١٩٠٠
 وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت محمد غريب العاجز
 بتزوير سند دين على الحرمه شوريح بنت علي
 حسن بمبلغ ٣٤١ قرش صاغ و ١٠٠ فضه للمتهمه
 هاجر بنت محمد كولج واشتراكها مع محمد السيد
 العيساوي في ذلك باستحضار المذكورة صورة
 السند لتقليته منها وورقة باهضاء الشاهد واقرار
 المدين ليكتب مثلها واعطاء ثلاثة قروش وتسهيل
 محمد السيد العيساوي للمتهمه هاجر هذا التزوير
 بكتابة صور السند والورقة المذكورة بخطه
 وذلك في أوائل يوليه سنة ١٩٠٠ بعزبة ابراهيم
 حامر التابعة لكفر الدير وطلبت عقابهم بالمادة
 ١٣٩ عقوبات والمحكمة حكمت بالمادة ١٧١
 جنابات حضورياً ببراهة ساحة هولاء
 المتهمين وجعل المصاريف على جانب الحكومة
 فسماعة النائب العمومي استأنف هذا الحكم
 ونيابة الاستئناف طلبت الغاء ومعاملة محمد غريب
 وهاجر بمقتضى المواد (١٩٣ و ٦٧ و ٦٨)
 عقوبات وفوضت الرأي بالنسبة لمحمد السيد
 ومحكمة الاستئناف بتاريخ ٢٨ ابريل سنة
 ١٩٠٠ حكمت طبقاً للمواد ١٩٣ و ٦٧ و ٦٨ و
 ٣٥٢ عقوبات حضورياً بالغاء الحكم المستأنف
 وبحبس محمد غريب ثلاثة اشهر وبحبس هاجر

بنت محمد ومحمد السيد كل منهما ستة اشهر وبالزامهم
 بالمصاريف

وفي يوم الخميس ٣ مايو سنة ١٩٠٠ ويوم
 الاربعاء ٩ منه تقرر من هاجر بنت محمد ومحمد
 السيد العيساوي برغبتهما النظر في هذا الحكم
 امام محكمة النقض والابرام بناء على المادة ٢٢٠
 جنابات فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والحامي
 عن رافعي النقض والابرام والاطلاع على اوراق
 القضية والمدادولة قانوناً

أوجه النقض والابرام

اولاً - ان الواقعة المثبوتة في الحكم لا يعاقب
 عليها القانون بالنسبة لمحمد السيد العيساوي
 ثانياً - أنه حصل خطأ في تطبيق القانون
 على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فيما يخص
 بالحرمه هاجر

عن الوجه الاول

من حيث أنه لم يتبين في الحكم المطعون
 فيه أن المتهم محمد السيد العيساوي كان يعلم بان
 الحرمه هاجر ومحمد غريب يقصدان ارتكاب
 التزوير اضراراً بالحرمه شوريح وهذا يعد عدم
 بيان الواقعة ومخالفاً لنص المادة (١٤٧) من
 قانون تحقيق الجنابات وعليه يكون هذا الوجه
 مقبولا

عن الوجه الثاني

حيث ولو أن الحكم المطعون فيه اعتبر الجريمة هاجر بصفة فاعلة أصلية للتزوير إلا أن الوقائع المذكورة به لا يمكن أن يستنتج منها أن كان يلزم اعتبارها بصفة فاعلة أصلية أو مشتركة نفي التزوير وبناء عليه يتم قبول هذا الوجه أيضاً وحيث أنه بناء على ما ذكر يتعين قبول النقض والابرام المقدم من المحكوم عليهما وإحالة القضية على دائره أخرى للحكم فيها مجدداً

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرام المقدم وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية على ديره استئناف أخرى للحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

﴿ ٥٨ ﴾

نقض وإبرام - ١٧ مارس سنة ١٩٠٠
أحمد عبد الحميد ومحمد عطشي - ضد - النيابة
التزوير والاستعمال وخطأ التطبيق
١ إذا كان المزور هو المستعمل لا يصح أن يعاقب بمقويتين وإن عوقب كان ذلك خطأ في التطبيق يجب إلغاء بالنسبة لعقوبة الاستعمال لأنه لا يصح محاكمة الجاني مرة على فعله ومرة أخرى على الاستئناف منه

إن محكمة النقض والابرام والمشكلة تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو دوهلس وقاسم أمين بك ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاء ومحمد صفوت بك الأفوكاتو العمومي لدى المحاكم بالاهلية ومحمد علي سعودي اقدي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في الظمن المقدم من
أحمد عبد الحميد عمره ٣٠ سنة ومقيم بالنيابا
محمد عطشي

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢١٤٥ المقيدة
بالجدول العمومي نمرة ١٢٢ سنة ٩٩

وقائع الدعوى

النيابة العمومية أقامت الدعوى على هذين المتهمين وطلبت عقابهما بالمادة (١٩٣) عقوبات مع مراعاة المادتين ٦٧ و ٦٨ منه في حق الثاني لتجاري الاول على تزوير مخالصة مبلغ ٤١٢ قرش و ٢٠ فضه صاغ واستعملها امام المحكمة اضراراً باسماعيل جمه وتجاري الثاني على الاشتراك معه في ذلك

ومحكمة الفيوم الجزئية حكمت بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ٩٩ عملاً بالمواد (١٩٣٥) و ٦٧ و ٦٨ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات حضورياً بمحبس كل من أحمد عبد الحميد ومحمد عطشي المتهمين مدة خمسة عشر شهراً مع إلزامهما بالمصاريف بالتضامن والمحكوم عليهما استأنفا هذا الحكم ونيابة الاستئناف طلبت التأيد

ومحكمة الاستئناف في ٢٩ يناير سنة ٩٠٠ حكمت طبقاً للواد المذكورة والمادة ٣٥٢ منه حضورياً بتعديل الحكم المستأنف وبمحبس أحمد عبد الحميد ثمانية أشهر عن تهمة التزوير وسبعة أشهر بالنسبة لتهمة الاستعمال وبمحبس محمد عطشي ثمانية أشهر فقط عن تهمة اشتراكه في التزوير وإلزامهما بالمصاريف متضامين وإن لم يدفعاً يعاملاً طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات وفي يوم الخميس ١٥ فبراير سنة ٩٠٠ تقرر من المحامي عن المحكوم عليهما بقلم الكتات برغبته النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرام طبقاً للمادة ٢٢٠ جنائيات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامي المذكور والاطلاع على أوراق القضية والمداولات قانوناً

حيث أن طلب النقض والابرام مبني على أن محكمة الاستئناف حكمت على أحمد عبد الحميد

بمقويتين أحدهما بالنسبة للتزوير والاخرى بالنسبة للاستعمال وهذا تطبيق مخالف للقانون وحيث أنه من المبادئ المسلم بها أن فاعل التزوير متى عوقب على فعله لا يصح أن يعاقب إذا استعمل الورقة بمقوبة ثانية وذلك لأن القصد من التزوير هو الاستعمال وأنه لا يصح أن جانباً يعاقب مرة على فعله ومرة أخرى على الاستئناف من جنابة وإنما القانون يعاقب الاستعمال إذا كان الشخص المستعمل للورقة المزورة هو غير الفاعل له أو كان الفاعل ولم يعاقب بسبب من الاسباب على فعله

وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وحيث أن هذا الوجه هو خاص بأحمد عبد الحميد وليس لمحمد أن ينتفع منه فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول النقض والابرام المقدم من محمد عطشي وبقبول النقض والابرام المقدم من أحمد عبد الحميد وبإلغاء الحكم المطعون فيه بالنسبة لتهمة الاستعمال وعلى الحكومة المصاريف

﴿ ٥٩ ﴾

استئناف مصر - ٤ ابريل سنة ٩٩
النيابة - ضد - يحيى محمد يحيى وحسين محمد يحيى
المدعي بالحق المدني وجواز شهادته

يقبل المجني عليه شاهداً في الدعوى ولو ادعى بحق مدني وكانت شهادته عن الوقائع المتعلقة بالفعل الجنائي ويحلف اليمين اتباعاً للكيفيات المنصوص عليها في المواد ٧٣ و ٨٦ من قانون تحقيق الجنائيات لأنه بمقتضى المادة ١٩٨ مرافعات لا يجوز رد شهادة أحد إلا إذا كان غير قادر على التمييز وحق أن صاحب المصلحة له أن يشهد لمصلحته تقريباً باليمين التي

يؤديها لتعزيز مستنداته غير الكافية للأدلة كما
يؤخذ من نص المادة ٢٢٣ من القانون المدني
ملاحظه

ان الحكم المنشور في هذا العدد (المخالف
للمنشور لجنة المراقبة) مبني على ثلاثة أسباب
أولها - ان المدعي المدني ليس في الحقيقة
الا مدعيا في دعوى مدنية مضافة لدعوى جنائية
وقد أجازت المادة ٢٢٣ من القانون المدني
تكليف المدعي في دعوى مدنية باليمين المتممة
ثانيها - ان القوانين المصرية لم يرد فيها شيء
عن رد الشهود وتجريحهم خلافا لما هو مقرر
في القانون الفرنسي (راجع المادة ٧٣ و ٨٦
من قانون تحقيق الجنايات والمادة ١٩٨ مرافعات)
ثالثها - ان من صالح المحكوم عليه أن
لا تؤدي الشهادة ضده الا بعد تخليف الشاهد
اليمين فان ذلك أضمن لاثبات الحق على أن من
يراجع القضاء الفرنسي يجد أن أحكامه لا تجيز
سماع شهادة المدعي بالحق المدني (راجع دالوز
مجلد أول جزء ٤٢ صحيفة ١٣٨ نمرة ١٧٠ وما
بعدها فيما يتعلق بالشهود و فوستن هيني شرح
تحقيق الجنايات جزء ٧ نمرة ٣٤٩١ وما بعدها
ومع ذلك فقد قررت محكمة النقض والابرام
بفرنسا جواز سماع شهادة المدعي المدني مادام
المتهم والنيابة لم يعارضا في سماعه (راجع دالوز
مجلد أول جزء ٤٢ صحيفة ١٣٩ نمرة ١٧٢)

ويجمل بنا أن نقول في هذا المقام بأن هذا
الرأي غير متفق عليه فقد عارضه العلامة فوستن
هيلي راجع شرح تحقيق الجنايات جز ٧ نمرة
٣٤٩٥ فان هذا المؤلف أورد أحكاما في هذا
الموضوع نصت على أنه يحسن رئيس جلسة
الجنايات أن يخبر المحلفين بأن شهادة الشاهد الذي
أقام نفسه بعد الشهادة مدعياً بحق مدني لا ينبغي
اعتبارها الا على سبيل الاستدلال
ويمكننا أن نقول بأن أساس القضاء
الفرنساوي في هذا الموضوع يرجع الى اصول
والقواعد المتعلقة بكل خصم في الدعوى والى

الاعتبارات الخصوصية بالمدعي بالحق المدني
المستنبطة من مجموع الشرائع كيف وان من
المبادي المؤسس عليها القانون الفرنسي استحالة
اجتماع صفتي شاهد وخصم في شخص واحد
وهذه الاستحالة وان لم ينص عليها صراحة في
القانون غير أنها مستفادة من أحكامه فان المبدأ
العام القاضي بعدم جواز استماع الخصم شاهدا في
دعواه مؤيد بما هو مقرر بالنسبة اليه بشأن
تكليفه باليمين المتممة واستجوابه عن وقائع معينة
فان هذه النصوص الخصوصية لا يكون لها معنى
اذا جاز سماع الاخصام بصفة شهود وفضلا عن
ذلك فقد تقوى هذا المبدأ بجواز رد الشاهد
أو تجريحه لصلته قرابة أو مصاهرة (راجع المادة
٢٨٣ من قانون المرافعات الفرنسي ودالوز
جزء ٢٠ صحيفة ٧٤٧ نمرة ٥١٤ وما بعدها
هذا وقد اشتمل قانون المحاكم الاهلية على
نصوص أحكام مماثلة للنصوص الواردة في
القانون الفرنسي فيما يتعلق باليمين المتممة
واستجواب الاخصام

أما فيما يختص برد الشاهد وتجريحه نعم
لا يجوز رد شاهد ولا تجريحه ولو كان قريبا
لاحد الاخصام أو صهرأ له طبقاً للمادة ١٩٨
من قانون المرافعات غير أن قوله «ولو كان قريبا
الخ» مضافاً الى قوله في المادة ٢٠٩ من القانون
المشار اليه في معنى الوجوب «على الشاهد أن
يبين قرابته أو مصاهرته الخ» يستفاد منه أن
المشرع لم يدر في خلده امكان قبول الخصم
شاهدا في دعواه

أما اليمين المتممة فقد جاء ذكرها في المادة
٢٢٣ من القانون المدني فان نص هذه المادة التي
جاءت تلو مواد سابقة قاضية بضرورة اثبات
الدين أو التخلص منه بالكتابة في أحوال معينة
في التعهدات المدنية هو - اذا تبين ان الاوراق
المقدمة للأدلة غير كافية فللقاضي أن يكلف
الدائن باليمين لتأييد دينه أو يكلف المدين بها
لأدلة براءة ذمته من الدين فيظهر من هذا
النص ان الشارع لم يقصد مطلقاً تكليف الخصم

باليمين المتممة في الاحوال التي لا يجوز فيها الاثبات
بالكتابة والتي يمكن أن يتعدي مفعول هذه اليمين
الى غير الحقوق المدنية أي في المسائل الجنائية
هذا ولما كان صفة اليمين المتممة واحدة في
القانون الفرنسي والقانون المصري فان
المشرع الفرنسي لم يحجز تكليف المدعي بالحق
المدني بها قبل صدور الحكم الجنائي ولو فيما يتعلق
بحقوقه المدنية (راجع دالوز جزء ٣٣ صحيفة
١١٧٩ نمرة ٥٣١٧ وما بعدها وحاشية التعهدات
للعلامة لارومبير جزء ٥ نمرة ١٦)

واذا راجعنا القضاء الفرنسي فيما يتعلق
بالمدعي بالحق المدني على الخصوص فلنا نجد
أحكامه مؤسسة في عدم قبول هذا المدعي شاهداً
على نصوص جملة مواد من قانون تحقيق الجنايات
جعلت له مركزاً مخصوصاً يخالف مركز الشهود
من كل الوجوه فن ذلك ما جاء في المواد ٣١٥
و ٣١٧ و ٣٢٢ وهلم من القانون الفرنسي وكذا
فوستن هيلي في شرح قانون تحقيق الجنايات جزء
٧ نمرة ٣٤٩٢ وقد جاء هذا التمييز بعينه في القانون
الاهلي (راجع المواد ٦٩ وما بعدها و ٧٦
و ١٣١ وما بعدها و ١٣٥ من قانون تحقيق
الجنايات) فان الشارع اعتبر المدعي بالحق المدني
كما يؤخذ من منطوق هذه النصوص خصماً يقاسم
النيابة في اثبات الدعوى لاشهاداً

واذا تأملنا في تلك الاسباب المبني عليها
الحكم وهو (ان محمد صالح المحكوم عليه
أن لا تؤدي الشهادة ضده الا بعد تخليف الشاهد
اليمين فان ذلك أدعى لاثبات الحق ومستوجب
لاستحقاق الشاهد للعقوبة اذا كانت شهادته
مزورة) لوجدناه أقوى الاسباب وأقربها مطابقة
للعادلة غير أننا نلاحظ هنا أن هذا السبب لا يمكن
أن يكون من القوة بمكانة يعادل بها ما يمكن
استخلاصه واستنباطه من مقارنة تلك النصوص
الثابتة ببعضها وكيف يصح أن يكون حجة تمسك
بها لتفسير غرض الشارع على أنه لا يجوز أن
ينيب عن ذهن القارئ أن الفقه الفرنسي لم

قرر بوجه عام عدم قبول الخصم شاهداً في دعواه لاحظ فيما يرى مصلحة الخصم الذي يكلف باليمين ورأى من المحكمة أيضاً أن يتحاشى على قدر الامكان من وضع الخصم في مركز حرج يكون فيه بين الواجب والمصلحة الذاتية

وقصارى القول اننا اذا سلمنا جدلاً بهذا المبدأ المقرر في الحكم المشار اليه فهلا تكون النتيجة حينئذ جواز تكليف المتهم نفسه باليمين كما جاز تكليف المدعي المدني بها (راجع دالوز جزء ٣٣ صحيفة ١١٧٩ نمرة ٥٣١٧)

عن المجموعة الرسمية

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنح والجنابات المشكلة تحت رئاسة جناب المستر بوند وكيل المحكمة وبحضور حضرات يوسف شوقي بك والمستر ساتو قضاء وتوفيق نسيم افندي مساعد النيابة العمومية وراغب وهبه افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٨٦ سنة ٩٩ المقيدة بالجدول العمومي بنمرة ٣٢٧ سنة ٩٩ ومحمد عمر بك مدع بمحقوق مدنية

ضد

بجي محمد بجي عمره ١٩ سنة صناعته مزارع ومقيم بابو مناع بمركز دشنا بمديرية قنا حسين محمد بجي عمره ٢٥ سنة صناعته حزارع ومقيم بابو مناع بمركز دشنا بمديرية قنا وممين للمحاماه عنهما محمد عفيفي افندي بعد سماع التقرير المقدم من جناب المستر ساتو وطلبات النيابة العمومية والوكيل عن المدعي بالحق المدني واقوال المتهمين والمحامي عنهما وبعد الاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً النيابة العمومية اهتمت هذين المتهمين بضرب محمد عمر ضرباً نشأ عنه عجز عن الاشغال مدة سنة وثلاثين يوماً في ٢٤ اغسطس سنة ٩٨ بناحية نجع الساري

ومحكمة دشنا الجزئية حكمت بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ٩٨ طبقاً للمواد ٢١٩ و ٣٥٢ و ٤٩٩ عقوبات حضورياً أولاً برفض المسألة الفرعية

المرفوعة من وكيل المدعي المدني ثانياً بحبس كل من بجي محمد بجي وحسين محمد بجي مدة خمسة وأربعين يوماً نظير ما اسند اليهما والزمتهما بان يدفعوا الى المدعي بالحق المدني مبلغ خمسين جنياً مصرياً على سبيل التعويض مع المصاريف الخاصة بهذا المبلغ ومصاريف الجنيحة على وجه التضامن والتكافل وان لم يدفعوا طوعاً إداملاً بمقتضى نص المادة ٤٩ من قانون العقوبات المعدلة وأما باقي مصاريف مبلغ التعويض فعلى المدعي المدني خاصة ورفضت المحكمة ما غاير ذلك من الطلبات

وحيث ان هذا الحكم استأنفه المدعي المدني والنيابة العمومية والمحكوم عليهما ونيابة الاستئناف طلبت تشديد العقوبة

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢١ مارس سنة ٩٩ حضورياً بتكليف النيابة باستحضار المدعي المدني امامها في جلسة يوم ٤ ابريل سنة ٩٩ وأبقت الفصل في المصاريف

وبجلسة هذا اليوم حضر المدعي بالحق المدني وأخذت أقواله والنيابة العمومية صممت على طلبها الاول

عن المسألة الفرعية

من حيث ان المحكمة لكي تتور في الدعوى أصدرت قراراً تحضيرياً بتاريخ ٢١ مارس سنة ٩٩ قاضياً باستحضار المدعي بالحق المدني لسماع أقواله

وحيث انه بالجلسة عارضت النيابة والمحامي عن المتهمين في سماع أقوال المدعي بالحق المدني عند ما أرادت المحكمة تحليله اليمين وقال ان سماع أقواله انما يكون على سبيل الاستدلال ورفضت المحكمة هذا الطلب وحلفت المدعي بالحق المدني اليمين وسمعت أقواله بعد ذلك وذلك للأسباب الآتية قانوناً

من حيث ان المدعي بالحق المدني ما هو مدع الا في دعوى مدنية مضافة الى دعوى جنائية

وحيث ان القضاة لكي يتوروا ويقتنعوا لهم ان يحلفوا المدعي في دعوى مدنية اليمين المتممة

للتحقيق عملاً بالمادة ٢٢٣ من القانون المدني فبالاحري يجب ان يكون لهم هذا الحق في حالة ما اذا كانت قضية مدنية مضافة الى قضية جنائية كما ذكر آنفاً

وحيث ان القوانين المصرية الاحلية لم تنقل عن بعض القوانين الاوروبيه القواعد التي من مقتضاها جعل اشخاص كثيرين غير أهل لحلف اليمين لسبب قرابة أو فائدة الخ فتكون اذا القواعد التي تنص عن الشهود فيها يختص برد شهادتهم منحصرة في المادة ١٩٨ وما يليها من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي يحيل عليها قانون تحقيق الجنابات في المادتين ٧٣ - ٨٦ ولم يذكر قط في هذه المواد أن الحفي عليه الذي يدعي مدنياً لا يمكنه تأدية شهادة بعد حلف اليمين فتكون اذن شهادته بعد حلف اليمين ممكناً قبولها وليس على القضاة الا تقدير قيمتها

وحيث انه من صالح المحكوم عليه ان لا تؤخذ الشهادات التي تكون ضده الا بعد تحليل الشهود اليمين لكي توجد الضمانة الكافية في انهم لا يتحولون عن الحق خوفاً من معاقبتهم نظير الشهادة بالزور

عن الموضوع

من حيث ان المحكمة بعد سماعها أقوال المدعي بالحق المدني بصفة شاهد رأت من أقواله باضافتها الى أقوال الشهود الآخرين والتقرير الطبي وأحوال الدعوى انه ثابت ان المتهمين ضربا محمد عمر بك في يوم ٢٤ اغسطس سنة ٩٨ ضرباً استوجب معالجته مدة تزيد على عشرين يوماً وعقابهما ينطبق على المادة ٢١٩ عقوبات

وحيث ان المحكمة ترى ما يستوجب الرأفة بالمتهمين عملاً بالمادة ٣٥٢ عقوبات

وحيث ان المحكمة ترى تنزيل مبلغ التعويضات التي تطلبها المدعي بالحق المدني الى مبلغ ثمانين جنياً فيتين اذن الزامه بمصاريف الفرق بين هذا المبلغ والمبلغ المطلوب

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادتين ٢١٩ و ٣٥٢

المذكور نصهما في الحكم المستأنف
حكمت المحكمة حضورياً أولاً بحبس المتهمين
ثلاثة شهور وألزمتهما بدفع مبلغ ثمانين جنياً
مصرياً إلى المدعي بالحق المدني على سبيل التعويض
على المصاريف الخاصة بهذا المبلغ ومصاريف
الجنة وجمعت باقي مصاريف مبلغ التعويض
الغير المحكوم به للمدعي المدني عليه خاصة ورفضت
ما عدا ذلك من الطلبات

منشورات لجنة المراقبة القضائية

(٦)

تأجيل الدعاوي

قرار من لجنة المراقبة القضائية تاريخ
١٤ مايو سنة ١٩٠٠ بوجوب تأجيل
الدعاوي لتتمكن الخصوم من تقديم مستندات
تجعل الدعوى صالحة للحكم والتأجيل المذكور
يكون لميعاد كاف حتى اذا مضى حينئذ يحكم
قطعياً في الدعوى سواء قدمت تلك المستندات
أو لم تقدم

لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة
بعض القضايا المدنية أن فريقاً من المحاكم يحكم
برفض الدعوى بالحالة التي هي عليها اذا كانت
المستندات المقدمة من المدعي غير كافية لتأييد
دعواه

وحيث ان طريقة الحكم برفض الدعوى
بالحالة التي هي عليها تعارض مبدأ قوة الشيء
المحكوم به اذ أنها تجعل أمر الفصل في الدعوى
موكولاً لرأي القاضي فان شاء أصدر حكماً باتاً
فاصلاً للنزاع معيلاً لكل ذي حق حقه من
الخصوم وان شاء ترك باب النزاع لهم مفتوحاً
يطرقونه كلما أرادوا (راجع جزء ثالث نمرة
٤٦١ من شرح قانون المرافعات تأليف كوك
جزء ٨ نمرة ٣٠٩)

وحيث انه متى رفع نزاع الى المحكمة وكانت
مختصة بنظره فالواجب عليها الفصل فيه فصلاً

نهائياً بحسب ما يظهر لها من الادلة والبراهين
والادام النزاع بين الاخصام أنفسهم فيجددون
دعواهم مرة بعد أخرى بشأن موضوع واحد
لم يتغير سببه

وحيث انه لوصح القول بجواز رفض
الدعوى بالحالة التي هي عليها لصح القول أيضاً
بجواز الحكم على المدعي عليه بالحالة التي هي
عليها الدعوى على أن ذلك مخالف للقواعد
والاصول القانونية اذ لا يصح أبداً أن يكون
للمحكوم عليه الحق على الدوام في تجديد النظر
في الحكم الصادر عليه أمام المحكمة التي أصدرته
ومع ذلك قد يجوز للمحكمة أن ترى من
الضروري في أثناء سير الدعوى الحصول على
مستندات لازمة للفصل في القضية ففي هذه
الحالة متى كانت هذه المستندات تؤثر في الحكم
الذي تصدره فيسوغ لها أن تمنح الخصوم ميعاداً
لتقديمها بدون تقريط ولا إفراط فاذا لم يقدموها
في الميعاد المحدد فالمحكمة تحكم في الدعوى بصفة
قطعية

فلهذه الاسباب رأت اللجنة ضرورة استلفات
أنظار حضرات رؤساء وقضاة المحاكم الاهلية الى
ما تقدم

مصادرة الحشيش

قرار من نظارة الداخلية بخصوص تعديل المادة
الثانية من قرار ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ بشأن
مصادرة الحشيش واغلاق محلات القهواوي
المتعاطي فيها

نحن ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية
الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ القاضي بمنع
تعاطي وبيع الحشيش في المحلات العمومية

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية
بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ٩

مايو سنة ١٩٠٠ قررنا ما هو آت
(المادة الاولى)

عدلت المادة الثانية من قرار النظارة الصادر
في ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ المذكور آنفاً بالصفة
الآتية

كل من خالف النصوص السابقة يعاقب
بغرامة من ٢٥ قرشاً الى مائة قرش وبالحبس
من يوم الى سبعة أيام

ويجوز مراعاة الظروف المخففة للمعقوبة
وفي جميع الاحوال ينبغي ان ينص في الحكم
بمصادرة الحشيش المضبوط والادوات التي
استعملت في تعاطيه

واذا كانت الواقعة هي ترك الغير يتعاطى
الحشيش في المحل فيحكم دائماً باغلاق المحل
مدة شهر

ويحكم باغلاق المحل نهائياً متى كان قد سبق
الحكم مرتين في مثل هذه الواقعة مهما كان الزمن
الذي توفقت فيه الاحكام

أما في الحالتين الاخرين المنصوص عنهما في
المادة السابقة وهما بيع الحشيش وترك الغير يتعاطاه
فينص باغلاق المحل نهائياً بأول حكم يصدر
عن ذلك

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار بعد مضي شهر واحد من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية تحريراً بالقاهرة
في ٢٠ محرم سنة ١٣١٨ - ١٩ مايو سنة ١٩٠٠
(مصطفى فهمي)

أمر عال

بخصوص تعديل مواد في قانون الانتخاب
(نحن خديوي مصر)

بعد الاطلاع على القانون النظامي وعني قانون
الانتخاب الصادرين في أول مايو سنة ١٨٨٣
وحيث انه يقتضي استيفاء النصوص الواردة في
هذين القانونين عن الاعضاء الذين يصبحون غير
أهل لوجودهم في الجمعية العمومية وفي مجلس

شورى القوانين وفي مجالس المديريات
فبناءً على ما عرضه علينا ناظر الداخلية
وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي
مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوآت
(المادة الاولى)

عدلت المادة السادسة من قانون الانتخاب
كما يأتي

لا تدرج اسماء الآتي بيانهم في دوائر الانتخاب
أولاً - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن
أو بالنفي أو محرماتهم من حقوقهم الوطنية
أو بالإقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم
بسبب السرقة أو النصب أو الخيانة أو التزوير
أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة
ثانياً - الموزلون من وظائفهم الاميرية بمقتضى
أحكام قضائية لاحتلالهم الاموال الاميرية
أو لاستخدامهم سلطتهم لقضاء مصالحهم
الخصوصية اضراراً بالمنفعة العمومية أو لقبولهم
الرشوة أو لتعديدهم على الغير لمنع ممارسة
حقوقه السياسية
ثالثاً - المحكوم بإشهار أفلاسهم والمحجور عليهم
(المادة الثانية)

عدلت المادة الرابعة والاربعون من قانون
الانتخاب السالف ذكره كما يأتي كل طعن في صحة
الانتخاب يجب تقديمه من نظارة الداخلية أو من
صاحب الشأن في ظرف ثمانية أيام الى رئيس مجلس
شورى القوانين والجمعية العمومية ان كان العضو
منتخباً لآيهما والى المدير ان كان العضو منتخباً
لمجلس المديرية فاذا لم يظهر عدم الاهلية الا بعد
مضي الميعاد المذكور فلا يتبدى الميعاد الا من
تاريخ العلم بذلك وعلى الرئيس أو المدير بحسب
الاحوال ان يرسله في الثمانية أيام التالية الى
رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية
الآتي بيانهما وعليه أيضاً ان يجزى الهيئة بذلك
عند التامها

فالطعن في صحة انتخاب أحد الاعضاء لمجلس
شورى القوانين أو الجمعية العمومية يحال على محكمة
الاستئناف بالقاهرة لتحكم فيه بعد سماع أقوال

النيابة العمومية حكماً قطعياً بغير مصاريف
وأما الطعن في صحة انتخاب أحد الاعضاء
لمجلس المديريات فيحال على المحكمة الابتدائية
الكائن في دائرتها مجلس المديرية لتحكم فيه بعد
سماع أقوال النيابة العمومية حكماً قطعياً بغير
مصاريف

واذا طرأ على أحد الاعضاء أثناء نيابته
ما يوجب عدم اهليته فيسقط من العضوية بقوة
القانون ويأمر ناظر الداخلية بعد اطلاعه على
الحكم النهائي الصادر على العضو المذكور بإجراء
انتخاب جديد للمحل الحالي على حسب المدون
في المادة التاسعة والاربعين من القانون النظامي
(المادة الثالثة)

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا
صدر بالقاهرة في ١٣ صفر سنة ١٣١٨
(١١ يونيه سنة ١٩٠٠)

محكمة قنا الجزئية الاهلية

اعلان بيع

نشره أولى

انه في يوم الاحد ٢٩ يوليو سنة ١٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً بسراري المحكمة بقنا
سيصير الشروع في مبيع منزل كان ينسدر قنا
بحارة الحلوى داخل بوابه صغيره نمرة ٦٧ مباني
يبلغ مقاسه ٨٤ ذراع حده البحري منزل أحمد
حسن ولي والقبلي زقاق البوابه الغير نافذ وبابه
يفتح فيه ومن شرق محمد عبد القادر من قنا
وذلك البيع بناء على طلب أحمد محمد عباس
حسوبه من الناحية وبناء على حكم نزع الملكية
الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٦ يونيه سنة
١٩٠٠ في القضية المدنيه الجزئية نمرة ٥٤٥ سنة
١٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة قنا الجزئية في
١٨ يونيه سنة ١٩٠٠ نمرة ٣٢٥ القاضي بالترخيص
بييع القدر المذكور وفاء لسداد مبلغ جنهين
مصري وواحد وسبعين ملياً والمصاريف ولما

يستجد من المصاريف والتمن الاساسي الذي
ستبنى عليه المزايدة هو سعر الزراع الواحد خمسة
قروش صاغ وحكم نزع الملكية وبشروط البيع
موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من
يطلع عليهما - فعلى من يرغب المشتري الحضور
في الزمان والمكان المحددين من أجل ذلك
تحريراً بسراري المحكمة في أول يوليو سنة
١٩٠٠ و ٤ ربيع أول سنة ١٣١٨

باشكاتب محكمة قنا

امضا

محكمة هيا الجزئية بالزقازيق

اعلان بيع

نشره ثانية

بمجلسه المزادات العموميه التي ستعقد
بسراي المحكمة المذكوره بالزقازيق في يوم
٧ اغسطس سنة ١٩٠٠ الموافق ١١ ربيع آخر
سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً
سيصير الشروع في مبيع نصف فدان الآتي
بيانه المملوك الى الحرمه شلبايه بنت خطاب عمر
النكارية بناء على طلب شحابه شحاته الغمري
من القناتيات وبناء على حكم نزع الملكية الصادر
من هذه المحكمة بتاريخ ٢ اغسطس سنة ١٩٠٠ في
القضية نمرة ١٢٢١ سنة ١٩٠٠ المسجل بمحكمة
الزقازيق الابتدائية الاهليه في ٦ اغسطس سنة
١٩٠٠ نمرة ٥٣٨ وعلى القرار الصادر من هذه
المحكمة بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٠٠ القاضي بتحديد
اليوم المذكور للبيع وقام بمبلغ ١٢٥٥ قرش صاغ
١٢ فضة قيمة المحكوم به من هذه المحكمة وما
لحقه من المصاريف وسيكون الثمن الاساسي
الذي تبنى عليه المزايدة بمبلغ ألف واربعمائة قرش
صاغ خلاف المصاريف

أما شروط البيع فمدونة بحكم نزع الملكية
المودع بقلم الكتاب

بيان الاطيان المراد بيعه

نصف فدان ملك الحرمه شلبايه بنت خطاب

سيصير الشروع في مبيع العقار الآتي بيانه
قسماً واحداً

وهو قيمة خمسين في منزل كائن ببندر المنيا
بدرب المصاره تعادل اربعين ذراعاً على الشيوخ
في مائة ذراع وهذا المنزل مبني بالطوب الاخضر
حده القبلي والغربي محمد مذكور والبحوى علي
عزقلاني والشرقي الشارع وفيه الباب - والمنزل
المذكور ملك سعد محمد مسلم المراكبي ومقيم
بالمنيا

وهذا البيع بناء على طلب سليمان افندي
محفوظه من المنيا كما قضى بذلك حكم نزع الملكية
الصادر من محكمة المنيا الجزئية في ١٢ يونيه سنة
١٠٠٠ في قضية نمرة ٦٤٦ سنة ١٠٠٠ ومسجل
بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهلية في ١٧
يونيه سنة ١٠٠٠ نمرة ٣٢٤ القاضي بمبيع هذا
المنزل وفاء لمبلغ ١٢٥٣ قرشاً صاغاً

والمصاريف وما يستجد عليها ومحدد لاقتراح
المزايدة في هذا العقار مبلغ ١٤٤٧ قرشاً صاغاً

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل الموضحين أعلاه وله الاطلاع
على شروط البيع الموجودة بقلم كتاب المحكمة
وقت ما يريد
تحريراً بسراري المحكمة بالمنيا في يوم ٧ يوليه
سنة ١٠٠٠

كاتب أول المحكمة بالمنيا
امضا

اعلان

بيع بقره محجوزه بالمزاد العمومي

انه في يوم الثلاثاء الموافق ١٧ يوليه سنة
١٠٠٠ ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣١٨ الساعة ١١
افرنكي صباحاً والايام التالية له بسوق فاقوس
بمركزها شرقيه اذا اقتضت الحال سيصير الشروع
في مبيع بقره محجوزه بالمزاد العمومي تعلق من
يدعي علي مصطفى من عزبة ابراهيم بك خلوصي

محمد عبد القوي عطا الله
٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ بحوض البحر البحري ورثة
عوض الله هلال والقبلي ورثة
علي حسبو والغربي ورثة علي
هلال والشرقي أطيان الميري
٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ بحوض التسعه وبركة الحلبه
والبحري ورثة سيد الماحولي
والقبلي والشرقي والغربي ورثة
السيد الديب

١١٦ بحوض التسعه البحري السيد
الديب والشرقي والغربي ورثة
السيد الديب والقبلي جسر العموم
١ بحوض عرقوب الجمل بزمام ناحية
المنيا والشرقا البحري أطيان
عبد القوي عطا الله والقبلي محمد
عزام والغربي أبو العنين محسن
والشرقي أطيان حوض الزوده
بزمام الشوبك

١٢ ١٦ ٠٠

وذلك نفاذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٠٠٠ القاضي بنزع ملكية
المدعي عليهم من العقار المذكور وعلى
من يرغب المشتري الحضور في الزمان والمكان
الموضحين وله الاطلاع على شروط البيع وقت
ما يريد

تحريراً في ٥ يوليه سنة ١٠٠٠
كاتب محكمة العياط
امضا

محكمة المنيا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشرة أولى

انه في يوم الخميس الموافق ٩ اغسطس سنة
١٠٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات
بسراري المحكمة المشار اليها بالمنيا

عمر من ناحية النكاربه لمركز الزقازيق شرقيه
خراحي بحوض بريه بزمام ناحية القنايات التابعة
للمركز المذكور محدود من شرقي مسقي ومن
غربي طريق سلطاني ومن بحري ورثة محمد
القاضي ومن قبلي ورثة السابيس
فمن له رغبة للشراء عليه أن يحضر في الميعاد
المذكور

تحريراً بسراري المحكمة بالزقازيق في يوم
أول يوليه سنة ١٠٠٠

كاتب أول محكمة ههيا
امضا

محكمة العياط الجزئية

اعلان بيع

نشره أولى

في قضية البيع نمرة ١٤٢ سنة ١٠٠٠

انه في يوم الاربع ٢٩ اغسطس سنة ١٠٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً بسراري المحكمة الكائن
مركزها بسراري مديرية الحيزه سيصير الشروع
في مبيع العقار الآتي بيانه الكائن بناحيتي أبو
رجوان القبلي والمبنا والشرقا نفاذاً لسداد مبلغ ٣ جنيه
و ٧٠٠ مليم قية باقي الرسوم المطلوبة على قضية
نمرة ٣٨٦ حيزه سنة ٩٥ وهذا العقار تعلق
عبد القوي عطا الله ومحمد عطا الله و ابراهيم
عطا الله وسليمان عطا الله المقيمين بناحية أبو
رجوان القبلي والبيع بناء على طلب حضرة
كاتب محكمة العياط الجزئية بصفة مدير خزيتها
ومتخذ له محلاً مختاراً مركز المحكمة ويفتح
المزاد على مبلغ ١٢٠٠ قرشاً صاغاً والبيع قسماً
واحداً

بيان المقارنات

مس ط فدن نخله

٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ بحوض الجرن والماقوله البحري
عبد الله الصعيدي والقبلي عبدالله
محمد عطا الله والشرقي والغربي

اعلان

انه في يوم الخميس ١٩ يولييه سنة ٩٠٠
موافق ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٨٣ الساعة ١٢
افرنكي صباحاً الظهر بعزبة حمد محمد الادغم
يزمام ناحية فراشه شرقيه

سباع بطريق المزداد العمومي أربعة قناطير
قطن شعر ميت عفيفي تعلق حمد محمد الادغم
السابق توقيع الحجز عليهم بتاريخ ٩ أكتوبر
سنة ٩٩ بمعرفة أحد محضري محكمة قاقوس الجزئية
بناء على طلب الشيخ محمد حسين المغربي التاجر
بقاقوس تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة قاقوس
الجزئية بتاريخ ١٦ يولييه سنة ٩٩ وفاء لمطلوب
المدعي البالغ قدره ١٠١٣ قرش صاغ قيمة المحكوم
به والمصاريف خلاف رسم النشر وما يستجد
من المصاريف فمن له رغبة في المشتري عليه
الحضور في اليوم والساعة والحل الموضحين أعلاه
ومن يرسي عليه المزداد يدفع الثمن فوراً
وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً في ٢ يولييه سنة ٩٠٠
نائب باشمحرر محكمة قاقوس
امضا

اعلان

{ كتاب الاخبار السنوية في الحروب الصليبية }
بعون الله قد تم طبع هذا الكتاب وهو
قد أنشئ في اللغة العربية جامعاً لشتات تناول
الثمانية حروب صليبية من سنة ٤٩٠ هـ أي من
دخول الصليبيين سوريا واستيلائهم على بلاد
الشام لغاية سنة ٦٩٠ هـ أي لغاية اقراض الصليبيين
من سوريا وتوضيح أسباب الحروب ونتائجها
ونحريضات البابوات وتاريخ ملوك الاسلام
وحروبهم مع الصليبيين مثل السلطان صلاح
الدين الايوبي ومحاربه الملك الانكليز ريكاردوس
الملقب بقلب الاسد والملك العادل وابنه الكامل
والصالح نجم الدين ايوب وأسر لويس التاسع

يزمام كفر الحاج عمر بمركز قاقوس المذكور
وهذا البيع بناء على طلب حضرة عبد الرحمن
افندي حسين شديد التاجر بالقازيق سداداً
لمبلغ ٦٧٧ قرش صاغ وباريه ٢٠ قيمة الدين
والمصاريف المحكوم بها على من يدعي صالح
ابراهيم وعلى مصطفى وابراهيم علي على وجه
التضامن بالحكم الصادر من محكمة القازيق
الجزئية في ١٨ ابريل سنة ٩٠٠ وذلك خلاف
ما يستجد فكل من له رغبة في المشتري عليه ان
يحضر في اليوم والساعة المرقومين لاعطاء المزداد
ومن يرسي عليه يدفع الثمن فوراً وان تأخر
يعاد المزداد على ذمته ويكون ملزوماً بالفرق عملاً
بالقانون

باشمحرر محكمة القازيق
بدروس يوسف

اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهلية
عن مبيع منقولات محجوزه بالمزاد العلني
انه في يوم الاثنين ١٦ يولييه سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بشارع النصرية
تعلق كل من محمد بك العربي وعلي افندي
الشريف السابق توقيع الحجز عليهما بتاريخ
٢٧ مايو سنة ٩٩

بناء على طلب الخواجات انطونيوس ورزق
الله طرابلسي التجار بالحله الكبرى والمتخذين
لهما محلا مختاراً بمصر مكتبه حضرة ابراهيم
افندي جمال الحامي وهذا البيع تنفيذاً للحكم
الصادر من محكمة مصر الابتدائية الاهلية
بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ٩٩ فعلى كل من يرغب
الشراء ان يحضر في الزمان والمكان المعينين اعلان
ومن يرسي عليه المزداد يدفع الثمن فوراً والا
يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق ان نقص
ابراهيم جمال

ملك فرانسوا والسلطان الظاهر بيبرس والسلطان
قلاوون وهو كبير الحجم يحتوي على ٣٠٠ صحيفة
ونمته كما يأتي بخلاف أجرة البريد وهي فرشين صاغ

١٠ صاغ مغلف تغليفاً حسناً

١٢ « مجلد تجلید بیروتی جمیلا

١٥ « مجلد تجلید افرنکی مذهب

فمن أراد الحصول عليه فليسر قيمته لنا

بمنزلة نمرة ٧ بمطبعة المطبعة بقطرة الامير حسين

بمصر أو بمنزل سعادتلو اقدم عبد السلام باشا

المويلحي أو بمخبر المعلم حسن شداد بشارع محمد

علي . وبيع أيضاً بالمخلات الآتية

بالمطبعة العمومية الكائنة بشارع عبدالعزيز بمصر

بمكتبة الترقى الكائنة بشارع عبد العزيز بمصر

بدار البقالة المصرية بالعابسية

بمكان عبد السلام افندي الصبي البنان بالسكة

الجديدة

بمكان الاوسطى حسانين علي الشريف

كاتب

الترزي بالحمزاوي

سيد علي الحريري

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة
في عام ١٨٩٩ من مدينة وتجارية وجنائية
وتقضى وابرارم وتتضمن أيضاً الاوامر المالية
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
يرشد عن مواضع كل ذلك ونمن هذه المجموعة
مجلة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين
و ١٣٠ لطلابهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi

Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 24

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال المحاميان
اشتراكهما السنوي
٩٦ غرشاً و اغاناً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

(ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقررّة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٦٠

نقض و ابرام - ١٠ مارس سنة ٩٠٠

ساويرس جرجس العبادي - ضد - النيابة
(التزوير والاستعمال واتحاد القصد والعقوبة)
التزوير والاستعمال ولو أنهما مكوّنان
لجريمتين الا أنهما تعاقبان بعقوبة واحدة اذا
كانتا صادرتين عن واحد فأنهما في هذه الحالة
عبارة عن تنفيذ متتابع لتصميم جنائي
والاستعمال لم يكن الا تحقيق الغرض الذي قصده
فاعل التزوير

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت
رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور
حضرات باسيلي تادرس بك ومسيو دو هلس
ويوسف شوقي بك ومستر هاثون قضاء ومحمد
صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم
الاهلية ومحمد علي سعودي أفندي كاتب الجلسة
في الطعن المقدم من ساويرس جرجس
العباسي عمره ٢٨ سنة صناعته تاجر ومقيم
بأسيوط

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٣٩ سنة ٩٠٠

ومحكمة أسبوط الابتدائية الاهلية بصفة استئنافية
حكمت بتاريخ ١٤ يناير سنة ٩٠٠ عملاً بالمواد
الواردة بالحكم الابتدائي حضورياً بقبول
الاستئناف شكلاً وحكمت موضوعاً بتأييد
الحكم المستأنف بكامل أجزائه وألزم المستأنف
بالمصاريف وان لم يدفع يعامل بمقتضى المادة
٤٩ عقوبات

وفي يوم الثلاث ٢٣ يناير سنة ٩٠٠ تقرر
بقلم كتاب المحكمة المذكورة من المحكوم عليه
يرغبته النظر في هذا الحكم أمام محكمة النقض
والابرام بناء على المادة ٢٢٠ جبايات

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والمدعين
بالحق المدني وأقوال المحامي عن رافع النقض
والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً
أوجه النقض والابرام

أولاً - ان الحكم لم يحتو على بيان نصوص

المواد القانونية التي حكم بمقتضاها

ثانياً - ان الواقعة المسندة للمتهم لم تبين في
الحكم لان التزوير له صور كثيرة ولم يتوضح نوعه
ثالثاً - حكم على المتهم بعقوبة نظير التزوير
وبعقوبة أخرى نظير استعمال وهذا خطأ
واضح في تطبيق نص المادة ١٩٣ عقوبات التي
لا تعاقب المستعمل الا اذا كان غير مرتكب
التزوير

المقيدة بالجدول العمومي بنمرة ١١٧ سنة ٩٠٠
وأحمد سيد أحمد ممام واسماعيل سيد ممام
مدعين بحق مدني

وقائع الدعوى

النيابة العمومية أتمت هذا المتهم بأنه زور
كميالة بمبلغ ٩٢٠ غرش على أحمد سيد ممام
وأخيه اسماعيل سيد ممام بضمانة ابوزيد عبدالرحمن
واستعملها أمام المحكمة المدنية بأسبوط في أول
ديسمبر سنة ٩٦ وطلبت عقابه بالمادة ١٩٣
عقوبات نظير التزوير وبها فقرة ثانية منها نظير
تهمة الاستعمال

ودخل في الدعوى المدعيان بالحق المدني
وطلبا بلسان وكيلهما الحكم لهما بمبلغ ثلاثين
جنباً تعويضاً ومحكمة أسبوط الجزئية حكمت
بتاريخ ٤ دسمبر سنة ٩٩ عملاً بالمادتين ١٩٣
و ٣٥٢ عقوبات في غيبة أحمد سيد ممام أحد
المدعين بالحق المدني وفي حضور الباقيين بتغريم
المتهم بغرامة قدرها خمسون جنباً نظير تهمة
التزوير وخمسين جنباً أخرى تهمة الاستعمال
وألزمته بمبلغ عشرين جنباً تعويضاً للمدعين
بالحق المدني وألزمته أيضاً بالمصاريف وان لم
يدفع يعامل بالمادة ٤٠ عقوبات

والمحكوم عليه استأنف هذا الحكم والنيابة
العمومية والمدعون بالحق المدني طلبوا تأييده

رابعاً ان هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم الاستئنافي يوجد ضمن أعضائها انسان من حضرات القضاة قد نظرا القضية من قبل بصفة جنائية عند ما رفعت مباشرة من المدعي المدني وحيث ان الوجه الثالث من أوجه الطعن قانوني ويتمين قبوله لان قصد القانون من معاقبة فعل التزوير واستعمال الورقة المزورة هو أن من يستعمل ورقة مزورة مع علمه بتزويرها يعاقب بمقتضى المادة ١٩٣ ولو لم يكن هو الفاعل للتزوير وبالعكس يعاقب فاعل التزوير ولو لم يستعمل الورقة المزورة ولكن لا يترتب على ذلك وجوب معاقبة فاعل التزوير بمقتضى في حالة استعماله الورقة المزورة ذلك لان أس معاقبته مبني على أن من ارتكب تزويراً بقصد الحصول على منفعة من ارتكابه التزوير فيكون استعمال الورقة المزورة بواسطة من زورها ليس الا عبارة عن تميم قصده وهو الحصول على الفرض الذي من أجله ارتكب التزوير فيعتبر حينئذ فعل التزوير واستعماله في هذه الحالة تنفيذاً متابعاً لتصميم جنائي واحد صار تحضيره أولاً بفعل التزوير ثم تنفيذ ثانياً بواسطة الاستعمال وبناء عليه لا يحكم على مرتكب التزوير في هذه القضية الا بعقوبة واحدة اذ لا يعتبر الاستعمال جنحة مستقلة عن فعل التزوير الا اذا نسب الى شخص آخر خلاف فاعل التزوير

وحيث انه بناء على ما ذكر تكون محكمة ثاني درجة قد أخطأت في تطبيق القانون ويتمين نقض الحكم المطعون فيه والحكم على المتهم بعقوبة واحدة على مقتضى المادة ١٩٣ عقوبات لتجاربه على تزوير كميالة بمبلغ ٥٩٢٠ غرش اضراً بسيد احمد همام واسماعيل سيد همام بان وضع أختاماً مزورة على الكميالة المذكورة أسندتها للمزور ضدها وتجاربه على استعمال الكميالة المزورة المذكورة أمام المحكمة المدنية بـسيوط في أول ديسمبر سنة ٩٦ ولم تمتد مدة الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحق

في اقامة الدعوى العمومية

وحيث انه مع نقض الحكم المذكور بناء على الوجه الثالث من أوجه النقض والابرام لا لزوم للبحث في باقي الواجه

وحيث ان نص المواد ١٩٣ و ٣٥٢ فقرة ١ فقرة سادسة عقوبات و ٢٢٠ و ٢٢٢ جنابات هو (الاولى) كل شخص ارتكب تزويراً في محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمال ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس من ستة الى ثلاث سنين

(الثانية) واذا كان الفعل من الجنب المستحقة للتأديب لا يحكم بأزيد من الحد الأدنى المقرر لتلك العقوبة بالقانون ويجوز أيضاً الحكم بعقوبة أقل من الحد المذكور وهو الحبس أو مجرد الغرامة الخ .

(الثالثة) يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العمومي والمحكوم عليه والمسؤول عن حقوق المدنية والمدعي بها فيما يختص بحقوقهما فقط أن يطعن في الاحكام الصادرة في ثاني درجة سواء كانت من المحاكم الابتدائية في مواد الجنب أو من محكمة الاستئناف في مواد الجنابات أو الجنب ويقدم طعنه الى محكمة الاستئناف المذكورة منعقدة بهيئة محكمة نقض و ابرام كما تدون في المادة الحادية والعشرين من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

ولا يجوز هذا الطعن الا في الاحوال الثلاثة الآتية

أولاً - اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثانية في الحكم

ثانياً - اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص

القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم

ثالثاً - اذا وجد وجه من الواجه المهمة

لبطلان الاجراءات أو الحكم

الرابعة - تحكم المحكمة السابق ذكرها في

الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة

العمومية وأقوال الاخصام أو وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الاولى المينة في المادة ٢٢٠ وأما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية أخرى اذا كان قد سبق الحكم فيها نهائياً من إحدى المحاكم الابتدائية والا فتحيلها على محكمة الاستئناف فتحكم فيها حكماً جديداً بهيئة غير الهيئة الاولى واذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والابرام في القضية عنها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة في أصل الدعوى حكماً نهائياً

فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المادة ٤٩ عقوبات

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرام وألغت الحكم المطعون فيه من جهة العقوبة والزام ساويرس جرجس العباسي بغرامة خمسين جنياً فقط عن تهمة التزوير والاستعمال واضافة المصاريف على طرف الحكومة

٦١

استئناف مصر - ٨ فبراير سنة ٩٠٠

النيابة - ضد - ابراهيم احمد العسكري

(التزوير وفي الاستعمال وفي العقوبة على كل منهما)

التزوير والاستعمال جريمتان منفصلتان عن

بعضهما وتستحق كل واحدة منهما العقوبة على

حدثها وسواء في ذلك وقعت هاتان الجريمتان من

شخص واحد او من عدة أشخاص ولو كانوا

هم المزورون

وهذا الحكم يناقضه الحكم الصادر من محكمة

النقض المنشور قبله

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنب والجنابات

المشكلة تحت رئاسة حضرة احمد عفيفي بك

وبحضور حضرات مستر هالتون ومستر رويلد

قضاء وعلي أبو الفتوح افندي وكيل نيابة ومحمد

أبو النور افندي كاتب جلسه

اصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٩٩٤ سنة ٩٩ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٢٤١٥ سنة ٩٩ ضد

ابراهيم احمد العسكري عمره ٤٠ سنة فلاح ومقيم بناحية أبو الشقوق
سيد احمد العسكري عمره ٣٠ سنة فلاح ومقيم بناحية أبو الشقوق

بعد سماع التقرير المقدم من جناب المستر رويل وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهمين والمحامي عن الاول والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان النيابة العمومية اتهمت هذين المتهمين وطلبت عقابهما طبقاً للمادة ١٩٣ عقوبات نظراً لتجاربهما على تزوير وصل على مصطفى احمد تاريخه ١٦ رمضان سنة ١٦١٣ بمبلغ ١٤٠٠ قرش صاغ واستعمال الوصل المزور أيضاً بتقديمه للمحكمة المدنية في جلسة ٢٧ مارس سنة ٩٩ وذلك بواسطة اصطناع ختم باسم مصطفى احمد والتوقيع به على الوصل المزور والمحضر في ٣١ مايو سنة ٩٩ وحيث ان محكمة قاقوس الجزئية حكمت بتاريخ ٤٨ نوفمبر سنة ٩٩ عملاً بالمواد ١٩٣ و ٣٥٢ و ٤٩ عقوبات حضورياً بحبس ابراهيم العسكري والسيد احمد العسكري ثلاثة شهور والزمتهم بالمصاريف وان لم يدفعها غوماً بمقتضى المادة ٤٩ عقوبات

وحيث ان هذا الحكم استأنفته نيابة المحكمة المذكورة وكذا المحكوم عليهما نيابة الاستئناف طلبت الحكم عليهما بالمادة ١٩٣ عقوبات مكررة نظير تهمة التزوير والاستعمال

وحيث انه يتبين من أوراق الدعوى ان النيابة اتهمت كلا المتهمين بتهمة احدى تزوير وصل على مصطفى افندي احمد تاريخه ١٦ رمضان سنة ٣١٦ بمبلغ ٤٠٠ قرش صاغ وذلك بواسطة اصطناع ختم باسم مصطفى احمد والتوقيع به على

الوصل المزور بتقديمه للمحكمة المدنية في جلسة يوم ٢٧ مارس سنة ٩٩ وطلبت النيابة العمومية معاقبة المتهمين طبقاً لنصوص المادة (١٩٣) عقوبات المشتملة على تعريف الجريمتين تعريفاً مبرزاً وحيث ان محكمة قاقوس الجزئية بحكمها الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ٩٩ حكمت بمقوبة واحدة وهي ثلاثة شهور حبس على كلا المتهمين عملاً بالمادتين ١٩٣ و ٣٥٢ عقوبات

وحيث ان النيابة العمومية استأنفت ذلك الحكم وطلبت معاقبة المتهمين عن جرعة الاستعمال أيضاً لدعوى ان محكمة أول درجه اغفلتها ولم تقض بشأنها

وحيث انه يتضح حقيقة من اسباب الحكم المستأنف ان ذلك لم يلتفت الا الى فعل التزوير ولم يماقب سواء ويظهر ذلك جلياً من الحثية الآتي ذكرها

وحيث ان تهمة التزوير نابتة عليهما من شهادة الشهود والتحقيقات بادية الذكر وعقابهما ينطبق على المادة ١٩٣ عقوبات

وحيث فيما يختص بفصل الواقعتين المسندتين الى المتهمين وجعلهما جنحتين متمتزة احدهما عن الاخرى أي جنحة تزوير وجنحة استعمال تزوير فان حكم القانون المصري في هذه المسألة جاء موافقاً لاغلب القوانين الاجنبية وبسوء خاص القانون الفرنسي فقد فصل بين فعل الاستعمال الذي هو في الحقيقة فعل ثانوي وبين فعل التزوير وهو الفعل الاصلي رغماً عن كون الفعلين من وقائع جريمة واحدة وفرض لكل منهما عقوبة قائمة بذاتها ولو انها متشابهة في الحالين صفة ومدة أما كون القانون المصري ادخل الفعلين في مادة واحدة ثم فرض عقوبة واحدة في الحالين فذلك لا يفيد انها تتوقع وحدها سواء حصل ارتكاب فعل واحد او كلا الفعلين بل يجب تفسير نص المادة بان العقوبة تتوقع على كل من الفعلين على حدة أي ان كلا من الفعلين يعاقب على حدة

وحيث انه بقي الآن الفصل فيما اذا كان كل من الفعلين ثابتاً في هذه الدعوى وحيث ان ادانة المتهمين بتهمة التزوير ثابتة ثبوتاً تاماً اذ اتضح من التحقيقات ان الوصل مزور فعلاً وذلك بواسطة الختم المبصوم عليه الذي انكره المجنى عليه وعمد الى انكاره كلا المتهمين بعد ان قدمه احدهما في جلسة مدنية أما انكار كل من المتهمين واعزانه معرفته بالوصل كل منهما الى الآخر فذلك لا يبرئ ايها من تبعة اصطناع الوصل والختم المبصوم عليه حيث اتضح من الأوراق ان ذلك الانكار لم يكن الا حيلة التجأ اليها كل منهما حين رأى اقتضاح الامر أملاً ان ينجو من عاقبة جريمته

وحيث ان تهمة الاستعمال أيضاً ثابتة من محاضر الجلسات المدنية الموجودة في الدوسيه التي أثبتت ان تقديم الوصل حصل من يد المتهم الثاني اذ كان حاضراً عن نفسه وعن أخيه المتهم الاول وان القصد من تقديم الوصل كان دفع دعوى المجنى عليه وأثبت حصوله على بعض المبلغ المطالب به المتهمين اما عدم حضور المتهم الاول تلك الجلسات رغماً عن تكرار استدعائه بها وانكاره معرفة شيء من الوصل وادعائه بعدم تمسكه به وكذلك قول المتهم الثاني بانه لم يعلم بعدم صحة الوصل فهي اعذار باطلة لا يمكن الالتفات اليها ولا قبولها عقلاً نظراً لروابط الاخوة والاشتراك في العمل الذي ثبت وجودها بين المتهمين من نفس اعترافهما

وحيث انه بناء على ما تقدم ترى محكمة الاستئناف وجوب تأييد العقوبة المحكوم بها في الحكم المستأنف عن تهمة التزوير وتعديله بالنسبة لتهمة الاستعمال وحبس كلا المتهمين مدة سنة عن هذه المادة

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادتين ١٩٣ و ٣٥٢ فقرة سادسة عقوبات الوارد نصهما بالحكم المستأنف وبعد رؤية المادة ٢٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات أيضاً

حكمت المحكمة حضورياً بتأييد الحكم المستأنف بالنظر لتهمة التزوير وبتمديله بالنسبة لتهمة الاستعمال والحكم على كل من المتهمين بنظر تهمة الاستعمال بالحبس مدة سنة ويخصم لهما الحبس الاحتياطي وألزم المحكمة عليهما بالمصاريف وان لم يدفعاً يعاملا بالمادة ٤٩ عقوبات

﴿ ٦٢ ﴾

استئناف مصر - ٨ فبراير سنة ١٩٠٠
فلتس أفندي نخله - ضد - السيد اسماعيل
أفندي علي خشبه

(التعميدات وسببها الصحيح)

التمهيد المبني على غير سبب صحيح هو باطل مثل ما اذا تمهيد شخص لا خير بعدم دخوله في مزاد كما ان هذا التمهيد لا يدخل تحت نص المادة ٣١٨ عقوبات التي نصت على تعطيل المزايدات

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبمحضور حضرات مسيو دوهلس والمستر هالتون قضاة ومحمد أفندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية فلتس أفندي نخله المقيم بمنفلوط مديرية أسيوط الحاضر عنه بالجلسة حضرة عازر أفندي حبشي الافوكاتو المقيده بالجدول العمومي في سنة ٩٩ نمرة ١٦٤ مستأنف

ضد

السيد اسماعيل أفندي علي خشبه المقيم ببندر أسيوط الحاضر عنه بالجلسة حضرة جبرائيل بك كحيل الافوكاتو مستأنف عليه

من حيث أن اسماعيل أفندي علي خشبه حرر سنداً في يوم ١٥ مارس سنة ٨٩٨ الى فلتس أفندي نخله بمبلغ ٢٤٣٥٠ قرش صاغ يدفع ببندر أسيوط وذكر في السند أن القيمة وصلت خفداً مع أن السبب الحقيقي للدين هو تواعد

فلتس أفندي بعدم الدخول في المزايدة العمومية لبيع اراضي مصلحة الدومين المسماة بزراعة أم القصور بتفتيش بني رافع وحيث أن الحكم المستأنف حكم بناء على تداعي اسماعيل أفندي علي خشبه بتاريخ ٥ فبراير سنة ٨٩٩ بإلغاء السند المحرر منه لانه مبني على سبب غير صحيح ولم يحجزه القانون ورفض المسئلة المرفوعة من فلتس أفندي نخله المتحصرة في طلب دفع قيمة السند

وحيث أن طلب الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً وقد تعين الحكم برفضه موضوعاً

وحيث أن التعدي على حرية المزايدات العمومية وأن كان لا يعاقب عليها بالمادة ٣١٨ عقوبات الا اذا حصل تهديدات أو اكراه أو ضرب ولكن العقود المؤسسة على سبب غير صحيح لا تكون محل لجنايه أو جنحة وغايه ما هناك فانه اذا نشأتها ضرر لمتعديها فسيبها غير جائز قانوناً ويتعين الحكم بالتعويض لاصلاح الضرر

وحيث أن امتناع اي شخص باختياره عن المزايدة العمومية في بيع ملك ارضاء لصاحب له لا يعد فعلاً غير جائز قانوناً لاعتقابه عليه وأن كل اتفاق يحصل للتخلص من المزايدة وعلو الثمن نظير الاوهام ومساوماتها بمبلغ معلوم فهو اتفاق لا يصح به القانون ومبني على سبب غير صحيح ونكون طريقته تؤدي الى اغتناء شخص اضراراً بحقوق الغير الامر المعاقب عليه قانوناً وحيث انه خلافاً لما ذكر فان البائع يخسر

خسارة حقيقية لان تخفيض عدد المزايدين في البيع ولو بواحد مما يقلل ثمن العقار المباع وهو ثمن كان يرتكن عليه البائع حيث أنه يعين الثمن التجاري للعقار الذي لا يشتمل فقط القيمة الحقيقية بل القيمة الخصوصية التي تنشأ من حرية مزاحمة القوة في المزاد وأن ما يبرهن على منع علو الثمن ما حصل من اسماعيل أفندي علي خشبه وعرضه مبلغ ٢٤٣٥٠ قرش صاغ الى المستأنف لكي لا يشاركه في المزاد

وحيث انه لا يمكن تمثيل الحالة الواضحة في هذه الدعوى بالحالة التي فيها شخصان متفقان على مشتري شيء في المزاد العمومي لان الشركة أمر صرح به القانون في مشتري العقارات أو أي شيء يجوز الاتجار فيه وأن البائع لا يمكنه الطعن في مثل هذه الشركة لانه يمكنه القيام بنفس هذا العمل ويبيع بالشرك مع جاره الاطيان المتوسطة مع أطيان هذا الاخير الحيدة

وحيث أن الشركة المدعي بها في هذه الدعوى لا محل لها لانه لم يحصل بينهما قسمة الارض التي رسي المزاد عليها وانه اذا اعتبر أن قيمة الدين ناشئة عن عمل مشترك بين الدائن والمدين فهو مخالف لقواعد الدعوى وأن اتفاق الخصوم في تحرير السند كان على فائدة حقيقية تعود عليهما وان قصدهما للبلوغ على هذه الفائدة هو انسحاب احد الطرفين من المزايدة في البيع حتى يتيسر للآخر أخذ العقار الامر الذي يزيد في أهمية الفشل وحيث أنه لو اعطى بوجه عمومي لمثل هذه الاتفاقات القوة القانونية فيكون ملجأ لكل شخص ظاهره الغناء الحق في اجراء ارباح غير مصرح بها وذلك بتوجهه لكل شخص يفوى مشتري شيء في المزاد وتفهمه بمزاحته له حتى ولو لم يكن له قصد في الشراء

وحيث انه بالنسبة للضرر الذي يعود على البائع فلا فائدة في القول بان مصلحة الدومين التي هي البائعة لم تضع الثمن الاساسي الا بقيمة يظهر لها انها مقبولة وأقل ما يمكن بيع العقار به ولذلك تلتنجى الى المزايدات العمومية لعلو

وحيث أن مصلحة الدومين هي من مصالح الحكومة ومؤسسة على قانون لبيع عقاراتها في المزاد العمومي واذن فكل اتفاق مصدره بخس الاثمان وهدم كل ضمان قرره قانونها لحفظ نظام سير تصفية اراضيها المخصصة لوفاء الدين العمومي يكون لاغياً

وحيث أن المادة ٩٤ مدني تقضى بان كل تعهد ليس له سبب صحيح لا يجب ابطاله فقط وانما يعتبر كأنه لم يكن وان كل شخص له صالح فيه يمكنه التمسك بعدم وجوده

وحيث أن الاسباب المذكورة كافية لرفض الدعوى الفرعية المقدمة من المستأنف المنحصرة في طلب الحكم على اسماعيل أفندي علي خشبه بدفع مبالغ ٢٤٣٥٠ قرش صاغ قيمة السند

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف بالمصاريف ورفضت باقي الطلبات

أمر عال

النظام الجديد

لمراقبة البوليس للمحكوم عليهم

بتمديد الطريقة المتبعة في ملاحظة البوليس نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على الكتاب الثالث من الامر العالي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ الخاص بالمشردين

وبالنظر لازوم منع المضار التي أظهرتها التجارب في السير على الطريقة المتبعة الآن في ملاحظة البوليس

وبالنظر لضرورة تعديل طريقة هذه الملاحظة بمجمل أحكامها قاصرة على مالا يفيد حرية الانسان الا فيما يكون لازماً كإفلالا لامن العام وبناء على ما عرضه علينا كل من ناظر الحفانية

والداخلية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) بعد استيفاء الشخص المجمعول تحت ملاحظة البوليس مدة عقوبته الاصلية يحال الى بوليس الجهة التي كان مسجوناً فيها ويجب عليه أن يعلم البوليس عن المحل الذي يريد تعيينه

لاقامته فان لم يفعل ذلك يعين له محل الاقامة بأمر من نظارة الداخلية

(المادة الثانية) يجوز للحكومة أن تمنع المحكوم عليه من الاقامة في المديرية او المحافظة التي ارتكب فيها الجناية وفي المدن التي يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف

(المادة الثالثة) كل شخص حكم عليه بملاحظة البوليس يصير توصيله أو يدعي للذهاب في ميعاد محدد الى بوليس الجهة التي يجب أن يقيم فيها فاذا هرب في أثناء السفر أو لم يذهب الى البوليس في الميعاد المحدد في تذكرة المرور يجازي بالعقوبات المقررة في المادة (٥٥) من قانون العقوبات

وبعد استيفاء العقوبة يرسل الى بوليس المركز الذي كان يجب أن يذهب اليه

(المادة الرابعة) لا يجوز للمحكوم عليه بالملاحظة أن يغير محل اقامته قبل أن يعين للبوليس الجهة التي يريد ان يقيم فيها ويجوز للبوليس أن يمنعه عن تغيير محل الاقامة اذا لم يكن مضي ستة أشهر على وجوده في محل اقامته السابق وفي حالة تغيير محل الاقامة يكون المحكوم عليه ملزماً بنفقات ومصاريف سفره للشخصية

(المادة الخامسة) يسلم البوليس للشخص المجمعول تحت الملاحظة تذكرة اقامة ويجب على الشخص حفظها معه دائماً وهذه التذكرة يتوضح فيها كل تغيير محل اقامته وتدون فيها الاحكام الآتي بيانها وعلى الشخص المجمعول تحت الملاحظة أن يتبعها وهي

أولاً ينبغي حضوره الى البوليس (المركز في المديرية والقسم في المدن) في الساعات والايام التي تعين له في تذكرة الاقامة ولا يجوز تكليفه بذلك أكثر من أربع مرات في الشهر اذا كانت اقامته في بندر المركز أو المديرية او المحافظة ولا أكثر من مرة واحدة في الشهر اذا كانت اقامته في جهة أخرى

ثانياً لا يجوز أن يبارح حدود الجهة الموضوع فيها تحت الملاحظة بدون تصريح من البوليس انما اذا كانت الناحية المقيم فيها تقل دائرتها

عن خمسة آلاف متر من كل جهة ابتداء من مركز المديرية او المحافظة او بيت العمدة فيجوز له أن يتجاوزها للتواحي المجاورة لها بقدر المسافة المتممة للخمسة آلاف متر ثالثاً ان تقدم تذكرة لاقامة البوليس عند طلبها منه

رابعاً عدم تغيير محل سكنه في نفس الجهة بدون ان يعلم البوليس بذلك سلفاً

خامساً العودة لمحل سكنه بعد غروب الشمس بساعتين وعدم خروجه منه قبل الفجر انما يسوغ للمدير أو المحافظ اعفاء أي شخص من هذا الشرط اذا كان مقتعاً بأن المهنة أو الخدمة التي يتعاملها تضطره للبقاء خارج بيته ليسلا ويجب أن يذكر ذلك في تذكرة الاقامة ويجوز للمدير أو المحافظ ابطال هذا الاعفاء متى أصبحت حالة الشخص لا تضطره الى ذلك أو كان مشتبهاً في سلوكه

(المادة السادسة) شروط الملاحظة المينة في المادة السابقة يعمل بها في مدينتي اسكندرية ومصر مع التعديل الآتي بيانه

أولاً ان الحدود التي لا يجوز للمجمعول تحت الملاحظة أن يتجاوزها بدون تصريح للبوليس هي حدود المدينة نفسها أما القواعد المقررة في المادة الرابعة من هذا الامر بشأن تغيير محل الاقامة فيجب اتباعها في حالة نقل الاقامة من قسم الى قسم آخر

ثانياً في هاتين المدينتين يكون عدد مواعيد الحضور للاقسام بالنسبة للاشخاص المشردين المجمعولين تحت الملاحظة بحسب ما يترأى للبوليس (المادة السابعة) من يخالف الاحكام المدونة في المواد ٤ و ٥ من أمرنا هذا يعاقب بمقتضى المادة ٥٥ من قانون العقوبات

(المادة الثامنة) يحمل في كل قسم من أقسام البوليس دفترين فيه أسماء الاشخاص الموضوعين تحت الملاحظة ومقيمين في المركز والايام والساعات الواجب عليهم الحضور فيها للبوليس

وكذلك الاحكام المفروضة عليهم ويذكر فيها أيضاً كل تغيير لحل الإقامة

(المادة التاسعة) الاشخاص الذين قضوا نصف مدة الملاحظة المقررة في الحكم الصادر عليهم يسوع اعفاؤهم من باقي مدة الملاحظة تحت شرط

(المادة العاشرة) يمنح هذا الاعفاء الاشخاص المجمولين تحت الملاحظة الذين يكونون استحقاقه بحسن سلوكهم والا ينتج عن عدم ملاحظتهم ضرر بالامن العام وهذا الاعفاء يكون بأمر نظارة الداخلية بناء على طلب محافظ أو مدير الجهة المقيم فيها الشخص المجمول تحت الملاحظة (المادة الحادية عشرة) اذا أعفى شخص من ملاحظة البوليس تحت شرط وحكم عليه بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس الجنائية أو جنحة ارتكبها قبل انتهاء مدة الملاحظة الأصلية المحكوم عليه بها يعاد تحت الملاحظة لاستكمال المدة التي كان أعفى منها انما اذا حكم عليه أيضاً بالملاحظة مرة أخرى فيجب عند الاقتضاء أن تنخفض مجموع المدينين معاً الى خمس سنين

(المادة الثانية عشرة) كل قرار يصدر بالاعفاء من الملاحظة تحت شرط يبلغ عنه النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية في ظرف ثلاثة أيام

(المادة الثالثة عشرة) المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من الامر الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ المختص بالتشردين تعتبر لاغية

(المادة الرابعة عشرة) جميع الاشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس بمقتضى أحكام صادرة عليهم قبل العمل بموجب أمرنا هذا تسري عليهم أحكام هذا الامر

(المادة الخامسة عشرة) يعمل بمقتضى أمرنا هذا بعد خمسة أيام من نشره في الجريدة الرسمية (المادة السادسة عشرة) على كل من ناظري الحفائية والداخلية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بالاسكندرية في ٢ ربيع الاول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠)

المحاماة

لاندري بمن يتدي في تقيظ كتاب المحاماة باجتهاد مؤلفه وهمة ورغبته الحقيقية في نفع بني وطنه ام بما اشتمل عليه كتابه هذا الاخير من الفوائد التي كان القضاء والادارة والتاريخ في أشد الحاجة اليها فان سعادة المؤلف الفاضل أحمد فتحي بك زغلول رئيس محكمة مصر الأهلية نابغة بين رجال العمل المصريين يضحي أوقات اجازاته من غناء الوظيفة في غناء لا يقل عنها شدة وهو غناء البحث والتقيب عن الفوائد العلمية اللازمة للبلاد سواء كانت في كتب الغربيين فيترجمها او في سجلات ومكاتب مصر فنقلها وينشرها مؤلفة على احسن أسلوب وكتاب المحاماة هذا قد جمع فيه بين الامرين فاخذ عن الغربيين تاريخ المحاماة العام في كل امة وآدابها واحكامها وحقوقها واجباتها وأخذ عن السجلات والمحفوظات المصرية القديمة تاريخ القضاء والادارة المصري القديم من عهد حكم المغفور له محمد علي باشا الى عهد النظام الجديد وكيف كانت حالة المحاماة من ذلك العهد الى الآن وبرز كل ذلك مؤلفاً احسن تأليف موزجاً بأفكاره السديدة بحيث جعل هذا الكتاب على ضيق باب موضوعه ٦٥٠ صفحة وذلك دليل واضح على انه اوفى الغرض اكمل ايفاء

فنشكر حضرته بلسان العلم والادب ونحت رجال القضاء والمحاماة على الانتفاع بكتابه هذا ونرجوه ان لا يفتر عن انحاء بلاده بامثال هذه المؤلفات النفيسة كما سنحت له الفرصة

اعلان

مكتب حضرة عمود بك حمدي الافوكاتو بالقازيق انه في يوم الاحد ٢٢ يولييه سنة ١٩٠٠

٢٥ ربيع أول سنة ١٣١٨ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بنقطة شوادير الفسيخ بقسم الاشارة بالقازيق والايام التالية له ان اقتضى الحال ذلك سيبيع بطريق المزاد العمومي صندوق خشب ونخشيبه خشب مركبه من مرابن وسدد قائمه على قطعة ارض بقسم الاشارة وتلك الاشياء تعلق محمد منخد الفسخاني بالقازيق السابق حجزها بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ٩٩ بناء على طلب حضرة امين بك الشمسي التاجر بالقازيق ونفاذاً للحكم الصادر من محكمة القازيق الجزئية بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ٩٩ و ٦ مارس سنة ٩٠٠ فعلى من يرغب المشتري يحضر في الميعاد المذكور ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق حسب القانون

محرراً في ٢٨ يولييه سنة ١٩٠٠

باشمخضر محكمة

القازيق الاهلية

امضا

اعلان

عن مبيع نحاس ودره شامي

انه في يوم السبت ٢٨ يولييه سنة ١٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بنقطة طحانوب قليوبيه سيبيع بالمزاد العمومي اولاً طشت غسيل نحاس وحله نحاس ومجن نحاس وزنهم تسعة وعشرين رطل وثانياً اردبادره شامي السابق توقيع الحجز عليهم بناء على طلب الشيخ محمد رزق من ذوي الاملاك من كفر طحنا ومتخذ بتندر بنها مكتب وكيله حضرة ابراهيم افندي الزرقاني الحامي وذلك الحجز بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ٩٠٠ بمعرفة محمود افندي علي المحضر وهذه الاشياء تعلق عماره بركات المزارع من طحانوب قليوبيه نفاذاً للحكم الصادر من محكمة بنها الجزئية بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٩٩ ومعلن في ٧ يولييه سنة ١٩٠٠

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره ثالثه

انه في يوم الخميس ٣٠ اغسطس سنة ٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً بمركز المحكمة الكائنة
بقصورة باغوص بقسم شبرا

سيبيع بيع حصه قدها عشرة قراريط
شائعة في منزل كان بحارة قشاور ببولاق محدوده
بحدود أربعة البحري ملك الست السودانية والقبطي
ملك علي العبد والشرقي حارة قشاور وفيها الباب
والغربي منزل سيد بلال ويحتوي على ثلاثة ادوار
وهذا البيع هو بناء على طلب ديوان الاوقاف
ضد الحرمة نيابة بنت ابراهيم حجاج زوجة
المرحوم احمد احمد الشامي المقيمة بمحلة بولاق
بحارة ربع الجلادين وهي المالكة للحصة
المذكورة وسيكون الثمن لاقتناح المزايدة مبلغ
اربعة آلاف قرش صاغ والمصاريف المبينة بالشروط
المبينة في الحكم الصادر بتاريخ ١٩ ابريل سنة
٩٠٠ بنزع الملكية وبالاذاذ المسجل بمحكمة
مصر في ٢٨ يناير سنة ٩٠٠ نمرة ٥٢

فن يرغب الشراء فليحضر في اليوم والساعة
المذكورين لقبول المزايدة منه بالطريقة القانونية
تحريراً في يوم الاربع ١١ يولييه سنة ٩٠٠
كاتب المحكمة

امضا

اعلان

محكمة مصر الابتدائية الالهية

عن مبيع مواشي محجوزه بالمزاد العام
انه في يوم السبت ٢٨ يولييه سنة ١٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً بسوق دلخا
سيبيع بالمزاد العام مواشي تعلق حسن علي
جاد الرب سابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٢٩
مايو سنة ٩٠٠ بناء على طلب الشيخ حسن
فداوي القاطن بدلجا المنخذ له محلا بمصر مكتب

تحريراً بطهطا في ١١ يولييه سنة ٩٠٠ و ١٤
ربيع اول سنة ٣١٨

كاتب اول المحكمة

محمد ابراهيم

اعلان

من قلم محضرين محكمة اسنا الجزئية الالهية
في يوم السبت ٢٨ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة
١٢ افرنكي الظهر بسوق بندر أسنا
سيباع بطريق المزاد العمومي بقره سوده
بها بياض اذنها اليسرى مشرومه بقرون صغيره
سن ١٠ تقريباً وبقره حمرة دومي بقرون صغيره
سن ٧ تقريباً وعجل بقر اسود بقرون خيارى
سن ٧ تقريباً وعجل بقر احمر دومي بقرون
خيارى به سواد بوجهه سن ٨ تقريباً وبقره
حمرة دومي بقرون كبيره سن ٨ وحماره زرقه
قوطي مرتفعة سن ٧ تقريباً وحماره خضره
ترابي مرتفعه سن ٣ تقريباً تعلق حامد اسماعيل
عوض الله من الدبر السابق توقيع الحجز عليهم
بتاريخ ٧ يونيه سنة ٩٠٠

بناء على طلب الخواجا فارس عبد السيد
التاجر باسنا تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه من هذه
المحكمة بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ٩٩ واعلن له
بتاريخ ٢٢ اغسطس سنة ٩٩ وفاء لمبلغ ٢٩٥٢
قرش صاغ

فن له رغبة في المشتري عليه أن يحضر في
أزمان والمكان المحددين اعلاه ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً وأن تأخر يعامل حسب
القانون

تحريراً بسراري المحكمة في ٢ يولييه سنة
٩٠٠ و ٥ ربيع أول سنة ٣١٨
بالشام محضر بمحكمة أسنا

امضا

فكل من له رغبة للمزايدة يحضر في اليوم
والساعة والمحل الموضحين ومن يرسي عليه المزاد
يدفعه فوراً وأن تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم
بفرق الثمن

تحريراً في يرم ١٥ يولييه سنة ٩٠٠

نائب باشم محصر محكمة

بها الجزئية

مخايل بقطر

محكمة طهطا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره ثانيه

انه في يوم الاثنين ٢٣ يولييه سنة ٩٠٠
للاوافق ٢٦ دبيع أول سنة ٣١٨ الساعة ٨
افرنكي صباحاً بسراري المحكمة سيبيع قسماً واحداً
بطريق المزاد العمومي منزل كان بيندر طهطا
ملك عبد الرحيم راشد ودر ویش راشد ومصطفى
واشد المقيمين باسكنديه يبلغ مساحته ٢٥٠ ذراع
حده البحري شارع وبعضه سكن والغربي سكن
والقبطي شارع وبعضه سكن والشرقي شارع وهذا
البيع بناء على طلب الخواجا بسلي نخله وعبد الملك
بشاي وقاطمه بنت محمد المقيمين بطهطا وبناء
على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة
أسيوط الالهية في ٣ مايو سنة ٩٠٠ نمرة ٢٩٩
وفاء لمبلغ ٥٩٩٥ قرش صاغ والمصاريف ويفتح
على مبلغ ٢١٩٠ قرش صاغ قيمة الثمن الذي
رغب المشتري به الخواجا مخايل جرجس داود
من طهطا و ١٠١ قرش صاغ المصاريف
وشروط البيع مودوعه مع حكم نزع
الملكية وباقي اوراق القضيه نمرة ١٧١ سنة ٩٠٠
بم كتاب المحكمة لاطلاع من يريد
فملى من يريد الشراء ان يحضر في اليوم
والساعة والمحل المذكورين من اجل ذلك

اعلان

{ كتاب الاخبار السنوية في الحروب الصليبية }

بعون الله قد تم طبع هذا الكتاب وهو قد أنشئ في اللغة العربية جامعاً لشتات كتاويل الثمانية حروب صليبية من سنة ٤٩٠ هـ أي من دخول الصليبيين سوريا واستيلائهم على بلاد الشام لغاية سنة ٦٩٠ هـ أي لغاية انقراض الصليبيين من سوريا وتوضيح أسباب الحروب ونتائجها وتحريريات البابوات وتاريخ ملوك الاسلام وحروبهم مع الصليبيين مثل السلطان صلاح الدين الايوبي ومحاربه الملك الانكليز ريكاردوس الملقب بقلب الاسد والملك العادل وابنه الكامل والصالح نجم الدين ايوب وأسر لوبس التاسع ملك فرنسا والسلطان الظاهر بيبرس والسلطان قلاوون وهو كبير الحجم يحتوي على ٣٠٠ صحيفة وثمنه كما يأتي بخلاف أجرة البريد وهي قرشين صاغ

١٠ صاغ مغلف تغليفاً حسناً

١٢ « مجلد تجليد بيروتي جميل

١٥ « مجلد تجليد أفريقي مذهب

فن أراد الحصول عليه فليسر قيمته لنا بمنزلنا نمرة ٧ بمطبعة المطبعة بقطرة الامير حسين بمصر أو بمنزل سعادتلو أقدم عبد السلام باشا الموليحي أو بمخبر المعلم حسن شداد بشارع محمد علي • ويباع أيضاً بالمحلات الآتية

بالمطبعة العمومية الكائنة بشارع عبدالعزيز بمصر بمكتبة الترقى الكائنة بشارع عبد العزيز بمصر بدار البقالة المصرية بالعباسية

بدكان عبد السلام أفندي الصبي البنان بالسكة

الجديده

بدكان الاوسطى حسانين علي الشريف

كاتبه

سيد علي الحريري

اعلان

نجز بعونه تعالى طبع ديوان شاعر عصره • ونابغة دهره • مرصع طراز الادب بدرر فصاحته • ومزيج صدأ الالباب بفرر ملاحظته • من استخراج جواهر المعاني من كنوز البلاغة • وسبك عقيان الالفاظ في قوالب البراعة بإبداع صياغة • الحسن بن هاني الشهير بابي نواس

وهو الديوان الكبير بل المنهل العذب الذي ليس له نظير • طاملاً ضنت به الايام • وتآقت الى مطالعته نواظر الافاضل الاعلام • حتى سمح هذا العصر باظهاره ليقبلس أبنائه من مشارقات أنواره • لم يقادر من شعر أبي نواس شاردة الا احصاها • ولا نادرة من ملحمة الادبية الا استقصاها • وقد طبع على ورق جميل • باحرف كجداول السلسيل بعد ان اعتنى اشهر رجال العلم والفضل في مصر بشرح ما به من الغريب • باحسن ايجاز واجل ترتيب • وهو كبير الحجم يبلغ عدد صفحاته نحو الأربعمائة وخمسين صفحة وثمن كل نسخة منه ثلاثون قرشاً صاغاً خالص اجرة البريد كاتبه

اسكندر آصاف بمصر

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة في عام ١٨٩٩ من مديرية تجارية وجنائية ونقض وادام وتتضمن أيضاً الاوامر العالية واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست يرشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين و١٣٠ لطلابهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

حضرة سليم أفندي بستر المحامي لدى المحاكم الاهلية تنفيذاً لامر تقدير مصاريف صادر من محكمة استئناف مصر الاهلية بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ٩٠٠

فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان والمكان المعينين اعلاه ومن يوسى عليه المزداد يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن اذا نقص

تحريراً في ٢٠ يونيه سنة ٩٠٠

امضا

سليم بستر

اعلان بيع منقولات

محكمة العياط

انه في يوم السبت ٢٨ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة ١٠ افريقي صباحاً بسوق المنيا

سيصدر الشروع في بيع منقولات منزلية نحاس وفروشات ونصف جاموسه تعلق ورثة المرحوم احمد خليل ابو شنب المقيمين بناحية المنانية وهم قاطمه بنت علي بصفتها وصية على سكنه وحسنه ونظيره القصر وعويس خليل وعبد المتطلب خليل والحريمات فوقانيه ومبروكه وهذا البيع بناء على طلب الحرمه زينب بنت سيد احمد ابو شنب القاطنة بناحية المنانية ومتخذة لها محلاً مختاراً مكتب حضرة عبد الفلاح أفندي توفيق المحامي بمصر نفاذاً للحكم الصادر من محكمة العياط الجزئية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ٩٠٠ المتوقع الحجز التنفيذي على تلك المنقولات بتاريخ ١٨ يونيه سنة ٩٠٠

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم والساعة المحددين اعلاه ومن يرسي عليه المزداد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في يوم الاثنين ١٦ يولييه سنة ٩٠٠

نائب الباشمحضر

محكمة العياط

علي جاهين

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 25

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال المحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً ماغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقرر رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٦٣

استئناف مصر مدني - ٢٨ ابريل سنة ٩٠٠
محمد فيضي باشا ومن معه - ضد - البرنس
حسين كامل باشا ومن معه

جواز الاستئناف مع الحكم بالطلب الاحتياطي
- الوصاية والبدل - التقادم - حسن النية في
وضع اليد - فصل الدعوى الفرعية عن الاصلية

١ - ان الطلب الاحتياطي لا يفهم منه النزاع
عن الطلب الاصيل وليس هو تفويضاً للمحكمة
حتى اذا حكمت بالطلب الاحتياطي سقط الحق
في استئناف الطلب الاصيل

٢ - الوصاية تملك مضاف الى بعد الوفاة
وللموصية التصرف في الموصي به في مدة حياتها
فاذا ما استبدلت شيئاً فانه يخرج من الوصية
٣ - التقادم مبني على مظنة الوفاء او الترك
فاذا انتفت المظنة بالانقار سقط التقادم

٤ - قررت اغلب الشرائع ان واضع اليد
حتى كان حسن النية يمتلك ثمرات العين ولا يلزم
بردها

• - الدعوى الفرعية هي التي يكون لها ارتباط
بالدعوى الاصلية وتكون ناتجة عن أصل وسبب

واحد أو التي يكون لها تأثير على الدعوى الاصلية
فهذه الدعوى يجب الحكم فيها مع الدعوى
الاصلية اما الدعاوي الاخرى التي ترفع في أثناء
الخصومة فيجوز فصلها عن الدعوى الاصلية

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم امين بك وبحضور
حضرات المستر ويلمور ويوسف شوقي بك
قضاة وعبد الله حسن افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

في قضية سعادة محمد فيضي باشا بصفته مدير
عموم الاوقاف المصرية وبصفته نائباً شرعياً عن
صاحب السمو الجنب العالي الخديوي الناظر
الحالي على وقف المرحومة الست خديجة برنجي
قادن افندي حرم المرحوم ابراهيم باشا جد العائلة
الخديوية الحاضر عن سعادته بالجلسة حضرة
ابراهيم بك الهلباوي المحامي المقيدة بالجدول
العمومي سنة ١٨٩٩ نمرة ٢٢٦ مستأنف

ضد

حضرات الامراء البرنس حسين كامل باشا
عن نفسه وبصفته قياً شرعياً على اخيه البرنس
محمود حمدي باشا ثم اخوته البرنسات ابراهيم حلمي
باشا واحمد فؤاد باشا وفاطمة هانم افندي
بصفته ورنه المرحومين اسماعيل باشا خديوي

مصر السابق وجيله هانم كريمة المتوفاه بعده
وورثة المرحومة شهرت هانم افندي زوجته المتوفاه
بعده أيضاً

والاميرات نعمت هانم واختها أمينة هانم
بنتي المرحوم اسماعيل باشا بصفتهما ورنه له والى
اختهما جميلة هانم والاميرات جنابا رهايم وحشم
آفت هانم بصفتهما زوجتي المرحوم اسماعيل باشا
المقيمون بمصر الحاضر عنهم بالجلسة حضرتي
ابراهيم بك اللقاني وعلي فهمي بك المحامين ثم
مراد اغا محمد المقيم بمصر أيضاً الحاضر عنه
بالجلسة حضرة يوسف آصاف بك المحامي
وسعادة احمد مظلوم باشا بصفته ناظر المالية
المصرية الحاضر عن سعادته بالجلسة حضرة
قسطندي كامل بك مندوب قلم قضايا المالية
مستأنف عليهم

المحكمة

بعد الاطلاع على اوراق القضية وسماع
المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً

حيث ان ورنه المرحوم اسماعيل باشا من
جهة ومراد اغا من جهة أخرى رفعوا دعوى
ضد ديوان الاوقاف يدعون فيها ان الست خديجة
هانم برنجي قادن المرحوم ابراهيم باشا والي مصر
اوقفت الف واربعمائة وستين فدان وكسور من
باقي اطيائها واوصت في سنة ٨١ عريه بخمسائة
وتسعة وثلاثين فدان وكسور من باقي اطيائها

الكائنة بمديرية الشرقية لاشخاص معينين في تلك الوصية لكل واحد منهم نصيب معين ثم في ٨ رجب سنة ٨٥ تبادلت بمقتضى حجة شرعية مع المرحوم اسماعيل باشا على مائة واحد وتسعين فداناً وكسور من تلك الاطيان الموصي بها واخذت بدلها في مديريات الشرقية والدقهلية والقليوبية والمنوفية والحيزة وقالوا ان المرحوم اسماعيل باشا كان يباشر ادارة الالفى فدان وهي مجموع الاطيان الموقوفة والموصي بها والمستبدلة بواسطة دائرته ثم توفيت الست خديجة هانم في سنة ٧٨ عربي وآل النظر عن الاطيان الموقوفة الى المرحوم اسماعيل باشا واستمر يدير جميع الاطيان المذكورة بواسطة دائرته المعروفة بالدارة السنبة الى سنة ١٢٨٩ صدر امر المرحوم اسماعيل باشا بحالة الوقف المذكور على ديوان الاوقاف فارسلت اليه أوراقه ودفاتره مع عماله ومن هذا العهد الى الآن وضع الاوقاف يده على جميع الاطيان المختلفة عن الست خديجة هانم ولهذا طلب ورثة اسماعيل باشا الحكم لهم بالزام ديوان الاوقاف بتسليمهم ٢١٤ فدان وكسور وهو ما يخصهم عن مورثهم اسماعيل باشا الوارث مع اخيه في اطيان البدل عن الست خديجة هانم وما يخصهم في تركة الموصي اليهم بحسب نصيب مورثهم الشرعي وطلب مراد اغا في دعواه الحكم على ديوان الاوقاف بتسليمه ستة وعشرين فدان وهو ما يخصه في الاطيان الموصي بها الى مورثه الست نفيسة الرومية مدعياً ان البدل لم يبلغ الوصية وأن المرحوم اسماعيل باشا انما اغتصب بقوة المائة واحد وتسعين فدان بغير رضا الست خديجة هانم وطلب طرفي المتداعيين الحكم لهما بالريع من ابتداء وضع يد ديوان الاوقاف الى الآن وان يقدم حساباً عن ذلك

وحيث ان ديوان الاوقاف رفع دعوى فرعية في اثناء نظر الدعوى الاصلية وادخل الحكومة ضامنة فيها وادعى ان المرحوم اسماعيل باشا اخذ من اطيان الوقف اربعةماية وستين فدان وكسور الكائنة بمديرية الشرقية وأعطاهها الى الحكومة

ولم يأخذ الوقف عوضها فيجب على ورثته وعلى الحكومة أن يردوها الى ديوان الاوقاف وطلب الحكم بالزامهم بذلك وريع الاطيان المذكورة الى يوم التسليم

وحيث ان محكمة مصر الابتدائية حكمت في جلستها المنعقدة في ١١ يونيو سنة ٩٩ بفصل هذه الدعوى الفرعية عن الدعوى الاصلية وبتأجيل النظر فيها الى جلسة ٢ سبتمبر سنة ٩٩ للمرافعة فيها من جديد وابتقت الفصل في مصاريفها الى الفصل فيها وحكمت في الدعوى الاصلية أولاً برفض الدفع بعدم الاختصاص وبعدم سقوط الحق بمضي المدة المقدمين من ديوان الاوقاف وبالزام الاوقاف ان يسلم الى مراد اغا محمد ثلاثة افدنة واحدى عشر قيراط واربعة أسهم من ضمن الستة افدنة واثنين وعشرين قيراط وثمانية اسهم التي تحت يده باسم اطيان نفيسة الرومية مورثة مراد اغا المذكور وبمصاريفها والزم مراد اغا بالمصاريف الباقية على طلبه في الاطيان ثانياً بالزام الاوقاف بان يسلم الى المدعين من ورثة المرحوم اسماعيل باشا قيمة نصيبهم الشرعي في نصف المائة وواحد وتسعين فداناً وستة عشر قيراطاً واثنى عشر سهماً التي اخذتها المرحومة خديجة هانم من الحكومة بطريق البدل بالبلاد المينة باسباب هذا الحكم وكذلك قيمة نصيبهم في نصف العشرة افدنة وسبعة قرايط واربعة اسهم الموجودة تحت يد الاوقاف مما تركه محبوب اغا وقيمة نصيبهم الشرعي في جميع ما هو تحت يده مما تركه غير اغا وقدره تسعون فدان وقيراطين واربعة اسهم وفي جميع ما هو تحت يده مما تركه حسن ملك وقدره خمسة عشر فداناً وواحد وعشرين قيراطاً واربعة اسهم وثالثاً بالزام الاوقاف بالمصاريف التي توازي هذا الذي حكم به عليه والزام الورثة بالباقي منه رابعاً بالزام الاوقاف ان يقدم في شهرين من تاريخ اعلانه بهذا الحكم حساباً عن ايراد الاطيان التي حكم بها لمراد اغا ولورثة اسماعيل باشا مع ابداع جميع مستندات ذلك

الحساب دفاتر كانت او أوراق وان تأخر فعله الف قرش في كل يوم من أيام التأخير وحيث ان هذا الحكم استأنفه الاوقاف واستأنفه مراد اغا استئنافاً فرعياً

وحيث ان ورثة المرحوم اسماعيل باشا من المستأنف عليهم طلبوا الحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع من ديوان الاوقاف بالنسبة للدعوى الاصلية لان ديوان الاوقاف طلب امام المحكمة الابتدائية طلبين احدهما أصلي وهو رفض الدعوى والاخر احتياطي وهو عدم الحكم عليه الا بنصيب الورثة في الاطيان التي تحت يده ولم يحفظ لنفسه الحق في استئناف الحكم اذا حكم بطلبه الاحتياطي فهذا يعتبر قبول منه بما يحكم به ولا يجوز له بعد ذلك ان يستأنف الحكم وطلبوا ايضاً الحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع من ديوان الاوقاف بالنسبة للدعوى الفرعية لان المحكمة الابتدائية لم تحكم فيها بشيء والاستئناف لا يكون مقبولاً الا اذا كان موجهاً ضد حكم قضى بامر من شأنه ان يضر بمصلحة المستأنف وحيث ان الدفع الاول هو غير مقبول لان ديوان الاوقاف طلب طلبين احدهما أصلي وهو رفض الدعوى والثاني احتياطي وهو عدم الحكم عليه الا بمقدار الاطيان التي تحت يده فرفضت المحكمة طلبه الاصلية فله الحق ان يتظلم من الحكم من هذه الجهة وذلك لان الطلب الاحتياطي لا يحتوي في ذاته على نية التنازل عن الطلب الاصلية وليس معناه ان الخصم فوض للمحكمة ان تختار بين الطلبين وتحكم بهما شاءت وانما معناه الاستفادة من الاصلاح الشرعي هو ان الخصم الذي يقرن طبه الاصلية بطلب احتياطي يريد اولاً ان تقبل المحكمة طلبه الاصلية ثم اذا كان ولا بد من الحكم عليه ليكون الحكم موافقاً لطلبه الاحتياطي فاذا لم تقبل المحكمة طلبه الاصلية واستأنف حكمها فلا يمكن ان يعترض عليه بان الحكم جاء مطابقاً لمطالبه

وحيث ان الدفع الثاني ليس مقبولاً ايضاً لان الحكم المستأنف وان لم يحكم في موضوع

الدعوى الفرعية فقد قرر امراً مهماً بالنسبة للمستأنف وهو فصل الدعوى الفرعية عن الدعوى الأصلية

وحيث ان القرار هو حكم حقيقي لان فصل الدعوتين اما ان يكون مبنياً على سبب قانوني متعلق بصفة من اوصاف الدعوى الفرعية كان اعتبر ان الدعوى الفرعية يلزم أولاً ان يكون لها علاقة او تأثير يترتب عليه دفع الدعوى الأصلية كلها او بعضها واما ان يكون مبنياً على حالة الدعوى الفرعية صالح في التظلم من الحكم القاضي بفصل الدعوتين عن بعضها ذلك لان غرض الشارع من وضع نظام استثنائي للدعوى الفرعية انما هو توفير الوقت على القضاء وتوفير المال على الاخصام وصيانة حق المدعي عليه الذي يكون له حق في ذمة المدعي بتمكنه من ان يفصل الدعوتين بحكم واحد حتى اذا حكم له بشيء أمكنه ان يتحصل عليه قبل ان يصبح ذلك المدعي معسراً

وحيث أنه ينتج مما تقدم ان استئناف ديوان الاوقاف عن الدعوى الأصلية والدعوى الفرعية هو مقبول شكلاً

عن موضوع الدعوى الأصلية

حيث أن ديوان الاوقاف يرفع هذه الدعوى المشتملة على طلبات ورثة المرحوم اسماعيل باشا ومراد افا بعدم اختصاص المحاكم بنظرها وبأنه اكتسب الاعيان المتنازع فيها بمضي المدة الطويلة وحيث أن الدفع بعدم الاختصاص مبني على أنه يوجد نزاع بين ورثة المرحوم اسماعيل باشا وبين مراد افا بشأن الاطيان المستبدلة فيدعى مراد افا ان استبدال الاعيان بعد الوصية لا يخرجها عن الوصية ويدعى ورثة اسماعيل باشا ان الاستبدال بعد الوصية يخرج الاعيان المستبدلة عنها والحكم في هذه المسئلة هو من اختصاص المحاكم الشرعية

وحيث أن هذا النزاع الذي كان قائماً بين مراد افا وورثة المرحوم اسماعيل باشا امام المحكمة

الابتدائية قد انحسم بينهم بالاتفاق وتقرر من وكلاهم امام المحكمة الاستئنافية انهم تراضوا مع بعضهم

وحيث أنه تمسك ديوان الاوقاف بهذا الدفع بعد زوال النزاع لا اساس له لان الاوقاف ليس له فائدة فيه واحتجاجه بان الفصل في المسئلة يهيم بالنسبة لاشخاص آخرين غير الموجودين في هذه الدعوى لا يعول عليه لانه يخالف للمبادئ القانونية التي تقضى بان القاضي المختص في الحكم في دعوى لا يوقف حكمه فيها بمجرد أنه يعرض عليه دفع فرعي مختصاً بالحكم فيه بل يلزم أن الدفع الفرعي المذكور يكون مؤثراً على الدعوى بحيث لا يمكن الحكم فيها قبل أن يحكم فيه

وحيث أن الدفع بان ديوان الاوقاف اكتسب الاعيان المتنازع فيها بمضي المدة الطويلة يلزم للبحث فيه وتقديره أنه ينظر الى السبب الذي بنا عليه وضع الاوقاف يده على تلك الاعيان وحيث أن الاطيان جميعها وهي الموقوفة والمستبدلة والموصى بها كانت تحت يد المرحوم اسماعيل باشا يديرها قبل وفاة الست خديجة هانم بصفة وكيلها عنها وبعد وفاتها بصفته ناظراً على الوقف وبصفته وارثاً لبعض الاطيان المستبدلة ولا يوجد في الدعوى مستنداً او قرينة تظهر انه كان وكيلاً عن باقي الورثة فيها ولا عن الموصي اليهم في ادارة الاطيان التي آلت اليهم بعد وفاة الموصية فبقاء الاعيان المذكورة تحت يده وادارتها بواسطة دارته ليس له سبب واضح وحينئذ فكما انه من الجائز أن يكون نائباً على باقي الورثة والموصي اليهم بتوكيل صريح أو ضمني فكذلك من الجائز أن يكون وضع يده من قيل أغتصاب حقوق المستحقين المذكورين

وحيث أن انتقال تلك الاعيان بعد ذلك من دائرة المرحوم اسماعيل باشا الى الاوقاف حصل بمقتضى افاده رسمية مؤرخة ١٣ منه سنة ٩٨ ذكر فيها يأتي

(من كون صدر النطق العالي بان اطيان

اوقاف المرحومين الست برنجي قادن افندي والست اورطنجي قادن افندي وحسين افندي شرقيه الذين كانوا تحت ملاحظة الدائرة السنية لديوان الاوقاف لاجل اجراء ما يلزم لهم حسب الاوقاف السائرة من تأجير أو زراعته أو نحوه حسبما يبدو اليه من صالح المصلحة مع صرف مصروفاتهم بحسب احوالهم اقتضى تحريره لسعادتهم بذلك ليعلم ويصير الاجراء كما الامر وقد تبين على الدائرة السنية بارسال كشوفات ببيان ذلك للاوقاف فاذا ما أحضروا تطلبوهم منها هذا ما لزم تحريره) ثم ارسلت الدائرة السنية بافادة رسمية مؤرخة ٢٨ منه سنة ٨٩ تنفيذاً لهذا الامر (كافة الدفاتر والاوراق والحجج والوقيعات المتعلقة بالوقوفات المذكورة

وحيث أنه يظهر مما تقدم أن ديوان الاوقاف استلم الاطيان الموقوفة من المرحوم اسماعيل باشا بصفته وكيلاً عنه في ادارتها اما الاطيان الموروثة والاطيان الموصى بها فقد استلمها معها ولكن لا يعلم بالتحقيق على أية صفة استعملها ان كان بصفة كونها موقوفة أو مملوكة ولو نظرنا الى ظروف الاحوال والقرائن المستفادة أولاً من الافادة الرسمية المتقدمة ذكرها ثانياً من ان اسماعيل باشا تصرف في اربعمائة فدان وكسور من أعيان الوقف وامر باعطاء بدلها ولكنه لم ينفذ أمره ثالثاً من ان اسماعيل باشا وشريكه في الميراث مصطفى فاضل باشا وجميع الموصى اليهم لم يطالبوا في وقت من الاوقات ديوان الاوقاف من بعد استلامه الاطيان الموروثة والموصى بها مع أعيان الوقف لا بالاعيان المذكورة ولا بشيء من ريعها لا يمكننا ان نرجح ان نية المتعاقدين على حسب الظاهر منها هي ان تكون الاعيان المتنازع فيها جزءاً من الوقف يديرها الديوان محلي ذمة الوقف المذكور لا على ذمة المالكين لها وقت التسليم

وحيث أنه لا محل مع ذلك للاطالة في هذا البحث لان المستأنف عليهم قدموا للمحكمة

ورقة صادرة من ديوان الاوقاف غير منكورة منه وهي كافية لعدم التمويل على الدفع بمضي المدة الطويلة المقدمة من الاوقاف وهذه الورقة هي المذكورة التي سلمها ديوان الاوقاف الى أحد المستأنف عليهم وهو البرنس حسن كامل باشا وقت ان كان تخابر معه في استلام الاعيان المتنازع فيها بطريقة ودية فقد جاء فيها ما يأتي (والموجود من الاطيان المذكورة على ذمة الاشخاص المتقدم بياهم وهم الموصى اليهم كالاتي وهي التي أحلت على ديوان الاوقاف من الدائرة السنية ومستحق توزيعها عليهم كل بنسبة استحقاقه وهذه الاطيان تورث لورثة الموصى لهم الشرعيين) ولا شك ان هذه العبارة تفيد اعترافاً بحقوق المستأنف عليهم واستعداداً للوفاء بها ولا معنى لها غير ان الاوقاف تنازل عن التمسك بمضي المدة الطويلة (وحينئذ فالأوقاف ملزوم بتسليم الاطيان للمستأنف عليهم على حسب الحدود والمقادير المينة في الحكم المستأنف الذي يجب تأييده كما انه لا محل لتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لمراد أغا محمد لانه ثابت ان ديوان الاوقاف لم يكن تحت يده بعد الذي خرج بالبدل سوى ستة أفدنة و ٢٢ قيراط وثمانية أسهم وله النصف في هذا المقدار وحيث انه من تقرر ان وضع يد ديوان الاوقاف على الاعيان المتنازع فيها لم يكسبه الملكية الطويلة بالنظر الى ملزوميته بريعتها من تاريخ استلامه يختلف بحسب ما اذا كان وضع يده كان بحسن نية أو سوء نية وحيث انه من مبادئ العدالة المقررة في أغلب الشرائع ان واضع اليد متى كان حسن النية يمتلك ثمرات العين ولا يلزم بردها وحيث ان حسن النية يوجد متى كان واضع اليد يعتقد انه يحوز العين لنفسه ويدبرها لذمته

وحيث ان حسن النية وان كان يقتصر دائماً بسبب صحيح يسند اليه وضع اليد ولكن يمكن ان يوجد اذا فقد السبب الصحيح وحينئذ

فالسبب الوهمي الذي لا حقيقة له يصح ان يقوم مقام السبب الحقيقي لان الممول عليه انما هو الاعتقاد في حد ذاته

وحيث ان ديوان الاوقاف اعتقد خطأ أو صواباً ان المرحوم اسماعيل باشا لما أحال عليه ادارة وقف الست خديجه هانم اراد ان يضم عليها الاعيان المتنازع فيها لتكون جزءاً من الوقف وقرر انه جرى في عمله على هذا الاعتقاد مدة ثلاثين سنة تقريباً بدون ان يعارضه احد وصرف ريعها الى المستحقين ولم يقم اثبات على سوء نيته فالثمرات تكون لوقف الست خديجه ولا يلزم برد شيء منها الا من تاريخ رفع الدعوى

عن الدعوى الفرعية

حيث ان هذه الدعوى ما هي عبارة عن طلب اربعمائة سبعة وثلاثين فدان وكسور تصرف فيها اسماعيل باشا وأعطاها الى الحكومة ولم يرد بدلا لا هو ولا الحكومة الى الوقف وحيث انه في مسألة اختصاص المحاكم بنظر هذه الدعوى بالنسبة للحكومة وقبل الفصل في الدعوى بمضي المدة الطويلة يلزم البحث فيما اذا كانت المحكمة الابتدائية أصابت أو أخطأت في فصلها عن الدعوى الاصلية

وحيث ان الدعوى الفرعية هي التي يكون لها ارتباط بالدعوى الاصلية وتكون ناجحة عن أصل وسبب واحد أو التي يكون لها تأثير على الدعوى الاصلية بمعنى انه يترتب عليها رفع الدعوى الاصلية أو تعديلها مثل دعوى المقاصة القضائية التي ترفع بطريقة فرعية

وحيث انه لا يجوز لمدع عليه ان يعطل سير الدعوى المرفوعة عليه برفع دعاوى لم تتصف باحدى الصفتين المتقدمتين لان هذا يترتب عليه ضرر لاصحاب الحقوق

وحيث ان دعوى ديوان الاوقاف الفرعية لا ارتباط لها بالدعوى الاصلية ولا تؤثر عليها بشئ وحينئذ فالمحكمة الابتدائية قد أصابت في فصلها عن بعضهما

وحيث ان القاعدة التي وضعتها المحكمة الابتدائية بالنسبة للمصاريف هي عادلة ويجب اتباعها فيما يختص ايضاً بمصاريف الاستئناف فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض الدفيعين الفرعيين المقدمين من المستأنف عليهم وبقبول الاستئناف المرفوع من ديوان الاوقاف في الدعوى الاصلية والدعوى الفرعية شكلاً وقررت برفض الدفع بعدم الاختصاص المقدم من ديوان الاوقاف وحكمت في الموضوع بالنسبة للدعوى الاصلية بتأييد الحكم المستأنف القاضي ان ديوان الاوقاف لم يمتلك بمضي المدة الاطيان المتنازع فيها وبالزامه بان يسلم الى مراد اغا ثلاثة أفدنة واحد عشر قيراط وأربعة أسهم من ضمن الستة أفدنة واثنين وعشرين قيراط وثمانية أسهم التي تحت يده باسم أطيان نفيسه الرومية وبالزام الاوقاف ان يسلم الى باقي المستأنف عليهم وورثة المرحوم اسماعيل باشا نصيبهم الشرعي في نصف المائة و ٩١ فداناً وستة عشر قيراط واثنى عشر سهماً التي أخذت من الحكومة بطريق البدل وكذلك قيمة نصيبهم في نصف العشرة أفدنة وسبعة قراريط واربعه أسهم مما تركه محبوب اغا ونصيبهم ايضاً في ما تركه غنبر اغا وحسن ملك على حسب المقادير والحدود المينة في الحكم المستأنف وقررت بتعديل الحكم المستأنف فيما يختص بالريع وان ديوان الاوقاف لا يكون ملزماً بتقديم حساب عن الاطيان التي حكم بها الى مراد اغا محمد وورثة اسماعيل باشا الا من تاريخ رفع هذه الدعوى وأن تأخر فعله دفع مبلغ الف قرش يومياً وأبدت الحكم بالنسبة للمصاريف وأن مصاريف الاستئناف تكون على هذه النسبة بين الخصوم وحكمت بالنسبة للدعوى الفرعية موضوعاً بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بفصلها عن الدعوى الاصلية والحكم فيها على حداثها وبإبقاء الفصل في مصاريفها وريعتها لغاية الحكم في الموضوع

٦٤

استئناف مصر جنائي - ٢٤ يونيو سنة ١٠٠٠
النيابة - ضد - هداى احمد هداى ومن معه

الاختصاص

- ١ - قضت المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية بان هذه المحاكم مختصة في الفصل بسائر مواد التعذيب التي تقع من افراد الاهالي
- ٢ - كل حكومة مختصة وحدها بمراقبة الجرائم التي تحدث في بلادها ولا ولاية لها على ما يحدث في بلاد غيرها الا في احوال مخصوصة منها اذا كان المجرم من تبعها وعاد اليها بعد ارتكاب جريمة من دون ان يحاكم عليها

محكمة استئناف مصر الاهلية بدائرة الجنج والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات مستر كوجلن ومستر بري قضاة ومحمد توفيق سعودي افندي وكيل النائب العمومي ومحمود فكري افندي كاتب الجلسة
أصدت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٢٤ سنة ١٠٠٠ المقيمة بالجدول العمومي نمرة ٦٤٥ سنة ١٠٠٠
ضد

هداى احمد هداى عمره ٣٠ سنة جمال من جزيرة الشمارات

فهو معاصر خليل عمره ٢٠ سنة جمال من جزيرة الشمارات

محمد نبيه عمره ٣٥ سنة مسبب من جزيرة العمدة تبع نجح حمادي

حمدان عيد سلامه عمره ٧٠ سنة مسبب من جزيرة الشمارات

حمدان عيد سلامه عمره ٣٠ سنة مسبب من جزيرة الشمارات

متدب للمحاماه عن الاول ابراهيم شاكر افندي بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهم الاول والمحامي عنه الذي أمرت المحكمة بنظر

الدعوى بالنسبة لمسألة الاختصاص في التهمة المسندة اليه وتأخير الدعوى اسبوعاً بالنسبة للباقي والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً من حيث ان النيابة العمومية أتهمت هداى احمد هداى بضرب محمد نبيه بسيف على ذراعه الايسر نشأ عن ذلك عاهة مستديمة بجهة الحجاز في سنة ٩٨ وعلم ذلك في سنة ١٨٩٩ وأتهمت الثاني بقطع اليد اليسرى لهداى المذكور بحاجر الجبل الغربي في سنة ١٨٩٩ وعلم ذلك في ٩ ستمبر سنة تاريخه باشتراك الثلاثة الباقين معه في ذلك

ومحكمة قنا الجنائية حكمت بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٠٠٠ طبقاً للمواد ٢١٨ و ٢٠ و ٤٩ عقوبات و ٣٥٢ منه و ٢١٠ جنابات حضورياً اولا بعدم اختصاصها بنظر التهمة الموجهة قبل هداى احمد هداى واحالته على النيابة العمومية لاجراء شؤونها نحوه ثانياً برفض المسألة الفرعية المرفوعة من وكيل محمد مهني ومن معه من المتهمين واختصاص هذه المحكمة بنظر تهمة المتهمين الموجهة قباهم ثالثاً بمراقبة مهني معاصر خليل نظير الحناية التي وقعت منه في هذه الجنابة التي وقعت منه في هذه القضية بالحبس مدة سنتين يخصم له منها مدة حبسه الاحتياطي والزمته بالمصاريف وان لم يدفعها يحبس عن كل ثلاثين قرشاً اربعا وعشرين ساعة رابعاً ببراءة ساحة باقي المتهمين من هذه التهمة والافراج عنهم فوراً ان لم يكونوا محبوسين لسبب آخر

فالنيابة العمومية والمحكوم عليه استأنفا هذا الحكم في ١٢ و ١٣ مارس سنة ١٠٠٠ وبجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى طلبت النيابة العمومية لدى محكمة الاستئناف الغاء فيما يخص بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى بالنسبة لهداى احمد هداى

من حيث ان المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية التي تكفلت ببيان اختصاصاتها جمعت لها حق الفصل في مواد التقرير بأنواعها التي تقع من افراد الاهالي ولم تكن من اختصاص

المحاكم المختلطة من غير ان يفيد بها بمكان مخصوص تاركة هذا التعبير الى ما هو معلوم بالضرورة من المبادئ العامة

وحيث ان هذه المبادئ التي ضرحت بها قوانين أغلب البلاد المتقدمة وخصوصاً ما كان منها أصلاً للقوانين المصرية تقضي بان حكومة كل جهة وحدها بما قبله الجرائم التي تحدث في بلادها ولا ولاية لها عليها يحدث في غيرها الا في بعض الاحوال مخصوصة منها ما اذا كان المجرم من تبعها وعاد اليها بعد ارتكاب الجريمة من غير أن يحاكم عليها لان من وظيفة كل حكومة ان تؤيد النظام في بلادها على حسب ما تقتضيه المصلحة العامة ووجود المجرم في بلاده غير مسئول عما يكون ارتكبه من الجرائم المهمة في غيرها مما يشين النظام العام وقد يقضي الى احتلاله بما يقوى في نفس الجنائي من الميل الى الشر وما يبعث في غيره من القلق والاضطراب وما يضعف في نظر العامة من سلطة القانون وحيث انه يتعين العمل بذلك خصوصاً اذا لم يكن بين حكومة الجهة التي وقعت الجنابة فيها وحكومة المتهم مبادلة في تسليم الجناء الذين من رعاياه كما هو الحال بين الحكومة المصرية والحكومة العثمانية

وحيث ان المتهم عليها تدعيه النيابة العمومية قد ارتكب الجريمة المسندة اليه وهي ضرب محمد نبيه بسيف على ذراعه الايسر ضرباً نشأ عنه عاهة مستديمة بأراضي الحجاز في سنة ٩٨ ولم يحاكم على هذه التهمة حتى عاد الى البلاد المصرية ووقع القبض عليه فيها

وحيث انه بناء على ذلك تكون المحاكم الاهلية مختصة بالفصل في هذه الدعوى وحيث ان المتهم قبض عليه في دائرة محكمة قنا التي هي محل اقامة وحيث تكون هذه المحكمة مختصة من بين المحاكم المصرية بالفصل في الدعوى الموجهة عليه

وحيث انه يتعين بناء على ذلك الغاء الحكم المستأنف

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بالغاء الحكم
المسئآت بالنسبة الى هداك أحمد هداك
باختصاص المحاكم المصرية في التهمة الموجهة اليه
وباختصاص محكمة قنا من بينها بالنظر فيها والزم
المتهم بالمصاريف

اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهلية
عن مبيع منقولات محجوزه بالمزاد العام
انه في يوم السبت ١١ اغسطس سنة ١٠٠٠
الساعة ١٢ افرنكي الظهر بسوق دلجا والساعة
٢ افرنكي بعد الظهر بناحية دلجا
سيباع بالمزاد العام منقولات ومحصولات
قمح وخلافها تعلق حسن علي جاد الرب المقيم
بدلجا السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٢ و ٣
يونيه سنة ١٠٠٠ بناء على طلب الشيخ حسن
فداوي المقيم بالناحية والمتخذ له محلا بمصر مكتب
حضرة سليم اقسدي بستر المحامي لدى المحاكم
الاهلية تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة استئناف
مصر الاهلية بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٨٩٩
فكل من له رغبة في الشراء الحضور في
الزمان والمكان المحددين أعلاه

ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً والا
يعاد المزاد على ذمته ويلزم بفرق الثمن اذا نقص
تحريراً في يوم الثلاثاء ٢٤ يوليه سنة ١٠٠٠
امضاً

سليم بستر المحامي

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

اعلان

نشره ثانية

في القضية نمرة ٤٠٧ سنة ٩٩
انه في يوم الخميس ٢٣ اغسطس سنة ١٠٠٠
موافق ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣١٨ الساعة ٩
افرنكي صباحاً
بجلسة المزادات العمومية التي ستعقد بسراي

المحكمة الكائنة بشارع البستان بالاسماعيلية

سيصير الشروع في مبيع الاطيان والعقار
الآتي بيانه بناء على طلب الست أمونه خاتون
حرم الرحوم عبد الهادي بك اسماعيل المقيمة
بمصر ومتخذة لها محلا مختاراً مكتب مصطفى
اقددي فهمي المحامي ضد شافعي زيتون المزارع
ومقيم بناحية ترسا جيزه وسيفتح المزاد على
مبلغ مائتين وخمسين جنيهاً والمصاريف

بيان العقار والاطيان

فدن نخيل منازل
٣ و ٤ ٠٠ ٠٠ قطعة واحدة بحوض المائتان
بحدود أربع الغربي وبحري
بيومي أبو السعود قبلي الحاج
محمد الجرمي وفاصل بينهم جسر
شرقي ورثة حسن باشا فؤاد
قطعتين مغروس بهم نخيل
عدد ٣٠ بحوض البحر الحلو
بحوار بمضهم منهم قطعة فدان
محدوده بحري ورثة الحرمة
ام شيمي غربي رعة البدالة
قبلي اطيان ونخيل ورثة احمد
جويده واطيان ونخيل وقف
حسن باشا فؤاد شرقي المذكور
قبليه والقطعة الثانية ثلاثة
أرباع فدان قبلي اطيان
ونخيل ورثة الحرمة ام شيمي
شرقي اطيان ونخيل وقف
حسن باشا فؤاد بحري اطيان
ونخيل ورثة احمد رحيم
غربي جسر رعة البدالة
قطعة واحدة بحوض عدس

الغربي حدودها شرقي حسين
أبو حمزوي بحري اطيان
عبد العاطي زيتون غربي
اطيان الشيخ محمود ابراهيم
وشركاه قبلي اطيان محمد
اقددي عثمان وورثة رزق
الخطيب

١ بالناحية موجود فيه بئر محدود
بحدود اربع قبلي الدرب
شرقي تابع مساحة ورثة
احمد رحيم بحوض منازل
ابراهيم سعيد ومذكورين
وغربي وقف حسن باشا فؤاد
١ طاحونه كاملة الآله موضوعه
بقطعة أرض تعلق شافعي
زيتون المذكور محدوده
بحري وغربي ورثة حسن
باشا فؤاد قبلي ملك محمد
زيتون أخيه شرقي المنزل
المذكور قبله

فقط سبعة افدنه وسدس وثلاثون نخلة
ومنزل وطاحونه

وبتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ٩٩ حكم من هذه
المحكمة بنزع ملكية المدعي عليه للاطيان والعقار
المذكور وفاء لدين الطالبه وقد تسجل الحكم
بقلم كتاب المحكمة في ٢٥ نوفمبر سنة ٩٩
نمرة ٧٢٧

فعل من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل الموضحين آنفاً وله الاطلاع على
شروط البيع المينة بحكم نزع الملكية المودوع
مع باقي الاوراق في الدوسيه بقلم كتاب المحكمة
وقت مايريد

تحريراً في يوم الاثنين ٢٣ يوليه سنة ١٠٠٠
موافق ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣١٨
باشكاتب محكمة مصر الاهلية
امضاً

اعلان

محكمة السيدة زينب الجزئية الاهلية

انه في يوم الخميس ٩ اغسطس سنة ١٠٠٠
الموافق ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣١٨ الساعة ١٠
افرنكي صباحاً بشارع زين العابدين
سيصير الشروع في مبيع كنيهات ودواليب
وسراير نحاس وأبسطة ونحاس وكنصولات

محكمة سوهاج الجزية

اعلان

نشره أولى

انه في يوم السبت ١٨ أغسطس سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بقاعة المزايدات بسراي بسوهاج بناء على طلب هاشم لولي التاجر من بندر سوهاج وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٧ يولييه سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة أسبوط الاهليه في ٨ منه بتمرة ٦٧٦

سيصير الشروع في بيع منزل كائن بناحية بلصفوره ملك ابراهيم مهران المزارع منها يبلغ مقاسه مائة وسبعون ذراعاً مبني بالطوب الاحمر حده البحري أحمد الدطاني والقبلي علي ابراهيم حمد والشرقي الشارع والغربي محمود القيص ومحمد بجيت وفاء لمبلغ ٦٥٠ قرشاً صاغاً خلاف المصاريف وبيعاً قسماً واحداً وبفتح مزاده على مبلغ أربعمائة قرش وشروط البيع مبنية بعريضة دعوى نزع الملكية الموجوده بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يرغب الاطلاع عليها فعلى من يريد المشتري الحضور في الزمان والمكان المذكورين

تحريراً في ٢١ يولييه سنة ٩٠٠ و ٢٤ ربيع أول سنة ٢١٨

كاتب أول محكمة سوهاج

جرحس مرفص

اعلان بيع أشياء محجوزه

محكمة ميت غمر الجزية

انه في يوم الثلاث ٧ أغسطس سنة ٩٠٠ ١١ وبيع آخر سنة ٢١٨ الساعة ٣ عربيهاراً بناحية دنديط بمركز ميت غمر سيبيع بالمزاد العمومي ثمانية ربط جبل سباط طوانس سواق ونحاس مستعمل وجملة سباط نخل بدون شغل وخاليتين نخل ونصف أردب ادرة تعلق اسماعيل

اقتدي هاشم بصفته مدير ادارة خزينه تقود محكمة الحيزه القضائيه ومتخذ له محلاً مختاراً قلم كتاب المحكمة الكائن بسراي مديرية الحيزه وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٣١ مارس سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة مصر الابتدائيه الاهليه في ٥ ابريل سنة ٩٠٠ بتمرة ١٨٣

وان يكون البيع بالشروط الواضحه بالجكم المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد المشتري الاطلاع عليه وقما يريد واقتاح المزاد يكون على مبلغ ٣٠٧ قرش صاغ وباره ٨ خلاف المصاريف

تحريراً بقلم كتاب المحكمة في ٢٣ يولييه سنة ٩٠٠ كاتب المحكمة محمود لبيب

اعلان

من قلم محضري محكمة نجع حمادي الجزية

لمبيع منقولات محجوزه

انه في يوم السبت ١٨ أغسطس سنة ٩٠٠ الساعة ٦٢ افرنكي الظهر بسوق القصر سيبيع المزاد العمومي بقره وثورين ونصف جاموسه وحماره تعلق علي ومحمود واحد وساله وقاطمه وأم أحد أولاد السيد شيمي والحرمه هاجر زوجته من نجع الحاكم تبع بأحبة الدلمبه السابق حجزها بناء على طلب درباس جاد نقاداً للحكم الصادر من محكمة نجع حمادي الجزية بتاريخ ٣ ابريل سنة ٩٠٠

فمن له رغبه في المشتري فليحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه ومن يرسمي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر عن الدفع يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق

تحريره في ١٦ يولييه سنة ٩٠٠

نائب الباشمحضر

جميعس مقار

وطرايزات وخلافه بناء على طلب الخواجه يعقوب دولتيان الصراف بالسيدة زينب ومتخذ له محلاً مختاراً مكتب جناب الافوكاتو جواني روسالي نقاداً للحكم الصادر لصالحه من محكمة مصر الابتدائيه الاهليه بتاريخ ٢٣ ستمبر سنة ١٨٩٩ وبناء على محضر الصالح المصدق عليه من المحكمة المشار اليها ١٠ فبراير سنة ٩٠٠ ضد حضرة حسين حسين بك فؤاد من ذوي الاملاك بلزومته بان يدفع الى الخواجه يعقوب المذكور مبلغ وقدره ١٢٥٢٦ قرش صاغ و٢٠ ملهم وفوائده والمصاريف واتعاب الحماماء وسبق أعلن اليه الحكم المذكور ومحضر الصبح وتوقع الحجز التنفيذي على المنقولات المذكورة بتاريخ ١٤ يولييه سنة ٩٠٠

فكل من له رغبه في المشتري ويرسمي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ٢١ يولييه سنة ٩٠٠

باشمحضر محكمة

السيدة زينب

امضا

محكمة الحيزه الجزية

اعلان

نشره رابعه

في قضية البيع بتمرة ٥٩ سنة ٩٠٠

انه في يوم السبت ١٨ أغسطس سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بجلسه المزايدات العموميه المتقدمه بمحكمة الحيزه الجزية بسراي مديرية الحيزه

سيبيع بالمزاد العمومي ثلاثة قرارات اطيان كائنه بمحوض الزفقور بناحية أوسيم مركز امبابه حيزه المحدوده البحري محمد بك جلال والقبلي أحمد أسعد والشرقي طريف والغربي اطيان بكر حسين فريب تعلق الحرمه فطومه بنت منصور شبانه القاظه بناحية أوسيم وهذا البيع بناء على طلب حصرة عثمان

والمكان الموضحين وله الاطلاع على شروط البيع
وحكم نزع الملكية المودع بقلم الكتاب وقت ما يريد
محرراً في يوم الاحد ٢٢ يولييه سنة ٩٠٠

كاتب اول المحكمة
امضا

كتاب

الاعجاز والايجاز

قد تم بحوله تعالى طبع كتاب الاعجاز
والايجاز للامام أبي منصور الثعالبي المحتوي على
الآداب التي يقصر دون وصفها البليغ . وقد
قسمه مؤلفه الى عشرة أبواب . الباب الاول .
في بعض ما نطق به القرآن الشريف من الكلام
الموجز المعجز . الباب الثاني . في جوامع الكلام
عن النبي عليه السلام . الباب الثالث . فيما صدر
منها من الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين
رضي الله عنهم . الباب الرابع . فيما نقل منها
عن ملوك الجاهلية . الباب الخامس . في روابيع
ملوك الاسلام وأمرائه . الباب السادس . في
لطائف كلام الوزراء . الباب السابع . في بدائع
كلام الكتاب والبلغاء . الباب الثامن في ظرائف
الفلاسفة والزهاد والحكماء والعلماء . الباب
التاسع . في ملح الظرفاء ونواديرهم . والباب
العاشر . في وسائل قلائد الشعراء . وقد زدنا
عليه تراجم المشاهير من الذين استشهد بكلامهم
للمؤلف رحمه الله . وفسرنا غوامض الفاظه تسهيلا
لنطلبة فجاء كتاباً أدبياً لغوياً تاريخياً يغني مطالعه
من جملة كتب أدبية وتاريخية . وهو فريد في
بابه . فمن أراد اقتناء هذا الكتاب فليطلبه من
ادارة المطبعة العمومية بشارع عبد العزيز بمصر
كاتب

اسكندر آصاف

(طبع بالمطبعة العمومية)

محكمة العياط الجزئية

اعلان

في قضية نمرة ٣١٥ سنة ٩٠٠
انه في يوم الاربعاء ٥ ستمبر سنة ٩٠٠ الساعة
٨ افرنكي صباحاً
بجلسة المزادات المزمع انعقادها بسراي
المحكمة الكائن مركزها بسراي مديرية الحيزه
سيصير الشروع في بيع العقار الآتي
بيان العقار

اولاً ٢٢ قيراط اطيان خراجيه بناحية
العياط بمحوض الطاحونه الشرقي جسر
العموم والغربي حسين بك الثماشرجي
والاهالي والقبلي سيد احمد عبد
والبحري باقي حوضه

ثانياً ٨ قراريط اطيان خراجيه كائنه بالناحية
بمحوض مهلهل الغربي جسر البحر
الاعظم والبحري ورثة احمد عويس
والقبلي احمد افندي السكري والشرقي
باقي حوضه

ثالثاً منزل مستعمل به خوابي للصباغه مبني
بالطوب الاخضر مساحته ١٠ امتار
بناحية العياط القبلي الشارع والشرقي
الحرمة الماس والغربي موسى طافش
والبحري مكوي علي

وهذا البيع بناء على طلب عزام سيد احمد
المقيم بناحية العياط والعقار ملك حسين سيد
احمد عيسوي عبيد الصباغ ومقيم بالناحية وذلك
نفاذاً لحكم نزع الملكية الصادر بتاريخ ١١ يولييه
سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية المدعي عليه من
العقارات المذكورة وفاء لسداد مبلغ ١٠٩٤
قرش صاغ

وان يكون البيع على قسمين الاول وهو
الاطيان يفتح مزادها على مبلغ ٦٠٠ قرش
صاغ والقسم الثاني وهو المنزل بما فيه الخوابي
على مبلغ ١٠٠ قرش وذلك خلاف المصاريف
فعلى من يرغب المشتري الحضور في الزمان

المال من دنديط السابق توقيع الحجز عليهم
بتاريخ ٤ يولييه سنة ٩٠٠ بناء على طلب الحرمة
أم اسماعيل بنت اسماعيل وفاة لمبلغ ٣٣٤ قرش
صاغ ونفاذاً لحكم صادر من محكمة ميت غمر
الجزئية بتاريخ ١٠ مايو سنة ٩٠٠ وكل من له
رغبة في مشتري الاشياء المذكورة عليه ان يحضر
في الزمان والمكان المعينين اعلاه وتمطي مزاده
بالعمله الصاغ ومن يرسي عليه العطا يدفع الثمن
فوراً لد المحضر المعين للبيع وان تأخر يعاد
المزاد على ذمته بالتالي ويلزم بالفرق
محرراً في ٢٢ يولييه سنة ٩٠٠

نائب الباشمحضر
بمحكمة ميت غمر
حنا بسخرون

اعلان بيع

محكمة بنها الجزئية

لكن معلوماً لدى العموم انه في يوم الخميس
٦ ستمبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً
بسوق طوخ
سيصير الشروع في مبيع خاروفين سن الواحد
سنه ونصف تقريباً ملك عفيفي علي الفقي المزارع
بكفر علوان قلوبيه

وهذا البيع بناء على طلب اسكندر افندي
جرجس المحامي ومقيم ببندر بنها
تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية
الاهلية بتاريخ ٣٠ دسمبر سنة ٩٩

فعلى من يرغب المشتري فليحضر في اليوم
والساعة والحل الموضحين اعلاه ومن يرسي عليه
آخر يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع
ثانياً على ذمته ويلزم بالفرق
محرراً في ٢٦ يولييه سنة ٩٠٠

نائب باشمحضر محكمة بنها
مخايل بقطر

AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTERAIRE

Paraissant au Caire (Egypte

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Redacteurs

S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 26



(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت

مؤسسها « امين شميل »

يديرها ويحررها

سليم بسترس و ابراهيم جمال الخاميان

اشتراكها السنوي

٩٦ غرشا صاغا ونصف (٢٥ فرنكا)

تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٦٥

نقض و ابرام - ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩

النيابة - ضد - محمد الحكيم وعبد الحميد الحكيم

قرار الحفظ والمادتان ١٤ و ١٥ من

ذكريتو ٢٨ مايو سنة ٩٥

١ - أن ذكريتو ١٨ مايو سنة ٩٥ كان القصد

منه توسيع اختصاص النيابة بأن منحها فوق
سلطتها الادارية سلطة قضائية

٢ - تعتبر تحقيقات النيابة صادرة عنها بصفتها

قاضي تحقيق في الاحوال الآتية وهي متى صدر

منها امر بضبط المتهم واحضاره أو أمر بحبسه

أو بعد اجراء تحقيق بمرفقها عقبه صدور أمر

منها بحفظ الاوراق ففي مثل هذه الاحوال يكون

أمر الحفظ مما يحتاج به مالم تستجد ادلة جديدة

والاحكام المخالفة لذلك منقوضة

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت رئاسة

سعادة صالح باشا نائب رئيس المحكمة وبحضور

حضرات مسيو دو هلس وقاسم امين بك وحامد

محمود بك وبوسف شوقي بك قضاء ومحمد

صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الاهلية

ومحمد علي سعودي افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من النيابة العمومية في قضيتها
نمرة ٧٩٤ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٤٥٩
سنة ٩٩

ضد

محمد الحكيم عمره ٢٥ سنة من ذوي الاملاك

مولود ومقيم بعزبة الحكيم بدمهور البحيرة

وعبد الحميد الحكيم عمره ١٨ سنة فلاح

من ذوي الاملاك مولود ومقيم بالعزبة المذكورة

وقائع الدعوى

حيث ان النيابة العمومية أقامت الدعوى

على المذكورين لاتهامهما بمحرق دريس تعلق

محمود الجندي ليلة اول يونيه سنة ٩٨ بناحية

زرقونه

فالخامي عن المتهمين دفع امام محكمة اسكندرية

الاهلية بمسئلة فرعية طلب بها الغاء الاجراءات

السابقة على انعقاد الجلسة والحكم بعدم جواز

رفع الدعوى العمومية على المتهمين لان النائب

بدمهور بعد ان اطلع على التحقيقات قرر بان

لاوجه لاقامة الدعوى وحفظت القضية وبعد

ذلك قبض على المتهمين وقدمت الدعوى مع انه

لا يوجد ادلة خلاف ما كان في الاوراق قبل الحفظ

ومحكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية حكمت

بتاريخ ١٧ مايو سنة ٩٩ بالغاء الاجراءات التي

حصلت من النيابة العمومية في هذه الدعوى من

تاريخ الامر بحفظها الى الآن وبعد عدم جواز
سماعها بالحالة التي عليها الآن وبحمل المصاريف
على الحكومة

فنيابة المحكمة المذكورة استأنفت هذا

الحكم بتاريخ ١٨ مايو المرقوم وبجلسة اليوم المحدد

لنظر الدعوى طلبت نيابة الاستئناف تأييده

ومحكمة الاستئناف بتاريخ ١٣ يونيه سنة ٩٩

حكمت بتأييد الحكم المستأنف ورفعت المصاريف

على جانب الحكومة

وفي يوم السبت ١٧ يونيه سنة ٩٩ تقرر بقلم

الكتاب من جانب النائب العمومي برغبة جنابه

النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرام

طبقاً للمادة ٢٢٠ جنائيات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع

على أوراق القضية والمدادلة قانوناً

حيث ان وجه النقض والابرام ان المادة ١٥

من ذكريتو ٢٨ مايو سنة ٩٥ نصت على الامر

الذي يصدر من النيابة بحفظ أوراق القضية الوارد

في المادة ١٤ وهذا الامر خاص بمن يكون سبق

ضبطه أو احضاره أو سجنه وفي هذه الدعوى

لم تحصل تلك الاجراءات بشأن المتهمين وعليه

تطلب النيابة العمومية من محكمة النقض والابرام

الغاء حكم محكمة الاستئناف واعادة القضية الى

محكمة اول درجة للحكم في الموضوع

وحيث انه لم يكن الغرض من وضع أحكام

الدكرينو الصادر في ٢٨ مايو سنة ٩٥ تضييق دائرة اختصاص النيابة العمومية بل كان القصد منه توسيع اختصاصها بان منحها فوق سلطتها الادارية القضائية السلطة المخولة لقضاء التحقيق في المواد الجنائية على العموم

وحيث ان تحقيقات النيابة تعتبر صادرة منها بصفتها قاضي تحقيق في الاحوال المينة في الامر العالي المشار اليه وخصوصاً في مادتي ١٤ و ١٥ منه متى صدر امر بضبط المتهم واحضاره أو امر بحبسه أو بعد اجراء تحقيق بمعرفة أعقبه صدور امر منها بحفظ الاوراق لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى العمومية ففي هذه الاحوال دون غيرها يجوز للمتهم ان يحتج بالامر الصادر بحفظ الاوراق مع مراعاة ما هو مقرر في العبارة الاخيرة من المادة ١٢٤ من قانون تحقيق الجنايات

وحيث انه فيما عدا هذه الاحوال يسوغ للنيابة العمومية العدول عن التأشير بالتحفظ الموقت على القضايا والسير فيها بدون ان تتبع القيد المنصوص عنه في المادة ١٢٤ بادية الذكر وحيث انه بناء على ما ذكر يكون الحكم المطعون فيه منقوضاً لكونه مبنيّاً على وجه من أوجه البطلان المهمة ويجب احالة القضية على دائرة استئناف اخرى للحكم فيها مجدداً

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار المقدم من النيابة العمومية وبإلغاء الحكم المطعون فيه وباحالة القضية على دائرة استئناف أخرى للحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

﴿٦٦﴾

نقض وابرار - ٣١ مارس سنة ٩٠٠

النيابة - ضد - محمد بدر الوحش ومن معه قرار الحفظ والمادة ١٥ من دكرينو ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥

لكي يكون القرار الصادر من النيابة في

الحفظ حازماً لقوة الشيء المحكوم به نظير القرار الذي يصدره قاضي التحقيق يلزم أن تكون النيابة هي التي باشرت التحقيق لا أن يكون حصل بمعرفة البوليس والنيابة ابدت عليه رأياً

أن محكمة النقض والابرار المشكلة تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرة مسيو دو هلس وقاسم أمين بك ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاء ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي ومحمد علي سعودي أقدي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من النيابة العمومية في فضيتها نمرة ٤٦ المقيده بالجدول العمومي نمرة ١٣٧ سنة ٩٠٠

ضد

محمد بدر الوحش عمره ٣٦ سنة سقا بقسم النظام
علي محمد سيد احمد عمره ٢٨ سنة سقا بقسم النظام

وقائع الدعوى

النيابة العمومية أتهمت المذكورين بكونهما ضربا محمد مصطفى ضرباً أحدث به جرحاً بيده أوجب عجزه عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً بالزقازيق يوم ٧ ستمبر سنة ٩٩ والنيابة طلبت عقابهما بالمادة ٢١٩ عقوبات

ومحكمة الزقازيق الجزئية حكمت حضورياً بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ٩٩ بحبس كل من محمد بدر الوحش وعلي محمد سيد احمد شهراً واحداً والزامهما بالمصاريف طبقاً للمادتين ٢١٩ و ٣٥٢ من قانون العقوبات

والتمهان استأنفا هذا الحكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ٩٩

والنيابة طلبت تأييد الحكم المستأنف مرتككة على شهادة من شهداء والكشف الطبي والحامي على المتهم رفع مسألة فرعية وهي ان النيابة حفظت هذه القضية قطعياً لعدم وجود

جناية ثم بعد ذلك قدمتها للمحكمة بغير أن تأتي بأدلة جديدة فيها والمحكمة الجزئية حكمت فيها ومحكمة الزقازيق الاهلية بتاريخ ١٢ فبراير سنة ٩٠٠ حكمت طبقاً للمادة ٦ من دكرينو ٣ نوفمبر سنة ٩٠٠ والمادة ١٧٧ جنايات المعدلة بدكرينو ٩ يوليو سنة ٩١ والمادة ١٥ من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ مايو سنة ٩٥ ولما هو مقرر في العبارة الاخيرة من المادة ١٢٤ من هذا القانون حضورياً بقبول الدفع الفرعي وإلغاء الحكم المستأنف وان لاحقاً للنيابة في إقامة الدعوى العمومية الآن ورفع المصاريف على الجزئية وفي يوم السبت ١٧ فبراير سنة ٩٠٠ تقرر بحكم كتاب المحكمة المذكورة من حضرة رئيس النيابة بما برغبته النظر في هذه القضية امام محكمة النقض والابرار

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية في غياب المتهمين المذكورين والاطلاع على اوراق القضية والمدولة قانوناً

حيث أن محكمة الزقازيق الاستئنافية المنعقدة بهيئة جنح يوم ١٢ فبراير سنة ٩٠٠ حكمت بقبول الدفع الفرعي المقدم من المتهمين بعدم جواز رفع الدعوى لسبق حفظ القضية من النيابة وعدم وجود دليل جديد بعد ذلك الحفظ

وحيث أن النيابة العمومية بالزقازيق طعنت في هذا الحكم بطريق النقض والابرار بتقريره المقدم في اثنين وعشرين منه أي في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث أنها ارتككت في صحة طلب النقض على كونها لم تباشر التحقيق بنفسها حتى كان يقال أنه لا يمكنها إعادة التحقيق الا اذا ظهرت أدلة جديدة

وحيث أنه لاجل الفصل في هذه المسئلة يجب الرجوع الى دكرينو ٢٨ مايو سنة ٩٥ وحيث أن هذا الدكرينو يخول للنيابة العمومية ما كان مخولاً لقاضي التحقيق من السلطة في

في المرافعة والتمسك بالمستندات المقدمة منه والوكيل عن المدعى عليه طلب رفض دعوى المدعى والزامه بالمصاريف واتعاب المحاماه واركتن على الاوجه المسطرة في محضر الجلسة المحكمة

حيث أن لاجدال في أن المدعى عليه حرر على نفسه بتاريخ ٨ شعبان سنة ١٣١٧ التمهيد الآتي نصه حرفياً (قد حصل الاتفاق ما بيني وبين الشيخ عويس ابراهيم نورج من خصوص السهر في شهر رمضان المعظم لتلاوة القرآن المجيد واذا لاسمح الله تعالى وتخلفت عن الحضور في هذا الشهر فاكون ملزوم بما يترتب علينا من قبل الشيخ عويس المذكور وقد تحرر هذا شروطاً علينا بذلك ليحفظ تحت يده للمعامله بموجبه عند اللزوم)

وحيث أن لازراع من جهة اخرى في أن المدعي سلم المدعى عليه في التاريخ المرقوم سنداً تحت الاذن بمبلغ ٨٠ قرش صاغ مبين سبب وجوبه أنه نقدي سلفه بدون اجل مسمى ولكن الطرفين على اتفاق بان هذه القيمة هي التي تم الرضا عليها بصفة اجرة للمدعى عليه نظير قيامه بما تعهد به

وحيث أن الانذار المعلن من المدعى للمدعى عليه بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ٩٩ (١٦ شعبان سنة ١٣١٧) تضمن تذكير المدعى عليه بوفاء ما التزم به وبحفظ حق المدعي في التعويض اذا لم يحصل الوفاء بنفس المتعهد به

وحيث أن المدعي يطلب الآن الحكم له بالتعويض بناء على عدم قيام المدعى عليه بتمعهده وهذا الاخير ينكر احقيته في هذا الطلب بحجة ان لا دليل على الضرر خصوصاً وأنه أي المدعى عليه رد في خلال المرافعة السند المحرر باسمه وقد اودع في اوراق القضية

وحيث أنه بعد أن ارجع المدعى عليه ذلك السند المتضمن في الحقيقة اسلامه لاجرته معجلاً ينحصر البحث فيما اذا كان المدعي محقاً في الذي

٦٧

بنى - يوسف جزئي مدني - ٢٧ يناير سنة ٩٠٠ عويس ابراهيم أبو نورج - ضد - احمد الجدي الفقي

التهمدات

كل تمهد لا يخالف القانون ولا يخل بالنظام والآداب وقد جرت العادة على حصول مثله ورجب نفاذه وفي حالة عدم قيام المتعهد به لزمه التعويض

مثال ذلك ما لو تمهد شخص للآخر بتلاوة القرآن الشريف ليالي رمضان تحت جعل معلوم ولم يقم به - هذا التمهيد فان للمتعهد له حق طلب التعويض عن ذلك

محكمة بنى يوسف الجزئية بالجلسة العلنية المتعقدة بهيئة مدنية بسراي المحكمة في يوم السبت ٢٧ يناير سنة ٩٠٠ و ٢٦ رمضان سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة احمد قحه أفندي القاضي وحضور احمد شوقي أفندي الكاتب صدر الحكم الآتي

في قضية عويس ابراهيم ابو نورج التاجر ومقيم بناحية بوس المقيدة بالجدول سنة ٩٠٠ نمرة ٩٨ بتوكيل جويل أفندي عسكر المحامي ضد

الشيخ احمد الجدي الفقي من بوس

الوقائع

تضمنت صحيفة افتتاح الدعوى المعلقة بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٩٩ و ٤ شعبان سنة ١٣١٧ تكليف المدعي عليه بالحضور لسمع الحكم من باب اصلي بالزامه بقراءة القرآن بمنزل المدعي من ابتدا اول رمضان سنة ١٣١٧ لغاية ثلث شهر المذكور ومن باب الاحتياط بالزامه بمبلغ ٤٠٠٠ قرش صاغ قيمة التعويضات مع المصاريف

وفي الجلسة طلب المدعي بلسان وكيله الحكم له بمبلغ ٢٠٠٠ قرش صاغ تعديلاً للطلب الاصلي وبالمصاريف واتعاب المحاماه للاسباب التي ابداه

التحقيقات وفي اصدار الامر بأن لاوجه لاقامة الدعوى العمومية

وحيث أن المادة (١٥ منه) تمنع العود للتحقيق بعد الحفظ الا اذا ظهرت أدلة جديدة وبذا جعلت لامر الحفظ الصادر من النيابة قوة الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق بأن لاوجه لاقامة الدعوى

وحيث أنه لاجل أن يصدر قاضي التحقيق أمره بان لاوجه لاقامة الدعوى يجب أن يكون باشر التحقيقات بنفسه

وحيث أنه لاجل ما يكون قرار النيابة في قوة قرار قاضي التحقيق بالحفظ يجب أن تكون هي كذلك التي باشرت التحقيقات بنفسها وحيث أنه ظاهر من أوراق هذه القضية أن النيابة لم تباشر تحقيقها وفقط أبدت فكرها على محضر البوليس

وحيث أن عدم عمل التحقيق بمعرفة النيابة مفقود للشروط المؤدية لاعتبار قرارها بالحفظ كقرار قاضي التحقيق

وحيث أنه ثبت مما تقدم أن قرار النيابة لا يتمسك به بأنه كقرار قاضي التحقيق الا اذا باشرت التحقيقات بنفسها

وحيث أنه ثابت أيضاً أن النيابة لم تعمل أدنى تحقيق في هذه القضية فلا محل حينئذ لاتتظار أدلة جديدة ويجوز على ذلك للنيابة العمومية العود الى التحقيق متى شئت وبدون انتظار أدلة جديدة

وحيث أنه بناء على ما ذكر وكون محكمة النقض والابرار هذه أبدت هذا المبدأ بعدة أحكام صدرت منها يكون طلب النقض المقدم من النيابة في محله ويتمين حينئذ قبوله وازاد المصاريف على جانب الحكومة

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار وبالفاء للحكم المطعون فيه وباحالة القضية على محكمة طنطا للحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

المصاريف ومبلغ خمسين قرشاً انقلب محاماه
وبرفض ماعدا ذلك

أمر حال

في التجنس بالجنسية المصرية

(نحن خديوي مصر)

بعد الاطلاع على القانون النظامي وعلى
قانون الانتخاب الصادرين في ٢٤ جمادي الثانية
سنة ١٣٠٠ أول مايو ١٨٨٣

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية
وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي
مجلس شوري القوانين أمرنا بما هو آت
(المادة الاولى)

عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر
في اول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتماً من المصريين
الاشخاص الآتي بيانهم وهم
أولاً المتوطنون في القطر المصري قبل اول
يناير سنة ١٨٤٨ (سنة ١٢٦٤ هجرية

وكانوا محافظين على محل اقامتهم فيه
ثانياً رعايا الدولة العلية المولودون في القطر
المصري من أبوين مقيمين فيه متى حافظ الرعايا
المذكورون على محل اقامتهم فيه
ثالثاً رعايا الدولة العلية المولودون والمقيمون
في القطر المصري الذين يقبلون المعاملة بموجب
قانون القرعة العسكرية المصري سواء بادأهم
الخدمة العسكرية أو بدفع البدية
رابعاً الاطفال المولودون في القطر المصري
من أبوين مجهولين

ويستثنى من الاحكام المذكورة الذين يكونون
من رعايا الدول الاجنبية او تحت حمايتها
(المادة الثانية)

يجوز للرعايا العثمانيين المتوطنين في القطر
المصري منذ اكثر من خمس عشرة سنة ان
يصيروا مصريين وينالوا الحقوق الممنوحة في
قانون الانتخاب الصادر في اول مايو سنة ١٨٨٣

وحيث ان تخلف المدعي عليه عن القيام
بموضوع التمهيد ينتج عنه ان تأكيد المدعي المشاق
في إيجاد قارى من طبقة مناسبة للحال ووقائع
الدعوى صريحة في انه استحضر فقهاً من العاصمة
قبل حلول رمضان بوقت يسير وبديهي ان هذه
الظروف كلها تستدعي صرف نفقات تقتضي ان
تكون الاجرة أزيد مما اعتاد المدعي دفعه لكن
يري مع ذلك ان تلك النفقات وهذه الزيادة
ليس من شأنها على كل حال ان تبلغ الحد الذي
خطه المدعي

وحيث ان مثل هذا التعويض انما يوكل
أمر تقديره لنفس القضاء والمحكمة ترى بعد
مراعاة ظروف القضية وحالة الطرفين ان الحكم
للمدعي بمبلغ ٥٠٠ قرش كافي لتعويض الاضرار
التي لحقت بسبب فعل المدعي

وحيث ان التعاقد الناشئ عن هذه الدعوى
وان كان باطلا عملاً باحكام الشريعة الفراء على
مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة باعتبار ان تلاوة
القرآن المجيد عبادة ولا اجرة على العبادة غير
انه لا بد من مراعاة أمرين - الاول - ان المعادة
في الوقت الحاضر تسمح بمثل هذا العقد ومن
المعلوم ان العادة محكمة - والثاني - ان هذا
الاتفاق ليس فيه شيء مخالف للقوانين أو محل
بالنظام والآداب (مادة - ٢٨ - من لائحة
ترتيب المحاكم الاهلية)

وحيث انه مما تقدم اتضح ان العقد المترتب
عليه التعويض المذكور آنفاً مبني على سبب صحيح
جائز في نظر القانون (مادة - ٩٤ - مدني)
وحيث انه بناء على الالوجه السابق بيانها
تكون دعوى المدعي على أساس ويجب الحكم
له بمبلغ التعويض السابق ذكره مع توزيع
المصاريف بنسبة المحكوم به

فبناء على هذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بالزام المدعي عليه
بان يدمع للمدعي مبلغ خمماية قرش صاغ وربع

يطلبه وقد قدره اخيراً بمبلغ ١٤٩٥ قرش صاغ
اي أنه استنزل بمبلغ ٥٨٥ قرش صاغ قيمة السند
من مبلغ ٢٠٠٠ قرش صاغ الذي طلبه أولاً
في الجلسة

وحيث أنه من القواعد المقررة أن من
تعهد بعمل وجب عليه القيام به والا كان ملزماً
بتعويض الضرر الذي نشأ عن أخلاقه بالشروط
وحيث انه اتضح من احوال القضية ان
المدعي عليه بعد أن حرر على نفسه ورقة في ٨
شعبان سنة ١٢١٧ وبالرغم عن الانذار المعلن اليه
بتاريخ ١٦ شعبان سنة ١٢١٧ اتفق على أن يقرأ
القرآن الشريف عند من يدعي الشيخ احمد أبو
بكر من اهالي بادة الطرفين ولذا كان من المدعي
وقد حل رمضان أن اضطر لاستحضار آخر من
حملة كتاب الله احياء لليالي شهر الصوم تبعاً للعادة
التي الفها وتنفيذاً لاحكام المناظرة ودواعي
المنافسة الموجودة بينه وبين الشيخ احمد ابوبكر
المذكور الذي ميزه المدعي عليه وفضله على
المدعي

وحيث انه لذلك يكون لاشك في مسئولية
المدعي عليه عن الضرر الناشئ عن فعله مباشرة
(مادة - ١٢١ - مدني)

وحيث أن المدعي لكي يظهر ان مبلغ التعويض
الذي طابه غير مبالغ فيه قدم ورقة محررة في
أول رمضان سنة ١٢١٧ موقفاً عليها عن يدعي
الشيخ سيد غنيم محمد أحد حفظة القرآن الشريف
من القاهرة مفادها ان هذا الاخير اتفق معه على
التلاوة أثناء شهر رمضان بمجمل قدره ٢٠ جنيهاً
مصرياً دفع نصفها معجلاً وبدفع نصفها مؤجلاً
وحيث ان الضرر الذي تعود على تبعته المدعي
عليه انما هو الضرر المقبول المعقول الناشئ عن
تقصيرة لا الضرر الذي يكون المدعي أوجده
لنفسه بنفسه بواسطة استحضاره فقهاً من مصر
من امتازوا برخامة الصوت واشتهروا بالتجويد
والترتيل ومن ثم تكون تلك الورقة على فرض
صحتها غير قاطعة في الدعوى من جهة تقدير
التعويض

إذا كانوا قد أعلنوا هذه الرغبة الى المحافظة أو المديرية الكائن فيها محل إقامتهم وتقرر شروط هذا الاعلان في قرار وزاري يصدر من ناظري الداخلية والحقانية (المادة الثالثة)

يجب على كل من يريد ان يصير مصرياً طبقاً للمادة الثانية ان يقوم بكل ما تفرضه القوانين المصرية المختصة بالقرعة العسكرية ومع ذلك فالذين يزيد سنهم عن ١٩ سنة تستبدل خدمتهم العسكرية بدفع رسم قدره عشرون جنيهاً مصرياً ولو يكونوا قد قاموا بما يفرضه قانون العسكرية العثمانى (المادة الرابعة)

على نظار الداخلية والحقانية والحربية تنفيذ امرنا هذا صدر في اسكندرية في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨ (١٩ يونيو سنة ١٩٠٠) بالنيابة عن الحضرة الخديوية وبناء على امرها العالي الرقيم أول يونيه سنة ٩٠٠ (مصطفى فهمي) وبيلي ذلك توقيعات النظار

قرار

ناظرا الداخلية والحقانية بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيو سنة ٩٠٠) قرارا ما يأتي (المادة الاولى)

الاعلان المنصوص عنه في المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٢ ربيع أول سنة ٣١٨ (١٩ يونيو سنة ٩٠٠) بحرر على ورقة تمغه ويسلم الى المديرية او المحافظة التي فيها محل اقامة صاحب الاعلان ويكون مرفقاً بالاوراق والمستندات الآتية بينها التي يجب على صاحب الاعلان استخراجها على نفقته

(المادة الثانية)

يجب على صاحب الاعلان ان يقدم الاوراق الآتية أولاً شهادة الولادة أو مستنداً موثقاً به يقوم مقامها دالا على بلوغه سن الرشد المقرر في المادة الثامنة من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ثانياً شهادة تثبت تابعيته العثمانية ثالثاً كافة المستندات المثبتة توطنه في القطر المصري مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة على التوالي بدون انقطاع غير عادي رابعاً شهادة من جهات الادارة المصرية تثبت حالته نجما قانون القرعة العسكرية متى كان عمره اكثر من تسع عشرة سنة

اما في الحالة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الامر العالي فيجب على صاحب الاعلان أن يدفع أيضاً مبلغ البدلية الذي يعاد اليه اذا رفض طلب قيد اسمه (المادة الثالثة)

يعطى وصل بالاعلانات والاوراق والمستندات المرفقة بها

(المادة الرابعة)

لا يعطى الوصل في حد ذاته حقاً في الانتخاب وانما يكون نوال هذا الحق بعد قيد اسم الشخص بصفة قانونية في دفتار الانتخاب طبقاً للشروط والمواعيد والاوقات المحددة في القانون الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ صدر بالاسكندرية في ٣ ربيع أول سنة ٣١٨ - ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٠

﴿ منشورات لجنة المراقبة القضائية ﴾

(٨)

في الاستئناف الفرعي المرفوع بورقة تكليف بالحضور

صورة مذكرة صادرة من لجنة المراقبة

القضائية الى نظارة الحقانية في ١٤ مايو سنة ١٩٠٠ نمرة ٧ قرارات عموميه

لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة القضايا المدنية أن بعض المحاكم الاهلية تحكم بعدم صحة شكل الاستئناف الفرعي الذي يقدم بعريضة تعلن بعد فوات مواعيد الاستئناف الاصلية مستندة في ذلك على أن الاستئناف الفرعي بهذه الكيفية يجعله استئنافاً أصلياً يجب أن تراعى في رفعه المواعيد القانونية وحيث انه من المقرر قانوناً ان رفع الاستئناف الفرعي لا يشترط فيه ان يكون بتقديم طلبات شفاهية في الجلسة

وحيث ان مجرد حصول الاستئناف الفرعي بورقة تكليف بالحضور تعلن الى المستأنف الاصل لا يترتب عليها تغيير صفة الاستئناف من فرعي الى أصلي وزوال حق المستأنف عليه في رفعه ما دامت المرافعة قائمة ولم يترك المستأنف (الطالب الاول) دعواه

وحيث انه بناء على ذلك لا يجوز الحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المستأنف عليه بعد فوات المواعيد القانونية لحصوله بورقة تكليف بالحضور

فلهذا رأيت اللجنة ضرورة استلفات انظار المحاكم الاهلية الى ما تقدم

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

اعلان بيع

في القضية المدنية الكلية نمرة ١٤٢ سنة ٩٩ نشره نائه

انه في يوم السبت ٨ ستمبر سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي وصباحاً باودة المزايدات بسراي المحكمة بالحرا باسيوط

سيصير الشروع في بيع ثلاثة منازل أولهم كائن بناحية الزالي والآخرين بالقوصيه ملك

وان الثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة هو مبلغ ٤٠٠ قرش صاغ بناء عليه

نعلن انه سيصير الشروع في بيع العقار المذكور في يوم الخميس ٢٦ أغسطس سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً باودة المزايدات الكائنة بسرأي المحكمة ببني سويف

فعلى من يكن له رغبة في المشتري ان يحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين للمزايدة في العقار المذكور

تحريراً بسرأي المحكمة بدل سويف في يوم ٢٩ يولييه سنة ٩٠٠ و ٢ ربيع الثاني سنة ١٣١٨

بشكاتب محكمة
بني سويف الاهلية
محمد عبد المجيد

اعلان

من قلم محضري محكمة الاقصر الجزئية الاهلية انه في يوم الاثنين ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣١٨ الموافق ٢٠ أغسطس سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي الظهر بسوق ناحية قولاً

سبياع بطريق المزايدة العمومي فرس بيضة اللون و رقبته كي نار صغير عمرها ١٠ سنين ملك ابو الحسن عبد المنعم وأحمد علي عبد المنعم وسلامه علي عبد المنعم وحسين علي عبد المنعم المزارعين من العصاده تبع قولاً السابق توقيع الحجز عليها بمعرفة احد محضري محكمة الاقصر الجزئية الاهلية بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٠٠

وهذا البيع بناء على طلب حضرة عبد المجيد أفندي محمد المحامي المقيم باسنا قفاذاً لسداد مبلغ ٢٦٨ قرش عمله صاغ قيمة الصادر به أمر تقدير من محكمة الاقصر الجزئية الاهلية بتاريخ ١٨ يونيه سنة ٩٠٠ بما في ذلك المصاريف فعلى من له رغبة في المشتري عليه ان يحضر

والساعة والمحل المذكورين من اجل ذلك
تحريراً في ٧ أغسطس سنة ٩٠٠ و ١١ ربيع آخر سنة ١٣١٨ بسرأي المحكمة بالحررا
بشكاتب محكمة أسبوط
سيد حمدي

اعلان

محكمة الامور الجزئية والمصالحات ببني سويف
نشره أولى

عن بيع عقار

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٣ يولييه سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية المدعي عليه من العقار الآتي بيانه وبيعه بالمزاد العمومي وفاء لسداد دين الطالب وقدره ٥٣٤ قرش و ٣٠ فضه صاغ مع المصاريف المستحقة والتي تستحق لغاية تمام البيع المسجل هذا الحكم بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهلية بتاريخ ٤ يولييه سنة ٩٠٠ نمرة ٣٧١

وهذا البيع هو بناء على طلب زنوبه بنت ابو طالب من منشاة خلبوص المقيدة بالجدول سنة ٩٠٠ نمرة ١٥٨٤

ضد

زايد منسي المزارع من غيط البحارى
بيان العقار

منزل يبلغ مقداره ١٠٠ ذراع كائن بناحية غيط البحارى محدود بمحدود اربع الحد البحري الحاج محمد جلوس والقبلي طريق وفيه الباب والشرقي طريق أيضاً والغربي رزق فراج وان حكم نزع الملكية ميين به ان يبيع العقار المذكور حسب الحدود والشروط الميئة باعلان الدعوى المودع هذا الحكم والاوراق المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب عليهم وقت ما يريد

احمد حسين الشواف ومحمد حسين الشواف وسلامه داوود الشواف من نزالي جانب بناء على طلب الخواجه أنطون خياط المقاول المقيم عصر وعلى حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٥ يناير سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتابها في ٢٣ منه نمرة ٧٧ وفاء لسداد مبلغ ٨٣٣١ قرش صاغ الباقي من أصل الدين المحكوم به البالغ قدره ١٠٩٨ قرش صاغ وبيانها كالآتي

أولاً منزل كائن بناحية النزالي فوق الترة الابراهيمية ملك الاثنين الاول من المدينين ببني بالطوب الاحمر والاخضر يحتوي على خمس أود أرضيه وخمس أود علويه ومرتقق وحوش مواشي وشونة تبين جميعه مسقوف بالاخشاب ومحدود من بحري بورنة أبو زيد طنطاوي وفيه الباب ومن قبلي بمنزل علي الشواف ومن غرب بحرف الابراهيمية ومن شرق بالطريق مسطحه ١٥٠٠ ذراع

ثانياً منزل ملك المذكورين كائن بناحية القوصيه ببني بالطوب الاخضر خالي من الاود وبدون سقف مسطحه ٢٥٠ ذراع تقريباً حده الشرقي شادلي صالح والقبلي والغربي علي الفخراي واخوته والبحري شارع عمومي وفيه الباب ثالثاً منزل بناحية القوصيه ببني بالطوب الاخضر خالي من المنافع وبدون سقف مسطحه ١٠٠ ذراع حده الشرقي أبو زيد عبد المال والغربي درب غير نافذ والقبلي عرفات الفخراي وشركاه والبحري شارع عمومي وفيه الباب

وهذا العقار كان محدد ليعه جلسة يوم السبت ٢٨ يولييه سنة ٩٠٠ وبالنسبة لعدم حضور مزايدين قد صار نقيص الخمس من الثمن يكون مبلغ ١١٨٤٠ قرش صاغ ثمن اساسي تبني عليه المزايدة

وشروط البيع واضحة باوراق القضية الموجودة بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب الاطلاع عليها فعلى من يريد المشتري الحضور في اليوم

صباحاً بناحية النيات مركز العياط بمديرية
الحيزه والابام التالية له اذا اقتضى الحال

سبصر الشروع في مبيع بلغ سيوي وامهات
بقدر ٧٢ نخله بالمزاد العمومي بناحية النياحة
المد كورة بناء على طاب حضرة باشكاتب محكمة
استئناف مصر الاهلية بصفة حضرته مديراً لإدارة
خزينة النقود القضائية وهذه الاشياء هي تعلق
سيد احمد حسن المسجو بسجن طره ومعين
عليه قبا طه البصيلي وهذا الحيزه توفع بمعرفة
حضرة ليسى أفندي كامل المحضر بهذه المحكمة
بتاريخ ٢٤ يوايه سنة ٩٠٠ بناء على الامر الصادر
من محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ٢٤ يونيو
سنة ٩٠٠

وسيكون البيع لمن يرسي المزاد يدفع الثمن
فوراً بالعملة الصاغ الاميرية ومن يتأخر يعاد
المزاد على ذمته ويلزم بالفرق وان زار يضاف
لزائد على مبلغ البيع

نائب الباشمحضر
محكمة العياط
علي جاهين

اعلان بيع

مكتب محمد أفندي عرفه المحامي
انه في يوم الخميس ٣٠ أغسطس سنة ٩٠٠
الساعة ١١ افرنكي صباحاً بسوق طوخ
سبصر مبيع حاموسه بيضه سن ٥ وعجله
جاموس شعله سن ٣ بناء على طلب الحرمة حلية
بنت نعيم وفاء لمطلوبها من ابراهيم نعيم وسريه
بنت سيد وكفايه وحجازيه بنتي محمد نعيم من
الشمون تنفيذاً للحكم الصادر ضدهم من محكمة
بها ٢ مايو سنة ٩٠٠ ومعلن في ١١ يونيو سنة
تاريخه ومحجوز على المواشي المذكورة في ١٥
يوليه سنة ٩٠٠

فمن له رغبة في المشتري عليه أن يحضر في
الحل واليوم والساعة المذكورين واذا تأخر من

أما شروط البيع وانحة بحكم نزع الملكية
المودوع بقلم الكتاب مع باقي الاوراق لمن يريد
الاطلاع عليها

نحرباً في ٣١ يوليه سنة ٩٠٠

كاتب اول

محكمة فاقوس الجزئية
ختم

اعلان

من قلم محضري محكمة نجح حمادي الجزئية
لمبيع منقولات محجوزه
انه في يوم الاثنين ٢٠ اغسطس سنة ٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بسوق نجح حمادي
سيباع بطريق المزاد العمومي بور بقر أحر
تعلق محمد معلوي وثور بقر أخضر تعلق محمود
اسماعيل مرفات المزارعين من المصالحه تبع
ناحية السلميه السابق حجزها بناء على طلب
منقاريوس مغايل التاجر من السلميه نقاداً
للحكم الصادر من محكمة نجح حمادي الجزئية
بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ٩٠٠

فمن له رغبة في المشتري فليحضر في اليوم
والساعة المحددين اعلاه ومن يرسي عليه المزاد
يدفع الثمن فوراً وان تأخر عن الدفع يعاد المزاد
على ذمته ويلزم بالفرق
نحرباً في ٨ يوليه سنة ٩٠٠

عن الباشمحضر
جورجي مقار

اعلان

من محكمة العياط الجزئية

عن مبيع بلغ سيوي وامهات بالمزاد العمومي
انه في يوم الاربع ٢٩ اغسطس سنة ٩٠٠
الموافق ٣ جاد أول سنة ١٣١٨ الساعة ١١ افرنكي

في اليوم والساعة والحل المينين أعلاه ومن
يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان
تأخر يمسد البيع على ذمته ويلزم بالفرق ان نقص
نحرباً بالاقصر في ٣١ يوليه سنة ٩٠٠
نائب الباشمحضر بالاقصر
ابراهيم محمد

محكمة فاقوس الجزئية

اعلان بيع نخيل

في قضيه نمرة ٣١٨ سنة ٩٠٠

انه في يوم الاثنين ٣ ستمبر سنة ٩٠٠ (٨)
جاد الاولى سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي صباحاً
بمجلسه المزادات العلانية التي ستعقد بسراي
المحكمه بفاقوس

سيباع العقار الآتي بيانه أدناه قسماً واحداً
بطريق المزاد العلني ومحدد لاقتتاح المزاد مبلغ
٣٠٠ قرش صاغ والعقار هو

سنة نخلات مشمرات احدها من عامري
والباقيات مجاهد وجيمهن منفرات باراضى
أبو كبير ملك الحواجه سليم شديد يحدهن
من غربي منزل أحمد موسى ومن بحري منزل
محمد الاقرع ومن شرقي نخيل عبد الله الهنداوي
ومن قبلي شرحة تعلق محمد سيد احمد الصايغ
من أبو كبير بناء على طلب محمد عبد العال
الصايغ من الناحية وفاء لمطلوبه البالغ قدره
٤٠٤ قرش و٢٠ فضه خلاف المصاريف

بناء على حكم نزع الملكية والبيع الصادر
من المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٨ يونيو سنة ٩٠٠
ومسجل بمحكمة الزقازيق في ٢٣ منه تحت
نمرة ٢٢٤

وبناء على أمر حضرة القاضي الصادر
بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ٩٠٠ بتحديد اليوم
لنذكور

بدكان الاوسطى حسانين علي الشريف
الترزي بالحراري كاتبه
سيد علي الحريري

كتاب

الاعجاز والايجاز

قد تم بحوله تعالى طبع كتاب الاعجاز والايجاز للإمام أبي منصور الثعالبي المحتوي على الآداب التي يقصر دون وصفها البليغ . وقد قسمه مؤلفه الى عشرة أبواب . الباب الاول . في بعض ما نطق به القرآن الشريف من الكلام الموجز المعجز . الباب الثاني . في جوامع الكلام عن النبي عليه السلام . الباب الثالث . فيما صدر منها من الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين رضي الله عنهم . الباب الرابع . فيما نقل منها عن ملوك الجاهلية . الباب الخامس . في روابيع ملوك الاسلام وأمرائه . الباب السادس . في لطائف كلام الوزراء . الباب السابع . في بدائع كلام الكتاب والبلغاء . الباب الثامن في ظرائف الفلاسفة والزهاد والحكماء والعلماء . الباب التاسع . في ملح الظرفاء ونوادرهم . والباب العاشر . في وسائط قلائد الشعراء . وقد زدنا عليه تراجم المشاهير من الذين استشهد بكلامهم للمؤلف رحمه الله . وفسرنا غوامض الفاظه تسهيلا لطلبة فجاء كتاباً أدبياً لغوياً تاريخياً يغني مطالعه من جملة كتب أدبية وتاريخية . وهو فريد في باب . فن أراد اقتناء هذا الكتاب فليطلبه من ادارة المطبعة العمومية بشارع عبد العزيز بمصر كاتبه

اسكندر آصاف

(طبع بالمطبعة العمومية)

واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست يرشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين و١٣٠ لخالقهم

اعلان

{ كتاب الاخبار السنوية في الحروب الصليبية }

بعون الله قد تم طبع هذا الكتاب وهو قد أُنشئ في اللغة العربية جامعاً لشتات تناول الثمانية حروب صليبية من سنة ٤٩٠ هـ أي من دخول الصليبيين سوريا واستيلائهم على بلاد الشام لغاية سنة ٦٩٠ هـ أي لغاية انقراض الصليبيين من سوريا وتوضيح أسباب الحروب ونتائجها وتحريصات البابوات وتاريخ ملوك الاسلام وحروبهم مع الصليبيين مثل السلطان صلاح الدين الايوبي ومحاربه الملك الانكليز ريكاردوس الملقب بقلب الاسد والملك العادل وابنه الكامل والصالح نجم الدين أيوب وأسر لويس التاسع ملك فرنسا والسلطان الظاهر بيبرس والسلطان قلاوون وهو كبير الحجم يحتوي على ٣٠٠ صحيفة وثمنه كما يأتي بخلاف أجرة البريد وهي قرشين صاغ

١٠ صاغ مغلف تغليفاً حسناً

١٢ مجلد تجليد بيروت جيل

١٥ مجلد تجليد أفرنكي مذهب

فن أراد الحصول عليه فليرسل قيمته لنا بمنزلة نمرة ٧ بعطفة المطبعة بقنطرة الامير حسين بمصر أو بمنزلة سعادتلو اقدم عبد السلام باشا الموليحي أو بمخبز المعلم حسن شداد بشارع محمد علي . ويباع أيضاً بالخللات الآتية

بالمطبعة العمومية الكائنة بشارع عبد العزيز بمصر بمكتبة الترتي الكائنة بشارع عبد العزيز بمصر بدار البقالة المصرية بالعباسية

بدكان عبد السلام افندي الصبي البناني بالسكة

لجديده

يرسى عليه العطا في دفع الثمن يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ٦ اغسطس سنة ٩٠٠

نائب الباشمحمضر

محكمة بنها الجزئية

مخايل بقطر

اعلان

من محكمة عابدين الجزئية الاهلية

عن مبيع بضائع محجوزة بالمزاد العام

انه في يوم الاثنين ١٣ اغسطس سنة ٩٠٠

الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بشارع السكرية

سيباع بالمزاد العام مرايات واصناف صينية

تعلق شعبان علي ابو شنب الفرنسي السابق توقيع

الحجز عليها بتاريخ ٢٧ اغسطس سنة ٩٩ بناء

على طلب الخواجه انطون ارقش التاجر وشركاه

بالاسكندرية والمتخذة محلاً مختاراً بمصر مكتب

حضرة سليم افندي بسترين المحامي لدى المحاكم

الاهلية وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من

محكمة عابدين الجزئية بتاريخ ١٤ ستمبر سنة ٩٩

فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان

والمكان المعينين اعلاه ومن يرسي عليه المزاد

يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم

بالفرق اذا نقص

تحريراً في ٢ اغسطس سنة ٩٠٠

نائب باشمحمضر

محكمة عابدين الجزئية

علي فهمي

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة في عام ١٨٩٩ من مدينية ونجارية وجنائية وقض وابرار وتتضمن أيضاً الاوامر العالية

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 27

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جبال الحاميان
أشترأ كلها السنوي
٩٦ غرشاً ما غا وأوصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٦٨

نقض و ابرام - ٩ يونيه سنة ٩٠٠
النيابة ضد - عبد الحفيظ ابراهيم وعوض ابراهيم
التزوير
التزوير جنحة منقطعة يبتدي حق التقادم في
سقوطها من تاريخ ارتكابها
استعمال التزوير
استعمال التزوير جنحة منقطعة لاستمارة
وهي قائمة بذاتها حيث يمكن ان لا يكون لها ارتباط
بفعل سبقها أو لحقها

بناء على هذه القاعدة يكون ابتداء سقوط
الحق في اقامة الدعوى العمومية في حالة استعمال
التزوير من يوم العلم بحدوث الجريمة أو من يوم
استحالة حدوثها بعد العلم بها
اما القول بان سقوط الحق في اقامة الدعوى
العمومية لا يبتدي الا من تاريخ تنازل المستعمل
فهو خطأ اذ لو تنازل عند الاستعمال لما كان
هنالك جريمة واذا لم تكن جريمة لما كان هناك
حق في اقامة الدعوى العمومية ولا حق للتمسك
في السقوط . وعدمه والدليل بان استعمال التزوير

جنحة غير مستمرة تنقطع بعد التقرير بالتزوير
هو أن بعد التقرير لا يعود للمستعمل مقدرة على
مداومة الاستعمال اذ من شأن ذلك ان تضبط
الورقة المستعملة ويشيع أمرها بين الناس مما
لا يبقى للمستعمل فائدة من الاستعمال
وعليه فاذا ادعى التزوير في حالة الاستعمال
واقطعت الاجراءات القانونية مدة ثلاث سنين
من تاريخ الادعاء سقط الحق في محاكمة المستعمل
اما القضاء المصري فجمع حتى الآن على
اعتبار التزوير والاستعمال جريمتين مستنيتين كما
يظهر من مراجعة الاحكام الآتية

(١) حكم تاريخ ١١ ديسمبر سنة ٩٧ من
محكمة النقض والابرام في قضية النيابة ضد متولي
محمد ورفقاء
(٢) حكم في ٢ نوفمبر سنة ٩٦ من محكمة
استئناف مصر في قضية النيابة ضد شعلان احمد
(٣) حكم في ٦ فبراير سنة ٩٦ من محكمة
النقض والابرام في قضية النيابة ضد احمد بك
البدراوى

اما كون الاستعمال جريمة منقطعة كما في الحكم
المنشور في هذا العدد فتخالفه احكام سابقة من
محكمة استئناف مصر

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت
رياسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات موسيو دوهلس وقاسم أمين
بك ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاة
ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم
الاهلية ومحمد علي سعودي افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من النيابة العمومية في
قضيتها نمرة ١١١ المقيدة بالجدول العمومي نمرة
٢١٢ سنة ٩٠٠

ضد

عبد الحفيظ ابراهيم عمره ٥٥ سنة مزارع
مولود في بني صالح ومقيم بها
عوض ابراهيم عمره ٦٠ سنة مزارع مولود
في بني صالح ومقيم بها
وحضر للمحاماة عنهما جرجس يوسف
بك المحامي

وقائع الدعوى

النيابة العمومية أقامت الدعوى على هذين
المتهمين ولتزيرها عقد شراء فدان واثنين وعشرين
قيراطاً وبيت اضراراً بورثة جاد الله زيدان

وزمزم بنت سعد بواسطة التوقيع عليه بأختام
مزورة باسمي جاد الله زيدان وزمزم المذكورين
واستعمال العقد المذكور أمام محكمة الفيوم
الجزئية المدنية وطلبت عقابهما بمقتضى المادة
١٩٣ عقوبات

ومحكمة الفيوم الجزئية بتاريخ ٢٤
فبراير سنة ١٠٠ حكمت بحبس كل من المتهمين
المذكورين مدة تسعة أشهر وأزمتهم بالمصاريف
بالتضامن عملاً بالمواد ١٩٣ و ٣٥٢ عقوبات
فاستأنف المتهمان هذا الحكم وبجلسة اليوم المحدد
لنظر الدعوى رفع الحامي عنهما مسألة فرعية
وهي: ان الدعوى العمومية سقطت بمضي المدة
في تهمة التزوير والاستعمال

والنيابة وافقت على ان تهمة التزوير سقطت
وطلبت تأييد الحكم فيما يتعلق بتهمة الاستعمال
ومحكمة بني سويف الاهلية بتاريخ ٢٨ أبريل
سنة ١٠٠ عملاً بالمادة ١٧١ جنابات حكمت
حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وبقبول المسألة
الفرعية المرفوعة من المحامي عن المستأنفين
وبالغاء الحكم المستأنف بكافة أجزائه وببراءة
المتهمين مما أسند اليهما ورفع المصاريف على
جانب الحكومة

وفي يوم الخميس ٣ مايو سنة ١٠٠ تقرر من
حضرة رئيس نيابة بني سويف بقلم كتاب تلك
المحكمة برغبته النظر في هذا الحكم أمام محكمة
النقض والابرار

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والمحامي
عن المتهمين والاطلاع على أوراق القضية
والمداولة قانوناً

حيث ان النيابة العمومية ترتكن في طلب
النقض على ان سقوط الحق في اقامة الدعوى
العمومية في استعمال التزوير لا ينتدي الامن تاريخ

تنازل المستعمل وان الاستعمال لا يسقط حتى يصل
المستعمل للفاية التي يسعى لنوالها في الاستعمال
وان المتهمين استمروا في استعمال التزوير
بواسطة تمسكهم بالورقة المطعون فيها بالتزوير
وان الحكم الاتهائي بتزوير تلك الورقة تاريخه
٧ مايو سنة ١٠٠ وعلى ذلك لم يسقط الحق في
اقامة الدعوى العمومية

وحيث ان جنحة الاستعمال التي من
اجالها تدعي النيابة عدم سقوط حق اقامة
الدعوى فيها ليست هي جنحة مستمرة كما ادعت
بل هي منقطعة لان كل استعمال تزوير هو فعل
قائم بذاته ويمكن ان لا يكون له ارتباط بفعل
سبقة أو لحقه

وحيث انه بناء على هذه القاعدة يكون
ابتداء سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية في
حالة استعمال التزوير من يوم حدوث الجريمة متى
علمت أو من يوم استحالة حدوثها بعد العلم بها
وحيث ان القول بان سقوط الحق في اقامة
الدعوى العمومية لا ينتدي الا من تاريخ تنازل
المستعمل هو خطأ اذ لو تنازل عند الاستعمال
لما كانت هناك جريمة واذا لم تكن جريمة لما
كان هناك حق في اقامة الدعوى العمومية ولا
حق في التمسك بالسقوط وعدمه

وحيث ان الظروف التي وجد فيها المتهمان
هي أولاً ارتكابهما جريمة التزوير بواسطة
الاستعمال والطمع حصل في ٢٤ نوفمبر سنة ١٠٠
ثانياً استحالة الاستعمال بعد التقرير بالتزوير في
٢٤ نوفمبر سنة ١٠٠ لانه لم يكن بعد التقرير في
امكانهما استعمال تلك الورقة بضبطها وارسلها
لقلم النائب العمومي وعلم الناس بها

وحيث ان القول أيضاً بان الاستعمال
يستمر حتى يصل المستعمل لفايته هو قول ضعيف

نظراً لما تقدم من أن هذه الجنحة منقطعة
ومن ثم لا استمرار

وحيث ان تمسك النيابة بان الحكم الاتهائي
صدر بتزوير تلك الورقة في مايو سنة ١٠٠ لا
يفيد ان هناك مانع يمنعها من اقامة الدعوى
العمومية أو كان هناك ما يترتب عليه اهمالها
في رفعها

وحيث ان الادعاء بكون المتهمين استعمالاً
تلك الورقة بعد التقرير بتزويرها وذلك
الاستعمال كان حال تمسكهما بها أمام المحكمة
المدنية هو مردود لانه لو سلم بذلك وكان الدفاع
مجبوراً على التهم بالتزوير لكانت فقدت ضمانة
الدفاع الامر المخالف للقانون فننجز عما ذكر ان
الدفاع الحاصل منهما لا يمكن اعتباره اصاله
استعمال تزوير لاستحالة ذلك عليهما من يوم
التقرير بتزوير الورقة المتمسكين بها وضبطها
وارسلها لقلم النائب العمومي

وحيث انه بناء على ما ذكر من أن هذه
الجنحة هي منقطعة وسقوط الحق في اقامة
الدعوى بشأنها يتبدى من يوم حدوث الجريمة
أو استحالة حدوثها بعد العلم بها قد ثبت ان
التقرير بتزويرها كان في ٢٤ نوفمبر سنة ١٠٠
وأخطر قلم النائب العمومي بذلك عملاً بالمادة
٢٧٣ مراعاتاً فيكون ابتداء سقوط الحق هنا
في يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٠٠ الذي لم يكن بعده في
امكان المتهمين استعمال تلك الورقة

وحيث انه في يوم التقرير بالتزوير الواقع في
٢٤ نوفمبر سنة ١٠٠ لغاية ٢٦ نوفمبر سنة ١٠٠ تاريخ
عمل النيابة التحقيق يكون مضى اكثر من
الثلاث سنين المقررة بالمادة ٢٥٤ جنابات
لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية في
مواد الجنح

وحيث انه بناء على ما ذكر تكون الاوجه
المقدمة من النيابة ليست من الجائزة القبول

وقد طعن المتهمون في هذا العمل امام المحكمة الاستئنافية

وحيث أن الاعتراف المنسوب للمتهمين ليس اعترافاً لأن تهمة البلاغ الكاذب تتكون من عدة عناصر ولما سئل المتهمون عما اذا كانوا قدموا البلاغ المنسوب اليهم اعترفوا فقط بتقدمه ولكنهم لم يعترفوا بان البلاغ كاذب وبأنهم قدموه بسوء نية

وحيث أن هذا القول من المتهمين لا يسمى اعترافاً بالجريمة المنسوبة اليهم وكان يجب على المحكمة الابتدائية ان تسمع الشهود الذين طلبوا امامها لان سماعهم هو أهم عمل من أعمال التحقيق الذي يحصل في الجلسة وبأهماله تكون المحكمة المذكورة قد منعت المتهمين من الانتفاع بها والدفاع عن أنفسهم

وحيث أن هذا السير هو مخالف للقانون ولهذا يكون الحكم باطلاً

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرام المقدم وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية على محكمة مصر للحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

٧٠

نقض وابرام - ٢٦ مايو سنة ٩٠٠

عبد الحفيظ محمد عويس ومن معه - ضد - النيابة التزوير وبيان الواقعة

١ - ان عدم بيان تاريخ ارتكاب جريمة التزوير في الحكم الموضوعي يعد قصيراً في بيان الواقعة ويكون الحكم منقوضاً وأهمية بيان تاريخ الارتكاب هي لكي يتمكن قضاة النقض من مراقبة قضاة الموضوع في كيفية سقوط العقوبة بمضي المدة من عدمه

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور

موسى محمد الديب عمره ٤٦ سنة شيخ غفر ومقيم في الكفر الشرقي

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٢٩ المقيده بالجدول العمومي بنمرة ٣٥٣ سنة ٩٠٠

وقائع الدعوى

النيابة العمومية أتهمت هؤلاء المتهمين ومعهم آخرون بأنهم بلغوا بأمر كاذب مع سؤ القصد باشتراك الآخرين في حق محمد علي غانم ومحمد محمد غانم واسماعيل البتاجي وعلي محمد غانم وعبد القادر فرج وزيدان السيد بشروع بعضهم في قتل احمد السيد حموده ومحمد سليمان بكر واشترك البعض الآخر في ذلك يوم ٢٨ أكتوبر سنة ٩٩ بناحية الكفر الشرقي

وطلبت عقابهم بالمادتين ٢٨ و ٢٨٠ عقوبات ومحكمة شربين الجزئية بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ٩٩ طبقت المادتين المذكورتين وحكمت بحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور والزمتهم بالمصاريف بالتضامن

فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم والنيابة طلبت تأييد الحكم المستأنف ومحكمة طنطا الابتدائية الاهليه بصفة

استئنافية حكمت بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ٩٠٠ حضورياً بتأييد الحكم المستأنف بكامل اجزائه وبالزام المستأنفين بالمصاريف بالتضامن

وفي يوم الخميس عشره مايو سنة ٩٠٠ تقرر من المحكوم عليهم المذكورين برغبتهم النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرام فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والمحامي عن رافعي النقض والابرام والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث انه من ضمن أوجه النقض والابرام المقدمة هو أن المحكمة الابتدائية حكمت في الدعوى بدلان ان تسمع شاهداً من شهود الاثبات واكتفت باعتراف المتهمين

لكونها على غير أساس ولذا يتعين رفضها ورفع المصاريف على طرف الحكومة فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض النقض والابرام المقدم من النيابة العمومية وعلى الحكومة المصاريف

٦٩

نقض وابرام - ٩ يونيه سنة ٩٠٠

السيد حموده ومن معه - ضد - النيابة البلاغ الكاذب وسماع شهود النفي والاعتراف يكون السير في الاجراءات باطلاً اذا أهملت محكمة الموضوع سماع شهادة شهود النفي لان هذا يعد حرماناً للمتهم من حق الدفاع ان الاعتراف بتقديم البلاغ لا يعد اعترافاً بالجريمة يتسبب عنه حرمان المتهم من فائدة شهود النفي أن محكمة النقض والابرام المشكلة تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو دو هلس وقاسم أمين بك وبوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاة ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى الحاكم الاهلية ومحمد علي سعودي أفندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

السيد حموده عمره ٤٠ سنة عمده ومقيم في الكفر الشرقي

أبو غانم محمد مصطفى عمره ٢٢ سنة فلاح ومقيم في الكفر الشرقي

بدوي مرعي عمره ٥٥ سنة شيخ بلد ومقيم في الكفر الشرقي

مصطفى حموده عمره ٣٤ سنة شيخ بلد ومقيم في الكفر الشرقي

احمد سليمان عمره ٢٥ سنة شيخ بلد ومقيم في الكفر الشرقي

(٧١)

بني سويف مدني جزئي - ٢٩ يونيه سنة ٩٠٠
الشيخ نصر خيس - ضد زعفران سالم وعلي باخي

في العقود

١ - التعاقد العامة تقضي بثبوت التعاقد بمجرد الاجاب والقبول ولكن متى تكرر هذا على امر واحد ينظر الى السابقة التي لكي تعرف ويكتفي القضاء مونة التحقيق والشهود الذين كانوا دائماً مظنة للسؤ وضمت قاعدة التسجيل والحق للاسبق فيهما وضع اليد مدة خمس سنوات بسبب صحيح ناتج عن عقد صرفي لم يسجل فهذا فيه دائماً مظنة للتلاعب والتواطى ولا يقدم على التسجيل

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة المهيئة المتعقدة علناً بسراي المحكمة يوم الثلاث ٢٩ يونيه سنة ٩٠٠ و ٢٨ صفر سنة ٣١٨ تحت رئاسة حضرة احمد عبد الرازق افندي القاضي وحضور احمد شوقي افندي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي

في قضية الشيخ نصر خيس من مبدوم المقيدة بالجدول سنة ٩٠٠ عمرة ١١١٩

ضد

زعفران سالم وعلي باخي المزارعين من مبدوم وقائع الدعوى

طلب المدعى الحكم من باب اصلي بثبوت ملكيته الى فدان وثمانية قراريط واثني عشر سهم ومنع منازعة المدعي عليه الاول في ذلك واحتياطياً الزام المدعي عليه الثاني بمبلغ ٣٦٦٠ قرش من ذلك ٣٢٩١ قيمة الثمن ومصاريف التسجيل و٤٠٠ قرش على سبيل التعويض واركن على مستدانه المذكورة المقدمة منه

المدعي عليه الاول طلب رفض الدعوى بالنسبة اليه للاسباب التي أبداها ومدونة في محضر الجلسة والمدعي عليه الثاني اعترف بحصول البيع منه الى المدعي

الاستئناف طابت تأييده وكذلك وكيل المدعي المدني طلب التأييد بالنسبة للحقوق المدنية ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٤ مارس سنة ٩٠٠ طبقاً للمواد ١٩٣ و ٦٧ و ٦٨ عقوبات حضورياً بتأييد الحكم المستأنف والزام المحكوم عليهم بالمصاريف وان لم يدفعوا يعاملوا طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم الخميس ١٥ مارس سنة ٩٠٠ تقرر من المحكوم عليهم برغبتهم النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار طبقاً للمادة ٢٢٠ جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والحامي عن المدعي المدني والحامي عن المتهمين والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً حيث ان طلب النقض والابرار مبني على ان تاريخ الواقعة غير مبين في الحكم وانه لم يثبت ان الجلسة كانت عليه

وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد ان الحكم هو خال حقيقة من تاريخ الواقعة حيث جاء فيه ان العقد المزور تسجل في ٣٠ مايو سنة ٩٩ وتاريخ التسجيل ليس هو تاريخ ارتكاب جريمة التزوير

وحيث انه وان كان متعذراً في بعض الاحوال وصول التحقيق الى تحديد اليوم والساعة والشهر والسنة التي حصل فيها ارتكاب التزوير الا انه من الممكن دائماً ان قاضي الموضوع يتحقق ان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية لم تمض من وقت وقوع الجريمة

وحيث ان عدم اثبات ذلك في ذلك الحكم يوجب بطلانه

وحيث انه لا لزوم بعد ذلك للبحث في الوجه الثاني

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار المقدم وبالبغاء الحكم المطعون فيه وباحالة القضية على دائرة استئناف أخرى لتحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

حضرات مسيو دو هلس وقاسم أمين بك ويوسف شوقي بك ومستر هاتون قضاء ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي ومحمد علي سمودي افندي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي في الطعن المقدم من عبد الحفيظ محمد عويس عمره ٣٠ سنة صنفته شيخ بلد مولده واقامته بمنشاء ربيع

وسيد محمد ابراهيم عمره ٤٠ سنة شيخ غفر مولده واقامته بمنشاء ربيع وبلتاجي احمد عمره ١٢ سنة مزارع مولده واقامته بمنشاء ربيع

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٦ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٢٠٩ سنة ٩٠٠ ومحمد وهبه مدع بالحق المدني وقائع الدعوى

النيابة العمومية تهمت هؤلاء المتهمين الاول بتزويره عقداً نسب فيه بيع خمسة افدنه اليه من محمد وهبه باشتراك الاثنين الآخرين بمساعدتهما اياه على ارتكاب هذا التزوير وتقييمه بواسطة توقيعهما بختمهما على ذلك المقد بصفة شاهدين على صحته وتسجل العقد في ٣٠ مايو سنة ٩٩ وطلبت عقابهم بالمادة ١٩٣ عقوبات مع مراعاة المادتين ٦٧ و ٦٨ منه بالنسبة للاثنين الآخرين ومحمد وهبه المدعي بالحق المدني طاب الحكم له بمبلغ الف وخمسةماية قرش تمويض

ومحكمة الفيوم الجزئية حكمت بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ٩٩ طبقاً للمواد ١٩٣ و ٦٧ و ٦٨ عقوبات و ٢٤ و ٤٩ عقوبات حضورياً بحبس كل من عبد الحفيظ محمد عويس وسيد محمد ابراهيم وبلتاجي احمد مدة سنتين يخصم لهم من ذلك مدة حبسهم الاحتياطي والزامهم بمبلغ خمسة عشر جنيهاً بصفة تمويض للمدعي المدني مع الزامهم بالمصاريف بالتضامن وان لم يدفعوا يعاملوا بالمادة ٤٩ عقوبات

فالمحكوم عليهم استأنفوا هذا الحكم ونيابة

المحكمة

حيث انه يتلخص من أقوال الخصوم التي أجدها امام المحكمة وفي المذكرات المقدمة منهم ان ان النزاع القائم بينهم ينحصر في معرفة ما اذا كان المدعي اكتسب ملكية القدر المتنازع فيه بمقتضى العقد العرفي الصادر اليه من المدعي عليه الثاني بتاريخ ١٢ رجب سنة ٢١٧ ومسجل بالمحكمة المختلطة بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٩ او المدعي عليه الاول هو الذي اكتسب ملكية القدر المذكور بمقتضى العقد العرفي الصادر اليه من نفس المدعي عليه الثاني السابق ذكره بتاريخ ١٠ ستمبر سنة ١٩٤ ولكنه لم يسجل الا بعد تسجيل عقد المدعي بنحو ثلاثة وعشرين يوماً في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٩

وحيث انه من المقرر قانوناً ان السند الناقل للملكية الذي يعبر عنه بالسبب الصحيح في اكتساب الحقوق بمضي المدة الطويلة يجب تسجيله وجعله ذا تاريخ ثابت حتى يصح الاحتجاج به على غير المتعاقدين (راجع المواد ٢٢٨ و ٢٢٩ من القانون المدني)

وحيث انه فضلاً عما تقدم فان علماء القانون قد اتفقوا على ان المشتري من مالك ولم يسجل عقده لا يمكنه ان يحتج به على المشتري الذي سجل عقده (راجع شرح العلامة بودري في الجزء المختص بالملك بمضي المدة الطويلة صحيفة ٤٠١ نوتة ٦٧٦)

وحيث انه اذا تقرر ذلك وثبت ان المدعي عليه لم يسجل عقد مشتراه القدر المتنازع فيه الا بعد ان سجل المدعي عقد مشتراه القدر المذكور فلا يصح له مطلقاً ان يتمسك به عليه وحيث انه من جهة ما يدعيه المدعي عليه الاول بلسان وكيله من انه وضع يده على القدر المتنازع فيه من تاريخ صدور البيع اليه من المدعي عليه الثاني اي من ابتداء ١٠ ستمبر سنة ١٩٤ لغاية الآن مدة خمسة سنوات متوالية بسبب صحيح على مرأى من المدعي وهذا وحده يكسبه حقبة تملك القدر المتقدم ذكره بالمدة الطويلة كما قضت

بذلك المادة ٧٦ من القانون المدني فان ادعاه فائده لا يمكن التعويل عليه لانه فضلاً عن انه لم يقدم على ذلك ادنى اثبات غير الايراد التي لم يذكر له اسم فيها ولا تدل على ان الاموال دفعت من المدعي عليه الثاني فانه لا يصح مطلقاً للمدعي عليه الاول المذكور الاحتجاج على المدعي بوضع يده على القدر المذكور مدة خمسة سنوات الا من ابتداء ثبوت تاريخ عقد مشتراه ثبوتاً رسمياً طبقاً لنص المادة ٢٢٨ مدني السالف ذكرها وكما نص عن ذلك بشرح العلامة بودري في الصحيفة والنوتة المتقدم ذكرها اذ قد جاء بهما بان المشتري الذي لم يسجل عقده لا يمكنه التمسك قبل الغير بوضع اليد المدة الطويلة وسواء علم المدعي بوضع يد المدعي عليه على القدر المذكور او لم يعلم فان ذلك لا يتلافى النقصان الموجود في العقد الا وهو التاريخ الرسمي (راجع شرح العلامة دالوز على القانون المدني نوتة ٢٦ صحيفة ٨٠ جزء ٢ كود انوته)

وحيث انه يعلم من جميع ما تقدم ان عدم تسجيل عقد مشتري المدعي عليه الاول القدر المتنازع فيه الا بعد تسجيل عقد المدعي قد اسقط حقه قبله سواء وضع يده على القدر المتنازع فيه المدة الطويلة او لم يضع وسواء كان ذلك يعلم من المدعي او بغير علم وعليه تكون دعوى المدعي في محلها ويتعين الحكم بثبوت ملكيته للقدر المذكور واخراج المدعي عليه الثاني بدون مصاريف هذا مع حفظ الحق للمدعي عليه الاول بالرجوع على المدعي عليه الثاني المذكور بقيمة مادفعه اليه ثمناً للقدر المذكور

وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بثبوت ملكية المدعي للفدان وثمانية قرارات واثني عشر سهماً الواضح حدودها ومواقعها بعريضة افتتاح الدعوى وبالزام المدعي عليه الاول بان يسلم القدر المذكور والزمته بالمصاريف البالغ قدرها ٢ جنيه و ٤٠٠ مليم وبمبلغ ٣٠٠ قرش اعاب محاماه واخرجت المدعي

عليه الثاني من الدعوى بدون مصاريف ورفضت ما غير ذلك من الطلبات

٧٢

بني سويف مدني جزئي - ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٠ عبد العزيز علي رضوان ومن معه - ضد - عبد الدايم ومن معه
سريان القوانين والتعاقد

(١) يشترط لسريان القانون القديم على الجديدان يكون ما يخوله من الحقوق قد اكتسب تماماً في عهده مثال ذلك وضع اليد حيث يجب ان تتم المدة في عهد القانون القديم والا سري القانون الجديد

(٢) القصر مبطل للتعاقد اذا ادعاه القاصر ولم يحجز العقد بعد بلوغ الرشد أو مرت المدة القانونية على سكوته

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة المدنية المنعقدة علناً بسراي المحكمة في يوم الثلاث ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٠ و ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٨ تحت رئاسة حضرة أحمد عبد الرازق أفندي القاضي وحضور أحمد شوقي أفندي كاتب الجلسة صدر الحكم الآتي

في قضية عبد العزيز علي رضوان والحرمة قتيات بنت علي رضوان من طما فيوم بمركز بني سويف المقيدة بالجدول سنة ١٩٠٠ نمرة ٥٤٥ ضد

عبد الدايم ورضوان علي والحريمات مبروكه وأخوات بنات علي والحرمة منصوره بنت علي الحولي ووزوجة علي رضوان من طما فيوم واسحاق أفندي يوسف الذي توفي وحل محله وورثاه وهم مريم وصفيه الاولى بنته والثانية زوجته والسبت سيده بنت يوسف وبولص يوسف

وقائع الدعوى

طلب المدعيان الحكم بثبوت ملكيتهما لفدانين ٦٠ قراريط شيعاً في ٧ أفدنه و ١٤ قيراط المينة بعريضة الدعوى ولغو البيع المنسوب

حصوله منهم الى اسحاق افندي يوسف واعتباره كأن لم يكن ونحو جميع التسجيلات المتوقعة على القدر المذكور مع الزام المدعى عليهم بالمصاريف واتعاب المحاماة وذلك للاسباب المدونة في محضر الجلسة وارتكتنا على المستندات والمذكرة المقدمة منهما

ومريم وصفيه وبولص ورثة اسحاق افندي يوسف من المدعي عليهم طلبوا بلسان وكيلهم الحكم من باب أصلي بعدم جواز قبول دعوى المدعين ومن باب الاحتياط رفضها موضوعاً والزامهما بالمصاريف واتعاب المحاماة وذلك للاسباب التي أبداها وكيل المذكورين وتدونت بمحضر الجلسة وفي المذكرة المقدمة منه وارتكتن على مستنداته وباقي المدعى عليهم أجابوا على الدعوى بما في محضر الجلسة

الحكمه

حيث انه لا نزاع في أن المدعين يستحقان بطريق الميراث الشرعي عن والدهما علي رضوان الفدايين ستة قراريط على الشيوع في السبعة أفدنه وأربعة عشر قيراطاً الواضح حدودها وقبيلها بعريضة افتتاح الدعوي اذ لم يتقدم على ذلك أدنى اعتراض من أحد من الخصوم وإنما النزاع ينحصر في الحقيقة في معرفة ما يأتي وهو أولاً هل اللائحة السعيدية هي الواجب اتباع أحكامها في هذه الدعوى أم قانون المحاكم الاهلية. وثانياً هل العقد الذي يمسك به ورثة اسحاق أفندي يوسف مستوف لجميع الشروط القانونية ويمكن اعتباره سبباً صحيحاً مكتسباً لامتلاك القدر الواقع بخصوصه النزاع اذا فرض ان اسحاق افندي المذكور وورثاه من بعده وضعوا اليد بمقتضاء على القدر المذكور مدة تزيد عن الخمس سنوات بصفة ملاك أم لا وثالثاً هل سكوت المدعين مدة خمسة سنوات بعد بلوغ رشدهم يسقط حقهم في المطالبة بالقدر المذكور من عدمه

فمن الوجه الاول

حيث ان ورثة اسحاق أفندي يوسف يدعون بان العقد الصادر لمورثهم المذكور محرر في ٩ يونيه سنة ٨٩ وفي ذلك الوقت كانت اللائحة السعيدية هي الجاري العمل بمقتضاها ولذلك يجب الرجوع لاحكامها دون سواها لان قانون المحاكم الاهلية المتبع الآن لا تأثير له على الحوادث السابقة وبما أن المادة الرابعة من اللائحة المذكورة تقتضي بان من وضع يده على أطيان خراجيه مدة اكثر من خمس سنوات وتكلفت باسمه ولم يحصل له منازعة من أحد فلا تسمع بشأنها دعوى ولذا تكون دعوى المدعين غير جائزة القبول ما دام انه متضح من الاوراق المقدمة في دوسيه الدعوى ان اسحاق افندي المذكور وضع يده على تلك الاطيان بصفة مالك مدة تزيد على العشر سنوات

وحيث انه وان كان من المقرر حقيقة عند علماء القانون ان الحقوق المكتسبة بوضع اليد لا تأثير للقانون الجديد عليها ولكنهم اعتبروا من جهة أخرى بانه اذا كانت تلك الحقوق لم تكسب وصدر قانون جديد فتتبع حينئذ في مسائل وضع اليد القواعد التي تقررت في القانون الجديد لان واضع اليد وقت صدوره لم يكن له حق مكتسب بل كان له أمل في اكتساب ذلك الحق وهذا الامل لا يخوله حق التمسك بالقانون القديم

وحيث انه اذا تقرر ذلك وسلم بان عقد البيع الممسكين به ورثة اسحاق افندي يوسف حرر في التاريخ المبين فيه ألا وهو ٩ يونيه سنة ٨٩ فان ذلك لا يخول لاولئك الورثة حق التمسك باحكام اللائحة السعيدية التي كان معمولاً بها وقت ظهور العقد المذكور لان قانون المحاكم الاهلية جرى العمل بمقتضاه في الوجه القبلي في نفس السنة المذكورة ولم يكن مورثهم اكتسب في ذلك التاريخ حق تملك القدر المتنازع فيه بوضع اليد بمقتضى اللائحة السعيدية

المشار اليها وعليه يكون القانون الجديد هو الواجب اتباع أحكامه دون سواه في هذه الدعوى وبمقتضاه تكون دعوى المدعين جائزة القبول بلا أدنى شك ولا ريب

عن الوجه الثاني

حيث أنه يشترط لصحة العقود على اختلاف أنواعها أن تكون صادرة بإيجاب وقبول من المتعاقدين وأن يتوفر فيها حسن النية فبحث إذاً فيما اذا كان العقد الذي يمسكون به ورثة اسحاق افندي مستوف للشرايط ام لا وهل المدعين كانوا ذاهلية للتعاقد وقت تحريره من عدمه وحيث أنه بالاطلاع على ذلك العقد وجد انه عقد عرفي يتضمن بيع نحو الاربعة عشر فدناً منها السبعة أفدنه وأربعة عشر قيراطاً المتروكة عن مورث المدعين وموقع عليه باختم جميع البائعين وقد ضمهم المدعيان ومحرر بتاريخ ٩ يونيه سنة ٨٨ ومسجل بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٨٩١

وحيث أن الشهادات الرسمية المقدمة من وكيل المدعين المذكورين دلت على أن احدهما عبد العزيز علي ولد في ٤ جاد آخر سنة ٩٥ وشقيقته فتيات ولدت في ١٠ الحجة سنة ١٢٩٢ وباحتساب المدة التي مضت من تواريخ ميلادهم لغاية اليوم الذي تحرر فيه عقد البيع المذكور وهو ٩ يونيه سنة ٨٩ الموافق ١٠ القعدة سنة ١٣٠٦ تبين أن سن عبد العزيز كان يوم تعاقده مع اسحاق أفندي يوسف يوم ٦ شهر ٥ سنة ١٣ وكان سن أخته فتيات شهر ١١ سنة ١٢ وحيث أنه يعلم مما ذكره المدعيان كانا قاصرين وقت أن تعاقدا مع اسحاق افندي المذكور ولذلك صار لا يمكن التسليم بان العقد الذي تحرر فيما بينهم صدر بإيجاب وقبول من الطرفين لان المدعين لم يكونا وقت ذلك على أهلية للتعاقد كما قضت بذلك المادة (٢٤٦) من القانون المدني اذ من تكن تلك اعمارهم لا يمكنهم مطلقاً ان يفقهوا شيئاً من المعاملات ولا يتصور أن يكون لثلهم في حداته سنة اختاماً للتعامل بها وعليه يكون

العقد المذكور باطلا ولا يعول عليه بالنسبة
للمدعين من هذه الوجهة

وحيث أنه يشترط لصحة البيع المتقدم
ذكره علاوة على ما سبق إيضاحه أن يكون المشتري
سليم النية فهل اسحاق أفندي يوسف كان سليم
النية وقت أن تعاقد مع المدعين المذكورين كلا
ثم كلا إذ من الذي يقول بأن المشتري من قاصر
يرد بفكره وقت التعاقد معه بأن مشتراه صحيح
مع أنه مامن شخص يجهل بأن الطفل الصغير
الذي عمره إحدى عشرة سنة أو ثلاثة عشرة سنة
كالمدينين لا يجوز له أن يبيع أو يتصرف في
أي شيء من ممتلكاته (راجع دالوز كودانونيه
مصحفة ١٢٢١ نوته (٣٠)) إذ قد نص فيها بأنه
يشترط لكي يكون المشتري سليم النية أن يتوفر فيه
وقت التعاقد ثلاثة شروط أولها أن يجهل كون
الشيء المباع مملوكا لغيره الذي حصل التعاقد
معه وثانيها أن يعتقد بأن البائع هو المالك الوحيد
لذلك الشيء وأنه ذو اهلية للتصرف فيه وثالثها
أن يتحرر بينهما عقد بذلك خال من الغش أو
من أي شائبة تشبه وبما أن اسحاق أفندي يوسف
تعاقد مع المدعين وهو عالم بأنهم قصر فلا يمكن
أن يقال إذاً بأنه سليم النية وبذلك ينعدم أهم
شرط يجب توفره فيه وعليه يكون عقد مشتراه
غير صحيح من هذا الوجه أيضاً ولذلك يتعين
الحكم برده وبطلانه

عن الوجه الثالث

حيث أنه قد ثبت مما تقدم إيضاحه أن العقد
الذي يملك به ورثة اسحاق أفندي يوسف
لم تتوفر فيه شروط الصحة ولم يكن مورثهم
ذات نية سليمة وقت أن تعاقد مع المدعين فلا
يمكن إذاً أن يقال بأنه اكتسب ملكية القدر
المذكور بوضع اليد عليه بصفة مالك مدة خمس
سنوات بسبب صحيح لأن عقده فاسد كما قدمنا
ومن المعلوم أن ما بني على الفاسد يكون
فاسداً وعليه ففواء سكت المدعيان المدة المذكورة
بعد بلوغ رشدهما أو لم يسكتا فإن ذلك لا يسقط
حقهما في طلب الحكم لهما بالقدر المذكور طالما

أنه لم يمض من وقت بلوغها لغاية رفع الدعوى
مدة الخمسة عشرة سنة اللازمة للتملك بوضع اليد
بغير سبب صحيح

وحيث أنه يعلم مما تقدم جميعه ان دعوى
المدعين جائزة القبول وملكيتها للقدر المتنازع
فيه ثابتة تمام الثبوت وأن العقد الذي يملك
به ورثة اسحاق أفندي يوسف باطل بالنسبة
ليهما ولا يمكن التمويل عليه سواء كان لهما توقيع
عليه أو لم يكن محتوماً باخذاً هما

وحيث أن من يحكم عليه يلزم بالمصاريف

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً أولاً بأن دعوى
المدعين جائزة القبول وثانياً برده وبطلان عقد
البيع المؤرخة ٩ يونيو سنة ٨٩٠ فبالحكم نصيب
المدعين وثالثاً بتثبيت ملكيتهما إلى الفدانين و
٦ قاريط قيمة نصيبهما الشرعي على الشيوخ
في السبعة أفدنة وأربعة عشر قيراطاً الواضح
حدها وقبيلها بمریضة افتتاح الدعوى والزم
ورثة اسحاق أفندي يوسف بأن يسلموها القدر
المذكور ورابعاً بمحو كل التسجيلات التي توقع
عليه وألزم الورثة المذكورين بمصاريف هذه
الدعوى وقدرها ٢٨ جنيه و ٨٨٠ مليم ومبلغ ٣٠٠
قرش صاغ اتماب محاماه لوكيل المدعين وأخرجت
باقي المدعى عليهم من الدعوى بدون مصاريف
ورفضت ما غاير ذلك من الطلبات

اعلان بيع

أنه في يوم الاربعاء ٢٩ أغسطس سنة ٩٠٠
الساعة ١١ افرنكي صباحاً بسوق أبو كبير
سيباع بطريق المزاد لمن يرسى عليه آخر
عطا بمعرفة أحد محضري هذه المحكمة حصان
ابيض رهوان وحماره سوداء عاليه تعلق الجندي
افندي سالم السيد من ابو كبير المحجوز عليها
بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ٩٠٠ بناء على طلب سلام
افندي دسوقي التاجر بالزقاقيق وتنفيذاً للحكم
الصادر من محكمة الزقاقيق الجزئية بتاريخ ٢٤

ابريل سنة ٩٠٠ القاضي بالزمامه مبلغ ٦٦٣
قرش صاغ والمصاريف

فكل من له رغبة في المشتري يحضر بشرط
دفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته
ويلزم بالفرق

باشمخضر محكمة

الزقاقيق الاهلية

بدروس يوسف

اعلان بيع

من محكمة ميت غمر الجزئية الاهلية
مكتب حضرة خليل أفندي نعمه المحامي بميت غمر
أنه في يوم الاربعاء ٢٩ أغسطس سنة ٩٠٠
الساعة ٤ عربي نهاراً بناحية سنبوا مقام
سيباع بالمزاد العمومي ثلاثة حلال نحاس
٢٨ رطل ومنقذ نحاس وصنية وابريق نحاس
وكرسى خزان اسود ودكه خشب ملك محمود
موسى من الناحية المحجوزة بتاريخ ٢ يوليو
سنة ٩٩ وفاء لمبلغ ١٠٠ قرش صاغ بناء على
طلب هلال أفندي احمد من ميت غمر
تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة ميت غمر
الجزئية في ٢٩ مارس سنة ٩٩ فكل من له
رغبة في المشتري يحضر في اليوم والساعة والجهة
الموضحين بهذا

ومن يرسى عليه المزاد يدفع الثمن فوراً
ليد المحضر المعين للبيع ومن يتأخر يعاد المزاد
على ذمته ويلزم بالفرق

محرراً بميت غمر في ١٢ أغسطس سنة ٩٠٠
نائب الباشمخضر بميت غمر
امضا

اعلان

أنه في يوم الثلاثاء ٢٨ أغسطس سنة ٩٠٠
الساعة اثني عشر افرنكي الظهر بناحية بني
عيد مركز دكرنس دقهلية
سيباع بالمزاد العمومي عجل يقر عمره سنة
واحدة وعجل ابطر بوجه ابيض عمره ثلاثة

شهور تقريباً ملك عبد الجواد السيد ورفقاه من الناحية بناء على طلب احمد محفوظ من بني عبيد وفاقه مبلغ ١١٩٨ قرش صاغ قسمة المحكوم به والمصاريف بخلاف رسم النشر فن له رغبة في المشتري فعليه أن يحضر في اليوم والساعة والجهة المعينين اعلاه ويعطي مراده بالعمله الصاغ ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق والتمويضات
تحريراً بسراي المحكمة بالنصوره في يوم الاحد اثني عشر اغسطس سنة ٩٠٠
باشمخضر المحكمة بالنصوره
امضا

اعلان

من محكمة الازبكية الجزئية
عن مبيع هتورنمرة ٥٢٠ محجوز بالمزاد العمومي انه في يوم الخميس ٣٠ اغسطس سنة ٩٠٠ الموافق ٤ جاد اول سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بشارع شبرا بجيزة بدران
سيصير الشروع في مبيع الهتورنمرة ٥٢٠ كامل الآلة مستعمل بطريق المزاد العمومي سبق توقيع الحجز عليه بتاريخ ٧ اغسطس سنة ٩٠٠ بمعرفة احد محضري هذه المحكمة وهذا الهتورنمره تعلق سلمان بدير العربي ركوب رعية الحكومة المحلية وقاطن بجيزة بدران قسم شبرا وحجز هذا الهتورنمره هو بناء على طلب حنفي مزروق العلاف رعية الحكومة المحلية ومتخذ له محلا مختار مكتب وكيله حضرة عطيه افندي علي الهامي النكاح امام محكمة الازبكية الجزئية تنفيذاً للحلاصة الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٣١ مايو سنة ٩٠٠ المشمول بصفة التنفيذ ومعلن في ١٨ يولييه سنة ٩٠٠ القاضي بملزومية المدعى عليه بان يدفع للمدعي المذكور مبلغ ١٧٥ قرش والمصاريف
وسيكون البيع لمن يرسي عليه المزاد بشرط دفع الثمن بالعمله الصاغ فوراً ومن يتأخر عن المشتري يعاد المزاد بالتالي على ذمته فان نقص

الثن حينذاك يكون ملزوماً بقيمة الفرق وان زاد الثمن يضاف الزايد على مبلغ البيع
تحريراً في يوم الاثنين ١٣ اغسطس سنة ٩٠٠
باشمخضر محكمة الازبكية الجزئية
ختم

اعلان بيع
محكمة قضا الجزئية الاهلية
نشره ثانيه

انه في يوم الاحد ٩ ستمبر سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بسراي المحكمة بقنا سيصير الشروع في مبيع منزل كان بندر قنا بحارة الحلوي داخل بوابه صغيره نمره ٦٧ مباني يبلغ مقابله ٨٤ ذراع حده البحري منزل احمد حسن والحد القبلي بزقاق البوابه الغير نافذه وبابه يفتح فيه ومن شرق عبد القادر ومن غرب الحرمه فاطمه بنت محمد حسن المملوك الى بدوي افندي احمد عبد القادر من قنا وذلك البيع بناء على طلب احمد احمد محمد عباس حسوبه من الناحية وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٦ يونيه سنة ٩٠٠ في القضية المدنية الجزئية بنمره ٥٤٥ سنة ٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة قنا الجزئية الاهلية في ١٨ يونيو سنة ٩٠٠ نمره ٣٢٥ القاضي بالرخص بيع القدر المذكور وفاقه لسداد مبلغ جنين مصريه وخمماية واحد وسبعين ملياً والمصاريف وما يستجد من المصاريف

الثن الاساسي الذي تبنى عليه المزايدة هو سعر الذراع الواحد خمسة قروش صاغ - حكم نزع الملكية وشروط البيع موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يطلع عليهما وفي يوم ٩ اغسطس سنة ٩٠٠ تقرر بقلم الكتاب من محمد عبد الرحيم من قنا برغبته المشتري بزيادة العشر على قيمة الثمن فصار الثمن الذي تبنى عليه المزايدة الآن خمسة جنيه وسبعماية خمسة وسبعين ملياً وشروط البيع وحكم نزع الملكية موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يطلع عليهما فعلي من يرغب المشتري الحضور في الزمان

والمكان والساعة المحددين اعلاه للمزايدة على على الزيادة المذكورة
تحريراً بسراي المحكمة بقنا في ١١ اغسطس سنة ٩٠٠ و ١٥ ربيع آخر سنة ١٣١٨
باشكاتب محكمة قنا
رجب سلمان

محكمة الموسيقى الجزئية
اعلان بيع عقار

ليكن معلوماً لدى العموم انه في يوم الاربعاء ١٩ ستمبر سنة ٩٠٠ و ٢٤ محاد الاولى سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه بالمزاد العمومي بجلسة المزايدات التي ستمقد بمحكمة الموسيقى الجزئية الكائن مركزها بدرب الجينة منزل كان بالربع داخل مسجد قلاوون بالنحاسين محدود شرقاً بمنزل ورتة الحاجه فرحانه وغرباً وشمالاً منازل وقف قلاوون وجنوباً طرقة مسجد الوقف

وهذا البيع بناء على طلب ديوان الاوقاف ضد الست بنه بنت احمد عبيد العزيز المقيمة بالمورستان داخل عمارة مسجد قلاوون تباع قسم اجمالية بمصر

تنفيذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ اول اغسطس سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية في ٨ اغسطس سنة ٩٠٠ نمره ٤١٨ القاضي بنزع ملكية المدعي عليهما من العقار المذكور وفاقه لمبلغ مائة قرش وما لحق ذلك من المصاريف المحكوم به من هذه المحكمة في ٢٤ مايو سنة ٩٩ وقد تحدد الثمن الاساسي بمبلغ ثلثاية قرش لفتح المزاد

فعلى من يوجب المشتري الحضور بقلم كتاب المحكمة في اليوم والساعة المذكورين ليطلع على شروط البيع وقت ما يريد
تحريراً في ١٣ اغسطس سنة ٩٠٠

كاتب اول محكمة الموسيقى

ختم

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paratssant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 28

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترى وإبراهيم جمال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً و٥٠ نصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٧٣

نقض وإبرام - ١٩ مايو سنة ٩٠٠
محمد حسن علي بدر ومن معه - ضد - النيابة
تاريخ الواقعة

في ذكرت محكمة الاستئناف في صدر حكمها
تاريخ الواقعة عندما بينت نوع التهمة المنسوبة
إلى المتهم من النيابة العمومية ولم تذكر تاريخاً
آخر في أسباب الحكم فيستدل من ذلك أن المحكمة
أخذت بالتاريخ المبين أولاً خصوصاً وأنه يوجد
في الحكم ارتباط تام بين الصدر والأسباب وعليه
خلا محل للنقض

الرافة

في قالت محكمة الاستئناف في حكمها المطعون
فيه أن عقاب المتهم على ما توقع منه ينطبق على
المادة ٢١٥ ثم قالت أن حاله تستوجب الرافعة
طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥٢ يكون الواجب
عليها أن تنزل العقوبة إلى السجن أو الحبس
التأديبي
لاشتراك في الضرب المفضي إلى الموت
من المعلوم أنه إذا اجتمع جملة أشخاص

بقصد ضرب شخص آخر وضربوه فعلاً واحداً
ضربه ضرباً أفضى إلى موته تكون الضربات
التي حصلت من الباقيين جاءت تحريضاً له أو
بأقل تسهلاً للضرب المميت

أن محكمة النقض والإبرام المشكلة تحت رئاسة
سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مستر ويلمور وقاسم أمين بك ويوسف
شوقي بك ومستر هالتون قضاء ومحمد صفوت بك
الافوكاتو العمومي ومحمد علي سعودي أفندي
كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من
محمد حسن علي بدر عمره ٢١ سنة مزارع
مولود ومقيم بالسويس
أحمد عبد العال عبد القادر عمره ٢٥ سنة
مزارع مولود ومقيم بالسويس
علي حسن علي بدر عمره ٢٥ سنة خولي
مولود ومقيم بالسويس
بدر حسن علي عمره ١٩ سنة خفير مولود
ومقيم بالسويس
دسوقي أحمد علي عمره ١٩ سنة مزارع
مولود ومقيم بالسويس
أحمد عثمان محمد عمره ٣٥ سنة مزارع
مولود ومقيم بالسويس

أحمد محمد علي عمره ٢٥ سنة مزارع مولود
ومقيم بالسويس
علي بصري عمره ٢٥ سنة مزارع مولود ومقيم
بالسويس

وحاضر عن أحمد محمد علي عزيز خانكي
افندي الحامي وعن باقي المحكوم عليهم أحمد
الحسيني بك

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٠١١ سنة
٩٨ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ١٩٧ سنة
٩٠٠ ومحمود السيد عبد الله مدع بحق مدني

وقائع الدعوى

النيابة العمومية أتهمت الأول وحسين علي
بدر بضرب سلطان محمود السيد ضرباً أفضى إلى
موته والباقيين بالاشتراك معهما في ذلك وأتهمت
الثالث أيضاً وأحمد عثمان محمد وعلي بصري
بضرب خليل سيد وذلك في يوم الجمعة ١٥ يونيه
سنة ٩٨ باراضي ناحية الضيعة
ومحكمة قنا الابتدائية الأهلية حكمت بتاريخ
أول أكتوبر سنة ٩٨ طبقاً للمواد ٢١٥ و ٢٢٠
٦٧ و ٦٨ عقوبات و ٢١٠ جنبايات حضورياً
أولاً ببراءة كل من سيد أحمد وأحمد محمد علي
من تهمة الاشتراك في الضرب الذي أفضى إلى
الموت والافراج عنهما فوراً أن لم يكونا محبوسين

لسبب آخر ثانياً بالاشتغال الشاقة مدة خمس سنوات على كل من محمد حسن علي بدر واحمد عبد المال عبد القادر وبدر حسن بدر وعلي حسن علي بدر ودسوقي احمد علي وحسين علي بدر وعلي بصري واحمد عثمان نظير تهمة الضرب الذي افضى الى الموت باشتراك الاخير معهم حسين علي بدر في ذلك ثالثاً بحبس كل من احمد عثمان وعلي حسن علي بدر وعلي بصري مدة سنة كاملة نظير تهمة ضرب خليل سيد عبد الله بخنصر لكل منهم مدة حبسه الاحتياطي رابعاً بالزامهم بأن يدفعوا بالتضامن للمدعي بالحق المدني مبلغ مائة جنيه مصري بصفة تعويض مع الزامهم بالمصاريف بالتضامن ايضاً

والنيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية والمحكوم عليهم استأنفوا هذا الحكم ونيابة الاستئناف طلبت الغاء بالنسبة للمبرأين والحكم عليهما مثل زملأتهما وتأييده بالنسبة للباقيين

ومحكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ٩٨ حكمت طبقاً للمواد المذكورة أنفاً حضورياً باعتبار أن ما وقع من المتهمين هو فعل واحد يستحقون عليه عقوبة واحدة وحكمت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لجميع المحكوم عليهم ابتدائياً وبالغاء بالنسبة لاحد محمد علي ومعاقبته ايضاً بالاشتغال الشاقة مدة خمس سنين وتأييده بالنسبة للحقوق المدنية المحكوم بها ابتدائياً على جميع المحكوم عليهم وعلى احمد محمد علي والزمت المحكوم عليهم بالمصاريف

فالمحكوم عليهم طعنوا في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار وهذه المحكمة حكمت بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٨٩٩ بقبول النقض والابرار المقدم من المتهمين وبالغاء الحكم المطعون فيه وباحالة القضية على دائرة استئناف اخرى للنظر والفصل فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

فالنيابة العمومية قدمت القضية للمحكمة وبمجلس ٢٢ اغسطس سنة ٩٩ تنازلت عن الدعوى للعمومية ضد حسين علي بدر لوفاته وقد قررت المحكمة بقبول هذا التنازل

وبمجلس ٧ نوفمبر سنة ٩٩ طلبت نيابة الاستئناف تأييد الحكم الابتدائي بالنسبة للمحكوم عليهم وبالغاء بالنسبة للمبرأ والحكم عليه بالمواد ٢١٥ و ٦٧ و ٦٨ عقوبات والوكيل عن المدعي بالحق المدني طلب الحكم لموكله بمبلغ مائة جنيه مصري بصفة تعويض

ومحكمة الاستئناف في هذا التاريخ حكمت طبقاً للمواد ٢١٥ و ٣٥٢ عقوبات و ٤٥ جنابات غيابياً بالنسبة لاحد محمد علي وحضورياً بالنسبة للباقيين بتعديل الحكم المستأنف وبسجن احمد محمد علي المذكور ومحمد حسن علي بدر واحمد عثمان مدة أربع سنوات وحبس كل من باقي المتهمين مدة ثلاث سنوات والزامهم جميعاً بالمصاريف والحقوق المدنية المحكوم بها في الحكم المستأنف وبعد ذلك صار القبض على أحمد محمد علي (المحكوم عليه غيابياً)

والنيابة قدمت القضية للمحكمة وطلبت الحكم عليه باعتباره شريكاً وتطبيق المادة ٢١٥ عقوبات

ومحكمة الاستئناف بتاريخ ١٧ يناير سنة ٩٠٠ حكمت طبقاً للمادتي ٢١٥ فقرة ثانية و ٣٥٢ فقرة ثالثة حضورياً بالغاء الحكم المستأنف ومعاقة أحمد محمد علي بالاشتغال الشاقة مدة خمس سنوات والزامه بمبلغ مائة جنيه تعويضاً للمدعي بالحقوق المدنية مع المصاريف

وفي يوم الاربع ٨ نوفمبر سنة ٩٩ تقرر بقلم الكتاب من كل من محمد حسن علي بدر ودسوقي احمد واحمد عبد المال عبد القادر وعلي حسن علي بدر وبدر حسن علي بدر ودسوقي احمد علي واحمد عثمان محمد وعلي بصري برغبتهم النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار طبقاً للمادة ٢٢٠ جنابات

وفي يوم الخميس ١٨ يناير سنة ٩٠٠ تقرر ايضاً من أحمد محمد علي برغبته ذلك فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والمحامين عن رافعي النقض والابرار في غياب المدعي المدني والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

من حيث ان الوكيل عن أحمد محمد علي طلب قبول النقض والابرار المرفوع منه مرتكناً أولاً على عدم ذكر تاريخ وقوع الواقعة في الحكم الصادر عليه وثانياً على ان المحكمة أخطأت في تطبيق المادة ٣٥٢ ولم تطبقها بالكلية بعد ما قالت ان حالة المتهم تستوجب الرأفة وثالثاً على انها غيرت وصف التهمة الموجهة قبله بكيفية تستوجب تشديد حاله . ورابعاً على ان المحكمة حكمت على موكله شخصياً بدفع مائة جنيه إلى المدعي بالحق المدني مع انها سبق حكمت عليه مع المتهمين الآخرين بدفع هذا المبلغ بطريق التضامن

عن الوجه الاول

حيث ان محكمة الاستئناف قد ذكرت في صدر حكمها تاريخ الواقعة عند ما بينت نوع التهمة المنسوبة الى المتهم من النيابة العمومية وحيث انه يستدل من عدم ذكر تاريخ آخر في الاسباب ان المحكمة أخذت بالتاريخ المبين آنفاً خصوصاً وانه يوجد في هذا الحكم ارتباط تام بين الصدر والاسباب

وحيث انه فضلاً عن ذلك فقد ذكر تاريخ الواقعة في الحكم الابتدائي القاضي ببراءة ساحة أحمد محمد علي وبالعقوبة على الاشخاص المتهمين معه في هذه التهمة وحيث انه في هذه الحالة يجب رفض هذا الوجه

عن الوجه الثاني

حيث ان محكمة الاستئناف قالت في حكمها المطعون فيه ان عقاب المتهم على ما توقع منه ينطبق على المادة ٢١٥ ثم قالت ان حاله تستوجب الرأفة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٣٥٢ ولذا كان الواجب عليها ان تنزل العقوبة الى السجن أو الحبس التأديبي

وحيث انه في هذه الحالة يجب قبول هذا الوجه

عن الوجه الثالث

حيث ان طلب قبول النقض والابرار لهذا

الوجه مبني على ان المحكمة الاستئنافية طبقت
الفقرة الثانية من المادة ٢١٥ اعتباراً ان الضرب
حصل من المتهم بسبق الاصرار ولهذا شددت
عقوبة المتهم مع ان الظروف المشددة غير واردة
بورقة التكليف بالحضور ولا بورقة الاتهام وان
المتهم لهذا السبب لم يقدر على تهيئة دفاعه عن
نفسه

وحيث انه ولو ان النيابة لم تذكر الفقرة
الثانية من المادة المذكورة الا انها طلبت في
ورقة الاتهام تطبيق هذه المادة ثم اتهمت المتهم
شفاهياً امام المحكمة الابتدائية بأنه فعل ما فعله
بسبق الاصرار وطلبت عقابه عملاً بالفقرة الثانية
وحيث انه في هذه الحالة تمكن المتهم من
ان يأتي بما يبني التهمة قبل الحكم عليه
ولذلك يتعين رفض هذا الوجه

عن الوجه الرابع

حيث ان محكمة الاستئناف حكمت بتاريخ
٧ نوفمبر سنة ٩٩ على المتهمين كلهم ومن ضمنهم
أحمد محمد علي بدفع مائة جنيه تعويضاً الى المدعي
بالحق المدني بالتضامن وهذا الحكم صدر غيابياً
بالنسبة الى أحمد محمد علي المذكور ثم لما صار
القبض عليه وتقدمت قضيته حكمت عليه المحكمة
بدفع هذا التعويض بدون ان تتكلم عن التضامن
وحيث ان صيغة هذا الحكم هي في محلها
لان القضية المقدمة للمحكمة هي قضية أحمد
محمد علي ليس الا ولا يسوغ لها ان تحكم في أي
قضية على أشخاص لم يكونوا متهمين فيها ولكن
يجب الرجوع عند تنفيذ الحكمين على جميع
المحكوم عليهم بالتضامن على أحمد محمد علي
شخصياً ثم على الباقي بالتضامن ولذلك يجب
رفض هذا الوجه ايضاً

وحيث ان الوجه الاول المقدم من باقي
المتهمين منحصر في ان شروط المادة ٦٨ غير
متوفرة لان الضرب المفضي الى الموت لم يحصل
من جميع المتهمين

وحيث انه من المعلوم انه اذا اجتمع جملة
اشخاص بقصد ضرب شخص آخر وضربوه

فعلاً وأحدهم ضربه ضرباً أفضى الى موته
تكون الضربات التي حصلت من الباقيين جاءت
تخريضاً له أو بالاقل تسهيلاً للضرب الميت
واما عن الوجه الثاني وهو عدم بيان
السبب للحكم بالتعويض فالمحكمة تكلمت في
حكمها عن الضرر الذي حصل للمدعي بالحق
المدني ويفهم من أقوالها ان هذا الضرر هو
السبب للحكم بالتعويض

وحيث انه في هذه الحالة يتعين رفض طلب
النقض والابرار المقدم من هؤلاء المتهمين
وبعد الاطلاع على مادتي ٢٢٠ و ٢٢٢
من قانون تحقيق الجنايات

حيث ان التهمة المنسوبة الى أحمد محمد علي
ثابتة عليه وذلك للاسباب التي بني عليها الحكم
المطعون فيه وعقابه على ما توقع منه ينطبق على
المادة ٢١٥ فقرة ثانية مع مراعاة الفقرة الثالثة
من المادة ٣٥٢ عقوبات المذكور نصهما بالحكم
المطعون فيه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار
بالنسبة لآحمد محمد علي لوجود خطأ في التطبيق
ويرفض باقي الالوجه المقدمة منه وبسجنه مدة
خمس سنوات يخضع له من ذلك مدة حبسه
الاحتياطي وحكمت برفض النقض والابرار
المقدم من باقي المحكوم عليهم وبالزام الجميع
بالمصاريف

٧٤

استئناف مصر مدني - ٥ يونيه سنة ٩٠٠

محمود فهمي بك - ضد - عبده بك البالي

الشفعة

ان القانون المدني نص في المادة ٤٤ من
الباب الخامس على اسباب اكتساب الملكية
والحقوق العينية وذكر الشفعة بينها فهي حينئذ
سبب من اسباب الملكية كالعقود والميراث وغيرها

ولما كانت اسباب الملكية لا يترتب عليها
حق الا من وقت وجودها كعقد البيع مثلاً
فانه لا ينقل الملكية الى المشتري الا من تاريخ حصوله
ومن هذا التاريخ فقط تنتقل الملكية بالحالة التي
كانت عليها في يد البائع فلا يجوز أن يكون
للشفعة قوة ونتائج غير القوة والنتائج التي قرررها
القانون لجميع اسباب الملكية

ينتج من ذلك ان الشفعة ليست حقاً
من الحقوق العينية أو الشخصية وانما هي
طريقة من الطرق التي وضعها الشارع لاكتساب
حق الملكية فلا يترتب عليها اثر ما الا بالاستعمال
أي بالطلب وبعبارة أخرى حق الشفعة لا ينشئ
رابطة قانونية بين الشفيع والشيء المباع وبينه
وبين شخص المشتري من الوقت الذي حصل
فيه البيع وانما صاحب حق الشفعة في قدرته
وفي امكانه أن يشتري من المشتري بطريقة جبرية
العين التي اشتراها ولهذا عرف جمهور المتشرعين
الفرساويين الشفعة بأنها بيع جبري لمنفعة
خصوصية

ومق تقرر ان الشفعة لا تنتج حقاً للشفيع
الا بالاستعمال والطلب فالنتيجة تختلف على حسب
ما اذا كانت استعملت او لم تستعمل فان طلب
الشفيع أخذ العين المشتراة من المشتري قبل
ان يتصرف فيها أو ينشئ عليها حقاً من الحقوق
اكتسب الحق في أن يأخذها بالحالة التي هي عليها
بحيث اذا تصرف فيها المشتري بعد ذلك فلا يخل
تصرفه بحقوق الشفيع المكتسبة أما اذا لم يطلب
الشفيع اخذ العين المشتراة فالمشتري حر في أنه
يتصرف فيها بجميع التصرفات الشرعية لانه
مالك لها ملكاً تاماً وله أن يتمتع بجميع حقوق
المالك ويتنفع منها كما يريد بل له أن يهدمها اذا
شاء فاذا باعها الى آخر برجح فله أن يستفيد
منه ولا يجوز للشفيع ان يسلب منه هذا البرج
الشرعي بحجة انه كان في أمكانه ان يطلب أخذها
بالشفعة قبل ذلك

محكمة استئناف مصر الاهلية بمجلسها المشكلة
بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة قاضي أمين بك

وبحضور حضرات المستر ويلمور ويوسف شوقي
بك قضاء وعبد الله حسن الكاتب
أصدرت الحكم الآتي

في قضية الاستئناف المرفوع من حضرة
محمود فهمي بك المهندس بنظارة الاشغال المقيم
بمصر الواردة الجدول العمومي في سنة ٩٩
نمرة ٣٦٩ مستأنف

والاستئناف المرفوع من حضرة السيد شكري
بك المهندس بالنظارة المشار اليها المقيم بمصر الحاضر
عنه بالجلسة حضرة مراد افندي فرج المحامي
الواردة الجدول العمومي في سنة ٩٩ نمرة ٣٩٣
مستأنف أيضاً

ضد

حضرة عبده بك البابلي التاجر بمصر
مستأنف عليه

الحكمة

بعد الاطلاع على اوراق القضية وسماع
المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً

حيث ان عبده بك البابلي رفع دعوى
ضد محمود بك فهمي امام محكمة مصر الابتدائية
ادعى فيها ان له الحق ان يأخذ بالشفعة القطعتين
ارض الخاليتين من البناء البالغ مسطحهما ١٦٠٠٠
متر الموضح حدودها بعريضة الدعوى اللتين اشتراها
محمود بك فهمي من دائرة البرنيس شويكار
هانم بمبلغ اربعة آلاف جنيه وادخل السيد بك
شكري في الدعوى لانه علم انه اشترى العين
المشفوع فيها من محمود بك فهمي بمبلغ ستة
آلاف جنيه وطلب الحكم له باحقته في ان يأخذ
بالشفعة القطعتين ارض المذكورتين في نظير ثمن البيع
الاول البالغ قدره اربعة آلاف جنيه والزام المدعي
عليها بتسليمه العين وبالمصاريف . ومحكمة مصر
الابتدائية حكمت باستحقاق عبده بك البابلي
في ان يأخذ بالشفعة قطعة واحدة من القطعتين
وهي التي مساحتها خمسة آلاف واربعمائة وثلاثة
وستين متر في نظير ثمنها مقدراً من الثمن الذي
اشترى به محمود بك فهمي على نسبة موقعها

من القطعة الثانية وما تساويه بالنظر اليها يوم
المشتري الاول كما يقرره اهل الخبرة وما يخص
ذلك الثمن من مصاريف البيع الحاصل الى محمود
بك فهمي والزم السيد بك شكري بالمصاريف
وحيث ان هذا الحكم استأنفه السيد بك
شكري ومحمود بك فهمي في المواعيد القانونية
وحيث ان وقائع الدعوى هي ان محمود بك
فهمي اشترى القطعتين في نظير مبلغ قدره اربعة
آلاف جنيه بعقد تاريخه ٨ ديسمبر سنة ٩٨
وعبده بك البابلي قرر في فلم كتاب المحكمة
الابتدائية في ١٣ دسمبر سنة ٩٨ برغبته اخذ
القطعتين بالشفعة ولكن لم يعلن هذا التقرير الى
محمود بك فهمي الا في ٣١ يناير سنة ٩٩ وانه
في بحر هذه المدة اي من تاريخ التقرير الى يوم
الاعلان باع محمود بك فهمي القطعتين المذكورتين
الى السيد بك شكري بعقد عرفي تاريخه ١٠
ديسمبر سنة ٩٨ ومسجل في ١٨ ديسمبر سنة
٩٨ بثمان قدره ستة آلاف جنيه

وحيث ان النزاع بين الخصوم منشأ ان
ان عبده بك البابلي يريد ان يأخذ العين المشتراة
بثمان البيع الاول والمستأنفين يريدان ان لا يسلمتا
فيها الا اذا دفع الثمن المتفق عليه في البيع الثاني
وحيث ان محكمة مصر قبلت طلبات عبده
بك البابلي وقررت بصفة مبدأ ان الشفعة هي
حق يثبت للشفيع لجواره بناء على حصول بيع
ما جاوره وان تصرف المشتري في الشيء الذي
اشتراه بالبيع أيضاً لا يضر بذلك الحق الذي ترتب
من قبل وانما حكمت له بقطعة واحدة من القطعتين
لانها هي التي تجاور ملكه

وحيث انه لاجل الفصل في هذه المسألة يلزم
مراجعة القانون المدني لاجل الوقوف على
ماهية الشفعة وصفاتها القانونية

وحيث ان القانون المدني نص في المادة ٤٤٤
من الباب الخامس على اسباب اكتساب الملكية
والحقوق العينية وذكر الشفعة بينها فهي حينئذ
سبب من اسباب الملكية كالعقود والميراث وغيرها
وحيث ان اسباب الملكية لا يترتب عليها

حق الا من وقت وجودها فعقد البيع مثلاً
لا ينقل الملكية الى المشتري الا من تاريخ
حصوله ومن هذا التاريخ فقط تنتقل الملكية
بالحالة التي كانت عليها في يد البائع فلا يجوز ان
يكون للشفعة قوة ونتائج غير القوة والنتائج التي
قررها القانون بجميع اسباب الملكية

وحيث انه ينتج من ذلك ان الشفعة هي
ليست حقاً من الحقوق العينية أو الشخصية وانما
هي طريقة من الطرق التي رضها الشارع لاكتساب
حق الملكية فلا يترتب عليها أثر ما الا بالاستعمال
أي بالطلب وبعبارة أخرى حق الشفعة لا ينشئ
رابطة قانونية بين الشفيع والشيء المباع وبينه
وبين شخص المشتري من الوقت الذي حصله
فيه البيع وانما صاحب حق الشفعة في قدرته وفي
امكانه ان يشتري من المشتري بطريقة جبرية
العين التي اشتراها ولهذا عرف جمهور المتشرعين
الفرنساويين الشفعة بأنها بيع جبري لمنفعة خصوصية
وحيث انه متى قرر ان الشفعة لا تنتج حقاً
للشفيع الا بالاستعمال والطلب فالنتيجة تختلف
على حسب ما اذا كانت استعملت او لم تستعمل
فان طلب الشفيع أخذ العين المشتراة من المشتري
قبل ان يتصرف فيها أو ينشئ عليها حقاً من
الحقوق اكتسب الحق في ان يأخذها بالحالة
التي هي عليها بحيث اذا تصرف فيها المشتري بعد
ذلك فلا يخل تصرفه بحقوق الشفيع المكتسبة
أما اذا لم يطلب الشفيع أخذ العين المشتراة
فالمشتري حر في ان يتصرف فيها بجميع التصرفات
الشرعية لانه مالك لها ملكاً تاماً وله ان يتمتع
بجميع حقوق المالك ويتنفع منها كما يريد بل له
ان يهدمها اذا شاء فاذا باعها الى آخر برجح فله
ان يستفيد منه ولا يجوز للشفيع ان يسلب منه
هذا الرجح الشرعي بحجة انه كان في مكانه ان يطلب
اخذها بالشفعة قبل ذلك

وحيث ان هذا المبدأ يرجحه المتشرعون
الفرنساويون في مؤلفاتهم وهو المعمول به امام
المحاكم الفرنسية وفي الحق الشبيه بالشفعة الذي
منحه القانون الفرنسي الى الورثة في ان يحلوا

محل الشخص الاجنبي الذي اشترى شيئاً من التركة قبل قسمتها وفي الاحوال الاخرى المماثلة لها وحيث ان مخالفة هذا المبدأ يترتب عليها ان الشفعيع يرفع الدعوى على المشتري الثاني ويلزمه بتسليم العين التي اشتراها بدون ان يدفع له الثمن والمصاريف التي دفعها وهذه النتيجة لم يقصدها الشارع مطلقاً بل اراد بالعكس ان المشتري لا يخسر شيئاً مما صرفه من ماله ولو قيل ان له حق الرجوع الى المشتري الاول فليس في هذا الرجوع في كثير من الاحوال الضمانة الكافية له كما انه يترتب على مخالفة هذا المبدأ ان المشتري الثاني اذا اشترى بشئ من أقل من الثمن الاول يرجع بلاسبب الفرق بين الثمن الاول والثاني وحيث انه بناء على ذلك لا يكون للمستأنف عليه الحق في ان يأخذ شيئاً من العين الا بالثمن الثاني ولا عبرة بكونه قررني قلم كتاب المحكمة وغبته اخذها بالشفعة لان هذه الرغبة لم تعلن الى محمود بك فهمي الا بعد تاريخ البيع الثاني الثابت رسمياً

وحيث ان عبده بك البابلي لم يطلب الاخذ بالشفعة بالثمن الثاني في طلباته وصرح بالعكس بان لا يأخذ الا بالثمن الاول

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بلفو الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه عبده بك البابلي والزمته بالمصاريف

٧٥

قنا ابتدائي مدني - ٣١ اغسطس سنة ٩٩
مصطفى عبد الرحيم - ضد - محمود عيسى ومن معه
القيم الاجنبي

ان تبعة القيم لدولة اجنبية لا تأثيرها في اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى المرفوعة عليه بصفته فيما كونه بمثابة وكيل معين لادارة اموال المحجور عليه

محكمة قنا الابتدائية الاهلية بالجلسة المدنية الاستئنافية المنعقدة بسراي المحكمة في يوم الاثنين ٢٩ مايو سنة ١٨٩٩ (١٩ محرم سنة ١٣١٧) تحت رئاسة حضرة محمود رشاد بك رئيس المحكمة وبحضور حضرتي محمد حمدي افندي وحامد رضوان افندي القاضيين ومصطفى مختار افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية مصطفى عبد الرحيم التاجر بقنا بصفته وكيلًا عن الحرمة نقيسه بنت محمد محمود الوكيل عنه ابتاغو صيون افندي المحامي ضد

محمود عيسى القيم الشرعي على محمد محمد حسين عمر زين والحرمة زين بنت عارف والحرمة زين بنت محمد حسن والحرمة نقيسه بنت محمد حسن والسيد عبد الغني عارف المقيمين ببندر قنا (الذين لم يحضروا) المقيمة بالجدول بخبرة (١٠) سنة ١٨٩٩

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدولة قانوناً

رفع مصطفى عبد الرحيم بتوكيله عن نقيسه بنت محمد محمود دعوى امام محكمة قنا الجزئية ضد محمود عمر عيسى بصفته قياً على محمد محمد حسين وزين بنت عارف وزين ونقيسه بنتي محمد حسين قال فيها ان موكلته اختصت هي وحسين أحمد وظريفه أحمد ابراهيم بتسعة عشر فداناً وسبعة عشر قيراطاً من ركة حسنين محمد حسين مشاعة في ثلاثة وأربعين فداناً على ثمان قبائل بزمام قنا والطويرات بموجب قسمة مؤرخة في ٢٥ محرم سنة ١٣٠١ موقع عليها من عموم المستحقين وفي جملتهم عبد الغني عارف الذي كان وكيلًا عن المدعي عليهما الثانية والثالثة ومحمد عبد الغفار الذي كان وكيلًا عن الرابعة وانه بعد عمل هذه القسمة ادعت الحرمة زهرة بنت هواري ان لها في هذه الاطيان ثلاثة عشر فداناً وحكم لها بها وقد باع المستحقون أربعة أفدنة فصار الباقي ستة وعشرين فداناً يخص

المدعي فيها ثلاثة أفدنة وثلاثة قراريط فنازعها المدعي عليه في ذلك مع ان استحقاقها فيه ثابت من ورقة القسمة ومع انه سبق لها وضع يدها عليه والانتفاع به قبل الاغتصاب وطلبت الحكم بنوت ملكيتها لهذا القدر مع حفظ الحق لها في المطالبة بالربع من يوم الاغتصاب ليوم التسليم وملزومية المدعي عليهم بالمصاريف واتعاب المحاماه وكيل المدعي عليهم طلب بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ادخل السيد عبد الغني عارف ضمناً في هذه الدعوى فأجابته المحكمة الى هذا الطلب وفي جلسة ٢١ منه رفع مسألة فرعية طلب فيها الحكم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى لان القيم والضامن رعاياه انكثروه مستنداً على شهادتين قدمهما

وكيل المدعية طلب رفض المسئلة الفرعية والحكم بالاخصاص

محكمة قنا الجزئية حكمت حضورياً في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى والزمته المدعية بالمصاريف

فاستأنف وكيل المدعية هذا الحكم في الميعاد القانوني وطلب بالجلسة لفوه وعدم قبول السيد عبد الغني عارف ضمناً مع الحكم في الموضوع للاسباب التي أبداه بصحيفة الاستئناف وبالمرافعة المستأنف عليهم لم يحضروا مع اعلانهم اعلاناً قانونياً

فمن مسألة الاختصاص

حيث ان الدعوى لم ترفع على محمود عمر عيسى بصفته الشخصية بل انما رفعت عليه بصفته قياً على شخص من رعايا الحكومة المحلية وحيث ان هذه الصفة لا يترتب عليها بحال من الاحوال سلخ الدعوى من المحاكم الاهلية التي هي مختصة بالنظر في المنازعات المتعلقة بالمحجور عليه لانه من جهة من الذين يتحتم عليهم الرضوخ لسيطرتها ولان القيم من جهة أخرى انما هو بمثابة وكيل معين لادارة امواله مدة الحجر ليس الا فليس له في هذه الحالة حق خاص به وحيث ان تبعة القيم لا تسري على محجوره ولا تخرجه من

دائرة اختصاص المحاكم الاهلية ما دام انه من رعايا الحكومة المحلية

وحيث فضلا عن ذلك فان نفس محمود عمر عيسى الذي طلب الآن بصفته قبا على محمد محمد حسين عدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى هو هو عنه الذي طلب بنفس هذه الصفة اختصاصها بالحكم في قضية أخرى (راجع الحكم الصادر من محكمة قنا الاستئنافية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧)

وحيث انه من ذلك يعلم مقدار تحايل محمود عمر عيسى في القضايا فلما يكون مدعياً يطلب اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعواه ولما يكون مدعي عليه يطلب عدم اختصاصها

وحيث ان الضامن ادخل في هذه الدعوى بدون ان يبدي الوكيل عن المدعي عليهم الذي طلب ادخاله فيها بهذه الصفة ادنى سبب لقبوله وحيث انه لم يتضح من الاوراق ضرورة ادخال الضامن في الدعوى وعلى فرض لزوم ادخاله فان شأنه فيها ثانوي وليس كشأن الخصم الاصلي الخاضع لسلطة القضاء الاهلي وفوق ذلك فان المتبادر من قران واحوال هذه الدعوي ان وكيل المدعي عليهم لم يطالب ادخاله ضامناً فيها المجرد الحكم بعدم الاختصاص بحجة انه تابع لدولة أجنبية لرقعة الدعوى واطالة الزمن خصوصاً وان هذا الضامن لم يحضر

وحيث انه بما تقدم جيمه تكون المحاكم الاهلية مختصة بنظر هذه الدعوى

وعن الموضوع

حيث ان الخصوم وعلى الاخص المستأنف عليهم لم يبدوا أدنى دفع في الموضوع وحيث انه بهذه الحالة لا تكون الدعوى صالحة للحكم حتى كان يمكن لمحكمة ثاني درجه الفصل فيها من هذه الوجهه فبناء عليه

حكمت المحكمة غيابياً اولا بقبول الاستئناف

شكلاً ثانياً بلفو الحكم المستأنف وعدم قبول السيد عبد الفتى عارف ضامناً في هذه الدعوى واختصاص المحاكم الاهلية بنظرها ثالثاً بالزام المستأنف عليهم (ما عدا الضامن) بمصاريف الدرجتين

الوطن

ظهرت جريدة الوطن اليومية القديمة بعد احتجابها برهة طويلة عن قرائها فتاقولما تعودوه من مباحثها الوطنية وكتابتها الادبية والسياسية وقد رآها القراء بنوهم القشيب وطرازها الجديد مستوفية المباحث معتدلة الفاية رشيقة الخطاة مسبوكة النسيج يديرها حضرة صاحبها الفاضل جندي افندي ابراهيم وحضرة الادبيين مخايل افندي عبد السيد وتوفيق افندي حبيب وبدل اشتراكها السنوي ٣٠ غرضاً صاغاً فتمنى لها التوفيق والنجاح واقبال القراء عليها

محكمة بها الجزئية

نشره أولى

عن بيع عقار

في القضية المدنية نمرة ٨٦٥ سنة ٩٠٠ ليكن معلوماً لدى العموم انه في يوم السبت ٢٩ سبتمبر سنة ٩٠٠ الموافق ٥ جاد الثانية سنة ١٢٨٨ الساعة ٩ ونصف افرنكي صباحاً بسراي المحكمة المشار اليها

سيصير الشروع في مبيع ٤٥ ذراع كأن بناحية عزبه شلقان على الشيوع في منزلين ملاصقين ببعضهما بحارة السوق احدهما وهو القبلي يحتوي على مندره وأوده بالدور السفلى ومحلين بالاعلى والثاني وهو البحري يحتوي على أوده واحد من الاسفل ومحل واحد من الاعلى وجميعهم مبنيين بالطوب الاخضر وحدودهم واحدة ملاصقتهم لبعضهما وهي من الغرب شارع والقبلي بمعه زقاق وباقيه منزل الحرمه زهره أم زايد والشرقي منزل ابراهيم الشريف والبحري

منزل جبر جرجي وتقدر لافتاح المزايدة مبلغ ١٠٠٠ قرش صاغ

وهذا البيع هو بناء على طلب الشيخ محمد سالم العطار من عزبة شلقان

ضد

عبد الله محمد شعراوي من الناحية ومصطفى مذكور والسيد العرب من صراوه منوفيه بموجب الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٤ أغسطس سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة مصر الاهلية في ٨ منه نمرة ٤١٨ القاضي بنزع ملكية المدعي عليهم من العقار المذكور وفاء لمبلغ ١٣٩٤ قرش صاغ خلاف المصاريف فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل المونعين اعلاه ومن يرغب مراجعة شروط البيع وقها يريد فيطلع عليها بقلم كتاب المحكمة

تحريراً بسراي المحكمة في يوم الثلاثاء ٩٤ أغسطس سنة ٩٠٠

كاتب أول المحكمة

محمد بهجت

محكمة مينا القمح

اعلان بيع

نشره أولى

نمرة ٩٩٠ سنة ٩٠٠

بمجلسة السبوع العالنية التي ستعقد بسراي المحكمة في يوم الاربعاء ١٢ سبتمبر سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي تعلق ابراهيم سلامة المقيم بنزلت أبو عاصي باراضي كفر الصهي

أولا قطعة أرض قدرها خمسة عشر

قيراط بمحل العطره بزمام كفر

الصهي مشرى من سالم أبو خويطر

محدود من غربى أطيان خليل

افندي محمد ومن قبلي سلامة نجم

ومن شرقي ورثة ابراهيم باشا حمدي

سيصير الشروع في مبيع العقار الآتي بيانه
قسماً واحداً
وهو قيمة خمسين في منزل كأن يندر المنيا
بدرت المصاره تعادل اربعين ذراعاً على الشروع
في مائة ذراع وهذا المنزل مبني بالطوب الاخضر
حده القبلي والغربي محمد مذكور والبحري علي
عزقلاني والشرقي الشارع وفيه الباب - والمنزل
المذكور ملك سعد محمد مسلم المراكبي ومقيم
بالمنيا -

وهذا البيع بناء على طلب سليمان افندي محفوظ
من المنيا كما قضي بذلك حكم نزع الملكية الصادر
من محكمة المنيا الجزئية في ١٢ يوليو سنة ٩٠٠
في قضية نمرة ٦٤٦ سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب
محكمة بني سويف الاهلية في ١٧ يونية سنة ٩٠٠
نمرة ٢٢٤ القاضي بمبيع هذا المنزل وفاء لمبلغ
١٢٥٣ قرش صاغ والمصاريف وما يستجد عليها
وكان محدد لاقتراح المزايدة مبلغ ١٤٤٧ قرش
صاغ ولعدم حضور مزايدين بمجلسه ٩ اغسطس
سنة ٩٠٠ صار تنقيض خمس الثمن بان يكون
الثمن الذي تبني عليه المزايدة ١١٥٧ قرش و٢٠
فضه صاغ ومحدد للمبيع الميعاد الموضح اعلاه
فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل الموضحين اعلاه وله الاطلاع على
شروط البيع الموجوده بقلم كتاب المحكمة
وقت ما يريد
تحريراً بسراري المحكمة بالمنيا في يوم ١٨
اغسطس سنة ٩٠٠

كاتب اول محكمة المنيا
امضا

اعلان بيع

مكتب محمد سعيد الابوي بالنصوره
انه في يوم الاثنين ١٧ ستمبر سنة ٩٠٠
و ٢٢ جاد الاولى سنة ١٣١٨ الساعة ١٢ افرنكي
الظهر بسوق ناحية كفر الباجور نبع شين
الكوم
سيصير الشروع في مبيع فرس حمراء صحه

خلاف ما يستجد عليه من الابجار لغاية يوم
الاخلاء تنفيذاً للحكم المذكور
فعلى من يرغب المشتري يحضر في اليوم
والساعة المحددين اعلاه ومن يرسي عليه المزايد
يدفع الثمن فوراً واذا نقص يعاد البيع على ذمته
ويلزم بالفرق
تحريراً في ٢٠ اغسطس سنة ٩٠٠
باشم محضر محكمة الحيزه
امضا

اعلان بيع منقولات

انه في يوم الثلاث ٤ ستمبر سنة ١٩٠٠
الساعة ١١ صباحاً افرنكي بناحية نفي الاحديد
بمركز السبلاوين دقهلية

سيصير الشروع في مبيع عجل بقر ابيض
تعلق ابراهيم منصور من عزبة قطاوي بك
باراضي نفي الاحديد تنفيذ الحكم الصادر من
محكمة السبلاوين الجزئية بتاريخ ٢٦ ابريل
سنة ٩٠٠ قضي بالزامه بان يدفع لفرج علي من
كفر التماسح مبلغ ١٢٢ قرش صاغ و ١٠ فضه
والمصاريف

فمن له رغبة في المشتري فاليخضر في اليوم
والساعة والمحل المذكورين اعلاه ليعطي المزايد
ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً وان
تأخر يعاد المزايد على ذمته ويلزم بفرق نقصان
نائب باشم محضر

محكمة السبلاوين الجزئية الاهلية
مرجان ابراهيم

اعلان

محكمة المنيا الجزئية

بيع عقار
نشره ثانية

انه في يوم الخميس ١٣ ستمبر سنة ١٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً باودة المزايدات بسراري
المحكمة المشار اليها بالمنيا

ومن بحري الديوان
ثانياً منزل كأن بالناحية المذكوره مساحته
اثنين وثلاثون قصبة ونصف تقريباً
مبني بالطوب الاحمر محدود من بحري
فضا ومن غربي شارع ومن قبلي
ومن شرقي شارع ايضاً
وهذا البيع بناء على طلب علي سلامه
عاصي من الكفر المذكور وفاء لمبلغ ٣٦٦٤ قرش
صاغ ونصف والمصاريف وشروط البيع واضحة
في حكم نزع الملكية الصادر من محكمة منيا القمح
الجزئية في اول اغسطس سنة ٩٠٠ ومسجل من
محكمة الزقازيق الاهلية تحت نمرة ومودع بقلم
الكتاب لمن يريد الاطلاع عليه
فكل من له رغبة في المشتري يحضر في
اليوم والساعة والمحل المذكورين
تحريراً بسراري المحكمة بمينا القمح في يوم
السبت ١١ اغسطس سنة ٩٠٠

كاتب المحكمة
ختم

اعلان بيع منقولات محجوزه

انه في يوم السبت اول ستمبر سنة ٩٠٠
٦ جاد اول سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً
سيصير بيع منقولات محجوزه مثل سرير
حديد بيويه سوده باكر نحاس اصفر وكتب بحشو
قطن وسلك وكراسي خيزران خرط وخلاف
ذلك بالمزاد العمومي باول عطفة محسن بشارع
درب الجماميز السابق توقيع الحجز التحفظي
عليها بمعرفة حضرة محمود افندي يوسف المحضر
بمحكمة السيد زينب في يوم ٥ يولييه سنة ٩٠٠
الصادر حكم المحكمة بتثبيت الحجز المذكور في يوم
٢١ يونيه المذكور المعلن ذلك الحكم للخصم بتاريخ ٣
يولييه سنة ٩٠٠ المملوكه الاصناف المحجوز عليها
المذكورة لست حيات النفوس بنت احمد وذلك
البيع بناء على طلب محمد افندي عثمان المتخذ له
محلا مختاراً مكتب وكيله حضرة سيد افندي
السبي المحامي وذلك وفاء لمبلغ ١١٢٧ قرش

بوجهها اشار به بيضه سن ٨ و نتأجها مهره مهره
بارجلها من خلف ججل و بوجهها صوانه عمرها
٦ شهور تقريباً بطريق المزداد العمومي تعلق
بدير ابو بدير الفساخ من ناحية الباجور توقع
الحجز عليها بناء على طاب الشيخ عبد الرحمن
حسين التاجر من المطرية

تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه من محكمة
دكرنس الاهلية بتاريخ ١٤ مايو سنة ٩٠٠ ضد
بدير المذكور وفاء لمبلغ ٢٠١ قرش صاغ بخلاف
ما يستجد من المصاريف

فكل من له رغبة في المشتري فليحضر بالناحية
المذكورة في اليوم والساعة المحددين أعلاه
ومن يرسي عليه المزداد يدفع الثمن فوراً وفي حالة
تأخيرته يصير إعادة البيع على ذمته ويلزم
بالفرق وللمعلومية لزم النشر

باشمخضر محكمة المنصورة

محمد حبيب

اعلان مبيع

أنه في يوم الاثنين ١٧ ستمبر سنة ٩٠٠
الساعة بكفراهمير بالسواقي بمركز هيا شرقية
والايام التالية له اذا افضى الحال ذلك

سيصير الشروع في مبيع اشياء ملك موسى
محمد حسان وهي بنديقه بروج واحد ومزيره
خشب وهون نحاس وطاسة بن حديد بيد ومنقد
نحاس وطرا بيزه خشب وجردل زنج وطاولة
خشب عاده ومنشار حديد خشابي وسبق توقيع
الحجز على ذلك بمعرفة محمد أفندي عطيه احد
حضري محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية بتاريخ
٩ ربيع آخر سنة ٣١٨ بناء على طلب عوض
الله عبد الهادي وفاء لمبلغ ١٧٥ قرش صاغ
وفضه

فعل من يرغب المشتري بالحضور في اليوم
والساعة المذكورين ومن يرسي عليه المزداد
وآخر عطى يدفع المبلغ فوراً ومن يتأخر بماد
البيع على ذمته ويلزم بالفرق

٢٩ اغسطس سنة ٩٠٠

باشمخضر محكمة
الزقازيق الاهلية
علي حافظ يونس

اعلان

عن مبيع اشياء محجوزة
أنه في يوم الاثنين ١٥ جماد اول سنة ١٣٨
و ١٠ ستمبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً
سيصير الشروع في مبيع خمسون اردب قح بناحية
برنشت بمديرية الجيزة بالمزداد العمومي السابق
توقيع المحجز عليهم بمعرفة حضرة ليسي افندي
كامل المحضر بمحكمة العياط الجزئية الاهلية
بتاريخ ٣١ يولييه سنة ٩٠٠

وهذا البيع بناء على طلب سعادة محمد بك
صادق القاضي بمحكمة مصر المخططة بصفته وكيل
عن ورثة المرحوم شحاته افندي يوسف البوكاشي
المتخذ له محلاً مختاراً مكتب حضرة عبد القادر
افندي قدرى المحامي لدى عموم المحاكم الاهلية بمصر
وبناء على الاحكام الصادرة من محكمة العياط
الجزئية الاهلية بتاريخ ٩ ستمبر سنة ٩٩٩ ومعلن
اليه بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ٨٩٩ وبتاريخ ٢٨ نوفمبر
سنة ٩٠٠ ومعلن اليه بتاريخ ٢٧ مايو سنة ٩٠٠
القاضين بالزامة بان يدفع لسعادة الطالب بصفته
المذكورة مبلغ ٣٩١٩ قرش صاغ بمافيه المصاريف
وهذه الفلال تعلق محمد احمد سالم الشيخ
بناحية برنشت التابعة لمديرية الجيزة

فعل من يرسي عليه المزداد يدفع الثمن وان
يعاد المزداد على ذمته وحينذاك يكون المزود بالفرق
نائب باشمخضر محكمة العياط

علي جاهين

محكمة دشنا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره اولي

أنه في يوم السبت ٢٢ ستمبر سنة
٩٠٠ و ٢٧ جماد اول سنة ٣١٨ الساعة ٨
افرنكي صباحاً بسراري المحكمة بدشنا

سيصير الشروع في بيع ٢٢ قيراط اطبان
خراجيه بزمام أبو مناع قبلي بقبالة القصب بمحدها
من بحري يحيى عبد الرحمن ومن قبلي ورثة
عثمان عمران ومن شرق طريق ومن غرب القلاسي
ومنزل مقاسه ٥٠٠ ذراع مبنى بالجالوس كان
بنجع الدار كشف سماوي بمحده من بحري شارع
ومن قبلي بربر وعلي حمد ومن شرق شارع
ومن غرب محمد عمران والعقارات المذكورة
من ملك محمد علي ديان المزارع من بنج الدار
تبع ابو مناع قبلي

وهذا البيع بناء على طلب عمر محمود احمد
المزارع من ابو مناع قبلي ومتخذ محلاً مختار
بدشنا منزل محمود عبد الرحيم

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ٩٠٠ في القضية
المدنية نمرة ٧٢٣ سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب
محكمه قنا الاهلية في ٤ اغسطس سنة ٩٠٠ نمرة
٤٢٩ القاضي بنزع ملكية محمد علي ريان المدعي
عليه المذكور من العقارات السابق بيانها وبيعها
بالمزداد حسب شروط البيع وفاء لمبلغ ٦٨٢ قرش
صاغ و ٢٠ فضه مع ما يستجد عليه من المصاريف
والثمن الاساسي مبلغ ١٠٥٠ الف وخمسون
قرشا صاغاً منها ثمن الاثنين والعشرين قيراط
مبلغ ٥٥٠ قرش صاغ باعتبار ثمن الفدان ٦٠٠
قرش صاغ و ٥٠٠ قرش صاغ ثمن ٥٠٠ ذراع
باعتبار ثمن الذراع الواحد قرش صاغ ويكون
البيع صفقة واحدة لا تجزأ وشروط البيع وحكم
نزع الملكية مودعان بقلم كتاب المحكمة تحت
طلب من يريد الاطلاع عليهما

فعل من يرغب المشتري بالحضور في الزمان
والمكان الميعنين اعلاه للمزايده

تحريراً بسراري المحكمة بدشنا في ١٩ اغسطس
سنة ٩٠٠ و ٢٣ ربيع آخر سبه ٣١٨
كتب أول محكمة

دشنا الجزئية

حنا عبد الملك

(طبع بالمطبعه العموميه)

AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTERAIRE

Paraitssant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Redacteurs

S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 29



(ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت

مؤسسها « امين شميل »

يديرها ويحررها

سليم بستر و ابراهيم جمال المحاميان

اشتراكها السنوي

٩٦ غرشاءاً و نصف (٢٥ فرنكا)

تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

{ ٧٦ }

دسوق مدني - ١١ يونيو سنة ٩٠٠

احمد افندي براري - ضد - سعد الدين الخطيب
ضعف التأمينات والمطالبة قبل حلول الاجل
أن الغرض من التأمينات التي تكون محلاً
لوفاء التعمد هي التي تعطي للدائن تأميناً لديه
الذي يحصل عنه التعمد وان تكون هذه التأمينات
مذكورة في التعمد

فاذا كان الدين بسيطاً ولم يعط فيه للدائن
تأميناً حتى يقال أن المدين فعل ما يوجب ضعفه
بواسطة تصرفه فيه أو بعضه فلا محل للمطالبة
قبل الاستحقاق (راجع شرح القانون المدني
لاوبري ورو ودالوز ربرتوار)

محكمة دسوق الجزئية بالجلسة المدنية والتجارية
المنعقدة علناً بسراي المحكمة في يوم الاثنين
١١ يونيو سنة ٩٠٠ و ١٣ صفر سنة ١٣١٨ تحت
رئاسة حضرة محمد ابراهيم افندي قاضي المحكمة
وبحضور علي افندي حسن كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي

في قضية أحمد افندي براري الصغير بدسوق

ضد

سعد الدين الخطيب بدسوق الوارده الجدول
سنة ٩٠٠ نمرة ٩١١

التكلم عن المدعي طلب الحكم بالزام
المدعي عليه بأن يدفع له مبلغ ٢٥٠٠ قرش
صاغ ثمن عشرة قناطير قطن بموجب سند تاريخه
٨ مارس سنة ١٩٠٠ ومستحق الوفاء في ١٥
اكتوبر من السنة المذكورة مع الزامه
بالمصاريف وقال بأن ميعاد السداد ولو أنه لم
يحل الا ان المدين كان يمتلك فداناً وباعه لزوجته
وأضعف بواسطة ذلك التأمينات التي كان محلاً
لوفاء وحيث أن يكون الدين مستحقاً فوراً قبل
حلول الاجل لان الدائن لم يتعاقد مع
المدين الا بفكرة أنه يملك الفدان المذكور
وارتكب في اثبات دعواه على سعد الدين والمدعي
عليه لم يحضر بعد تكليفه قانوناً
المحكمة

حيث انه اتضح من سند الدين الرقم ٨
مارس سنة ٩٠٠ الموقع عليه من المدعي عليه
المذكور استدان المدعي عليه المذكور من المدعي
عشرة قناطير قطن وتعمد بسدادها في ١٥
اكتوبر سنة ٩٠٠

وحيث انه لاخلاف في ان سند الدين لم
يحل ميعاد سداده لغاية الآن

وحيث ان نقطة الخلاف تنحصر في معرفة
ما اذا كان للدائن الحق في رفع الدعوى قبل
حلول الميعاد من عدمه

وحيث ان ميعاد الدفع الذي يعطى للمدين
في وفاء التعمد اما أن يكون لصالح الدائن أو
لصالح المدين أو لصالحهما معاً كما هو من المبادئ
المقررة قانوناً

وحيث انه متى كان هذا الميعاد لصالح المدين
فلا يصح للدائن ان يطالبه بوفاء التعمد قبل حلوله
الا اذا ظهر افلاسه أو فعل ما يوجب ضعف
التأمينات التي كانت محلاً لوفاء التعمد عملاً بالمادة
(١٠٢ من القانون المدني)

وحيث ان الغرض من التأمينات التي تكون
محلاً لوفاء التعمد هي التي تعطي للدائن تأميناً
لديه الذي يحصل عنه التعمد وان تكون هذه
التأمينات مذكورة في التعمد

وحيث ان الامر في هذه القضية هو بخلاف
ذلك لان الدين هو بسيط ولم يعط فيه للدائن
تأمينات حتى يقال ان المدين فعل ما يوجب
ضعفها بواسطة تصرفه فيها أو بعضها (راجع
شرح القانون المدني لاوبري ورو ودالوز
ربرتوار)

وحيث انه لا محل لما قاله الدائن من أنه لم
يتعاقد مع المدين الا ارتكباناً على كون المدين
يملك فداناً وان الفدان المذكور هو محل للوفاء

اذ أنه كان يجب على الدائن ان يحتاط وقت عمل التمهيد بأخذه تأميناً من مدينه حتى يكون محلاً للوفاء وان أهمل في ذلك فيعد مفرطاً والمفرط أولى بالحساره ولا يلومن الا نفسه

وحيث ولو انه من المقرر قانوناً ان ما يملكه المدين يكون ضامناً لدائنه الا ان تصرف المدين فيما يملكه لا يعطى الحق للدائن في رفع الدعوى قبل حلول الميعاد كما حصل من الدائن في هذه القضية ولكنه يعطيه الحق في طلب ابطال الافعال الصادره من المدين بقصد ضرره وفي ابطال ما حصل منه من التبرعات وترك الحقوق اضراراً به كما جاء بالمادة (١٤٢) من القانون المدني وهذه هي الضمانة الذي أعطاها القانون للدائن للمحافظة على حقوقه

وحيث انه بما تقدم جميعه تكون الدعوى مرفوعة قبل أوانها وحيث يتعين الحكم بعدم جواز اقامتها الآن

وحيث ان من يحكم ضده يلزم بالمصاريف

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة غيابياً بعدم جواز اقامة الدعوى الآن والزم المدعي بالمصاريف

﴿ ٧٧ ﴾

حيزه مدني - ٢٥ أغسطس سنة ٩٠٠
السيد رشيد أبو النصر « ضد » عبد المجيد عبد القوي

الاختصاص ورعايا حكومة مراکش

لا يكفي لاجراج الاجنبي من اختصاص المحاكم الاهلية ان يكون رعية دولة أجنبية مستقلة بل لابد ان يكون بين دولته وبين الدولة العثمانية أو الحكومة الحديوية معاهدة تقضي بجعل رعايا تلك الدولة بمثابة رعايا الدول التي وجدت المحاكم المختلطة من أجلها

ومن جهة أخرى فان المحاكم المختلطة لم توجد الا لتكون عوضاً عن المحاكم القنصلية

لمدة معينة على سبيل التجربة بمعنى انه لو ظهر عدم موافقتها لصح العود الى النظام القديم السابق على وجود القضاء المختلط فاذا لم يكن لدولة أجنبية قنصلية في هذه البلاد ولا بينها وبين حكومة هذه البلاد معاهدة تخرج رعاياها من اختصاص المحاكم الاهلية كدولة مراکش مثلاً كانت المحاكم الاهلية مختصة بنظر قضايا هؤلاء الرعايا أياً كان نوعها مديناً أو جنائياً وذلك عملاً بالقواعد العمومية التي تجمل لقبضاء البلاد السلطة على جميع سكانه الا في حالة الاستثناء

(الحقوق) المحاكم المختلطة تعتبر نفسها مختصة بنظر قضايا الاجانب ولو لم يكن لدولهم وكيل سياسي في هذه البلاد أو يد في انشاء المحاكم المختلطة وهي تقضي في دعاوي المراكشين حتى الآن وتبني اختصاصها هذا على انها وان كانت محاكم مختلطة أنشئت لدعاوي الاجانب الا انها لا تخرج عن كونها محاكم مصرية باعتبار انها خاصة بالبلاد المصرية وقوانينها تثبت باسرع حال وقضائها يعنون كذلك وأحكامها تصدر باسم الجنب الحديوي ولذلك أطلقت اختصاصها على كل أجنبي لكن هذا المبدأ ليس هو الامن باب التوسع

محكمة الجزية الجزئية بجلستها المدنية والتجارية المتعقدة علناً في يوم السبت ٢٥ أغسطس سنة ٩٠٠ تحت رئاسة حضرة أحمد قحه أفندي قاضي المحكمة وبحضور يوسف أفندي محمد كاتب الجلده صدر الحكم الآتي

في قضية السيد رشيد أبو النصر

ضد

عبد المجيد عبد القوي الابيض الوارد
جدول المحكمة سنة ٩٠٠ نمرة ٥٣٨

وقائع الدعوى

السيد رشيد أبو النصر اختصم عبد المجيد عبد القوي الابيض أمام هذه المحكمة وطلب أن يزاع من يده فدائاً وقبراطاً وقاه لمبلغ ١٠٠٨ ١٠٠٨ ١٠٠٨ وروش قضت به عليه أحكام وأوامر انتهائية

صدرت ضده من هذه المحكمة ومحكمة مصر الابتدائية

ولدى المناقشة في ذلك أمام المحكمة دفع المدعي عليه فرعياً بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعوى المدعي لانه تابع لدولة أجنبية وان المبالغ التي أقام من أجلها هذه الدعوى كانت الخصومة قائمة بينهما بشأنها أمام المحكمة المختلطة ووكيل المدعي طلب الحكم برفض هذه المسئلة الفرعية

وبعد سماع المرافعة الشفاهية والاطلاع على أوراق القضية

أسباب الحكم

حيث ان تمسك المدعي عليه بعدم الاختصاص مردود وذلك لانه مع التسليم بان المدعي من رعايا حكومة مراکش المستقلة بالمعنى العام فان هذا الامر لا يقتضي مع ذلك ان تكون هذه الدعوى غير خاضعة للقضاء الاهلي ما دام انه لا يوجد بين حكومة مراکش وبين الدولة العثمانية أو الحكومة الحديوية معاهدة ما تقضي بجعل رعاياها بمثابة رعايا تلك الدول التي وجدت المحاكم المختلطة من أجلهم

وحيث انه مما يجب ملاحظته في هذا المقام أن المحاكم المختلطة ما وجدت الا لتكون عوضاً عن المحاكم القنصلية لمدة معينة على سبيل التجربة بمعنى انه لو ظهر عدم موافقتها لصح العود الى النظام القديم السابق على وجود القضاء المختلط وبديهي انه ليس لرعايا الحكومة مراکش لا الآن ولا فيما مضى من الزمان قصلاً لا نحو حتى يتجه الحاطر الى رفع الدعوى عليهم أمامها

وحيث انه عملاً بالقواعد العمومية تكون السيادة لقضاء البلاد على جميع سكانه الا في حالة الاستثناء وهو غير موجود هنا

وحيث انه مما تقدم يكون الدفع الفرعي على غير أساس ويتعين رفضه

ذلك بين ان تكون الدعوى موجهة قبلها بمفردها أو عليها وعلى آخر
وحيث انه مما ذكر تكون هذه المحكمة غير مختصة فيتعين الحكم بذلك اجابة. لطلب المدعى عليه الاول

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الدفع الفرعي وبعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى والزمتم المدعي بالمصاريف

٧٩

بني سويف مدني - ١١ فبراير سنة ٩٠٠
عبد الله عليوه - ضد - عبد القادر سكران
التنفيذ

لا يعتبر التنييه بالدفع المنصوص عنه في المادة ٣٨٤ من القانون المدني عملاً من أعمال التنفيذ بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٠ من قانون المرافعات بل هو من مقدمات أعمال التنفيذ سواء حصل وقت إعلان الحكم أو بعده

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية بالجلسة المنعقدة علناً بسراري المحكمة بهيئة مدنية تحت رئاسة حضرة محمد مظهر بك رئيس المحكمة وبحضور حضرتي جبرائيل ناصيف افندي ومصطفى فتحي افندي القاضيين وحضور أمين محمد افندي كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية عبد الله عليوه من ذوي الاملاك ومقيم بناحية سنهور (فيوم) الواردة جدول المحكمة سنة ٩٩ نمرة ١٥٨ بتوكيل ابراهيم افندي سرور المحامي الحاضر عنه جيول افندي عسكر «مستأنف»

ضد

عبد القادر سكران مزارع ومقيم باراضي

الوارده جدول المحكمة سنة ١٩٠٠ نمرة ٦٧٠
وقائع الدعوى

تنحصر هذه الدعوى في ان الحكومة النائب عنها قلم كتاب هذه المحكمة نزعت قضائياً من يد نفيسه بنت علي ثلاثة قرارات في منزل كان ببندر الجيزه وفاء لرسوم مطلوبه منها لخزينة المحكمة ويزعم المدعي ان هذه الثلاثة قرارات ملكه ويطلب الحكم في مواجهة المدعي عليها باستحقاقها لها وبمحو التسجيلات المتوقعة عليها

وفي المرافعة امام المحكمة رفع المدعى عليه لاول مسئلة فرعية طلب بها الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر هذه الدعوى عملاً بذكر يتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٢
ووكيل المدعي رد على ذلك بان الدكر يتو قضى بان القضايا التي ترفع من الحكومة أو عليها يختص بنظرها محكمة الموسكي ولكن الدعوى المطروحة امام المحكمة الآن مرفوعة على الحكومة وسواها فالدكر يتو لا يسري عليها وطلب رفض المسئلة الفرعية وبعدم سماع المرافعة الشفاهية والاطلاع على أوراق القضية

اسباب الحكم

حيث ان التمسك بعدم الاختصاص جاء على اساس وذلك لان الامر العالي الصادر في ٢١ شوال سنة ١٣٠٩ و ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ قضى به ولم يفرق بين ان تكون الدعوى مرفوعة على الحكومة وحدها أو عليها وعلى سواها وحيث انه بامعان النظر في روح الامر العالي المشار اليه يرى ان الشارع قصد به حصر الاختصاص فيما يتعلق بالقضايا التي ترفع على الحكومة بصفة مدعي عليها أصلاً في عدد قليل من المحاكم تلافياً لكثرة النفقات ودرءاً للمصاعب التي تلاقها الحكومة فيما لو بقي الحال على أصله من السير على مقتضى القواعد العمومية

وحيث ان هذا الفرض يجب ملاحظته في أية دعوى ترفع على الحكومة لا فرق في

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض الدفع الفرعي وباختصاصها بنظر هذه الدعوى وحددت للمرافعة في أصل الدعوى جلسة يوم السبت أول سبتمبر القادم الساعة ٨ صباحاً

٧٨

جيزه مدني - ١ سبتمبر سنة ٩٠٠
ابراهيم سيد جيد - ضد - كاتب أول محكمة الجيزه
الاختصاص في قضايا الحكومة

ان الامر العالي الرقم ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ للقاضي باختصاص محاكم معينة في نظر قضايا الحكومة لم يفرق بين ان تكون الدعوى مرفوعة على الحكومة وحدها أو عليها وعلى سواها وبانعام النظر في روح الامر العالي المشار اليه يرى ان الشارع قصد به حصر الاختصاص فيما يتعلق بالقضايا التي ترفع على الحكومة بصفة مدعي عليها أصلاً في عدد قليل من المحاكم تلافياً لكثرة النفقات ودرءاً للمصاعب التي تلاقها الحكومة فيما لو بقي الحال على أصله من السير على مقتضى القواعد العمومية - فهذا المقصد يجب ملاحظته في أية دعوى ترفع على الحكومة لا فرق في ذلك بين ان تكون الدعوى موجهة عليها وحدها أو عليها وعلى آخر

محكمة الجيزه الجزئية بجلستها المدنية والتجارية للمنعقدة علناً في يوم السبت أول سبتمبر سنة ٩٠٠ تحت رئاسة حضرة أحمد قحج افندي قاضي المحكمة وبحضور يوسف محمد افندي كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي

في قضية ابراهيم سيد حيدر

ضد

حضرة عثمان افندي هاشم بصفته كاتب أول محكمة الجيزه الجزئية وبصفته مدير ادارة خزينة نقودها القضائية والسف نفيسه بنت علي

نزلة شكيته فيوم بتوكيل مصطفى أفندي المكاي
« مستأنف عليه »

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدالة قانوناً

من حيث ان محكمة الفيوم الجزئية حكمت
غيباً بتاريخ ١٨ يوليو سنة ٩٩ بالزام عبد الله
عليه بان يدفع لعبد القادر سكران مبلغ ٣٩٠٠
قرش صاغ قيمة سند مؤرخ في أول مسرى
سنة ٦١٤ والزمته بالمصاريف

وحيث ان عليه الذي اعان بهذا الحكم
عارض فيه عند التنبيه عليه بالدفع ونظراً لعدم
حضوره في الجلسة التي كانت تحددت لنظر
المعارضة حكمت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٣
أغسطس سنة ٩٩ بإبطال المرافعة والزمته بالمصاريف
وحيث ان المستأنف عليه طلب بلسان وكيله
الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً لعدم تقديمه في
الميعاد القانوني وفي الموضوع بتأييد الحكم الغيابي
المستأنف وبالزام المستأنف في كلتا الحالتين بالمصاريف
واتعاب المحاماة وعارض في اليمين للأسباب التي
أوضحها ومرصودة بمحضر الجلسة

وحيث ان وكيل المستأنف أورد أن
الاستئناف لم يكن مرفوعاً عن الحكم الغيابي
الحكي عنه بل عن الحكم القاضي بإبطال المرافعة
الذي لم يعلن لموكله الا في ٣٠ أغسطس سنة
٩٩ ولكون استئنافه حصل في ١٧ ستمبر سنة
٩٩ فيكون مقبولا شكلاً

وحيث انه فضلا عن انه حكم بإبطال
المرافعة الذي يدعى وكيل المستأنف من باب
المغالطة أن الاستئناف مرفوع عنه لا يجوز
قانوناً الطعن فيه بأي طريقة كانت فانه ثابت من
نفس ورقة التكليف بالحضور المعلنه بناء على
طلب موكله أن الاستئناف مرفوع عن الحكم
الغيابي الصادر في ١٨ يونيو سنة ٩٩

وحيث من المقرر قانوناً لا يجوز استئناف
الاحكام الصادرة في الغيبة ما دام الطعن فيها

بطريق المعارضة جائزاً ولا يتبدى الميعاد الذي
يجوز فيه استئناف تلك الاحكام الا من اليوم
الذي تكون المعارضة فيه غير جائزة القبول

وحيث انه وان كان الحكم الغيابي المستأنف
سبقت المعارضة فيه الا انه لم يحكم في تلك
المعارضة بل حكم بإبطال المرافعة فيها

وحيث ان مثل هذا الحكم الاخير يترتب
عليه بإطلاق نفس المعارضة واعتبارها كأنها لم
تكن بحيث يجوز تجديدها اذا كان الميعاد المقرر
لقبولها لم يته

وحيث ان الاحكام الصادرة في الغيبة
جائزة القبول الى الوقت الذي علم فيه الغائب
تنفيذها

وحيث ان الحكم الغيابي آتف الذكر لم
ينفذ حتى الآن ولا يمكن اعتبار التنبيه بالدفع
التمسك به وكيل المستأنف عليه عملاً من أعمال
التفويض بل هو عمل واجب اجراؤه قبل
الشروع في التنفيذ

وحيث انه ينتج من جميع ما تقدم أن
المعارضة في الحكم الغيابي المحدث عنه لم يزل
بابها مفتوحاً ومن ثم يكون الاستئناف المرفوع
عن ذلك الحكم غير مقبول شكلاً وعلى كل حال
فانه سابق أوانه

وحيث انه مع عدم قبول شكل الاستئناف
لا يكون هناك داع للبحث في الموضوع
وحيث ان من يحكم عليه بالمصاريف
فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بعدم قبول
الاستئناف شكلاً وبانه على كل حال سابق أوانه
وألزم المستأنف بالمصاريف ومبلغ مائة قرش
صاغ اتعاب محاماه

صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسته يوم
الاحد ١١ فبراير سنة ٩٠٠

منشورات لجنة المراقبة القضائية

(٩)

الحقوق المدنية

(صورة مذكرة صادرة من لجنة المراقبة

القضائية الى نظارة الحفانية في ١٤ مايو سنة ٩٠٠
نمرة ٨ قرارات عمومية)

من مراجعة بعض قضايا الجنج لاحظت لجنة
المراقبة القضائية أن بعض المحاكم عند ما يحكم
ببراءة المتهمين لما ظهر له ان الدعوى الموصوفة
بمنحة ليست في الحقيقة الا دعوى مدنية يحكم
أبضا بعدم اختصاصها بالفصل في طلب التعويض
المرفوع من المدعى بالحق المدني والبعض الآخر
على عكس الفريق الاول في هذه الطلبات
بلا استئناف

وحيث لا يصح اطلاق كلتا الطريقتين بل
يجب وضع قاعدة يعلم منها قصد الشارع في هذا
الموضوع

وحيث ان المادة ١٧١ من قانون تحقيق
الجنايات نصها - اذا كانت الواقعة غير ثابتة أولاً
يعاقب القانون عليها أو سقط الحق في اقامة الدعوى
بها بمضي المدة الطويلة تحكم المحكمة ببراءة المتهم
ويجوز لها أن تحكم أيضاً بالتعويضات التي يطلبها
بعض الاخصام من بعض

وحيث انه يؤخذ من هذا النص أن القانون لم
يوجب على المحكمة الفصل في التعويضات التي
يطلبها الاخصام من بعض سواء في ذلك المتهم أو
المدعي المدني بل أجاز لها ذلك بحسب ما رآه ومن ثم
يجب أن تفسر هذه المادة طبقاً لما أراد الشارع حتى
يكون تطبيقها موافقاً للغرض الموضوع لاجلها فاذا
ظهر من سياق الدعوى أن المدعي بالحقوق المدنية
لم يرفع طلبه الى المحكمة الجنائية الا فراراً من
المحكمة المدنية المختصة وحدها دون غيرها بنظر
هذا الطلب أو اذا تبين من خلال التحقيق أن
المحكمة الجنائية لا يتسنى لها تقدير الضرر والفصل

فيه الا باتخاذ اجراءات كثيرة يترتب عليه أرجاء الفصل في الدعوى العمومية بلا موجب ففي كلتا هاتين الحالتين يجب على المحكمة أن تحكم بعدم الاختصاص فيما يتعلق بطلب التعويض ولذى الشأن اذا شاء أن يرفعه امام المحكمة المدنية. أما اذا كان الفعل المرفوع الى المحكمة يشبه بالأفعال الجنائية التي يعاقب القانون عليها وان في الامكان تقدير الضرر والفصل فيه بدون أن يترتب علي ذلك اتخاذ اجراءات مطولة فيجوز للمحكمة في هذه الحالة عند الحكم ببراءة المتهم أن تفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية وحيث أن محكمة النقض والابرار قد أصدرت حكماً في هذه المعنى بتاريخ ٢٨ يناير سنة ٩٩ فلهذه الأسباب رأيت اللجنة ضرورة استلفات أنظار المحاكم الى ما تقدم

أمر عال

نحن خديو مصر

بتعديل بعض المواد من قانون العقوبات خاصة بملاحظة البوليس

نظراً لضرورة تعديل بعض مواد من قانون العقوبات وهذا لاجل تحديد مدة ملاحظة البوليس وحصر الاحوال التي يحكم فيها بهذا العقاب في دائرة لا تتعدى الحدود اللازمة رعاية للصالح العام

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاية والداخلية وموافقة رأي مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) ألغيت المادة ١٨ من قانون العقوبات للمجآكم الاهلية

(المادة الثانية) عدلت المواد ٥٥ و ٥٣ و ٦٠ و ٨٦ و ٨٧ و ١٨٣ و ١٨١ و ٢٢٩ و ٣٠١ من قانون العقوبات كما يأتي المادة (٥٣) كل من حكم عليه بالاشغال

الاشاقة المؤقتة أو بالسجن المؤقت لارتكابه جناية السرقة أو القتل المنصوص عنه في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢١٣ من هذا القانون أو جناية تزيف النقود أو جناية من الجنايات المحلة بأمن الحكومة المينة في البابين الاول والثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون يجب حتماً جعله بعد استيفاء مدة عقوبته تحت ملاحظة البوليس مدة مساوية لمدة العقوبة على شرط أن مدة هذه الملاحظة لا تتجاوز الخمس سنين

أما يجوز تقليل هذه الملاحظة بحيث لا تكون أقل من سنة كما تجوز المعافاة منها ويكون التقليل والمعافاة بنص صريح في الحكم الصادر بالعقوبة

وكل من حكم عليه باحدى العقوبات المؤبدة وعفي عنه منها أو استبدلت بغيرها فيتحنه جعله تحت ملاحظة البوليس مدة خمس سنوات ان لم يتقرر غير ذلك في الامر الذي يصدر باستبدال العقوبة أو بالغفو عنه

المادة (٥٥) يترتب على جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة البوليس أن يتبع جميع الشروط المقررة في الاوامر العالية المتعلقة بالملاحظة فان خالف هذه الشروط يعاقب بالحبس مدة من ثمانية أيام الى سنة

المادة (٦٠) اذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن أو بالنفي الموقتين يحكم عليه بالحبس مدة لا تنقص عن ربع المدة التي يحكم بها لو كان المحكوم عليه غير قاصر ولا تزيد عن ثلثها

أما اذا كان الفعل يستوجب عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية فيحكم عليه بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنين

المادة (٦٨) لا يحكم بعقوبة ما على كل من كان في زمرة البغاة ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل منها وبعد عنها عند التنبيه عليه بذلك من الحكام الملكية أو العسكرية أو بعد التنبيه اذا لم يكن قبض عليه في محل

اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعاً بدون مقاومة ومجرداً عن السلاح وانما يعاقب في هاتين الحالتين على ما يكون ارتكبه وحده من الجنايات

المادة ٨٧ يعافى من العقوبات المقررة للبغاة كل من بادر منهم باخبار الحكومة عن ذلك التعصب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيس الحكومة عن هؤلاء البغاة وكذلك يعافى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدنها بالبحث والتفتيش

المادة (١٨٣) الاشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ يعافون من العقوبة اذا بها اخبروا الحكومة قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور

المادة (١٨٨) الاشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعافون من العقوبة اذا اخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور

المادة (٢٢٩) القاتل أو الجارح أو الضارب الذي ثبت عذره قانوناً يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ستة أشهر اذا كان ما فعله يعد جنحة أما اذا نص القانون بعقوبة أخف من ذلك في غير حالة العذر فيحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها فاذا كان القتل أو الجرح أو الضرب عمداً تقدمه سبق اصرار وترصص وترصد تكون مدة الحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات

المادة (٣٠٢) يجوز جعل المرتكبين للسرقات المينة في هذا الباب في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الاكثر مع مراعاة ما يقضي به نص المادة (٥٣)

وهذا فيما عدا الحالة التي يعاقب فيها الفاعل
بعقوبة المخالفة

(المادة الثالثة)

يضاف على المادة (٤١٢) من هذا القانون
الفقرة الآتية

ويجوز جعل مرتكبه في حالة العود تحت
ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين
على الأكثر

(المادة الرابعة)

عدلت العبارة الأخيرة من كل من المادتين
(٣٢٠) و (٣٤٠) من هذا القانون كما يأتي
المادة (٣٢٠) يجوز جعل الجانين تحت
ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين
على الأكثر

(المادة الخامسة)

يعاقب من ملاحظة البوليس كل الاشخاص
المحكوم عليهم بها بمقتضى أحكام صادرة بسبب
جرائم لم يترتب عليها ملاحظة بموجب أمرنا هذا
تخفف مدة ملاحظة البوليس الى الحد المقرر
في أمرنا هذا عن كل شخص من الاشخاص
المجمولين تحت الملاحظة بمقتضى أحكام صادرة
عليها بسبب جرائم يترتب على ارتكابها أو يجوز
ان يترتب عليه جعل الجاني تحت ملاحظة البوليس
بموجب نص هذا الامر

(المادة السادسة)

يصدرناظر الحفانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية
قراراً عن الاجراءات الموقفة اللازمه لتنفيذ
أمرنا هذا

(المادة السابعة)

يعمل بمقتضى أمرنا هذا بعد نشره في الجريدة
الرسمية بخمسة أيام

(المادة الثامنة)

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا
صدر بالاسكندرية في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨
(٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠)

مديرية الحدود أمر عال

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ شعبان
سنة ١٣٠٠ وعلى الامر العالي الصادر في ٢٦
رجب سنة ١٣٠٨ (٧ مارس سنة ١٨٩١)
القاضي بـسريان جزء من احكام الامر المشار اليه
في مديرية الحدود وتشكيل محكمتين
مخصوصتين بها احدهما ابتدائية والاخرى
استئنافية لمدة سنتين . وعلى الاوامر العالية
التي صدرت بعد ذلك بتجديد تلك المدة و آخرها
٤ ربيع الاول سنة ١٣١٧ (٢ يوليو سنة ١٨٩٦)
وعلى الامر العالي الصادر في ٢٠ ربيع الاول
سنة ١٣٠٨ (٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠) بتشكيل
محكم جزئية ومصالحات في دائرة كل محكمة
ابتدائية . وعلى الامر العالي الصادر في ١١ محرم
سنة ١٣٠٩ (١٦ أغسطس سنة ١٨٩١)

وحيث انه بمقتضى الامر العالي الصادر في
٤ ربيع الاول سنة ١٣١٧ (١٢ يولي سنة ١٨٩٩)
المشار اليه ينتهي آخر مدة لبقاء هاتين المحكمتين
المخصصتين في ١٣ جمادى الاولى سنة ١٣١٨
(٨ ستمبر سنة ١٩٠٠)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية
رموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) ألني الامر العالي الصادر
في ١١ محرم سنة ١٣٠٩ (١٦ أغسطس سنة
١٨٩١) المشار اليه فيما يتعلق بتحويل حق
الحكم في المخالفات للأموري المراكز التابعة لمديرية
الحدود التي سميت الآن بمديرية أصوان
(المادة الثانية) على ناظر الحفانية تنفيذ
أمرنا هذا

تعيينات وتنقلات قضائية

صدر الامر العالي بالتنقلات والتعيينات القضائية

الآتية وهذا نصه

(المادة الاولى) عين عبد المسيح سميكه
افندي القاضي من الدرجة الثالثة بمحكمة الاسكندرية
الاهلية قاضياً من الدرجة الثانية بمحكمة قنا
الاهلية

وعين محمد توفيق رفعت افندي القاضي
من الدرجة الرابعة بمحكمة بني سويف الاهلية
قاضياً من الدرجة الثالثة بمحكمة أسوط الاهلية
وعين عبد الله الطوير افندي القاضي
من الدرجة الخامسة بمحكمة بني سويف الاهلية
قاضياً بها من الدرجة الرابعة

وعين محمود جعفر افندي وكيل النيابة من
الدرجة الرابعة بمحكمة بني سويف الاهلية قاضياً
من الدرجة الخامسة بمحكمة قنا الاهلية

وعين علي عزت افندي وكيل النيابة من
الدرجة الرابعة بوظيفة وكيل نيابة من الدرجة
الثالثة

وعين يحيى صديق افندي مساعد النيابة
بوظيفة وكيل نيابة من الدرجة الرابعة

وعين احمد لطفي السيد افندي مساعد النيابة
لوظيفة وكيل نيابة من الدرجة الرابعة

(المادة الثانية) نقل القضاء الآتي ذكرهم
بدرجاتهم ووظائفهم

لمحكمة الاسكندرية الاهلية

علي تاقب افندي القاضي من الدرجة الثالثة
بمحكمة قنا الاهلية

لمحكمة طنطا الاهلية

محمد ذكي افندي القاضي من الدرجة الخامسة
بمحكمة أسوط الاهلية

محكمة اصوان الجزئية

قررت نظارة الحفانية باشاء محكمة جزئية
في اصوان تابعة لمحكمة قنا الابتدائية الاهلية
وانتدبت لها حضرة عبد المسيح بك سميكه
قاضياً وقد تم افتتاحها وبوشر فيها بالعمل

اعلان

محكمة الامور الجزئية والمصالحات بيني -سوف
نشره أولى عن بيع عقار

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية
المدعى عليه من العقار الآتي بيانه وبيعه بالمزاد
العمومي وقاء لسداد دين الطالب وقدره ٤٢٥
قرش صاغ وبار ٢٠ مع المصاريف المستحقه
والتي تستحق لغاية تمام البيع المسجل هذا الحكم
يقلم كتاب محكمة بني سوف الاهليه بتاريخ
أغسطس سنة ٩٠٠ نمرة

وهذا البيع هو بناء على طلب عمر عبد
الرحيم التاجر من بندر بني سوف المقيده
بالجدول سنة ٩٠٠ نمرة ٢٠٥٥

ضد

حسن مصطفى عز الدين المزارع من ناحية
طنسا بني مالو بمركز ببا

بيان العقار الكائن بناحية البهسمون
١٠ نخلات أيله له بالميراث الشرعي عن والده
شائه في مائة نخلة بقبالة العريضة بجوار العزبة
من الجهة البحرية بأطيان والده

وان حكم نزع الملكية مبين به ان بيع
العقار المذكور يكون حسب شروط البيع الموضحه
باعلان الدعوى وبالتمن الاساسي المبين به المودع
هذا الحكم والاوراق المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة
لاطلاع من يرغب عليهم وقت مايريد
وان التمن الاساسي الذي تبني عليه المزايده
مبلغ ٣٠٠ قرش صاغ
بناء عليه

نعلن انه سيعبر الشروع في بيع العقار
المذكور في يوم الاحد ٧ أكتوبر سنة ٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات بسراي
المحكمة بني سوف

فعلى من يكن له رغبه في المشتري أن يحضر

في اليوم والساعة والمحل المذكورين للمزايدة
في العقار المذكور

تحريراً بسراي المحكمة بني سوف في يوم
١١ ستمبر سنة ٩٠٠ ١٦ جماد أول سنة ١٣١٨
باشكاتب محكمة
بني سوف الاهليه
أحمد شكري

محكمة دمياط الجزئية

اعلان بيع عقار

نشرة أولى

انه بجملة المزايدات العموميه التي ستعقد
بسراي المحكمة بدمياط في يوم الاربعاء ١٠
اكتوبر سنة ٩٠٠ الموافق ١٦ جمادى الثاني سنة
١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي صباحاً وبناء على حكم
نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة في ٢٢
أغسطس سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة الزقازيق
الابتدائية في ٢٧ منه نمرة ٤٣٩

سيباع العقار الآتي بيانه ملك الحديدى
حسب الله من التزل لايفاء حنا بانوب من ميت
التصارى بمطلوبه البالغ قدره ثلاثمائة وخمسه
وخسون قرشا وأن يكون البيع دفعة واحدة
بمراعات شروط البيع الموجوده بقلم كتاب المحكمة
لمن يريد الاطلاع عليها وأن يكون التمن الاساسي
أربعمائة وخمسون قرشا

وهذا بيان العقار المراد بيعه

فدان ونصف بناحية التزل بحوض البرديه
يحده من بحرى مسقى والغربي ترعة التزل وانشققي
بأقي أطيان الحديدى حسب الله المدعى عليه وقبلي
أطيان بدوي أبو صابر

فكل من يرغب المشتري يحضر في اليوم
والساعة المحددين لاعطاء المزاد اللازم
تحريراً بسراي المحكمة بدمياط في ١٠
سبتمبر سنة ٩٠٠ ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣١٨
كاتب أول المحكمة

على نصر

اعلان بيع

من مكتب الشيخ يوسف موسى المحامي
بالتصوره

انه في يوم الاربع ١٩ ستمبر سنة ٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بناحية سلكا

سيعبر الشروع في مبيع القطن الناتج من
من زراعة ٩ أفدنه وقيراطين صيفي سنة
٩٩ كائنه بناحيق سلكا وبحقيه بطريق المزاد
العمومي تعلق جاد محمد خضر المزارع ومقيم
بناحية بحقيه توقع الحجز عليها بتاريخ ٢١
أغسطس سنة ٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر عليه
من محكمة دكرنس الجزئية بتاريخ ٣١ ستمبر
سنة ٩٩ لصالح الشيخ محمود زين الدين التاجر
بالتصوره وقاء لمبلغ ٢٩١٧ قرش صاغ و٣٠ فضه
بخلاف ما يستجد من المصاريف

فاقضي النشر بذلك للمعلومية

باشمخضر محكمة دكرنس

امضا

اعلان

انه في يوم الاربع ٢٦ ستمبر سنة ٩٠٠
الساعة ١٢ افرنكي الظهر بسوق ابو كبير سيباع
بطريق المزاد العمومي همار أبيض سليم عمره
٦ سنوات تقريباً تعلق محمد الشويكى من طوخ
السابق توقيع الحجز عيه بتاريخ ١٢ أغسطس
سنة ٩٠٠ بناء على طلب الحاج ابراهيم حسانين
تاجر من أبو كبير وقاء لمبلغ ١١٦ قرش صاغ
تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة قاقوس الجزئية
بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ٨٩٨

فن يرغب المشتري عليه ان يحضر في اليوم
والساعة والمحل الموضحين أعلاه ومن يرسي

عليه المزداد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع
على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً في ١٠ ستمبر ١٩٠٠ و ١٥ جمادى أول
سنة ١٣١٨

نائب باشمخضر محكمة فاقوس
امضا

اعلان

محكمة بنها الجزئية الاهلية
عن مبيع مواشي محجوز عليها
نشره اولى

يكون معلوم لدى العموم انه في يوم الخميس
٢٥ جمادى أول سنة ١٣١٨ و ٢٠ ستمبر سنة ١٩٠٠
الساعة ١١ افرنكي صباحا يسوق طوخ قلوبيه
سباع بالمزاد العمومي جاموسه وجل وعجلة
جاموس تعلق حسن ابوزيد ويونس عثمان ودسوقي
ابراهيم من ناحية سنهره قلوبيه السابق توقيع
الحجز عليهم بمعرفة محمد أفندي تلى المحضر
بمحكمة بنها الجزئية بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٠٠
تنفيذا للحكم الصادر من محكمة جنح مصر
الابتدائية الاهلية بصفة استثنائية بتاريخ ١٣
فبراير سنة ١٩٠٠ وفاء لمبلغ ١٢٦٦ قرش صاغ
بخلاف ما يستجد وهذا البيع بناء على طلب
محمد أفندي راشد من سنهره ومتخذة محلا
مختارا ببندر بنها مكتب حضرة ابراهيم أفندي
الزرقاني المحامي

فعلى من يريد المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل المذكورين ومن يرسي عليه
المزداد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على
ذمته ويلزم بفرق الثمن
تحريراً بسرأي محكمة بنها الجزئية في يوم ٨
سبتمبر سنة ١٩٠٠

نائب باشمخضر بمحكمة بنها
مخايل بقطر

محكمة هميا الجزئية بالقازيق اعلان بيع اطيان نشره اولى

بمجلسة المزايدات التي ستعقد علناً بسرأي
المحكمة المذكورة في يوم الثلاثاء اثنين اكتوبر
سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً سيصدر الشروع
في بيع الاطيان الآتي بيانها المملوكة الى شبيه
بنت محمد حماد عن نفسها وبوصايتها على اولادها
القصر أحمد وأم محمد وخضره وهنا اولاد محمود
ثم الى الحرمة أم السعد بنت عبد الرازق عن
نفسها وبوصايتها على اولادها القصر وهم عبد
الكريم وعوض الله وترتيب الجميع ورثة محمد
عوض الله من ناحية القرين

بناء على طلب الشيخ احمد الرفاعي من
الناحية المذكورة وفاء لمبلغ ٢٣٩٧ وبناء على
حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ
٢٥ يونيو سنة ١٩٠٠ في القضية المدنية نمرة ٨٩٦
سنة ٩٨ المسجل بمحكمة القازيق الابتدائية
الاهلية تحت نمرة ٢٣٢ وبناء على التقرير المقدم
من سلمان افندي علي ثابت من الهيصيمه بتاريخ
٢٣ اغسطس سنة ١٩٠٠ بزيادة العشر على مبلغ
٢٣٩٧ قرش الفين وسبعمائة سبعة وثلاثين قرشاً
صاغاً ينبغي عليه المزايدة خلاف الرسوم
والمصاريف وبناء على الامر الصادر من حضرة
حضرة قاضي المحكمة بتحديد يوم الثلاثاء ٢
اكتوبر المبين اعلاه وشروط البيع مدونة
بحكم نزع الملكية المذكور

يان الاطيان المراد بيعها

خمسة افدنه بحوض مسعود بناحية الهيصيمه
غير منزرعه قطعه واحده حدها البحري مهدي
سليم والغربي سليمان افندي خايل والشرقي خليج
مياه والقبلي سالم سالم الزامل فن له رغبة للشراء
عليه ان يحضر في الميعاد المذكور

تحريراً بسرأي المحكمة بالقازيق في يوم
الخميس ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٠

كاتب أول محكمة هميا
على محمود

اعلان

من قلم محضري محكمة الاقصر الجزئية

عن بيع مراشي محجوزه

انه في يوم الاثنين أول اكتوبر سنة ١٩٠٠

الموافق ٧ جمادى الثاني سنة ١٢١٨ الساعة ١٢

افرنكي الظهر بسوق ناحية قوص

سباع بطويق المزاد العمومي لمن يرسي
عليه آخر عطا فرس خضره وبقره صفره وعجلة
بقر ابرقه تعلق محمود أيوب سليمان المزارع المقيم
بمجاير خزاه السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ
اول سبتمبر سنة ١٩٠٠ وفاء لمبلغ ٨٣٨ قرش
صاغ قيمة الباقي من المحكوم به والمصاريف
نفاذاً للحكم الصادر من المحكمة المذكورة
بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٠ وهذا البيع بناء على
طلب بشاره محارب سلامة المزارع من قوص
فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان
والمكان المبين اعلاه ومن يرسي عليه آخر عطا
يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته
ويلزم بالفرق ان نقص الثمن

تحريراً بالاقتصر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٠

نائب باشمخضر بالاقتصر

ابراهيم محمد

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة
في عام ١٨٩٩ من مدينة ونجارية وجناتية
ونقض وابرار وتتضمن أيضاً الاوامر العالية
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
يرشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة
مجلة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين
و ١٣٠ لخالقهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 03

الحقوق

(ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق
حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً - اغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

﴿ ٨٠ ﴾

نقض و ابرام ٣١ ديسمبر سنة ٩٨
النيابة - ضد - أحمد محمد البراد
الاختصاص - والعذر - والقاصر
واستئناف النيابة والعقوبة

ان لاحوال العذر كالعذر والاحوال
المشددة كالعود تأثيراً بالنقص أو الزيادة في
مقدار العقوبة المقررة قانوناً للفعل في حد ذاته
وعليه فان الحد الذي انتهت اليه الزيادة أو
وقف عنده النقص يحكم هذه الاحوال يعتبر
عقاباً مقررراً بالقانون للفعل الذي اشتمل عليها
لان واضع القانون هو الذي ين هذه الاحوال
وعين ذلك الحد مباشرة بدون ان يكون للسلطة
القضائية مدخل في ذلك

فيتج مما ذكر أن لاحوال العذر
والتشديد دخلاً بالواسطة في اختصاص محاكم
الدرجة الثانية بالنظر لمسائل الجنب ولا وجه
لحصر هذا التأثير في أحوال التشديد لان مقدار
العقوبة الذي جعله القانون مناطاً للاختصاص
يتأثر بأحوال العذر كما يتأثر بأحوال التشديد
والحد الذي ينتهي اليه هذا التأثير هو من عمل

واضع القانون مباشرة في الحالتين فلا معنى
للتفرقة بينهما في النتائج القانونية
كما ان القانون نفسه قد جعل لاحوال العذر
تأثيراً في الاختصاص حيث اختص محكمة الجنب
بالفصل في الجناية التي يرتكبها من لم يبلغ سنه
خمس عشرة سنة ولم يكن له شركاء فيها (مادة
٦١ عقوبات)

فالقصر الموجب عذر المتهم وتخفيض عقوبته
الى الحد الذي من اختصاص المحاكم الابتدائية
نظرة بصفة استثنائية يبطل اختصاص محكمة
الاستئناف العليا ولو كان الفعل بحده ذاته في غير
حالة العذر من اختصاصها

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت
رياسة سعادة أحمد بليغ باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات موسيو دو هلس ومحمد مجدي
بك وسعد زغلول بك وسستر كوغلن قضاة
وأحمد زيور بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم
الاهلية ومحمد عبد الرؤوف افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في النقض والابرار المرفوع من النيابة
العمومية في قضيتها نمرة ١٣٦٤ المقيدة بالجدول
العمومي نمرة ٦١٢

ضد

أحمد محمد البراد عمره ١٢ سنة صناعته براد

وسكنه بولاق

وقائع الدعوى

النيابة العمومية أتهمت أحمد محمد البراد
بهروبه من تحت المراقبة ولم يتوجه لمركز القسم في
المواعيد ووضبط بجمه امبابه في ٢ يولييه سنة ٩٨
والمحكمة حكمت طبقاً للمادة ١١ و ١٤ من لائحة
المشردين و ٥٥ و ١٢ و ١٨ و ٦٢ و ٢٠ و ٤٩
معدلة عقوبات حضورياً بحبس أحمد محمد البراد
مدة ثلاثة أشهر بخم له مدة حبسه الاحتياطي
وبالزامه بالمصاريف وبحبسه أربعة وعشرين
ساعة عن كل ثلاثين غرش في حالة عدم الدفع
ونياية المحكمة المذكورة والمحكوم عليه
استأنفا هذا الحكم ونياية الاستئناف رفعت
مسئلة فرعية بان المادة ٥٥ منطبقه وعقابها
لا يزيد عن سنة وللمتهم سوابق واذا يجوز
تضعيف العقوبة وجعلها سنتين ولكن سنه أقل
من خمس عشرة سنة فيجب تطبيق المادة ٦٢
ولا يمكن اعطاؤه اكثر من ثلث السنتين وهذا
هو العقاب وطلبت الحكم بعدم الاختصاص

ومحكمة الاستئناف الاهلية حكمت بتاريخ
٢١ أغسطس سنة ٩٨ طبقاً للمواد المذكورة
حضورياً برفض الاستئناف المرفوعين من
النيابة والمتهم ويرفض طلب عدم الاختصاص
وتأييد الحكم والزام المتهم بالمصاريف وان لم
يدفع يعامل طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم السبت ٣ ستمبر سنة ١٨٩٨ تقرر من حضرة الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الاهلية بقلم كتاب المحكمة المشار اليها برغبته النظر في هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرام بناء على المادة ٢٢٠ جنابات
بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على أوراق القضية والمدالة قانوناً

أسباب الحكم

من حيث إن النيابة العمومية اتهمت أحمد محمد البراد البالغ من العمر أقل من خمس عشرة سنة بهروبه من تحت المراقبة وإن له سوابق في ذلك فحكمت عليه محكمة الموسكي الجزئية بتاريخ ٥ يولييه سنة ٩٨ طبقاً للمواد ١١ و ١٤ من لائحة المتشردين و ٥٥ و ١٢ و ١٨ و ٦٢ و ٢٠ و ٤٩ عقوبات بحبسه مدة ثلاثة أشهر والزامه بالمصاريف واستأنفت النيابة العمومية والمحكوم عليه هذا الحكم وفي الجلسة التي تحدت للمرافعة رفعت النيابة مسألة فرعية طلبت بها الحكم بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بهذه الدعوى لأنه لا يمكن الحكم فيها بأزيد من ثمانية أشهر ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ٩٨ برفض الاستئنافين المرفوعين من النيابة والمتهم ورفض طلب عدم الاختصاص وتأييد الحكم والزام المتهم بالمصاريف والنيابة العمومية بمحكمة الاستئناف رفعت طلب نقض وإبرام ضد هذا الحكم بوجهين * الاول لخالفه المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات المعدلة لأنها قضت بأن استئناف الاحكام في مواد الجنج يكون أمام المحاكم الابتدائية الا في حالتين ليست منهما حالة هذه الدعوى * الثاني لان الحكم المطعون فيه فصل في موضوع التهمة بتأييد الحكم المستأنف من غير ان يحصل مناقشة أمامها بين النيابة والمتهم فيه

وحيث ان المتهم لم يحضر مع تكليفه بالحضور قانوناً وقد طلبت النيابة العمومية في غيبته قبول النقض والابرام والغاء الحكم المطعون فيه

وحيث ان المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات المعدلة قد جعلت لمقدار العقوبة المقررة في القانون تأثيراً في اختصاص محاكم الدرجة الثانية بالنظر في مواد الجنج
وحيث ان لاحوال المذكر كلقصر وللأحوال المشددة القانونية كالعود تأثيراً بالنقص أو الزيادة في مقدار العقوبة المقررة قانوناً للفعل في حد ذاته

وحيث ان الحد الذي انتهت اليه الزيادة أو وقف عنده النقص بحكم هذه الاحوال يعتبر عقاباً مقررأً بالقانون للفعل الذي اشتمل عليها لان واضع القانون هو الذي بين هذه الاحوال وعين ذلك الحد مباشرة بدون ان يكون للسلطة القضائية مدخل في ذلك

وحيث انه ينتج مما ذكر أن لاحوال العذر والتشديد دخلاً بالواسطة في اختصاص محاكم الدرجة الثانية بالنظر لمسائل الجنج ولا وجه لحصر هذا التأثير في أحوال التشديد لان مقدار العقوبة الذي جعله القانون مناطاً للاختصاص بتأثر بأحوال العذر كما يتأثر بأحوال التشديد والحد الذي ينتهي اليه هذا التأثير هو من عمل واضع القانون مباشرة في الحالتين فلا معنى للتفرقة بينهما في النتائج القانونية

وحيث ان القانون نفسه قد جعل لاحوال العذر تأثيراً في الاختصاص حيث اختص محكمة الجنج بالفصل في الجنابة التي يرتكبها من لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة ولم يكن له شركاء فيها (مادة ٦١ عقوبات)

وحيث انه لا يمكن ان يقال ان أحوال العذر ربما لا تكون ثابتة فيتمين ان تكون المحكمة العليا التي يمكنها أن تفصل في الدعوى مجردة عن الاحوال المذكورة هي المختصة دون غيرها لان الممول عليه في الاختصاص هو اعتبار الفعل المسند للمتهم بحسب ما أسند اليه قبل المناقشة في الدعوى والبحث في وجوه

اثباتها أو نفيها كما يؤيد ذلك ما ورد في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات الذي يعتبر عامأً في المحاكمات وكما يؤخذ من نص المادة ٦١ عقوبات السالف ذكرها حيث قضت بتحويل من لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة الى محكمة الجنج مع انه من الجائز ان يظهر كون سنه أكثر من ذلك عند فحص الدعوى

وحيث انه قد اجتمعت في الدعوى الحالية احوال العذر واحوال التشديد فان المتهم لم يبلغ خمس عشرة سنة ثم هو عائد الى ارتكاب الجنحة وحيث ان عقوبة الجنحة التي اسندت اليه هي في الاصل لا تزيد عن سنة كما هو المقرر في المادة ١٥٥ عقوبات

وحيث انه بتطبيق مادة ١٢ و ١٨ المختصين بالعود ومادة ٦٢ المختصة بالعذر ينتج انه لا يمكن الحكم عليه بأزيد من ثمانية اشهر وحيث ان الاستئناف يكون في هذه الحالة من خصائص محكمة أول درجه طبقاً للمادة ١٧٥ السالف ذكرها

وحيث انه بناء على ما ذكر يكون الحكم المطعون فيه قد خالف هذه المادة ويكون تقريره اختصاص محكمة الاستئناف بالفصل في هذه الدعوى لاغياً وحيث ان الغاء القرار المتعلق بالاختصاص يستلزم حكماً القرار المتعلق بالموضوع بصدوره حينئذ من محكمة غير مختصة

وحيث انه لا وجه بعد ذلك للنظر والبحث في الوجه الثاني من أوجه النقض والابرام فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول طلب النقض والابرام المقدم من قلم النيابة العمومية ضد احد محمد البراد ونقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة ابتدائية مختصة بصفة محكمة استئناف لاجل النظر والحكم فيها والمصاريف على طرف الحكومة

﴿ ٨١ ﴾

استئناف مصر جنائي - أول مارث سنة ١٠٠
النيابة ضد - أحمد ابراهيم بهجت
التزوير

ان كلمة موظف في مصلحة مصرية
أو محكمة الواردة في المادة ١٩١ من قانون
العقوبات تناول كل شخص مكلف بعمل رسمي
فيدخل تحت هذه المادة المستخدم باليومية

محكمة استئناف مصر الاهلية بدائرة الجنج
والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة أحمد عفيفي
بك وبحضور حضرات مستر كوجلن ومستر
رويل قضاة وعلي أبو الفتوح افندي وكيل
نيابة وكاتب الجلسة محمد أبو النور افندي
أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٩٦٥ سنة
٩٩ للمقيدة بالجدول العمومي نمرة ٢١٢٤
سنة ٩٩

ضد

أحمد ابراهيم بهجت عمره ٢٤ سنة كاتب
مولود ومقيم بشين الكوم
بعد سماع التقرير المقدم من جناب المستر
رويل وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهم
والمحامي عنه والاطلاع على أوراق القضية
والمدولة قانوناً

حيث ان النيابة العمومية أنهت المتهم
المذكور بالتزوير في أوراق رسمية بأن جعل
السيد جندي الفهوجي طالب تذكرة سوابق
متهماً في قضية ومحدد لها جلسة على غير الحقيقة
وأسقط ذلك الاسم من دفتر ورود تذاكر
السوابق ليتحصل بذلك على مبلغ مائتين مليم
قيمة رسم التذكرة واكتشف ذلك في ٧
أغسطس سنة ٩٩ وطلبت عقابه بالمادتين ١٨٩
و ١٩٠ عقوبات

وحيث ان محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكمت بتاريخ أول نوفمبر سنة ٩٩ عملاً بالمادة
٢١٠ جنابات حضورياً ببراءة أحمد ابراهيم
بهجت من هذه التهمة وأمرت بالافراج عنه
فوراً ان لم يكن محبوساً لسبب آخر ورفع
المصاريف على جانب الحكومة

وحيث ان نيابة المحكمة المذكورة استأنفت
هذا الحكم وبجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى
طلبت نيابة الاستئناف لغو الحكم المستأنف
وتطبيق المادتين ١٨٩ و ١٩٠ عقوبات

ومن حيث انه تبين من أوراق الدعوى
ان المتهم كان معيناً كاتباً باليومية في نيابة شين
الكوم وانه كان يشتغل في عملية القيودات أي
في الصادر والوارد ودفترتي صحف السوابق
والعرائض وانه في يوم ٩ فبراير سنة ٩٩ ورد
للنيابة عن طريق البوستة عرائض داخل
مظاريف ومن ضمنها عريضة مرسله من شخص
يدعى السيد جندي الفهوجي بتلا ومعهما حوالة
بمبلغ ٢٣ قرش صاغ يطلب تذكرة بسوابقه
لانه عازم على فتح محل عمومي عبارة عن قهوة
فساكان من المتهم المذكور الا انه أخذ العريضة
والحوالة أما العريضة فأخفاها وأما الحوالة
فأمضاها على ياض من أحد حضرات أعضاء
النيابة بطريق الغش ثم كتب عليها تحويلاً لنفسه
على البوستة ليصرف المبلغ بمقتضاء وفعلاً استلم
المبلغ من البوستة بامضاه ثم طلب من مركز
تلا ورقة تشييه لصاحب العريضة ووردت
فأخذها وأرسلها لقلم السوابق ضمن طلب نمرة
٢٨ محرر من النيابة في ١٨ فبراير سنة ٩٩
بطلب أوراق تشييه لاشخاص متهمين في قضايا
جنح واختلق لها من نفسه نمرة ٤٥ تلا وحدد
لها جلسة ٢١ فبراير سنة ٩٩ عن نفس الطالب
بخطه وأما ورقة التشييه فلم يكتب فيها شيئاً من
ذلك ثم قيد جميع أسماء المتهمين بدفترتي صحف
السوابق الا اسم السيد جندي فانه أسقطه من
القيد

ولما وردت أوراق السوابق أخذ منها ورقة

الشخص المذكور وأرسلها بجواب لمركز تلا
وأرسل معه مبلغ الثلاثة قروش الباقي من أصل
رسم الصحيفة لان الرسم المقرر على صحيفة
السوابق هو عشرون قرش فقط وفعلاً صاحب
التذكرة استلمها هي والمبلغ وجاءت افادة الوصول
ولم يورد المبلغ في دفتر قسيمة التحصيلات
وأخذ المبلغ لنفسه

وحيث ان كافة هذه الوقائع ثبتت من
التحقيق ثبوتاً تاماً واعترف بها المتهم ولكنه
ادعى أنها حصلت سهواً منه وبدون قصد

وحيث ان ظروف الدعوى لا تجعل شكاً
في ان المتهم أقبل على فعله هذا بتمتع تام وبقصد
حصوله على الرسم المقرض على طلبات التذاكر
وحيث ان محكمة أول درجة مع اعتبارها
الوقائع المذكورة ثابتة رأت رأي المحامي عن
المتهم في ان تلك الوقائع لا تنطبق على المادتين
١٨٩ و ١٩٠ التي طلبت النيابة تطبيقهما وفي انه لو
طلب تطبيق المادة ١١٩ فلا يمكن تطبيقها لان
المتهم ليس موظفاً

وحيث انه ثابت ان المتهم كان يؤدي وظيفة
رسمية في قلم النيابة من شأنها عملية القيودات أي
استلام الافادات الواردة وتسليمها الى الرؤساء
وتصدير الافادات الصادرة وكذلك عملية دفترتي
صحف السوابق والعرائض

وحيث انه لا ريب في ان هذه الاعمال
مختصة بمصلحة مصرية وان القائم بها تابع لتلك
المصلحة ولرؤسائها الموظفين وانه يقبض ماهية
من اموال الحكومة فيجب والحالة هذه اعتباره
موظفاً اميرياً ولا عبدة في كونه مستخدماً
باليومية اي يقبض ماهية عن ايام عمله اذ ان صنعه
هذه لا تخليه من المسؤولية امام رؤسائه ولا تعفيه
من اتباع اللوائح الادارية فلا يجب اذن ملاحظة
عدم كونه من المستخدمين الداخليين هيئة العمال
المستحقين لمعاش التقاعد

وحيث انه مع اعتبار المتهم موظفاً بناء على
ما تقدم فقد ثبت انه جعل واقعة مزورة في
صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وذلك

بجعله السيد جنيدى طالب تذكرة السوابق متهماً
بمجنحة على غير الحقيقة مما يقع تحت نص المادة
١٩١ عقوبات

وحيث انه يتعين اذن الغاء الحكم المستأنف
وادانة المتهم

وحيث انه مع ذلك ترى محكمة الاستئناف
من ظروف الدعوى وجوب استعمال الرأفة
بالمتهم

فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المادتين ١٩١ و ٣٥٢ فقرة
خامسة

وبعد رؤية المادة ٢٠ و ٤٩ عقوبات
حكمت المحكمة حضورياً بالغاء الحكم
المستأنف والحكم على المتهم بالحبس مدة ستة
شهور يخصم له مدة الحبس الاحتياطي والزمت
بالمصاريف وان لم يدفع يعامل بالمادة ٤٩ عقوبات

٨٢

بني سويف مدنى - ٣ دسمبر سنة ٩٩
حسن حسين محروس - ضد - الحرمة حسن
بنت حسين محروس ومن معها
في مضي ميعاد الاستئناف وعدم الدفع به
والنظام العام

ان الدفع في شكل الاستئناف من المسائل
المتعلقة بالنظام العام ومن ثم يجوز للمحكمة أن
تحكم فيه من تلقاء نفسها

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية بالجلسة
المنعقدة علناً بسراي المحكمة بهيئة مدنية استئنافية
تحت رئاسة حضرة محمد مظهر بك رئيس
المحكمة وبحضور حضرتي جبرائيل ناصيف
افندى ومصطفى فتحي افندي القاضيين وحضور
أمين محمد افندي كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية حسن حسين محروس مزارع

ومقيم بناحية مطر طارس بمديرية الفيوم الواردة
جدول المحكمة سنة ٩٩ نمرة ٨٧ مستأنف
بتوكيل يعقوب افندي خانكي المحامي

ضد

الحرمة حسن بنت حسين محروس وخضره
بنت حسين محروس وحسنه بنت حسين محروس
وست بنت حسين محروس الجميع خاليات الصناعة
ومقيبات بناحية مطر طارس (فيوم) الحاضر
عنهن تادرس افندي عوض المحامي مستأنف
عليهن

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدولة قانوناً

من حيث ان حسن حسين محروس استأنف
بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ٩٩ الحكم الحضوري
الصادر ضده من محكمة الفيوم الجزئية بتاريخ
١٤ نوفمبر سنة ٩٨ المعان اليه في ١٤ يناير سنة
٩٩ القاضي ذلك الحكم برفض دعوى التزوير
التي ادعاها في أثناء نظر الدعوى الاصلية المقامة
عليه من أخواته المستأنف عليهن وبصحة العقد
الذي ادعى التزوير فيه وبتعريمه ٢٠٠٠ قرشاً
صاغاً والزامه بالمصاريف

وحيث انه ظاهر مما تقدم ان هذا الاستئناف
تقدم بعد الثلاثين يوماً المقررة قانوناً من تاريخ
اعلان الحكم

وحيث انه وان كانت المستأنف عليهن لم يدفعن
بعدم قبول شكل الاستئناف الا أنه من المقرر
ان هذا الدفع هو من المسائل المتعلقة بالنظام العام
ومن ثم يجوز للمحكمة ان تحكم فيه من تلقاء
نفسها

وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بعدم قبول
الاستئناف شكلاً والزمت المستأنف بالمصاريف
صدر هذا الحكم ونلي علناً بالجلسة يوم
الاحد ٣ دسمبر سنة ٩٩

٨٣

طنطا مدنى - ٣٠ نوفمبر سنة ٩٩

الحاج ابراهيم السحرتي - ضد - بهانه بنت
محمد الغره ومن معها

الرهن وحيازته

رجوع الشيء المرتهن الى حيازة الراهن
بصفة اجارة من المرتهن لا يترتب عليه بطلان
الرهن لان الحائز في الحقيقة هو الراهن

محكمة طنطا الاهلية بالجلسة العلنية المنعقدة
بهيئة مدنية وتجارية استئنافية في يوم الخميس ٣٠
نوفمبر سنة ٩٩ (٢٦ رجب سنة ١٣١٧) تحت
رئاسة حضرة محمد بك مصطفى رئيس المحكمة
وحضور حضرات محمد افندي توفيق
رفعت وعطيه افندي حسني قضاة وكاتب الجلسة
احمد افندي صادق

في قضية الحاج ابراهيم السحرتي التاجر
بيندر منوف مستأنف الوكيل عنه محمد افندي
عبد الوهاب

ضد

بهانه بنت محمد الغره وحسين حسن عيد
وحموده حسين عيد المزارعين بالناحية وزمرد
زوجة حسين عيد المزارعة بناحية ششنا ومحمد
حسين الجزار بيندر بنها مستأنف عليهم الوكيل
عن الاولى والرابعة ابراهيم افندي شاكر
الواردة جدول الاستئناف سنة ١٨٩٩ نمرة ٢١٨

وقائع الدعوى

المستأنف رفع دعوى لمحكمة منوف ضد
المستأنف عليهم -م طلب بها الحكم بحبس منزل
ارتهن من محمد عيد الثلاثين والثلاث الباقي من بهانه
ومنع تعرضهم له فيه والزاهمهم بالمصاريف
والمحكمة الجزئية حكمت في ١٨ مارس
سنة ٩٩ حضورياً بالنسبة للطرفين ماعدا محمد
حسين برفض دعوى المستأنف والزمت بالمصاريف
وفي ١٨ و ٢٠ و ٢٥ مايو سنة ٩٩ المستأنف

استأنف هذا الحكم طالباً الفاء والحكم بصحة عقد الرهن وحبس المنزل المين حدوده باعلان افتتاح الدعوى تحت يد المستأنف لحين استيلائه على مبلغ الرهن ومنع تعرض المستأنف عليهم وملزوميتهم بالتسليم بالمصاريف وبالجلسة صمم وكيله على الطلبات الواضحة بالعريضة لان الايجار يؤيد الرهن ولا يبطله حسب القانون والراهنين مالكين

وكيل بهانه وزمرد طلب تأييد الحكم حسين حسن عيد وحموده كل منهما قال ان المنزل ملك والدنا محمد حسين عيد لم يحضر وحكم بدوت غيبته وتأجل الحكم لجلسة هذا اليوم والمحكمة بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً أصدرت الحكم الآتي اسباب الحكم

حيث ان الاستئناف تقدم في ميعاد القانون فيكون مقبولا شكلا وحيث ان المستأنف طلب من محكمة أول درجة الحكم بحبس المنزل المرهون له من بهانه ومحمد حسين عيد بعض المستأنف عليهم ومؤجر منه لهذا الاخير ولحسين حسن عيد البعض الآخر من المستأنف عليهم المذكورين والمحكمة المذكورة حكمت برفض دعواه بناء على ان الرهن يبطل اذا رجع المرهون الى حيازة راهنه وان تأجير المرتهن للراهن العقار المرهون معتبر رجوعاً الى حيازة الراهن وحيث ان تأجير المرتهن للراهن العقار المرهون لا يعد رجوعاً الى حيازة الراهن لان حيازته لا تكون في هذه الحالة بطريق الملك بل بطريق الايجار فالخاز في الحقيقة ونفس الامر انما هو المرتهن

وحيث بناء على ذلك يكون الحكم الابتدائي في غير محله ويجب الفاء والحكم بحبس المنزل تحت يد المستأنف لحين استيلائه على مبلغ الرهن ومنع تعرض المستأنف عليهم له مع التزامهم بتسليمه اليه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بالفاء الحكم المستأنف وبحبس المنزل المين حدوده بورقة افتتاح الدعوى تحت يد المستأنف لحين استيلائه على مبلغ الرهن ومنع تعرض المستأنف عليهم له مع التزامهم بالمصاريف

٨٤

بقى سويف جزئي مدني - ١٥ نوفمبر سنة ٩٩ الحجاج درويش مصطفى - ضد - الست وسيله (في الملك المشترك والعمارة فيه وفي الشريعة والقوانين وعدم سريلها على ماسبقها من الحوادث) ١ - اذا أحدث أحد الشريكين عمارة في الملك المشترك قبل العمل بقانون المحاكم الاهلية وجب الرجوع الى أحكام الشريعة الغراء في معرفة ما يكون للشريك الذي أجرى العمارة من الحقوق على شريكه الآخر

٢ - قضت المادة ٦٥٥ من كتاب مرشد الحيران والمادة ١٣١١ من المجلة انه اذا عمر الشريك الملك المشترك بدون اذن من شريكه أو من الحاكم يكون متبرعاً وليس له ان يرجع على شريكه بمقدار ما اصاب حصته من المصاريف ٣ - سكوت الشريك عن المعارضة وقت رؤيته البناء انما يعتبر قبولا للتبرع لا اذناً بالبناء

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة العلنية المنعقدة بهيئة مدنية بسراري المحكمة يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ٩٩ و ١١ رجب سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة أحمد قحه افندي القاضي وحضور علي أفندي الكاتب

صدر الحكم الآتي

في قضية الحاج درويش مصطفى الديري من ذوي الاملاك ومقيم ببني سويف المقيمة بالجدول سنة ١٨٩٩ نمرة ١٨٤٥ بتوكيل سليم افندي رطل المحامي

ضد

الست وسيله بنت المرحوم مصطفى الديري خالصة الصناعة ببني سويف بتوكيل محمد أفندي يابن

وقائع الدعوى

طلب المدعي الحكم بالزام المدعي عليها ان تدفع له مبلغ سبعين جنيهاً مصرياً قيمة ما يخصها في مصاريف وتكاليف المباني المشيدة على أرض المنزل المطلوب قسمته بدعوى مستقلة منظورة بين الطرفين ومن باب الاحتياط اذا نازعت المدعي عليها في هذا التقدير فتعين المحكمة المحكمة خيراً لتقدير تلك المباني ويمين ما يخصها فيها مع التزامها بالمصاريف وانقاب المحاماة وارتنك على ما جاء بعريضة الدعوى والمذكرة المقدمة منه

والمدعي عليها طلبت في المذكرة الحكم بعدم الاختصاص ثم دفعت بسبق الحكم في الموضوع وانتهت بطلب رفض الدعوى المحكمة

فمن الاختصاص

حيث ان المدعي انما يطالب بمبلغ ٧٠٠٠ قرش باعتبار انه ما يخص المدعي عليها في تكاليف منزل لها حصه فيه

وحيث انه لذلك يكون موضوع الدعوى من اختصاص القضاء الجزئي بصرف النظر عن كون التكاليف كلها بلغت تسعماية جنية وكسوراً على ان مثل هذا الدفع ينبغي ان يسبق غيره من سائر الواجه خلافاً لما حصل من المدعي عليها ولذا يكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس ويجب البحث في المسئلة الثانية

عن سبق الفصل في النزاع

حيث ان الدعوى السابق نظرها بين الطرفين وانتهى امرها بحكم محكمة استئناف مصر الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ٩٩ لم تشتمل موضوع هذه الخصومة على الاطلاق ومن ثم فلا محل للتمسك بهذا الدفع ولا يبقى سوى نظر أصل الدعوى

وعن الموضوع

حيث ان المستندات المقدمة من المدعي ليست بحجة على المدعى عليها ما دام انها ليست بطرف فيها ولذا فلا محل للاستدلال بها

وحيث ان أقوال المدعي تضمنت بصريح العبارة ان البناء الذي احسنه في الجهة القبلية من المنزل المشترك انما كان قبل العمل بقانون المحاكم الاهلية ولذا طلب التصريح له بأبواب واقعة هذا الامر بشهادة شهود

وحيث انه قبل النظر في هذا الطلب يجب الرجوع الى أحكام الشريعة الغراء لمعرفة ما اذا كان المدعي محقاً في الرجوع بما يكون صرفه في عمارة المنزل الذي للمدعي عليها استحقاق فيه وحيث ان المادة (٦٥٥) من مرشد الحيران نصت بصريح العبارة على انه اذا عمر أحد الشريكين الملك المشترك بادن شريكه يكون له الرجوع عليه بقدر ما يصيب حصته من المصاريف فان عمره بلا اذن شريكه يكون متبرعاً لا رجوع له عليه بما صرفه على العمارة)

وقد جاءت المادة (١٣١١) من المجلة صريحة في انه اذا عمر شخص الملك المشترك بدون اذن من الشريك أو من الحاكم يكون متبرعاً يعني ليس له ان يرجع على شريكه بمقدار ما أصاب حصته من المنصرف سواء كان ذلك الملك المشترك قابل للقسمة أو لم يكن

وحيث انه يتضح جلياً حينئذ من هذه النصوص انه مع التسليم بان المدعي احدث عمارة في المنزل المشترك بين المدعي عليها وبين باقي الورثة ومنهم المدعي فلا يكون له الحق في الرجوع عليها بشئ ما لتكون البناء انما يكون حصل بدون اذن منها ولا من جهة القضاء بل بطريق التبرع وحيث ان أقوال المدعي بان الاذن مستفاد ضمناً من عدم معارضة المدعي عليها له في البناء مردود اذ ان السكوت في هذا المقام وهو مقام التبرع انما يعتبر قبولاً للتبرع لا اذناً بالبناء وحيث انه لذلك جميعه يكون لا حق للمدعي

في دعواه ومن ثم يتعين رفضها مع الزامه بالمصاريف فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً باختصاصها بنظر هذه الدعوى وبعدم سبق الفصل فيها وحكمت موضوعاً برفض دعوى المدعي مع الزامه بالمصاريف وبمبلغ ١٥٠ قرش اتعاب محاماة

محكمة صدقا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ١٠٤٨ سنة ٩٠٠ في يوم الاثنين ١٥ اكتوبر سنة ٩٠٠ و ٢١ جمادي الثانية سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع الاطيان الآتي بيانها ملك عطيه جرجي السندي الزراع من أبو تيج وفاء لسداد الدين المطلوب منه البالغ قدره الف وتسعمائة وخمسين قرش صاغ بخلاف ما استجد ويستجد من المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب محمود سلامة التاجر من أبو تيج وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة في يوم السبت ٢١ يولييه سنة ٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة أسبوط الاهلية في يوم ٢٦ يولييه سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٧٥٨ وبناء على أمر حضرة قاضي المحكمة المؤرخ في يوم ٨ ستمبر سنة ٩٠٠ القاضي بتحديد يوم ١٥ اكتوبر سنة ٩٠٠ المذكور أعلاه بدلا من اليوم الذي كان محدد بحكم نزع الملكية بالنسبة لسقوطه

وبيان الاطيان كالآتي وهي اطيان خراجية كائنة بزماء أبو تيج ملك المدين بطريق الميراث الشرعي عن والده ومكفلة على والده المذكور س ط

١٥ بقالة الطوق وحدها البحري حنا هرفيا السندي والقبلي اطيان أم بشاي بنت جرجي السندي والشرقي والغربي

طريق

١٨ بقالة المصرة وحدها البحري

أطيان حنا هرفيا السندي والقبلي

أطيان أم بشاي بنت جرجي السندي

والشرقي والغربي طريق

١٢ ١٣ بقالة المالحه وحدها البحري اطيان

حنا هرفيا والقبلي أم بشاي بنت جرجي

السندي والشرقي والغربي طريق

٠٩ بقالة الحناية وحدها البحري حنا هرفيا

السندي والقبلي أم بشاي بنت جرجي

السندي والشرقي والغربي طريق

والبيع يكون قتما واحداً وتفتح المزايده

على مبلغ ٣٠٠٠ قرش صاغ

وشروط البيع واضحة بمريضة نزع الملكية

والحكم المودوعين بقلم كتات محكمة صدقا

لاطلاع من يرغب الاطلاع عليهما

فعلى من يرغب المشتري فليحضر في

اليوم والساعة المحددين باطنه

تحريراً في ١٧ ستمبر سنة ٩٠٠ و ٢٢

جماد أول سنة ١٣٢٨

كاتب اول محكمة صدقا

ختم

اعلان بيع

مكتب حضرتي محمد فريد بك ومحمود ابو النصر بك الافوكاتية

انه في يوم السبت ٦ اكتوبر سنة ٩٠٠

الساعة ١١ افرنكي صباحاً بيندر امبابه سيباع

بالمزاد العمومي الاصناف الموضحة ادناه وهي

عدد اردب

١ اردب ونصف قح بلدي

٢ حلال نحاس بغطيانهم وزن ١٤

رطل تقريباً

١ طشت غسيل نحاس وزن ١٥

رطل تقريباً تعلق عمر سلامه من

وراق العرب

١ طشت غسيل نحاس وزن ١٨
رطل تقريباً تعلق على عنكش من
وراق العرب
٤ ١ فقط العدد أربعة والاردب واحد
ونصف لاغير
والاصناف المذكورة هي تعلق كل من عمر
سلامه وعلى عنكش من ناحية وراق العرب
حيزه السابق توقيع عليها بتاريخ ١ ستمبر سنة
٩٠٠ بمعرفة حضرة حنا افندي سليمان أحد
محضري محكمة الحيزه الاهلية
تنفيذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة المشار
اليها بتاريخ ٩ يونيه سنة ٩٠٠ في قضية سعادة
أحمد فؤاد باشا بصفته قيم شرعياً على حضرة
محمد بك جلال ضد على عنكش وعمر سلامه
وهذا البيع بناء على طلب سعادة احمد فؤاد
باشا بصفته المذكورة وفاء لسداد ٢٨٧ قرش و ٢١
فيه صاغ بخلاف اجرة النشر وما يستجد من
المصاريف

فكل من له رغبة في المشتري يحضر لسوق
بندر امبابه اليوم والساعة المحددين أعلاه لاعطاء
المزاد وكل من يرسي عليه العطا يدفع الثمن
فوراً وان تأخر عن الدفع يعاد المزاد على ذمته
بالتالي فان نقص مرسى المزاد الثاني عن مرسى
المزاد الاول يلزم بالفرق وان زاد عن ذلك
يضاف لجانب المحجور عليه
تحريراً في يوم ١٦ ستمبر سنة ٩٠٠
نائب باشم محضر
محكمة الحيزه
امضا

محكمة ملوي الجزية

اعلان بيع نشره اولي

في القضية المدنيه نمرة ١٥١٥ سنة ٩٠٠
بجلسة المزايدات العلنية في يوم الاحد ١٤
اكتوبر سنة ٩٠٠ و ٣٠ جماد الثاني سنة ٣١٨

الساعة ٩ افرنكي صباحا
سيصير الشروع في مبيع ٦٠٠ ذراع وهي
منزل وقطعة أرض كائنين بناحية الاشمونين
قسما واحدا ملك توني محمد ابراهيم من الناحية
ما هو المنزل ٣٠٠ ذراع مبنى بالطوب الاخضر
بعضه دورا واحدا وبعضه دورين بدرب نافذ
يعرف بدرب السعه حده البحري عبد القادر
علي وبقيته تنهي ملك علي عبد المقصود والقبلى
علي محمد فاصل وان شرقي درب وفيه الباب يفتح
والغربي حسن محمد و ٣٠٠ ذراع قطعة ملك سماوي
مبنيه بالطوب الاخضر ودورا واحدا حدها
البحري ورثة مسلم محمد والقبلى عبد القادر
علي والغربي علي جاب الله والشرقي الدرب
وفيه الباب يفتح وفاء لمبلغ ١٤١٢ قرش صاغ
قيمة المحكوم به والمصاريف وان يكون الثمن
اساسى بمبلغ ١٨٠٠ قرش الذي تبني عليه المزايدة
وهذا للبيع بناء على طلب حسن أحمد الجباك
من ملوي

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ٩٠٠
ومسجل بمحكمة اسبوط الاهلية في ٢٧ أغسطس
سنة ٩٠٠ نمرة ٨٧٩
فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان
والمكان للمحكمة للاطلاع على اوراق البيع وعلى
حكم نزع الملكية المذكور
تحريراً بسراري محكمة ملوي في ١٥ ستمبر
سنة ٩٠٠ وعشرين جماد اول سنة ٣١٨
كاتب اول محكمة ملوي

اعلان بيع

مكتب

حضرتي محمد فريد بك ومحمود أبو النصر بك
الافوكاتيه

انه في يوم السبت ٦ اكتوبر سنة ٩٠٠
الساعة احدى عشر افرنكي صباحاً بسوق

بندر امبابه حيزه سيبيع بالمزاد العمومي
الاصناف الموصحه أدناه
طشتين غسيل نحاس وزن ٣٠ رطل تقريباً
واردبين قح بلدي والاصناف المذكورة هي
تعلق كل من أحمد محمد الحولي وأبو زهره محمد
الحولي من ناحية وراق العرب حيزه المسبوق
توقيع الحجز عليها بمعرفة حضرة حنا افندي
سليمان أحد محضري محكمة الحيزه الجزية الاهلية
بتاريخ ٢ ستمبر سنة ٩٠٠

وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة
الحيزه الجزية الاهلية بتاريخ ٩ يونيه سنة ٩٠٠
في قضية سعادة أحمد فؤاد باشا بصفته قبا على
حضرة محمد بك جلال ضد أحمد محمد الحولي
وأبو زهره محمد الحولي من وراق العرب
وهذا البيع بناء على طلب سعادة أحمد
فؤاد باشا بصفته قبا على محمد بك جلال المتخذ
له محلا مخاراً مكتب حضرتي محمد فريد بك
ومحمود ابو النصر بك الافوكاتيه بمصر وذلك
وفاء لمطلوبه

فكل من له رغبة في مشتري الاصناف
المذكوره عليه أن يحضر للجهة المذكورة أعلاه
في اليوم والساعة المحددين لاعطاء المزاد عنها
بالعمله الصاغ وكل من يرسي عليه العطا يدفع
الثمن فوراً وان تأخر عن الدفع يعاد المزاد على
ذمته بالتالي فان نقص مرسى المزاد الثاني عن
مرسى المزاد الاول يلزم بالفرق وان زاد عن
ذلك يضاف لجانب المحجور عليهم

تحريراً في يوم ١٦ ستمبر سنة ٩٠٠
نائب باشم محضر محكمة
الحيزه الجزية
امضا

اعلان

من محكمة الازبكه الجزية الاهلية
عن مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العام
انه في يوم الخميس ٢٧ ستمبر سنة ٩٠٠

الساعة عشره افرنكي صباحا بشارع الفجالة
سيباع بالمزاد العام موبليات وخلافها تعلق الخواجه
خليل شلهوب السابق توقيع الحجز عليها
بتاريخ ٩ ستمبر سنة ٩٠٠ بناء على طلب حضرة
سلم أفندي بستر المحامي لدى الحاكم الاهليه
تنفيذا للحكمين الصادرين من محكمة الازبكيه
الجزئيه بتاريخ عشرة مايو و ٢٢ فبراير سنة ٩٠٠
فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في
الزمان والمكان المعينين اعلاه ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً والايعاد البيع على ذمته
ويلزم بفرق الثمن اذا نقص

تحريراً في ١٨ ستمبر سنة ٩٠٠
نائب الباشمحر بالازبكيه
على أحمد

محكمة فاقوس الجزئيه

اعلان بيع اشياء محجوزه

انه في يوم الاثنين الموافق أول اكتوبر
سنة ٩٠٠ الساعة احدى عشر افرنكي صباحا
بناحية الدبدمون شرقيه سيبيع بطريق المزاد
المزاد العمومي بمعرفة أحد محضري هذه المحكمه
فرس حره وأخرى شقراء وثور اكحل تعلق
رسوان محمود المزارع ومقيم بناحية الدبدمون
المحجوز عليها بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ٩٠٠
وهذا البيع بناء على طلب اسماعيل أفندي
كاشف التاجر بالزقازيق سدادا لمبلغ ٢٠٦٦
قرش صاغ قيمة الباقي عليه من مبلغ ٢٨٢٦
قرش صاغ من أصل ومصاريف المحكوم بها
على المحجوز عليه بالحكمين الصادرين من محكمة
فاقوس الجزئيه بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ٩٨
و ١٢٦ اكتوبر سنة ٩٨

فكل من له رغبه في مشتري شيء من ذلك
فليحضر في المهاد المذكور ويهبطي المزاد اللازم
بشرط دفع الثمن وان تأخر يعاد البيع على ذمته

ويلزم بالفرق

تحريراً في ١٥ أغسطس سنة ٩٠٠
نائب الباشمحر بالزقازيق
امضا

اعلان

انه في يوم الاحد الموافق ٧ اكتوبر سنة
٩٠٠ الساعة احدى عشر افرنكي صباحا يسوق
بندرشين القناطر قليوبيه سيبيع بطريق المزاد
العمومي جاموسه سودا بقرون مصري سن ٨
وبقره صفرا بقرون صغيره سنه وبقره حمراء
بقرون صغيره سن ٣ ملك أبو طالب بركات من
كفر الشويك قليوبيه نقاذا للحكم الصادر من
محكمة بنها الجزئيه في ١٧ فبراير سنة ٩٠٠
وهذا البيع بناء على طلب منصور أفندي
عبد الملك من ذوي الاملاك ومقيم ببندر شين
القناطر قليوبيه

فكل من له رغبه في المشتري ان يحضر
في اليوم والساعة والحل الوضعين اعلاه ومن
يرسي عليه آخر عطاء يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً في ١٣ ستمبر سنة ٩٠٠
باشمحر محكمة بنها الجزئيه
امضا

اعلان

انه في يوم 'الثلاث ١٥ جاد آخر سنة
١٣١٨ و ٩ اكتوبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي
صباحاً ببندر زفتي غربية
سيصير الشروع في مبيع شب بقر احمر
أصم سن ثمانية سنوات تعلق حسن شديد عبد
الكريم والحرمه خضره زوجته من سنود الكبرى
فهرية السابق توقيع الحجز عليه بتاريخ ٦ ستمبر
سنة ٩٠٠

تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة ميت غمر
الجزئيه بتاريخ ٢٩ مارس سنة ٩٠٠ وفاء لمبلغ
٤٤٨ قرش و ٢٠ فضه صاغ
بناء على طلب الخواجه موسى سعد وهبه

من ميت غمر

فكل من له رغبه في المشتري عليه ان يحضر
في اليوم والساعة المذكورين اعلاه ومن يرسي
عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ليد المحضر المعلن
لليبع وان تأخر يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً بميت غمر في ٢٣ ستمبر سنة ٩٠٠
نائب الباشمحر بميت غمر
حنا بسخرون

كتاب

الاعجاز والايجاز

قد تم بحوله تعالى طبع كتاب الاعجاز
والايجاز للامام أبي منصور الثعالبي المحتوي على
الآداب التي يقصر دون وصفها البليغ . وقد
قسمه مؤلفه الى عشرة أبواب . الباب الاول .
في بعض ما نطق به القرآن الشريف من الكلام
الموجز المعجز . الباب الثاني . في جوامع الكلام
عن النبي عليه السلام . الباب الثالث . فيما صدر
منها من الخلفاء الراشدين والصحابه والتابعين
رضي الله عنهم . الباب الرابع . فيما نقل منها
عن ملوك الجاهليه . الباب الخامس . في روايع
ملوك الاسلام وأمرائه . الباب السادس . في
لطائف كلام الوزراء . الباب السابع . في بدائع
كلام الكتاب والبلغاء . الباب الثامن في ظرائف
الفلاسفة والزهاد والحكماء والعلماء . الباب
التاسع . في ملح الظرفاء ونواديرهم . والباب
العاشر . في وسائط قلائد الشعراء . وقد زدنا
عليه تراجم المشاهير من الذين استشهد بكلامهم
للمؤلف رحمه الله . وفسرنا غوامض الفاظه تسهيلا
لنطلبه فجاء كتاباً أدبياً لغوياً تاريخياً يغني مطالعه
من جملة كتب أدبية وتاريخية . وهو فريد في
بابه . فن أراد اقتناء هذا الكتاب فليطلبه من
ادارة المطبعة العمومية بشارع عبد العزيز بمصر

كاتب

اسكندر آصاف

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraitant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 31

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً و اغاناً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقرر رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

﴿ ٨٠ ﴾

نقض و ابرام ٢٨ يناير سنة ٩٩
(شفيق افندي الهرميل - ضد - النيابة)
الحق المدني
ان نص المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات
عام يشمل التعويضات التي يطلبها المتهم أو المدعي
بالحقوق المدنية وليس في القانون ما يخصه بالاولى
دون الثانية
اما المادة ١٧٢ من القانون المشار اليه فليست
مخصصة للمادة ١٧١ المذكورة لتعاقبها بحالة
الادانة دون حالة البراءة

ومع ذلك فلا يجوز الحكم في التعويضات
التي يطلبها المدعي بالحق المدني عند برأة المتهم
الا في حالة التباس حقيقة الدعوى في بادي
الامر واشتباهها بالجناية أو الجنبه أما اذا كانت
الدعوى البست نوب الجناية أو الجنبه بقصد تغيير
الاختصاص أو يحتاج الفصل فيها مدياً لاجراءات
أخرى فليس من وجه الاختصاص قاضي لجنايتها

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت
رياسة سعادة صالح نائب بك رئيس المحكمه
وبحضور حضرات موسيو دوهلس ويحيى
ابراهيم بك وسعد زغلول بك ومستر كوغلن

قضاة وأحد زيور بك الافوكاتو العمومي لدى
الحاكم الاهلية ومحمد عبد الرؤوف افندي كاتب
الجلسه أصدرت الحكم الآتي
في النقض والابرام المرفوع من شفيق
افندي الهرميل مزارع وعمره ٢٥ سنة مولود
ومقيم بمحلة مرحوم ومعين للمحاماة عن رافع
النقض والابرام عبد الكريم فهم افندي
ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٠٤ المقيدة
بالجدول العمومي نمرة ١٧ سنة ٩٩ وشمس الدين
افندي حموده مدعي

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت شفيق افندي
الهرميل بالشروع في النصب بواسطة تحويل قيمة
سند باطل مضى من شمس الدين افندي حموده
وايهام من حوله اليه بأنه سند دين صحيح للحصول
على قيمته بعد ان سرق السند المذكور من
الحواجه رفول سيف دهان في ١٢ دسمبر
سنة ٩٧ وطلبت معاقبه بالعبارة الاخيرة من
المادة ٣١٢ عقوبات وشمس الدين افندي حموده
أقام نفسه مدعياً بحق مدني وطلب تعويضاً
خمس آلاف قرش

والحامى عن المتهم رفع مسئلة فرعية طلب
ايقاف السير في هذه القضية حتى يفصل من
محكمة اسكندرية المختلطة في محبة أو عدم صحة

السند المتنازع فيه لانه مرفوع دعوى مدنية
بشأنه أمامها والنيابة والوكيل عن المدعي طلب
الرفض

ومحكمة كفر الزيات الجزئية حكمت بتاريخ
٢١ مارس سنة ٩٧ برفض المسئلة الفرعية المرفوعة
من الحامى عن المتهم وأمرت بالتكلم في الموضوع
بجلسة هذا اليوم بعد سماع شهادة الشهود
وبعد ان سمعت شهادة الشهود قررت المحكمة
باستمرار المرافعة ليوم ٤ ابريل سنة ٩٨

فالتم استئناف هذا الحكم وفي أثناء
التأجيل أعلن المدعي بالحق المدني شفيق افندي
الهرميل بالحضور أمام محكمة الجنبه بجلسة ٤
ابريل سنة ٩٨ ليحاكم بشأن سرقة السند
المرفوعة بشأنه تهمة الشروع في النصب طبقاً
للمادة ٣٠٠ وملزوم بدفع الف وخمسمائة قرش
بصفة تعويض

وفي الجلسة المذكورة قررت المحكمة بضم
قضية السرقة الى قضية النصب وسمعت المحكمة
الطلبات أما النيابة فقوضت الرأي للمحكمة في
قضية السرقة

فمحكمة كفر الزيات الجزئية حكمت بتاريخ
١١ ابريل سنة ٨٩٨ طبقاً للمادة ١٧١ جنايات
حضورياً ببراءة ساحة شفيق افندي الهرميل مما
أسند اليه في هذه القضية من النيابة العمومية
والمدعي بالحق المدني في تهمة شروعه في النصب
بإيهام صحة الكميالة المذكورة بأسباب هذا الحكم

وحيث انه بناء على ذلك لا وجه لاستبعادها

عن الوجه الاول

من حيث ان مادة (١٧١) من قانون تحقيق الجنايات أجازت للمحكمة حين حكمها ببراءة المتهم ان تفصل في التعويضات التي يطلبها بعض الاخصام من بعض

وحيث ان هذا النص عام يشمل التعويضات التي يطلبها المتهم أو المدعي بالحقوق المدنية وليس في القانون ما يخصه بالاولى دون الثانية وحيث ان مادة (١٧٢) ليست مخصصة للمادة ١٧١ لتعلقها بحالة الادانة دون حالة البراءة وحيث ان مبدأ انفصال المحاكم المدنية عن المحاكم الجنائية واستقلال كل منهما عن الاخرى وان كان يمنع الثانية من الحكم في التعويضات حتى التي يطلبها المتهم غير أن القانون المصري لاحظ كما ان قاضي الجنايات أصرف بالدعوى وأقدر من غيره على تقدير ما أصاب المتهم من الضرر بسببها فأجاز له الفصل في التعويض عنها كذلك لاحظ أن لتحويله حق الحكم في التعويضات التي يطلبها المدعي المدني عند براءة المتهم فوائده عملية من منع تكرار النزاع وتقصير زمنه وتوفير المصاريف ولذلك لا ينبغي استعمال هذا الحق الا في الدعوى التي التبتت حقيقتها أول الامر فأشبهت الجناية أو الجنحة ثم بعد استيفاء التحقيق والمرافعة فيها تميزت صفاتها وظهر للقاضي وجه الحق فيها أما غيرها من الدعاوي التي التبتت ثوب الجناية أو الجنحة بقصد تغيير الاختصاص والتي يحتاج الفصل فيها مديناً لاجراءات أخرى فليس من وجه لاختصاص قاضي الجناية بها

وحيث انه بناء على ذلك يكون الوجه الاول مرفوضاً

عن الوجه الثاني

من حيث انه تبين من الحكم المطعون فيه أن الكمبيالة التي بمبلغ ١١٩٠ قرش و ٢٥ فضه حصل الادعاء بسرقتها وحيث ان دعوى كون الشيء مسروقاً

محكمة النقض والابرار بناء على المادة ٢٢٠ جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامي عن رافع النقض والابرار والمحامي عن المدعي بالحقوق المدني والاطلاع على اوراق القضية والمدولة قانوناً

من حيث ان طلب النقض والابرار مبقى على وجهين . الاول ان المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه مع كونها حكمت ببراءة المتهم واعتبرت الواقعة المسندة اليه مدنية قائمها قضت عليه بتعويض للمدعي بالحقوق المدنية مطبقة خطأ المادة (١٧١) من قانون تحقيق جنابات . الثاني ان المحكمة المذكورة قررت في صيغة الحكم ان المتهم استحصل على الكمبيالة التي بمبلغ ١١٩٠ قرش و ٢٥ فضه بغير وجه وجه حق مع انه لم يكن مرفوعاً دعوى بشأنها وليس من خصائص المحكمة ان تحكم بإبطال ورقة تزيد قيمتها عن المائة جنيه

وحيث ان المتهم بعد ان أبدى هذين الوجهين في تقرير تقدم منه بتاريخ ٣١ مايو سنة ٩٨ شرحها في نشرة مطبوعة باللغة العربية والفرنساوية محررة في ٢٧ أكتوبر سنة ٩٨

وحيث ان المحامي عنه طلب بالجلسة قبول الوجهين المذكورين وتطبيق القانون ومن باب الاحتياط الحكم بحالة الدعوى على محكمة استئناف أخرى لتحكم فيها حكماً جديداً مع الزام المدعي بالحقوق المدنية على كل حال بجميع المصاريف وحيث ان النيابة العمومية طلبت رفض طلب النقض والابرار والوكيل عن المدعي بالحقوق المدنية طلب استبعاد النشرة المذكورة لتقديمها بعد الميعاد المقرر قانوناً ثم التمس رفض النقض والابرار

عن النشرة

من حيث ان ما اشتملت عليه النشرة المذكورة لم يكن الا شرحاً وبياناً للوجهين اللذين أبداهما رافع النقض والابرار في تقريره الذي قدمه في الميعاد القانوني ولم يأت فيها بوجه آخر

لمن حول قيمتها اليه مع براءة ساحته مما أسند اليه من المدعي بالحقوق المدني في تهمة سرقة تلك الكمبيالة وألزمت المدعي المدني بالمصاريف فالنيابة استأنفت هذا الحكم فيما يخص تهمة الشروع في النصب واستأنفته أيضاً المدعي بالحقوق المدني بالنظر الى حقوقه المدنية والنيابة طلبت الغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بتهمة الشروع في النصب ومعاقبة المتهم بالعبارة الاخيرة من المادة ٣١٢ عقوبات

والمدعي المدني طلب الحكم له بمبلغ خمسة آلاف قرش بصفة تعويض في تهمة الشروع في النصب وبمبلغ الف وخمسمائة قرش بصفة تعويض أيضاً في تهمة السرقة التي لم ترفع استئنافاً عنها وطلب المحامي عن المتهم براءته وتنازل عن الاستئناف المرفوع من المتهم عن حكم ٢١ مارس سنة ١٨٩٨ القاضي برفض المسئلة الفرعية

ومحكمة طنطا الاهلية بصفة استئناف حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ٩٨ طبقاً للمواد ١٧٧ و ١٧١ جنابات و ٤٩ عقوبات حضورياً بقبول تنازل المتهم عن الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الصادر في ٢١ مارس سنة ٨٩٨ و بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية عن الحكم الصادر في ١١ ابريل سنة ٩٨ شكلاً وموضوعاً بتأييد الحكم المذكور فيما يتعلق ببراءة المتهم من تهمة الشروع في النصب وبان المتهم استحصل على الكمبيالة التي بمبلغ ١١٩٠ قرش و ٢٥ فضه المرفوع بشأنها الدعوى بغير وجه حق ولكن بكيفية لا تنطبق على الشروع في النصب المعاقب عليه بالمادة ٣١٢ عقوبات وبالزام المتهم بان يدفع للمدعي بالحقوق المدني مبلغ ٥٠٠٠ قرش تعويضاً ورفضت باقي طلبات المدعي المدني وألزمت المتهم بالمصاريف في أول وثاني درجه وان لم يدفع المصاريف يعامل طبق المادة ٤٩ عقوبات المعدلة

وفي يوم السبت ٢٨ مايو سنة ٩٨ نقرر من شفيق افندي الهرميل بقلم كتاب المحكمة المشار اليها برغبته النظر في هذا الحكم أمام

بعد الاطلاع على أوراق القضية وسماع
المرافعة الشفاهية والمداولة في ذلك قانوناً
من حيث أنه ثابت من التوكيل المؤرخ
٢٨ مارس سنة ١٨٨٨ أن المستأنف توكّل عن
المستأنف عليه ليدافع ويرافع في جميع القضايا التي
ترفع منه أو عليه وفي قبض الحقوق والصلح عليها
وتنفيذ الاحكام

وحيث أنه واضح من أوراق الدعوى أنه
استلم منه وعلى ذمته مبالغ كما أنه سلمه وصرف
لحسابه مبالغ أيضاً
وحيث أن هذا التوكيل لم يكن خاصاً بقضية
معينة ولا بحق مخصوص بل عام في سائر القضايا
والحقوق وحينئذ لا ينتهي الا بالموت أو بالعزل
أو الاستقالة

وحيث أن المستأنف عليه لم يعزل المستأنف
الا بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٥ وهو تاريخ
الانذار المرسل اليه

وحيث ان تحرير توكيل آخر في ٩ يناير
سنة ١٨٩٠ من المستأنف عليه للمستأنف بمعنى
التوكيل الاول لا يدل على انتهاء التوكيل الاول
وانما هو تأييد له باعطاسند آخر والغرض تسهيل
اثبات الوكالة أمام المحاكم المتعددة كما يحصل ذلك
عادة بين الموكلين وكلاهما في الدعاوى

وحيث أنه لم تمض مدة خمس سنوات من
تاريخ العزل من الوكالة لفائدة رفع الدعوى الحالية
وحيث أنه مع ذلك فان سقوط حق الموكل
قبل وكيله بمضي هذه المدة انما يتعلق بالأوراق
المسلمة لعهدته لفائدة الدعوى الموكّل فيها فلا يشمل
النقود ولا يصح قياسها على الأوراق لان سقوط
الحقوق بالتقادم من الامور الاستثنائية التي
لا يصح استعمال القياس فيها

وحيث أنه فضلاً عن ذلك كله فان المستأنف
قد اتفق أمام المحكمة الابتدائية مع المستأنف
على أن يقدم الحساب المطلوب وادعى بعد ذلك
أنه قدمه فعلاً بأن سلمه الى احد الوسيطين اللذين
عينتهما المحكمة لحسم المنازعة صلحاً

وحيث أن هذا الاتفاق الجديد من شأنه
أن يقطع المدة اذا حصل انشاء سريلانها وان يمنع

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعد زغلول بك وبحضور
حضرات موسيو دوهلس والمستر كوجلان قضاة
ومحمد الحريري أفندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية حضرة عبد الكريم أفندي فهم
المحامي المقيم ببندر طنطا ومتخذ له محلاً مختاراً
بمصر مكتب حضرة أحمد بك الحسيني المحامي
الحاضر عنه بالجلسة المقيدة بالجدول العمومي في
سنة ١٨٩٩ نمرة ١٠٥ مستأنف

ضد

حسين أفندي احمد المصري من ذوي
الاملاك ومقيم بناحية زفتى غربيه الحاضر عنه
بالجلسة حضرة محمد بك فريد المحامي مستأنف عليه
عبد الكريم أفندي فهم استأنف الحكم
الصادر من محكمة طنطا الابتدائية الاهلية
بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٩٩ القاضى حضورياً
بقبول المعارضة شكلاً

وقررت أولاً بالزام عبد الكريم أفندي فهم
بان يقدم حساباً عن جميع المبالغ التي استلمها
سواء كان من المدعي أو لحسابه بصفة انه كان
وكيلاً عنه وعن جميع المبالغ التي صرفها
بصفته المذكورة مع تقديم المستندات التي
يرتكز عليها ومؤيدة لصحة اجراءاته وتصرفاته
وانتدبت حضرة عطيه أفندي حسني احد قضاتها
لكي تحصل عملية الحساب والمناقشة فيها أمامه
وصرحت لحضرته الاستعانة باهل خبرة حسبما
يراه موافقاً للاصول لمعرفة الحقيقة وفي حالة
تأخير المدعى عليه عن تقديم الحساب بالصفة
المذكورة بعد مضي شهر من تاريخ اعلانه بهذا
الحكم يلزم بغرامة قدرها ستون قرشاً عن كل
يوم تأخير وتانياً برفض الدفع المقدم من المدعي
عليه ومتعلق بسقوط الحق بمضي المدة الطويلة
وثالثاً بابقاء الفصل في المصاريف الآن ومحكمة
الاستئناف حددت لنظره أخيراً جلسة يوم ٣١
مايو سنة ٨٩٩ وفيها حضر وكلاء الخصوم

المحكمة

تضمن حتما ان يكون أخذ بغير حق
وحيث انه بناء على ذلك لا يقال بان الحكم
المطعون فيه قضى بامر لم يكن موضوعاً للنزاع
ولا مرفوعاً لنظر المحكمة

وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يقض بالغاء
الكميالة المذكورة وانما قضى بان التهم
استحصل عليها بغير حق وبان هذا الاستحصل
لا يعد سرقة لعدم توفر شروطها

وحيث انه ليس ما يمنع قاضي الجنايات من
بيان حقيقة الفعل المرفوع اليه وصفته القانونية
وحيث انه بناء على ذلك يكون الوجه الثاني
مرفوضاً أيضاً

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض طلب النقض
والا برام المقدم من شفيق أفندي الهرميل
والزامه بالمصاريف وان لم يدفع يعامل طبق القانون
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المتعقدة في يوم السبت ٢٨ يناير سنة ٩٩ و١٦
رمضان سنة ٣١٦

﴿٨١﴾

استئناف مصر - مدني - ٨ يونيو سنة ٩٩
عبد الكريم أفندي فهم - ضد - حسين أفندي احمد
المحامي والتوكيل

١- توكيل المحامي في المرافعة في كل القضايا التي
تقام من الموكل او عليه وفي قبض الحقوق
والصلح عليها وتنفيذ الاحكام هو توكيل عام
٢- تحرير توكيل آخر بمعنى توكيل عام صادر
أولاً لا يدل على انتهاء التوكيل الاول بل قد
يكون المقصود منه تأييده

٣- لا يسقط حق الموكل ضد وكيله (المحامي)
في طلب تقديم الحساب الا بمضي خمس عشرة
سنة بعد انتهاء التوكيل وأما سقوط الحق بمضي
خمس سنوات المنصوص عنه في المادة ٥٣ من
الامر العالي الرقيم ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤
(لائحة ترتيب المحاكم الداخلية) فهو قاصر على
الأوراق المسلمة من الموكل لعهدته وكيله لفائدة
الدعوى

حكمها اذا تم بعد انتهائها

وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف في محله ويتمين تأييده فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية في يوم الخميس ٨ يونيه سنة ١٩٩٩ الموافق ٢٩ محرم سنة ١٣١٧

﴿ ٨٢ ﴾

استئناف مصر - جنائي - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٩٩ النيابة - ضد - السيد محمد الدخاني التزوير

مضى كان المقصود من التزوير الوصول الى اثبات حق متنازع فيه باي وجه كان فلا خلاف في استحقاق الفعل للعقاب كما لو زور المحكوم له خطاباً على المحكوم عليه يتضمن قبوله للحكم وتنازله عن حق المعارضة والاستئناف ولا يعارض ذلك بكون الحكم الموصوف بكونه غيابياً هو في الحقيقة حضورياً ومضت عليه مواعيد الاستئناف قبل حصول التزوير لانه ما دام المحكوم عليه ينازع في بقاء مفعول ذلك الحكم الذي لا يزال يعتبره غيابياً لعدم تنفيذه في مدة الستة أشهر التالية لصدوره أو يكون له الحق في التمسك ببطلان اعلان الحكم بسبب ما حتى لا يكون لمضي المواعيد تأثير عليه فتل ذلك الخطاب لو كان صحيحاً يجرمه من هذا الحق ويكون الركن الثالث من اركان التزوير وهو احتمال الضرر متوفراً

محكمة استئناف مصر

دائرة الجناح والجنايات المشكلة تحت رئاسة حضرة سـمـد زغلول بك وبحضور حضرات باسيلي تادرس بك ومسبو دوهاس قضاء وعبد الحميد حلمي أفندي وكيل النيابة العمومية ومحمد أبو النور أفندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١١٩٤ سنة ١٩٩٩ والشيخ محمد علي مدعي بحق مدني وموكل عنه نقولا أفندي توما المحامي

ضد

السيد محمد الدخاني عمره ٥٥ سنة صاحب أملاك ومقيم بالقازيق

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية والوكيل عن المدعي بالحق المدني في غياب المتهم والاطلاع على أوراق القضية والمدولة قانوناً

حيث ان الشيخ محمد علي أقام الدعوى مباشرة ضد المتهم امام محكمة الجناح وطلب الحكم له بمبلغ خمسين جنياً تعويضاً لاتهامه بتزوير خطاب مؤرخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٠ صورته هكذا محرراً في ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٠ حضرة المحترم الحاج سيد محمد الدخاني بالقازيق من حيث ان محكمة مينا القمح الجزئية حكمت بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٠ نمرة ٣١ جدول علي بان ادفع لكم مبلغ سبعة آلاف قرش ومائتي قرش صاغ قيمة ايجار الثلاثة عشر فدناً لغاية سنة ١٩٤٠ وبفسخ عقد الابجار وتسليم العين المؤجرة مع ما يستجد لغاية يوم التسليم مع المصاريف فيها أنا قبلت الحكم قبولاً تاماً ولم يكن لي حق في معارضة او استئناف وعليه ارجوكم عدم تنفيذه الآن واعتمدوا هذا الخطاب اقراراً مني بذلك امضا محمد علي اضراراً بحقوقه والنيابة العمومية طلبت معاقبة المتهم بالمواد ١٩٣ و ١٢ و ١٨ عقوبات

وحيث ان محكمة الزقازيق الجزئية حكمت

بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٥٠ عملاً بالمواد ١٧١ جنايات حضورياً ببراءة السيد محمد الدخاني ورفض طلب المدعي بالحق المدني والزامه بالمصاريف وحيث ان هذا الحكم استأنفه المدعي المدني وكذا النيابة العمومية وبجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى فوضت نيابة الاستئناف الرأي لعدالة المحكمة والوكيل عن المدعي بالحق المدني طلب

لغو الحكم المسأنف والحكم اوكله بمبلغ خمسين جنياً تعويضاً

وحيث ان الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني فيكون مقبولا شكلاً

وحيث انه تبين من أوراق الدعوى والتحقيقات التي جرت فيها ان السيد محمد الدخاني استحصل بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٠ على حكم غيابي من محكمة مينا القمح الجزئية ضد محمد علي بالزامه ان يدفع اليه مبلغ ٧٢٠٠ قرش صاغ قيمة ايجار ثلاثة عشر فدناً وبفسخ عقد الابجار وتسليم العين المؤجرة مع ما يستجد من الابجار لغاية يوم التسليم وأعلن هذا الحكم في ٢٠ ابريل سنة ١٩٥٠ غير انه لم ينفذ الى نوفمبر سنة ١٩٧٠ وأنه بتاريخ ٢٢ منه أوقع المتهم حجزاً على منقولات المدعي بالحقوق المدنية تنفيذاً لذلك الحكم بناء على خطاب مؤرخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٠ يتضمن قبول المحكوم عليه بذلك الحكم وتنازله عن حق الطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف وأنه بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٧٠ بلغ محمد علي النيابة العمومية بمحكمة الزقازيق ان هذا الخطاب مزور والتمس تحقيق أمره وأقام نفسه مدعياً بحقوق مدنية وطلب ان يحكم له بمبلغ خمسين جنياً تعويضاً

وحيث ان المتهم يزعم ان هذا الخطاب صحيح وأنه تحرر بمعرفة كاتبه ابراهيم راجح في مكتب الشيخ أمين ابو يوسف المحامي بحضور جملة من كتبه وغيرهم وأنه هو حرر اليه في الوقت نفسه خطاباً بخط أحد الكتبة المذكورين يتضمن قبوله لتأخير تنفيذ الحكم المذكور لغاية سنة ١٨٩٧

وحيث انه لم يفهم السبب في كون هذا الخطاب مكتوباً بغير خط المدعي مع كونه يعرف الكتابة جيداً ولا في انتخاب كاتب المتهم لكتابه مع انه وارد اليه وانتخاب احد كتبه الشيخ أمين أبو يوف لكتابة الخطاب الثاني مع انه صادر عنه ولو كان ما يدعيه المتهم صحيحاً لكان الامر بالعكس لانه أبعد عن الشبهة وأقرب للثمة وحيث ان ابراهيم راجح كاتب الخطاب

المذكور شهد بأنه لم يكتبه في مكتبه في مكتب الشيخ أمين أبو يوسف ولا بحضور المدعي ولا في تاريخ ٢٥ ابريل سنة ٩٩ الموضوع عليه بل حرره في دكان المتهم بغير حضور المدعي من مسودة أحضرها المتهم اليه بعد التاريخ المذكور بمدة مديدة وأنه لم يكن في سنة ٩٥ كلها كاتباً بطرف المتهم بل لم يدخل في خدمته الا بعد السنة المذكورة

وحيث انه ثبت ثبوتاً تاماً حق من نفس دقاتر المتهم التي احتج بها أولاً وحاول في اظهارها أخيراً أن ابواهم راجع المذكور لم يستخدم كاتباً لدى المتهم الا بعد انتهاء سنة ١٨٩٥

وحيث انه قبل ان تظهر حقيقة هذه الواقعة كان كلام المتهم وشهوده يفيد ان الخطاب تحرر في تاريخه ولكن بعد ظهورها عدلوا الى القول بانهم قدموا تاريخه على الوقت الذي كتب فيه

وحيث ان الشهود الذين استشهد بهم المتهم منهم من له علاقة نسب به ومنهم من لا يوافقه وحيث ان محمد قندي جعفر أحد الاساتذة بالمدارس الاميرية الذي تعين بصفة أهل خبرة لمضاهاة الخطوط قرر ان الامضاء الموضوعة على الخطاب المطعون فيه هي مقلدة واستدل على ذلك بعدة ادلة مادية بحثتها المحكمة بنفسها فوجدتها صحيحة ودالة على تزوير الامضاء

وحيث ان تقرير الخبير الاول جاء مبهما خالياً عن الوقائع التي تؤدي رايه ولذلك لا يمكن الالتفات اليه

وحيث انه ثبت مما تقدم ان المتهم ارتكب في سنة ١٨٩٧ تزوير الخطاب المذكور بتقليد امضاء المدعي بالحقوق المدنية

وحيث انه ارتكب هذا التزوير بقصد سيئ وهو جعل الحكم القياي نهائياً والتكهن من تنفيذه خلافاً للقانون

وحيث انه لم يبق بعد ذلك الا البحث فيما اذا كان التزوير يمكن ان يحدث منه ضرر

وحيث ان المتهم يدعي ان لا ضرر فيه والمحكمة الابتدائية والنيابة العامة بمحكمة الاستئناف وافقتا على ذلك لأن الحكم الذي يتضمن ذلك الخطاب المزور قبوله هو في الحقيقة حضوري

وان كان موصوفاً بكونه غائباً لسابقة حضور المحكوم عليه في بعض الجلسات السابقة على الجلسة التي صدر فيها وقد أعلن في ٢٠ ابريل سنة ٩٥ ومضت عليه مواعيد الاستئناف قبل حصول التزوير فلا يتولد عنه حق للمتهم غير الحق الذي اكتسبه بموجب مضي المواعيد المذكورة

وحيث ان اعلان الحكم المذكور حصل بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ٩٥ بمعرفة مندوب محضر ولم يشمل على ذكر حضور الشهود طبقاً للمادة ١٣ مرافعات

وحيث ان للمدعي بالحقوق المدنية الحق في ان يتمسك بالمادة ٢٢ مرافعات لبطالان هذا الاعلان حتى لا يكون لمضي المواعيد تأثير عليه ويجوز له استئنافه والخطاب المزور يجرمه من هذا الحق لو كان صحيحاً

وحيث ان المدعي المدني أئذ المتهم بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ٩٥ بان هذا الحكم سقط مفعوله لعدم تنفيذه في مدة الستة أشهر التالية لصدوره والمتهم شرع في اليوم الثاني في تنفيذ هذا الحكم اعتماداً على الخطاب المذكور

وحيث انه قصد بهذا الخطاب التوصل الى تنفيذ ذلك الحكم بعد المنازعة في بقاء مفعوله بموجب الانذار السالف ذكره

وحيث انه متى كان المقصود من التزوير الوصول الى حق متنازع فيه باني وجهه كان فلا خلاف في استحقات الفعل للعقاب لان فيه اسقاطاً لحق الخصوم وحرماناً للمنازع من رأي قاضيه في فصل خصومته

وحيث انه بناء على ذلك يكون الشرط الثالث من شروط التزوير وهو احتمال الضرر متوفراً في هذه المادة بقطع النظر عن البحث فيما اذا كان الحكم المدني المؤرخ ١٧ فبراير سنة ٩٥ يعتبر حضورياً أو غائبياً

وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاءه

وحيث ان عقوبة المتهم تنطبق على المادة ١٠٣ و ١٢ و ١٨ عقوبات لان له سابقة في التزوير غير ان المحكمة رأت الرأفة به طبقاً للققرة

السادسة من المادة ٣٥٢ عقوبات وحيث ان طلبات المدعي بالحقوق المدنية مبالغ فيها ويتعين تعديلها

وحيث ان المتهم لم يحضر بعد اعلانه قانوناً ويجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ٥٨ جنابات وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف وحيث ان نص المواد ١٩٣ و ١٢ و ١٨

و ٣٥٢ فقرة سادسة من قانون العقوبات هو الاولى - كل شخص ارتكب تزويراً في محررات احد الناس بواسطة احدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

الثانية - العود الى ارتكاب جنابة أو جنحة يستوجب الحكم على العائد باشد العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجنابة أو الجنحة ويجوز مضاعفة تلك العقوبة أيضاً وذلك فيما عدا الاحوال المستثناة المبينة في القانون

الثالثة - من حكم عليه بسبب ارتكابه جنحة بالحبس أو التني مدة لا تزيد عن سنة او يدفع غرامة ثم عاد لفعل جنحة أخرى مماثلة الاولى لا يعد عاداً الا اذا ثبت وقوعها منه في أثناء الحبس سنين التالية للحكم الاول

الرابعة - واذا كان الفعل من الجنب المستحقة للتأديب لا يحكم بازيد من الحد الأدنى المقرر لتلك العقوبة بالقانون ويجوز أيضاً الحكم بعقوبة أقل من الحد المذكور وهو الحبس أو مجرد الغرامة بدون ان تكون العقوبة مع ذلك أقل من العقوبات المقررة للمخالفات

فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المادتين ٤٩ عقوبات و ١٥٨ جنابات

حكمت المحكمة غائبياً بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم مدة ستة أشهر وأن يدفع للمدعي بالحقوق المدنية مبلغ ألف قرش والمصاريف وان لم يدفع يعامل بالمادة ٥٩ عقوبات

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٩٩ ١٩ جاد آخر سنة ١٣١٦

﴿ ٨٣ ﴾

السنطة مدني - ١٨ ستمبر سنة ٩٩

(في بيع الوفاء وفي العرض الحقيقي)

ليس البائع بيعاً وفائياً ملزماً بعرض الثمن عرضاً حقيقياً معقياً بإيداعه بل يكفيه لحفظ حقه في الاسترداد أن يعرض على المشتري في المدة المينة بالمقد استعداده لرد الثمن إليه عند استلامه الدين خلافاً لما هو مقرر في الديون الاعتيادية الأخرى

محكمة السنطة الجزئية بالجلسة العلنية المنعقدة بالمحكمة هيئة مدنية وتجارية في يوم الاثنين ١٨ ستمبر سنة ٩٩ و ١٢ جاد أول سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة أحمد أفندي حمدي قاضي المحكمة وبحضور حسن أفندي صبحي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي في قضية الشيخ بسيوني الجوهري المنشاوي من اشناوي

ضد

حافظ أفندي المنشاوي ومحمد أمين أفندي المنشاوي من الناحية المذكورة (الواردة الجداول سنة ٩٩ نمرة ١٢٩٥)

المدعي قال بعريضة الدعوى أن محمد أفندي أمين المنشاوي المدعي عليه الثاني باع إليه بتاريخ أول أكتوبر سنة ٩٨ فداناً وعشرة قراريط بزمام ناحية اشناوي بمحوض الضبع والنقل شائعاً في أربعة أفدنه وثمانية عشر قيراطاً حدها الشرقى مسقى والبحري ورثة علي المنشاوي والعربي ترعة الضبع والقبلي أطيان عائلة المنشاوي وذلك بمبلغ ٩٠٠٠ قرش صاغ بموجب عقد وقد وضع المدعي يده على القدر المباع وانفع به وبما أن المدعي عليه الثاني البائع كان باع هذا القدر إلى المدعي عليه الأول بشرط النوع الأول من بيع الوفاء في نظير مبلغ خمسين جنيه مدة ثلاث سنوات تنتهي في ٢٧ أكتوبر سنة ٩٨ فقد عرض المدعي بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ٩٨ على المدعي عليه الأول قيمة الخمسين جنيهاً المذكورة وكلفه بأن يكتب على عقد بيع الوفاء

بوفاء الدين إليه فإني استلام المبلغ المعروض فأودعه المدعي بخزينة محكمة طنطا في ٢٩ أكتوبر سنة ٩٨ وأعلن إليه صورة محضر الإيداع في ٧ نوفمبر سنة ٩٨ ولوجوب إزالة الدين المترتب على العين المبيعة فقد طلب المدعي الحكم بصحة عرض الدين عرضاً حقيقياً على المدعي عليه الأول وبصحة ما يعرضه عليه أيضاً بالجلسة أن ان ظهر له أكثر من المبلغ المعروض وبسقوط حق الرهن ومحو التسجيل أن كان والمصاريف وبجلسة المرافعة صمم المدعي على طلباته الواضحة بالعريضة وعرض على المدعي عليه الأول جنيه افرنكي قيمة الزائد على الثمن وأيضاً رسم التسجيل البالغ قدره ٣١٩ قرش صاغ

ووكيل المدعي عليه الأول قال أن العقد هو عقد بيع وفائي لا عقد رهن وذلك من لفظ العقد واقرن البيع بوضع يد موكله على المبيع مدة ثلاث سنوات وأخذ عقد ايجار على البائع وحكم أيضاً لموكله بتسليم العين المؤجرة وذلك في ١٠ يولييه سنة ٩٩ على أنه لا يمكن قبول العرض الأول لنقصه اذ من شروط العرض ايداع جميع المبلغ في المحكمة المختصة أما العرض الأول فكان بمحكمة طنطا ولذا فقد طلب الحكم بعدم قبول العرض والايداع المذكورين ومحمد أفندي أمين المنشاوي قال أنه ينضم للمدعي في طلباته ويطلب خروجه من الدعوى وأنه حقيقة باع للمدعي فداناً وعشرة قراريط والعقد الصالح للمدعي عليه الثاني هو عقده رهن في الحقيقة

اسباب الحكم

حيث أنه من المبادئ الثابتة التي قررتها المحاكم المصرية أن البائع بيعاً وفائياً ليس مكلفاً بأن يرد الثمن إلا في وقت إعادة يده على الاطيان المبيعة وبالاخص ليس ملزماً بأن يعرض الثمن كالمدين المعتاد عرضاً حقيقياً معقياً بالايداع بل يكفيه لحفظ حقه في الاسترداد أن يعرض على المشتري في المدة المينة بالمقد أن يرد له الثمن على الفور (أي على التساقب) عند رد العين إليه - على أن

الايداع محتم بقصد حصول البائع على الحقوق المترتبة على وضع اليد من استرداد ثمرات العين وطلب التعويضات أن كان لها وجه

وحيث أنه من مقارنة أحكام المواد (١٧٥ و ٣٤٤) من القانون المدني بيمضها يرى جلياً أن سر هذا الاختلاف سيان الأول أن المدين المعتاد مكلف بالتخلص من الدين فلا يمكنه ذلك إلا بالدفع الحقيقي بخلاف البائع بيعاً وفائياً الذي يريد الاسترداد ليس مكلفاً قبل الميعاد المشترط بالعقد إلا بإخبار المشتري بقصد إعادة يده على العين - وبسبب التعهدات المتبادلة الناشئة من العقد لا يجبر على دفع الثمن إلا متى ردت إليه العين اعني في نفس وقت الاعادة

وحيث أن المدعي اشترى قطعاً الاطيان المذكورة من البائع وفائياً وأخبر سميماً حافظ أفندي المنشاوي في ٢٦ أكتوبر سنة ٩٨ أي قبل الميعاد المشترط بيوم واحد بطلب استرداده الاطيان المبيعة وعرض عليه الثمن الذي كان يظنه وحيث أنه مما ذكر لا يزال المدعي في الوقت اللازم يطلب حق الاسترداد نظير كونه يدفع لحافظ أفندي الثمن الحقيقي البالغ قدره ٤٩٧٢ قرش صاغ و ٢٠ فضه ومصاريف التسجيل البالغ قدرها ٣٢٩ قرش صاغ خلاف المصاريف التي ترتب على استرداد المبيع وإيتمحملها المدعي

وحيث أن المدعي عرض على حافظ أفندي وأودع فعلاً على ذمته بالجلسة وبخزينة محكمة طنطا ٥٢٩١ قرش صاغ و ٢٠ فضه فيكون الباقي لحافظ أفندي سبعين قرشاً فقط

وحيث أنه وإن كان تبقى جزء من الثمن ومصاريف البيع لكن مادام المدعي والبائع إليه ليسا مكلفين بأي عرض حقيقي ولم يبنه حافظ أفندي على المدعي ولا على البائع إليه بأن يدفعه إليه الثمن فلا يكون العرض الحاصل من المدعي متأخراً بل يتعين الحكم بصحة ما عرض وخضمه من مجموع الثمن والمصاريف القانونية وحيث أنه مما ذكر يتعين اجابة طلبات المدعي والزام حافظ أفندي المنشاوي بأن يسلم

اعلان

من محكمة السيد زينب

عن مبيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٩٦٩ سنة ٩٨

انه في يوم الثلاث ١٦ اكتوبر سنة ٩٠٠

الموافق ٢٢ جماد آخر سنة ١٢١٨ الساعة ٩

أفرنكي صباحاً

بجلسة المزايدات العمومية التي ستعقد بأعلا

قره قول قسم السيد زينب

سيصير الشروع في مبيع العقار الآتي بيانه

أذناه قسماً واحداً ومحدد لافتتاح المزايدة فيه

مبلغ وقدره ثلثمائة جنيه مصري

بيان العقار

منزل كائن بحارة ببر الوطاويط قسم

السيد زينب محدود بمحدود أربع الغربي ينتهي

للحارة وفيه الباب والشرقي ينتهي لمنزل الست

أمينه هانم بنت علي بك قوله والقبلي ينتهي

لمنزل وقف المرحوم مصطفى الرقاد والبحري

ينتهي للملك محمد حكيمباشي دائرة الحامية

ومسطحه ٢٠٨ امتارو ٨٩ سنتي حسب ما قرره

الحخير

وهذا البيع بناء على طلب محمد افندي

عثمان وكيل وقف المرحوم خليل أغا لالة

المفقور له محمد سعيد باشا والي مصر كان

ومتخذ له محلاً مختاراً مكتب حضرة الشيخ

علي ناصر المحامي

ضد

الست زهره بنت عبد العال منصور الساكنة

بالمنازل الكائن بحارة ببر الوطاويط قسم السيد

زينب

بموجب حكم صادر من هذه المحكمة بتاريخ

٢١ مايو سنة ٩٠٠ القاضي ببيع العقار المذكور

لعدم إمكان قسمته بين الشركاء ومودوع مع

بقي الأوراق بما فيها شروط البيع بقلم كتاب

المحكمة بما فيها أمر تحديد جلسة البيع

فعل من يرغب المشتري الحضور في اليوم

في الولايات المتحدة

(١) (كوكب أميركا) سياسية تصدر في

نيويورك كل أسبوع مرتين لصاحبها الدكتور

نجيب عربيل

٢ (الايام) سياسية تصدر في نيويورك كل

أسبوع مرتين لصاحبها يوسف أفندي نعمان معلوف

٣ (الاصلاح) سياسية اسبوعية تصدر في

في نيويورك صاحبها شبل أفندي دموس

٤ (الدائرة) سياسية اسبوعية تصدر في

نيويورك صاحبها عيسى أفندي الحوري

٥ (العالم) سياسية اسبوعية تصدر في نيويورك

صاحبها جرجي أفندي جبور

٦ (مرآة الغرب) سياسية اسبوعية تصدر

في نيويورك صاحبها نجيب أفندي موسى دياب

٧ (المشير) سياسية اسبوعية تصدر في

نيويورك صاحبها سليم أفندي سرركيس

٨ (الهدى) سياسية اسبوعية تصدر في

فيلادلفيا صاحبها نوم أفندي مكرزل

٩ (الوطنية) مليحة اصلاحية تصدر في

فيلادلفيا صاحبها نوم أفندي مكرزل

في البرازيل

١٠ (الاصمعي) جريدة سياسية اسبوعية

تصدر في سان باولو صاحبها خليل أفندي ملوك

وشكري أفندي الحوي

١١ (الاصمعي) مجلة علمية أدبية نصف

شهرية لها أيضاً

١٢ (البرازيل) سياسية اسبوعية تصدر في

في سان باولو صاحبها قصر أفندي معلوف

١٣ (الصواب) سياسية اسبوعية تصدر

في ريو جانيرو صاحبها حبيب أفندي الحوري

ومخايل أفندي مراد

١٤ (الناظر) سياسية اسبوعية تصدر في

سان باولو صاحبها اسمع أفندي الملكي

في جمهورية ارجنتين

١٥ (الصبح) سياسية اسبوعية تصدر

في بونس ايرس صاحبها خليل أفندي شاول

١٦ (صدى الجنوب) دينية سياسية تصدر

في بونس ايرس صاحبها الحوري يوسف سعيد

اليه للفدان وعشرة قراربط المباعه نظير كونه يدفع

اليه السبعين قرش الباقية

وحيث أنه مما ذكر يتعين اخراج البائع من

هذه الدعوى بدون مصاريفه

وحيث أن من يحكم عليه يلزم بالمصاريف

وهو حافظ أفندي

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً أو لاصحة ما عرضه

المدعي على ذمة حافظ أفندي المنشاوي بخزينة هذه

المحكمة بتاريخ ٨ اغسطس سنة ٩٩ وبخزينة

محكمة طنطا الاهلية بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ٩٨

وأمرت تسليم المبالغ المرقومة لحافظ أفندي

وثانياً باحقية المدعي في فسخ العقد المؤرخ ٣٠

اكتوبر سنة ٩٥ واسترداده للفدان وعشرة

قراربط المباعه نظير كونه يدفع لحافظ أفندي

المنشاوي وقت استلامه الاطيان المذكورة السبعين

قرش الباقية من مصاريف التسجيل والزمت

حافظ أفندي بان يسلم المدعي الاطيان المذكورة

بعد دفع السبعين قرشاً وأمرت بمحو التسجيلات

المتوقعة على القدر المذكور بمصاريف من طرف

المدعي وأخرجت محمد أفندي امين من هذه

الدعوى بدون مصاريف والزمت حافظ أفندي

المنشاوي بمصاريف هذه القضية

الجرائد العربية في العالم الجديد

نعني بالعالم الجديد القارة الاميركية وقد

اندفع اليها المهاجرون السوريون كما اندفعوا الى

القارة الاوقيانوسية والى جنوبي افريقيا على

البعد السحيق الذي ين سوريا وبين هذه الامكنة

اندفاعاً يجمعنا نظن ان سوريا قد خلت من سكانها

مع انها لا تزال عما هي عليه . ووجه الغرابة في

ذلك هو قرب العهد الذي ابتدأ منه السوريون

بالمهاجرة

ومن المعلوم ان الجرائد لا تنتشر الا اذا

كان لها قراء عديدون تقوم اشراكاتهم

بنفقاتها ورجح اصحابها وقدر اجننا الجرائد العربية

العربية التي أنشأها السوريون في أميركا فاتصلنا

لى الاحصاء الآتي

والساعة المحددين بعاليه وله الاطلاع على شروط البيع وقت ما يريد

محرراً بمصر في ٣٢ ستمبر سنة ٩٠٠
كاتب أول. محكمة السيد
أحمد ابراهيم

محكمة صدقا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ١٥٤٨ سنة ٩٠٠
انه في يوم الاثنين ٢٩ اكتوبر سنة ٩٠٠
الموافق ٥ رجب سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي
صباحاً

سيصير الشروع في مبيع منزل كان بندير
أبو تيج بدرب النصاره الشرقي ببلغ مقاسه ١٢٥
ذراع بمحدود اربعة البحري والشرقي حنا
تاوضروس والقبلي مسيحه سوس والغربي الشارع
وفيه الباب يفتح وهو ملك الحرمة حنونه بنت
مقاريوس زوجة بشاي سوس من أبو تيج وفاء
لسداد الدين المطلوب منها البالغ قدره ٣٠٠
قرش صاغ بخلاف ما استجد ويستجد من
المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب قدسي جاد الله
الكاتب من أبو تيج وبناء على حكم نزع الملكية
الصادر من هذه المحكمة في يوم ٨ ستمبر سنة
٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة اسبوط الاهلية
في يوم ١٣ ستمبر سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٩٤٤
والبيع يكون قسماً واحداً وتفتح المزايده على
مبلغ ٥٠٠ قرش صاغ

وشروط البيع واضحة بعريضة نزع الملكية
والحكم المودوعين بقلم كتاب المحكمة لاطلاع
من يريد الاطلاع عليهما

فكل من يريد المشتري يحضر للمحكمة
الكائن مركزها بصدقا في اليوم والساعة
المحدد بعاليه

محرراً في ٢٩ ستمبر سنة ٩٠٠ و ٥ جماد
آخر سنة ١٣٧٨

كاتب أول محكمة صدقا

علي مصطفى

اعلان

محكمة الازبكيه الجزئية

مبيع منقولات ومواشي

انه في يوم السبت ١٩ جماد آخر سنة
٣١٨ الموافق ١٣ اكتوبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١
افرنكي صباحاً بناحية جزيرة سندويل التابعة
مديرية جرجا بطريق المزارد العمومي

سيصير الشروع في مبيع بقره حمراء دومي
بقرون خياره صغيره عمرها ستة سنوات
تقريباً وعشر من ستة شهور تقريباً تعلق محمد
علي التاجي المزارع السابق توقيع الحجز عليها
بتاريخ ٢ ستمبر سنة ٩٠٠ بمعرفة احد محضري
محكمة سوهاج الجزئية بناء على طلب الشيخ
ابراهيم السيد تاجر غلال بمصر وفاء لمبلغ ٤٤٢
قرش صاغ معما يستجد من المصاريف وتقاضاً
لمنطوق الحكم الغيابي الصادر من محكمة الازبكيه
الجزئية بتاريخ ١٩ ابريل سنة ٩٠٠ ومشمول
بصفة التنفيذ ومعلن بتاريخ ١٥ مايو سنة ٩٠٠
وكان عمل عنه معارضة وصدر عنها حكم من
المحكمة المشار اليها بتاريخ ٥ يولي سنة ٩٠٠
برفضها وتأيد الحكم الغيابي وأعلن بتاريخ ١٠
اغسطس سنة ٩٠٠ فكل من له رغبة في المشتري
عليه الحضور باليوم والساعة والمحل المعينين
بشرط دفع الثمن فوراً ومن يتأخر يباد المزارد
على ذمته ويلزم بالفرق

محرراً بمصر في يوم ٢٩ ستمبر سنة ٩٠٠
نائب الباشم حضر بالازبكيه
علي أحمد

اعلان بيع

من مكتب حضرة السيد أفندي زهير المحامي
انه في يوم الاربعاء الموافق ١٠ اكتوبر
سنة ٩٠٠ بكفر كوردي شرقه الساعة ١٠
افرنكي صباحاً سيبيع بالمزارد العمومي زراعة
فدان ونصف قطن متروكة عن مورث مصطفى
خالد والحرمة هدى السر من الناحية السابق
توقيع الحجز عليها بمعرفة أحد محضري محكمة
مينا القمح بتاريخ ١٠ ستمبر سنة ٩٠٠ بناء على

طلب السيد بنت سيد أحد وأولادها وبناء على
الاحكام الصادرة لصالحهم ضد المحجوز عليهما
المذكورين وفاء لمطلوبهم فلي من له رغبة في
مشتري شي من تلك الاقطان يحضر في اليوم
والساعة والمحل المذكورين ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يباد البيع
على ذمته ويلزم بالفرق

محرراً في ٢٣ ستمبر سنة ٩٠٠
الباشم حضر بمينا القمح
حنا بطرس

اعلان بيع

منقولات محجوزة

محكمة بنها الجزئية

انه في يوم السبت ٢٠ اكتوبر سنة ٩٠٠
الساعة ١١ افرنكي صباحاً بسوق الخانكة قليوبيه
سيبيع بطريق المزارد العمومي كيس كبير
داخله أربعة أرادب قح ومنقولات أخرى مثل
قطع نحاس وعروق خشب وخلافه بما فيهم كتله
كبيرة تعلق محمد حسن حمد من سرياقوس
قليوبيه السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٥
يولي سنة ٩٠٠

بناء على طلب ابراهيم معروف التاجر
بالناحية المتخذ له محلاً مختاراً بينها مكتب وكيله
حضرة ابراهيم أفندي شاكر المحامي لدى المحاكم
الاهلية تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة بنها
الجزئية وفاء لمبلغ ٧٤٨ قرش صاغ مع ما استجد
من المصاريف

وسيكون البيع لمن يرسي عليه المزاد بشرط
دفع الثمن فوراً وان تأخر يلزم بالفرق
محرراً في ٣٠ ستمبر سنة ٩٠٠

نائب باشم حضر محكمة

بنها الجزئية

مخايل بقطر

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paratssant au Caire (Egypte)
chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance

Vol. XIV N. 32



(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها د امين شميل
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال المحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً و اغاناً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

فاستأف المحكوم عليهم هذا الحكم والنيابة
طلبت التأييد والمدعين بالحق المدني طلبتا
التأييد أيضاً

ومحكمة استيوط الاهلية بصفة استئنافية
حكمت في ٤ دسمبر سنة ٩٨ بعد الاطلاع على
المواد سالفه الذكر والمادة ١٧٧ جنابات
حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً
بلغوا الحكم الابتدائي وبراءة المتهمين من التهمة
المنسوبة اليهم و اضافت المصاريف على الحكومة
وفي يوم الاربع ٢١ دسمبر سنة ٩٨ تقرر
بقلم كتاب المحكمة المذكورة من المدعين بالحق
المدني المذكورين برغبتهما النظر في هذا الحكم
امام محكمة النقض والابرام

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والوكيل
عن المدعين بالحق المدني والاطلاع على اوراق
القضية والمداولة في ذلك قانوناً
من حيث انه من ضمن الاوجه المقدمة من
رافعتي النقض والابرام ان الحكم المطعون فيه لم
يقض بشيء في التعويضات التي كان محكوما لهما بها
في الحكم المستأنف

وحيث ان الحكم المطعون فيه لم ينص حقيقة
عن شيء يتعلق بهذه التعويضات
وحيث ان الدعوى بالتعويضات المدنية هي
دعوى خصوصية قائمة بذاتها وان كانت تتابع
الدعوى العمومية وتسبر معها فالفصل في احداها
لا يكون فصلاً في الاخرى

وظريفه بنت عبد الرحمن مدعيتين بحق مدني
ضد

ضد خفاجي عبد الرحمن عمره ٣٢ سنة
فلاح من السوالم البحرية ومحمد عبد الرحمن
عمره ٣٧ سنة فلاح من السوالم البحرية
وعبد السلام عبد الرحمن عمره ٥٥ سنة فلاح
من السوالم البحرية
والنيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٣٦ سنة ٩٨
المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٣٠٨ سنة ٩٩

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت خفاجي عبد الرحمن
بتزوير حجة على الحرمتين هانم وظريفه أخته
واستعمالها واتهمت اخوتهم سلمان عبد الرحمن
ومحمد عبد الرحمن وعبد السلام عبد الرحمن
بالاشتراك مع الاول في التزوير والبلاغ عن ذلك
في ١٢ دسمبر سنة ٩٧ بالسوالم البحرية

وقد دخل المجنى عليهما في الدعوى بصفة
مدعيتين بمقوق مدنية وطلب وكيلهما الحكم
لهما بمبلغ الفى قرش بصفة تعويض

ومحكمة استيوط الجزئية في ١٧ أكتوبر
سنة ٩٨ حكمت طبقاً للمواد ١٩٣ و ٣٥٢ و ٢٤
و ٤٩ عقوبات حضورياً بحبس كل منهم ثلاثة
شهور وألزمته بمبلغ ثلاثمائة قرش تعويضاً
للمدعيتين بالحق المدني وألزمته كذلك بالمصاريف
بالتضامن

القسم القضائي

{ ٨٤ }

نقض و ابرام ١٠ يونيه سنة ٩٩

هانم بنت عبد الرحمن « ضد » خفاجي
عبد الرحمن

التعويض المدني في محاكم الجنج

(١) - ان الدعوى بالتعويضات المدنية هي دعوى
خصوصية قائمة بذاتها وان كانت تتابع الدعوى
العمومية وتسبر معها فالفصل في احداها لا
يكون فصلاً في الاخرى

(٢) - ان اغفال المحكمة الفصل في طلب من
الطلبات الاصلية التي رفعت اليها وتعلقت بها
يعد وجهاً من الاوجه المهمة لبطلان الحكم فيها
يختص بالطلب المذكور

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت
رياسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات سعد زغلول بك ويوسف
شوقي بك ومستركو غان وأحمد زبور بك قضاة
ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى
المحاكم الاهلية ومحمد علي سمودي افندي
كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي
في الطعن المقدم من هانم بنت عبد الرحمن

وحيث ان اغفال المحكمة الفصل في طلب من الطلبات الاصلية التي رفعت اليها وتملقت بها بعد وجهاً من الاوجه المهمة لبطلان الحكم فيما يختص بالطلب المذكور

وحيث انه بناء على ذلك يكون طلب النقض والابرار مقبولا فيما يختص بالتعويضات المدنية وينبغي تحويل الدعوى على محكمة اخرى للفصل فيها وحيث انه لا داعر بعد ذلك للبحث في الاوجه الاخرى المرفوعة من طالبي النقض والابرار فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول طلب النقض والابرار المقدم من هانم ونظريه وبالفاء الحكم المطعون فيه وباحالة القضية على محكمة بني سويف للنظر والفصل في الدعوى المختصة بالتعويضات وبالزام المدعى عليهم بالمصاريف وان لم يدفعها ياملا طبق القانون

٨٥

استئناف مصر جنائي ١٨ ابريل سنة ٩٠٠ النيابة العمومية « ضد » علي محمد عبد الواحد الحكم جنائياً في غيبة شخص سبق حضوره يعمل في المسائل الجنائية بالنصوص الواردة في قانون المرافعات متى كانت متضمنة لقواعد عامة لا يجوز تطبيق المبدأ المقرر في المادة ١٢٥ من قانون المرافعات المدني في المسائل الجنائية أي اعتبار الحكم الصادر في غيبة شخص سبق حضوره في جلسة ماضية بمثابة حكم حضوري لان هذا النص استثنائي لا يصح القياس عليه

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنيح والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات مستر بري ومستتر سنانو قضاة ومحمد توفيق سعودي اقدي وكيل النائب العمومي ومحمود فكري اقدي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٣ سنة ٩٠٠ المنقيدة بالجدول العمومي بنمرة ٥٣٧ سنة ٩٠٠ ضد

علي محمد عبد الواحد عمره ٤٥ سنة تاجر مولود ومقيم بناحية بلفيا

عبد الناصر احمد علام عمره ٢١ سنة مزارع مولود ومقيم بناحية طما فيوم

غالي يوسف عمره ٢٧ سنة مزارع مولود ومقيم بناحية بني سويف

حنا يوسف عمره ٤٠ سنة كاتب مولود ومقيم بناحية بلفيا

محمود اقدي شراره عمره ٦٤ سنة صاحب ملك مولود ومقيم بناحية اسكندرية معين للمحمامه عنه حضرة أحمد بك الحسيني

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهم الاخير محمود اقدي شراره والمحامي عنه الذي أمرت المحكمة بنظر المسألة الفرعية المرفوعة منه فقط وتأخير نظر القضية فيما يختص بباقي المتهمين مدة أربعة أسابيع وبعد الاطلاع على اوراق القضية والمدولة قانوناً

النيابة العمومية اتهمت هؤلاء المتهمين بتزوير كميالة بمديونية على الهواري ومحمود علي الهواري وأمين علي الهواري وعشماوي علي الهواري ومحمد علي الهواري وعبد الباقي علي الهواري بمبلغ ٨٩٥٣٥ قرش و ٢٠ فضه صاغ الى عبد الناصر أحمد علام ثانياً بتزوير كميالة بمديونية على بك الهواري واولاده بمبلغ ٣١٥٠٠٠ الى غالي يوسف ثالثاً بتزوير شرطية برهن أطيان عاتلة الهواري الى غالي يوسف رابعاً بتزوير كميالة بمديونية طه محمد صمد طما فيوم وسيد حسن وأحمد محمد أغا بمبلغ ٨٠٠٠٠ الى عبد الناصر أحد علام خامساً بتزوير كميالة على طه محمد وسيد حسن وأحمد محمد أغا بمبلغ ١١٥٠٠ الى غالي يوسف وباستعمالهم تلك الكميالات مع علمهم بتزويرها وظهر ذلك في أول ستمبر سنة ٩٩ بسكندرية

ومحكمة بني سويف الجزئية حكمت بجلستها المنعقدة في ٢٥ دسمبر سنة ٩٩ طبقاً للمواد ١٩٣ و ٢٠ و ٤٩ و ٢٤ عقوبات حضورياً باعتبار جميع

اتهم المسندة الى المتهمين جريمة واحدة وبمحس كل من علي عبد الواحد وعبد الناصر احمد علام وغالي يوسف ومحمود اقدي شراره ثلاث سنوات وبمحس حنا يوسف مدة سنتين يخصم لكل من المحبوسين مدة حبسه الاحتياطي مع الزامهم بالمصاريف بالتضامن وان لم يدفعوا يعاملوا بالمادة ٤٩ عقوبات

فنيابة المحكمة المذكورة والمحكوم عليهم استأنفوا هذا الحكم في ٢٦ دسمبر سنة ٩٩ ماعدا محمود اقدي شراره الذي قرر في ١٦ يناير سنة ٩٠٠ باستئناف وصف الحكم لانه صدر باعتباره حضورياً بالنسبة اليه مع كونه غيبياً وبجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى رفع بلسان المحامي عنه مسألة فرعية طلب بها اعتبار الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية غيبياً بالنسبة اليه واخراجه من الدعوى لان له حق في المعارضة في ذلك الحكم وايقاف النظر في استئناف النيابة حتى تنتهي المعارضة والنيابة العمومية لدى محكمة الاستئناف فوضت الرأي للمحكمة

من حيث ان المدون في كون الحكم حضورياً هو كونه صادراً بحضرة الخصوم بعد مواجهة الدعوى بالدفاع ومقارنة الاثبات بالنفي والحكم الغيبي هو ما صدر على خلاف ذلك

وحيث ان الحاق الحكم الذي يصدر في غيبة شخص سبق حضوره في جلسة ماضية أو حكم بأثبات غيبته بالحكم الحضوري هذا اعتبار مخالف للحقيقة لا يمكن التعويل عليه الابنص صريح وحيث أن هذا النص وان وجد في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية (مادة ١٢٣ و ١٢٥) الا انه يوجد مطلقاً في قانون تحقيق الجنابات

وحيث انه لا يعمل في المسائل الجنائية بالنصوص الواردة في قانون المرافعات الا اذا كانت متضمنة لقواعد عامة لا لاحكام استثنائية وحكم المادتين المذكورتين من الاستثناءات التي لا يصح القياس عليها

وحيث ان المتهم حضر في الجلسة الاولى ولم يتم دفاعه عن نفسه لانه طلب اعادة سماع

من سبق سماعه من الشهود في الجلسات السابقة التي لم يكلف بالحضور فيها ثم تأخرت الدعوى الى جلسة أخرى سمعت فيها شهادة شهود ومرافعات في غيبة المتهم

وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم غائباً ويكون وصفه بكونه حضورياً خطأ وحيث ان النيابة استأنفت الحكم ولا يمكن النظر في موضوع الاستئناف حتى يعلن المحكوم عليه وتمضي مواعيد المعارضة أو يفصل فيها وحيث انه بناء على ذلك يجب ايقاف النظر في الموضوع

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة باعتبار الحكم المستأنف حكماً غائباً بالنسبة الى محمود افندي شراره وأمرت بايقاف النظر في الدعوى بالنسبة اليه حتى يعلن بالحكم المذكور وتمضي مواعيد المعارضة أو يفصل فيها وابتقت الفصل في المصاريف الآن

٨٦

استئناف مصر - مدني - ٥ يونيو سنة ١٠٠
محمد علي عبد الرحيم - ضد - الاوقاف

نظارة الوقف

مق وجد ناظران لوقف الواحد معين من قبل المحكمة الشرعية والآخر من قبل الاوقاف كان الناظر الحقيقي هو المعين من قبل الاوقاف وكانت المحكمة الاهلية مختصة في نظر هذا النزاع وتبنت الناظر الحقيقي في مركزه

محكمة استئناف مصر المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم امين بك وحضور حضرات المستر ويلهور ويوسف شوقي بك قضاء وعبد الله حسن الكاتب اصدرت الحكم الآتي في قضية محمد علي عبد الرحيم النقيب من ذوي الاملاك ومقيم بقنا الحاضر عنه بالجلسة حضرة نقولا افندي توما الحامي الوارده الجداول العمومي سنة ٩٩ تمرة ١٠٤ مستأنف

ضد

ديوان عموم الاوقاف المصريه الحاضر عنه

بالجلسة حضرة محمد افندي أبو شادي الحامي مستأنف عليه

المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق القضية وسماع المرافعة الشفاهية والمداوله قانوناً

حيث أن ديوان عموم الاوقاف رفع دعوى أمام محكمة قنا الابتدائية ادعى فيها أن محمد علي عبد الرحيم كان وكيله عنه في ادارة خمسين فدانا وجنيته ومنزل وشونه كاشين في الاماكن والحدود الموضحة بمريضة الدعوى وان ديوان الاوقاف عزله من هذا التوكيل وطلب منه تسليم هذه العقارات فلم يقبل وطلب الحكم عليه بالزامه بردها اليه وبالمصاريف وحفظ الحق له في مطالبته بالربيع ومحكمة قنا حكمت في ٦ مايو سنة ٩٥ بان يرفع يده عن جميع هذه الاعيان ويسلمها الى ديوان الاوقاف وان يكون تسليم المنزل والجنيته على حسب الحدود التي تقضي بها المحكمة بعد تعيين أهل خبرة ثم حكمت بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ٩٨ بتسليم المنزل والجنيته الى ديوان الاوقاف بالحدود التي بينها في حكمها حسب التقرير والرسم المقدم من اهل الخبرة الاول وألزمت المدعي عليه بالمصاريف

وحيث ان هذين الحكمين استأنفهما محمد علي عبد الرحيم النقيب في الموايد القانونية وحيث أن النزاع بين المستأنف والمستأنف عليه ينحصر في مسألتين (الاولى) من الذي منهما له الحق في ادارة هذه الاعيان (والثانية) اذا ثبت أن لديوان الاوقاف حق النظر والاداره عليها فما هي حدود الجنيته والمنزل الداخليين ضمن الاعيان المتنازع فيها

وحيث انه ثابت من المستندات المقدمة من الطرفين أن للسيد عبد الرحيم القناوي عدة للنفقة أوقاف حصلت في أوقات مختلفة للنفقة على ضريحه منها وقفية للمرحوم السيد أبو النصر من اجداد المستأنف تشتمل على وقف جنيته على اولاده وذريته من بعدهم وجعل النظر في ذلك للارشاد من ذريته وقد آل النظر فيه أخيراً الى المستأنف الذي هو من ذرية

أولاده وهذه الوقفية تاريخها سنة ١٠٩٩ ومنها ان المرحوم عباس باشا والي مصر سابقاً اعطى بمقتضى أمر عال صادر بتاريخ ١٢٦٦ خمسين فدانا رزقه بلا مال ليصرف ريعها على الضريح المذكور ثم أعطي شونه قديمة الى نقيب الشيخ عبد الرحيم القناوي للقيام بخدمة ضريحه وأمر بتسليمها اليهم وكان ذلك في سنة ١٢٧٠ ومنها ان المرحوم محرم بك الذي كان مدير نصف ناني وجه قبلي اوقف في ١١ محرم سنة ١٢٥٠ اشجاراً غرسها ومنزل وسواقي وجعل النظر في ذلك الى السيد الشريف احمد وللسيد حسين ابن السيد عبد الرحيم النقيب مدة حياتهما ثم من بعدهما لذريتهما ومنها ان المرحوم محمد فاضل باشا اوقف عمارة وجعل النظر عليها لمن له النظر على الاوقاف السابقة وكان ذلك في ١٥ جماد آخر سنة ١٢٧٩ وأخيراً اوقف داوود باشا في ٢٠ جماد أول سنة ١٢٩٧ بناء أنشاء وجعل النظر في ذلك الى المستأنف شخصياً والى ابن عم له ومن بعدهما لذريتهما

وحيث انه ثابت من المستندات المقدمة من المستأنف ان الذي كان يتولى نظارة هذه الاوقاف المختلفة في كل هذه المدة الطويلة هو النقيب الذي كان يعين للضريح واستمر الحال كذلك الى ان تعين المستأنف تقياً فاستولى هو الآخر على ادارة هذه الاوقاف وهذا العمل كان مطابقاً لشروط الواقفين

وحيث انه في ١٢ جماد أول سنة ١٣٠١ ادعى ديوان الاوقاف امام محكمة قنا الشرعية ان أوقاف الشيخ عبد الرحيم القناوي بعضها ليس له ناظر وبعضها لا يعرف ناظره وطلب منها تعيين المرحوم توفيق باشا خديوي مصر ناظراً على أوقاف محرم بك وعلى الحسين فداناً والشونة المعطاة بصفة رزقه من المرحوم عباس باشا وعرض على المحكمة ان يكون المستأنف وكيله عن الخديو في ادارة هذه الاوقاف فصدر من قاضي المحكمة المشار اليها اعلام شرعي بفيد تقرير الخديو توفيق باشا ناظراً على هذه الاوقاف والمستأنف وكيله عنه وذكر فيه ان المستأنف

لجنة المراقبة القضائية

(١٠)

قرار

رقم ٢١ يونيه سنة ١٩٠٠ نمرة ١٠

(المادتان ٢ و ٤٩٤ من القانون التجاري)

في السندات التي تحت الاذن المعتبرة من الاعمال التجارية وفي الاستحقاق وسقوط الحق السندات التي تحت الاذن المعتبرة من الاعمال التجارية يسقط الحق بالمطالبة بها بمضي خمس سنين (المادة ١٩٤ من القانون التجاري) ولو لم تكن مشتملة على تاريخ الاستحقاق ولم يعمل عنها برويتسو فان هذه السندات تعتبر مستحقة الدفع من يوم تحريرها ومن ثم يتيدي تاريخ سقوط الحق فيها من اليوم التالي لتحريرها.

لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة بعض القضايا التجارية ان بعض المحاكم الاهلية لا تقبل سقوط الحق بالمطالبة بالسندات التي تحت الاذن المعتبرة من الاعمال التجارية ولم يعمل عنها برويتسو بمضي خمس سنين اذا لم يعين فيها تاريخ الاستحقاق مستندة في ذلك على ان المادة (١٩٤) من قانون التجارة تشترط لسقوط الحق باقامة الدعوى المتعلقة بهذه السندات بمضي خمس سنين ان يكون لهذه الاوراق ميعاد للدفع بما انها عينت مبدأ سقوط الحق وجعلته من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع او من يوم عمل البرويتسو او من يوم آخر مرافعة بالمحكمة وحيث ان هذا التفسير مخالف لما قصده واضع القانون في المادة (١٩٤) المذكورة وانه بتعيينه مبدأ سقوط الحق بمضي المدة من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع لم يستثن من ذلك السندات التي تحت الاذن التي لم يعين فيها تاريخ الدفع وحيث انه اذا وجد سند تحت الاذن بدون تاريخ للحلول أجل من الدين فالدين يعتبر واجب الدفع يوم تحرير السند وعلى ذلك يكون سقوط الحق في رفع دعاوي المتعلقة بهذه السندات بمضي

حضور المستأنف أمام القاضي الشرعي وقبوله أن يعين الحديو توفيق باشا ناظراً وان يعين هو وكيله عنه يعتبر عزلاً لنفسه من النظارة لا يمول عليه الا اذا كان المستأنف قصد حقيقة ان يتنازل عن النظارة

وحيث ان وقائع الدعوى تدل بالعكس على انه لم يمثل الى حكم القاضي الا لانه عين وكيله ولانه كان معتقداً ان ادارة الاعيان الموقوفة ستبقى في يده وانه المنوط بالصرف عليها والقيام بجميع شؤونها كما هو مبين في الاعلام الشرعي وينتج من هذا ان قبوله تعيين غيره ناظراً كان معلقاً على شرط ان يكون وكيله مديراً بالفعل ويدل على ذلك ان كشوفات الحساب التي كان يقدمها الى ديوان الاوقاف كان بعضها هكذا (الناظر والوكيل)

وحيث انه يتضح من ذلك ان نية المستأنف لا يمكن ان يؤخذ منها انه تنازل تنازلاً مطلقاً عن النظارة بل كل ما تفيد انه قبل ان يعين القاضي ناظراً للاوقاف التي كانت تحت نظارته على شرط ان يكون وكيله عن الناظر الجديد فاذا فقد هذا الشرط وانتهى التوكيل بناء على موت الموكل أولاً من الناظر الذي تعين بدله لم يرغب في أن يستمر وكيله عنه جاز للمستأنف أن يتمسك بصفته الاولى وأن يضع يده على الاوقاف بصفته ناظراً معيذاً من قبل الواقفين وحيث انه بناء على ما تقدم يكون للمستأنف الحق في وضع يده على الاوقاف التي يراد ديوان الاوقاف نزاعاً منه وليس بعد ذلك مجال للبحث في المسئلة الثانية

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بالنقض الحكيم المستأنفين ورفض دعوى المستأنف عليه والزمته بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العاليه المتعقده في يوم الثلاث ٥ يونيو سنة ١٩٠٠ - ٧ صفر سنة ١٣١٨

كان حاضراً في الجلسة وانه (امثل لذلك) ثم لما توفي الحديو توفيق باشا وتعين الحديو عباس باشا حسب الطريقة الجارية ناظراً على الاوقاف التي كانت تحت ادارة والده اغتصب الديوان هذه الاوقاف من المستأنف بحجة ان توكيله انتهى بموت الموكل فصدرت أحكام قضائية بردها للمستأنف فرفع ديوان الاوقاف هذه الدعوى وحيث انه تبين من مجرد ذكر هذه الوقائع ان الدعوى التي ادعاها ديوان الاوقاف امام محكمة قنا الشرعية وهي ان الاوقاف التي سبق بيانها ليس لها ناظر والناظر عليها غير معلوم هي دعوى مبنية على واقعة مخالفة للحقيقة وزيادة عن ذلك فان ديوان الاوقاف كان عالماً وقت هذه الدعوى بعدم صحة دعواه لانه ثابت من الاقادات الرسمية المقدمة من المستأنف ان ديوان الاوقاف عرف المستأنف المذكور بصفته ناظراً على هذه الاوقاف

وحيث ان الاعلام الشرعي الذي قضى بتعيين الحديو توفيق باشا ناظراً والمستأنف وكيله عنه لا يمكن ان يكون له قوة اكبر من ارادة الواقفين الذين اظهروا رغبتهم في ان النظارة على هذه الاوقاف تكون محصورة في عائلة المستأنف بصفته الشخصية او بصفته نقباء للضريح ولو علم القاضي الشرعي ان لهذه الاوقاف ناظراً موجوداً ومعزواً عند ديوان الاوقاف ما كان اصدر الاعلام الذي يتمسك به الآن

وحيث انه يوجد الآن ناظران للوقف احدهما الناظر المعين من المحكمة الشرعية النائب عنه ديوان الاوقاف والثاني الناظر المعين من قبل الواقفين وهو المستأنف وهذه المحكمة ترى ان هذا الاخير هو الناظر الحقيقي وانه مادام لم يعزل باسم من القاضي لسبب من الاسباب التي تبيح عزله فهذه الصفة لا تزول عنه بمجرد صدور اعلام شرعي بتعيين ناظر آخر خصوصاً اذا كان هذا الاعلام مبنياً على وقائع غير صحيحة كما تقدم

وحيث ان القول من ديوان الاوقاف بان

أسماء الخصوم

موضوع الطلب أو التهمة
ذكر مستندات الخصوم بالاختصار
الحكم الصادر

وتقسم الدفاتر المذكورة الى قسمين يخص
احدهما للقضايا المدنية والتجارية وثانيهما للقضايا
الجنائية

(المادة الرابعة)

الاحكام التي تصدر يلزم ان تكون مشتملة
على الاسباب التي بنيت عليها وبوضع عليها تاريخ
صدورها وتمضي أو تحتم من المأموراو من معاون
في الحالة المينة في المادة الاولى ومن الثلاثة اعضاء
المؤلفة منهم كل من هاته المحاكم الثلاث في الحالة
المينة في المادة الثانية

(المادة الخامسة)

اعلان وتنفيذ الاحكام الصادرة طبقاً للمادتين
الاولى والثانية من أمرنا هذا يكونان بالطرق
الادارية بان يكلف المأمور أو معاون او رئيس
المحكمة الذين اصدروا الحكم احد مشايخ المدينة
أو القرية الذي يلزم ان يحصل فيها الاعلان أو
التنفيذ مباشرة ذلك بدون مراعاة القواعد المقررة
لمثل هذه الاجراءات في قانون المرافعات

(المادة السادسة)

يقوم بالاعمال الكتابية في كل من المحاكم
السالف ذكرها من يمينه لذلك رئيس المحكمة
من الكتبة الموجودين بخدمة الحكومة
(المادة السابعة)

تعرض الدفاتر المذكورة في المادة الثالثة على
لجنة المراقبة القضائية المشكلة بنظارة الحفانية
للتفتيش عليها

(المادة الثامنة)

التي كل ما كان مخالفاً لاحكام أمرنا هذا
(المادة التاسعة)

على ناظري الداخلية والحفانية تنفيذ امرنا
هذا كل منها فيما يخصه
صدر بالاسكندرية في ٢ ربيع أول سنة
١٣١٨ (٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠)

(المادة الثانية)

تشكل بالواحات البحرية بمديرية المنيا محكمة
مؤلفة من مأمور هذه الواحات بصفة رئيس ومن
اثنين من أعيان الجهة يعينهما ناظر الحفانية بالاتحاد
مع ناظر الداخلية
وتشكل أيضاً محكمة مؤلفة من مأمور الواحات
الداخلية بمديرية أسبوط بصفة رئيس ومن اثنين
من أعيان الجهة يعينهما ناظر الحفانية بالاتحاد
مع ناظر الداخلية

وتشمل دائرة هذه المحكمة الواحات الداخلية
التابعة للمديرية المذكورة ويكون مركزها
بناحية موط

وتشكل كذلك محكمة مؤلفة من معاون
الواحات الخارجة بمديرية أسبوط بصفة رئيس
ومن اثنين من أعيان الجهة يعينهما أيضاً ناظر
الحفانية بالاتحاد مع ناظر الداخلية

وتشمل دائرة هذه المحكمة الواحات الخارجة
التابعة للمديرية المذكورة ويكون مركزها بناحية
(الخارجة) وتحكم كل من الثلاث محاكم المذكورة
حكماً انتهائياً في المواد المدنية والتجارية التي تتجاوز
قيمة المدعي به فيها ألفاً وخمسمائة قرش صاغاً ولا
تزيد عن خمسة آلاف قرش

وتحكم حكماً ابتدائياً يجوز استئنافه في الجنج
المعاقب عليها بمقتضى المواد ٢٢٠ و ٢٨١ و ٢٩٤
و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٣٠٠ من قانون العقوبات

ويرفع الاستئناف لمحكمة بني سويف الابتدائية
فيما يتعلق بالواحات البحرية والمحكمة أسبوط
الابتدائية فيما يتعلق بالواحات الداخلية والخارجة
ويقوم باعمال النيابة العمومية في ذلك لدى

المحكمة المشكلة في الواحات البحرية بمديرية المنيا
معاون هذه الواحات ولدى المحكمتين المشكلتين
للوحدات من الداخلية والخارجة بمديرية أسبوط
ضابط بوليس كل من هذه الواحات

(المادة الثالثة)

يكون لدى كل من المحاكم المذكورة ولدى
أولئك المأمورين والمأون دفتر يشتمل على البيانات
الآتية وهي

خمس سنين يتبدأ من اليوم التالي لتحرير السند
وحيث ان العمل بغير ذلك يؤدي الى نتيجة
غير مقبولة وهي عدم امكان سقوط الحق في
رفع الدعوى بمضي المدة اذا كان السند الذي
تحت الاذن خالياً من ميعاد حلول الدين ولم يعمل
عنه بروتستو ولا يخفى ما في ذلك من مخالفة
قصد واضع القانون فلذلك رأت اللجنة ضرورة
استلفات أنظار المحاكم الاهلية الى ما تقدم

أمر عال

صادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ بشأن تعيين
مأموري الواحات من رجال الضبطية القضائية
وبشأن تعيين محاكم في الواحات المذكورة

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في
١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ - ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
للمشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
وعلى الامر العالي الصادر في ٢٢ فبراير
سنة ١٨٩٠ - ٣ رجب سنة ١٣٠٧

وعلى الامر العالي الصادر في ٦ اغسطس
سنة ١٨٩١ اول محرم سنة ١٣٠٩

وعلى القرار الصادر من نظارة الداخلية في
٢١ يناير سنة ١٩٠٠ بتسمية ملاحظ الواحات
البحرية مأموراً

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية
بالاتحاد مع ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس
النظار وبعد الاطلاع على اخذ رأي مجلس
شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

عين كل من مأمور الواحات البحرية بمديرية
المنيا ومأمور الواحات الداخلية ومعاون الواحات
الخارجة بمديرية أسبوط مأموراً للضبطية القضائية
ويحكم كل منهم نهائياً في دائرة سلطته في المخالفات
والقضايا المدنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمة
المدعى به فيها ألف وخمسمائة قرش صاغ
ويكون تعيينهم بمعرفة ناظر الداخلية بالاتفاق
مع ناظر الحفانية

أمر مال

في أن النقض والابرام لا يوقف التنفيذ الا في حالتين
بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٤
يونيه سنة ١٨٨٢ (٩ شعبان سنة ١٣٠٠) المشتمل
على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنائيات
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية
وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس
شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

المادة الاولى

تزداد العبارة الآتية في آخر المادة (٢٢١)
من قانون تحقيق الجنائيات

والظمن بطريق النقض والابرام لا يوقف
التنفيذ الا في حالة الحكم بالاعدام او اذا كان
المحكوم عليه لم يسبق حبسه احتياطاً في التهمة
الموجهة اليه

(المادة الثانية)

يسري مفعول أمرنا هذا بعد نشره في الجريدة
الرسمية بيومين

(المادة الثالثة)

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا
صدر بالاسكندرية في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨
(٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠)

اعلان

محكمة الامور الجزئية والمصالحات بني سويف
نشره أولى
عن مبيع عقار

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ١٨ ستمبر سنة ١٩٠٠ القاضي بنزع ملكية
المدعي عليه من العقار الآتي بيانه وبيعه بالمزاد
العمومي وفاء لسداد دين الطالب وقدره ٥٣
جنيه و ٤٦ مليم مع المصايف المستحقة
والتي تستحق لغاية تمام السداد المسجل هذا
الحكم بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهلية

بتاريخ ٢٧ ستمبر سنة ١٩٠٠ نمرة ٥٥٣

وهذا البيع هو بناء على طلب سليم افندي
جابر صاحب املاك ومقيم بناحية زاوية النابوية
الواردة الجدول سنة ١٩٠٠ نمرة ٢٢٩٧
ضد

محمد خليفه جابر المزراع ومقيم بالناحية
المذكورة
بيان العقار الكائن بناحيتي زاوية النابوية
ونزلة الزاوية
س ط فدن

١ ١٢ ٠ قبالة الغربية بزمام نزلة الزاوية
حدها القبلي رزق الله حنا والبحري
باقي الاطيان والغربي رعة السلطاني
والشرقي سليم جابر

١ ١٢ ٠ قبالة الملك من زمم زاوية النابوية
حدها البحري والقبلي الميري
والشرقي حسن حسان والغربي
بقية اطيان المورث

١ ٠ ٠ قبالة الدبوية من زمم ناحية زاوية
النابوية حدها البحري حسن حسان
والقبلي اطيان أبو زيد والشرقي ورثة
دياب مسعود والغربي الزاوية

وان حكم نزع الملكية ميين به ان بيع
العقار المذكور يكون حسب الحدود والشروط
والثمن الموضحين باعلان الدعوى المودع هذا
الحكم والاوراق المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة
لاطلاع من يرغب عليهم وقت ما يريد
وان الثمن الاساسي الذي تبقى عليه المزايدة
هو مبلغ ٤٠٠٠ قرش

بناء عليه

نعلن انه سيصدر الشروع في بيع العقار
المذكور في يوم الاحد ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزايدات الكائنة
بسراي المحكمة بني سويف
فعلى من له رغبة في المشتري يحضر في
اليوم والساعة المذكورين اعلاه للمزايدة في
العقار المذكور

تحريراً بسراي المحكمة بني سويف في يوم ٣ اكتوبر
سنة ١٩٠٠ و ٩ جاد آخر سنة ١٣١٨

باشكاتب محكمة

بني سويف الاهلية

احمد شكري

اعلان بيع

من مكتب حضرة السيد افندي زهير
الحامي بالقازيق

انه في يوم الخميس الموافق ٢٥ اكتوبر سنة
١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً بناحية الريدانية
بمركز المنصورة

سيباع بالمزاد العمومي جاموسة تعلق عوض
ابراهيم مجح ومن معه من الناحية المتوقع عليها
الحجز بمعرفة حضرة محمد افندي جوهر المحضر
بتاريخ ٢٠ ستمبر سنة ١٩٠٠

بناء على طلب حضرة محمد افندي السيد
اهل الخبره وبناء على الامر الصادر من محكمة
القازيق الاهلية وفاء لمطلوبه وقدره ٢٦٣ قرش
صاغ و ١٦ فضة قيمة الباقي له من القدر والمصاريف
فعلى من له رغبة في المشتري يحضر في
اليوم والساعة والمحل المذكورين ومن يرسم
عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخير عايد البيع
على ذمته ويلزم بالفرق

باشمحضر محكمة القازيق الاهلية

بدروس يوسف

اعلان

انه في يوم السبت ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٠
الساعة ١١ افرنكي صباحاً بناحية بني غريان غربية
سيصدر الشروع في مبيع اربعة ارادب قح
تعلق عيسوي عوض الله وعماره المقر من بني
غريان السابق توقيع الحجز عليهم بتاريخ ٤ يولي
سنة ١٩٠٠ بناء على طلب الحاج محمد حسن المار
تاجر بميت غمر تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه من
محكمة ميت غمر الجزئية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٠٠
وفاء لمبلغ ٣٢٣ قرش و ٢٠ فضة صاغ

فمن له رغبة في المشتري فعليه الحضور في اليوم والساعة والجهة الموضحين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ليد المحضر المعين للبيع ومن يتأخر عن دفع الثمن يعاد البيع على ذمته ثانياً ويلزم بالفرق
تحريراً في أكتوبر سنة ٩٠٠

باشم حضر محكمة

الزقازيق الاهلية

محكمة بنها الجزئية

نشره اولي

عن بيع عقار في القضية المدنية نمرة ٩٩١
ليكن معلوماً لدى العموم انه في يوم السبت ١٠ نوفمبر سنة ٩٠٠ الموافق ١٧ رجب سنة ١٣١٨ الساعة ٩ ونصف افرنكي صباحاً بسراري المحكمة المشار اليها.

سيصير الشروع في مبيع ٣ قرارات و ١٢ سهم بحوض سعر الثانية عشر حدودها البحري سيد احمد موسى والغربي باقي الاطيان والقبلي مسقه والشرقي باقي الاطيان وقيراط بحوض سردي حدودها البحري سيد احمد الاعرج والغربي باقي الاطيان والقبلي مسقه والشرقي الخواجه انسفاي و ١٢ قيراط بحوض الجرف حدودها البحري جسر البحر والغربي محمد عبد الله الاعرج والقبلي ترعه والشرقي باقي القيط وتقدر لافتح المزايدة مبلغ ٧ جنيهات مصرية وهذا البيع هو بناء على طلب محمد افندي بهجت بصفته كاتب أول المحكمة ومدير ادارة خزيتها القضائية

ضد

الحرمة شريفه بنت سالم من رشوم الكبرى بموجب الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ ستمبر سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة مصر الاهلية في ٢٤ ستمبر سنة ٩٠٠ نمرة ٥١١ القاضي بنزع ملكية المدعي عليها من العقار المذكور وقاء بمبلغ ٣ جنيه و ١٨ ملهم فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل الموضحين أعلاه ومن يرغب مراجعة

بالمعاد تحريراً بمركز المحكمة في ٧ أكتوبر سنة ٩٠٠
كاتب اول محكمة اسنا
عبد الرحمن جعفر

اعلان بيع

من مكتب الشيخ يوسف موسى الحامى
بالمصورة

انه في يوم الاحد ٢٨ أكتوبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بكفر الحمران بزمام ناحية مناخريت

سيصير الشروع في مبيع زراعة نصف فدان قطن اول جمعه مشاع في فدان وربيع فدان بطريق المزاد العمومي تعلق على سيد احمد المزارع ومقيم بناحية مناخريت المذكورة توقع الحجز عليها بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر عليه من محكمة السنبلاوين الجزئية الاهلية بتاريخ ٢ اغسطس سنة ٩٠٠ لصالح حضرة عبد العزيز افندي عبد الله رئيس قلم اللوازمات بنظارة المعارف ومقيم بمصر وفاء لمبلغ ١٣٣ قرش صاغ بخلاف ما يستجد من المصاريف فاقضى النشر بذلك للمعلومية

اعلان بيع جاموسه

انه في يوم الاثنين ٢٢ أكتوبر سنة ٩٠٠ الساعة افرنكي صباحاً بناحية المساعده بناء على طاب جرجس افندي منيا بالزقازيق سيصير الشروع في مبيع جاموسه سوده شمله بقرون مسطوحه بزيل أبيض عمرها ٧ سنوات تعلق المعلم يوسف رزق من كفر صليب رزق التابع المساعده

تنفيذاً للحكم الصادر ضده من محكمة الزقازيق الجزئية بتاريخ ١٥ مايو سنة ٩٠٠ وتأيد ذلك الحكم من المحكمة المشار اليها في ١٤ اغسطس سنة ٩٠٠ بملازميته بمبلغ ١٩٨ قرش و ٢٠ فضه صاغ مائة ثمانية وتسعين غرش و ٢٠ فضه صاغ خلاف المصاريف التي تستجد وسبق توقيع الحجز على الجاموسه المذكورة بمعرفة حضرة مهدي افندي محمد المحضر بمحكمة الزقازيق

فكل من له رغبة في المشتري يحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاد على ذمته ولملزم بالفرق

تحريراً بسراري محكمة ميت خمر في ٢ أكتوبر سنة ٩٠٠ و ٨ جماد آخر سنة ١٣١٧

نائب الباشم حضر

بمحكمة ميت خمر

امضا

محكمة اسنا الاهلية

اعلان

نشره اولي

في القضية المدنية نمرة ١٠٦١ سنة ٩٠٠ بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٥ ستمبر سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة قنا في ١٧ منه نمرة ٥٠٦ - وبناء على طلب احمد عبد المولى محمد المزارع من الكلابيه سيصير الشروع بالمزاد العمومي في مبيع اثني عشر قيراط مشاعين في فدان واحد بزمام الكلابيه اطيان خراجه زراعيه بقبالة الغيرة محمد من شرق غنداق السيد داود ومن غرب ترعة الكلابيه ومن بحري ورتة عبد الحميد حراجي ومن قبلي غنداق عبد القادر حسان المملوكة هذه المقارات الى مصطفى وبفادي المزارعين وأمنه وعيشه اولاد وبنات محمود داود والحرمة ندا بنت علي سليم زوجة محمود داود من الكلابيه وصليحه بنت محمود داود من نورسيخ

وذلك البيع وفاء لسداد مبلغ ٤٧٥ قرش خلاف المصاريف وما يستجد وشروط البيع وحكم نزع الملكية موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يطلع عليهما وحضرة القاضي قدر الثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة مبلغ عشرة جنيه مصري للاتي عشر قيراط المذكورة وسيكون البيع صفقة واحدة بسراري المحكمة في يوم الاحد ٢٨ أكتوبر سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً فعلى من يرغب المشتري الحضور

شروط البيع وقتما يريد فيطلع عليها بقلم كتاب المحكمة

تحريراً بسراي المحكمة بنها في ٨ أكتوبر سنة ٩٠٠

كاتب أول محكمة بنها
محمد بهجت

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية
اعلان بيع عقار
نشره ثانيه

انه في يوم الاربعاء ١٤ نوفمبر سنة ٩٠٠ و ٢١ رجب سنة ١٣١٨ بمجلسه المزادات واليوع سيصير بيع المنزلين الآتي بيان حدودهما بالمزاد العلني تعلق ورثة المرحوم رحمه الله وهم الحرمة نعمه ام احمد زوجته عن نفسها وبوصايتها الشرعية على اولادها القصر وهم هانم ومحمد وعبد الله المقيمة بكفر النحال وذلك وفاء لمبلغ الدين المطلوب الى محمد محمد افندي توفيق العطار المقيم بالزقازيق وقدره ثمانية آلاف وستماية وستة وثمانين قرشاً والمصاريف بيان المقار

أولاً منزل كبير كائن بكفر النحال على قيراط أرض ونصف قيراط قريباً مبني بالطوب الاخضر دور واحد محدود من قبلي شارع امام الترعه ومن بحري عايشه ام أحمد والقربي شارع وفيه الباب والشرفي عيشة ام احمد ثانياً منزل مبني دورين بالطوب الاخضر ومنقسم قسمين على قيراط أرض قريباً بالكفر المذكور ومحدود من غربي شارع وفيه الباب والقبلي الترعه والبحري عوض باشا الصعيدي والشرقي أحمد الجندي

والثمن المحدود لاقتراح المزاد بعد تنقيص الخمس هو مبلغ ثمانية وستين جنيه عن المنزل الاول واثنين وخمسين جنيهاً عن المنزل الثاني فعلى من يرغب الشراء ان يحضر بقلم كتاب المحكمة بالزقازيق للاطلاع على شروط البيع المدرجة ضمن حكم نزع الملكية الصادر

من المحكمة بتاريخ ٩ يونيه سنة ٩٠٠ ومسجل في ١٤ منه تحت نمرة ٢٩٤ واعطا المزاد

تحريراً في بالزقازيق في ٢٣ ستمبر سنة ١٩٠٠ ٢٨ جناد أول سنة ١٣١٨

كاتب المحكمة
امضا

محكمة قاقوس الجزئية
اعلان بيع نخيل

انه في يوم الاثنين ١٩ نوفمبر سنة ٩٠٠ سيبيع بسراي المحكمة باودة المزادات النخيل الآتي بيان

أولاً سبعة عشر نخلة كائنه بمحوض النصالي باطيان خضره وفاطمه كريمات صقر رضوان محدوده من بحري ورثة حسن رشدي ومذكورين ومن غربي ورثة عواد محمود مذكورين ومن قبلي ورثة عليانه دهشانه ومذكورين ومن شرقي ورثة حسن رشدي ومذكورين وجميعهم مشرين

ثانياً نخله باطيان حامد حسين عوده بالحوض المذكور محدود من شرقي عوض الشازلي ومن بحري ورثة حامد حسين ومن غربي ورثة عليانه دهشانه ومن قبلي اطيان فاطمه وخضره بنات صقر رضوان

ثالثاً نخلتين كائنين بالحوض المذكور باطيان ورثة عواد محمد محدود من بحري ورثة حسن رشدي ومذكورين ومن غربي ورثة محسن محمد ومن قبلي وشرقي اطيان فاطمه وخضره بنات صقر رضوان

والعشرين نخله المذكوره ملك فاطمه بنت حسن رضوان وأم حسن بنت حسن رضوان ومحمد حسن رضوان وحسن حسن وحسنه بنت نبوي

وبناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٧ ستمبر سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية في ٢٦ ستمبر سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٤٩٨ وفاء لمطلوب علي افندي حافظ بصفته كاتب أول محكمة قاقوس الجزئية البالغ قدره مبلغ ٧٢٠ غرش صاغ وقد تقدر هذا المبلغ ثمناً اساسياً بنى عليه اقتراح المزاد فعلى كل من يرغب المشتري فليحضر في اليوم المذكورين أما شروط البيع موجودة بقلم كتاب المحكمة لمن يريد الاطلاع عليها

تحريراً بقاقوس في ١١ أكتوبر سنة ٩٠٠ كاتب أول محكمة قاقوس
حم

اعلان

انه في يوم الاثنين ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ الساعة ١ افرنكي بسوق ناحية الطوابيه بمركز دشنا بالمزاد العمومي يصير مبيع نصف شبه جاموس سوده سن ٣ سنين تقريباً تعلق السيد عليان محمد من ناحية الجبرات بمركز قنا الواقع الحجز عليها بتاريخ ١٩ ستمبر سنة ١٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة قنا الجزئية الاهلية بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٠٠ القاضي بالزام السيد عليان محمد بمبلغ ١٠٧ قرش ونصف بما فيها المصاريف النسبية بخلاف مصاريف الشرفي الجرايد وذلك بناء على طلب عبد التور تكلامنقريوس من قنا

فعلى من يرغب المشتري أن يحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه للمزايدة ومن يرسي عليه البيع يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن

تحريراً بسراي المحكمة بقنا في ٢ أكتوبر

الباشمحضر
امضا

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 33

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترس و ابراهيم جمال انخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً و اًغاً و نصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٧٨٩

كفر الريات مدني رقم ٢٩ ستمبر سنة ١٠٠٠
في قضية الستات حنيفه الشريجييه ومن معها
« ضد » السب مشهور جان اليضا ومن معها
بطلان وصحة الدعاوي
واوراق التكليف بالحضور
(المواد ١٣ و ٢٢ و ٣ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٣
من قانون المرافعات)

١ - يزول بطلان كل ورقة من أوراق
الاجراءات بمجرد الرد عليها من الخصم بما يستفاد
منه انه اعتبرها صحيحة . راجع المادة ١٣٩ مرافعات
٢ - للقاضي أن لا يحكم ببطلان أي
ورقة من أوراق المرافعات لسبب عدم اتباع
اجراءات قضى بها القانون الا اذا كانت هذه
الاجراءات جوهرية ومرتبطة ارتباطاً كلياً بأذات
الورقة

٣ - ان القانون ولو انه قضى بوجود
اشتمال الاوراق المملنة أصلاً وصورة على البيانات
الموضحة فيه والا كان العمل لاغياً الا ان عدم
اشتمال صور الاوراق على تلك البيانات أو بعضها
سواء كان ناشئاً عن غلط أو عدم التفات لا يكون

وجهاً من أوجه البطلان ما دام ان أصل
الورقة واف بالغرض المقصود

بالجلسة العلنية المنعقدة بهيئة مدنية وتجارية
في يوم السبت ٢٩ ستمبر سنة ١٠٠٠
تحت رئاسة حضرة محمد افندي ابراهيم قاضي
المحكمة وبحضور حسين افندي لطفي كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي
في قضية المعارضة المرفوعة من السيدات
حنيفه الشريجييه حرم المرحوم عثمان بك الهرميل
واستيته وحيدة وبخطه وعديله كريمة من محلة
مرحوم
ضد

الست مشهور جان اليضا أرملة المرحوم عثمان
بك الهرميل عن نفسها وبصفها وصية شرعية
على أولادها القصر احمد صبحي وفردوس
وعين الحياة والستات فطوميه وتفيد و آربي
وحسين الجميع ورثة عثمان بك الهرميل من
محلة مرحوم ما عدا الست تقيده من ابيار
الواردة الجدول سنة ١٠٠٠ نمرة ١٠٦٧

وقائع الدعوى

الستات حنيفه الشريجييه ومن معها عارضن
بتاريخ ١٧ ستمبر سنة ١٠٠٠ في الحكم القياسي
الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٥ ستمبر سنة
١٠٠٠ بصفه مستعجله القاضي بتعيين احمد
عبد الفتاح البرادعي حارساً قضائياً لاستلام

المقارنات الموضحة حدودها بالاوراق وإدارة
شؤونها الى آخر ماجاء بالحكم المذكور وطلبين
بلسان المتكلم عن شفيق افندي الهرميل وكيلهن
الحكم بقبول المعارضة شكلاً وموضوعاً بإلغاء
اعلان الدعوى الصادر فيها الحكم المعارض فيه
والغاء الحكم المذكور بكامل أجزائه مع الزام
المعارض ضدهم بالمصاريف لان التكليف الذي
حصل بموجب الاعلان الاول كان لمحكمة طنطا
الاهلية لا لمحكمة كفر الزيات المرفوعة أمامها
الدعوى كما ان الاعلان الثاني الرقم ٥ ستمبر
سنة ١٠٠٠ هو لاغ لانه حصل بمعرفة مندوب
محضر ولم يكن موقفاً عليه من شاهدين كما وانه
لم يشتمل على موضوع الدعوى

والوكيل عن المعارض ضدهم قال بان
موضوع الدعوى ولو انه لم يذكر في الاعلان
الثاني الا أن هذا الاعلان هو محمول على
الاعلان الاول المشتمل على هذا الموضوع
وأما ذكر لفظة محكمة طنطا بالاعلان الاول
هو من باب السهو وحصل مداركته بالاعلان
الثاني وأما ما قيل من أن الاعلان الثاني لاغ
فلا يلتفت اليه لان غرض الشارع من توقيع
الشاهدين اتمام عمل المدوب لانه غير محلف
ولكون الاعلان لا يمكن انكار استلامه خصوصاً
وان الشاهدين موقعين على أصل الاعلان
المحكمة

حيث ان المعارضة تقدمت في الميعاد القانوني

تكون مقبولة شكلاً

وحيث ان النزاع القائم الآن بين الطرفين ينحصر في معرفة ما اذا كانت صحيفة الدعوى التي انبى عليها صدور الحكم الغيابي توفرت فيها الشروط القانونية من عدمه

وحيث ان المتكلم عن وكيل المعارضات ينبغي طلب بطلان صحيفة الدعوى على سببين احدهما هو الاعلان الرقم ٢١ اغسطس سنة ١٠٠٠ كلفن فيه المعارضات بالحضور أمام محكمة طنطا الاهليه لا أمام محكمة كفر الزيات المنظورة أمامها الدعوى والثاني هو ان الاعلان الرقم ٥ ستمبر سنة ١٠٠٠ لم تبين فيه موضوع الدعوى كما وانه حصل عن يد مندوب محضر ولم يتوقع عليه من شاهدين

عن الامر الاول

وحيث انه لا خلاف في أن اعلان الدعوى الرقم ٢١ اغسطس سنة ١٠٠٠ كلفت فيه المعارضات بالحضور أمام محكمة طنطا الاهليه لسباعين الحكم بجلسة يوم السبت ٢٥ اغسطس سنة ١٠٠٠ بتعين حارس قضائي لاستلام المقارنات المينة به لحين الفصل في دعوى القسمة

وحيث ان الاعلان المذكور لم يكن هو الذي انبى عليه صدور الحكم الغيابي بل ان الحكم الغيابي كان صدوره بناء على الاعلان الرقم ٥ ستمبر سنة ١٠٠٠ كما هو مذكور بالحكم وقد زال البطلان الموجود بالاعلان الاول بمجرد تكليف المعارضات بالحضور أمام هذه المحكمة المختصة أصلاً في نظر الدعوى لوجود دعوى القسمة أمامها بموجب الاعلان الثاني لان الواجب الاخذ به الآن هو الاعلان الثاني لا الاعلان الاول

عن الامر الثاني

وحيث ان اوراق التكليف بالحضور في المواد المدنية والتجارية يجب في الاصل ان تعلن على يد محضرين فإذا أعلنت على يد مندوبي المحضرين وجب استيفاء ما أوجبه المادة (١٣ من قانون المرافعات)

وحيث ان المادة المذكورة أوجبت ان يكون تسليم الاوراق التي تعلن على يد مندوبي المحضرين بحضور شاهدين وان يذكر في الاصل والصورة حضورهما وان يضع فيهما الشاهدان والشخص المعين بالاعلان امضائهم أو اختتامهم وحيث انه ظاهر من الاوراق ان الاعلان الرقم ٥ ستمبر سنة ١٠٠٠ أعلنه مندوب محضر وقد تسلمت صورته لشفيق افندي الهرميل المقيم مع المعارضات بمحل ومعيشة واحدة وذلك عن يد شاهدين وقما على أصل الاعلان غير انهما لم يوقعا على صورته المقدمة من الحاضر عن وكيل المعارضات بالاوراق

وحيث ان غرض الشارع من تسليم الورقة في هذه الحالة على يد شاهدين هو وثوق المحكمة من وصول الصورة لصاحبها حتى في حالة عدم حضور المعلن اليه تكون ذمتها مرتاحة في الحكم الذي يصدر عليه غائباً

وحيث ان صورة الاعلان تسلمت فعلاً للمعارضات وقد قدمت منهن اليوم بالاوراق واذاً يكون الغرض الذي قصده الشارع قد تم ولو ان الشاهدين لم يوقعا على تلك الصورة

وحيث ان هذا الاعلان ولو انه لم يشتمل على موضوع الدعوى الا انه احال الاخصام على الاعلان الرقم ٢١ اغسطس سنة ١٠٠٠ المين فيه الموضوع بياناً كافياً

وحيث انه لاخلاف في ان المعارضات علمن بموضوع الدعوى علماً يقيناً كما هو ظاهر من الانذار الرقم ٢٥ اغسطس سنة ١٠٠٠ المرسل منهن ومن شفيق افندي الهرميل وأخيه الى المعارض ضدن المقدم منهن بين الاوراق لان حصوله كان مبنيّاً على الاعلان الاول المين فيه موضوع الدعوى

وحيث ما دام الاصل كما ذكر فلا يصح القول بان الاعلان الرقم ٥ ستمبر سنة ١٠٠٠ لايشتمل على موضوع الدعوى

وحيث ان المادة (٢٢ مرافعات) ولوانها قضت بان المواعيد والاجراءات المقررة في المواد ٦٩ و٧٠ و٨١ و٩٣ بقضي مراعاتها والا فيكون

العمل لاغياً الا انه يجب على القاضي عند ما يطلب منه بطلان اي ورقة ارتكناً على ما جاء بالمادة المذكورة ان يبحث في سبب هذا البطلان وهل البطلان جوهرى أم لا وهل مجرد وجود اي بطلان يكفي لاعتبار الورقة لاغية من عدمه ثم يحكم بما تراه له بحسب أهمية اوجه البطلان

وحيث ان المحاكم المختلطة قد اتبعت هذا المبدأ في أحكامها غير مره وقررت بان للقاضي ان لا يحكم ببطلان أي ورقة من أوراق المرافعات لسبب عدم اتباع اجراءات قضى بها القانون الا اذا كانت هذه الاجراءات جوهرية ومرتبطة ارتباطاً كلياً بذات الورقة كما وانها قررت أيضاً بان القانون ولوانه قضى بوجوب اشتمال الاوراق المعلنه أصلاً وصورة على البيانات الموضحة به والا كان العمل لاغياً الا ان عدم اشتمال صور الاوراق على تلك البيانات او بعضها سواء كان ذلك ناشئاً عن غلط او عدم التفات لا يكون ذلك وجهاً من أوجه البطلان طالما ان اصل الورقة وافي بالغرض المقصود واشتمل على هذه البيانات راجع الحكمين الصادرين احدهما في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٠ والثاني في ٨ يناير سنة ١٩٠٥ ومندرجين ضمناً بالجزئين السادس والعاشر من مجموعة الاحكام

وحيث انه مما تقدم جميعه يكون الاعلان صحيحاً ولا محل لما تمسك به المتكلم عن وكيل المعارضات واذا بتعين الحكم برفض هذا الدفع وحيث انه لعدم تكلم الاخصام في موضوع المعارضه فترى المحكمة تكليفهم للكلم فيه

فبناء عليه

حكمت المحكمة حضوراً ولا بقبول المعارضة شكلاً وقررت ثانياً برفض الدفع الفرعي المقدم من المعارضات وبصححة الاعلان وحددت للمتكلم في موضوع المعارضة جلسة يوم السبت ٦ اكتوبر سنة ١٠٠٠ وابتقت الفصل في المصاريف لحين الحكم في الموضوع

٨٨

مصر استثنائي في رجائي قم ٢٣ يناير سنة ١٠٠
في قضية النيابة العمومية ضد قزمان ابو العز

تقليد المسكوكات

لم يشترط القانون لوجود جريمة تقليد المسكوكات مشابهتها للمسكوكات الحقيقية تمام المشابهة فتعتبر هذه الجريمة نامة لا مشروعا فيها متى كانت المسكوكات المزيفة تشابه النقود الحقيقية مشابهة كافية لدواولها وقبولها في المعاملة ولوانها لا تشتمل على جميع اوصافها

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنج والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة احمد عفيفي بك وبحضور حضرات مستر كوغلن ومستر رويل قضاء وعلي ابو الفتوح افندي وكيل النيابة العمومية ومحمد ابوالنور افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٦٦٤ سنة ٩٩ المقيدة بالجدول العمومي بنمرة ٢٠٩٧ سنة ٩٩

ضد

قزمان أبو العز عمره ٢١ سنة كاتب ومقيم باخيم وارمانيوس سليمان عمره ٣٥ ناجر ومقيم باخيم وعبد الشهيد قزمان عمره ٥٤ تاجر ومقيم باخيم

ومعين للمحاماه عن الاول عاذر حبشي افندي وعن الثاني محمد أبو شادي افندي وعن الثالث خليل بك ابراهيم

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهمين والمحامين عنهم والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

أقامت النيابة العمومية الدعوي على كل من قزمان أبو العز وارمانيوس سليمان وعبد الشهيد قزمان امام محكمة الجنابات بسيوط واتهمت الاثنين الاولين منهم بتقليد النقود الفضية المصرية وتزييفها بناحية الصوامعة يوم الاثنين ٢٦ يونيه سنة ٩٩

والمداولة قانوناً

من حيث ان التهمة ثابتة قبل المتهمين من التحقيقات والادلة التي أظهرتها هذه التحقيقات المينة بياناً كافياً في اسباب الحكم الابتدائي التي تأخذها محكمة الاستئناف وتعتبرها أسباباً لحكمها

عن الاشتراك

من حيث انه ثابت من أوراق الدعوى والتحقيقات التي سبق ذكرها ومما يؤخذ من أقوال المتهمين ان ارمانيوس وعبد الشهيد هما اللذان دفعاً ثمن الآلات والمصاريف التي صرفت عليها في النقل وخلافه والمصاريف التي صرفت في اصلاح المحل الذي وضعت فيه تلك الآلات وفصله عن بقية محال الوابور

ومن حيث انه لا يعقل ان شخصاً مثل عبد الشهيد قزمان يمتلك سبع وابورات كالوابور الذي ضبطت فيه النقود المزيفة والآلات بصرف مقداراً من النقود مثل الذي صرف على هذه الآلات من غير ان يعرف ان هذه الآلات لازمة حقيقة للوابور أو خلافه وان لم يك مهندساً ميكانيكياً فان اشتغاله بإدارة هذه الوابورات والاكتساب منها يجعلان له معرفة كافية بلزوم هذه الآلات للوابورات وعدم لزومها لها

ومن حيث انه لم تجر العادة بان يجعل في الوابورات الصغيرة آلات لاصلاحها عند حصول خلل فيها بل هذا ان وجد يكون في الوابورات الكبيرة مثل وابورات حاج القطن ووابورات عصر القصب ولكن الوابورات الصغيرة اذا حصل فيها خلل تصلح في المحال المعدة لذلك وعلى فرض ان عبد الشهيد قزمان خالف هذه العادة وتكبد المصاريف الزائدة لاحضار الآلات المذكورة لاصلاح وابوراته فلا يتصور ان يترك وابوراته الخاصة به ويضعها في الوابور المشترك بينه وبين غيره مع انه لم يثبت انه في مكان متوسط بين وابوراته وقريب من طرق الاتصال

ومن حيث ان ارمانيوس سليمان مستأجر نصف الوابور باعتراقه والمستأجر لا يصرف الا المصاريف الضرورية جداً لاستغلال العين المستأجرة فلا يتصور ان يتحمل نصف المصاريف

والثالث باشتراكهما في ذلك باحضاره لهما القوالب والادوات اللازمة لذلك وطابت عقابهم بمقتضى المادة ١٩٧ من قانون العقوبات والمادة ٦٧ و ٦٨ من القانون المذكور بالنسبة للثالث واستندت في اثبات التهمة قبلهم على شهادة الشهود وضبط الادوات والنقود المزيفة في الوابور الذي يملك نصفه عبد الشهيد قزمان والنصف الآخر مستأجر له ارمانيوس سليمان وفي المحل المخصص لاقامة الاثنين الاولين بالوابور المذكور

والمتهمون انكروا ما نسب اليهم وطلبوا الحكم ببراءتهم

والمحكمة الابتدائية تراآى لها ان التهمة ثابتة قبل الاول باعتبارانه فاعل أصلي والانسان الآخران مشاركان له بمساعدتهما وحكمت بتأريخ ٣ اكتوبر سنة ٩٩ عملاً بالمواد ١٧٩ و ٦٧ و ٦٨ و ٣٥٢ و ٢٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات على كل منهم بالسجن سبع سنين بخم منها الحبس الاحتياطي والزمتهم بالمصاريف بطريق التضامن والمتهمون استأنفوا هذا الحكم والنيابة العمومية طلبت من محكمة الاستئناف تأييد الحكم المستأنف والمحامون عن المتهمين طلبوا إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين وتمسكوا بما تمسك به المتهمون امام المحكمة الابتدائية من ادلة النفي والمسائل القانونية وقالوا ان الحكومة هي التي حرضت المتهمين على ارتكاب الجنابة فلا عقاب عليهم وقالوا أيضاً على فرض ثبوت التهمة قبل المستأنفين فلا يكون الفعل الصادر منهم جنابة بل هو شروع في الجنابة وزاد المحاميان عن ارمانيوس سليمان وعبد الشهيد قزمان انهما كانا لا يعلمان بان الادوات التي ضبطت قد استحضرت لتزييف النقود وان قسطندي مهندس الوابور اخبرهما بان هذه الادوات استحضرت للزومها لاصلاح الوابور وتشغيله وان فصل المحل الذي خصص لهذه الادوات عن الوابور لحسن هو الادارة وانتظام الاشغال

المحكمة

بعد سماع اقوال النيابة وطلباتها وأقوال المتهمين والمحامين عنهم والاطلاع على أوراق القضية

التي صرفت على الآلات السابقة مع انه لم يثبت انه جعل ما صرفه على المؤجر ومع آن المستأجر اذا انقضت مدة اجارته فسخت ويجوز أن صاحب العين المؤجرة لا يجدد معه عقد الاجارة فكيف يصرف على تلك الآلات ويدعي أن شراءها لاصلاح الواور

ومن حيث انه يتج مما تقدم ومما هو مدون بالحكم الابتدائي ان عبد الشهيد قزمان وارمانوس سليمان ساعدا مرتكبي الجناية باعطائهم الآلات والاشياء التي تلزم لتزييف النقود مع علمهما بان ستستعمل في هذا الغرض

عن التحريض

من حيث انه ثابت من التحقيقات ان فكرة تزييف النقود وجدت عند المتهمين وابتدأوا في اعداد ما يلزم لتنفيذها قبل مقابلتهم بكوهان ولم يثبت ان كوهان هو الذي ابتكر هذه الفكرة وعرضها على المتهمين او انها كانت عندهم حقيقة وهو الذي قواها في نفوسهم

وأما اخبار كوهان رجال الحكومة بعزم المتهمين على ارتكاب الجناية وطلبهم منه المساعدة في تنفيذها ووعد رجال الحكومة له بعدم العقاب اذا ذهب مع المتهمين وساعدتهم وأخبر الحكومة وقت العمل فلا يمد تحريضاً ومن حيث انه لو فرض ان كوهان هو الذي حرض المتهمين على ارتكاب الجناية فانه لم يثبت ان رجال الحكومة كلفوه باستعمال وسائل التحريض

ومن حيث انه مما ذكر ومما هو مدون بالحكم الابتدائي تبين انه لا تحريض من قبل رجال الحكومة وانه لا لزوم للبحث في كون التحريض من رجال الحكومة على ارتكاب الجناية يكون سبباً لعدم عقاب مرتكبها واخلاقه من المسؤولية أم لا

عن الشروع

من حيث ان القانون لم يشترط لوجود جريمة تقليد النقود وتزييفها مشابهاً للنقود الحقيقية تمام المشابهة بل أطلق ولذا قال علماء القوانين ان مجرد مشابهة النقود المزيفة للنقود

الحقيقية وان لم تكن مشتملة على جميع اوصافها وقبولها في المعاملة عند عدم التأمل فيها كاف في كون جريمة التقليد والتزييف تامة ولا تعتبر شروعا

ومن حيث ان النقود المزيفة التي ضبطت عند المتهمين مشابهة للنقود الحقيقية ولا تنقص عنها سوي الجزير ويجوز قبولها عند عدم ايمان النظر فيها فنقصانه لا يجعل الجريمة غير ثابتة ويصبرها شروعا ووجود الآلة المعدة لعمل الجزير مع الآلات التي ضبطت لا يدل على أنه كان في نية المتهمين عمل الجزير قبل تداول النقود المزيفة بين الناس لان النية أمر باطني لا يمكن تصوره ومعرفة للغير بدون عمل مادي يصدر من صاحبها ومما تقدم ومن أسباب الحكم الابتدائي بتبين أن التهمة ثابتة على المتهمين وان الحكم الابتدائي في محله غير أنه يترأى للمحكمة أن العقوبة التي حكمت بها المحكمة الابتدائية شديدة ويلزم تخفيفها

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد ١٧٩ و ٦٧ و ٦٨ الوارد نصوصها بالحكم المستأنف وعلى المادة ٣٥٢ فقرة ثالثة التي نصها « واذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة موقفاً أو السجن المؤبد تكون العقوبة بالسجن الموقت ويجوز الحكم بالحبس التأديبي الذي لا يجوز ان تكون مدته أقل من سنتين »

وبعد رؤيته المواد ٢٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات حكمت المحكمة حضوراً بتعديل الحكم المستأنف والحكم على كل من المتهمين بالحبس مدة ثلاث سنوات ينحصر لهم الحبس الاحتياطي والزمتهم بالمصاريف وان لم يدفعوا يعاملوا طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

٨٩

استئناف مصر جنائي ١٠ ستمبر سنة ٩٠٠
النيابة ضد السترجيلة صالحاني
اختصاص محكمة الاستئناف

نظر قضايا المخالفات

ان القاعدة الاساسية في استئناف أحكام المخالفات تقضى برفعه الى المحكمة الابتدائية التابعة لها محكمة المخالفات . أما اختصاص محكمة الاستئناف العليا في نظر قضايا المخالفات فلا يكون الا بنص صريح في اللوائح التي تخولها هذا الحق وعليه فاذا طبقت محكمة المخالفات على التهمة احدى اللوائح التي بموجبها يرفع الاستئناف الى محكمة الاستئناف العليا وكان تطبيقها هذا خطأ كان لمحكمة الاستئناف عند رؤيتها خطأ التطبيق ان تعين اللائحة الواجب تطبيقها وترى ما اذا كانت هذه اللائحة تسوغ لها نظر الاستئناف فتراه أولاً تميزه لها فتقضي بعدم الاختصاص

حمة استئناف مصر لاهليه بدائرة الجنج والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة يوسف شوقي بك وبحضور حضرات متر كوغن ومستر سانو قضاء وتوفيق نسيم افندي وكيل النيابة وكتاب الجلسة محمد افندي أبو النور أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١١١٧ سنة ٩٠٠ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ١١٥٧ سنة ٩٠٠ وقلم قضايا نظارة الداخلية عن نظارة الاشغال مدعى بحق مدني

ضد

الست جميله صالحاني قبالة سكنها القللي وعمرها ٤٠ سنة

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة يوسف شوقي بك وطلبات النيابة وأقوال مندوب قلم قضايا الحكومة في غيبة التهمة والاطلاع على أوراق القضية والمدولة في ذلك قانوناً

النيابة العمومية أقامت الدعوى على هذه التهمة واتهمتها بوضع مهمات العبارة تعلقها امام الواجهتين القبيلة والشرقية بمنزلها الكائن بالقللي بدون رخصة والحضر في ١٥ ابريل سنة ٩٠٠ ومحكمة مخالفات مصر حكمت غيابياً في ٢ يوليو سنة ٩٠٠ بتغريم التهمة عشرين قرش صاغ

في يده اقرار ضمني من المدين بالدين

محكمة الامور الجزئية والمصالحات بملوي
بجلسة المواد المدنية المنعقدة علناً بالمحكمة
في يوم الاربعاء ١٥ نوفمبر سنة ١٩٩٠ (١١ رجب
سنة ١٣١٧) تحت رئاسة حضرة حسين درويش
أفندي قاضي المحكمة وحضور محمد موسى
أفندي كاتب الجلسة صدر الحكم الآتي
في قضية الشيخ عبد الرحمن محمد يوسف
التاجر من ملوي

ضد

مصطفى برمي الصباغ من الأشمونين
الواردة جدول المحكمة سنة ١٩٩٠ نمرة ١٥٧٨
من حيث ان المدعي قال انه يدين المدعى
عليه في مبلغ ٣٥٠ قرش ثمن نسيئله من محل
تجارته وان المدعى عليه رهن له في نظير هذا
الدين حصة قدرها ٦ قراريط قيمة ما خصه
بالأرت الشرعي عن والده في منزل كائن ببندر
ملوي قائم البناء والجدران حده الشرقي يعقوب
مخايل والقبلي حنا سعد والبحري حنا عبد
الملك والغربي بعضه مضيعة حسونه الشريف
وبقيته شارع الضرب وفيه الباب بفتح وأنه لتأخر
المدعي في دفع الدين أقام عليه هذه الدعوى
وطلب في الجلسة الحكم بالزام المدعي عليه
بالمبلغ المذكور وحبس العين المرهونة تحت يده
حتى يستولى على مبلغ الرهن مع الزام المدعي
عليه بالمصاريف وقدم سنداً

وحيث أن المدعي عليه قال ان الدين تجاري
ومضى عليه أكثر من المدة المقررة قانوناً لحق
المدعي فيه سقط
وحيث أن المدعي رداً على ذلك قال أن
الدين لم يكن تجارياً
وحيث أن المدعي هو تاجر كاعترافه وكما
هو واضح بالأوراق والمبلغ ثمن نسيئله كما تقدم
فالدين اذا تجارى
وحيث أنه من يوم تحرير العقد لغاية رفع

الاستئناف النظر في المخالفات التي نصت عليها
وحيث أنه بناء على ما علمنا ذكر تكون هذه
المحكمة غير مختصة بنظر الاستئناف المرفوع من
المحكوم عليها
وحيث ان المستأنفة لم تحضر بعد اعلانها
قانوناً فيكون الحكم بالنسبة اليها غائباً
فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادة ١٥٢ جنابات
ونصها يرفع الاستئناف لمحكمة الجنج ويطلب
حضور الاخضام امامها بميعاد ثلاثة ايام كامله
بمعرفة قلم النائب العمومي
ويكون الاجراء امام المحكمة المذكورة
بمراعاة الاحوال والقواعد المقررة في الباب
الثاني من هذا الكتاب

وعلى الامر العالي الصادر في ٣١ اغسطس
سنة ١٩٢٢ مادة ونصها استئناف الاحكام الصادرة
من محاكم الامور الجزئية في مواد الجنج
والمخالفات يرفع الى المحكمة الابتدائية التابعة لها
تلك المحاكم الخ

حكمت المحكمة في غياب الست جميله
صالحاني بقبول الاستئناف شكلاً وقررت
موضوعاً بعدم اختصاصها بنظر القضية وازادت
المصاريف الخاصة بالاستئناف على جانب الحكومة
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاثنين عشره ستمبر سنة ١٩٩٠
١٥ جمادي الاولى سنة ١٣١٨

٩٠

ملوي مدني ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩
الشيخ عبدالرحمن محمد « ضد » مصطفى برمي
في الرهن وفي سقوط الحق وانقطاع
المدة المقررة لسقوط الحق
حياسة المرتهن للعين المرهونة مانعة من
سقوط حقه في المطالبة بالدين لان وجود العين

وبان تدفع الى نظارة الاشغال مبلغ ٢٣٧٢ قرش
صاغ و ٢٠ فضه صاغ عبارة عن مبلغ ٢٣ جنيه
و ٧٢٥ ملجم والمصاريف عملاً بالمواد (٣٤١)
عقوبات و ١ و ١١ و ١٥ من لائحة التنظيم
والمهمة عارضت في هذا الحكم في ١١ يوليو
سنة ١٩٠٠

والمحكمة المشار اليها حكمت في ٢٣ يوليو
سنة ١٩٠٠ بقبول المعارضة المرفوعة من المهمة
شكلاً وايدت الحكم فيما يختص بالعقوبة وتعديله
بخصوص مبلغ التعويض وجه له الف
وسبعماية قرش وقرش وثمان الرخصة ٢٦ قرشاً
والزامها بالمصاريف عملاً بالمواد سالفة الذكر
فاستأنفت هذا الحكم في ٢٤ يوليو سنة ١٩٠٠
حيث ان الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني
فيكون مقبولاً شكلاً

وحيث أن موضوع المخالفة المسندة للست
جميله صالحاني تلخص في انها تجارت على وضع
مهملة العمارة تعلقها على الشارع العمومي بدون
رخصة

وحيث ان هذا الامر مخالف للمادة الاولى
من لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية الصادرة
في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ لا الى احكام لائحة
التنظيم الصادرة في ٢٦ اغسطس سنة ١٩٠٨ التي
طبقها خطأ محكمة المخالفات على هذه المخالفة
وحيث ان القاعدة الاساسية في استئناف
احكام المخالفات تقضي برفعه الى المحكمة الابتدائية
التابعة لها محاكم المخالفات وذلك اتباعاً لما جاء
ما ددة ١٥٢ تحقيق الجنابات والامر العالي الصادر
في ٣١ اغسطس سنة ١٨٩٢ مادة (٦) استئناف
الاحكام الصادرة من محاكم الامور الجزئية في
مواد الجنج والمخالفات يرفع الى المحكمة الابتدائية
التابعة لها تلك المحاكم

وحيث ان اختصاص محكمة الاستئناف العليا
في نظر قضايا المخالفات قد جاء بالنص عليه نصاً
في اللوائح التي تخول لها هذا الحق
وحيث ان لائحة استعمال الافراد الطرق
العمومية لا يوجد بها نص صريح يسوغ لمحكمة

هذه الدعوى قد مضى أزيد من الخمس سنين المقررة في المادة ١٩٤ من قانون التجارة لسقوط الحق في المواد التجارية الا أن هناك أمر آخر يمنع المدعي عليه من التمسك بمضي هاته المدة وهو وجود المنزل مرهوناً لغاية الآن تحت يد المدعي في مقابل الدين كاعتراف نفس المدعي عليه في الجلسة وذلك لما هو معلوم من أن سقوط الحق بمضي المدة مبني على قرينة قانونية وهي احتمال حصول السداد حتى أن الدائن سكت كل المدة المقررة ومن المعلوم أن القرينة القانونية تسقط عند قيام الدليل النافي لها مثل اعتراف التمسك بالمدة بما يخالفها أو عند قيام دليل آخر مقام ذلك الاعتراف

وحيث أن ترك المدعي عليه للمنزل لغاية الآن تحت يد المدعي في مقابل الدين اعتراف مستمر منه ببقاء الدين في ذمته لانه لو لم يكن كذلك لما كان بهذه الصورة وهذا مانع له من التمسك بمضي المدة

وحيث أنه وان كان العقد لم يعين فيه أجل للسداد الا انه تبعاً للقاعدة القانونية وهي (الواجب بدون أجل واجب حالا) ترى المحكمة أن المدعي محق في طلب المبلغ وعليه يتعين الحكم له به مع حبس الدين في نظيره حسب طلبه

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض الدفع بمضي المدة التمسك به المدعي عليه وبالزامه بان يدفع للمدعي المبلغ المطلوب وقدره ٣٥٠ قرشاً ثمانية وخمسين قرشاً وبحسب العين المرهونة تحت يد المدعي في مقابل ذلك المبلغ مع الزام المدعي عليه بالمصاريف

٩١

استئناف مضر جنائي سنة ٩٠٠

النيابة - ضد - حبيب شوريني

المدعي المدني في جنح التالفليس

يجوز لاحد ارباب الديون أن يدخل مدعياً بحق مدني امام محكمة الجنح في القضايا المرفوعة

على المفلس بتهمة التدليس أو التقصير

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنح والجنايات المشكلة تحت رئاسة حضرة احمد عفيفي بك وبحضور حضرات مستر كوجلان ومستر رويل قضاه وعلي ابو الفتوح افندي وكيل نيابه ومحمد ابو النور افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٢١٥٦ سنة ٩٩ المقيمة بالجدول العمومي بنمرة ٥١ سنة ٩٠٠ وعلي محمد أبو فريجه مدعي بحق مدني الحاضر بالتوكيل عنه بالجلسة اسكندر افندي لكج المحامي

ضد

حبيب شوريني عمره ٦٠ سنة مزارع ومقيم بطنطا

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية والوكيل عن المدعي بالحق المدني في غياب المتهم والاطلاع على الاوراق والمداولات قانوناً

أقامت النيابة الدعوى العمومية امام محكمة طنطا الجزئية على حبيب شوريني واتهمته بأنه أفلس بتقصير منه وطلبت عقابه بمقتضى المواد ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ من قانون العقوبات

ودخل في الدعوى احد دائنيه علي محمد وطلب جملة مدعياً بحق مدني والحكم له بثلاثة آلاف قرش والمحامي عن المتهم رفع مسألة فرعية وطلب من المحكمة الحكم بعدم قبول علي محمد مدعياً بحق مدني واستند على ما جاء في قانون التجارة من ان الدعاوي المتعلقة باموال المفلس لا يجوز رفعها الا من وكلاء الدائنين أو عليهم لقد انضمت لهذا الرأي النيابة وطلبت من المحكمة الحكم بما طلبه المحامي عن المتهم والمحكمة

بجلاسها المتعقدة في يوم ١٩ نوفمبر سنة ٩٩ حكمت حكماً حضوياً بقبول المسئلة الفرعية وعدم دخول محمد علي مدعياً بحق مدني في هذه القضية وأمرت بالتكلم في الموضوع في جلسة هذا اليوم

والمدعي بالحق المدني استأنف هذا الحكم وطلب المحامي عنه من محكمة الاستئناف الحكم

بالغاء الحكم المستأنف وقبول موكله مدعياً بحق مدني في هذه القضية وأمرت بالتكلم في الموضوع في جلسة هذا اليوم

والمدعي بالحق المدني استأنف هذا الحكم وطلب المحامي عنه من محكمة الاستئناف الحكم بالغاء الحكم المستأنف وقبول موكله مدعياً بحق مدني واستندت على ما جاء في مادة ٤٠١ وما يليها من قانون التجارة

ونابة الاستئناف عارضت في هذا الطلب وطلبت تأييد الحكم المستأنف والمتهم لم يحضر وان كان قد أعلن قانوناً

الحكمة

بعد الاطلاع على اوراق الدعوى وسماع أقوال وطلبات وكيل المدعي بالحق المدني والنيابة في غيبة المتهم والمداولات في ذلك قانوناً من حيث ان ما جاء في مادة ٢١٧ وما يليها من قانون التجارة من منع اقامة الدعوى المتعلقة باموال المفلس الا من وكلاء المداينين أو عليهم هو خاص بالحقوق العينية منقولة أو ثابتة وقد استتنت مادة ٢١٩ الدعاوي المتعلقة بنفس المفلس وأجازت اقامتها منه او عليه

وحيث ان مادة ٣٩٦ من قانون التجارة نصت على ان المحاكمة في الاحوال المتعلقة بالتفليس الناشئ عن التقصير أو التدليس تكون بناء على طلب وكلاء أصحاب الديون أو النيابة العمومية او احد ارباب الديون أياً كان وحيث انه يؤخذ من مادة ٣٩٧ وما يليها من القانون المذكور جواز دخول أحد ارباب الديون مدعياً بحق مدني امام محكمة الجنات أو الجنح في الدعاوي التي تقام على المفلس بتهمة التدليس أو التقصير

وحيث ان علماء القوانين الفرنسية عند تكلمهم على المواد المتعلقة بالتفليس عن التقصير أو تدليس الذي نصها كنص المواد السابقة من القانون المصري قالوا بجواز دخول أحد ارباب الديون مدعياً بحق مدني امام محاكم الجنات أو الجنح عند نظرها في الدعاوي المقامة على المفلس بالتقصير

والمكان الموضحين ومن يرسي عليه المزداد يدفع
الثن فوراً وإذا تأخر يعاد المزداد على ذمته ويلزم
بالفرق

نحريراً في ١٨ أكتوبر سنة ٩٠٠ و ٢٤
جاء آخر سنة ٣١٨

نائب الباشم حضر بميت غمر
حنا بسخرون

محكمة المنصورة الجزئية

مكتب حضرة مخايل افندي مندي المحامي

اعلان بيع محصولات

انه في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ٩٠٠ الساعة
١٠ أفرنكي صباحاً بناحية ميت العرق دقهليه

سبياع بطريق المزداد العمومي محصول ١٠
قراريط قطن بحوض الداوار ومحد من بحري
احمد أبو زهره وغربي الغازي الموجي وقبلي
أحمد أبو زيد زقنايه فاصل وشرقي جسر رعة
الساحل المومي وذلك محصول القطن هو ملك
علي محمد الموجي ومرسي محمد الموجي و ابراهيم
محمد الموجي مزارعين ومقيمين بناحية ميت أبو
العرق دقهليه السابق توقيع الحجز عليهم

في ٢٢ ستمبر سنة ٩٠٠ بمعرفة زيد افندي
احمد الحضر بمحكمة المنصورة الجزئية الاهلية
تنفيذاً للحكم الصادر من المحكمة المشار
اليها بتاريخ ٩ يونيه سنة ٩٠٠ و ١١ صفر سنة
٣١٨ وفاة لسداد مبلغ ٣٦٤ قرش صاغ ميري
خلاف ما يستجد من المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب فيله افندي
ابراهيم من ارباب الاملاك ومقيم بالمنصورة
ومتخذ له محلاً مختاراً مكتب حضرة مخايل افندي
مندي المحامي

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليم والساعة
المبينين اعلاه ومن يرسي عليه آخر عطايدفع الثمن
فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق
باشم حضر محكمة المنصورة

امضا

سعد افندي فرج المقيمه بناحية سنديون قلوبيه
المحكوم من هذه المحكمة بتاريخ ١٤ مآرت
سنة ٩٠٠ بنزع ملكيتها من العقار المذكور بناء
على طلب استيته بنت روفائيل وفاه لمطلوبها
البالغ قدره ١٥٨٢ قرش صاغ و ٢٠ فضه
والمصاريف وكان رسي المزداد في تلك الحصة
على المدعية بتاريخ ٢٧ مايو سنة ٩٠٠ بمبلغ
٣٦٠٠ قرش صاغ وتقرر بزيادة العشر من
الخواتجات عزوز سليمان وأمين سليمان الوكيل
عنهما نقولا افندي ديب المحامي فصار ٣٩٦٠
قرش صاغ ورسي المزداد عليهما بجلسة ٥ يوليه
سنة ٩٠٠ بمبلغ قدره ٥٠٠٠ قرش صاغ
وبالنسبة لعدم قيامهما بالوفاء فطلبت تحديد يوم
آخر للبيع ومحددت له جلسة ١٤ أكتوبر
سنة ٩٠٠ وفيها تقرر تنقيص الثمن من خمسة آلاف
الى ثلاثة آلاف قرش صاغ

فعلى من يرغب الشراء ان يحضر في الزمان
والمكان المحددين آنفاً وله الاطلاع على شروط
البيع وحكم نزع الملكية السالف ذكره
الموجودان بدوسيه القضية

كاتب المحكمة
امضا

اعلان بيع مواشي محجوزه

انه في يوم الثلاث ٣٠ أكتوبر سنة ٩٠٠
و ٥ رجب سنة ٣١٨ الساعة ٣ عربي نهاراً
بناحية كفر ميت الممز بمركز ميت غمر دقهلية
بناء على طلب الشيخ جمعه سويلم التاجر من
حصنا

سيصير الشروع في بيع شب بقر اسود بقرون
صغيره سن ثمانية سنوات وشب بقر اسود بقرون
خياره سن عشر سنوات وجاموسه شعله
سن عشر سنوات تعلق متولي عن السابق الحجز
عليها بتاريخ ٢٢ ستمبر سنة ٩٠٠ وفاه
لمبلغ ٢٤٥٢ قرش صاغ بحكم صادر من محكمة
ميت غمر الجزئية بتاريخ ٥ يوليه سنة ٩٠٠
ومعلن بتاريخ ١٦ اغسطس سنة ٩٠٠
فكل من له رغبة في المشتري يحضر في الزمان

التدليس وقد أيدت محكمة التقض والابرار بباريس
هذا الرأي (راجع جارو وشفو ايلي والبندكت
الفرنساوي)

وحيث انه يتبين مما تقدم أن محاكمة به
محكمة أول درجة في غير محله ويتعين إلغاء الحكم
المستأنف والحكم بقبول علي محمد مدعياً بحق مدني
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بإلغاء الحكم الصادر من محكمة
طنطا الجزئية القاضي بعدم جواز دخول أحد
الدائنين بصفة مدعي بحق مدني وقررت بقبول
طلب علي محمد أبو فريحة ودخوله بصفة مدعي بحق
مدني وبإضافة مصاريف هذا الحكم على طرف
الحكومة

اعلانات

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

انه في يوم الاحد ١٨ نوفمبر سنة ٩٠٠
الساعة ٨ أفرنكي صباحاً بسراري المحكمة بجلسة
المزادات العمومية التي ستعقد بسراري المحكمة
المشار اليها الكاتبة بشارع قصورة باغوص قسم
شبرا بمصر سبياع بالمزداد العمومي العقار الآتي
بيانه

أولاً ستة قراريط شائعة في منزل يبلغ
مقاسه ٦٥ متر بمطقة الجليل
الموصلة بشارع باب البحر غربي
منزل ورثة المرحوم سعد افندي
فرج ومنقريوس افندي حنا

ثانياً ثلاثة قراريط مشاعة في منزل بالمطقة
المذكوره يبلغ مقاسه ٨٣ متر
محدود من شرقي عطفة الجليل
غربي سيد احمد يوسف قبلي ورثة
الحاج علي مفتاح بحري سعد
افندي فرج ومنقريوس افندي حنا
وهذه العقارات تعلق الحرمه مريم بنت

اعلان

محكمة بنها الجزئية الاهلية

عن مبيع مواسي محجوز عليها
يكوم معلوم لدى العموم أنه في يوم السبت
٢٧ أكتوبر سنة تسعمائة الساعة ١١ افرنكي
صباحا بسوق ناحية القشيش قلوبيه

سيصير الشروع في مبيع جبل ابيض به كي
بصدغه الالين بهيئة سن ٨٧ أو ٨٠ سنوات ملك سالم
احمد راشين من ناحية طمانوب قلوبيه السابق
الحجيز عليه بتاريخ ٢٢ ستمبر سنة تسعمائة تنفيذاً
للمحكم الصادر من محكمة بنها الجزئية بتاريخ
٢٨ مارس سنة ٩٠٠ وفاة لمبلغ ٣٦٤ قرش
من أصل ومصاريف بخلاف ما يستجد

وهذا البيع بناء على طلب الشيخ محمد
رزق القاطن بعزبته باراضي كفر طما قلوبيه
ومتخذة له محلاً مختاراً بيندر بنها مكتب حضرة
ابراهيم افندي الزرقاني المحامي

فعلى من يرغب المشتري الحضور في
اليوم والساعة والمحل المذكورين ومن يرسي
عليه الثمن يلزم بدفعه فوراً وان تأخر يعاد البيع
على ذمته ويلزم بفرق البين
١٣ أكتوبر سنة ٠٠٩

نائب باشمخضر محكمة

بنها الجزئية

مخايل بقطر

محكمة السيد زينب

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٥٩٥ سنة ٩٠٠
انه في يوم الثلاثاء ١٣ نوفمبر سنة ٩٠٠
٢٠ رجب سنة ٣١٨ الساعة ٩ افرنكي صباحاً
بجلسة المزادات العمومية التي ستمعقد باعلا قره
قول قسم السيد زينب بمصر
سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه
قسماً واحداً ومحدد لاقتتاح الزائدة فيه مبلغ
وقدره ثمانية جنيه مصري

بيان العقار

حصة قدرها ستة قراريط شائعة في ارض
وبنا منزل كائن بحارة الداوودي بعرب ليسار
قسم الخليفة محتوي على دورين ارضي وعلوي
بحدود أربع القبلي فرج الشماع والبحري
الشيخه بحيره والغربي محمد الفسخاني والشرقي
ابراهيم عبدالعال آيله له بطريق الميراث الشرعي
عن والده المرحوم أبو طالب

وهذا البيع بناء على طلب الست زهيره
بنت حسنين الساكنة بعرب ليسار قسم الخليفة
بمكتب مصطفى افندي فهمي المحامي

ضد

محمد أبو طالب الحجار الساكن بعرب ليسار
قسم الخليفة بشياخة ابراهيم العزقلاني بموجب
حكم صادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٠ ستمبر
سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة مصر الاهلية بتاريخ
٢٧ ستمبر سنة ٩٠٠ نمرة ٥١٩ قاضي بنزع
ملكية محمد أبوطالب من الحصة المذكورة ومودعة
مع باقي الاوراق بما فيها شروط البيع بقلم كتاب
المحكمة

فعلى من يرغب المشتري الحضور في المحدد
بعاليه وله الاطلاع على شروط البيع وقت ما يريد
تحريراً بمصر في ١٧ أكتوبر سنة ٩٠٠
٢٣ جاد الثاني سنة ٣١٨

كاتب المحكمة

امضا

اعلان

من محكمة الازبكية الجزئية

عن مبيع منقولات محجوزه بالمزاد العمومي
انه في يوم الاثنين ٥ نوفمبر سنة ٩٠٠ موافق
١٢ رجب سنة ٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً
بشارع السكة الجديد ببولاق

سيصير الشروع في مبيع منقولات محجوزه
بالمزاد العمومي بشارع السكة الجديد ببولاق
وهذه المنقولات تعلق محمد الليسي الترامسي
وقاطن ببولاق سبق توقيع الحجيز عليها بتاريخ
١٥ ديسمبر سنة ٩٨ بمعرفة أحد محضري المحكمة
بناء على طلب الحرمة فاطمه بنت اسماعيل

المتخذة لها محلاً مختاراً مكتب الافوكاتو عطيه افندي
علي المحامي الكائن امام محكمة الازبكية الجزئية
تنفيذاً لخلاصة الحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٥ مايو سنة ٩٨ المشمول بصيغة التنفيذ
القاضي بالزامه بدفع ١٢٠ قرشاً والمصاريف
وكان عمل استرداد عن المنقولات المحجوزة من
الحرمة ليلاه بنت صالح القاطنة بوكالة المقشات
وحكم من هذه المحكمة برفضه في ٢٢ مارس
سنة ٩٩ وأعلن ذلك الحكم لها وأصبح الحكم
الاصلي نهائياً

فكل من يرغب المشتري عليه الحضور في
الزمان والمكان المبينين أعلاه ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد المزاد
بالتالي على ذمته فان نقص الثمن يلزم بفرق النقصان
تحريراً في ٢١ أكتوبر سنة ٩٠٠

نائب باشمخضر محكمة

الازبكية الجزئية

امضا

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة
في عام ١٨٩٩ من مدنية وتجارية وجنائية
ونقض وابطال وتنضم أيضاً الاوامر العالية
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
يرشد عن مواضع كل ذلك وتضمن هذه المجموعة
مجلدة هومبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين
و ١٣٠ خلاصهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 34

الحقوق

(إدارة الجريدة بإشراف عابدين نمر ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و إبراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشا ما غا ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٩٢

نقض وإبرام ٢٦ مايو سنة ١٩٠٠
بيان الواقعة - تاريخ العقد

ان تاريخ التسجيل ليس هو تاريخ ارتكاب الواقعة فاذا ذكر الحكم تاريخ تسجيل العقد المزور ولم يذكر تاريخ العقد او تاريخ ارتكاب التزوير كان باطلا وقابلاً للنقض

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو دو هلس وقاسم أمين بك ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاة ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي ومحمد علي سعودي افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في العاين المقدم من عبد الحفيظ محمد عويس وسيد ابراهيم وباتاجي الحاضر للمحاماه عنهم عزيز افندي خانكي

ضد

النيابة في قضيتها نمر ٦ المقيدة بالجدول العمومي نمر ٢٠٩ سنة ١٩٠٠ ومحمد وهي مدعي بحق مدني وحاضر للمحاماه عنه صادق افندي كامل

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت هؤلاء المتهمين الاول بتزوير عقد ثبت فيه بيع ه افدنه اليه من محمد محمد وهبه باشتراك الاثنين الآخرين ومساعدتهما اياه على ارتكاب هذا التزوير وتقييمه بواسطة توقيعهما بختمهما على ذلك العقد وتسجل في ٣٠ مايو سنة ١٨٩٩ بصفة شاهدين على صحته وطلبت عقابهم بالمادة ١٩٣ عقوبات مع مراعاة المادتين ٦٧ و ٦٨ منه بالنسبة للاثنين الآخرين ومحمد وهبه المدعي المدني طلب الحكم له بمبلغ ١٥٠٠ قرش تعويض

ومحكمة القوم الجزئية حكمت بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٩٩ طبقاً للمواد ١٩٣ و ٦٧ و ٦٨ و ٢٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات حضورياً بحبس كل من عبد الحفيظ محمد عويس وسيد محمد ابراهيم وبلتاجي أحمد مدة سنتين بخمسة لهم من ذلك مدة حبسهم الاحتياطي والزاهم بمبلغ خمسة عشر جنياً بصفة تعويض للمدعي المدني مع الزاهم بالمصاريف بالتضامن وان لم يدفعوا ياملوا بالمادة ٤٩ عقوبات

فالحكم عليهم استأنفوا هذا الحكم ونيابة الاستئناف طلبت تأييده وكذلك وكيل المدعي طلب التأييد بالنسبة للحقوق المدنية

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٠٠ طبقاً للمواد ١٩٣ و ٦٨ و ٦٧ عقوبات حضورياً بتأييد الحكم المستأنف والزاهم المحكوم

عليهم بالمصاريف وان لم يدفعوها ياملوا طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم الخميس ١٥ مارس سنة ١٩٠٠ تقرر من المحكوم عليهم برغبتهم النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار طبقاً للمادة ٢٢٠ جنابات فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والحامي عن المدعي المدني والحامي عن المتهمين والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان طلب النقض والابرار مبني على ان تاريخ الواقعة غير مبين في الحكم وان الحكم لم يثبت ان الجلسة كانت علانية

وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد ان الحكم هو خال حقيقة من تاريخ الواقعة حيث جاء فيه ان العقد المزور مسجل في ٣٠ مايو سنة ٩٩ وتاريخ التسجيل ليس هو تاريخ ارتكاب جريمة التزوير

وحيث انه وان كان متعذراً في بعض الاحوال وصول التحقيق الى تحديد اليوم والساعة والشهر والسنة التي حصل فيها ارتكاب التزوير الا انه من الممكن دائماً ان قاضي الموضوع يتحقق ويقرر ان المسدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية لم تمس من وقت وقوع الجريمة

وحيث ان عدم اثبات ذلك في الحكم بوجب بطلانه

وحيث انه لا لزوم بمس ذلك للبحث في الوجه الثاني

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول التقض والابرار المقدم
وبالفاء الحكم المطعون فيه وباحالة القضية على
دائرة استئناف أخرى للحكم فيها مجدداً وعلى
الحكومة المصاريف

٩٣

استئناف مصر مدني ١٢ يناير سنة ١٨٩٩
محمد سلامة - ي - ضد - مسعود سلامة
الاختصاص

إذا كان المدعي به الاصلي امام المحكمة
الابتدائية زائداً عن عشرة آلاف قرش وطلب
المدعي في الجلسة الحكم له بمبلغ يكون من اختصاص
القاضي الجزئي الحكم فيه ابتدائياً وحكم له به
من المحكمة المذكورة فيعتبر الحكم الصادر
ابتدائياً وقابل للاستئناف امام الاستئناف الاعلى

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعادة سعد زغلول بك وبحضور
حضرات موسيو دو هلس والمستر كوغان قضاء
وعبد المجيد ابيب أفندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية محمد سلامة - ي - المقيم باسكندرية
ومتخذ له محلاً مختاراً مكتب حضرة على أفندي
بدر الدين الحامي الحاضر عنه بالجلسة المقيدة
بالجدول العمومي سنة ٩٨ نمرة ٢٢٩ مستأنف
ضد

الست مسعود بنت سلامة - ي - المقيمة باسكندرية
ومتخذة بها محلاً مختاراً مكتب حضرة أنطون
أفندي سلامة الحامي الحاضر عنه بالجلسة حضرة
اسكندر أفندي لكج الحامي مستأنف عليه
بتاريخ ٧ مايو سنة ٩٢ رفعت مسعود بنت
سلامة دعوى على أخوها محمد - ي - المستأنف
وأحمد - ي - في طلب حصتها في جنيشة تبلغ
فدانين تقريباً بما فيها من منزلين وصرمخانات
ونخيل وأشجار وتكليف أخوها المذكورين

بمصاريف الدعوى من بعد حكم ١٨ فبراير سنة
٩٥. ونصف مصاريفها من أول الدعوى لغاية
صدور هذا الحكم
محمد - ي - استأنف هذا الحكم وطلب الفاء.
وقرر طلباته الاصلية والاحتياطية امام محكمة أول
درجه

أما المستأنف عليها فطلبت بلسان وكيلها الحكم
بعدم قبول الاستئناف لان آخر طلب قدمته
للمحكمة الابتدائية لا يزيد عن المقدار الذي
تحكم فيه المحكمة المذكورة نهائياً وطلب المستأنف
رفض هذه المسئلة وقبول الاستئناف لعدم
وجود نص في القانون يقضي بعدم قبوله
المحكمة

عن قبول الاستئناف

من حيث انه وان كان آخر مبلغ طلبت
المستأنف عليها الحكم به هو مبلغ واحد وسبعين
جنيه وكسور وهو ما قضى به الحكم المستأنف
غير ان هذا المبلغ في ذاته قابل للاستئناف ولم تحكم
فيه المحكمة الابتدائية بصفة استئنافية بل بصفة
ابتدائية

وحيث ان المادة ٣٤٥ من قانون المرافعات
نصت بأنه يجوز في غير الأحوال المستثناة بنص
صرح في القانون ان يستأنفوا الاحكام الصادرة
من المحاكم الابتدائية او من محاكم المواد الجزئية
إذا كان المدعي به زائداً عن الف قرش ديواني

وحيث انه لم يوجد نص القانون يمنع الاستئناف
في حالة هذه الدعوى وحيث يتعين قبول الاستئناف

عن الموضوع

من حيث ان الاسباب التي بني عليها الحكم
المستأنف هي في محالها وقد رأت هذه المحكمة
الاخذ بها وفي هذه الحالة يتعين تأييد الحكم
المستأنف

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض المسئلة الفرعية
المرفوعة من المستأنف عليها وقبول الاستئناف
شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف

بتقديم حساب عن ربيعها من عهد وفاة مورثها
في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٨ فدافع المدعي عليها
بان كلا منهما اشترى نصف الجنيشة المذكورة
من أبيه بمقتضى عقد فحسبتم المحكمة بتاريخ
١٨ فبراير سنة ٩٥ بصحة عقد أحمد سلامة
وبرفض دعاها قبله ويرد بطلان المقدار المتمسك
به محمد سلامة والزامه بتقديم حساب عن ربيع
الاطيان المذكورة به وقدرها فدان وقيراط
وحيتين من تاريخ وفاة المورث لحسد الآن في
ظرف شهر من تاريخ صدور هذا الحكم والزمت
مسعود بنصف المصاريف وافت الفصل
في النصف الثاني ٠ بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ٩٦
كلفت المدعية محمد - ي - بالحضور امام المحكمة
ليسمع الحكم بالزامه بمبلغ ٤٠٠ جنيه قيمة ربيع
ما حكم لها به مع المصاريف وقد زعم المدعي
عليه انه لم يكن على الارض بناء وأنه جدد فيها
مباني وصرف مصاريف وطلب رفض الدعوى
والمحكمة حكمت بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٨٩٧
بتعيين اهل خبرة لتقدير ربيع الجنيشة والبناء
القائم عليها من تاريخ ١٦ ديسمبر سنة ٨٨ وان
يخصم قيمة الاموال والمصاريف التي ثبت أن
محمد - ي - و صرفها في صالح المكان وكان نتيجة
تقرير اهل الخبرة انه قدر صافي الربيع
٧١ جنيه ومائة مليم فطلبت المدعية الحكم لها
بهذا المبلغ مع المصاريف

والمدعي عليه طلب من باب اصلي رفض الدعوى
ومن باب الاحتياط تعيين اهل خبرة ليعان المباني
التي أحدثها على الارض ويقوم تكاليفها ثم تحصل
مقاصة بين الطرفين

وبتاريخ ١٤ مارس سنة ٩٨ حكمت المحكمة
حضورياً بالزام محمد سلامة - ي - ان يدفع الى الحرمه
مسعود سلامة - ي - مبلغ واحد وسبعين
جنيهاً ومائة مليم قيمة ربيع حصتها في قسم الجنيشة
الذي تبلغ مساحته فداناً وقيراطاً وحيتين بماعليه
من الاشجار والمباني وذلك عن المدة التي تبدي
من ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وتنتهي بيوم ١٥
ديسمبر سنة ٩٧ والزمت المحكمة محمد سلامة

والزام المستأنف بالمصاريف
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الخميس ١٢ يناير سنة ١٨٩٩
٢٩ شعبان سنة ١٣١٦

﴿٩٤﴾

استئناف مصر جنائي ١ نوفمبر سنة ٩٩
النيابة - ضد - عبد العزيز محمد
التبديد

من سلم اليه شيء على سبيل الوديعة او لغرض
استعماله لمنفعة مالكة او غيره فاضاف ذلك الشيء
الي نفسه وعامله معاملة مالكة يعد مختلساً له كما لو
سلم لشخص شيء لبرهنه على مبلغ لمنفعة مالكة
فأخذ ذلك الشيء وشرع في بيعه

محكمة استئناف مصر الاهلية بدائرة الخنج
والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول
بك وبحضور حضرات باسيلي نادرس بك ومسيو
دوهلس قضاء و ابراهيم ذو الفقار بك وكيل
النيابة العمومية وراغب وهبه افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٤٨٧ سنة
١٨٩٩

ضد

عبد العزيز محمد الكسلاوي عمره ٣٠ سنة
خالي الصناعة مولود بالنجع باسكندرية ومقيم
بالمعصرة بمركز شبراخيت بحيرة

بعد سماع التقرير المقدم من - حضرة رئيس
الجلسة وطلبات النيابة العمومية في غياب المتهم
والاطلاع على اوراق الدعوى والمداولة قانوناً
حيث ان النيابة العمومية اهتمت المذكور
باختلاس خاتم الماس تعلق الست بورانيه سراته
والبلاغ في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٩٩ وطلبت
معاقبته بمقتضى المواد ٣١٥ و ١٢ و ١٧ و ١٨
عقوبات

وحيث ان محكمة المنشيه الجزئية حكمت بتاريخ
١٢ سبتمبر سنة ١٨٩٩ - ٦ جاد اول سنة ١٣١٧

عملاً بالمواد ١٧١ جنابات حضورياً ببراءة ساحته
ثم نسب اليه والافراج عنه فوراً من السجن ان
لم يكن محبوساً لسبب آخر ورفع المصاريف على
جانب الحكومة

وحيث ان نيابة المحكمة المذكورة استأنفت
هذا الحكم وبجلسة اليوم المحدد لسر الدعوى
طلبت نيابة الاستئناف الغاء ومعاقبه المتهم بمقتضى
المواد ٣١٥ و ١٧ و ١٨ عقوبات

وحيث انه ثابت من التحقيقات التي جرت
في الدعوى ان المتهم استلم الخاتم المذكور من
صاحبه لان يستعمله في منفعتها بأن برهنه على
ريالين كانت محتاجة اليهما فأخذه وفر هارباً من
الاسكندرية الى مصر ثم ضبط الخاتم بمعرفة
أحد المخبرين عند عرضه للبيع بمعرفة أحد
الدلائل

وحيث ان اختلاس الشيء المسلم بصفة أمانة
او لغرض استعماله في منفعة مالكة يكون بان
يضيفه المسلم الى نفسه ويعامله معاملة ملكه
وحيث ان العرض للبيع بدل على ان المتهم
أضاف الخاتم المذكور الى نفسه واعتبره داخلاً
في ملكه ولذلك عرضه للبيع فيعد مبدداً له

وحيث انه بناء على ذلك تنطبق عقوبته
على المادة ٣١٥ عقوبات خلافاً لما رآه المحكمة
الابتدائية خطأ في فهم حقيقة التبديد

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادتين ١٧٧ و ١٨٥
جنابات والمادة ٣١٥ عقوبات التي نصها

كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو
أمتعه أو بضائع أو نقوداً أو تذاكر أو كتابات
أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك
اضراراً ماله كمالها أو أنحائها أو واضعي اليد عليها
وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم اليه الا على وجه
الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال
أو الرهن أو كانت سلمت له بصفه كونه وكيل
او باجرة مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو
استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيرها

يحكم عليه بالحبس من شهرين الى سنتين الخ
والمادتين ٢٠ و ٤٩ عقوبات

حكمت المحكمة غيائياً بالغاء الحكم المستأنف
وحبس المتهم مدة ثمانية أشهر يخصم منها مدة
حبسه الاحتياطي والزامه بقرائة خمسين قرشاً
والمصاريف وان لم يدفعها طوعاً يعامل بالسادة
٤٩ عقوبات

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاربع اول نوفمبر سنة ١٨٩٩
وسبته جاد آخر سنة ١٣١٧

﴿٩٥﴾

بني - يوسف مدني استئنافي - ٣١ ديسمبر سنة ٩٩
في قضية الست زينب - ضد - اسماعيل
افندي صدقي ومن معه

في ابطال تصرفات المدين الضارة بدائنيه وفي
المشتري الثاني وفي سوء القصد

اذا تصرف المشتري بالبيع في العين المبيعة
له فلا يجوز لدائني البائع الاول ان يطالبوا بابطال
البيع الثاني الا اذا ثبت سوء القصد عند المشتري
الاخير ولا يكفي في ذلك توفره عند
المشتري الاول

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية بالجلسة
المنعقدة علناً بسراري المحكمة بهيئة مدنية
استئنافية تحت رئاسة حضرة محمد مظهر بك
رئيس المحكمة وبحضور حضرتي جبرائيل
تأصيف افندي ومصطفى فديحي افندي القاضيين
وأمن افندي محمد كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية الست زينب بنت محمد حسين ابو
جيل صاحبة ملك ومقيمة بالفشن مستأنفة
المقيدة بالجدول سنة ٩٩ نمرة ٣٤ بتوكيل سليم
افندي رطل الحاضر عنه مينا افندي اسكندر
ضد

اسماعيل افندي صدقي والشيخ احمد محمد
والست فاطمة بنت عثمان المقيمين بمدينة مصر
مستأنف عليهم الحاضر عن الاول حسن افندي
عيسى أما الثاني والثالثة فلم يحضرا

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

من حيث ان الست زينب سبق رفعت دعوى امام محكمة مفاغة الجزية قالت فيها انها تمتلك بطريق المشتري من الست فاطمة بنت عثمان حصه قدرها ٦ قراريط في منزلين كائنين بناحية الفشن اولهما بدرب الحسك وثانيهما بدرب فضه مينة حدودهما بورق التكليف بالحضور وذلك بمقتضى عقد تاريخه ٢١ ستمبر سنة ٩٦ ومسجل بالمحكمة المختاطة في ١٥ يناير سنة ٩٨ وانه بيناهي واضعة اليد على الحصه المذكورة علم لها ان اسماعيل افندي صدقي جارى نزع ملكية تلك الحصه زعماً منه انها ملك مدينه احمد محمد خليل وبناء على ما ذكر طلبت الحكم بتثبيت ملكيتها للحصه المحكي عنها البالغ قدرها ١٠٦ ذراع في المنزلين وبلغو وبطلان اجراءات البيع التي حصلت بشأنها ومحو كل تسجيل يكون حصل عليها ومن باب الاحتياط بملزومية الست فاطمة البائعة بان ترد لها الثمن وقدره ٢٠٠٠ قرش صاغ ورسوم التسجيل البالغ قدرها ١٧ قرش صاغ وبلغ ٥٠٠ قرش على سبيل التعويض مع الزام من يحكم عايه بالمصاريف واتعاب المحامه

وحيث ان المحكمة المشار اليها حكمت بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ٩٨ حضورياً بالنسبة الى اسماعيل افندي صدقي وغيباً بالنسبة لباقي الخصوم بملزومية الست فاطمة بنت عثمان ان يدفع للست زينب بنت محمد حسين مبلغ ٢٠٠٠ قرش صاغ ثمن الحصه المتنازع فيها و ١٧٥ قرش رسم التسجيل و ٢٠٠ قرش تعويض مع المصاريف وبرفض دعوي الست زينب قبل باقي الخصوم وحيث ان الست زينب بنت محمد حسين استأفت هذا الحكم قبل اعلانها به

وحيث ان عقب تقديم هذا الاستئناف توفي الشيخ احمد محمد خليل وصار اختصاص ورثته وهم زوجته احرمة فاطمه وأولاده القصر محمد و ابراهيم وزكيه وحيمه المشمولين بوصاية ابراهيم محمد خليل

وحيث ان المستأنفة طلبت بلسان وكيلها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بلفو الحكم المستأنف واعتبارها مالكة للحصه التي قدرها ١٦٠ ذراع شائعة في المنزلين البادي ذكرها وبالغاء وابطال اجراءات البيع الحاصلة بشأن الحصه المذكورة بناء على طلب اسماعيل افندي صدقي ضد الشيخ احمد محمد خليل مع الزام المستأنف عليهم بالمصاريف واتعاب المحامه وحيث ان اسماعيل افندي صدقي طلب بلسان وكيله الحكم برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف والزام المستأنفة بالمصاريف

وحيث ان ابراهيم محمد خليل والست فاطمه بنت عثمان بصفتاهما المذكورة وان كانا لم يحضرا بالجلسه التي حصلت فيها المرافعة الا انه مع سبق حضور اولهما وثبوت غيبه ثانيهما واعادة اعلانها يتمين الحكم في مواجهتها

وحيث ان الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث انه ثابت من أوراق القضية ان الحصه المتنازع فيها التي حكم بنزع ملكيتها بناء على طلب اسماعيل افندي صدقي في ١٣ يونيه سنة ٩٨ كانت في الاصل ملك مدينه المرحوم احمد محمد خليل وان هذا باعها الى زوجته فاطمة بموجب عقد مسجل في ١٥ ستمبر سنة ٩٥ وهذه باعها الى المستأنفة بموجب عقد ٥ و ربح في ٢١ ستمبر سنة ٩٦ ومسجل في ١٥ يناير سنة ٩٨

وحيث انه لا محل لارتكان اسماعيل افندي صدقي ضد المستأنفة على الحكم الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ٩٧ القاضي ببطلان عقد البيع الصادر من مدينه لزوجته الست فاطمة لانه فضلاً عن كون المستأنفة لم تكن خصماً فيه فانه مع التسليم بان ذلك البيع صدر حقيقة بتواطؤ الزوج والزوجه اضراراً بحقوقه فلا يمكن الاحتجاج بذلك ضد المستأنفة ما دام انها اكتسبت ملكية الحصه المتنازع فيها بطريق المشتري من زوجة مدته التي كانت سجلت عقدها في ١٥ ستمبر سنة ٩٥ وقد تحفظت

المستأنفة على حقوقها ضد الغير بواسطة تسجيل عقد مشتراها في ١٥ يناير سنة ٩٨ قبل ان يترتب على العين المباعه أي حق عيني في صالحه ضد بائعها أو ضد مدينه زوج بائعها المالك الاصيل هذا من جهة ومن جهة أخرى فانه لم يثبت ان المستأنفة اشترت بسوء نية أو تواطؤات مع بائعها اضراراً بحقوقه

وحيث انه في هذا المقام لا يحق لاسماعيل افندي صدقي الا ان يتضرر من تقييده لانه لو كان اخذ اختصاصاً على الحصه المتنازع فيها ضد مدينه بموجب الحكم الصادر له عليه بمبلغ الدين بتاريخ ١٦ اغسطس سنة ٩٧ أو أجرى تسجيل الحكم الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ٩٧ ببطلان البيع الصادر في تلك العين من مدينه لزوجته لكان تحفظ على حقوقه ضد الغير ولكانت المستأنفة امتنعت عن المشتري لوجود حق عيني مترتب على البيع ولذا يكون المفرط أولى بالحساره

وحيث انه بناء على جميع ما تقدم تكون دعوى المستأنفة ضد اسماعيل افندي اسماعيل افندي صدقي على أساس ويتمين اذن اجابة طلباتها الاصلية ولفو الحكم المستأنف

وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بلفو الحكم المستأنف وباعتبار المستأنفة مالكة لحصه قدرها ١٠٦ ذراع شائعة في المنزلين البادي ذكرها وباطال اجراءات البيع الحاصلة بشأنها بناء على طلب اسماعيل افندي صدقي المستأنف عليه الاول ضد باقي المستأنف عليهم مع الزام جميع المستأنف عليهم بمصاريف اول وناني درجه ومبلغ ٢٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات

صدر هذا الحكم وتبي علناً بجلسه يوم الاحد ٣١ ديسمبر سنة ٩٩ الموافق ٢٨ شعبان سنة ١٣١٧

فن له رغبة للمزايدة عليه ان يحضر في
الميعاد المرقوم
تحريراً بسراري المحكمة بالقازيق في ٢٣
اكتوبر سنة ٩٠٠
كاتب أول محكمة ههيا
علي محمود

محكمة الحيزه الجزئيه الجزئيه

اعلان

في قضية البيع نمرة ٩٢٥ سنة ٩٠٠
انه في يوم الثلاث ٢٧ نوفمبر سنة ٩٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحاً
بجلسه المنزادات العمومية التي ستعقد بمحكمة
الحيزه الجزئيه الكائن مركزها بسراري مديرية
الحيزه

سيباع بالمزاد العمومي قطعة الارض الآتي
بيانها تعلق محمد جاد العطار القاطن بناحية كفر
الشوام مركز امبابه جيزه وهي
قطعة ارض كشف يما عليها من المباني
مساحتها ثلاثمائة متر تقريباً كأنه بكفر الشوام
بناحية امبابه جيزه محدودة بمحدود اربع الحد
البحري رمضان السويسي والحد القبلي عثمان
عصران والحد الغربي شارع عمومي والحد
الشرقي أرض فضا والشيخ ابارك

وهذا البيع بناء على طلب المعلم ابراهيم
السيد التاجر وقاطن بمصر ومتخذ له محلا
مختاراً مكتب قبصر افندي نصر الحامي الكائن
بشارع عابدين بمصر

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه
المحكمة بتاريخ ١٣ اكتوبر سنة ٩٠٠ ومسجل
بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية في ١٨ منه
نمرة ٥٥٧

وان يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم
المذكور المودع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد
المشتري الاطلاع عليه وقت ما يريد
• واقتاح الزاد يكون على مبلغ ٤١٧٥ قرش
و ١٠ فضة صاغ خلاف المصاريف

يتصور استعمال هذا الحق قبل وجوده ومماثل
المدعي في مثل هذه الحالة الاكمل من يطالب
بدين قبل استحقاقه
وحيث انه لذلك يكون طلب نزع الملكية
لاغياً بحكم القانون نفسه
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة في غيبة المدعي عليه بالغاء
طلب نزع الملكية لتقديمه قبل الميعاد والزمته
المدعي بالمصاريف

اعلانات

محكمة ههيا الجزئيه بالقازيق
اعلان بيع
نشره أولى

انه بجلسه المنزادات العمومية التي ستعقد
بسراري المحكمة في يوم الاثنين ٢٦ نوفمبر سنة
٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً سيصدر الشروع
في بيع الاطيان الآتي بيانها المملوكة الى حسن
حسن والي من ناحية ميت ابو علي بناء على
طلب علي علي سعد من الناحية وبناء على حكم
نزع الملكية الصادر بتاريخ ١٣ اكتوبر سنة ٩٠٠
من هذه المحكمة في القضية المدنية نمرة ٩٣٦
سنة ٩٠ المسجل بمحكمة الزقازيق الابتدائية
في ١٨ اكتوبر سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٥١٧ وقاه
لمبلغ ٥٠٠ قرش خلاف المصاريف بشمن اساسي
قدره ٥٠ قرش صاغ
أما شروط البيع فدونته بحكم نزع الملكية
المذكور المودع بقلم الكتاب لاطلاع من يرغب
الشراء عليها

بيان الاطيان المراد بيعها

قبراطان ونصف ورابع من قبراط شائعة في
٧ قراريط و ١٢ سهم اطيان خراجه كأنه
بناحية ميت ابو علي بحوض البحيره محدوده من
بحري اطيان مصطفى عاشور ومن شرقي ورثة
سليمان علام من غربي الحاج صالح فضل ومن
قبلي اطيان ورثة سليمان علام

٩٦

بني سويف مدني جزئي - اول اغسطس سنة ٩٠٠
نزع ملكية العقار - المواعيد - البطالان
قضية فانوس يوسف حنا ضد
دهشوري احمد وآخر
اذا تخاف المدعي عليه عن الحضور في
دعوى نزع الملكية وكان الطلب مرفوعاً أثناء
ميعاد اثلاثين يوماً المقررة في المادة ٥٣٩ من
قانون المرافعات وجب على المحكمة أن تحكم
من تلقاء نفسها بالغاء هذا الطلب

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة المدنية
المنعقدة علناً بسراري المحكمة يوم الثلاث اول
اغسطس سنة ٩٩ و ٢٤ ربيع أول سنة ١٣١٧
تحت رئاسة حضرة أحمد قحه افندي القاضي
وحضور محمد عباس افندي كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي

في قضية فانوس يوسف حنا من بني سويف
المقيدة بالجدول سنة ١٨٩٩ نمرة ١٥٥٠
ضد

دهشوري أحمد وسليمان حسن مقيمين بناحية
العواونه بمركز بني سويف

حيث ان المدعي عليه لم يحضر بعد التكليف القانوني
وحيث ان المدعي طلب الحكم بنزع ملكية
المدعي عليه من التين ذراعاً اللين موقعها وحدودها
في اعلان الحضور وبيعها بالمزاد مع الزامه بالمصاريف
وحيث ان المادة ٥٣٩ مرافعات صريحة
في انه لا يجوز طلب نزع الملكية قبل مضي
ثلاثين يوماً من تاريخ التنبيه الحاصل للمدين
والا كان الطلب لاغياً

وحيث ان المدعي لم يراع هذا النص اذ انه
رفع هذه الدعوى بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ٩٩
حالة كون التنبيه انما حصل بتاريخ ٣٠ مايو
سنة ١٨٩٩

وحيث ان الحكم للمدعي في غيبة المدعي
عليه يقتضي سبق التحقق من صحة الدعوى ومن
البدهي ان الحق في طلب نزع الملكية لا يتولد
الا بعد ثلاثين يوماً من تاريخ التنبيه كما تقدم فلا

تحريراً بقلم كتاب المحكمة في ٢٥ أكتوبر
سنة ٩٠٠

كتاب المحكمة
يوسف محمد

محكمة الحيزه الجزئية
اعلان

في قضية البيع نمرة ١٢٠ سنة ٩٠٠
انه في يوم الثلاث ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحا بجلسة المزايدات العمومية
التي ستعقد بمحكمة الحيزه الجزئية الكائن مركزها
بسراري مديرية الحيزه

سيباع بالمزاد العمومي المنزل الآتي بيانه
تعلق عايش نصر المزارع وقاطن بناحية ميت
عقبه حيزه وهو

منزل كائن بناحية ميت عقبه حيزه محدود
بحدود اربع الحد الشرقي طريق غربي بركة
بحري الحرمه زبيده قبلي دسوقي حماد

وهذا البيع بناء على طلب حضرة عثمان
أفندي هاشم بصفته كاتب اول محكمة الحيزه
الجزئية وبصفته مدير ادارة خزينة تقودها
القضائية المتخذ له عملاً مختاراً قلم كتاب المحكمة
الكائن مركزها بسراري مديرية الحيزه

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ٢١ افريل سنة ٩٠٠
ومسجل بمحكمة مصر الابتدائية الاهليه في
٢٨ منه نمرة ٢١١

وان يكون البيع بالشروط الموضحة بالحكم
المذكور المودع بقلم كتات المحكمة لمن يريد
المشتري الاطلاع عليه وقما يريد

واقتاج المزايد يكون على مبلغ ١٥٣ قرش
صاغ و ٢٠ فضه صاغاً بعد تنقيص الخمس من
البنن ثلاث دفعات بخلاف المصاريف

تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يوم ٢٥
اكتوبر سنة ٩٠٠

كتاب المحكمة
امضا

اعلان بيع

انه في يوم الاثنين ١٢ نوفمبر سنة ٩٠٠
الساعة ١١ افرنكي صباحاً بناحية الاحسانيه
بمركز ههيا شرقه

سيصير الشروع في بيع بقره حمه بوز
اكحل ادغم وطشط غسيل وصنية عشا
وحله نحاس تعلق عبد المال سيد احمد من
الاحسانيه المذكوره السابق توقيع الحجز التنفيذي
عليهم بمعرفة احد محضري محكمة الزقازيق
الاهليه بتاريخ ٢٠ اكتوبر سنة ٩٠٠ بناء على
الحكم الصادر من محكمة ههيا الاهليه بتاريخ ٢٠
يوليو سنة ٩٠٠ وذلك البيع بناء على طاب المعلم
حننا اسعد تاجر من ههيا

وسيكون البيع بطريق المزايد العلاني فكل
من له رغبة في المشتري يحضر في الميعاد المذكور
ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً
ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق
باشم محضر محكمة

الزقازيق الاهليه
بدروس يوسف

اعلان بيع

مكتب حضرات مدروس افندي ابراهيم
ودياب افندي سعد المحامين بالزقازيق
انه في يوم الاحد ٤ نوفمبر سنة ٩٠٠ الساعة
١١ افرنكي صباحاً بناحية كفر الزور بمركز
كفر صقر شرقه

سيصير الشروع في بيع محصول ثلاثة أفدنه
وربع قطن سنة ٩٠٠ كائن بناحية كفر الزور
شرقيه تعلق حجازي وأخيه يوسف من الناحية
المذكوره السابق توقيع الحجز عليهم بمعرفة احد
محضري محكمة قاقوس الاهليه بتاريخ ٣٠ أغسطس
سنة ٩٠٠ وفاء لمبلغ ٥٧٩٦ قرش صاغ و ٨
فضه بخلاف ما يستجد من المصاريف بموجب
حكم صادر من محكمة الزقازيق الجزئية الاهليه
بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨

وذلك البيع بناء على طلب حضرة محمد
أفندي دقه سر مجاريندر الابراهيميه شرقه
فكل من له رغبة في المشتري يحضر في

اليوم والساعة والحل الموضحين اعلاه ومن
يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً ومن
يتأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن
تحريراً بالزقازيق في اكتوبر سنة ٩٠٠

باشم محضر محكمة
الزقازيق الاهليه
بدروس يوسف

محكمة منيا القمح الجزئية

اعلان بيع عقار

في قضية نمرة ١٣١٧ سنة ٩٠٠
نشره اولي

بجلسة البيوع العلنية التي ستعقد بسراري
المحكمة بمنيا القمح في يوم الاربعاء ٢٤ نوفمبر
سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي تعلق
فاطمه بنت محمد بدوي من دهمشا بمركز بليس
شرقيه وهو قيراطان أرضاً طين خراجي بحوض
الفراريات زمام الناحية قيمة ما خصها بلليرات
عن اخنها آمنه مجدها من بحري وغربي علي
الدين الشامي وقبلي ورثة علي حسن وشرقي
خضره بنت علي حسن

وهذا البيع بناء على طلب عثمان مصطفى
من ناحية سهوا وقد لمبلغ ٨٤٠ قرش صاغ
والثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة مبلغ
٢٠٠ قرش صاغ

وشروط البيع واضحة في حكم نزع الملكية
الصادر من محكمة منيا القمح الجزئية في ١٣
اكتوبر سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة الزقازيق
الاهليه في ١٥ منه تحت نمرة ٥٣٠ ومودوعه

بقلم كتاب المحكمة لمن يريد الاطلاع عليه
فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في
الزمان والمكان البادي ذكرهما
حرر بسراري المحكمة في يوم الاربعاء ٢٤
اكتوبر سنة ٩٠٠

كتاب اول محكمة
منيا القمح الجزئية
ختم

محكمة بها الجزية

اعلان

نشتره اولى عن بيع عقار
في القضية نمرة ١١٨٩ سنة ٩٠٠
ليكن معلوماً لدى العموم انه في يوم الاربعاء
٢٦ نوفمبر سنة ٩٠٠ الموافق ٢٩ رجب سنة ١٣١٨
الساعة ٩ ونصف افرنكي صباحاً بسراري المحكمة
المشار اليها

سيصير الشروع في مبيع فدان طين عشوري
بمحوض بشكاي من ذلك قطعه قدرها ثلث فدان
تقريباً مغروسة أشجار برتقال مشمره حدها
القبلي مسقة مياه والشرقي اطيان محمد منصور
والبحري اطيان ابراهيم احمد منصور والغربي
رعة مياه وباقي الفدان قطعه قدرها ثلثي فدان
تقريباً أرض زراعية حدها القبلي عمر سلمان
والشرقي ابراهيم الرفاعي والبحري سليمان منصور
والغربي مسقة مياه وكذا دار مسطحتها خمسين
ذراع حدها القبلي محمد النمر والبحري فضا
الناحية والغربي ملك الميري والشرقي يوسف
السمروني وتقرر لافتتاح المزايده مبلغ ٣٠١٤
قرش صاغ

وهذا البيع هو بناء على طلب سمادة عبد
الحليم باشا عاصم مدير الاوقاف

ضد

محمد شلبي من العمار بموجب الحكم الصادر
من هذه المحكمة بتاريخ ٦ اكتوبر سنة ٩٠٠
نمرة ٥٣٧ ومسجل بقلم كتاب محكمة مصر الاهلية
في ١١ منه نمرة ٥٣٧ القاضي بترع ملكية المدعي
عليه من العقار المذكور وفاء لمبلغ ٣٠١٤ قرش
صاغ

فعلى من يرغبت المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل الموضحين أعلاه

ومن يرغبت مراجعة شروط البيع وقت
ما يريد يطالع عليها بقلم كتاب المحكمة

تحريراً بسراري المحكمة في ٢١ اكتوبر
سنة ٩٠٠

كاتب أول محكمة

بها محمد هجت

اعلان

انه في يوم الاحد ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٠
من الساعة ١١ افرنكي صباحاً بسوق اطفيج
سيصير الشروع في مبيع حماره خضرمه بيوز
أبيض سايحه سن ٥ سنين تقريباً تعلق أحمد
محمد عزوز والحرمة نفيسه بنت عزوز احمد
المحجوز عليها حجزاً تنفيذياً بتاريخ ٣ اكتوبر
سنة ٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة العياط
الجزئية ومؤيد بحكم من محكمة مصر الابتدائية
الاهلية بتاريخ ٧ اكتوبر سنة ٩٠٠

وهذا البيع بناء على طلب ورثة المرحوم
خليل افندي الامين المحامي وهم مصطفى افندي
حسن الوصي الشرعي على عباس عزت القاصر
والست حليه الشهيرة بفاطمة والست زنوبه
كريمة المرحوم السيد ابراهيم الكوي المتخذين
لهم محلا مختاراً مكتب حضرة عبد الفتاح افندي
توفيق المحامي الكائن ببندر الجزية

فمن يكن له رغبة للمشتري فليحضر في اليوم
والساعة والمحل الموضحين أعلاه بشرط دفع
الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد المزاد على ذمته
بالثاني ويلزم بالفرق اذا نقص الثمن ولا حق له
في الزيادة ان وجدت ولملومية العموم بذلك
لزم النشر

تحريراً في ٢٨ جاد آخر سنة ١٣١٨ و ٢٢
اكتوبر سنة ٩٠٠

نائب باشمخضر

محكمة العياط

محمد سليم

اعلان

انه في يوم السبت ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحاً بناحية أثر النبي التابعة
مركز جيزه

سيصير مبيع نصف مركب عجل وجودها
بمودة الناحية المذكورة نمرة ٣٥٠ حول ٣٥٦
أردب بالانها بطريق المزاد العمومي تعلق علي
سليمان عيسى المراكبي ومقيم بناحية ابو رجوان
البحيري السابق توقيع الحجز التنفيذي على

التصف مركب المذكورة

بناء على طلب الحاج امام محمد شافعي
التبان المقيم بغم الخليج قسم السيد زينب نقاذاً
للحكم الصادر من محكمة عابدين الجزئية بتاريخ
١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨

فكل من يرغبت المشتري عليه ان يحضر
في الميعاد المذكور ومن يرسي عليه المزاد يدفع
الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاد على ذمته
ويلزم بالفرق

تحريراً في ٢٠ اكتوبر سنة ٩٠٠

نائب باشمخضر محكمة

الجزية

امضا

اعلان

من محكمة الموسكي الجزئية الاهلية
عن مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العام
انه في يوم السبت عشره نوفمبر سنة ٩٠٠
الساعة عشره افرنكي صباحاً بمدينة الفيوم
سيباع بالمزاد العام أقشه جزير وصف
تعلق كل من يوسف محمود راضي ومحمود راضي
التجار بالفيوم السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ
اول مارس سنة ٩٠٠ بناء على طلب الحاج
محمد علي رضا التاجر المقيم بمصر والمتخذ له محلا
مختاراً بها مكتب حضرة سليم افندي بستر
المحامي لدي المحاكم الاهلية وذلك البيع تنفيذاً للحكم
الصادر من محكمة الموسكي الجزئية بتاريخ ١٤ مارس
سنة ٩٠٠

فعلى كل من يرغبت الشري الحضور في
الزمان والمكان المعينين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد
يدفع الثمن فوراً والايعاد البيع على ذمته ويلزم
بفرق الثمن اذا نقص

تحريراً في يوم ٢٢ اكتوبر سنة ٩٠٠

نائب باشمخضر محكمة

الموسكي الجزئية

امضا

محكمة منيا القمح الجزئية

اعلان بيع عقار

في قضية نمرة ١٥٦٧ سنة ٩٠٠

نشر أولى

بجلسة البيوع العلنية التي ستمقد بسراري المحكمة بمنيا القمح في يوم السبت ٢٤ نوفمبر سنة ٩٠٠ الساعة ٩ أفرنكي صباحا

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه تعلق علي عبده من السعديين وهو تسع قراريط بخوض الحوت المسمى بالساحة الجديدة بخوض زهر الجمل بزمام ناحية السعديين بمحمد من بحري ترعة مياه ومن غربي أحمد أحمد عبده والشرقي محمد علي مشهور والقبلي حسن الشعراوي وهذا البيع بناء على طلب محمد حسن عبده من الناحية وقابل مبلغ ١٠٥٠ قرش صاغ والمصاريف والتمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة مبلغ ١٥٠٠ قرش صاغ

وشروط البيع واضحة في حكم نزع الملكية الصادر من محكمة منيا القمح الجزئية في ١٧ أكتوبر سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة الزقازيق الاهلية في ٢٤ منه تحت نمرة ٥٢٣ ومودوعة بقلم الكتات لمن يريد الاطلاع عليه

فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين اعلاء
تحريراً بسراري محكمة منيا القمح في يوم السبت ٢٨ أكتوبر سنة ٩٠٠

كاتب أول محكمة

منيا القمح

ختم

مكتب محمد أفندي قدرى المحامي

اعلان

انه في يوم الابعاء الموافق ٧ نوفمبر سنة ٩٠٠ الساعة ١٢ الظهر بسوق ناحية جهة مركز طنطا سيباع بطريق المزاد العمومي جل أصفر وبه كي برقبته سن ٥ ملك ابراهيم ابراهيم من جهته المذكوره وهذا البيع بناء على طلب

الحرمه تونس بنت علي محمد وعلى الحكم الصادر من محكمة طنطا الاهلية بتاريخ ١٠ يولييه سنة ٩٠٠ السابق توقيع الحجز عليه بمعرفة حضرة حامد افندي عززي المحضر بتاريخ ٢٤ ربيع آخر سنة ١٣١٨ وعمل عن دعوى استرداد حماد ابراهيم وبجلسة ٢٩ جماد أول سنة ١٣١٨ حكمت المحكمة برفض دعوى الاسترداد وصحة الحجز فن له رغبة في المشتري عليه الحضور في اليوم والساعة لمحل البيع ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً واذا تأخر بعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق اذا حصل
تحريراً في ٢٥ أكتوبر سنة ٩٠٠ أول رجب سنة ١٣١٨

نائب باشمحضر

محكمة طهطا

محمد لطفي

اعلان

من محكمة بها الجزئية الاهلية

انه في يوم السبت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ الساعة ١٠ أفرنكي صباحاً بناحية نوى والساعة ١٢ الظهر بسوق القشيش قليوبيه

سيصير الشروع في مبيع منقولات منزليه مثل نحاس وصندوق بالمزاد العمومي ملك محمد عبد العاطي من نوى قليوبيه وذلك البيع بناء على طلب فطومه بنت ابراهيم كشك تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة بها الجزئية بتاريخ ١٣ يناير سنة ٩٠٠ السابق الحجز عليها بمعرفة حضرة محمود افندي علي المحضر بتاريخ ٨ يولييه سنة ٩٠٠

فن له رغبة عليه الحضور في اليوم والساعة والمحلين المذكورين اعلاء ومن يرسي عليه اخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على مته ويلزم بالفرق

تحريراً بينها في ٢٩ أكتوبر سنة ٩٠٠
نائب الباشمحضر
بمحكمة بها
محمود علي

اعلان

نتشرف باعلان حضرتكم انه رغبة في زيادة علاقاتنا مع قطركم قد انشأنا بالاسكندرية محلا يحتوي على انواع الساعات والاواني المنزلية من كل الاشكال المصنوعة في معاملنا الشهيرة وقد جعلنا في نقطة متوسطة اي في شارع الرمل تجاه قومية و ابورات المساجري ماريتيم وهو تحت ادارة الخواجا لوسفالد دي اندريا وكيلنا العام في القطر المصري والشرق عموماً وجزيرة مالطه

ولكي تزيدوا اقبالا على المحل المذكور قد جعلنا فيه دائماً عينات من جميع الاحناس تتجدد كلما جد في معاملنا شيء منها ويوجد فيه ايضا كميات كافية لتلبية امر من يشرفنا بخدمته . ولكن اذا كان المطلوب كمية وافرة فترسلها من هنا على احسن . منوال . ولنا الامل الوطيد اننا ننال رضاكم وانكم ترون منا ما يسركم اذا شرفتمونا بالخدم وعند الامتحان يكرم المرء او يهان الداعين

اخوان جابي وشركاهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim Jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 35

الحقوق

لحقوق
حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترس وإبراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً وأغاً ونصف (٢٥ فرنكاً)
تدفع سلفاً

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٩٧

استئناف مصر مدني ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٩
أمنه أم البري « ضد » الحسين السيد يوسف
الشهود

للمحكمة أن ترفض الأخذ بأقوال الشهود
ولو اتفقت متى كانت شهادتهم بعيدة الاحتمال
وظاهر منها أنها مرتبة لمصلحة الخصم

محكمة استئناف مصر الأهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعادة سعد زغلول بك
وبحضور حضرات موسى ودولهاس والمستر كوغان
قضاة وعبد المجيد لبيب أفندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية الحرمة أمنه بنت البري المقيمة بناحية
الخطاب بمركز منية سمود دقهلية المتخذة
لها محلاً مختاراً مكتب حضرة نقولا توما أفندي
المحامي بمصر الحاضر عنها بالجلسة المقيمة بالجدول
العمومي سنة ١٨٩٧ بنمرة ٢٩٥ مستأنفة

ضد

الحسين السيد يوسف بصفته وصياً على
القاصرين عبده وحوريه بنت عبده ثم فاطمه
ونقيسة وخديجة بنات عبده وخضرة بنت البري
وبركات محمد شبان المقيمين بناحية الخطاب

المذكورة الحاضر عنهم بالجلسة حضرة علي
أفندي خنفي المحامي ثم عبده الله عبده المقيم
بناحية المذكورة الذي لم يحضر بالجلسة ولا
أحد بالتوكيل عنه مستأنف عليهم

الحكمة

بعد الاطلاع على اوراق القضية وسماع
المرافعة الشفاهية والمدولة في ذلك حسب القانون
من حيث ان الحرمة أمنه بنت البري كلفت
بتاريخ ٢٦ يولي سنة ٩٤ الحسين السيد يوسف
بصفته المذكورة وباقي المستأنف عليهم بالحضور
امام محكمة المنصورة الابتدائية بالقازيق
لسماعهم الحكم بتثبيت ملكيتها الى ٦ فدادين
وكسور الآله لها بطريق المشتري من الحرمة
خديجة أم احمد بنت بركات بمقتضى عقد بيع
تاريخه ١٤ شعبان سنة ١٣١١ والزامهم بتسليمها
ذلك القدر مع الزامهم بالمصاريف وقد
حكمت المحكمة الابتدائية بتاريخ ٥ ديسمبر سنة
٩٦ برفض دعوى الحرمة أمنه بنت البري
وبرد وبطلان العقد المذكور المتمسكة به
وحيث ان الحرمة أمنه أم البري استأنفت
هذا الحكم

وحيث ان المستأنف عليهم عبداً عبد الله
عبده يدعون بان الحتم المبصوم على عقد البيع
المذكور لم يكن بحتم الحرمة خديجة الحقيقي
وبان ذلك صنع بطريق التزوير بعد وفاة الحرمة

خديجة بمعرفة عبد الله عبده زوج المستأنفة
وحيث ان الحرمة أمنه أم البري مقرر بان
الحتم الموجودة بصمته على عقد البيع ليس هو
ختم الحرمة خديجة الاصيلي الا انها اورت بان
السبب في ذلك هو ان احمد عبده أخ عبد الله
كان أخذ ختم خديجة الاصيلي ولم يقبل ان يرده
لها فالتزمت (اي خديجة) بان تنقش لها ختماً
جديداً للتوقيع به على عقد البيع المذكور
وأورت أيضاً بان الحرمة خديجة كانت اظهرت
صراحة في حال حياتها انها تريد ان تميزها (أي
تميز أمنه) بنوع خصوصي بشيء عن باقي الورثة
وارتكنت الحرمة أمنه لتبوت هذين الامرين
على نفس أقوال الحرمة خديجة الواردة في
التحقيقات الجنائية التي اعقبت قل ابن البري
وحيث انه متضح من أقوال الحرمة خديجة
المذكورة بانها اظهرت لقاتلها رغبتها باعطاء
أربعة أفدنة للحرمة أمنه أم البري وبان أحمد
عبده غضب من ذلك وأخذ ختمها ولم يرده لها
ومتضح ايضاً من أواق القضية بان ابن البري
قتل بمعرفة احمد عبده واتباعه وحكم عليهم
بالاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة فليس من
المستغرب حينئذ ان تكون الحرمة خديجة صنعت
لها ختماً جديداً وان تكون أعطت للحرمة أمنه
بعد قتل ابنها شيئاً زياده عما كانت تريد ان
تعطيه لها قبل ذلك القتل
وحيث ان الحرمة أمنه وزوجها عبد الله

عبد ما أمكنهما أن يعرفا عن الجهة التي نقشت فيها الحرمه خديجه ختمها وقد أوري أحدها وهو عبد الله عبد بهدم معرفته بشي عن ذلك واورت الثانية وهي الحرمه آمنه بان خديجه كانت توجهت دفعتين الى ميت سمنود مع أحد أقاربها المدعو أحمد بركات وأنه حال رجوعها في الدفعة الثانية إورتها الختم المذكور ولكن أحمد بركات الذي سيأتي الكلام عن شهادته بهدم لم يوافق الحرمه آمنه على هذه الأقوال ولم تات التحريات انني أجراها البوليس بشأن ذلك الختم بقائه

وحيث أنه حصل التحقيق دفعتين في هذه القضية ففي الأولى استشهدت الحرمه آمنه البري بشهود شهدوا لصالحها واستشهدت أيضاً الخصم الآخر بشهود منهم أحمد بركات انكر توقيعه على عقد البيع المذكور بصفة شاهد ومنهم محمد علي الأتربي شهد بان عبد الله عبد بهدم أحضر لها العقد المذكور وطلب منهما التوقيع عليه ولكنهما لم يقبلا لعلهما بان الحرمه خديجه كانت متوفية وقد تناقضت أقوال هذين الشاهدين فيما يختص بباقي الظروف

وحيث على ذلك قد قدمت الحرمه آمنه أم البري عقداً آخر مماثلاً للعقد الأول ولكن ممزق القطعة الشاملة الختم البايعة وموقع عليه من عمر أحمد الأتربي وحسن اسماعيل وقد حصل التحقيق الثاني بالنسبة لهذا العقد

وحيث أن الشهود الذين استشهدت بهم الحرمه آمنه في التحقيق الثاني أغابهم ممن كانوا في التحقيق الأول وقد شهدوا بان العقد الممزق كان كتب أولاً ثم مزق بمعرفة عبد الله عبد بهدم بسبب مشاجرة حصلت بينه وبين زوجته الحرمه آمنه وأنه بهدم ذلك تماماً حصل تحرير عقد آخر بدله وهو العقد المتنازع فيه الآن وتوقع عليه من أشخاص آخرين خلافاً لغير عمر أحمد الأتربي وحسن اسماعيل الموقعين على العقد الممزق وذلك لانصرافهما قبل تحرير العقد الثاني وحيث أن عدم ذكر آمنه هذه الرواية في التحقيق الأول أمر يستغرب منه حقيقة ولكن عدم ذكر المستأنف عليهم أيضاً تلك الرواية

في ذلك التحقيق أمر يفهم منه صحة تلك الرواية إذ أنه مع علمهم علم الباقي بوجود العقد الممزق فانهم لم يأتوا له بذكر ما في التحقيق الأول ويدعون بان ذلك العقد كان محرر في حال حياة الحرمه خديجه وان عبد الله عبد بهدم لما علم بان هذه الحرمه تبالح لها الأمر وانكرت قبولها البيع مزق العقد خوفاً من إقامة دعوى تزوير عليه

وحيث أن أحمد بركات موقع على العقد المتنازع فيه بصفة شاهد وقد انكر في التحقيق الأول توقيعه المذكور ولكن غيب ما اطلع على الختم المبصوم على ذلك العقد أقر بأنه هو ختمه ولكنه ادعى بأنه نظراً لأقامته بطرف عبد الله عبد بهدم فلا بد وان يكون هذا الأخير سرق منه الختم ووقع به على العقد المذكور وقد أوري أحمد بركات أيضاً بان لم يتوجه مطلقاً مع الحرمه خديجه الى ميت سمنود الا أنه قد وقع بختمه على التوكيل المحرر من الحرمه آمنه الى المحامي عنها لرفع القضية الحالية التي الفرض منها ثبوت صحة العقد المذكور ليس الا

وحيث أنه لم سئل حسن اسماعيل الذي اسمه موجود بين شهود العقد الممزق لم ينكر من أول وهلة توقيعه على هذا العقد بل طلب ابتداء الاطلاع على أمضاء فلما اطلع عليها انكر توقيعه ففي هذه الحالة يصعب التصديق بان هذا الشاهد يلزمه أن يطلب ابتداء الاطلاع على اسمه الموجود على العقد المذكور حتي يتأتى له الاجابة عما اذا كان حضر بيع توقع من الحرمه خديجه لصالح الحرمه آمنه من عدمه

وحيث أن شهادة أحمد عمر الأتربي توجب زيادة العجب إذ قرر بأنه اعتماداً على أقوال عبد الله عبد بهدم ومحمد سعيد وآخرين قد أمضى في حال حياة الحرمه خديجه بيع صادر من الحرمه المذكورة ولكن بدون أن يراها توقع عليه بختمها وأنه بعد ذلك سأها عما اذا كانت باعت حقيقة الى الحرمه آمنه من عدمه فاجابت بالسلب ولكنها لم تداع الحرمه آمنه بشي ولم تجر أي عمل لحفظ حقوقها وأنه علي ذلك قد توجه

(أي أحمد عمر الأتربي) عند عبد الله عبد بهدم وهدده بأقامة دعوى جنائية نخاف (أي عبد الله) ومزق القطعة الشاملة الختم الحرمه خديجه وأنه رغماً عن جميع هذه الوقائع حضر اليه عبد الله عبد بهدم بعد وفاة الحرمه خديجه وترجم بان يوقع بصفة شاهد على عقد بيع مماثل تماماً للعقد الأول الممزق وان وجه الفرق بينهما هو كون العقد الثاني ظهر له تزوير ظهوراً جلياً بالنسبة لتحريره بعد وفاة الحرمه المقال عنها بأنها باعت

وحيث أنه يؤخذ من أقوال هؤلاء الشهود ان أوجه الطعن المقدمة من المستأنف عليهم تتطاب أيضاً من الحرمه آمنه أن تأتي بما يثبت صحة ذلك العقد

وحيث أنه يتضح بان هؤلاء الشهود الثلاثة اخذوا بناصر المستأنف عليهم غير مباين بتأدية أي شهادة مهما كانت صحتها بعيدة الاحتمال

وحيث ان هؤلاء الشهود كانوا حاضرين حال تحرير العقد المذكورين فلا بد وانهم كانوا وقتها من اخضاء الحرمه آمنه وزوجها ثم بعد ذلك بمدة تغيرت أمياهم وشهدوا ضد العقد ولكن الأقوال التي أبدوها مع علمهم بحقيقته الحالية ليست هي الا أقوالاً غير يمكن تصديقها ومن المحقق بأنه لو كانت هناك اسباب قوية (كأن تقادهم فيما بعد بسوء نية الحرمه آمنه مثلاً) حملهم على تغيير أمياهم لكانوا أبدوها ولكن عدم ذكرهم شيئاً من هذا القيل مع علمهم بحقيقة القضية مما يؤيد أقوال الحرمه آمنه وشهودها الذين لا تخلو رواياتهم أيضاً من بعض صعوبات الا أنه نظراً لصفة الطعن المقدم من لهم صالح في بطلان العقد المذكور ونظراً لوجه التي حصل التمسك بها (لو فرض وكان هناك حقيقة أوجه) للحصول على ذلك البطلان فان محكمة الاستئناف ترى بان ادعاءات المستأنفة هي على أساس من حيث وجودها

فلهذا الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف

٩٩٩

استئناف مصر جنائي ١١ أكتوبر سنة ٩٠٠
النيابة العمومية ضد محمود احمد مكاوي وآخرين
تضام العقوبات

مق اتحد القصد في الاجترام وتعددت
الجرائم وكان حصولها في ان واحد ووقت واحد
وجبت المعاقبة بعقاب واحد وهو الاشد

محكمة استئناف مصر الاهلية بدائرة الجرح والجنايات
المنعقدة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور
حضرات باسيلي تادرس بك وبجي ابراهيم بك
ويوسف شوقي بك ومستر سائق قضاة وعبد
الحمد افندي وكيل النائب العمومي وعلي وهبه
افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٢٧٠ سنة
٩٠٠ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٩٣٣٧
سنة ٩٠٠

ضد

محمود احمد مكاوي وآخرين

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس
الجلسة وطلبات النيابة العمومية واقوال المتهمين
والحاميين عنهم والاطلاع على القضية والمداولة
في ذلك قانوناً

حيث ان النيابة العمومية اقامت الدعوى على
كل من محمود مكاوي ويومي حسن ومحمد
عبد الرازق واتهمهم بسرقة نقود ومصوغات
من منزل الحرمة هانم بنت ابراهيم ووضع النار
به عمداً وقتلها بواسطة ضربها بعلة حديد على
رأسها في يوم ٣١ ديسمبر سنة ٩٩٩ بمجة الداووديه
بقسم الدرب الاحمر بمصر واتهمت أيضاً كرايت
سركيس بالاشتراك معهم في هذه الجناية بواسطة
اخفائه المصوغات المسروقة وهو عالم بسرقتها

لصالح الحرمة مباركة بنت خضر سليمان وعلم
ذلك في ١٧ يوايه سنة ٩٩٩

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة ابراهيم
بك فريد والمرافعه والمطالع على الاوراق
والمداولة قانوناً

حيث ان محكمة بنها الجزئية حكمت حضورياً
في ٢ مارث سنة ٩٠٠ بالمواد ٤٦٠ مرافعات
و ٣٠٠ و ٣٥٢ عقوبات بجس كل من المتهمين
مدة شهر واحد والزمتهم بدفع مبلغ الف غرش
صاغ على سبيل التعويض والزمتهم بالمصاريف
بالتضامن

وحيث ان المتهمين استأنفوا هذا الحكم في
يوم صدوره فصار مقبولا شكلاً

وحيث ان الحامي عن المستأنفين رفع مسألة
فرعية طلب فيها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً
وبالغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول
الدعوى من المدعي بالحق المدني لان النيابة كانت
حفظت الاوراق ولم تقم ادلة جديدة فيها
وحيث ان النيابة والمدعية بالحق المدني طلبا
رفض هذا الدفع

وحيث ان أمر الحفظ لا يكون حائلاً بين
المدعي المدني وبين مقاضاة خصمه امام محكمة
الجنايات ولا مانعاً للنيابة العمومية من اقامه
الدعوى ثانية وان لم تظهر أدلة جديدة الا اذا
كان صدوره بعد تحقيقات اجرتها النيابة العمومية
نفسها

وحيث ان البوليس هو الذي جمع الاستدلالات
في هذه الدعوى ولم يكن للنيابة فيها عمل غير
قرار الحفظ ولهذا تكون المسألة الفرعية في غير
محالها ويتمين رفضها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض المسألة
الفرعية المقدمة من وكيل سيد خضر و ابراهيم
خضر المستأنفين وبصححة اقامة الدعوى وحددت
جلسة يوم السبت ٣ نوفمبر سنة ٩٠٠ للمرافعة
في موضوع الدعوى وابتقت الفصل في المصاريف

وصحة العقد المطعون فيه والزام المستأنف عليهم
بان يسلموا الى المستأنفة الستة افدنه وكسور
الموضحة بالعقد المذكور والزمهم أيضاً بالمصاريف
هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العالي
المنعقدة في يوم الخميس ١٥ يونيه سنة ٩٩٩ الموافق
٧ صفر سنة ١٣١٧

٩٨٩

مصر استئناف جناح ٢٠ أكتوبر سنة ٩٠٠
النيابة ضد سيد و ابراهيم خضر
قرار الحفظ

ان أمر الحفظ لا يكون حائلاً بين المدعي المدني
وبين مقاضاة خصمه امام محكمة الجنايات ولا
مانعاً للنيابة من اقامة الدعوى ثانية وان لم تظهر
أدلة جديدة الا اذا كان صدوره بعد تحقيقات
اجرتها النيابة العمومية نفسها فاذا كان البوليس
هو الذي أجرى التحقيقات فقط ولم يكن للنيابة
غير قرار الحفظ جاز للنيابة اقامة الدعوى بدون
وجود ادلة جديدة

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بجلسته استئناف
الجناح المنعقدة علناً بالمحكمة في يوم السبت ٢٠
أكتوبر سنة ٩٠٠ و ٢٦ جاد آخر سنة ٣١٨
تحت رئاسة سعادة احمد فتحي بك رئيس
المحكمة وبحضور حضرات علي بك زكي و ابراهيم
بك فريد القاضيين ومضطفي افندي أبو زيد وكيل
النيابة وحسن افندي سلمان كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة نمرة ٦٤٣ سنة ٩٠٠ الواردة
بجدول المحكمة سنة ٩٠٠ نمرة ٩٩٨ والحرمة
مباركة بنت خضر سليمان مدعية بحق مدني

ضد

سيد خضر عمره ٥٠ سنة عمده ومقيم
بسند نهور عنه مراد افندي فرج
ابراهيم خضر عمره ٦٠ سنة مزارع ومقيم
بسند نهور عنه سليم بستر افندي
اتهما باختلاس اشياء محجوز عليها قضائياً

وطلبت معاقبتهم بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢١٣ عقوبات مع تطبيق المادتين ٦٧ و ٦٩ عقوبات بالنسبة لكرائيت سر كيس

وحيث ان محكمة مصر الابتدائية الاهلية حكمت بتاريخ أول اغسطس سنة ١٩٠٠ وه ربيع آخر سنة ١٣١٨ طبقاً للمواد ٢١٣ و ٢١٤ عقوبات و ٢١٠ جنابات حضورياً اولاً ببراءة ساحة كل من محمد عبد الرازق و كرايت سر كيس من التهمة الموجهة عليهما وأمرت بالاخراج عنهما فوراً ان لم يكونا محبوسين لسبب آخر ثانياً بتشغيل كل من محمود مكاي وبيومي حسن بالاشغال الشاقة المؤبدة وبمستلزمات هذه العقوبة الجنائية والزمتهم بالمصاريف متضامين

وحيث ان محمود مكاي وبيومي حسن استأفقا هذا الحكم بتاريخ ٢ اغسطس سنة ١٩٠٠ ونيابة المحكمة المذكورة استأنفته أيضاً بالنسبة للجميع بتاريخ ٧ اغسطس سنة ١٩٠٠

وحيث انه بجملة اليوم المحدد لنظر هذه الدعوى طلبت نيابة الاستئناف الحكم على الاول بالاعدام وتطبيق الفقرة الثانية من مادة ٢١٣ عقوبات بالنسبة للباقيين بما عليهم المحكوم ببراءتهم وحيث ان الاستئنافين تقدموا في ميعادها القانوني فصاروا مقبولين شكلاً

ومن حيث انه تبين من أوراق الدعوى والتحقيقات التي جرت فيها ان الحرمه هانم بنت ابراهيم قُلت في منزلها بمصر بمجهة الداوديه بواسطة ضربها بالة ثقيلة على رأسها سببت ارتجاجاً مخيفاً أدى الى وفاتها ثم اشعلت النيران بها حتى اخزقت وسلب جميع ما كان عليها من مصاغاتها وكان ذلك في آخر يوم ٣١ ديسمبر سنة ٩٩

وحيث انه ثابت مما ذكر أيضاً ولا سيما من أقوال محمود مكاي وبيومي حسن ان هذين الشخصين هما اللذان ارتكبا قتل هذه الحرمه عمداً واحراقها وسرقة مصاغها ورهنه بطرف المتهم كرايت على مبلغ خمسة وتسعين جنيه

وحيث ان التحقيقات تدل دلالة واضحة على ان هذه الجنابات الثلاث يعني (القتل العمد والحرق والسرقة) حصلت كلها في آن واحد باتفاق واتحاد محمود مكاي وبيومي حسن المذكورين واتهما هما الفاعلان الاصليان لها وحيث ان عقوباتهما على ذلك تنطبق على الفقرة الثانية من المادة ٢١٣ عقوبات لكن ترى للمحكمة استعمال الرأفة بالنسبة للمتهم الثاني نظراً لضعف حاله ولكونه لم يكن هو الذي ارتكب هذا الانتم بل أطاع فيه اغراءات المتهم الاول وتشجيعاته طبقاً للفقرة الاولى من مادة ٣٥٢ عقوبات التي نصها الخ

وحيث انه بناء على ذلك يجب تعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الاول وتأيينه فيما يختص بالنسبة للمتهم الثاني

فلهذه الاسباب

وبعد أخذ رأي مفتي الديار المصرية والاطلاع على الفقرة الثانية من مادة ٢١٣ عقوبات التي نصها الخ

حكمت المحكمة حضورياً بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الاول وقررت باعدامه شنقاً في المحل الذي تعينه الحكومة وايدت الحكم بالنسبة لباقي المتهمين والزمت بيومي حسن بربع المصاريف وان لم يدفع يعامل طبقاً للقانون وازادت الباقي على الحكومة

هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية المنعقدة في يوم الخميس ١١ اكتوبر سنة ١٩٠٠ الموافق ١٧ جماد آخر سنة ١٣١٨

١٠٠٠

استئناف مصر مدني ٧ يونيو سنة ١٩٠٠ محمد بك هلال واخرى - ضد - الست ظريفه العقود

من أقر بشي' بالكتابة ثم ادعى ما يخالفه وطلب اثبات ادعاءه بالينة فطالبه مرفوض

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات موسيو دوهلسر والمستر هالتون قضاة ومحمد افندي سليم كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي

في قضية محمد بك ابراهيم هلال والست بتمبه هانم حرم المرحوم ابراهيم بك هلال بصفتها خيمة على نجابها احمد بك هلال المقيم بمصر الحاضر عنهما حضرة عبد الرحمن افندي بدران الحامي المقيده بالجدول العمومي نمرة ٩٨ مستأنفين

ضد

الست ظريفه الحكيمه المقيمة بحاره جمعة بشارع محمد علي الحاضر بالجلسة حضرة محمد افندي ليب الحامي عن حضرة علي افندي خفي وكيلها مستأنف عليها

الحكمه

بعد سماع المرافعة الشفاهية والاطلاع على الاوراق والمدأولة قانوناً

من حيث ان الحكم المستأنف قضى بتاريخ ١٩ نوفمبر ٩٩ علي محمد بك ابراهيم هلال بصفته مستاجراً من الست ظريفه الحكيمه لستين فدانا ابتداء من مسرلي سنة ١٦١٤ لغاية ايب ١٦١٩ وعلي احمد بك هلال بصفته ضامناً له ضمانه غروم بان يدفع مبلغ ١٣٨١١ متأخر الايجار الى الست المذكورة

وحيث ان محمد بك ابراهيم هلال يحتج علي الست ظريفه بادعاءات تنحصر في رفض دعواه وقال انها لم تنفذ ماتعهدت به نحو حفر ساقه وانه مالمكنه معاينة الاطيان وقت تاجيرها لانها كانت مغموره بالمياه وانه استلم الاطيان بناقص ٦ اقدنه وطلب اثبات ذلك بالينة

وحيث ان هذه الاقوال يناقضها عقد الاجار الذي يتضح منه ان الست ظريفه الحكيمه تعهدت فقط بحفر مخاجان وتنظيفها وان المستاجر استلم

محكمة أول درجة بما كتبه على الخطاب الذي قدمه المستأنف عليه استدلالاً على إجازته من الوصي الثاني برفع الدعوى

وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن الدفع المذكور يتعلق بصفة رافع الدعوى وبترتب عليه صحة رفضها بالحالة التي هي عليها

وحيث أن الدفع الموصول إلى هذه الغاية يجوز ابداءه في أي حالة كانت عليها الدعوى

وحيث أنه فيما يتعلق بموضوعه فإن الدعوى مرفوعة من المستأنف عليه عن نفسه وبصفته كونه وصياً وبتبين من الخطاب المذكور آنفاً أن الوصي الثاني أقر على رفعها بهذه الصفة واشترك معه فعلاً في توكيل عزيز أفندي خانكي وزملائه في المرافعة فيها

وحيث أنه بناء على ذلك تكون الدعوى صحيحة والدفع المذكور مرفوض

عن الموضوع

من حيث أن موضوع القسمة المراد إثباتها يتجاوز ألف قرش فلا يجوز إثباتها بالبينة لأنها من العقود التي تلزم الكتابة في إثباتها

وحيث أنه بناء على ذلك بتعين رفض طاب إثبات واقعة القسمة والرضا بها

وحيث أن المستأنف عليه معترف بأن كل فريق واضح يده بدون قسمة على أعيان مخصوصة وحيث أن وضع اليد والاعتصاب من قبيل الوقائع لا العقود فيجوز إثباتها بالبينة

وحيث أنه بناء على ذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف بالتصريح للمستأنف عليه أن يثبت واقعة وضع يده على التهمة وعشرين فداناً المدعي باغتصابها وواقعة اغتصاب محمولاتها واغتصاب القريسين بمعرفة المستأنف عليها دون غيرها من الوقائع الأخرى

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بتعديل الحكم المستأنف على الوجه الآتي وهو التصريح للمستأنف عليه أن يثبت بالبينة وضع يده على الثلاثين فداناً

وبحضور حضرات موسيو دوهلس والمستر كوغلان قضاء ومحمد جلال أفندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية محمد محمود بك ومحمد اسماعيل بك المزارعين ومقربين بنجع الحجاريد التابع للاحية أبو مناع قبلي الحاضر عنهما بالجلسة حضرة علي أفندي فهمي المحامي المقيدة بالجدول العمومي في سنة ١٨٩٩ نمرة ٩ مستأنفين

ضد

ابراهيم احمد بك المزارع ومقيم بناحية ابو مناع قبلي وبصفته وصياً على كل من يحيى وجعفر وابراهيم وحسن وحسين وفؤاد أولاد المرحوم محمد بك احمد الحاضر عنهم بالجلسة حضرة عزيز أفندي خانكي مستأنف عليه

محمد محمود بك وزميله استأنفاً الحكم الصادر من محكمة قنا الابتدائية الاهلية بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٨ القاضي بالحالة الدعوى على التحقيق لاثبات الاوجه الميئة باسباب هذا الحكم وانتدبت لذلك حضرة ابراهيم فوزي أفندي احد قضاة هذه الهيئة وحددت لحضور الطرفين امامه يوم الاثنين ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٨ الساعة ٩ افرنكي صباحاً وجعلت النطق بهذا الحكم اعلاناً بذلك للخصوم وابتقت الفصل في المصاريف مع الموضوع ومحكمة الاستئناف حددت لتظره أخيراً جلسة يوم ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ لحضور الخصوم

المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق القضية وسماع المرافعة الشفاهية والمداولة في ذلك حسب القانون من حيث أن المستأنفين يدفعان الدعوى بأنه لا يصح للمستأنف عليه أن يستقل برفعها بصفة كونه وصياً دون الوصي الثاني ويطلبان بناء على ذلك رفضها شكلاً

وحيث أن المستأنف عليه يرد هذا الدفع ابتداء بسقوط الحق فيه لعدم ابدائه امام محكمة أول درجة

وحيث أن المستأنفين تمسكوا بهذا الدفع امام

الايان بعد فحصها بأكملها وعليه فيتعين رفض طلب اليئنه بالشهود مع تأييد الحكم المستأنف فيما يخص محمد بك ابراهيم هلال

وحيث أن الطعن في الضمانة ينحصر في أنها صدرت من احمد بك هلال وقت ما كان قاصراً وحيث أن تاريخ عقد الايجار والضمانة هو ٤ شمس سنة ١٦١٤ و ٨ ستمبر سنة ٩٨ وأر المجلس الحسبي قرر قبل هذا التاريخ بثلاثة اشهر و ١٥ مايو سنة ٩٨ باستمرار الوصاية على أحمد بك هلال القاصر وعليه فضمانة المذكور تعتبر لاغية وبتعين إذا تعديل الحكم المستأنف فيما يخص به ورفض طلب المستأنف عليها بالنسبة له

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لمحمد بك ابراهيم هلال وبالغائه بالنسبة لاحمد بك هلال الموجود تحت وصاية والدته وبإخراجه من الدعوى بدون مصاريف والزمت المستأنف الاول بالمصاريف ورفضت باقي الطلبات هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العالي المنعقدة في يوم الخميس ٧ يونيو سنة ٩٠٠

١٠١

استئناف مصر مدني ٢٥ مايو سنة ٩٩ محمد محمود بك ومحمد اسماعيل بك ضد ابراهيم احمد بك

الصفة في الدعوى

الدفع المتعلق بصفة رافع الدعوى يجوز ابداءه في أي حالة كانت عليها الدعوى القسمة والميئة

القسمة من العقود التي تلزم الكتابة في إثباتها متى كان موضوعها يزيد عن ألف قرش الاغتصاب ووضع اليد

الاغتصاب ووضع اليد من الوقائع التي يجوز إثباتها بالبينة مهما كانت قيمة موضوعها

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة سعد زغلول بك

التي كانت منزوعة قحاً واغتصاب القمح الذي كان فيها والفرسين المدعي بهما بمعرفة المستأففين ورفضت باقي الطلبات المخالفة لذلك وألزمت المستأففين بثلاث مصاريف الاستئناف والثالث الباقي على المستأف عايم
هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة في يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ٩٩

الخيريون في المحاكم

إذا كان من أسباب الأمن وموجبات العمران عقاب كل جان على ما ارتكبه من الجرم فن أشرف الكمالات وأسمى الفضائل ومستلزمات المدنية اتخاذ ما يمكن من التدابير لمنع وقوع الجريمة أو الضرر لأن العقاب لم يوضع لغرض في الانتقام أو الميل إلى العقاب وإنما وضع لأرهاب الغير وتخويفه وتقويم ما أعوج من آداب الجاني وتهذيب أخلاقه . واتخذ من الاحتياطات ما أمكن ومن التدابير ما لزم لدفع ومنع من بقدر على الضرر عن آتيانه واتبعت هذه المبادئ في جميع البلدان والمدن لشديد الحاجة إليها ولكنها خضت بالبعض وترك البعض الآخر من أصحاب الصنائع والحرف مطلق التصرف يشفق إذا أراد ويقسو إذا شاء مع أن احتياجات المباشرة وضرورة العمران توجب تقييد هذا البعض أيضاً بشروط لا يتجاوزها وحدود لا يتعداها حتى لا تكون حياة الأفراد والأمة طبق رغبته وأهوائه . من هؤلاء المطاقي التصرف من لا تردعهم آدابهم وتربيتهم واحساسهم يقضون على الناس في أموالهم وأرواحهم واعراضهم . من هؤلاء من لا قانون يرهبهم ولا مراقبة تخيفهم فيعدلوا إذا شاؤوا ويظلموا إذا ارادوا أن لم يكن عن قصد وعمد فن جهل وعدم معرفة من هؤلاء وأعظمهم ضرراً الخيريون في المحاكم الخيريون هم أشخاص انتدبتهم المحاكم لتأدية أعمال لا يتسنى القيام بها لكثرة أشغالها ولعلاقتها بأمور فيسهل يجب لأظهار حقيقة الرجوع إلى ما تقررته الفنون أو القواعد العرفية يقدم الخير تقريره إلى المحكمة التي انتدبت

مميزاً فيه رأيه بالأدلة الفعلية والقواعد الفنية والمستندات الموجودة في الدعوى وأحياناً يبدي رأيه مجرداً عن كل برهان عقلي ونقلي فتحكم المحكمة في الغالب وإن لم تكن مقيدة بما قرره وأثبت (أو حاول إثباته) اللهم إلا إذا خالف هذا الخير نص القانون وهو نادر فتندب المحكمة غيره لتصحيح ما اختل من العمل . فالمرجع إذاً إلى الخيرين

الدعوي التي تحتاج إلى خيرين كثيرة جداً وإن شئت فقل هي معظم قضايا المحاكم ما عدا القليل من الدعوي المدنية الصغيرة ودعوي المخالفات البسيطة

فيظهر من هذا أن للخيرين صوتاً ودرجة عظمى في القضاء وهو الحقيقة والواقع . ولذا فلا مبالغة ولا تغالي إذا قلنا أن الأحكام عنهم تصدر ولو نطق بها غيرهم وبهم تعمير بيوت وتخرب أخرى وتزج الأبرياء أو الظالمون في السجون وإن حل وسيط بينهم وبين المتقاضين وبالاختصار فالخير يقضي بالقلم والوسيط يقضي باللسان فيترجم ما كتبه

هذا تأثير الخيرين في القضا وعلى المتقاضين عدلوا أو ظلموا ونتيجة أعمالهم وأقوالهم وعاقبتهم عادة على المتقاضين مادياً والقضاء أدبياً لذلك سبهم البعض (القضاء الأول) وعرفهم الآخرون (بأنهم المحكمون) أي المنوطون بالحكم ودعاهم الغير بأنهم (المحققون) وهكذا من الصفات والنعوت التي تدل على سمو أعمالهم وتأثيرها على الناس

فإذا كان قول الخيرين مقبولا وكلمهم نافذة ورأيهم معمولاً به إلى هذا الحد فليس من العدل أن يتركوا فوضى بدون قانون يحدد لقبولهم شروطاً مخصوصة تضمن العدل بين المتقاضين وليس من الجائز أن لا يكونوا تحت سيطرة أو مراقبة تراقب سيرهم وأعمالهم فتزجر إذا رأت موجباً وتوقف إذا رأت لذلك سبباً لأنه بقدر مظنة المنفعة أو الضرر في واحد يجب أن يكون تحت المراقبة أو السيطرة القويتين لا

أن يترك شأنه يتقلب مع الأغراض والغايات وضع القضاء تحت المراقبة والمحامون تحت السيطرة فهمل الخبيرون أصرق في الشرف والفضل من هؤلاء أو هم معصومون أو متعلمون أكثر من أولئك لاشيء من هذا غير أن القانون يحتاج إلى مكمل يكمل ما نقص من اللوازم ولوازم العمران توجب منع مفسد المفسدين . ولا يكفي أن يقال بأن الخير محل ثقة القاضي فن ضعفت فيه الثقة لا يندب لعمل لأن لكل قاضياً ومادحا وربما أنه بحسن التوجيه أو بقلب القواعد والقوانين الفنية يضع الحق ويخفي الحقيقة فلا يعلم أن كان ممن يوثق به أولاً وعلى كل فن يضمن عدم انتدابه مادام الغير لا يعلم حاله وما هو عليه

ليس من الحق أن يقال أيضاً بأنه لا ضرر على المتقاضين إذا انتدب خبير ثانٍ لدرس المسألة وأظهار حقيقة ما لأن الضرر لحق الخصوم من دفع اتعاب كانوا في غنى عنها لو كان الأول من العدول وقرر عدلاً وحقاً .

لا يعترض علينا بأن الخير يحلف اليمين قبل مباشرة عمله وأن اليمين وقوته وتأثيره في النفوس كل هذه عوامل قوية خفية تنجره إلى الحق فإن كان ذا نفس أبية واحساس رقيق يتأثر من هذه المؤثرات فلا يخشى منه ولا يخاف من نتيجة أعماله حلف اليمين أم لم يحلفه فكما أظهرت لنا الأيام كثيرين حلفوا اليمين وحشوا فيها وكما أثبتت الظروف والوقائع بأن اليمين لا يعمل معوجاً ولا يصلح مفسوداً

لا شيء يضمن للمتقاضين حسن النتيجة والعدل في الأحكام غير وضع قانون للخيرين في المحاكم الأهلية (والمختلطة أيضاً) أشبه بقانون المحامين في بعض مواد مع إضافة ما يلزم إضافته وأنه ولله الحمد في مصر من علماء القانون وفلاسفته من نفى شهرتهم عن ذكر أعمالهم وهم يقدرون بسهولة على وضع هذا القانون فياجبوا لو نظر إلى هذا الموضوع وأعارته رئاسة القضاء الأهلي جانب التفات فتخدم القضاء

والتقاضين ويحفظ لهم القانون والمشتغلون به على الخصوص وجميع الناس هذه الخدمة العظيمة والفائدة مع الذكر الحسن مدى الدهور والازمان وما اخرى فان يتحدد معنا ارباب الاقلام من حضرات اصحاب الجرائد والادباء في هذا الموضوع الكثير الفائدة لانه اذا انحيدت الاصوات كثر تأثيرها وعلا دويها وبلغ صدها المسامع واثت بالفائدة المطلوبة وكان لكل من ساعد على تحقيق هذه الامنية العظيمة الشكر المتوالي والثناء المكرر
ي . ص (الوطن)

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان

من مكتب عازر افندي حبشي المحامي امام عموم المحاكم الاهلية والمختلطة
انه في يوم الاثنين ٢٦ نوفمبر سنة ١٠٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع منقولات مثل مكاتب وكتبها وكراسي ودواليب وخلافه بئدر منيا القمح بمعرفة احد محضرين محكمة منيا القمح الجزئية وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الازبكية الجزئية بتاريخ ٢٦ ستمبر سنة ١٠٠٠ ومعلن في ١٧ اكتوبر سنة تاريخه لصالح الخواجه جرجس حبشي التاجر بمصر المتخذ له محلاً مختاراً مكتب وكالة حضرة عازر افندي حبشي المحامي امام عموم المحاكم الاهلية والمختلطة وهذه المنقولات سبق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٠٠٠ بمعرفة مهدي افندي محمد المحضر بمحكمة منيا القمح الجزئية تعاقب الشيخ علي سرور المقدم بئدر منيا القمح فن له رغبة في المشتري يحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه البيع يدفع الثمن فوراً بالعملة الصاغ وان تأخر يعاد المزاد بالثمن على ذمته فان نقص الثمن يلزم بالفرق وان زاد يضاف على مبلغ البيع

محرراً بمصر في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٠٠٠
نائب الباشمحضر بالازبكية
علي احمد

اعلان بيع

انه في يوم السبت سبعة عشر نوفمبر سنة ١٠٠٠ الساعة عشرة افرنكي صباحاً بسوق ناحية ميت العامل بمركز ميت سمود دقهلية
بناء على طلب الحرمة ملتزمه ام علي من ناحية سنجد بالمركز المذكور

سباع بالمزاد العمومي نور بقر احمر اكله عمره ٧ سنوات تقريباً بقرون غزال ونورج كامل الآلة ملك محمد العشماوي ورفقاء من الناحية المذكورة نفذاً للحكم الصادر لصالح الطالبة ضد المدعى عليهم وفاة لمبلغ الف ستة وستين قرش صاع فرق مباني ورسوم تنفيذ

فن له رغبة في المشتري - عليه أن يحضر في اليوم والساعة والمحل المينين اعلاه ويعطي مراده بالعملة الصاغ ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق

محرراً بسراي المحكمة بالمنصورة في يوم نوفمبر سنة ١٠٠٠

باشمحضر محكمة
السبلاوين الجزئية بالمنصورة
محمد حبيب

اعلان

من محكمة دكرنس الجزئية الاهلية
عن مبيع مواشي ومحصور ادره محجوز عليها
انه في يوم الثلاث الموافق عشرين نوفمبر سنة تسعمائة الساعة عشرة افرنكي صباحاً بناحية الشناينة تباع كفور سعدان بمركز دكرنس دقهلية

سيصير الشروع في مبيع مواشي ومحصول ستة عشر قيراط منزرعه ادره يزمام الناحية بحوض الغرب منقسمة الى ثلاثة قطع القطعة الاولى يحدها من غربي علي حسن والحمودي احمد ومن بحري ابراهيم المنسي وفاصل مسقه بحوض التبله ومن شرقي مسعد الشريف وفاصل مسقه وقبلي ورثة حسن علي وفاصل مسقه والقطعة الثانية يحدها من بحري ابراهيم المنسي

بحوض التبله وفاصل مسقه والغربي الحمود احمد وعلي ابو حسن ومن شرقي مسعد الشريف بدون فاصل ومن قبلي محمد جميل وفاصل مسقه والقطعة الثالثة يحدها من غربي عبد العال يوسف ومن شرقي اطيان البحر الصغير وبحري ابراهيم المنسي وقبلي ورثة حسن علي وفاصل مسقه وتلتاي اينة طوب اخضر وهذه الاشياء تعاق كلا من الحمودي يونس واحمد يونس من ناحية الشاشية المذكورة وهذه الاشياء سابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٨ اكتوبر سنة ١٠٠٠ بمعرفة عبد القهار افندي حمدي المحضر بهذه المحكمة تنفيذاً للحكم الصادر لصالح الشيخ محمد عبد الله النظامي والسيد عبد الله النظامي التجار ومقيمين بناحية المنزله ضد المحجوز عليهما المسد كورين بمبلغ ١٢٤٦ قرش صاغ بخلاف المصاريف

وهذا البيع وفاة للمبلغ المذكور فكل من له رغبة في المشتري عليه أن يحضر في اليوم والساعة المذكورين ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً ليد حضرة المحضر المعلن للبيع وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق حسب الاصول القانونية

محرراً بالمنصورة في يوم ٤ نوفمبر سنة ١٠٠٠
نائب باشمحضر محكمه المنصوره

محمد حبيب

محكمة اسنا الاهلية

اعلان

نشره ثانيه في القضية المدنية نمرة ١٠٦١ سنة ١٠٠٠ بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ خمسة عشر ستمبر سنة ١٠٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة قنا الاهلية بتاريخ ١٧ منه نمرة ٥٠٦ - وبناء على طلب احمد عبد المولى محمد المزارع من الكلاية سيصير الشروع بالمزاد العمومي في مبيع اثني عشر قيراط مشاعين في فدان واحد يزمام الكلاية اطيان خراجيه زراعيه بقبالة الغيرة محمد من شرق غذاق السيد داود ومن غرب ترعة الكلاية ومن بحري ورثة عبد الحميد حراجي ومن قبلي غذاق عبد القادر

حسان المملوكة هذه العقارات الى مصطفى
وبغدادى المزارعين وأمنه وعيشه أولاد وبنات
محمود داود والحرمة ندا بنت علي سليم زوجة
داود من الكلابيه وحايمة بنت محمود داود من زخ
وذلك البيع وفاء لسداد مبلغ ٤٧٥ قرش صاغ
خلاف المصاريف وشروط البيع البيع وحكم
نزع الملكية موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت
طلب من يطلع عليها وحضرة القاضي قرر
بتنقيص الثمن الاساسي وجعله مبلغ اثني جنيه
ونصف مصري للنصف فدان المذكور
وسيكون البيع صفقة واحدة بسراي المحكمة
يوم الاحد ٢ ستمبر سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي
صباحاً فلي من يرغب المشتري الحضور بذلك
اليوم
نحرياً بمركز المحكمة في ٥ نوفمبر سنة ٩٠٠
كاتب اول محكمة اسنا
عبد الرحمن حسن جعفر

اعلان

من قلم محضري محكمة نجع حمادي الجزئية
لمبيع منقولات محجورة
انه في يوم الاربع ٢٨ نوفمبر سنة ٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً لمبيع الزراعة بمحلها
سبياع بطريق المزايا العمومي زراعة نصف
فدان قصب حلفه بقبالة الروكس تعلق سوربال
وقائيل المزارع ومقيم بنجع بسند تبع كوم
التبجا السابق حججها بناء على طلب فانوس
غبريال التاجر من فرشوط نقاذاً للحكم الصادر
من محكمة نجع حمادي الجزئية بتاريخ ١١ ديسمبر
سنة ٩٩

فن له رغبة في المشتري فليحضر في اليوم
والساعة المحددين اعلاه ومن يرسي عليه المزايا
يدفع الثمن فوراً وان تأخر عن الدفع يعاد المزايا
على ذمته ويلزم بالفرق
نحرياً في ٧ نوفمبر سنة ٩٠٠
عن الشمحضر
امضا

محكمة صدقا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره اولي

في القضية المدنية نمرة ١٦٥٨ سنة ٩٠٠
انه في يوم الاثنين ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠
الموافق ١١ شعبان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي
صباحاً
سيصير الشروع في مبيع العقارات الآتي
بيانها ملك الحرمة خونه بنت عبوس من ناحية
العقال البحري وفاء لسداد الدين المطلوب منها
البالغ قدره ٣٧٠٩ قرش صاغ بخلاف ما استجد
ويستجد من المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب حنا أفندي
جرجس عمدة الشامية وبناء على حكم نزع
الملكية الصادر من هذه المحكمة في يوم ١٣
اكتوبر سنة ٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة
اسيوط الاهلية في يوم ١٨ اكتوبر سنة ٩٠٠
نمرة ١٠٦٢ وبيان العقارات كالآتي
س ط فدن منزل اذرع

١ ١١ ٤
اطيان خراجيه بزم
ناحية. العقال البحري
بقبالة المقبلات على
مساكتين الاولى ٤
اسهم و ١٢ قسراط
بمحدود أربعة الغربي
المساحة الثانية الآتي
ذكرها الشرقي درب
عبد العال علي والقبلي
طريق. والببحري
بشاي جرجس
والمساحة الثانية ٢٣
قراط البحري ورتة
هرميا يوسف والقبلي
بشاي جرجس
والغربي ترعه
والشرقي المساحة

الاولي

١٢

بقبالة أبو حبيب

الشرقي والغربي
طريق والقبلي عبد
الملاك اسعد والبحري

بشاي جرجس
بقبالة غيظ الحلفا
الشرقي ورتة بنجيت
محمد والغربي بشاي
جرجس والبحري
ورثة حمودة ابو
عويل والقبلي ورتة

بنجيت موسى
٢٥٠ منزل كان بناحية

العقال المذكورة
بدر الإقباط بمحدود
البحري جرجس
جرجس بشاي
والقبلي خوخه غير
نافذه والغربي سعد
شحاته زمام مقروس
والشرقي بعضه

جرجس بشاي
وبعضه الآخر فيه

الباب يفتح

الجميع س ط فدن منزل اذرع

١٦ ٥ ٢ ١ ٢٥٠

والبيع يكون على قسمين ما هو الاطيان
قسم والمنزل قسم وتفتح المزايدة على مبلغ ٤٠٧٥
باعثبار ثمن الفدان الواحد مبلغ ١٥٠٠ قرش
صاغ وثمن الذراع الواحد مبلغ ثلاثة قروس صاغ
وشروط البيع واضحة بمريضة نزع الملكية
والحكم المودعين بقلم كتاب محكمة صدقا لاطلاع
من يريد الاطلاع عليها

فعلى من يريد المشتري ان يحضر في اليوم
والساعة والمحل المحددين باطنه

نحرياً في ٦ نوفمبر سنة ٩٠٠ و ١٣ رجب
سنة ١٣١٨ كاتب أول محكمه صدقا

امضا

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi

Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 36

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشا غاوصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ ام ج جامع الكخيا)

• هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية •

القسم القضائي

١٠٢٦

استئناف مصر ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٠
النيابة العمومية « ضد » محمد حسن علي
التزوير في الاوراق الرسمية

ليس من الحتم ان يكون التزوير في الاوراق الرسمية قد فعله الموظف المحرر للورقة الرسمية حتى يحل العقاب بل يكفي أن يكون الموظف مختصاً بتحرير الورقة الرسمية التي انما اشخاص غير موظفين على تزويرها بتففيه من كيفيات التزوير مثل ابدال شخص بأخر أو تسمية شخص باسم آخر في عقد رسمي

دائرة الجنج والجنايات المشكلة تحت رئاسة حضرة محمد مجدي بك وبحضور حضرات مستر دبروغلو ومستر اولند قضاء وعلي بك أبو الفتوح وكيل النيابة واحمد حسين افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في قضيه النيابة العمومية نمرة ١٠ - ٧٥٧ سنة ٩٠٠ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٨٧٣ سنة ٩٠٠

ضد

محمد حسن علي عمره ٣٥ سنة حلاق

الاخرين الى كيفية ارتكاب الجريمة المذكورة ومحكمة الزقازيق الاهلية حكمت بتاريخ ١٢ مايو سنة ٩٠٠ عملاً بالمادة ٢١٠ جنابات حضورياً ببراءة المتهمين ورفع المصاريف على الحكومة ونيابة المحكمة المذكورة استأنفت هذا الحكم وبجلسة اليوم المحدد لنظر هذه القضية طلبت نيابة الاستئناف تطبيق المادة ١٨٩ وطلب الحاميان عن المتهمين براءتهم

من حيث أن أحمد عثمان و ابراهيم مطاوع شهدا بانهما توجهما الى المحكمة الشرعية واكدا هناك ان محمد حسن علي هو ابن حسن اغا اورفلي وأنه الوارث له الوحيد بقصد اثبات وراثته في اعلام شرعي وذلك في ١٠ مارت سنة ١٩٠٠

وحيث أن ابراهيم علي حسن اكد أن محمد حسن علي هو الذي باع له الانثى عشر فدائناً الخلفة عن حسن اغا اورفلي وانصف بصفة وارثه الوحيد وأنه هو الذي توجه المحكمة الشرعية واثبت فيها تأكيد ابراهيم مطاوع وأحمد عثمان انه ابن حسن اغا اورفلي ولا وارث له غيره وحيث ان بصمة الحتم المنسوبة لمحمد حسن الموجهة على دفتر المحكمة الشرعية بصحيفة ٣٤ بتاريخ ١٠ مارس سنة ٩٠٠ هي مضاهية للختم الذي مع محمد حسن المذكور بصحيفة محمد علي الاسدي وقد اكد الختام ان محمد حسن والاسدي

مولود بابي قير
احمد عثمان عمره ٣٠ سنة حلاق مولود بناحية الغزالي ومقيم بكفر الحاج عمر ابراهيم مطاوع عمره ٧٠ سنة فلاح مقيم بكفر الحاج عمر يوسف سايمان عمره ٥٨ سنة عمدة كفر الحاج عمر صالح ابراهيم عمره ٥٥ سنة شيخ بلد مولود ومقيم بكفر الحاج عمر محمد الاسدي محمد علي عمره ٥٣ سنة خردجي مولود ومقيم بكفر الحكم بالزقازيق محمد نجحت عمره ٣٥ سنة حالي مولود بمصر سكنه عزبة ابراهيم بك خلوصي بعد سماع التقرير المقدم من حضرة الرئيس وطلبات النيابة العمومية واقوال المتهمين والحاميين عنهم والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً النيابة اهتمت المذكورين بالاشتراك في تزوير اشهاد شرعي بمحكمة أبي كبير الشرعية في يوم ١٠ مارس سنة ٩٩ وذلك بحضور الثلاثة الاول منهم امام تلك المحكمة وزعم الاول أنه ابن حسن اغا اورفلي وأنه وارثه الوحيد وشهادة الاخرين له بذلك وتسهيل الانثى التابعين لهم ارتكاب هذه الجريمة بتقديم شهادة مهمال للمركز بناء على طلب المحكمة الشرعية وتقديم اخرى من أولها للمركز بناء على طلب المديرية بان محمد حسن علي هو الوارث لحسن اغا اورفلي دون غيره وارشاد

هما اللذان حضرا له من أجل نقش ذلك الختم
وحيث ان احمد عثمان ومطاوع معترفان
بالشهادة على وراثة محمد حسن عليي وانهما اخذا
اجرة عن ذلك وقد اتضح انهما متحذان مع
محمد حسن والعمدة يوسف سليمان وشيخ البلد
صالح ابراهيم على التزوير في الاعلام بثبوت
وراثته بجعله بدل ابن اورفلي الحقيقي

وحيث ان العمدة معترف بأنه افاد المحكمة
الشرعية بواسطة المراكز بان محمد حسن عليي
هو ابن حسن اغا اورفلي وانه الوارث الوحيد
له وظهر ان ابنه قد تحصل على عقد بثلاثة أفدنة
من الاطيان التي اشتراها ابراهيم علي حسن
من المتهم الاول المذكور

وحيث ان صالح ابراهيم قد ختم ايضا مع
العمدة على تلك الافادة وهي مؤرخة في ١٨
فبراير سنة ٩٧

وحيث ان الاعلام الشرعي قد صدر بناء على
قول ابراهيم مطاوع واحمد عثمان وعلى كتابة
يوسف سليمان وصالح ابراهيم المؤرخة في ١٨
فبراير سنة ٩٧ وقد اتضح ان المتهمين كانوا
متحدين جميعاً على تزوير اعلام شرعي بثبوت
وراثة محمد حسن عليي من حسن اغا اورفلي
وجعله وارثه الوحيد مع علمهم بافتراء ذلك
وقد تم لهم ذلك في ٧ مارس سنة ٩٩ بارشاد
واعانة محمد علي الاسدي ومحمد نجيب

وحيث انه ثبت أيضاً من اقوال المتهمين
والشهود الذين سمعوا في هذه الدعوى بان محمد
علي الاسدي ومحمد نجيب كانا يرشدان المتهمين
على كيفية الحصول على ورقة رسمية وهي الاعلام
الشرعي لثبوت وراثة محمد حسن من حسن اغا
اورفلي وانهما كانا يتوجهان مع مطاوع وعثمان
ومحمد حسن الى المحكمة الشرعية وقد ظهر
انهما تداخلا مع محمد حسن المتهم في بيع الاثني
عشر فدناً لنفسهما وآخرين واستفادوا بقيمة
الثلث اضراً بآخرين ثم عملا على بيعها أيضاً
الى ابراهيم علي حسني وتمهد الاسدي بآليات
وراثة محمد حسن الى صاحب الارض الاورفلي
وباحضار محمد حسن وقت طلبه

وحيث انه لا محل للقول بان لا تزوير ولا
ضرر لان الاعلام هو في الحقيقة ورقة محررة
عن يد قاضي مختص بتحرير ما فيها وقد اوتي
لمحمد بصفته وارثاً لتوف عن غير وارث
وشهدت بذلك شهود الورقة واكد ذلك يوسف
سليمان وصالح بورقة رسمية حرراها لتكون
ضمانة للقاضي الحاصل على يده تحرير هذه الورقة
وكل ذلك باعانة وارشاد الاسدي ونجيب

وحيث ان الحكومة لحقها ضرر مادي في
نزع الارض من مستأجرها وتسليمها الى ابراهيم
حسن بزعم انه شار من ابن المالك الحقيقي للارض
ويهمها أيضاً ان تكون الاوراق الصادرة منها
كالاعلام الشرعي صحيحة لاشبه فيها ولا فيماورد
فيها وان تكون مثبتة لما هو مؤكد بها من الاقوال
والاحوال وكذلك دفتر المحكمة الشرعية الذي
تسجلت به صورة الورقة المذكورة وختمها محمد
حسن ومطاوع وعثمان واحمد علي

وحيث انه من الخطاء ان يقال بان التغيير
من الاشخاص المعينة أو استبدال الواحد
بالآخر في عقد ما ليس بتزوير فان ذلك وارد
بالنص في مواد التزوير من المادة ١٨٩ من
قانون العقوبات

وحيث انه ليس من المحتم ان يكون التزوير
قد فعله وآتمه الموظف المحرر للعقد ويكفي ان
يكون الموظف مختصاً بتحرير العقد الذي اتحد
المتهمون على تزويره بصفة من صفات التزوير
ومن ضمنها ابدال الشخص بأخر أو تسمية
الواحد باسم غيره في عقد رسمي وحيث قد
أخطأت المحكمة الاولى أيضاً بما ذهبت اليه من
تبرئتها للمتهمين

وحيث انه ثبت للمحكمة ان محمد حسن
ومطاوع واحمد عثمان هم الفاعلون الاصليون
لتزوير الاعلام الشرعي الصادر في ١٠ مارس سنة
٩٩ بجعلهم محمد حسن الوارث الوحيد لحسن
اغا اورفلي وهو غير الحق وان يوسف سليمان
وصالح ابراهيم هما شريكان لها بالتأكد في كتابة
رسمية بتاريخ ١٨ فبراير سنة ٩٧ ان محمد حسن
هو الوارث الوحيد لحسن اغا اورفلي وان

الاسدي ونجيب ارشدا جميع المتهمين على
طريقة التزوير واعاناهم بالحضور معهم في
المحكمة الشرعية في ذلك اليوم أيضاً

وحيث ان الفعل الذي حصل من المتهمين
مذكور بالمادة ١٨٩ عقوبات ومعاقب عليه
بالمادة ١٩٠

وحيث انه يجب مراعاة المادة ٦٧ و ٦٨
بالنسبة للمشتريين في العقوبة
وحيث ان المحكمة اعتبرت مبدأ العقوبة
السجن وقد ظهر لها من احوال الدعوى وحالة
المتهمين ما اوجبها الشفقة بالمتهمين ومعاملتهم
بمقتضى الوجه الخامس من المادة ٣٥٢ عقوبات

وحيث ان المادة ٢٠ و ٤٩ و ٢٤ عقوبات
يلزم تطبيقها

وحيث ان لا عمل لوجه الدفع المقدمة من
المتهمين ويجب رفضها

فبناء عليه

وبعد الاطلاع على المواد ١٩٠ و ٦٧ و ٦٨
و ٣٥٢ فقرة خامسة و ٢٠ و ٤٩ و ٢٤ عقوبات
ونصوصهم

حكمت المحكمة حضورياً بالغاء الحكم
المستأنف وبحبس كل واحد من المتهمين سنتاً واحدة
بخصم لهم حبسهم الاحتياطي وبالزامهم بالمصاريف
طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

﴿١٠٣﴾

قنا جنائي استئنافي ٢٩ اكتوبر سنة ٩٠٠
استئناف الاحكام الغيابية

النيابة العمومية ضد محمد حسين عمير
استئناف الاحكام الغيابية

١ - المادة ١٣٠ جنابات فرضت مدة ثلاثة
ايام لتقديم المعارضة في الاحكام الغيابية وذلك بعد
اعلان الحكم الغيابي الى المحكوم عليه

٢ - نصت الفقرة الثانية من المادة ١٧٧
جنابات على ميعاد تقديم الاستئناف في الاحكام الغيابية
فقررت انه يتسدى من اليوم الذي لا نكون فيه

الذي يرفع عن الاحكام الغيابية قبل مضي مدة المعارضة وبعضها قبله ونعتبر رفعه قبل مضي مدة المعارضة تنازلاً عن الطعن في الحكم بطريق المعارضة كما حكمت بذلك محكمة النقض والابرار ومن حيث ان بمراجعة التشريع الفرنسي في هذه المسألة اتضح للمحكمة من عبارة المادتين (١٧٤ و ٢٠٣) من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ان الشارع الفرنسي لم يضيق على المتهم المحكوم عليه غيابياً في طرق الطعن في الاحكام الغيابية كما ضيق عليه الشارع المصري وذلك لان الشارع الفرنسي نص في المادة (٢٠٣) ما معناه (ان تقديم الاستئناف في الاحكام الغيابية يكون بعد مضي عشرة ايام من تاريخ اعلان الحكم الى المحكوم عليه) اما الشارع المصري فمعبّر تعبيراً مخالفاً بالمرء يدل على انه اراد مخالفة الشارع الفرنسي مخالفة صريحة حيث قال في المادة (١٧٧) من اليوم الذي تصير فيه المعارضة غير مقبولة والفرق بين الفرضين ظاهر - وقد ذكر الشارح (جاره) في العبارة (٦٣٥) من مختصره ما معناه (ان الايام الباقية من مدة المعارضة في المواد المدنية والتجارية تمنع تقديم الاستئناف الصحيح عن الاحكام الغيابية عملاً بالمادة (٤٤٣) مرافعات فرنساوي اما في الجنايات فالامر على خلاف ذلك اذ يجوز للمتهم المحكوم عليه غيابياً ان يرفع الاستئناف عن الحكم الصادر عليه في الغيبة قبل انتهاء مدة المعارضة لان القانون جعل له الخيار ضمناً في اتخاذ أحد الطريقين اما المعارضة أو الاستئناف اذ لم يقل في عبارة المادة (٢٠٣) جنابات ما قاله في عبارة المادة (٤٤٣) مرافعات بوجوب انتظار آخر مدة المعارضة لتقديم الاستئناف عن الاحكام الغيابية المدنية والتجارية

ومن حيث ان عبارة الشارع المصري في المادة (١٧٧) جنابات تماثل عبارته في المادة (٣٥١) مرافعات فينتج من ذلك ان الشارع المصري تعمد مخالفة الشارع الفرنسي في هذه المسألة بعبارة جاءت أبغى من عبارة الشارع الفرنسي اذ انه بالتأمل في عبارة الشارع

حصل يوم اعلانه بالحكم الغيابي اي قبل مضي مدة المعارضة

ومن حيث ان المادة (١٣٠) من قانون تحقيق الجنايات جملة لتقديم المعارضة في الاحكام الغيابية مدة ثلاثة ايام بعد اعلان الحكم الغيابي الى المتهم المحكوم عليه

ومن حيث ان الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ جنابات نصت عن ميعاد تقديم الاستئناف في الاحكام الغيابية الصادره من المحاكم الابتدائية بالعبارة الآتية وهي (يتبدى هذا الميعاد من يوم صدور الحكم الا في حالة صدوره غيابياً فلا يتبدى فيما يتعلق بالمتهم الا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة)

وحيث يفهم من هذه العبارة ان استئناف الاحكام الغيابية من المتهم لا يتبدى ميعاده الا بعد مضي مدة المعارضة وصيرورتها غير مقبولة

ومن حيث ان هذا الاستنتاج مؤيد بنص المادة (٣٥١) من قانون المرافعات وهو (لا يقبل استئناف الاحكام الصادره في الغيبة ما دام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزاً)

ومن حيث ان المحكمة من منع تقديم الاستئناف قبل مضي مدة المعارضة غير خافية وهي منع تحطى درجات المحاكم التي رسمها القانون لسير الدعاوي ورغبة الشارع في عدم تعدد طرق الطعن في الاحكام الغيابية ومنع المحكوم عليه من اتخاذ ما يختاره من طريق المعارضة او الاستئناف او اتخاذها في آن واحد ولو كان الشارع يقصد خلاف ذلك لما قال في المادة (١٧٧) جنابات (الا من اليوم الذي تصير فيه المعارضة غير مقبولة) ففهوم من ذلك ان قبول الاستئناف متوقف على عدم قبول المعارضة بمضي ايامها ولصرح بعبارة أخرى خالية عن قابلية وعدم قابلية المعارضة مثل قوله (يتبدى الاستئناف في الاحكام الغيابية بعد اعلان الحكم للمتهم بميعاد كذا يحسب من يوم اعلان الحكم الغيابي اليه) ومن حيث ان المحاكم ذهبت في هذه المسألة ذهين متناقضين فبعضها ترفض الاستئناف

المعارضة مقبولة وهذا النص يفهم منه صراحة لا يجوز للمحكوم عليه ان يلجأ الى الدرجة الاستئنافية متى كان محكوماً عليه غيابياً الا متى مضت مدة المعارضة وليس للمحكمة الاستئنافية ان تقبل الفصل في استئنافه ولو وافقته النيابة مادامت المعارضة جائزة

بجلسة استئناف الجناح المنعقدة علناً بسراري المحكمة في يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٠ و ٥ رجب سنة ١٣١٨ تحت رئاسة حضرة محمد حافظ افندي رئيس المحكمة وبحضور حضرتي عبد الرحيم احمد بك و محمد جعفر افندي القاضيين وحضرة محمد كامل عباس افندي مساعد النيابة ورجب سامان افندي كاتب الجلسة صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٩٠ المقيدة بمجدول المحكمة بنمرة ٤٩٢ سنة ١٩٠٠ ضد

محمد حسين صمير صناعته اجري مولود مقيم بالمخادمة وعمره ٤٠ سنة بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولات قانوناً

حيث ان نيابة دشنا الجزئية اهتمت محمد حسين صمير بالهروب من تحت المراقبة وطلبت عقابه بالمواد (١١ و ١٤) من لائحة المتشردين و ٥٥ عقوبات ومحكمة دشنا الجزئية حكمت حكماً غيابياً في ٤ نوفمبر سنة ٩٩ بمعاينة المتهم بالحبس مدة شهر والزمته بالمصاريف وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٠٠ اعلن هذا الحكم للمتهم نفسه فرفع عنه استئنافاً يوم اعلانه وتقدمت القضية الى هذه المحكمة الاستئنافية لنظرها بجلسة هذا اليوم وحيث ان المتهم حضر وطلب طلباته معتذراً بضيق المعاش في البلد الموضوع فيه تحت المراقبة والنيابة العمومية طلبت تأييد الحكم المستأنف اثبتت التهمة على المتهم لاعترافه واوردت انها توافق على تقديم هذا الاستئناف ولو أنه حصل قبل مضي مدة المعارضة لانه يعد تنازلاً عنها وهو مقبول

ومن حيث ان الاستئناف المرفوع من المتهم

(١٠٤)

منها مدة حبسه الاحتياطي وألزمت بمصاريف
بمصاريف الدعوى وإن لم يدفعها طوعاً يعامل
بالمادة ٤٩ عقوبات المعدلة

والمحكوم عليه استأنف هذا الحكم بتاريخ
١٦ مايو سنة ٩٠٠ وكذلك النيابة استأنفته بتاريخ
٢٣ مايو سنة ٩٠٠ وبجلسة اليوم المحدد لنظر
الدعوى طلبت نيابة الاستئناف تطبيق المواد ١٨٩
و ١٩٠ و ١٩٢ عقوبات

ومحكمة الاستئناف الاهلية حكمت بتاريخ
٨ أكتوبر سنة ٩٠٠ قبل الفصل في الموضوع
بسماع شهادة انطون افندي طيب قسم طنطا
وعينت جلسة ١٤ أكتوبر سنة ٩٠٠ لسماع
شهادته وابتقت الفصل في المصاريف وعلى النيابة
اعلانه وفي اليوم المحدد حضر الشاهد المذكور
وبعد سماع شهادته صممت النيابة على اقوالها
والحامى طلب براءة المتهم

وحيث ان الاستئنافين المرفوعين من النيابة
والمتهم تقدما في الميعاد القانوني

وحيث انه ثبت تجارى المتهم على تزوير
بوليسة من بوالس السكة الحديد بمحطة الجيزة نمرة
٣٧ واستعمالها مع شخص آخر غير معلوم بكيفية
استحصله بطريقة اختلاس على بوليسة خالية
الكتابة من دفتر البوالس الموجودة بمحطة الجيزة
المهورة باختام المصلحة وكتب فيها ما يفيد
شحن ٢٨٤ كيس قطن وزن ٥٣٦٤٠ كيلو
جرام باسم الخواجه يعقوب جوهر وشركاه
بدمهور دفع عنها مبلغ ١١ جنيه و ٣٧٠ مليم
استلمه شخص اسمه فوزي وتوجه بالبوليسة
المذكورة الى دمنهور وقابل محمد مصطفى شريك
الخواجه يعقوب جوهر في ليلة ١٦ فبراير سنة
٩٩ ومعه هو وزميله عينة من القطن وادعيا
انهما من جهة الجيزة وسميا انفسهما باسماء غير حقيقية
وتمارسا مع محمد افندي مصطفى وشريكه على
الثمن وتم الاتفاق على سعر القطن ٧٣٠ وطلبا
استلام مبلغ ٣٩٠ جنيه مقدماً من أصل الثمن
ووعدهم صاحب الواور بدفع ٣٥٠ جنيه فقط
وحررت الشروط بذلك وقبل دفع المبلغ

استئناف مصر جنائي ١٤ أكتوبر سنة ٩٠٠

النيابة العمومية « ضد » عبد الحليم محمد
المصلحة الاميرية والسكة الحديدية
ليست مصلحة السكة الحديد المصرية مصلحة
خصوصية مثل غيرها من شركات النقل بل
هي لكونها مملوكة للحكومة تعتبر مصلحة عمومية
اميرية وعليه فان التزوير في دفارها يعتبر تزويراً
في أوراق رسمية

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنج والجنابات
المشكلة تحت رئاسة حضرة محمد مجدي بك
وبحضور حضرات يوسف شوقي ومستر هالتون
قضاء ومحمد سمودي افندي وكبل نيابة واحد
حسين افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٧٧٥ سنة ٩٠٠
المقيدة بمجدول المحكمة نمرة ٩٠٣ سنة ٩٠٠

ضد

عبد الحليم محمد خالي صناعه الآن
حضر للمحاماه عنه أبو شادي بك

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة يوسف
شوقي بك وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهم
والحامى عنه والاطلاع على أوراق القضية والمداوله
قانوناً
النيابة العمومية اهتمت المتهم بتزوير بوليصة من
متعلقات السكة الحديد بمحطة الجيزة نمرة ٣٧
واستعمالها مع شخص آخر غير معلوم من النصب
والشروع بها على محمد مصطفى افندي والخواجه
يعقوب جوهر التجار بدمهور ليتحصلا بهما على
مبلغ مائتين وخمسين جنيه وذلك في ١٦ فبراير
سنة ٩٠٠ ومحكمة اسكندرية الاهلية حكمت
بتاريخ ١٦ مايو سنة ٩٠٠ عملاً بالمواد ١٩٣
و ٢٠ و ٤٩ عقوبات و ٢١١ جنابات حضورياً
على عبد الحليم محمد بالحبس ثلاث سنين بخصم

المصري في المادة (١٧٧) جنابات يرى ان
الشارع لم يذكر وجوب اعلان الحكم الغيابي
لاجل حساب المدة التي تجوز فيها المعارضة واكتفى
بذكر قابلية وعدم قابلية المعارضة لرفع الاستئناف
عن الاحكام الغيابية ومفهوم من ذلك وجوب
اعلان الحكم الغيابي لاجل حساب مبدأ المعارضة
وووجب انتظار مضي مدة المعارضة لتقديم
الاستئناف اما عبارة الشارع الفرنسي قفد
وجوب الاعلان صراحة وجواز تقديم الاستئناف
قبل مضي مدة المعارضة ضمناً

ومن حيث ان المحكمه ترى ان المذهب
القائل بجواز رفع الاستئناف قبل مضي مدة
المعارضة موافق للقانون الفرنسي لكن مخالف
للقانون المصري الذي لولا انه يقصد منع تقديم
الاستئناف قبل مضي مدة المعارضة لما ذكر
المعارضة وقبولها وعدم قبولها في المادة (١٧٧)
الخاصة بالاستئناف

ومن حيث انه يجب والحالة هذه عدم
جواز رفع هذا الاستئناف المقدم من المتهم لانه
تقدم قبل مضي مدة المعارضة

ومن حيث ان هذه المخالفة تمس بالمسائل
النظامية فيجوز للمحكمة الحكم فيها من تلقاء
نفسها ولو اتفق الاخصام على خلاف ذلك

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادة (١٧٧) جنابات
التي نصها (يطلب الاستئناف من المحكوم عليه
والاشخاص المسؤولين عن حقوق مدنيه والمدعي
بالحقوق المدنييه ورئيس قلم النائب العمومي
بالمحكمة الابتدائية في ظرف عشرة أيام بالاكثر
والاسقط الحق فيه ويبتدىء هذا الميعاد من يوم
صدور الحكم الا في حالة صدوره غيابياً فلا
يبتدىء فيما يتعلق بالتمهم الا من اليوم الذي
لاتكون فيه المعارضة مقبولة... الخ)

حكمت المحكمة حضورياً برفض هذا
الاستئناف شكلاً لتقدمه قبل مضي مدة المعارضة
والزمت المتهم بالمصاريف وان لم يدفع يحبس عن
كل ثلاثين قرشاً أربعاً وعشرين ساعة

ضد

الست خديجة بنت علي زيد الواردة الجدول

سنة ٩٩ نمرة ١٣٩٨

حيث ان المدعي قال ان المدعى عليها مدينة له في مبلغ خمسة عشر جنيه افرنكي بمقتضى كمياله تاريخها ٨ يناير سنة ٩٧ وكانت حررت له عقداً برهنية منزلها الكائن بعرب اليسار التي تملك نصفه بالميراث عن والدها ونصفه بطريق المشتري واشترطت في العقد سداد مبلغ الرهن مدة سنة من ٧ يناير سنة ٩٧ وصرحت له بوضع يده على المنزل والانتفاع بريعه ولكونها لم تسدد مبلغ الرهن للآن فيطلب الحكم عليها به مع انصاريف واتعاب المحاماة

وحيث ان وكيل المدعى عليها لم ينكر الدين ولا الرهن وانما دفع بان المدعى قد استقل المنزل المرهون الذي أجرته شهرياً ٤٥ قرش ومن الواجب خصم هذه الغلة من الدين لانها تزيد عن الفوائد القانونية زيادة فاحشة ولانه لم يشترط في عقد الرهن انه يستولى على الربيع بدون مقابل وبفرض اشتراط ذلك فهو انما يكون عن مدة السنة الاولى فقط المضروبة أجلاً للسداد كما هو معترف بذلك أيضاً المدعى في صحيفة دعواه « وأنه يخصم ما هو زائد » من الربيع الذي استغله المدعى من أصل الدين يكون للمدعى عليها طرفه ٢٦ قرش ونصف طلب الحكم به عليه مع الزامه بتسليم المنزل المرتهن وحفظ الحق للمدعى عليها فيما يستجد من الربيع من ابتداء ٧ يناير سنة ٩٠٠ لغاية يوم التسليم

وحيث ان الدين المرهون من أجله المنزل مضروب لسداده مدة سنة من ٧ يناير سنة ٩٧ لغاية ٧ يناير سنة ٩٨ وقد أباحت المدعى عليها للمدعى في عقد الرهن حق الانتفاع بربيع المنزل في أصل الرهن المسمى من سكنه واسكانه بمعرفة كيف أراد

وحيث ان القانون وان منع الاتفاق على فوائد أزيد من تسعة في المائة سنوياً ولكنه لم

اجل ما أرتكبه من التزوير فلا محبل لتوقيع عقوبة خصوصية عليه بسبب النصب فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٢ عقوبات ونصوصها وبعد رؤية المادة ١٧٧ جنابات والمادتين ٢٠ و ٤٩ عقوبات حكمت المحكمة حضورياً باعتبار الحادثة جنابة وبسجن المتهم ثلاث سنوات ينحصر له حبسه وبالزامه بالانصاريف طبقاً للمادة ٩٩ عقوبات

١٠٥

السيدة جزئي مدني ١١ نوفمبر سنة ٩٠٠
محمود افندي مصطفى الاسنوي - ضد - الست خديجة بنت علي زيد

الانتفاع بالرهن

ان القانون وان منع الاتفاق على فوائد أزيد من تسعة في المائة سنوياً ولكنه لم يحظر اصلاً على مالك المدين أن يجعل منفعتها لشخص آخر حتى ولو بدون مقابل فان ذلك ينافي ما منحه اياه من حرية التصرف فيما يملكه فبالاخرى اذا كان هناك مقابل وهو انتفاع المالك بما يقترضه من النقود وليس في هذا التعاقداً ما يخل بالاداب او النظام العمومي ولا عقوبة عليه في القانون فهو جائز خصوصاً وان الشريعة الغراء التي حرمت الربا قاطبة قد اباحت للمرتهن الانتفاع بالرهن باذن الراهن

فاذا اباح الراهن للمرتهن الانتفاع بالرهن فلا يعمد له حق عند سداد الدين ان يقدر ربيع المرهون ويطلب خصم ما زاد منه عن معدل الفائدة القانونية من أصل الدين

محكمة السيد الجزئي بمجلسها المدنية والتجارية المنعقدة علناً في يوم ١٢ فبراير سنة ٩٠٠

تحت رئاسة حضرة أمين أفندي علي القاضي وحضور سيد افندي حمدي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية محمود افندي مصطفى الاسنوي

حصل البحث والتجري بمعرفة اصحاب الوابور عن صحة البوليسه ولما شعر المتهم بذلك فر هارباً الى ان صار ضبطه بالكيفية الموضحة في أوراق القضية

وحيث انه لما ضبط هذا المتهم قد استعرف عليه محمد افندي مصطفى والخواجه يعقوب جوهر اصحاب وابور الخليج بدمهور و ابراهيم رصد و ابراهيم حجازي ومنصور منصور من مستخدمي الوابور المذكور

وحيث أن محمد أفندي مصطفى وجميع من سئلوا في هذه القضية كانوا اعطوا اوصاف هذا المتهم في شهر فبراير سنة ٩٩ وقده وجدت مطابقة لوصافه عند ضبطه بعد مضي السنة تقريباً وحيث انه ثبت من تقرير أهل الخبرة ان الكتابة الموجهة بالبوسته هي بخط المتهم وحيث أنه ثبت من شهادة حكيم مصلحة السكة الحديد الذي استحضرت امامها هذه المحكمة ان المرض الذي ادعاه هذا المتهم وقت حصول هذه الواقعة لا يمنعه عن المشي والتوجه الى أي جهة يريد التوجه اليها

وحيث ان بوليسه السكة الحديد هي من اوراق الحكومة الرسمية الموقع عليها باحتمام مصلحة السكة الحديد ووجودها بهذه الصفة بيد أي شخص يجعل لها قيمة يمكن الاحتجاج بها اشتملت عليه على مصلحة السكة الحديد

وحيث أن مازعمه محكمة اول درجة من ان مصلحة السكة الحديد هي مصلحة خصوصية مثل غيرها من شركات النقل البرية والبحرية الموجودة في هذه البلاد لا صحة له مطلقاً لان السكك الحديدية المصرية ماعدا السكك الحديدية الزراعية التابعة لبعض الشركات مملوكة للحكومة المصرية ولهذا الصفة تعتبر مصلحة السكة الحديد مصلحة عمومية أميرية

وحيث انه بناء على ما ذكر يجب تطبيق ما توقع من المتهم من التزوير على المواد ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٢ عقوبات وذلك تعديلاً للحكم المستأنف

وحيث أن فعل النصب المسند للمتهم من

يخطر أصلاً على مالك العين ان يجعل منفعتها لشخص آخر حتى ولو بدون مقابل فان ذلك يتنافى ما منحه اياه من حرية التصرف فيما يملكه فبالاحرى اذا كان هناك مقابل وهو انتفاع المالك بما يقتضيه من النفود وليس في هذا التعاقداً ما يخل بالاداب أو النظام العمومي ولا عقوبة عليه في القانون فهو جائز خصوصاً وان السريمة الغراء التي حرمت الربا قاطبة قد اباحت للمرتبهين الانتفاع بالرهن باذن الراهن بدون أن يسقط شيء من العين مادة (٧٥٠) من المجلة (و ٨٩١ من مرشد الجيران

وحيث أن ربيع العقار محل للتغيير بحسب الاحوال والازمنة وعرضه لاخلو والسكن ونحو ذلك مما يؤثر على زيادة الربح وقلته وليس الامر كذلك بالنسبة للفوائد اذ هي معلومة حتماً وقت التعاقد فالفرق بينهما واضح وتحريم الثاني لا يستلزم تحريم الاول ولا يتناقض اباحته ولو اردا الشارع تحريم الاتفاق على الانتفاع بالعين المرهونة كما حرم الاتفاق على الفوائد الزائدة لنص على ذلك بعبارة صريحة كما فعل في المادة ١٢٥ مدني

وحيث أن المدعي عليها قد ابحاث للمدعي في عقد الرهن الانتفاع بالمنزل المرهون فلا وجه لعدولها عن هذا الارتباط القانوني ونقض ما تم من جهتها وطلبها خصم الربيع من أصل الدين وحيث ان اباحة الانتفاع ليست مطلقة بل مقيدة بالاجل المضروب لسداد الدين وهو مدة السنة التي آخرها ٧ يناير سنة ٩٨ وببناء عليه فالمدة التالية لذلك التاريخ يجب خصم ريعها من أصل الدين وما جاء في العقد من انه لو حصل تأخير فله الحق في دوام وضع يده على المنزل والتصرف فيه بكل انواع التصرفات الشرعية لا يتضمن التصريح بالانتفاع بل باستمرار وضع يده وهو امر خلاف الانتفاع بدون مقابل وأما عبارة منح التصرف فهي من الشرائط اللاغية اذ ان حق الرهن لا يترتب عليه حق التصرف للمرتبهين بكل انواع التصرفات فبناء عليه

حكمت المحكمة حضورياً بالزام المدعي عليها بان تدفع للمدعي ما يتبقى من مبلغ الدين البالغ قدره ١٤٦٢ قرش و ٢٠ فضة الف وأربعماية اثنين وستين قرش وعشرين فضة صاغ بعد خصم ما استغله من ربيع المنزل المرتهن من ابتداء ٨ يناير سنة ٩٨ لحد يوم تسليمه للمدعي عليها وألزمت الطرفين بالمصاريف مناصفة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات

(الحقوق) هذا الحكم تأيد من محكمة مصر الاهلية بهيئة استئنافية في ١١ نوفمبر سنة ٩٠٠ تحت رئاسة سعادة احمد فتحي بك زغلول وبحضور حضرات اسكندر بك عمون ومحمد بك توفيق القاضين ومقرس افندي فهمى كاتب الجلسة

اعلانات

اعلان

محكمة الامور الجزئية والمصالحات ببني سويف تنشره اولى عن مبيع عقار بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية المدعي عليه من العقار الآتي بيانه وبيعه بالمزاد العمومي وفاء لتسداد دين الطالب وقدره ١٧٣١ قرش صاغ قيمة الباقي من المحكوم به أصلاً والمصاريف المستحقه والتي تستحق لغاية تمام البيع المسجل هذا الحكم بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهلية بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ٩٠٠ نمرة ٦٢٤

وهذا البيع بناء على طلب قانونس افندي يوسف من ذوي الاملاك ومقيم ببني سويف المقيدة بالجدول سنة ٩٠٠ نمرة ٢٦٦٦

ضد

غالي افندي يوسف المزارع ومقيم بنزلة حنا افندي تادرس بارض اهوه بيان العقار

٦٥ ذراع نصف منزل على الشيوع في منزل يبلغ مسطحه ١٣٠ ذراع كأن ببندر بني سويف بدرب الحام القديم بحارة محمد الصعيد محدود من قبلي يعقوب حنا واخوته ومن بحري الحرمه جميله بنت خلفه واختها وغربي الست ستوت بنت ابراهيم والشرقي الدرب وفيه الباب وأن حكم نزع الملكية مبين به ان بيع العقار المذكور يكون قسماً واحداً كشرط البيع والتمن الموضحين باعلان الدعوى المودع هذا الحكم والاوراق المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب عليهم وقما يريد وان التمن الاساسي الذي تبني عليه المزايد هو مبلغ ٣٥٧٥ قرش صاغ بناء عليه

نعلن انه سيصدر في مبيع العقار المذكور يوم الاحد الموافق ٩ ديسمبر سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزايدات البكائه بسراي المحكمة ببني سويف . فعلى من يكن له رغبة في المشتري ان يحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين للمزايدة في العقار المذكور تحريراً بسراي المحكمة في يوم ١٢ نوفمبر سنة ٩٠٠ و ١٩ رجب سنة ١٢١٨ باسمحضر محكمة بني سويف الاهلية احمد شكري

اعلان

انه في يوم الثلاث الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بسوق مير منوفيه سيصدر الشروع في مبيع بقره صفه قرون خياره سن ٦ سنوات تقريباً ملك ابراهيم السعدني من مير المذكرة فذاً لامر المصاريف الصادر من محكمة شين الكوم الجزئية بتاريخ ٢٣ ستمبر سنة ٩٠٠ وهذا البيع بناء على طلب محمد غريب عيسى من بنها

وتباع على قسمين وان يكون الثمن الاساسي
الاساسي الذي تبني عليه الزيادة ١٠٠٠ قرش
عمله صاغ ثمن العقار بما فيه النخلة
وشروط البيع واضحة بعريضة نزع الملكية
الموجودة بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يريد
الاطلاع عليها

فعلى من يرغب الشراء ان يحضر في الزمان
والمكان المذكورين
تحريراً في ٨ نوفمبر سنة ١٠٠٠

كاتب المحكمة
محمد عبد الله

اعلان

من محكمة السيد زبيب الجزئية
انه في يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠
الساعة ١١ افرنكي صباحاً بدرب القصاره بالمحجر
قسم الخليفة

سيصير الشروع في مبيع منقولات محجوزه
بالمزاد العمومي مثل موبليات ودواليب وكرويت
خشب وكراسي وخلافه من متعلقات المنازل تعلق
الحرمه زينب بنت سعيد اغا متوقفة خليل بك
خلوصي زوجة يونس حسين القتال بالدفترخامه
المصريه الساكنه بدرب القصاره بالمحجر قسم
الخليفة السابق توقيع الحجز التفذي عليها بتاريخ
١٢٥ اكتوبر سنة ١٠٠٠ بمعرفة محمود افندي موسى
المحضر بهذه المحكمة

بناء على طلب محمد علي السقا المقيم بالمحجر
ومؤخذ له محلاً مختاراً مكتب مصطفى افندي
فهني المحامي بمصر تنفيذاً للحكم الصادر له من
هذه المحكمة بتاريخ أول اكتوبر سنة تسعمائة
المعلن له بتاريخ ١٨ اكتوبر سنة تسعمائة وفاه
لمبلغ ٧٥٤ قرش صاع وعشرين فضه

فعلى من يرغب المشتري ان يدفع الثمن ومن
يتأخر عن الدفع يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق
في ١٠ نوفمبر سنة ١٠٠٠

نائب الباشم محضر
محكمة السيد
امضا

اعلان

محكمة سوهاج الجزئية

نشره اولي

انه في يوم الخميس ٦ ديسمبر سنة ١٠٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بقاعة المزادات
بسراي المحكمة بسوهاج

بناء على طلب عمر مصطفى حمدون التاجر
من سوهاج وبناء على حكم نزع الملكية الصادر
من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ١٠٠٠
ومسجل بقلم كتاب محكمة اسيوط الاهلية في
في ٢٩ منه نمرة ١١٠٦

سيصير الشروع في بيع الاطيان والعقارات
الآتي بيانها السكينة بناحية المزالوه ملك احمد
علي حماده المزارع منها وفاه الى مائتين وخسين
رطلاً سماً والمصاريف المقدرة بثمانمائة مليم
خلاف المستجد بعدها وهي
س ط اذرع نخيل

بقالة هيشه الشبه بما فيها
ساقيه كاملة الآلة حدها
البحري والشرقي ورثة عبد
القادر عبد العال والقبلي
مصطفى عبد القادر والغربي
فرغلي عبد القادر

منزل مقاسه ٣٠٠ ذراع
حده البحري شارع
عمومي والقبلي ابراهيم
محمد وطريق فيها الباب
تفتح والشرقي المذكور
والغربي محمد علي حسن

١ ٩٠
شيوفاً في منزل يبلغ مقاسه
١٢٠ ذراع تقريباً وبه
ثلاث نخلات حده البحري
خليفه فيظ الله وطريق
فيها الباب يفتح والقبلي
ورثة محمد بعيره والشرقي
عمران حسن والغربي
محمد علي

فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في
اليوم والساعة والمحل المذكورين أعلاه ومن
يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً ومن
ومن يتأخر يعاد البيع ثانياً على ذمته ويلزم
بفرق الثمن
تحريراً بسراي المحكمة بينها في ١٦ نوفمبر
سنة ١٠٠٠

نائب باشم محضر محكمة بها
امضا

محكمة طهطا الجزئية

اعلان بيع

نشره اولي

انه في يوم الاثنين ١٠ ديسمبر سنة ١٠٠٠
الموافق ١٨ شعبان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي
صباحاً

سيباع بطريق المزاد العمومي منزل كان
بناحية كوم اشفاو ملك حسن عثمان من الناحية
يبلغ مقاسه مائة وعشرون ذراعاً حده البحري
اسماعيل عبد الدايم والقبلي الشارع والغربي
عبد الرحمن عبد الله والشرقي احمد عثمان
وذلك ناه على طلب سلمان ابو زيد من الناحية
وفاه المبلغ ٢٤٢ قرش صاغ وما ينشأ عنها من
المصاريف

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة في ٤ يونيه سنة ١٠٠٠ ومسجل
بقلم كتاب محكمة اسيوط في ٧ منه نمرة ٥٥٤
وان يكون بيع المنزل المذكور قسماً واحداً
بالشروط الواضحة بحكم نزع الملكية المودوعة
مع باقي اوراق القضية نمرة ٤٦٨ سنة ١٠٠٠ بقلم
كتاب المحكمة لاطلاع من يريد وفتح مزاده
على ٢٧٦ قرش صاغ

فعلى من يرغب الشراء ان يحضر في اليوم
والمحل والساعة والمحل المذكورين من اجل
ما ذكر

تحريراً بطهطا في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٠ و١٩٠١
رجب سنة ١٣١٨

كاتب أول المحكمة
محمد ابراهيم

﴿ الحقوق ﴾

محكمة صدقا الجزية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٩٨٢ سنة ٩٠٠
انه في يوم الاثنين ١٧ دسمبر سنة ٩٠٠ و
٢٥ شعبان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي صباحا
سيصير الشروع في مبيع العقارات الآتي
بناها ملك وني ونظيف ولدي مرجان من ناحية
الشاميه وقاه لسداد الدين المطلوب منها البالغ
قدره ٥٥٤٨ قرش صاغ بخلاف ما استجد
ويستجد من المصاريف
وهذا البيع بياء على طالب حنا افندي جرجس
عمدة الشاميه وبناء على حكم نزع الملكية الصادر
من هذه المحكمة في يوم أول ستمبر سنة تسعمائة
المسجل بقلم كتاب محكمة اسيوط الاهلية في يوم
٢ ستمبر سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٨٩٩
ويان العقارات كالاتي وهي كائنة بناحية
الساحل بمركز البرادي بمديرية اسيوط

س ط

- ٨ ٧ أطيان بقبالة سجلة العوة القبلي نظيف
- مرجان والبحري ورثة بشاي بنحيت
- والشرقي والغربي طريق
- ٦ ٣ قبالة مرجع الدرغامي البحري باقي النيط
- والقبلي خناقام والشرقي والغربي طريق
- ٥ ٤ قبالة حذب المشاري الحد الغربي باقي
- النيط والشرقي حزام عامر والبحري
- والقبلي طريق
- ٧ ١٤ قبالة تقود والخرجه البحري وني مرجان
- والقبلي حنا جرجس والشرقي والغربي
- طريق
- ٧ مكلف باسم وني مرجان خاصة بقبالة
- سجلة الغوة بزمام ناحية الساحل البحري
- نظيف والقبلي حنا جرجس والشرقي
- والغربي طريق

س ط

٢

والبيع يكون قسما واحداً وفتح المزايدة
عن كل فدان مبلغ الف قرش صاغ وشروط

البيع واضحة بعريضة نزع الملكية والحكم
المودعين بقلم كتاب محكمة صدقا لاطلاع من
يرغب الاطلاع عليها

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم
والساعة والمحل المحددين بعائلته
تحريراً في ١٢ نوفمبر سنة ٩٠٠ و ١٩ رجب
سنة ١٣١٨

كاتب أول محكمة صدقا

ختم

اعلان

من محكمة السيد زينب

انه في يوم الاربع ١٢ دسمبر سنة ٩٠٠
الساعة ٩٠ افرنكي صباحاً بسوق طنان قاويويه
سيصير مبيع حماره عسلي سن ٣ سنين
وزراعة فدان ادره شامي تعلق ميسي ابو حشيش
من هذا السد تبع مركز ومديرية القليوبيه
المحجوزين تنفيذياً بتاريخ يوم الاثنين ١٢ نوفمبر
سنة ٩٠٠ بمرفة حصرة محمد افندي المحضر
بمحكمة بناها الجزية

بناء على طلب علي عليوه التجار من
سكان طيلون قسم السبد زينب بمصر تنفيذاً
لحكم الصادر من محكمة السيد زينب الجزية
الاهلية بتاريخ يوم الاثنين اول اكتوبر سنة ٩٠٠
ومطمول بصفة التنفيذ وقاه مبلغ ٤٣٢ قرش
صاغ بخلاف رسم هذا
فن يكن له رغبة للمشتري ويرسي عليه
آخر عطا يدفع ثمن فوراً وان تأخر يعاد
المزاد على ذمته ويلزم بالفرق وان زاد يضاف
الزيادة على اصل
تحريراً

نائب بان محضر

محكمة السيد

امضا

اعلان

محكمة بناها الجزية الاهلية

عن مبيع مواشي محجوز عليها

ليكن معلوم لدى العموم انه في يوم الخميس

الموافق ١٣ دسمبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي

صباحاً بناحية طوخ قاويويه سباع بالمزاد العمومي
حماره سودا سن ٣ تقريباً ملك عبد السميع
سلوم المقيم بعزبه بناحية الساحة قاويويه السابق
توقيع الحجز التحفظي عنها بتاريخ ٢٦ مايو
سنة ٩٠٠ وكتب ذلك الحجز بحكم صدر من
محكمة بناها الجزية بتاريخ ٢٠ مايو سنة ٩٠٠
وقاه مبلغ ١٥٩ قرش صاغ بخلاف ما يستجد
وهذا البيع بناء على طالب فرج افندي
يوسف زار الكاتب من سندفهور ومتخذ بيزندر
بناها مكتب حضره ابراهيم افندي الزرقاني المحامي
فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل الموضحين أعلاه ومن يرسي
عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع
البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن

نائب ياش محضر

محكمة بناها

حسن احمد

التعديلات القانونية

لعام ١٨٩٧

نحزطع الجزء الرابع من التعديلات القانونية
التي أدخلت على قوانين المحاكم الاهلية في بحر
سنة ١٨٩٧ وأضيفت عليه اللوائح والقرارات
الآتية وهي - لائحة تنفيذية لالغاء أفلام بيت
المال وترتيب المجالس الحسينية وقرارات نظارة
الحقانية بشأن دوائر اختصاص محاكم مصر الجزية
ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة الاجراءات
الداخلية للمحاكم الشرعية وقرار بخصوص
الحالات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة
أديب القضاة الشرعيين ولائحة الرسوم القضائية
للمحاكم الاهلية

وهذا الجزء مؤلف من ٩١ صفحة وطبع
على ذات قطع القوانين الاهلية ليكن ضمه اليها
وقد جعل فهرست محتوياته يستدل منه بكل
سهولة عن المراد البحث عليه اما ثمنه خمسة
قروش صاغ وبطلب من ادارة المطبعة العمومية
بمصر من اسكندر آصاف

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE

Paraissant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs

S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 37

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
بديرها ويحررها
سليم بستر و إبراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاداً و نصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ أمام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم الحقوقي

(القضاء وقضائهم)

تقسم مصالح الحكومة من وجه مالي الى قسمين مختلفين قسم للاستيراد وقسم للانفاق فتجبي الحكومة جزءاً من مال الامة لتنفقه على شؤون الامة نفسها وبقدر ما يكون الاستيراد والانفاق حسني التوزيع تحيا الامة وتنمو والعكس بالعكس والممالك كلها شواهد على صحة هذا القول

فاللحكومة في قسم الايرادات تشاطر الامة جزءاً من أموالها المقاربة والزراعية والتجارية بالضرائب والجمارك والمكوس والرسوم ونحوها وتخص نفسها ببعض المنافع بطريق الاحتكار كالمح والبارود وهي في قسم المصروفات تسهل طرق الايراد بالاعمال النافعة العمومية كتمهيد الطرق وحفر الترعة واقامة القناطر وتحافظ

على الامن الخارجي بالجيش والداخلي بالشرطة وتعد الاحداث وسائل التعليم بالمدارس والمكاتب وتلاحظ حالة الصحة العمومية بتوزيع الاطباء والصيدالة في انحاء البلاد والعناية بالنظافة العمومية وتفصل في منازعات الناس بالقضاء

وبعض أبواب المصروفات قد يكون فيه نفسه باب من الايراد الزهيد كالمدارس والقضاء ولكن ليس الغرض من ايراد هذا الباب ان يقوم بنفقته كلها بل انه يقصده بمجرد الاستعانة على المصروفات من جهة ومنع الناس عن الشهات عليه بغير لزوم من جهة أخرى ولكن القاعدة ان لا تكون أبواب المصروفات أبواباً للايراد اي أن يُبدفها الايراد عن المصروف بل اذا فرض وزاد الايراد يجب أن ينفق في سبيل تحسين وترقية مصدره واذا نقص سدت الحكومة النقص من باب الايرادات المطلقة . وبعض الحكومات تفرض ان يكون

الايراد في المصالح المقصود بها منفعة الامة ناقصاً دائماً عن المصروفات اما بتقليل الرسوم التي يتجمع منها هذا الايراد واما بترقية احوال تلك المصالح وتوسيع نطاقها وزيارة أجور رجالها

قلنا ان القضاء من قسم المصروفات في الحكومات وهو مما لا يختلف فيه اثنان لانه من أهم حاجات الامة التي تتطلبها من الحكومة بمقتضى القواعد السالف ذكرها وينبغي ان يعطى حاجته سواء وفقت ايراداته بنفقته أو لم توف وان ينفق في سبيل تربيته مازاد من ايراداته عن مصروفاته اذا كانت رسومه عادلة ولا تثقل رسومه تخفيفاً عن عوائق الامة

على اننا وبالاأسف نرى حالة القضاء عذراً بالعكس

فالقضاء الذي يجب ان يكون عنوان مجد الدولة ورجاله موضع احترام الامة لكي تسود هيئته على القلوب وتؤثر احكامه

على الافكار يجب ان تكون أما كنه من طرز الاماكن الفخيمة ورجاله من خاصة الناس ولا يتأني اعلاؤه الى هذا المقام الا باستخدام المال

وليس مرادنا هنا انتقاد المحاكم الاهلية من حيث حقارة مبلانها فان الحكومة بدأت ان تهتم في هذا الامر وشادت لمحكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية في العاصمة صرحاً قليل النظر في الفخامة والابهة واستأجرت لمحكمة اسكندرية الابتدائية قصراً من أجل القصور وربما وجهت نفقاتها عما قيل الى بقية المحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية ولكن مرادنا الان ان نتكلم عما هو أهم من الاماكن . عن القضاة الذين انما وجدت الاماكن جلوسهم . القضاة الذين في أفواههم الحياة والموت والحراب والعمار فان النسبة بين وظائفهم الجليلة وأعمالهم الكثيرة وبين مرتباتهم معدومة تقريباً

هؤلاء قضاة المحاكم الابتدائية لهم خمس درجات الدرجة الاولى مرتبتها ٤٠ جنيهاً في الشهر والثانية ٣٥ والثالثة ٣٠ والرابعة ٢٥ والخامسة ٢٠ ووكلاء المحاكم الابتدائية (ما عدا مصر واسكندرية) لهم درجتان الاولى ٤٥ والثانية ٤٠ اما وكلاء المحكمتين المشار اليهما فمرتبتاهما ٥٠ ورؤساء المحاكم الابتدائية (ما عدا مصر واسكندرية) من ٤٥ الى ٥٠ ورئيسا هاتين المحكمتين كل منهما ٦٠

اما قضاة الاستئناف فدرجتان ٥٥ و ٦٠ فكيف يستطيع القاضي الابتدائي ان يظهر في عيوز الناس بالمظهر اللائق بمقامه ومرتبه ٢٠ او ٢٥ او ٣٠ جنيهاً وهل يكفي لمعاشه ومعاش عائلته مرتب كهذا وكيف يلقى على عاتقه القضاء في ١٥٠ او ٢٠٠ قضية في الاسبوع بين مدني وجنح ومخالفات فالقاضي يتعب حقيقة ولكن الاجر لا يساوي التعب والقاضي ذو مقام محترم ولكن المرتب لا يكفي لبلوغ ذلك المقام . وما يقال في الدرجات الصغرى يقال في الدرجات الكبرى فان النسبة بينهم متعادلة تنفق الحكومة المبالغ الطائلة على ما لا نسبة بينه وبين القضاء في الاهمية وتضمن بالاجر الواجب على القضاة في حين انها تحملهم من الاعمال ما هو فوق الطاقة وتطالب منهم انجازها في اوقاتها . ومن المعلوم أن الاجر على قدر العمل ولكن الاعمال يخاف قدرها فاعمال اليد اجورها اقل واعمال الرأس المحتاجة الى علم وضمير اجورها ارفع واي عمل يحتاج الى علم واسع وضمير سليم مثل القضاء فالقاضي يجمع بين عمل اليد بكتابة الاحكام وبين عمل الرأس بعلومه القانوني وحسن ذمته وكثير من رؤساء الاقلام والكتابات مرتبتهم اكثر من مرتبه في حين ان عملهم لا يوازي عشر عمله قدراً ومقداراً

فالقاضي عندنا من هذه الوجهة في

كيف كلي خلافاً لقضاة اوربا وخصوصاً انكثرا فان مرتبات القضاة هناك توجب الدهشة اذا قيست بمرتبات قضاة مصر . واذا نظرنا الى القضاة الاولى مرتباتهم عالية نوعاً أي من المحامين الى الستين جنيهاً وقسناهم بالموظفين الاداريين الذين يأخذون هذه المرتبات عينها وجدنا بوناً بيننا بين اهمية الوظيفتين وبقي مركز القاضي اعلى بكثير من مركز الموظف الاداري

ولننظر الى المسألة من وجه آخر . زادت ايرادات المحاكم الاهلية سنة ٩٧ عن مثلها سنة ٩٦ بمبلغ ٧٢٢٢ جنيهاً ولكن المصروفات لم تزد الا ٢٠٤٣ ج وزادت الايرادات سنة ٩٨ عن مثلها سنة ٩٧ بمبلغ ٥١٤١ ج ولكن المصروفات لم تزد الا ٧٧٠ ج وزادت الايرادات في سنة ٩٩ عن مثلها سنة ٩٨ بمبلغ ١٣٠٨٩ ج ولكن المصروفات لم تزد الا ٣٦٤١ فأى نسبة هنا بين زيادة الايرادات وزيادة المصروفات . انه كان ينبغي على الاقل ان تساوي زيادة المصروفات زيادة الايرادات ان لم تكن الاولى أكثر نظراً لا تساع نطاق القضاء

فالإيرادات كما هو ظاهر تزيد سنة عن سنة ولا بد أن تزداد حتى صار يخشى ان تصبح المحاكم الاهلية بومامبالا لايراد وهو عكس القاعدة الاقتصادية

نقول ذلك ونحن نعلم أن نظارة الحفانية

المحكوم عليهما برغبته النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والوكيل عن المدعي المدني وأقوال المحامي عن رافع النقض والابرار والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث أن طلب النقض والابرار تقدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

(الوجه الاول المنحصر في اجابة المحكمة الابتدائية والمحكمة الاستئنافية لا بالرفض ولا بالقبول في طلب تعيين آل الخبرة المتقدم امامهما من الطالب)

حيث أن طلبات الطالب الاخيرة امام المحكمة الاستئنافية بمقتضى ما هو وارد في محضر الجلسة تشمل البراءة ومن باب احتياطي استعمال الرأفة عند البت بالمقاب ومن ذا يتضح أن طلب تعيين آل الخبرة لم يقدم بمباراة صريحة امام المحكمة حتى يتيسر لها الفصل فيه والابطال بالحكم ومن جهة اخرى فانه من المبادئ القانونية أن حصول الخطأ في أول درجة الاحكام لا تأثير له في حالة السكوت وعدم الطعن فيه امام الدرجة الثانية الاستئنافية

(الوجه الثاني المنحصر في عدم الحكم في استئناف المدعي المدني)

حيث أن مصدر حق طلب النقض هو الصالح العائد على طالبه وان لافائدة تعود على المتهم في عدم النظر في استئناف رفع ضده من الخصم المدني بالحق المدني ويطلب تشديد العقاب بالعكس كان يجب على هذا الخصم التمسك بما يدعيه الطالب في هذا الوجه واذن يتعين رفضه بسبب رفعه من المحكوم عليه

(الوجه الثالث المنحصر في بيان الواقعة بياناً كافياً)

حيث أنه موضح في الحكم المطعون فيه جميع البيانات التي حتمها القانون والمعاقب عليها ببطلان الاحكام عند عدم ذكرها وطالب النقض رفع هذا الوجه بلا أساس مطلقاً

سنة صناعته فلاح مولود ومقيم بناحية سنبلو الحاضر عنه بالجلسة محمد عفيفي افندي المحامي ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٩٥ سنة ٩٩ المقيده بالجدول العمومي بنمرة ٧٤٩ سنة ٨٩٨ وعبد الرحمن افندي الصباحي مدع بحق مدني الحاضر بالتوكيل عنه بالجلسة ابراهيم بك الملباوي المحامي

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت المتهم المذكور وآخر بكونهما زورا مخالصة بمبلغ ٥٠٤٢٥ قرش صاغ و ١٥ فضه على عبد الرحمن افندي الصباحي في ٢ اغسطس سنة ٩٦ لصالح محمد سالم المتهم الاول وكتب بمعرفة ابراهيم الناشقي المتهم الثاني

وعبد الرحمن افندي الصباحي أدخل نفسه مدعياً بحق مدني وطلب الحكم بلسان وكيله بمبلغ ٥٠ جنهما على سبيل التعويض والمصاريف ومحكمة السنطة الجزئية حكمت بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ٩٩ عملاً بالمواد ١٩٣ و ٣٥٢ و ٣٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات حضورياً بحبس كل من محمد سالم و ابراهيم الناشقي المتهمين المذكورين مدة ستة شهور مخصم لهما من ذلك مدة حبسهما الاحتياطي والزمتهما بوجه التضامن بان يدفعا لعبد الرحمن افندي الصباحي المدعي المدني عشرة جنيهات مصرية عملى سبيل التعويض والزمتم المحكوم عليهما بالمصاريف متضامين وأن لم يدفعا يعاملا كنص المادة ٤٩ عقوبات

فالمحكوم عليهما والمدعي المدني استأنفوا هذا الحكم والنيابة العمومية طلبت تأييده

ومحكمة طنطا الابتدائية الاهلية بصفحة استئنافية حكمت بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ٩٩ عملاً بالمواد سالفة الذكر والمادة ١٧٧ جنائيات حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بتأييد الحكم المستأنف والزام المتهمين بالمصاريف وان لم يدفعا يعاملا بالمادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم الخميس ١٩ أكتوبر سنة ٩٩ تقرر بقلم كتاب المحكمة المذكورة من محمد سالم أحد

يهما لا بل من اهم رغباتها زيادة مراتب القضاة ولكن باب المالية موصد في وجهها فقرعه وما من مجيب

فمضى أن تنظر حكومتنا الموقرة الى هذه المسئلة بعين الاعتبار ولا سيما أن ميزانية العام المقبل في موضع البحث وترفع مراتب القضاة الى الدرجة الثالثة بوظائفهم كان ذلك ليس عليها بمسير

القسم القضائي

١٠٦٦

نقض و ابرام - ٣٠ دسمبر سنة ٩٩ محمد سالم - ضد - النيابة

الاجراءات

١ - اذا رفع التهم طلباً امام المحكمة الابتدائية ولم تفصل فيه يجب عليه تجديد امام المحكمة الاستئنافية بمباراة صريحة حتى يكون السكوت عن الفصل فيه من هذه المحكمة موجباً لنقض الحكم

٢ - لا يجوز للمحكوم عايه أن يطعن في الحكم بطريق النقض بناء على أن محكمة ثاني درجة لم تحكم في الاستئناف المرفوع ضده من المدعي بالحق المدني

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات موسيو دوهلس وقاسم أمين بك ويوسف شوقي بك ومستر هاتون قضاة ومحمد صفوت بك الافوكاوا العمومي لدى المحاكم الاهلية ومحمد علي سعودي افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من محمد سالم عمره ٩٠

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض طلب النقض والابرار
المقدم من المحكوم عليه وبالزامه بالمصاريف
هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العائلي
المنعقد في يوم السبت ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٩
و ٢٧ شعبان سنة ١٣١٧

﴿ ١٠٧ ﴾

استئناف مصر مدني اول يونيو سنة ١٨٩٩

البرنيس زينب هانم وآخرون

ضد

دارد افندي العيسوي وآخرون

(الاختصاص ودعوى الضمان والاجنبى)

عدم اختصاص المحكمة بدعوى الضمان
لا يغير شيئاً من اختصاصها بالدعوى الاصلية
فاذا كان الخصوم في الدعوى الاصلية من رعايا
الحكومة المحلية وأدخل بعضهم في الدعوى
اجنبياً بصفة ضامن له فلا يترتب على دعوى
الضمان هذه عدم اختصاص المحكمة بالدعوى
الاصلية وتبقى مختصة بالنظر فيها دون دعوى
الضمان

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعادة سعد زغلول بك ومحضور
حضرات مسيو دو هلس والمستر كوغلن قضاء
ومحمد رشيد افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية صاحبة الدولة البرنيس زينب
هانم افندي كريمة المرحوم الهامي باشا الخواجات
جبران وروقان صيدناوي التجار المقيمين بمصر
ومتخذين لهم محلا مختاراً بها مكتب الافوكاتو
خليل افندي صيدناوي الحاضر عنهم بالجلسة
سلم افندي رطل المقيدة هذه الدعوى بالجدول
العمومي في سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٢٨ متأنفين

ضد

داوود افندي سليمان العيسوي والست زينب

هانم كريمة سليمان العيسوي المقيمان بمطانة الغوري
بالغوريه بمصر الحاضر عنهما بالجلسة حضرة أحمد
بك الحسيني الهامي ثم حضرة أحمد بك فوزي
عن نفسه وبصفته ولياً على ابنته الناصرة نعيمة
هانم الوارثين للمرحومة اسما هانم كريمة المرحوم
سليمان بك العيسوي المقيم بقم الخليج بمصر
الذي لم يحضر بالجلسة ولا احد عنه ثم الخواجا
طناش خريستو صنوه المقيم بقم البحر بالقناطر
الخيرية المدخل ضامناً في الدعوى الذي لم يحضر
ولا احد عنه مستأنف عليهم

دولة البرنيس زينب هانم والخواجات
جبران وروقان صيدناوي رفعوا دعوى امام
محكمة مصر ضد ورثة سليمان بك العيسوي بان
سليمان بك اشترى من البرنيس ستانة فدان
محدوده بمحدود معينة بمقتضى حجة شرعية
مؤرخة ١٤ ربيع آخر سنة ١٣٠٢ كاسة بناحية
الاخين قابوينة ثم ادعى تقضى الاطيان المذكورة
عن هذا المقدار وتأمين أهل خبره وظهر من
تقريره المقدم لمحكمة الاستئناف ان بها زيادة عن
ذلك المقدار وعليه حكمت هذه المحكمة برفض
تلك الدعوى وحفظت للبرنيس الحق في مطالبة
ورثته بما ظهر من الزيادة في الاطيان المذكورة
ثم البرنيس باغت بعد ذلك الى الخواجات
روقان وجبران صيدناوي أربعة وخمسين فدان
وكسور منها ١٨ فدان و ٥ قيراط وسهم واحد
قيمة الزيادة التي اظهرها أهل الخبرة مع ما يتبعها
من الربيع مدة وضع يدهم ومورثهم عليها
وطالب المدعون بناء على ذلك الحكم على الورثة
المذكورين بتسليم هذا المقدار الى الخواجات
صيدناوي وبان يدفعوا لهم مبلغ ١٨٤٨٦٠ قرشاً قيمة
الربيع من ابتداء سنة ١٨٨٦ لغاية سنة ١٨٩٧
باعتبار ربيع الفدان في السنة خمسمائة قرش مع
ما يستجد لغاية التسليم والفوائد والمصاريف
ومن باب الاحتياط تعيين أهل خبرة لتقدير
الربيع

والمدعي عليهم أدخلوا الخواجة طناش ضامناً
في الدعوى لكونه مستأجراً للاطيان ولما كان

أجنبي التبعة طلبوا الحكم بعدم اختصاص المحكمة
بالدعوى الاصلية أيضاً والخواجة المذكور قال
انه أجنبي من رعية دولة اليونان ودفع المدعي
عليهم الموضوع بان البرنيس باغت جميع الاطيان
التي لها بناحية الاخين وليس عندهم زيادة
اصلاً عما اشترى مورثهم من دولتها ومحكمة مصر
حكمت بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٨٩٨ حذورياً
أولاً برفض طلب الحكم بعدم الاختصاص
المرفوع من المدعي عليهم وثانياً بتعيين
عبد الجواد أفندي فهم أهل خبرة ليتوجه الى
ناحية الاخين التابعة لمديرية القليوبية ويتحقق
بما اذا كان لدولتو البرنيس زينب هانم اطيان
مكلفة باستحقاقها للآن في تلك الناحية أم لا وما
مقدار تلك الاطيان ومن هو الواضع يده عليها وصفة
وضع يده وصرحت المحكمة للخبر المذكور
بسماع اقوال العمدة والصراف وغيرهما ممن يري
لزوماً لسماع شهادتهم بغير حلف يمين مع الاطلاع
على دفاتر المكلفات وما يتقدم اليه من اوراد
دفع الاموال عن سنة ١٨٩٧ وسنة ١٨٩٨
افرنكيه وسماع اقوال الخصوم وملحوظاتهم وان
كانت باغت جميع املاكها فلمن ومن أي
تاريخ وعليه ان يقدم تقريراً بما يراه في ذلك بعد
حلف اليمين القانونية امام حضرة قاضي الامور
الوقية وابتقت الفصل في المصاريف

استأنف المدعون هذا الحكم وطلبوا الغاءه
والحكم لهم بطلباتهم الابتدائية ومن باب الاحتياط
الحكم بمقاس الاطيان على واقع الحجة وتقدير
ربيع ما يظهر من الزيادة أما المستأنف عليهم
فانهم جددوا دعوى الضمان ضد الخواجة طناش
وطلبوا الحكم بعدم الاختصاص ثم طلبوا في
الموضوع تعيين ثلاثة من أهل الخبرة لاداء
المأمورية المينة في الحكم المستأنف

والمحكمة بعد سماع اقوال الخصوم والاطلاع
على أوراق القضية والمداولة في ذلك قانوناً
رأت ما يأتي

عن دعوى الضمان

من حيث ان هذه الدعوى مرفوعة ضد

١٠٨٥

جنائي نقض و ابرام ١٠ يونيه سنة ٨٩٩
جورجي مرقص « ضد » النيابة العمومية
الاختلاس

لما كان القانون لم يضع طريقة مخصوصة
لانبات الاختلاس ولم يوجب التكليف الرسمي
كشرط لازم لاستحقاق الفعل للمعقوبة بل ترك
في ذلك لقاضي الموضوع يقدره بحسب ما يراه
فليس للمتهم حق نقض الحكم ارتكاً على عدم
حصول هذا التكليف

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت
رياسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات سعد زغلول بك ويوسف
شوقي بك ومستر كوغان وأحمد زبور بك
فضاة ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى
المحاكم الاهلية ومحمد علي سمودي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من جورجي مرقص عمره
٢٨ سنة كاتب تحصيلي بالمحافظة ومقيم بكموم
الدكة

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٥٤٥
سنة ٩٩ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٣٧٥
سنة ٩٩

وقائع الدعوى

النيابة العمومية أتهمت جورجي مرقص
باختلاسه أموالاً ميرية وتبديدها وظهر ذلك
في شهر نوفمبر سنة ٩٨ والمبلغ المختلس هو ٣٧٤
جنيه و ٢٥٧ ملهم
ومحكمة اسكندرية الاهلية حكمت بتاريخ
٢٩ مارس سنة ٩٩ طبقاً للمادة ٢١٠ جنائيات
حضورياً ببراءة ساحة جورجي مرقص من
هذه التهمة والافراج عنه فوراً ان لم يكن
محبوساً اسبب آخر وأضافت المصاريف على
طرف الحكومة ونيابة المحكمة المذكورة

وحيث انه لاجل التمكن من الفصل في
ذلك يلزم مقياس هذه الاطيان على حسب حدودها
المعينة في تلك الحجة والنظر فيما اذا كان بها
زيادة عن ستمائة فدان وتقدير ربيع هذه الزيادة
ان كانت من تاريخ الشراء لغاية سنة ١٨٩٧
وحيث ان المستأنف عليهم عرضوا أسماء
ثلاثة من أهل الخبرة وقد وافقهم المستأنفون
على اثنين منهم في طلبهم الاحتياطي

وحيث انه رأى للمحكمة أن تضم للأثنين
المتفق عليهما أهل الخبرة المعين من محكمة أول
درجة

وحيث انه بناء على ذلك يضمن تعديل الحكم
المستأنف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف الاصيلي
الاصيلي والفرعي شكلاً وبعدم اختصاصها بالفصل
في دعوى الضمان الموقوعة ضد الخواجه طناش
اليوناني وباختصاصها بالدعوى الاصلية وقررت
في الموضوع بتعديل الحكم المستأنف على الوجه
الآتي وهو انتداب أحمد بك كمال وأحمد بك
عزني وعبد الجواد افندي بصفة أهل
خبرة لكي بعد خلفهم العين القانونية أمام
قاضي الامور الوقية بمحكمة مصر يسحبوا
الاطيان المبيعة من البرنيس زيب هانم الى
المرحوم سليمان بك الميسوي على حسب الحدود
الموضحة في حجة البيع المؤرخة في ١٤ ربيع
آخر سنة ١٣٠١ ويبدوا في تقرير يقدمونه
لقلم كتاب المحكمة المذكورة ما اذا كانت هذه
الاطيان زائدة عن ستمائة فدان ومقدار هذه
الزيادة ومقدار ربيعها من عهد المشتري ورفضت
باقي الطلبات المخالفة لذلك والزم الطرفان
بمصاريف هذا الحكم مناصفة

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية
المنعقدة في يوم الخميس أول يونيه سنة ١٨٩٩
الموافق ٢٢ محرم سنة ١٣١٧

الخواجه طناش وهو ليس من رعايا الحكومة
المحلية بل من رعايا دولة اليونان وحيث تكون
المحاكم الاهلية غير مختصة بالنظر في الدعوى
الموجهة عليه

وحيث ان عدم اختصاص المحكمة بدعوى
الضمان لا يغير شيئاً من اختصاصها بالدعوى الاصلية
بل المعروف عكس ذلك وهو ان دعوى الضمان
قد تتبع في الاختصاص الدعوى الاصلية

وحيث ان الخصوم في الدعوى الاصلية
كلهم من رعايا الحكومة المحلية وبناء على ذلك
رأى المحكمة بقطع النظر عن البحث في موضوع
دعوى الضمان وفي حقيقة العلاقة القانونية بين
المدعين والمدعي عليه بالضمان انها مع عدم
اختصاصها بدعوى الضمان المذكورة مختصة
بالدعوى الاصلية

عن الدعوى الاصلية

من حيث ان موضوع الدعوى الحالية هو
غير موضوع الدعوى التي اقامها مورث المستأنف
عليهم ضد البرنيس زيب هانم بخصوص طلب
تفويض الثمن وان كان بينهما ارتباط شديد
وحيث ان التحقيقات التي جرت في تلك
الدعوى كان الغرض منها الوصول الى معرفة
ما اذا كان هناك غل لطلب تفويض الثمن أو لا
وحيث انه لاشي في القانون يوجب على
القاضي ان يتخذ تحقيقات حصاة في دعوى
أساساً للحكم في دعوى أخرى مهما كان بينهما
من شدة الارتباط خصوصاً اذا كانت هذه
التحقيقات من شأنها ان لا تفيد القاضي بنتيجتها
في نفس الدعوى الحاصلة فيها كتقرير أهل الخبرة
وحيث ان الدعوى الحالية منحصرة في أن
الاطيان المبيعة الى المرحوم سليمان بك الميسوي
من زيب هانم بموجب الحجة الشرعية المؤرخة
في ٢٤ ربيع آخر سنة ١٣٠١ بأزيد من ثمانية وعشرين
فدان وكسور عن المقدار المبيع وهو ستمائة
فدان وان ورثة سليمان بك الميسوي ملزمون
بتسليم هذه الزيادة مع ربيعها الى الخواجات
صيدناوي

الحقوق

محكمة أسبوت الجزئية

اعلان بيع

في القضية المدنية نمرة ١٤٨٤ سنة ١٠٠٠
نشره أولى

انه في يوم الاحد ٢٣ ديسمبر سنة ١٠٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات بسراي
المحكمة بالحرماء بأسبوت

سيصير الشروع في بيع منزل كائن بناحية
الاکراد يبلغ مفاشه ٤٠٠ ذراع تقريباً حده
البحري علي حسن ومن قبلي شارع الدرب
وفيه الباب ومن غرب حسانين علام ومن شرق
جايي احمد جليي ملك فرغلي علي جايي من
التاحية بناء على طلب الشيخ سيد عثمان عبد
الهادي من الطوابيه وبناء على حكم نزع الملكية
الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٥ أكتوبر
سنة ١٠٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة أسبوت
الاهلية في ٣٠ منه نمرة ١١١٢ وفاة للمبايع
المحكوم به والمصاريف المستحقة والتي تستحق
والبيع قسماً واحداً ويفتح مزاده على مبلغ
٤٠٠ قرش ثمن أساسي تبني عليه المزايدة

وشروط البيع واضحة بحكم نزع الملكية
الموجود بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب
الاطلاع عنها فعلى من يريد المشتري الحضور
في اليوم والساعة والمحل المذكورين
تحريراً في ٢١ نوفمبر سنة ١٠٠٠ و ٢٨ رجب
سنة ١٣١٨

باشكاتب محكمة

اسبوت الاهلية

ختم

اعلان

من محكمة عابدين الجزئية الاهلية

عن مبيع منقولات منزليه محجوزة

انه في يوم الثلاث ١١ ديسمبر سنة ١٠٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بالعدويه قسم بولاق
سيصير الشروع في بيع منقولات منزليه
مثل حلال نحاس وصواني وغللال تماق حضرة
محمد افندي شكري الكائن بحارة بوابة يونس
العدوي بالعدويه قسم بولاق وذلك بطريق

استأنفت هذا الحكم ونيابة الاستئناف طلبت
لنوه والحكم على المتهم بالمادة ١٠٠ عقوبات
ومحكمة الاستئناف حكمت في ٩ مايو سنة
١٩٩ طبقاً للمواد ١٠٠ و ٣٥٢ و ٢٠ و ٤٩
عقوبات حضورياً باقو الحكم المستأنف وبمعاقة
المتهم بالحبس مدة ستة أشهر وهدم أهليته مؤبداً
لانتقلد بأي رتبة او وظيفة مبرقة والزمت بالمصاريف
وان لم يدفع يعامل بالمادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم الاربع ١٠ مايو سنة ١٩٩ تقرر
بقلم الكتاب من المحكوم عليه برغبة النظر في
هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرار

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية وتقولا
أفندي توما المحامي عن المتهم والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة في ذلك قانوناً

من حيث ان النقض والابرار مبني على أن
تهمة الاختلاس المسندة الى المتهم لم يتوفر فيها
شرط العقوبة وهو امتناع المتهم عن الدفع بعد
تسليفه به قانوناً لان هذا التسليف لم يحصل
وحيث ان القانون لم يضع طريقة مخصوصة
لأثبات الاختلاس ولم يوجب التسليف الرسمي
الذي يدعيه المتهم في تقريره بل ترك الامر في
ذلك لقاضي الموضوع بقدره حق قدره

وحيث ان قاضي الموضوع اعتبر الاختلاس
موجوداً بجميع أركانه المكونة له من الادلة
التي قامت عنده وليس لمحكمة النقض والابرار
حق المراقبة عليه فيما يتعلق بهذا الاعتبار الذي
ترك القانون له السلطة فيه

وحيث انه بناء على ذلك يتعين رفض طلب
النقض والابرار

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض طلب النقض
والابرار المقدم من المحكوم عليه وبالزامه
بالمصاريف وان لم يدفع يعامل طبقاً للقانون

المزاد العام السابق توقيع الحجز التحفظي عليها
بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٠٠٠ بمعرفة خليل افندي
خيري المحضر بالمحكمة تنفيذاً للحكم الصادر من
محكمة عابدين الجزئية بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة
١٠٠٠ وهذا البيع بناء على طلب حضرة محمد
افندي البطريق

فكل من يرغب الشراء عليه الحضور في
اليوم والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته
ويلزم بفرق الثمن ان نقص
تحريراً في ٢٥ نوفمبر سنة ١٠٠٠

نائب باشمحضر

محكمة عابدين الجزئية

علي فهمي

اعلان

مجموعة المحاكم

وهي مؤلفة من ثمانية اجزاء لكل جزء
على فهرست الاحرف الابجدية يستدل منه على
القواعد القانونية التي سارت عليها المحاكم الاهلية
من ابتدائية واستئنافية وأيديتها بأحكامها المدنية
والتجارية والجناية وفيها فسر غوامض القانون
وحلت مشكلاته ويستدل ايضاً من الفهرست
المذكور على الاحكام الصادرة بقبول اوجه
الالتماس واوجه النقض مع القواعد القانونية
ولكل جزء فهرست آخر باسماء الخصوم مرتبة
على الاحرف الابجدية لسهولة البحث عليها
وهذه المجموعة تفني بأحكامها المشتغين
بالقوانين من مطالعة اطول الشروحات وفيها
يجد الباحث حل ما يمكن أن يمر عليه من
المشاكل القانونية

والمجموعة فيها كل الاوامر واللوائح المتعلقة
بالقضاء والمعدلة لما تعدل في مواد القوانين الاهلية
من أول انشاء المحاكم الاهلية لغاية سنة ١٨٩٧
وتمن كل جزء منها مبلغ ١٠٠ قرش صاغ
وتطلب من ادارة المطبعة العمومية بمصر
اسكندر آصاف

محكمة العباط الجزئية

اعلان بيع

نشره أولى

في قضية البيع نمرة ٣٥٨ سنة ٩٠٠

أنه في يوم الاحد ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزايدات بمحكمة العباط الكائن مركزها بسراي مديرية الجيزة سيصير الشروع في مبيع العقار الآتي فيما واحداً وفاقاً لمطلوب قلم كتاب المحكمة وقدره تسعين قرش صاغ ويفتح المزايدة على مبلغ ٥٠٠ قرش صاغ وذلك نفاذاً لحكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ٩٠٠ القاضي ببيع العقار المذكور

بيان العقار

اولاً منزل كائن بمنزل بناحية المقاطعة حده البحري احمد شمري والغربي والشرقي علي عرب والقبلي الشارع ويحتوي على قاعة وفسحة ويبلغ مقاسه ٤٥ ذراعاً

ثانياً خمسة قراريط كائنه بالناحية المذكورة للمكلفه باسم والد عويس عبد الجليل حدهم البحري شركة المساهمة المصرية والقبلي اسماعيل اسماعيل والغربي عبد المجيد محمد والشرقي ورنه حسن عبد الواحد

وهذا البيع بناء على طلب كاتب أول محكمة العباط المتخذ له عملاً مختاراً قلم كتاب المحكمة والفقار ملك عويس عبد الجليل المقيم بناحية المقطعة

فعلى من يرغب الشراء فعليه الحضور في الميعاد المعين وله الاطلاع على شروط البيع وقت ما يريد

نحرياً في ١٨ نوفمبر سنة ٩٠٠

كاتب أول محكمة العباط

امضا

اعلان بيع

منقولات محجوز عليها

مكتب حضرة محمد افندي نجاتي المحامي بنجع حمادي

أنه في يوم الثلاث ١١ ديسمبر سنة ٩٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بسوق فرشوط

سباع بطريق المزايدة العمومي حمار اخضر قروشي عمره ٦ سنوات وعجلة بقر حمراء قار سن ستين ونصف تعلق ابو زيد عبد الواحد من بنجع فكار وحماره بيضه شامي كبيره عمرها ٦ سنوات تعلق محمد عبد الله ربري من كوم البجاه السابق توقيع الحجز التنفيذي عليهم بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ٩٠٠ بناء على طلب عبد اللطيف علي التاجر من بهجوره ونفاذاً للحكم الصادر من محكمة بنجع حمادي الجزئية بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٠٠

فعلى من له رغبة في المشتري عليه ان يحضر في الزمان والمكان المحددين اعلاماً ومن يرسي عليه المزايدة يدفع الثمن فوراً وان تأخر يماذ المزايدة على ذمته ويلزم بالفرق اذا نقض الثمن تحريراً بسراي المحكمة في ١٥ نوفمبر سنة ٩٠٠

نائب الباشم حضر

بمحكمة بنجع حمادي

جورجي مقار

اعلان بيع

نشره أولى

في قضية البيع نمرة ٣٤٨ سنة ٩٠٠

أنه في يوم الاحد ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠

الساعة ٩ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع العقار الآتي بيانه قسماً واحداً باودة المزايدات المزمع انعقادها بالمحكمة الكائن مركزها بسراي مديرية الجيزة

بيان العقار

أولاً فدان وثلاثة قراريط بحوض الحسيني البحري ورنه علي فرحان والغربي رعة الحشاش والقبلي مصطفى علي والشرقي طريق

ثانياً عشرة قراريط وستة عشر سهم بحوض الرئيس البحري ورنه علي فرحان والغربي عبد الملك خليل والقبلي أولاد الجولي والشرقي رعة الحشاش

ثالثاً أحدي عشر قيراط بحوض القفلة البحري والقبلي السيد أفندي حسين والغربي عبد الواحد خليل والشرقي قصب ريش الله

رابعاً ثلاثة عشر قيراط بحوض الساحل البحري عبد الواحد خليل والغربي مسقه والقبلي علي فرحان والشرقي طريق

خامساً سبعة قراريط بحوض الساحل الوسطاني البحري موسى سيف الدين والغربي ورنه علي فرحان والقبلي مصطفى جاد الله والشرقي ورنه علي حسين عزيز

سادساً سبعة قراريط بالحوض المذكور البحري موسى سيف الدين والغربي مصطفى علي والقبلي مصطفى جاد الله والشرقي باقي المساحة

سابعاً ثمانية قراريط بالحوض المذكور قبله البحري باقي حوضه والغربي طلبه منصور عرفة والقبلي رعة الحشاش والشرقي ورنه خاف نصار

ثامناً ستة قراريط بحوض الساحل القبلي ومنهم ثمانية وعشرين نخلة ومنهم غير منمر الغربي محمد ابراهيم عزيز والقبلي طريق والشرقي ورنه علي فرحان والبحري رعة الحشاش

تاسعاً ستة قراريط بحوض السرجة البحري ابو زيد العبد والغربي رعة الحشاش والقبلي حماد مصطفى خاطر واخوانه والشرقي باقي حوضه

عاشرأ مائة ذراع قيمة ربع منزل يبلغ مقاسه ٤٠٠ ذراع مشاعاً في عموم المنزل المذكور البحري ورنه علي القاضي وفيه الباب والشرقي

قطب نصره والغربي محمد عبدالعزيز وهذا المنزل مسقف تعليق نخل ويحتوي على غرفتين ومصطبين ومبنى بالطوب الاخضر

وهذا البيع بناء على طلب الخريجات وسيله وزينب وصاحبهم ورثة علي فرحان المقيمين بناحية البرميل ومتخذين لحم محلا مختاراً مكتب الشيخ سيد رمضان المحامي

والفقار ملك حسن مرزوق انقيم باللاحية وغير معلوم له محل اقامة الآن وذلك نفاذاً لحكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ٩٠٠ القاضي بمبيع العقارات المذكورة وفاة لسداد مبلغ ١٨٧٩ قرش صاغ و ٢٠ فضه وملحقاه

ويفتح المزايد على مبلغ ٣٠٠٠ قرش صاغ فعلى من يرغب المشتري الحضور في الوقت المحدد وله الاطلاع على شروط البيع وقتما يريد تحريراً في ١٩ نوفمبر سنة ٩٠٠

كاتب اول محكمة العياط
امضا

محكمة الازبكية الجزئية

بيع منقولات

انه في يوم الاحد ٢ دسمبر سنة ١٩٠٠ الموافق ١٠ شعبان سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بشارع الشبراوي قسم بولاق

سيصير الشروع في مبيع منقولات - مثل طشوت نحاس ومرايه ودواليب خشب وامواس ومكينات شعر ومفصات وخلافه تعاقي احمد عبده الحلاق السابق توقيع الحجز التحفظي عليها بمعرفة احد محضري محكمة الازبكية الجزئية الالهية بتاريخ ١٠ اكتوبر سنة ٩٠٠ وبناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢ منه ضد المدعي عليه المذكور لصالح الست عائشه بنت المرحوم الشيخ محمد الامباري وفاة لمبلغ ١٢٥ قرش صاغ والمصاريف المعلن اليه ذلك الحكم بتاريخ نوفمبر سنة ١٩٠٠

فعلى من يرغب المشتري فليحضر في اليوم

والساعة والمكان المذكورين بشرط دفع الثمن فوراً ليد المحضو الذي يتعين للبيع وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً بمصر في ١٩ نوفمبر سنة ٩٠٠

نائب باشمحضر محكمة

الازبكية

علي احمد

اعلان

من محكمة الموسيقى الجزئية

عن مبيع منقولات محجوزه بطريق المزايد انه في يوم الاربع ٤ رمضان سنة ١٣١٨ و ٢٦ دسمبر ١٩٠٠ افرنكي الساعة ١٠ صباحاً بشارع سوق الزلط قسم باب الشعرية بمصر

سيصير الشروع في مبيع منقولات محجوزه بطريق المزايد العمومي بشارع سوق الزلط قسم باب الشعرية مثل دكة خشب ودواليب خشب وقفاطين غزلي وبالطوا وعبابه ومقص وهذه المنقولات تعاقي حامد احمد الحياط الكائن محله بشارع سوق الزلط قسم باب الشعرية وصار توقيع الحجز عليها بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ٩٠٠ بمعرفة حامد افندي حدي المحضر بمحكمة الموسيقى الجزئية تليها خلاصة الحكم الصادر من المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة ٩٠٠ ومشمول بصيغة التنفيذ ومما ان للمذكور بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٠

وهذا البيع بناء على طلب الست حميدة بنت الحاج حموده العسال وقاطنة ببيرجوان قسم الجمالية فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة المرقومين بالحل المذكور اعلاه ومن يرسي عليه المزايد يلزم بدفع الثمن فوراً بالعملة الصاغ وان تأخر يعاد على ذمته ويلزم بالفرق في حالة التقصان والزيادة تضاف على اصل الثمن تحريراً في ١٨ نوفمبر سنة ٩٠٠

نائب الباشمحضر

بمحكمة الموسيقى

امضا

محكمة دشنا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره اولي

انه في يوم السبت ١٥ دسمبر سنة ٩٠٠ ٢٣ شعبان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزايدات بهراي المحكمة بدشنا

سيصير الشروع في بيع خمسة افدنه اطيان خراجية من ملك محمد سند معوض المزارع من ابي مناع بحري بزماد الناحية المذكورة بقبالة الحدب مساحه واحده بحدها من بحري محمد سند معوض المذكور ومن قبلي محمد حسين طلحه ومن شرق محمد عثمان يوسف ومن غرب محمد عبد العال مسعود

وهذا البيع بناء على طلب الخواجه مكرم جرجس المقاول بقنا ومتخذ له محلا مختاراً بها مكتب ابتاغو افندي صهيون الافوكاتو

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من محكمة دشنا الجزئية بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ٩٠٠ و ١٢ رجب سنة ١٤١٨ في القضية المدنية نمرة ١١٥٥ ومسجل بقلم كتاب محكمة قنا الالهية في ٨ نوفمبر سنة ٩٠٠ نمرة ٦٤٤ القاضي بنزع ملكية المدعي عليه من الخمسة افدنه المذكورة وبيعهما بالثمن الاساسي وبحسب شروط البيع وفاة لمطلوب الطالب وقدره ثلاثة آلاف وتسعمائة قرشاً صاعاً وثلاثون باره مع ما يستجد على ذلك من المصاريف

والثمن الاساسي الذي ينبغي عليه افتتاح المزايد ٤٠٠٠ قرش صاغ بسعر الفدان ٨٠٠ قرش ويكون البيع قسماً واحداً وشروط البيع وحكم نزع الملكية مودوعان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يريد الاطلاع عليها فعلى من يرغب المشتري الحضور في الزمان والمكان المبينين أعلاه

حرر بهراي المحكمة بدشنا في ١٩ نوفمبر

سنة ٩٠٠ و ٢٦ رجب سنة ١٣١٨

كاتب اول محكمة دشنا

امضا

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
• Vol. XIV N. 38

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً ما غاوا نصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

(ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقرر رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

١٠٩٥

استئناف مصر - مدني - ٢٧ مارس سنة ١٩٠٠
الستات خضره ومن معها ضد الستات
زكية ونفيسه

الاختصاص

اذ تعهد احد الورثة بدفع دين مورثه في
محل معين يحمل المحكمة التابع لادارتها المحل
المتفق عليه مختصة بنظر الدعوى وللدان الخيار
في رفع دعواه الى المحكمة التابع لادارتها محل
فتح التركة او المحكمة التابع لها محل أحد
الورثة سواء كان محل الوارث المذكور هو محل
اقامته الشرعي أو المحل الذي تعهد بتنفيذ
التعهد فيه

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم أمين بك وحضور
حضرات المستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاء
وعبد حسن كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي
في قضية الستات خضره وزينب وفاطمة
وسكينة وسلمه كريمات المرحوم سليمان أفندي
القللي وأم الرزق بنت المرحوم مصطفى ارملة
المقبات ببندر ميت غمر الحاضر عنهن بالجلسة

حضرة عبد الرحمن أفندي بدران المحامي الواردة
الجدول سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٣٤ مستأنفات
ضده

الستات زكية ونفيسه كريمتي أيوب بك شوقي
وحضرة محمد أفندي كمال بصفتهم ورثة المرحومة
بسيمه ارملة المرحوم أيوب بك شوقي المقيمين
بمصر الحاضر عنهن بالجلسة حضرة محمد بك فريد
المحامي وحسن سليمان القللي المقيم ببندر ميت
غمر الذي لم يحضر في الجلسة ولا احد بالتوكيل
عنه مستأنف عليهم

الست بسيمه مورثة الثلاثة الاولين من
المستأنف عنهم رفعت دعوى لمحكمة مصر
الابتدائية الاهلية ضد المستأنفات والمستأنف عليه
الاخير طلبت فيها الحكم عليهم بمبلغ ٣١٥ مليم
و ١٩٥٠ جنيه قيمة الباقي طرف مورثهم من مبلغ
٣٥٠ جنيه الذي اعطى اليه للاتبجار فيه بمقتضى
العقد المؤرخ ١٤ جماد أول سنة ١٣٠٩ والمحكمة
المذكورة حكمت حضورياً بالزام المدعي عليهم
بصفتهم ورثة سليمان القللي بان يدفعوا لها عن
نفسها وبصفتها وصية على بنتها زكية ونفيسه مبلغ
١٩٥٣٧ قرش صاغ و ٢٠ فضه مع المصاريف
وما يتبين قرش صاغ للمجامة

والمستأنفات استأنفن هذا الحكم ضد الست
بسيمه وضد اخيهن حسين سليمان القللي والاولى
توفيت وحل محلها بنتاها زكية ونفيسه وشقيقها

كال باعتبار أن للبنتين ثلثي مازكه وللأخ الثلث
الآخر
وتحدد للمرافعة في الدعوى جلسه يوم عشرين
مارس سنة ١٩٠٠ وفيها سمعت طلبات المستأنفات
وطلبات المستأنف عليهم عدا حسين سليمان القللي
الذي لم يحضر

المحكمة

بمسد الاطلاع على اوراق القضية وسماع
المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً
حيث أن الاستئناف تقدم في اليعاد القانوني
فيكون مقبولا شكلاً

عن الدفع بعدم الاختصاص

حيث أن ما ارتكن عليه وكيل المستأنفات
من أن التمهيد المحرر من حسين سليمان القللي
بمسد الدين لا يفيد ولا يحتم أن تكون محكمة
مصر هي المختصة بنظر الدعوى فضلاً على أنه حصل
بالتواطؤ مع المستأنف عليهم لا محل له لان تعهد
بعض الورثة بدفع دين مورثه في محل معين
يحمل المحكمة التابع لادارتها المحل المتفق عليه
مختصة بنظر الدعوى وللدان الخيار في رفع
دعواه الى المحكمة التابع لادارتها محل فتح التركة
او المحكمة التابع لها محل أحد الورثة سواء كان
محل الوارث المذكور هو محل اقامته الشرعي
أو المحل الذي تعهد بتنفيذ التعهد فيه

وحيث أن هذا الدفع لم يقدم لمحكمة أول
ول درجة ومن المعلوم أن الدفع بعدم اختصاص
المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية يجب ابداءه
قبل ما عداه من أوجه الدفع وقبل ابداء الطلبات
الحتمية ولا يسوغ ابداءه لأول مرة أمام محكمة
الاستئناف

عن الموضوع

حيث أن دعوى الست بسيمه هانم مثبتة
من السند المؤرخ في ١٤ جماد أول سنة ١٣٠٩
وحيث أن العمل لما تشبث به المستأنفات
من طلب إيقاف نظر الدعوى حتى يدخل فيها
جميع ورثة الست بسيمه وعدم اعتبار دخول
محمد أفندي كمال في الدعوى لعدم اعلانه رسمياً
وذلك لأن وكيل المستأنفات هو الذي طلب
ادخال محمد أفندي كمال وحضوره أمام المحكمة
بدون اعلان لا يترتب عليه بطلان الاجراءات
ولانه لا معنى لإيقاف نظر الدعوى مع وجود
ورثة المدعية في المرافعة

وحيث أن ما قاله وكيل المستأنفات في النتيجة
المقدمة منه من عدم اثبات الورثة صفتهم ومن عدم
وجود ما يثبت بلوغ رشده كل من الستات زكية
ونفيسة بنتي المدعية لا محل له أيضاً لأن المستأنفات
اعترفن في الاعلانات الصادرة منهن وفي محاضر
الجلسات بصحة وراثته الفریق الاول من المستأنف
عليهم لست بسيمه هانم ولأن المستأنفات لم
يقدمن ما يثبت عدم بلوغ الستات زكية ونفيسة
سن الرشده وانهما لم تزالا قاصرتين وعديمتي
الاهلية في المرافعات والمحاضرات

وحيث أن ادعاء وكيل المستأنفات بوجود
ورثة آخرين لست بسيمه هانم خلاف الموجودين
في القضية وتطلب ادخالهم فيها لا يلتفت اليه لعدم
اعلانهم للجلسة التي تحدت للمرافعة ولانه
لا يترتب على عدم ادخالهم أي ضرر للمستأنفات
اذ لباقي الورثة على فرض وجود ورثة آخرين
لست بسيمه هانم أن يطلبوا حقوقهم من الورثة
الموجودين في القضية الآن بعد الحكم الذي يصدر
بملزومية المستأنفات بدفع الدين المترتب في ذمة مورثهم

وحيث أن حسين سليمان القلبي لم يحضر أمام
المحكمة بعد اعلانه قانوناً فيكون الحكم عليه غيابياً
وحيث انه لا محل لعمل التحقيق الذي يطلبه
وكيل المستأنفات ولا لتعيين خبير ايضاً
وحيث أن ما قاله وكيل المستأنفات من أن
حسين سليمان هو المسؤول الوحيد في هذه
القضية لأن والده كان طاعناً في السن وهو الذي
كان قائماً باشغاله دون باقي الورثة لا يمنع المستأنف
من محاصمته ومطالبة الحقوقية بدعوى علي
حدثها ان كان لديه ما يثبت ذلك

وحيث أن باقي الاسباب التي بني عليها
الحكم للمستأنف وجدت في محلها ويتمتع تأييده
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة غيابياً بالنسبة الى حسين
سليمان اقلبي وحضورياً بالنسبة لباقي المستأنف
عليهم بقبول الاستئناف شكلاً وقررت برفض
الدفع الفرعي وموضوعاً بتأييد الحكم والزمت
المستأنف بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الثلاث ٢٧ مارس سنة ١٩٠٠

﴿ ١١٠ ﴾

طنطا - استئناف جنح - ١٣ فبراير سنة ١٩٠٠
النيابة العمومية - ضد - ابراهيم قافه

البلاغ الكاذب والاختصاص

لما كانت جريمة الاخبار بالامر الكاذب
لا تتم الا بايصال الورقة المشتملة على ذلك
الاخبار الى يد الحاكم القضائي او الاداري
فالمحكمة المختصة بالنسبة للجهة التي وقعت فيها
الجريمة هي المحكمة الكائن في دائرتها محل
توظيف الحاكم المشار اليه الذي استلم فيه
ورقة الاخبار المذكور

محكمة طنطا الاهلية بجلاسة الجنح المستأنفة
المنعقدة علناً في يوم الثلاث ١٣ فبراير سنة ١٩٠٠
و ١٣ شوال سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة
محمد بك مصطفى رئيس المحكمة

وبحضور حضرات محمد أفندي توفيق
رفعت ومحمود أفندي توفيق قضاء

وحضرة محمد أفندي التنجده لي وكيل
النيابة ومصطفى أفندي يونس الكاتب
صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة نمرة ١٤٥ الواردة جدول
المحكمة سنة ٩٠٠ نمرة ٢٣٣ وعبد اللطيف بك
فايد والشيخ محمود البدوي مدعين بحق مدني
ضد

ابراهيم قافه سنة ٣٠ فلاح مولود ومقيم
في صا الحجر

الحاضر عن المدعين بالحق المدني نقولا أفندي
وماوعن المتهمين احمد أفندي نجيب

رفع كل من عبد اللطيف بك فايد والشيخ
محمود البدوي دعوى أمام محكمة طنطا الجزئية
على ابراهيم قافه و ابراهيم الشريف بانهما اخبرا
بامر كاذب في حقهما في اكتوبر سنة ١٨٩٩
بطنطا وان الاول قدم البلاغ لسعادة مدير
الغربية وذكر به ان المدعين بالحق المدني
وآخرين قابله بالطريق وشموه وهددوه
والثاني شهد له بذلك وطلب اعلان الدعوى
حضورهما لسماع الحكم بما توجبه المواد ١٨٠
و ٦٧ و ٦٨ عقوبات وخمسة قرش مع المصاريف
واتعاب المحاماة

والحامي عن المتهمين طلب الحكم بعدم اختصاص
محكمة طنطا الجزئية بنظر هذه القضية لان الجريمة
وقعت بمحل داخل ضمن دائرة اختصاص محكمة
كفر الزيات الجزئية

والوكيل عن المدعين بالحق المدني قال ان
القضية خالية من الاوراق الدالة على تقديم البلاغ
بطنطا او ارساله بالوسطه

والمحكمة رأت ان المتهمين مقيان في دائرة
اختصاص محكمة كفر الزيات وان الجريمة رفعت
فيها لان البلاغ تحرر هناك وأرسل بالوسطه من
هناك فحكمت في ١٥ يناير سنة ١٩٠٠ وتحدد
لنظر الاستئناف جلسة هذا اليوم وفيها النيابة قالت
بعدم وجود طلبات عندها ثم بعد ان طلب وكيل

تدخل في عداد الاوراق الخصوصية دفاتر كل مصلحة من المصالح حتي العمومية منها اذا كانت متعلقة بحسابها الخاص من مصرف وإيراد والتي تسجل فيها أعمالها الخصوصية بصفتها شخص أدبي وكذلك ما يكون بينها وبين فروعها من التجارات والرسائل

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً بسراي المحكمة في يوم السبت ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ و ٢٨ رجب سنة ١٣١٧ تحت رئاسة سعادة أحمد فتحي بك رئيس المحكمة

وبحضور حضرات أمين علي افندي ومحمد توفيق افندي قضاة ومرفق فرج افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي في قضية استئناف ديوان الاوقاف الحاضر عنه محمد بك يوسف المحامي

ضد

درويش نصار عن نفسه وبصفته وكيلًا عن ورثة نصار مرعي بتوكيل عبد القادر افندي قدري وقاطمه نصار ونصره حرم مرعي نصار وعويس أحمد الشقرفي ومحمد مصطفى المحامي وأحمد الشقرفي المقيمة بالجدول العمومي سنة ٨٩٩ نمرة ٣٦٣

وقائع الدعوى

قدم ديوان الاوقاف دعوى أمام محكمة الموسكي الجزئية ضد درويش نصار وعويس أحمد ومحمد مصطفى وقاطمه نصار ونصره حرم مرعي نصار وأحمد الشقرفي قال بعريضتها المعلقة اليوم في ٨ أكتوبر سنة ٨٩٨ ان الثلاثة المدعى عليهم الاول درويش نصار وعويس أحمد ومحمد مصطفى استأجروا بضمانة باقي المدعى عليهم من الديوان حماماً كائناً بالتجاسين تابعاً لوقف برفوق الذي هو تحت نظارته بموجب عقد في ٢٦ يونيه سنة ٨٩٥ بأجرة ٢٥٢ ملجم في اليوم الواحد وقد تأخروا في دفع الاجرة مدة اثنين وتسعين يوماً من أول يونيه سنة ٨٩٨ بمبلغ ١٨٤ ملجم

عليه سواء في جواز العدول عنهما بغير عقاب وحيث ان البلاغ المنسوب الى المتهمين قدم الى سعادة مدير الغربية بطنطا وتحقيقه حصل بقلم النيابة العمومية بمحكمة طنطا الاهلية فتكون الجريمة وقعت بطنطا ومحكمتها الجزئية مختصة بنظر دعوى الاخبار بالامر الكاذب وهذا لا يتنافى اختصاص محكمة كفر الزيات الجزئية لكن هذه مختصة من حيث دخول محل اقامة المتهمين في دائرة اختصاصها لا من حيث وقوع الجريمة واختصاص محكمة طنطا الجزئية باق ولو كانت محكمة كفر الزيات الجزئية هي التي تنظر التهمة المذكورة بالبلاغ لوقوع محل اقامة من نسبت اليه في دائرة اختصاصها كالحاصل في هذه القضية فالحكمتان تتفقان في الاختصاص وتختلفان في العلة

وحيث ان المدعين بالحق المدني اختاروا بموجب القانون ان يرفعا دعواها الى محكمة طنطا الجزئية بطلب تقديم البلاغ بطنطا ووقوع الجريمة بها فلا يجبران على رفعها الى محكمة كفر الزيات الجزئية لان بين الاختيار والاجبار منافاة

وحيث انه بناء على ما تقدم يمتنع إلغاء الحكم المستأنف والحكم باختصاص محكمة طنطا الجزئية بنظر هذه القضية والزام المتهمين بالمصاريف

فلهذه الاسباب

وبعد رؤبة المادة ١٧٧ جنابات حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بإلغاء الحكم المستأنف واختصاص محكمة طنطا الجزئية بنظر هذه القضية والزام المستأنف عليهما بالمصاريف وان لم يدفعها إماملاً بالمادة ٤٩ عقوبات

١١١١

استئناف مصر - مدني - ٢ ديسمبر سنة ٩٩ ديوان الاوقاف ضد درويش نصار ومن معه الاوراق المنزلية. دفاتر المصالح وتقديمها الاوراق الخصوصية أو المنزلية هي ملك لصاحبها فلا يجوز اجباره على تقديمها والحكم عليه بذلك

المدعين بالحق المدني الحكم باختصاص محكمة طنطا الجزئية بنظر هذه القضية للاسباب الواضحة بحضور الجلسة وافقت على طاب وكيل المدعين بالحق المدني اختصاص محكمة طنطا الجزئية والمحامي عن المتهمين طلب تأييد الحكم والمحكمة بعد سماع التقرير انقدم من حضرة محمد أفندي توفيق رفعت أحد قضاة الجلسة وطلبت النيابة ووكيل المدعين بالحق المدني والمحامي عن المتهمين والاطلاع على الاوراق والمداولات قانوناً

حيث ان الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث ان محكمة أول درجة حكمت بدمم اختصاصها بنظر هذه القضية بانية حكمها على ان جريمة الاخبار بالامر الكاذب وقعت في صا الحجر محل اقامة المتهمين التابع في الاختصاص لمحكمة كفر الزيات الجزئية واعتبرت وقوع الجريمة بتحرير البلاغ وقضت بأنه متى كان البلاغ محرراً بصا الحجر فتكون محكمة كفر الزيات هي المختصة

وحيث ان جريمة الاخبار بالامر الكاذب لا تقع بمجرد تحرير البلاغ والتصميم بعد تحريره على تقديمه والسعي فيه الى باب الحاكم ثم الوقوف بين يديه به بل لا بد لوقوعها من اتصال الاخبار اليه وتقريره لديه بحيث لو عدل المخبر عن اتمام الفعل بتسليم البلاغ فلا يعاقب على شيء من هذه الاعمال ولا على مجموعها اذ هي في الحقيقة من التحضير والشرع الذي لا عقاب عليه لان المادة ٢٧٩ والمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات تفرضان العقاب على من (أخبر) بأمر كاذب مع سوء القصد (الحكام القضائية أو الادارية) وهذا يدل على ان وقوع الجريمة هو بالاخبار وهو لا يقع الا بمحصله ويستوي في ذلك وضع الاخبار بالكتابة والتصميم عليه بالقول قبل تقديم الاول وضبط الثاني بحضور الحاكم في انه ليس لاحدهما تأثير ذاتي بل لا بد لوقوع الفعل بهما من التبليغ فالكفاية وان أبرزت القصد هي والتصميم

٢٣ جنيه ومن أجل ذلك يطلب الحكم عليهم متضامين بدفع المبالغ المذكور مع ما يستجد الى يوم الاخلاء والحكم باخلاء الحمام والمصاريف واتعاب الحماماء بحكم نافذ مؤقتاً وبدون كفالة دفع المدعي عليهم بلسان وكيلهم بأن أجرة الحمام المذكور كانت في الاصل باعتبار اليوم الواحد ٢٥٠ مليم وقد تشكوا لديوان الاوقاف بطلب تنقيصها فعين مندوباً من قبله في شهر ابريل سنة ٨٩٨ لمعاينة الحمام وتقدير الاجرة التي يستحقها وذلك المندوب قرر أن الحمام لا يساوي الا ١٥٠ مليم في اليوم وأن هذا الامر ثابت من المكاتبات المدونة في دفاتر ديوان الاوقاف المؤرخة ٢٦ ابريل سنة ٨٩٨ نمرة ٦٧٢ منه لقسم أول ومن القسم في ١٩ مايو سنة ٨٩٨ بشأن ما ذكر وطلبوا تعيين خبير للاطلاع على الدفاتر المذكورة وتحقيق ما قرره ذلك المأمور

لم يوافق وكيل المدعي على تعيين خبير ولا على ما قاله المدعي عليهم وتمسك بعقد الاجبار

ومحكمة الموسيقى المشار اليها أصدرت حكماً في ٤ يناير سنة ٨٩٩ بتعيين أحدافدي درويش بصفة خبير لكي يطالع على دفاتر صادر ووارد ديوان الاوقاف لقسم أول في التواريخ السابق بيانها بالنظر المينة ويقدم تقريره مفصلاً للمحكمة بما يراه وأبقت الفصل في المصاريف حتى يحكم في الدعوى

وبتاريخ ٣ ابريل سنة ٩٩٩ كاف ديوان الاوقاف المدعي عليهم بما فيهم ورثة مرعي نصار الذي توفي بالحضور أمام تلك المحكمة بجاسة ٢٦ ابريل سنة ١٨٩٩ للمرافعة في موضوع الدعوى والحكم بالطلبات السابقة لان الديوان قرر ويقرر بامتناعه عن اظهار دفاتره الخصوصية اذ ليس من الواجب عليه قانوناً اظهارها وأن لديه من المستندات عقد الاجبار يؤيد دعواه وهو الذي لم ينكره الخصوم

وبمجلس ٢٦ ابريل سنة ١٨٩٩ المذكورة

قال مندوب الاوقاف ان حكم تعيين الخبير تحضيري وأنه يطلب الحكم بالعدول عنه والفصل في الدعوى وكيل المدعي عليهم قرر أن الحكم لم يستأنف وبما أن الديوان لم يقبل أن يطالع الخبير على الدفاتر فهم مستعدون لدفع الاجبار بواقع اليوم مائة وخمسين مليماً

حكمت محكمة الموسيقى المشار اليها في ٣ مايو سنة ١٨٩٩ حضورياً بتكليف ديوان الاوقاف بتنفيذ منطوق الحكم الصادر في ٤ يناير سنة ٨٩٩ القاضي بتعيين الخبير لاجراء الامور المينة بأسباب هذا الحكم وأبقت الفصل في المصاريف حتى يحكم في أصل الدعوى لانها رأت أن الحكم المذكور انما هو من الاحكام التمهيدية كنص المادة (٣٦١) مرافعات ولم يضمن ديوان الاوقاف فيه بالطريقة القانونية أي باستثناءه

لم يقبل ديوان الاوقاف هذا الحكم ورفع عنه استئنافاً بتكليف حضور أعلنه الى المستأنف عليهم في ٣ جاد اول سنة ١٣١٧ الموافق ٩ ستمبر سنة ٩٩٩ طلب فيه الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم التمهيدي الصادر في ٤ يناير سنة ١٨٩٩ بجميع أجزائه مع الزامهم بالمصاريف لانه جاء محجفاً بحقوقه ولان المسألة ليست تجارية ولا تدخل ضمن ما نصت عنه المادة ١٦ وما بعدها من القانون التجاري ولان الاطلاع على الدفاتر لا يترتب عليه فائدة لانه بفرض صحة ما زعمه الخصوم فان الديوان لم يصدق على رأي مندوبه ولم يسمح بتنقيص الاجرة ولا محل الالتزام بما لم يلتزم به من نفسه

وبمجلس المرافعة كرر وكيله هذه الطلبات وقال ان الموضوع صالح للفصل فيه ويطلب الحكم بالطلبات الواضحة بعريضة الدعوى الابتدائية

وكيل المستأنف عليه الاول درويش نصار التمس تأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف ولم يخرج عن دفاعه أمام المحكمة

الابتدائية وفي الموضوع قال ان موكله مستعد لدفع الاجبار بسعر ١٥٠ مليم في اليوم عويس أحمد الشقر في لم يبد قولاً بقية المستأنف عليهم لم يحضروا مع اعلانهم بحكم اثبات الغيبة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفاهية والاطلاع على الاوراق والمدولة قانوناً

حيث ان الاوراق التي نستعمل في اثبات الحقوق نوعان رسمية وعرفية

وحيث ان للاوراق الرسمية وجود مستمر لحفظها في سجلات المأمورين المكلفين بتحريرها وهذه يجوز اطلاع كل ذي شأن عليها وللاقتضاء البحث فيها عن سند يدعى أحد الخصوم أنه ثبت له حقاً معلوماً

وحيث أن الاوراق العرفية قسمان ماحرر منها بمعرفة طرفين وهي العقود والمشارطات والالتزامات وماني معناها وهذه لا وجود لها الا بيد اصحابها الذين حرروها والقسم الثاني الاوراق الخصوصية وهي المبر عنها بالمنزلية

وحيث ان الذي يدعى حقاً أو واجباً على خصمه يجب عليه اثباته بسنده الخاص ان كان مما لا تقبل الشهادة فيه وليس على خصمه ان يقدم اليه هذا الدليل فان كان السند العرفي موجوداً فهو الحجة والا فالاثبات بالطرق القانونية على شروطها المينة في نصوصها او عدم أجابة الطلب

وحيث ان للاوراق الخصوصية أو المنزلية هي التي يتخذها كل انسان ليثبت فيها ما يشاء من الوقائع والحوادث التي تهمة من ايراده ومصروفه وتاريخه وما يرجع لمعاملاته مع غيره لتكون له مرشداً يسير به في حياته الخصوصية وحيث انه من المقرر اجماعاً ان هذه الاوراق لا قيمة لها في باب الاثبات فلا يمكن الاحتجاج بها على غير صاحبها وليس لهذا الغير ان يتخذها برهاناً ضد الذي كتبها الا في حالين اذا كان ذكر فيها دفع الدين المطلوب لكتابها

تحت رئاسة سعادة محمد بيك التجاري رئيس المحكمة

وبحضور حضرات حسن أفندي السبكي واحمد بيك عابدين قضاة وعلي أفندي جلبي كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية استئناف عبد الهادي أفندي الشيخ والست فهمه كريمة الشيخ ياسين والشيخ عبد الرحمن الشيخ والشيخ أحمد أحمد الشيخ والست آمنه الشيخ والشيخ محمد الشيخ الحاضر عنهم ابراهيم أفندي نور الذين

ضد

سعادة مصطفى باشا وهي بصفته مدير الدقهلية والحريات ستوته أم محمد بنت الحرمة السيد أم طه الشهيرة بأم متولي وفاطمة بنت السيد أم طه وحياتهم أختها الحاضر عنهم الشيخ يوسف موسى الواردة الجدول العمومي سنة ١٨٩٩ نمرة ٢٤ رفعت الحريات ستوته وفاطمة وحياتهم دعوى لمحكمة المنصورة الجزئية ضد عبد الهادي الشيخ عن نفسه وبصفته وارثاً لآخيه عبد المجيد الشيخ وفهمه بنت حسن ياسين بصفته وارثة لزوجها عبد المجيد الشيخ ثم عبد الرحمن الشيخ وأحمد أحمد الشيخ والست آمنه الشيخ ومحمد الشيخ وسعادة مصطفى باشا وهي مدير الدقهلية قلن فيها ما محصله أنهن يمتلكن عن والدتهن الحرمة سيدة أم طه منزلاً محتكراً كاناً يندبر المنصوره بربع صيام بحارة الخوخه محدود من بحري محمد جمعه ومن قبلي علي الجندي ومن غربي الشارع وفيه الباب ومن شرقي علي الدمياطي فالمدعي عليهم ماعدا سعادة المدير شرعوا في حجز ذلك المنزل وفي بيعة بالطرق الادارية ارتكناً على انه ملك المرحوم طه التيمدي لوفاء مبلغ ١٢١٧ قرش صاغ ١٠٠ فضه محكوم به على تركته بمقتضى اعلان شرعي صادر من محكمة المنصورة الشرعية بتاريخ ١٣ ربيع اول سنة ١٢٨٤ فلذلك رفعت هذه الدعوى وأعلن سعادة المدير بإيقاف البيع وقد أوقفه فعلاً وطلين

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً والفت حكمي جزئية الموسكي الرقيمين ٤ يناير سنة ١٨٩٩ و٣ مايو سنة ١٨٩٩ وحكمت في الموضوع بالزام المستأنف عليهم درويش نصار ومرعي نصار وعويس أحمد بصفة مستأجرين وفاطمة بنت درويش ومحمد مصطفى الحماي بصفة ضمان ان يدفعوا الى المستأنف ثلاثة وعشرين جنباً ومائة وأربعة وعشرين ملية قيمة المتأخر من الاجرة لغاية أغسطس سنة ١٨٩٨ وما يستجد الى يوم الاخلاء باعتبار ٢٥٢ ملية مائتين وخمسين ملية في اليوم الى يوم الاخلاء وبالاخلاء والتسليم والمصاريف

١١٢

الزقازيق مدني استئنافي ١١ ابريل سنة ٩٠٠ عبد الهادي أفندي ومن معه « ضد » مصطفى باشا وهي ومن معه الاسترداد الاستئناف

١ - معاد استئناف الحكم الصادر في دعوى استحقاق أثناء اجراءات تنفيذ بيع عقار بالطرق الادارية بناء على اعلان شرعي هو المقرر بمقتضى القواعد العامة أما الميعاد المقرر في المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات فلا يسرى الا في حالة رفع دعوى استحقاق في أثناء اجراءات بيع قضائي بناء على طلب دائن طبقاً للاحكام المقررة في قانون المرافعات

٢ - الاستئناف المرفوع في حكم صادر في دعوى بدين يزيد عن الالف قرش يكون مقبولا متى كان الورثة المستأنفون يخصهم في الدين ما يزيد عن الالف قرش وإن كان يصيب كل واحد منهم منه أقل من ذلك

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية بالجلسة والمدنية والتجارية المنعقدة علناً بهيئة استئنافية بسراي المحكمة في يوم الثلاثاء ١١ ابريل سنة ٩٩ أول الحجة سنة ١٣١٦

من المدين كله او بعضه واذا اعترف فيها الكاتب انه مدين لفلان وصرح بالكتابة ان هذا الاعتراف سطر ليقوم تحرير مقام السند للدائن وحيث ان هذه الاوراق ملك لصاحبها ومن الصعب بل من الممتنع احياً العلم بما فيها وحيث انها تشتمل عادة على أمور كثيرة كما تقدم فهي جزء من ذات مالها ومودع أسرارها وخزائنها بؤسه وحسن حاله

وحيث انه لذلك كله حرم القانون اجبار صاحبها على تقديمها فان هو قدمها من نفسه فهو صاحب الامر فيها وان لم يقدمها فلا حق لحصمه في طلبها منه ولا يجوز للمقضاة ان يحكموا بارجاها بناء على ذلك الطلب ولا من تلقاء أنفسهم حفظاً لكرامة الناس وصوناً لأسرارهم ولانها لا تثبت حقاً ولا تنفي واجباً بالكيفية المتقدمة ذكرها

وحيث ان دفاتر كل مصلحة من المصالح حق الاميرية منها اذا كانت متعلقة بمسائلها الخاص من مصرف وايراد والتي تسجل فيها اعمالها الخصوصيه بصفتها شخصاً أدبياً وما يكون بينها وبين فروعها من التقارير والرسائل تعتبر من الاوراق المنزلية التي لا يجوز لاحد ان يطلع عليها بنسب رضاها ولا يجوز للمحاكم ان تحكم بتقديمها

وحيث ان الاوراق والدفاتر التي طلب المستأنف عليه الحكم بتقديمها واجبات المحكمة الى ذلك بحكمها المستأنف هي من تلك الاوراق فالحكم المذكور في غير محله

وحيث ان المستأنف طلب الحكم في الموضوع وهو صالح لذلك

وحيث ان حق المستأنف ثابت من عقد الايجار والخلاف هو في قيمة الاجرة التي نقصت كما يدعي المستأنف عليهم

وحيث انه على فرض صحة ما يدعون من ان مندوب الاوقاف رأى تنقيص الاجرة فان الديوان لم يقبل ذلك النقص وليس للمستأنف عليهم دليل على ان ذلك صار اتفاقاً تاماً بين الطرفين

بواسطة وكيلهن الحكم بأحقيتهن للمنزل المذكور وبلغوا الحجز العقاري المتوقع عليه وبسقوط حق الستة الاول من المدعى عليهم في المطالبة بما يدعونه قبل ورثة طه التيمدي مع الزامهم بالمصاريف واتعاب المحاماة بحكم نافذ المفعول وبدون كفالة وارتنكن في اثبات الدعوى على الاوراق المقدمة منهن وعلى شهادة الشهود الذين سمعهم المحكمة

وسعادة مدير الدقاية اعان بالحضور قانوناً ولم يحضر وباقي المدعي عليهم ماعدا عبد الهادي الشيخ لم يحضروا وحكم بانبات غيبتهم وأعلنوا به وعبد الهادي الشيخ حضر امام المحكمة مراراً وكانت اهم اقواله وفي النتيجة المقدمة منه النقط الآتية وهي أولاً - انه لم يكن وارثاً لاخته عبد المجيد الشيخ ثانياً - ان شكل الدعوى باطل لان المدعيات لم يختصن في هذه الدعوى جميع ورثة والده الصادر له الحكم الشرعي المراد تنفيذه بمعنى انهن لم يختصن جميع طالبي الحجز الاداري

ثالثاً - انه لم يتقدم من المدعيات بزهان صريح على أن المنزل ملك والدتهن الحرمة سيده ام طه وان قيد الحكر باسمها ما هو الا لوضعها اليد على زكة اخيها طه التيمدي المدين المالك للمنزل المذكور لانه توفي عن والدته أمونه وزوجته الحرمة نفيسه وأختيه عيده وسيده المذكورة أما عيده فهي غائبة ولم تحضر للآن وقد توفيت الحرمة أمونه والحرمة نفيسه وصارث الحرمة سيده ام طه هي المتمتع بالتركة وحدها وان الاعلام الشرعي المراد تنفيذه صادر في وجه الحرمة سيده ام طه ونفيسه لكونهما من ضمن ورثة المدين طه التيمدي وواضعين اليد على تركته كما هو ظاهر من الاعلام الشرعي الال على ان ورثة طه هم الاشخاص الاربعه المذكورون

رابعاً - انه توجد اجوبة رسمية على يد المديرية من الحرمة ستوته وفاطمة تقيد ان المنزل موروث عن خليل التيمدي والديده ام طه وطه التيمدي وانه مشترك الآن بين المدعيات وخالتهن الحرمة عيده وهذه الاجوبة تكذب دعواهن

خامساً - ان الكشف الرسمي المستخرج من المديرية وعقد مع مستنداته يفيد قيد عوايد المنزل على طه التيمدي المدين وهذا برهان على أنه هو المالك له لوحده

سادساً - على فرض أن المنزل هو ملك الحرمة سيده والده المدعيات فان الحجز العقاري جاء في محله لانها اخت المرحوم طه التيمدي المدين ومن ضمن ورثته وهي الواضحة يدها على تركته ولا تركة الا بعد وفاة الدين

سابعاً - ان لديه شهوداً تشهد بان البناء تركه طه التيمدي نفسه

ثامناً - ان حق المطالبة لم يسقط لانه جاري التنفيذ من مدة خمس عشرة سنة بمعرفة الادارة وان بعض الورثة كان قاصراً عن درجة البلوغ وقت وفاة المورث وارتنكن على المستندات المقدمة منه للمحكمة وطلب الحكم برفض دعوى المدعيات شكلاً وموضوعاً والزامهن بالمصاريف وقضت المحكمة المشار اليها أخيراً في ٧ ستمبر

سنة ٩٨ في غيبة سعادة المدير مصطفى وهي باشا وبحضور باقي الاخصام أولاً بقبول الدعوى شكلاً ثانياً - باخراج سعادة المدير المسمى اليه من الدعوى بدون مصاريف ثالثاً - باعتبار عبيد الهادي الشيخ بصفته الشخصية فقط

رابعاً باحقية المدعيات للحصة الشرعية التي آلت لهن في المنزل المتنازع فيه بطريق الميراث الشرعي بالكيفية المنو عنها بأسباب الحكم وبالفاء الحجز العقاري المتوقع على جميع المنزل المذكور واعتباره كانه لم يكن وبسقوط حق الستة الاول من المدعي عليهم في مطالبته المدعيات بدين طه التيمدي والزامهم أي الستة المذكورين بمصاريف الدعوى وبمبلغ مائة وخمسين قرشاً صاغاً اتعاب محاماه ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات

فعبد الهادي اقصي الشيخ والسبت فهميه وعبد الرحمن الشيخ وآمنه الشيخه ومحمد الشيخ استأنفوا هذا الحكم المعان اليهم في ٢٩ أكتوبر سنة ٩٨ بتكليف اعلنوه الى المستأنف عليهم

في ١٦ نوفمبر سنة تاريخه طلبوا فيه الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بالفاء الحكم الابتدائي المستأنف بجميع اجزائه ورفض دعوى الثلاثة المستأنف عليهم الآخرين مع الزامهن بالمصاريف عن الدرجتين واتعاب المحاماة للاسباب الميئة بهذا التكليف وبجاسة الرافعه دفع وكيل المستأنف عليهن الاخبارات فرعياً بعدم قول الاستئناف شكلاً لان هذه الدعوى هي دعوى استحقاق عن منزل ميعاد استئناف الحكم فيها عشرة أيام لا ثلاثون

وكيل المستأنفين طلب رفض الدفع الفرعي لان الحكم يشتمل على دعويين احدهما الاستحقاق للمنزل والثانية سقوط الحق في تنفيذ الاعلام الشرعي فلمواعيد تكون قصيرة احياناً عند وجود دعو البيع مطروحة وقبل مرسى المزايد اما في الاحوال العمومية التي منها الدعوى الثانية فيعيد الاستئناف فيها ثلاثون يوماً واذن لا محل لتمسك الخصم بعد قبول الاستئناف

وبضم الدفع الفرعي على الموضوع دفع وكيل المستأنف عليهن المذكور دفعاً فرعياً آخر بعدم جواز الاستئناف لان الدين وان تجاوز الالف قرش الا انه لسته اشخاص عن حقوق موروثه انهم وهو مجزء لعدم ارتباطه ويعتبر بحسب الوضع القلوني انه عدة حقوق مقدار الحصة لا يتجاوز المائتين قرش واذن فالاستئناف غير جائز فيه ويطلب عدم قبوله

وكيل المستأنفين طلب رفض هذا الدفع الفرعي ايضاً لان الحكم المستأنف صدر في القضية التي فيها النزاع متعلق بمطالبة بحق موروث وهو على ستة اشخاص وهم الذين استأنفوا وسواء كان الحكم مجزأ أو غير مجزأ فانهم مجتمعون على الاستئناف

وبضم هذا الدفع الفرعي ايضاً على الموضوع صمم وكيل المستأنفين على طلباته السابقة وأوعده بتقديم نتيجة وفعلاً قدمها طلب فيها لغو الحكم فيما يتعلق بالتعرض لمسائل التنفيذ ورفض دعوى الاستحقاق شكلاً وعلى سبيل الاحتياط رفضها

موضوعا والزام الخصوم بالمصاريف واتعاب المحاماه
ووكيل المستأنف عاين طالب تأييد الحكم
لمدائه ودفع بما لم يخرج عن معني ما في النتيجة
المقدمة منه

وسعادة مصطفى وهي باشا لم يحضر وحكم
بأبواب غيبته وأعلن به

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفاهية والاطلاع على
اوراق القضية والمداولة فيها قانونا
حيث أن وكيل الستات الحريمات المستأنف
عليهن رفع مسألتين فرعيتين طب في احدهما
رفض الاستئناف شكلا بناء على أن هذه دعوى
استحقاق ميعاد استئناف الحكم فيها عشرة أيام
لا ثلاثون يوماً وفي ثانيتهما عدم قبول الاستئناف
بناء على أن الدين الذي شرع في نزع الملكية
من أجله ينقسم على الورثة بقدر عددهم فنصيب
كل وارث في الدين اقل من ألف قرش
فالاستئناف يعتبر موضوعه بالنسبة لنصيب كل
منهم غير مقبول

عن المسئلة الاولى

حيث أنه بالاطلاع على القسم الثاني المختص
بدعوى الغير باستحقاق العقار من المادة ٥٩٤
من قانون المرافعات لغاية المادة ٦٠٥ منه يرى
ان ميعاد استئناف الحكم في دعوى الاستحقاق
وهو العشرة ايام انما هو في حالة دعوى الاستحقاق
في أثناء اجراءات البيع القضائي لحد مرسي المزداد
لانه ذكر ان القاضي له أن يسد النقص الذي
قرره للمزايدة عليه فلا قاضي في البيع الاداري
ولغير ذلك من النصوص وبما أن الاجراءات
الحاصلة في هذه القضية هي اجراءات حجز
وبيع اداري فيتبع فيها القاعدة العمومية لا
الاستثنائية وهي ميعاد ثلاثين يوماً لاستئناف
الاحكام الصادرة في الاستحقاق الناشئة عنها
وعليه فالمسئلة الفرعية مرفوضة

عن المسئلة الثانية

حيث أن موضوع الدعوى متعلق بدين
واحد عن مورث ويزيد عن الف قرش ومادام

الورثة المستأنفون يخصهم في الدين ما يزيد عن
الف قرش فالاستئناف مقبول ويتعين رفض
هذه المسئلة ايضاً

عن الموضوع

حيث انه برؤية اوراق القضية تبين أن
الحكم المستأنف في محله للاسباب التي بني هو
عليها ولا يلتفت لما دفع به وكيل المستأنفين من
أن محكمة أول درجة تمت اختصاصها لحكمها
بإبطال حكم شرعي لان المحكمة لم تحكم الا
بسقوط حق في دين ثابت في ذلك الحكم لمضي
المدة الطويلة من تاريخ صدور الاعلام لوقت
الشروع في التنفيذ ولها الحق في نظر ذلك
والحكم فيه قانوناً

فلهذا الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض المستثنين
الفرعيتين المرفوعتين من وكيل الحريمات المستأنف
عليهن وبقبول الاستئناف شكلا وموضوعاً بتأييد
الحكم المستأنف والزام المستأنفين بالمصاريف
ورفضت المحكمة ما غاير ذلك من المطلبات

١١٣

دسوق - مخالفات - ٣١ أكتوبر سنة ٩٠٠
النيابة العمومية « ضد » حنا غبريال وآخر
القمار

أن مجرد وجود شخصين او اكثر يلعبون
مع بعضهم بقصد تمضية الوقت ولو بنقود لا يدخل
تحت العقاب المنصوص عنه في القانون لالاعاب
القمار اذ أن القانون لا يماقب الا من فتح محلا
للالعاب المذكورة بمقوبة الجنيح ومن نصب في
الازقة والحارات او الطرق والميادين العامة لعاب
القمار والنصيب بمقوبة المخالفات

محكمة دسوق الجزئية بجلسة المخالفات
المنعقدة علناً بسراري المحكمه في يوم الاربعاء
٣١ أكتوبر سنة ٩٠٠ (٧ رجب سنة ١٣١٨)

تحت رئاسة حضرة محمد افندي ابراهيم
قاضي المحكمه وبحضور حضرة محمود افندي فيه

عضو النيابة ومحمد افندي حلمي كاتب الجلسه
صدر الحكم الآتي
في قضية النيابة العمومية نمرة ٢٨٩ مركز
كفر الشيخ الواردة الجدول نمرة ٤٧٣
سنة ٩٠٠

ضد

حنا غبريال عمره ٢١ سنة ببيع من كفر
الشيخ

محمد حاد عمره ٢٣ سنة قهوجي من
كفر الشيخ

حيث ان النيابة العمومية طلبت عقاب
المتهمين بالماده (٣٤٤ عقوبات) وذلك لتجارتهما
على لعب القمار في القهوه في يوم ١٢ ستمبر
سنة ٩٠٠ بكفر الشيخ

وحيث ان المتهمين أنكرا ما نسب اليهما
وقالاً بأنهما كانا يلعبان الكوتشينه لعباً بسيطاً حال
وجودهما بالقهوه

وحيث ان المخالفة المنسوبة الى المتهمين هي
عبارة عن كونهما كانا يلعبان الكوتشينه مع
بعضهما بنقود

وحيث انه يجب البحث في معرفة ما اذا
كانت هذه المخالفة تدخل تحت نص المادة ٣٤٤
من قانون العقوبات من عدمه

وحيث ان القانون منعاً لا انتشاراً الميسر
أو النصب وغيرها وضع عقاباً لمن يباشر هذه
الالاعاب فاعتبر الواقعة جنحة اذا كان من يباشر
هذه الالاعاب فتح محلا لذلك أما اذا كان حصول
الالاعاب المذكورة في الازقة أو الحارات أو
الطرق والميادين فاعتبرها مخالفة

وحيث ان العقوبة في كلتا الحالتين لم يضمها
القانون الا ان يباشر هذه الالاعاب لا اكتساب
مال الغير بدون وجه حق ولا دخل الاعيين فيها
وحيث ان مجرد وجود شخصين أو أكثر
يلعبون مع بعضهم بقصد تمضية الوقت لا يدخل
تحت العقاب المنصوص عنه في القانون

وحيث ان نص المادة ٣٤٤ عقوبات جاءت
مؤيدة لذلك اذ ان العقاب وضع لمن ينصب في

اعلان

انه في يوم الخميس ٢٠ ديسمبر سنة ١٠٠٠ الساعة بناحية نوب طيرني بمركز السنبلاوين سيصير الشروع في بيع حمار عسلي ازرق ببوز أبيض تعلق محمد علي المطحنة من نوب بناء على طلب محمد السيد أبو سلامه من السنبلاوين تنفيذاً لحكم صادر من محكمة السنبلاوين الجزئية ومسبوق بالحجز عليه بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٠٠٠ وفاء لمبلغ ٨٧ قرش صاغ وانصف محكوم به والمصاريف خلاف رسم النشر ومن يرغب المشتري فليحضر في اليوم والساعة المذكورين أعلاه ليعطى مزاده ومن يرسي عليه العطاء يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر بعد المزايدة على ذمته بالتأني ويلزم بفرق النقضان باشمحضر محكمة السنبلاوين محمد حسن

اعلان بيع منقولات منزليه

محكمة الموسيقى

انه في يوم الاربعاء ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠ الساعة ١٠ أفرنكي صباحاً بالمزاد العمومي بشارع سوق الزلط سيصير الشروع في مبيع منقولات منزليه مقدارها اثنين وعشرين بالعدد مثل باروهات ومرايات وكراسي خزان ونحاس وفروشات وهلم تعلق حضرة حسن أفندي مصطفى ممنون القاطن بسوق الزلط قسم باب الشعرية لوفاء ما هو مطلوب منه نقاداً للحكم الصادر غيابياً من محكمة الموسيقى بتاريخ ١٣ دسمبر سنة ٩٩ وعلى الحكم الصادر فيها بتاريخ ٢٥ يوليو سنة تاريخه في المعارضة التي رفعت عن الحكم الغيابي وهذا البيع بناء على طلب حضرة ابراهيم أفندي جاماتي الاجزجي بقسم باب النعمرية المتخذة محلاً مختاراً مكتب وكيله حضرة عبدالفتاح أفندي توفيق الهامي بمصر فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه الثمن يدفع فوراً وان تأخر بعد البيع على ذمته ويلزم بالرق تحريراً بمصر نائب الباشمحضر علي أحمد

(طبع بالمطبعة العمومية)

سهولة عن المراد البحث عليه اما ثمنه خمسة قروش صاغ ويطلب من ادارة المطبعة العمومية بمصر من اسكندر آصاف

اعلان

من محكمة الجزية الجزئية

في قضية البيع نمرة ٧٧٧ سنة ١٨٩٩ انه في يوم الثلاث ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ أفرنكي صباحاً بجلسة المزايدات العمومية التي ستعقد بمحكمة الجزية الجزئية الكائن مركزها بسراي مديرية الجزية

سبيع بالمزاد العمومي العقار الآتي بيانه وهو منزل صار قسمته منزلين تعلق كل من الحرمه فطومه كريمة المرحوم أبو العلا ظهر القاطنه بناحية ميت عقبه مركز امبايه جزيه التي يخصها فيه أربعة قراريط وعشرون سهماً من قيراط عبارة عن ثمانية عشر ذراعاً و ابراهيم أبو العلا ظهر وجاد أبو العلا ظهر القاطنين بالناحية المذكورة وذلك لعدم امكان قسمته كما قرر اهل الجزية في تقريره بذلك وبانه صار قسمته منزلين وبيانهما كالآتي

منزل كان بناحية ميت عقبه جزيه حده بحري منزل مجاهد ابراهيم غربي طريق نافذ وفيه الباب قبلي منزل ورثة حسين سبل شرقي منزل عمر الجدي منزل كان بالناحية المذكورة حده شرقي منزل عمر الجدي بحري طريق نافذ غربي مجاهد مقلد قبلي المنزل الاول

وذلك تنفيذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ٩٠٠ وان يكون البيع بالشروط المدونة به لمن يريد المشتري الاطلاع عليها في قلم كتاب المحكمة وقت ما يريد وافتتاح المزايدة يكون على مبلغ ١١٥٢ قرش صاغ بخلاف المصاريف بعد تنقيص الخمس من الثمن الاساسي دفعتين

تحريراً بقلم كاتب المحكمة في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٠٠٠ امضا كاتب المحكمة

الازقة أو الحارات أو الطرق أو الميادين العامة ألعاب القمار والنصيب وغيرها من ألعاب البخت وبقصد بذلك الاشخاص الذين ينصبون شركاً للغير لاخذ ماله مثل الاشخاص الذين يوجدون بالموالد أو المواسم والاعياد وحيث ان القانون الفرنسي المأخوذ عنه القانون المصري أتى بذكر ذلك عند شرح المادة ٤١٠ و ٤٧٥ الموافقتين للمواد ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٤٤ من القانون الاهلي (راجع شرح قانون العقوبات لاسلامه فوستن هيلي الجزؤ الخامس والسادس) (في هذا الموضوع) وحيث انه مما تقدم جميعه تكون التهمة غير ثابتة قبل المتهمين وحيث ان يتبين برائتهما عملاً بالمادة ١٤٥ جنائيات التي نصها (اذا روي لقاضي المخالفات ان الواقعة غير ثابتة أو لا تعد مخالفة وليس فيها شبهة جنحة ولا جنابة وجب عليه أن يحكم ببراءة المتهم) فبناء عليه

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهمين مما نسب اليهما ورفعت المصاريف على جانب الحكومة

التعديلات القانونية

لعام ١٨٩٧

نحز طبع الجزء الرابع من التعديلات القانونية التي أدخلت على قوانين المحاكم الاهلية في بحر سنة ١٨٩٧ وأضيفت عليه اللائحة والقرارات الآتية وهي - لائحة تنفيذية لالغاء أقلام بيت المال وترتيب المجالس الحسبية وقرارات نظارة الحفانية بشأن دوائر اختصاص محاكم مصر الجزئية ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الشرعية وقرار بخصوص المحلات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة تأديب القضاة الشرعيين ولائحة الرسوم القضائية للمحاكم الاهلية وهذا الجزؤ مؤلف من ٩١ صفحة وطبع على ذات قطع القوانين الاهلية ليكن ضمه اليها وقد جعل فهرست لمحتوياته يستدل منه بكل

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 39

الحقوق

الحقوق
حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و إبراهيم جمال المحاميان
اشتراكهما السنوي
٩٦ غرشاً و اغاناً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقرر رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

{ ١١٤ }

استئناف مصر جنائي ١٣ نوفمبر سنة

النيابة العمومية - ضد - عريان -

الرافة

ان المادة ٣٥٢ عقوبات هي عمومية يجوز
تطبيقها فيما يتعلق بالرافة على كل الجرائم ولا
يوجد في القانون ما يفيد صراحة أو ضمناً استثناء
المادة ١٠٠ أو ما يماثلها من القاعدة المقررة في
المادة المذكورة

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنج والجنائيات
المتكاملة تحت رئاسة حضرة احمد عفيف بك
وبحضور حضرات باسيل تادرس بك وحامد
محمود بك قضاء وعبد الرحمن عزيز افندي
مساعد النيابة وعني و هبه كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١١٨٦ سنة
٩٠٠ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ١٢٩٩
سنة ٩٠٠

ضد

عريان عبد السيد عمره ٢٣ سنة وصناعته
صراف وكاتب مولود ومقيم بالقيوم ومحبوس
ومعين للمحاماة عنه من قبله عازر افندي
حبشي

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة باسيل
تادرس بك وصعبت النيابة العمومية من
التمم والحامي عنه والاطلاع على القضية والمدولة
في ذلك قانوناً

النيابة العمومية اقامت الدعوى وأهتت
عريان عبد السيد باختلاس مبلغ ٣ جنيه ٨٩٥ و
مليم من اجرة الحفر المتحصلة في سنة ٩٩ من
بعض عرب مدينة القيوم وطلبت عقابه بالمادة
(١٠٠) عقوبات

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية حكمت
بتاريخ ١١ اغسطس سنة ٩٠٠ و ٥ ربيع آخر
سنة ٣١٨ طبقاً للمواد ١٠٠ و ٣٥٢ فقرة خامسه
و ٢٠ و ٤٩ عقوبات حضورياً بحبس عريان
عبد السيد مدة سنتين حبساً تأديبياً يخصم
له منها مدة حبسه الاحتياطي وبالزامه بالمصاريف
وان لم يدفع يعامل بالمادة ٤٩ عقوبات

والمحكوم عليه استأنف هذا الحكم بتاريخ
١٢ اغسطس سنة ٩٠٠ وكذا حضرة الافوكاتو
العمومي استأنفه ايضا بتاريخ ٣٠ اغسطس

سنة ٩٠٠ فيتعين قبولها شكلاً

وحيث انه بجملة هذا اليوم المحدد لنظر
هذه الدعوى طلبت نيابة الاستئناف معاقبة
التمم بالمادة ١٠٠ عقوبات فقط لان المادة ٣٥٢
عقوبات لا تشملها

وحيث ان التهمة المسندة الى التهم ثابتة
عليه ثبوتاً كافياً للاسباب المبينة بالحكم المستأنف
وحيث ان ما ابداه المحامي عن التهم
هذه المحكمة بان الامر المنسوب حصوله من
التمم ليس بجريمة يعاقب عليه القانون بل هو
أمر مدني هو في غير محله بل يقع تحت نص
المادة ١٠٠ عقوبات

وحيث ان ما قالته النيابة العمومية بانه لا يجوز
تخفيف العقوبة المنصوصة بالمادة (١٠٠) عقوبات
عند استعمال الرافعة وان هذه المادة مستثناءة من
من المادة ٣٥٢ عقوبات في غير محله أيضاً
وان المادة ٣٥٢ المذكورة هي عمومية ولا
يوجد في قانون العقوبات ما يفيد صراحة او
ضمناً استثناء المادة ١٠٠ او ما يماثلها من القاعدة
المقررة في المادة ٣٥٢ سابقة الذكر

وحيث ان المحكمة ترى ان العقوبة البدنية
التي حكمت بها المحكمة الابتدائية على التهم
في محلها انما ترى الحكم على التهم أيضاً بباقي
العقوبات المدونة في المادة ١٠٠ عقوبات فلذا
يتعين تعديل الحكم المستأنف

فهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد ١٠٠ و ٢٠ و ٤٩
عقوبات الواردة نصوصها بالحكم المستأنف

حكمت المحكمة حضورياً بتعديل الحكم
المستأنف والحكم على المتهم بالحبس مدة سنتين
يخصم له الحبس الاحتياطي وبعدم اهليته مؤبداً
للتقلد بآي رتبة أو وظيفة ميرية والزمته بغرامة
قدرها ٢٣ جنيه و ٨٩٥ مليم ويرد المبلغ المختلس
والزمته أيضاً بالمصاريف وان لم يدفعها يعامل
يعامل طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٢ نوفمبر سنة ١٠٠
الموافق ٢٠ رجب سنة ١٣١٨

١١٥٥

استئناف مصر - جنائي - ١٣ نوفمبر سنة ١٠٠

ضد

صليب منقربوس عمره ٥٠ سنة صنعته
فاعل مولود ومقيم بسيوط
حسن حجار عمره ٥٠ سنة صنعته أجري
مولود بشطب بمركز بسيوط
شهاده قلندس شحاته عمره ٣٢ سنة صنعته
فاعل مولود بسيوط

شعبان عطيه عمره ٢٥ سنة صنعته فاعل
مولود بشطب بمركز بسيوط
بعد سماع التقرير المقدم من حضرة حامد
محمود بك وطلبات النيابة وأقوال المتهم الاول
والثاني في غياب المتهم الثالث والرابع والاطلاع
على القضية والمدالة قانوناً

النيابة العمومية اتهمت المتهمين الاربعة
المذكورين بسرقة نقود ذهب وجدوها بأراضي
ملك الخواجه الياس بشاي حينما كانوا يشتغلون
عنده فيها بصفة فعلة بالاجرة في يوم ٣ يولي

المتهمون ووجدت قطع ذهب من ضرب مصر
باسم السلطان مصطفى بتاريخ ١١٧١ وبعد
مناظرتها ردت للنيابة ثانياً

وحيث ان اقوال صليب منقربوس من أنه
اشترى العملة بالتمن لا يعول عليها لانها لم تعزز
بأدلة أخرى

وحيث انه في هذه الحالة تكون التهمة ثابتة
قبل المتهمين وعقابهم على ذلك ينطبق على المادة
٢٩٢ عقوبات فقره ثالثة منها التي نصها (يعاقب
بالحبس مدة ثلاث سنين كل من حصلت منه سرقة
في احدى الاحوان الآتية

ثالثاً اذا كان السارق خائفاً بالاجرة سواء
شرق من مال مخدومه أو من مال ضيف نزل
عند مخدومه أو من مال صاحب منزل دخل
فيه مع مخدومه أو كان السارق كاتباً أو مستخدماً
أو صانعاً أو متعلماً عند أحد أرباب البضائع
وسرق من منزل من استخدمه أو استعمله في
الصناعة أو علمه ايها أو معمله أو مخزنه أو

محل الصناعة المتعارف

وحيث ان المحكمة ترى من ظروف
الدعوى ومن حالة المتهمين استعمال الرأفة
معهم عملاً بالوجه السادس من المادة ٣٥٢
عقوبات الذي نصه (واذا كان الفعل من الجنح
المستحقة للتأديب لا يحكم بأزيد من الحد
الادنى المقرر لتلك العقوبة بالقانون ويجوز
أيضاً الحكم بعقوبة أقل من الحد المذكور وهو
الحبس او مجرد الغرامة بدون ان تكون العقوبة
مع ذلك أقل من العقوبات المقررة للمخالفة

وحيث ان الثالث والرابع لم يحضرا
بالجلسة مع اعلاهما قانوناً فيجوز الحكم في
غيبتهما عملاً بالمادة ١٥٨ جنائيات

وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف

فهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد ٢٩٢ و ٣٥٢ و ٤٩
عقوبات وعلى المادة ١٥٨ جنائيات

ومحكمة أسيوط الجزئية حكمت بتاريخ اول
اكتوبر سنة ١٠٠ عملاً بالمادتين ١٧١ و ١٥٨
جنائيات غيابياً بالنسبة الى شعبان عطيه وحضورياً
بالنسبة لباقي المتهمين ببراءتهم مما أسند اليهم
وبجعل المصاريف على جانب الحكومة

ونياً محكمة اسيوط استأنفت هذا الحكم
بتاريخ ٨ اكتوبر سنة ١٠٠

وبجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى طلبت
نيابة الاستئناف معاقبة المتهمين بمقتضى المادة

وحيث انه تراءى لهذه المحكمة بعد الاطلاع
على الاوراق ان التهمة المنسوبة الى المتهمين
المذكورين ثابتة عليهم نبوتاً كافياً من شهادة
الشهود ومن اعتراف بعضهم ومن ضبط العمله
بطرفهم

وحيث ان نيابة الاستئناف قدمت أمام
المحكمة بعض النقود القديمة التي سرقها

الرأفة والمادة ٢٩٢ عقوبات

مق استعملت الرأفة في مادة لا أدنوية ولا
اقصوية للعقوبة المقررة فيها فيكون ازال العقوبة
الى أقل مما هي مقررة لاعتبار الرأفة مستعملة
ولا يلزم النزول الى الحد الاقصى للمعاقبة على
افعال الجنح وهو الحبس مدة ثمانية أيام كنص
المادة ٢٥ عقوبات

محكمة استئناف مصر الاهلية بدائرة الجنح

بك قضاء وبحضور حضرات حامد محمود
بك ومستتر سانو قضاء وعلى ابو الفتوح افندي
وكيل نيابه وعلى وهبه افندي كانت الجلسة
أصدت الحكم الاتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٥٠٨ سنة
١٠٠ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ١٥٧٨
سنة ١٠٠

وحيث انه لاجل الفصل في هذا النزاع
يجب الرجوع الى القواعد والاحكام التي تقررت
في قانون المرافعات

وحيث ان المادة (٢٦) من القانون المذكور
خولت للقاضي الجزئي الحق في نظر الدعاوي
المدنية والتجارية سواء كانت خاصة بأموال
منقولة أو بأموال ثابتة اذا كان المدعى به فيها
لا تزيد قيمته على ألف قرش ديواني فاذا زاد
على ذلك لغاية عشرة آلاف قرش يكون حكمه
في ما ذكر ابتدائياً

وحيث انه ظاهر من هذه المادة ان القانون
جعل حـد نصاب للقاضي الجزئي لا يصح له
أن يتعداه الا في الاحوال الاخرى المنصوص
عنها في القسم الثاني من تلك المادة

وحيث أن واضع القانون لم يقتصر على
ذكر النصاب الذي حدده للقاضي الجزئي
وجعله قاعدة مطردة لمعرفة درجات الاختصاص
وتمييزها عن بعضها بل أنه وضع قاعدة مطردة
وتقدر بمقتضاها الدعاوي وبين فيها كيفية هذا
التقدير

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المرافعات
قضت بأن الدعاوي تقدر باعتبار قيمة الطلب
ولا يضاف الى هذه القيمة عند التقدير ما
يكون مستحقاً قبل رفع الدعوى من الفوائد
والخسائر والمصاريف وغيرها من الملحقات

وحيث أن الدعوى التي نحن بصددنا الآن
تتضمن على نوعين من الطلبات طلب أصلي
وطلب فرعي تابع له

وحيث أن قيمة الطلب الأصلي لا تزيد عن
النصاب الذي جعله القانون من اختصاص
القاضي الجزئي سواء كان باعتبار الضريبة أو
باعتبار الثمن

وحيث أن مبلغ التعويض الذي هو عبارة عن
الخسائر لا يصح أن يضاف على قيمة الطلب الأصلي

في قضية حنا يوسف سليمان وأخيه جرجس
يوسف بالكوم الكبير
ضد

الست فومية بنت عطيه زوجة المرحوم
مرفص يوسف بالناحيه ومحمد أفندي طاهر
الحظور ومحمد أفندي هاشم الحظور ومحمود أفندي
الحظور بعزبهم تسبع دسوق بمجدول سنة ٩٩
نمرة ١٨٤٣

المدعيان رفعا هذه الدعوى قبل المدعى
عليهم وكلفاهم بالحضور أمام المحكمة لسماعهم
الحكم بثبوت ملكيتهما الى الفدان وقيراطين
المينة حدودها وموقعها بورقة التكليف
بالحضور ورفع يد الست فومية بنت عطيه
المدعى عليها الاولى عن هذا القدر وتسليمه لهما
مع الزامهما بان تدفع لهما مبلغ ٣٠٠٠ قرش
على سبيل التعويض وفي حالة عجز باقي المدعى
عليهم عن اثبات ملكيتهما الى هذا القدر المباع
لهما فيحكم عليهم بمبلغ ١١٦٦٦ قرش و٢٦ فضه
من ذلك مبلغ ٨٦٦٦ قرش و٢٦ فضه قيمة
العين والباقي وقدره ٣٠٠٠ قرش على سبيل
التعويض مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف
وبجلسة المرافعة ورفع المحاميان عن المدعى عليهم
مسئلة فرعية طلبا بموجبها الحكم بعدم اختصاص
المحكمة الجزئية بنظر هذه الدعوى لان قيمتها
تزيد عن الماية جنيه اذ أن الدعوى تعتبر بقيمة
الطلب وان الطلب قيمته ١١٦٦٦ قرش صاغ
و٢٦ فضه والوكيل عن المدعين طلب من باب
أصلي رفض هذه المسألة الفرعية والحكم
باختصاص المحكمة بنظر القضية ومن باب
الاحتياط اذا رأت المحكمة أن هناك محل لمسألة
عدم الاختصاص فانه يتنازل عن طلب التعويض
ويجعل طلباته قاصرة على العين أو ثمنها

المحكمة

حيث ان مدار البحث ينحصر الآن بين
الحصوم في معرفة ما اذا كانت المحكمة الجزئية
مختصة بنظر هذه الدعوى من عدمه

حكمت المحكمة حضورياً بالنظر للاول
والثاني وغائبياً بالنسبة للثالث والرابع بالقاء
الحكم المستأنف والحكم على صليب منقريوس
بالحبس مدة ثلاثة شهور وعلى حسن حماد
وشحاته قلدس شحاته وشعبان عطيه بالحبس مدة
شهر واحد يخضع الجميع المحكوم عليهم الحبس
الاحتياطي وألزمهم بالمصاريف متضامين وان لم
يدفعوا يملأوا طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

١١٦٦

دسوق جزئي - مدني - ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠
حنا يوسف سليمان وأخيه « ضد » الست
فومية بنت عطيه ومن معها

قيمة الدعوى والاختصاص

ان المادة ٣٠ من قانون المرافعات قضت
بان الدعاوي تقدر باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف
الى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقاً قبل
رفع الدعوى من الفوائد والخسائر والمصاريف
وغیرها من الملحقات

فالتعويض اذا كان ناشئاً عن الطلب الأصلي
لا يكون من شأنه أن يجعل المحكمة الجزئية غير
مختصة بنظر الدعوى اذا كان باضافته الى الطلب
الأصلي يجعل القيمة فوق نصاب المحكمة المذكورة
حتى انه لا يجعل القضية قابلة للاستئناف اذا كان
الطلب الأصلي دون نصاب الاستئناف لان البحث
في الدعوى انما يتناول الموضوع الأصلي وما عدا
ذلك فهو فرع تابع للاصل وقاضي الأصل
هو قاضي الفرع

محكمة دسوق الجزئية بالجلسة المدنية
والتجارية المنعقدة علناً بسراري المحكمة في يوم
الاثنين ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ و ١٢ رجب سنة
١٣١٨ تحت رئاسة حضرة محمد ابراهيم أفندي
بني والاباضي المحكمة وبحضور علي أفندي حسن
بني والاباضي صدر الحكم الآتي

وحيث أن قيمة التعويضات لا تأثير لها على الطاب الاصلي ما دامت ناشئة عنه ولا يكون من شأنها أن تحمل القاضي الجزئي غير مختص بنظر الدعوى بواسطة اضافتها على قيمة هذا الطلب أو تحمل الدعوى الاصلية قابلة للاستئناف اذا كانت قيمتها أقل من الالف قرش ولو زادت قيمة التعويضات على ذلك

وحيث أن المحكمة التي قصدها القانون في هذه الاحوال هي كون القاضي الجزئي لا يتمتع في الحقيقة الحق الخويل في الاختصاص لان التعويض ولو أنه باضافته على الطلب الاصلي تكون القيمة أزيد من المائة جنيه الا أن البحث يكون قاصراً على ما جملة المدعي أصلاً في الطلبات وما عدا ذلك فهو تابع للاصل لكونه متفرعاً عنه ومن المبادئ القانونية ان قاضي الاصل هو قاضي الفرع

وحيث انه بما تقدم جميعه ترى المحكمة أن المسألة الفرعية ليست في محلها وبتعين الحكم برفضها

فصل في أسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض المسألة الفرعية المرفوعة من المدعى عليهم وباختصاص المحكمة الجزئية بنظر هذه الدعوى وأبقت الفصل في المصاريف لحين الحكم في الموضوع وحددت للنظر فيه جلسة يوم الاثنين ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٠

عن أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت
المادة الاولى . ينشأ صندوق توفير عمومي تحت ادارة مصلحة عموم البوسطة ومراقبة نظارة المالية ويسمى صندوق توفير البوسطة

وتكون مصلحة البوسطة نائبة عن الحكومة في معاملاتها مع مودعي المبالغ المتوفرة

المادة الثانية . تضمن الحكومة كامل المبالغ الموضوعة بصندوق التوفير وردها لاصحابها من رأس مال وفوائد

المادة الثالثة . يحسب للمبالغ المودعة بصندوق التوفير فائدة بواقع اثنين ونصف في المائة سنوياً اما كسور الجنيه فلا تحسب لها فائدة ما

ويجوز تخفيض مقدار هذه الفائدة في أي وقت كان

وتحدد قيمة الفائدة الجديدة بقرار من نظارة المالية تنشر في الجريدة الرسمية وانما لا يجوز العمل به الا بعد مضي ستة أشهر على الأقل من تاريخ نشره

المادة الرابعة . لا تحسب الفوائد للمبالغ المودعة بصندوق التوفير الا اعتباراً من أول

الابداع وتبطل الفوائد عن المبالغ المستردة اعتباراً من أول يوم من الشهر الذي حصل فيه الاسترداد

وفي ٣١ ديسمبر من كل سنة تضاف الفوائد المستحقة على رأس المال وتحسب لها فائدة ويصرف النظر عن كسور العشرة مليات في مجموع الفوائد المستحقة من هذا القيل

المادة الخامسة . تعطي مصلحة البوسطة مجاناً لصاحب الشأن دفترأ صغيراً تفيد فيه المبالغ الواردة لصندوق التوفير والمستردة منه

ولا يجوز لأي شخص كان ان يحجز أكثر من دفتر واحد

المادة السادسة . اذا فقد دفتر فيجوز لصاحبه الحصول على نسخة ثانية منه بدفع خمسين ملياً ويقبوله للشروط والاجراءات التحفظية التي تقرها مصلحة البوسطة

ويترتب على اعطاء النسخة المذكورة ابطال مفعول الدفتر الاصلي

المادة السابعة . اول دفعة لصندوق التوفير لا يجوز ان تكون أقل من مائتي مليم ولا يجوز ان تكون الدفع التالية أقل من خمسين ملياً ولا تشمل كسور العشرة مليات

المادة الثامنة . كل مبلغ يسترد لا يجوز ان يكون أقل من خمسين ملياً ولا ان يشمل كسور العشرة مليات

المادة التاسعة . لا يجب ان يزيد مجموع المبالغ المودوعة من شخص واحد على خمسين ج م في السنة ولا على مائتي ج م في عدة سنوات وذلك بخلاف الفوائد المستحقة

المادة العاشرة . يسوغ لاصحاب المبالغ المودعة في صندوق التوفير استردادها كلها أو بعضها في أي وقت كان وقيمة المبلغ المقتضي استرداده لا يجوز ان يكون أقل من خمسين ملياً في كل مرة ولا ان يشمل كسوراً أقل من

المادة الحادية عشرة . المبالغ المقيدة لحساب المودوعين تضاف لجانب صندوق التوفير اذا لم يوردوا في خلال خمس عشرة سنة مبلغاً جديداً أو لم يستردوا شيئاً منها في المدة المذكورة

المادة الثانية عشرة . تستعمل المبالغ الباقية بصندوق التوفير بعد خصم مصاريف الادارة في شراء سندات من الدين المصري وتودع هذه السندات في خزانة نظارة المالية

المادة الثالثة عشرة . لا يجوز لمستخدمي مصلحة البوسطة اعطاء أي استعلام كان لاخرين عن المبالغ المودوعة بصندوق التوفير الا اذا كان الطلب صادراً من السلطة القضائية

المادة الرابعة عشرة . يقدم مدير عموم البوسطة تقريراً سنوياً عن حالة صندوق التوفير والمبالغ الواردة فيه وينشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية

وهذه المجموعة تفتي بأحكامها المشتغين بالقوانين من مطالعة أطول الشروحات وفيها يجد الباحث حل ما يمكن أن يمر عليه من المشاكل القانونية

والمجموعة فيها كل الاوامر واللوائح المتعلقة بالقضاء والمعدلة لماتعدل في مواد القوانين الاهلية من أول انشاء المحاكم الاهلية لغاية سنة ١٨٩٧ ونمن كل جزء منها مبلغ ١٠٠ قرش صاغ وتطلب من ادارة المطبعة العمومية بمصر
إسكندر آصاف

كتاب

الاعجاز والايجاز

قد تم بحوله تعالى طبع كتاب الاعجاز والايجاز للإمام أبي منصور الثعالبي المحتوي على الآداب التي يقصر دون وصفها البلغ . وقد قسمه مؤلفه الى عشرة أبواب . الباب الاول . في بعض ما نطق به القرآن الشريف من الكلام عن النبي عليه السلام . الباب الثالث . فيما صدر منها من الخلفاء الراشدين والصحابه والتابعين رضي الله عنهم . الباب الرابع . فيما نقل منها عن ملوك الجاهلية . الباب الخامس . في روابع ملوك الاسلام وأمرائه . الباب السادس . في لطائف كلام الوزراء . الباب السابع . في بدائع كلام الكتاب والبلغاء . الباب الثامن في ظرائف الفلاسفة والزهاد والحكماء والعلماء . الباب التاسع . في ملح الظرفاء ونواديرهم . والباب العاشر . في وسائل قلأئد الشعراء . وقد زدنا للمؤلف رحمه الله . وفسرنا غوامض الفاظه تسهيلا لطلبة فجاء كتاباً أدبياً لغوياً تاريخياً يفتي مطالعه من جملة كتب أدبية وتاريخية . وهو فريد في بابه . فن أراد اقتناء هذا الكتاب فيطلبه من دار المطبعة العمومية بشارع عبد العزيز بمصر
كاتبه
إسكندر آصاف

للتأويل والاجتهاد مثل وجود وجه من الواجهة المهمة لبطالان الاجراءات والحكم ، في حين أن الواجهة المهمة غير معينة ولا محصورة في القانون فالكتاب عددها وميز صحتها من فاسدها والجمل فيه انه عملي لا نظري بمعنى أن المبادئ والقواعد المثبتة فيه مأخوذة عن أحكام محكم النقض وبالاخص محكمة النقض والابرار المصرية اما ترتيبه وتبويبه فاقبل ما يقال في حسنه انه ترتيب عالم متمكن من أصول التأليف واما مشتملاته فنظن انه لم ترك شاردة تتعلق بموضوع النقض والابرار الا جمعها اليه فجاء وافيًا في بابه كبير الحجم وقد اجاد الممر في ترتيبه بوضع الامانة التتالية الامانة ملاحظة اللغة وطبعه من اجل المطبوعات وانظفها وكلتينا الاخيرة فيه انه يهم كل مشغل بالقضاء ان يقتنيه

اعلان

مجموعة المحاكم

وهي مؤلفة من ثمانية اجزاء لكل جزء على فهرست الاحرف الابجدية يستدل منه على من ابتدائية واستثنائية وأيدتها بأحكامها المدنية والتجارية والجنائية وفيها فسر غوامض القانون وحلت مشكلاته . ويستدل ايضاً من الفهرست المذكور على الاحكام الصادرة بقبول اوجه الالتباس واوجه النقض مع القواعد القانونية . ولكل جزء فهرست آخر باسماء الخصوم مرتبة على الاحرف الابجدية لسهولة البحث عليها

المادة الخامسة عشرة . على مصلحة البوسطة سن لائحة بيان الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاحكام السابقة . وبجب التصديق على اللائحة المذكورة من مجلس النظار

المادة السادسة عشرة . تسري احكامنا هذا اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٠١

المادة السابعة عشرة . على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٠
الامضات

النقض والابرار

ألف حضرة العالم الفاضل المسيو ارست دو هلس المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية كتاباً باللغة الفرنسية اسمه يدل على مسماه وهو الطمن في الاحكام بطريق النقض والابرار وطلب اعادة النظر في الدعوى الجنائية في القضاء المصري ونشر هذا الكتاب في السنة الماضية فلما أطلع حضرة القانوني المجتهد عزيز أفندي خانكي المحامي ورأى أن الهيئة القضائية في حاجة الى تعميمه بين رجالها من قضاة ووكلاء نيابة ومحامين طلب الى جناب مؤلفه ان ياذن له بترميمه فاجاب وكان المؤلف بعد الطبعة الاولى اعاد النظر على الكتاب ففتح فيه و اضاف اليه امورا ذات بال فجاء عربياً احسن منه فرنسويا

ويعلم المشتغلون بالقضاء ان موضوع النقض والابرار من ادق المواضيع القانونية وان بعض اسبابه جاء في القانون مبهماً ومجالاً

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الأحكام الصادر في عام ١٨٩٩ من مدينة وتجارية وجنائية ونقض وإبرام وتتضمن أيضاً الأوامر العالي واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست يرشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين و١٣٠ لخالقهم

اعلان

نجز بعونه تعالى طبع ديوان شاعر عصره .
وتابغة دهره . . مرصع طراز الادب بدرر
فصاحبه . ومزبل صدأ الالباب بفر
ملاحظته . من استخراج جواهر المعاني من
كنوز البلاغة . وسبك عقيان الالفاظ في
قوالب البراعة بأبداع صياغة . الحسن بن هاني
الشهير بابي نواس

وهو الديوان الكبير بل المنهل العذب
الذي ليس له نظير . طالما ضنت به الايام .
وتأقت الى مطالعته نواظر الافاضل الاعلام .
حتى سمح هذا العصر باظهاره ليقبس أبنائه
من مشارقات أنواره . لم يغادر من شعر أبي
نواس شاردة الا احصاها . ولا نادرة من
بلحة الادبية الاستقصاها . وقد طبع

في مصر من قبل مطبع
بعد ان اعتنى اشهر رجال العلم والفضل في مصر
نشره مابه من الغريب . باحسن ايجاز واجمل
ترتيب . وهو كبير الحجم يبلغ عدد صفحته
محوالاً أربع مائة وخمسين صفحة وثمن كل نسخة منه
ثلاثون قرشاً صاغاً خالص اجرة البريد
كاتبه اسكندر آصاف بمصر

بسراري محكمة دمياط الاهلية في يوم الاربعاء
٩ يناير سنة ١٩٠١ الموافق ١٨ رمضان سنة
١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي صباحاً
سبيع العقار الآتي بيانه ملك الشحات فوده
وحسن مصطفي من بدواي وفاء لمطلوب مرسي
علي حماده من بدواي البالغ قدره ثلاثمائة
وثلاثون قرشاً صاغاً والمصاريف وذلك بناء
على الحكم الصادر من محكمة دمياط الاهلية
بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٠ ومسجل بمحكمة
الزقازيق الاهلية بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠
تحت نمرة ٦١٣ وان يكون البيع على قسمين
بالنصف الاساسي البالغ قدره مائة وستون قرشاً
للحصة التي قدرها ستة عشر قيرطاً ومائتين
قرش للمنزل

وهذا بيان العقار الكائن بناحية بدواي

أولاً ستة عشر قيرطاً شائعة في منزل
ملك الشحات فوده يحده من شرقي فرج العبد
وبجري ابراهيم شلبي وغربي شارع وفيه الباب
وقبلي محمد أبو خاطر مبني بالطوب الاخضر
وقديم وايل للسقوط بغير عرش وبه ثلاثة
قيعان يبلغ مسطحه مائتي ذراع معماري

ثانياً منزل ملك حسن مصطفي مبني بالطوب
الاخضر وبه قاعتين مفروشتين وفسحه بدون
عرش ايل للسقوط وبأعلا احدى القاعتين
غرفة من بغدادلي بالغاب والطين يبلغ مقاسه
مائة وخمسون ذراعاً مهنارياً يحده من شرقي
محمد محسبه وبجري ابراهيم عياده والبايسي محسبه
وغربي شارع وفيه الباب وقبلي أبو بكر محسبه
فكل من له رغبة في المشتري على حسب

كتاب المحكمة لمن يريد الاطلاع عليها فليحضر
في اليوم والساعة المحددين لاعطاء المزارد اللازم
تحريراً بسراري المحكمة بدمياط في ٦ ديسمبر
سنة ١٩٠٠ و١٤ شعبان سنة ١٣١٧

كاتب أول محكمة دمياط
علي نصر

محكمة صدقا الجزية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ١١٥٧ سنة ٩٠٠
انه في يوم الاثنين ٧ يناير سنة ١٩٠١
الموافق ١٦ رمضان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي
صباحاً
سيصير الشروع في مبيع فدان واحد كائن
بناحية الزيرة بقبالة السبله ملك نعمان علي
عبد القادر المزارع من ناحية الزيرة المذكورة
ومكلف الآن بأسماء حسن ورجب اولاد نعمان
للمذكور وحدها البحري والقبلي باقي الفيض
والشرقي والغربي طريق وفاء لسداد الدين
المطلوب منه البالغ قدره ٢١٥٥ قرش صاغ
والمصاريف

وهذا البيع بناء على طلب فياشنوده
المصري من أسيوط وبناء على حكم نزع الملكية
الصادر من هذه المحكمة في يوم ١٧ نوفمبر
سنة ٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة أسيوط
الاهلية في يوم ٢٤ نوفمبر سنة ٩٠٠ تحت نمرة
١٢٠٢ والبيع يكون قسماً واحداً وتفتح المزايده
على مبلغ ٩٧٣ تسعمائة وثلاثة وسبعين قرش
صاغ

وشروط البيع واضحة بعريضة نزع الملكية
والحكم المودوعين بقلم كتاب محكمة صدقا الجزية
لاطلاع من يريد الاطلاع عليها فعلى من
يرغب المشتري فليحضر للمحكمة الكائن
مركزها بصدقا في اليوم والساعة المحددين بهاليه
تحريراً في يوم ٩ ديسمبر سنة ٩٠٠ و١٧
شعبان سنة ١٣١٨ كاتب أول محكمة صدقا

محكمة دمياط الاهلية

اعلان بيع

نشره أولى

بمجلسه المزاردات العائيه المزمع انعقادها

محكمة الحيزه الجزئية

اعلان بيع

نصف مركب

انه في يوم الخميس الموافق ٣ يناير سنة ١٩٠١ - ١٢ رمضان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ أفرنكي صباحاً بدير الطين بشاطئ البحر الاعظم سيصدر الشروع في بيع نصف مركب هولة مائة وثمانين أردب تعلق عيني حجاج المدايني من ناحية دير الطين المتوقع عليها الحجز التنفيذي بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ٩٠٠ بمعرفة علي افندي فهمي المحضر بمحكمة السيد زنب الجزئية تنفيذاً لأمر المصاريف الصادر من محكمة الحيزه الجزئية بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ٩٠٠ وفاء لمطلوب الخزينة وقدره مبلغ جنيه واحد و ٣٠٠ ملين وما يلحق من المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب حضرة عثمان عثمان افند هاشم كاتب اول محكمة الحيزه الجزئية بصفة حضرته مدير ادارة خزينة النقود القضائية بالمحكمة المشار اليها

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل المعينين اعلاه ومن يرسي عليه المزااد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزااد على ذمته ويلزم بالفرق ان نقص
تحريراً بسراري المحكمة الجزئية بالحيزه في ١٢ ديسمبر سنة ٩٠٠

كاتب اول محكمة الحيزه

ختم

محكمة المنيا الجزئية الاهلية

اعلان

بيع عقار نشره أولى

انه في يوم الخميس ١٠ يناير سنة ١٩٠١ (١٩ رمضان سنة ١٣١٨) الساعة ٩ أفرنكي صباحاً بأودة المزادات بسراري المحكمة سيصدر الشروع في بيع العقار الآتي قسماً واحداً بثمن أساسي قدره ٢٠٠ مائتين قرش صاغ

وهو سبعة قراريط أطيان سواد كأنة بناحية نزلة مينا جريس بقبالة الخطه والجزيره الحد البحري ورثة محمد عبد الله والقبلي ورثة علي أحمد والغربي أطيان الاوقاف والشرقي أطيان بناحية الداوديه والعقار المذكور ملك زيدان محمود من ناحية نزلت مينا جريس وهذا البيع بناء على طلب رقيه بنت أحمد من الناحية المذكورة كما قضى بذلك حكم نزاع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ في قضيه نمرة ١١٠٧ سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة بني سويف الاهليه في ٣ ديسمبر ١٩٠٠ نمرة ٦٩٥ وفاء لمبلغ مائة وأربعة وستين قرشاً صاغاً قيمة الدين المحكوم به مع المصاريف

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل المذكورين وله الاطلاع على شرط البيع المودعة بقلم كتاب المحكمة وقماريد تحريراً بسراري المحكمة بالمنيا في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٠ و ١٨ شعبان سنة ١٣١٨ كاتب أول محكمة المنيا أحمد درويش

اعلان

من محكمة الحيزه الجزئية

في قضية البيع نمرة ٧٨ سنة ١٩٠١ انه في يوم الثلاث ٨ يناير سنة ١٩٠١ الساعة ٩ أفرنكي صباحاً بمجلسه المزادات العمومية التي ستعقد بمحكمة الحيزه الجزئية السكان مركزها بسراري مديرية الحيزه

سيباع بازاد العمومي المنزل الآتي بيانه تعلق الحرمه زهره بنت عبد الرحمن القاطنة بناحية المعتمدية مركز امبابه حيزه مشتراها من حسنين علي راشد القاطن بالناحية المذكورة وهو منزل كائن بناحية المعتمدية مركز امبابه حيزه يبلغ مفاشه سبعين ذراعاً تقريباً مبني بالطوب الاخضر يشتمل على قاعة ارضي والباقي

فسح محدود بمحدود أربع الحد الشرقي فضا الجهة وفيه الباب والحد البحري والغربي ورثة علي راشد والحد القبلي محمود خنفي واحمد خنفي وهذا البيع بناء على طلب علي افندي نعم التاجر ومقيم بالقليي قسم الازبكيه وبناء على حكم نزاع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ اول ستمبر سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية في ٨ منه نمرة ٢٨٤

وان يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد المشتري الاطلاع عليه وقت ما يريد وافتتاح المزااد يكون على مبلغ ٣٠٠ قرش صاغ بخلاف المصاريف

تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يومه سمبر سنة ١٩٠٠

كاتب المحكمة

امضا

اعلان

انه في يوم الاثنين ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٠ الساعة ١٠ أفرنكي صباحاً بناحية تلبنه دقهلية سيصدر الشروع في بيع مواشي محجوز عليها في ١٠ ستمبر ٩٩

بناء على طلب الشيخ محمد أبو النصر التاجر بناحية تلبنه تنفيذاً للحكم الصادر في ٢ ابريل سنة ٩٩ القاضي بالزام علي الهياض وحسين فياض بان يدفع مبلغ ٩٦٢ قرش صاغ منه ٤٠٠ والمصاريف

فعلى من يريد المزايدة يحضر في الميعاد المرقوم ومن يرسي عليه المزااد يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً في ٢٢ نوفمبر سنة ٩٠٠

نائب الباشمضر بالنصوره

امضا

محكمة صدقا الجزية

اهلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ١٣٣٥ سنة ٩٠٠
انه في يوم الاثنين ٢١ يناير سنة ١٩٠١
الموافق ٣٠ رمضان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي
صباحا

سيمير الشرود في سبيع العقارات الآتي
بيانها ملك حبشي جرجس المزارع في ناحية
دير الحنادله وفاء لسداد الدين المطلوب منه البالغ
قدره ١٣٧٩ قرش صاغ بخلاف المصاريف
المستجدة والتي تستجد

وهذا البيع بناء على طلب الحرمة مصطفىه
بنت مكرم الله شقور من ناحية دير الحياذه
وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه
المحكمة في يوم ٢٧ أكتوبر سنة ٩٠٠ المسجل
بقلم كتاب محكمة اسبوط الاهليه في يوم ٣
نوفبر سنة ٩٠٠ تحت نمرة ١١١٩

ولهذا عد أمر حضرة القاضي الصادر في
يوم ٢ ديسمبر سنة ٩٠٠ القاضي بتحديد اليوم
المذكور بعاليه للبيع بالنسبة لسقوطه
وبيان العقار كالاتي

س ط اذرع عدد

١٢ ٦ شائعين في خمس فدانين
اطيان خراجية بزمام ناحية
دير الحياذه من ضمن المكلف
باسم جرجس يعقوب
بقالة أبو دهييه محدودين
من قبلي ميرهم جرجس

ومن شرقي الطريق ومن
غربي مخايل مرزوق

٧ شائعين في ٨ قراريط اطيان
خراجية بزمام الناحية بقالة
الرملة من ضمن المكلف
باسم جرجس يعقوب
محدودين من غربي حبشي
جرجس ومن شرقي عبد

الملاك سعد ومن قبلي اطيان
الحكومة ومن بحري قبالة الرزقه
١ ٥٠٠ منزل كائن بالناحية المذكورة

يبلغ مقاسه خمسمائة ذراع
تقريباً محدود من بحري
عبيد سيداروس ومن قبلي
عوض مرجان ومن شرقي
نحت العمل ومن غربي
الدير وفيه الباب

٢ ٢٠ حوطهم المدعي عليه وجملهم
علو متر واحد بالطوب
الاخضر ومفروش فيهم أربعة
أشجار نبق وشجرة سنط
واحد وثلاثة نخلات زعف
محدودين من شرقي اطيان
الحكومة ومن بحري فرغلي
سلمان ومن قبلي الدرب
وفيه الباب يفتح ومن غربي
المعلن اليه المذكور

١٦ ٩ ٥٠٠ ٥
المذكورة منهم اثنين مفروشين
في أرض المعلن اليه وشريكه
جرجس حنين والانيين
الآخرين مفروشين في ملك
يعقوب أطناسيوس

س ط اذرع عدد
١٦ ٩ ٥٠٠ ٥
والبيع يكون قسماً واحداً وتفتح المزايدة
على مبلغ ١٥٠٠ قرش صاغ
وشروط البيع واضحة بعريضة نزع الملكية

لاطلاع من يريد الاطلاع عليها
فعلى من يرغب المشتري أن يحضر للمحكمة
الكائن مركزها بصدقا في اليوم والساعة والحل
المحددين باطنه

١٣١٨ سنة
تحريراً في ٦ ديسمبر سنة ٩٠٠ و ١٤ شعبان
كاتب أول محكمة صدقا

امضا

اعلان

من محكمة الحيزه الجزية

في قضية البيع نمرة ٩٤١ سنة ٩٠٠

انه في يوم الثلاث ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحاً
مجلسه المزايدات العمومية التي ستعقد بمحكمة
الجزية الجزية الكائن مركزها بسراي مديرية
الحيزه

ستباع بالمزاد العمومي حصة العقار الآتي
بيانها تعلق علي ابو ابراهيم المزارع وقاطن
بناحية طموه حيزه وهي

حصة قدرها سبعة قراريط وثلثاني من قيراط
شائعة في منزل كائن بناحية طموه حيزه مبني
بالطوب والطين يحتوي على قاعتين وحوش وسلم
بالدور الاسفل وثلاثة أود وفسحه بالدور الاعلى
محدود بمحدود أربع الحد البحري الحارة وفيها
الواجهة والباب والحد القبلي ورثة سالم ابراهيم
والحد الشرقي ورثة حسن راشد ويوسف أخيه
والحد الغربي ورثة منصور البغل

وهذا البيع بناء على طلب عبد العال سلامه
المزارع وقاطن بناحية الجزية حيزه
وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ٩٠٠ ومسجل
بمحكمة مصر الابتدائية الاهليه في ١١ منه
نمره ٥٣٩

وان يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم
المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد
المشتري الاطلاع عليه وقت ما يريد

واقفتاح المزاد على مبلغ ٤٨٠ قرش صاغ
بخلاف المصاريف
تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يوم ٤ ديسمبر
سنة ١٩٠٠

كاتب المحكمة
امضا

(طبع بالمطبعة العمومية)

AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTERAIRE

Paratssant au Caire (Egypte

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs

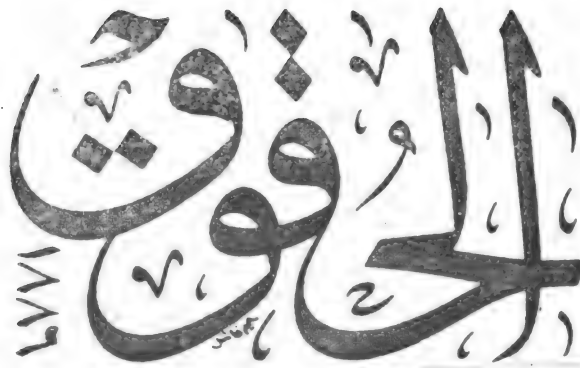
S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 40



(ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاداغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

اعلان

من ادارة الجريدة

بقية أعداد الحقوق من سنة ١٩٠٠
الحالية يصدر بدلها فهارس هذه المجموعة
السنوية حسب العادة

القسم القضائي

١١٧

استئناف مصر مدني ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠
ابراهيم بك حمدي - ضد - شفيقه هانم
الحجر

السفه الذي يستوجب الحجر هو ما يتجاوز
العادة في الانفاق اما الشاب الميسور الذي يجاري
اقرانه في الانفاق والاستدانة ولا يتجاوز حدهم
في ذلك فلا تستوجب حالته الحجر

محكمة استئناف مصر الاهلية بجلستها المشكلة

بهيئة مدنيه تحت رئاسة سعادة قاسم أمين بك
وحضور حضرات يوسف شوقي بك والمستتر
كوغان قضاء وعيد الله حسن كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية الطعن المرفوعة من ابراهيم بك
حمدي نجل المرحوم احمد بك حمدي مفتش
عموم مصلحة الصلحة سابقاً الحاضر عنه بالجلسة
حضرة يوسف آصاف بك المحامي المقيمة بجدول
الطعن نمرة ١١ سنة ١٠٠٠ مستأنف

ضد

شفيقه هانم كريمة المرحوم احمد بك حمدي
وحرر حضرة الافوكاتو محمود بك سالم بصفتها
قيمة على ابراهيم بك حمدي المقيمة بمصر الحاضر
عنها بالجلسة حضرة ابراهيم بك الهلباوي المحامي
مستأنف عليها

المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وسماع
المرافعة الشفاهية والمدولة قانوناً

حيث أن ابراهيم بك حمدي المحجور عليه
عليه طلب من المجلس الحسبي المتعقد في محافظة
مصر رفع الحجر وهذا المجلس قرر في ١٠ ستمبر
سنة ١٠٠٠ رفض طلبه

وحيث ان هذا القرار استأنفه ابراهيم بك
حمدي

وحيث أن ابراهيم بك حمدي المذكور سبق
الحجر عليه بمقتضى اعلان شرعي في ٢ شعبان
سنة ١٠١٤ بناء على شهادة شهود بانه مبذر ولا
يحسن التصرف في ماله بدون أن يحتوي هذا
الاعلام على واقعة واحدة تفيد سوء التصرف
وحيث أن هذا الحجر استمر الى الآن
والمحجور عليه بالطبع ممنوع من التصرف في
أمواله ولم يقدّم دليل على انه اتى عملاً من الاعمال
التي تجعله موصوفاً بالثقة واطلاق المال

وحيث أنه ينتج من ذلك انه لم يثبت أن
ابراهيم بك حمدي كان يبذل أمواله لا قبل
الحجر ولا بعده

وحيث أن الوقائع التي ذكرت في المرافعة
او في قرار المجلس الحسبي لا تعد من انواع
التبذير الذي يمكن ان يترتب عليه منع الانسان
من التصرف في أمواله وغاية ما تفيد تلك الوقائع
ان سحت هو أن المحجور عليه كان يرى نفسه
مضطراً في بعض الاحيان لان يأخذ مقدماً بعض
مرتبه الشهري ولا يعد من السفه ان المذكور
لم ينتج في مدة سنة في اوروبا وكذلك انه كان
مديوناً فيها لبعض التجار فان هذه حالة اغلب
الاشيان ومن النادر ان يخلو منها رجل في مدة
حياته ولم تكن حالة المستأنف في ذلك زائدة عما
يشاهده عادة في غيره

وحيث أن المحكمة لا تقول أن المستأنف هو مثال الجبد والمقل كما أنها لا ترى أنه استندت بغير ثروته يوماً من الأيام فأساً التصرف فيها وحيث أن فلا يمكن في مثل هذه الظروف أن يحرم من حقه الطبيعي في التصرف بنفسه في ماله خصوصاً بعد أن تبين أن اخته القيمة عليه الآن استعفت من القيامة وحضرة أحمد بك عفيفي وهو أقرب الناس إليه لم يقبل أن يعين قياً عليه

فبناء على هذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بالناء قرار المجلس الحسبي الصادر في ٥ ستمبر سنة ٩٠٠ القاضي برفض رفع الحجر عن المستأنف وقررت برفع الحجر عنه والزمت المستأنف عليها بالمصاريف هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ٩٠٠ موافق ٥ شعبان سنة ١٣١٨ هـ

١١٨

مصر استئناف - مدني - ٢ دسمبر سنة ٩٠٠

الاختصاص . التقاضي

المعلم حسن حنفي « ضد » أحمد فؤاد باشا

الاختصاص

١ - لا حق لاحد من افراد الامة ان يخرج عن النظام الذي قرره الوازع لفض الخصومات فلا يجوز لوطنيين ان يتفقا على الخصامة امام سلطة قضائية غير معينة لهما ولا يصح القول بان هذا يعد تحكماً لان القاضي لا يكون حكماً لانه موظف عمومي

محكمة استئناف مصر الاهلية بجلستها المدنية والتجارية المنعقدة تحت رئاسة سعادة احمد قنبي بك رئيس المحكمة وبحضور حضرتي ابراهيم فريد

بك ومحمد توفيق افندي قاضيين ومرفس فرج افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية استئناف المعلم حسن حنفي القهوجي ضد

سعادة احمد فؤاد باشا بصفته قياً على محمد جلال ووكيلاً عن ورثة الرحوم عبد الله باشا عزت وهم عبد العزيز بك عزت وناذلي هانم ونبیه هانم الواردة الجدول العمومي سنة ٩٠٠ نمرة ٥٣٩ -

وقائع الدعوى

قدم سعادة احمد فؤاد باشا بصفته المذكورة دعوى امام محكمة الازبكية الجزئية ضد حسن القهوجي طلب فيها الحكم على المدعي عليه باخلاء قطعة أرض استجاره بشارع المهدي مساحتها واحد وخمسون متراً والزامه بالمصاريف وذلك لان عقد الايجار المؤرخ أول يناير سنة ٩٠٠ بغير مدة معينة ويبيح للمدعي طلب الاخلاء في أي وقت شاء

المدعي عليه حضر بالجلسة الاولى وطلب تأجيل القضية لتعيين وكيل عنه ولم يحضر بجلسة المرافعة

ومحكمة الازبكية المشار اليها قضت بتاريخ ١٧ مايو سنة ٩٠٠ حضورياً بالزام المدعي عليه بان يخلي العين المؤجرة ويسامها للمدعين والزمتهم بالمصاريف

فلم يقبل المحكوم عليه هذا الحكم ورفع عنه استئنافاً بتكليف حضور اعلنه الى سعادة المستأنف عليه بصفته آفة الذكر بتاريخ ٢٣ يولييه سنة ٩٠٠ طلب فيه سماعه الحكم بالغاء الحكم المستأنف مع رفض الدعوى والزام سعادة المستأنف عليه بالمصاريف وبجلسة المرافعة طلب وكيل المستأنف الغاء الحكم المستأنف لعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لانه متفق في عقد الايجار بانه اذا حصل نزاع يكون حضرة قاضي الامور المستعجلة بالمحكمة المختلطة هو المختص عملاً

بالمادة ٢٩ مرافعات ويكون حكمه نهائياً وكيل المستأنف عليه التمس الحكم برفض المسألة الفرعية لان الاتفاق بين الطرفين على ان المحكمة المختلطة هي التي تكون مختصة بنظر الدعوى مخالف للقانون فلا يصح مطلقاً التمسك بهذا الاتفاق امام محكمة الاستئناف وانما هذا الدفع جاء على سبيل الفرار من الحكم الابتدائي والفرق بين التحكيم وبين الاختصاص فرق بين ولا يصح ان يقال ان هذا الاتفاق هو للتحكيم بل سبب اختصاص المحكمة هذه قررت ضم المسألة الفرعية في الموضوع وأمرت بالتكلم فيه

وكيل المستأنف التمس أصلياً عدم الاختصاص وموضوعاً رفض الدعوى ما دام ان موكله قائم بالاجرة واحتياطياً الزام الخصم بدفع مازاد من قيمة الارض بسبب البناء او قيمة تكاليفه حسب تقرير الخبير الذي يتعين وكيل المستأنف عليه التمس التأييد والزام المستأنف بالمصاريف

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدولة قانوناً

حيث انه لاحق لاحد من افراد الامة ان يخرج عن النظام الذي قرره الوازع لفض الخصومات بينهم

وحيث ان النظام المصري يقضي بأن الاهالي يتقاضون امام المحاكم الاهلية واما مختلفو الجنسية فهم وحدهم الذين يتقاضون امام المحاكم المختلطة وحيث ان اشتراط المستأنف عليه في عقد الايجار فض الخصومة بمعرفة المحكمة الجزئية المختلطة خروج عن ذلك المبدأ وهروب من القضاة الشرعيين الواجب عليه الخضوع لسلطتهم وحيث ان القول بان تلك المحكمة اختيرت كحكم قول غير صواب اذ الحكم لا يكون قاضياً من حيث هو موظف عمومي جالس في مقر وظيفته ويقضي بين الخصومة بمقتضى الحق الذي خوله القانون والحاكم العام الذي عينه فيه وحيث انه فضلاً عن ذلك فان قبول الخصامة

امام المحكمة الجزئية الاهلية من المستأنف يعتبر تنازلاً عن ذلك الشرط اذ هو لو صح على هبة فيكون مما للناس حق الرجوع فيه وقد عدل عنه بقبول الخصومة من خصم امام المحكمة المذكورة . وحيث انه لذلك يكون الدفع الفرعي في غير محله

وحيث ان الحكم الابتدائي صواب في الموضوع للاسباب التي بني عليها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوياً بقبول الاستئناف شكلاً وبرفض الدفع الفرعي وبتأييد الحكم للمستأنف والزام المستأنف بالمصاريف

اعلان

محكمة عابدين الجزئية الاهلية

انه في يوم الاحد ٢٧ يناير سنة ١٩٠١ الموافق ٦ شوال سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بشارع الجزيرة الجديدة بعابدين

سيصير الشروع في بيع كنيهات خشب منجده وكراسي خزاران ودولاب بمرايه وبوريه وكراسي هزاز خزاران ومكتب كتابه وخلافه بناء على طلب الخواجه يعقوب دولتيان الصراف المتخذ له محلاً مختاراً مكتب جناب الافوكاتو جوالي زوسالي بالقاهرة نفاذاً للحكم الصادر لصالحه من محكمة عابدين الجزئية الاهلية بتاريخ ٣١ ستمبر سنة ٨٩٩ ضد حبيب افندي جريس من مستخدمي نظارة الخارجية واخيه الياس افندي جريس من مستخدمي نظارة الحفانية ملزوميتها بطريق التضامن بان يدفع اليه مبلغ ٨٤٩ قرش صاغ و ٢٠ فضه وفوائده والمصاريف واتعاب المحاماه وسبق اعلان اليهما وصار الحكم المذكور في درجه الاحكام الانتهائية وتوقع الحجز على الاشياء تعلق حبيب افندي جريس فقط

فكل من له رغبة في المشتري ويرسي عليه

آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر بعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠

نائب باشمخضر محكمة

عابدين الجزئية

امضا

اعلان

محكمة سوهاج الجزئية

نشره أولى

انه في يوم الخميس ١٧ يناير سنة ١٩٠١ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بقاعة المزادات بسراي المحكمة

بناء على طلب فرج افندي فلتس الكاتب من اخيم وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة أسيوط الاهلية في ١١ منه نمرة ١٢٧٤ بسوهاج

سيصير الشروع في بيع منزل كائن باخيم ملك سكر بسطوروس الملم ومقريوس سكر من البندر المذكور يبلغ مقاسه مائتان ثمانية وعشرون ذراعاً وربع وثمان من ذراع بدرج الدعاه بحارة عطا الله حده البحري ورثة عبد الملك السيسى والغربي الطريق وفيه الباب والقبلي زقاق غير نافذ والشرقي بعضه ملك سكر ومقريوس المذكورين وبعضه ورثة عبد الملك السيسى وذلك وفاء لمبلغ ٧٩١ قرش صاغ خلاف ما يستجد من المصاريف وتباع قسم واحد وافتح مزاده على مبلغ ٨٠٠ قرش صاغ

وشروط البيع واضحه بعريضة نزع الملكية الموجودة بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يريد الاطلاع عليها فعلى من يرغب المشتري الحضور في الزمان والمكان المذكورين

تحريراً في ٢٩ ديسمبر سنة ٩٠٠

كاتب اول المحكمة

محمد عبد الله

محكمة العياط الجزئية

اعلان بيع

نشره ثانيه

في قضية البيع نمرة ٢٩٥ سنة ٩٠٠

انه في يوم الاحد ٢٧ يناير سنة ٩٠١ الساعة ٩ افرنكي صباحاً بمجلسه المزادات العمومية المجمع انعقادها بسراي المحكمة الكائن مركزها بسراي مديرية الحيزه

سيصير الشروع في بيع المنزل الكائن بناحية الصالحية بدرب الصفوات ملك صالح قاسم صالح المحدود بمحدود اربع البحري الدرب المذكور وفيه الواجه والباب والغربي خير فتح الباب واخوته والقبلي حسن هواري ماييل قبلي بجاور لمنزل الورثة المذكورين قبله وبعضه نصر مراد وهذا البيع بناء على طلب حسنين سعد واخوته حسن ومبروكه وضيا ومفروزه وفرحانه والدته عن نفسها وبوصايتها على زيدان ومحمد وواطفه وذلك تنفيذاً لحكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٦ يولييه سنة ٩٠٠ ومسجل بالمحكمة بتاريخ ١٦ منه نمرة ٣٦١

القاضي بنزع ملكية صالح قاسم صالح من المنزل المذكور وبيعه بالمزاد العمومي وفاء لمبلغ ٣٠٠ قرش صاغ والمصاريف ويكون البيع قسماً واحداً ويفتح المزاد على المبلغ المذكور والمصاريف

وبالجلسة التي كانت تحدت للبيع دفع المدعى عليه للمدعين بعض المطلوب وأوقفت الدعوى لدفع الباقي ولم يحصل ولذا عمل هذا النشر وسيفتح المزاد على مبلغ ١٦٨ قرش صاغ خلاف المصاريف المستجدة

فعلى من يرغب المشتري الحضور في الزمان والمكان الموضحين وله الاطلاع على حكم نزع الملكية وشروط البيع وقتاً يريد

كاتب أول محكمة العياط

امضا

محكمة الاقصر الجزئية

اعلان

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ١١٥٤ سنة ١٩٠٠

انه في يوم الثلاث ٢٢ يناير سنة ١٩٠١ الساعة ٩ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات بسراي المحكمة بالاقصر

سيصير الشروع في بيع منزل وتختين فسيخ وشجرتين سنط ملك الحرمه بهانه بنت علي هام المقيمة بناحية المريسه واحمد عويضة يونس المقيم بنجع ابو حليمه تبع وابورات ارمنت بمركز الاقصر بمديرية قنا بناء على طلب الحرمه محجوبه بنت محمد عثمان خالية الصناعة ومقيمه بنجع المراضره بموجب حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة في ٣ دسمبر سنة ١٩٠٠ ومسجل بمحكمة قنا في منه وفاء لسداد مبلغ ٢٥٢ قرش صاغ والمصاريف المستحقة والتي تستحق الى طالب البيع طرف مالكي العقار المذكور المتروك لهما عن مورثهما عويضة يونس وبيانه كالاتي

أولاً المنزل كائن بنجع ابو حليمه ومقاسه ٣٠٠ ذراعاً تقريباً مبني دوراً راضي بالطوب الاخضر وداخله اوده وامامها فسحه مسقوفة وبقيته كشف ساوي حده البحري حسنين يونس والقبلي شارع والشرقي محمد حساب والغربي طريق

ثانياً التختين فسيخ مغروسين باطيان الدائرة السنية بناحية ارمنت بقبالة ابو طويل حدهما البحري محمد سليمان والقبلي عباسي احمد والشرقي منزل سليم يونس والغربي شارع

ثالثاً شجرتا السنط بقبالة المذكورة ومشاعين في كرم اشجار تعلق عباسي احمد وسليم يونس والبحري محمد سليمان والقبلي حسن ابو بكر وسيكون البيع قسماً واحداً والنسب الاساسي الذي يبنى عليه فتح المزاد عن المنزل ٤٥٠ قرش صاغ وعن شجرتا السنط ٥٠ قرش صاغ وعن التختين ٤٠ قرش صاغ

فن له رغبه في المشتري انه يحضر في الزمان والمكان الموضحين أعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وحكم نزع الملكية وقتاً يريد تحريراً بالاقصر في ٢٦ دسمبر سنة ١٩٠٠ و ٢٤ شعبان سنة ١٣١٨

كاتب أول المحكمة
عبد اللطيف أحمد

محكمة اسيوط الجزئية

اعلان بيع

في القضية المدنية نمرة ٢٠٤٤ سنة ٩٠٠

نشره أولى

انه في يوم الاحد ٢٠ يناير سنة ١٩٠١ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات بسراي المحكمة بالحرأ باسيوط

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه السكان بناحية نزالي جانب ملك حسن أبو زيد الغير معلوم له محل اقامه

وهذا البيع بناء على طلب سيد احمد منازع من الناحية وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة اسيوط الاهلية في ٢٩ منه نمرة ١٢٣٥ وفاء للمبلغ المقدر بمقتضى أمر التقدير الصادر بتاريخ ١٦ كتوبر سنة ٩٨ والمصاريف المستحقة والتي تستحق وبيانه كالاتي

س ط فدن

١٠ ١٢ اطلان على ثلاثة مساح منهم مساحه ٣ قراريط الحد البحري الجمر والقبلي ترعة ابراهيمية والشرقي ورثة احمد قناوي والغربي سيد احمد منازع ومنهم اربعة قراريط الحد البحري ورثة حسن سويحي والقبلي الترعة ابراهيمية والشرقي ورثة احمد قناوي والغربي سيد احمد منازع ومنهم ٣ قراريط

و ١٢ سهم الحد البحري سيد احمد منازع والقبلي ورثة احمد قناوي والشرقي محمد قنير والغربي السكة الحديد

٢ ٠٠ بقبالة الدوس بالناحية الحد البحري

سيد احمد منازع والقبلي ورثة احمد قناوي والشرقي الترعة لبرهيمية ابراهيم والغربي عبد الرحمن حمزه وشركاه

١٢ ٠٢ بقبالة أم عشره الحد البحري

سيد احمد منازع والقبلي ترعة العسل والشرقي ورثة احمد قناوي والغربي سيد احمد منازع

٠٠ ٠٢ بقبالة تل علي الدين الحد البحري

سيد احمد منازع والقبلي ورثة احمد قناوي والشرقي البحر الاعظم والغربي ورثة عبد الله قاسم

٨ ١ بقبالة الحور الحد البحري مرسي

محمد والقبلي منصور حسين والشرقي اطيان عشوريه والغربي ترعة مياه

فقط ثمانية عشر قيراط وثمانية اسهم

والبيع قسماً واحداً ويفتح مزاده على مبلغ ٥٠٠ قرش صاغ وشروط البيع موضحة بحكم نزع الملكية الموجود بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب الاطلاع عليها فعلى من يريد المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل المذكورين من اجل ذلك

تحريراً بسراي المحكمة بالحرأ باسيوط في

١٩ دسمبر سنة ٩٠٠ و ٢٧ شعبان سنة ١٣٢٨

باشكاتب محكمة
أسيوط الاهلية
ختم

كأن بناحية فرشتو مقاسه ٨٠
ذراع تقريباً دورين يحده من
بحري ورتة عبد الهادي الحاج
عمر وغربي شارع وفيه الباب
وورثة أحمد العرس وقبلي أبو
المجد رزق العرس وورثة أحمد
العرس الكبير

ط فدن عدد

١ ١ ١٧

فعلى من يرغب المشتري أن يحضر في الميعاد
والحل المذكورين

تحريراً في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ و ٢٩
شعبان سنة ١٣١٨

كاتب أول المحكمة

ختم

اعلان

مجموعة المحاكم

وهي مؤلفة من ثمانية اجزاء لكل جزء
على فهرست الاحرف الابجدية يستدل منه على
القواعد القانونية التي سارت عليها المحاكم الاهلية
من ابتدائية واستئنافية وأيدها بأحكامها المدنية
والتجارية والجناية وفيها فسرت غوامض القانون
وحلت مشكلاته ويستدل ايضاً من الفهرست
المذكور على الاحكام الصادرة بقبول اوجه
الالتماس واوجه النقض مع القواعد القانونية.
ولكل جزء فهرست آخر باسماء الخصوم مرتبة
على الاحرف الابجدية لسهولة البحث عليها
وهذه المجموعة تفني بأحكامها المشتغلين
بالقوانين من مطالعة اطول الشروحات وفيها
يجد الباحث حل ما يمكن ان يمر عليه من
المشاكل القانونية

والمجموعة فيها كل الاوامر واللوائح المتعلقة
بالقضاء والمعدلة لمساتعدل في مواد القوانين الاهلية
من أول انشاء المحاكم الاهلية لغاية سنة ١٨٩٧
ونمن كل جزء منها مبلغ ١٠٠ قرش صاغ
وتطلب من ادارة المطبعة العمومية بمصر
اسكندر آصاف

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه
بطريق المزاد العمومي بناء على طلب محمد محمد
بسيوني علي بصفته عن نفسه ووكيل شرعي على
ورثة المرحوم محمد بسيوني علي وهم الست
فاطمة بنت حسن افندي سري عن نفسها ووصية
على اولادها القصر وهم الست بانبه وعبد اللطيف
ومحمود وعبد الفتاح وعن الست فطوم محمد
علي والست اكبر والست سعدة والست لطيفة
والست زنوبة الحريلية من فرشتو تنفيذاً للحكم
الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٨ ديسمبر سنة
١٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة طنطا الاهلية
في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠ نمرة ٩٥٠ القاضي
بنزع ملكية العقار المذكور من حليمه بنت
اسماعيل محمد عمر عن نفسها وبوصايتها على
اولادها القصر وهم أحمد وأحمد وعبد الوهاب العرس
ومبروكه اولاد احمد أحمد عبد الوهاب العرس
من فرشتو وبيعه بطريق المزاد العمومي قسماً
واحداً وفاء لسداد مبلغ وقدره ٣٤٧٠ قرش
صاغ و ٣٠ فضه قيمة ما حكم به والمصاريف
وسيكون الثمن الاساسي الذي تبني عليه
المزايدة هو مبلغ ٣٤٧٠ قرش صاغ و ٣٠ فضه
بيان العقار

ط فدن عدد

١ ٦

اطيان خراجية بزمام فرشتو
بحوض القطع البحري نمرة ١٣
يحدهم من بحري اطيان ورتة
محمد الصاوي وغربي فاطمة
سليمان عامر وقبلي ورتة محمد
احمد العرس وشرقي مسقه

اطيان خراجية بزمام ناحية فرشتو
بحوض القبة نمرة ٣ الحد البحري
ورثة مصطفى الشاهوي وغربي
ملك ورتة بسيوني علي وموقوف
علي ذمة جامع الناحية وقبلي
مسقه وشرقي ورتة اسماعيل ضبق
١ منزل مبنى بالطوب الاخضر

محكمة المحلة الجزئية

اعلان

في يوم ١٧ يناير سنة ١٩٠١ بسراي المحكمة
سباع بالمزاد العمومي المنزل ملك علي مصطفى
الشهير بعلي العبد والحرمه بمجه الحراشيه زوجته
من المحلة خاصتهما الكاين بالمحله الكبرى بحارة
درب العلوه البالغ مقاسه ١٨٠ ذراعاً تقريباً
المحدود من الشرقي الحرمه فاطمه الالفية والبحري
علي عبد ربه والغربي ورتة عبد القادر خليل والقبلي
زقاق سد وفيه الباب

وهذا البيع بناء على طلب قر سندايه من
المحله الحاضر عنها حبيب افندي زين
وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ومسجل
بمحكمة طنطا الاهلية في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠
نمرة ٩٤٤ وقاه لمبلغ ١٨٨٧ قرش المحكوم به
والمصاريف المستحقة والتي تستحق
والثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة
مبلغ ١٨٠٠ قرش

وشروط البيع موضحة بمحكم نزع الملكية
المشار اليه الموجود ضمن اوراق القضية بقلم كتاب
المحكمة لمن يريد الاطلاع عليها في أي وقت شاء
وأن يكون البيع قسماً واحداً

فعلى من يرغب المشتري أن يحضر في اليوم
والساعة المذكورين أعلاه

تحريراً في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ - ٢
رمضان سنة ١٣١٨

كاتب أول المحكمة

عبد الخالق ابراهيم

محكمة كفر الزيات

اعلان

في القضية نمرة ١٣٢٠ سنة ١٩٠٠

انه في يوم السبت ١٩ يناير سنة ١٩٠١ ٢٨
رمضان سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بسراي
المحكمة

محكمة السيد زنب الجزية إعلان

بيع عقار ثمره ثانيه

في القضية المدنية نمرة ٥١٢ سنة ١٩٠٠
انه في يوم الثلاثاء ١٥ يناير سنة ١٩٠١
ورمضان سنة ١٢١٨ الساعة ٩ افرنكي صباحا
بجلسة المزايدات العمومية التي ستعقد بمحكمة
السيد الجزية الكائن مركزها باعلاق قره قول
قسم السيد زنب بمصر

سيعاد بالمزاد العام العقار الآتي بيانه قسما
واحداً المحدد لافتح المزايدة فيه مبلغ ١٢٠٠
قرش صاغ وهو تعلق علي حسن القهوجي الصانع
مصطفى يونس القهوجي بحارة الروم قسم الدرب
الاحمر وساكن معه بالمزاد الكائن بالجهة المذكورة
شياخة عثمان عبد السلام

وهذا العقار بناء على طلب خدوجه بنت
منصور الساكنة بالمحجر تباع قسم الخليفة ومتخذة
مكتب مصطفى افندي فهمي المحامي بمصر محلا
مختاراً اليها

وتنفذا لحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية
علي حسن المذكور من هذا العقار وبيعه بالمزاد
العمومي وقد سجل هذا الحكم بمحكمة مصر
الاھلي بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ٩٠٠ نمرة ٥٥٥
هذا ولكون بجلسة ٤ ديسمبر سنة ٩٠٠
التي كانت محددة لبيع ذلك العقار لم يحضرا
المزادون تقرر تنزيل الثمن الاساسي للمزايدة
وهو ١١٠٠ قرش صاغ قيمة الخمس فلذا أقتضى
اعادة النشر عن العقار المذكور

وهذا بيان العقار المذكور

حصه قدرها ثلاثة قراريط ونصف وثلاث
قيراط وأربعة أحماس وثلاث وربيع وخمس ثلاث
ثمن قيراط وسدس وربيع سدس ثاث ثمن خمس
ثلاث ثمن قيراط وثلاث ثلث عن ثلث ثمن خمس
ثلاث قيراط في بناء منزل واسفله حانوتين على
ارض محتكره كانه بخط باب الوزير محدود بمحدود
أربع الغربي ينتهي للشارع وفيه الباب وباب الحانوتين

وطوله ثلاثة عشر ذراعاً وثلاث والآن بمضه
محمد افندي توفيق وباقيه منزل وورثة المرحوم
الاوسطى موسى الحراقي والبحري أصله ينهي
بمنزل ملك عبد الكريم وطوله عشرين ذراع
ونصف وربيع والآن السيد حسن المدني والقبلي
ينهي أصله لمنزل مبروك ارثا عن المرحوم خليفه ابو
حديد الصباغ وطوله ثمانية اذرع وعرضها ستة اذرع
وثلاث محمله والآن محمد توفيق افندي الحكيم وورثة
موسى الحراقي ومسطح المنزل جميعه ٢٣٧ ذراع وثلاث
فعلی من يرغب الشراء ان يحضر في الزمان
والمكان المذكورين آنفاً ولأن يطلع على شروط
البيع وحكم نزع الملكية السالف ذكره المحفوظين
مع اوراق القضية بقلم كتاب المحكمة وقت ما يريد
نحريراً بمصر في ١٩ ديسمبر سنة ٩٠٠

كاتب أول المحكمة

احمد ابراهيم

إعلان بيع

منقولات

مكتب حضرة محمد افندي نجاتي المحامي

بمنهج حمادي

انه في يوم السبت ١٢ يناير سنة ١٩٠١
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بقبالة الكلع بالقبلي
سينباع بطريق المزايدات العمومي أربعة عشر
قيراط زراعة قصب خلفه شايح في فدانين ونصف
حدها البحري باقي الفيط والقبلي الجسر والشرقي
للطريق والغربي عبد المجيد محمد وهذه الزراعة
ملك محمود أحمد وحفي اولاد عبد الله من
القبلي تباع الشرقي بهجوره ونفاذاً لحضر الصاح
الصادر من محكمة مجمع حمادي الجزية بتاريخ ٢٧
نوفبر سنة ٩٠٠ لصالح ورثة شنوده عبد السيد
فعلی من له رغبة في المشتري أن يحضر
في الزمان والمكان المحددين اعلاه ومن يرسي
عليه المزايدات يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزايدات
على ذمته ويلزم بالفرق ان نقص الثمن

نحريراً بمصر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠
نائب الباشا محضر بمحكمة مجمع حمادي

جورجي مقار

محكمة اسبوط الجزية

إعلان بيع

في القضية المدنية نمرة ١٢٣٢

نشره أولي

انه في يوم الاحد ١٧ يناير سنة ١٩٠١
الساعة ٩ افرنكي صباحاً باوده المزايدات بمصري
المحكمة بالحمراء باسبوط

سيصير الشروع في بيع الاطيان الآتي بيانها
الكلثة بناحية نزه ملك علي خليل من الناحية
بناء على طلب محمد حسين القوصي من منفلوط
وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه
هذه المحكمة بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ٩٠٠ ومسجل
بقلم كتاب محكمة اسبوط الاهلية في ٣٠ يولييه
سنة ٩٠٠ نمرة ٧٧٤ وقاه لمبلغ ١٥٥٠ قرش
صاغ المحكوم به أصلاً بخلاف المصاريف وبيانها
كالآتي

ط فدن

١٦ ٠١ بقبالة صفى الدين الحد البحري والقبلي
محاده والغربي سليم جاهين والشرقي
سالم جاهين

٢٢ ٠٠ بقبالة الرانلى الحد الشرقي وورثة عبد
اللي واني والغربي ابراهيم حسنين
والبحري والقبلي طريق

٠٠ ٠١ جنيته بها نخيل عدد ٥ الحد الشرقي
قبالة رزقة الحوض والبحري وورثة
حسن حسن والغربي اطيان الميري
والقبلي حسن عطيه

فقط ثلاثة أفدنه واربعة عشر قيراط

والبيع قسماً واحداً ويفتح مزاده على مبلغ
٣٠٠٠ قرش وشروط البيع واضحة بعريضة
نزع الملكية الموجودة بقلم كتاب المحكمة لاطلاع
من يرغب الاطلاع عليها

فعلی من يريد المشتري الحضور في اليوم
والساعة والحل المذكورين

دسمبر سنة ٩٠٠ رمضان سنة ١٣١٨

باشكاتب محكمة اسبوط

ختم

اعلان بيع

في مكتب حضرة حبيب بك غانم الافاكاوا بالزقازيق
انه في يوم الخميس ٣ يناير سنة ٩٠١ الساعة
١٢ أفرنكي الظهر بناحية كراديس دقهلية
سيصير الشروع في بيع زراعة فدان قطن
تعلق نصر اسماعيل من كراديس المحجوز عليها
بمعرفة أحد محضرين محكمة الزقازيق الاهلية
بناء على طلب الخواجه أنطون أيوب التاجر
الزقازيقي وبناء على الحكم الصادر من محكمة
الزقازيق الجزئية بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٨٩٥
وسيكون البيع بطريق المزايدة العاني فكل من
له رغبة في المشتري فيحضر في اليوم والناحية
المذكورين ومن رسي عليه آخر عطا يدفع
التمن فوراً ومن تأخر يعاد البيع على ذمته
ويلزم بالفرق

تحريراً في ١١ نوفمبر سنة ٩٠٠

باشم محضر محكمة

الزقازيق الاهلية

بدروس يوسف

محكمة الامور الجزئية والمصالحات ببني سويف

اعلان بيع عقار

عن نشره أولى

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكة
المدعي عليهم من المنزل المين بمريضة الدعوى
والآتي بيانه وببها بالمزاد العمومي وفاء لسداد
دين الطالب وقدره ٥٢٨ قرش مع المصاريف
المستحقة والتي تستحق وتكليف كاتب المحكمة
باجراء النشر والتعليق حسب القانون المسجل
هذا الحكم بقلم محكمة بني سويف الاهلية بتاريخ
٦ ديسمبر سنة ٩٠٠ نمرة ٧٠٤

وهذا البيع هو بناء على طلب عبد الله
ابو زيد الوكيل من الميمون المقيدة بالجدول
سنة ٩٠٠ نمرة ٢٣٩٨

ضد

قبصل مبروك أحمد هلال وفاطمة بنت مبروك
وبعده بنت مبروك واسمه بنت مبروك من الميمون

بيان العقار الكائن بناحية الميمون
منزل يبلغ مسطحة ٢٠٠ ذراع تقريباً كائن
بناحية الميمون بمركز الوسط بدرب الحمار
ومحدود بمحدود أربعة البحري تل كوم والشرقي
حضريال والغربي ملك أولاد هلال والقبلي درب
وفيه الباب مبني اول دور بالطوب الاخضر
وان حكم نزع الملكية مبين فيه أن العقار
المذكور يكون قسماً واحداً حسب الحدود والشروط
والتمن الموضحين به المودع هذا الحكم والاوراق
المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب
عليهم وت مايريد

وان التمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة
هو ٨٠٠ قرش صاغ

بناء عليه

اعلان انه سيصير الشروع في بيع العقار
المذكور في يوم الاحد ١٣ يناير سنة ١٩٠١
الساعة ٩ افرنكي صباحاً

فعلى من يكن له رغبة في المشتري أن يحضر
في اليوم والساعة والمحل المذكورين بسراي
المحكمة ببني سويف للمزايدة في العقار المذكور
تحريراً بسراي المحكمة ببني سويف في ٢٠
دسمبر ٩٠٠ و ٢٨ شعبان سنة ٢١٨

باشكاتب محكمة بني

سويف الاهلية

امضا

محكمة الامور الجزئية والمصالحات بملوي

اعلان بيع عقار

نشره أولى في القضية نمرة ١٧٠٧ سنة ١٩٠٠
انه في يوم الاحد ١٣ يناير سنة ٩٠١
الساعة ٩ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات بسراي
المحكمة ستباع العقارات الآتية الكائنة بناحية
دلجا من ملك عبد الامام كليب المزارع من
الناحية وهي

س ط فدن

١٧ بقالة الحمير حدها القبلي ورثة

حسن مسعود والبحري عبد الجابر

حسن والغربي طريق والشرقي

سطوحى عبد المولى

٤ انقبالة المذكورة حدها البحري

بربري عبد العال والقبلي عبد ربه

زعت والغربي طريق والشرقي

حسن مستجاب

٤ شائعة في ٥ قراريط و ٣ أفدته

بالقبالة المذكورة حدها القبلي

حسين يوسف والبحري والغربي

ورثة حسن علي يونس والشرقي

مفصل

١١ بقالة الجيزة من تكليف قبالتها

ومحولة لقبالة سجلة جعفر حدها

القبلي ورثة مرزوق منصور

والبحري خليل مرزوق والشرقي

بحر يوسف والغربي اطيح

١٢ ١ فقط فدان واحد واثنى عشر

قبراطاً لاغير

وهذا البيع هو بناء على طلب عبد الحافظ

مرزوق من دلجا وعلى حكم نزع الملكية الصادر

من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ٩٠٠

ومسجل بقلم كتاب محكمة أسبوط الاهلية في

في ٢٥ منه نمرة ١٢١٠ وفاء لمبلغ ٣٢٦٤ قرش

مع ما يستجد من المصاريف

وسيكون البيع قسماً واحداً والتمن الاساسي

هو مبلغ ٣٠٠٠ قرش

وشروط البيع واضحة بمريضة طلب نزع

الملكية المودعة بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من

يرغب الاطلاع عليها فعلى الراغبين الحضور

للمحكمة في الزمن المذكور من أجل ذلك

تحريراً بملوي في ١٦ دسمبر سنة ٩٠٠ في ٢٤

شعبان سنة ١٣١٨

كاتب أول محكمة

ملوي

أحمد حسن

محكمة جرجا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في قضية احمد حسن عبد الله من ناحية
القبطية والعسرات بمركز نجع حمادي
ضد

محمد بابا من نجع عثمان المزبوع الحلاني

المقبولة بمجدول المحكمة سنة ٩٠٠ نمرة ٢٣١٠

بجاسة المزايدات التي ستعقد باودة البيوع
بسراي المحكمة في يوم الثلاثاء ٣٥ يناير سنة ٩٠١
سبباع بطريق المزايد العمومي ٨ قراريط
و ٣ أسهم أطيان خراجية كائنة بزمام ناحية
الحلاني بقالة الحاليه على ثلاثة مساحج الاولى
٢٢ قيراط حدها من بحري اطيان قناوي حسن
والقبلي أطيان سليمان عبدالحق ومن شرق أطيان
سحق باسليوس ومن غرب اطيان عبد العال
يوسف الثانية ٢٢ قيراط وسهم واحد حدها من
بحري طريق ومن قبلي أطيان ورثة احمد عبد الله
ومن شرق اطيان عبد الرحيم احمد بابا ومن
غرب أطيان علي يوسف منصور الثالثة ١٢
قيراط حدها من بحري اطيان اسحاق باسليوس
ومن قبلي أطيان حسن احمد ومن شرق أطيان
حسن عبد الله ومن غرب اطيان ورثة مهران
عبد اللطيف جميعها ملك المدعي عليه

وهذا البيع بناء على طلب المدعي وبناء على
الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٥ ديسمبر
سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة أسبوط
الاهلية في ١١ ديسمبر سنة ٩٠٠ نمرة ١٢٧٨
وفاء لمبلغ ٣٩٢٠ قرش صاغ مع المصاريف وما
يستجد منها والبيع يكون قسماً واحداً والتمن الذي
تنفي عليه المزايدة يكون بواقع ١٣٠٠ قرش عن
كل فدان

وشروط البيع واضحة بعرضه طلب نزع
الملكية والحكم الموجودين بقلم كتاب المحكمة
تحت طلب من يريد الاطلاع عليهما
فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان
والمكان الموضحين بهما

تحريراً في ١٩ ديسمبر سنة ٢٧٩٠٠ شعبان

سنة ١٣١٨

كاتب أول محكمة جرجا

امضا

اعلان

عن مبيع أدره شامي

انه في يوم الاربعاء ٩ يناير سنة ١٩٠١
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بسوق ناحية طنان
سبباع بطريق المزايد العمومي حلة أدره شامي
يبلغ قدرها ثلاثة أراذب تقريباً تملق حسن محمد
الشمرادي من ناحية طنان قابوويه المحجوز
عليها بمعرفة حضرة محمود افندي علي الحضرة
بمحكمة بنها الجزئية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٠
وهذا البيع بناء على طلب احمد محمد الشمرادي
من طنان قابوويه

وذلك تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة
بنها الجزئية بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠
وأعلن للمذكور بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ٩٠٠
فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في
اليوم والساعة والمحل المذكورين اعلاه ومن
يرسي عليه المزايد يكون ملزوم بدفع الثمن فوراً
وان تأخر يعاد البيع علي ذمته ويلزم بفرق
الثمن تحريراً بسراي المحكمة بنها في ١٩ ديسمبر
سنة ٩٠٠ نائب باشمحضر محكمة بنها الجزئية
حسن احمد

محكمة مصر الاهلية

اعلان

نشره اولي

في القضية المدنية نمرة ٢٩٨ سنة ٩٠٠
في يوم الخميس ٣١ يناير سنة ٩٠١ شوال
سنة ٢١٨ الساعة عشره افرنكي صباحاً بمجلسة
المزايدات العمومية التي ستعقد بسراي المحكمة
الكائنة بشارع البستان بالاسماعيلية بقسم عابدين
سبباع الشروع في مبيع العقار الآتي بيانه
بناء على طلب الست زينب بنت رضوان المتخذة
لها محلاً مختاراً مكتب حضرة محمد افندي عثمان

الحامي الكائن مكتبه بشارع جينة العلمية الجديدة
ضد سيد احمد العطار وزعفرانه بنت عبد الله
المسجونين الآن وسكنها بدرب شغلان بمصر
وسيكون البيع على قسمين المنزل قسم علي حدة
والحصه في المنزل الآخر قسم آخر وان تكون
افتتاح المزايد الذي تبني عليه المزايد في القسم الاول
٢٠٠ جنيه والثاني ١٠٠ جنيه خلاف المصاريف
بيان العقار

منزل ملك المدعي عليه الاول كائن بشارع
الغريب بحارة وليمه الحدود البحري منزل احمد
السمكري والقبلي ضريح الشيخ جوهر والغربي
حارة الشيخ جوهر وجزء من ملك ورثة المرحوم
عبد الرحمن البليسي والشرقي طريق حارة
وليله وفيه الباب

حصه قدرها ٢١ قيراط ونصف وثلاث من قيراط
منشاعاً في منزل كائن بدرب شغلان بعطفة الجلال
تبع قسم الدرب الاحمر تعلق المدعي عليها
الثانية الحدود الحد القبلي طريق الحاره وفيه
الباب والشرقي منزل الاوسطى سهدق الحلاق
والغربي منزل ملك محمد أفندي دسوقي والبحري
ينتهي لضريح الشيخ عبدالله ومنزل الشيخ محمد
أبو كحله

وبتاريخ ٢١ يونيه سنة ٩٠٠ حكم من هذه
المحكمة بنزع ملكية المدعي عليهما ماهو الاول
من المنزل والثاني من الحصه في المنزل الآخر
الموضحين آنفاً وفاء لدين الطالبة وتسجل الحكم
في ١٥ نوفمبر سنة ٩٠٠ نمرة ٦٠٨

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل الموضحين آنفاً وله الاطلاع على
شروط البيع المودعة مع باقي الاوراق بقلم كتاب
المحكمة وقت ما يريد

تحريراً في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ موافق
٣٠ شعبان سنة ١٣١٨

باشمحضر محكمة مصر الاهلية

امضا

(طبع بالمطبعة العمومية)

Library of



Princeton University.



32101 076409117